LEADERSHIP Academy

العدد الرابع عشر

المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

ISSN: 3085-4873



رقم الإيداع: 03 / 2024 ص

عدد فبراير - 2026

مدير النشر: ذ. سعيد أزركي

RMPRS.COM

المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية

مجلة علمية محكمة

تصدر عن Leadership Academy

بالمملكة المغربية

معلومات الاتصال:

البريد الإلكتروني: contactRMPRS@gmail.com

الرقم الخاص بالمجلة: 0716288654

الموقع الإلكتروني: www.RMPRS.com

العدد الرابع عشر

تاريخ الإصدار: 28 فبراير 2026

مدير النشر: ذ. سعيد أزركي

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع: 2024/03 صحافة

ISSN: 3085-4873

تنويه: لا تعكس دراسات هذه السلسلة الدولية سوى آراء مؤلفيها، وهم المسؤولون بشكل كامل عن صحة البيانات وما يترتب عليها من مسائل تتعلق بالإخلال بقواعد الأخلاق العلمية والأمانة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) —
يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الهيئة العلمية والاستشارية

د. محمد حجولي، المغرب	د. قلعي عبد الملك، المغرب
د. خريصي عبد الحكيم، المغرب	د. داود الهكيوي، المغرب
د. أحمد مفهوم، المغرب	د. بدر القاسمي، المغرب
د. أشرف نزهي، المغرب	د. عبد المجيد باباابريك، المغرب
د. نور الدين الخرازي، المغرب	د. محمد فتحي، المغرب
د. غني اولاكنلي اولاجدي، نيجيريا	د. بوشتى المشروح، المغرب
د. عثمان تاموسيت، المغرب	د. حسن قويع، المغرب
د. سعيد الأشعري، المغرب	د. ابراهيم الهيباوي، المغرب
د. يوسف لشكر، المغرب	د. بوبكر اشو، المغرب
د. ميلود سوالمة، المغرب	د. الهاني إلياس، المغرب
د. عبد الله الحرشي، المغرب	د. يوسف اعسيلة، المغرب
د. رضوان تاشفين، المغرب	د. رشيد زاح، المغرب
دة. السعدية نوجدي، المغرب	د. اشرف ركراكي ، المغرب
د. عبد العزيز الهلالي، المغرب	د. طريق الخودي، المغرب
د. محمد احديدو، المغرب	د. سعيد عبده مصلح المقص
د. محمود الطيبي، المغرب	د. باعلي رشيد، المغرب
دة. اضوالي صارة، المغرب	د. عبد الله المخلوق، المغرب
د. عبد العزيز لعبيدي، المغرب	د. مونية عبد الوهاب، المغرب
دة. مريم عزوزي، المغرب	د. منير حداد، المغرب
دة. آمال بن الطاهر، المغرب	

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

محتويات العدد الرابع عشر

الترتيب	عنوان المقال	اسم الباحث	الصفحة
	الدراسات الشرعية والإسلامية		
1	القراءات القرآنية عند محمد الطاهر بن عاشور من خلال تفسيره التحرير والتنوير	محمد بجوا	1
	الدراسات القانونية والسياسية		
2	أزمة العقوبة الحبسية في التشريع الجنائي المغربي: حدود الردع وراهنية البدائل	أيوب الصبيري	21
3	الآفاق المستقبلية لمكافحة الجرائم الجنسية ضد الأطفال: أية تدابير لمواجهة خطر البيدوفيلي وحماية الضحايا	د. أمين البصري	30
4	العنف الالكتروني ضد المرأة في ضوء القانون المغربي	حبيبة أوشكور	49
5	الشرط في النص القانوني ـ قانون المسطرة الجنائية نموذجا ـ	حسن أثلات	64
6	القسمة القضائية للعقار وتجليات العدالة الاقتصادية بين النظر الفقهي والمقاربة القانونية	خالد نبيه	86
7	العلاقة بين مبدأ السيادة على الثروات الطبيعية والحق في التنمية	خليل بن إبراهيم بن عبدالله الربيعي	110
	الدراسات الاقتصادية والتدبيرية		
8	الالتقائية في السياسات العمومية: مدخل لتعزيز نجاعة الإنفاق والإنصاف الاجتماعي	عائشة احريش	127
9	تأثير القيادة الإدارية على أداء الموارد البشرية	سلطان حمد محمد خليفة الشامسي	150
10	التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية -الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا-	سعيدة لميكي	160
	علوم التربية والتكوين والديداكتيك		
11	المقارنة المرجعية كأداة لجودة البرامج الأكاديمية الافريقية: حالة برنامج العلوم السياسية في الجامعة السودانية	د. خالد محمد دفع الله	169
12	الثقافة الشعبية ورهان الإصلاح بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين	د. محمد سكندي	194
13	ميكانيزمات وآليات أجرأة أدوار الحياة المدرسية ودورها في الارتقاء بجودة التعليم داخل المؤسسة التعليمية	دة. فوزية آيت الحاج	206
14	دور النحو الوظيفي في إنماء الكفاية التواصلية لدى المتعلم	حمزة لعيالي	225
15	أثر استراتيجية الفرق التنافسية والتعلم بالأقران في تنمية مهارات التعبير الكتابي: دراسة ميدانية مقارنة لدى متعلمي المستوى السادس ابتدائي	زينب مومين	242
	العلوم الإنسانية والاجتماعية		
16	تأسيس علم السياسة عند ابن رشد	يونس الديهاجي	255
17	مفهوم السلطة بين كارل شميث وهابرماس: من السيادة إلى المناقشة والتداول	عادل العمراني	263

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

محتويات العدد الرابع عشر

18	سيميائيات التمكين: الإنسان وإعادة بناء المعنى الاجتماعي	عبد الهادي اباغانم	274
19	الاستشراق من بوابة الدراسات الاثنوغرافية والسوسيولوجية خلال القرن 19-20م أوغست موليراس، وجاك بيرك نموذجا	عبد العالي العلمي	287
20	بناء الدولة وإشكال الموارد المالية: مقاربة مقاصدية لنازلة فرض المعونة والتوظيف بالمغرب خلال القرن التاسع عشر	عبد الرزاق سمتور	303
21	السياحة الثقافية وتثمين التراث الديني بالمغرب: الزوايا بوصفها بنى مجالية بين الوظيفة التاريخية ورهانات التنمية المعاصرة	د.عبد الرحيم الرامي	314
22	عائدات الهجرة الدولية: تطورها وأدوارها بالريف الأوسط الجنوبي الشرقي دائرة أكنول نموذجا	حياة بوبشيري	342
23	دينامية المجالات الحضرية بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي واستراتيجيات التنمية، مدينة رباط الخير نموذجا	لحنين عمرو ازكرار محمد	352
24	صورة المغرب في الخطاب السياسي والإعلامي الجزائري: هندسة الكراهية وصناعة العدو الخارجي	سعيد الحجي	371
	الأدب واللغة والنقد		
25	تأثير اللغويات التطبيقية في تعزيز اكتساب اللغة: استراتيجيات تعليمية مبتكرة لتطوير مهارات المتعلمين	د. موسى عيسى زين الدين	407
26	الحجاج بالإيتوس والباتوس واللوغوس: دراسة تحليلية لنماذج من الخِطاب السياسي بدول المغرب الأقصى والأندلس	عبد الجليل خراقي	419
	الدراسات باللغات الأجنبية		
27	Pourquoi l'enseignement des STEM en français échoue-t-il au Maroc? Analyse de la fracture cognitive et de l'impact de la" Traduction Auto-Générée "sur la mémoire à long terme	Mohammed GUEROUAOUI	438
28	The Paradox of Irrigation Efficiency in Semi-Arid Agriculture: New Evidence from the Souss-Massa River Basin of Morocco	*Abdallah HAMDANE*	478
29	La protection des droits des personnes vulnérables au VIH au Maroc: vers une approche fondée sur les droits humains	Fatiha EL MABTOUL Dr. Alaa-eddine ERRAJI	485
30	Art et médecine : un dialogue thérapeutique au service du soin et de l'humanisation des pratiques médicales.	Abdelouahed EL ABBASSI	509

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

القراءات القرآنية عند محمد الطاهر بن عاشور
من خلال تفسيره التحرير والتنوير

الطالب الباحث محمد بجوا
دكتوراه الفكر الإسلامي المغربي: الخصائص المنهجية والتحديات المعرفية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – المحمدية
جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
إشراف: الدكتور عبد العزيز كارتي
المملكة المغربية

الملخص

لا يخفى أن علم القراءات القرآنية من أجلِّ علوم القرآن الكريم قدرا وأعظمها نفعا، وذلك لما لها من أثر عظيم في توجيه المعنى، وبيان الأحكام، وإظهار بلاغة القرآن وقوة إعجازه.

ولما كان شأن القراءات على هذا القدر العظيم من التعلق بالتفسير، فقد كان للمفسرين عناية بالغة بالقراءات ضمن تفاسيرهم. وقد تميز مفسرو الغرب الإسلامي بالاهتمام بها ليس فقط ضمن تفاسيرهم، بل بدءا من مقدمات كتبهم، إذ كان لهم كلام ونقاش ومواقف فيما يتعلق بمباحث علم القراءات.

ويعد ابن عاشور من أبرز من اهتم بعلم القراءات ضمن تفسيره تنظيرا وتطبيقا، فقد ظهر ذلك جليا من خلال تناوله لعلم القراءات في المقدمة الثانية من تفسيره التي خصصها لاستمداد علم التفسير، وأبرز فيها موقفه من توظيف القراءات في التفسير، كما تعرض للقراءات بتفصيل في المقدمة السادسة التي ناقش فيها قضايا مهمة تتعلق بالقراءات من حيث تعلقها بالتفسير، ومراتب القراءات والترجيح بينها.

وتكمن أهمية هذا البحث في رصد موقف ابن عاشور من توظيف القراءات في التفسير من خلال مقدمة تفسيره التي أدلى فيها بآراء قيمة ومبتكرة جديرة بالاهتمام والإظهار، كما أنه انفرد بآراء خالف بها جمهور العلماء والمفسرين تحتاج إلى تحليل ونقد.

وقد انتظم البحث وفق مقدمة عرضت للموضوع وبينت أهميته ومقاصده، وخمسة مطالب رام أولها بيان موقف ابن عاشور من استمداد علم التفسير من القراءات، واهتم ثانيها ببيان رأيه حول أنواع القراءات، وجاء ثالث المطالب لعرض موقفه من مراتب القراءات، أما رابعها فقد عُني ببيان موقفه من الترجيح بينها، فيما قصد المطلب الخامس إظهار منهج ابن عاشور في توظيف القراءات في التفسير. وذُيِّل البحث بخاتمة تضمنت أهم نتائج المستخلصة من الدراسة.

الكلمات المفتاحية: ابن عاشور، التحرير والتنوير، القراءات القرآنية، استمداد التفسير، الترجيح بين القراءات، الأحرف السبعة، إعجاز القرآن.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Quranic Readings in the Thought of Muhammad al-Tahir ibn Ashur: An Analytical Study of his Interpretation "Al-Tahrir wa al-Tanwir"

Abstract:

This study examines the scholarly stance of Imam Muhammad al-Tahir ibn Ashur regarding the science of Quranic readings (Qira'at) and its application in his exegesis, "Al-Tahrir wa al-Tanwir." The research highlights Ibn Ashur's unique perspectives, some of which diverge from the consensus of scholars, particularly concerning the "derivation of the science of interpretation." He regarded readings primarily as linguistic evidence rather than independent interpretative foundations. The study analyzes his classification of readings, their hierarchical levels, and his methodology for weighing between them, while discussing his controversial views on the "Seven Ahruf" and their potential abrogation. The findings conclude that while Ibn Ashur showed great interest in Qira'at, he sometimes limited their function to mere inference and semantic weighting. The study argues that the diversity of readings serves to multiply meanings and demonstrate the Quran's inimitability (I'jaz), necessitating a critical review of his methodological choices regarding divinely ordained (Tawqifi) matters, such as the arrangement of verses.

Keywords: Ibn Ashur, Al-Tahrir wa al-Tanwir, Quranic Readings, Exegetical Derivation, Weighting Readings, Seven Ahruf, Quranic Inimitability.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمـة:

لم يكن ابن عاشور بدعا من المفسرين في العناية بعلم القراءات ضمن تفاسيرهم، وقد تجلى ذلك من خلال مقدمة تفسيره التحرير والتنوير التي أفردها لعشر مقدمات أرادها أن تكون عونا للباحث في التفسير، وتغنيه عن معاذ كثير.

ومن أهم العلوم التي تناولها في مقدمة كتابه علم القراءات، حيث تناولها في المقدمة الثانية التي خصصها لاستمداد علم التفسير، وأبرز فيها موقفه من توظيف القراءات في التفسير، كما تعرض للقراءات بتفصيل في المقدمة السادسة التي ناقش فيها قضايا مهمة تتعلق بالقراءات من حيث تعلقها بالتفسير، ومراتب القراءات والترجيح بينها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في رصد موقف ابن عاشور من توظيف القراءات في التفسير من خلال مقدمة تفسيره التي أدلى فيها بآراء قيمة ومبتكرة جديرة بالاهتمام والإظهار، كما أنه انفرد بآراء خالف بها جمهور العلماء والمفسرين تحتاج إلى تحليل ونقد.

ومن هنا تبرز إشكالية هذا الموضوع التي ترجع عموما إلى اختلاف مناهج المفسرين في توظيف علوم القرآن الكريم، وبصورة أخص ضمن مقدمات تفاسيرهم التي أدلوا فيها بمواقفهم المتباينة حول بعض قضايا علوم القرآن الكريم. وهذا ما تجلى في هذا البحث الذي يهدف إلى دراسة موقف ابن عاشور من توظيف القراءات في التفسير، للوقوف عند آرائه حول قضايا مشكلة تتعلق بتوظيف القراءات في التفسير مثل قضية استمداد علم التفسير من القراءات، وقضية القراءات التي لها تعلق بالمعنى، وقضية الترجيح بين القراءات.

وقد اقتضى البحث إعمال المنهج التحليلي الذي اعتُمد في تحليل آراء وأقوال ابن عاشور قصد معرفة دوافعها وأدلتها، ومناقشتها بغيرها من الأدلة والنصوص الموافقة لها والمخالفة.

وانتظم هذا البحث وفق خطة تضمنت مقدمة أبرزت أهمية الموضوع وإشكاليته وأهدافه، ثم خمسة مطالب عُنيت بدراسة موقف ابن عاشور من استمداد علم التفسير من القراءات، وأنواع القراءات، ومراتبها، والترجيح بين القراءات، وتوظيف القراءات في التفسير. وخاتمة اشتملت على النتائج المستخلصة من البحث.

المطلب الأول: موقف ابن عاشور من استمداد علم التفسير من القراءات

أفرد ابن عاشور المقدمة الثانية من تفسيره للحديث عن العلوم والمعارف التي يتوقف عليها علم التفسير، ويروم هذا المطلب بيان موقفه من قيمة القراءات في التفسير ومرتبتها بين العلوم التي يقوم عليها.

وقد بين ابن عاشور أن المراد باستمداد العلم توقفه على معلومات سابق وجودها عليه عند مدوّنيه لتكون عونا لهم على إتقان تدوين ذلك العلم. وهنا نبه إلى أنه ليس كل ما يُذكر في العلم معدود من مدده، لأن مدده ما يتوقف عليه تَقَوُّمُه، أما ما يُوظف في العلم من مسائل علوم أخرى عند الإفاضة والبيان فلا يعد مددا للعلم، فذلك لا ينحصر ولا ينضبط، وهو متفاوت على حسب مقادير المفسرين واستطراداتهم[1].

والحديث عن العلوم التي هي من استمداد علم التفسير من القضايا المشكلة في هذا العلم، وذلك لعدم وجود ضوابط محكمة عند المفسرين في تعيين ما هو معتبر في استمداد علم التفسير وما ليس كذلك، ويظهر هذا الإشكال جليا عند توظيفهم لتلك العلوم

[1] انظر: التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، 18/1.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

في تفاسيرهم، فما يعده بعض المفسرين من مَدَدِ علم التفسير قد لا يعده آخرون كذلك، وهذا ما يفسر اختلاف مناهجهم في توظيف تلك العلوم إلى حد كبير.

ويرى ابن عاشور أن العلوم التي هي من استمداد علم التفسير للمفسر العربي والمولّد هي علم العربية، وعلم الآثار، وأخبار العرب، وأصول الفقه، وعلم القراءات، وعلم الكلام.

والذي ينبغي التنبيه إليه أن تعيين ابن عاشور لهذه العلوم لا يفيد أنه يجعلها في مرتبة واحدة من حيث توظيفها في التفسير، والدليل على ذلك نصُّ عبارته الذي جاء فيه ما يشير إلى أنه يعتبر علم القراءات وعلم الكلام في مرتبة دون العلوم الأخرى في استمداد علم التفسير، قال: "**فاستمداد علم التفسير للمفسر العربي والمولّد، من المجموع الملتئم من علم العربية وعلم الآثار، ومن أخبار العرب وأصول الفقه، قيل وعلم الكلام وعلم القراءات**"[1].

فقوله: "**قيل وعلم الكلام وعلم القراءات**" فيه إشارة واضحة إلى أنه لا يرى علم القراءات من العلوم الضرورية في استمداد التفسير، وهذا يؤكده ما ذهب إليه من أن القراءات لا يُحتاج إليها إلا حين الاستدلال بالقراءة على تفسير غيرها ترجيحا لأحد المعاني القائمة من الآية أو استظهارا على المعنى[2].

وعلى هذا فقد عدَّ ابن عاشور ذكر القراءة كذكر الشاهد من كلام العرب، وبيَّن أنها إما أن تكون مشهورة، فتكون بذلك حجة لغوية، أو تكون شاذة فلا تكون بذلك حجة من حيث الراوية، لأنها غير صحيحة الرواية، ولكن من حيث إن القراءة بها مستندة إلى استعمال عربي صحيح. وبنى على ذلك أن القراءة لا تعد تفسيرا من حيث هي طريق في أداء ألفاظ القرآن الكريم، بل من حيث إنها شاهد لغوي، وبذلك فهي راجعة إلى علم اللغة[3].

وهذا الكلام يفهم منه أن ابن عاشور يقصر وظيفة القراءات على مجرد الاستدلال أو الترجيح بين المعاني، وبذلك فالقراءات عنده ليست في مرتبة العلوم اللازمة للمفسر ضرورة كعلم العربية وعلم الآثار وأخبار العرب وأصول الفقه.

وهذا الأمر في نظر، لأن حصره وظيفة القراءات في الاستدلال على تفسير غيرها عند الترجيح بين المعاني أو الاستظهار على المعنى لا يُسلَّم له، إذ المعلوم أن تعدد القراءات بمنزلة تعدد الآيات، وهذا يفضي إلى أن بعض أوجه القراءات قد يستقل بمعنى خاص غير متعلق بالاستدلال على غيره من الوجوه أو الترجيح فيما بينها، بل يكون لغرض تكثير المعاني. ومثال ذلك ما أورده ابن عاشور نفسه عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: 36]، حيث ذكر أن قراءة الجمهور: وَضَعَتْ- بسكون التاء- فيكون الضمير راجعا إلى امرأة عمران. وهو حينئذ من كلام الله تعالى وليس من كلامها المحكي، فيما قرأ ابن عامر، وأبو بكر عن عاصم، ويعقوب: بضم التاء، على أنها ضمير المتكلمة امرأة عمران فتكون الجملة من كلامها المحكي[4].

فالقراءة على الوجهين صريحة في بيان أن لكل وجه معنى خاص لا تعلق له بالمعنى الآخر، وهذا راجع إلى أصل تعدد القراءات الذي هو بمنزلة تعدد الآيات المقصود منه تكثير المعاني القرآنية.

---

[1] **المصدر نفسه، 18/1.**

[2] **المصدر نفسه، 25/1.**

[3] **المصدر نفسه، 25/1.**

[4] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 233/3.**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومما ينبغي التنبيه إليه في هذا الباب، أنه ليس في تباين المعاني التي تتأتى عن اختلاف أوجه القراءات شيء من التغاير والتناقض، فالقرآن الكريم الذي هو كلام الله تعالى خال من ذلك، وهذا مما هو معلوم من الدين ضرورة، يقول ابن الجزري: "**فإن الاختلاف المشار إليه في ذلك اختلاف تنوع وتغاير لا اختلاف تضاد وتناقض، فإن هذا محال أن يكون في كلام الله تعالى، قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ [النساء: 81]**"[1].

وبهذا يتبين أن اختلاف القراءات القصد منه التوسعة وتكثير المعاني ائتلافا لا اختلافا، وهذا يرجع إلى أصل كون القرآن كلام الله المعجز الذي بلغ الطرف الأعلى من البلاغة التي أعجزت البلغاء، وتقاعس عنها الفصحاء.

وفي هذا يقول الزرقاني: "**إن تنوع القراءات يقوم مقام تعدد الآيات. وذلك ضرب من ضروب البلاغة يبتدئ من جمال هذا الإيجاز وينتهي إلى كمال الإعجاز. أضف إلى ذلك ما في تنوع القراءات من البراهين الساطعة والأدلة القاطعة على أن القرآن كلام الله وعلى صدق من جاء به وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن هذه الاختلافات في القراءة على كثرتها لا تؤدي إلى تناقض في المقروء وتضاد ولا إلى تهافت وتخاذل، بل القرآن كله على تنوع قراءاته يصدق بعضه بعضا ويبين بعضه بعضا ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد في علو الأسلوب والتعبير وهدف واحد من سمو الهداية والتعليم. وذلك من غير شك يفيد تعدد الإعجاز بتعدد القراءات والحروف**"[2].

وبهذا يتحصل أن علم القراءات حقيق بأن يكون من العلوم الضرورية التي يقوم عليها التفسير، بل ليس من المبالغة في شيء القول بأنه أولى العلوم في استمداد علم التفسير، وعلى هذا فما ذهب إليه ابن عاشور من أن القراءات لا تعدو أن تكون شاهدا لغويا يُحتاج إليه عند الاستدلال ترجيحا أو استظهارا مذهب ضعيف.

والصواب أن القراءات تعد تفسيرا من حيث إن تعددها يقوم مقام تعدد الآيات، وهذا يفيد من ناحية في تكثير المعاني بما يتفق مع بلاغة القرآن الكريم، كما أنه يحقق إعجاز القرآن من ناحية أخرى، وذلك أن تعدد القراءات يفضي إلى تعدد أوجه الإعجاز كما نصَّ على ذلك الزرقاني.

المطلب الثاني: موقف ابن عاشور من أنواع القراءات

لقد كان من مقصد حفظ كتاب الله تعالى أن تُحفظ القراءات الثابتة التي استقر الناس عليها في اجتماعهم على المصحف الإمام، ولذلك اتفق العلماء على أن كل قراءة وافقت خط المصحف، وصح سند راويها، ووافقت وجها في العربية فهي صحيحة يجب الأخذ بها، وما خالف ذلك فهو من القراءات الشاذة التي لا تعد من القرآن الكريم في شيء[3].

ويرى ابن عاشور أن هذه الشروط التي قررها العلماء هي شروط في قبول القراءة إذا كانت غير متواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم، بأن كانت صحيحة السند إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنها لم تبلغ حد التواتر حيث إنها تكون بمنزلة الحديث الصحيح،

[1] **النشر في القراءات العشر، 49/1.**

[2] **مناهل العرفان في علوم القرآن، 149/1.**

[3] **إلا ما كان من باب الاستدلال بها على ما صح من قراءات القرآن أو تفسير بعض آياته ونحو ذلك..**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما القراءة المتواترة فهي عنده غنية عن هذه الشروط لأن تواترها يجعلها حجة في العربية، ويغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه[1].

هذا وقد تحدث ابن عاشور عن نوع آخر من القراءات، وهو ما اصطلح عليه العلماء **"قراءة النبي صلى الله عليه وسلم"**.

وعلى هذا فأنواع القراءات عند ابن عاشور ثلاثة:

أولا: القراءة الصحيحة بشرط التواتر

يُقصد بالتواتر ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، عن مثلهم إلى منتهاه[2]. ويرى ابن عاشور أن تواتر القراءة يغنيها عن شروط قبول القراءة الصحيحة. وقد مثَّل لذلك بأن جمعا من أهل القراءات المتواترة قرؤوا قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [التكوير: 24] بظاء مشالة أي بمتهم، وقد كتبت في المصاحف كلها بالضاد الساقطة[3].

ثانيا: القراءة الصحيحة بغير شرط التواتر

وهي كل قراءة صح سندها ولم تبلغ درجة التواتر، فإذا تحقق فيها شرطا موافقة خط المصحف، وموافقة وجه من العربية فهي قراءة صحيحة مقبولة.

ثالثا: قراءة النبي صلى الله عليه وسلم

ذكر ابن عاشور بأنه قد تُروى قراءات عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد في كتب الصحيح، إلا أنه لا يجوز لغير من سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم القراءة بها، لأنها غير متواترة النقل[4].

ومعنى قوله أنه لا يجوز القراءة بهذا النوع من القراءة وإن كان مرويا عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنها قراءة لم تبلغ حدَّ التواتر حتى يُحتج بها، كما أنها وإن كانت صحيحة السند إلا أنها مفتقدة لشرطي موافقة العربية وموافقة خط المصحف أو أحدهما.

وقد علَّل عدم جواز القراءة بهذا النوع لغير من سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم، بكونها قراءة غير متواترة النقل ولذا لا يُترك المتواتر للآحاد، كما قرَّر أنه إذا كان راويها قد بلغته قراءة أخرى متواترة تخالف ما رواه وتحقق لديه التواتر، فيجب عليه أن يقرأ بالمروية تواترا[5].

كما بين ابن عاشور أن سبب إطلاق مصطلح قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، على هذا النوع من القراءة هو أنها غير منتسبة إلى أحد من أئمة الراوية في القراءات. ونبه أيضا أن ذكر هذا العنوان عند المفسرين لا ينبغي أن يُفهم منه أنهم أرادوا بنسبتها إلى النبي

---

[1] انظر: محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 53/1.
[2] انظر: الإتقان للسيوطي، 214/1.
[3] انظر: محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 53/1.
[4] المصدر نفسه، 54/1.
[5] المصدر نفسه، 54/1.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

صلى الله عليه وسلم، أنها وحدها المأثورة عنه، ولا ترجيحها على القراءات المشهورة المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بأسانيد أقوى[1].

وهذا ما جعله ينتقد على المفسرين إطلاق وصف قراءة النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه يوهم من ليسوا من أهل الفهم الصحيح أن غيرها لم يقرأ به صلى الله عليه وسلم[2].**المطلب الثالث: موقف ابن عاشور من مراتب القراءات**

القراءة المتواترة:

يرى ابن عاشور أن القراءة المتواترة مقدمة على غيرها، وبيان ذلك أنه يعد تواترها حجة في العربية، وهو ما يغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه[3]. وهذا مما لا شك فيه، لأن التواتر به يثبت ما هو من القرآن الكريم وما ليس منه.

ثم إن التواتر إذا ثبت لا يُحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين من الرسم وغيره،لأن ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وجب قبوله والقطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه[4].

القراءة غير المتواترة التي أخذت حكم التواتر:

وهي قراءة غير متواترة لكن ابن عاشور أعطاها حكم التواتر. فقد ذكر عن أبي بكر بن العربي قوله في كتابه (العواصم) : "**اتفق الأئمة على أن القراءات التي لا تخالف الألفاظ التي كتبت في مصحف عثمان هي متواترة وإن اختلفت في وجوه الأداء وكيفيات النطق**"[5].

وبين ابن عاشور أن معنى كلام أبي بكر هو أن تواتر هذه القراءات تبع لتواتر صورة كتابة المصحف، وأن ما كان نطقه صالحا لرسم المصحف، واختُلف فيه فهو مقبول، وما هو بمتواتر لأن وجود الاختلاف فيه مناف لدعوى التواتر[6].

وكلام ابن عاشور هذا مشكل، فهو وإن كان فيه ما يفيد أنه لا يشترط التواتر في قبول صحة القراءة، إلا أن في إعطائه القراءة غير المتواترة حكم التواتر للدلالة على صحتها مخالف لما اتفق عليه العلماء في أن القراءة غير المتواترة متى ما استجمعت شروطها التي تصح بها فهي قراءة مقبولة يُعتد بها. قال ابن الجزري: "**كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم**"[7].

وعلى هذا فلا ضير في اعتبار هذه المرتبة من القراءات دون المتواتر، لأن ذلك لا يقدح في صحة الاعتداد بها بشيء. ثم إن مما ينبغي التنبيه إليه أن شرط صحة السند في القراءة غير المتواترة يتصف بضوابط العدل والضبط في التحمل والشهرة والاستفاضة في

---

[1] **المصدر نفسه، 53/1.**

[2] **المصدر نفسه، 55/1.**

[3] **انظر: محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 53/1.**

[4] **ابن الجزري، المصدر السابق، 13/1.**

[5] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 60/1. لم أجد نص عبارة ابن العربي في كتابه العواصم من القواصم.**

[6] **المصدر نفسه، 60/1.**

[7] **ابن الجزري، المصدر السابق، 9/1.**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النقل، وهذا ما أكده ابن الجزري في قوله: **"وقولنا: وصح سندها، فإنا نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم"**[1].

ومما يُضعف قول ابن عاشور أن تواتر القراءات تبع لتواتر صورة المصحف، أنه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [التكوير: 24] قال: **"ولا شك أن الذين قرؤوه بالظاء المشالة من أهل القراءات المتواترة، وهم ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس عن يعقوب قد رووه متواترا عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك فلا يقدح في قراءتهم كونها مخالفة لجميع نسخ مصاحف الأمصار لأن تواتر القراءة أقوى من تواتر الخط إن اعتبر للخط تواتر"**[2].

فعبارته الأخيرة صريحة في جعله القراءة المتواترة في مرتبة أقوى عن القراءات التي لم تبلغ حد التواتر، كما أن في قوله: **"إن اعتبر للخط تواترا"** تشكيكا في صحة تواتر الخط، وهو ما يناقض قوله أن تواتر القراءات تبع لتواتر صورة المصحف.

وخلاصة الأمر أن ابن عاشور يقر بتفاوت مراتب القراءات الصحيحة، بل إنه قد نبه بنفسه على خطأ من يتوهم أن القراءات كلها بما فيها من طرائق أصحابها ورواياتهم متواترة، حيث بين أنهم حينما ذكروا أسانيدهم فيها كانت أسانيد آحاد، وأقواها سندا ما كان له راويان عن الصحابة مثل قراءة نافع بن أبي نعيم[3].

القراءة المخالفة لوجوه صحيحة في العربية:

وهي القراءة التي خالفت وجها صحيحا في العربية. ورأي ابن عاشور في هذا النوع يتوافق مع مذهب الجمهور في الاعتداد بما صح سنده من القراءات ولو جاء على وجه غير فصيح في اللغة.

يقول ابن الجزري: "وقولنا في الضابط ولو بوجه، نريد به وجها من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحا مجمعا عليه، أم مختلفا فيه اختلافا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية"[4].

فاعتبار القراءة الصحيحة فيما يرجع إلى شرط موافقة العربية مبني على شرط صحة السند، ولذلك فكل قراءة صح سندها فهي معتمدة سواء جاءت على وجه فصيح أو أفصح في اللغة. قال الداني: **"وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها"**[5].

واستنادا إلى هذا الأصل ضعّف ابن عاشور مذهب من يقول برد القراءة الصحيحة إذا جاءت على وجه نادر أو شاذ في العربية. ولذلك قال: **"وأما ما خالف الوجوه الصحيحة في العربية ففيه نظر قوي، لأنا لا ثقة لنا بانحصار فصيح كلام العرب في ما صار**

---

[1] ابن الجزري، المصدر السابق، 13/1.
[2] محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 161/30.
[3] المصدر نفسه، ص 60.
[4] ابن الجزري، المصدر السابق، 10/1.
[5] جامع البيان في القراءات السبع، 860/2.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلى نحاة البصرة والكوفة"[1]. وبناء على ذلك فقد انتقد على الزمخشري توهينه كثيرا من القراءات بعلة أنها جرت على وجوه ضعيفة في العربية.

وحاصل الأمر أن قول الجمهور–وهو الراجح– كاف في وجوب الاعتداد بما صح سنده من القراءات ما وافق العربية منها وما خالفها، لأن المعتمد في قبول القراءة هو صحة النقل إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم كما قرَّره ابن الجزري.

المطلب الرابع: موقف ابن عاشور من الترجيح بين القراءات

ذكر ابن عاشور بأن القراءات العشر الصحيحة المتواترة قد تتفاوت بما يشتمل عليه بعضها من خصوصيات البلاغة أو الفصاحة أو كثرة المعاني والشهرة، لكنه يرى أنه تفاوت متقارب، ولذا فهو لا يُكسب إحدى القراءات في الآية رجحانا[2].

وهذا الكلام لا يقدم موقفا واضحا لابن عاشور حول مسألة الترجيح بين القراءات، لكن تتبع بعض الآيات الواردة في تفسيره يظهر أن له منهجا متباينا في الترجيح بين القراءات، فأحيانا يرجح ترجيحا صريحا، وأحيانا يكتفي بالإيماء على الترجيح، ولا يرجح إطلاقا أحيانا أخرى.

فمن أمثلة تصريحه بالترجيح قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٥﴾ [الفاتحة: 5]، "**وقد قرأ باللغة الفصحى (بالصاد) جمهور القراء وقرأ بالسين ابن كثير في رواية قنبل، والقراءة بالصاد هي الراجحة لموافقتها رسم المصحف وكونها اللغة الفصحى**"[3].

ومما جاء في تفسيره إيماء بالترجيح قوله عند قوله تعالى: ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 28]، "**وقرأ الجمهور هاء «وهو» بالضم على الأصل، وقرأها قالون وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر بالسكون للتخفيف عند دخول حرف العطف عليه، والسكون أكثر من الضم في كلامهم وذلك مع الواو والفاء ولام الابتداء ووجهه أن الحروف التي هي على حرف واحد إذا دخلت على الكلمة تنزلت منزلة الجزء منها فصارت الكلمة ثقيلة بدخول ذلك الحرف فيها فخففت بالسكون كما فعلوا ذلك في حركة لام الأمر مع الواو والفاء، ومما يدل على أن أفصح لغات العرب إسكان الهاء من (هو) إذا دخل عليه حرف، أنك تجده في الشعر فلا يتزن البيت إلا بقراءة الهاء ساكنة**"[4].

فقوله: "**ومما يدل على أن أفصح لغات العرب إسكان الهاء من (هو) إذا دخل عليه حرف**" يشير إلى ميله ترجيح قراءة إسكان الهاء لكونها أفصح من قراءة الضم.

ومن أمثلة قول ابن عاشور بعدم الترجيح ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٣﴾ [الفاتحة: 3] تعليقا على قراءة الجمهور (ملك) بفتح الميم وكسر اللام دون ألف، وقراءة عاصم والكسائي ويعقوب وخلف (مالك) بألف بعد الميم بوزن اسم الفاعل، حيث قال: "**وكلتاهما صحيحة ثابتة كما هو شأن القراءات المتواترة. وقد تصدى المفسرون والمحتجون**

---

[1] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 62/1.**

[2] **المصدر نفسه، 62/1.**

[3] **المصدر نفسه، 190/1.**

[4] **المصدر نفسه، 387/1.**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

للقراءات لبيان ما في كل من قراءة (ملك) – بدون ألف– وقراءة (مالك) – بالألف– من خصوصيات بحسب قصر النظر على مفهوم كلمة ملك ومفهوم كلمة (مالك) ، وغفلوا عن إضافة الكلمة إلى يوم الدين، فأما والكلمة مضافة إلى يوم الدين فقد استويا في إفادة أنه المتصرف في شؤون ذلك اليوم دون شبهة مشارك"[1].

وقد تحدث ابن عاشور عن مسألة إفضاء الترجيح بين القراءات إلى وقوع تفاوت الإعجاز بينها، فكان جوابه أن حد الإعجاز مطابقة الكلام لجميع مقتضى الحال، وهو لا يقبل التفاوت، غير أنه أجاز مع ذلك أن يكون بعض الكلام المعجز مشتملا على لطائف وخصوصيات تتعلق بوجوه الحسن كالجناس والمبالغة، أو تتعلق بزيادة الفصاحة أو بالتفنن[2].

ومما استدل به على صحة هذا النوع من الترجيح توجيهه للقراءات الواردة في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [المؤمنون: 73]، حيث قال: **"فأما قراءة الجمهور (خرجا) فتوجيهها على اعتبار ترادف الكلمتين أنها جرت على التفنن في الكلام تجنبا لإعادة اللفظ في غير المقام المقتضي إعادة اللفظين مع قرب اللفظين بخلاف قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٤٧﴾﴾ [سبأ: 47] فإن لفظ أجر أعيد بعد ثلاثة ألفاظ. وأما قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف (خراجا) فتوجيهها على طريقة الترادف أنهما وردتا على اختيار المتكلم في الاستعمال مع محسن المزاوجة بتماثل اللفظين"[3].**

المطلب الخامس: موقف ابن عاشور من توظيف القراءات في التفسير

من أهم القضايا التي تحدث عنها ابن عاشور في المقدمة السادسة من تفسيره، قضية تعلق اختلاف القراءات بالتفسير، حيث ذهب إلى أن للقراءات حالتين إحداهما لا تعلق لها بالتفسير بحال، والثانية لها تعلق به من جهات مختلفة[4].

الحالة الأولى: يرى ابن عاشور أن ما ليس للقراءات تعلق بالتفسير هو ما يعود إلى اختلاف القراء في وجوه النطق بالحروف والحركات كمقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة، مثل (عذابي) بسكون الياء و(عذابي) بفتحها، وإلى تعدد وجوه الإعراب مثل (حتى يقول الرسول) بفتح لام يقول وضمها[5].

والحق أن حكم ابن عاشور على أن هذا النوع من القراءات بأنه لا تعلق له بالتفسير بحال ليس صحيحا على إطلاقه، لأنه إن كان من اختلاف القراءات ما لا أثر له في القراءات مثل مقادير المد والإمالات والتخفيف والتسهيل والتحقيق والجهر والهمس والغنة، فذلك لا يصح عند تعدد وجوه الإعراب، إذ من المعلوم أن اختلاف الإعراب له أثر في المعنى.

---

[1] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 175/1.**
[2] **المصدر نفسه، 63/1.**
[3] **المصدر نفسه، 97/18.**
[4] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 51/1.**
[5] **المصدر نفسه، 51/1.**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والعجيب أن ابن عاشور قد ناقض نفسه في هذه المسألة، فقد استشهد أولا على عدم تأثير اختلاف الإعراب في المعنى بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة: 212] بفتح لام يقول وضمها، لكنه عند تفسيره للآية قال: **"ولما كانت الآية مُخبِرةً عن مَسٍّ حلَّ بمن تقدم من الأمم ومنذرة بحلول مثله بالمخاطبين وقت نزول الآية، جاز في فعل يقول أن يُعتبر قول رسول أمة سابقة أي زلزلوا حتى يقول رسول المزلزلين فأل للعهد، أو حتى يقول كل رسول لأمة سبقت فتكون (الْ) للاستغراق، فيكون الفعل محكيا به تلك الحالة العجيبة فيُرفع بعد حتى لأن الفعل المراد به الحال يكون مرفوعا، وبرفع الفعل قرأ نافع وأبو جعفر، وجاز فيه أن يُعتبر قولُ رسول المخاطبين عليه السلام (فأل) فيه للعهد والمعنى: وزلزلوا وتزلزلون مثلهم حتى يقولَ الرسولُ فيكون الفعل منصوبا لأن القول لما يقع وقتئذ، وبذلك قرأ بقية العشرة، فقراءة الرفع أنسب بظاهر السياق وقراءة النصب أنسب بالغرض المسوق له الكلام"**[1].

وعلى هذا فقول ابن عاشور أن تعدد وجوه الإعراب لا تعلق له بالتفسير غير صحيح بدليل ما جاء في تفسيره، والأدلة على صحة أثر اختلاف الإعراب في المعنى مستفيضة عن العلماء، قال مكي بن أبي طالب في بيانه لما يجب على الطالب لعلوم القرآن: **"وأفضل ما القارئ إليه محتاج معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه، يكون بذلك سالما من اللحن فيه، مستعينا على أحكام اللفظ به، مطلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات، متفهما لما أراد الله به من عباده، إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال فتظهر الفوائد ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد"**[2].

وقد نصَّ الزركشي على أنه مما يجب على الناظر في كتاب الله الكاشف عن أسراره مراعاة أمور منها أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا كان أو مركبا قبل الإعراب فإنه فرع المعنى[3].

وقد نبه ابن عاشور على ميزة هذا النوع من القراءات الذي ليس له تعلق بالتفسير، وهو أن القراءة الواحدة يُحتمل أن يُقرأُ فيها بوجهين لبيان صحتهما في العربية قصدا لحفظ اللغة مع حفظ القرآن الذي أنزل بها، وعلى هذا فقد اعتبر أن كثيرا من اختلاف القراء في هذه الناحية يجوز أن يكون وقع اختيارا[4].

ومما استدل به على ذلك، أن الإمام مالك كره القراءة بالإمالة مع ثبوتها عن القراء، وهي مروية عن مقرئ المدينة نافع من رواية ورش عنه، فدلت كراهته على أنه كان يرى أن القارئ بها ما قرأ إلا بمجرد الاختيار[5].

وهذا ملحظ مهم أشار إليه ابن عاشور، وهو يفضي إلى مسألة مهمة حول الترخيص بتعدد أوجه القراءات التي نزلت بها الأحرف السبعة تيسيرا على الناس، هل كانت توقيفا من النبي صلى الله عليه وسلم، أم اختيارا بحيث كان جائزا للقارئ أن يقرأ اختيارا بوجوه غير معينة وأحيانا شاذة عما كتب في المصحف الإمام الذي اجتمع عليه الصحابة رضي الله عنهم كما هو شأن عبد الله بن مسعود وغيره؟

---

[1] **المصدر نفسه، 316/2.**

[2] **مشكل إعراب القرآن، 63/1.**

[3] **انظر: البرهان في علوم القرآن، 302/1.**

[4] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 52/1.**

[5] **المصدر نفسه، 52/1.**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد اختلفت مذاهب العلماء في الجواب عن هذه المسألة، فمذهب الجمهور هو أن ما رخص به النبي صلى الله عليه وسلم من القراءة تيسيرا على الناس، إنما كان راجعا إلى قراءته المتعيّنة أو إقراره لما سمعه من قراءات الصحابة رضوان الله عليهم.

ودليلهم على ذلك مستنبط مما رواه البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: **"سمعت هشام بن حكيم بن حزام، يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة، لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: كذبت، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (أرسله، اقرأ يا هشام) فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كذلك أنزلت)، ثم قال: (اقرأ يا عمر) فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه)**[1].

فالحديث يبين أن ما وقع من اختلاف بين عمر بن الخطاب وهشام في قراءة سورة القرآن إنما هو فيما ظن عمر بن الخطاب أن هشام بن حكيم قرأ بقراءة غير واردة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا الظن سرعان ما تبين عدم صحته لما أقرَّ النبي صلى الله عليه وسلم قراءة هشام بن حكيم.

ثم إن في دعوة النبي صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب إلى أن يقرأ بقراءته على مسمع من هشام بن حكيم، وقوله صلى الله عليه وسلم: **(كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرءوا ما تيسر منه)** لدليلا صريحا على أن القراءتين معا مما قرأ به صلى الله عليه وسلم، وإلا لما كان ليقرهما على ذلك، كما يدل أيضا على أن اختلاف القراءات عموما هو وحي منزل من الله تعالى تيسيرا على العباد.

ومما يمكن أيضا الاستدلال به على مذهب الجمهور ما نقله ابن عاشور عن الأصفهاني قوله: **"كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة، وهي قراءة العامة التي قرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبريل في العام الذي قبض فيه"**[2]. فهذا الكلام يبين أن القراءة التي اجتمع عليها الصحابة هي عين ما قرأ به النبي صلى الله عليه وسلم، ومفهومه أن ما خالف ذلك مُخالِف لما قرأ به صلى الله عليه وسلم وللمصحف الإمام، قال ابن عاشور: **"وبقي الذين قرؤوا قراءات مخالفة لمصحف عثمان يقرؤون بما رووه لا ينهاهم أحد عن قراءتهم ولكن يعدونهم شذاذا، ولكنهم لم يكتبوا قراءتهم في مصاحف بعد أن أجمع الناس على مصحف عثمان"**[3].

وأما المذهب القائل بجواز القراءة اختيارا فممن اختاره ابن قتيبة حيث قال: **"لأن المتقدمين من الصحابة والتابعين، قرؤوا بلغاتهم، وجروا على عادتهم، وخلوا أنفسهم وسوم طبائعهم، فكان ذلك جائزا لهم، ولقوم من القراء بعدهم مأمونين على التنزيل، عارفين بالتأويل"**[4].

---

[1] أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم 4992، 184/6.

[2] محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 52/1.

[3] المصدر نفسه، 52/1.

[4] تأويل مشكل القرآن، ص 34.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

واختار أيضا هذا المذهب ابن الجزري، فقد قرر عند تعرضه للقراءات الشاذة أنها ولو كانت صحيحة في نفس الأمر فإنها مما كان أُذِن في قراءته، ولم يتحقق إنزاله، وأن الناس كانوا مخيرين فيها في الصدر الأول، ثم اجتمعت الأمة على تركها للمصلحة، وأنه ليس في ذلك خطر ولا إشكال لأن الأمة معصومة من أن تجتمع على خطأ[1].

وحاصل الأمر أن هذا الاختلاف لا يضر في شيء، ولا ينبني عليه حكم يُعتد به، لأنه يدور حول زمن الرخصة في القراءة تيسيرا على الناس، لكن لما لم تعد حاجة إلى تلك الرخصة فقد ارتفعت عند انتفاء علتها وهي المشقة التي كانت واقعة في القراءة ابتداء.

ولما كان الأمر كذلك فقد تمَّ العدول عن القراءات التي كانت اختيارا من أصحابها، فهي وإن كان غير منهي عنها زمن الرخصة والاكتفاء بعدها شاذة، فإنه قد تم اطِّراحها بحرقها درءا للخلاف والفتنة بعد اجتماع الأمة على قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في مصحف واحد على عهد عثمان رضي الله عنه.

الحالة الثانية: وهي التي للقراءات فيها تعلق بالتفسير، وقد ذكر ابن عاشور منها اختلاف القراء في حروف الكلمات مثل (مالك يوم الدين) و(ملك يوم الدين)، وكذلك اختلاف الحركات الذي يختلف معه معنى الفعل كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ٱبْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصُدُّونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الزخرف: 57] ، حيث قرأ نافع بضم الصاد بمعنى يصدون غيرهم عن الإيمان، وقرأ حمزة بكسر الصاد بمعنى صدودهم في أنفسهم، فكلا المعنيين حاصل منهم[2].

وقد بين ابن عاشور أن اختلاف القراءة من هذه الجهة له مزيد تعلق بالتفسير من حيث تحقيق مقاصد في خطاب القرآن منها أن أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، وذلك لغرض تكثير المعاني في الآية الواحدة مثل تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة: 220]. ذكر ابن عاشور أن قراءة الجمهور حتى يطْهُرن جاءت بصيغة الفعل المجرد، فيما قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وخلف يطَّهَّرن بتشديد الطاء والهاء مفتوحتين[3].

وبين أن قراءة الجمهور تفيد منع القربان إلى حصول النقاء من دم الحيض بالجفوف، وعلى ذلك يكون قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ بعد ذلك شرطا ثانيا دالا على لزوم تطهر آخر وهو غسل ذلك الأذى بالماء. أما قراءة تشديد الطاء والهاء فتدل على

---

[1] **انظر: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 24. ومما استدل به كذلك أصحاب هذا المذهب جواز القراءة بالمرادفات ولو من لغة واحدة كقوله تعالى: ﴿وَتَكُونُ ٱلْجِبَالُ كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ ﴿٥﴾﴾ [القارعة: 4] قرأ ابن مسعود كالصوف المنفوش، وقرأ أبي بن كعب قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: 19] مروا فيه– سعوا فيه. انظر: محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 57/1.**

[2] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 55/1.**

[3] **المصدر نفسه، 368/2.**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أن المراد هو الطهر المكتسب، وهو الطهر بالغسل، ويتعين على هذه القراءة أن يكون مرادا منه مع معناه لازمه أيضا وهو النقاء من الدم ليقع الغسل موقعه بدليل قوله تعالى قبله: ﴿فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ﴾ وبذلك يكون مآل القراءتين واحدا[1].

ومنها كذلك أن اختلاف القراءات يقع معه اختلاف المعنى دون أن يكون حمل أحد القراءتين على الأخرى متعينا ولا مترجّحا. وهذا أيضا مما عدَّه ابن عاشور طريقا إلى تكثير المعاني، وهو عنده نظير التضمين في استعمال العرب، ونظير التورية والتوجيه في البديع، ونظير مستتبعات التراكيب في علم المعاني، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن الكريم[2].

وقد مثَّل لهذا النوع بقراءة الجمهور: (فإن الله هو الغني الحميد) في سورة الحديد، وقراءة نافع وابن عامر: (فإن الله الغني الحميد) بإسقاط هو حيث بين أن من أثبت هو يحسن أن يعتبره ضمير فصل لا مبتدأ، لأنه لو كان مبتدأ لم يجز حذفه في قراءة نافع وابن عامر[3].

وعلى هذا قرَّر ابن عاشور أنه يجب على المفسر أن يبين اختلاف القراءات المتواترة، لأن في توفيرها توفيرا لمعاني الآية، حيث إن تعدد القراءات يقوم مقام تعدد كلمات القرآن الكريم.

وهذا كلام سديد وهو يرجع إلى أصل كون القرآن الكريم كتابا مبينا ومعجزا. فمن بيانه أن اختلاف القراءات يساعد على بيان المراد من لفظ قراءة بقراءة أخرى، وهو ما يخدم التفسير الذي غايته بيان مراد الله من كلامه. ومن إعجازه أنه إذا كان تعدد القراءات يقوم مقام تعدد الآيات فذلك يُستنبط منه أن تعدد القراءات يفضي إلى تعدد إعجاز القرآن الكريم ، وذلك بتضمنه لمعان تكثر وتتنوع بتنوع أوجه القراءات الواردة في الكلمة الواحدة.

وفي سياق حديثه على أن اختلاف القراءات قد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم، أورد ابن عاشور حديث الأحرف السبعة في واقعة عمر ابن الخطاب مع هشام بن حكيم بن حزام. حيث ذكر أن فيه إشكالا، وعرض أقوال العلماء فيه بتفصيل لا يسع هذا البحث تناوله.

لكن الذي ينبغي الوقوف عنده في هذا الباب، هو مناقشة ابن عاشور لآراء من سبقه حول معنى الأحرف السبعة، وتحليل موقفه الذي خالف به جمهور العلماء والمفسرين.

يرى ابن عاشور أن أقوال العلماء في معنى حديث الأحرف السبعة راجعة إلى اعتبارين:

أحدهما: أن الحديث منسوخ، والآخر غير منسوخ. لكن وفي حديثه عن الطائفة التي ذهبت إلى أن الحديث منسوخ بدعوى أن الرخصة في القراءة بالأحرف السبعة كانت في صدر الإسلام لما أباح الله للعرب أن يقرؤا القرآن بلغاتهم التي جرت عادتهم باستعمالها قبل أن تُنسخ بحمل الناس على لغة قريش عند زوال العذر بانتفاء المشقة في القراءة ابتداء. ذهب ابن عاشور إلى أن النسخ وقع بإجماع الصحابة أو بوصاية من النبي صلى الله عليه وسلم[4].

---

[1] **المصدر نفسه، 368/2.**

[2] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 55/1.**

[3] **المصدر نفسه، 55/1–56.**

[4] **المصدر نفسه، 56/1.**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وهذا لا يُسلَّم له، لأن نسخ القرآن كما هو مقرر في الشريعة لا يقع بإجماع الصحابة، كما أن قوله بوقوع النسخ بوصاية من النبي صلى الله عليه وسلم ليس هناك نص صريح يدل عليها[1]، ولو كان لما خفي على أحد ولما وقع الخلاف أصلا في كون الحديث منسوخا أم لا.

ومما ينبغي التنبيه عليه أن ابن عاشور ذكر أن من أقوال هذه الطائفة القائلة بالنسخ قولا نسبه لابن عبد البرّ مفاده أن المراد من الحديث التوسعة في نحو: (كان الله سميعا عليما) أن يقرأ: (عليما حكيما)، ما لم يقع الخروج عن المناسبة، كالقول عقب آية عذاب: (وكان الله غفورا رحيما)، أو عكسه[2].

والحق أن ابن عبد البر لم يصرح بهذا القول الذي نُسب إليه، وإنما ذكر أن المراد منه ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن الكريم عليها أنها معان متفق مفهومها مختلف مسموعها لا تكون في شيء منها معنى وضده، ولا وجه يخالف وجها خلافا ينفيه أو يضاده، كالرحمة التي هي خلاف العذاب وضده وما أشبه ذلك[3].

والدليل على ذلك أن ابن عبد البر أورد هذا الكلام في سياق استدلاله على صحة قول من قال إن معنى السبعة الأحرف المذكورة في الحديث، سبعة أوجه من الكلام المتفق معناه المختلف لفظه، نحو هلم وتعال وعجل وأسرع وانظر وأخر ونحو ذلك[4].

وإذا كان الأمر كذلك فلا يصح ما نسبه ابن عاشور لابن عبد البر سندا و معنى، فمن جهة السند لم يقل ابن عبد البر أن المراد من التوسعة جواز القراءة بالمترادفات عند فواصل القرآن نحو (كان الله سميعا عليما) أن تُقرأ (عليما حكيما)، وأما من جهة المعنى فإن القول بجواز التصرف في فواصل الآي لا يخفى ما فيه من تحريف لنظم القرآن وطمس لبلاغته وتناسب ألفاظه وآياته.

وعند حديثه عن الطائفة القائلة بأن الحديث غير منسوخ، ذكر ابن عاشور أن من أقوالها في معناه أن المراد من الأحرف أنواع أغراض القرآن كالأمر والنهي، والحلال والحرام، أو أنواع كلامه كالخبر والإنشاء، والحقيقة والمجاز، أو أنواع دلالته كالعموم والخصوص، والظاهر والمؤول، ونسب ذلك إلى جماعة منهم أبو الفضل الرازي[5].

وانتقد ابن عاشور هذا القول لكونه لا يناسب سياق الحديث على اختلاف رواياته من قصد التوسعة، وبين أن تكلف هؤلاء حصر ما زعموه من الأغراض في سبعة كلام لا يسلم من النقض[6].

ويؤيد ضعف هذا القول ما قرّره ابن عطية في الباب الرابع من مقدمة تفسيره، والذي أفرده للحديث عن معنى حديث الأحرف السبعة حيث قال: **"وقال فريق من العلماء: إن المراد بالسبعة الأحرف معاني كتاب الله تعالى، وهي: أمر، ونهي، ووعد، ووعيد، وقصص، ومجادلة، وأمثال. وهذا أيضا ضعيف، لأن هذه لا تسمى أحرفا، وأيضا فالإجماع أن التوسعة لم تقع في تحريم حلال، ولا في تحليل حرام، ولا في تغيير شيء من المعاني المذكورة"**[7].

---

[1] **انظر: علوم القرآن عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير دراسة ونقد لعماد طه أحمد الراعوش، ص 227.**

[2] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 55/1.**

[3] **انظر: التمهيد، 284/8.**

[4] **المصدر نفسه، 285/8.**

[5] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 58/1.**

[6] **المصدر نفسه، 58/1.**

[7] **المحرر الوجيز، 165/1-166.**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد ذكر ابن عاشور قولا آخر عُزي لابن عباس مفاده أن المراد بالأحرف السبعة هو نزول القرآن مشتملا على سبع لغات من لغات العرب مبثوثة في آيات القرآن لكن لا على تخيير القارئ[1].

وبين أن من قال بهذا القول ذهب في تعيين تلك اللغات إلى نحو ما ذهب إليه القائلون بالنسخ، إلا أن الخلاف بين الفريقين في أن الأولين ذهبوا إلى تخيير القارئ في الكلمة الواحدة، وهؤلاء أرادوا أن القرآن مبثوثة فيه كلمات من تلك اللغات، لكن على وجه التعيين لا على وجه التخيير، واستدل على ذلك بقول أبي هريرة رضي الله عنه: **"ما سمعت السكين إلا في قوله تعالى: ﴿وَءَاتَتْ كُلَّ وَٰحِدَةٍ مِّنْهُنَّ سِكِّينًا﴾ [يوسف: 31] ما كنا نقول إلا المُدْية"**[2].

لكن ابن عاشور انتقد هذا القول لكونه لا يلاقي مساق الحديث من التوسعة، ولا يستقيم من جهة العدد، ولأن المحققين ذكروا أن في القرآن كلمات كثيرة من لغات قبائل العرب[3].

والظاهر أنه ليس في تعيين القراءة بتلك اللغات السبع المبثوثة في القرآن ما يخالف التوسعة كما يرى ابن عاشور، لأن أصل الترخيص في القراءة بالأحرف السبعة ليس قاصرا على حديث عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم، بل إن هناك أحاديث أخرى تبين أن طلب التوسعة كان من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك مثل ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **(أقرأني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)**[4]. ومعلوم أن استزادة النبي صلى الله عليه وسلم لجبريل في القراءة إنما كان لقصد التوسعة والتيسير على أمته التي ما كانت تطيق القراءة على حرف واحد أول الأمر.

وإذا تقرر هذا فلا أحقَّ بتعيين أوجه القراءات من رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما أن الترخيص لما كان مصدره الشرع فغير معقول ألا تُعيَّن للناس حدوده، وإلا لو جاز أن يقرأ كل بما شاء من لغته اختيارا لخرج الناس عن دائرة الترخيص إلى التساهل في قراءة القرآن على نحو يُذهِبُ بلاغة القرآن وإعجازه. يقول ابن عطية: **"فأباح الله تعالى لنبيه هذه الحروف السبعة، وعارضه بها جبريل في عرضاته على الوجه الذي فيه الإعجاز وجودة الوصف، ولم تقع الإباحة في قوله عليه السلام: (فاقرؤوا ما تيسر منه) بأن يكون كل واحد من الصحابة إذا أراد أن يبدل اللفظة من بعض هذه اللغات جعلها من تلقاء نفسه. ولو كان هذا لذهب إعجاز القرآن وكان معرضا أن يبدل هذا وهذا حتى يكون غير الذي نزل من عند الله، وإنما وقعت الإباحة في الحروف السبعة للنبي عليه السلام ليوسع بها على أمته"**[5].

هذا وقد أحسن ابن عاشور في تغليط قول آخر ظن أصحابه أن المراد بالسبع في الحديث ما يطابق القراءات السبع، فقد بين أن ذلك غلط لم يقل به أحد من أهل العلم، وأن انحصار القراءات في سبع لم يدل عليه دليل، ولكنه أمر حصل إما بدون قصد أو بقصد التيمن بعدد السبعة أو بقصد إيهام أن هذه السبعة هي المرادة من الحديث تنويها بشأنها بين العامة[6].

---

[1] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 58/1**

[2] **المصدر نفسه، 58/1.**

[3] **المصدر نفسه، 58/1.**

[4] **أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم 4991، 184/6.**

[5] **ابن عطية، المصدر السابق، 175/1-176.**

[6] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 59/1.**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبيان غلط هذا القول ظاهر، يدل على ذلك أن حصر القراءات في عدد السبعة ليس مقطوعا بصحته، فقد ذكر السيوطي أنه اختُلف في عدة المصاحف التي أرسلها عثمان رضي الله عنه إلى الآفاق، وأن المشهور أنها خمسة[1].

وهناك من ذهب إلى أن هذا القول مردود بالإجماع، قال أبو شامة: **"ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث، وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل"**[2].

وقد انتهى ابن عاشور إلى أن هنالك أجوبة أخرى ضعيفة لا ينبغي للعالم التعريج عليها[3]، ثم عرض رأيه في معنى الأحرف السبعة فذهب إلى أن المراد بالحديث أن اختلاف القراءة بين عمر وهشام بن حكيم يحتمل أن يرجع إلى ترتيب آي السور، بأن يكون هشام قرأ سورة الفرقان على غير الترتيب الذي قرأ به عمر، فتكون تلك رخصة لهم في أن يحفظوا سور القرآن بدون تعيين ترتيب الآيات من السورة[4].

وكلام ابن عاشور هذا فيه نظر، وذلك أن القول بأن الرخصة كانت واقعة في أن يقرأ القارئ آي القرآن على ترتيب يخالف فيه غيره بعيد جدا، ومما يدل على ذلك أن الرسول صلى الله عليه وسلم لما سمع قراءة عمر الخطاب وقراءة هشام ابن حكيم قال في كلتيهما: **(هكذا أنزلت)**، فكيف يكون نزول آي سورة الفرقان مختلف الترتيب وقد كان صلى الله عليه وسلم كان كلما نزل عليه شيء من القرآن قال لأصحابه: **(ضعوا آية كذا في موضع كذا)**.

فترتيب آي القرآن الكريم توقيفي من النبي صلى الله عليه وسلم، ولو كانت الرخصة للناس في القراءة بترتيب يخالف فيه بعضهم بعضا لوقع الاضطراب في ذلك، ولما أمكن جمع القرآن الكريم الذي كان متفرقا فيما كتبه الصحابة رضي الله عنهم على ترتيب واحد.

والدليل على كون ترتيب آي القرآن الكريم كان بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم، ما ذكره السيوطي من إجماع العلماء على ذلك، فقد ذكر عن أبي جعفر بن الزبير قوله: **"ترتيب الآيات في سورها واقع بتوقيفه صلى الله عليه وسلم، وأمره من غير خلاف في هذا بين المسلمين"**[5].

وقال مكّي بن أبي طالب: **"ترتيب الآيات في السور بأمر من النبي صلى الله عليه وسلم، ولمّا لم يأمر بذلك في أول براءة تركت بلا بسملة"**[6].

وأكثر من هذا أن بعض أهل العلم ذهب إلى أن ترتيب سور القرآن الكريم أيضا كان بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم، فقد ذكر السيوطي عن ابن الحصّار قوله: **"ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحي، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (ضعوا آية كذا في موضع كذا)، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة الرسول صلى الله عليه وسلم، ومما أجمع الصحابة على وضعه هكذا في المصحف"**[7].

---

[1] **السيوطي، المصدر السابق، 172/1.**
[2] **المصدر نفسه، 221/1-222.**
[3] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 58/1.**
[4] **المصدر نفسه، 59/1.**
[5] **السيوطي، المصدر السابق، 173/1.**
[6] **السيوطي، المصدر السابق، 173/1.**
[7] **المصدر نفسه، 176/1.**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والعجيب أن ابن عاشور نفسه أقر بكون ترتيب آي القرآن الكريم توقيفيا، ففي مبحث ترتيب الآي ضمن المقدمة الثامنة قال: **"وأما ترتيب الآي بعضها عقب بعض فهو توقيفي من النبي صل الله عليه وسلم حسب نزول الوحي)**[1]، ويقول في موضع آخر: **"فلذلك كان ترتيب آيات السورة الواحدة على ما بلغتنا عليه متعينا بحيث لو غُيِّر عنه إلى ترتيب آخر لنزل عن حد الإعجاز الذي امتاز به، فلم تختلف قراءة النبي صلى الله عليه وسلم في ترتيب آي السور على نحو ما هو في المصحف الذي بأيدي المسلمين اليوم"**[2].

خاتمة:

اعتنى ابن عاشور في مقدمة تفسيره بقضايا مهمة تتعلق بتوظيف القراءات في التفسير، حيث كانت له آراء قيمة ومبتكرة لم يُسبق إليها، كما أنه أدلى بآراء خالف بها جمهور العلماء والمفسرين.

وقد خلُص البحث في هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يرى ابن عاشور أن القراءات لا تعد تفسيرا من حيث هي طريق في أداء ألفاظ القرآن، بل من حيث إنها شاهد لغوي، وبذلك فهي راجعة إلى علم اللغة. وهذا أدى به إلى قصر وظيفة القراءات في الاستدلال على تفسير غيرها عند الترجيح بين المعاني أو الاستظهار على المعنى.
- القراءات عند ابن عاشور ثلاثة أنواع؛ القراءة المتواترة، والقراءة التي لم تبلغ درجة التواتر، وهي قراءة صحيحة إذا استجمعت أركانها من صحة السند وموافقة خط المصحف والعربية. وقراءة النبي صلى الله عليه وسلم، التي لا يجوز لغير من سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم القراءة بها، لأنها غير متواترة النقل.
- القراءة المتواترة عند ابن عاشور مقدمة على غيرها، لأن تواترها حجة في العربية، وهو ما يغنيها عن الاعتضاد بموافقة المصحف المجمع عليه. ثم يليها القراءة غير المتواترة التي أعطاها حكم المتواتر بناء على أن تواتر هذا النوع تبع لتواتر صورة كتابة المصحف.
- وافق ابن عاشور مذهب الجمهور في الاعتداد بالقراءة المخالفة لوجوه صحيحة في العربية، لأن القراءة سنة متبعة، والمعتمد في قبولها هو صحة النقل إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم.
- اضطرب موقف ابن عاشور حول الترجيح بين القراءات العشر، فقد صرح ابتداء أنه قد يقع بينها تفاوت بما يشتمل عليه بعضها من خصوصيات البلاغة أو الفصاحة أو كثرة المعاني والشهرة، لكنه تفاوت متقارب لا يُكسب إحدى القراءات في الآية رجحانا. غير أن الوقوف عند تفسيره لبعض الآيات أثبت أنه أحيانا يرجح بين القراءات ترجيحا صريحا، وأحيانا يكتفي بالإيماء على الترجيح، وأحيانا أخرى لا يرجح إطلاقا.
- أجاز ابن عاشور أن يفضي الترجيح بين القراءت إلى وقوع تفاوت بينها من حيث قوة الإعجاز، وعلل هذا الجواز بأن بعض الكلام المعجز قد يشتمل على لطائف وخصوصيات تتعلق بوجوه الحسن كالجناس والمبالغة، أو تتعلق بزيادة الفصاحة، أو

[1] **محمد الطاهر بن عاشور، المصدر السابق، 79/1.**

[2] **المصدر نفسه، 79/1.**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بالتفنن مثل قراءة (خرجا) و(خراجا) في قوله تعالى: ﴿أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [المؤمنون: 73].

– يرى ابن أن للقراءات حالتين إحداهما لا تعلق لها بالتفسير بحال، والثانية لها تعلق به من جهات مختلفة. لكن حكمه على الحالة الأولى بأنه لا تعلق لها بالتفسير بحال ليس صحيحا على إطلاقه، لأن تعدد وجوه الإعراب له أثر على المعنى.

– من مقاصد اختلاف القراءات الذي له تعلق بالتفسير عند ابن عاشور أن أحد اللفظين في قراءة قد يبين المراد من نظيره في القراءة الأخرى، أو يثير معنى غيره، وهو ما يفضي إلى تكثير المعاني القرآنية. ومنها كذلك أن اختلاف القراءات يقع معه اختلاف المعنى دون أن يكون حمل أحد القراءتين على الأخرى متعينا ولا مترجِّحا. وهذا أيضا مما عدَّه طريقا إلى تكثير المعاني، وهو من زيادة ملاءمة بلاغة القرآن.

– ذهب ابن عاشور إلى أن نسخ حديث الأحرف السبعة وقع بإجماع الصحابة، أو بوصاية من النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا لا يُسلَّم له، لأن نسخ القرآن كما هو مقرر في الشريعة لا يقع بإجماع الصحابة، كما أن قوله بوقوع النسخ عن وصاية من النبي صلى الله عليه وسلم ليس هناك نص صريح يدل عليها.

– ذهب ابن عاشور إلى أن المراد بالحديث السبعة في واقعة عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم يحتمل أن يرجع إلى ترتيب آي السور، بأن يكون هشام قرأ سورة الفرقان على غير الترتيب الذي قرأ به عمر، فتكون تلك رخصة لهم في أن يحفظوا سور القرآن بدون تعيين ترتيب الآيات من السورة. وهذا مخالف لإجماع العلماء في كون ترتيب آي القرآن واقعا بتوقيف النبي صلى الله عليه وسلم.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش
- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: عبد الرحمن فهمي الزّواوي، ط. الأولى 1427هـ-2006م.
- البرهان في علوم القرآن لبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط. الأولى 1376 هـ - 1957 م، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي.
- تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، ط. 1431هـ، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان.
- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد المعروف بالتحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، ط. 1984م، الدار التونسية للنشر.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، ط. 1387م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب.
- جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر، (أصل الكتاب رسائل ماجستير من جامعة أم القرى وتم التنسيق بين الرسائل وطباعتها بجامعة الشارقة)، ط. الأولى، 1428 هـ - 2007 م، جامعة الشارقة - الإمارات.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط. الأولى، 1422 هـ، دار طوق النجاة.
- علوم القرآن عند ابن عاشور في تفسيره التحرير والتنوير دراسة ونقد لعماد طه أحمد الراعوش، رسالة ماجيستير في علوم القرآن والتفسير، إشراف: عبد الباسط إبراهيم بلبول، نوقشت بتاريخ: 1/صفر/1428هـ الموافق 2006/1م بجامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- العواصم من القواصم لأبي بكر بن العربي المعافري الإشبيلي، تحقيق: عمار طالبي، ط. 1433هـ، مكتبة دار التراث، مصر.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: مجموعة من الباحثين - بإشراف إدارة الشؤون الإسلامية، ط. الأولى 1436هـ- 2015م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر.
- مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب، تحقيق: صالح حاتم الضامن، ط. الثانية 1405هـ، موسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
- مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزّرقاني، ط. الثالثة 1431هـ، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لشمس الدين أبو الخير بن الجزري، ط. الأولى 1420هـ-1999م، دار الكتب العلمية.
- النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، بدون تاريخ، دار الكتاب العلمية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أزمة العقوبة الحبسية في التشريع الجنائي المغربي:
حدود الردع وراهنية البدائل

أيوب الصبيري
تحت اشراف الدكتور طارق لكدالي
Sabiry04ayoub@Gmail.com
المملكة المغربية

الملخص:

يناقش هذا المقال إشكالية العقوبة الحبسية في التشريع الجنائي المغربي بوصفها إحدى أبرز أدوات الردع المعتمدة في السياسة الجنائية الوطنية، لكنه يكشف في الوقت نفسه عن المأزق الذي أصبحت تعرفه هذه العقوبة سواء على مستوى الواقع المؤسساتي أو على مستوى المردودية القانونية والاجتماعية. فالعقوبة الحبسية، بالرغم من مركزيتها في العقاب، باتت تعاني من اختلالات بنيوية تجعلها موضع تشكيك من قبل فقهاء القانون والعدالة، حيث أضحت السجون المغربية مكتظة بشكل غير مسبوق، دون أن يوازي ذلك انخفاض حقيقي في معدلات الجريمة أو عودة فعالة للاندماج.

تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك إشكالية العقوبة الحبسية من خلال تحليل بنيتها في ضوء النصوص القانونية المغربية، لا سيما القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، مع التركيز على أوجه القصور العملية والمؤسساتية التي تحيط بتنفيذها. كما تروم الدراسة إبراز البدائل الممكنة التي أصبح يفرضها الواقع والسياق الدولي، خاصة في ظل تنامي الدعوات لإصلاح السياسة الجنائية بما يضمن حماية الأمن العام دون المساس بكرامة الأفراد وحقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: العقوبة الحبسية، السياسة الجنائية، الاكتظاظ السجني، البدائل العقابية، العدالة الجنائية، التشريع المغربي، إعادة الإدماج.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Crisis of Custodial Sentences in Moroccan Criminal Legislation: Structural Limitations and Proposed Alternatives

Abstract:

This article explores the problematic nature of custodial sentences within the Moroccan criminal justice system, highlighting the gap between judicial deterrence and institutional reality. Despite being a cornerstone of criminal policy, prison sentences currently face structural imbalances, most notably unprecedented overcrowding and high recidivism rates (exceeding 40%). Through a legal and sociological analysis of the 1962 Criminal Code and the 2025 Criminal Procedure amendments, this study deconstructs the failure of short-term sentences to achieve reform or social reintegration. The research advocates for a strategic shift toward non-custodial alternatives, such as community service, electronic monitoring, and criminal mediation. Drawing on comparative legal experiences from France and Spain, the study concludes that modernizing Morocco's penal philosophy is essential to balancing public security with human dignity and judicial efficiency.

Keywords : Custodial sentence, Criminal policy, Prison overcrowding, Sentencing alternatives, Criminal justice, Moroccan legislation.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقديم:

تعتبر العقوبة الحبسية من أقدم وأوسع صور الجزاء الجنائي التي اعتمدتها التشريعات الوضعية الحديثة، باعتبارها الأداة الأساسية في يد الدولة لضبط السلوك الاجتماعي وردع الجريمة، غير أن هذا النموذج العقابي، ورغم انتشاره واستقراره في الفكر القانوني المغربي، أصبح يواجه انتقادات حادة من طرف الفاعلين في مجال العدالة، بفعل ما راكمه الواقع من مظاهر فشل أو قصور في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها العقوبة. فقد أصبحت السجون الوطنية تعاني من اكتظاظ مهول، وتراجع في شروط إعادة الإدماج، وهو ما يكشف عن أزمة حقيقية في فلسفة العقاب المعتمدة، خاصة في ظل الارتفاع المستمر لعدد المحكومين بعقوبات سالبة للحرية، حتى في الجنح البسيطة.

ومن جهة أخرى، فإن أغلب الدراسات الميدانية والسوسيولوجية تؤكد أن العقوبة الحبسية لم تعد تحقق الأثر الرادع بالفعالية المرجوة[1]، بل قد تتحول في بعض الأحيان إلى مدرسة للجريمة، بدل أن تكون فضاء للإصلاح. كما أن العقوبة الحبسية، في صيغتها القصيرة الأمد، أظهرت محدودية واضحة في التأثير السلوكي على الجناة، لا سيما في ظل هشاشة برامج إعادة الإدماج، وضعف البنية التحتية للمؤسسات السجنية، ما أدى إلى تفاقم نسب العود، وتزايد الكلفة الاجتماعية والمالية لهذا النوع من العقوبات.

تُطرح في هذا السياق إشكالية محورية ترتبط بمدى نجاعة العقوبة الحبسية في التشريع الجنائي المغربي، وهل ما تزال فعالة في تحقيق الردع العام والخاص، وحماية النظام العام، وتحقيق الإنصاف للضحايا، أم أن اعتمادها الواسع يكشف عن غياب بدائل واقعية ومؤسساتية ناجعة؟ وهل يُعد الإفراط في اللجوء إلى العقوبة الحبسية مؤشرا على أزمة عميقة في منظومة العدالة الجنائية؟ ثم إلى أي حد يمكن للبدائل العقابية أن تمثل حلا عمليًا لإعادة التوازن إلى السياسة الجنائية، دون المساس بوظيفة الزجر والحماية المجتمعية؟

تطرح هذه التساؤلات رهانا مزدوجا: أولا، على مستوى تأهيل البنية التشريعية الحالية لتجاوز محدودية المقاربة الزجرية التقليدية. وثانيا، على مستوى فتح نقاش مؤسساتي وعمومي حول بدائل العقوبة الحبسية، من قبيل الغرامات، أو العمل لفائدة المصلحة العامة، أو الوساطة الجنائية، أو آليات الرصد والمراقبة الإلكترونية، وغيرها من الصيغ التي أثبتت فعاليتها في عدد من التجارب المقارنة.

وانطلاقا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تفكيك أزمة العقوبة الحبسية في التشريع الجنائي المغربي، من خلال تحليل بنيتها القانونية في ضوء القانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، وإبراز أعطابها الواقعية على مستوى التنفيذ، مع تقديم قراءة نقدية للتوجهات القضائية والفقهية في هذا المجال، واقتراح بدائل عملية وتشريعية تحقق التوازن بين متطلبات الردع وضمانات الكرامة.

[1] للمزيد من التفصيل حول الدراسات العلمية المتعلقة بالموضوع يمكنك الاطلاع على:

•Mireille Delmas-Marty, Libertés et sûreté dans un monde dangereux, Seuil, 2010, p58.

•Frédéric Debove, Alternatives à l'incarcération et aménagement des peines, Revue de science criminelle, n°4, 2017, p70.

•Jean Danet, Vers une nouvelle politique pénale: alternatives à la prison, Dalloz, Paris, 2016,p117.

•François Ost et Michel Van de Kerchove, De la pyramide au réseau: pour une théorie dialectique du droit, Publications des Facultés Universitaires Saint-Louis, 2002,p71.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وسيتم تناول هذا الموضوع وفق التصميم التالي:

- المطلب الأول: الإطار القانوني للعقوبة الحبسية في التشريع المغربي وأبرز مظاهر الأزمة
- المطلب الثاني: نحو بدائل واقعية للعقوبة الحبسية في ضوء التحولات الجنائية الحديثة

المطلب الأول: الإطار القانوني للعقوبة الحبسية في التشريع المغربي وأبرز مظاهر الأزمة

رغم مركزية العقوبة الحبسية في السياسة الجنائية المغربية، فإن بنيتها القانونية وتنفيذها العملي يثيران العديد من الإشكالات، سواء من حيث غلبة الطابع الزجري، أو من حيث محدودية المردودية الإصلاحية للعقوبة.

فالنصوص التشريعية، خاصة القانون الجنائي الصادر سنة 1962، تميل إلى اعتماد العقوبة السالبة للحرية كخيار أولي في أغلب الأفعال المجرمة، بما فيها الجنح البسيطة، مما يطرح تساؤلات حول مدى مواكبة هذه المقاربة للتحولات التي عرفتها الفلسفة الجنائية الحديثة، التي تركز على إعادة الإدماج والعدالة التصالحية أكثر من الزجر الصرف.

الفقرة الأولى: هيمنة العقوبة الحبسية في المنظومة الزجرية المغربية

يشكل القانون الجنائي المغربي، في صيغته الحالية، منظومة قائمة أساسا على مبدأ الردع العام من خلال العقوبة السالبة للحرية، إذ تنص غالبية مواده على عقوبات حبسية، تتراوح بين الحبس البسيط والسجن المؤبد، وهو ما يؤكد هيمنة هذا النوع من العقوبات على باقي الأنماط الممكنة. فرغم وجود عقوبات بديلة في مجموع النصوص الخاصة المعدلة لمجموعة القانون الجنائي، فإنها تظل محدودة الأثر وغير معممة على المستوى العملي[1].

ويعكس هذا الوضع ثبات التشريع الجنائي في منطق تقليدي يتعامل مع الجريمة باعتبارها فعلا يستوجب العقاب المباشر، دون أن يأخذ بعين الاعتبار البعد الاجتماعي والاقتصادي والنفسي للفعل الإجرامي، ولا السياق الذي أنتجه. كما أن المشرع لم يميز بشكل فعّال بين الجرائم التي تستوجب فعلا الحبس وتلك التي يمكن معالجتها بوسائل أخرى أقل تكلفة وأكثر فعالية على المدى البعيد، ما يجعل السياسة الجنائية أسيرة لاختيارات نمطية لم تُراجع جذريا منذ أكثر من نصف قرن، رغم تغيّر بنية الجريمة والمجتمع.

وتكمن إشكالية هذا النهج في كونه يفرغ العقوبة من بعدها التربوي، ويجعل منها مجرد أداة للإيلام الميكانيكي، مما يفسر عودة نسبة كبيرة من السجناء إلى تكرار الفعل الجرمي بعد قضاء العقوبة. وتشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن المندوبية العامة لإدارة السجون إلى أن أكثر من 40% من السجناء هم من العائدين، وهو ما يطرح إشكالا حقيقيا حول فعالية العقوبة الحبسية في الردع الخاص[2].

كما أن هيمنة العقوبة الحبسية تفرز مفارقة قانونية، تتمثل في غياب الانسجام بين مبدأ تفريد العقوبة وبين الصياغة الجامدة للنصوص، حيث يجد القاضي نفسه في كثير من الأحيان مقيدًا بالحدود الدنيا للعقوبة الحبسية، دون إمكانية مرنة لتطبيق بدائل، خصوصا في غياب نص تشريعي صريح يتيح ذلك.

[1] خالد الكرومي، العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة وإشكالية تنفيذها، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد خاص، 2017، ص23.
[2] محمد عبد النباوي، السياسة الجنائية في المغرب: الواقع والآفاق، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 108، 2013، ص19.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفقرة الثانية: الأزمة البنيوية في تنفيذ العقوبة الحبسية وغياب الأثر الإصلاحي

إلى جانب الإشكال التشريعي، تطرح أزمة العقوبة الحبسية بشكل أكثر حدة على مستوى تنفيذها داخل المؤسسات السجنية، إذ تشير التقارير الوطنية والدولية إلى أن السجون المغربية تعرف مستويات غير مسبوقة من الاكتظاظ، حيث يتجاوز عدد النزلاء 100 ألف سجين، وهو رقم يفوق الطاقة الاستيعابية المتاحة، كما أن نسبة كبيرة منهم محكومون بعقوبات قصيرة الأمد، لا تتجاوز في غالب الأحيان سنتين، وهي مدد لا تتيح فرصًا حقيقية للإصلاح أو التأهيل[1].

ويؤدي هذا الاكتظاظ إلى تدهور كبير في شروط الإيواء والرعاية، ويقوّض إمكانية استفادة السجناء من برامج التكوين وإعادة الإدماج، كما يرهق البنية التحتية للمؤسسات السجنية، ويجعل منها بيئة غير صالحة لإحداث تغيير إيجابي في شخصية الجاني. وتشير خلاصات تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أن أغلب المؤسسات السجنية تعاني من ضعف التأطير البشري والتقني، مما ينعكس سلبا على جودة تنفيذ العقوبة، ويحولها في كثير من الحالات إلى مجرد تدبير أمني دون أفق إصلاحي.

وتتفاقم الأزمة في ظل غياب سياسة عمومية واضحة لإعادة الإدماج بعد قضاء العقوبة، إذ يخرج المحكومون من السجون دون مواكبة نفسية أو اجتماعية أو مهنية، مما يعيد إنتاج الفعل الجرمي، خاصة في الفئات الهشة التي تشكل الغالبية داخل المجتمع السجني. كما أن ضعف التنسيق بين المؤسسات الأمنية والقضائية والاجتماعية يُفرغ العقوبة من مضمونها الإصلاحي، ويجعل السجن مجرد حلقة مغلقة من الإقصاء بدل أن يكون فرصة للعودة إلى الحياة الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن غياب آليات تقييم العقوبة على المستوى المؤسساتي يزيد من تعميق الأزمة، حيث لا توجد هيئة مستقلة ترصد فعالية العقوبات السالبة للحرية، أو تدرس أثرها على السلوك الإجرامي، أو تقترح بدائل مبنية على معطيات واقعية. كما أن النصوص القانونية لا تُلزم القضاء أو النيابة العامة ببيان الأسباب التي تبرر اختيار العقوبة الحبسية بدل غيرها، ما يُسهم في استمرار طابعها التلقائي في الممارسة اليومية[2].

وفي ضوء هذه المعطيات، يُصبح من اللازم التفكير في تجاوز النموذج العقابي التقليدي، من خلال بناء تصور جديد للعدالة الزجرية، يدمج العقوبة في سياق أوسع من الرعاية الاجتماعية والحماية الحقوقية، ويضع الضحية والمجتمع في قلب الاهتمام، بدل التركيز فقط على إيلام الجاني. وتُعد البدائل العقابية أحد المداخل الأساسية لتحقيق هذا التحول، وهو ما سنعالجه في المطلب الثاني.

[1] عبد الرحيم العطري، السجن والمجتمع: دراسة سوسيولوجية حول جدوى العقوبة، منشورات دار الأمان، الرباط، 2015، ص219.

[2] عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي، القسم العام، الجزء الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة السابعة، 2021

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الثاني: نحو بدائل واقعية للعقوبة الحبسية في ضوء التحولات الجنائية الحديثة

لقد كشفت الأزمة البنيوية التي تعرفها العقوبة الحبسية في المغرب عن الحاجة الملحة إلى تجاوز النموذج الزجري الكلاسيكي، من خلال إرساء سياسة جنائية متجددة، ترتكز على تفعيل بدائل حقيقية للعقوبات السالبة للحرية، بشكل يضمن تحقيق الردع المطلوب، دون التضحية بحقوق الأفراد أو إثقال كاهل المؤسسات السجنية. ويستدعي هذا التوجه مراجعة عميقة لمنظومة العقاب، سواء على مستوى التشريع أو على مستوى الممارسة القضائية والمؤسساتية، بما يتلاءم مع التحولات الاجتماعية، ومع المعايير الحقوقية التي أصبحت تفرضها التزامات المغرب الدولية في مجال العدالة الجنائية.

الفقرة الأولى: المرجعيات القانونية والمؤسساتية لبدائل العقوبة الحبسية

رغم بطء التحول التشريعي، فقد شهد القانون المغربي خلال السنوات الأخيرة بعض المؤشرات الدالة على وعي المشرع بضرورة تقليص الاعتماد المفرط على العقوبة الحبسية، خاصة في القضايا البسيطة، أو التي لا تتطلب تدخلا سجنيًا مباشرًا. وتجلّى ذلك من خلال مشروع تعديل القانون الجنائي الذي تم طرحه منذ سنة 2016، والذي تضمّن لأول مرة نصوصًا تقنن بعض العقوبات البديلة، مثل العمل من أجل المنفعة العامة، أو الغرامات اليومية بدل الحبس النافذ، أو التقييد بالمراقبة القضائية، غير أن هذا المشروع ظل مجمّدا إلى حين تاريخ إعداد هذا المقال.

أما على مستوى الواقع، فقد بدأ الفاعلون القضائيون يستحضرون تدريجيًا بعض البدائل غير الرسمية، من قبيل الصلح الجنائي أو الوساطة الجنائية، خصوصا في قضايا العنف البسيط أو النزاعات الأسرية، رغم غياب إطار قانوني صريح يضبط هذه الوسائل ويمنحها الشرعية اللازمة. كما أن بعض التجارب النموذجية، مثل تجربة المراقبة القضائية الإلكترونية، التي أصبحت ممكنة بموجب القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، في صيغته المعدّلة سنة 2025، قد فتحت آفاقا جديدة لإعادة التفكير في طريقة تنفيذ العقوبات، عبر اعتماد آليات تكنولوجية تسمح بتقييد حركة الجاني دون اللجوء إلى السجن[1].

ويُضاف إلى ذلك أن الدستور المغربي لسنة 2011، أقر في ديباجته ومقتضياته المتعلقة بالعدالة الجنائية، مبدأ التناسب بين الجريمة والعقوبة، ومبدأ الكرامة الإنسانية، وهي مبادئ تفرض إعادة التفكير في كل سياسة زجرية لا تراعي خصوصية الفعل الجرمي أو وضعية الجاني الاجتماعية أو النفسية.

الفقرة الثانية: التحديات العملية وإمكانات الإصلاح من خلال التجارب المقارنة

بالرغم من وجاهة التوجه نحو البدائل العقابية، إلا أن تنزيل هذا الخيار يطرح عدة تحديات عملية، على رأسها التحول الذهني داخل المنظومة القضائية المغربية، التي لا تزال ترى في العقوبة الحبسية الضمانة الأساسية للردع والحزم، كما أن بعض الفاعلين يخشون أن تؤدي هذه البدائل إلى تمييع العقوبة أو المساس بمصداقية الردع العام، خاصة في غياب رقابة فعالة على تنفيذها، وضعف ثقة المواطنين في النظام الجنائي عموما[2].

من جهة أخرى، فإن الإطار القانوني للمشرع المغربي يحدد شروط تنفيذ العقوبات البديلة، ومعايير اختيار المستفيدين منها، يفتح الباب أمام السلطة التقديرية الواسعة للقضاة، وقد يؤدي إلى غموض في التطبيق، أو إلى تباين في القرارات القضائية، بما قد يمس

[1] مصطفى المقدم، البدائل الممكنة للعقوبة الحبسية قصيرة المدة، المجلة المغربية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عدد 33، 2018، ص95.
[2] حسن قرنفل، العقوبة السالبة للحرية: مقاربة سوسيولوجية، مجلة القضاء والقانون، عدد مزدوج 152-153، 2016، ص43.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بمبدأ المساواة أمام القانون. كما أن العقوبات البديلة، من قبيل العمل لفائدة المنفعة العامة، تتطلب وجود بنية مؤسساتية قادرة على استقبال المحكومين وتوجيههم، وهو ما لم يتم استحداثه بعد بالشكل الكافي داخل التراب الوطني.

ورغم هذه التحديات، فإن التجارب المقارنة، خصوصا في فرنسا وإسبانيا وهولندا وكندا، أظهرت أن العقوبات البديلة يمكن أن تحقق نتائج فعالة في الحد من الجريمة وتقليص حالات العود، إذا ما تم تدعيمها بإجراءات مواكبة، تشمل الإدماج الاجتماعي، والدعم النفسي، والتكوين المهني. ففي فرنسا مثلا، أصبح العمل من أجل المنفعة العامة يشكل أحد أركان العقوبة في الجنح، وهو يخضع لرقابة صارمة من طرف قاضي تطبيق العقوبات، كما يتم إدماج المحكومين في مؤسسات جماعاتية ومدنية، وفق معايير مهنية واجتماعية دقيقة.

كما اعتمدت بعض الدول آليات جديدة مثل العقوبات الذكية (smart penalties)، التي تربط العقوبة بسلوك الجاني وطبيعة الفعل المرتكب، وتكيف مدتها وصرامتها وفق نتائج التقييم الاجتماعي والنفسي، وهو ما يساعد على إعادة بناء شخصية الفاعل، بدل تحطيمه بعقوبة سجنية قصيرة وعديمة الفعالية.

إن المغرب، في ظل إكراهاته المؤسساتية والاجتماعية، مدعو إلى تبني إصلاح متدرج، يدمج البدائل العقابية داخل النسق القانوني، دون التخلي عن العقوبات السالبة للحرية بشكل كلي، مع بناء مسار إصلاحي متوازن، يرتكز على عدة أولويات، من بينها:

- تقنين بدائل العقوبة الحبسية في نصوص واضحة ضمن القانون الجنائي والمسطرة الجنائية
- إنشاء هيئات خاصة بتنفيذ هذه البدائل وتتبعها ميدانيا
- تكوين القضاة ومساعدي القضاء على فلسفة البدائل ومقاصدها
- إشراك المجتمع المدني في تتبع تنفيذ العمل لفائدة المنفعة العامة
- توعية الرأي العام بأهمية البدائل وفعاليتها في الوقاية من الجريمة

وتعد هذه الإصلاحات شرطا لا غنى عنه للانتقال من العدالة العقابية التقليدية إلى عدالة ترميمية وناجعة، تحقق الأمن المجتمعي وتحترم كرامة الإنسان، وهو الرهان الحقيقي لأي سياسة جنائية حديثة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة

أسفر تحليل العقوبة الحبسية في التشريع الجنائي المغربي عن مجموعة من الخلاصات التي تؤكد أن هذه العقوبة، رغم مركزيتها، لم تعد قادرة وحدها على تحقيق الغايات الكبرى للعدالة الجنائية، سواء من حيث الردع أو الإصلاح أو الإدماج. فقد تبين أن الطابع الزجري المفرط، والتوسّع غير المتوازن في العقوبات السالبة للحرية، أديا إلى أزمة مزدوجة على المستوى التشريعي وعلى صعيد الممارسة، تَمثلت في اكتظاظ السجون، وارتفاع نسب العود، وتراجع فعالية العقوبة في تحقيق الأمن المجتمعي.

كما أظهر التشريع المغربي، في نسخته الحالية، غيابا واضحا لتصور بديل وشامل، يجعل من العقوبة وسيلة متدرجة ومتكاملة، تراعي الخصوصية الاجتماعية والنفسية للجاني، ولا تكتفي بالرد على الجريمة من خلال الإيلام السريع. وقد عزز هذا الوضع غياب الإطار المؤسساتي الكفيل بتنفيذ العقوبات بشكل ناجع، خصوصا في غياب هيئات تُعنى بتطبيق البدائل، وتتبّع أثرها على المستوى الميداني.

وقد كشفت الدراسة أن التحولات التي عرفها القانون المقارن، خاصة في التجربتين الفرنسية والإسبانية، تمكّنت من تجاوز الاختناق العقابي من خلال اعتماد بدائل واقعية، مثل العمل لفائدة المنفعة العامة، المراقبة الإلكترونية، الوساطة الجنائية، العقوبات التربوية، وغيرها من الآليات التي ساهمت في تقليص اللجوء إلى السجن، دون المساس بجوهر الردع أو العدالة.

بناء على ذلك، فإن أحد المداخل الأساسية لتجديد الفكر العقابي في المغرب، هو الانتقال من العقوبة الحبسية الجامدة إلى سياسة جنائية عقلانية، تستند إلى تعدد الوسائل وتفريد الجزاء، وتدمج العدالة التصالحية والبعد الإصلاحي داخل نسق موحد. ولتحقيق هذا التحول، تُقترح التوصيات الآتية:

- ضرورة إعادة صياغة السياسة العقابية المغربية ضمن مشروع متكامل يدمج البدائل ويحد من الإفراط في السلب الحرية
- تسريع النصوص القانونية المنظمة للعقوبات البديلة بشكل مفصل ومضبوط
- خلق ودعم أجهزة مستقلة لمراقبة تنفيذ العقوبات ومواكبة المحكومين بعد انقضاء مدة العقوبة
- تخصيص ميزانيات وآليات لوجستيكية خاصة بإعمال العقوبات البديلة على المستوى الترابي
- إدماج المجتمع المدني كفاعل شريك في برامج إعادة الإدماج وتنفيذ التدابير غير الحبسية

إن العدالة الجنائية لم تعد تُقاس فقط بعدد الإحالات والأحكام، بل بمدى قدرتها على الوقاية، والحفاظ على التوازن بين حماية المجتمع وضمان كرامة الأفراد، وهو ما يستدعي إعادة النظر في العقوبة الحبسية ليس من منطلق إلغائها، بل من خلال ترشيدها، وإحاطتها بضمانات حقوقية، وبدائل فعالة وعملية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لائحة المراجع والمصادر:

✓ **المراجع باللغة العربية**

- خالد الكرومي، العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة وإشكالية تنفيذها، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد خاص، 2017
- محمد عبد النباوي، السياسة الجنائية في المغرب: الواقع والآفاق، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 108، 2013
- عبد الواحد العلمي، شرح القانون الجنائي المغربي، القسم العام، الجزء الأول، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة السابعة، 2021
- مصطفى المقدم، البدائل الممكنة للعقوبة الحبسية قصيرة المدة، المجلة المغربية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عدد 33، 2018
- حسن قرنفل، العقوبة السالبة للحرية: مقاربة سوسيولوجية، مجلة القضاء والقانون، عدد مزدوج 152-153، 2016
- عبد الرحيم العطري، السجن والمجتمع: دراسة سوسيولوجية حول جدوى العقوبة، منشورات دار الأمان، الرباط، 2015

✓ **المراجع باللغة الفرنسية**

- Mireille Delmas-Marty, Libertés et sûreté dans un monde dangereux, Seuil, 2010
- Frédéric Debove, Alternatives à l'incarcération et aménagement des peines, Revue de science criminelle, n°4, 2017
- Jean Danet, Vers une nouvelle politique pénale: alternatives à la prison, Dalloz, Paris, 2016
- François Ost et Michel Van de Kerchove, De la pyramide au réseau: pour une théorie dialectique du droit, Publications des Facultés Universitaires Saint-Louis, 2002

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الآفاق المستقبلية لمكافحة الجرائم الجنسية ضد الأطفال:
أية تدابير لمواجهة خطر البيدوفيلي وحماية الضحايا

د. أمين البصري
حاصل على الدكتوراه في القانون الخاص من كلية العلوم القانونية، أكدال
جامعة محمد الخامس بالرباط
besriamine@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص:

تعتبر الجرائم الجنسية ضد القاصرين من أخطر الجرائم؛ وذلك لما تخلفه من ضرر جسيم للطفل الضحية ولأسرته. وتبرز أهمية موضوع الدراسة في راهنيته، لا سيما مع استمرار قضية الملياردير الأمريكي جيفري إبستين في خلق الجدل على المستوى العالمي، وهو الشخص الذي أدين بإدارة شبكة للدعارة، واستغلال منازله وجزيرة كان يملكها لارتكاب جرائم جنسية ضد فتيات قاصرات (13 سنة–17 سنة)، ولا سيما كذلك مع تفشي استغلال القاصرين في الجرائم الجنسية والبغاء بسبب التطور التكنولوجي المتسارع.

وقد تطرقت في هذه الدراسة إلى عرض الوصف النفسي–الطبي للجرائم الجنسية الواقعة على القاصرين، والمتمثل في مصطلحي "البيدوفيليا" و"الهيبيفيليا" ، ثم تناولت التدابير المقترحة لحماية الأطفال من الجرائم الجنسية في المغرب، ويمكن إجمال هذه الآفاق المستقبلية/التصورات فيما يلي:

– الخبرات والعلاجات المقترح تطبيقها على الجناة وكذلك على الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية؛

– سجلات المنحرفين جنسيا؛

– الإخصاء الكيميائي المؤقت لمرتكبي الجرائم الجنسية؛

– إحداث صندوق خاص لتوفير الدعم لفائدة الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية.

الكلمات المفتاحية: بيدوفيليا، هيبيفيليا، الخبرات والعلاجات، الإخصاء الكيميائي، سجلات المنحرفين جنسيا، صندوق خاص لتوفير الدعم للضحايا.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Psycho-Medical Classification of Sexual Offenses Against Minors and Future Perspectives for Protection in Moroccan Legislation

Abstract:

This study addresses the gravity of sexual crimes against minors, emphasizing the profound physical and psychological trauma inflicted on victims and their families. It provides a detailed psycho-medical description of offenders, distinguishing between "Pedophilia" (attraction to prepubescent children) and "Hebephilia" (attraction to early adolescents). In light of international judicial developments and the rising exploitation of children via digital platforms, the research proposes a series of future measures for the Moroccan legislature. These include the implementation of specialized psychiatric expertise for both offenders and victims, the creation of national sex offender registries, and the controversial temporary "Chemical Castration" for high-risk recidivists under strict medical and judicial supervision. Furthermore, the paper advocates for the establishment of a specialized fund to provide financial and psychological support to victims, aligning national laws with the Lanzarote Convention.

Keywords: Pedophilia, Hebephilia, Expertise and treatments, Chemical castration, Sex offender registries, Special victim support fund.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تعتبر الاعتداءات الجنسية من أشد الجرائم تأثيرا على الطفل، ويمكن اعتبارها "الانتهاك المطلق لحقوق الطفل: الحق في الكلام، والحق على جسده"[1]، فهي تؤثر على الشخص في مسيرة حياته كلها، وتحدث صدمة لأسرته ومحيطه الاجتماعي، ولذلك غُلّظت عقوبة هذه الجرائم في سائر التشريعات العالمية، بما فيها التشريع المغربي. وقد قسم القانون الجنائي المغربي الجرائم الجنسية إلى جرائم تنتهك الآداب والأخلاق (الاغتصاب وهتك العرض)، وجرائم إفساد الطفل واستغلاله جنسيا (استغلال الطفل في الدعارة والتحرش الجنسي، استغلال الطفل في المواد الإباحية والسياحة الجنسية، وجرائم الصحافة والنشر).

وتبرز أهمية موضوع الدراسة في راهنيته، لا سيما مع استمرار قضية الملياردير الأمريكي جيفري ابستين في خلق الجدل على المستوى العالمي، وهو الشخص الذي أدين بإدارة شبكة للدعارة، واستغلال منازله وجزيرة كان يملكها لارتكاب جرائم جنسية ضد فتيات قاصرات (13 سنة-17 سنة)، ولا سيما مع تفشي استغلال القاصرين في الجرائم الجنسية والبغاء بسبب التطور التكنولوجي المتسارع.

وسأتناول في هذه الدراسة عرض الوصف النفسي-الطبي للجرائم الجنسية الواقعة على القاصرين، والمتمثل في مصطلحي "البيدوفيليا" و"الهيبيفيليا" (المبحث الأول)، قبل الانتقال إلى التدابير المقترحة لحماية الأطفال من الجرائم الجنسية (المبحث الثاني).

المبحث الأول: البيدوفيليا والهيبيفيليا

دخل مصطلحا البيدوفيليا والهيبيفيليا حديثا إلى القاموس الطبي-النفسي، للدلالة على الاعتداء الجنسي للبالغين على الأطفال، وقد تعددت الآراء في وصفهما وتكييفهما، وسأبدأ بمناقشة البيدوفيليا (المطلب الأول) قبل المرور إلى الهيبيفيليا والإيفيبوفيليا (المطلب الثاني).

المطلب الأول: البيدوفيليا

تقتضي معالجة موضوع الاضطراب البيدوفيلي التطرق في الفرع الأول إلى مفهومه وعوامله وفي الفرع الثاني إلى خصائصه وآثاره.

[1]-Christine cloarec, « Du père incestueux à l'hébéphile : Cinq études de cas sous l'angle de la criminologie clinique/Une approche intégrée des agresseurs sexuels d'e
nfants », mémoire présenté pour l'obtention de la maîtrise option « psychologie clinique et pathologique » sous la direction de houssine jobeir, université de Bretagne occidentale, faculté des lettres et sciences sociales, département de psychologie, 19 septembre 2000.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفرع الأول: مفهوم البيدوفيليا وعوامله

تُعَرَّف البيدوفيليا بأنها "الميل الجنسي نحو الأطفال، سواء كانوا ذكورا أو إناثا، في سن ما قبل البلوغ أو بداية البلوغ"[1]. وتعرف منظمة الصحة العالمية البيدوفيلي ب"المراهق البالغ من العمر 16-17 سنة الذي له ميل جنسي ثابت وغالب تجاه الأطفال غير البالغين أصغر منه بخمس سنوات على الأقل"[2]. فالبيدوفيليا إذن عبارة عن "اضطراب نفسي ذي طبيعة جنسية"[3]. كما "ورد في الدليل التشخيصي والإحصائي للاضطرابات العقلية DSM-IV الصادر عن الجمعية الأمريكية للطب النفسي تعريف البيدوفيلي بأنه الشخص الذي وقع، على الأقل مدة ستة أشهر، فريسة لإثارات جنسية تقود إلى نشاط جنسي مع طفل يبلغ من العمر 13 سنة فأقل. ويبلغ المنحرف من العمر 16 سنة فأكثر، ويصل فارق السن بينه وبين الضحية إلى خمس سنوات على الأقل"[4].

وجدير بالذكر أن مصطلح بيدوفيليا "لم يرد في أي نص تشريعي، سواء في القانون المغربي أو "الكندي، السويسري أو الفرنسي"[5].

---

[1]-Camille Vannucci, « Faits de violences sexuelles sur adolescents : Du père incestueux à l'hébéphile : Etude d'une population pénale d'auteurs de violences sexuelles sur mineurs adolescents suivis par les services de l'application des peines des tribunaux de Tours et de Châteauroux », thèse pour le doctorat en médecine/diplôme d'état, université François-Rabelais, faculté de médecine de Tours, directeur de thèse docteur Jean-Philippe CANO, présentée et soutenue publiquement le 28 Septembre 2012, p : 82.

[2]- Camille Vannucci, « Faits de violences sexuelles sur adolescents », op. cit. p : 106.

[3]- Boussaguet Laurie, « La pédophilie, problème public France, Belgique, Angleterre », thèse pour le doctorat en science politique de l'institut d'études politiques de Paris présentée et soutenue publiquement le 20 Novembre 2007, Dalloz, 2008, p : 1-2.

[4]- Boussaguet Laurie, « La pédophilie, problème public France, Belgique, Angleterre », op.cit, p : 2.

[5]- Frédéric Gilbert, «Une justice exclusivement rétributive est-elle adaptée à la lutte contre le crime pédophile ? », institut Philippe-Pinel de Montréal en collaboration avec le SMPP DE VAUD (suisse), publié sur le site www.psychiatrieviolence.ca, consulté le : 14 mai 2013, p : 3.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتتعدد العوامل المؤدية إلى السلوك البيدوفيلي، ف"التعرض لاعتداء جنسي في الطفولة يمثل عامل خطورة هاما"[1]. لكن يرد على ذلك بأنه "حتى ولو كان أغلب ضحايا الاعتداءات الجنسية في الصغر هم من الإناث، فإن أغلب البيدوفيليين ذكور (Seto, 2008)"[2]، ف"التعرض لصدمة في الطفولة لا يعني بالضرورة تكرار الاعتداء على الطفل"[3].

و"قام هاكر Hucker، لونجوفان Langevin، وورزمان Wortzman، هاندي Handy، وشامبرز Chambers (1986) بمقارنة بيدوفيليين بمرتكبي الجرائم غير الجنسية فتوصلوا إلى نتيجة وجود تدهور عصبي أشد لدى البيدوفيليين"[4]. غير أن "موهر، تارنر وجيري Mohr, Turner and jerry (1964) وجدوا أن الذهان نادر عند البيدوفيليين، وأن العجز العقلي ليس شائعا لديهم"[5].

الفرع الثاني: خصائص وآثار البيدوفيليا

يلاحظ أنه "في غالب الأحيان يكون البيدوفيليون من أقارب الضحية، أو أشخاصا مألوفين أقام معهم الطفل أو أحد أفراد عائلته روابط خاصة"[6].

ومن حيث التقسيم، فإن "علم النفس المرضي، يصنف البيدوفيليين إلى فئتين:

-الفئة الأولى: البيدوفيلي الثابت: يتميز بعدم النضج وبالحرمان العاطفي، وينقسم إلى نوعين: النوع الأول: يخاف من الرفض، ولملئ فراغه الداخلي فإنه غالبا ما يقرب طفلا مجهولا يصطاده بالطعم (حلوى، لعبة، نقود..)، ويستدرجه إلى مكان هادئ حيث يقوم بلمسه. النوع الثاني: يقوم بإغواء الطفل لكنه سرعان ما يصير عنيفا إذا أبدى هذا الأخير مقاومة، ويمكنه أن يرتكب عدة سلوكات تدميرية (اغتصاب، إيذاء جسدي..).

---

[1]-Jolyane Plante-Beaulieu, « Profils neuropsychologiques des pédophiles », essai de 3ème cycle comme exigence partielle du doctorat en psychologie, université du Québec à Trois-Rivières, Décembre 2010, p : 18.

[2]- Jolyane Plante-Beaulieu, « Profils neuropsychologiques des pédophiles », op.cit, p : 21.

[3]-Marc Gérard et Luisette De Ryck, « L'aide thérapeutique aux victimes et à leur famille », in : « L'abus sexuel des enfants en Europe », coordonné par Corinne May-Chahal et Maria Herczog, Editions du conseil de l'Europe, 2003, p : 184.

[4]- Carole Plourde, « Les distorsions cognitives et les traits de personnalité chez les pédophiles », thèse présentée à la faculté des études supérieures et de la recherche en vue de l'obtention de la maîtrise ès arts en psychologie, directeur de la thèse : John Tivendell, université de Moncton, faculté des sciences de la santé et des services communautaires, école de psychologie, canada, Mars 2001, p : 8.

[5]- Carole Plourde, « Les distorsions cognitives et les traits de personnalité chez les pédophiles », op.cit, p :32- 33.

[6]- Cécile Sales, « Pédophilie, sexualité et société », *Études,* 1/ 2003 (Tome 398), p : 45.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

-الفئة الثانية: هو شخص موثوق به من قبل الأطفال، اختار مهنة تجعله قريبا من الأطفال (مدرس، منشط، مرب، كاهن)، ويكون العلاقات عن طريق الإغواء، المساومة والمكافآت، لكن ليس عن طريق العنف"[1].

ويؤدي النشاط البيدوفيلي إلى "إحداث صدمة لدى الطفل تتمثل في الفوضى، الفراغ وشرخ لا يمكن تصوره. وكلما كانت الضحية أصغر سنا وجاهلة بالنشاط الجنسي للبالغين، كلما كانت الصدمة أقوى، كمثال على ذلك: سلس البول، اضطراب في اللغة والتغذية"[2]. أما في حالة زنا المحارم فإن "الإبلاغ يمكن أن يكون له نتائج وخيمة مثل تدمير الخلية الأسرية"[3].

المطلب الثاني: الهيبيفيليا والإيفيبوفيليا

يتميز مصطلحا الهيبيفيليا والإيفيبوفيليا بالغموض، ولذلك سأتطرق في الفرع الأول إلى مفهومهما قبل التطرق إلى خصائصهما.

الفرع الأول: مفهوم اضطرابي الهيبوفيليا والإيفيبوفيليا

يغيب الهيبيفيليون "بصفة عامة عن الدراسات المتعلقة بالمعتدين جنسيا"[4]. ويعتبر مصطلح الهيبيفيليا "غامضا، ونادرا ما يستعمله الأطباء والأخصائيون النفسانيون، كما أنه غير مصنف ضمن الأمراض في لائحة منظمة الصحة العالمية"[5].

ويجب التمييز بين مصطلحي هيبيفيليا وإيفيبوفيليا؛ "ففي سنة 1924 وصف Krafft-Ebing الإيفيبوفيليا بالانجذاب الجنسي نحو مراهقين يتراوح سنهم بين 15 و19 عاما"[6]، وحسب "دراسة بلونشار Blanchard سنة 2009، فإن الهيبيفيليين هم الأشخاص الذين لهم انجذاب جنسي نحو الأطفال البالغين الذين يتراوح عمرهم بين 11 و14 سنة"[7].

---

[1]- Camille Vannucci, « Faits de violences sexuelles sur adolescents », op. cit. p : 104-105.

[2]- Cécile Sales, « Pédophilie, sexualité et société », *op. cit.* p : 46-47.

[3]- Christine cloarec, « Du père incestueux à l'hébéphile », op. cit. p : 12.

[4]- Sophie Desjardins et Luc Granger, « Les caractéristiques personnelles et délictuelles distinguant les pédophiles, les hébéphiles et les violeurs », actes de la conférence nord-américaine de psychologie de la justice pénale et criminelle 2007, Ottawa, p : 182.

[5]- Franklin Karen, « Hebephilia : quintessence of diagnostic pretextuality », behavioral sciences and the law, 2010. Published on line in interscience.Wiley.com, p : 4.

[6]- Camille Vannucci, « Faits de violences sexuelles sur adolescents », op. cit. p : 110.

[7]- Camille Vannucci, « Faits de violences sexuelles sur adolescents » op. cit. p : 111.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفرع الثاني: خصائص الهيبيفيليا والإيفيبوفيليا

من الخصائص المميزة بين الهيبيفيليا والبيدوفيليا أن "الهيبيفيلي له سوابق في استخدام السلاح في الاعتداء الجنسي أكثر من البيدوفيلي"[1]. كما أن "الهيبيفيلي أكثر اختيارا للفتيات كضحية له وأقل ميلا إلى مداعبة ضحيته من البيدوفيلي"[2]. ويتوفر "الطفل المحتلم على السمات الضرورية للتناسل، ولذلك فإن العلاقة الجنسية بين شخص بالغ وطفل مراهق محتلم يجب أن ينظر إليها من زاوية الفارق "السيكولوجي" بين المعتدي وضحيته"[3].

أما بالنسبة لخصائص الاعتداء الجنسي، "فتتمثل السمات الأقل خطورة في: -اعتداء معزول أو نادر الحدوث. -الجو الهادئ أثناء الوقائع. -حجج سائغة للحصول على صمت الطفل. -الموافقة الجزئية أو الكاملة للطفل على ما يجري. وتتمثل السمات الأخطر في: -المدة الطويلة للاعتداءات وترددها العالي. -فرض المعتدي لإرادته. -جو عنيف ومخيف أثناء الوقائع. -غياب الرابط بين الطرفين: الطفل هو الشيء الجنسي للبالغ، لعبة القط والفأر"[4].

المبحث الثاني: التدابير المقترحة لحماية الأطفال من الجرائم الجنسية

تتجلى التدابير المقترحة لحماية الطفل من الجرائم الجنسية بصفة عامة في: الخبرات والعلاجات المقترح تطبيقها على المجرمين والأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية (الفرع الأول)، سجلات المنحرفين جنسيا (الفرع الثاني)، الإخصاء الكيميائي المؤقت لمرتكبي الجرائم الجنسية (الفرع الثالث)، وإحداث صندوق خاص لتوفير الدعم لفائدة الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية (الفرع الرابع).

الفرع الأول: الخبرات والعلاجات المقترح تطبيقها على المجرمين والأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية

تعتبر الجرائم الجنسية من أشد الجرائم خطورة، خاصة مع التطور التكنولوجي المتسارع، مما يستدعي اعتماد مجموعة من التدابير الوقائية والعلاجية يمكن الاقتداء فيها بتجارب رائدة في دول أجنبية.

---

[1]- Sophie Desjardins et Luc Granger, « Les caractéristiques personnelles et délictuelles distinguant les pédophiles, les hébéphiles et les violeurs », op.cit, p : 184.

[2]- Sophie Desjardins et Luc Granger, « Les agressions sexuelles commises par les hébéphiles sont-elles différentes de celles commises par les pédophiles et les violeurs ? », actes de la conférence nord-américaine de psychologie de la justice pénale et criminelle 2007, Ottawa, p : 189.

[3]- Christine cloarec, « Du père incestueux à l'hébéphile » op. cit. p : 72.

[4]- Armelle Paillard Lebreuilly, « Place du pédopsychiatre dans l'accueil et la prise en charge des enfants et adolescents victimes de maltraitances sexuelles », thèse pour le diplôme d'état de docteur en médecine, qualification en : psychiatrie, directeur : Professeur Philippe Duverger, université d'Angers, faculté de médecine, 23 Septembre 2009, p : 27-28.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ففي إطار البحث التمهيدي، التحقيق الإعدادي والمحاكمة بخصوص الجرائم الجنسية الواقعة على الطفل، يجب "إنشاء مختبرات خاصة مجهزة بوسائل تكنولوجية حديثة لغرض إجراء فحوصات الADN، وقد أصبحت اليوم الطريقة الأكثر اعتمادا لدى المحاكم في مجال الإثبات الجنائي في أغلب البلدان ولا سيما المتقدمة منها تقنيا"[1].

كما يجب تعديل القوانين بحيث تتضمن "ضرورة إجراء هذا التحليل عند استخراج بطاقة الرقم القومي ويثبت بها نوع الجينات الوراثية"[2].

وتعترض **خبرةَ الطب النفسي الجنائية قبل النطق بالحكم**، المجراةَ على المتهمين بارتكاب الجرائم الجنسية، صعوباتٌ يمكن إجمالها في ما يلي: "-تجد النيابة العامة صعوبة في الفراغ من استجلاء الوقائع حتى تتمكن من التركيز على الحالة المرضية للخصم. -ندرة سريان التقويم الإكلينيكي في ظروف مُرْضية (طلب إجراء الخبرة في إطار حراسة نظرية مثلا). —العدد المتنامي لالتزامات إجراء الخبرة التي يأمر بها قانون المسطرة الجنائية. —تناقص عدد الخبراء من الأطباء النفسيين والتفاوت في التوزيع الجغرافي لهم. - مخاطر الإفراط في التجريم la sur-pénalisation أو الخطأ في تشخيص حالة الفرد"[3]. ولذلك **يقترح الزيادة في أعداد الأطباء النفسيين في المغرب، توزيعهم عبر التراب الوطني توزيعا مناسبا، وتوفير الموارد المالية والوسائل اللوجيستيكية اللازمة لإنجاز الخبرة.**

وفي مقابل خبرة الطب النفسي المجراة على المتهمين، يحتاج الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية إلى التكفل، قصد التخفيف من حدة الآلام التي لحقتهم، ومن المحبذ في هذا الصدد اتباع الإجراءات التالية: -البوح: ويمكن للطبيب أو المحلل النفسي "التدخل لمصاحبة الطفل خلال سريان المسطرة القضائية. فإذا بدا للطفل أن العدالة لم تعترف بكلامه، فقد يتعرض للانهيار في طريق الاكتئاب مع خطورة المرور إلى الانتحار"[4].

وفي هذا الصدد، وفر القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 الصادر في 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025)، الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025) في المادة 510 حماية مؤقتة للطفل ضحية جنحة أو جناية بنصه على ما يلي: "يمكن للنيابة العامة أو لقاضي الأحداث أو المستشار المكلف بالأحداث الأمر بعرض الحدث على خبرة طبية أو نفسية أو عقلية لتحديد نوع وأهمية الأضرار اللاحقة به وبيان ما إذا كان يحتاج إلى علاج ملائم لحالته حالا أو مستقبلا. ويمكنهم أيضا الاستعانة بمكتب المساعدة الاجتماعية بالمحكمة، الذي يتولى الاستقبال

[1]- كوثر أحمد خالند، "الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية: دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجستير في القانون، جامعة صلاح الدين، مكتب التفسير للنشر والإعلان، أربيل، الطبعة الأولى، 2007، ص 349.

[2]- محسن العبودي، "القضاء وتقنية الحامض النووي (البصمة الوراثية)"، عرض مقدم ضمن المؤتمر العربي الأول لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، نونبر 2007، ص 42.

[3]-Camille Vannucci, « Faits de violences sexuelles sur adolescents », op. cit., p : 118-119.

[4]-Armelle Paillard Lebreuilly, « Place du pédopsychiatre dans l'accueil et la prise en charge des enfants et adolescents victimes de maltraitances sexuelles », op. cit., p : 88.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الأول.ي للأطف.ال الضحاي.ا ف.ي مكت.ب خ.اص يراع.ي خصوصي.ة أوضاعه.م ومصلحته.م الفضل.ى، ويعم.ل عل.ى تقدي.م الدع.م النفس.ي له.م والاس.تماع إليه.م، كم.ا يتول.ى مرافقته.م داخ.ل المحاك.م".

ونص المشرع المغربي في المادة العاشرة من القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء[1] على ما يلي: "تحدث خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف لدى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وبالمصالح المركزية واللا ممركزة للقطاعات المكلفة بالعدل وبالصحة وبالشباب وبالمرأة وكذا للمديرية العامة للأمن الوطني والقيادة العليا للدرك الملكي. تتولى هذه الخلايا مهام الاستقبال والاستماع والدعم والتوجيه والمرافقة، لفائدة النساء ضحايا العنف. تتكون الخلايا المحدثة على مستوى المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، بالإضافة لممثلي الإدارة، من نائب وكيل الملك وقاضي الأحداث والمساعد أو المساعدة الاجتماعية".

ومن شأن هذه المقتضيات أن تمكن من توفير الدعم والمرافقة والتوجيه للقاصرين ضحايا الاعتداء الجنسي.

ويهدف الدعم النفسي والعلاج النفسي إلى تجنب انتحار الطفل، وفي حالة "زنا المحارم، يستهدف العلاج الأسري وقف العنف بين الأجيال"[2]. وقد أوردت "مطبوعات المعهد البريطاني للإرشاد 1994، أسلوب الإرشاد ذي المراحل الثلاث (الاستطلاع- الفهم- الإجراء)، ومن المشاعر التي يتم مواجهتها: مشاعر الذنب لدى الضحية لعدم التوقف عن الممارسة المحرمة قبل ذلك، وهنا يمكن توضيح أن الضحية لا ذنب له فيما حدث وأن العيب في الشخص الذي اقترف ذلك، إحساس الضحية بالقذارة الداخلية فيتجه إلى إهمال نفسه، ويتم مواجهة ذلك بمحاولة إعادة احترام الضحية لذاته، كما أن مشاعر العزلة لدى الضحية يمكن مواجهتها بإيجاد علاقات جديدة"[3].

وبما أن الصدمة الجنسية للأطفال تؤدي إلى "ما يسمى ب"الموت النفسي" Meurtre psychique"[4]، فإنه يتم حمل الضحية على "وصف ردود الفعل التي انتابته قبل، أثناء وبعد الاعتداء، كما يقود المعالج الضحية لمواجهة الأماكن ونوع الأشخاص الذين يتجنبهم"[5].

ويوجد إلى جانب العلاج النفسي للضحايا، **العلاجُ المعرفي السلوكي للجناة** الذي ينتشر "في القارة الأمريكية، ويعتبر معهد فيليب بينيل Philippe Pinel بمونريال Montréal بكندا مرجعا دوليا في هذا المجال. ويتمثل دور هذا العلاج في التربية الجنسية، العلاج الجماعي، العلاج الدوائي pharmacothérapie، التدريب على المهارات الاجتماعية، الوقاية من العود

[1]- ظهير شريف رقم 1.18.19 صادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) بتنفيذ القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6655 (23 جمادى الآخرة 1439 الموافق ل 12 مارس 2018).

[2]-Armelle Paillard Lebreuilly, « Place du pédopsychiatre dans l'accueil et la prise en charge des enfants et adolescents victimes de maltraitances sexuelles », op. cit., p : 101.

[3]- لطفي عبد العزيز الشربيني، عبد الفتاح محمد دويدار وفاطمة سلامة عياد، "الإرشاد النفسي للأطفال المساء معاملتهم"، الثقافة النفسية، العدد 26، نيسان 1996، مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 82-83.

[4]-Gerard Lopez et Gina Piffaut-Filizzalla, « Le viol », presses universitaires de France , 1ère édition, 1993, p : 96.

[5]-Gerard Lopez et Gina Piffaut-Filizzalla, « Le viol », op. cit., p : 66-67.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والعلاجات الفردية"[1]. وتتفق مناهج العلاج السلوكي على هدف موحد وهو أن "ما أمكن اكتسابه يمكن التوقف عنه أو استبداله باستجابات أخرى"[2]. ويهدف العلاج إلى "تبريد الاهتياجية الجنسية المنحرفة وتعزيز الاهتياجية غير المنحرفة، إضافة إلى تطوير التعاطف مع الضحية"[3].

الفرع الثاني: سجلات المنحرفين جنسيا

من القوانين المقارنة التي تشكل نموذجا جيدا في مجال حماية الأطفال من الاعتداء الجنسي، القوانينُ الفدراليةُ الأمريكية التي تفرض على كل ولاية "وضعَ سجل يتضمن إحداثيات ومعطيات المنحرفين جنسيا الموجودين داخل الجماعة المحلية، ويعاقب المنحرف في حالة إخلاله بالتزامه بالإشعار بتغيير عنوانه"[4]، والأهم في هذه القوانين أنه "بإمكان الجمهور الولوج إلى سجلات المنحرفين جنسيا للاطلاع عليها"[5]، وذلك بهدف "معرفة المكان الذي يمكن أن يتواجد فيه البيدوفيل"[6] .

وفي هذا الصدد، نصت المادة 50 من القانون المغربي رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5711 بتاريخ 27 صفر 1430 (23 فبراير 2009)، على ما يلي: "يعتبر إحداث ومسك ومعالجة سجلات مركزية تهم الأشخاص المشكوك في قيامهم بأنشطة غير مشروعة وبارتكابهم لجنح ومخالفات إدارية وكذا المقررات التي تنص على عقوبات وتدابير وقائية وغرامات وعقوبات إضافية من اختصاص المصالح العمومية وحدها التي تتوفر على اختصاص صريح بموجب قانون التنظيم والتسيير، والتي يتوجب عليها احترام القواعد المسطرية وحماية المعطيات المنصوص عليها في القانون، وذلك بعد استشارة اللجنة الوطنية".

الفرع الثالث: الإخصاء الكيميائي المؤقت لمرتكبي الجرائم الجنسية

توجد طرق طبية حديثة للوقاية من العود إلى الجرائم الجنسية منها الإخصاء، ففي الولايات المتحدة الأمريكية "يمكن اللجوء إلى **الإخصاء الجراحي** castration chirurgicale المتمثل في إزالة الخصيتين، وقد بدأت هذه العملية هناك منذ سنة 1889، كما رُخِّص بهذه الممارسة في ألمانيا منذ سنة 1969، وتجرى على سجناء عن طواعية منهم ولا يقل عمرهم عن 25 سنة، ورخصت السويد بذلك منذ سنة 1993. لكن الإخصاء ليس حلا كاملا، فالمخصي يبقى دائما فريسة رغباته، كما أن

---

[1]-Christine cloarec, « Du père incestueux à l'hébéphile », op. cit., p : 92.

[2]-عبد الستار إبراهيم، عبد العزيز بن عبد الله الدخيل ورضوان إبراهيم، "العلاج السلوكي للطفل: أساليبه ونماذج من حالاته"، سلسلة عالم المعرفة، كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، ديسمبر 1993، ص 38.

[3]-Camille Vannucci, « Faits de violences sexuelles sur adolescents », op. cit., p : 130.

[4]-Terry Thomas, «Collecte et utilisation des informations à caractère personnel relatives aux auteurs d'abus sexuel d'enfant», in : «L'abus sexuel des enfants en Europe», coordonné par Corinne May-Chahal et Maria Herczog, Editions du conseil de l'Europe, 2003 ,p : 206-207.

[5]-Terry Thomas, «Collecte et utilisation des informations à caractère personnel relatives aux auteurs d'abus sexuel d'enfant», op. cit., p : 208.

[6]-Marie-Ève Ducharme, « Pédérastie, pédophilie : filiation, rupture, déviance », mémoire présenté à la faculté des arts et sciences en vue de l'obtention du grade de Maître ès arts (M.A.) en littérature comparée, directrice de recherche : Julian Vigo, université de Montréal, faculté des arts et des sciences, département de littérature comparée, Août 2009, p : 50.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

انحراف العديد من مغتصبي الأطفال لا يمر بالضرورة عبر الأعضاء التناسلية، إضافة إلى أن الإخصاء الجراحي راديكالي ولا رجعة فيه"[1].

وورد في المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية ما يلي: "خصاه: سل خصيتيه ونزعهما، فهو خاصٍ وذاك مَخصي، وخصِيٌّ. الخُصْي: البيضة من أعضاء التناسل، وهما خُصْيان. المَخْصَى: موضع القطع من الخَصيّ"[2].

و"يستعمل **الإخصاء الكيميائي** castration chimique كثيرا في عدة دول، ويوجد في هذا المجال أدوية متنوعة كمضادات الأندروجين الهادفة إلى تخفيض نسبة التستوستيرون والرغبةِ الجنسية (الليبيدو). ورغم أن الإخصاء الكيميائي يحد من خطر العود، ويمثل تكملة مفيدة جدا للعلاج النفسي خلال التتبع اللاحق للإفراج عن السجين، لكنه لا يمكنه الاستجابة لهدف علاجي طويل الأمد"[3].

وحسب الدكتور برنار كورديي Bernard Cordier، "يوجد علاج على شكل عقاقير وآخر على شكل حقن، لكن هذه العلاجات يمكن أن تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى هشاشة العظام"[4].

ووفق دراسة نشرتها وزارة العدل الفرنسية، بإمكان "المحاكم في ولايات كاليفورنيا، فلوريدا ولويزيانا أن يضيفوا إلى العقوبة الحبسية إخضاعَ المجرمين العائدين لعلاج دوائي يتعلق ب"الإخصاء الكيميائي""[5]. كما رخص ب"الإخصاء الاختياري في ألمانيا منذ قانون 15 غشت 1969، بشروط: أن يتجاوز عمر المعني بالأمر 25 سنة. –ألا يؤدي العلاج إلى إحداث آثار سلبية جسدية أو نفسية غير متناسبة مع الهدف المتوخى"[6].

وتناول الفقهاء المسلمون التكييف الشرعي للإخصاء، وظهر فريقان: فريق معارض للإخصاء جملة، وفريق آخر مؤيد للتعقيم المؤقت، ومن الاتجاه الأول، ذهب الأستاذ كمال الدين جمعة بكرو إلى أن "من آثار الخصاء منع الإنجاب، وقطع النسل، وهذا العمل منهي عنه في الشرع، بل هو محرم؛ لما فيه من تعذيب للإنسان، ولتعارضه مع نصوص الشرع، ومقاصده الداعية إلى إعمار الأرض، بالتكاثر والتناسل، وقد قال الله عز وجل: "وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب

---

[1]-Christine cloarec, « Du père incestueux à l'hébéphile », op. cit., p : 91.

[2]–مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط"، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004، ص 234.

[3]-Christine cloarec, « Du père incestueux à l'hébéphile », op. cit., p : 92-91.

[4]-Bernard Cordier (chef du service de psychiatrie de l'hôpital Foch de Suresnes), LE MONDE, 17/11/09.

[5]- Ministère de la justice, BUREAU DU DROIT COMPARE, «La castration chimique des délinquants sexuels», 15 Janvier 2010, Publié sue le site web : http://www.justice.gouv.fr, P : 1.

[6]- Ministère de la justice, BUREAU DU DROIT COMPARE, «La castration chimique des délinquants sexuels», op. cit., P : 2.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفساد" (البقرة، 205)"[1]. وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "كنا نغزو مع النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وليس معنا نساء، فقلنا ألا نختصي؟. فنهانا عن ذلك"[2].

وأفتى الإمام القرطبي في تفسيره المعنون ب: "الجامع لأحكام القرآن" بما يلي: "وأما الخصاء في الآدمي فمصيبة؛ فإذا خُصِيَ بطل قلبه وقوَّته –عكس الحيوان–، وانقطع نسله المأمور به في قوله عليه السلام: "تناكحوا تناسلوا، فإني مكاثر بكم الأمم". ثم إن فيه ألما عظيما ربما يفضي بصاحبه إلى الهلاك، فيكون فيه إذهاب نفس، وكل ذلك منهي عنه، ثم هذه مُثْلة، وقد نهى النبي محمد صلى الله عليه وسلم عن المُثْلة، وهو صحيح.. ولم يختلفوا أن خصاء بني آدم لا يحل، ولا يجوز لأنه مثلة، وتغيير لخلق الله تعالى.."[3].

ويعضد هذا الاتجاهَ بعضُ السوابق السيئة في تطبيق الخصاء، وكمثال لذلك: "التشريع المتعلق بالتعقيم القسري الذي اعتمدته ألمانيا النازية بتاريخ 1933، الذي استهدف بالدرجة الأولى الألمان المصابين بإعاقة عقلية أو بدنية"[4].

وحسب الدكتور رومر Jean-Georges Rohmer، الطبيب النفسي بمستشفى ستراسبورغ Strasbourg، فإن "السبب الرئيس الذي يدفع رجلا لاغتصاب امرأة يرتبط بالسلطة: الضرر اللاحق بالضحية ليس فقط ذا طبيعة جسدية، بل إنه يمنح المعتدي شعورا بالسلطة المطلقة. وبالتالي فإنه رغم معالجة الدوافع الجنسية عن طريق الإخصاء الكيميائي أو الجراحي، فإن الاضطراب الرئيسي للمجرم يبقى بدون علاج. وسيعود هؤلاء المجرمون إلى ارتكاب الجرائم باستعمال وسائل أخرى غير جنسية، كتعذيب ضحاياهم المستقبليين"[5].

وفي الاتجاه المعاكس، برزت آراء مؤيدة للإعقام المؤقت، وقد عرف الأستاذ كمال الدين جمعة بكرو الإعقام بأنه: "جعل الرجل أو المرأة عقيما، ولكن عن طريق الدواء، فهو خصاء، ولكن بطريقة حديثة"[6].

---

[1]–كمال الدين جمعة بكرو، "مسائل وأحكام فيما يمس جسد الإنسان"، دار المُلتَقى، سورية، حلب، الطبعة الأولى، 2005، ص 89.

[2]–أخرجه البخاري: 4615، في "التفسير"، ومسلم: 1404، في "النكاح".

[3]– أبو عبد الله محمد الأنصاري القرطبي، "تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن"، الجزء الخامس، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، 2003، ص 334.

[4]–« Mettre fin aux stérilisations et castrations forcées », Rapport, Commission des questions sociales, de la santé et du développement durable, Rapporteure: Mme Liliane MAURY PASQUIER, assemblée parlementaire, conseil de l'Europe, P : 6.

[5] –« Mettre fin aux stérilisations et castrations forcées », op. cit., : 20.

[6]–كمال الدين جمعة بكرو، "مسائل وأحكام فيما يمس جسد الإنسان"، المرجع السابق، ص 90.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويرى الأستاذ وهبة الزحيلي أن "الإعقام –وإن لم يرافقه تعذيب أو مُثلة– منهي عنه، بالنظر إلى مآلاته، التي منها انقطاع النسل، ويحظر فعله بلا خلاف، إلا ما أجازه بعض الفقهاء في حالات معينة منها: إذا كانت هناك ضرورة ملجئة، كانتقال مرض خطير بالوراثة إلى الأولاد والأحفاد، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح، ويرتكب أخف الضررين"[1].

ويوافقه الرأي الأستاذ أحمد الشرباصي الذي أفتى بما يلي: "الأفضل عند الاضطرار إلى التعقيم، أن تتبع طريقة التعقيم الموقوت: أي التعقيم الصالح لرفعه عند اللزوم، فهناك أمراض قد تكون مستعصية الآن، ولكنها قد تشفى في المستقبل، وقد يتقدم العلاج في الغد القريب أو البعيد، فيمكن علاج هذه الأمراض، وحينئذ يمكننا أن نزيل عامل التعقيم"[2].

وقد فصل الأستاذ مسعود صبري في مسألة الخصاء الكيميائي أكثر قائلا: "أما فيما يخص الإخصاء الكيميائي ، فإن الأمور بمقاصدها، و يجب أن نفرق فيه بين الحالات المختلفة، على النحو التالي :

1– إن كان تناول العقاقير لإضعاف الشهوة عند من يرى أن الشهوة تغلبه ، فيتسبب ذلك في دفعه للزنى أو التحرش أو غيره ، فلا بأس باستعماله تحت إشراف الأطباء ، بحيث يحدد الطبيب النسبة المناسبة له في تحقيق المقصود دون الإضرار بجسده ، إذ الجسد أمانة ، ولا يجوز الاعتداء على الجسد لأجل الذنب ، لأن فكرة الاعتداء على الجسد كنوع من التوبة منهي عنها في الإسلام ، وإن كانت في الأمم السابقة ، كما قال تعالى على لسان موسى عليه السلام لبني إسرائيل :(فَ تُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْ تُ لُوا أَنْ فُسَكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَ تَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّ وَّابُ الرَّحِيمُ) البقرة :54.

2–أما إن كانت نسبة تناول العقار قد تضر بالإنسان ، بحيث تؤثر سلبا على جسده وصحته ، فلا يجوز استعمالها ، ولا إجبار الناس عليها ، بل لا بد من البحث عن البديل.

3–أما إن كانت العقاقير تؤدي إلى قطع الإنجاب، فهذا لا يجوز بحال من الأحوال ، لأنه كما يقول العلماء : يتحمل الضرر الأخف مقابل الضرر الأكبر، لأن هذا يعني تفويت حق دائم للإنسان وهو القدرة على الإنجاب وممارسة حقه الطبيعي من قضاء الشهوة في المباح، فقد يتوب ويتزوج ، فلا نضيع عليه حقا أكبر مقابل خطأ يمكن علاجه"[3].

وفي رأيي، يقترح الأخذ بالإخصاء الكيميائي المؤقت بالنسبة للمجرمين الذين يشكلون خطورة إجرامية كبيرة ويوجدون في حالة العود، تحت إشراف قضائي وطبي صارمين، لأن ذلك يشكل –في نظري– حالة الضرورة، فالإخصاء الكيميائي االمؤقت تقتضته ضرورة درء خطر جسيم واقع على نفس وعرض الناس، وذلك قياسا على إباحة الإجهاض إذا قرر الأطباء أن ذلك هو الوسيلة الوحيدة لإنقاذ حياة الأم، والذي لا يتم إجراؤه إلا على يد طبيب أو جراح ووفق مسطرة محددة في القانون الجنائي، مع العلم أن الإخصاء الكيميائي المؤقت يمكن إزالة آثاره بتوقيف تناول الأدوية المثبطة للهرمونات الجنسية، فهو بذلك شبيه بالتعقيم المؤقت.

---

[1]–وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، الجزء الثالث، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1985، ص 558–559.

[2]– أحمد الشرباصي، "يسألونك في الدين والحياة"، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، 1981، ص 250.

[3]–مسعود صبري، (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين)، "الإخصاء الكيميائي"، فتوى منشورة على موقع: أون إسلام http://www.onislam.net/، تاريخ نشر الفتوى: 2007/07/18، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/07/09.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفرع الرابع: صندوق خاص للوقاية والمساعدة لفائدة الأطفال ضحايا الجرائم الجنسية

يُستحسَن إدماج الفصل 27 من اتفاقية مجلس أوروبا حول حماية الأطفال من الاعتداء والاستغلال الجنسي الموقعة بلانزاروت سنة 2007، الذي ينص على الآتي: "**يمكن لكل طرف أن ينص على تخصيص الأموال المصادرة لفائدة صندوق خاص، لتمويل برامج الوقاية ومساعدة ضحايا إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية**"، ضمن القانون الوطني، علما أن المغرب صادق على هذه الاتفاقية بناء على الظهير الشريف رقم 1.14.87 الصادر في 12 من رجب 1435 (12 ماي 2014) بتنفيذ القانون رقم 148.12 الموافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا حول حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، الموقعة بلانزاروت في (25 أكتوبر 2007)؛ وفي هذا الإطار، نص تصدير الدستور المغربي لسنة 2011 على ما يلي: "**الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، ويجب العمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة**".

خاتمة:

تعتبر الجرائم الجنسية ضد القاصرين من أخطر الجرائم؛ وذلك لما تخلفه من ضرر جسيم بالطفل الضحية و بأسرته، وقد تطرقت في هذه الدراسة إلى التقسيم الطبي–النفسي للجناة (بيدوفيليي، هيبيفيلي، إيفيبوفيلي)، كما تناولت الآفاق المستقبلية لمكافحة هذه الجرائم في المغرب، ويمكن إجمال هذه الآفاق المستقبلية/التصورات فيما يلي:

– الخبرات والعلاجات المقترح تطبيقها على الجناة وكذلك على الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية؛

– سجلات المنحرفين جنسيا؛

– الإخصاء الكيميائي المؤقت لمرتكبي الجرائم الجنسية؛

– إحداث صندوق خاص لتوفير الدعم لفائدة الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

أ-المراجع باللغة العربية:

أولا: المصادر:

- **صحيح البخاري.**
- **صحيح مسلم.**
- **أبو عبد الله محمد الأنصاري القرطبي، "تفسير القرطبي: الجامع لأحكام القرآن"، الجزء الخامس، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، 2003.**
- مجمع اللغة العربية، "المعجم الوسيط"، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004.

✓ **ثانيا: المؤلفات:**

المراجع العامة:

- أحمد الشرباصي، "يسألونك في الدين والحياة"، الجزء الأول، دار الجيل، بيروت، 1981.
- **كمال الدين جمعة بكرو، "مسائل وأحكام فيما يمس جسد الإنسان"، دار المُلتَقى، سورية، حلب، الطبعة الأولى، 2005.**
- مسعود صبري، (عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين)، "الإخصاء الكيميائي"، فتوى منشورة على موقع: أون إسلام http://www.onislam.net/، تاريخ نشر الفتوى: 2007/07/18، تم تصفح الموقع بتاريخ: 2015/07/09.
- **وهبة الزحيلي، "الفقه الإسلامي وأدلته"، الجزء الثالث، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1985.**

المراجع المتخصصة:

- عبد الستار إبراهيم، عبد العزيز بن عبد الله الدخيل ورضوان إبراهيم، "العلاج السلوكي للطفل: أساليبه ونماذج من حالاته"، سلسلة عالم المعرفة، كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب-الكويت، ديسمبر 1993.

ثالثا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

- كوثر أحمد خالند، "الإثبات الجنائي بالوسائل العلمية: دراسة تحليلية مقارنة"، رسالة ماجستير مقدمة كجزء من متطلبات نيل الماجستير في القانون، جامعة صلاح الدين، مكتب التفسير للنشر والإعلان، أربيل، الطبعة الأولى، 2007.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رابعا: مراجع متنوعة:

مقالات وندوات ومؤتمرات:

- لطفي عبد العزيز الشربيني، عبد الفتاح محمد دويدار وفاطمة سلامة عياد، "الإرشاد النفسي للأطفال المساء معاملتهم"، الثقافة النفسية، العدد 26، نيسان 1996، مركز الدراسات النفسية والنفسية الجسدية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- محسن العبودي، "القضاء وتقنية الحامض النووي (البصمة الوراثية)"، عرض مقدم ضمن المؤتمر العربي الأول لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، نونبر 2007.

قوانين:

- القانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.25.55 الصادر في 19 من صفر 1447 (13 أغسطس 2025)، الجريدة الرسمية عدد 7437 بتاريخ 15 ربيع الأول 1447 (8 سبتمبر 2025)؛
- القانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.18.19 الصادر في 5 جمادى الآخرة 1439 (22 فبراير 2018) المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6655 (23 جمادى الآخرة 1439 الموافق ل 12 مارس 2018)؛
- القانون رقم 148.12 الموافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا حول حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، الموقعة بلانزاروت في (25 أكتوبر 2007)، الصادرالظهير الشريف رقم 1.14.87 الصادر في 12 من رجب 1435 (12 ماي 2014).

ب–المراجع باللغات الأجنبية:

1–Ouvrages

- Cécile Sales, « Pédophilie, sexualité et société », *Études,* 1/ 2003 (Tome 398).
- Franklin Karen, « Hebephilia : quintessence of diagnostic pretextuality », behavioral sciences and the law, 2010. Published on line in interscience.Wiley.com
- Frédéric Gilbert, «Une justice exclusivement rétributive est-elle adaptée à la lutte contre le crime pédophile ? », institut Philippe-Pinel de Montréal en collaboration avec le SMPP DE VAUD (suisse), publié sur le site www.psychiatrieviolence.ca, consulté le : 14 mai 2013.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Gerard Lopez et Gina Piffaut-Filizzalla, « Le viol », presses universitaires de France , 1ère édition, 1993.
- Ministère de la justice, BUREAU DU DROIT COMPARE, «La castration chimique des délinquants sexuels», 15 Janvier 2010, Publié sue le site web : http://www.justice.gouv.fr.

2-Mémoires et thèses :

- Armelle Paillard Lebreuilly, « Place du pédopsychiatre dans l'accueil et la prise en charge des enfants et adolescents victimes de maltraitances sexuelles », thèse pour le diplôme d'état de docteur en médecine, qualification en : psychiatrie, directeur : Professeur Philippe Duverger, université d'Angers, faculté de médecine, 23 Septembre 2009.
- Camille Vannucci, « Faits de violences sexuelles sur adolescents : Du père incestueux à l'hébéphile : Etude d'une population pénale d'auteurs de violences sexuelles sur mineurs adolescents suivis par les services de l'application des peines des tribunaux de Tours et de Châteauroux », thèse pour le doctorat en médecine/diplôme d'état, université François-Rabelais, faculté de médecine de Tours, directeur de thèse docteur Jean-Philippe CANO, présentée et soutenue publiquement le 28 Septembre 2012.
- Carole Plourde, « Les distorsions cognitives et les traits de personnalité chez les pédophiles », thèse présentée à la faculté des études supérieures et de la recherche en vue de l'obtention de la maîtrise ès arts en psychologie, directeur de la thèse : John Tivendell, université de Moncton, faculté des sciences de la santé et des services communautaires, école de psychologie, canada, Mars 2001.
- Christine cloarec, « Du père incestueux à l'hébéphile : Cinq études de cas sous l'angle de la criminologie clinique/Une approche intégrée des agresseurs sexuels d'enfants », mémoire présenté pour l'obtention de la maîtrise option « psychologie clinique et pathologique » sous la direction de houssine jobeir,

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

université de Bretagne occidentale, faculté des lettres et sciences sociales, département de psychologie, 19 septembre 2000.

- Jolyane Plante-Beaulieu, « Profils neuropsychologiques des pédophiles », essai de 3ème cycle comme exigence partielle du doctorat en psychologie, université du Québec à Trois-Rivières, Décembre 2010.
- Boussaguet Laurie, « La pédophilie, problème public France, Belgique, Angleterre », thèse pour le doctorat en science politique de l'institut d'études politiques de Paris présentée et soutenue publiquement le 20 Novembre 2007, Dalloz, 2008.
- Marie-Ève Ducharme, « Pédérastie, pédophilie : filiation, rupture, déviance », mémoire présenté à la faculté des arts et sciences en vue de l'obtention du grade de Maître ès arts (M.A.) en littérature comparée, directrice de recherche : Julian Vigo, université de Montréal, faculté des arts et des sciences, département de littérature comparée, Août 2009.

3-Différentes références :

Rapports :

- « Mettre fin aux stérilisations et castrations forcées », Rapport, Commission des questions sociales, de la santé et du développement durable, Rapporteure: Mme Liliane MAURY PASQUIER, assemblée parlementaire, conseil de l'Europe.

Articles et Colloques :

- Bernard Cordier (chef du service de psychiatrie de l'hôpital Foch de Suresnes), LE MONDE, 17/11/09.
- Marc Gérard et Luisette De Ryck, « L'aide thérapeutique aux victimes et à leur famille », in : « L'abus sexuel des enfants en Europe », coordonné par Corinne May-Chahal et Maria Herczog, Editions du conseil de l'Europe, 2003.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Sophie Desjardins et Luc Granger, « Les caractéristiques personnelles et délictuelles distinguant les pédophiles, les hébéphiles et les violeurs », actes de la conférence nord-américaine de psychologie de la justice pénale et criminelle 2007, Ottawa.
- Sophie Desjardins et Luc Granger, « Les agressions sexuelles commises par les hébéphiles sont-elles différentes de celles commises par les pédophiles et les violeurs ? », actes de la conférence nord-américaine de psychologie de la justice pénale et criminelle 2007, Ottawa.
- Terry Thomas, «Collecte et utilisation des informations à caractère personnel relatives aux auteurs d'abus sexuel d'enfant», in : «L'abus sexuel des enfants en Europe», coordonné par Corinne May-Chahal et Maria Herczog, Editions du conseil de l'Europe, 2003.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

العنف الالكتروني ضد المرأة في ضوء القانون المغربي

الباحثة حبيبة أوشكور
مركز الدكتوراه: الإنسان والمجال في العالم المتوسطي
جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
المملكة المغربية

الملخص:

تتناول هذا المقال موقف التشريع القانوني المغربي من ظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة، وتبرز كيف واكبها التشريع القانوني المغربي. كما توضح الدراسة أن العنف الإلكتروني، بما يحمله من تحرش وابتزاز وتشويه للسمعة عبر الوسائط الرقمية، يعد شكلا من الأشكال الحديثة للاعتداء التي تستوجب العقوبة؛ لما فيها من مساس بالكرامة والعرض، وانتهاك الخصوصية.

كما يسلط الضوء على الإطار التشريعي القانوني المغربي، خصوصا القانون 103-13، الذي يجرم هذا النوع من العنف ويضع له عقوبات رادعة، وآليات حماية لضحاياه. ويخلص البحث إلى ضرورة تطوير النصوص القانونية، إلى جانب الرفع من الجهود التي ترمي إلى التوعية المجتمعية لضمان بيئة رقمية آمنة تصون حقوق المرأة وتحميها من الانتهاكات.

الكلمات المفتاحية: العنف الإلكتروني، القانون 103.13، الجرائم الرقمية، حماية المرأة، الابتزاز الجنسي، التشريع المغربي، المنصات الرقمية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Electronic Violence Against Women in Moroccan Legislation: Legal Frameworks, Protection Mechanisms, and Societal Challenges

Abstract:

This study examines the phenomenon of electronic violence against women as a burgeoning criminal trend resulting from the digital revolution. it highlights various manifestations of cyber-violence, including harassment, extortion, and defamation via digital media. The research analyzes the Moroccan legislative framework, particularly Law No. 103.13 on combating violence against women, and the Penal Code, reviewing punitive measures and procedural mechanisms such as regional laboratories for digital evidence analysis and electronic reporting platforms. The findings conclude that addressing this form of violence requires a comprehensive approach that integrates strict legal deterrence with psychological and social support for victims, alongside strengthening the role of civil society in digital awareness. The study recommends bridging legal gaps and enhancing the technical expertise of security and judicial bodies to ensure a secure digital environment that upholds the dignity of Moroccan women.

Keywords: Cyber-violence, Law 103.13, Digital Crimes, Women's Protection, Sextortion, Moroccan Legislation, Digital Platforms.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

شهدت العقود الأخيرة ثورة هائلة لوسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلوميات، أدى إلى تحولات رقمية أثرت بشكل إيجابي على الفضاء الإلكتروني، وجعلت منه ساحة للتواصل والتبادل المعرفي، وسرعة انتشار المعلومة. ولكن كما كان لهذه الثورة جانب إيجابي، تجلى جانبها السلبي في ظهور منصات للاعتداء والتحرش والعنف الإلكتروني، الذي أصبح يشكل تهديدا حقيقيا للأمن النفسي والاجتماعي لأفراد المجتمع. وفي هذا المقال سنناقش العنف الإلكتروني تجاه المرأة في القانون المغربي فالمرأة قد تجد نفسها معرضة لشتى أنواع الاعتداء والتحرش، المرافقة بالإهانات اللفظية قد تصل إلى الابتزاز الإلكتروني والتشهير،

وتتجلى أهمية هذه المقال في كونه تعالج ظاهرة حديثة تحتاج إلى سن قوانين من شأنها الوقاية والردع والزجر، والهدف منها الحد من انتشار العنف الرقمي الذي يهدد الأمن النفسي والاجتماعي لأفراد المجتمع خصوص المرأة، كما يهدف إلى تقييم الجهود المبذولة من قبل التشريع المغربي في مواجهة هذه الظاهرة، كما يسعى المقال البحث عن نقط القوة والقصور في النصوص القانونية الخاصة بجرائم العنف الرقمي، مع محاولة توعية الباحثين و مؤسسات الدولة والجمعيات الحقوقية والمدنية إلى ضرورة التصدي للعنف الإلكتروني، وفتح المجال لاقتراحات في هذا الشأن، كما يرمي هذا المقال إلى توعية المجتمع بأهمية نشر ثقافة الاستخدام الآمن للتكنولوجيا التي تضمن الحقوق الرقمية لأفراد المجتمع خصوصا المرأة، مما يعزز من صمود الأسرة والمجتمع في مواجهة التحديات الحديثة. واختياري لدراسة العنف الرقمي ضد النساء لكونهن أكثر عرضة له، إلى جانب كونهن يلتزم الصمت لعدة اعتبارات.

ويهدف هذا المقال إلى فهم ظاهرة العنف الالكتروني ضد المرأة؛ من خلال تحديد مفهومه وأشكاله وصوره المتنوعة، وكذا محاولة رصد آثارها الصحية والنفسية والاجتماعية على النساء.

ويناول التشريعات الوطنية التي الخاصة الإطار القانوني بمحاربة العنف الإلكتروني ضد المرأة، مع التركيز على القوانين الجديدة والتعديلات التي أحدثت في هذا المجال، سواء ما كان منها إجراءات وقائية أو ردعية لتلبية متطلبات العصر الرقمي.

كما يقترح آليات وإجراءات لتعزيز لحماية المرأة من العنف الإلكتروني، تشمل تطوير التشريعات، وذلك بتطوير الكفاءات الأمنية والقضائية في التعاطي مع الجرائم الرقمية، إلى جانب تعزيز دور الجمعيات المدنية لزيادة الوعي المجتمعي بهذه الظاهرة

ومن حيث أن المنظومة التشريعية المغربية تسهر على مواكبة مستجدات الحياة الاجتماعية، والتطور المهول لوسائل الاتصال الرقمي وتكنلوجيا المعلوميات والتوسع السريع للفضاء الرقمي، إلى جانب استخدام النساء المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي الذي أسهم في انتشار جرائم العنف الإلكتروني، الأمر الذي جعل المجتمعات في مواجهة ظواهر جديدة من قبيل ظاهرة جرائم العنف كتحديات جديدة تشكل تهديدات للسلامة النفسية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع وخصوصا للمرأة، وأصبح من الملح والضروري إيجاد الحلول المناسبة لها.

ولفهم أبعاد الظاهرة، وتقييم مدى فاعلية التشريعات في معالجتها، كما أسعى لمعرفة مدى إسهام الآليات الوقائية القانونية المغربية لتعزيز حماية المرأة وحفظ كرامتها في الفضاء الرقمي.

لتبرز الإشكالية الرئيسية لهذا المقال التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كيف تعامل التشريع المغربي مع ظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة؟ وماهي النصوص والإجراءات القانونية التي تؤطر هذا النوع من القضايا؟ وماهي آليات الحماية المقترحة لتحديث وتطوير المنظومة القانونية للتصدي لمستجدات الجرائم الرقمية؟

المبحث الأول: العنف الالكتروني ضد المرأة

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للعنف الالكتروني

الفرع الاول: تعريف العنف

العنف لغة: "ضد الرفق، عنف يعنف عنفا فهو عنيف، وعنفه تعنيفا، ووجدت له عليك عنفا ومشقة "[1].كما تم تعريف العنف أنه: "الخرق بالأمر، وقلة الرفق...والعنيف: إذا لم يكن رفيقا في أمره... أخذه بعنف."[2].وعرف العنف كذلك: العين والنون والفاء أصل صحيح يدل على خلاف الرفق. قال الخليل: العنف ضد الرفق. تقول عنف يعنف عنفا فهو عنيف إذا لم يرفق في أمره.[3]

العنف ضد الرفق...والعنيف: الذي ليس له رفق[4]

العنف اصطلاحا بأنه:" العنف هو التشديد في التوصل إلى المطلوب"[5] وعرفه بعض المعاصرين أنه: "مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة، والعنيف: هو المتصف بالعنف، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشيء، ويكون مفروضا عليه، من خارج فهو، بمعنى ما، فعل عنيف، والعنيف أيضا: هو القوي الذي تشتد صورته بازدياد الموانع التي تعترض سبيله كالريح العاصفة، الثورة الجارفة".[6]

وعرف العنف بانه "أي فعل عدواني أو مهين مبني أساس النوع، ويندرج تحته العنف البدني أو اللفظي أو النفسي أو الجنسي، ويلحق الضرر بالأنثى"[7]. وكذلك هو "صورة من تفاعل الكائن الحي مع بيئة تؤدي إلى الأذى الذي قد يصيبه أو يصيب الآخرين في الجسد أو النفس أو الممتلكات، ويسبب أضرار قد تكون مقصودة أو غير مقصودة" [8]

ورغم غياب تعريف قانوني صريح ودقيق للعنف الرقمي، إلا أنه يستشف من خلال التعريف بأنواع العنف؛ فالعنف الجنسي على أنه كل قول أو فعل أو استغلال من شأنه المساس بحرمة جسد المرأة لأغراض جنسية أو تجارية أيا كانت الوسيلة المستعملة. والعنف النفسي كونه كل اعتداء لفظي، أو إكراه أو تهديد، أو إهمال، أو حرمان سواء كان بغرض المس بكرامة المرأة وحريتها وطمأنينتها، أو بغرض تخويفها أو ترهيبها[9]،وعلى اعتبارهما من تطبيقات العنف الرقمي، بشرط وجود أداة وبيئة رقمية إلكترونية

---

[1] الفراهيدي الخليل أحمد، معجم العين، تحقيق د مهدي المخزومي ود إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الهلال، 2، ص 157.

[2] ابن منظور محمد بن مكرم بن على، لسان العرب، باب العين المهملة، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414 هـ، ج9 ص257.

[3] القزويني أحمد ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، باب السين والعين وما يثلثهما، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، طبعة 1393هـ/1979م، ج 4، ص 158.

[4] الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة 4، 1407هـ/ 1987م، ج 4، ص 1407.

[5] العسكري الحسن بن عبد الله، كتاب الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سالم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ب ط، ص 119.

[6] صليبا جميل، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، 1982، ج 2، ص 112.

[7] تعريف منظمة الصحة العالمية في القرير العالمي حول العنف والصحة لعام 2002.

[8] الصداق سحر فاروق، قيم العنف في صحافة الأطفال العربية، بالتطبيق على ما يقرأه الطفل المصري دراسة للمضمون والقائم بالاتصال والجمهور، رسالة ماستر، كلية الإعلام، 2000، ص 30.

[9] المادة الأولى من القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء المادة الأولى.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفرع الثاني: تعريف المركب الإضافي العنف الالكتروني

يطلق على العنف الإلكتروني أو الرقمي[1]؛ عدة مسميات منها الجريمة الإلكترونية وهي:" الممارسات الي التي تقع ضد فرد أو مجموعة مع توفر باعث إجرامي بهدف التسبب بالأذى لسمعة الضحية عمدا، أو إلحاق الضرر النفسي والبدني به سواء أكان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر بالاستعانة بشبكات الاتصال الحديثة كالأنترنيت وما تتبعها من أدوات كالبريد الالكتروني وغرف المحادثة والهواتف المحمولة وما تتبعها من أدوات كرسائل الوسائط المتعددة مما يحدث ضرر مادي و نفسي ومعنوي بالضحية خاصة وعائلته بصفة عامة."[2]

العنف الذي يأتي من خلال استخدام التقنية عبر الانترنيت وتشمل الأجهزة الالكترونية والمعدات مثل الهواتف المحمولة وأجهزة الحاسوب، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي والرسائل النصية عن طريق الآيفون واللابتوت وأشرطة الفيديو وغرف الدردشة[3]. وتكمن خطورته في استخدامه لفضاء واسع يصعب التحكم فيه؛ ألا وهو الانترنيت الذي يسهل عملية نشر وتوزيع المعلومة. كما مرتكبه غير مرئي ر وهذا مما يميزه عن العنف التقليدي.

وتدور مسميات العنف الالكتروني ضد المرأة في مجملها حول كونها؛ أعمال عنف يتم ارتكابها أو التحريض عليها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن يشمل ذلك الهواتف المحمولة والانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والبريد الالكتروني. ويمكن أن تشعر النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للعنف عبر الانترنت بالخوف والذعر والقلق والاكتئاب، مما يؤثر سلبيا على علاقاتهن ودراساتهن وعملهن وحياتهن الاجتماعية، وقد يتسبب في انسحابهن تماما من الانترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي.[4] ونعد العنف الالكتروني من أخطر أنواع العنف إذ أنه يمس الحياة الاجتماعية والنفسية للأفراد ...تهدد الاستقرار الأمني والاجتماعي مرورا بالأسرة وانتهاء بالمجتمع[5]

---

[1] وسار نوال، "العنف الرقمي ضد المرأة امتداد الظاهرة وتعدد الأشكال"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 1، 2021، ص 263.

[2] بوشعاب سعادو "الآثار المترتبة عن تداعيات كوفيد كورونا بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية" سلسلة مواضيع الساعة، العدد 112، ط الأولى 2021، ص 702.

[3] عبد الحسين، بشرى وعبيد، انعام مجيد "ممارسة سلوك العنف الالكتروني لدى الشباب الجامعي"، مجلة البحوث التربوية والنفسية،2017، العدد 55، مركز البحوث النفسية، جامعة بغداد.

[4]https://egypt.unfpa.org/ar/news/%D8%AE%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA A 14 :08 LE : 09l12l 25

[5] الشعراوي مها، الألعاب الالكترونية في عصر العولمة ما لها وما عليها، الطبعة 1، 2007، الميسرة، الأردن، ص 26.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

انطاقا مما سبق فالعنف الالكتروني يعد من أكثر أنواع العنف خطورة وتهديدا للمجتمع، حيث أنه يلامس الحياة الاجتماعية والنفسية للأفراد وقد يؤدي بهم إلى ارتكاب جرائم تهدد الاستقرار الأمني والاجتماعي مرورا بالأسرة وانتهاء بالمجتمع.[1] و معاني العنف مستقلا أو مضافا إلى العالم الالكتروني؛ تحيل على القوة والشدة والاكراه وتخالف الرفق واللين

المطلب الثاني: الإطار النظري لظاهرة العنف الالكتروني ضد المرأة

الفرع الاول: أشكال العنف الإلكتروني

إن ما يميز العنف الإلكتروني عن العنف التقليدي هو طابعه غير المرئي وقدرة المعتدي على التخفي وراء هوية مجهولة، الأمر الذي يجعل من تعقب الجناة ومساءلتهم تحديا كبيرا للضحايا والجهات القانونية، وهناك الكثير من أشكال العنف الالكتروني ضد النساء، نذكر منها:

-المساس بالحياة الخاصة: اقتضى حماية الخصوصية تسييجها قانونيا بما يكفل لها الاحترام والتقديس، وإحاطتها بالرعاية وخصوصا لما غدا التطور العلمي والتكنلوجي ذا أثر بالغ يهدد هذا الحق.[2]ولقد جرم القانون المغربي من خلال قانون محاربة العنف ضد النساء [3].

انتحال الشخصية على الإنترنت: إنشاء ملف تعريفي مزيف وانتحال هوية شخص ما لأغراض مضرة، منها تدمير السمعة أو تهديد السلامة.

الكشف العلني عن معلومات شخصية خاصة: نشر معلومات شخصية وحساسة بما في ذلك عنوان المنزل أو العمل وأرقام الهواتف وأسماء أفراد العائلة دون إذن

التهديد هو الخطاب أو المحتوى العنيف سواء كان كتابة، صورة، شفويا) أو أي شكل آخر للتهديد بالعنف أو الاعتداء الجنسي بحيث يعبر عن نوايا صاحب التهديد على إيقاع الضرر بالشخص نفسه أو عائلته أو أصدقائه أو ممتلكاته.

الابتزاز: إجبار شخص على القيام بتصرفات ضد رغبته، عن طريق التهديد والتخويف.

التشهير: في مصداقية أو مهنة أو عمل أو في الصورة العامة للشخص عن طريق نشر أخبار كاذبة عنه، أو التلاعب بالحقائق.[4]

إنشاء حسابات مزيفة أو التحدث باسم الضحية:

---

[1]منظمة العفو الدولية، العنف ضد المرأة عبر الانترنيت في 2018،
https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2018/12/rights-today-2018-violence-against-women-online/ بتاريخ 2025/12/24 في الساعة 1:38.

[2]أبغاط خالد، الحماية الجنائية للحياة الخاصة، رسالة ماستر في القانون الجنائي والتعاون الجنائي الدولي، جامعة مولاي إسماعيل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مكناس، 2017/2016، ص 20.

[3] جرم القانون 13-103 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء من خلال الفصلين 447_1و 447-2 و447-3.

[4]وسار نوال، العنف الرقمي ضد المرأة...امتداد الظاهرة وتمدد الأشكال، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، المجلد 7، يونيو 2021ص 271.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الانتهاك والاستغلال الجنسي المرتبط بالتقنية: هو ممارسة القوة على شخص تقوم على استغلاله جنسيا، عن طريق صوره الشخصية على غير إرادته، بحيث تكون التكنولوجيا هي الأداة الأساس في هذا الاستغلال.[1]

خطاب التفرقة العنصري: خطاب يكرس النظرة السائدة عن النساء، وحصرهن في أشكال جنسية وأدوار إنجابية صارمة، في حالة تضمن الخطاب تحريض على العنف.[2]

وتكمن خطورة هذا النوع من العنف في قدرته على الانتشار الفوري للمحتوى المسيء، ليصل إلى جمهور واسع في وقت قصير، وهو ما يضاعف من الأثر النفسي والاجتماعي على الضحية. وحتى لو لم تستعمل فيه أسلحة مادية، ولم تنتج عنه إصابات جسدية، فمرتكبه يستخدم تقنيات إلكترونية الهدف منها التشهير أو الابتزاز.

الفرع الثاني: صور العنف الالكتروني ضد المرأة

وقد خلصت العديد من الدراسات الميدانية إلى أن النساء هن الفئة الأكثر عرضة لهذا النوع من الجرائم، إذ تُظهر الإحصاءات أن ما يزيد عن 70% من النساء في المنطقة العربية تعرضن لشكل من أشكال التحرش الإلكتروني، ما يدعو إلى تبني تشريعات وإجراءات ردعية قوية[3].

ويتمثل هذا العنف في صور كثيرة من الصور منها:

–التحرش الجنسي الالكتروني:[4] لم يحدد المشرع المغربي تعريفا للتحرش الجنسي، واكتفى بسرد الأفعال المادية التي تشكل هذه الجريمة[5]، بينما عرفها المشرع الفرنسي على أنها فرض أفعال أو أقوال ذات طابع جنسي تتكرر على شخص بطريقة مهينة أو مذلة تنتهك كرامته.

المشاركة غير الرضائية للصور والمعلومات: الاستخدام والمشاركة لصور، سواء تم التلاعب بها أو حقيقية، دون موافقة صاحبتها بغرض الابتزاز. ونشر أو مشاركة أي نوع من المعلومات الخاصة بالشخص وبياناته دون رضاه.[6]

– الابتزاز الجنسي: يعرف أنه عملية تهديد وترهيب للضحية بنشر صور أو مواد فيلمية، أو تسريب معلومات سرية تخص الضحية، مقابل دفع مبالغ مالية، أو استغلال الضحية للقيام بأعمال غير مشروعة..." [7]

---

[1] وسار نوال، العنف الرقمي ضد المرأة...امتداد الظاهرة وتمدد الأشكال، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، المجلد 7، يونيو 2021ص 271.

[2] وسار نوال، العنف الرقمي ضد المرأة...امتداد الظاهرة وتمدد الأشكال، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، المجلد 7، يونيو 2021، ص 270.

[3] فاطمة الموسوي، *العنف الإلكتروني ضد المرأة: أبعاده النفسية والاجتماعية والقانونية*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2019، ص. 112.

[4] سجلت وزارة الأسرة والتضامن نسبة 71%سنة 2019 وفقا لإحصائيات البحث الوطني الثاني حول انتشار العنف ضد النساء بالمغرب، 14 ماي، 2019.

[5] البراهمي معاذ، "الحماية القانونية للمرأة من العنف الرقمي"، منشورات مجلة عالم القانون للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 1، ط 1، ص 41.

[6] وسار نوال، العنف الرقمي ضد المرأة...امتداد الظاهرة وتمدد الأشكال، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، المجلد 7، يونيو 2021ص 271.

[7] السرحاني سناء، " الجرائم المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي"، رسالة لنيل الماستر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس،1018/2017، ص 38.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

-السب والقذف عبر الوسائط الالكترونية: وإن كانت جرائم تقليدية وقديمة، إلا أن التكنولوجيا أعطتها شكلا جديد بأسلوب متطور، يمكن من خلالها أن تهدم العلاقات بين أفراد المجتمع[1].وعرفته المادة 442 من ق، ج، م؛ بأنه أدعاء واقعة أو نسبها إلى شخص أو هيئة، إذا كانت هذه الواقعة تمس الشرف أو اعتبار الشخص أو الهيئة التي نسبت إليها.

- التنمر الالكتروني: "يعرف على أنه شكل من أشكال العدوان، يعتمد على استخدام وسائل التواصل الحديثة وتطبيقات الانترنيت (الهواتف الذكية، الحاسوب، الألواح كاميرات الفيديو...بوستات." [2]

-نشر صور مخزية، مشاركة محتوى مسيء أو مهين:

الملاحقة عبر الإنترنت: المراقبة أو التواصل أو الملاحقة المستمرة وغير المرغوب فيها أو التهديد باستخدام بالوسائل التكنولوجية. يمكن أن تتحول الملاحقة عبر الإنترنت إلى ملاحقة خارج الإنترنت والعكس.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمحاربة العنف الالكتروني ضد المرأة هنا أكمل

المطلب الأول: التشريعات الوطنية لحماية المرأة من العنف الالكتروني

الفرع الاول: الحماية القانونية للمرأة في التشريع الوطني

وعيا بأهمية احترام الحقوق الأساسية لفئة النساء، باعتبارها دعامة أساسية لكل مشروع تنموي، وتجسيدا للمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان...عملت المملكة المغربية على ملاءمة قوانينها الداخلية مع التوجه العلمي وكيفت برامجها الوطنية للاستجابة للأهداف المتعارف عليها...للحرص على حماية المرأة من كل أشكال العنف."[3]

وقد بادرت الدولة المغربية إلى تطوير منظومة قانونية لمواجهة التزايد الذي تشهده ظاهرة العنف ضد المرأة، وأثمرت هذه الجهود إصدار مجموعة من القوانين؛ من بينها القانون 03-07[4] والقانون- 24-03[5]وكذا القانون 13- 103[6] "المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء والتي تتضمن مجموعة من القواعد التي توفر حماية للمرأة من كافة الجرائم كيفما كان نوعها"[7]. بما فيه العنف الالكتروني. والمشرع ضمن مجموعة من القوانين فصولا تجرم جميع أشكال الاعتداء الذي يتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي؛ من تهديد وابتزاز بنشر الصور والفيديوهات الخاصة دون إذن بغرض التشهير. وفي هذا السياق تم التنصيص على فرض عقوبات زجرية تتراوح بين السجن والغرامة في حق مرتكبي هذه الجرائم، فالفصل 1-447 يعاقب بالحبس من ستة أشهر

---

[1] قشطة نزار حمدي، جريمتي القذف والسب عبر الهاتف في التشريع الاماراتي، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة القانون والمجتمع، 2019، مج 7، عدد 2، ص 263.

[2] حاسي مليكة، "التنمر الالكتروني دراسة نظرية في الأبعاد والممارسات"، مجلة الإعلام والمجتمع، العدد 1، ط 2020، ص 69. وسار نوال، العنف الرقمي ضد المرأة...امتداد الظاهرة وتمدد الأشكال، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، المجلد 7، يونيو 2021، ص 270.

[3] البراهمي معاذ، "الحماية القانونية للمرأة من العنف الرقمي"، منشورات مجلة عالم القانون للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 1، ط 1، ص 21

[4] يعاقب هذا القانون جميع عمليات الاقتحام غير المرخص لها في نظام معالجة البيانات الآلي

[5] أضيف لتعزيز الحماية الجنائية للطفل والمرأة وتتميم بعض نصوص م ق ج الجنائي م بإدخال مواد جديدة تتعلق بالجريمة الإلكترونية، وكل الجرائم الماسة بنظام الاسرة والأخلاق العامة، منشور بالجريدة الرسمية عدد 5175 بتاريخ 5 يناير 2004.

[6] صدر لمحاربة ظاهرة العنف ضد النساء بجميع أشكاله، صادق عليه مجلس النواب يوم الأربعاء 14 فبراير 2018.

[7] البراهمي معاذ، "الحماية القانونية للمرأة من العنف الرقمي"، منشورات مجلة عالم القانون للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 1، ط 1، ص 85.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2000 إلى 20.000 درهم، كل من قام عمدا، وبأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية[1]. وزيادة في حماية واحترام الخصوصية؛ نص الفصل2-447[2] على عقوبة الحبس من سنة واحدة إلى خمس سنوات وغرامة من 2000 إلى 20.000 درهم، كل استعمل أي وسيلة من الوسائل بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، من أجل المساس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم. وأما القانون 103.13فجاء لمحاربة ظاهرة العنف ضد النساء، وتميز بتطرقه للعنف ضد المرأة بجميع أشكاله، بما فيه العنف الالكتروني، وذلك في الفصل 2-448[3] وهدفه حماية الحياة الخاصة للنساء في الفضاء الرقمي، و بتجريم استعمال الأنظمة الالكترونية لالتقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات تخصهن، وذلك باستعمال الأنظمة المعلوماتية وتنص بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم، لكل من قام ، ببث أو توزيع أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو توزيع ادعاءات بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص، في المجال المرتبط بالمجال الرقمي. كما يهدف الفصل 448.1 منه إلى حماية الحياة الخاصة الرقمية للنساء عبر تجريم أفعال التقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات تخصهن بطريقة غير مشروعة، غير أنه من ضمن ما يؤاخذ على هذا النص أنه غير قادر على تجريم كل أنواع الجرائم ذات الطبيعة الجنسية المتعلقة بالفضاء الرقمي.

الفرع الثاني: الآليات التي رافقت قوانين التصدي للعنف

منحت النصوص القانونية للشرطة القضائية حق الاستعانة بخبراء في مجال المعلوميات لتحليل الأدلة التقنية. للتمكن من ملاحقة وإدانة مرتكبي جرائم الانترنيت، وضمان سرعة النظر في القضايا المتعلقة بالعنف الإلكتروني[4]؛ للحد من تفاقم الأضرار. وقد أسهمت هذه الآليات في التمكن من رفع نسبة الإدانة في قضايا العنف الإلكتروني.

ولكون إثبات الجرائم الإلكترونية ضد المرأة يشكل تحديا قانونيا وتقنيا، نظرا للطابع الافتراضي لهذه الجرائم، وسرعة تداول المعلومات عبر الشبكات الرقمية. تطلب الأمر تبني إجراءات قانونية متطورة، تتيح الحصول على أدلة الرقمية؛ مثل الوصول إلى الرسائل النصية والصوتية، وتسجيلات المكالمات، وكذا حيازة المحتويات المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى جانب التمكين من الدخول إلى سجلات الحسابات الإلكترونية، لاستعمالها كوسائل إثبات أمام المحاكم.

ولهذا الغرض ولإسباغ الشرعية للدليل الالكتروني افتتح بمراكش المختبر الجهوي لتحليل الآثار الرقمية بتاريخ 2012/12/15 في إطار الحرص على مواكبة التطورات التي تعرفها الجريمة الرقمية ...بتجميع الأدلة الرقمية... تحليل الدعامات

---

[1] يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2000 إلى 20.000 درهم، كل من قام عمدا، وبأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، بالتقاط أو تسجيل أو بث أو توزيع أقوال أو معلومات صادرة بشكل خاص أو سري، دون موافقة أصحابها. ويعاقب بنفس العقوبة، من قام عمدا وبأي وسيلة، بتثبيت أو تسجيل أو بث أو توزيع صورة شخص أثناء تواجده في مكان خاص، دون موافقته." مجموعة القانون الجنائي صيغة محينة بتاريخ يونيو 2021 ص 147

[2] يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى خمس سنوات وغرامة من 2000 إلى 20.000 درهم، كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم. مجموعة القانون الجنائي صيغة محينة بتاريخ يونيو 2021 ص 148

[3] " يعاقب بالحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم، كل من قام بأي وسيلة بما في ذلك الأنظمة المعلوماتية، ببث أو توزيع تركيبة مكونة من أقوال شخص أو صورته، دون موافقته أو دون الإشارة إلى كون هذه التركيبة غير حقيقية، أو قام ببث أو توزيع ادعاءات أو وقائع كاذبة، بقصد المس بالحياة الخاصة للأشخاص أو التشهير بهم. "قانون رقم 103.13 المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ص 3

[4] بموجب قانون الجرائم المعلوماتية، المادة 6، تمنح هذه المادة لجهات التحقيق سلطة إصدار أم قضائي مسبب (لمدة 30 يوم قابلة للتجديد)، لمأموري الضبط القضائي لجمع الأدلة الرقمية (هواتف، حواسيب) مع ضرورة احترام الإجراءات القانونية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المرتبطة بالجريمة... إلى جانب تقديم الدعم التقني إلى المحققين والعدالة.[1] كما حرص المشرع المغرب على تسهيل عملية تبليغ الضحايا عن الجرائم الرقمية، مع ضمان سرية المعلومات الخاصة بهن، وذلك من خلال إحداث منصات إلكترونية مخصصة،[2] مما يرفع الحرج والعوائق التي تتعرض له الكثير من النساء من عند لجؤهن إلى مراكز

الشرطة المختصة. كما تم إنشاء منصات لتزويد الضحايا العنف الرقمي بالدعم القانوني[3]، وكذا توجيههن إلى الكفية الصحيحة لجمع الأدلة اللازمة لتقوية ملفاتهن القضائية.

إن من شأن هذه التدابير أن تعزز الثقة في فعالية ونجاعة المؤسسات القانونية، كما يسهم في مكافحة هذه الظاهرة والحرص على الحد منها.

المطلب الثاني: الجهود الوطنية لمناهضة العنف الالكتروني ضد المرأة

الفرع الاول: دور المجتمع المدني في محاربة العنف الرقمي

"تلعب جمعيات المجتمع المدني المتخصصة في التكفل بالنساء والفتيات ضحايا العنف...تتجلى أساسا في الاشراف على مراكز الاستماع والتوجيه والقانوني ...وتأطير دورات تكوينية في مجالات مختلفة؛ المجال القانوني، الطبي، النفسي، الاجتماعي..."[4]

وتقوم التوعية المجتمعية بدور محوري في الحد من ظاهرة العنف الإلكتروني ضد المرأة. وبهذا الصدد نظمت عدة جمعيات حقوقية فاعلين في المجتمع المدني حملات تحسيسية تهدف إلى نشر الوعي حول مخاطر العنف الإلكتروني وكيفية التعامل معه، بالإضافة إلى تعليم النساء استخدام الوسائل التكنولوجية بأمان ومسؤولية. وتعزز هذه الحملات من ثقافة الابلاغ وتشجع على كسر حاجز الصمت الذي يحيط غالبا بضحايا العنف الرقمي[5]. وقد أعلنت جمعيات حقوقية عن حملة مناصرة وطنية لمكافحة العنف الإلكتروني ضد النساء وذلك بإصلاح عميق للأطر القانونية والمؤسساتية، وأكدت الجمعيات الثلاث[6] على وجوب تحريك تعبئة جماعية لرفع الوعي وحشد الفاعلين والجمهور العام لمواجهة هذه الظاهرة...وتنتقد هذه الجمعيات غياب تعريف صريح للعنف الرقمي، وتدعو إلى النظر في التناقضات القانونية التي تعيق الانصاف الفعلي للمرأة، كما تطالب بعد التعريف بالعنف

[1] أبو ديار مليكة، الإثبات الجنائي في الجرائم الالكترونية، عدد 2، 2018، ص 11

[2] https://evigilance.ma/ar1,01 18-12-2025

[3] https://justice.gov.ma/2025/12/10/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-18-12-2025 A 1 .40 %D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF1.02 2025-12-18

[4] البراهمي معاذ، "الحماية القانونية للمرأة من العنف الرقمي"، منشورات مجلة عالم القانون للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 1، ط 1، ص 246.

[5] سميرة الخطيب، "التوعية المجتمعية ودورها في مكافحة العنف الإلكتروني ضد المرأة"، مجلة التنمية الاجتماعية، 2022، العدد 6، ص 15-38؛ وزارة الاتصال المغربية، تقرير حول برامج التوعية الرقمية، الرباط، 2021

[6] الجمعيات "kif Mama Kif Baba" و"ميديا وثقافات AMC" و"الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب ADFM"

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الرقمي أن يدمج في مراجعة القانون الجنائي وإقرار عقوبات مشددة ورادعة، وأوصت في الأخير بإجراء دراسات وطنية دورية كمية ونوعية.[1]

الفرع الثاني: الحماية النفسية والاجتماعية للمرأة المغربية

يقصد بالدعم النفسي ؛ مساعدة النساء ضحايا العنف من طرف أخصائي نفسي لتحسين صحتهن النفسية عن طريق مواكبتهن لبناء أو إعادة بناء الذات و وإعادة ثقتهن بالنفس وتشجيعهن على التواصل بشكل أفضل مع محيطهن وذللك بتوفير الرعاية النفسية الملائمة للضحايا في إطار الخدمات المقدمة داخل المؤسسات المتعددة الوظائف للنساء.[2]

وحرص المشرع المغربي على العناية بالدعم النفسي لضحايا جرائم العنف بما فيها الرقمي، وذلك من خلال إنشاء مراكز تعمل على تمكين الضحايا من تجاوز الآثار النفسية التي يخلفها العنف الرقمي، وذلك لحفظ كرامتهن ومساعدتهن على مجابهة الخوف من الوصم الاجتماعي الذي يرافق العنف الالكتروني.

أسهمت العديد من الوزارات مثل وزارة العدل ووزارة الاتصال ووزارة الأسرة والتضامن بشراكة مع المنظمات غير الحكومية في إطلاق برامج تدريبية متخصصة تستهدف تطوير المهارات التقنية والقانونية للعاملين في مجال الأمن والقضاء، لمساعدتهم في التعامل مع الجرائم الإلكترونية والتصدي لها. ويأتي هذا التكامل المؤسساتي استجابة لما تفرضه تحديات الثورة التكنولوجية الحديثة، مما يعكس التزام المغرب بتوفير بيئة رقمية آمنة للمرأة وحماية حقوقها في الفضاء الإلكتروني. [3]

---

[1] https://thevoice.ma/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82%D9%86-%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84 VU LE 28/ 12/25 A 12 : 25 .

[2] وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، الدليل المرجعي للتكفل بالنساء ضحايا العنف بالمؤسسات المتعددة الوظائف للنساء، 2022، ص 53.

[3] https://maghrebtimes.ma/2025/12/11/%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%AC%D8%AF/#google_vignette le 18/12/2025 A 2.35

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة:

يعالج هذا المقال إشكالية العنف الرقمي ضد المرأة، وهي ظاهرة مستجدة تمثل في انتقال ظاهرة العنف من الواقع الواقعي إلى الواقع الافتراضي، فتناولت تعريف الظاهرة وأبرزت أشكالها وصورها، وكيف تعامل القانون المغربي معها انسجاما منه مع ما التزم به من اتفاقيات بخصوص حماية حقوق الإنسان عامة وحقوق المرأة خاصة، ونخص بالذكر اتفاقية سيداو التي تنص على القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك حمايتها من كل أشكال العنف، والعنف الرقمي ضمنها. مما حتم على التشريع الوطني أن يطور منظومته القانونية لهذا التحول الرقمي لجرائم العنف الرقمي. وبعد وضع إطار مفاهيمي للعنف الالكتروني، وتحديد بعض أشكاله وصوره،

مما استدعى تضافر الجهود الوطنية للمؤسسات الحكومية وجمعيات المجتمع المدني، للتصدي لهذه الظاهرة، ويضع أسسا راسخة لحفظ الكرامة والحرمة ويدين كل أشكال الاعتداء الرقمي، بينما يظهر القانون المغربي تطورا ملحوظا في تجريم العنف الإلكتروني وحماية المرأة، غير أن التحديات التطبيقية والمعرفية ما تزال قائمة. لذلك، من الضروري تعزيز التعاون بين الهيئات القضائية والأمنية، وتطوير برامج التوعية المجتمعية، والارتقاء بالكفاءات التقنية والقانونية لمكافحة هذه الظاهرة بفعالية. وفي ظل عالم رقمي متغير، يبقى التصدي للعنف الإلكتروني مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود لضمان بيئة آمنة تحفظ حقوق المرأة وتدعم كرامتها وتحميها من كل أشكال الاعتداء، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وإنصافا.

التشريعات الوطنية، الآليات المرافقة توفير الحماية، دور المؤسسات الحكومية، دور الجمعيات المجتمع المدني، في الدعم الاجتماعي والنفسي لضحايا العنف اسهام

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- الخليل أحمد الفراهيدي، كتاب العين الكتاب، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.
- ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق : اليازجي ومجموعة من اللغويين، الناشر : دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414.
- أحمد ابن فارس القزويني، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، طبعة 1393هـ/1979م.
- إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح تاج اللغة، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، الناشر : دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة 4، 1407هـ/ 1987م.
- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، الناشر: دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، طبعة 1982.
- التقرير العالمي لمنظمة الصحة العالمية حول العنف والصحة لعام 2002.
- سحر فاروق الصداق، قيم العنف في صحافة الأطفال العربية، بالتطبيق على ما يقرأه الطفل المصري دراسة للمضمون والقائم بالاتصال والجمهور، رسالة ماستر، كلية الإعلام، 2000 م، مصر.
- القانون المتعلق بمحاربة العنف ضد النساء
- نوال وسار، "العنف الرقمي ضد المرأة امتداد الظاهرة وتعدد الأشكال"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 1، 2021.
- سعادو بوشعاب "الآثار المترتبة عن تداعيات كوفيد كورونا بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية" سلسلة مواضيع الساعة، العدد 112، ط الأولى 2021.
- عبد الحسين، بشرى وعبيد، انعام مجيد "ممارسة سلوك العنف الالكتروني لدى الشباب الجامعي"، مجلة البحوث التربوية والنفسية،2017، العدد 55، مركز البحوث النفسية، جامعة بغداد.
- مها الشعراوي، الألعاب الالكترونية في عصر العولمة ما لها وما عليها، الطبعة 1، 2007، الميسرة، الأردن.
- منظمة العفو الدولية، العنف ضد المرأة عبر الانترنيت في 2018.
- خالد أبغاط، الحماية الجنائية للحياة الخاصة، رسالة ماستر في القانون الجنائي والتعاون الجنائي الدولي، جامعة مولاي إسماعيل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، مكناس، 2017/2016.
- فاطمة الموسوي، *العنف الإلكتروني ضد المرأة: أبعاده النفسية والاجتماعية والقانونية*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2019.
- معاذ البراهمي، "الحماية القانونية للمرأة من العنف الرقمي"، منشورات مجلة عالم القانون للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد الأول، الطبعة الأولى، 2025.
- سناء السرحاني، " الجرائم المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي"، رسالة لنيل الماستر، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس،2017./1018

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- نزار حمدي قشطة، جريمتي القذف والسب عبر الهاتف في التشريع الاماراتي، دراسة تحليلية مقارنة، مجلة القانون والمجتمع، 2019، مج 7، عدد 2.
- مليكة حاسي مليكة، "التنمر الالكتروني دراسة نظرية في الأبعاد والممارسات"، مجلة الإعلام والمجتمع، العدد 1، ط 2020.
- مليكة أبو ديار، الإثبات الجنائي في الجرائم الالكترونية، عدد 2، 2018.
- سميرة الخطيب، "التوعية المجتمعية ودورها في مكافحة العنف الإلكتروني ضد المرأة"، مجلة التنمية الاجتماعية، 2022، العدد 6، ص 15-38؛ وزارة الاتصال المغربية، تقرير حول برامج التوعية الرقمية، الرباط، 2021.
- وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، الدليل المرجعي للتكفل بالنساء ضحايا العنف بالمؤسسات المتعددة الوظائف للنساء، 2022.
- الجمعيات "kif Mama Kif Baba" و"ميديا وثقافات AMC" و"الجمعية الديموقراطية لنساء المغرب ADFM"

المواقع الالكترونية:

- https://egypt.unfpa.org/ar/news/%D8%AE%D9%85%D8%B3%D8%A9-%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%AA vu le 9 /12/25 A 14 :08 .
- https://www.amnesty.org/ar/latest/research/2018/12/rights-today-2018-violence-against-women-online/ vu le 24/12 /25 A 1 :38 .
- https://evigilance.ma/ar vu le 12/18/25 A 1:01
- https://justice.gov.ma/2025/12/10/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-18-12-2025 A 1 .40%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%D8%A7%D9%8B-%D8%B9%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF vu le 18/12/25A 1: 02.
- https://thevoice.ma/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%8A%D8%B7%D9%84%D9%82%D9%86-

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-
%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-
%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%A9-
%D8%A7%D9%84 vu le 28/12/25 A 12: 25.

- https://maghrebtimes.ma/2025/12/11/%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-
%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-
%D8%AC%D8%AF/#google_vignette : vu le 18/12 /25

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الشرط في النص القانوني
–قانون المسطرة الجنائية نموذجا –

حسن أثلات
طالب باحث بسلك الدكتوراه
جامعة شعيب الدكالي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية
hassan.outalat2016@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص :

تستكشف هذه الدراسة بنية "جملة الشرط" داخل النص القانوني المغربي، وتحديداً قانون المسطرة الجنائية، باعتباره نسقاً لغوياً يربط الأفعال بجزاءاتها بربط عِلّي وسببي. تنطلق الدراسة من مفاهيم لسانيات النص ونحو النص (التماسك، التناسق، القصدية) لتحليل كيفية اشتغال الأسلوب الشرطي في صياغة القاعدة القانونية. ومن خلال مقاربة لسانية–جنائية لعينات من مواد القانون (المادتين 2 و3)، فكك البحث المكونات الأسلوبية والدلالية والتداولية لهذه النصوص، مبرزاً دور أدوات الشرط (إذا، كلما) في تحديد زمن التطبيق وتقييد السلطة وتوجيه ممارستها. وخلصت الدراسة إلى أن الشرط في النص القانوني ليس مجرد نموذج تركيبي، بل هو أداة تشريعية محكمة تضمن وحدة القيادة القانونية وتحقق التوازن بين الإلزام والزجر، حيث تتماهى الدلالة اللغوية مع الوظيفة القانونية لإنتاج أثر إجرائي حتمي يخدم مقاصد العدالة وضمان الحقوق.

الكلمات المفتاحية :لسانيات النص، الجملة الشرطية، اللسانيات الجنائية، النص القانوني المغربي، الدلالة التداولية، قانون المسطرة الجنائية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Semantic and Functional Structure of Conditional Sentences in Legal Discourse: A Linguistic Analysis of the Moroccan Code of Criminal Procedure

Abstract:

This study explores the structure of conditional sentences within the Moroccan legal text, specifically the Code of Criminal Procedure, viewed as a linguistic system that links legal acts to their respective sanctions through causal and consequential relationships. Drawing on the principles of text linguistics and text grammar (cohesion, coherence, and intentionality), the research analyzes how conditional styles are employed to formulate legal rules. Through a forensic-linguistic approach applied to selected articles (Articles 2 and 3), the study deconstructs the stylistic, semantic, and pragmatic components of these texts, highlighting the role of conditional tools (such as "if" and "whenever") in defining the temporal scope of application and guiding judicial authority. The findings reveal that the conditional structure in legal discourse is not merely a syntactic model but a sophisticated legislative instrument that ensures judicial consistency. It achieves a balance between obligation and deterrence by merging linguistic meaning with legal function to produce inevitable procedural effects that serve the objectives of justice and the protection of rights.

Keywords : Text linguistics, Conditional sentence, Forensic linguistics, Moroccan legal text, Pragmatic semantics, Code of Criminal Procedure.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقديم

ينطلق هذا المحور من اعتبار جملة الشرط جملة مندرجة ضمن نسق من الجمل الأخرى المكونة لبنية النص، وبما أن النص ينطبق على نصوص مختلفة في حقول مختلفة، فلقد ارتأينا اختيار النص القانوني، وذلك لما يحمله من تعابير وجمل شرطية، ولما ينبني عليه من مقوِّمَات حجاجية تجمع بين الأسلوب الشرطي المتنوع والغنى الدلالي المستعمل للجمل والتعابير الشرطية في هذا النص، لذلك فعلة اختيار هذا النص هو طبعه الذي يربط أحداثا بجزاءاتها ربطا في معظمه عِلّي وسببي، ويعني هذا أن الشرط مكون دلالي أساس للنص.

إن دراسة الشرط في هذا النص مرتبط وله علاقة قوية بمفهوم الشرط لغة ونحوا ودلالة فالشرط هنا لم يؤطر بمنظور نحوي، أكثر منه بمنظور لساني شامل، وأما النص فسنحدد له تعريفا نجعله منطلقا للدراسة؛ وذلك نظرا لكثافة التعريفات وكثرتها وما يمكن أن يقع بينها من اختلافات أو تداخلات، وفي هذا الإطار سيبحث الموضوع قضايا الشرط اعتمادا على مفاهيم لسانيات النص(text linguistics) عموما، كالتماسك (cohesion) والتناسق (coherence) والترابط الدلالي (semantic coherence)والتكرار (repetition) والعلاقات الزمنية (temporal relations) وغيرها، وكذلك اعتمادا على نحو النص(text grammar) بشكل خاص.

ق سيكون لزاما علينا بيان أمرين اثنين الأول سنخصه بذكر بعض خصائص النص أو ما يجعل من النص نصا، وذلك بشكل مقتضب جدا، وبالتركيز بعض التعاريف والأعلام، وذلك حتى تتضح معالم الاشتغال في هذا المحور، ونظرا لما لأهمية المصطلح من أهمية في تحديد جزئيات وتفاصيل ترابط الشرط بالنص التي هي موضوع هذا المحور.

وأما الأمر الثاني فسنلخص القول فيه عن سياق هذا الشق من الدراسة، والمرتبط بدراسة النص القانوني من وجهة نظر لسانية، وهو أمر في غاية الأهمية سنؤطر به هذه الدراسة لنحدد بها المجال الذي ينتمي إليه التحليل اللساني في علاقته باللسانيات الجنائية.

1 – حول مفهوم النص والنص القانوني ووظائفه

1– 1 مفهوم النص

ظهر مفهوم النص باعتباره مفهوما ومصطلحا في الدراسات اللسانيات الحديثة[1]، وتفسير هذا أن الدراسات ما قبل لسانيات النص لم تكن ترى أن من اهتماماتها دراسة محتوى كلامي أكبر من الجملة، أو ربما فهموا أن ما يستحق الدراسة هو مطلق ما تتم به الفائدة، وهو ما سموه الكلام أو الجملة، لذلك كانت كل المتون الممثَّل بها هي الجملة أو ما في معناها.

وإذا كانت الدراسات القديمة لم تتحدث عن النص كمفهوم مركزي بصريح العبارة، فهي قد استعملت جملة من المفاهيم والعبارات التي تنص عليه بشكل ضمني، وذلك ما نجده . . مثلا . . عند ابن جني في الخصائص، وعند الجرجاني في دلائل الأعجاز وأسرار البلاغة، والزمخشري في تفسيره الكشاف، والرضي الأستراباذي في شرحه لكافية ابن الحاجب وغيرهم.

في الدراسات اللسانية لم يكن مفهوم النص مستقرا ولا ذا معنى واحد، بل تعددت التعاريف الاصطلاحية واختلفت كما اختلفت في معناه المعجمي، وذلك لاختلاف المنظورات التي ينظر بها إلى النص، ولاختلاف السياق والمجال الذي عرف فيه،

[1] استعمله علماء أصول الفقه، ومن بين ما استعملوه فيه الدلالة على وضوح المعنى المراد من النص الشرعي، وذلك حينما يقسمونه إلى قطعي وظني وغامض، ومن ذلك أن الحنفية . مثلا ـ يقولون إن النص هو الذي يكون قطعي الدلالة، بينما الشافعية يستعملونه في ما يكون قطعيا وظنيا في دلالته

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ولاختلاف وظائف النص نفسه، إلا أن هذه الاختلافات يجمعها إطار واحد وهو المتجسد في المتن كلامي الذي يمكن أن يكون منطوقا أو مكتوبا.

وردت مادة (ن ص ص) في لسان العرب بعدة معاني، منها رفع الشيء وإظهاره، ونص المتاعَ جعل بعضه على بعض، والنص التعيين على شيء ما، وأصل النص أقصى الشيء وغايته، ونص كل شيء منتهاه، قال الأزهري: النص أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها[1]، وهذه المعاني كلها لها وجود في مفهوم النص كما سيظهر من التعاريف الآتية.

يعرف روبرت دو بوكراند و ولفغانغ النص على أنه "حدث تواصلي" و يجب أن يفي بسبعة معايير، وإذا لم يستوف هذه المعايير فلن يعتبر تواصليا، ولن تتحقق نصية TEXTUALITY النص بدونها، وهذه المعايير كما حدداها هي سبعة : السبك، والالتحام، والقصد، والقبول، ورعاية الموقف، والتناص، والإعلامية [2]، والنص بهذا المعنى له جانبان، الأول مرتبط بوظيفته التي تتجلى في التواصل والإبلاغ، وتحيل عليه كلمات "القصد" "رعاية الموقف"، "الإعلامية"، والثاني مرتبط ببنيته وتحيل عليه كلمات "السبك"، "الالتحام"، "التناص"، "القبول"

إن النص القانوني أكثر النصوص حاجة لتجسيد هذه المقومات، وكونه ممثلا لها، "فالقصد في النص القانوني هو قصد المشرع إلى التوفيق بين نشاط أعضاء الجماعة وإقرار النظام في المجتمع"[3]، ومما يؤكد هذا هو قضاء المحكمة الدستورية العليا بأنه لا يجوز أن تفسَّر النصوص الدستورية بما يبتعد بها عن الغاية النهائية المقصود منها، ولا أن يُنظر إليها بوصفها هائمة في الفراغ، أو باعتبارها قيما مثالية منفصلة عن محيطها الاجتماعي[4]، لذلك وجب التناسب بين هدف النص وغايته مع منطوقه ومفهومه.

هناك عنصر ثان يفترض وجوده في النص القانوني، وهو عنصر الاتصال؛ وقبوله مشروط بنشره ومفترض عدم الجهل به، وبما أنه كذلك فإنه وجب أن يتسم بوضوح الدلالة، والصياغة السليمة للغة باعتباره نصا لغويا بالأساس، ثم الصياغة القانونية السليمة .

ولا شك أن الصياغة السليمة للغة تحيلنا إلى عنصر مهم جدا وهو التماسك النحوي، وبالتماسك تتحقق الجودة في النص القانوني، والتماسك يتحقق عن طريق الربط الإضافي والاستدراكي واستخدام العناصر الإحالية، وكلها مقومات تعطي للجانب الدلالي الوضوح والترابط والشمولية، وينطبق هذا على النص من حيث هو سواء القانوني أو غيره.

وأما بخصوص النص القانوني فهناك محدِّدَات تُعتَبَر من أهم ما يميزه عن غيره، ومنها العمومية والتجريد بحيث تتم صياغة النص القانوني في صورة أحكام عامة ومجردة، ومنها كذلك الجزاء والإلزام، ويعد الجزاء وسيلة لتحقيق الإلزام[5]، والإلزام قد يرد بصيغ صريحة من قبيل (يجب، يمنع، لا يجوز، يتحقق،،،) أو بما هو ضمني.

ويورد الدكتور نعمان بوقرة ثلاثة مكونات تحدد مفهوم النص "هي التعبير والتحديد والخاصية البنيوية، فالتعبير يجبرنا على أن نعد النص تحقيقا للنظام، وتجسيدا ماديا له، وذلك على أساس ثنائية سوسير الشهيرة التي تضع الكلام مقابل اللغة، وأما التحديد فهو لازم للنص، فالنص يحتوي على دلالة غير قابلة للتجزئة مثل أن يكون قصة أو أن يكون قصيدة مما يعني أنه يحقق

[1] لسان العرب، مادة (ن ص ص)
[2] Introduction to Text Linguistics, p 6
[3] لغة القانون في ضوء علم لغة النص، سعيد أحمد بيومي، دار الكتب القانونية، ودار شتات للنشر، مصر، ط1، 2010، ص 44
[4] حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم 22، لسنة 8 ق، دستورية الصادر بجلسة 05 من يناير 1991
[5] ينظر لغة القانون في ضوء علم لغة النص، سعيد أحمد بيومي، دار الكتب القانونية، ودار شتات للنشر، مصر، ط1، 2010، ص 51 وما بعدها

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وظيفة ثقافية محددة فينقل دلالتها الكاملة، أما الخاصية البنيوية فترتبط بخاصية التحديد السابقة، فبروز البنية شرط أساسي لتكوين النص"[1]

يلخص كليطو محددات النص بناء على لوتمان وغيره في جملة من المحددات والتي بها يكون النص نصا، ومنها أن يكون له مدلول ثقافي ويحفظ ويدون وأن يكون صالحا للاستشهاد وغامضا يحتاج لتفسر و تأويل وأن يكون منسوبا إلى مؤلف حجة[2]

على ضوء المحددات السابقة نريد من نصنا هذا أي يكون متضمنا لمطلق شروط النصية، ويهمنا منه أكثر اشتماله على عناصر لغوية ولسانية وتواصلية فيها متكلم أو ما في مقامه، ومخاطب وقصدية، وهذا نجده متجليا بشكل كبير في النص القانوني إلى جانب وظائف أخرى لا داعي لتفصيل القول فيها هنا طالما أن مرادنا من هذا النص هو ما يتضمنه من عبارات وأساليب وجمل شرطية نجردها أو بعضها للتحليل والدراسة. ولبيان ما تتضمنها من مادة تصلح أن تكون تحليلا لسانيا.

على ضوء المحددات المشار إليها سنحاول مقاربة الجملة الشرط داخل النص، والنص هنا منظور إليه أساسا على أنه نسق ونظام لغوي تحكمه بنيات ووظائف مختلفة، والجملة هي جزء من هذا النظام، وحين تكون الجملة جزءا من نسق ما فهي تتأثر به دلالة ووظيفة ومبنى.

1 – 2 النص القانوني

في القانون نادرا ما تتحدث مصادره عن النص كمفهوم، ومرجع ذلك أنهم يستبدلون به مصطلح "مادة" والمادة عندهم هي أصغر وحدة لغوية، فكل قانون هو في حقيقته يتألف من نصوص تصاغ على هيئة مواد[3]، وبعض فقهاء القانون يستعملون كلمة "نص" يقول السنهوري "ويشتمل هذا الباب على ثمانية وثمانين نصا"[4]

قد يتضمن النص حكما أو أحكاما، كما يتضمن قاعد قانونية أو أكثر، وهو في أصله معد لضبط تصرفات الناس ويتعلق بالمبادئ العامة ويتسم بالتجريد والعمومية، ومن حيث هو لغة وكسائر النصوص يفترض فيه التماسك الذي "يهتم بالعلاقات بين أجزاء الجملة، وأيضا بالعلاقات بين جمل النص، وبين فقراته، وبالعلاقات بين النص وما يحيط به"[5]

فبين النص والنص القانوني إذن جملة من القواسم المشتركة وتتجلى أبرزها في طبيعته اللغوية ومنطوقه الدلالي وبنيته التماسكية اللغوية والمعنوية، وأما خصائصه فتتجلى في دلالته وأسلوبه ووظيفته، وسنرى بعض وظائفه فيما يلي من هذا الكلام.

وبما أن النص القانوني هو لغوي بامتياز فإنه قابل لأن تنطبق عليه معايير النصية كما ذكرها ""ديبوغراند وكما أشرت إليها في مفهوم النص، غير أن هناك معايير خاصة سنذكرها وسنعتمد فيها على ما ذكرها الدكتور أحمد سعيد بيومي في كتابه لغة القانون في ضوء علم النص، وقد أشرت إلى بعضها في ما سبق من البحث في هذا الموضوع.

هناك جملة من الخصائص التي يفترض توفرها في النص القانوني، ومن أهمها :

---

[1] لسانيات الخطاب، د نعمان بوقرة، دار الكتب العلمية، ط1، 2012، ص 22 ـ 23

[2] ينظر الأدب والغرابة، عبد الفتاح كليطو، دار توبقال للنشر، ط3، 2006، ص 18 وما بعدها

[3] لغة القانون في ضوء علم النص، ص 26

[4] الوسيط في شرح القانون المدني، ج1، تنقيح المستشار أحمد مدحت المراغي، القاهرة، 2006، ص 32

[5] لغة القانون في ضوء علم النص، ص 32 بتصرف

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

العمومية والتجريد

إذا كانت الأحداث والوقائع وتصرفات الناس غير محدودة فإن القاعدة القانونية لا يمكن أن تنص على كل حالة حالة، ولهذا كان لزاما أن تكون "صياغة النص القانوني في صورة أحكام عامة مجردة"[1] وهي بهذا تدخل كل حالة خاصة نصت عليها القاعدة؛ لأنها أي القاعدة تنص بالصفة وبالحدث من حيث هو لا بالنظر إلى الأفراد.

الإلزام

يمكن هنا الرجوع إلى نظرية "أوستن" في ما يتعلق بأفعال الكلام، وبالضبط الأفعال الأدائية أو الإنجازية ودورها في تشكيل مضمون النص، ويفترض في النص القانوني أن يكون مضمونه ملزما، ويتضمن النص في هذه الحالة أمرا أو نهيا، أو يقر حكما يرتبط فيه الفعل أو القول بجزاء أو حكم، أو صيغة تفيد ذلك، أو غير ذلك مما يجعل النص قابلا لحكم يتصف بصفة الإلزام.

هذا مجمل ما يمكن قوله عن النص ولنص القانوني، وأما وظيفته فهي الأخرى يمكن تلخيصها في مسألتين، الأولى أن أي نص من حيث هو لا بد أن يرتبط بنظرية وظيفية، وتعتبر الوظيفة مبدأ أساسيا من مبادئ اللغة، فهي ليست مجرد استعمال، بل هي خاصية جوهرية للغة ذاتها، أي هي شيء أساسي في تطور النظام الدلالي

وأما المسألة الثانية فهي أن وظيفة النص القانوني تتجلى في التنظيم والإلزام والزجر، "فقصد المشرع جاء للتوفيق بين أعضاء الجماعة وإقرار النظام في المجتمع بنصوص ملزمة يخضع لها الجميع"[2].

وللإشارة سأقتصر هنا ع لى تحليل ثلاث مواد فقط، وسأعتمد على المكونات اللغوية والأسلوبية والدلالية والتداولية لمساءلة هذه المواد ومقاربتها مقاربة لسانية دلالية لا تقتصر فقد على ما هو لغوي وإنما تحاول الجمع بين اللغة والدلالة القانونية، لترصد أهم الدلالات الممكن استفادتها من النص القانوني.

2- حول التحليل اللساني واللسانيات الجنائية

ترتبط اللسانيات الجنائية باللغوية ارتباط الجزء بالكل، وتربطها بها علاقة تأسيسية ووظيفية، بحيث أن اللسانيات الجنائية تؤسس لمدلولها وتوظف أدوات التحليل اللساني اللغوي توظيفا تشرح به بنية هذه النصوص اللغوية والتركيبية والدلالية ووظيفتها وسياق استعمالها وغيرها مما يرتبط بتحديد الدلالات ووظائف النص القانوني.

يمكننا القول بأن تخصص اللسانيات الجنائية "يقع في المنطقة الرمادية بين القانون واللغة؛ إذ قد يعتقد المعنيون بالقانون أن هذا الموضوع يخرج عن دائرة اهتمامهم، وربما عن دائرة قدرتهم وخلفياتهم، في حين يعتقد المعنيون باللغة أنهم غير مؤهلين لبحث هذا الموضوع الذي يتطلب في المقام الأول معرفة القانون، ونتيجة لاعتقاد كل جانب بأن الآخر هو المعني بأمر تدريس اللغة القانونية أو اللسانيات الجنائية فقد نشأت فجوة لا تجد من يملأها"[3].

[1] لغة القانون في ضوء علم النص، ص 52

[2] لغة القانون في ضوء علم النص، سعيد أحمد بيومي، ص 44

[3] الصياغة القانونية والمنطق القضائي، (بحث) حسن الخطيب مجلة القضاء، مصر، العدد 1، 1977، ص 12

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن النص المقصود هنا – ودفعا لكل لبس – هو النص التشريعي وبالضبط نص مسطري قانوني؛ ذلك "لأنه من المحتمل أن يكون أي نص أو مادة لغوية ملفوظة نصا قضائيا، إذا كان نصا مذكورا ضمن سياق قانوني أو جنائي فهو عندئذ نص قضائي"[1]، لهذا فحصر النص هنا في نص قانون المسطرة الجنائية يبين المقصود.

وفي سياق علاقة النص القانوني بهذا المعنى باللسانيات القضائية نجد أن هذه الأخيرة "تستمد تقنياتها في البحث والتحري من الأدلة والقرائن التي تفيد إثبات الأدلة أو نفيها على قيام الجرم من النظريات اللسانية التي توفرها اللسانيات التطبيقية وتضعها بين يديْ اللساني القضائي للقيام بمهامه ومن ذلك على سبيل المثال إثبات هوية المتحدث من خلال البصمة الصوتية وتحليل الخطاب وغيرها"[2]

2 – 1 التعريف بنص القانون 22.01

إن النص القانوني المقصود هنا هو نص قانون المسطرة الجنائية صيغة محينة بتاريخ 22 غشت 2024، وهو إطار قانوني مهم لكونه ينظم الإجراءات التي يجب اتباعها في الدعوى العمومية منذ تحريكها إلى غاية تنفيذ الحكم النهائي، وينظم العدالة الجنائية بالمغرب، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين أفراد المجتمع وضبط كل الأفعال والتصرفات التي يمكن أن تمس بحقوق الأفراد والمؤسسات وغيرها، كما يسعى إلى وضع قواعد وضوابط إجرائية عادلة تضمن أمن الأفراد والمجتمع وتحقق العدالة مع احترام مبدأ سيادة القانون.

يجب أن نعتبر في هذا المقام أن للنص القانوني لغته الخاصة ووظيفته القانونية والاجتماعية، لكن يمكن أن تنشأ هناك علاقة جدلية قوية بينه كنص قانوني بهذا الاعتبار وبين علم النص واللسانيات، لذلك "فإن لهذه النصوص صيغة اصطلاحية قانونية ثابتة دقيقة للغاية، مع تعبيرات خاصة وقواعد مميزة تعتمد على الوظائف القانونية الدقيقة لهذه النصوص، وعلى هذا فإنه يمكن لذلك أن تنشأ صلة وثيقة بين علم النص وعلم القانون"[3].

يمكن إدراج هذه العلاقة ضمن علاقة الخاص بالعام، وجعل علم النص علما يحلل بنية النص القانوني على مستوى كل ما يحمله من دلالات لغوية ولسانية تأخذ بعين الاعتبار الوظائف القانونية للغة القانون، حيث إن تحليل هذا النص وتأويله يعتبر مهمة أساسية في القانون إذ لا يمكن فصل الدلالة اللغوية واللسانية عن هذه النصوص، بل تعتبر جانبا مهما في تشكيل الحكم القانوني وإنتاج دلالته.

تعتبر – إذن – لغة القانون من أهم أنواع الخطاب الرسمي لقيامه على الدقة والصرامة في الصياغة، وأنه بذلك يريد أن يكون إجرائيا وشاملا وضابطا لكل الحالات المفترض وقوعها، وبما أنه كذلك فإنه متضمن وغني بجمل الشرط وأساليبه، سواء منها تلك التي تتضمن الشرط صراحة وبأدواته وأركانه كما تحدثنا عنها سابقا، أو تلك التي تتضمن الشرط بشكل ضمني.

وأما الشرط في النص القانوني فلا يقتصر على كونه نموذجا تركيبيا ونحويا يربط بين مقدمة ونتيجة، بل إضافة لذلك يعد أداة من أدوات التشريع ومنطوقا تترتب عنه كل الأفعال والأحداث التي يمكن أن ينطبق عليه هذا النص، وبذلك يتحول إلى نص يحدد وينظم شروط قيام الجريمة، أو مباشرة الإجراءات أو ترتيب المسؤوليات والجزاءات.

---

[1] علم اللغة القضائي، جون أولسون، ترجمة محمد بن ناصر الحقباني، 1429، ص 4

[2] تحليل اللغة الجنائية، مجلة المحترف، العدد 1، السنة 2023

[3] علم النص مدخل متعدد الاختصاصات، فان دايك، ترجمة سعيد بحيري، 2001، دار القاهرة للكتاب، ط1، ص 29

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن الشرط المقصود هنا هو الشرط اللغوي، وتحليلنا هذا يحاول بسط طبيعته من وجهة نظر لغوية ولسانية وطبيعة اشتغاله ضمن النص القانوني، ومحاولة رصد العلاقة بين مدلوله كبنية لغوية ولسانية وبين وظائفه داخل النص القانوني، ولهذا فلا نقصد بالشرط ما يحيل عليه أساسا من مدلول قانوني كما يشير إلى ذلك قانون الالتزامات والعقود، حيث يعرف الشرط بأنه "تعبير عن الإرادة يعلق على أمر مستقبل وغير محقق الوقوع، إما وجود الالتزام أو زواله"[1]

تكمن أهمية الشرط في نص مسطرة القانون الجنائي في كونه يحدد زمن تطبيق القاعدة القانونية، وعلى من ستطبق، وتحت أي ظرف أو سياق، كما أنه يعتبر وسيلة مهمة لتقييد السلطة وتوجيه ممارستها، لذلك فأهمية البحث في هذا من وجهة لسانية لا يقتصر على الكشف عن البنية التركيبية والنحوية للجملة، بل يمتد لتغطية الأبعاد الدلالية والتداولية والأسلوبية وطاقتها الإنجازية ووظيفتها التشريعية، و تأويل كل ذلك في ضوء تحليل البنية اللسانية واللغوية للنص حتى تتضح لنا وظائف الشرط وبنياته فيه.

يظهر بصفة جلية اشتمال قانون المسطرة الجنائية على التعابير الشرطية بشكل كبير، وتتم صياغة هذه التعابير – في الغالب – بواسطة الأداة (إذا) المتضمنة في معناها الغالب للشرطية الظرفية الدالة على زمن الاستقبال، وبما أنها كذلك فإن "كثيرا من العلاقات لا يمكن البت فيها إلا في ظروف وملابسات غير محددة، والمستقبل وحده هو الذي يكشف عنها، ولا يصل القانون إلى تحقيق ذلك إلا عن طريق الشرط، فهو أمر مستقبل يرد إليه مصير العلاقات القانونية"[2]

نروم في هذا العمل تحليل النص القانوني وتفكيك بنيته وذلك من وجهة نظر لغوية ولسانية، نركز فيه على الشرط باعتباره بنية لسانية، وباعتباره ضمن نسق النص الذي يتضمن أكثر من جملة، ولذلك فالدراسة ستتناول الأبعاد الدلالية والتداولية والسياقية، كل ذلك من أجل الكشف عن وظيفة الشرط وفلسفته في النص القانوني بالتركيز على مكونات التحليل اللغوي واللساني أكثر من الجانب الفقهي القانوني.

يشتمل هذا القانون[3] – بعد ديباجته، وما يستند عليه من قوانين – على ثمانية كتب، إضافة إلى الكتاب التمهيدي، وفي كل كتاب عدد من الأبواب، وضمن كل باب عدد من المواد البالغ عددها 674 مادة، وقد ورد ذلك على هذا الشكل :

الكتاب الأول : التحري عن الجرائم ومعاينتها؛

الكتاب الثاني : الحكم في الجرائم؛

الكتاب الثالث : القواعد الخاصة بالأحداث؛

الكتاب الرابع : طرق الطعن غير العادلة؛

الكتاب الخامس : المساطر الخاصة؛

الكتاب السادس : تنفيذ المقررات القضائية والسجل العدلي ورد الاعتبار؛

الكتاب السابع : الاختصاص المتعلق ببعض الجرائم المرتكبة خارج المملكة والعلاقات مع السلطات القضائية الأجنبية؛

[1] قانون الالتزامات والعقود، الفصل 107 وما بعده

[2] الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، عبد الرزاق السنهوري، دار النهضة العربية، القاهرة، ج3، ص 7

[3] تنفيذ هذا القانون بالظهير الشريف رقم 1.02.255 صادر في 25 من رجب 1423 (03 أكتوبر 2002)

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الكتاب الثامن: أحكام مختلفة وختامية[1]

2 – 2 التحليل اللساني

المادة الثانية

إذا بدأنا بالمادة الثانية – على اعتبار كونها مشتملة على تعبير شرطي – من هذا القانون، وهي مندرجة ضمن الكتاب التمهيدي نجد أنها تتضمن شرطا ضمنيا، نصه كما يلي: "يترتب على كل جريمة[2] الحق في إقامة دعوى عمومية لتطبيق العقوبات والحق في إقامة دعوى مدنية للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي تسببت فيه الجريمة"[3]

ولتحويلنا هذه المادة إلى شرط صريح سنجد أن هناك مجموعة من أدوات الشرط التي تصلح لغة للاستبدال، وإذا قمنا باختيار الأداة (إذا)؛ – نظرا لأنها هي الأكثر استعمالا وشيوعا في النص القانوني ولإفادتها التحقق أو التوقع القوي للشرط تطابقا مع الوظيفة القانونية للنص القانوني – سيتم التحويل على الشكل التالي :

"إذا ارتكبت جريمة يترتب عليها الحق في إقامة دعوى عمومية لتطبيق العقوبات، والحق في إقامة دعوى مدنية للمطالبة بالتعويض عن الضرر"، وقد استعملنا الفعل "ارتكب" في التحويل بدل أفعال أخرى تقوم مقامها (نشأت، وقعت، حدثت...)؛ لاستعمال القانون نفسه هذا الفعل في أول مادة، وفي المواد اللاحقة، ولهذا ارتأينا الأنسب للاستعمال هو الفعل (ارتكب) بدل غيرها من الأفعال.

تشغل هذه المادة لوحدها بابا بكامله، ويعني أنها المادة الوحيدة المتضمَّنة في الباب الثاني من الكتاب التمهيدي، وعنوان الباب: "إقامة الدعوى العمومية والعوى المدنية"، ومن منطوق هذا العنوان نجد تطابقا دلاليا بينه وبين مضمون المادة، وأما علة تخصيص باب بكاملة لمادة واحدة فهو لأهمية هذه المادة من زاوية كونها قاعدة عامة ومؤسِّسة، ولما تحمله من دلالة قانونية ومنهجية عميقة.

تبين هذه المادة أن وقوع الجريمة يقضي بإنشاء حقَّيْن اثنين هما : الحق في إقامة دعوى عمومية لتطبيق العقوبات، والحق في إقامتها للمطالبة بالتعويض عن الضرر، فالحق الأول هو من اختصاص النيابة العامة، والثاني يمنح للطرف المتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر.

الأداة (إذا) في هذه المادة يمكن استبدالها بأداة أخرى تشبهها في الدلالة على الاستقبال والعموم، ولنأخذ على سبيل المثال والمقارنة الأدوات : (إن)، (متى)، (كلما). فهذه كلها تشترك في الدلالة على تخليص الزمن للاستقبال وتعميمه وربطه بالحدث، غير أن الأداة (إن) وفق ما يقره الاستعمال اللغوي تفيد الاحتمال، أي أن الشرط (وقوع الجريمة) قد يقع، وقد لا يقع، باختلاف (إذا) التي تفيد التحقق، أو التوقع القوي للوقوع. واستعمال (إذا) هنا أكثر دقة بقوة الواقع، واعتبار أن النص القانوني يُبنَى على فرضيات جدية، وأكثر قابلية للتحقق.

للأداة (إذا) هنا – إضافة لدلالتها اللغوية – وظيفة التأسيس لقاعدة قانونية عامة قائمة على افتراض تحقق الجريمة لا مجرد احتمالها فقط، وأما من حيث دلالتها على الزمن فهو غير محدد؛ لأن المادة تركز على تحقق الفعل لا توقيته.

---

[1] الجريدة الرسمية عدد 5078 بتاريخ 27 ذي القعدة 1423 (30 يناير 2003) ص 315

[2] ينظر تعريف الجريمة في المادة 110 من مجموعة القانون الجنائي المصادق عليه بالظهير الشريف رقم 1.59.413

[3] قانون المسطرة الجنائية، الكتاب التمهيدي، الباب الثاني، المادة 2

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما الأداة (متى) فلكونها تدل على الشرطية الزمنية، فاستعمالها في هذه المادة تضفي على المادة بعدا زمنيا، وكأنه عامل في تحقق الحكم، ويمكن استعمالها للتركيز على تفعيل أثر الحكم بمجرد تحقق الفعل في أي وقت بشكل تلازمي ومتزامن، ولهذا فإن كانت الأداة (إذا) تشير إلى الربط بين الجريمة والحق في رفع الدَّعْوَيَيْنِ من حيث المبدأ وزمن الوقوع، فإن الأداة (متى) تنص على أن الحق في إقامة الدعوى يتحقق بمجرد ارتكاب الجريمة من حيث الزمن، وعلى الفور.

وأما الأداة (كلما) فتأتي للدلالة على ما يفيد التكرار مع الزمن، وتستعمل في النص القانوني لإفادة لتأكيد التكرار والاطراد والتعميم، وبما أنها تدخل على الأفعال فهي تفيد التأكيد على تكرار الفعل، وفعلها يكون غالبا بصيغة الماضي، غير أنه في سياق الشرط يدل على المستقبل، وإذا استعمالها في هذه المادة نجدها تدل على ضمان الاتساق والاطراد في سريان القانون.

نرى أن تأدية الشرط في هذه المادة بالأدوات (إذا) و (إن) و (متى) و (كلما) بعد تحويلها لشرط صريح يحقق المعنى العام للشرط من حيث المبدأ، ورغم استعمال النص القانوني للأداة (إذا) بكثرة إلا أننا نرى أن الأنسب لخصوص هذه المادة – من بين هذه الأدوات المذكورة – هو الأداة (كلما)؛ وذلك نظرا لكونها تربط الشرط (وقوع الجريمة) بالجزاء (إقامة دعويين : عمومية ومدنية...) ربطا يقتضي الاطراد وربط المسبب بالسبب ضرورة، وهي الضرورة نفسها التي تفرضها ضوابط الحق والعدالة والقانون، والأداة (كلما) هي الأكثر دلالة على هذا؛ لتضمنها دلالات لغوية تناسب ما يراد من هذه المادة، وستصبح المادة بهذه الأداة :

"كلما ارتكبت جريمة نشأ الحق في إقامة دعوى عمومية لتطبيق العقوبات، والحق في إقامة دعوى مدنية للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي تسببت فيه الجريمة"

2 – 2 –1 المكون اللغوي والأسلوبي

كلما : ظرف زمان منصوب تضمن معنى الشرط، وهي أداة غير جازمة تفيد التكرار والاطراد، والتأكيد على الربط الزمني، وتقتضي جملتين جملة الشرط وجملة الجواب

واستخدام كلما في العبارة يدل على تعميم الحكم على جميع الجرائم، كما تفيد تكرار الحدث الشرطي واطراده مع الجواب، كما تستخدم لإعطاء الطابع الآلي العام للعلاقة

ارتكبت جريمة : جملة الشرط، جاء فيها الفعل (ارتكب) ماضيا ومبنيا على ما لم يسم فاعله، للدلالة على التجريد وعموم الفاعلين دون تخصيص ولا قصد فاعل دون غيره، وهو ما يتناسب مع الطبيعة المجردة للنصوص القانونية.

البناء اللغوي للفعل يعكس أمرين الأول أن الغرض ليس هو هوية مركب الجريمة ولا زمن ارتكابها أو مكانها أو غير ذلك، وإنما وقوعها كحدث يقضي بترتب أمر حتمي عليه، والأمر الثاني يتمثل في الحياد واللاتشخيص ويخدم مبدأ المساواة في تطبيق القواعد القانونية.

نشأ الحق في إقامة دعوى عمومية... جملة الجواب جاء فيها الفعل كذلك ماضيا وفاعله الحق، وقد عطفت عليها جملة أخرى يقدر فيها الفعل (نشأ)، فهي مكونة من جملتين تضمنت الأولى الفعل (نشأ) بشكل صريح، والثانية تضمنته بشكل ضمني يستفاد من سياق الجملة المعطوف عليها، ويعني ذلك أن جملة الجواب في الحقيقة هي جملتان تجمع بينهما أداة العطف الواو.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تكشف الصيغة المقترحة للشرط الصريح عن انتظام تركيبي واضح يتجلى في استعمال فعليْ الشرط والجواب بصيغة الماضي تأسيسا للعلاقة السببية القائمة بين وقوع الجريمة ونشوء الحق في إقامة الدعويين، والصيغة تصبح مكونة من :

الأداة = كلما **+ فعل الشرط =** صيغة مبنية للمجهول **+ فعل الجواب =** جوابين تجمع بينهما أداة العطف الواو.

إن هذه الأداة (كلما) قد اختلف في طبيعتها هل هي كلمة واحدة، أم مكونة من كلمتين (كل) و (ما) وعلى كل ف. (كل) ظرف زمان منصوب تضمن معنى الشرط، وهو معمول لفعل الجواب (نشأ) المتأخر رتبة، وهو مضاف و(ما) والفعل المؤولين مصدرا مضاف إليه، والتقدير "كل وقوعٍ لجريمةٍ..."

العبارة مبنية على مبدأ الاقتصاد اللغوي، بحيث لا توجد ألفاظ زائدة ولا صيغ إنشائية، ولذلك فكل لفظ يؤدي دورا وظيفيا دقيقا، وهو ما يضفي على أسلوب المادة بعدا صارما وتقنينيا مجردا وعاما.

فإن استخدام فعل الشرط بصيغة المبني للمجهول (ارتُكب)؛ لإبعاد الذاتية وتوجيه التركيز نحو الفعل بذاته لا الفاعل، فقد استخدم فعل الجواب (نشأ) بصيغة المبني للمعلوم، إلا أنه فعل مجرد من الفاعل الحقيقي وهو ما يرسخ الأسلوب الموضوعي المجرد. ورغم غياب أدوات حجاجية صريحة في المادة، إلا أن صياغتها بشكل شرطي يفيد مشروعية التكرار وحتمية النتيجة.

قد صيغت جملة الجواب بتواز بنيوي واضح عبر تكرار عبارة (الحق في إقامة دعوى...) مما يخدم الاتساق التركيبي في المادة ويبرز تمايزا وظيفيا بين الدعوى العمومية والدعوى المدنية، وهو ما يعني أن هذا التكرار ليس حشوا، بل يؤدي وظيفة تشريعية بحيث يم التأسيس لمسارين قانونيين مستقلين ناتجين عن الجريمة، ويؤدي وظيفة أسلوبية تعكس الطابع الحجاجي الضمني، كما أن اعتماد الإضافات المركبة (إقامة دعوى عمومية لتطبيق العقوبات...) يسهم في إحكام المعنى وتقييده، وبهذا يجسد الأسلوب في المادة خصائص اللغة القانونية المعاصرة وتتقاطع الوظيفة اللغوية في بعدها الإخباري والتقريري مع الصرامة التشريعية والدقة المطلوبة في صياغة النص القانوني

2 – 2 – 2 المكون الدلالي

لتفصيل دلالات مكونات الشرط في المادة نجد أن البنية الدلالية الأساسية مكونة من :

(أداة تفيد التكرار والاطراد) ⟸ **(حدث الجريمة)** ⟹ **(نشوء حقين قانونيين...)**

تؤكد الأداة (كلما) في هذه المادة على تقرير مبدأ التكرار والاطراد وإقرار الحق في إقامة الدعوى في كل مرة يتم فيها ارتكاب الجريمة على سبيل التجريد والإلزام، لذلك فالعلاقة بين الجريمة وإقامة الدعوى هي علاقة اطراد وليست علاقة احتمالية، بمعنى أن الحكم القانوني يتكرر كلما تكررت الجريمة، غير أن إقامة الدعوى ليست هي الجزاء المباشر لوقوع الجريمة، وإنما هي سبب أول ينتج عنه الحكم القاضي بتحقيق الجزاء (تطبيق العقوبات والمطالبة بالتعويض)، رغم كون هذا السبب الأول يأخذ رتبة الجزاء في البنية اللغوية للمادة.

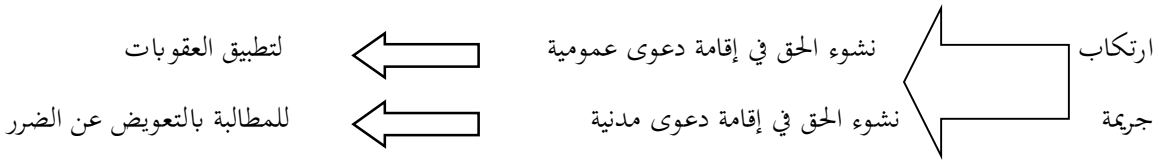
في جملة الجواب نجدها مركبة من جملتين، وفي كل جملة عنصران مهمان يشكل أولاهما سببا للثاني، والعنصران في كل جملة من جملتي الجزاء يعدان نتيجة وجزاء لمضمون الفعل الواقع في جملة الشرط، وأما العنصران المتضمَّنَان في فعل الجواب والذي تجمع بينهما علاقة السببية القانونية فهما :

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

نشوء الحق في إقامة دعوى عمومية ⟸ لتطبيق العقوبات

نشوء الحق في إقامة دعوى مدنية ⟸ للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي تسببت فيه الجريمة

تصبح تشكيلة الأفعال المتضمنة في العبارة بشقها الشرطي والجوابي وما يجمع بينهم من علاقات على هذا الشكل:



يعتبر السبب الأول (إقامة الدعويين...) هنا ضروريا من وجهة النظر القانونية، وذلك مراعاة للمسطرة القانونية، ولضمان المحاكمة العادلة والموضوعية، وأما الجزاء الحقيقي للجريمة – وإن لم يذكر نصا في فعل الجواب مباشرة – فهو المسبب الطبيعي والمباشر والعقلي للسبب المذكور بشكل صريح، والذي هو إقامة الدعويين اللذين سيؤديان ضرورة إلى الجزاء الحقيقي الذي هو إيقاع العقوبة المناسبة للجريمة.

وخلاصة الأمر هنا أن فعل الشرط (ارتكاب الجريمة) اقتضى – من وجهة النظر القانونية – . جوابا مركبا من قضيتين، كل قضية يعتبر جزؤوها الأول سببا للجزء الثاني، القضية الأولى مضمونها أن الجزء الأول = (الحق في إقامة دعوى عمومية) سبب في الجزء الثاني = (تطبيق العقوبات)، وأما القضية الثانية من الجواب فمضمونها أن الجزء الأول = (الحق في إقامة دعوى مدنية) سبب في الجزء الثاني = المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي تسببت فيه الجريمة).

وأما طبيعة العلاقة بين الشرط والجواب في هذه العبارة فيمكن النظر إليها من جهتين، جهة الفعل المتضمن في الشرط (ارتُكِبت جريمة) والجواب (نشَأَتْ دعوى...)، وجهة المنفِّذ للفعل، ففي الجهة الأولى نجد أن الفعل (ارتُكب) يحيل على عمل غير مشروع دون تحديد من قام به، مما يعني التركيز على الجريمة في ذاتها وليس على فاعل بعينه؛ وذلك باعتبار آثارها القانونية وباعتبارها محركة للنظام القانوني. كما نجد في الجواب فعل (نشأ) الدال على الحدوث التلقائي والآلي الناتج عن فعل الجريمة المتضمن في الشرط.

ويشير فعلا الشرط والجواب من حيث صيغتهما إلى اتحادهما في الدلالة على الزمن زمن الماضي، مما يعني أن الحدثان المتضمنان فيهما (الجريمة؛ نشوء الحق في إقامة الدعويين) تجمعهما علاقة الربط الزمني السببي التتابعي والمنطقي، فبمجرد وقوع الفعل الإجرامي ينشأ الحق في إقامة الدعويين على سبيل الفور والاقتران والتكرار في الزمن.

وأما الجهة الثانية فنجد أن الفاعِلَيْن مختلفان في كل من جملتيْ الشرط والجواب، فجملة الشرط جاء المفعول (جريمة) – الذي يعتبر في الحقيقة محل الفعل أو نتيجته – نائبا عن الفاعل، وقد غاب الفاعل الحقيقي إما لعدم أهميته في المقام القانوني، أو لقصد العموم، حيث أن الحذف يعني أن حدوث الجريمة مقصودة من حيث هي بغض النظر عن مرتكبها سواء أكان شخصا واحدا أو أشخاصا كثر، وسواء ارتكبت بشكل مباشر من طرف الشخص أو بشكل غير مباشر، وسواء كان الشخص المرتكب طبيعيا أو معنويا، وكل هذا من أجل إضفاء صبغة تعميمية وتجريدية على الفعل، وفي كل الأحوال فالفاعل المقدر (مرتكب الجريمة) يفترض فيه أن يتصف بالوعي والإرادة والقصد، ورغم غيابه نحويا فهو مقدر ذهنيا ودلاليا ويَتَعَيَّنُ واقعا حين يرتكب الجريمة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما الفاعل في الجواب (الحق) فليس كائنا ماديا، وإنما هو مفهوم قانوني مجرد ينشأ بوصفه قوة قانونية واعتبارية ونتيجة في الوقت نفسه للفعل الجرمي، كما يشير الفعل (نشأ) إلى النظام القانوني الذي يقر هذا الحق، ويمكن القول بأن الفاعل النحوي هنا وما يتعلق به (الحق في إقامة الدعويين) يصبح إجراء عمليا تشرعه وتنفذه الجهات المخول لها قانونا فعل ذلك.

جاءت جملة الشرط متضمنة فعل (ارتكب) بصيغة المجهول للدلالة على أن العلاقة الشرطية تنظر إلى وقوع الجريمة من حيث هي بغض النظر عن فاعلها أو فاعليها، وهو ما يؤكد القاعدة القانونية المفيدة للعموم والتجريد، وبجانب الفعل نجد الفاعل (جريمة) وقد جاء بصيغة النكرة التي تفيد العموم، وتعني أن وقوع الجريمة لا يقصد بها جريمة بعينها، وإنما مطلق الجريمة، أي أيّ فعل ينطبق عليه تعريف الجريمة قانونا، فهي نكرة لغة ودلالة، لكنها معرفة سياقا وقانونا؛ ولكون القانون يعرف في مكان آخر مفهوم الجريمة[1].

وأما جملة الجواب فقد جاءت متضمنة لمعنى يعتبر مسببا لفعل الشرط، ومناسبا قانونيا يربط مضمون الشرط بمضمون الجواب، والمعنى هو إقامة الدعويين، دعوى عمومية، ودعوى مدنية، وفي الجملة نجد ازدواجا وتوازيا بين حقين، حق جنائي وحق مدني، وهما حقان ينشآن نشوءا تلقائيا ومباشرا بمجرد وقوع الجريمة.

تحيل العبارة من حيث العلاقة بين ارتكاب الجريمة والحق في إقامة الدعويين إلى أن النظام القانوني يُنشِئ الحق في إقامة الدعويين كلما تحققت الجريمة وبمجرد تحققها، والحق مفهوم يشير على إمكانية قانونية تتحول مباشرة إلى واقع قابل للتفعيل بمجرد وقوع الجريمة، وهو هنا يرتبط بدعويين الأولى عمومية تمثل حق المجتمع (الدولة) في معاقبة مرتكب الجريمة وليس حق الضحية فقط، والثانية مدنية للمطالبة بالتعويض عن الضرر الذي تسببت فيه الجريمة.

وخلاصة لما سبق نستنتج أن دلالات العبارة عموما تتركز في ست دلالات وهي :

الدلالة القانونية – المنطقية حيث يمكن تأويل العبارة على شكل قاعدة قانونية عامة يكون فيها تحقق الفعل المتضمن في الشرط يقتضي من وجهة النظر القانونية والمنطقية تحقق الحكم المتضمن في الجواب.

الدلالة السببية القانونية يكون فيها فعل الجريمة سببا مباشرا وبذاته في نشوء حق إقامة الدعويين، فالجواب نتيجة للشرط وإجراء تشريعي لا محيد عنه، بحيث لا وجود للجواب بدون وجود السبب بالضرورة، فالدلالة هنا سببية – قانونية ووضعية

الدلالة التكرارية حيث أن استعمال الأداة (كلما) تفيد قاعدة عامة قابلة للتكرار، بمعنى أن الجريمة لا تنتج الحق فقط، وإنما تنتج الأثر نفسه كلما وقعت جريمة على سبيل التكرار والدوام.

الدلالة الإخبارية – التقريرية حيث أن جملة الشرط تؤدي معنى الإخبار والتقرير بقاعدة عامة ومجردة تقضي باستتباع حدث الجريمة بحكم إقامة الدعويين

الدلالة الاقترانية حيث أن الحكم في الجواب ملازم للشرط ومقترنا به اقترانا وجوديا، بحيث لا ينفصل أحدهما عن الآخر، فلا يمكن أن تقع الجريم دون أن ينشأ حق المتابعة، وهذا ما يعطي المعنى قوة تشريعية قاطعة.

[1] ينظر الفصل 110 وما بعده من مجموعة القانون الجنائي

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الدلالة الزمنية ويحيل عليها التركيب الشرطي بشكل صريح، حيث تكون لحظة وقوع الجريمة نقطة بداية زمنية يفتح فيه باب الحق في إقامة الدعويين، دون غياب فاصل زمني بينهما، مع أن العلاقة الزمنية ليست فقط آنية بل أيضا دائرية مستمرة يمكن التمثيل لها بعبارة (كلما وقعت جريمة نشأ الحق.... وينشأ الحق كلما وقعت جريمة).

2 – 2 – 3 المكون التداولي

تندرج المادة ضمن الخطاب القانوني الرسمي، وبالذات ضمن قانون المسطرة الجنائية، وهو سياق عام يؤطر دلالتها النصية في علاقاتها التداولية والاستعمالية والوظيفية، فالمادة موجهة بالأساس إلى جمهور معين (القضاة، النيابة العامة، ضحايا الجريمة أو ذوي حقوقهم، المحامون، المواطنون...)، ولهذا فالنص (المادة) ليست مجرد بيان إخباري، وإنما يمارس وظيفة إنشائية ذات طابع إلزامي.

يمكن تصنيف النص القانوني في إطار نظرية أفعال الكلام (**Speech Acts**)، وبالضبط أفعال الكلام الإنشائية التي لا تصف الواقع، بل تنشئه وتغير الوضع القائم، فهو قوة إنجازية، وهذا ما نجده بالذات في الفعلين(ارتكب) الذي يضمر التهديد القانوني، و(نشأ) الذي يعد بمثابة تفويض قانوني قاطع بتمكين الأطراف المعنية بمباشرة الدعويين، وهو تفويض لا يستلزم إذنا قانونيا ولا سلطة إضافية، وإنما تتحقق تلقائيا بمجرد وقوع الجريمة.

من حيث الكم يعطي النص معلومات كافية لتحديد الشرط والجزاء والعلاقة بينهما دون إسهاب ولا إطناب، ومن حيث النوع فالعلاقة الشرطية موثوقة وواضحة لا تحتمل الرأي أو الظن، وأما من حيث العلاقة بين الشرط والجواب فهي ملائمة ومباشرة.

وبما أن النص قانوني فهو يتجاوز وظيفة التعريف إلى كونه أداة ضبط اجتماعي يروم المقاصد التالية: ردع الجريمة، وضمان الحقوق، وإظهار حيادية القانون، والتأكيد على إلزاميته، واستقلاله عن النيات الفردية أو السلطة التقديرية.

وأما الأطراف التي يتشكل بها هذا الخطاب وجودا ووظيفة فهي ثلاثة : متكلم وخطاب ومخاطب، وكل طرف لا يمكن تصوره دون الطرفين الآخَرَيْن، بحث أن لحظة إنشاء الخطاب يتم فيها تزامنا وجود الأطراف الثلاثة وجودا إما بالقوة أو بالفعل. ويمكن التمثيل لذلك بـ. :



© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخطاب (المادة) هنا صادر من جهة اعتبارية (المتكلم) تتمثل في إرادة الدولة، فـ**المتكلم** مؤسَّسي لا يحيل إلى فرد بعينه، وأما **المخاطب** فهو المجتمع كل حسب علاقته بالخطاب (المادة)، بحيث تختلف وظيفة كل طرف حسب موقعه من الجريمة والحق في إقامة الدعويين، وأما **موقع الخطاب** فهو رسمي تشريعي ينتمي إلى جنس النصوص المعيارية والتشريعية. ولهذا فالنص يؤسس لإجراء قانوني متكامل ومتعدد المقاصد يمارس السلطة عبر اللغة نفسها، ويعمل على إنتاج آثار قانونية هدفها حفظ الأمن وحياة الناس.

يجب التفريق هنا بين المتكلم وموقع الخطاب، فالمراد من المتكلم هنا هو من ينتج الخطاب/ النص، أو الجهة التي يصدر عنها، والتي هي إرادة الدولة القائمة على الحق والعدالة واكتساب الشرعية من المجتمع، وأما موقع الخطاب فالمقصود به المكانة الاعتبارية ضمن الهرم القانوني ووظيفته وعلاقاته بالمخاطب.

تبنى على هذا النص باعتباره نصا أصلا ومؤسسا وإجرائيا نصوص فرعية أخرى تنظم إجراءات تحريك الدعويين، وشروط قبولها وغيرها، ولهذا فهو يشكل مرجعية تأويلية في حالة النقص أو الغموض الذي قد يكون في المواد اللاحقة، أو التي لها علاقة به.

وأما **المخاطبون** في النص فإنهم يختلفون كما سبقت الإشارة . . وإن لم يتم التصريح بهم في المادة – ويُفهَمون من السياق، حيث يوجد التزام ضمني بمقتضاه يفهم أن المخاطب الأول مثلا هو النيابة العامة في شخص ممثليها هم المقصودون بتحريك الدعوى العمومية، وأن المخاطب الثاني هم الضحايا المباشرون للجريمة، والمخاطب الثالث هو من تكون الجريمة أقرب إليه حسب مكان وقوعها وزمانها وعلاقته بنوع ضحايا الجريمة وغيرها، والمخاطب الرابع هو المجتمع ككل.

أما في السياق النصي – التداولي لهذه المادة فإننا نجد توضيحات أخرى في المادة الموالية (المادة الثالثة من الباب الثالث في الكتاب التمهيدي) والتي تبين بشكل صريح من تُمارَس ضدَّهم الدعوى العمومية، ومن يُمارِسها وفي ختام هذا المادة نجد جملة شرطية تبين الحالة التي تقام فيها الدعوى العمومية.

وخلاصة لما سبق نقول إن المادة تعتبر نموذجا للتداخل الوثيق بين البنية اللسانية والأساس القانوني الوظيفي للنصوص التشريعية، بحيث توظف بنية شرطية تؤسس للعلاقة بين الفعل الجرمي في جملة الشرط، والإجراء الذي تبنى عليه العقوبات في جملة الجواب والذي هو رفع الدعويين، كما تقوم البنية على اختيار أسلوبي دقيق يوظف كل كلمة في دلالتها القانونية العامة والمناسبة للوظيفة القانونية للنص.

من جهة ثانية تقوم بنية النص على تشييد علاقة تداولية تتشكل عبر إرادة تؤسس لخطاب يتضمن أفعلا منشئة تنبني عليها إجراءات حتمية قانونية يتم بها قصد وإلزام أطراف مختلفين حسب موقعهم من منطوق الخطاب ومفهومه الذي يربط شبكة من العلاقات بينه وبين نصوص أخرى مفسرة ومكملة له، والتي يتم بها تشكيل الصورة العامة للخطاب التي تبدأ بلحظة وقوع الجريمة وتنتهي بلحظة إيقاع الجزاءات وإنصاف الضحايا.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المادة الثالثة من الباب الثالث

نص المادة:

"تمارس الدعوى العمومية ضد الفاعل الأصلي للجريمة والمساهمين والمشا ركين في ارتكابها

يقيم الدعوى العمومية ويمارسها قضاة النيابة العامة، كما يمكن أن يقيمها الموظفون المكلفون بذلك قانونا.

يمكن أن يقيمها الطرف المتضرر طبقا للشروط المحددة في هذا القانون.

إذا أقيمت الدعوى العمومية في حق قاض أو موظف عمومي أو عون أو مأمور للسلطة أو القوة العمومية فتبلغ إقامتها إلى الوكيل القضائي للمملكة"

تنص هذه المادة على من تُمارَس ضدهم الدعوى العمومية بالتخصيص، وهم (الفاعل الأصلي للجريمة والمساهمين والمشا ركين في ارتكابها)، وعلى من يُمارس هذه الدعوى، وهم (قضاة النيابة العامة أو الموظفون المكلفون بذلك قانونا أو الطرف المتضرر)، كما تنص على أنه يمكن أن يمارسها الطرف المتضرر طبقا لشرط محددة في قانون المسطرة الجنائي، وفي الفقرة الأخيرة من المادة نجد جملة شرطية صريحة – وهي موضوع تحليلنا هنا بالأساس – تنص على أن إقامة الدعوى حينما تنشأ في حق قاضٍ أو موظف عمومي أو عون أو مأمور للسلطة أو القوة العمومية. فإن إقامتها تبلغ إلى الوكيل القضائي للمملكة.

فالمادة تنص على أن الدعوى العمومية تقام ضد كل من ارتكب جريمة أو ساهم أو شارك في ارتكابها بما في ذلك القضاة والموظفون والأعوان والمأمورون للسلطة وغيرهم ضمانا لشمولية وتحقيق العدالة، وإنصافا للضحية، وفي هذه الحالة يكون الوكيل القضائي للملكة هو من يقيمها بعد إشعاره بذلك، ويعد هذا الإجراء خاصا لضمان حماية الحصانات والمناصب الحساسة، ويبرز دور الوكيل القضائي في تمثيل الدولة في مثل هذه الحالات.

2 – 2 – 4 نص جملة الشرط المتضمن في آخر المادة

"إذا أقيمت الدعوى العمومية في حق قاض أو موظف عمومي أو عون أو مأمور للسلطة أو القوة العمومية، فتبلغ إقامتها إلى الوكيل القضائي للمملكة"

هذه البنية اللغوية شائعة في النصوص القانونية الجنائية المغربية، خصوصا عندما يرتبط الأمر بإجراء ذي طابع خاص كما في هذه البنية ذاتها، وهي بنية لغوية ولسانية تضمن بمنطوقها القانوني الطابع الإجرائي للطرف المعني، وذلك عبر إلزام السلطة بتبليغ جهة معينة، وهي هنا (الوكيل القضائي للمملكة).

تؤكد هذه الجملة إذن بمنطوقها – من جهة – . على مبدئية التخصيص حيث تحدد الجهة التي تبلغ إقامة الدعوى العمومية إذا ما كان رفعها ضد قضاة أو موظفين عموميين أو أعوان أو مأمورين للسلطة أو القوة العمومية، وبمفهومها – من جهة ثانية – على مبدأ العموم والتجريد الذي تنبني عليه المواد القانونية حيث تدخل الأشخاص الذين كانوا من المفترض أن يقوموا بعملية إجراء لهذه الدعوى، تفسيرا للشق الأول من هذه المادة ورفعا للظَّن من أن هؤلاء الأشخاص ربما يكونوا مستثنون من مفهوم المادة السابقة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2 – 2 – 5 المكون اللغوي والأسلوبي

الجملة تتركب من شرط صريح يتضمن مكونات إعرابها كما يلي :

(إذا)، وهي أداة شرط غير جازمة تفيد معنى الظرفية الزمنية، وهي في محل نصب متعلقة بفعل الجواب.

(أقيمت) فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله، مكون من الجذر (قام) وهو ثلاثي أصله قَـيَمَ.

(الدعوى) نائب الفاعل وهو مضاف

(العمومية) مضاف إليه

(في) حرف جر

(حق) اسم مجرور وهو مضاف،

(قاض) مضاف إليه.

(أو موظف عمومي، أو عون أو مأمور للسلطة أو القوة العمومية) معطوفات على (قاض)

(فتبلغ) الفاء رابطة لجواب الشرط، وهي لازمة هنا؛ لأن الجواب جاء جملة فعلية فعلها مضارع غير مسبوق بـ. (قد) ولا (لن)

(تبلغ) فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله

(إقامتها) نائب الفاعل، وهو مضاف، الهاء مضاف إليه

(إلى الوكيل) جار ومجرور متعلق بالفعل (تبلغ)

(القضائي) نعت لـ. (الوكيل)

(للمملكة) جار ومجرور متعلق بـ. (الوكيل القضائي)

الفعلان (أقيمت) و (تبلغ) كلاهما مبنيان للمجهول، غير أن الأول صيغته في الماضي، والثاني صيغته في المضارع، واستعمال صيغ البناء للمجهول شائع في اللغة القانونية للتركيز على الإجراء والفعل في ذاته لا على قائم بذاته، وللإسهام في الحيادية القانونية وضمان عدم التحيز، فتبني صيغ المبني للمجهول يعكس إبراز الفعل القانوني نفسه (إقامة الدعوى وتبليغها) لا من يقوم به.

التركيب الشرطي مبني على الاقتصاد في العبارة مع شمولية المعنى، ومضغوط بجمل فعلية مبنية للمجهول، ويراعي الترتيب اللغوي النموذجي لجملة الشرط، ويتضمن في الركن الشرطي عموما حدده بأداة العطف (أو) لتغطية الفئات المقصودة

استعمال الأداة (إذا) يضفي على الجملة طابعا شرطيا وزمنيا مؤكدا، فـ. (إذا) تدل بنفسها على أمر محتمل الوقوع حتما في المستقبل، تشير هنا إلى وقت إقامة الدعوى، وتؤدي وظيفتين، وظيفة الظرفية الزمنية في المستقبل، ووظيفة الشرط، بمعنى أن وقوع الجواب (تبليغ إقامة الدعوى) متوقف على تحقق الشرط (إقامة الدعوى في حق الفئات المذكورة) في الركن الشرطي.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تم استعمال الفعل (أقيمت) بصيغة المجهول في الماضي رغم أن الجملة تدل على احتمالية وقوع الدعوى في المستقبل، وكأن وقوع هذه الدعوى قائم لا محالة، وهي وإن استعملت في الماضي فهي تدل على المستقبل، واستعمال فعل الجواب بصيغة المضارع لكونه يفيد التكرار، وللتركيز على الفعل (التبليغ) باعتباره واجبا قانونيا يجب أن يقع بغض النظر عن الجهة المنفِّذة.

أسلوب البناء للمجهول في الفعلين يؤكد على الفعل التشريعي في ذاته، والذي من خصائصه التقرير والتنصيص على حالة مفترضة ممكنة الوقوع، ولا يبرز وجهة نظر أو يحتمل تأويلا في المعنى، وإنما يربط حالة بجزائها ونتيجتها، والفعل (أقيم) يحمل طابعا ثقيلا ورسميا يتناسب ومضمون الخطاب القانوني، وأما الفعل (تُبَلَّغُ) فإنه يتضمن سلطة ويفيد إجراء صارما وملزما يضفي على الأسلوب حيادا تاما، وكل هذا يجعل مكونات الجملة تشتغل بوظيفة التقرير والإلزام وتعبر عن أثر قانوني مباشر.

يتلخص التركيب الأسلوبي لهذه الجملة في النموذج التالي :

[(إذا + فعل شرط قانوني)] + [(ف. + فعل إلزامي قانوني)]

ويتميز هذا الأسلوب بصرامة الشكل والوضح التام في علاقة السبب بالنتيجة، واعتماد الأفعال الإنشائية المنتمية إلى أفعال الحالة القانونية (Legal status verbs)، فالفعل (أقيم) يبين الحالة التي تفعل الالتزام ويركزعلى الفعل، والفعل (تُبَلَّغُ) فعل إلزامي وإداري وقضائي يفيد استمرارية الالتزام كلما تحقق الفعل المتضمَّن في الشرط، ويضمن اتساق الإجراءات القانونية.

وأما العلاقة القائمة بين الفعلين من حيث إثبات ماصدق كل منهما فالشرط يقوم على تحقق الحالة القانونية الخاصة، وهي حالة قيام الدعوى العمومية في حق قاض أو موظف عمومي....، وأما الجواب فيؤكد على تفعيل الإجراء الإداري الملزم الذي هو تبليغ إقامة الدعوى إلى الوكيل القضائي للمملكة.

2 – 2 – 6 المكون الدلالي والتداولي

تحيل الجملة إلى المسطرة القضائية التي تبادر بها النيابة العامة لملاحقة الجريمة وذلك عندما يكون أحد متقاضيها غير عادي وتقام في حقهم دعوى عمومية وهم القضاة والموظفون....، لهذا فالعبارة تنص عليهم بشكل صريح باعتبارهم يمثلون الدولة بصفاتهم ويخضعون لنظام خاص، وفي هذه الحالة فالوكيل القضائي للمملكة هو من يبلغ بإقامة هذه الدعوى، باعتباره أيضا ممثلا للدولة أمام القضاء.

الجملة تفيد بذاتها تحقيق الشرط وتحديد النتيجة في إطار مستقبلي متوقع، وهو ما يعزز كذلك الطابع الإلزامي للجملة في سياقها القانوني، وتندرج ضمن ما يعرف باللغة القانونية بالشرط الإجرائي، بمعنى أن تحقق شرط معين – وهو هنا إقامة الدعوى – يؤدي إلى إجراء قانوني لاحق، وهو هنا تبليغ إقامة الدعوى العمومية.

دلالة الفعل المتضمن في الشرط (إقامة الدعوى في حق قاض أو موظف عمومي...) هو أمر وارد وواقعي في السياق القضائي، وليست مجرد احتمال. وصيغة المبني للمجهول في فعل الشرط يُوَجِّه هذه الدلالة ويزيدها توضيحا حيث تفيد بأن وقوع الحدث مقصود بذاته لا من قام به، ويعلل هذا الأمر الإجراءُ اللاحق (التبليغ) الذي تم ربطه بقيام الدعوى من حيث هي، لا بالجهة التي قامت بها.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

دخول أداة الشرط (إذا) على الفعل الماضي (أقيمت) يحول دلالتها من زمن الماضي إلى المستقبل المحتمل، لذا فالزمن في الجملة غير واقعي، بل تنظيمي وقانوني يضبط حدث بحالة، وأما الفعل (تبلغ) بصيغته الصرفية الدالة على الحاضر والمستقبل فإن دلالته في سياق الجملة تفيد استمرارية الإجراء القانوني كلما تحقق الفعل المتضمن في الشرط. ولهذا تم تجاوز الدلالات الزمنية المتضمنة في الفعل بصيغته الدالة على الماضي لتحمل دلالة الزمن المستقبلي مع الربط التزامني بين الحدث في الشرط والإجراء القانوني في الجواب.

التعاقب الزمني والمنطقي بين فعليْ الشرط والجواب يتناسب مع التعاقب المنطقي بين الحدث في الشرط والإجراء القانوني في الجواب، ولهذا فالوظيفة القانونية للجملة تتطابق مع الوظيفة اللسانية من حيث زمنها ودلالتها.

وأما طبيعة دلالة الشرط في الجملة فإنه يدل على معنى الاقتران السببي والقانوني، أي أن لعلاقة الشرط بالجواب أبعادا قانونية أكثر منها منطقية، فحدوث الحدث (إقامة الدعوى...) ينتج بالضرورة القانونية إجراء (تبلغ...) وليست الضرورة هنا منطقية، وبما أن دلالة الشرط هنا قانونية فإنها تحمل صبغة الإلزام وتؤسس لقاعدة تشريعية وقانونية.

تؤسس الجملة لعلاقة إجرائية بين القضاء والدولة، وتساهم في توزيع الأدوار المؤسسية (قضاء إدارة)، يتبرز علاقة شرطية خاصة تعمل بالأساس على إنجاز حالة قانونية خاصة، ولذلك فالدلالة هنا تفوق الحدث اللساني إلى تشكيل نسق مؤسساتي قانوني.

وخلاصة ما يمكن استنتاجه من دلالات لهذه الجملة يمكننا تحديدها في التالي :

الدلالة اللسانية المنطوقة والسطحية للجملة، وفحواها أن الجملة تتضمن في عمومها إجراء إداريا سببه قيام دعوى عمومية ضد موظف رسمي (قاض، موظف عمومي، عون...).

الدلالة الشرطية تفيد بأن قيام الدعوى العمومية شرط قانوني ينتج آثارا إلزامية، وأن دلالة الشرط هنا قانونية، وليس فيها ما يفيد بوجود دلالات شرطية منطقية طبيعية.

تحيلنا أسئلة المكون التداولي لهذه الجملة إلى مجموعة من الإجابات التي يتم بها تحديد عناصر هذا المكون، ومن أهم تلك العناصر هي تحديد طبيعة المتكلم والمخاطَب والوظيفة ونوع الأفعال الكلامية المتضمنة في الجملة، وخلفيات السياق وعلاقة الكلام بسياقه المؤسسي.

المتكلم في الجملة هو جهة معنوية تتمثل في السلطة التشريعية أو المشرع، طبيعة هذه الجهة هي الحياد، ويتجلى ذلك في حديثه بصيغة الغائب، وبما أن موقع المتكلم بهذا الشكل فما يصدر عنه يعد مؤسِّسا وملزِما.

المخاطَب، أو المقصود بالخطاب هو القاضي أو الهيأة المكلَّفة بالنظر في فحوى الدعوى رغم استعمال الجملة لصيغة المبني للمجهول؛ لأن السياق القانوني يُفهِم ذلك، وعلى العموم فالخطاب موجه إلى السلطة القضائية المختصة لا إلى غيرها.

وأما الوظيفة القانونية في الجملة فتتجلى في ضبط الإجراء القضائي عند رفع دعوى ضد موظفين عموميين، كما تؤكد على وجوب إدخال الدولة طرفا في الدعوى قبل اتخاذ أي إجراء بحق موظفيها، وذلك لحماية مؤسساتها.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وأما الإجراء الخاص الذي تدل عليه الجملة فيفيد بأن الأشخاص المذكورين الذين تقام في حقهم الدعوى العمومية لا تنظر إليهم الدولة كأفراد عاديين، بل بصفتهم جزءا من بنية الدولة العضوية، ولذلك فالدعوى لا تستهدفهم بأشخاصهم بل بصفات ووظائفهم المتصلة بالدولة، والدولة هنا تصبح معنى ضمنيا في متابعتهم.

يدل الفعل (أقيم) على حالة يبدأ فيها تفعيل مسطرة قضائية رسمية، ويؤشر على نقطة قانونية فاصلة، ويحمل قوة إنجازية مشروطة ضمنا، لكنه ليس إنشائيا بذاته، بل يحدد شرطا لتفعيل إلزام قانوني آخر (التبليغ)، يجعله فعلا مؤسِّسا داخل النظام القانوني، وعليه فالوظيفة في هذا الفعل تأسيسية شرطية.

الفعل الجوابي (تبلَّغ) ورد بصيغة الإلزام والحتم، وهو فعل كلام إنشائي، ينشئ واجبا قانونيا إلزاميا، يلزم الجهة القضائية المختصة بتبليغ إقامة الدعوى إلى الوكيل القضائي للمملكة فور تحقق فعل الشرط (قيام الدعوى) في حق أحد الأشخاص الذين نُصَّ عليهم في جملة الشرط.

تعد دلالة (التبليغ) إذن في فعل الشرط إجراء حتميا لا علاقة له بالسلطة التقديرية، والجهة التي يتوجه إليها التبليغ تمثل الدولة في القضايا التي تمس بمسؤوليتها أو موظفيها، ويجب أن تكون الدولة بنفسها هنا طرفا رسميا ومطلعا على الإجراءات القضائية التي تستهدف ممثليها، وهو ما تمت تسميته في الجملة بـ. (الوكيل القضائي للملكة).

إن المتحدث (المشرّع) هنا لا يخبر فقط، بل يُلزم، والفعل (تُبلَّغ) هو فعل لغوي إنشائي إجرائي – يُحدث أثرًا قانونيًا عند التلفظ به في النص، ولهذا فالجملة ذات قوة إنشائية وإلزامية بمجرد وجودها وجودا قانونيا بحيث أنه بمجرد تحقق الفعل المتضمن في الشرط يتحول معه كل الخطاب إلى واجب مؤسسي منتظَر التنفيذ.

من حيث السياق اللغوي تعد هذه الجملة بمثابة تفسير وتخصيص للمادة الثانية، حيث قامت بتوضيح حالة خاصة تكون فيها الدعوى العمومية مُقامة في حق أشخاص يحملون صفات، وقد حددتهم الجملة بالتنصيص عليهم، كما قامت بتوضيح آخر يرتبط بمن تبلغ له هذه الدعوى، وهو الوكيل القضائي للمملكة، والسياق اللغوي للجملة هو من يحدد هذا التصور.

الجملة إذن تقر بمسطرة إجرائية خاصة، وتؤسس لمستوى عال من التوازن بين السلطة والحقوق الفردية، كما تؤسس لقواعد العمل القضائي في حالة متابعة أشخاص بصفتهم موظفين، مما يدل على وعي كبير بحساسية المتابعة الجنائية لهؤلاء بصفتهم التمثيلية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خلاصة

النص القانوني نص لغوي بالأساس، ويمكن تحليله بناء علة قواعد اللسانيات، غير أنه نص له خصائص ووظائف تتجلى في:

إنشاء الأحكام والتنظيم والإلزام، وتشتمل على بحمولة دلالية حاولنا إبراز بعضها في دلالة الشرط، باعتبار النص القانوني نصا غنيا بأسلوب الشرط، وذلك لكونه أسلوبا يربط مقدمات بجزاءات، وهو ما يتناسب إلى حد كبير مع طبيعة النص القانوني.

تمت مقاربة الشرط في المواد الثلاثة الأولى من منظور لغوي ودلالي وتداولي، ومع دمجنا للدلالة اللغوية مع الدلالة القانونية رأينا أن هناك تماهيا بينهما بحيث أن الدلالة القانونية تكرس الدلالة اللغوية، والدلالة اللغوية ركزنا فيها على طبيعة الأفعال والعلاقة بين مضمون الشرط والجزاء فيها بناء على المنظور القانوني.

وظيفة الشرط في النص القانوني حاصر للحالات المراد التنصيص عليها، ومنظم لها من خلال بنيات شرطية محكمة تجمع بين التطابق في البنية اللغوية والأسلوبية والتطابق في الدلالة القانونية، والشرط ذو أهمية قصوى يحاكي في بنيته اللغوية القائمة على العلاقة اللغوية العلاقة الدلالية والدلالية القانونية بشكل خاص.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- قانون الالتزامات والعقود
- قانون المسطرة الجنائية
- الأدب والغرابة، عبد الفتاح كليطو، دار توبقال للنشر، ط3، 2006،
- تحليل اللغة الجنائية، مجلة المحترف، العدد 1، السنة 2023
- الصياغة القانونية والمنطق القضائي، (بحث) حسن الخطيب مجلة القضاء، مصر، العدد 1، 1977
- علم اللغة القضائي، جون أولسون، ترجمة محمد بن ناصر الحقباني، 1429
- علم النص مدخل متعدد الاختصاصات، فان دايك، ترجمة سعيد بحيري، 2001، دار القاهرة للكتاب
- لسان العرب، مادة (ن ص ص
- لسانيات الخطاب، د نعمان بوقرة، دار الكتب العلمية، ط1، 2012،
- لغة القانون في ضوء علم لغة النص، سعيد أحمد بيومي، دار الكتب القانونية، ودار شتات للنشر، مصر، ط1
- الوسيط في شرح القانون المدني، ج1، تنقيح المستشار أحمد مدحت المراغي، القاهرة، 2006

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

القسمة القضائية للعقار وتجليات العدالة الاقتصادية بين النظر الفقهي والمقاربة القانونية

الباحث خالد نبيه
مركز الدكتوراه: الدراسات الإسلامية وقضايا المجتمع المعاصر في العالم المتوسطي
مختبر: دراسات في قضايا العلوم والمجتمعEQSS
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط
تحت اشراف: الدكتور سعيد هلاوي
المملكة المغربية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة دور القسمة القضائية للعقار كآلية قانونية لإنهاء حالة الشياع وتحقيق العدالة الاقتصادية. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن العقار يشكل عصب الاستثمار والاستقرار الاجتماعي، وأن بقاءه مشاعاً يعرقل تداوله ويجمد قيمته التنموية. حلل البحث أسس القسمة في الفقه المالكي (مبدأ لا ضرر ولا ضرار) وفي القانون المغربي (مدونة الحقوق العينية)، مبرزاً المعوقات التشريعية والمسطرية التي تواجه العمل القضائي، مثل بطء الإجراءات وتعدد المتدخلين وتعارض النصوص. وتخلص الدراسة إلى أن تحقيق العدالة الاقتصادية يقتضي تبسيط مساطر القسمة، وتحفيز المؤسسات المالية التشاركية لتمويل شراء العقارات المعروضة في المزاد العلني، وتوحيد المرجعية القانونية لضمان الأمن العقاري وتحريك عجلة التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: القسمة القضائية، العدالة الاقتصادية، الشياع العقاري، مدونة الحقوق العينية، الفقه المالكي، الاستثمار العقاري، الحكامة القضائية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Judicial Division of Real Estate and its Role in Achieving Economic Justice: A Comparative Study between Islamic Jurisprudence and Moroccan Law

Abstract:

This study examines the role of the judicial division of real estate as a legal mechanism for terminating joint ownership and achieving economic justice. It posits that real estate is the backbone of investment and social stability, and that remaining in a state of joint ownership (indivision) hinders property circulation and freezes its developmental value. The research analyzes the foundations of property division in Maliki jurisprudence (the "no harm" principle) and Moroccan law (the Code of Real Rights), highlighting the legislative and procedural obstacles facing the judiciary, such as procedural delays, multiple stakeholders, and conflicting legal texts. The study concludes that achieving economic justice requires simplifying division procedures, incentivizing participatory financial institutions to fund the purchase of properties offered at public auctions, and unifying legal references to ensure tenure security and stimulate sustainable development.

Keywords: Judicial Division, Economic Justice, Joint Ownership, Code of Real Rights, Maliki Jurisprudence, Real Estate Investment, Judicial Governance.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

تعد العدالة الاقتصادية من الركائز الأساسية لتحقيق التوازن الاجتماعي وضمان توزيع منصف للثروات والموارد، ويحتل العقار مكانة محورية في الاقتصاد سواء من حيث قيمته المالية او دوره في الاستقرار الاجتماعي.

و قام التشريع الإسلامي احكامه على أساس مبدأ العدل بين الناس، و قد امر الله سبحانه و تعالى بالعدل في كثير من الآيات قال تعالى :" ان الله يأمر بالعدل و الاحسان و ايتاء ذي القربى و ينهى عن الفحشاء و المنكر و البغي يعظكم لعلكم تذكرون"[1].

و قال ابن القيم رحمه الله :" ان الله سبحانه و تعالى ارسل رسله، و انزل كتبه، ليقوم الناس بالقسط، و هو العدل الذي قامت به الأرض و السماوات، فاذا ظهرت أمارات العدل و اسفرت-باي طريق كان- فثم شرع الله و دينه، و الله سبحانه اعلم و احكم"[2].

والقسمة العقارية من حيث مصدرها اما اتفاقية تخضع لإرادة الافراد مع عدم المساس بالنظام العام. واما قضائية تخضع لإجراءات سطرها المشرع في قانون المسطرة المدنية ولا دخل لإرادة الافراد فيها.[3] ويتم اللجوء اليها عندما يتعذر الاتفاق بين الشركاء او الورثة على تقسيم العقار ،و تنقسم الى: قسمة عينية (عندما يمكن تقسيم العقار فعليا الى أجزاء مستقلة) و قسمة تصفية (عندما يتعذر التقسيم العيني، فيتم بيع العقار بالمزاد العلني و تقسيم ثمنه-منتوج البيع - بين الأطراف بحسب نسبة التملك او ما ناب كل واحد منهم بحسب الفريضة الشرعية).

و نظرا للطفرة الاقتصادية التي أصبحت يعرفها العالم ،و المغرب بدوره يشهدها في مختلف المجالات بما فيها المجال الاقتصادي من خلال ما يعرف من استقطاب للاستثمارات الأجنبية و تشجيع الاستثمارات الداخلية مما يفرض على المشرع ان يدعم البنيات الاقتصادية وكذا الحقوقية لتكون قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات الدولية .[4]

لقد أصبح المنهج الحقيقي لربح رهان التنمية وتحقيق الامن الاجتماعي هو الاهتمام بالحكامة الاقتصادية الجيدة، التي يقتضي على جميع المتداخلين في العملية الاقتصادية التسلح بقدر من الكفاءة والشفافية، وحسن تدبير الشأن الاقتصادي العام، وهو ما يتطلب كفاءة عالية وحنكة في خدمة الصالح العام لأجل النهوض بمكانة الدولة الاقتصادية. وهو ما أكدته الرسالة الملكية الموجهة للمؤتمر الدولي بمراكش حول العدالة والاستثمار: "ان خلق فضاء امن للاستثمار بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والإدارية والهيكلية يفرض علينا جميعا اليوم بذل المزيد من الجهود في اتجاه ترسيخ دولة القانون وتعزيز استقلالية القضاء ودعم التنوع القانوني وتأهيل الفاعلين في المجال الاقتصادي وتطوير الإدارة القضائية وتعزيز حامتها من خلال مقاربة شمولية ومندمجة."[5]

و حري بالبيان، أن الإسلام حينما حاول ان تحقق العدالة الاجتماعية كاملة ارتفع بها عن ان تكون عدالة اقتصادية محدودة، و ان يكون التكليف وحده هو الذي يكفلها، فجعلها عدالة إنسانية شاملة و أقامها على ركنين قويين: الضمير البشري من داخل النفس و التكليف القانوني في محيط المجتمع.[6]

و لما كان للعقار الأهمية البالغة في المجتمع ، حيت تتجلى حاجيات الناس للسكنى و اصبح العقار احد طرق الاستثمار ، بل و من أهمها و اكثرها انتشارا، و امنا عند الكثير من التجار ، و نظرا لكثرة النوازل المتعلقة بالعقار مع الانفتاح التجاري على العالم ، و كثرة المتعاملين في سوقه، و تعدد صور الاستثمار فيه، و ارتفاع رهيب للعديد من التظلمات و قضايا ضياع الحقوق نتيجة عدم وضوح الرؤية الفقهية و القانونية و جشع المتاجرين بالعقار و المالكين على الشياع في العقار من جهة ، و من جهة اخرى امام صدور كثير من الأنظمة التي تعنى بتنظيم أمور العقار في هذا البلد المبارك الخاصة

---

1. سورة النحل الآية 90
2. شمس الدين ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، الناشر: مجمع الفقه الإسلامي بجدة، سنة 1428هـ، ص 16
3. عبد الطيف اكدي، القسمة القضائية في التشريع المغربي، مقال منشور في مجلة الباحث الالكترونية تاريخ الاطلاع 2025/11/18 س 16و 4دقيقة
4. محمد ادريس حسني، دورر العدالة الاقتصادية في تحسين مناخ الاعمال وتشجيع الاستثمارات بالمغرب، رسالة لنيل شهادة الماستر، ماستر قانون الاعمال، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، الموسم الجامعي 2020/2019
5. الرسالة الملكية الموجهة للمؤتمر الدولي بمراكش حول العدالة والاستثمار يوم 2019/10/21

وأقول ان المقصود في قوله نصره الله: «يفرض علينا جميعا" يهم كل مكونات المجتمع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني ومفكرين ورجال الدين من خلال مقاربة شمولية مندمجة تتعامل مع قضايا الامة في مختلف جوانبها المرتبطة بالقوانين التجارية والمعاملات البنكية والضريبية والجمركية والعقارية والتوثيقية والاجتماعية وتستحضر المستجدات والمتغيرات في بعدها الدولي والتكنولوجي التي تفرضها عولمة التبادل التجاري والمالي والاقتصادي عبر القارات"

6. **سيد قطب**، العدالة الاجتماعية في الإسلام، الناشر: دار الشروق سن 1995، ص63

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بالشركاء و بالمال الشائع على حد سواء[1]، قال تعالى:"و ان كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض الا الذين امنو وعملوا الصالحات و قليل ما هم "[2] ، و يقول النبي صلى الله عليه و سلم :" ألا ولا يحل لأمرئ من مال أخيه شيء إلا بطيب نفس منه "[3].

ومن اجل هاتين الجهتين نظمت الشريعة الإسلامية والقانون أصول العلاقات فيما بين المشتاعين في الملك المشترك طيلة قيام حالة الشيوع فيه بينهم، وعند ارادتهم كلهم او إرادة بعضهم انهاء حالة الشيوع فيه أيضا، وبالتالي تعطي الحلول النافعة للمشاكل التي تعترض الشيوع في حالة قيامه في حالة إنهائه وفي حالة ما بعد انهائه.

فلا خلاف اذا، في ان الفقه الإسلامي معين لا ينضب و لا خلاف ان القواعد الفقهية في المادة العقارية و المدنية هي ضوابط تحيط بكافة كليات و جزئيات الخصومة في هذه المادة، من حازها حاز الغاية و الكمال و نهاية الوصال، و أمن عدم التيه في دروب دعاواها المتشعبة، و التي يتطلب الفصل فيها اناة و صبرا و الماما بهذه القواعد الإجرائية منها و الموضوعية.[4]

ويعتبر المال الشائع هو المحل الذي ترد عليه القسمة، سواء كان مالا منقولا او عقارا ، و تقضي حال الشياع باي سبب يؤدي الى انهاء حال الاشتراك ،بل ان الأسباب التي تكسب الملكية يمكن ان تعتبر كذلك أسبابا لانقضاء الشيوع، فهي قد تنتهي بالعقد او الوصية او بالحيازة او الشفعة او بالميراث الا ان هذه الأسباب في الحقيقة أسباب عارضة و يبقى الطريق العادي لانقضاء الشيوع متمثلا في القسمة[5].

أهمية الموضوع:

فاذا كانت الخطوط الأساسية للعدالة الاقتصادية في الإسلام تعتبرها مكون أساسي للعدالة الاجتماعية والانسانية قبل كل شيء، فهي شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها، وليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة، وامام ازدياد حدة الخلافات بين الشركاء في الشيوع وامام مساوئ الشيوع التي كثيرا ما تكون لها انعكاسات جد خطيرة على الناحية الاجتماعية والناحية القانونية والناحية الاقتصادية الخاصة بالشركاء وبالمال الشائع على حد سواء.

وبناء على ذلك، فقد تناولت فكرة تحقيق العدالة الاقتصادية من خلال القسمة العقارية القضائية لاعتبارين هامين:

- أولهما ان القضاء اليوم لم يعد يلعب ذاك الدور التقليدي المنوط له في فض النزاعات فحسب بل أصبح يمارس وظيفة وسلطة اقتصادية مهمتها ضمان وصيانة التنمية الشاملة. والاعتبار
- الثاني: ان القسمة القضائية الحالة الأبرز لإنهاء حالة الشيوع بين الملاك وتجعل كل شريك يتصرف في حصته بشكل مستقل، حيث تحفز الاستثمار، وتسهل المعاملات المالية، فهي اجراء شرعي وقانوني لتوزيع الأموال الشائعة.

إشكالية الموضوع:

ولمعالجة الموضوع تنبثق العديد من التساؤلات مشكلة الإطار العام للإشكالية:

---

1 . **فمن الناحية الاجتماعية**، فان نظام الشيوع، خاصة ذلك الناتج عن الإرث فكثيرا ما يتسبب في تفكيك الروابط الاسرية لأنه غالبا ما يثير نزاعات عائلية لا حصر لها، ففي بض المحاكم يقف الإباء والأبناء والاخوة والاخوات والاخوال والاعمام يخاصم بعضهم البعض امام القضاء، كل منهم يتهم الاخر بانه ماكر ومخادع وبانه استحوذ له على نصيبه كله، او على جزء منه، او انه يحاول انكاره عليه على الأقل

ومن الناحية القانونية، فرغم ان المشرع المغربي قد يسر على الشركاء كيفية استغلال المال الشائع حيث قرارات الأغلبية تلزم الأقلية منعا لكل تعنت، فان هذه الإدارة كثيرا ما تثور بشأنها صعوبات جمة، نقل نزاعاتهم في كثير من الأحيان الى القضاء.

ومن الناحية الاقتصادية، فان الشيوع نظام فاسد لأسباب متعددة نذكر منها: غياب المبادرة الفردية _محدودية استغلال الشريك لمصلحته الشخصية فهو مقيد بشرط عدم الاضرار بحقوق باقي الشركاء _نظام الشيوع يعرقل تداول الأموال المنقولة والعقارية من الناحيتين التجارية والاقتصادية.

محمد كشبور، القسمة القضائية في القانون المغربي، مطبعة النجاح الدار البيضاء، الطبعة الأولى (1416_1996)، ص9.

2 . سورة (ص) الآية 24.

3 . **رواه الامام احمد في مسنده**، كما نص عليه الفقيه عبد الرؤوف المناوي في كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق، المطبعة الخيرية بمصر، ج2، ص201

4 . **عادل حاميدي**، القواعد الفقهية وتطبيقاتها القضائية في المادة العقارية والمدنية في ضوء مدونة العقوق العينية وقانون الالتزامات والعقود والفقه الإسلامي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الثانية سنة 2015م، ص7.

5. **عبد المنعم فرج الصدة**، الحقوق العينية الاصلية، دراسة في القانون اللبناني والقانون المصري، دار النهضة العربية بيروت لبنان 1978م، ص 227.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الى أي مدى قد تساهم القسمة القضائية العقارية في تحقيق العدالة الاقتصادية؟ وماهي مجمل الإشكاليات التي تعترض القسمة القضائية في ظل العمل القضائي المغربي؟ وكيف تعامل الاجتهاد القضائي مع هاته الإشكاليات؟

ولمعالجة هاته الإشكالية، أبرزت في هذا المقال معالجة الموضوع من خلال محورين هامين:

المحور الأول: القسمة القضائية للعقار في منظور الفقه الإسلامي والقانون – أسس العدالة ومرتكزاتها

وقد بدأت كمدخل له بمفهوم كل من العدالة الاقتصادية، والقسمة العقارية القضائية في الفقه الإسلامي والقانون المدني المغربي والقانون المقارن، وقد كانت الدراسة مقارنة بين المدارس الفقهية من جهة، وبين الفقه الإسلامي والقانون المدني المغربي من جهة أخرى لواقعية الموضوع ودعوة المقتضى. معرجا نحو رصد بعد التحديات التي تواجه القسمة القضائية.

المحور الثاني: تجليات العدالة الاقتصادية من خلال تطبيق القسمة القضائية العقارية

حيث قمت بدراسة حالات تطبيقية للقسمة القضائية العقارية لاستنبط منها بالتحليل القانوني والاقتصادي لدور القسمة القضائية في تحقيق العدالة الاقتصادية مع رصد التحديات التي تواجهها (القسمة القضائية للعقار) وتتبع الحاجيات التشريعية في هذا الباب والدعم المؤسساتي لضمان فعاليتها.

المحور الاول: القسمة القضائية للعقار في منظور الفقه الإسلامي والقانون – أسس العدالة ومرتكزاتها

وتطرقت فيه لماهية (العدالة الاقتصادية) عند علماء اللغة والاقتصاد وتطرقت أيضا مفهوم القسمة القضائية للعقار في الفقه الإسلامي، كما وقفت على تعريف فقهاء القانون المدني المغربي والقانون المقارن.

1-مفهوم العدالة الاقتصادية

العدالة الاقتصادية وصف مركب من كلمتين: "العدالة " و" الاقتصاد"

1_1 تعريف العدالة في اللغة:

يلاحظ ان معظم علماء اللغة لم يفرقوا بين العدل و العدالة ، فهما عندهم من مادة (عدل) فصاحب لسان العرب يقول :" ان العدل ما قام في النفوس انه مستقيم ، و هو ضد الجور، عدل الحاكم في الحكم يعد عدلا، و هو مصدر لا يثنى و لا يجمع و لا يؤنث، و الا كان وصفا لا مصدرا" [1] ، فالعدالة تأتي في اللغة بمعنى المساواة و الاستقامة ، و بمعنى الانصاف في عدم الظلم او الجور فيه، فيقال عدل في القضية فهو عادل ، و العادل واضع كل شيء في موضعه.[2]

و يرى الجرجاني ان هناك فرق بين العدل و العدالة ، حيث يعرف العدالة بالاستقامة اما العدل فهو الامر المتوسط بين طرفي الافراط و التفريط .[3]

1-2 تعريف الاقتصاد في اللغة:

تعني كلمة الاقتصاد في اللغة العربية التوسط، والاتزان بين الإسراف، والتقتير، بمعنى الاعتدال.

فمثلًا حينما نريد وصف شخصًا ما بأنه لا يفرط في النفقة، وأنه معتدل في الإنفاق، نقول عنه "مقتصد في النفقة".

1-3 تعريف الاقتصاد اصطلاحًا

عرف الاقتصاد بأنه: العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع، كما يبحث في الطريقة التي توزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية

1 . **ابن منظور**، لسان العرب، الناشر: دار صادر بيروت سنة 1414هـ، الطبعة الثانية، ج11، ص430

2 . محمد بن عبد الرزاق الملق بالمرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الناشر: دار الهداية مصر سنة 1205هـ، ج29، ص444

3 . علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، الناشر: دار التراث العربي للطباعة والنشر بيروت سنة 1424 هـ، ص 121.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الإنتاجية بصورة مباشرة (وغير المشتركين بصورة غير مباشرة) في ظل الإطار الحضاري نفسه.[1]

ويوجد العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم الاقتصاد، لكن أقف على اشمل تعريف لصاحبه "ليونيل روبنز Lionel Robbins "، وكان ذلك عام 1932م في إحدى المقالات المنسوبة إليه، والذي قال فيه الآتي:"علم الاقتصاد هو علم يُعنى بدراسة السلوك البشري من ناحية، والعلاقة بين الأهداف، والموارد النادرة[2] التي لها استعمالات كثيرة من ناحية أخرى[3]."

عموما، **ان العدل والعدالة إذا كان اللغويين يدوران حول معنى واحد هو الاستقامة والمساواة، وان العدل والعدالة هما ضد الجور والظلم، فان** مصطلح **العدالة الاقتصادية** هو أحد عناصر العدالة الاجتماعية ومكون من مكونات اقتصاديات الرفاهية ويشير الى مجموعة من المبادئ الأخلاقية والمعنوية اللازمة لبناء مؤسسة اقتصادية ناجحة تهدف الى تهيئة الفرصة المناسبة لكل فرد لإنشاء أساس مادي كاف يمكنه من عيش حياة كريمة ومنتجة ومبتكرة.

فالعدالة الاقتصادية في الفقه الإسلامي ترتكز بالأساس على مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها العامة، وفي القانون من خلال تطبيق القانون الوضعي والأنظمة للحفاظ على حقوق الافراد وواجباته، وتوزيع الموارد والثروات بشكل يضمن تكافؤ الفرص والحد من الفوارق الاجتماعية، وهي لا تقتصر على التوزيع العادل للدخل بل أيضا الوصول الى الملكية، ومنها العقارات.

2- مفهوم القسمة القضائية للعقار

ان البحث في القسمة بصفة عامة، وفي القسمة القضائية على وجه الخصوص، لن تكتمل المنفعة المرجوة منه الا بعد الوقوف على مبادئ والمقتضيات المهمة والتي تتعلق عموما بتشريح علمي للمفهوم لغة واصطلاحا عند اهل الفقه (المالكية منهم تحديدا) وفي القانون.

2-1 التعريف اللغوي والإصلاحي للقسمة العقارية

2-1-1 تعريف القسمة العقارية في الفقه المالكي

أولا: تعريف القسمة لغة

للقسمة في نطاق اللغة العربية اطلاقان:

أحدهما اطلاقها على الفعل الذي يصدر من القاسم، وهو تحويل الشي المشترك الى اشياء صغيرة متمايزة فيما بينها، وهذا الفعل سمي المعنى المصدري.

---

1 . عبد الله بن عبد المحسن الطريفي، الاقتصاد الإسلامي الأسس والأهداف، الناشر: الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية، ص 7

2. نعني بمفهوم الموارد النادرة قلة الموارد المتاحة، وعدم كفايتها لتلبية كافة الاحتياجات الإنسانية. وحينما تجد كلمة "الندرة" في علم الاقتصاد، فهي في الحقيقة يراد بها "المشكلة الاقتصادية" التي يعاني منها إحدى الدول.

3 . Lionel Robbins a identifié une lacune dans le discours économique traditionnel qui se concentrait principalement sur les aspects tangibles de l'économie, tels que la production, la consommation et la distribution des biens et services. Selon lui, ce cadre analytique négligeait souvent un aspect essentiel de l'économie : les processus de prise de décision humaine.

IL a introduit le concept de « sciences économiques comme science de l'allocation des ressources rares entre des utilisations alternatives » dans son ouvrage influent An Essay on the Nature and Significance of Economic Science. Il a souligné que l'économie ne se réduisait pas uniquement à l'étude des biens matériels et des transactions commerciales, mais qu'elle était également centrée sur les choix et les préférences individuels qui sous-tendaient ces transactions.

Lionel Robbins .[l'Essai sur la nature et la signification de la science économique], London: Macmillan; Wikibéral visite le 19_11_2025

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثانيهما، إطلاق القسمة على الاثر المشاهد من فعل القاسم وهو الحصة المفرزة لكل متقاسم الشيء المشترك وهذا الاثر سمي المعنى الحاصل بالمصدر، كما يسمى المعنى الاسمي أو المفعول.

وإذا أطلق لفظ القسمة انصرف الى المعنى المصدري الذي هو عمل القاسم، فهي لغة: تمييز الانصباء، فهي النصيب وجعل الشيء أو الاشياء اجزاء او ابعاضا متمايزة، سواء كان ذلك لمجرد تفريق الاجزاء او الابعاض، او لمعرفة ما في المقسوم من امثال المقسوم عليه، كما في القسمة الحسابية، ام يقصد تعيين الانصباء تساوت أم تفاوتت.

والقسمة بكسر(القاف) اسم مؤنث[1]، ومعناه: التجزئة، ويجمع على قسم بكسر القاف وفتح السين، والفعل: قسمة بفتح القاف والسين، يقسمه بفتح ياء المضارعة وكسر السين وضم الميم، والمصدر قسما بفتح القاف وسكون السين.

ومن ثم، يقال هذا ينقسم قسمين، بالفتح إذا أريد به المصدر، وبالكسر إذا اريد به النصيب أو الجزء من الشيء المقسوم، والموضع مقسم كمجلس، مكان القسمة، وقسمه: جزأه.

و القسمة ،و القسم بالكسر ،و المقسم كمنبر ،و المقسم كمقعد : نصيب الانسان من الشيء و حظه فيه، و يجمع على أقسام، يقال قسمة الشيء بين الشركاء و اعطيت كل شريك قسمه و مقسمة و قسيمة [2].

و يقول صاحب المصباح المنير:" (ق س م) : قَسَمْتُهُ قَسْمًا مِنْ بَابِ ضَرَبَ فَرَزْتُهُ أَجْزَاءً فَانْقَسَمَ وَالْمَوْضِعُ مَقْسِمٌ مِثْلُ مَسْجِدٍ وَالْفَاعِلُ قَاسِمٌ وَقَسَّامٌ مُبَالَغَةٌ وَالِاسْمُ الْقِسْمُ بِالْكَسْرِ ثُمَّ أُطْلِقَ عَلَى الْحِصَّةِ وَالنَّصِيبِ فَيُقَالُ هَذَا قِسْمِي وَالْجَمْعُ أَقْسَامٌ مِثْلُ حِمْلٍ وَأَحْمَالٍ وَاقْتَسَمُوا الْمَالَ بَيْنَهُمْ وَالِاسْمُ الْقِسْمَةُ وَأُطْلِقَتْ عَلَى النَّصِيبِ أَيْضًا وَجَمْعُهَا قِسَمٌ مِثْلُ سِدْرَةٍ وَسِدَرٍ وَتَجِبُ الْقِسْمَةُ بَيْنَ النِّسَاءِ وَقِسْمَةٌ عَادِلَةٌ أَيْ اقْتِسَامٌ أَوْ قَسْمٌ وَقَاسَمْتُهُ الْمَالَ وَهُوَ قَسِيمِي فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ مِثْلُ جَالَسْتُهُ وَنَادَمْتُهُ وَهُوَ جَلِيسِي وَنَدِيمِي[3] .

والقسيم كأمير: المقاسم وهو من يقاسم غيره شيئا أرضا أو دار أو غيرها من سائر الاموال، يجمع على أقسماء وقسماء.

والقسيم ايضا: شطر الشيء، والقسام: الذي يقسم بين الشركاء، والقسامة: بضم القاف وفتح السين: ما يعزله القاسم لنفسه من رأس المال، ليكون أجرا له [4].

ثانيا: تعريف القسمة اصطلاحا

خلاصة لما سبق وباستقراء لكل هاته التعاريف، نلاحظ أن الفقهاء سينقلون كلمة "القسمة" من المعاجم اللغة بمعناها المصدري وأدرجوها في ميدان المصطلحات الفقهية، وجعلوها ضمن العقود المسماة فصار مدلولها اللغوي حقيقة شرعية ايضا.

لهذا نراهم يحددون المفهوم الشرعي للقسمة بكلام مطابق لمدلولها اللغوي، فالفقيه الغبريني من المالكية يعرفها بانها:" اختصاص الشريك بما كان له مشاعا "، يرد بأن اختصاص الشريك بالمشاع ثابت حال شركته خاصة لها أو عرضا عاما لها ولمقابلها. و يقصد باختصاص الشريك بالمشاع أن يتعين له ما كان مشاعا فالاختصاص مقابل للاشتراك اللازم للشيوع، بدليل قوله:" ما كان مشاعا له ،و الشيوع نوع من الاشتراك"[5].

والفقيه ابن عرفة يعرف القسمة بأنها: " تصير مشاع بين مملوك مالكين فأكثر معينا ولو باختصاص تصرف فيه بقرعة أو تراض"[6].

2-1-2 تعريف القسمة العقارية في القانون

1 . فالقسمة اسم مؤنث، وانما قال الله تعالى:" فارزقوهم منه" بعد قوله عز وجل:" وإذا حضر القسمة" لأنها في معنى الميراث والمال، فذكر على ذلك.
الرازي محمد بن ابي بكر، مختصر الصحاح، الناشر: المطبعة الاميرية سنة 1338 هـ- 1920 م، ص549

2 . **محمد عبد الرحمن الضويني**، احكام القسمة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني، الناشر: دار الفكر الجامعي الإسكندرية سنة 2001، ص18

3 . **احمد بن محمد علي الفيومي**، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الناشر: المكتبة العلمية بيروت، الجزء الثاني، الصفحة 503.

4 . **محمد مرتضى الزبيدي**، تاج العروس من جواهر القاموس، اصدارات: وزارة الارشاد والانباء في الكويت، سنة النشر 1422هـ/2001م، الجزء 33، ص 265 و266.

5 . **أحمد الغازي الحسيني**، أثار الطوارئ على القسمة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 1991-1992، ص10

6. **محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي**، المختصر الفقهي لابن عرفة، الناشر: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، الطبعة الأولى، 1435 هـ - 2014 الجزء 7 الصفحة 415

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لم يعرف المشرع المغربي –اسوة بغيره من المشرعين الاخرين– القسمة في أي فصل من فصوله الا ان المبادئ التي اشتمل عليها قانون الالتزامات والعقود في مجال انهاء الشيوع تغطي كل العناصر المضمنة في تعريف الفقيه المالكي ابن عرفة[1]،

والقسمة من حيث مصدرها، اما اتفاقية تخضع لمبدأ العقد شريعة المتعاقدين مع عدم المساس بالنظام العام، و اما قضائية تخضع لإجراءات سطرها المشرع في قانون المسطرة المدنية، و لا دخل لإرادة الافراد فيها[2].

ويرى الأستاذ عبد الرحمن بلعكيد أن القسمة يمكن تعريفها وبلا تكلف بأنها إفراز الحصص بالتراضي أو التقاضي، حيث يشمل التعريف مختلف طرق القسمة العينية وبالتصفية والاستغلال في مدة محدودة أو مستمرة[3]

وفي اعتقادنا المتواضع يقول محمد كشبور: فالقسمة، و المقصود عندنا للقسمة البتية(القضائية) وحدها، هي وضع حد لحالة الشيوع عن طريق فرز حصص الشركاء في المال الشائع او بيعه و توزيع ثمنه بينهم عند تعذر قسمته عينا، اما رضاء و اما عن طريق القضاء[4].

والقسمة اما ان تكون بتية او قسمة مهايأة، حسب المادة 313 من مدونة الحقوق العينية المغربية، فالقسمة البتية أداة لفرز نصيب كل شريك في الملك وينقضي بها الشياع.

والقسمة المهايأة[5]تقتصر على المنافع وهي اما زمانية واما مكانية. والقسمة تتم اما بالتراضي (وهو ما ليس موضوع بحثنا) واما بحكم قضائي مع مراعاة القوانين والضوابط الجاري بها العمل.

والقسمة القضائية هي التي تتم عن طريق القضاء حيث يحق لكل شريك أن يلجأ الى القضاء بطلب اجراء قسمة بتية للمال المشترك الذي لا ينظر اليه المشرع نظرة ترحيب وترغيب، باعتباره يثير كثير من الأحيان جملة من المنازعات بين الشركاء، وتجنبا لهذه المضار التي كثيرا ما تمس بالمصلحتين العامة والخاصة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية على حد سواء.

المحور الثاني: تجليات العدالة الاقتصادية من خلال تطبيق القسمة القضائية العقارية

1_ اليات تحقيق العدالة الاقتصادية في القسمة القضائية للعقار

1-1. المنطلقات والمرجعيات:

تختلف المرجعيات الأساسية التي ينطلق منها كل نظام، مما يضفي صبغة مختلفة على اليات القسمة القضائية للعقار، و حري بالبيان ان الشريعة الإسلامية نظمت أصول العلاقات فيما بين المشتاعين في الملك المشترك طيلة قيام حالة الشيوع فيه بينهم، و عند ارادتهم كلهم أو إرادة بعضهم انهاء حالة الشيوع فيه أيضا، و درسها فقهاء الإسلام دراسة تفصيلية و عرفوا مقاصدها فاستنبطوا منها القواعد متكاملة تضمن حقوق كل واحد من المشتاعين على جزئه المشاع في الشيء المشترك من جانب خاص، و على المشترك بمجموعه من جانب اخر، و تبين أيضا الواجبات التي تقع على عاتق كل واحد منهم لفائدة المشتاعين الاخرين، و بالتالي تعطي الحلول النافعة للمشاكل التي تعترض الشيوع في حالة قيامه، و في حالة انهائه و في

---

1 . **محمد كشبور**، القسمة القضائية في القانون المغربي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى سنة 1996، ص18و19

2." لا يصار الى قسمة التصفية الا إذا تعذرت القسمة العينية لطبيعة الشيء او للقانون او لتعذر الانتفاع به ولو بمدرك، والمحكمة لما صارت الى قسمة التصفية لمجرد خضوع المدعى فيه لقانون 25.90 المتعلق بالتجزئة العقارية، ودون البحث في مدى قابلية العقار للقسمة العينية وفقا لضوابط القانون المذكور ولتصاميم التهيئة والتنطيق، يكون قرارها مشوبا بعيب فساد التعليل وهو بمثابة انعدامه".

القرار عدد36 الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 20 يناير 2015 في الملف المدني عدد 2014/4/1/343

3. **عبد الرحمن بلعكيد**، تصفية التركة، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2012، ص 246

4 . **محمد كشبور**، المرجع السابق، ص19

5. الفرق بين المهايأة والقسمة: مع ان المهايأة هي نوع من أنواع القسمة (قسمة منافع) لكن الفقهاء فرقوا بين القسمة والمهايأة بما يلي:

– ان القسمة افراز أحد الملكين من الاخر، والمهايأة معاوضة حيث كانت استيفاء للمنفعة من مثلها في زمن اخر، وفيها تأخير أحدهما عن استيفاء حقه بخلاف قسمة الاعيان.

– القسمة تجمع المنافع في زمان واحد، والمهايأة تجمع المنافع على التعاقب في الزمن.

– القسمة تنهي الملكية الشائعة نهائيا، بينما المهايأة تقسم المنفعة فقط، وتبقى ملكية الشركاء للعين.

نجلاء المتولي الشحات المرساوي، الاحكام الفقهية المتعلقة بقسمة المهايأة – دراسة فقهية مقارنة–، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد 48، ص 341 و342

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

حالة ما بعد انهائه, هاته القواعد وردت مفرقة في الكتب الفقهية ، و قد توجد قاعدة منها في موضع لا يخطر بالبال و جودها فيه، فتصعب على غير الفقيه الإحاطة بهاته القواعد فضلا عن استغلالها، لأنه لا يجد في كتبهم الفقهية عنوانا خاصا بأحكام الشيوع في الملك، لا في المطولات و لا في المختصرات.[1]

على عكس القوانين المدنية وردت فيها جملة من هاته القواعد الفقهية مضافة اليها قواعد تنظيمية، فجاءت مقننة بصورة حديثة مصنفة تحت عناوين مثل: "الشيوع"، " القسمة "،" الشفعة " و عبر عنها قانون الالتزامات و العقود بالشياع او شبه الشركة ، و عبر عنها صراحة في نصوص منظمة قانون المسطرة المدنية ، وقد نظم المشرع المغربي القسمة بمقتضى القانون رقم 08-39 المتعلق بمدونة الحقوق العينية ، وغاية المشرع من هذا التنظيم هي تجاوز تعدد وتشتت القوانين التي كانت تنظم القسمة، بين قانون الالتزامات والعقود ومدونة الأسرة وقانون المسطرة المدنية من جهة، ومن جهة ثانية إيجاد حل للإشكالات التي أبان عنها التطبيق العملي لظهير19 رجب 1333 الموافق ل 2 يونيو 1915 المتعلق بالتشريع المطبق على العقارات المحفظة والذي تم نسخ مقتضياته بموجب المادة 333 من مدونة الحقوق العينية [2].

أولا. القسمة القضائية في الفقه الإسلامي –أسس العدالة الاقتصادية ومرتكزاتها

1_ مبدأ "لا ضر ولا ضرار" كأساس لأنهاء حالة الشيوع

يسعى الفقه الى تحقيق العدل بمعناه الشامل (الشرعي والأخلاقي)، وضمان عدم تضرر أي شريك، فهذا المبدأ هو حجر الزاوية في القسمة، وتعد حالة الشيوع غير المرغوب فيها (خاصة إذا تعذر الانتفاع المشترك) نوعا من الضرر الذي يجب ازالته.

و في قضية الضرر خلاف، لان بعض العلماء يرى القسمة و ان ترتب عليها ضرر[3]، و الضرر قد يكون ضرر منفعة و أحيانا يكون ضرر في القيمة [4] ، لذلك نرى بعض الفقهاء لا يفرد القسمة باب أو كتاب مستقل ، و انما يدرجها ضمن كتاب القضاء، فيدخلها فيه لما لها علاقة وثقية بذلك.

2_ القسمة العينية كأساس: يفضل الفقه الإسلامي القسمة العينية (تقسيم العقار الى حصص مفرزة) متى كان ذلك ممكنا دون نقص كبير في قيمة العقار الاجمالية. والهدف هو تمكين كل شريك من الاستقلال بملكيته والانتفاع منها.

لقد اختلف فقهاء المالكية في تحديد طبيعة قسمة القرعة مع التقويم والتعديل، هل هي بيع أو تمييز حق وقد أشار ابن عاصم في التحفة، إلى أنها تمييز حق بقوله[5]:

وهذه القسمة حيث تستحق **** يظهر فيها أنها تمييز حق

ولذلك يجبر عليها من أباها إن تماثل المقسوم وتجانس، وحيث ينتفع كل شريك بنصيبه انتفاعا متجانسا للانتفاع الأول فإن لم ينتفع كل شريك فلا جبر، فإذا كان من شأن قسمة دار مثلا عدم حصول الانتفاع بنصيب كل واحد سواء في المدخل أو البيوت فلا جبر عليه وقال ابن رشد" الذي عليه العمل عندنا أن الدار لا تقسم حتى يكون لكل من المساحة

---

1 . احمد الغازي الحسيني، المرجع السابق، ص 3

2 . لقد صدرت مدونة الحقوق العينية بموجب الظهير الشريف رقم 178-11-1 بتاريخ 25 ذي الحجة 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011، بتنفيذ القانون رقم 08-39، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5998 بتاريخ 24 نونبر 2011، ص 5575.

3 . قال **ابن هبيرة**، في كتابه " اختلاف الائمة العلماء" المجلد الثاني الصفحة 405: اختلفوا فيها او إذا طلب أحد الشريكين القسمة، وكان فيها ضرر على الاخر، **فقال أبو حنيفة**:" إذا كان الطالب للقسمة فيها هو المتضرر بالقسمة لا تقسم، وإذا الطالب ينتفع بها اجبر الممتنع منها عليها،"

وقال مالك:" فحيز الممتنع على القسمة بكل حال."

وقال الشافعي:" إذا كان الطالب للقسمة ينتفع بها اجبر شريكه الممتنع من القسمة، وان كان عليه فيها ضرر، وإذا كان الطالب للقسمة هو المتضرر فعلى قولين."

وقال احمد:" لا يقسم ذلك لا يباع ويقسم ثمنه بينهما."

4 . ضرر منفعة، بمعنى تعطل المنفعة،كأن تكون دار او لأحدهما ثلثاها، وللآخر الثلث الباقي فاذا قسمت أخذ الأول الثلثين وما بقي من ثلث لا يستفيد منه الاخر، اذن زالت المنفعة، فهل زوال المنفعة يمنع القسمة؟

وأحيانا يكون الضرر في القيمة، أي تبقى المنفعة في الاستفادة لكن تنقص القيمة، فاذا قسمت الى قسمين تضرر أحدهما بان نزلت قيمة هذه، وارتفعت قيمة هذه، او بقيت احداهما ممسكة بقيمتها الاصلية وانخفضت قيمة الأخرى وهذا ضرر.

ابن رشد الحفيد القرطبي، بغية المقتصد في شرح بداية المجتهد، شرح: محمد بن محمود الوائلي، الناشر: دار ابن حزم، المجلد الرابع، ص 8070-8071

5 . **ابي الحسن علي بن عبد السلام التسولي**، البهجة في شرح التحفة، ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان ا، الطبعة الأولى سنة 1997، الجزء 2، ص210

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والبيوت ما ينتفع به ويستتر فيه عن صاحبه، فإن لم تحتمل المساحة القسمة واحتملت البيوت القسمة فتقسم".

و عموما، القسمة عند المالكية على ثلاثة أوجه[1]:

- المهايأة: وهي اختصاص كل شريك عن شريكه في متحد كالدار أو كدارين بمنفعة في زمن معلوم. فتعيين الزمن شرط، اذ به يعرف قدر الانتفاع، والا فسدت اتفاق في المتحد وعلى طريقة ابن عرفة في المتعدد، خلافا لابن الحاجب وابن عبد السلام.

- قسمة المرضاة: بأن يتراضيا على ان كل واحد يأخذ شيئا مما هو مشترك بينهم بالتراضي به بلا قرعة، وهي كالبيع في أن من رضي بشيء منه ملك ذاته، وليس له رد الا بتراضيهما كالإقالة، ولا رد فيها بالغبن الا إذا أدخلا مقوما، وقد يتسامح فيها ما لا يتسامح في البيع.

- قسمة قرعة[2]: وهي تمييز حق في مشاع بين الشركاء لا بيع، فلذا يرد فيها بالغبن، ولا بد فيها من مقوم ويجبر عليها من أباها ولا تكون الا فيما تماثل او تجانس، ولا يجوز فيها الجمع بين حظ اثنين.

3-العدالة في التقويم والتوزيع: يتم اللجوء الى خبراء لتقييم العقار الى حصص بما يتناسب مع انصبة الشركاء. وفي حالة وجود فروقات طفيفة، يلجأ الى " التعديل"(دفع فرق القيمة نقدا) لتحقيق المساواة.

فاذا كانت الدور والارضون مشتركة بين جماعة وأرادوا قسمتها، فما كان من ذلك متقارب المنافع والمواقع، ضم في القسمة ولم يفرق، وما تباعدت مواضعه او تفاوتت منافعه فرق في القسمة، ولم يضم بعض الى بعض الا أن يتراضى أربابه على ضمه، وإذا كانت الدار مختلفة البناء قسمة بالقيمة، وعدلت (وضرب عليها بالسهام[3])، الا ان يتخاير اربابها، فيجوز ذلك بينهم. وكذلك الحائط إذا كان مختلف النخل وشجر فيتم على القيمة والتعديل تم ضرب عليه بالسهام.[4]

ثانيا: القسمة القضائية في القانون المغربي – التنظيم الاجرائي وضمانات العدالة

وإذا كانت القسمة تعد حقيقة من الأسباب التي ينتهي بها الشياع، فإن العمل القضائي قد بين أكثر الطرق لجوء من طرف المتقاسمين المشتاعين بحيث يعمد كل شريك على الشياع عندما يرغب في الخروج من هذا الأخير أن يلجأ مباشرة إلى طريق القسمة بغية فرز نصيبه والتصرف فيه بأي نوع من التصرفات القانونية أو الحصول على ثمن حصته من المال المشاع بعد بيع هذا الأخير اتفاقا أو قضاء.

يعد القضاء وسيلة هامة لإنهاء الشياع العقاري عبر القسمة العقارية بالاعتماد على مجموعة من النظم القانونية والعمليات التقنية تهدف إلى جعل العقار يساير الاستثمار وفق المتطلبات الاقتصادية للبلاد .

وإدراكا من المشرع المغربي لما تشكله القسمة القضائية من أهمية اقتصادية واجتماعية، وما تتطلبه من إجراءات لإنجازها، فقد سن مجموعة من المقتضيات القانونية في إطار قانون الالتزامات والعقود وقانون المسطرة المدنية وقانون مدونة الحقوق العينية وغيرها من القوانين التي لها علاقة بالموضوع، قصد الخروج من حالة الشياع العقاري وفرز حصص الشركاء، إذ نظم

---

1 . الامام مالك، المدونة الكبرى، رواية الامام سحنون، الجزء 10، ص 5 و6.

2 ." تجدر الإشارة الى ان الفقيه سحنون كان سباقا الى القول بان الأثر المعتبر للقسمة هو تمييز الحق لأنه كان خلال المائة الثامنة للميلاد، وفي هذا التاريخ كان فقهاء الغرب مجمعين على ما قرره الفقه الروماني من ان القسمة لها آثر ناقل ترجيحا لتكييفها بالمقايضة واستمر هذا الأثر متغلبا عندهم على القسمة الى المائة الخامسة عشر للميلاد كما سلف، ففي هذا العهد وتحت ضغط الحاجات العملية والصعوبات المالية التي اصابت كثيرا من المتقاسمين قرر الفقه الفرنسي انتهاء اعتبار القسمة ذات آثر ناقل.

وبعدها اشتهار قول مالك وقول سحنون في الأثر المعتبر للقسمة جمع بينهما كثير من الفقهاء المالكية، فجعلوا لكل واحد منهما محلا خاصا به، فقصروا القسمة ذات آثر التمييز والكشف عن الحق على القسمة التي دخلتها **القرعة**. وقصروا القسمة ذات الأثر الناقل على التي لم تدخلها **القرعة** حيث جعلوها عملية **بيع** "

احمد الغازي الحسيني، أثار الطوارئ على القسمة، المرجع السابق، ص28

3 . أي يجمع اسم كل واحد في سهم تم ترمى بعد ان يتفقوا على أن من اخرج اسمه أخذ الجزء كذا.

عبد الله ابن المعتز، كتاب البديع، ج 2، ص111

4 . **ابي القاسم عبيد الله بن الجلاب البصري**، التفريع، دراسة وتحقيق: حسين بن سالم الدهماني، الناشر: دار الفكر الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1987، ج 2، ص297.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

شروط سلوك مسطرة القسمة مع تحديد القواعد الموضوعية والشكلية لمباشرة المسطرة لدى القضاء.

1- شروط سلوك مسطرة القسمة القضائية العقارية

من المعلوم قانونا ان سلوك مسطرة دعوى القسمة القضائية يتطلب تجمع شرطين اساسين:

-الشروط الشكلية (تقديم الدعوى من أحد الشركاء، ادخال جميع الشركاء، تقييد الدعوى احتياطيا في حالة العقار المحفظ، تحديد المحكمة المختصة نوعيا- المحكمة الابتدائية- ومحليا- محكمة موقع العقار-.

- **الشروط الموضوعية** (اثبات ملكية العقار محل القسمة- بشهادة عقارية للعقار المحفظ أو برسم الملكية / الاراثة للعقار غير المحفظ، عدم وجود مانع قانوني أو واقعي يحول دون القسمة.

عموما، ينتفي الشياع بالهلاك الكلي أو جمع الحصص في يد واحدة أو عن طريق القسمة[1]، فالقضاء الذي ترفع أمامه دعوى قسمة العقار المملوك على الشياع ملزما قبل مباشرة مسطرة القسمة التأكد من توفر حالاتها(الفقرة أ)، بالإضافة إلى ضرورة إثبات ملكية العقار الشائع محل دعوى القسمة (الفقرة **ب**).

أ-حالات تحقق القسمة القضائية العقارية

و القسمة من حيث مصدرها اما اتفاقية تخضع لإرادة الافراد مع عدم المساس بالنظام العام ، و اما قضائية تخضع لإجراءات سطرها المشرع في قانون المسطرة المدنية و لا دخل لإرادة الافراد فيها .و الأصل ان تكون القسمة رضائية حيث تترك للمتقاسمين الرشداء الحرية في ابرامها، الا انها تكون قضائية في فرضيات ثلاث ،نص عليها المشرع في الفصل 1084 من ق.ل.ع وهي:" إذا اختلف الشركاء في إجراء القسمة أو إذا كان أحدهم غير متمتع بأهلية التصرف في حقوقه أو كان غائبا، كان لمن يريد منهم الخروج من الشياع أن يلجأ إلى المحكمة التي تجري القسمة طبقا للقانون"، وهو ما تؤكده المادة 26 من مدونة الحقوق العينية بقولها:" إذا اختلف الشركاء في إجراء القسمة كان لمن يريد منهم الخروج من الشياع أن يلجأ إلى المحكمة التي تجري القسمة فيما بينهم طبق للقانون."

ويستفاد من النصين أن القسمة القضائية هي تباشر بواسطة القضاء ويلجأ إليها في إحدى الحالات التالية:

أولا: اختلاف الشركاء حول إجراء القسمة

ويأخذ هذا الاختلاف صور متعددة، كما إذا كان أحدهم يرغب في قسمة المال المشاع **قسمة عينية** والآخر يفضل **قسمة التصفية**، أو إذا كان الشريك معارض لفكرة القسمة من أصلها، ومهما كان السبب الدافع إلى رفع هذه الدعوى [2].

فهذه الصور وغيرها من الخلاف حول القسمة الرضائية، يمكن لكل شريك على الشياع أن يرفع دعوى القسمة ما دام أنه لا يجر أحد على البقاء في الشياع[3]، ودون أن يكون مجبرا على ذكر السبب الدافع إلى رفع هذه الدعوى، إذ تكون هذه الأخيرة قرينة على وجود الخلاف بين الشركاء حول القسمة.

ثانيا: وجود شريك غير متمتع بأهلية التصرف

---

1 . ينص الفصل 977 ق.ل.ع على أن "الشياع أو شبه الشركة ينتهي ب:
الشياع أو شبه الشركة ينتهي:
أولا: بالهلاك الكلي للشيء المشاع؛
ثانيا: ببيع المالكين حصصهم لأحدهم أو بتخليهم له عنها؛
ثالثا: بالقسمة.

2. **محمد الكشبور**، القسمة القضائية في القانون المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الاولى، سنة 1996ص: 108.

3 . ينص الفصل 978 من ق.ل.ع المغربي على ما يلي:
-" لا يجبر أحد على البقاء في الشياع. ويسوغ دائما لأي واحد من المالكين أن يطلب القسمة. وكل شرط يخالف ذلك يكون عديم الأثر."

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إذا كان أحد الشركاء لا يتوفر على أهلية التصرف في حقوقه، كأن يكون قاصرا أو مجنونا أو سفيها، ففي هذه الحالة لا يمكن الخروج من الشياع عن طريق القسمة الرضائية، بل لا بد من اللجوء إلى القسمة القضائية بهدف حماية غير المتمتع بأهلية التصرف سواء كانوا مدعيين أو مدعى عليهم، غير أنه إذا بلغ القاصر سن الرشد أثناء نظر الدعوى وقبل صدور الحكم فيها فإنها تكون صحيحة في حقه .

إلا أنه هناك إشكال حول إمكانية إجراء قسمة عقارات التركة في وجود زوجة حامل ووفاة الزوج، فهل يعتبر الحمل في حكم القاصر تتوقف القسمة على حكم من القضاء بسببه؟

لم ينص المشرع المغربي صراحة على هذه الحالة لا في قانون الالتزامات والعقود ولا في مدونة الحقوق العينية الجديدة 39.08، ولا حتى الاجتهاد القضائي، إذ لم يعثر على أي اجتهاد قضائي بهذا الصدد، إلا أن الفقه الإسلامي ذهب إلى اتجاهين بخصوص هذا الإشكال :

الرأي الأول يجيز صحة قسمة التركة قبل انصرام مدة الحمل، شرط أن يحتجز له نصيب أكبر من المحتمل أن يحصل عليه، أما **الرأي الثاني** فذهب إلى عدم جواز إجراء القسمة إلى حين انصرام مدة الحمل بانفصال الحمل عن أمه وتحقيق مركزه القانوني بين الورثة [1] .

إلا أنه فيما نعتقد أنه لا يمكن إجراء القسمة إلى حين انفصال الحمل عن أمه وثبوت حياته بالاستهلال أو رضاع ونحوهما، إذ أنه على خلاف القاصر الذي يرث باعتباره وارثا حقيقيا، نجد أن الحمل لا يرث إلا باعتباره وارثا إجماليا، ثم إن مناط استحقاقه للإرث هو أن يولد حيا وليس باعتباره حملا، وهذا ما أكدته المادة 331 من مدونة الأسرة بقولها: " لا يستحق الإرث إلا إذا ثبتت حياة المولود بصراخ أو رضاع أو نحوهما .[2]"

وفضلا عن ذلك، فإن الحمل قد يكون توأمين أو أكثر، وهذا من شأنه أن يؤثر على إجراءات القسمة إذا لم يتم احتجاز أكبر نصيب من المحتمل أن يتم الحصول عليه بعد الولادة .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القسمة القضائية هي إجراء غايته فرز الحصص المستحقة، ولا يمكن سلوكها إلا بعد إثبات الموجبات[3] ، وإدخال جميع الشركاء ، مع وجوب أن تكون أنصبتهم محددة بدقة، وهو ما لا يتحقق بالنسبة للحمل إلا بعد ولادته حيا وثبوت مركزه القانوني بين باقي الورثة .

ثالثا: أن يكون أحد الشركاء غائبا

يعد الغائب حسب الفصل 265 من ق.م.م الملغى هو الذي منعته ظروف قاهرة مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية وغيرها التي تحدث في المحل الذي يفترض أن يكون موجودا فيه من الرجوع إلى مكانه الأصلي، ليدير شؤونه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه مدة من الزمن حددها الفصل المذكور في مدة أكثر من سنة، وتعطلت بذلك مصالحه أو مصالح غيره .

والظاهر أن المشرع المغربي كان يخلط خلطا بينا بين الغيبة والفقد، فمن الناحية القانونية يعد مفقودا كل شخص غاب عن أهله وانقطعت أخباره، بحيث لا يعرف هل هو حي أو ميت، فإن عرف مكان وجوده أو تأكد حياته كان غائبا وليس مفقودا، ومعنى ذلك أن الشخص الذي تنقطع أخباره في ظروف قاهرة كالحروب أو الفيضانات يعد مفقودا لا غائبا[4] .

ورغم أن الفصل 1084 من ق.ل.ع نص على حالة الغائب لسلوك مسطرة القسمة القضائية لإنهاء الشياع العقاري، إ لا انه أغفل حالة المفقود واكتفى فقط بذكر حالة ناقص الأهلية وعديمها والغائب، وكان عليه بالأحرى أن يذكر حالة المفقود لكونها لا تقل أهمية عن سابقتها بل إن مصلحته أجدر بالحماية القانونية والقضائية، والمفقود حسب المادة 326 من مدونة الأسرة، هو كل شخص مستصحب الحياة بالنسبة لماله، فلا يورث ولا يقسم بين ورثته، إلا بعد الحكم بتمويته ومحتمل الحياة في حق نفسه وكذلك فيه حق غيره فيوقف الحظ المشكوك فيه إلى أن يبث في أمره، كما أضافت المادة 327 من نفس المدونة أنه "يحكم بموت المفقود في حالة استثنائية يغلب عليه فيها الهلاك بعد مض ي سنة من تاريخ اليأس من

---

1. **وقف (القسم) للتركة بيت الورثة وفيهم حمل** من زوجة ولو أخا لأم أو أمة (للحمل) أي **إلى وضع الحمل** أو لأجل الحمل للشك هل يوجد من الحمل وارث أو لا وعلى وجوده هل هو متحد أو متعدد وعليهما هل هو ذكر أو أنثى أو مختلف ولم يعجل القسم للوارث المحقق هنا ويؤخر المشكوك فيه للوضع.
محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الناشر: دار احياء الكتب العربية، ج 4، ص488

2 . **عادل المعروفي**، الإشكاليات العملية للقسمة القضائية العقارية، مقال منشور بمجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية سنة 2014.

3. قرار محكمة النقض عدد 96 بتاريخ 2002/02/06 في الملف العقاري عدد 99/1/2/323 أورده **عبد العزيز توفيق**، قضاء المجلس الأعلى في القسمة من سنة 1998 إلى 2004، الجزء الثاني، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى 2005 ص 117 وما بعدها.

4. **المصطفى مازي**،" الإشكالات العملية للقسمة القضائية العقارية " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، وحدة التكوين والبحث في قانون العقود والعقار، شعبة القانون الخاص، كلية الحقوق، وجدة، لسنة 2006-2007، ص 11.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الوقوف على خبر حياته أو مماته ·

أما في جميع الأحوال الأخرى، فيفوض أمد المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى المحكمة، وذلك كله بعد التحري والبحث عنه بما أمكن من الوسائل بواسطة الجهات المختصة بالبحث عن المفقودين ."

إلا أنه جانب من الفقه[1] يرى أن مقتضيات الفصل 1084 من ق.ل.ع يجب إعادة النظر في صياغته وتعديله بشمول حالة المفقود[2].

ب. **إثبات التملك على الشياع في دعوى القسمة**

يعتبر الإثبات من أهم الوسائل المعمول بها في أي دعوى كانت، بل يعد الركيزة الأساس في وجود الحق أو عدمه، والمحكمة باعتبارها طرفا محايدا في دعوى القسمة، فإنها لا يمكنها أن تقضي في موضوع الدعوى إلا إذا استعانت بوسائل الإثبات التي من خلالها يمكن أن تصرح بوجود الحق أو بعدم وجوده.

وتعد وسائل الإثبات المنصوص عليها في الفصل 404 من قانون الالتزامات والعقود الوسيلة الوحيدة في الإثبات[3]، بل توجد وسيلة أخرى يأخذ بها الفقه المالكي وهي شهادة اللفيف [4].

وعلى هذا الأساس فإن شرط إثبات التملك على الشياع محكوم بها إذا كان موضوع دعوى القسمة ينصب على عقار محفظ أو على عقار غير محفظ.

2- مسطرة القسمة العينية كأصل والقسمة التصفية كاستثناء:

جاء في القرار عدد 36 الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 20 يناير 2015 في الملف المدني عدد 2014/4/1/343 :" لا يصار الى قسمة التصفية الا اذا تعذرت القسمة العينية لطبيعة الشيء او للقانون او لتعذر الانتفاع به و لو بمدرك، و المحكمة لما صارت الى قسمة التصفية لمجرد خضوع المدعي لقانون 25,90 المتعلق بالتجزئة العقارية، و دون البحث في مدى قابلية العقار للقسمة العينية وفقا لضوابط القانون المذكور و لتصاميم التهيئة و التنطيق، يكون قرارها مشوبا بعيب فساد التعليل و هو بمثابة انعدامه."[5]

فإن لم تتوفر شروط القسمة العينية نتوجه لقسمة التصفية، حيث يحق بيع الشيء بالمزاد العلني حيث يقسم حق كل واحد على حدة، وقد قيد المشرع حق اللجوء الى البيع بالمزاد العلني بمقتضيات خاصة جاءت بها مدونة الحقوق العينية في المادة 319: " يتم البيع بالمزاد العلني بعد استنفاذ الحكم القاضي بالقسمة طرق الطعن العادية والنقض عند الاقتضاء، وتطبق على المحضر المتعلق به مقتضيات المادة 221 من هذا القانون".

كما جاء في القرار عدد 98 الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 17 فبراير2014 في الملف المدني عدد 2014/4/1/6119:" من المقرر قانون و قضاء انه لا يصار الى قسمة التصفية الا اذا تعذرت العينية لمانع القانون او لطبيعة الشيء او لتعذر الانتفاع و لو بأصغر نصيب، و المحكمة لما ايدت الحكم الابتدائي القاضي ببيع المدعى فيه بالمزاد العلني بعلة ام طرف النزاع غير متوافقين على اجراء قسمة عينية في اطار المشروعين الذين اقترحهما الخبير، دون ان تبين المانع من القسمة العينية، تكون قد عللت قرارها تعليلا فاسدا."[6]

---

1 . **المصطفى مازي**،" الإشكالات العملية للقسمة القضائية العقارية "، المرجع السابق، ص 11.

2 . محمد الهاشمي، دعوى القسمة من خلال العمل القضائي، المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، نموذج بحث نهاية التدريب بالمعهد العالي للقضاء، الفوج 36 الفترة التدريبية 2009-2011، ص 12.

3 . ينص الفصل 404 من ق.ل.ع على ما يلي: وسائل الإثبات التي يقررها القانون هي:

1 - إقرار الخصم؛

2 - الحجة الكتابية؛

3 - شهادة الشهود؛

4 - القرينة؛

5 - اليمين والنكول عنها.

4 . الفصل 400 من مدونة الاسرة جاء فيه:" كل ما لم يرد به نص في هذه المدونة، يرجع فيه إلى المذهب المالكي والاجتهاد...".

5. منشور بمجلة: ملفات عقارية، قضايا القسمة العقارية، مطبعة ومكتبة الأمنية، العدد 7، ص 31

6 . منشور بمجلة: ملفات عقارية، قضايا القسمة العقارية، مطبعة ومكتبة الأمنية، العدد 7، ص 35

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2- معوقات وتحديات القسمة القضائية لتحقيق العدالة الاقتصادية

رغم وضوح المبادئ العامة للقسمة القضائية للعقار بمختلف انواعه، الا أن الإطار التشريعي يعاني من العديد من المعوقات من قبيل الإطار التشريعي والفراغات الملموسة فيه، وتأثيره على فعالية القسمة.

2-1 معوقات الإطار التشريعي والإجراءات المسطرية للقسمة القضائية

ينظم المشرع المغربي القسمة القضائية من خلال عدة نصوص قانونية متفرقة، أبرزها قانون الالتزامات والعقود (ق.ل.ع)، ومدونة الحقوق العينية، وقانون المسطرة المدنية، وقانون التحفيظ العقاري، بالإضافة إلى بعض المقتضيات في مدونة الأسرة فيما يتعلق بالتركة والوصايا. وكذا مدونة الحقوق العينية (خاصة المواد 25-27 و313-332) كرست هذه المبادئ، وأكدت على أن القسمة القضائية وسيلة لإنهاء الشياع، مع ضرورة احترام الشروط الشكلية والموضوعية لقبول الدعوى، مثل إدخال جميع الشركاء وتقييد الدعوى احتياطياً إذا تعلقت بعقار محفظ.

ولقد أظهرت الممارسة العملية بالتتبع والترصد ثلاث نقط أساسية في هذا الباب:

أولا: تعدد وتشتت النصوص القانونية المنظمة للقسمة القضائية موزع بين عدة قوانين،

مما يخلق صعوبات جمة في التطبيق ويوسع هامش الاجتهاد القضائي وتضارب الاحكام مما يؤثر بشكل مباشر على الامن القانوني والقضائي والاقتصادي في المادة العقارية[1]. وعلاج هذا الامر يعد أحد أبرز دعائم الإصلاح القضائي ومدخلا هاما اليه. من خلال وحدة ووضوح المنظومة القانونية العقارية، وتحيين وتطوير الترسانة القانونية بما يواكب الطفرة العقارية التي يشهدها المغرب باعتبار الارتباط الوثيق بين الامن القانون والامن الاقتصادي.

ثانيا: غياب تعريف دقيق للقسمة القضائية،

حيث لم يحدد المشرع المغربي تعريفا جامعا مانعا للقسمة القضائية، على عكس بعض التشريعات المقارنة كالقانون الأردني المدني حيث نصت المادة رقم 1038:" القسمة افراز وتعيين الحصة الشائعة وقد تتم بالتراضي او بحكم القاضي".

ثالثا: تنازع النصوص والفراغات التشريعية،

فالملاحظ ان المشرع المغربي لا يراعي أحيانا التوافق بين القوانين وعدم تضاربها، حيث نجده مثلا في المادة 4 من مدونة الحقوق العينية [2]وضع حدا للعقود العرفية[3] و جعلها تحت

1." فالأمن القانوني يتحقق عبر الاحتكام الى مرجعية قانونية واحدة تجمع فرقة نصوص قانونية احكام وقواعد فقهية متشتتة في تأليف الفقه الإسلامي بما يفضي الى تحقيق الاستقرار القانوني.

اما الامن القضائي فيتحقق بتوحيد اجتهاد القضاء وإزالة مظاهر التضارب الذي ساد ردحا من الزمان في ظل سيادة مقتضيات الفقه الإسلامي وتشتت مصادره، والوصول الى غاية النجاعة والفعالية القضائية.

اما الامن الاقتصادي فيتحقق من خلال ادماج العقار غير المحفظ في الدورة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار والرفع من وتيرة النمو الاقتصادي."

عادل حاميدي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المادة العقارية والمدنية، المرجع السابق، ص39

2 . المادة 4 من مدونة الحقوق العينية:

" يجب أن تحرر- تحت طائلة البطلان – جميع التصرفات المتعلقة بنقل الملكية أو بإنشاء الحقوق العينية الأخرى أو نقلها أو تعديلها أو إسقاطها بموجب محرر رسمي، أو بمحرر ثابت التاريخ يتم تحريره من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض ما لم ينص قانون خاص على خلاف ذلك.

يجب أن يتم توقيع العقد المحرر من طرف المحامي والتأشير على جميع صفحاته من الأطراف ومن الجهة التي حررته.

تصحح إمضاءات الأطراف من لدن السلطات المحلية المختصة ويتم التعريف بإمضاء المحامي المحرر للعقد من لدن رئيس كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية التي يمارس بدائرتها.

علام امينة، مدونة الحقوق العينية: مطبعة: دار القلم بالرباط، ص7.

3. الفصل 424 من قانون الالتزامات والعقود:" الورقة العرفية المعترف بها ممن يقع التمسك بها ضده أو المعتبرة قانونا في حكم المعترف بها منه، يكون لها نفس قوة الدليل التي للورقة الرسمية في مواجهة كافة الأشخاص على التعهدات والبيانات التي تتضمنها وذلك في الحدود المقررة في الفصلين 419 و420 عدا ما يتعلق بالتاريخ كما سيذكر فيما بعد."

خليل مرزوق، قانون الالتزامات والعقود، سلسلة منشورات مجلة أطروحة، الطبعة السادسة 2024، ص103.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

طائلة البطلان ، لكن نجده في المقابل يقبلها و يرتب عليها الأثر القانوني في مادة التحفيظ، عندما نص صراحة في المادة 65 مكرر من قانون التحفيظ العقاري[1] المعدل على ان اجل التقييد في الرسم العقاري يحدد في ثلاثة اشهر من تاريخ اخر تصحيح للإمضاء بالنسبة للعود العرفية. فكيف تقبل هذه العقود والحال انها أصبحت باطلة؟ فيقع المنع بمقتضى قانون والاجازة وترتيب الأثر بمقتضى قانون اخر.

و لا ريب في هذا الصدد ان نضيف انه بالرغم من صدور قانون للحقوق العينية الذي يسري أثره على جميع أنواع العقارات، و يمنع القول بوجود الازدواجية في القوانين، طالما ان القانون المذكور هو الواجب التطبيق موضوعا و قانون المسطرة المدنية هو الواجب التطبيق اجرائيا و لا يصار الى مقتضيات الفقه الإسلامي الموضوعية الا على سبيل التفسير او التكملة للنقص الذي يعتري نصوص القانون سواء تعلق بقانون الحقوق العينية او قانون الالتزامات و العقود ، لكن الواقع القانون المغربي يعرف تعدد الأنظمة متمثلة في القانون و الفقه و العرف، و هو كما يقول الدكتور عادل حاميدي :" الثالوث المتكامل الذي تتجسد فيه الحقيقة القانونية ، و قد تضيع حال عدم ادراك مناسبة و سبل اعمال كل عنصر من عناصر الثالوث المذكور"[2] .

غير انه على المستوى القانوني التزام المشرع المغربي الصمت في كثير من الثغرات والنواقص التي تعتري مجال القسمة القضائية من اشكالات سواء تعلق الأمر بغموض وتعارض بين بعض النصوص القانونية المنظمة للقسمة القضائية العقارية فيما يتعلق بقسمة العقارات المحفظة وفي طور التحفيظ، وبين بعض القوانين و قواعد الفقه الإسلامي إذا تعلق الأمر بعقارات غير محفظة، الأمر الذي أفرز كثرة الاجتهادات القضائية بتضاربها وتباينها وعدم استقرارها سواء على مستوى قضاء الموضوع أو على مستوى قضاء محكمة النقض، مما يتسبب في تراكم ملفات القسمة القضائية العقارية العالقة وعرقلة سير المسطرة وتعدد الجهات المتدخلة، وبعض النزاعات الهامشية التي تحول وتنفيذها، ليتعارض وروح فلسفة المشرع من تنظيمه للقسمة القضائية للخروج من سلبيات نظام الشياع العقاري[3].

فلا شك ان الممارس والمستقرئ لنصوص مدونة الحقوق العينية يلاحظ بسهولة اختصارا مخلا في مقتضياتها، واكثرها لا يشفي الغليل ولا يعين العمل القضائي على التقاط الحل القانوني اللازم بسهولة ويسر.

وبالرجوع الى **المادة 1** من الاحكام العامة لمدونة الحقوق العينية قانون رقم 39.08 التي جاء فيها:" تسري مقتضيات هذا القانون على الملكية العقارية والحقوق العينية ما لم تتعارض مع تشريعات خاصة بالعقار.

---

1. الفصل 65 مكرر:

يحدد أجل إنجاز التقييد المنصوص عليه في الفصل 65 في ثلاثة أشهر ويسري هذا الأجل بالنسبة:

1- للقرارات القضائية ابتداء من تاريخ حيازتها لقوة الشيء المقضي به؛

2- للعقود الرسمية ابتداء من تاريخ تحريرها؛

3- للعقود العرفية ابتداء من تاريخ آخر تصحيح إمضاء عليها .غير أن هذا الأجل لا يسري على العقود المشار إليها في البندين 2 و3 أعلاه إذا:

-كانت موضوع تقييد احتياطي طبقا للفصل 85؛

- تعلقت بالأكرية أو الإبراء أو الحوالة المنصوص عليها في الفصل 65 من هذا القانون.

خليل مرزوق، المدونة العقارية، سلسلة منشورات مجلة أطروحة، الطبعة السادسة 2024، ص38.

2 . **عادل حاميدي**، المرجع السابق، ص28

3 . إذا كان الأصل الفقهي يقضي بحق الشريك على الشياع في طلب القسمة في أي وقت شاء مهما صغر حجم حصته، فان هناك حالات استثنائية يلزم فيها الشريك على البقاء في الشياع، ولا يلتفت فيها الى طلبه، حيث أصبح حق طلب القسمة كبقية الحقوق خاضعا لقيود معينة:

أولا: الموانع الإدارية التي تحول دون اجراء القسمة كوجود اتفاق مسبق بين الأطراف على البقاء في حالة الشياع لمدة زمنية معينة ويجد هذا القيد أساسه في المادة 27 من مدونة الحقوق العينية والفصل 979 من قانون الالتزامات والعقود.

ثانيا : الموانع القانونية التي تحول دون اجراء القسمة (الشيوع الاجباري) كظهير ضم الأراضي الفلاحية بموجب ظهير شريف رقم 1.62.105 الصادر في 30 يونيو 1962 الجريدة الرسمية عدد 2595 بتاريخ 1962 ص1705 – قانون الإصلاح الزراعي لتحقيق الامن الغذائي و تطوير القطاع الزراعي بموجب المرسوم الملكي رقم 267-66 المؤرخ في 4يولوز 1966 بمثابة قانون يتعلق بمنح الفلاحين أراضي فلاحية او قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص، منشور بالجريدة الرسمية عدد 2801 بتاريخ 20 ربيع الأول 1386 ، ص 1358.- قانون التجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات بموجب ظهير شريف رقم 1.92.7 صادر في 17 يونيو 1992 بتنفيذ القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية و المجموعات السكنية و تقسيم العقارات منشور بالجريدة الرسمية عدد 4195 بتاريخ 17 يونيو 1992 ، ص 880

عبد المغيث الحاكمي، حماية المراكز القانونية في دعوى القسمة القضائية للعقار المحفظ، بتصرف، الصفحات من 30 الى 38

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تطبق مقتضيات الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود في ما لم يرد به نص في هذا القانون. فإن لم يوجد نص يرجع إلى الراجح والمشهور[1] وما جرى به العمل من الفقه المالكي."

1-نلاحظ انها في الفقرة الثانية قدمت الراجح ثم المشهور ثم ما جرى به العمل ، و غني عن البيان ان ما جرى به العمل مقدم على الراجح المشهور عند فقهاء المالكية لا اصل ما جرى به العمل هو امتداد اصيل لأصل عمل اهل المدينة الذي اقره امام المذهب في مستوى الاجتهاد المطلق.[2]

غير ان ما اشتهر بين الفقهاء من سد لباب الاجتهاد الى الاقتصار على الترجيح داخل المذهب المالكي، و بعد ان انقضى عهد الاجتهاد المطلق و الاجتهاد داخل المذهب، أصبحت أهلية الاجتهاد منعدمة في الفقهاء و القضاة و لم يعد مقبولا منهم ان يعتبروا قولا من الاقوال راجحا، بل لهم فقط ان يقلدوا غيرهم ممن كانت له أهلية الاجتهاد قبلهم، فما اعتبره راجحا فهو كذلك و الا فلا يمكن الترجيح عن طريق اجتهادهم الخاص ، و بذلك اصبح الراجح هو ما رجح الدليل على انه منسوب الى مذهب الامام مالك[3].

و المقصود بما جرى به العمل عند لعلماء :" هو الاخذ بقول ضعيف أو شاذ في مقابل الراجح أو المشهور ،لمصلحة او ضرورة او عرف او غير ذلك من الأسس."[4]

فالترتيب الوارد في المادة الأولى من مدونة الحقوق العينية اذن ليس ترتيبا واجب المراعاة والاحترام، بل عرض استقرائي للأقوال المعتمدة في المذهب المالكي، لان الأصل المحكم انه لا يجوز العمل او الفتوى بالقول الضعيف، لكنه وعلى سبيل الاستثناء قد يحكم هذا القول ويقدم على غيره إذا جرى العمل به قياسا على عمل اهل المدينة، وذلك محافظة على استقرار المعاملات والأوضاع القانونية وأصله الفقهي المصلحة المستجلبة عند تحكيمه، لحاجات اجتماعية او اقتصادية ملحة.

2-نسجل باستغراب إحالة المشرع بمقتضى المادة الأولى من مدونة الحقوق العينية على قانون الالتزامات والعقود ابتداء، والفقه الإسلامي انتهاء في كل ما لم يرد به نص في مدونة الحقوق العينية؟ علما ان قانون الالتزامات والعقود لا يحتوي على النصوص القانونية التي تنظم متعلقات الحق العيني الا بصفة استثنائية وعارضة كرفع الضرر[5]، بل هناك تعارض واضح بين مدونة الحقوق العينية وقانون الالتزامات والعقود في معالجة بعض الاحكام المتعلقة نظرية رفع الضرر من قبيل كزن الضرر يجاز بما تجاز به الأملاك، ووجوب تحمل الضرر الخاص دفعا للضرر العام، وحالة ارتكاب أخف الضرر.[6]

---

1 .

– الراجح عند المالكيين هو ما قوي الدليل على انه منسوب الى الامام مالك، وقد تطور هذا التعريف من المفهوم العام في أصول الفقه الى هذا المفهوم الخاص بالفقه المالكي حيث يقول التاودي:" وفي المدونة وإذا قضى القاضي بقضية فيها اختلاف بين العلماء ثم تبين ان الحق في غير ما قضى به رجع اليه. وانما لا ينقض ما حكم فيه غيره، مما فيه اختلاف بين العلماء، وقال ابن رشد لا خلاف في نقضه حكم من قبله ان كان خطأ لم يختلف فيه، وان اختلف فيه لم يرد، وقيل يرد ان كان شاذا".

أبو الشتاء بن الحسن الغازي الشهير بالصنهاجي، مواهب الخلاف على شرح التاودي للامية الزقاق، الطبعة الثانية 1995، لجزء الثاني، ص237.

–المشهور: قيل هو ما قوي دليله فيكون بهذا مرادفا للراجح، وهذا المعنى أشهره أحمد الونشريسي، وصححه أبو الحسن التسولي وجماعة من المالكية. ونظمه أبو الشتاء الصنهاجي في قوله:

والقول إن كثر من يقول به**** يسمى بمشهور لديهم فانتبه

أبو عبد الله عادل المغربي، اتحاف السالك بتقديم الراجح على المشهور في مذهب الامام مالك، منتدى الدراسات الفقهية، منشور على موقع المكتبة الشاملة الحديثة، جزء 99، ص 446، اطلع عليه بتاريخ 2025/12/10 الساعة 02 الدقيقة 00

2 . **ادريس غازي**، تقريب العمل الفاسي عند علماء المغرب، قاعدة: "العبرة في الأحباس بالقصد لا باللفظ" نموذجا، مقال منشور على موقع الرابطة المحمدية لعلماء المغرب بتاريخ 2020/10/1 اطلع عليه بتاريخ 2025/12/4 س23و 59 دقيقة

3. **عبد السلام بنزروع**، اثبات دعوى استحقاق العقار غير المحفظ، بحث لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس اكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، السنة الجامعية2013/2012، ص2.

4. **محمد رياض**، أصول الفتوى في المذهب المالكي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الثالثة سنة 2002، ص513.

5 . نسجل في هذا الصدد أوجه التشابه الكثيرة والمتعددة بين مقتضيات القانون الفرنسي وتلك الخاصة بالفقه الإسلامي، وهي مسلمات وقف عليها العديد من الباحثين كالشيخ مخلوف المنياوي بن محمد البدوي من خلال مؤلفه " المقاربات التشريعية" ذكره الدكتور **عادل حاميدي**، المرجع السابق، ص396.

كما عالجه الشيخ **سيدي عبد الله علي الحسين** في كتابه" المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية المدنية والتشريع الإسلامي، مقارنة بين الفقه القانون الفرنسي ومذهب الامام مالك، دراسة وتحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الناشر: مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى سنة 2001، الصفحات من 804 الى 822

6. **عادل حاميدي**، المرجع السابق، ص 397.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2-2: بطء الإجراءات القضائية يؤدي الى تجميد القيمة الاقتصادية للعقار

اولا: مراحل المسطرة

تمر مسطرة القسمة القضائية بعدة مراحل متسلسلة:

1. **تقديم المقال الافتتاحي**: من طرف أحد الشركاء، مع ضرورة إدخال جميع الشركاء وتقييد الدعوى احتياطياً في حالة العقار المحفظ.
2. **تعيين قاضٍ مقرر**: يتابع إجراءات الدعوى، ويشرف على استدعاء الأطراف وجمع الوثائق.
3. **إثبات الملكية**: يجب على المدعي إثبات ملكيته للعقار محل القسمة، سواء بشهادة عقارية (للعقار المحفظ) أو رسم الإراثة/الملكية (للعقار غير المحفظ).
4. **تعيين خبير عقاري**: إذا ثبتت قابلية العقار للقسمة، يُعين خبير لإعداد مشروع القسمة، ويحدد إمكانية القسمة العينية أو يقترح قسمة التصفية (البيع بالمزاد العلني).
5. **إعداد تقرير الخبرة**: يتضمن تقييم العقار، اقتراح كيفية القسمة، وتحديد الحصص.
6. **المصادقة على تقرير الخبرة**: تعقد جلسة للمصادقة على تقرير الخبير، مع إمكانية الاعتراض من الأطراف.
7. **إصدار الحكم النهائي**: بناءً على تقرير الخبرة والمرافعات، تصدر المحكمة حكمها بقسمة العقار عينا أو تصفية.
8. **تنفيذ الحكم**: يتم تنفيذ الحكم عبر الجهات المختصة (المحافظة العقارية للعقار المحفظ، السلطات المحلية للعقار غير المحفظ).

ثانيا: معوقات المسطرة الإجرائية

- **بطء الإجراءات:**

تتسم مسطرة القسمة القضائية بطول وتعقيد الإجراءات، خاصة في مرحلة الخبرة وإعداد التقارير، ما يؤدي إلى تراكم الملفات وتأخير الفصل في النزاعات.

- **تعدد الأطراف:**

في حالات التركة أو الشياع بين عدد كبير من الشركاء، يصعب استدعاء جميع الأطراف (المدعي والمدعى عليه) وإدخالهم في الدعوى، ما يؤدي إلى عدم قبول الدعوى أو تأخيرها.

- **تعقيد الإثبات:**

إثبات الملكية في العقارات غير المحفظة يثير صعوبات عملية، خاصة عند تعدد الوثائق أو وجود نزاعات حول الإراثة أو الحيازة. ويمكن القول ان من شروط صحة دعوى القسمة اثبات حالة الشياع[1]، وذلك عن طريق الحجة الكتابية المستوفية لشروطه الشرعية مادامت ان القسمة تعبر عقدا شكليا يجري في حكمها البيع من البيوع كما هو مستقر عليه فقها والمعمول به قضاء.

ومما لا شك فيه ان الحجج التي يتعين الادلاء بها لإثبات الملكية الشائعة للعقار غير المحفظ تختلف من حالة لأخرى، وذلك لأسباب كسب الملكية، لذلك سنقتصر على بعض الحالات التي تعترض العمل القضائي وتعيق سرعة الفصل في النزاع خدمة للجانب الاقتصادي:

1- حالة اكتساب العقار الشائع عن طريق الإرث (رسم الاراثة – التركة – رسم الملكية)[2].

1."مازال اثبات الدعاوى التي تخص العقار غير المحفظ. تسري عليه من حيث الموضوع قواعد الفقه المالكي سواء كانت مدونة الحقوق العينية، او في كتب المذهب المالكي. والاثبات امام القضاء هو إقامة الدليل على حق متنازع فيه بالطرق التي رسمها القانون، حيث تعبر القواعد الفقهية عن هذا الدليل غالبا بلفظ البينة وهي اسم لكل ما يظهر الحق ويبينه" **عبد السلام بنزروع**، المرجع السابق، ص1.

2. **رسم الاراثة**: وهو رسم عدلي يكشف عن موت الموروث وعن عدد الورثة، وعن علاقتهم بالموروث

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2- حالة اكتساب العقار المطلوب قسمته عن طريق التعاقد: إذا كان العقار المطلوب قسمته قد انتقلت ملكيته عن طريق العقد، كما لو اشترى شخص عقارا معينا، فأصبح تبعا لذلك شائعا بينهما، فلابد للمدعي الذي يرغب في الخروج من حالة الشياع ان يرفق مقاله الافتتاحي بالعقد مصدر الشيوع، كما يجب ان يحتوي هذا الأخير على نصيب ك شريك، اذ في حالة الشك تعتبر انصبة المتقاسمين متساوية.

- **تأخر الخبرة:**

تأخر الخبير في إنجاز مهمته أو عدم دقة التقرير يؤدي إلى إعادة المسطرة أو تعيين خبير جديد، ما يطيل أمد النزاع. ناهيك عن ضعف الحرص والعناية في قراءة تقارير الخبراء من طرف المكلف بالقضية قضائيا نظرا لكثرة الملفات والضغط وغياب التكوين التقني للقضاة في هذا الباب.

- **إشكالات التنفيذ:**

تنفيذ الحكم بالقسمة العينية يتطلب إجراءات إضافية (إحداث رسوم عقارية جديدة، محاضر الإفراغ)، وفي حالة قسمة التصفية قد يتم بيع العقار بأقل من قيمته السوقية لما يبرره من التزامات مالية إضافية الواجب أدائها من طرف المشتري (الراسي عليه المزاد العلني) المتمثلة في واجب خزينة الدولة وقدره 3 في المائة تحتسب على أصل ثمن إرساء المزاد العلني بالإضافة الى المصاريف، مما يضر بمصالح الشركاء.

ثالثا: تأثير النفوذ الاقتصادي لبعض الأطراف على سير القسمة

من خلال تنقية البنية العقارية المغربية من مختلف الشوائب التي أحدثها الاستعمار وأكثرها السماسرة والمضاربون العقاريون، وهيمنة اللوبيات العقارية على السطو على الأراضي، والتي تعيق وتمنع من تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية.

كما تتحقق من خلال ادماج العقار غير المحفظ في الدورة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار والرفع من وتيرة النمو الاقتصادي بتشجيع المعاملات المتعلقة بالعقار والحقوق المرتبطة به، وفي هذا الصدد افتح باب الدعوة لتحفيز المؤسسات المالية التشاركية[1] على الانفتاح على تمويل و شراء العقارات المعروضة للبيع بالمزاد العلني لفائدة زبناها، في اطار تصريف إجراءات التنفيذ الاحكام القضائية المدنية لدعوى القسمة القضائية قسمة التصفية ، خصوصا اذا علمنا بالضمانات القوية و سلامة الأثر القانوني و الضريبي لكافة العمليات المسطرية و الإجرائية المعمول بها داخل محاكم المملكة ، حيث ان من اكبر معوقات البيع بالمزاد العلني داخل المحاكم اعتماده على اجال زمنية محدد لأداء الراسي عليه المزاد العلني لمبلغ الشراء و المستحقات القانونية طبقا للفصول 477-479و 485 من قانون المسطرة المدنية .[2]

رسم التركة: رسم يكشف عن الأموال التي خلفها الميت، ولا بد من تحديدها بدقة كبيرة سواء فيما يتعلق بالمنقول او العقار، ويجب ان يقدم كل شيء على حدة، بما في ذلك متاع البيت، ان كان له أهمية كبرى.

رسم الملكية: وهذا الرسم عبارة عن وثيقة تنشأ شهادة مجموعة من الأشخاص على واقعة يعلمونها شخصيا بحكم المجاورة والمخالطة والاطلاع على الأحوال، يصرحون بها امام العدلين المنتصبين للإشهاد حول ملكية فلان الفلاني للملك الفلاني وفق الشروط المحددة شرعا.

محمد كشبور، المرجع السابق، ص180

1. المصارف الإسلامية، أو ما يعرف في المغرب بالبنوك التشاركية، وهي العمود الفقري للاقتصاد الإسلامي.

انطلق عمل البنوك التشاركية بالمغرب بشكل رسمي سنة 2017، بعد صدور القانون 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها، حيث أسست خمسة بنوك تشاركية هي: بنك الصفا، امنية بنك، الاخضر بنك، بنك اليسر، وبنك التمويل والانماء. وثلاث نوافذ تشاركية هي: دار الامان، نجمة، والرضى.

تقدم هذه البنوك منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل المرابحة، الإجارة، والمشاركة، وتعتمد على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتجنب الفوائد الربوية. كما انها تخضع للرقابة المالية من طرف البنك المركزي (بنك المغرب) والرقابة الشرعية من قبل المجلس العلمي الاعلى.

تساهم البنوك التشاركية بالمغرب في توفير بيئة مالية تتماشى مع القيم الإسلامية، وتعزز من ثقة المجتمع في النظام المالي. كما تلعب دورًا مهمًا في خلق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقديم خدمات مالية تتناسب مع احتياجات الأفراد والشركات، مما يجعلها خيارًا مفضلًا للعديد من المغاربة الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم المالية دون المساس بمبادئهم الدينية.

البنوك التشاركية بالمغرب خطوة نحو الاقتصادي الإسلامي، مقال منشور على موقع بالبنك التشاركي banktacharuky، اطلع علية بتاريخ 2025/12/10 الساعة 02و 45الدقيقة.

.2

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وامام هذا الوضع وضعف القدرة الشرائية الميسرة لأطراف التنفيذ وللمواطن وغياب الحلول البديلة يبقى احتكار المجال من طرف أصحاب السيولة المالية النقدية الواجدة للهيمنة على المجال واحتكار السوق.

التوصيات والنتائج:

على امتداد خطوات هذا البحث وتوقفات مسالكه، كانت الغاية والمحاولة منصبة على رصد وتحديد الخطوط العريضة والبارزة لتحقيق العدالة الاقتصادية من خلال القسمة القضائية على اعتبار ان القسمة حالة طارئة وجب التعامل معها باحترافية ورزانة لما توليه من منح حق الجميع من المالكين وإعطاء لكل ذي حق حقه مع مراعاة الصالح العام والخاص.

وعليه فالواقع العملي يؤكد بالملموس تلك العلاقة القوية بين القسمة القضائية وانعكاساتها على الجانب الاقتصادي من خلال تملك حصص عقارية محددة وقابلة للرهن كضمانات، وتسهيل المعاملات المالية بتسهيل طرق الحصول على التمويل والاجتماعي،

ولأجل كل ما ذكر وبالرغم مما عرفته المنظومة القانونية المغربية المتعلقة بالعقار من تحولات جدرية في السنوات الأخيرة، تمثلت في تعديل مجموعة من النصوص القانونية العقارية الأساسية ووضع أخرى والتي جاءت استجابة للتحولات الاقتصادية التي عرفها المغرب وللتدافع الشرعي القانوني المستمر استجابة لحاجة العباد والبلاد بغية تحقيق سيادة الامن القانوني والاقتصادي في المجال العقاري وضمان الامن العقاري، وكمساهمة مني كباحث وممارس في هذا المجال اتفضل ببسط جملة من التوصيات مفصل في أربع نقط أساسية:

1-تجميع النصوص العقارية المنظمة لمجال القسمة القضائية وتجويدها بالانفتاح والرجوع الى الأصل الشرعي (المذهب المالكي) لمعالجة النوازل الواقعية عوض استيراد القوانين الأجنبية البعيدة عن هويتنا المغربية، بتشجيع الاجتهاد الفقهي والانفتاح والتعاون مع باقي المؤسسات العلمية الفقهية في البلاد. وتوحيد العمل القضائي بها داخل المحاكم وكذا الاجرائي على مستوى التنفيذ.

2-تسريع وتبسيط الإجراءات القضائية المتعلقة بالقسمة

3-اعتماد خبراء مستقلين لتقييم العقارات وربط المسؤولية بالمحاسبة مع ضرورة تحيين قاعدة بيانات الاثمنة المرجعية لتقييم العقار وفق التحولات الكبرى التي يشهدها الوطن.

4- ادماج البعد الاقتصادي في التشريعات المتعلقة بالقسمة، وذلك باعتماد مقاربة تشاركية بين العمل القانوني ومؤسسات التمويل الجديدة (الابناك التشاركية) والتقليدية، عن طريق التنصيص على كافة الضمانات والحماية القانونية للمشاركة في تصريف إجراءات التنفيذ وتحقيق الغاية من احكام القسمة القضائية. مع تبسيط القوانين التحصيل الضريبي[1] .

– الفصل 477 من قانون المسطرة المدنية: "إذا حل اليوم والساعة المعينان لإجراء السمسرة ولم يؤد المنفذ عليه ما بذمته قام عون التنفيذ بعد التذكير بالعقار الذي هو موضوع السمسرة وبالتكاليف التي يتحملها والثمن الأساسي المحدد للسمسرة في دفتر التحملات أو عند الاقتضاء العروض الموجودة وآخر أجل لقبول العروض الجديدة بإرسائه على المزايد الأخير الذي قدم أعلى عرض موسرا أو قدم كفيلا موسرا بعد إطفاء ثلاث شمعات مدة كل منها دقيقة واحدة تقريبا يتم إشعالها على التوالي ويحرر محضرا بإرساء السمسرة.

يؤدي من رست عليه السمسرة ثمنها بكتابة الضبط خلال عشرة أيام من المزاد ويجب عليه علاوة على ذلك أن يؤدي مصاريف التنفيذ المحددة من طرف القاضي والمعلن عنها قبل السمسرة.

يحق لهذا الشخص أن يصرح بأنه مزايد عن الغير خلال ثمانية وأربعين ساعة من إجراء السمسرة."

– الفصل 479 من قانون المسطرة المدنية: "يمكن لكل شخص داخل عشرة أيام من تاريخ السمسرة أن يقدم عرضا بالزيادة عما رسا به المزاد بشرط أن يكون العرض يفوق بمقدار السدس ثمن البيع الأصلي والمصاريف.

يتعهد صاحب هذا العرض كتابة ببقائه متزايدا بثمن المزاد الأول مضافة إليه الزيادة.

تقع سمسرة نهائية بعد انصرام أجل ثلاثين يوما، يعلن عنها وتشهر وتتم في شأنها نفس الإجراءات المتخذة في السمسرة الأولى."

– الفصل 485 من قانون المسطرة المدنية: " إذا لم ينفذ الراسي عليه المزاد شروط المزايدة أنذر بذلك فإن لم يستجب خلال عشرة أيام أعيد البيع تحت مسؤوليته وعهدته."

1 . تضمن مشروع قانون المالية 2026 إجراءً جديداً يستهدف الحد من المعاملات العقارية النقدية في المغرب، حيث اقترحت الدولة إضافة نقطتين إلى رسوم التسجيل عندما يتم بيع عقار أو التنازل عن أصل تجاري دون إثبات مصرفي. تأتي هذه الخطوة في إطار مساعي الحكومة لتقليص الاقتصاد النقدي الذي يغذي التهرب الضريبي والتصريحات الناقصة وبعض الممارسات الفاسدة.

وفق الإجراء الجديد، كانت عمليات نقل ملكية العقارات أو الأصول التجارية تخضع لرسوم تسجيل تتراوح بين 4% و6% حسب طبيعة الملك، دون أن تتمكن الإدارة الضريبية من التحقق من طريقة الأداء. لم يكن هناك ما يمنع تسوية المعاملة نقداً، أو حتى التصريح بمبلغ أقل من القيمة الحقيقية.

مقال منشور على موقع Oriental Eco، مجلة اقتصادنا الالكترونية، اطلع عليه بتاريخ 2025/12/10 الساعة 04و 00 دقيقة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخاتمة:

ان اهم ما يمكن ان اختم به هذا المقال المتواضع هو ان نبين ان القسم القضائية للعقار أداة فعالة لتحقيق العدالة الاقتصادية، لكنها تحتاج الى دعم مؤسساتي وتشريعي لضمان فعاليتها، مع تعزيز الشفافية في التشريع، وتسريع الإجراءات، وتكريس مبدأ الانصاف، كلها عناصر ضرورية لضمان توزيع عادل للثروة العقارية، وتحقيق التنمية المستدامة.

وحيث انه لا سبيل الى تحقيق تقدم اقتصادي عادل وتنمية اجتماعية دون تحيين للنصوص القانونية، وهذا الامر يعد أحد وأبرز مرتكزات اصلاح القضاء ومدخلا هاما اليه من خلال وحدة ووضوح المنظومة القانونية للعقار، وتحيين وتطوير الترسانة القانونية.

هذا مع اظهار فائدة الضبط القانوني المواكب والمستمر لقانون الحقوق العينية، بما يحققه من استقرار في الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية وهو امر محمود يقره الشرع، فلا ضير إذا عن القول باستحسان تقنين قواعد الفقه وصياغتها في مقتضيات قانونية واضحة، يرجع اليها عند الحاجة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

1- القران الكريم:

2- المراجع الشرعية:

- ابي الحسن علي بن عبد السلام التسولي، البهجة في شرح التحفة، ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبعة الأولى سنة 1997، الجزء 2،
- سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام
- محمد بن عبد الرزاق الملق بالمرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، الناشر: دار الهداية مصر سنة 1205هـ.
- .محمد عبد الرحمن الضويني، احكام القسمة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني، الناشر: دار الفكر الجامعي الإسكندرية سنة 2001
- ابن رشد الحفيد القرطبي، بغية المقتصد في شرح بداية المجتهد، شرح: محمد بن محمود الوائلي، الناشر: دار ابن حزم، المجلد الرابع،
- أبو الثناء بن الحسن الغازي الشهير بالصنهاجي، مواهب الخلاف على شرح التاودي للامية الزقاق، الطبعة الثانية 1995، لجزء الثاني
- أبو عبد الله عادل المغربي، اتحاف السالك بتقديم الراجح على المشهور في مذهب الامام مالك، منتدى الدراسات الفقهية، منشور على موقع المكتبة الشاملة الحديثة، جزء 99.
- ابي القاسم عبيد الله بن الجلاب البصري، التفريع، دراسة وتحقيق: حسين بن سالم الدهماني، الناشر: دار الفكر الإسلامي بيروت لبنان، الطبعة الأولى سنة 1987، ج 2.
- الامام مالك، المدونة الكبرى، رواية الامام سحنون، الجزء .10
- الرازي محمد بن ابي بكر، مختصر الصحاح، الناشر: المطبعة الاميرية سنة 1338 هـ- 1920 م.
- رواه الامام احمد في مسنده، كما نص عليه الفقيه عبد الرؤوف المناوي في كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق، المطبعة الخيرية بمصر.
- شمس الدين ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: نايف بن أحمد الحمد، الناشر: مجمع الفقه الإسلامي بجدة.
- عبد الله علي الحسين في كتابه" المقارنات التشريعية بين القوانين الوضعية المدنية والتشريع الإسلامي، مقارنة بين الفقه القانون الفرنسي ومذهب الامام مالك، دراسة وتحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، الناشر: مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى سنة 2001
- محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الناشر: دار احياء الكتب العربية، ج 4
- محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، المختصر الفقهي لابن عرفة، الناشر: مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، الطبعة الأولى، 1435 هـ - 2014 الجزء 7
- محمد رياض، أصول الفتوى في المذهب المالكي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء الطبعة الثالثة سنة 2002

3- المعاجم اللغوية:

- -ابن منظور، لسان العرب، الناشر: دار صادر بيروت سنة 1414هـ، الطبعة الثانية، ج11، ص430
- علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، الناشر: دار التراث العربي للطباعة والنشر بيروت سنة 1424 هـ، ص 121.
- احمد بن محمد علي الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الناشر: المكتبة العلمية بيروت، الجزء الثاني،
- محمد مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، اصدارات: وزارة الارشاد والانباء في الكويت، سنة النشر 1422هـ/2001م
- عبد الله ابن المعتز، كتاب البديع، ج 2،

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4- المؤلفات القانونية

- خليل مرزوق، المدونة العقارية، سلسلة منشورات مجلة أطروحة، الطبعة السادسة 2024
- خليل مرزوق، قانون الالتزامات والعقود، سلسلة منشورات مجلة أطروحة، الطبعة السادسة 2024
- عادل حاميدي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها القضائية في المادة العقارية والمدنية في ضوء مدونة العقوق العينية وقانون الالتزامات والعقود والفقه الإسلامي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الثانية سنة 2015م
- عبد الرحمن بلعكيد، تصفية التركة، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2012
- عبد الطيف اكدي، القسمة القضائية في التشريع المغربي، مقال منشور في مجلة الباحث الالكترونية
- عبد العزيز توفيق، قضاء المجلس الأعلى في القسمة من سنة 1998 إلى 2004، الجزء الثاني، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء، الطبعة الأولى 2005
- عبد الله بن عبد المحسن الطريفي، الاقتصاد الإسلامي الأسس والأهداف، الناشر: الكتاب منسور على موقع وزارة الأوقاف السعودية،
- عبد المنعم فرج الصدة، الحقوق العينية الاصلية، دراسة في القانون اللبناني والقانون المصري، دار النهضة العربية بيروت لبنان 1978م.
- علام امينة، مدونة الحقوق العينية: مطبعة: دار القلم بالرباط
- محمد كشبور، القسمة القضائية في القانون المغربي، مطبعة النجاح الدار البيضاء، الطبعة الأولى.(1996_1416)
- نجلاء المتولي الشحات المرساوي، الاحكام الفقهية المتعلقة بقسمة المهايأة – دراسة فقهية مقارنة-، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد 48
- عبد المغيث الحاكمي، حماية المراكز القانونية في دعوى القسمة القضائية للعقار

5- الرسائل والاطروحات:

- أحمد الغازي الحسيني، أثار الطوارئ على القسمة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية الاقتصادية الاجتماعية، السنة الجامعية 1991-1992،
- المصطفى مازي،" الإشكالات العملية للقسمة القضائية العقارية " رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، وحدة التكوين والبحث في قانون العقود والعقار، شعبة القانون الخاص، كلية الحقوق، وجدة، لسنة 2006-2007،
- عبد السلام بنزروع، اثبات دعوى استحقاق العقار غير المحفظ، بحث لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس اكدال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط، السنة الجامعية2013/2012
- محمد ادريس حسني، درور العدالة الاقتصادية في تحسين مناخ الاعمال وتشجيع الاستثمارات بالمغرب، رسالة لنيل شهادة الماستر، ماستر قانون الاعمال، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية، الموسم الجامعي 2020/2019
- محمد الهاشمي، دعوى القسمة من خلال العمل القضائي، المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء، نموذج بحث نهاية التدريب بالمعهد العالي للقضاء، الفوج 36 الفترة التدريبية 2009-2011،

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

6- الاحكام والقرارات:

- قرار عدد 98 الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 17 فبراير2014 في الملف المدني عدد 2014/4/1/6119
- قرار محكمة النقض عدد 96 الصادر بتاريخ 2002/02/06 في الملف العقاري عدد 99/1/2/323
- القرار عدد36 الصادر عن محكمة النقض بتاريخ 20 يناير 2015 في الملف المدني عدد 2014/4/1/343

7- المقالات:

- عادل المعروفي، الإشكاليات العملية للقسمة القضائية العقارية، مقال منشور بمجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية سنة 2014
- البنوك التشاركية بالمغرب خطوة نحو الاقتصادي الإسلامي، مقال منشور على موقع بالبنك التشاركي banktacharuky
- **ادريس غازي**، تقريب العمل الفاسي عند علماء المغرب، قاعدة: "العبرة في الأحباس بالقصد لا باللفظ" نموذجا، مقال منشور على موقع الرابطة المحمدية لعلماء المغرب بتاريخ 2020/10/1
- مقال منشور على موقع Oriental Eco، مجلة اقتصادنا الالكترونية
- منشور بمجلة: ملفات عقارية، قضايا القسمة العقارية، مطبعة ومكتبة الأمنية، العدد 7
- -عبد الطيف اكدي، القسمة القضائية في التشريع المغربي، مقال منشور في مجلة الباحث الالكترونية
- الرسالة الملكية الموجهة للمؤتمر الدولي بمراكش حول العدالة والاستثمار يوم 2019/10/21

8- مراجع باللغة الفرنسية:

- Lionel Robbins. [L'Essai sur la nature et la signification de la science économique], London: Macmillan; Wikibéral

9-النصوص القانونية (التشريعات):

- مدونة الحقوق العينية بموجب الظهير الشريف رقم 178-11-1 بتاريخ 25 ذي الحجة 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011، بتنفيذ القانون رقم 08-39، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 5998 بتاريخ 24 نونبر 2011.
- قانون الالتزامات والعقود المغربي
- مدونة الاسرة
- قانون المسطرة المدنية المغربية
- ظهير ضم الأراضي الفلاحية بموجب ظهير شريف رقم 1.62.105 الصادر في 30 يونيو 1962 الجريدة الرسمية عدد 2595 بتاريخ 1962

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- قانون الإصلاح الزراعي لتحقيق الامن الغذائي وتطوير القطاع الزراعي بموجب المرسوم الملكي رقم 267-66 المؤرخ في 4يولوز 1966 بمثابة قانون يتعلق بمنح الفلاحين أراضي فلاحية او قابلة للفلاحة من ملك الدولة الخاص، منشور بالجريدة الرسمية عدد 2801 بتاريخ 20 ربيع الأول 1386
- قانون التجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات بموجب ظهير شريف رقم 1.92.7 صادر في 17 يونيو 1992 بتنفيذ القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات منشور بالجريدة الرسمية عدد 4195 بتاريخ 17 يونيو 1992

10-المواقع الالكترونية:

- المكتبة الشاملة
- موقع المكتبة الإسلامية،
- موقع الدرر السنية.
- Wikibéral
- الرابطة المحمدية لعلماء المغرب
- مجلة الباحث الالكترونية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

العلاقة بين مبدأ السيادة على الثروات الطبيعية والحق في التنمية

خليل بن إبراهيم بن عبدالله الربيعي
باحث دكتوراه في جامعة محمد الخامس بالرباط
المملكة المغربية

الملخص:

انتقل الفكر القانوني الدولي من مفهوم السيادة كـــ "حق مطلق "في التملك والسيطرة (وفق معاهدة وستفاليا)، إلى مفهوم "السيادة الرشيدة "السيادة اليوم لم تعد مجرد شعار بل هي ممارسة واعية تهدف إلى "حُسن تدبير" الموارد لتحقيق رفاهية الشعوب، معتبرةً أن الثروة أمانة تتطلب الحكمة في إدارتها ، وتعد السيادة على الثروات الطبيعية الركيزة الأساسية لـــ "تقرير المصير الاقتصادي "فليس للاستقلال السياسي أي قيمة إذا كان الاقتصاد مرتهناً للخارج، وقد كرس القانون الدولي (عبر قرارات الأمم المتحدة والمواثيق الأفريقية) أن الموارد الطبيعية هي ملك للشعوب، وأن دور الدولة هو إدارتها بما يحقق التنمية المستدامة، وهو ما أكدته قضية "أوقادين" الشهيرة.

ارتقى المفهوم المعاصر للتنمية من غاياته الرقمية الضيقة النطاق إلى آفاق التغيير الشامل الذي يحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وعلى ضوء هذا التحول استقر 'الحق في التنمية' كأحد الحقوق الأساسية غير القابلة للتصرف، والتي تفرض على الدولة التزامات قانونية وإيجابية تهدف إلى صون كرامة الفرد وحماية حقوق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية.

تعتبر تجربة سلطنة عُمان نموذجاً تطبيقياً فريداً لدمج السيادة بالتنمية؛ حيث دمجت أهداف التنمية المستدامة 2030 بمنظور "رؤية عُمان 2040 "واعتبرته جزءا لا يتجزأ منها وتميزت التجربة العُمانية بـــ:

أ-إنشاء أطر مؤسسية (اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، مركز عُمان للحوكمة).

ب-تطوير منظومة تشريعية متطورة (مراسيم حماية البيئة، الطاقة المتجددة، والمياه).

ج-إشراك المجتمع عبر مبادرات مثل "كل عُمان" وجوائز الاستدامة المدرسية.

في ظل التحولات التي فرضتها العولمة، لم تعد السيادة الوطنية بمنأى عن التأثيرات الخارجية؛ حيث تبلورت ضغوط هيكلية ناتجة عن تعاظم نفوذ الفاعلين من غير الدول، كالشركات متعددة الجنسيات، بالتوازي مع تنامي الجرائم العابرة للحدود، وقد أفضت تلك الافرازات إلى إعادة تعريف السيادة لتتحول من حق استئثاري للدولة إلى 'مسؤولية تضامنية' تستوجب تفعيل أطر التعاون الدولي وتكريس مبادئ الشفافية المطلقة، كضمانة قانونية لحماية المقدرات الوطنية من الاستغلال غير المشروع.

الكلمات الدلالية: السيادة الرشيدة، الثروات الطبيعية، الحق في التنمية، التنمية المستدامة، القانون الدولي، الشركات متعددة الجنسيات، رؤية عُمان 2040.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Permanent Sovereignty over Natural Resources and the Right to Sustainable Development: A Case Study of Oman Vision 2040 and International Legal Frameworks

Abstract:

This study examines the legal evolution of the concept of "Sovereignty" in international law, transitioning from the Westphalian model of absolute control to the contemporary framework of "Responsible Sovereignty." It explores the structural link between the permanent sovereignty over natural resources and the "Right to Development" as an inalienable human right. By analyzing international conventions, UN resolutions, and judicial precedents—most notably the "Ogaden" case (ACHPR, 2012)—the research demonstrates how sovereignty has shifted from a state prerogative to a collective responsibility aimed at achieving public welfare and intergenerational equity.

Furthermore, the study highlights the challenges posed by globalization, multinational corporations, and transnational crimes in managing national wealth. It presents the experience of the Sultanate of Oman as a pioneering model in integrating the 2030 Sustainable Development Goals into its national strategy "Oman Vision 2040." The findings conclude that contemporary sovereignty is no longer merely a shield of authority but a functional tool for building economic independence, ensuring environmental justice, and securing the rights of future generations.

Keywords: Responsible Sovereignty, Natural Resources, Right to Development, Sustainable Development, International Law, Multinational Corporations, Oman Vision 2040.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

"ليست الفضيلة في امتلاك الثروة أو تبديدها، بل في حُسن تدبيرها"؛ بهذه الرؤية الحكيمة لـــ ميغيل دي سرفانتس في رائعة "دون كيخوت"، يمكننا مقاربة مفهوم السيادة ، (Sovereignty) فكما أن الثروة تتطلب الحكمة، فإن السيادة ليست مجرد شعار، بل هي الممارسة الرشيدة للسلطة.

لقد ارتبط بزوغ فكرة السيادة في القانون الدولي المعاصر بنشأة الدولة القومية الحديثة في أوروبا، وتحديداً عقب معاهدة وستفاليا التي وضعت أوزار حرب الثلاثين عاماً. كانت هذه المعاهدة الحجر الزاوية الذي أرسى مبادئ السلطة المطلقة والاستقلالية والاعتراف الدولي.

ويظل مصطلح السيادة الركيزة الأهم في بناء هياكل الدول وتطورها؛ وبالعودة إلى جذور الكلمة، نجد أنها مشتقة من الفرنسية(Souveraineté) ، والتي تعود بدورها إلى الأصل اللاتيني(Superanus) ، مما يعكس دلالات الرفعة والعلوّ في ممارسة السلطة.

أعقبت الحرب العالمية الثانية موجة عارمة من القلق الدولي حيال السيطرة على الثروات الطبيعية، مما أشعل فتيل النزاع بين الدول الغربية الصناعية الكبرى وبين الدول النامية الممتلكة للمواد الخام. هذا الصراع ولد رغبةً دولية جامحة في إرساء مبدأ "الأحقية السيادية" على الموارد.

في هذا السياق المتوتر، برزت منظمة الأمم المتحدة في أواخر الأربعينيات، ولم يقتصر دورها على حفظ السلم والأمن الدوليين فحسب، بل امتد ليشمل المساواة السيادية بما معناه التأكيد على أن جميع الدول، بغض النظر عن قوتها، تملك حقوقاً متساوية وتقرير المصير ويعني دعم حق الشعوب في اختيار مسارها السياسي والاقتصادي، فضلا عن السيادة الدائمة على الموارد وهو المبدأ الذي ناضلت من أجله المستعمرات السابقة لضمان أن استقلالها السياسي لن يكتمل إلا بـــ استقلال اقتصادي يمنع استنزاف ثرواتها.

كانت المطالبة بالاعتراف بالحقوق الاقتصادية صرخةً من الدول النامية بوجه القوى التقليدية، لإثبات أن السيادة ليست مجرد علم يُرفع، بل هي تحكّم فعلي في المقدرات الوطنية يضمن كرامة الشعوب واستدامتها.

ارتبط مفهوم السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية بجلسات الأمم المتحدة في مطلع الخمسينيات، حيث بُعث إلى الوجود كجزء أصيل من نقاشات حقوق الإنسان، فقد تجسد هذا المفهوم كترجمة عملية لمبدأ "تقرير المصير الاقتصادي"، مدفوعاً بالذاكرة الجمعية للشعوب التي عانت من الحقبة الاستعمارية وسنوات التبعية المقيتة.

بالنسبة للدول حديثة الاستقلال، لم تكن السيادة مجرد غاية، بل كانت ضرورة وجودية حتمية؛ حيث أدركت هذه الدول أن الاستقلال السياسي يظل "منقوصاً" أو "عديم القيمة" ما لم يتبعه سيطرة فعلية على المقدرات الوطنية، فعمدت جاهدة على استعادة الموارد من يد المستثمرين الأجانب وهو الخطوة الأولى نحو المشاركة الفعالة في صياغة المستقبل الوطني.

في منتصف القرن العشرين، وبالتوازي مع هذا المد التحرري، تبلورت مفاهيم التنمية والنمو الاقتصادي كأدوات لقياس نجاح السيادة الوطنية فالنمو الاقتصادي برز كظاهرة "تلقائية وكمية" ناتجة عن التوسع الطبيعي في الثروات، الزيادة السكانية، وارتفاع معدلات الادخار. ويُقاس هذا النمو بالزيادة الفعلية في إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي، مما ينعكس بشكل مباشر

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على متوسط نصيب الفرد، أما التنمية الاقتصادية: فتجاوزت مجرد الأرقام لتمثل التغيير البنيوي والشامل الذي تهدف إليه الدولة لضمان تحويل مواردها الطبيعية إلى رفاهية مستدامة لمواطنيها.

تعد التنمية التي تبلورت ملامحها في ستينيات القرن الماضي عملية نظامية وشاملة، تتميز بكونها حراكاً واعيًا وهادفًا لا يترك للصدفة، فهي تقوم على التخطيط الاستراتيجي والمشاركة المجتمعية الفعالة، وتقودها إدارة قادرة على موازنة الموارد مع المتطلبات البشرية. وبناءً عليه، يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها التحول الهيكلي الذي ينقل المجتمع من ركود التخلف إلى آفاق التقدم، عبر إحداث تغييرات جوهرية في القواعد والمقومات الاقتصادية للدولة. (1)

يُعد الحق في التنمية حقاً جامعاً وغير قابل للتصرف، وقد كرسته المادة الأولى من إعلان الأمم المتحدة لسنة 1986 م، متبوعاً بتأكيدات أجندة 2030 م للتنمية المستدامة، ويمكن تلخيص نطاقه في المشاركة الشاملة، والعدالة التوزيعية، وتحقيق الكرامة.

ويتميز هذا الحق بكونه يخلق "التزامات إيجابية" على عاتق الدول، فهو لا يكتفي بالاعتراف النظري، بل يمتد ليشمل حماية الحقوق الجماعية والفردية في مسارات التنمية وضمان الاحتياجات الأساسية كالحق في السكن اللائق، الغذاء الكافي، والرعاية الصحية.

ولا يمتلك الحق في التنمية قوة إلزامية قانونية مباشرة (Hard Law) بصفته إعلاناً، إلا أنه يكتسب ثقلاً كبيراً من خلال ارتباطه الوثيق بحقوق الإنسان الأساسية (كالصحة والتعليم)، كما بدأ هذا الحق يحظى بـــ "شرعية قضائية" متصاعدة، حيث شرعت جهات دولية رفيعة مثل محكمة العدل الدولية في إدماجه ضمن حيثيات أحكامها، مما يعزز من مكانته في العرف الدولي المعاصر. (2)

إن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بين جيلي الحاضر والمستقبل وصيانة البيئة والمحافظة عليها وتحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، لما تمثله من دعم لحياة البشر وتوفير الاحتياجات الإنسانية الملحة ، والحد من التلوث والقضاء عليه من خلال التوعية والتثقيف مع تبني السياسات التي تكفل عدم استنفاد الموارد الطبيعية ، والاهتمام بالطاقات البديلة وترشيد الاستهلاك ، وعليه فإن التنمية تعني إتباع نمط يقلل إلى أدنى مستوى ممكن من تدهور الأساس البيئي الصالح لحياة الانسان ، والتوصل إلى شكل النمو الذي يمكن من التوازن بين التقدم الاجتماعي والاقتصادي ، وتحقيق إدارة بيئية رشيدة. (3)

لذا فإن للتنمية المستدامة أهداف وغايات سامية متمثلة بتوفير النوعية الأفضل لحياة السكان وتوعية وتأصيل مفهوم احترام البيئة والموارد الطبيعية مع التوعية بالاستخدام المثالي لها وطرق الاستفادة من التكنولوجيا لتحقيق نمو تقني واقتصادي ، وعليه أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السبعون (البندان 15 و 116 من جدول الأعمال) في أيلول 2015 م قرارا أشارت فيه إلى اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة ، وذلك إيذانا لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015 م بعنوان (تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030 م) والتي تمثل بدورها برنامجا لازدهار البشرية وتعزيز السلام العالمي مع القضاء على الفقر من خلال عمل جميع البلدان والجهات ذات المصلحة في سبيل تنفيذ هذه الخطة في إطار من الشراكة التعاونية

(1) (الشحي ، (2017) ، صص 24 25)
(2) (ليتيسيا ساكاي ، (2017) ، صص 158 160)
(3) (أسبر ، وئام ميشيل (2009 -2010) ، صص 22 25)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مع التصميم على اتخاذ ما يلزم من خطوات تدفع إلى التحول الذي يؤدي إلى الانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة حيث يبلغ عدد الأهداف 17 هدفا وغايات يبلغ عددها (169) غاية ، والمنشود منها مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية الألفية وإنجاز ما لم يتحقق في إطارها ، مع إعمال حقوق الانسان الواجبة للجميع وهي أهداف توصف بأنها متكاملة وغير قابلة للتجزئة تحقق التعاون بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وأقطابها ألا وهي (**البعد الاقتصادي – البعد الاجتماعي – البعد البيئي**).[1]

تطورت العلاقة بين مبدأ السيادة على الثروات الطبيعية والحق في التنمية بشكل ملحوظ منذ عام 1986 حتى وقتنا الحاضر، وتأثرت بشكل كبير بالعولمة والشركات المتعددة الجنسيات والجرائم العابر للحدود.

فمنذ عام 1986 كان التركيز الأساسي على مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية، حيث كانت الدول النامية تسعى إلى استعادة السيطرة على مواردها من الشركات الأجنبية وكان الحق في التنمية يعتبر نتيجة طبيعية للسيادة على الثروات الطبيعية.

تُعد قضية إقليم "أوقادين "(المعروفة قانونياً بقضية "مركز حقوق الإنسان في إثيوبيا وآخرين ضد إثيوبيا") وتُعرف هذه القضية في أروقة القانون الدولي والأفريقي باسم قضية "ووينشيت زيبيني نيغاش(Woineshet Zebene Negash) " من القضايا المرجعية أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، لأنها لامست الجوهر الحقيقي للعلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية، السيادة، والحق في التنمية.

نظرت قضية "أوقادين" (المعروفة رسمياً بقضية مركز حقوق الإنسان في إثيوبيا وآخرين ضد إثيوبيا –الشكوى رقم (341/2007) أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوبACHP) والتي يقع مقرها في مدينة بانجول (Banjul) بجمهورية غامبيا.

طبيعة الهيئة: هي الهيئة القضائية (أو شبه القضائية) المنبثقة عن الاتحاد الأفريقي، والمكلفة بتفسير وحماية الحقوق الواردة في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

تاريخ الصدور :استغرقت المداولات عدة سنوات نظراً لتعقيداتها السياسية والأمنية، وصدر القرار النهائي فيها في عام 2012 م

ويعزوا سبب نظرها هناك و لم تُنظَر أمام محكمة وطنية، إذ في القانون الدولي، لا تُقبل الدعاوى أمام الهيئات الدولية إلا بعد "استنفاد طرق الطعن الداخلية ."في هذه القضية، جادل المدعون بأن النظام القضائي الوطني في إثيوبيا لم يكن قادراً أو راغباً في إنصاف السكان المحليين ضد قرارات السيادة الحكومية، وهو ما فتح الباب أمام اللجنة الأفريقية في غامبيا للتدخل وإصدار قرارها التاريخي.

أ–تتعلق القضية بالأنشطة العسكرية واستخراج النفط والغاز في إقليم "أوقادين" شرقي إثيوبيا، حيث اتهمت المنظمات الحقوقية الحكومة الإثيوبية بأنها:

- قامت بعمليات إجلاء قسري للسكان المحليين لتهيئة المنطقة لشركات النفط الدولية.
- استخدمت العوائد الاقتصادية للموارد لتعزيز السيطرة العسكرية بدلاً من تنمية الإقليم.
- حرمت السكان من حقهم في التشاور والمشاركة في إدارة ثرواتهم.

(1) (الشحي ، (2017) ، صص 100 101)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ب–الدفوع القانونية (الارتباط البنيوي)

استند المدعون إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وتحديداً:

- المادة 21 :التي تنص على أن "لجميع الشعوب الحق في التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية."
- المادة 22 :التي تنص على أن "لجميع الشعوب الحق في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية."

ج–جوهر قرار اللجنة (التوازن بين السيادة والحق)

خلصت اللجنة الأفريقية في تحليلها إلى مبادئ قانونية وهي أن السيادة ليست صكاً على بياض بل أكدت اللجنة أن حق الدولة في السيادة على مواردها (المادة 21) ليس حقاً للحكومة في مواجهة الشعب، بل هو حق للشعب تمارسه الدولة نيابة عنه.

- شرط المنفعة العامة :ممارسة السيادة في استخراج الموارد لا تكون شرعية إلا إذا كانت تهدف مباشرة إلى تحقيق الحق في التنمية (المادة 22)، أي أن التنمية هي "الغرض القانوني" والشرعي الوحيد لممارسة السيادة المورديه.
- المشاركة والتشاور :لا يمكن للدولة أن تدعي ممارسة سيادتها "التنموية" دون إشراك السكان المحليين في صنع القرار، وهو ما يجسد "الارتباط البنيوي" بين المورد ككيان مادي والحق كقيمة قانونية.

معهد حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا *Communication 341/07 – Equality Now and EWLA v. Ethiopia*

لم يعد مبدأ السيادة الدائمة مجرد درع تستخدمه الدول لتبرير سياساتها الاقتصادية، بل تحول بفضل اجتهادات اللجنة الأفريقية في قضية أوقادين إلى 'التزام بالنتائج'، حيث تلتزم الدولة بإثبات أن استغلال المورد قد انعكس إيجاباً على الحق الإنساني في التنمية.

منذ بداية السبعينات من القرن الماضي وحتى الآن كان من أهم مرتكزات الرؤى المستقبلية والخطط التنموية الخمسية المتعاقبة في سلطنة عمان فكر الاستدامة، كذلك كانت السلطنة شريكا فاعلا للأمم المتحدة في كافة الفعاليات الأممية والإقليمية التي نتج عنها الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر 2015 م.

آمنت السلطنة بالتزامها الدولي بتحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2030 م لذلك حرصت حكومة السلطنة على إدماج أهداف وأبعاد التنمية المستدامة في استراتيجيات وخطط التنمية في عمان، ورصد الميزانيات الكفيلة بتحقيقها ومن هذا المنطلق أصبحت أهداف وغايات جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 م مكونا رئيسيا من مكونات ومحاور رؤية عمان 2040 م.

أكدت منظمة الأمم المتحدة على أن سلطنة عمان ملتزمة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المدى الزمني المحدد وأنها بصفة عام ورغم ما تواجهه من تحديات لا يمكن الاستهانة بها تسير بخطى واثقة وماضية قدما في الاتجاه الصحيح لتحقيق تلك الأهداف مستفيدة من رصيد علاقاتها الخارجية التي تربط بينها ومحيطها العربي

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والإقليمي والدولي، يعززها المشاركة المجتمعية الواسعة عند تصميم وتنفيذ وتقييم الخطط والسياسات والبرامج الكفيلة بمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف المنشودة.

وتمثلت جهود سلطنة عمان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في:

أ-**تشكيل اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة** وهي لجنة رفيعة المستوى تضم أعضاء من الوزارات والهيئات الحكومية المعنية ومجلس عمان وممثلي القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني أوكل لها مجموعة من المهام أهمها متابعة عمليات إدماج أهداف جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 م في محاور الأجندة الوطنية، فضلا عن إعداد تقارير المتابعة السنوية لأهداف التنمية المستدامة.

ب-**مبادرة " كل عمان "** التي أتاحت الفرصة للمشاركة لكافة شرائح المجتمع في وضع أولويات المجتمعات المحلية وتطلعاتهم المستقبلية عند إعداد وثيقة الرؤية (عمان 2040).

ج -**وضعت السلطنة نظاما متكاملا لمتابعة وتقييم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة** ومنهجية لتقييم قياس التقدم المحرز لتضمن التحقق من بلوغ المستهدفات وإمداد متخذ القرار بمعدلات التنفيذ المستهدفة والمحققة أولا بأول.

د-**تم تصميم لوحة معلومات مركزية لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة**، ليتم من خلالها قياس ما يقارب من مائة مؤشر على المستوى الوطني، وقد أوضحت نتائج القياس بشكل جلي التقدم الإيجابي للسلطنة في الكثير من المؤشرات.

هـ-**تطبيق موازنات وخطط البرامج والأداء، والتي تحدد العلاقة المباشرة بين الأولويات الوطنية والموازنات التي يجب أن تخصص لتنفيذها**، وتقدم أداة سلسة لتتبع الأداء والمساءلة عنه فجودة تخصيص الموازنات هو أمر لا يقل أهمية عن توفير التمويل.

و-**التطور التكنولوجي والجاهزية للثورة الصناعية الرابعة وتسخيرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة** ولا سيما في مجال خلق فرص عمل جديدة واستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل.

ح-**تنمية وتعزيز دور المحافظات والمجتمعات المحلية**، بهدف تحقيق نمو متوازن لثمار التنمية على المواطنين في مختلف أرجاء البلاد، وفيما بين المحافظات المختلفة.

ط-**بناء منظومة معلومات إحصائية متكاملة مترابطة إلكترونيا وقابلة للتحديث بشكل مستمر**، كما تم وضع الخطط اللازمة لتنفيذ التعدادات والمسوح الميدانية لتوفير المؤشرات المطلوبة حتى عام 2030 م.

ي-**إنشاء مركز عمان للحوكمة والاستدامة (OCGS)** : أنشئ المركز بتاريخ : 12 / يوليو / 2015م ككيان وطني رائد يتبع الهيئة العامة لسوق المال ، و يفتح المركز أبواب عضويته لنسيج واسع من الشركات والمؤسسات بمختلف أشكالها القانونية، بالإضافة إلى الأفراد المهتمين، ليكون منصة جامعة لتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي في السلطنة.، ويهدف المركز إلى تحقيق العديد من الأهداف منها نشر مفهوم ثقافة الحوكمة إلى كافة الشركات في السلطنة ، ترسيخ وتشجيع وتفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية لدى الشركات بما يكفل القيام بدورها نحو خدمة المجتمع وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة ، تحسين مستوى أداء رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات بكافة أشكالها القانونية ، وإداراتها التنفيذية في مجال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، وفي سبيل تحقيق أهداف المركز فإن له كافة الصلاحيات التي تمكنه من ذلك والتي من أهمها إعداد برامج تخصصية تأهيلية في

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المجالات التي يشرف عليها ، عقد ورش عمل وندوات ومؤتمرات على المستويين المحلي والدولي لتبادل الخبرات في مجالات حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية وباقي مجالات عمل المركز ، تقديم الدعم والاستشارات الفنية والإدارية والبحوث والدراسات للشركات في المجالات المتعلقة بحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية ، نشر الوعي بمجالات عمل المركز ، وذلك من خلال إصدار المطبوعات والنشرات والمجلات ذات الصلة بحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية وغيرها من الوسائل.

ك–**مسابقة المحافظة على الطاقة الكهربائية** : إيماناً بضرورة حماية النظم البيئية، والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري لخفض الانبعاثات الكربونية الضارة ؛ أطلق **مجلس البحث العلمي** مبادرة وطنية رائدة تتمثل في "مسابقة المحافظة على الطاقة الكهربائية" ، تأتي هذه المسابقة بدعم استراتيجي من **المؤسسة التنموية للشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال**، وبالتعاون الوثيق مع **وزارة التربية والتعليم**.، تتمثل الفكرة في تنفيذ مسابقة في المحافظة على الطاقة الكهربائية في بعض مدارس وزارة التربية والتعليم وفق خطة تشمل بعض برامج التوعية في ترشيد استهلاك الكهرباء ، ثم ستتنافس المدارس المشاركة في تخفيض استهلاك الكهرياء في فترة زمنية محددة ثم سيتم تنفيذ برنامج تدريبي للمدارس التي ستحقق أكبر نسبة في تخفيض استهلاك الكهرباء على استخدام حقيبة تعليمية في الطاقات المتجددة كنوع من التقدير على مجهوداتهم في المشاركة في المسابقة.

ل– **جائزة السلطان قابوس للتنمية المستدامة في البيئة المدرسية** : وتهدف إلى نشر ثقافة التنمية المستدامة وترسيخها في المجتمعين المدرسي والمحلي ، تعزيز قيم التنمية المستدامة لدى أعضاء المجتمع المدرسي وتطوير اتجاهاتهم نحو قضاياها في البيئتين المدرسية والمحلية ، وصقل مهارات أعضاء المجتمع المدرسي وتنمية كفاءاتهم لتحقيق أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة ، وتعزيز الهوية الوطنية لدى الطلبة وغرس قيم المواطنة الصالحة في نفوسهم ، لإعدادهم للإسهام بفعالية في مسيرة بناء الوطن ، ولا يفوتنا في هذا المقام تفعيل دور التقنيات الحديثة في خدمة قضايا التعليم والتنمية المجتمعية المستدامة .

م–**مراسيم سلطانية تدعم الاستدامة وتحافظ على البيئة: حرصت سلطنة عمان كغيرها من الدول على دعم التنمية المستدامة من خلال إصدار الكثير من المراسيم السلطانية واللوائح التنفيذية ومنها على سبيل المثال لا الحصر:**

- ***مرسوم سلطاني رقم (1 / 2021 م) باعتماد خطة التنمية الخمسية العاشرة (2021 م – 2025 م) .***
- ***مرسوم سلطاني رقم (106 / 2020 م) بإنشاء هيئة البيئة وتحديد اختصاصاتها واعتماد هيكلها التنظيمي.***
- ***مرسوم سلطاني رقم (114/ 2001 م) بإصدار قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث.***
- ***مرسوم سلطاني رقم (40 / 2023 م) بإصدار قانون تنظيم قطاع المياه والصرف الصحي.***
- ***مرسوم سلطاني رقم (10 / 2023 م) بتخصيص بعض الأراضي لأغراض مشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين النظيف.***[1]

إن الهدف من وراء وتفعيل وحماية حق التنمية المستدامة هو حفظ الموارد الطبيعية، بتوفير أرصدة منها تسد حاجة الأجيال القادمة بعد نفاذ الكمية المستهلكة من الجيل الحالي، كما تهدف إلى النمو الاقتصادي الذي يتطلب ضرورة خفض معدلات النمو

(1) (الغافري ، غريب ، (يناير 2025م)، صص 136 140)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

في استهلاك الموارد الطبيعية المتجددة عن معدلات النمو في الكميات المتاحة من الموارد بالإضافة إلى ما تهدف إليه من نمو اجتماعي وصحي ومستوى عالي من المعيشة.(1)

شهد الفكر القانوني والدولي تطوراً نوعياً أدى إلى صعود "الحق في التنمية "كقاعدة أساسية تسمو على المفهوم التقليدي لـــ "السيادة الدائمة على الثروات ."لم يعد التركيز منصباً على مجرد امتلاك الموارد، بل على الغايات الإنسانية والبيئية من ورائها، كما يتجاوز المنظور المعاصر للتنمية الحدود الاقتصادية الضيقة ليشمل منظومة من الحقوق المترابطة وتشمل العدالة البيئية وهي الحق الأصيل في العيش ضمن بيئة نظيفة وآمنة ومستدامة للأجيال القادمة ، والتمكين المعرفي ويعني كفالة الحق في الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة وتدفق المعرفة العلمية ، والديمقراطية التنموية ألا وهي تعزيز حق الشعوب والمجتمعات في المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بإدارة مواردهم الطبيعية.

أثر العولمة والشركات متعددة الجنسيات على السيادة والحق في التنمية.

اختلف الباحثين في تاريخ نشأة العولمة بين من قال أنها حديثة العهد ، وبين من قال بعكس ذلك ، ومع كثرة التعريفات حولها بسبب النزعات الفكرية والسياسية فالكل ينظر إليها من منظور اختصاصه ، وأول من تبنى فكرة العولمة هو العالم السسيولوجي الكندي (مارشال ماك) من جامعة تورنتو (زبيغنيو بريجينسكي) ، وهو مستشار الرئيس الأمريكي (كارتر) 1977-1980 حيث أكد على ضرورة أن تقدم أمريكا نموذجا كونيا للحداثة يحمل القيم الأمريكية التي ينادون بها دوما في الحرية وحقوق الانسان وقد عرفت بأنها "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتماد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية.(2)

فيما عرف (جيمس روزانو) العولمة — أحد علماء السياسة الأمريكيين — بأنها (العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيدلوجيا وتشمل إعادة الإنتاج ، وتداخل الصناعات عبر الحدود وانتشار أسواق التمويل وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة) ، ومما أدى لبروز تيار العولمة ما قال به معظم الكتاب على أنها تحوي عناصر أساسية متمثلة بتحرير التجارة الدولية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الثورة المعرفية ، بالإضافة إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات.

ومن نافلة القول إن العولمة هي القوة التي جعلت العالم يتنفس برئة واحدة اقتصادياً وثقافياً، لكنها في الوقت ذاته وضعت مفهوم "السيادة الوطنية" أمام اختبارات وتحديات غير مسبوقة.

تتشعب آثار العولمة لتشمل أبعاداً متناقضة تتراوح بين المكاسب الهيكلية والمخاطر التنافسية ؛ فهي يصدق عليها الوصف بأنها سلاح ذو حدين يؤثر بشكل مباشر على مسارات التنمية المستدامة، ومن آثارها الإيجابية إزالة العقبات التي من شأنها أن تقف حجر عثرة في وجه التنمية المستدامة ، بما ينتج عنها من تحديث الأنظمة ،وإلى وجود الشفافية لتصحيح مسارات التنمية مع تحديثها للأنظمة القضائية الوثيقة الصلة وتخليص الأنظمة الحمائية التي تتوافق وروح النظام الاقتصادي الإسلامي وتضعف هياكل الإنتاج ومع ذلك فكل نظريات العولمة الإيجابية لا تعدوا كونها مميزات نظرية في الواقع لما تهدف إليه من السيطرة على

(1) (الشحي ، (2017) ، صص 127 130)
(2) (صلاح الدين محمد طحيط المشاقبة ، (2021) ، ص 19)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الأسواق العالمية وفتح الحدود أمام نقل البضائع والخدمات وهذا بدوره سوف يضر بالدول العربية كونها من الدول النامية لما سوف تشهده من تنافس في البضائع والخدمات الأجنبية .

على النقيض من الفرص النظرية تبرز الآثار السلبية للعولمة كعقبات حقيقية أمام نهضة الدول النامية؛ حيث تسببت في تنامي النزعة الاستهلاكية المفرطة، ومنحت الشركات الأجنبية نفوذاً واسعاً قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى إعاقة مسارات التنمية الوطنية المستقلة، واستشعاراً لهذه المخاطر عززت الأمم المتحدة دورها في ضبط إيقاع العولمة لضمان شموليتها وعدالتها، ويتجسد هذا الدور في القرار التاريخي الصادر في 22ديسمبر 2015 م والذي رسم خارطة طريق لتعزيز التنمية في سياق الترابط العالمي والذي أشارت فيه إلى الأهمية البالغة التي يكتسبها إيجاد نظام متعدد الأطراف يكون شفافا وفعالا يشمل الجميع من أجل التصدي للتحديات المعاصرة الملحة على الصعيد العامي واعتراف منها بعالمية الأمم المتحدة والتأكيد على التزاماتها بتدعيم فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها وتعزيزهما ، مع ما تؤكده من دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للمسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي ، مع ما وفرته من إيجاد منتدى عالمي متعدد الأطراف يشمل الجميع يضفي قيمة على قراراتها المتعلقة بالمسائل العالمية التي تهم المجتمع الدولي وهو ما أشار إليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/70/211) الذي اتخذته في 22 ديسمبر لسنة 2015 م في دورتها السبعون البند 22 (A) من جدول الأعمال (دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط).

اختلف الفقهاء في تعريف الشركات متعددة الجنسيات فهناك من عرفها على أساس اقتصادي وهناك من تناولها بالتعريف على أساس قانوني فقد عرفها ماتيور .ر من منظور اقتصادي على أنها (**الشركات التي تقوم بعمليات كبيرة ومتشعبة جدا في البلدان الأخرى وتمتلك هناك طاقات إنتاجية وتمارس نشاطها في ست بلدان على الأقل)** وعرفها آخرون بأنها (**المشروع الذي يمارس نشاطا إنتاجيا في دولتين أو أكثر ويعمل من خلال مركز رئيسي في أحد تلك الدول وله فروع منتشرة في الدول الأخرى وتابعة للمركز الرئيسي)** ، وتعرف باعتبارها مفهوما قانونيا بأنها (**مجموعة من شركات مستقلة من الناحية القانونية ومنتمية إلى العديد من الدول وهي تشكل مشروعا واحدا متكاملا من الناحية الاقتصادية أو على الأقل متناسقا وتمارس نشاطا دوليا تحت إدارة الشركة الأم**) وعرفها الدكتور محسن شفيق بأنها (**ذلك المشروع الذي يتركب من مجموعة وحدات فرعية ترتبط بالمركز الأصلي بعلاقات قانونية وتخضع لاستراتيجية اقتصادية عامة تتولى الاستثمار في مناطق جغرافية متعددة**) في حين عرفها الدكتور عماد الشربيني بأنها (**عبارة عن مجموعة من الوحدات الفرعية المنتشرة في مناطق جغرافية متعددة ويربطها بالمركز الأصلي علاقات قانونية وتلتزم في استثمار أموالها بسياسة اقتصادية موحدة**) ، وأما الفقيه فرنون يعرفها بأنها (**مجموعة من المؤسسات المختلفة الجنسيات متحدة فيما بينها بروابط استراتيجية وإدارة موحدة**) وعرفها رولف على أنها (**الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي 25 % من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار**) .

ومن خلال ما تم الإشارة إليه فقد أجمع أغلب الفقهاء على ضرورة توافر العناصر التالية من الناحية القانونية:

1-أن تكون هناك مجموعة من الشركات تمارس نشاطها في دول متعددة.

2-أن يكون موضوع نشاط هذه المجموعة من الشركات هو الاستثمار الدولي المباشر (الاستثمار الأجنبي المباشر).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3-خضوع هذه المجموعة من الشركات لسيطرة اقتصادية موحدة ويجب أن تتحقق تلك السيطرة بأدوات وأساليب فنية مستمدة من قانون الشركات وبالذات عن طريق المساهمة في رأسمال كل شركة من شركات المجموعة بنسبة تكفي للسيطرة عليها.

ونجد المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة يعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها (**كل مشروع يمتلك أو يسيطر على موجودات وأصول أو مصانع ومناجم ومكاتب بيع وما شابهها في دولتين أو أكثر يمكن اعتباره شركة متعددة الجنسيات**).

نستخلص مما سبق أن الشركة متعددة الجنسية ليست كياناً قانونياً واحداً بالمعنى الضيق، بل هي "اتحاد مؤسسي" يضم مجموعة من الشركات التابعة. تتميز هذه المنظومة بالخصائص التالية وهي الاستقلال القانوني والترابط الاقتصادي إذ رغم أن كل شركة داخل المجموعة تتمتع بشخصية قانونية مستقلة وتخضع لقوانين الدولة المضيفة التي تعمل على إقليمها، إلا أنها ترتبط بمركز الأم بروابط اقتصادية ومالية وثيقة، هذا الترابط يجعل المجموعة تتحرك ككتلة واحدة ذات استراتيجية موحدة ونشاط عابر للحدود، كما يتجسد نشاط هذه الشركات في صورة استثمارات دولية تتوزع على عدة قطاعات حيوية:

تتسم الشركات متعددة الجنسيات بتركيبة تنظيمية فريدة توازن بين التعدد والوحدة؛ فمن الناحية القانونية، تمثل هذه الشركات مجموعة من الوحدات المنفصلة التي تتمتع كل منها بشخصية اعتبارية مستقلة وذمة مالية خاصة ومع ذلك، فإن السمة الجوهرية التي تميز هذه الكيانات المنفصلة هي "وحدة السيطرة الاقتصادية"؛ حيث تعمل هذه الوحدة كمركز ثقل إداري يربط تلك الشركات المشتتة جغرافياً تحت مظلة واحدة. (1)

ولعل من نافلة القول إن الشركات متعددة الجنسيات تستغل الموارد الطبيعية في أفريقيا عبر ممارسات غير أخلاقية وقانونية، مما يؤدي إلى نتائج سلبية على البيئة والمجتمعات، ومن أمثلة ذلك الاستغلال:

أ-شل (Shell) في نيجيريا :واجهت شركة شل اتهامات بسنوات من التلوث البيئي في منطقة دلتا النيجر أدى تسرب النفط إلى تدمير الأراضي الزراعية ومصائد الأسماك، مما أثر بشكل كبير على حياة المجتمعات المحلية، على الرغم من أن بعض هذه الحوادث قد تكون بسبب أعمال التخريب، إلا أن الشركة تعرضت لانتقادات لعدم تطبيقها معايير السلامة البيئية اللازمة.

ب-الشركات الصينية في جمهورية الكونغو الديمقراطية :في الكونغو حيث توجد موارد غنية بالمعادن، أدت عقود التعدين غير الشفافة الموقعة مع شركات صينية إلى استنزاف الموارد الطبيعية دون أن تعود بالمنفعة الكافية على الشعب، وغالبًا ما تؤدي هذه العمليات إلى تدهور بيئي وتشريد المجتمعات المحلية.

ومن أمثلتها: -

1-شركة :China Molybdenum (CMOC) هذه الشركة هي واحدة من أكبر الشركات الصينية في الكونغو الديمقراطية. تمتلك حصة الأغلبية في منجم تنكه فونغورومي(Tenke Fungurume Mining -TFM) ، وهو أحد أكبر مناجم النحاس والكوبالت في العالم، تعتبر هذه الشراكة مثالًا رئيسيًا على الاستثمارات الصينية الضخمة التي تهدف إلى تأمين إمدادات الموارد المعدنية الاستراتيجية.

(1) (مختاري سماح، (2016 / 2017)، صص 9 14)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2-شركة Zijin Mining: تُشارك هذه الشركة في عدة مشاريع تعدين كبرى، من بينها مشروع منجم كولوِزي، وهو أيضًا منجم ضخم للنحاس والكوبالت.

ج-شركات التعدين الفرنسية في النيجر :وهي منتج رئيسي لليورانيوم، تعرضت شركات التعدين الفرنسية مثل أريفا (Areva)لانتقادات بسبب ممارساتها التي أدت إلى تلوث المياه السطحية والجوفية وتزايد المخاطر الصحية على السكان المحليين، دون أن يستفيدوا من عائدات التصدير بشكل عادل.

د-الشركات الكندية في قطاع الماس والذهب :في بلدان مثل سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية، استغلت بعض الشركات الكندية ضعف الرقابة الحكومية في بعض الأحيان، كانت هذه الشركات تمول الصراعات الأهلية بشكل غير مباشر من خلال شراء ما يسمى "الماس الدموي."

توضح هذه الأمثلة أن الاستغلال لا يقتصر فقط على تدمير البيئة، بل يتعداه إلى زعزعة الاستقرار السياسي وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية، مما يعيق بشكل كبير التنمية المستدامة في أفريقيا.

ونتيجة للتحولات العالمية والتحديات التي فرضتها أنشطة الشركات الكبرى على حقوق الإنسان، ظهرت المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام 2011 م، والتي تشكّل إطارًا دوليًا واضحًا لتحديد مسؤوليات الدول والشركات وتستند هذه المبادئ إلى ثلاث ركائز أساسية:

- واجب الدولة في حماية حقوق الإنسان :يتعين على الدول وضع قوانين وسياسات تضمن حماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الشركات.
- مسؤولية الشركات في احترام حقوق الإنسان :يجب على الشركات، بغض النظر عن حجمها أو قطاعها، أن تتجنب التسبب في انتهاكات حقوق الإنسان أو المساهمة فيها، وأن تعالج أي آثار سلبية مرتبطة بعملياتها.
- ضرورة إتاحة سبل انتصاف فعالة :يجب أن توفر الدول والشركات آليات للضحايا لتقديم شكاوى والحصول على تعويض عادل عند وقوع انتهاكات.

وتعدّ هذه المبادئ بمثابة دليل شامل لدعم الشركات في ممارساتها اليومية.

وجدير بالذكر القول إنه لا توجد وثيقة رسمية أو تاريخ محدد يُعرف بـــ "تاريخ انضمام سلطنة عمان "للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وذلك لأن هذه المبادئ ليست اتفاقية دولية ملزمة تتطلب توقيعًا أو مصادقة رسمية، في حين أن هذه المبادئ تُعد إطارًا غير مُلزم توصي به الأمم المتحدة الدول والشركات لتتبعه.

ومع ذلك، أظهرت سلطنة عمان التزامها بهذه المبادئ من خلال عدة خطوات عملية تتمثل في:

أ-المشاركة في الملتقيات :تشارك السلطنة بفعالية في الملتقيات والحوارات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي تُعقد بالتعاون مع الأمم المتحدة، مما يؤكد اهتمامها بتطبيق هذه المعايير.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ب–دمجها في السياسات الوطنية :تعكس رؤية عُمان 2040 التزامًا بمبادئ التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وهو ما يتماشى بشكل مباشر مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة.

ج–الجهود التشريعية :تقوم السلطنة بمراجعة وتحديث قوانينها المحلية لتعزيز حماية حقوق الإنسان في بيئة الأعمال، مما يُعتبر تطبيقًا عمليًا لهذه المبادئ.

سلطنة عمان بالتزامها لهذه المبادئ، تعزز دعمها لحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، إن هذا الالتزام منها جاء ليؤكد على أهمية دمج ممارسات الأعمال المسؤولة في الاستراتيجيات الوطنية، بما يتماشى مع "رؤية عُمان 2040" التي تركز على التنمية الاقتصادية المستدامة وحماية المجتمع.

الجرائم العابرة للحدود وتأثيرها على التوازن بين المبدأين.

تكتنف تعريف الجريمة المنظمة أو العابرة للحدود العديد من الصعوبات، ويعود السبب في ذلك إلى صعوبة تحديد هيكل هذه الجريمة، واستحالة حصر أهدافها وآثارها الواسعة. وقد أدى هذا إلى ظهور عدد كبير من المفاهيم والتعريفات المختلفة، وذلك بحسب الجهة أو الأساس الذي انطلقت منه.

عرفها الدكتور شريف سيد كامل بأنها (فعل أو أفعال غير مشروعة تهدف غالبا للتربح ترتكبها جماعة إجرامية باستخدام التهديد أو العنف أو الرشوة ، حيث تتصف هذه الجماعة الاجرامية بالاستمرارية ، ذات تنظيم هيكلي متدرج حيث يعمل أعضاؤها وفق نظام داخلي يحدد دور كل عضو منهم ، كما يكفل ولائهم لأوامر رؤسائهم ، أيضا يتميز بأن يمتد نشاطها الاجرامي عبر عدة دول) ، وعرفها الدكتور فاروق النبهان بأنها (تلك الجريمة التي أفرزتها الحضارة المادية لكي تمكن الانسان المجرم من تحقيق أهدافه الاجرامية بطريقة متقدمة لا يتمكن القانون من ملاحقته بفضل ما أحاط نفسه من وسائل يخفي بها أغراضه الاجرامية ، ولا بد لتحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين) ، وعرفها الدكتور مصطفى طاهر بقوله (الجريمة المنظمة جريمة متنوعة ومعقدة من الأنشطة الإجرامية والعمليات السريعة واسعة النطاق متعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة تهيمن عليها عصابات بالغة القوة والتنظيم ، تظم آلاف المجرمين من مختلف الجنسيات ، وتتم بقدر كبير من الاحتراف والاستمرارية وقوة البطش وتستهدف تحقيق الربح المالي واكتساب القوة والنفوذ باستخدام أساليب عديدة ومختلفة) .

تتفق التعريفات السابقة على أن **الجريمة المنظمة هي جريمة يرتكبها مجموعة من الأشخاص بهدف تحقيق مكاسب مادية غير مشروعة، وذلك باستخدام كافة الوسائل المتاحة.**

أما المشرع المصري فقد ميز بين ثلاث أنواع من النماذج الاجرامية للجريمة المنظمة وهي : تأسيس جماعة إجرامية منظمة والانضمام لجماعة إجرامية منظمة ثم الاتصال بجماعة إجرامية منظمة حيث نصت المادة (86) مكرر من قنون العقوبات المصري " يعاقب بالسجن كل من أسس أو نظم أو أدار على خلاف أحكام القانون جمعية أو منظمة أو عصابة يكون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين أو منع إحدى مؤسسات الدولة أو إحدى السلطات العامة من ممارسة أعمالها أو الاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور أو القانون أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من تولى زعامة أو قيادة منظمة أو مدها بمعونات مادية أو مالية مع علمها بالغرض الذي تدعو إليه "

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعرفها قانون العقوبات الجزائري رقم 15/4، الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2004، تعرف المادة (176) الجريمة بأنها " **أي تجمع أو اتفاق، بغض النظر عن مدته أو عدد أعضائه، ويُعاقب عليها بالسجن لمدة خمس سنوات، وتعتبر الجريمة قائمة بمجرد وجود تصميم مشترك على ارتكاب الفعل** "

على الرغم من مصادقة المشرع المغربي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة، فإنه لم يُعرّفها بشكل مباشر، لكنه اعتمد مقاربة عملية، حيث قام بتجريم بعض الأفعال التي تندرج تحتها بشكل واضح، مثل غسيل الأموال، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، كما أنشأ المشرع إطارًا قانونيًا خاصًا يُعاقب على مجرد التخطيط للجريمة. فبمجرد أن يُثبت وجود "عصابة أو اتفاق" بين أفراد بهدف ارتكاب جناية، يُعتبر هذا تكوينًا لعصابة إجرامية يُعاقب عليها القانون حتى قبل وقوع الجريمة نفسها، هذا النهج يركز على تجريم التخطيط والاتفاق المشترك، مما يعكس سعي المغرب لمكافحة الجريمة المنظمة من جذورها.

ومن خلال التعريفات السابقة لبعض التشريعات نجد أن الجريمة العابرة للحدود لم تحظَ بتعريف تشريعي واضح في أغلب الدول العربية، وهذا يعكس حداثة هذا النوع من الجرائم المنظمة، إلى جانب التباين في الأنظمة القانونية بين الدول.

في حين عرفها بعض الفقهاء الألمان من خلال بيان الخصائص الأساسية للجريمة وهي (اللجوء للعنف والقتل والاحتراف بارتكاب جرائم خطيرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة وتجاوز الجريمة للحدود والهدف الرئيسي لهذه الجماعات الاجرامية المنظمة هو تحقيق الربح المادي وكسب الأموال الغير مشروعة دون مراعاة للقوانين) ، أما الفقه الأمريكي فقد عرف الجريمة العابرة للحدود – الجريمة المنظمة – بأنها (نشاط إجرامي تقوم به منظمة شكلية تكرس جهدها للكسب بوسائل غير مشروعة) أو (جريمة ترتكب من قبل شخص يشغل موقعا في عمل قائم على أساس تقسيم العمل ومخصص لارتكاب الجريمة) ، هذا التعريف يتناول بالتركيز الجريمة المرتكبة من قبل أفراد الكيان الإجرامي وبالتالي فتحقق الجريمة المنظمة يكون بتوافر عاملين هامين :

أ- وجود منظمة أو كيان إجرامي أنشأت بقصد ارتكاب جريمة.

ب- ارتكاب الجريمة محل التنظيم.(1)

في عام 1998 عرف الاتحاد الأوربي الجريمة العابرة للحدود أو الجريمة المنظمة بأنها " **جماعة مشكلة من أكثر من شخصين لها هيكل تنظيمي دائمة في الزمان وتعمل بشكل على ارتكاب جرائم يعاقب عليها سواء كانت تلك الجرائم غاية في ذاتها أو وسيلة لتحقيق الربح وتستخدم عند اللزوم حق التأثير على رجال السلطة العامة**".

أما اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة في باليرمو سنة 2000 م فقد عرفتها في المادة 2 الفقرة " أ " بأنها " **جماعة ذات بناء هيكلي يتكون من ثلاثة أشخاص فأكثر وتدوم لفترة من الزمن لارتكاب جريمة أو أكثر من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية** ".(2)

ونستنتج أنه يوجد اتجاهان رئيسيان في الفقه الغربي لتعريف الجريمة العابرة للحدود، حيث يرى **الاتجاه الأول** أن الجريمة العابرة للحدود هي جريمة ترتكبها منظمة إجرامية تهدف إلى تحقيق الربح بطرق غير مشروعة، أما **الاتجاه الثاني**، فيعرفها بناءً على عناصرها الأساسية التي تتضمن تجاوزها للحدود الوطنية.

(1) (نور الهدى الحسوني، (2021 / 2022)، صص 4 10)
(2) (بن عمر الحاج عيسى، (2010 / 2011)، صص 13 14)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تعتبر الجرائم العابرة للحدود، مثل غسيل الأموال، الاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، تحدياً مباشراً لسيادة الدول ولعل أبرز هذه التحديات يتمثل في:

أ–زعزعة استقرار الاقتصاد الوطني :تعمل الجماعات الإجرامية على إضعاف الاقتصاديات الوطنية من خلال الاستغلال غير المشروع للموارد، والتهرب من الضرائب، وتهريب السلع، مما يقلل من إيرادات الدولة ويجعلها عاجزة عن تمويل مشاريع التنمية.

ب–تغلغل الفساد :تعمل هذه الجرائم على إفساد مؤسسات الدولة، مما يقوض قدرتها على إدارة مواردها بشكل فعال وشفاف، هذا الفساد يقف حائلا في الاستفادة من الثروات الطبيعية لصالح المواطنين، ويُحوّل عائداتها إلى جيوب العصابات الإجرامية.

ج–تقويض سيادة القانون :تؤدي الأنشطة الإجرامية إلى إضعاف سلطة الدولة وقدرتها على تطبيق القانون، مما يخلق بيئة من الفوضى وعدم الأمان، هذا بدوره يعيق الاستثمار ويضر بالتنمية المستدامة.

أمام هذا التحدي بدأ المجتمع الدولي يسلط الضوء على الحق في التنمية كأولوية قصوى، وهذا المفهوم جاء ليؤكد أن لكل إنسان الحق في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتمتع بها.

إن التحول الذي طرأ على السيادة قد غير مفهومها إذ لم تعد سيادة الدولة على ثرواتها حقاً مطلقاً يمكن استخدامه بشكل يضر بالحقوق الأساسية لمواطنيها بل أصبحت تعني:

أ–المسؤولية الدولية المشتركة :يتطلب التصدي للجرائم العابرة للحدود تعاوناً دولياً واسع النطاق، مما يحد من قدرة أي دولة على التصرف بشكل أحادي، فمكافحة هذه الجرائم لا يمكن أن تنجح إلا من خلال العمل الجماعي وتبادل المعلومات، مما يقلل من أهمية الحدود الوطنية في هذا السياق.

ب–أولوية التنمية المستدامة :أصبح هناك إدراك متزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة وحقوق الإنسان هو الهدف النهائي، وأن السيادة على الثروات هي مجرد وسيلة لتحقيق هذا الهدف، وليس غاية في حد ذاتها.

أدت الجرائم العابرة للحدود إلى إعادة تعريف العلاقة بين السيادة الدائمة على الثروات والحق في التنمية، إذ لم تعد سيادة الدولة على مواردها حقًا مطلقًا، بل أصبحت مقيدة بحماية الحق في التنمية، هذا يعني أن المجتمع الدولي ينظر إلى سوء إدارة الثروات الطبيعية واستغلالها بشكل يغذي الجريمة والفساد على أنه انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية للمواطنين، وبالتالي تحولت السيادة من مجرد حق إلى التزام أخلاقي وقانوني على الدولة باستخدام مواردها بشفافية ومسؤولية لضمان رفاهية شعبها.

وفي الختام، نخلص إلى أن العلاقة بين السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية والحق في التنمية المستدامة قد تجاوزت المفهوم التقليدي للصراع حول الملكية، لتدخل مرحلة أخرى وتتوشح بوشاح "التكامل الوظيفي"، إن السيادة اليوم لم تعد درعاً للحماية بقدر ما أصبحت أداة للبناء والشرعية الدولية و لم تعد تُمنح لمجرد بسط السلطة، بل لمدى قدرة هذه السلطة على تحقيق رفاهية الإنسان وصيانة حقوق الأجيال القادمة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النتائج المستخلصة:

أ–تحول طبيعة السيادة :انتقلت السيادة من "حق مطلق" (حق الاستئثار) إلى "حق مسؤول" (حق التدبير)، حيث أصبحت ممارسة السيادة على الموارد مقيدة بتحقيق المنفعة العامة والالتزام البيئي.

ب–سمو الحق في التنمية :أضحى الحق في التنمية يمثل المظلة القانونية التي تندرج تحتها كافة الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك أنشطة الشركات متعددة الجنسية، التي لم تعد بمنأى عن المساءلة الحقوقية الدولية.

ج–أثبتت العولمة والجرائم العابرة للحدود والشركات متعددة الجنسيات كواقع مفروض أن "الأمن التنموي" لا يمكن تحقيقه بشكل أحادي، بل يتطلب نظاماً دولياً متعدد الأطراف يتسم بالشفافية والعدالة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب العلمية:

- صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة ، (2021) ،أثر العولمة على سيادة الدول في الوطن العربي دراسة حالة " العراق أنموذجا " ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين / ألمانيا .

ثانياً: رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

- الشحي، (2017)، حق التنمية المستدامة في قواعد القانون الدولي، رسالة ماجستير في القانون العام منشورة، جامعة الشرق الأوسط، سلطنة عمان.
- أسبر، وئام ميشيل (2009 –2010)، التنمية المستدامة في برامج منظمات المجتمع الأهلي (دراسة تقويمية ميدانية لبرامجها التربوية في محافظتي دمشق وحمص)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- 3بن عمر الحاج عيسى، (2010 / 2011)، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وسبل مكافحتها دوليا وإقليميا ، مذكرة في تخصص قانون العلاقات الدولية لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية ، منشورة ، جامعة زيان عاشور – الجلفة – ، الجزائر .
- ليتيسيا ساكاي ، (2017) ، السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية والحماية الدولية لحقوق الانسان ، أطروحة دكتوراة في القانون ، جامعة بانثيون سوربون باريس الأولى ، جامعة ساو باولو .
- مختاري سماح، (2016 / 2017)، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها في العلاقات الدولية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق ، منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر .
- نور الهدى الحسوني، (2021 / 2022)، الجريمة العابرة للحدود ، ماستر الحكامة الأمنية وحقوق الانسان ، منشورة ، جامعة مولاي اسماعيل ، المغرب / مكناس .

ثالثا: المقالات والمنشورات العلمية:

- الغافري، غريب – تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء قواعد القانون الدولي والقانون الوطني –مجلة الدراسات الفقهية والقانونية – العدد 21 – يناير 2025م

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الالتقائية في السياسات العمومية:
مدخل لتعزيز نجاعة الإنفاق والإنصاف الاجتماعي

عائشة احريش
طالبة بسلك الدكتوراه باحثة في المالية والسياسات العمومية
جامعة عبد المالك السعدي
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية –طنجة–
المملكة المغربية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية "الالتقائية" في السياسات العمومية بالمغرب باعتبارها ضرورة دستورية وتدبيرية لتجاوز معضلة التشتت القطاعي الذي يطبع الممارسة الإدارية.

تنطلق مساهمتنا من فرضية مفادها أن النجاعة في الإنفاق العمومي وتحقيق العدالة المجالية لا يتوقفان على وفرة المخططات الاستراتيجية، بل على مدى قدرتها على التمفصل والتناغم الوظيفي والزمني.(Convergence)

يسلط تحليلنا الضوء على التحديات البنيوية التي تواجه التنمية ببلادنا، مشيراً إلى أن تعدد المتدخلين وتضخم النصوص القانونية في تدبير اللامركزية أديا إلى هشاشة قانونية وإهدار للموارد المالية.

وتجادل الدراسة بأن غياب التنسيق الأفقي بين القطاعات الوزارية والعمودي بين الدولة والجماعات الترابية يفرغ السياسات الاجتماعية من أثرها الميداني، مما يعمق الفوارق ويضعف الثقة في المؤسسات.

كما نستعرض من خلال بحثنا، دور الآليات الرقابية والمالية، لاسيما "قانون المالية" و"نجاعة الأداء"، في فرض منطق الالتقائية عبر تعاضد الإمكانيات والتعاقد الترابي.

وتخلص الورقة إلى أن الانتقال من "الأوراش الكبرى" إلى "النتائج الملموسة" يستوجب إصلاحاً جذرياً لمنظومة قيادة التغيير، وتفعيل أدوار البرلمان والمجالس الدستورية (كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي) في تقييم السياسات بناءً على مؤشر الالتقائية، لضمان استدامة التنمية واستعادة الثقة في الفعل العمومي، خاصة في ملفات حساسة كالحماية الاجتماعية والتعليم والصحة.

الكلمات المفتاحية: الالتقائية، السياسات العمومية، التشتت القطاعي، نجاعة الأداء، التعاقد الترابي، النموذج التنموي الجديد، الدولة الاجتماعية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Public Policy Convergence in Morocco: From Sectoral Fragmentation to Managerial Integration and Territorial Equity

Abstract

This article addresses the issue of "convergence" in Morocco's public policies as a constitutional and managerial necessity to overcome the dilemma of sectoral fragmentation that characterizes administrative practice. The paper stems from the hypothesis that efficiency in public spending and the achievement of territorial justice do not depend solely on the abundance of strategic plans, but rather on their capacity for functional and temporal articulation and harmony (Convergence).

The analysis highlights the structural challenges facing development in our country, noting that the multiplicity of actors and the inflation of legal texts in managing decentralization have led to legal fragility and the waste of financial resources. The study argues that the absence of horizontal coordination between ministerial sectors and vertical coordination between the State and territorial collectivities strips social policies of their field impact, thereby deepening disparities and weakening trust in institutions.

Furthermore, the study reviews the role of oversight and financial mechanisms, particularly the "Finance Act" and "performance efficiency," in enforcing the logic of convergence through the pooling of resources and territorial contracting.

The paper concludes that the transition from "major projects" to "tangible results" requires a radical reform of the change management system. It also calls for activating the roles of Parliament and constitutional councils (such as the Economic, Social, and Environmental Council) in evaluating policies based on a convergence index. This is essential to ensure sustainable development and restore confidence in public action, especially regarding sensitive issues such as social protection, education, and health.

Keywords : Convergence, Public policies, Sectoral fragmentation, Performance efficiency, Territorial contracting, New Development Model, Social state.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تعد السياسات العمومية في النظم السياسية المعاصرة الأداة المحورية والناظم الهيكلي الذي تترجم من خلاله الدولة رؤيتها الاستراتيجية وتوجهاتها الكبرى إلى واقع ملموس يمس المعيش اليومي للمواطنين، ويستجيب لانتظاراتهم في التنمية والرفاه[1].

وفي السياق المغربي الراهن، الذي يتسم بدينامية إصلاحية متسارعة، لم يعد الرهان الوطني مقتصراً على مجرد وضع المخططات القطاعية الكبرى أو صياغة الاستراتيجيات النظرية، بل انتقل الثقل الاستراتيجي نحو مدى قدرة هذه المخططات على تحقيق "**الالتقائية (Convergence)** "كمبدأ دستوري وتدبيري كفيل بضمان نجاعة الإنفاق العمومي وتحقيق العدالة المجالية المنشودة[2].

إن الالتقائية، بوصفها عملية دينامية معقدة تهدف إلى تحقيق التطابق والتقارب الوظيفي والزمني بين مختلف البرامج والحلول العمومية[3]، أصبحت اليوم حجر الزاوية في تقييم أداء الفاعلين العموميين.

ومع ذلك، فإن هذا الطموح يصطدم بواقع التشتت القطاعي المتجذر في الممارسة الإدارية، وهو واقع لا يكتفي باستنزاف الموارد المالية المحدودة للدولة فحسب، بل يؤدي بشكل مباشر إلى إضعاف الأثر الميداني للتدخلات الاجتماعية، مما يولد شعوراً باللاعدالة لدى الفئات المستهدفة[4].

تتجلى إشكالية هذه المقالة في تلك المفارقة الصارخة بين الطموح المؤسساتي المعلن لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية من جهة، وبين استمرار لتدبير الانعزالي أو ما يمكن تسميته بـــ "المنطق الفيوضالي" للقطاعات الوزارية من جهة أخرى؛ وهو الأمر الذي يعيق التدفق السلس لثمار التنمية بشكل منصف بين الجهات والفئات الاجتماعية.

فالتساؤل الجوهري هنا:

كيف يساهم التشتت القطاعي، بنيوياً ووظيفياً، في هدر الموارد المالية العمومية وتقويض استدامة المالية العامة؟

وما هي المداخل القانونية والمؤسساتية الكفيلة بجعل الالتقائية رافعة حقيقية للإنصاف الاجتماعي وتكافؤ الفرص في ظل التوجهات الجديدة للنموذج التنموي؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية تقتضي منا تشريحاً نقدياً للممارسات الحالية واستشرافاً للحلول الممكنة، وذلك وفق التصميم التالي:

المبحث الأول :نقد التشتت القطاعي وتداعياته على نجاعة الإنفاق العمومي.

المبحث الثاني :الالتقائية كبديل استراتيجي ومداخل تفعيلها في ضوء النموذج التنموي الجديد (آليات الحكامة، التعاقد الترابي، والرقمنة).

---

1 الودغيري عبد العالي، "دور المحاسب العمومي في تعزيز نجاعة تنفيذ النفقات"، دراسة أكاديمية، مغرب القانون، أكتوبر 2025.
2 تقرير "السياسات العمومية في بعدها الترابي وسؤال الاتقائية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 79، نوفمبر 2025.
3 دراسة حول "تتبع السياسات العمومية وتقييمها: مفهوم الاتقائية"، ورقة بحثية، 2024.
4 مقال نقدي، "السياسات العمومية بالمغرب: من الأوراش الكبرى إلى الأعطاب البنيوية"، منشورات مدار 21، يونيو 2025.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الأول: نقد التشتت القطاعي وتداعياته على نجاعة الإنفاق العمومي.

يشكل التشتت القطاعي أحد أبرز الأعطاب البنيوية والتحديات التاريخية التي تعيق تطور الفعل العمومي في المغرب، حيث ظل التدبير العمومي لعقود رهيناً بمنطق "الوزارات–القلاع" التي تشتغل بمعزل عن الأهداف الاستراتيجية المشتركة للدولة[1].

هذا النمط من التدبير، الذي يفتقر لبوصلة التنسيق الأفقي، لا يمثل مجرد خلل تنظيمي بسيط، بل هو عائق نسقي يؤدي إلى تضخم مفرط في الهياكل الإدارية وتكرار غير مبرر في المشاريع والبرامج الميدانية، مما ينعكس بشكل تلقائي وسلبي على التوازنات المالية الكبرى للدولة ويحد من قدرتها على المناورة الميزانياتية[2].

إن نقد هذا التشتت ينطلق من رصد حالة "الجزر المعزولة" التي تطبع عمل القطاعات الوزارية، حيث غالباً ما يتم وضع المخططات القطاعية بناءً على رؤية ضيقة تخدم الأجندة الخاصة بكل قطاع على حدة، دون اعتبار لمدى تكاملها مع القطاعات الأخرى أو انسجامها مع الحاجيات الحقيقية للمجال الترابي.

هذا "العمى القطاعي" يولد ما يعرف بـــ "تبديد الجهد العمومي"، حيث نجد في كثير من الأحيان تدخلاً لعدة فاعلين عموميين في نفس الفئة المستهدفة أو نفس المجال الجغرافي، ولكن بوسائل تقنية ومالية ومسطرية متباينة، مما يربك المواطن ويستنزف الخزينة العامة دون تحقيق الأثر المتراكم المطلوب للتنمية.

علاوة على ذلك، فإن تداعيات هذا التشتت تتجاوز الجانب الإداري لتمس جوهر نجاعة الإنفاق. ففي ظل غياب الالتقائية، تصبح الميزانيات المرصودة للاستثمار العمومي، رغم ضخامتها، غير قادرة على خلق القيمة المضافة الاجتماعية المرجوة، لأنها تُنفق في مشاريع تفتقر للحلقة الوصل التي تجعل منها منظومة متكاملة (مثلاً بناء مدرسة دون توفير النقل المدرسي أو الطرق المؤدية إليها بسبب غياب التنسيق بين قطاعات التعليم والتجهيز والجماعات الترابية).

ولتعميق البحث في تجليات هذا التشتت وآثاره المباشرة على حكامة الدولة الاجتماعية، سنعمل على تحليل هذا المبحث من خلال مستويين أساسيين:

سنخصص المطلب الأول لتشريح البنية المؤسساتية المغربية القائمة على منطق "الجزر المعزولة"، مع التركيز على سوسيولوجيا الترعة القطاعية لوصف تركيز كل قطاع على أولوياته الخاصة ومعضلة تداخل الاختصاصات التي تعيق حكامة الاستهداف.

بينما سننصرف في المطلب الثاني إلى جرد التكلفة المالية والاجتماعية المترتبة عن استمرار هذا التشتت، من خلال رصد هدر الموارد الميزانياتية وضياع الأثر الميداني لبرامج الدعم الاجتماعي، وهو ما يشكل عائقاً أمام تحقيق الإنصاف الذي ينشده النموذج التنموي الجديد.

المطلب الأول: البنية المؤسساتية ومنطق "الجزر المعزولة"

تنهض البنية المؤسساتية المغربية، في شقها التدبيري، على ترسانة من الهياكل التي تعاني من تضخم أفقي وعمودي، مما جعل من "القطاعية (Sectorialisme) "عقيدة إدارية تكرس منطق الجزر المعزولة.

1 زكرياء أزم، "تحليل مداخل النموذج التنموي الجديد لتحقيق التقائية السياسات العمومية"، يوليوز 2025.

2 تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية"، إحالة ذاتية رقم 2016/22.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذا الوضع ليس مجرد خلل في توزيع المهام، بل هو نتاج سيرورة تاريخية تشكلت فيها الوزارات والمؤسسات العمومية كمراكز نفوذ تقني وسياسي مستقلة، تبني استراتيجياتها بمعزل عن النسق العام للدولة.

إن هذه التعددية المفرطة في مراكز القرار، وغياب الخيط الناظم الذي يربط بين التدخلات، حول الفعل العمومي إلى شتات من الأوراش التي تفتقر للانسجام الوظيفي والزمني، مما يعزز بيئة خصبة للتنافس القطاعي المحموم بدلاً من التكامل البيني المفترض[1].

إن جوهر هذا الانغلاق المؤسساتي يكمن في غياب ثقافة المشروع المدمج؛ حيث يُنظر لكل قطاع وزاري ككيان سيادي يمتلك سلطة القرار، والميزانية، والتشريع الخاص به.

هذا الانعزال يؤدي إلى نشوء ما يمكن تسميته بـــالإقطاعيات الإدارية، حيث تدافع كل جهة عن "حماها" القطاعي وترفض أي تداخل أو تنسيق قد يُنظر إليه كمساس بصلاحياتها. والنتيجة المباشرة لهذا التوجه هي ضياع الرؤية الشمولية للتنمية؛ فالمواطن في المجال الترابي لا يواجه قطاعاً واحداً، بل هو في حاجة لخدمات متداخلة (صحة، تعليم، شغل، طرق)، غير أن البنية الحالية تجبره على التعامل مع وحدات إدارية منفصلة تماماً في منطقها وأهدافها، مما يفرغ السياسات العمومية من محتواها الإدماجي.

علاوة على ذلك، فإن هذا المنطق الانعزالي يتغذى من غياب آليات مؤسساتية ملزمة للتنسيق بين المركز (الرباط) وبين المحيط (الجهات والجماعات الترابية). فالمؤسسات العمومية الكبرى غالباً ما تبرمج استثماراتها بناءً على معايير تقنية صرفه، دون استشارة الفاعلين المحليين، مما يخلق هوة سحيقة بين الأولويات الوطنية والاحتياجات المحلية.

هذا التباعد المؤسساتي يعيق بشكل مباشر حكامة الاستهداف، إذ تجد الدولة نفسها أمام مئات البرامج التي تتداخل أحياناً وتتناقض أحياناً أخرى، دون أن تمتلك لوحة قيادة موحدة تمكنها من رصد الأثر وتصحيح المسار.

ولتشريح هذه المعضلة بعمق أكبر، سنعمل على تفكيكها من خلال زاويتين أساسيتين:

سنركز في الفرع الأول على الجانب السوسيولوجي لهذه الظاهرة، عبر تحليل مفهوم النزعة القطاعية وأثره المدمر على التنسيق الأفقي وقواعد البيانات المشتركة.

بينما سننصرف في الفرع الثاني إلى معالجة الإشكال القانوني والتقني المتمثل في تداخل الاختصاصات، وكيف يساهم هذا الغموض التشريعي في عرقلة حكامة الاستهداف وتحميل الدولة كلفة إدارية باهظة.

الفرع الأول: سوسيولوجيا النزعة القطاعية وأزمة التنسيق الأفقي

تعد النزعة القطاعية في الإدارة المغربية ظاهرة سوسيولوجية متجذرة تتجاوز مجرد التنظيم الإداري لتصبح ثقافة مؤسساتية قائمة على الاستقلال الذاتي المفرط. ويشير مفهوم النزعة القطاعية إلى نزوع القطاعات الوزارية نحو الانغلاق على ذاتها، ووضع تشريعات وبرامج خاصة بها دون تواصل أو تعاون فعال مع القطاعات الأخرى، مما يعزز حالة من التجزئة القانونية والمؤسساتية[2].

1 الدكتورة رداد شملال، "مطلب الالتقائية في السياسات العمومية على الصعيد الاستراتيجي والقطاعي"، مجلة القانون والأعمال الدولية، ديسمبر 2025.

2 Benda-Beckmann" ,Trajectories of legal entanglement and fragmentation ,"Academic Paper, 2022.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذه النزعة تحول الوزارات إلى ما يشبه وحدات سيادية تتنافس على الموارد والشرعية السياسية، بدلاً من أن تكون أجزاءً متكاملة في جسد الدولة، وهو ما يؤدي إلى غياب التنسيق الأفقي الذي تجلى بوضوح في بطء التفاعل المندمج مع الأزمات الكبرى، كما لوحظ في بعض مراحل تدبير جائحة كوفيد-19، حيث كشفت الأزمة عن غياب قواعد بيانات موحدة بين قطاعات الصحة، الداخلية، والاقتصاد[1].

إن تجليات هذه النزعة تظهر بوضوح في تضخم البرامج؛ فالمغرب، حسب تقارير رسمية، يتوفر على أكثر من 120برنامجاً للدعم الاجتماعي تتوزع بين عشرات القطاعات والمؤسسات العمومية، وكل قطاع يتمسك بآليات استهداف خاصة به وبمنظومة تدبير مستقلة. هذا التشتت يفسر لماذا تظل السياسات العمومية مجرد إعلانات نوايا تفتقر للترجمة الواقعية المنسجمة[2].

فعلى سبيل المثال، نجد أن قطاع الشباب والرياضة، وقطاع التشغيل، وقطاع التضامن، يطلقون برامج متزامنة تستهدف الشباب في وضعية هشاشة، لكن غياب منصة رقمية موحدة يجعل من الصعب تتبع أثر هذه التدخلات أو تجنب الاستفادة المزدوجة لبعض الفئات على حساب فئات أخرى أكثر استحقاقاً.

ومن الناحية المالية، تترجم هذه "الأنا-قطاعية" إلى هدر مالي موثق؛ إذ تخصص كل وزارة ميزانيات ضخمة لـــلدراسات التقنية وأنظمة المعلومات الخاصة بها.

وبحسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ ميزانية 2023، لوحظ وجود تكرار في نفقات الدراسات التي تطلبها وزارات مختلفة حول مواضيع متقاربة (مثل التغيرات المناخية أو الهشاشة المجالية)، حيث بلغت اعتمادات الدراسات في بعض الميزانيات القطاعية مبالغ ضخمة دون أن يتم تقاسم نتائجها أفقياً.

هذا الانغلاق يمنع تعاضد الموارد؛ فبدل أن تستثمر الدولة في قاعدة بيانات وطنية موحدة، نجد جزراً رقمية لا تتواصل فيما بينها، مما يرفع كلفة الرقمنة ويقلل من فعاليتها في اتخاذ القرار.

وفي الواقع الميداني، تعاني المشاريع الكبرى من تأخر الالتقائية الزمانية؛ حيث قد تنتهي وزارة التجهيز من تعبيد طريق قروية، لتقوم وزارة أخرى أو مؤسسة عمومية بعد أشهر قليلة بحفر نفس الطريق لتمرير قنوات الماء أو الربط الكهربائي، وذلك لغياب أجندة ترابية موحدة.

هذا السلوك الإداري ليس مجرد خطأ تقني، بل هو تجسيد لـــسوسيولوجيا النفوذ حيث يرفض كل قطاع الخضوع لبرمجة زمنية يفرضها قطاع آخر. إن هذا التنافر يحول الإنفاق العمومي، الذي تجاوز 125مليار درهم كاستثمارات في سنة 2024، إلى استثمارات قليلة المردودية بسبب غياب التكامل[3]

علاوة على ذلك، تؤدي النزعة القطاعية إلى ضعف الحس العام بالمسؤولية؛ ففي حال فشل برنامج تنموي مشترك، تضيع المسؤولية بين القطاعات، حيث يلقي كل طرف باللوم على نقص التنسيق من طرف الآخر.

1 مقال نقدي، "السياسات العمومية بالمغرب: من الأوراش الكبرى إلى الأعطاب البنيوية"، منشورات مدار 21، يونيو 2025.
2 "المعيقات الإدارية والمالية لانسجام السياسات العمومية"، دراسة أكاديمية، موقع Droitetentreprise، 2025.
3 وزارة الاقتصاد والمالية، "وضعية تحملات وموارد الخزينة متم سنة 2024"، وثيقة رسمية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذا الواقع هو ما دفع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى التأكيد على أن استمرار هذا المنطق يعيق التحول نحو الجيل الجديد من الإصلاحات التي تطلب تقاطعية كبرى (Transversalité)، مثل إصلاح الحماية الاجتماعية الذي يتطلب تنسيقاً غير مسبوق بين وزارات المالية، الصحة، والداخلية[1].

ختاماً، فإن أزمة التنسيق الأفقي الناجمة عن سوسيولوجيا النزعة القطاعية لا تعالج فقط بالنصوص القانونية، بل تتطلب تغييراً في الثقافة الإدارية السائدة. فبدون الانتقال من عقيدة التملك القطاعي إلى ثقافة الأداء المندمج، ستظل المبادرات الإصلاحية تصطدم بجدار المقاومة البيروقراطية، مما يبدد فرص تحقيق التنمية الشاملة التي وعد بها النموذج التنموي الجديد.

الفرع الثاني: تداخل الاختصاصات كعائق أمام حكامة الاستهداف

يعد تداخل الاختصاصات بين الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية من أعقد المعيقات البنيوية التي تحول دون تحقيق فعالية السياسات العمومية بالمغرب[2].

هذا التداخل ليس مجرد تزيّد تنظيمي، بل هو ارتباك وظيفي ناتج عن غياب الدقة في تحديد مجالات التدخل بين الفاعلين.

ففي الوقت الذي كرس فيه الدستور مبدأ التدبير الحر والجهوية المتقدمة، نجد أن الترسانة القانونية، المتمثلة في القوانين التنظيمية للجماعات الترابية الثلاث[3]، قد خلقت نوعاً من الغموض في توزيع الصلاحيات، خاصة في المجالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية[4].

إن اعتماد قوانين تنظيمية مختلفة بدلاً من مدونة موحدة وشاملة لم يساهم فقط في تشتيت المرجعيات، بل أدى إلى خلق ضبابية قانونية تجعل المسؤوليات تضيع في دهاليز المساطر المعقدة، مما يسبب ارتباكاً تقنياً ومنهجياً في تدبير التنمية المحلية[5].

ويتجلى هذا العائق بوضوح في معضلة الاستهداف؛ إذ نجد أن برامج محاربة الفقر والهشاشة، على سبيل المثال، تتقاسمها مؤسسات متعددة مثل مؤسسة التعاون الوطني، وكالة التنمية الاجتماعية، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ووزارة التضامن، بالإضافة إلى برامج الجماعات الترابية. هذا التعدد في مراكز القرار يؤدي إلى هدر الجهد والمال، حيث تشير التقديرات المرتبطة بتقييم السياسات الاجتماعية إلى أن غياب التنسيق في الاستهداف يكبد الدولة كلفة إدارية إضافية، إذ تخصص ميزانيات مستقلة لنفس الغرض ولنفس الفئات المجتمعية[6]. فالمواطن المستهدف قد يجد نفسه أمام عدة فاعلين يقدمون له خدمات متقاربة بمعايير استحقاق مختلفة، مما يضرب مبدأ الإنصاف في الصميم ويخلق تفاوتاً في الولوج إلى الحقوق الأساسية.

---

1 قرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية"، إحالة ذاتية رقم 2016/22.

2 البنك الدولي، "تداخل الصلاحيات وأثره على فعالية السياسات الاجتماعية"، تقرير عام، 2021.

3 القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات: ينظم تنظيم واختصاصات الجهات كجماعات ترابية ذات مستوى أعلى .
القانون التنظيمي رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم: ينظم تنظيم واختصاصات العمالات والأقاليم.
القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات: ينظم تنظيم واختصاصات الجماعات (البلديات والقرويات).
هذه القوانين الثلاث تشكل الإطار القانوني التنظيمي للمستويات الثلاث التابعة للجماعات الترابية وفق دستور 2011 في المغرب.

4 رداد شملال، "قراءة في سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 والالتقائية"، مرجع سابق.

5 "هشاشة النصوص القانونية وتعددها في تدبير اللامركزية"، مجلة المنارة، مرجع سابق.

6 مقال نقدي، "السياسات العمومية بالمغرب: من الأوراش الكبرى إلى الأعطاب البنيوية"، منشورات مدار 21، يونيو 2025.مرجع سابق

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن الناحية الرقمية، فإن تداخل الاختصاصات يترجم إلى تضخم الميزانيات القطاعية على حساب النجاعة. فإذا استعرضنا وضعية تحملات وموارد الخزينة متم سنة 2024، نجد أن نفقات الاستثمار العام بلغت 125.3 مليار درهم[1]. ومع ذلك، فإن جزءاً كبيراً من هذا الاستثمار يعاني من ضعف العائد التنموي بسبب تداخل المشاريع؛ ففي الوسط القروي مثلاً، قد تتدخل وزارة الفلاحة لفك العزلة عبر مسالك قروية، بينما تتدخل الجهة أو المجلس الإقليمي في نفس المنطقة وبمشروع مشابه، دون وجود رؤية ترابية موحدة لدمج هذه الاستثمارات في مشروع تنموي منسجم. هذا الواقع يكرس تبذير الموارد ويؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنجاز، حيث لا يتم استغلال وفورات الحجم التي يتيحها العمل المندمج.

علاوة على ذلك، يؤثر تداخل الاختصاصات بشكل مباشر على حكامة الزمن التنموي. فالمساطر المعقدة والبطء في اتخاذ القرار الناتج عن تعدد المتدخلين يؤديان إلى تأخر إنجاز الأوراش الكبرى. فعلى سبيل المثال، يتطلب مشروع بسيط في مجال البنية التحتية المحلية الحصول على تأشيرات وموافقات من قطاعات متعددة (التعمير، البيئة، المالية، الداخلية، والجماعة المعنية)، مما يطيل الآجال ويرفع كلفة الصفقات العمومية. هذا الارتباك القانوني يساهم في إضعاف ثقة المستثمرين والفاعلين الاجتماعيين، حيث تصبح المسؤولية عائمة في حال وقوع تعثرات، ويغيب مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة نتيجة تفتت السلطة التقديرية بين عدة رؤوس إدارية.

وفي سياق الدولة الاجتماعية، كشفت التقارير الرسمية أن برامج دعم التمدرس والتشغيل تعاني من تشتت الجهود بين قطاعات التضامن والتعليم والتشغيل، مما أفرغها من فعاليتها[2].

هذا التداخل يمنع من وضع مؤشرات أداء دقيقة، فكل قطاع يدعي تحقيق نتائج إيجابية بناءً على معاييره الخاصة، بينما يظل الواقع الميداني يشير إلى استمرار الفوارق المجالية. فالشباب، خاصة في الفئة العمرية ما بين 15 و34 سنة، يظلون على هامش النمو الاقتصادي المضطرد[3] نتيجة عدم قدرة المنظومة المؤسساتية المتداخلة على تقديم حلول مندمجة تجمع بين التكوين، التمويل، والمواكبة في إطار شباك وحيد وفعال.

إن تجاوز هذا العائق يقتضي الانتقال من منطق الصلاحيات المتنازعة إلى منطق الاختصاصات التكاملية. وهذا لن يتأتى إلا بإعادة النظر في الهندسة المؤسساتية بما يضمن وحدة القيادة ووضوح المسؤولية، وتفعيل آليات التعاقد التي تسمح بتعاضد الإمكانيات المادية والبشرية، بدلاً من استنزافها في صراعات قانونية وتقنية تؤدي في النهاية إلى إضعاف هيبة الفعل العمومي ومردوديته الاجتماعية.

يتضح مما سبق أن معضلة الجزر المعزولة وتداخل الاختصاصات لا تقف عند حدود الارتباك الإداري أو البيروقراطي فحسب، بل إنها تضرب في العمق أسس النجاعة التدبيرية للدولة. فالتشتت الذي وسم البنية المؤسساتية والنزعة القطاعية التي طبعت اشتغال الفاعلين العموميين، قد أفرزا فاتورة باهظة تتجاوز ما هو تنظيمي لتلامس الجوانب المالية والاجتماعية الصرفة. فكلما تعقدت المسارات الإدارية وتعددت مراكز القرار، زاد منسوب الهدر في الموارد المتاحة وتقلصت القدرة على تحقيق الأثر التنموي المرجو.

1 وزارة الاقتصاد والمالية، "وضعية تحملات وموارد الخزينة متم سنة 2024"، وثيقة رسمية.
2 دراسة "تعدد المتدخلين في منظومة الحماية الاجتماعية"، مجلة JEMED، 2024.
3 تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب (2017-2021)، منشورات مجلس المستشارين، مداخلة عبد الله مكاوي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بناءً على ذلك، يصبح من الضروري الانتقال من تشريح العوائق المؤسساتية والقانونية إلى تقييم آثارها الميدانية؛ إذ لا يمكن فهم حجم الأزمة إلا من خلال رصد انعكاساتها على المالية العامة وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية. وهو ما سنعمل على بسطه في المطلب الثاني، حيث سنتناول بالتحليل التكلفة المالية والاجتماعية لاستمرار التشتت، مركزين على هدر الموارد الميزانياتية وضغط العجز المالي، وصولاً إلى تبديد الأثر الميداني لبرامج الدعم الاجتماعي.

المطلب الثاني: التكلفة المالية والاجتماعية لاستمرار التشتت

لا يتوقف أثر التشتت القطاعي عند حدود الارتباك التنظيمي أو الصراعات البيروقراطية على الصلاحيات، بل يمتد ليشكل ضغطاً بنيوياً هائلاً على المالية العمومية ومردودية الاستثمارات الوطنية[1].

ففي ظل محدودية الموارد المالية وتصاعد المطالب الاجتماعية، يصبح استمرار التدبير الانعزالي بمثابة استنزاف غير مبرر لثروات الدولة، حيث تتحول الميزانيات المرصودة للتنمية إلى نفقات مشتتة تفقد قيمتها المضافة بمجرد خروجها من حيز التنفيذ القطاعي الضيق. إن هذه التكلفة المزدوجة — المالية والاجتماعية — هي التي ترهن اليوم نجاعة الدولة الاجتماعية وتضعف من قدرة السياسات العمومية على تقليص الفوارق الطبقية والمجالية.

تتجلى الخطورة المالية لهذا التشتت في تضخم كلفة تسيير المشاريع؛ إذ تؤدي ظاهرة تعدد المتدخلين إلى تكرار نفقات اللوجستيك، والدراسات، والموارد البشرية لنفس الغرض التنموي، مما يرفع من تكلفة الخدمة العمومية ويقلل من جودتها.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن غياب الالتقائية يؤدي إلى تبديد أثر برامج الدعم، حيث تضيع الجهود في "ثقوب سوداء" إدارية تمنع وصول الدفعات المالية أو الخدمات الأساسية إلى الفئات الهشة في الوقت والمكان المناسبين. هذا الواقع يكرس نوعاً من الهدر التنموي الذي لا يمس فقط الأرقام الميزانياتية، بل يمتد ليمس السلم الاجتماعي والثقة في المؤسسات.

ولتعميق هذا الطرح وتفكيك أبعاده، سنعمل على معالجة هذا المطلب من خلال نقطتين أساسيتين:

سنركز في الفرع الأول على هدر الموارد الميزانياتية وضغط العجز المالي، مستعرضين كيف تساهم الازدواجية في المشاريع في إثقال كاهل الخزينة العامة.

بينما سنخصص الفرع الثاني لتحليل تبديد الأثر الميداني لبرامج الدعم الاجتماعي، مع التركيز على الانعكاسات السلبية لهذا التشتت على مستوى الإنصاف المجالي والاجتماعي.

الفرع الأول: هدر الموارد الميزانياتية وضغط العجز المالي

يرتبط نجاح أي سياسة عمومية بمدى قدرتها على تحقيق أقصى استفادة من الموارد المالية المتاحة، إلا أن واقع التشتت القطاعي بالمغرب يفرض تحديات جسيمة على استدامة المالية العامة. فظاهرة تعدد المتدخلين في نفس المجالات التنموية تؤدي بشكل مباشر إلى تضخم غير مبرر في نفقات التسيير واللوجستيك، حيث تخصص كل جهة ميزانيات مستقلة لنفس الغرض دون تنسيق مسبق[2].

1 المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "رأي حول نجاعة الاستثمارات العمومية والالتقائية"، نوفمبر 2023.

2 مقال نقدي، "السياسات العمومية بالمغرب: من الأوراش الكبرى إلى الأعطاب البنيوية"، منشورات مدار 21، يونيو 2025.مرجع سابق

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذا التكرار في رصد الاعتمادات المالية يولد ما يمكن تسميته بالانخرام الميزانياتي، حيث تستهلك الهياكل الإدارية الموازية والوظائف المتكررة موارد كان من الأجدر توجيهها نحو الاستثمار المنتج أو تعزيز الركائز المباشرة للدولة الاجتماعية.

وعلى الرغم من المجهودات المبذولة لضبط التوازنات الماكرو اقتصادية، والتي مكنت من تقليص عجز الميزانية ليصل إلى 3.9% في عام 2024[1]، إلا أن استدامة هذا المسار التراجعي تظل رهينة بمدى نجاعة نفقات الاستثمار العام التي بلغت رقماً قياسياً قدره 125.3 مليار درهم[2].

إن الإشكال لا يكمن في حجم الغلاف المالي المرصود، بل في ضعف العائد على الاستثمار الناتج عن غياب الالتقائية[3].

ففي غياب رؤية مندمجة، نجد أن الدولة تنفق مرتين أو أكثر لتحقيق هدف واحد؛ فعلى سبيل المثال، قد يتم رصد اعتمادات مالية من طرف وزارة التجهيز لتوسيع شبكة طرقية، وفي الوقت ذاته تبرمج جهة معينة مشروعاً مماثلاً في نفس النفوذ الترابي دون تنسيق في الصفقات العمومية، مما يحرم الخزينة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم ويؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنجاز بنسب تتراوح أحياناً ما بين 15% و20% نتيجة تفتيت الطلبيات العمومية.

بالإضافة إلى ذلك، يساهم التشتت في تفاقم كلفة الدراسات التقنية والاستشارية التي تلتهم حصة مهمة من ميزانيات الاستثمار. فغياب بنك معلومات وطني مشترك يفرض على كل قطاع وزاري التعاقد مع مكاتب دراسات خاصة لإجراء بحوث ميدانية حول معطيات قد تكون متوفرة لدى قطاع آخر. هذا الواقع لا يستنزف السيولة المالية فحسب، بل يساهم في تعميق العجز المالي من خلال تراكم النفقات "غير المنتجة" التي لا تنعكس مباشرة على جودة حياة المواطنين.

إن استمرار هذا النمط من الإنفاق يضع ضغوطاً إضافية على الموارد الضريبية للدولة، ويقلل من الهوامش المالية الضرورية لمواجهة الأزمات الفجائية أو التقلبات الاقتصادية الدولية.

ومن الناحية التقنية، فإن تشتت الموارد يؤدي إلى تبديد الجهد الميزانياتي عبر كثرة الحسابات الخصوصية للخزينة (C.S.T) والمرافق المسيرة بصورة مستقلة (S.E.G.M.A)، حيث تظل بعض الاعتمادات المالية مجمدة في حسابات قطاعية معينة لسنوات بسبب تعثر المساطر الإدارية، في حين تعاني قطاعات أخرى من خصاص حاد في التمويل.

هذا الخلل في توزيع السيولة المالية يضعف من وحدة الميزانية ويجعل من عملية تتبع الإنفاق العمومي وتقييم أثره مهمة بالغة التعقيد، مما يفتح الباب أمام ضعف المحاسبة وضياع المسؤولية المالية.

علاوة على ذلك، فإن كلفة التشتت تظهر بجلاء في تدبير الممتلكات والمعدات العمومية. فكل قطاع يسعى لامتلاك أسطول خاص من السيارات والمعدات والمقرات الإدارية، بدلاً من التفكير في صيغ مشتركة أو تعاضدية للتدبير. هذا التوجه يرفع من نفقات الصيانة والاستهلاك، ويحرم الدولة من توجيه تلك المليارات نحو قطاعات حيوية كالتعليم والصحة.

إن ضبط العجز المالي لا يمكن أن يتحقق بالتقشف وحده، بل بفرض الالتقائية كشرط قانوني ومحاسباتي لصرف أي اعتمادات استثمارية تفوق سقفاً معيناً، لضمان أن كل درهم يتم إنفاقه يساهم فعلياً في خلق قيمة مضافة حقيقية وليس مجرد رقم إضافي في سجلات الإنفاق القطاعي.

---

1 وزارة الاقتصاد والمالية، "تقرير انكماش عجز الميزانية لعام 2024"، بلاغ رسمي، يناير 2025.

2 وزارة الاقتصاد والمالية، "وضعية تحملات وموارد الخزينة متم سنة 2024"، وثيقة رسمية.

3 تقرير "نجاعة الاستثمارات. عوائق وتوصيات"، SNRT News، نوفمبر 2023.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ختاماً، فإن العلاقة بين التشتت والعجز المالي هي علاقة طردية بامتياز؛ فكلما زادت حدة الانعزال القطاعي، ارتفعت كلفة الفعل العمومي وانخفضت مردوديته. إن الرهان القادم أمام مدبري الشأن العام يكمن في تحويل منطق النفقة من مجرد استهلاك للاعتمادات إلى استثمار استراتيجي يتطلب بالضرورة كسر الحواجز المالية بين القطاعات وتوحيد قنوات التمويل حول أهداف وطنية كبرى، بعيداً عن منطق الإقطاعيات الميزانياتية التي أنهكت المالية العامة لسنوات طويلة.

الفرع الثاني: تبديد الأثر الميداني لبرامج الدعم الاجتماعي

إذا كان التشتت القطاعي يستنزف الموارد المالية للدولة، فإن فداحته الحقيقية تظهر في تبديد الأثر المرجو من السياسات الاجتماعية، حيث تظل الفئات الهشة والمناطق المعزولة خارج دائرة الاستفادة الحقيقية رغم ضخامة الأغلفة المالية المرصودة. وتكشف المعطيات الرقابية عن هوة سحيقة بين النوايا الاستراتيجية والنتائج الميدانية؛ فقد سجل المجلس الأعلى للحسابات أن نحو 47% من مشاريع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال الفترة ما بين 2019 و2022 لم تُبنَ على دراسات قبلية كافية تضمن استدامتها أو التقائيتها مع تدخلات أخرى[1]. هذا الرقم يعكس خللاً بنيوياً في هندسة التدخل الاجتماعي، حيث يتم التركيز على الإنجاز المادي (بناء المراكز، توزيع المعدات) دون ضمان سلسلة القيمة الاجتماعية التي تتطلب تنسيقاً بين قطاعات متعددة لضمان اشتغال تلك المشاريع بفعالية.

إن تبديد الأثر الميداني يتجسد بوضوح في تشتت الجهود بين قطاعات التضامن والتعليم والتشغيل؛ فبرامج دعم التمدرس، ومحاربة الأمية، وتشجيع التشغيل الذاتي، تعاني من غياب وحدة الاستهداف، مما يفرغها من فعاليتها ويجعل نتائجها محدودة وتراكمها ضعيفاً[2]. فعوض أن تعمل الدولة على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات للأسرة الفقيرة (دعم مالي، تغطية صحية، مواكبة تعليمية، وتكوين مهني)، نجد أن كل قطاع يتدخل بمعزل عن الآخر، مما يؤدي إلى استفادة فئات من برامج متعددة في حين تُقصى فئات أخرى أكثر استحقاقاً بسبب الثقوب في أنظمة المعلومات القطاعية.

هذا الواقع يترك فئات عريضة، لا سيما الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و34 سنة، على هامش النمو الاقتصادي المضطرد، حيث لا تجد الكفاءات الشابة جسوراً آمنة للانتقال من منظومة التكوين إلى سوق الشغل نتيجة تشتت المسؤولية بين القطاعات الوصية[3]

علاوة على ذلك، يبرز التفاوت المجالي كأحد أقسى تداعيات غياب الالتقائية الاجتماعية. فالمناطق القروية والجبلية غالباً ما تكون ضحية لبرامج مبتورة؛ فبناء مستوصف قروي من طرف قطاع الصحة دون توفير مسلك طرقي من طرف قطاع التجهيز أو الجماعة الترابية، ودون ربط بشبكة الماء والكهرباء، يحول المنشأة إلى هيكل مهجور لا يقدم أي خدمة للمواطن.

هذا التنافر الإجرائي لا يمثل هدراً للمال العام فحسب، بل يكرس الشعور بـــالإقصاء الاجتماعي ويقوض الثقة في وعود الدولة الاجتماعية. إن الإنصاف الاجتماعي لا يمكن أن يتحقق بالكم المالي للتدخلات، بل بـــنوعية الالتقائية التي تضمن أن كل تدخل يكمل الآخر في إطار مشروع حياة مندمج للمواطن.

1 مقال نقدي، "السياسات العمومية بالمغرب: من الأوراش الكبرى إلى الأعطاب البنيوية"، منشورات مدار 21، يونيو 2025.مرجع سابق
2 دراسة "تعدد المتدخلين في منظومة الحماية الاجتماعية"، مجلة JEMED، 2024. مرجع سابق
3 تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب (2017-2021)، منشورات مجلس المستشارين، مداخلة عبد الله مكاوي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن الناحية الإحصائية، فإن استمرار هذا التشتت يفسر مفارقة نمو الميزانيات مقابل بطء تراجع مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد في بعض الأقاليم. فبالرغم من المجهودات المبذولة، يظل الاستهداف يعاني من ضعف الدقة نتيجة تداخل القواعد البياناتية، وهو ما يحاول السجل الاجتماعي الموحد معالجته حالياً.

ومع ذلك، فإن العائق يظل كامناً في التقائية الأداء؛ إذ أن الدعم المالي المباشر، مثلاً، لن يحقق أثره في تحسين الصحة العامة ما لم تكن هناك منظومة صحية جهوية قادرة على استيعاب الطلب المتزايد.

إن هذا الترابط المفقود هو الذي يؤدي إلى ضياع القيمة المضافة الاجتماعية للإنفاق العمومي، ويجعل من التدخلات الاجتماعية مجرد مسكنات ظرفية بدلاً من أن تكون رافعات للارتقاء الاجتماعي المستدام.

ختاماً، فإن تبديد الأثر الميداني لبرامج الدعم الاجتماعي هو النتيجة المنطقية لنموذج تدبيري يقدس الحصيلة القطاعية على حساب الأثر الوطني المدمج.

إن الخروج من هذه الحلقة المفرغة يتطلب الانتقال نحو جيل جديد من السياسات الاجتماعية القائمة على منطق الخدمة الموحدة والتعاقد حول النتائج.

فبدون التقائية حقيقية تضع المواطن في قلب المعادلة عوض الوزارة، ستظل ميزانيات الدولة الاجتماعية عاجزة عن تقليص الفوارق الجوهرية، وستظل ثمار التنمية محصورة في فئات ومجالات ترابية محددة، مما يرهن مستقبل العدالة الاجتماعية.

بهذا نكون قد استكملنا تشريح المبحث الأول، حيث وقفنا على الأعطاب البنيوية للتشتت القطاعي وتداعياته الوخيمة التي استنزفت الموارد المالية وضيعت الأثر الاجتماعي للسياسات العمومية.

لقد تبين بالدليل الملموس أن التدبير الانعزالي هو العدو الأول لنجاعة الإنفاق والإنصاف الاجتماعي.

وانطلاقاً من هذا التشخيص النقدي، سننتقل في المبحث الثاني إلى استشراف الحلول والمداخل الإصلاحية، حيث سنعالج الالتقائية كبديل استراتيجي ومداخل تفعيلها، لاستكشاف كيف يمكن للهندسة المؤسساتية الجديدة، والتعاقد الترابي، والرقمنة المدمجة، أن تشكل قاطرة للعبور نحو مغرب أكثر انسجاماً وعدالة.

المبحث الثاني: الالتقائية كبديل استراتيجي ومداخل تفعيلها

تنبثق الالتقائية كرهان استراتيجي ومطلب ملح لضمان فعالية السياسات العمومية، وهي تتجاوز كونها مجرد آلية تقنية للتنسيق لتصبح جيلاً جديداً من التدبير يقوم على التكامل الوظيفي والترابي[1].

إن الانتقال من "منطق التجزئة" إلى "منطق الالتقائية" يفرض إعادة النظر في فلسفة الفعل العمومي برمتها، من خلال الانتقال من تدبير قائم على الوسائل والمساطر إلى تدبير مرتكز على الأثر والنتائج الملموسة في حياة المواطن.

فالاتقائية، في جوهرها الاستراتيجي، هي السعي نحو تحقيق أقصى درجات الانسجام بين تدخلات مختلف الفاعلين (الدولة، الجماعات الترابية، والمؤسسات العمومية) لضمان عدم تعارض الأهداف وتجنب تبديد الموارد[2].

1 تقرير "السياسات العمومية في بعدها الترابي وسؤال الاتقائية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 79، نوفمبر 2025.
2 دراسة حول "تتبع السياسات العمومية وتقييمها: مفهوم الاتقائية"، ورقة بحثية، 2024.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتستمد الالتقائية قوتها من كونها آلية لتصحيح المسارات القطاعية المنغلقة، حيث تهدف إلى بناء جسور وظيفية تضمن أن كل درهم يُنفق في قطاع معين يساهم في تقوية أداء القطاعات الأخرى. وهذا يتطلب إرساء هندسة مؤسساتية متطورة، قادرة على كسر "الصوامع الإدارية" وفرض أجندة تنموية موحدة تتجاوز المزاجية التدبيرية والولايات الانتدابية الضيقة.

إن الرهان هنا يكمن في تحويل الالتقائية من شعار مرحلي إلى عقيدة تدبيرية مؤطرة بنصوص قانونية ملزمة وآليات قيادة وتتبع دقيقة، تضمن أن تكون الدولة وحدة منسجمة في تدخلاتها الميدانية.

علاوة على ذلك، فإن تفعيل الالتقائية كبديل استراتيجي يستوجب التمفصل السليم بين المستوى المركزي والمستوى الترابي. فالالتقائية لا يمكن أن تنجح ما لم تنزل إلى الميدان عبر آليات اللاتمركز الإداري والتعاقد بين الدولة والجهات، بما يضمن تكييف السياسات الوطنية مع الخصوصيات المحلية.

إن الهدف النهائي هو الوصول إلى تنمية مندمجة تنهي عهد المشاريع المعزولة، وتؤسس لنموذج مالي واجتماعي يربط النفقة العمومية بمؤشرات رفاه اجتماعي واضحة وقابلة للقياس، مما يضمن في نهاية المطاف تحقيق الإنصاف الاجتماعي والمجالي الذي يعد جوهر أي استراتيجية تنموية ناجحة.

ولبسط هذا البديل الاستراتيجي ومداخل تفعيله العملية، سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين:

سنخصص المطلب الأول لتشريح الهندسة المؤسساتية المطلوبة وتحديد آليات القيادة، مع التركيز على الميثاق الوطني للتنمية ودور اللاتمركز والتعاقد الترابي كرافعات للاندماج.

بينما سنعالج في المطلب الثاني سبل الانتقال نحو نموذج مالي واجتماعي مندمج، عبر ميزانية الأداء، والبرمجة متعددة السنوات، وتوظيف الرقمنة كآلية دقيقة للاستهداف والشمولية الاجتماعية.

المطلب الأول: الهندسة المؤسساتية وتحديد آليات القيادة

تقتضي مأسسة الالتقائية الانتقال من مجرد التنسيق الإداري العفوي إلى إرساء هندسة مؤسساتية متكاملة وقادرة على توحيد جهود مختلف الفاعلين وإلغاء المزاجية في التدبير[1].

هذه الهندسة لا تعني بالضرورة خلق هياكل جديدة بقدر ما تعني تحديد أدوار المؤسسات القائمة ومنحها صلاحيات قيادية عابرة للقطاعات. فالهدف هو إيجاد "مايسترو" مؤسساتي يضمن انسجام المعزوفة التنموية، ويحول دون تضارب المصالح القطاعية التي كانت تعصف بنجاعة التدخلات العمومية.

إن تحديد آليات القيادة يمثل حجر الزاوية في هذه الرؤية، حيث يهدف إلى ضمان تتبع دقيق للإنجاز وقياس الأثر الحقيقي للإصلاحات باستخدام مؤشرات أداء دقيقة تتجاوز لغة الأرقام الصماء لتلامس التحسن الفعلي في جودة الخدمة العمومية[2].

وتتأسس هذه الهندسة الجديدة على ركيزتين متكاملتين: الأولى مركزية تضمن وحدة الرؤية الاستراتيجية وتناسق التوجهات الكبرى للدولة، والثانية ترابية تمنع تركز القرار وتسمح بملاءمة السياسات مع الخصوصيات المحلية.

---

[1] "النموذج التنموي الجديد (تحرير الطاقات واستعادة الثقة)"، التقرير العام للجنة الخاصة، أبريل 2021.

2 "هيئة قيادة التنمية ودورها في إدارة التغيير"، تقرير النموذج التنموي، مرجع سابق.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن الرهان المؤسساتي يكمن في جعل الالتقائية واجباً قانونياً تفرضه قوانين التأليف والمحاسبة، بحيث لا يمكن لأي قطاع وزاري أن يطلق مشروعاً كبيراً دون إثبات تقاطعه مع الاستراتيجيات الأخرى[1].

هذا التحول يتطلب قيادة قوية تمتلك القدرة على التحكيم بين القطاعات وضمان تعاضد الإمكانيات البشرية والمادية والتقنية، مما يقلل من كلفة الفعل العمومي ويرفع من عائداته التنموية والاجتماعية.

وللإحاطة بمداخل هذا التجديد المؤسساتي وآلياته الإجرائية، سنعمل على تفصيلها من خلال مستويين:

سنقف في الفرع الأول عند الميثاق الوطني للتنمية كإطار تعاقدي ملزم، مع تحليل دور هيئة القيادة الاستراتيجية في إدارة التغيير وتتبع تنزيل الأوراش الكبرى.

بينما سنخصص الفرع الثاني لدراسة دور اللاتمركز الإداري والتعاقد الترابي كرافعات أساسية لتحقيق الاندماج الميداني وضمان التمفصل بين الأهداف الوطنية والحاجيات الجهوية.

الفرع الأول: الميثاق الوطني للتنمية وهيئة القيادة الاستراتيجية

يمثل الميثاق الوطني من أجل التنمية طفرة في فلسفة تدبير الشأن العام بالمغرب، إذ يتجاوز كونه وثيقة تقنية ليصبح إطاراً تعاقدياً وأخلاقياً يرمي إلى توحيد التزامات كافة الفاعلين، من قطاعات وزارية ومؤسسات عمومية وجماعات ترابية، حول أهداف استراتيجية مشتركة في أفق سنة 2035[2].

إن هذا الميثاق يطمح إلى إنهاء عهد التدبير بالمناسباتية، عبر إرساء قاعدة صلبة للالتقائية تجعل من المصلحة التنموية العليا للوطن مرجعاً يسمو فوق الانتماءات القطاعية الضيقة.

وإلى جانب هذا الإطار التعاقدي، تبرز هيئة قيادة وتتبع تنزيل أوراش التنمية كآلية مؤسساتية مبتكرة توضع مباشرة تحت سلطة عليا لضمان الفعالية والاستدامة[3]. تضطلع هذه الهيئة بمهام محورية تتمثل في إدارة التغيير، وتجاوز المقاومات البيروقراطية، وقياس الأثر الحقيقي للإصلاحات على أرض الواقع باستخدام مؤشرات أداء دقيقة وصارمة[4].

إن الحاجة إلى هذه الهيئة القيادية نبعت من واقع الهدر الميداني الذي ميز العقدين الماضيين؛ فبالرغم من تخصيص ميزانيات ضخمة للاستثمار العمومي (التي ناهزت 335 مليار درهم كإجمالي مخصصات الاستثمار العمومي في قانون مالية 2024)[5]، إلا أن غياب رأس مدبر موحد أدى في كثير من الأحيان إلى تشتت هذه الاعتمادات.

فعلى سبيل المثال، في مشاريع السياسة المائية، كان تداخل الاختصاصات بين وزارات التجهيز، الفلاحة، والداخلية يؤدي إلى تعثر إنجاز السدود التلية أو قنوات الربط. اليوم، تأتي هيئة القيادة الاستراتيجية لتلعب دور المنسق الأعلى الذي يفرض التقائية زمنية وتقنية، مما يرفع من مردودية الميزانيات المرصودة ويقلص من زمن الإنجاز.

1 تقرير "السياسات العمومية في بعدها الترابي وسؤال الالتقائية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 79، نوفمبر 2025.
2 "الميثاق الوطني من أجل التنمية كإطار تعاقدي"، دراسة تحليلية، النموذج التنموي الجديد، 2021.
3 "النموذج التنموي الجديد (تحرير الطاقات واستعادة الثقة)"، التقرير العام للجنة الخاصة، أبريل 2021.
4 "هيئة قيادة التنمية ودورها في إدارة التغيير"، تقرير النموذج التنموي، مرجع سابق.
5 قانون المالية رقم 55.23 للسنة المالية 2024

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي الواقع المغربي الراهن، تبرز تجليات عمل هذه الهندسة القيادية في أوراش كبرى مثل "البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي"، حيث يتم تفعيل ميزانيات ضخمة تتجاوز 143 مليار درهم (كغلاف مالي إجمالي). هنا، لم يعد مسموحاً للقطاعات أن تشتغل بمنطق "الأنا–قطاعية"؛ فالهيئة القيادية تفرض توحيد قواعد البيانات وتكامل التدخلات بين محطات تحلية مياه البحر (التي تشرف عليها وزارة التجهيز) وبين قنوات السقي (التي تهم وزارة الفلاحة) وبين تزويد الساكنة بالماء (المكتب الوطني للماء والكهرباء والجماعات). هذا التنسيق العابر للقطاعات هو ما يضمن ألا تضيع الاعتمادات المالية في مشاريع غير مكتملة أو غير منسجمة.

علاوة على ذلك، فإن الميثاق الوطني للتنمية يكرس مبدأ التقييم المستقل، حيث لم يعد القطاع الوزاري هو الخصم والحكم في الآن ذاته.

فهيئة القيادة تعتمد على تقارير ميدانية ومؤشرات نجاعة الأداء المرتبطة بالنتيجة النهائية وليس فقط بنسبة استهلاك الاعتمادات .ففي مجال الحماية الاجتماعية، الذي خصصت له الدولة غلافاً مالياً قدره 25 مليار درهم في سنة 2024 [1]لوحدها (ضمن ورش تعميم التغطية الصحية والدعم المباشر)، تقوم الهيئة بمراقبة مدى التقائية التدخلات الصحية مع آليات الاستهداف الرقمية، لضمان أن الاستثمار في البنية التحتية الاستشفائية يواكب فعلياً توزيع الدعم المالي، مما يحقق الإنصاف المجالي المنشود.

إن دور هيئة القيادة الاستراتيجية يتجاوز مجرد المراقبة الإدارية إلى التحكيم الميزانياتي؛ فهي تمتلك السلطة المعنوية والمؤسساتية لاقتراح إعادة توجيه الاعتمادات المشتتة نحو مشاريع مندمجة ذات أثر مضاعف. هذا التوجه يحد من ظاهرة تفتيت النفقة التي كانت تستنزف الخزينة في صفقات صغيرة ومكررة. فبدل أن تخصص خمس وزارات ميزانيات مستقلة للتواصل أو الرقمنة، يفرض الميثاق الوطني تعاضد الوسائل، وهو ما يمكن أن يوفر على ميزانية التسيير مبالغ مهمة يمكن إعادة ضخها في الخدمات الأساسية.

ختاماً، فإن نجاح الميثاق الوطني للتنمية وهيئة القيادة الاستراتيجية رهين بمدى قدرتهما على اختراق "الثقافة القطاعية" التقليدية وفرض "ثقافة التعاقد بالنتائج".

إن الانتقال نحو مغرب 2035 يتطلب قيادة قوية تمتلك الرؤية والآليات المحاسباتية لفرض الالتقائية كشرط لا محيد عنه لكل فعل عمومي، بما يضمن تحويل المخططات الاستراتيجية من مجرد وثائق ورقية إلى رافعات حقيقية للتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية.

الفرع الثاني: اللاتمركز الإداري والتعاقد الترابي كرافعة للاندماج

يمثل ميثاق اللاتمركز الإداري لسنة 2018 حجر الزاوية في إعادة صياغة العلاقة بين المركز والمحيط، حيث لم يعد مجرد إجراء تنظيمي لتفويض السلط، بل أضحى آلية جوهرية لمنح والي الجهة دوراً محورياً في التنسيق بين المصالح اللامركزة وضمان التقائية السياسات العمومية على المستوى الترابي[2].

إن هذا التحول المؤسساتي يهدف إلى كسر التراتبية القطاعية الجامدة التي كانت تجعل من المديريات الجهوية مجرد ملحقات تنفذ تعليمات الوزارات المركزية دون مراعاة للتكامل الميداني مع القطاعات الأخرى. ومن خلال اللجنة الجهوية للتنسيق، أصبح

1 مرجع سابق

2 تقرير "السياسات العمومية في بعدها الترابي وسؤال الالتقائية"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 79، نوفمبر 2025.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بالإمكان تجميع الرؤى القطاعية في بوتقة ترابية واحدة، تضمن انسجام التدخلات وتمنع تضارب المشاريع في الحيز الجغرافي الواحد.

وفي هذا السياق، تبرز آلية التعاقد الترابي كأداة قانونية وتقنية متطورة لضمان التمفصل بين الأهداف الوطنية الاستراتيجية وبين برامج التنمية الجهوية التي تضعها المجالس المنتخبـــة[1].

إن هذا التعاقد ليس مجرد اتفاقية شكلية، بل هو مسار تشاركي يمر عبر مراحل دقيقة من التشخيص المشترك والتفاوض حول الأولويات، وصولاً إلى صيغة تعاضد الإمكانيات المادية والبشرية بين الدولة والجماعات الترابية[2]. هذا المنطق التعاقدي يسمح بتجاوز تفتت الموارد، حيث يتم تجميع الاعتمادات المالية من مصادر متعددة (ميزانية الدولة، ميزانية الجهة، وصناديق التنمية) لتمويل مشاريع مهيكلة ومدمجة ذات أثر مباشر على الساكنة.

ويظهر الواقع المغربي أهمية هذه الالتقائية الترابية في "برامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية"، حيث تم رصد أغلفة مالية ضخمة تجاوزت 50 مليار درهم على مدى سنوات. في هذا الورش، لعب التعاقد الترابي دوراً حاسماً؛ فعندما يتم تمويل طريق قروي، لا يتم النظر إليه كعزلة طرقية فقط، بل يتم التنسيق لضمان أن يربط هذا الطريق بين مراكز صحية ومدارس ومناطق أنشطة اقتصادية، وهي مشاريع تتقاسم تمويلها القطاعات الوزارية والجهات عبر اتفاقيات شراكة ممنهجة.

إن هذا النوع من التدبير التعاقدي هو الذي يرفع من مردودية الاستثمارات العمومية، حيث تشير الأرقام الميدانية إلى أن المشاريع المنجزة في إطار تعاقدي والتقائي تحقق نسب استغلال وجودة أعلى بنسبة 30% مقارنة بالمشاريع القطاعية المنفردة.

علاوة على ذلك، فإن اللاتمركز الإداري يسمح بـــجهوية الإنفاق العمومي، وهو ما يعزز من حكامة الاستهداف. فعوض أن تُقرر المشاريع في المكاتب المركزية بالرباط بناءً على معطيات عامة، تمنح الصلاحيات للمسؤولين الترابيين لتكييف المشاريع مع الاحتياجات الحقيقية للجهة. هذا التوجه يدعمه التوزيع الميزانياتي الجديد، حيث بدأت الجهات تضطلع بدور المستثمر العمومي الأول على المستوى المحلي؛ ففي سنة 2024، بلغت ميزانيات الجهات مستويات قياسية تتيح لها الدخول في شراكات استراتيجية مع الدولة لتنفيذ مخططات جهوية للتكوين والتشغيل أو أقطاب صناعية مندمجة. إن نجاح هذه المخططات رهين بمدى قدرة المصالح اللامركزة للدولة على الاشتغال تحت إمرة الرؤية الترابية للجهة، وليس فقط تحت إمرة الوزارة الوصية.

إلا أن تفعيل هذه الرافعة يصطدم أحياناً بـــمقاومة التغيير داخل البنى الإدارية التقليدية التي لا تزال تتوجس من نقل مراكز القرار المالي والتقني إلى الجهة. لذا، فإن التعاقد الترابي يجب أن يقترن بـــوحدات قيادة جهوية موحدة، تسمح بتتبع تنفيذ الالتزامات المالية لكل طرف في الوقت الحقيقي. كما أن الرقمنة تلعب هنا دوراً حاسماً من خلال "نظم المعلومات الجغرافية " (SIG)التي تمكن من رصد التقائية المشاريع فوق الخارطة، لمنع أي تداخل أو هدر في الجهود الميدانية.

ختاماً، فإن اللاتمركز والتعاقد الترابي هما القناتان اللتان تمر عبرهما الالتقائية من التنظير الاستراتيجي إلى الأجرأة الميدانية. إن بناء مغرب الجهات يتطلب جرأة في تفويض الصلاحيات المالية، ومرونة في إبرام العقود البرامجية التي تجعل من التعاون بين الفاعلين ضرورة تقنية وقانونية، وليس مجرد خيار اختياري.

1 "التعاقد الترابي كآلية أساسية لتحقيق الالتقائية"، ورقة بحثية، مجلة المنارة، 2025.

2 "تعاضد الإمكانيات بين الدولة والجماعات الترابية"، دراسة في السياسات الترابية، 2024.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فبالالتقائية الترابية فقط، يمكن تحويل المجالات الجغرافية من مجرد فضاءات لاستقبال المشاريع المشتتة إلى أقطاب تنموية متكاملة تضمن الإنصاف والعدالة لكل المواطنين أينما وجدوا.

بهذا نكون قد أحطنا بالهندسة المؤسساتية وآليات القيادة والتعاقد التي تشكل الهيكل العظمي للالتقائية. لقد تبين أن الإصلاح المؤسساتي والترابي هو المدخل الضروري لكسر الجمود القطاعي وتوحيد بوصلة الفعل العمومي.

ولكن، لكي لا تظل هذه الهندسة المؤسساتية هيكلاً بلا روح، لابد من تزويدها بـــمحرك مالي ورقمي يضمن تدفق الموارد واستجابة التدخلات للحاجيات الحقيقية. وهذا ما سنعالجه في المطلب الثاني، حيث سننتقل من تحليل المؤسسات إلى تحليل النموذج المالي والاجتماعي المندمج، مستكشفين دور ميزانية الأداء، والبرمجة المتعددة السنوات، والتحول الرقمي في ضمان فعالية الاستهداف وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

المطلب الثاني: نحو نموذج مالي واجتماعي مندمج

لا يمكن للهندسة المؤسساتية وآليات القيادة الجديدة أن تؤتي أكلها ما لم تستند إلى قاعدة صلبة من الحكامة المالية والتقنية التي تجعل من الالتقائية واقعاً ملموساً في الميزانية وفي الاستهداف الاجتماعي.

إن الانتقال نحو نموذج مالي واجتماعي مندمج يقتضي التخلي عن التدبير القائم على رصد الاعتمادات القطاعية المنعزلة، والتوجه نحو هندسة مالية تضع العدالة الاجتماعية في قلب الميزانية عبر ربط النفقة بالنتائج الملموسة والأثر الميداني[1].

هذا النموذج الجديد يطمح إلى تحويل الميزانية العامة من مجرد أداة محاسباتية لتوزيع الموارد، إلى صك استراتيجي لضمان انسجام التدخلات العمومية وتقليص الفوارق المجالية.

وتتأسس هذه الرؤية المندمجة على ركيزتين: ركيزة "النجاعة الميزانياتية" التي تفرضها مقتضيات القانون التنظيمي للمالية، وركيزة "الاستهداف الذكي" الذي تتيحه الثورة الرقمية.

فالالتقائية المالية تعني بالضرورة توحيد قنوات التمويل وتفادي الازدواجية في رصد الميزانيات لنفس الغايات الاجتماعية، بينما تعني الالتقائية الاجتماعية ضمان ولوج منصف وعادل للخدمات الأساسية (صحة، تعليم، حماية اجتماعية) عبر نظام معلوماتي موحد يكسر الحواجز بين القطاعات.

إن الهدف النهائي هو بناء منظومة مندمجة تضمن وحدة المسار بالنسبة للمواطن، بحيث لا يشعر بالتشتت بين مختلف المتدخلين العموميين، بل يلمس دولة اجتماعية واحدة تخاطبه بلغة واحدة وتستجيب لاحتياجاته بشكل شمولي.

ولبسط مقومات هذا النموذج المالي والاجتماعي المندمج ومداخل أجرأته، سنعمل على معالجته من خلال الفرعين التاليين:

سنخصص الفرع الأول للآليات الميزانياتية الحديثة، عبر تحليل دور ميزانية الأداء والبرمجة المتعددة السنوات في ترشيد الإنفاق وتحقيق الانسجام بين السياسات القطاعية.

بينما سننصرف في الفرع الثاني إلى دراسة الرقمنة والشمولية الاجتماعية كآليات للاستهداف، مع التركيز على دور السجل الاجتماعي الموحد في تجاوز تشتت البرامج وضمان العدالة في التوزيع.

[1] رداد شملال، "قراءة في سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 والالتقائية"، مرجع سابق.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفرع الأول: ميزانية الأداء والبرمجة المتعددة السنوات

يعد القانون التنظيمي للمالية (130.13) مدخلاً حاسماً لترشيد الإنفاق العمومي بالمغرب، حيث أحدث قطيعة مع "ميزانية الوسائل" التقليدية التي كانت تركز على استهلاك الاعتمادات، لينتقل بنا إلى "منهجية الأداء"[1].

هذه المنهجية تفرض على كل قطاع وزاري صياغة ميزانيته بناءً على أهداف استراتيجية واضحة ومؤشرات نجاعة قابلة للقياس، مما يجعل من الالتقائية شرطاً تقنياً لصرف الميزانية وليس مجرد خيار إداري. إن هذا التحول يهدف إلى توضيح الرؤية الاستراتيجية وضمان انسجام السياسات القطاعية عبر "البرمجة المتعددة السنوات" التي تمتد لثلاث سنوات، مما يسمح للقطاعات الوزارية بالتخطيط بعيد المدى وتجنب الارتباك الميزانياتي السنوي[2].

إن القوة الضاربة لميزانية الأداء تكمن في مفهوم "البرامج الميزانياتية"؛ فالميزانية لم تعد تُقسم حسب بنود الإنفاق (أجور، معدات، استثمار)، بل حسب برامج تتوخى تحقيق أثر اجتماعي معين. فعلى سبيل المثال، في قطاع الصحة، يتم تجميع الاعتمادات تحت برنامج "تجويد العرض الصحي"، وهو برنامج يشترك فيه أكثر من متدخل، مما يفرض تنسيقاً مسبقاً في البرمجة.

هذا التوجه يحد من تفتت الانفاق، حيث تشير التقارير المالية لسنة 2024 إلى أن الانتقال نحو البرمجة متعددة السنوات سمح للدولة بضبط توقعات الإنفاق العام وتقليص نسب التعديلات الميزانياتية المفاجئة، وهو ما يساهم في استدامة التوازنات المالية[3]

ومن الناحية الرقمية، تفرض ميزانية الأداء شفافية أكبر في كلفة السياسات. ففي قانون مالية 2024، تم ربط اعتمادات الاستثمار العام (125.3 مليار درهم) بـــ "تقارير نجاعة الأداء" التي تُقدم للبرلمان. هذه التقارير تُلزم الوزارات بتقديم تبريرات تقنية ومالية لكل درهم يتم رصده، وتكشف عن مدى التقائية المشروع مع الاستراتيجيات الوطنية. إن هذا الانتقال من "منطق الوسائل" إلى "منطق النتائج" يفرض تقوية دور البرلمان في المراقبة والتقييم، حيث لم يعد النقاش الميزانياتي ينحصر في "كم سننفق؟" بل انتقل إلى "ماذا سنحقق؟" و"كيف تتقاطع هذه النفقة مع نفقات القطاعات الأخرى؟[4] "

علاوة على ذلك، فإن البرمجة المتعددة السنوات (2024-2026) تتيح للدولة تأمين التمويلات للأوراش الكبرى التي تتطلب نفساً طويلاً، مثل ورش "الحماية الاجتماعية" و"إعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلازل" و"مواجهة اثار الفيضانات".

فبدل أن ينتظر المسؤول الترابي ميزانية كل سنة لبدء مرحلة جديدة، تمنحه البرمجة الثلاثية رؤية واضحة تسمح له بإبرام صفقات إطار (Marchés-cadre) أكثر كفاءة وأقل كلفة. هذا الاستقرار المالي يشجع على تعاضد الموارد؛ فعندما تعلم خمس وزارات أن لديها برامج مشتركة لثلاث سنوات، يصبح من السهل إنشاء منصات لوجستية مشتركة أو قواعد بيانات موحدة، مما يقلص من نفقات التسيير غير الضرورية.

وفي الواقع الميداني، تظهر أهمية ميزانية الأداء في معالجة الفوارق المجالية. فالبرمجة المعتمدة حالياً تفرض تخصيص اعتمادات بناءً على "مؤشرات الهشاشة" الإقليمية وليس فقط على أساس القدرة الامتصاصية للقطاعات. وهذا يعني أن الجهة التي تعاني من خصاص في الربط المائي أو الكهربائي، تمنح لها الأولوية في "البرنامج الوطني للتزويد بالماء" عبر اعتمادات مرصودة سلفاً في البرمجة

1 عبد النبي اضريف، "قانون ميزانية الدولة على ضوء القانون التنظيمي 130.13"، الطبعة الرابعة، 2016.
2 رداد شلال، "قراءة في سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 والالتقائية"، مرجع سابق.
3 وزارة الاقتصاد والمالية، "وضعية تحملات وموارد الخزينة متم سنة 2024"، وثيقة رسمية.
4 "تقوية دور البرلمان في تقييم السياسات العمومية"، دراسة قانونية، Droitetentreprise، 2025.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الثلاثية، مما يضمن عدم تعثر المشاريع بسبب نقص السيولة في سنوات معينة. إن هذا النوع من الحكامة المالية هو الذي يضمن "الالتقائية المالية"، حيث تصب كل القنوات التمويلية (صندوق التنمية القروية، ميزانيات الجهات، اعتمادات الوزارات) في مصب واحد وبجدولة زمنية متوافقة.

ختاماً، فإن ميزانية الأداء والبرمجة المتعددة السنوات هما الضمانة التقنية لتحويل الالتقائية من خطاب سياسي إلى واقع محاسباتي. إن ربط المسؤولية بالمحاسبة المالية يفرض على المدبر العمومي الخروج من انغلاقه القطاعي، لأن نجاح برنامجه الميزانياتي أصبح رهيناً بمدى تقاطعه مع البرامج الأخرى. وبذلك، تصبح الميزانية العامة ليست فقط أداة لتوزيع الثروة، بل محركاً للاندماج المؤسساتي وقاطرة لتحقيق الفعالية التي ينشدها المواطن في خدمات عمومية منسجمة وذات أثر ملموس.

الفرع الثاني: الرقمنة والشمولية الاجتماعية كآليات للاستهداف

يمثل التحول الرقمي في تدبير السياسات الاجتماعية بالمغرب قفزة نوعية نحو تكريس "الالتقائية الميدانية"، حيث انتقل الرهان من مجرد رقمنة المساطر الإدارية إلى بناء منظومة معلوماتية مندمجة تضع حداً لتشتت برامج الدعم السابقة.

وفي هذا الإطار، يبرز السجل الاجتماعي الموحد (RSU) كآلية رقمية وطنية رائدة تهدف إلى تجاوز معضلة تجزئة الاستهداف وضمان وصول الدعم المباشر للفئات المستحقة بناءً على معايير سوسيواقتصادية دقيقة وموحدة[1]. إن هذا السجل ليس مجرد قاعدة بيانات، بل هو "العصب الرقمي" للدولة الاجتماعية، حيث يسمح بتبادل المعطيات لحظياً بين مختلف القطاعات (الداخلية، المالية، الصحة، التعليم)، مما ينهي عهد "الجزر الرقمية" التي كانت تمنع تكامل الخدمات الاجتماعية.

وتتجلى أهمية هذه الآلية الرقمية في قدرتها على تحقيق الشمولية الاجتماعية عبر استهداف الفئات الهشة التي ظلت لعقود غير مرئية بالنسبة للسياسات العمومية. فبفضل "المعطيات الضخمة(Big Data) "، أصبح بإمكان الدولة اليوم تحديد احتياجات الأسر بدقة متناهية، وهو ما سمح بتفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر الذي بلغت كلفته السنوية نحو 25مليار درهم في سنة 2024، مع توقعات بارتفاع هذه النفقات لتصل إلى 29مليار درهم في أفق[2] 2026.

إن هذا الاستهداف الذكي يقطع مع منطق "الدعم الأعمى" الذي كان يستنزف ميزانية الدولة عبر صندوق المقاصة، ليحل محله دعم موحد وموجه يضمن الالتقائية بين الدعم المالي والولوج إلى التغطية الصحية الشاملة.(AMO)

علاوة على ذلك، فإن الرقمنة تساهم في تقليص الفوارق المجالية عبر تقريب الخدمات من المواطنين في المناطق النائية. فمن خلال المنصات الرقمية الموحدة، لم يعد المواطن مضطراً للتنقل بين إدارات قطاعية متعددة لإثبات استحقاقه، بل أصبحت "البوابة الوطنية للمساطر والإجراءات (Idarati) "توفر واجهة واحدة تضمن انسيابية الخدمة. ورغم أن نفقات الحماية الاجتماعية الإجمالية بلغت مبالغ قياسية في 2024، فإن الرهان الحقيقي يظل في ضمان "الالتقائية الرقمية" لتقليص الهدر المالي الناتج عن التكرار الإداري[3]؛ فالتحول الرقمي يجب أن يرتبط برؤية شمولية للتحديث الإداري لضمان شمولية الخدمات وفعاليتها[4].

---

1 عبد الرفيع زعنون، "اقتصاديات البيانات الاجتماعية: مخاطر ورقمنة الاستهداف في المغرب"، مؤسسة كارنيغي، مايو 2025.

2 تصريح رئيس الحكومة، "نفقات تعميم الحماية الاجتماعية سنة 2024"، بلاغ صحفي، فبراير 2024.

3 وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، "مشروع نجاعة الأداء برسم قانون المالية 2024"، وثيقة رسمية.

4 عبد السلام الصديقي، "تحديات الإنصاف والفقر متعدد الأبعاد 2024"، تعليق على أرقام مندوبية التخطيط.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي الواقع الميداني، يظهر أثر الرقمنة في تجويد العرض الصحي المندمج؛ فإحداث "الملف الطبي الرقمي" يضمن أن المعلومات الصحية للمواطن تلاحقه أينما ارتحل بين المستشفيات الإقليمية والجامعية، مما يسمح بتقليص التكاليف غير الضرورية للفحوصات المكررة ويضمن التقائية التدخل الطبي مع الدعم الاجتماعي. إن ضمان ولوج منصف للعلاجات وتقليص الفوارق المجالية يمر حتماً عبر هذه الهندسة الرقمية التي توحد الرؤية بين وزارة الصحة ومؤسسات الضمان الاجتماعي[1]. إن هذا الربط التقني هو الذي يحول الشعارات السياسية حول الدولة الاجتماعية إلى حقوق مكتسبة للمواطن، تُصان ببيانات دقيقة لا تخضع للمزاجية البشرية أو البيروقراطية التقليدية.

ومع ذلك، فإن تحدي "الشمولية الرقمية" يظل قائماً، خاصة في المناطق التي تعاني من الفجوة الرقمية. لذا، فإن الدولة تعمل عبر "استراتيجية المغرب الرقمي 2030" على تعميم الربط بالأنترنت وتقوية البنيات التحتية التكنولوجية في العالم القروي، لضمان ألا يتحول التحول الرقمي إلى عامل إقصاء جديد.

إن الرهان يكمن في جعل التكنولوجيا وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية وليس غاية في حد ذاتها؛ فالسجل الاجتماعي الموحد، مدعوماً بذكاء اصطناعي في تحليل البيانات، يتيح للدولة استشراف المخاطر الاجتماعية (مثل ارتفاع الأسعار أو الجفاف) والتدخل الاستباقي لحماية الفئات الأكثر عرضة للصدمات.

ختاماً، فإن الرقمنة هي "المحرك النفاث" للالتقائية في جيلها الجديد. إنها الآلية التي تسمح للدولة بأن تكون "ذكية" في إنفاقها، و"عادلة" في استهدافها، و"سريعة" في استجابتها.

وبدمج النجاعة الميزانياتية مع الاستهداف الرقمي، ينتقل المغرب نحو نموذج اجتماعي مدمج ينهي زمن التشتت والارتجالية، ويؤسس لتعاقد اجتماعي جديد يقوم على الثقة والشفافية والإنصاف المجالي والاجتماعي الشامل.

بهذا نكون قد استكملنا بناء صرح المبحث الثاني، حيث انتقلنا من الهندسة المؤسساتية والقيادية إلى المحركات المالية والرقمية التي تجعل من الالتقائية حقيقة معاشة. لقد أثبت التحليل أن الانتقال من "التشتت" إلى "الاندماج" يتطلب تضافر الإرادة السياسية مع الأدوات التقنية والمالية الحديثة.

خاتمة

إن الرحلة التحليلية التي خضناها في غمار هذا البحث، بدءاً من تفكيك أعطاب التشتت القطاعي وصولاً إلى استشراف مداخل الالتقائية المندمجة، تفضي بنا إلى استنتاج مركزي مفاده أن النموذج التنموي المغربي يقف اليوم أمام انعطافة تاريخية حاسمة.

لقد أثبت الواقع الميداني والمالي، بما لا يدع مجالاً للشك، أن عصر السياسات المنعزلة قد ولى إلى غير رجعة، وأن استمرار منطق "الجزر الإدارية" لم يعد مجرد خلل تنظيمي يمكن التغاضي عنه، بل أصبح يشكل كلفة فرصة ضائعة ترهن مستقبل الدولة الاجتماعية وتستنزف مقدرات الخزينة العامة دون أثر مجتمعي ملموس.

لقد كشف نقدنا البنيوي للتشتت القطاعي أن الهدر الحقيقي ليس مالياً فقط، بل هو هدر لزمن التنمية ولثقة المواطن في المؤسسات.

1 طارق الحجوجي، "مجالية السياسات العمومية الاجتماعية في المغرب: الصحة والتعليم نموذجاً"، أطروحة دكتوراه، طنجة، 2024.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فالمفارقة التي رصدناها بين ضخامة الاستثمارات العمومية (335 مليار درهم في 2024) وبين بطء تحسن مؤشرات الإنصاف الاجتماعي، لا يمكن تفسيرها إلا بغياب العصب الناظم الذي يربط بين مختلف المتدخلين.

إن "الأنا–قطاعية" وتداخل الاختصاصات التي حللناها، لم تكن سوى تجليات لثقافة إدارية قديمة تقدس "الوسائل" وتغفل "النتائج"، مما حول الفعل العمومي إلى شتات من الأوراش المبتورة التي تفتقر للانسجام الزمني والمكاني.

وعلى ضوء البدائل الاستراتيجية التي استعرضناها، يتضح أن الالتقائية ليست ترفاً فكرياً أو شعاراً إدارياً عابراً، بل هي رهان وجودي لاستدامة الدولة.

إن الانتقال نحو الهندسة المؤسساتية الجديدة، بقيادة هيئة استراتيجية عليا وبدعم من ميثاق وطني للتنمية، يمثل المدخل الضروري لفرض وحدة القيادة. كما أن الثورة التي أحدثها القانون التنظيمي للمالية 13–130 عبر ميزانية الأداء، مقترنةً بالذكاء الرقمي للسجل الاجتماعي الموحد، قد وفرت للدولة المغربية، ولأول مرة، الأدوات التقنية والمالية للانتقال من التدبير بالارتجال إلى "التدبير بالأثر."

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن نجاح الرهان الاستراتيجي للالتقائية يتطلب استكمال ثلاث حلقات مفصلية:

- **ثورة ثقافية إدارية** :تتجاوز منطق "التملك القطاعي" وتكرس ثقافة التعاقد بالنتائج وتعاضد الموارد.
- **جرأة ترابية** :تمنح للجهة والوالي الصلاحيات الفعلية (لا الصورية) للتحكيم الميزانياتي والميداني بين القطاعات، لضمان أن تكون العدالة المجالية هي البوصلة الحقيقية للإنفاق.
- **صرامة في المحاسبة** :تربط بين صرف الاعتمادات المالية وبين تحقيق مؤشرات التقائية ملموسة، بحيث تصبح "الالتقائية" معياراً أساسياً لتقييم نجاعة السياسات العمومية أمام البرلمان والمجتمع.

ختاماً، إن بناء مغرب منسجم لا يتطلب بالضرورة موارد مالية إضافية بقدر ما يتطلب إرادة سياسية صلبة لكسر الحواجز بين القطاعات، وجعل المواطن الغاية النهائية والوحيدة لكل فعل عمومي.

إن الالتقائية هي الجسر الذي سيعبر بالمغرب من ضفة النمو الرقمي إلى ضفة التنمية الإنسانية الشاملة. وبدون هذا الجسر، ستظل السياسات العمومية مجرد جزر متناثرة في بحر من الهدر، بينما ينتظر المواطن ثماراً لا تصل، وإن وصلت، فتصل متأخرة أو منقوصة. لقد حان الوقت لتكون الدولة وحدة واحدة في مواجهة تحديات المستقبل، وحدة تلتقي فيها النوايا بالأفعال، والميزانيات بالأثر، والمؤسسات بطموحات شعب ينشد الكرامة والإنصاف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- **المصادر الرسمية والوثائق والتقارير**

1. **التقارير والوثائق الوطنية:**

- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، "النموذج التنموي الجديد (تحرير الطاقات واستعادة الثقة)"، التقرير العام، أبريل 2021.
- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، "الميثاق الوطني من أجل التنمية كإطار تعاقدي"، دراسة تحليلية، 2021.
- اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، "هيئة قيادة التنمية ودورها في إدارة التغيير"، تقرير ملحق، 2021.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "متطلبات الجهوية المتقدمة وتحديات إدماج السياسات القطاعية"، إحالة ذاتية رقم 2016/22.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "رأي حول نجاعة الاستثمارات العمومية والالتقائية"، نوفمبر 2023.
- مجلس المستشارين، "تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالشباب (2017-2021)"، مداخلة عبد الله مكاوي، منشورات المجلس.
- وزارة الاقتصاد والمالية، "تقرير انكماش عجز الميزانية لعام 2024"، بلاغ رسمي، يناير 2025.
- وزارة الاقتصاد والمالية، "وضعية تحملات وموارد الخزينة متم سنة 2024"، وثيقة رسمية.
- وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، "مشروع نجاعة الأداء برسم قانون المالية 2024"، وثيقة رسمية.
- رئاسة الحكومة، تصريح رئيس الحكومة حول "نفقات تعميم الحماية الاجتماعية سنة 2024"، بلاغ صحفي، فبراير 2024.

2. **التقارير الدولية:**

- البنك الدولي، "تداخل الصلاحيات وأثره على فعالية السياسات الاجتماعية"، تقرير عام، 2021.

المراجع باللغة العربية

1. **الكتب:**

- عبد النبي اضريف، "قانون ميزانية الدولة على ضوء القانون التنظيمي رقم 130.13"، الطبعة الرابعة، 2016.

2. **الأطروحات والرسائل:**

- طارق الحجوجي، "مجالية السياسات العمومية الاجتماعية في المغرب: الصحة والتعليم نموذجاً"، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، 2024.

3. **المقالات المنشورة في المجلات المحكمة والدراسات:**

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- أزم زكرياء، "تحليل مداخل النموذج التنموي الجديد لتحقيق التقائية السياسات العمومية"، دراسة منشورة (يوليوز 2025).
- رداد شملال، "مطلب الاتقائية في السياسات العمومية على الصعيد الاستراتيجي والقطاعي"، مجلة القانون والأعمال الدولية، ديسمبر 2025.
- رداد شملال، "قراءة في سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 والاتقائية"، مرجع سابق (أو تحديد المجلة إذا توفرت).
- زعينون عبد الرفيع، "اقتصاديات البيانات الاجتماعية: مخاطر ورقمنة الاستهداف في المغرب"، مؤسسة كارنيغي، مايو 2025.
- الصديقي عبد السلام، "تحديات الإنصاف والفقر متعدد الأبعاد 2024"، تعليق تقني على أرقام مندوبية التخطيط.
- الودغيري عبد العالي، "دور المحاسب العمومي في تعزيز نجاعة تنفيذ النفقات"، دراسة أكاديمية، مغرب القانون، أكتوبر 2025.
- "السياسات العمومية في بعدها الترابي وسؤال الاتقائية" (تقرير) ، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 79، نوفمبر 2025.
- "التعاقد الترابي كآلية أساسية لتحقيق الاتقائية"، ورقة بحثية، مجلة المنارة، 2025.
- "هشاشة النصوص القانونية وتعددها في تدبير اللامركزية"، مجلة المنارة، مرجع سابق.
- "تتبع السياسات العمومية وتقييمها : مفهوم الاتقائية"، ورقة بحثية، 2024.
- "تعدد المتدخلين في منظومة الحماية الاجتماعية"، مجلةJEMED ، 2024.
- "السياسات العمومية بالمغرب : من الأوراش الكبرى إلى الأعطاب البنيوية" (مقال نقدي) ، منشورات مدار 21، يونيو 2025.
- "تعاضد الإمكانيات بين الدولة والجماعات الترابية"، دراسة في السياسات الترابية، 2024.

4. **المواقع الإلكترونية المتخصصة:**

- "المعيقات الإدارية والمالية لانسجام السياسات العمومية"، دراسة منشورة بموقع Droitetentreprise. 2025
- "تقوية دور البرلمان في تقييم السياسات العمومية"، دراسة قانونية منشورة بموقع Droitetentreprise. 2025
- "نجاعة الاستثمارات. عوائق وتوصيات"، تقرير إخباري، SNRT News، نوفمبر 2023.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Benda-Beckmann, "Trajectories of legal entanglement and fragmentation", Academic Paper, 2022.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تأثير القيادة الإدارية على أداء الموارد البشرية

سلطان حمد محمد خليفة الشامسي
طالب بسلك الدكتوراه بجامعة الحسن الثاني
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – المحمدية
المملكة المغربية

الملخص:

يستمر القادة في لعب دور محوري في اكتساب وتطوير وحماية واستخدام الموارد التي تحتاجها المنظمة لتحقيق الكفاءة والفعالية. ومن أهم هذه الموارد نجد الموارد البشرية (رأس المال البشري)، أي الأفراد المشاركين في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. تشمل الموارد البشرية جميع أعضاء المنظمة، بدءًا من كبار القادة وصولًا إلى الموظفين الجدد. يدرك القادة الفعالون قيمة الموارد البشرية، ويتخذون خطوات فعّالة لضمان بناء منظماتهم لمواردها البشرية واستخدامها الأمثل لتحقيق ميزة تنافسية وتعزيز فعاليتها ونجاحها الشامل.

الكلمات المفتاحية: القيادة التحويلية، إدارة الموارد البشرية، رأس المال البشري، الفعالية التنظيمية، الميزة التنافسية، الرضا الوظيفي، التسرب الوظيفي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Role of Transformational Leadership in Enhancing Human Resource Performance: A Strategic Approach to Organizational Effectiveness

ABSRACT

Leaders continue to play a pivotal role in acquiring, developing, protecting, and utilizing the resources an organization needs to achieve efficiency and effectiveness. Among the most important of these resources are human resources (human capital)—the individuals involved in the production and distribution of goods and services. Human resources encompass all members of the organization, from senior leaders to new employees. Effective leaders recognize the value of human resources and take proactive steps to ensure their organizations build and utilize their human capital optimally to achieve a competitive advantage and enhance overall effectiveness and success.

Keywords : Transformational Leadership, Human Resource Management, Human Capital, Organizational Effectiveness, Competitive Advantage, Job Satisfaction, Employee Turnover.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تتمحور القيادة في إدارة الموارد البشرية حول توجيه الموظفين وإلهامهم لتحقيق أهداف المؤسسة من خلال إدارة فعّالة للأفراد. إنها تتجاوز مجرد الإشراف على المهام، فهي تعني خلق بيئة داعمة تمكّن الموظفين من تقديم أفضل ما لديهم.

تُوَحِّد القيادة الفعّالة في الموارد البشرية جهود الجميع مع رسالة المؤسسة وقيمها. ويضمن هذا التوافق أن يُسهم كل إجراء وقرار بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الشاملة، مما يدفع نحو نجاح مستدام.

يتطلب ذلك التعاطف، والرؤية الاستراتيجية، وفهمًا عميقًا لكل من ديناميكيات الأفراد وأهداف العمل، وذلك لخلق بيئة لا يكون فيها النمو والنجاح مجرد تطلعات، بل واقعًا ملموسا.

لا شك أن هذا العصر يعتبر عصر اختصار الزمن وتقريب المكان، وتسريع السرعة، فالتغييرات متلاحقة ومتزاحمة في جميع جوانب الحياة، ما جعل المراجعة الدائمة والمتكررة للإدارة وأساليبها أمرا حتميا للبقاء والتطور ومواكبة التجديد، والأمر يبرز حاجة ماسة لتجديد القيادات الإدارية للتكيف مع المتغيرات، وإعادة تحديد حتى الثابت من الرؤى والممارسات، ضمن ما يدخل في دور القيادة في إدارة التحول، والتعامل معه بكفاءة، وتحقيق الاستمرارية في عصر يضج بالتحدي وعدم الاستقرار.

ويفرض هذا على القيادات وعيا متجددا، وتطويرا للمهارات يؤهلها للتعامل مع المرؤوسين، والتأثير في سلوكياتهم ومشاعرهم، وتحفيزهم، وزرع الثقة المتبادلة بينهم، وبناء رؤية منظمية واضحة توجههم لتحقيق الأهداف المرسومة. وبحسب نظريات القيادة الحديثة فإن هذه الصفات توجد في القائد التحويلي الذي وصفه باس بأنه القائد الذي يمتلك القدرة على «بناء رسالة ورؤية لدى الفريق والمنظمة والوعي بها، وإثارة دافعية المرؤوسين لإعادة النظر في عملهم من منظور جديد، وحث المرؤوسين على تجاوز المصلحة الذاتية إلى المصلحة العامة، وتطوير مستوى قدراتهم وإمكاناتهم.

وتعد القيادة التحويلية اليوم مدخلا جديدا للتغيير والتطوير ومن أكثر النظريات القيادية شهرة لتحويل المنظمات من الأساليب القيادية التقليدية إلى الأساليب الحديثة[1].

وتلعب القيادة دورا محويا في تعزيز كفاءة الموارد البشرية التي يجب لفهمها الانطلاق من ثلاثة اهتمامات رئيسية تشكل مناط دورانها وهي: تطوير وتعزيز الإمكانات البشرية human potential، وتعزيز التأثير التنظيمي، والتنمية الاجتماعية الشاملة، حيث تعتبر هذه المبادئ الأساسية الثلاثة مجالا ثابتا للموارد البشرية إلى حد كبير[2].

وعند الحديث عن تنمية الموارد البشرية دائما ما يجب الانطلاق والتركيز على تنمية الفرد وتحسين مجال عيشه، مع الاهتمام بشدة على التعليم كأداة لتحقيق هذه التنمية.

وهو ما نجده في الكتابات المبكرة لكثير من العلماء، حيث كان تركيزهم الأساسي على الفرد باعتباره القوة المركزية في كل عملية تنموية. وقد غدت العولمة هذا الاتجاه إذ مثلت قوة دافعة لنشر هذه الأفكار والممارسات، وهو ما انعكس في مجال التنمية البشرية التي أخذت بهذا المعنى بعدا دوليا وعالميا كمجال حديث للبحث؛ إذ تحتوي الأدبيات على عدد صغير من المساهمات التي تأخذ كنقطة انطلاق نظرتها "العالمية" لتنمية الموارد البشرية من خلال عدسة العولمة وتدويل الأفكار والمفاهيم، لهذا تعددت

[1] فليون مراد، القيادة التحويلية ودورها في تطوير مهارات الموظفين، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2018، ص7

[2] Thomas N. Garavan ،Alma M. McCarthy ،Michael J. Morley, Global Human Resource Development: Regional and Country Perspectives, Routledge, 2016, p 4

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الأسباب مؤكدة تداخل المنظور العالمي مع المنظور المحلي، وظهور مسارات جديدة يتم البحث فيها في مجال البحوث الإدارية التي تمتد عبر الحدود الوطنية، وتحديداً في مجال الموارد البشرية وتنميتها[1].

وتنبع أهمية الدراسة من كونها كشفت على أن القيادة أصبحت أحد العناصر الرئيسة في إدارة أداء الموظفين بحيث ترتبط بجودة الخدمة وبحسن الأداء الوظيفي. فالأخذ بتفعيل مفهوم القيادة التحويلية في إدارة أداء الموارد البشرية يؤدي إلى رفع جودة الخدمة وحسن الأداء للموظفين.

ولمعالجة هذا الموضوع نقترح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم القيادة التحويلية في تحسين أداء الموارد البشرية؟

المحور الأول: مفهوم القيادة الإدارية

المحور الثاني: تأثير القيادة الإدارية على أداء الموارد البشرية

المحور الأول: مفهوم القيادة الإدارية

أولا: تعريف القيادة الإدارية

يستمر القادة في لعب دور محوري في اكتساب وتطوير وحماية واستخدام الموارد التي تحتاجها المنظمة لتحقيق الكفاءة والفعالية. ومن أهم هذه الموارد نجد الموارد البشرية (رأس المال البشري)، أي الأفراد المشاركين في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. تشمل الموارد البشرية جميع أعضاء المنظمة، بدءًا من كبار القادة وصولًا إلى الموظفين الجدد. يدرك القادة الفعالون قيمة الموارد البشرية، ويتخذون خطوات فعّالة لضمان بناء منظماتهم لمواردها البشرية واستخدامها الأمثل لتحقيق ميزة تنافسية وتعزيز فعاليتها ونجاحها الشامل.

القيادة هي حجر الزاوية لأي شركة تسعى للريادة والتقدم المستمر نحو بلوغ قمة عالم الأعمال. كما أن القيادة الفعّالة تُساعد الشركات على تجاوز التحديات والعودة إلى مسار النجاح.

وتلعب القيادة في مجال الموارد البشرية دورًا مماثلًا في مساعدة الشركات على إدارة القوى العاملة وتحقيق أقصى استفادة منها باستمرار. ووفقًا لمسح أجرته شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC) حول القوى العاملة، يعتقد 54% من متخصصي الموارد البشرية أن فرق قيادتهم تفتقر إلى التنوع، مما يؤثر سلبًا على استقطاب المواهب والابتكار. وهذا يُظهر أن مهارات القيادة في الموارد البشرية تُمكن الشركات من تحقيق رؤيتها وتعزيز قيمة علامتها التجارية.

وتُعدّ القيادة في الموارد البشرية دورًا متعدد الأبعاد، فهي لا تقتصر على توجيه الموظفين نحو تحقيق أهداف المؤسسة من خلال إدارة فعّالة للأفراد، بل تتعداها إلى كونها شريكًا استراتيجيًا وموجهًا يُحدث أثرًا إيجابيًا من خلال استراتيجيات فعّالة للموارد البشرية.

[1] Ibid, p5

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتتطلب القيادة الاستراتيجية في الموارد البشرية رؤية ثاقبة، وتعاطفًا، وسرعة بديهة، وحزمًا في اتخاذ القرارات، وفهمًا عميقًا للديناميكيات البشرية وأهداف المؤسسة لبناء ثقافة عمل تُحوّل الطموحات إلى واقع ملموس. تشمل الصفات القيادية الأساسية في مجال الموارد البشرية التي تميزهم ما يلي:

- ✓ يجب على قائد الموارد البشرية الناجح أن يقود بتعاطف، لا بقواعد جامدة.
- ✓ يؤمنون بأن بيئة العمل الإيجابية تمنح ميزة تنافسية.
- ✓ يستفيدون من البيانات في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- ✓ يشجعون التعلم والتطوير المستمر.
- ✓ يبنون قوى عاملة مرنة، مخلصة، ومستعدة للمستقبل.
- ✓ يطورون قادة على جميع المستويات.
- ✓ يستخدمون التكنولوجيا لخلق أفضل تجربة للموظفين.
- ✓ يستقطبون ويحافظون على الكفاءات المناسبة التي ترتقي بالشركة إلى آفاق جديدة.
- ✓ يضمنون الحفاظ على سمعة العلامة التجارية في جميع الظروف.

يعرف ستو جدل القيادة على أنها "عملية التأثير على نشاطات المجموعة من أجـــل وضع الأهداف وتحقيقها، أما هيمفل (Hemphill)فيعرفها أنها:" سلوك الفرد حينها يحاول توجيه نشاطات مجموعة ما نحو تحقيق هدف مشترك، كما يعرفها روبز (Robbins) أنها " القدرة على التأثير على المجموعـــة نحو تحقيـــق الأهداف "، بينها تيد (Tead) يرى أنها "النشاط الذي يستخدم للتأثير في الناس والتعاون نحو تحقيق هدف معين يرغبونه)"، أما القيادة عند كونتوز وادونيل (Koontz & Odonnel)فتعني: "عملية التأثير التي يقوم بها القائد في تابعيه وحثهم على المساهمة الفاعلة بجهودهم لأداء نشاط تعـــاوني[1].

فالقيادة هي القدرة على التأثير على الآخرين وتوجيه سلوكهم نحو تحقيق الأهداف المشتركة، فهي مسؤولية تجاه المجموعة المقادة لتحقيق النتائج المرسومة. أو هي أنها عملية التأثير في نشاطات الجماعة بهدف تحقيق الأهداف، وتعبر القيادة بوجه عام عن القيام بتلك الأعمال التي تساعد الجماعة على تحقيق أهدافها.

وفي تعريف آخر هي القدرة على معاملة الطبيعة البشرية أو على التأثير في السلوك البشري لتوجيه جماعة نحو تحقيق أهداف مشتركة، بطريقة تضمن بها طاعتهم واحترامهم، ومنها يتم تعريف القائد على أنه الشخص الذي يستخدم قدراته وقوته ليؤثر على سلوك وتوجيهات الأفراد من حوله ليحقق أهدافهم المشتركة.

وعند هولاندر وجولين تعرف بأنها: العلاقة التأثيرية بين شخصين، أو عادة أكثر، حيث يعتمدون بعضهم على بعض من أجل تحقيق أهداف محددة ومشتركة في وضع نحو تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف، والقيادة الفعالة في المنظمة هي عملية التأثير عـــلى سلوكيات الأفراد أو المجموعـــات نـــحـــو تحقيـــق أهـــداف المنظمـــة. أما عند هيت (Hitt) وزملاؤه فهي تعني أنها "نشاط وفعالية تحتـــوي عـــلى تـــأثير في سلوك الآخرين كأفراد وجماعات نحو إنجاز وتحقيق الأهداف المرغوبة.

[1] عادل عبد الرزاق هاشم، القيادة وعلاقتها بالرضا الوظيفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2019، ص33

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما رئسيس ليكرت (Rensiss Likert) فإنه يعرف القائـــد بأنه "الشخص الذي يستطيع أن يبني ويحافظ على روح المسؤولية بين أفراد المجموعة وقيادتها لتحقيـــق أهدافها المشتركة، وعند سالم القحطاني تفهم القيادة أنها قدرة القائد على إقناع الأفراد والتأثير عليهم لحملهم على أداء واجباتهم ومهامهم التي تسهم في تحقيق الهدف المشترك للجماعـــة"[1].

ونخلص إلى أن القيادة هي نشاط إيجابي يقوم به شخص بقرار رسمي تتوفر به سمات وخصائص قيادية يشرف على مجموعة من العاملين لتحقيق أهداف واضحة بوسيلة التأثير والاستحالة أو استخدام السلطة بالقدر المناسب وعند الضرورة. ويمكن تعريف القيادة أيضا بأنها فن التأثير على الرجال. ويمكن القول بأن القيادة الفعالة هي محصلة التفاعل بين القائد ومرؤوسيه في المواقف التنظيمية المختلفة.

ثانيا: أهمية القيادة

القيادة في الموارد البشرية عنصر أساسي يُشكّل ثقافة الشركة وأساليب عملها، ويجذب المواهب ويحافظ عليها على المدى الطويل، ويعزز مشاركة الموظفين، ويُواءم ممارسات الموارد البشرية مع أهداف المؤسسة. ووفقًا لتعريف قيادة الموارد البشرية، فإن "قائد الموارد البشرية هو حلقة وصل بين الإدارة العليا والموظفين، يُرسّخ روح الفريق التي تُسهم في تحقيق أهداف المؤسسة وتعزيز قيمة علامتها التجارية."

فيما يلي الأسباب التي تجعل تطوير القيادة في الموارد البشرية أمرًا بالغ الأهمية لنجاح المؤسسة:

1 .التوافق الاستراتيجي

تُساعد القيادة الاستراتيجية في الموارد البشرية على مواءمة استراتيجيات إدارة الموارد البشرية مع أهداف المؤسسة بشكل مثالي، مما يُؤدي إلى زيادة الإنتاجية ونمو الأعمال المستدام على المدى الطويل.

2 .إدارة المواهب

تلعب الصفات القيادية في الموارد البشرية دورًا محوريًا في إدارة المواهب من خلال استراتيجيات فعّالة في التوظيف والتطوير والاحتفاظ بالموظفين. يجب على قادة الموارد البشرية المشاركة في تخطيط القوى العاملة وتخطيط التعاقب الوظيفي لضمان بناء قاعدة من المواهب القيادية داخل المؤسسة، مما يُؤمّن مستقبلها.

تلعب الصفات القيادية في الموارد البشرية دورًا رئيسيًا في إدارة المواهب من خلال استراتيجيات فعّالة في التوظيف والتطوير والاحتفاظ بالموظفين. يجب أن يُشارك قادة الموارد البشرية في تخطيط القوى العاملة وتخطيط التعاقب الوظيفي لضمان وجود كوادر قيادية داخل المؤسسة، مما يُؤمّن مستقبلها.

3. الامتثال وإدارة المخاطر

تلعب الموارد البشرية والقيادة دورًا محوريًا في الامتثال وإدارة المخاطر في جميع الأقسام والوظائف. أي مشكلة قيادية أو استراتيجية في الموارد البشرية قد تؤدي إلى انتهاكات تُعطّل العمليات وتُسبب توترًا في العلاقات مع الجهات الحكومية.

[1] عادل عبد الرزاق هاشم، مرجع سابق، ص34

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يجب على فريق قيادة الموارد البشرية ضمان توافق سياسات الشركة وإجراءاتها ومشاركة الموظفين مع اللوائح والقوانين، مما يُقلل المخاطر القانونية، ويُعزز الممارسات الأخلاقية، ويرفع معنويات الموظفين، ويُحسّن قيمة العلامة التجارية.

4 .حل النزاعات

يُعدّ معالجة وحل النزاعات بين الموظفين والإدارة من أهم وظائف الموارد البشرية ضمن نطاق القيادة. يجب على قادة الموارد البشرية مساعدة الإدارة على خلق بيئة عمل متناغمة تُساعد الموظفين على أداء مهاراتهم بأقصى كفاءة ويشعرون بالتقدير.

5 .إدارة التغيير

يُعدّ التوازن بين استراتيجية الموارد البشرية وقيادة التكلفة أمرًا بالغ الأهمية لمساعدة الشركات على إجراء عمليات انتقالية مثل عمليات الاندماج والاستحواذ، وتطبيق سياسات أو أنظمة جديدة، وإعادة الهيكلة، واختيار فريق قيادة جديد، أو أي تغييرات أخرى بسهولة نسبية. يمكن لمهارات قيادة الموارد البشرية هذه أن تُساهم في تعزيز قيمة العلامة التجارية والربحية.

يُعدّ التوازن بين استراتيجية الموارد البشرية وقيادة التكلفة أمرًا بالغ الأهمية لمساعدة الشركات على إجراء عمليات انتقالية مثل عمليات الاندماج والاستحواذ، وتطبيق سياسات أو أنظمة جديدة، وإعادة الهيكلة، واختيار فريق قيادة جديد، أو أي تغييرات أخرى بسهولة نسبية. يمكن لمهارات قيادة الموارد البشرية هذه أن تُساهم في تعزيز قيمة العلامة التجارية والربحية.

6. التعويضات والمزايا

كجزء من القيادة الاستراتيجية للموارد البشرية، يجب توفير رواتب ومزايا مجزية لمساعدة الموظفين على تحقيق التوازن بين حياتهم الشخصية والمهنية بسلاسة، وتحفيزهم على البقاء في الشركة لفترة طويلة. فالارتباط طويل الأمد بالموظفين الموهوبين يضمن استمرار النجاح، ويُعزز مكانة الشركة في عالم الأعمال.

7 .تدريب وتطوير الموظفين

يجب أن تشمل أهداف قيادة الموارد البشرية إنشاء برامج فعّالة لتدريب وتطوير الموظفين، تُسهم في تحسين مهاراتهم الفنية والإدارية، وتسريع نموهم الوظيفي، والتعامل مع المواقف المعقدة بكفاءة، وخلق دافع قوي لتحقيق النجاح على المدى الطويل.

المحور الثاني: تأثير القيادة على أداء الموارد البشرية

في بيئة الأعمال الديناميكية اليوم، تطور دور إدارة الموارد البشرية من الدعم الإداري إلى عنصر أساسي في صنع القرارات الاستراتيجية. ويكمن جوهر هذا التحول في القيادة داخل إدارة الموارد البشرية، أي القدرة على التأثير والإلهام ومواءمة ممارسات الموارد البشرية مع أهداف المؤسسة. لم تعد القيادة الفعالة في إدارة الموارد البشرية تقتصر على إدارة السياسات أو الامتثال، بل تتعداها إلى بناء ثقافة مؤسسية، ورعاية المواهب، وقيادة التغيير.

يمثل قادة الموارد البشرية حلقة وصل بين الموظفين والإدارة. وهم مسؤولون عن وضع استراتيجيات لجذب المواهب والاحتفاظ بها وتطويرها، مع ضمان تفاعل القوى العاملة وتوافقها مع رؤية المؤسسة. ويشمل تأثيرهم ما يلي:

التخطيط الاستراتيجي: يربط قادة الموارد البشرية استراتيجيات رأس المال البشري بأهداف العمل.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إدارة التغيير: يساعدون في إدارة عمليات التحول مثل عمليات الاندماج، والتحول الرقمي، وإعادة الهيكلة.

بناء الثقافة المؤسسية: يلعب قادة الموارد البشرية دوراً محورياً في تنمية ثقافات مؤسسية شاملة وأخلاقية وموجهة نحو الأداء.

الدفاع عن حقوق الموظفين: يمثلون صوت الموظفين، ويضمنون العدالة والرفاهية وفرص التطوير.

لقد أدى التطور في الفكر الإداري إلى شيوع مفاهيم إدارية كثيرة منها: إدارة الجودة الشاملة، وإعادة هندسة العمليات والإدارة الإستراتيجية، وإدارة علاقات العملاء، والتركيز على الكفاءة المحورية، وكذلك إدارة الموارد البشرية وغيرها. هذا التنوع والشيوع للمفاهيم الإدارية المختلفة أضحى يغطي مجمل نشاط المنظمات في العصر الحالي في القطاعين العام والخاص على حد سواء. وذلك انطلاقا من ضرورة التوافق مع البيئة المحيطة لضمان الاستقرار والنمو وصولاً إلى تحقيق رضى العملاء والمجتمع الذي تمارس فيه هذه المنظمات نشاطها، ولعل مصدر ذلك كله التغيرات السريعة التي تجتاح العالم وتتأثر به كافة منظمات المجتمع، ومن أهم المتغيرات العالمية من حولنا التطور التقني المتسارع وأهمية دور الأفراد في توظيف هذا التطور لتحقيق التقدم والازدهار، كما أن الاهتمام في العقدين الأخيرين من القرن الماضي بإدارة الجودة الشاملة تزايد كثيرا وسعت المنظمات للتركيز على العمليات وخلق البيئة التي تساعد على وجود فرق العمل وتؤسس للعمل الجماعي.

ولقد أدى تطور الاتصالات وتقنية المعلومات إلى الإسراع في عولمة البيئة، وتبرز العولمة كمتغير رئيس في السنوات الأخيرة ساهم في ظهور مصطلحات مثل القرية الكونية، اقتصاد السوق، اقتصاد المعلومات، المنافسة، التغيير التخصيص، والديموقراطية وغيرها، كل هذه المتغيرات وغيرها تؤكد على أن احد أهم عوامل النجاح الحاسم للمنظمات هو في توظيف إمكانات وقدرات الموارد البشرية المتوفرة للمنظمة من خلال تمكينها وتحفيزها للعمل وفقاً لما تراه ملائماً ومتفقا مع متطلبات واحتياجات العملاء على اعتبار ان العاملين هم أكثر الناس التصاقا بالعمل والأقدر على تحسينه لتتوافق مع مخرجات المنظمة[1].

لم يعد الحديث ممكنا البحث في الموارد البشرية – وهذا يشمل العديد من الحقول العلمية– دون استحضار العامل الدولي تحت تأثير العولمة، ولا يمكن التنصل بحجة الخصوصية للإفلات من تأثيرات العولمة على مجال الموارد البشرية، ولا سبيل إلى ذلك إلا من خلال الاستفادة مما تتيحه الإمكانات الدولية ومحاولة ملائمتها مع المعطيات المحلية؛ وإذ كان هذا الأمر قديما بحيث كان يتم عن طريق البعثات لتكوين الأطر والكفاءات وتبادل الخبرات، فإن الظروف قد تغيرت بسبب انتشار الوسائل التكنولوجية التي أحدثت فجوة رقمية لازالت انعكاساتها مدوية في العالم العربي خصوصا في ظل التبعية التكنولوجية واستيراد الرؤى الاستراتيجية[2].

هذا، ويجب، كذلك، استحضار العامل الأخلاقي في عملية إدارة الكفاءات البشرية، ليس باعتبارها عاملا مكملا بل من خلال النظر إليها كمفتاح أساسي لتطوير الموارد البشرية[3].

ومن جهة أخرى، فإنه في عالم تزداد فيه المنافسة بشكل مخيف، ما ينعكس على جميع المجالات، بما فيها مجال الموارد البشرية، فإن واقع هذه الأخيرة، خاصة بالنسبة لمعظم المؤسسات والإدارات والمنظمات اليوم لا ينتهج سبل المنافسة ولا يسعى

[1] زياد عبد الكريم النسور، القيادة كيف نكسب قادة المستقبل؟، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2017، ص129

[2] أنظر: نبيل علي، نادية حجازي، الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، عالم المعرفة، 318، أغسطس 2005

[3] John W. Budd ،James G. Scoville, The Ethics of Human Resources and Industrial Relations, LERA nesletter, 2002, p175

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلى تحقيقها في ظل غياب استراتيجية واضحة تحدد مسارها وأولوياتها[1]، خصوصا فيما يتعلق بتدبير وإدارة الموارد البشرية الذي يبقى الركيزة الأساسية وراء تحقيق أعلى مراتب الكفاءة وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة من نظام الموارد البشرية من خلال العمل الجبار الذي يقوم به القائد[2].

إن التطور المتلاحق في مجال الموارد البشرية يشكل بحق نقلة نوعية في إدارتها وتنميتها، لقد حاول القائمون والمختصون إدخال حقل علم النفس في الموارد البشرية وتطبيق نتائجه على الموظفين انطلاقا من مفهوم القيادة التحويلية القادرة على التكيف مع جميع الصعاب وتحقيق أعلى درجات الكفاءة والمردودية عبر فعاليتها في إدارة الرأسمال البشري بما يتماشى مع التوجهات الحديثة في هذا المجال[3].

تعتبر القيادة الإدارية أحد الدعامات الأساسية في تحديد مستويات الأداء بكل المجتمعات، وبالتالي في كفاءتها وفعاليتها. وقد برز هذا الفهم بشكل جلي مع تطور أبحاث الإدارة العلمية وظهور بحوث "إلتون مايو" الخاصة بمعنويات العمل واتجاه مدارس البحث في إدارة الأعمال إلى النواحي السلوكية، كما ظهرت اتجاهات قوية لدى الباحثين في الإدارة العلمية في شكل تعاون بين الإدارة والعمال حفاظا على مبدأ الكفاية الإنتاجية كما نادوا بضرورة تركيز الاهتمام على العنصر الإنساني باعتباره العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية.

ساعد نمو الفكر الإنساني على توجيه التركيز على الجانب البشري بوصفه عنصرا لا يقل أهمية عن الجانب المادي بل يفوقه في بعض الأحيان، مما أتاح لأجهزة بحوث إدارة الأعمال العلمية أن ترتبط بتجارب ونماذج لإثبات قدرة عنصر العمل على التأثير على الإنتاج. في هذا الإطار ظهرت مجموعة من الاتجاهات اهتمت بالعلاقة الإنسانية من بينها المدرسة التقليدية والمدرسة السلوكية ومدرسة العلاقات الإنسانية، ومن الواضح أن هذا العنصر هو المصدر الأساسي للإنتاج، وبعبارة أخرى أن عناصر الإنتاج لا قيمة لها بدون الإنسان، والمتفحص للوظائف الإدارية المختلفة سيجد بأنها تهتم بالعنصر البشري وتدور حوله وتعتمد عليه بشكل مباشر وأساسي[4].

من الطبيعي ألا ينفصل أي موظف عن عمله تطوعا ولا ينتقل إلى منظمة أخرى إلا إذا كان هناك من المغريات والعوامل السلبية التي تحتم عليه الانفصال عن إدارته أو تخليه عن منصب عمله بمحض إدارته وهنا تبرز كفاءة القيادة التحويلية. لأن ترك الموظفين يتسربون لمنظمات أخرى يقع على عاتق القائد الذي لم يستطع الحفاظ على موظفيه، فهذه الظاهرة تعرف بالتسرب الوظيفي، فتسرب العمال من المنظمة يخلف آثار سلبية عديدة للفرد نفسه، كما سيؤثر ذلك على نفسية العمال الباقين بالمنظمة، في حين سيكلف ذلك المنظمة خسائر كبيرة، فهي تخصص أموال كثيرة في تدريب وتكوين عمالها وتكسبهم خبرات في مجال العمل، بحيث بعد انقطاعهم عنها يتوجب عليها إعادة توظيف عمال جدد لسد الثغرات وهذا يتوجب منها إعادة تدريبهم واستثمار أموال مرة أخرى لتكوينهم وتأهيلهم للقيام بأداء وظائفهم.

---

[1] Sue balderson, strategy and training and development, in ; John P. Wilson, Human Resource Development: Learning, Training for Individuals Organizations, kogan page, 1999, p 27

[2] Patrick Alain Azanza, Human Resources Management, MG Reprographics supply, INC, 2004, p15

[3] Ladislav Mura, Issues of Human Resource Management, Intech, 2017, p24

[4] مؤيد سليمان سعيد، السلوك الإنساني معناه أهميته للفرد والمنظمة، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، عدد 3، 1978، ص 291.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

نظرا الى التطور المتسارع الذي يشهده العالم في ظل التكنولوجيا والتنافسية في السوق أصبح لازما على المنظمات أن تهتم بالقيادة التحويلية لديها، فهم اللبنة الأولى لتطور المنظمة، فإدارة المورد البشري عبر القيادة التحويلية يسهم في نجاح المنظمة وتطورها، وفي ظل غياب هذا العنصر المهم تصبح المنظمة مهددة بالانهيار وعدم الاستمرارية، في حين أن اعتماد أليات الحوكمة تؤدي إلى تحسين أداء الموارد البشرية[1].

لذا فقد أصبح دراسة وتطوير وتخطيط الموارد البشرية من أجل تحسين المناخ التنظيمي، ضرورة حيوية مما تحتم تواجد إدارات وأجهزة موارد بشرية متخصصة بالمنشآت لأعداد مستلزمات وبرامج موارد بشرية مؤهلة، يمكن من زيادة الكفاية الإنتاجية للعاملين[2].

خاتمة:

في بيئة تنافسية شرسة، تواجه المؤسسات تحديات متعددة. ولذلك، أصبح الهدف الأساسي لخلق مزايا تنافسية هو كيفية وضع المؤسسات لاستراتيجيات مناسبة لتحسين أدائها التشغيلي. في الماضي، كانت المؤسسات تركز على الأداء المالي. ولكن الآن، أدى تطور المعلومات إلى تحويل أساسها التنافسي من الأداء المالي الملموس إلى الأصول غير الملموسة، كما حوّل أداء القيادة من الأداء المالي الملموس إلى الأداء التنافسي. لذلك، ينبغي أن يشمل ذلك مؤشرات غير مالية مثل الجودة ورضا العملاء، والتي يمكن استخدامها لتقييم الأداء التشغيلي وتعزيز المزايا التنافسية بشكل فعال. ومع ذلك، إذا أرادت المؤسسة تحسين الأداء التنظيمي، فإن أسلوب قيادة المشرفين الإداريين سيلعب دوراً حاسمًا في أدائها التشغيلي العام. عند مراجعة الأدبيات المتعلقة بالقيادة والأداء، وجدنا أن معظم الأبحاث ركزت على تأثيرات أسلوب القيادة على إمكانات المؤسسة وأدائها، لكن القليل منها ناقش العلاقات بين أسلوب القيادة والأداء التنظيمي واستراتيجية إدارة الموارد البشرية.

[1] ياسر عبدالوهاب، مبادئ وآليات الحوكمة ودورها في تحسين أداء العمل بالتطبيق على الغرف الصناعية المصرية، دراسة ميدانية، النهضة، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، أبريل 2011، مقدمة الكاتب.

[2] مؤيد سعيد السالم، عادل صالح، إدارة الموارد البشرية مدخل استراتيجي، عالم الكتب الحديث، عمان، 2002، ص 261_ 277

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية
الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا

سعيدة لميكي
طالبة باحثة في سلك الدكتوراه
مجموعة البحث في السياسة الجنائية والدينامية الاجتماعية
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش
المملكة المغربية

الملخص:

يعيش العالم في وقتنا الراهن، ثورة رقمية غير مسبوقة طالت شظاياها شتى مناحي الحياة، و لم يكن المرفق القضائي بمنأى عن هذه التحولات، فقد انتقلت العدالة من مفهومها التقليدي المرتبط "**بقاعة المحكمة**" المادية، إلى مفهوم "**العدالة الرقمية**" التي تتجاوز حدود الزمان والمكان.

وتعد تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التقاضي عبر الوسائط الالكترونية نموذجا متقدما لدمج التكنولوجيا في النظام القضائي، بهدف تعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة ويعتمد هذا النموذج على بنية قوية وإطار قانوني مهم، جعل من الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا في هذا النوع من التقاضي.

الكلمات المفتاحية: التقاضي الإلكتروني، العدالة الرقمية، المحاكم الإلكترونية، النموذج الأمريكي، النجاعة القضائية، التحكيم الإلكتروني، الأمن السيبراني القضائي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Digital Litigation through Electronic Means:

–The Case of the United States–

English summary

The world is currently witnessing an unprecedented digital revolution that has affected almost every aspect of life, and the judicial system has not been immune to these transformations. Justice has shifted from its traditional conception, tied to the physical courtroom, to the notion of "digital justice," which transcends the limits of time and space.

The experience of the United States of America in litigation through electronic means represents an advanced model of integrating technology into the judicial system, with the aim of enhancing access to justice. This model relies on a strong digital infrastructure and a significant legal framework, which have made the United States a reference in this type of litigation.

Keywords: Digital litigation, Digital justice, E-courts, American model, Judicial efficiency, E-arbitration, Judicial cybersecurity.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

بدأت الأنظمة القضائية في العديد من دول العالم، باستغلال الثورة الرقمية والتكنولوجية الحديثة، بغرض البحث عن حلول لبعض إشكاليات التقاضي وخاصة مسألة بطء الإجراءات التي يطال تأثيرها الحماية القضائية ذاتها، ولا ريب أن توفير هذه الحماية هو هدف مرفق القضاء الأساسي[1].

ولهذا ،سعت العديد من الدول للبحث عن طرق جديدة للتقاضي، من شأنها اختصار إجراءات التقاضي على اعتبار أن مرحلة التقاضي التقليدي تتسم في مجملها بالتعقيد وطول الإجراءات التي تسبب العناء للمتقاضين ولجهاز العدالة على حد سواء، ناهيك عن التكلفة المالية المتمثلة في مصاريف التنقل والطبع والنسخ المرتبطة بالملفات، الأمر الذي دعا إلى إيجاد طرق حديثة تتماشى مع ما يعرفه العالم من تطور تكنولوجي وذكاء اصطناعي من شأنه تحديث قطاع التقاضي داخل المحاكم والاستفادة من المزايا التي يوفرها هذا النوع من التقاضي داخل المنظومة القضائية .

ولقد استفادت الدول خاصة المتقدمة منها، من ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال العديد من التطبيقات التي أثرت بدرجة كبيرة على عدد من أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي، كان أهمها ظهور التجارة الإلكترونية[2]،

[1] – أحمد محمد عصام:" أثر التحول الرقمي على نظرية الاختصاص القضائي في منازعات التقاضي الإلكتروني"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد 1، سنة 2021، ص 2.

[2] – التجارة الإلكترونية: هي عملية بيع وشراء المنتجات أو الخدمات أو المعلومات عبر شبكة الانترنيت، حيث يمكن لعملاء التجارة الإلكترونية إجراء عمليات شراء من أجهزة الحاسوب الخاصة بهم بالإضافة إلى نقاط الاتصال الأخرى، بما في ذلك الهواتف والساعات الذكية والرقمية.

انظر:

CLARK ROGER : EDI ANYWHERE : HOW TO SOFTEN THE GROUND, DEPARTMENT OF COMMERCE, AUSTRALIAN UNIVERSITY,1993

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحكومة الإلكترونية[1]، والتعليم عن بعد[2]،وغيرها من المواضيع الراهنة كالتقاضي عبر الوسائط الإلكترونية والذي اخترنا للبحث فيه النموذج الأمريكي الذي هو موضوع هذه الدراسة، والذي يظهر التزاما بالتحديث التشريعي لمواكبة التكنولوجيا، مما يضمن التوازن بين النجاعة القضائية والضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة.

وفي ضوء ما تقدم، نطرح التساؤل حول أهمية التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية بالولايات المتحدة الأمريكية وانعكاساته على تطوير مرفق القضاء؟ وهل استطاعت القواعد الإجرائية الفيدرالية استيعاب خصوصيات التقاضي عن بعد دون المساس بجوهر العدالة وضمانات المحاكمة العادلة؟

ولمقاربة الموضوع سنتناوله من خلال فقرتين:

الفقرة الأولى: التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

الفقرة الثانية: أهمية التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

الفقرة الأولى: التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

أسهمت التقنيات الحديثة ونظم المعلوميات في تغيير نشاطات المحاكم في مختلف الدول وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وأحدثت تغيير جذري في إجراءات التقاضي بشكل عام، من خلال تبني تقنية التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية.

ولقد شرعت المحاكم الفيدرالية الأمريكية منذ تسعينات القرن الماضي في إرساء دعائم نظام متطور لإدارة القضايا إلكترونيا، وهو ما توج بنظام(CM /ECF)الذي أحدث ثورة في طريقة تقديم المقالات الافتتاحية وتبادل المذكرات.

---

[1] – يقصد بالحكومة الإلكترونية: تيسير سبل أداء الإدارات الحكومية لخدماتها العامة، بواسطة استثمار التطورات العلمية المذهلة في مجال تقنيات الاتصالات والمعلومات، وبذلك تتغير أشكال وسبل تقديم تلك الخدمات العامة للإدارات الحكومية ومعاملاتها من شكلها الروتيني التقليدي إلى أشكال جديدة إلكترونية بواسطة الحاسب الآلي عبر شبكة الانترنيت وشبكات الاتصال، مما يستلزم تطوير للبنية الإدارية والفنية لتلك الإدارات، وتغييرا في أنظمتها التشريعية.

–بدأت مشروعات إنشاء الحكومة الإلكترونية في كثير من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس كلنتون، وإن كانت بدايات تطبيق الفكرة قد بدأت عام 1995، حين بدأت هيئة البريد المركزي في ولاية فلوريدا الأمريكية تطبيقه على إدارتها، وفي بريطانيا عام 1999.

وكانت أول حكومة عربية تطبقها بصورة شبه تامة، إمارة دبي منذ 29 أكتوبر 2001، كما ظهرت منذ فترات قريبة وبصورة جزئية في العالم العربي في تطبيقات جزئية في بعض الجهات الحكومية كوزارة المالية المغربية وجامعة الملك عبد العزيز بالسعودية وفي مصر وفي الكويت، ومن الطريف أن الفطرة قد وردت في رواية للخيال العلمي كتبها الروائي جون برنر عام 1975 حيث يتناول موضوع الرواية حكومة شمولية تتحكم في شعب ما عن طريق شبكة حاسوب عملاقة، ومن الطريف أيضا أن ما ورد بالرواية من تخريب للحاسوب بواسطة برنامج أسماه المؤلف برنامج "الدودة" مهمته الاختراق والتخريب، هذه الفكرة حققها عمليا في 2 نوفمبر 1988 طالب الدكتوراة روبرت موريس في أمريكا وتمت محاكمته وإدانته جنائيا.

للمزيد حول هذا الموضوع:

–عبد الفتاح بيومي حجازي:" النظام القانوني لحماية الحكومة الإلكترونية"، الكتاب الأول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية مصر، دون ذكر الطبعة، سنة 2002، ص 23.

[2] – التعليم عن بعد: هو طريقة لتدريس الطلاب أونلاين، حيث يتم إرسال المحاضرات والواجبات الدراسية عبر الانترنيت ويحضر الطلاب محاضراتهم من المنزل، بدلا من قاعة تدريس ونتيجة لجائحة كورونا، تم تبني استراتيجيات التعليم عن بعد وتطبيق هذه الاستراتيجيات بكفاءة وفعالية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي ضوء ما تقدم، سنتطرق في هذه الفقرة إلى مفهوم التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية (أولا)، ثم صور التقاضي الإلكتروني(ثانيا)

أولا: مفهوم التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية

يقصد بالتقاضي عبر الوسائط الإلكترونية:" **عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الإلكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأنها بالقبول أو الرفض أو إرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات.**[1]

وعرفه رأي آخر بكونه، "**مباشرة الدعوى القضائية أمام المحكمة المختصة التي يعينها القانون للنظر في النزاع من خلال استخدام شبكة الانترنيت الدولية وأدواتها مثل الحاسوب الآلي وأنظمة الدفع الإلكتروني وغيرها، للاستفادة من مميزات السرعة والسهولة التي تضمنها تلك الوسائل مما ينعكس على سرعة التقاضي وجودة إجراءاته**"[2].

وعليه، فالتقاضي الرقمي نظام قانوني تقني يتيح للأطراف المتقاضين والقضاة ممارسة الإجراءات القضائية عبر الوسائط الرقمية وشبكات الاتصال، دون الحاجة للحضور الفعلي في المحاكم في كثير من مراحل الدعوى.

ففي الولايات لمتحدة الأمريكية يتم رفع الدعوى إلكترونيا عبر موقع إلكتروني خاص تملكه شركة خاصة يقع مركزها الرئيسي في مدينة سانتا بربرا بولاية كاليفورنيا وقد بدأت في تشغيل هذا الموقع في شهر سبتمبر سنة 1999.

ونظام رفع الدعوى إلكترونيا، له العديد من المميزات حيث يقدم نوع من الخدمة باستعمال التكنولوجيا تسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم المستندات المرتبطة بالقضية والتي تمتلئ بها قاعات وغرف المحكمة ويسمح للمحاكم بأداء وظيفتها بطريقة أكثر فاعلية كما يوفر هذا النظام إمكانية تسلم المستندات والوثائق في أي وقت يوميا[3]

وإذا كان اليوم، أمر وجود المحامي الإلكتروني في جميع أنحاء العالم يعطي استشارات عبر شبكة الأنترنيت يفرضه الواقع الذي تطور تكنولوجيا وفنيا، فإن ضرورة تواجد محاكم إلكترونية من شأنها أن تعفي المحامي والمتقاضين من التنقل إلى المحاكم أمرا من شأنه أن يسهم في تخفيف الاكتظاظ داخلها.

ومما لا شك فيه أن المحاكم هي الجزء الحيوي في العملية القضائية، وتطور تقنياتها أمر لا بد منه، والبحث عن إنشاء المحاكم ذات تقنية عالية أو إلحاق النظام الإلكتروني بها هو موضوع تفرضه طبيعة التطور، وتسارعه وتفرضه في كل المجالات في ظل تزايد الدعاوى المعروضة على القضاء.

ومع ظهور العولمة، والتجارة الدولية والمعلوماتية والتطورات التقنية استطاع المشرع الإجرائي الأمريكي أن يصبوا إلى استغلال تلك الظروف في سبيل تحقيق سبل أكثر فعالية لعملية التقاضي بسرعة والاستفادة من الزمن وعدم هدره.

ولقيت تسوية المنازعات عبر شبكات الانترنيت، تطبيقات فعلية من خلال مبادرات تبنتها اتحادات ومنظمات مهنية أمريكية، ويعد التحكيم الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية أهم صور التقاضي الإلكتروني.

---

[1] خالد ممدوح: الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2008، ص 13.

[2] – أحمد هندى: "التقاضي الإلكتروني"، دار الجامعة الجديدة، دون ذكر الطبعة، 2014، ص 53.

[3] أحمد هندى: مرجع سابق، ص53.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثانيا: صور التقاضي الرقمي

يقصد بصور التقاضي الرقمي الأساليب والوسائل التقنية التي من شأنها تحويل الإجراءات الورقية، إلى صورة رقمية متكاملة وتتعدد هذه الصور لتشمل كافة مراحل الدعوى ومن أهمها:

أ –إجراءات قيد الدعوى والتبليغ الإلكتروني

يقصد بإجراءات قيد الدعوى، القيام بكافة الإجراءات المرتبطة بممارسة الدعوى بما في ذلك تقديم المستندات والوثائق عبر منصات إلكترونية معدة لهذا الغرض، أما التبليغ الإلكتروني، فيقصد به تلقي التبليغات القضائية عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية.

ب –المحاكم الإلكترونية

تعد المحاكم الإلكترونية، النموذج المؤسسي الذي يجسد" التقاضي الرقمي " في أبهى صوره، حيث تتحول فيه الخصومة من محررات ورقية إلى بيانات رقمنية مؤمنة.

وعرفت المحاكم الإلكترونية بأنها: "**عبارة عن حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود _شبكة الربط الدولية ومبنى المحكمة _ يعكس الظهور المكاني الالكتروني لأجهزة ووحدات قضائية وإدارية على الشبكة تعمل هذه الأجهزة على استقبال الطلبات القضائية ولوائح الدعاوى ،وتجهيز برامج الملفات الالكترونية وتوفير متجدد للمعلومات حول مستجدات الدعوى وقرارات الأحكام بما يمثل تواصلا دائما مع جمهور المواطنين والمحامين ،كما تمكن هذه المحاكم أصحاب العلاقة من المتقاضين ووكلائهم من الترافع وتحضير الشهود وتقديم البيانات والاتصال المباشر مع العاملين في المحكمة في أي وقت وفي أي مكان كما توفر المحكمة اليات جديدة ومتطورة لمتابعة الدعاوى والاطلاع على مجريات الجلسات _بل وحتى حضور الجلسات الكترونيا _والقرارات والأحكام بكل سهولة ويسر كما تتيح الشفافية والسرعة في الحصول على المعلومات** " [1].

ووضعت أول لبنة من لبنات التطوير التكنولوجي في المحاكم بإنشاء نظام "المحاكم الإلكترونية" والذي يتضمن كافة الخدمات القضائية الإلكترونية من رفع وقيد الدعاوى والنظر فيها، وإصدار الأحكام وتنفيذها، وغيرها من الخدمات التي يتم تقديمها إلكترونيا بهدف التيسير على المتقاضين[2].

ونظرا لنجاح التحكيم الإلكتروني وفاعليته في تسوية المنازعات فقد بدأ تطبيق التقاضي الإلكتروني في المحاكم الأمريكية ومنها انتقلت التجربة إلى عدد من دول العالم منها فرنسا وانجلترا والسعودية والإمارات والمغرب ... وغيرها.

وفي هذا الصدد ،فقد أشارت الإحصائيات التي أجراها المركز القضائي الفيدرالي الأمريكي إلى أن حوالي 25% من المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تمتلك تكنولوجيا عالية تجعل نظام المحكمة الإلكترونية واقعا ملموسا، والمسؤول عن التقنية التكنولوجية في قاعة المحكمة هو عضو من هيئة المحكمة، تسند إليه المحكمة مهمة تشغيل قاعة المحكمة من الناحية

[1] أشرف محمود: المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الاجرائي المعاصر، مجلة الشريعة والقانون، الجزء الثالث، العدد 35، القاهرة ،2020، ص 31
[2] صفاء أوتاني: مرجع سابق، ص 172

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التكنولوجية، والإشراف والصيانة، حيث يتم رفع الدعوى بالطريق الإلكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية عبر موقع خاص مملوك لشركة خاصة مقرها الرئيسي مدينة « Santa Barbara »، بولاية كاليفورنيا[1].

ج–التحكيم الإلكتروني

يعرف التحكيم الإلكتروني بكونه:" **طريقة لحل النزاع تتم فيها جميع الإجراءات، بما فيها من تقديم طلب التحكيم عبر الإنترنيت أو بواسطة البريد الالكتروني أو غرف المحادثة أو الفيديو** "[2]

وظهر التحكيم الإلكتروني ،استجابة لتطورات الأوضاع الاقتصادية وزيادة حجم التجارة الدولية وانتشار الشركات الدولية، مما أدى إلى صعوبة التقاضي في المحاكم التقليدية، في حين تطورت الوسائل الإلكترونية التي تسمح بعقد جلسات فض المنازعات بوسائل تكنولوجية عديدة مثل الفيديو كون فرانس، وتسمح هذه التطبيقات بالاستغناء عن الحضور أمام هيئة التحكيم ولكن يتم إرسالها على موقع التحكيم الافتراضي بالطريق الإلكتروني وهذه الآلية هي المتبعة في جمعية المحكمين الأمريكيين ومجمع لندن المعتمد للمحكمين والمنظمة الدولية لحماية الملكية الفكرية حيث يجرى التحكيم في منازعاتها عبر شبكة الحاسب الآلي[3].

الفقرة الثانية: أهمية التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

قبل الوقوف على المزايا التي يوفرها التقاضي الرقمي سنقف عند طرق إدارة القضايا والملفات الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية (أولا) ثم إلى أهمية التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية(ثانيا)

أولا: طرق إدارة القضايا والملفات الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية

يعتمد النظام الأمريكي بشكل أساسي على منصتين فيدراليتين:

1_**إدارة القضايا والملفات الإلكترونية (CM /ECF)**: يسمح هذا النظام للمحامين والأطراف بتقديم الوثائق الإجرائية على مدار الساعة عبر شبكة الأنترنيت، ويعد إشعار الإيداع الإلكتروني بمثابة تبليغ رسمي وقانوني[4].

2_**الوصول العام إلى السجلات القضائية الإلكترونية (PACER)**: وهي عبارة عن قاعدة بيانات تضمن الشفافية من خلال تمكين العموم من الوصول إلى معظم الوثائق مقابل رسوم رمزية[5].

ثانيا: أهمية التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

---

[1] – محمد صابر أحمد عبد الحميد: "دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي"، رسالة الدكتوراة، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2012، ص 267.

[2] منسي محمد عبد العزيز: "اتفاق التحكيم في منازعات التجارة الالكترونية"، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت ،2011، ص23)

[3] – صفاء أوتاني: "المحكمة الإلكترونية: المفهوم والتطبيق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجموعة 28، العدد1، 2012، ص 172.

[4] محمد صابر أحمد عبد الحميد: مرجع سابق، ص 267.

[5] يخضع الإطار القانوني للقواعد الفيدرالية للإجراءات المدنية (FRCP)، والتي تم تعديلها لإضفاء الشرعية على توقيع الإلكتروني والإيداع اللامادي، مع فرض قواعد "التقنية" لإخفاء البيانات الحساسة مثل أرقام الضمان الاجتماعي والحسابات البنكية لحماية الخصوصية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أوجدت التسوية في المنازعات عبر شبكات الحواسيب الآلية الفعلية من خلال مبادرات تبنتها اتحادات ومنظمات مهنية كجمعية المحكمين الأمريكية(Américain arbitration association) وأعدت مشروع للتحكيم المباشر عبر الانترنيت سمي بمشروع القاضي الافتراضي (Project Virtual Magistrate) وذلك في عام 1995، وهو ما أقرته المادة 34/أ من قانون الإجراءات المدنية الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، التي أكدت صراحة على أنه "**يجوز تقديم معلومات مخزنة إلكترونيا مشتملة على الكتابة والرسومات والبيانات والصور الفوتوغرافية والتسجيلات الصوتية أو أي بيانات مخزنة على أي وسيلة إلكترونية** "بحيث يمكن أن تكون مصدرا للمعلومات سواء بصورة مباشرة –عند الضرورة – أو بعد ترجمتهن وطرح باقي الإجراءات المتعلقة بالإعلان أو سداد الرسم وإيداع ملفات وتبادل مستندات إلكترونيا لكل ولاية تنظمها بنفسها لإجراءات التقاضي الإلكتروني عن غيرها من الولايات، لكنها تتفق جميعها بالأخذ بالوسائل الإلكترونية في التقاضي وبعضها يتوسع في هذا التنظيم ويجعله شاملا[1].

إذ لا ينبغي أن تكون العدالة الإجرائية، بعيدة عن وسائل التكنولوجية الحديثة بل يجب أن تكون مسايرة لهذا التقدم، إذ أن هذه التطورات في عالم رقمي حديث كان سببا في اختصار الوقت والجهد للكافة دون قيود الزمان والمكان مما ساهم في تحقيق العدالة الإجرائية بين المتقاضين، وهي مزايا تؤدي إلى تطوير منظومة التقاضي والإسراع في إجراءاته.

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في صناعة البرمجيات وأنظمة التشغيل، وهو ما جعلها تكتسب تجربة كبيرة وريادية في مجال التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية، خاصة مع الدور الفعلي والمتميز الذي لعبته الجهات الحكومية وكليات الحقوق الأمريكية والمراكز القانونية والمحامون في تكريس وتعزيز هذا النظام[2].

وفي هذا الصدد، فقد تقدم المكتب الإداري للمحاكم بولاية كاليفورنيا بمشروع محاكم الملفات الإلكترونية والتقنية المعمارية[3] ليتبنى خلال سنة 2003 المجلس القضائي لولاية كاليفورنيا قانون يحدد كيفية دفع الرسوم إلكترونيا ويسمح للمحاكم باستقبال وتسجيل الدعاوى المدنية والرد عليها إلكترونيا.

وثم تعميم نظام التقاضي الإلكتروني على باقي الولايات الأمريكية، على غرار ولاية بنسلفانيا وولاية نيويورك، إذ تم إدخال التكنولوجية لقاعات المحاكم في بعض الإجراءات القضائية، لتحل النزاعات من خلال وسائل الاتصال المختلفة.

ثانيا: أهمية التقاضي الرقمي بالولايات المتحدة الأمريكية

يشكل التقاضي عبر الوسائط الإلكترونية ركيزة أساسية في التحول الحديث للأنظمة القضائية، حيث يهدف إلى تحويل إجراءات المحاكم التقليدية إلى عمليات رقمية ذكية وتتجلى أهميته في عدة جوانب نذكر منها على سبيل المثال:

–أنه يسمح للمحامين والمتقاضين بتقديم مستنداتهم وملفاتهم القانونية بطريقة إلكترونية وفق منظومة متكاملة، يصعب توفيرها بالطرق التقليدية.

–يحقق التأمين الكامل للمستندات وللأنظمة الإلكترونية ضد أخطار الاحتراق والتعطيل والإهمال إذ يدار الموقع بمعرفة خبراء متخصصون في تقنيات المعلومات.

---

[1] – عصمت عبد المجيد بكر:" دور التقنيات العلمية في تطور العقد"، دار الكتب العلمية، بيروت، 2015، ص 510.

[2] عصمت عبد المجيد بكر: مرجع سابق، ص 510.

[3] – www.california courts programs electronics filingin california.com

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

-يحقق إمكانية استلام المستندات في أي وقت يوميا على مدار الأربع وعشرون ساعة وفي أيام الآحاد والعطل ومن أي مكان عبر شبكة الانترنيت.

-يساهم في تقليل كلفة التقاضي، ذلك أن الفضاء الرقمي" لا ورقي" من شأنه أن يخفض تكاليف الطباعة وتداول الملفات المادية.

-يسمح للمحاكم بالتفرغ لأداء وظيفتها الرئيسية وهي الفصل في الدعاوى بطريقة أكثر فاعلية،

-التخلص من الكميات الهائلة من الأوراق والمستندات المرتبطة بالدعوى والتي تمتلئ بها غرف المحكمة.

ـ يقلل من تدخل العنصر البشري في الإجراءات، مما يحد من احتمال التلاعب أو فقدان الملفات الورقية. كما يسهل للأطراف إمكانية الاطلاع اللحظي على كامل المذكرات والمستندات المقدمة.

ـ يزيل العوائق المرتبطة بالجغرافية، حيث يمكن المتقاضين من حضور الجلسات عن بعد عبر منصة مخصصة لهذا الغرض مما يوفر على المتقاضين الجهد ومصاريف التنقل.

ومع كل هذه المميزات التي يوفرها التقاضي الإلكتروني إلا أن له مخاطر يتعين التصدي لها

حيث تمثل الهجمات السيبرانية تهديدا مستمرا للبيانات القضائية الحساسة وهو ما يستدعي تبني استراتيجيات وقائية متكاملة تجمع بين الحلول التقنية والالتزام القانوني الصارم.

خاتمة

لا شك أن العالم يعيش ثورة رقمية ومعلوماتية هائلة، من المفترض أن تنعكس على مرفق القضاء بدوره، فاستخدام التكنولوجيا في التقاضي ساهم في تحقيق سرعة الفصل في النزاعات المعروضة على القضاء.

ورغم تأثير الثورة التكنولوجية على كافة مناحي الحياة بما فيها المنظومة القضائية، إلا أنه مازال موضوع تطبيق المحاكم الإلكترونية يمثل إشكالية، نظرا لعدم معالجتها تشريعيا حتى على مستوى الأنظمة التي تبنته، ومن هنا كانت الحاجة ملحة لحل تلك الإشكالات ومواكبة مستجدات العصر الرقمي والتكنولوجي من خلال إدخال التقنية الحديثة لإجراءات التقاضي والبحث عن سبل من أجل مجابهة الهجمات السيبرانية التي تشكل تهديدا حقيقيا للتقاضي الرقمي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقارنة المرجعية كادآة لجودة البرامج الأكاديمية الافريقية:
حالة برنامج العلوم السياسية في الجامعة السودانية

د.خالد محمد دفع الله
khli45@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص:

لاحظ الباحث الغموض الكبير حول المقارنة المرجعية وضعف فاعلية استخدامها مما ينعكس على القدرات التنافسية لدى الجامعات والعاملين بها خاصة الكادر الأكاديمي. **حيث تـــُـــؤدي المعرفة بها واتقان استخدامها في الجامعات لتحسين أدائها على مستويات بنيتها الداخلية والعمليتين الأكاديمية والادارية رغم حداثة نشئتها. وتنبع أهمية البحث لكونه** يُحسّن من قدرات الجامعات التنافسية ويُنبه لأهمية الاستناد على البيئات والسياقات المحلية عند تصميم برنامج العلوم السياسية لقابليته العالية للارتباط بالمكونات الدولية. كما يُمكن البحث من استخدام المقارنة المرجعية كادآة تطويرية للمقررات والبرامج الأكاديمية، مما يُحسن من طرق التعليم والتقييم والإدارة.

هدف البحث للتعريف بالمفاهيم الجوهرية للمقارنة المرجعية كأدآة لتطوير الجامعة بتقديم نموذج توجيهي وارشادي تطبيقي الطابع بكيفية اجراء المقارنة المرجعية للبرنامج الأكاديمي. استخدم البحث منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي متخذاً من برامج العلوم السياسية في ثلاث جامعات سودانية وجامعة سعودية كعينة دراسية. هناك ضعف ارتباط بين برنامج العلوم السياسية والسياقات والبيئات المحلية، وأنها أكثر ارتباطاً وانشداداً للنماذج التاريخية والتقليدية لبرامج العلوم السياسية مع ثبات المقررات ومسمياتها بدون الاخذ في الاعتبار المتغيرات السياسية الإقليمية.

حاول البحث أن يجيب على امكانية تصميم نموذج مقارنة مرجعية لبرنامج للعلوم السياسية مستنداً على سياقات ومتغيرات البيئة المحلية. أن من أهم ما أوصى به البحث أن تؤخذ ثوابت ومتغيرات البيئة السياسية المحلية والاقليمية والدولية في الاعتبار عند تصميم برنامج العلوم السياسية.

الكلمات المفتاحية: المقارنة المرجعية، الجودة الشاملة، العلوم السياسية، جودة التعليم العالي، التكنو–سياسة، السياق المحلي، تطوير المناهج.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Benchmarking as a Tool for Quality Assurance of Academia: A Case Study of the Political Science Program

Abstract:

The researcher observed considerable ambiguity surrounding benchmarking and weak effectiveness in its application, which is reflected in the competitive capacities of universities and their staff, particularly academic personnel. Knowledge of benchmarking and mastery of its use within universities lead to improved performance across all levels of their internal structures, academic processes, and administration, despite the relative novelty of its emergence.

The importance of this research lies in its contribution to enhancing universities' competitive capabilities and in drawing attention to the necessity of taking local environments and contexts into account when designing political science programs, given their strong tendency to be linked to international components. The study also enables faculty members to use benchmarking as a developmental tool for courses and academic programs, thereby improving teaching, assessment, and administrative methods.

The aim of the research is to introduce the core concepts of benchmarking as one of the most important tools for university development by presenting a practical, guidance-oriented model on how to conduct benchmarking for an academic program. The study employed the case study method and the descriptive approach, selecting political science programs at four universities as the study sample. The findings indicate a weak linkage between political science programs and local contexts and environments, with a stronger reliance on historical and traditional models of political science programs, as well as rigidity in course content and titles, without considering regional political changes.

The research sought to answer the question of the possibility of design a benchmarking model for a political science program based on local environmental contexts and context. One of the key advices of the study is that constant and variable elements of the local, regional, and international political environment should be taken into account when designing political science programs.

Keywords: Benchmarking, Total Quality Management, Political Science, Higher Education Quality, Techno-politics, Local Context, Curriculum Development.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

تحتل الجودة الشاملة موقعاً شديد الأهمية لدى المجتمع العلمي الدولي عموماً ومؤسسات التعليم العالي خصوصاً لارتباطها بتطوير النظم والرفع من جودة التعليم. حيث يُسهم التعليم العالي بقوة في تكوين وتشكيل رأس المال البشري والابداع والاختراع والتحديث والتطوير الاجتماعي والثقافي والبيئة التي نعيش فيها. حيث يُلاحظ تأثير دوره على القطاعات الفاعلة الأخرى في المجتمع بشكل ممتد ومُتزايد وتتسارع أهميته. كما أنه لا يُعد أحد أبرز القطاعات ذات الطبيعة التي تتجه بقوة نحو العولمة والتأثير الكوني فقط، بل أيضاً يتزايد تنوع تخصصاته ومؤسساته بشكل مستمر حتى في الدول الفقيرة بتزايد أعداد هذه المؤسسات[1].

يؤكد التنامي في عدد الجامعات في العالم وفي بعض دول العالم الثالث، كنيجريا، التي زاد عدد جامعاتها وكلياتها عن 200 جامعة وكلية، واثيوبيا التي وصل عدد جامعاتها وكلياتها إلى 160، والسودان حيث زاد عددها عن 150 جامعة وكلية على أهمية المقارنات المرجعية[2]. إذ أنه من المعلوم ان التوسع الكبير في مؤسسات التعليم العالي لا يعني بالضرورة جودة الاداء في هذه المؤسسات وإنما ذلك يتطلب مرحلة تالية تولدها بشكل متسارع محفزات التنافس، خاصة بين الجامعات الخاصة. ويدفع ذلك للتحسين والتجويد بهدف التميز للفوز بالنصيب الأكبر من سوق التعليم وما يتصل به من خدمات.

حيث يعكس تزايد حجم الانفاق الفردي في التعليم وراس المال المُخصص له الأهمية العالية التي تحتلها آلية المقارنة المرجعية في مثل هكذا بيئة متعاظمة الرقمنة. وتعد هذه الآلية من نواتج البيئة المتغيرة الشديدة التنافسية لكونها أدآة ضرورية للجامعات التي ترغب في البقاء والتفوق في بيئتها خاصةً إذا كانت لها طموحات إقليمية أو دولية. وذلك لكونها أدآة تتيح المقارنة العلمية بين الجامعات من حيث الممارسات والأنظمة والتطبيقات واللوائح ونظم العمل والإدارة لاتسامها بطبيعة معرفية تنظيمية تطويرية.

التطور التاريخي للمقارنة المرجعية:

تعود الجذور التاريخية للمقارنة المعيارية لعام 1810م عندما كان فرانسيس لويل الصناعي البريطاني يدرس أفضل الطرق المستخدمة في مختبرات الدقيق البريطانية للوصول إلى أنجح التطبيقات في هذا المجال. ويعود تاريخ أولى الإصدارات الموثقة في مجال مقاييس الأداء المرتبطة بالمقارنة المرجعية للعام 1938م، عندما نشرت الرابطة الدولية لإدارة المدن (ICMA) حقلاً دراسياً حول مقاييس أداء الخدمات المحلية. إلا أن تمكن اليابان منذ بدايات الخمسينيات من التميز وخفض نفاقات الانتاج وزيادة الارباح بسبب المقارنة المرجعية المرجعية، جعلها من أوائل الدول التي توسعت في تطبيقها[3].

ثم انتقلت تطبيقات المقارنة المرجعية للولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة عام 1979م على يد شركة Xerox مُستجيبةً للأزمة التنافسية حينذاك. وبحلول الثمانينيات توسع المفهوم ليشمل أفكار ومبادئ الجودة ورضاء العملاء والإدارة بالأهداف. وأنتقل الاهتمام بتقييم الأداء على أسس المقارنة المرجعية من القطاع الخاص للقطاع الحكومي بدايات التسعينيات مما يؤكد جدارة وأهمية هذه الأدآة.

[1]- OECD, Benchmarking Higher Education System Performance: Conceptual Framework and Data, Enhancing Higher Education System Performance, OECD Paris, 2017, p.14.

[3]- **Deanship of Development and Quality, Benchmarking of Academic Programs Manual/Handbook,** Qassim University, KSA, 2019, P.4.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وارتبط التطور التاريخي للمقارنة المرجعية الأكاديمية بما يُعرف بعملية بولونيا Bologna التي هدفت لإيجاد مستويات معيارية في التعليم العالي الأوربي لتعزيز تنافسيته دولياً بعد استحواز الجامعات الأمريكية على النسبة الأكبر من سوق الطلاب الدوليين[1]. في العالم العربي كانت الجامعات الخليجية هي السباقة حيث تبنته مباشرة بعد التوافق عليه في اتحاد الجامعات العربية.

وأشارت عدة هيئات حكومية لضمان الجودة إلى أهمية المقارنة المرجعية كادآة مهمة للتعليم العالي في صلب الوثيقة الرسمية في تقييم وتحسين البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية والخدمات الأكاديمية والادارية وطلابها وأدائها على أسس الأدلة المُستقاة من المقارنة المرجعية مع ممارسات المؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية الرائدة"[2]. مع ملاحظة أن التجربة العربية في المقارنة المرجعية بشكل علمي لم تبداء إلا في عام 2011م، رغم ذلك التأخير مازالت ثقافة المقارنة المرجعية ضحلة ومحدودة التأثير.

الاطار المنهجي:

a. **المشكلة:** الورقة في الأصل نتاج ورشة عمل، حيث لاحظ الباحث أن فكرة المقارنة المرجعية مشوشة ومرتبكة عند بعض المتدربين وجديدة تماماً عند آخرين، بينما يوجد ضعف كبير في استخدامها عند من له بها معرفة. ويعكس التفاوت في أداء الجامعات وجود نفس التمايز. فقد ظلت البرامج الأكاديمية في بعض الجامعات كما هي عليه منذ وضعها في السبعينيات. على أن بعضها استطاع **تحقيق ميز تنافسية كبيرة باستمرار لإدراكها أهمية المقارنة المرجعية. فمكنها ذلك من تحسين ادائها على جميع مستويات بنيتها الداخلية وفي العملية الأكاديمية والادارة رغم حداثة نشئتها. والسؤال الجوهري الذي تـُبرزه مشكلة البحث فحواه: إلى أي مدى يُمكن تصميم نموذج مقارنة مرجعية لبرنامج العلوم السياسية تستبطن السياقات والبيئة المحلية والاقليمية والمتغيرات الدولية مع أفضل الممارسات؟**

b. **فرضيات البحث:** الفرضية الجوهرية والأساسية التي يقوم عليها البحث هي أن غياب المقارنة المرجعية من حيث فهمها كاطار مفاهيمي وكادآة وظيفية لدى المؤسسات الجامعية بشكل عام سبب جوهري في تخلف البرامج الأكاديمية في الجامعات. يتفرع من ذلك فرضيتين هما: يرتبط ضعف الاداء الأكاديمي ومخرجات التعلم لخريج البرنامج بمقدار الجهل بالمقارنة المرجعية واستخدامها.كما أن التغيير في مؤشرات الاداء وثيق الارتباط بتوظيف المقارنات المرجعية.

c. **أهداف البحث:** للبحث ثلاث أهداف، هي:

1. التعريف بالمفاهيم والاطار النظري للمقارنة المرجعية كاحد أهم ادوات تطوير المؤسسة الجامعية من زاوية الجودة، بما يُمكنها من تحسس قصور أساليب العملية الأكاديمية بالقدر الذي تستطيع به مواكبة التطورات والتغيرات السريعة في التعليم العالي.
2. تقديم نموذج تطبيقي بكيفية اجراء المقارنة المرجعية للبرنامج الأكاديمي. ويتضمن ذلك استعراض أساليب قياس تقييم الأداء المطبقة في الجامعات والكليات المنافسة النظيرة، لتمكين الاستاذ الجامعي من ما يشبه الدليل الادآتي القابل للاستخدام.
3. التمكين من تطوير برنامج العلوم السياسية بما يدعم الجامعة في الاستمرارية والمنافسة بأقل التكاليف مع الأخذ في الاعتبار خصوصيات البيئة والمجتمعات المحلية.

d. **منهج البحث:**

1. لأن البحث يتناول المقارنة المرجعية كعملية وليس كمخرجات لجاء لاستخدام المنهج الوصفي لمراجعة مُعمقة لكل ما هو منشور من بحوث ودراسات عن المقارنة المرجعية في التعليم العالي باللغتين العربية والانجليزية. كما استخدم دراسة الحالة.

---

[1]– Lobna Ali Al-Khalifa, Benchmarking as a Means to Gauge and Improve Academic Standards in Higher Education within the Arab Region, International Conference on Institutional Leadership, Learning & Teaching (ILLT) London, UK, The Business and Management Review, Volume 6 Number 5, September 2015, p.151.

[2]– Commission for Academic Accreditation, the Standards for Licensure and Accreditation, United Arab Emirates: Commission for Academic Accreditation. Available at: https://www.caa.ae/caa/images/Standards2011.pdf ,2011, p.8

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2. عمد البحث لاختيار برامج العلوم السياسية في جامعات الخرطوم وامدرمان الاسلامية وبحري، وهي جامعات حكومية، والجامعة الوطنية كنموذج للجامعات الخاصة، كتمرين تطبيقي للمقارنة المرجعية، وذلك بهدف التمكين الـــمُفصل من التعرف عليها من حيث ماهيتها واطارها النظري وفوائدها ومراحلها وكيفية استخدامها نظرياً.
3. عمد لتحليل الدراسات السابقة حول الموضوع للتحقق من فرضياته وتحقيق أهدافه باتباع الأساليب الإحصائية المعهودة.

e. **أهمية البحث:** البحث له أهمية معرفية وعلمية نظرية كما له أهمية عملية تطبيقية على النحو التالي:

i. الأهمية المعرفية والعلمية للبحث:

1. التعرف على طرق تحسين الأداء وتطويره، خاصةً تحت ظل المنافسة المتنامية التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي.
2. يفتح البحث أفاقاً الاهتمام بها غير شائع مما يُحفز ويُنبه لتحديث البرامج الأكاديمية.

ii. الأهمية العملية والتطبيقية:

1. يُنبه لأهمية استبطان البيئة والسياق المحلي الافريقي في برامج العلوم السياسية لقابليتها للارتباط بالمكونات الدولية عالية.
2. يُسهم البحث في تقليص فجوة التفاوت في الأداء بين الجامعات بما ينعكس ايجاباً عليها وعلى مُجمل العملية التعليمية.
3. يُمكن الاستاذ من مهارة استخدام المقارنة المرجعية كادآة تطويرية للمقررات والبرامج الأكاديمية، ومن ثم يتم التعود على ستخدامها لتحسين طرق التعليم والتقييم والإدارة لتطوير العملية التعليمية اجمالاً.

f. **الدراسات السابقة:** بحث لطفي وهبة المعنون "استعمال المقارنة المرجعية لتطوير المقررات الجامعية حالة جامعة العلوم التطبيقية، مملكة البحرين" هدف لإستكشاف دور المقارنة المرجعية في تطوير المقررات الأكاديمية في الجامعات عن طريق دراسة حالة جامعة واحدة مقارنةً لها بثلاث جامعات أخرى أحدها محلية واثنتان عالميتان[1]. وقد أثبت البحث أهمية دور المقارنة الجامعية وتأثير ذلك على تطور جامعة العلوم التطبيقية بما جعلها ضمن أفضل أربعين جامعة عربية وفق التصنيفات الدولية. حيث ركز البحث على أن المقارنة كاحد أهم أدوات قياس وتقييم الاداء وقدرتها على تقييم عناصر الضعف والقوة في الجامعة، وهو ما يركز عليه هذا البحث.

من البحوث المهمة ما أعده شومبو نوانقجامونق والمعنون "إطار العمل المفاهيمي لإدارة عمليات الجودة حول إدارة التعلم[2]. حيث ربط بحثه بين تنامي الطلب الدولي على خدمات التعليم العالي من جهة وعلاقة ذلك بتنامي المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي على الطلاب ودور جودة التعليم والذي تُعد المقارنة المرجعية أحد أدواته الرئيسة لتميز الجامعة على نظيراتها وفي تمكينها من ثم من التميز في التنافس. اتخذ بحثه من مديري تقانة المعلومات في الجامعة التايلندية دراسة حالة وذلك بالتمييز بين الأطر والوظائف المتشابهة بين كل من تحسين الجودة وضمانها والمقارنة المرجعية. حيث قارن البحث بين الأطر الوظيفية من حيث مداها وتطبيقاتها الرسمية وطرق التطبيق والبنيات والتمايزات بينها ومن حيث استخدامها. ويكمن التشابه في الربط بين المقارنة المرجعية والجودة من جهة واستخدام دراسة الحالة كمنهج من جهة ثانية. ويماثله في ذلك ورقة اميليا سوزانا "المقارنة المرجعية في مؤسسات التعليم العالي"، إلا أنها حاولت أن توفر اطاراً عاماً يؤكد أهمية المقارنة المرجعية كادآة رئيسية في سوق عالية التنافسية تلفظ ذوي الاداء المتواضع[3]. حيث أكدت على أهمية استخدام المقارنة

---

[1]– بشر محمد موفق لطفي ووهيبة مقدم، استعمال المقارنة المرجعية لتطوير المقررات الجامعية حالة: جامعة العلوم التطبيقية– مملكة البحرين، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد / 11 العدد01 :جانفي 2021م، ص54 – 78.

[2]– Chompu Nuangjamnong, Benchmarking Frameworks for Managing Quality Processes on Learning Management in Thailand,December2014 , Available at:
https://www.researchgate.net/publication/328068523

[3]– Emilia Suzana Pop, Viorica Baesu and Dumitru Mnerie, Benchmarking in Higher Education Institutions, The 6thInternational Conference Knowledge Management and Informatics, Kopaonik, Romania, 13.-14. January, 2020, P. 228.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المرجعية كادآة مُكملة لعمليات ضمان الجودة وأنشطتها المختلفة مع جملة من المؤشرات المعيارية الأخرى في تجربة وممارسة مؤسسات التعليم العالي الأوربية. ورغم طابع الورقة التعميمي إلا أنها ابرزت أهمية المقارنة المرجعية كاحد أهم أدوات الجودة.

اما بحث تراسي وينينق T.Winning فقد هدف لتطوير منهجية للمقارنة المرجعية للتعليم والتعلم استجابةً لحاجات مؤسسية لتقييم البرنامج الجديد في جامعة سيدني استراليا المستهدفة بالبحث[1]. وقد استهدفت عملية المقارنة المرجعية التعليم والتعلم كموضوع للمقارنة المرجعية ومن ثـــم تم انتقاء جامعة اديلايدي الاسترالية كشريك مقارن ومن ثم تثبيت "التعلم بالمشكلة" كطريقة تعليم Problem-based learning. ثم وضع البحث قائمة بمؤشرات الجودة لطريقة التعلم المختارة وبينها واستعرض البحث الدراسات السابقة حولها، واختتم البحث باستعراض النتائج التي توصل إليها في مجموعة من الجداول. نقطة التباين الجوهرية مع هذا البحث هي أنه بحث شديد الانحصار بحكم تركيزه ليس فقط على طرق التعليم والتعلم وليس حول اختياره طريقة تعليم محددة هي "التعلم بالمشكلة" ولكن لاستهدافه لطلاب المستوى الاول والرابع فقط. مع تركيزه على برنامج طب وجراحة الاسنان.

الاطار النظري والمفاهيمي:

إن كان ثمة ما يلفت النظر في اختيار برنامج العلوم السياسية كتخصص يمكن وضعه بين يدي التشريح فهو تحوله من مجال معرفي فلسفي نظري الطابع لحرفة ومهنة كأي تخصص مهني آخر. ويرجع الفضل في ذلك للتحول الصناعي الضخم في الولايات المتحدة الامريكية، وارتباطه ببروز المقارنة المرجعية[2]. ويرتكز المبدأ الجوهري وراء المقارنة المرجعية على فكرة أن التعلم باستمرار يجعلنا الافضل باستمرار "Learning from the best is the first step towards becoming the best."، وهذا حقيقي.

يركز البحث على المقارنة المرجعية كعملية وليس كمخرجات وبالتالي هو أكثر اهتماماً بالجوانب التطبيقية وعلاقة ذلك بالجوانب النظرية. بالتالي البحث مؤسس على فكرة بسيطة تقوم على حاجة الجامعة بين حين وآخر للتوقف وتقييم نفسها لتعرف أين تقف مقارنةً مع أقرانها، مع استبطان ما جد في تخصص العلوم السياسية من تطورات متهجية ومعرفية، خصوصاً إذا كانت خاصة. ويشمل ذلك وظائفها الثلاث: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع[3]. ويُقدم البحث مقاربةً قابلة للتطبيق لكل البرامج خاصةً في العلوم الاجتماعية مُتخذاً برنامج العلوم السياسية كحالة دراسية.

إذاً المقارنة المرجعية بالنسبة للبحث عملية بحثية مستمرة وتُطبق مخرجاتها ونتائجها والأفكار والممارسات والمعالجات الجديدة التي اختبرتها المؤسسات الأخرى بشكل ابداعي. وهكذا فإن مفهوم المقارنة المرجعية يتوسع خارج حدود نشاط واحد ليصبح تعبيراً للمقارنة المستمرة للمؤسسة ومكوناتها مع أفضل المؤسسات النظيرة بغض النظر عن نشاطها أو أين تقع، داخل الدولة أو خارجها. ويتم ذلك بان يسأل قادة الجامعة انفسهم سؤلين في غاية البساطة، هما:

1. كيف أصبحت الجامعات الأخرى على هذا المستوى من التفوق والتميز؟
2. والسؤال الثاني، كيف يمكن ان تصبح جامعتنا مثلهم أو أفضل؟

من المهم التمييز بين المقارنة المرجعية وبعض المفاهيم الأخرى المشابهة، مثل: الاعتمادية Accreditation والرتبة الجامعية Rankings ومؤشرات الإدارة Management Indicators. ويكمن الفرق بينهما في أن الرتبة الجامعية تولد الشفافية بين

[1]- Tracey Winning, Tania Gerzina, Shalinie King and Sarah Jane Hyde, Benchmarking Learning and Teaching: Developing a Method, Quality Assurance in Education, Vol. 14 No. 2, 2006, pp. 143-155. Available at www.emeraldinsight.com/0968-4883.htm

[2]- Gabriel A. Almond, Chapter 2 Political Science: The History of the Discipline, p.64.

[3]- Tracey Winning, Tania Gerzina, Shalinie King and Sarah Jane Hyde, pp. 143-155. Available at www.emeraldinsight.com/0968-4883.htm

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الجامعات لما تتطلبه من عرض البيانات والمعلومات الخاصة بادائها بالنسبة لاصحاب المصلحة. اما اعتمادية البرامج التي يجري تدريسها فهي تحمل معنى ضمان تحقيق المعايير الأدنى مثال على ذلك المخرجات في النظام أو التوظيف بالنسبة للخريجين. اما مؤشرات الإدارة فتهدف للتوجيه والسيطرة على الجامعة وبنياتها الادارية. وبشكل عام تعد المفاهيم الثلاث ذات بنية أو شكل تقريري أكثر من كونها أدوات أو عمليات مقارنة هادفة للوصف والتقييم والتحسين والتطوير في الخدمة المقدمة أو البنيات التنظيمية للجامعة.

أخيراً، يكمن السبب في التباينات الواسعة للتصنيفات لمفهوم المقارنة المرجعية في النظرة لها. فبعضهم يردها للهدف منها، أو للمعايير التي صممت، أو الرؤية التي تقوم عليها عملية المقارنة ذات نفسها. وترد باولا كيرو P.Kyro السبب في ذلك كله للتطورات المرتبطة بتنامي المنافسة من جهة والمتغيرات المرتبطة بالتفاعلات بين الاداء والاستراتيجية في المؤسسة من جهة ثانية[1]. ويتضمن ذلك عوامل المنافسة الفردية وبين الإدارات داخل المؤسسة ذات نفسها، من جهة وطرفي المقارنة وموضوع المقارنة وعناصرها من جهة ثانية.

حالة جامعة سودانية:

على المستوى الوطني تعد الكلية الأنموذج التي ابتدعتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في السودان هي الجوهر التأسيسي لبرامج البكلاريوس ومن ضمن ذلك برنامج العلوم السياسية[2]. فبناءً على القرار رقم (1) للجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في وزارة التعليم العالي في اجتماعها رقم (5) لسنة 2014م بتاريخ الأربعاء 2014/6/11م شُكلت لجنة فنيه لوضع الإطار النموذجي الموحد للمناهج في مجال تخصص العلوم السياسية بعضوية عدد من اساتذة العلوم السياسية. وقد أوكل لهذه اللجنة تصميم نموذج معياري لبرنامج العلوم السياسية على مستوى البكالوريوس[3].

يُعاير البحث برنامج العلوم السياسية لهذا النموذج الحاكم للبرامج في الجامعات السودانية. على انه يجب ان نلاحظ جانبين، الأول أن البحث لم يختار جامعة واحدة لعملية المقارنة المرجعية حاول مقارنة البرنامج في كل من جامعتي الخرطوم وامدرمان الاسلامية باعتبار ان البرنامج فيهما هو الأقدم بين الجامعات السودانية. الثاني أنه ليس معني بما إذا كانت الجامعات الوطنية حكومية كانت أو خاصة التزمت بمحتوى هذا النموذج وعناصره أو اختصت نفسها بنموذج من عندها. فقرار الوزارة لم يشير لالزامية استصحاب البيئة التي توجد فيها الجامعة عند تصميم البرنامج، إلا أنه وبحكم القرار نفسه اتاح لها، وكان عليه أن يلزمها، استصحاب بيئتها التي توجد فيها حيث ربط ذلك بعنصري: طبيعة المنطقة الجغرافية، وتجربة سوق العمل، وإن لم يُشر لذلك صراحةً[4].

كما أنه أشار في الأهداف العامة للبرنامج لما يشبه أن يكون "مواصفات للخريج" مُلزماً بخدمة ما أسماه"بالوظائف المجتمعية المتصلة بمجالات العلوم السياسية". كما أن هناك مرونة في النموذج تتصل باتاحته للجامعة مساحة تحديد المقررات الاختيارية التي تتسق مع رؤيتها وأهدافها[5]. ولهذا البحث معني بمنهجية تصميم الكلية الانموذج بحكم استخدام مصممي الكلية الانموذج للمقارنة المرجعية.

---

[1]– Paula Kyro, Revising the Concept and Forms of Benchmarking, An International Journal, Vol. 10 No. 3, 2003, pp. 210–225, Available at: http://www.emeraldinsight.com/1463-5771.htm

[2]– عادة يُقصد بمصطلح "الانموذج" هنا النظم Protocols والتي هي عبارة عن مجموعة القواعد والاجراءات التي ينبغي اتباعها عند تصميم برنامج البكالوريوس في أي جامعة سودانية.

[3]– انظر نص القرار الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان: القرار رقم (1) الاجتماع رقم (5) لسنة 2014م، بتاريخ الأربعاء 2014/6/11م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان، وذلك وفق تقرير لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بنفس التاريخ.

[4]– انظر نص القرار الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان: القرار رقم (1) للجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الاجتماع رقم (5) لسنة 2014م، بتاريخ الأربعاء 2014/6/11م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان. ص 1.

[5]– انظر نص القرار الصادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان: القرار رقم (1) للجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، الاجتماع رقم (5) لسنة 2014م، بتاريخ الأربعاء 2014/6/11م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان. ص 4.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المعنى اللغوي والاصطلاحي:

يعـــود أصـــل المقارنة المرجعية Benchmarking لعلـــم المساحة، إذ اشتق المصطلح مـــن عبارة علامة الصفـــة Bench mark التي تمثل نقطة مرجـــعيـــة Reference Point[1]. على أنه يتضح بالمراجعة لما نُشر حول الموضوع غياب الإتفاق بين المختصين حول المصطلح نفسه. فالمتداول مسميات "القياس المقارن" و"القياس إلى نمط" و"المعايير القياسية المقارنة" و"المقارنة بمنافس أنموذجي" و"أقامة مثال أعلى" كما أطلق عليه أيضا قواعد المقارنة[2]. ويشيع أيضاً مُسميات "القياس المقارن، القياس المرجعي، المقارنة المرجعية، المعاير النموذجية، القياس بالغير، المقارنات القياسية، التقييم المقارن، التفوق المقارن، المقارنة بالأفضل، المقارنة، المقارنات الناجحة، الاقتداء بالتجارب المعيارية، المقارنة بالتميز، المقارنة بالمنافسين، ...الخ. إلا أنه يوجد إجماع شبه تام بان المعنى المقصود هو التحسين من خلال التعلم من الآخرين. ويُنبـــئ ذلك كله على عظم الاهتمام بالمقارنة المرجعية وما تحتلها من مكانة لدى المختصين.

أصطلاحاً عُرفت المقارنة المرجعية بانها عملية بنيوية للبحث عن أفضل الممارسات التي تقود المؤسسة لانجازات ممتازة ومميزة، بملاحظة ممارسات المؤسسات المميزة وتبادل المعلومات عنها وتبني تلك الممارسات وفق حاجات الجامعة.كما عُرفت بكونها أسلوب لتحسين الاداء والممارسات عبر قياس أداء البرنامج الأكاديمي في الجامعة مقارنةً باداء وممارسات الجامعات والبرامج النظيرة الاكثر نجاحاً [3]. وعرفتها اليونسكو بانها ادآة تشخيصية للتطوير الذاتي والممارسات التعليمية التعاونية والتقييم المستمر ومقاربة منهجية لقياس العمليات الأكاديمية وغير الأكاديمية في المؤسسات الأكاديمية[4].

المقارنة المرجعية كعملية:

جيرالد بالم G.Balm عرف المقارنة المرجعية بأنها عملية مقارنة مستمرة لمنتج أو خدمة في مؤسسة ما بنظيراتها في مجالها وأُشتهرت بأنها الأفضل بغرض تثبيت أهداف تطويرية في المؤسسة لتحقيق التماثل معها في وقت معقول[5]. وعُـــرفت أيضاً بكونها إجراء نظامي مستمر يستهدف فهم أفضل لكيفية انجاز عمليات انتاج والمقارنة معها بغية تحسين عمليات وممارسات وخدمات[6]. أما كلاير فقد عرفها بأنها بحث مُقارن يُحلل الفجوة بين مستوى أداء المؤسسة الحالي مقارنةً مع أداء أحسن مؤسسات نظيرة، وهي طريقة لدراسة طرق أفضل المؤسسات الاخرى لتكييف أفكارها لتجعلها الأسرع والاكفاء والأفضل في العالم[7].

كما عرفت بأنها عملية مُـــؤسسة على التعلم من النظراء من المنافسين الافضل والانجح بشكل عام واستيعاب وفهم أساليبهم في العمل بغرض تحسين أداء وعمليات المؤسسة بتجديد الاداء وتجنب تقليد ونسخ أساليب هذه المؤسسات الرائدة[8]. وعُـــرفت أيضاً بانها

---

[1]– بشر محمد موفق لطفي وهيبة مقدم، مصدر سبق ذكره، ص 59.

[2]– لمياء علي أبراهيم الموسوي، أثر أبعاد إدارة الجودة الشاملة والمقارنة المرجعية في تحسين خدمة الزبون، زارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعـــــــــــــة كربـــــــــلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ماجستير علوم في العلوم المالية والمصرفية، 2012م، ص 71.

[3]– د. أحمد المعاصري، مؤشرات قياس الأداء والمقارنة المرجعية ، قسم الرياضيات، كلية العلوم، الزلفى، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، ص 23.

[4]– UNESCOCEPES, 2007 and HEFCE, 2003

[5]– Snježana Rezi, Andre Govaert, Dejan Bokonji, Karl Heinz Gerholz, Marina Matoševi and Duška Radmanovi, Handbook for the Universities of BIH, TEMPUS Project: Benchmarking as a Tool for Improvement of Higher Education Performance, Bosnia and Herzegovina Bosnia and Herzegovina, Gent/Mostar 2014. p.8.

[6]– لمياء علي أبراهيم الموسوي، ص 73.

[7]– لمياء علي ابراهيم الموسوي، المصدر السابق، 73.

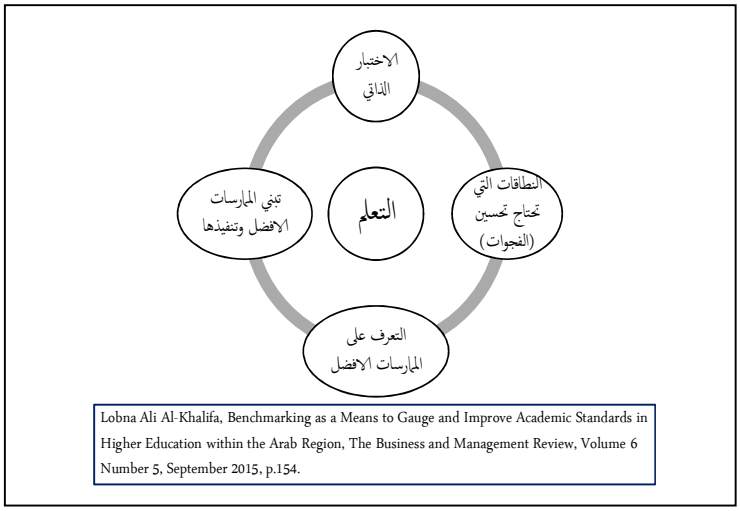
[8]– لمياء علي ابراهيم الموسوي، المصدر السابق ، 73.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

العملية التي تتم من خلالها مقارنة أداء المؤسسة مع أداء المؤسسات المنافسة ذات الاداء المتميز[1]. وعرفت بانها العملية التي تبداء باختبار الذات وتفهم الوظائف المتباينة في الجامعة وكيفية الاداء فيها، وهي عملية منهجية منظمة مستمرة للتعلم من الآخرين وذلك عبر التعرف على الاجراءات والمقارنة والتبني والتنفيذ للممارسات الأفضل، والتي تعني التكيف الخلاق وتجنب النسخ واللصق[2].

وعرفت المقارنة المرجعية بأنها عملية منهجية ومستمرة لتقييم أداء مؤسسة كله أو جزء منه عبر مقارنته مع نموذج أفضل، سواء داخل أو خارج هذه المؤسسة لتحديد أسباب الفجوة بينهما والعمل عليها والقيام بمعالجتها والوصول إلى أفضل أداء[3].يـُـمكن أيضًا تعريف المقارنة المرجعية بأنها واحدة من أدوات تقييم وتطوير وتحسين الأداء من خلال تحديد فجوة الأداء بين الوحدات أو الأقسام المختلفة والعمل على تعزيزها الجوانب الإيجابية المتميزة، والتعرف على السلبيات والعمل لتفاديها، من أجل تحقيق أفضل التطبيقات في الأداء. وهي أيضاً عبارة عن عملية تجديد واستيعاب وتبني التطبيقات الرائدة والعمليات المميزة لتحقيق التفوق التنافسي واستخدام أفضل للموارد والوقت المتاح. وترى باولا كيرو ان التباين الكبير في المعنى والمفاهيم المرتبطة بالمقارنة المرجعية تؤكد على طبيعتها المتغيرة والمتطورة كمفهوم وكانماط مما يتطلب لمراجعة فهمنا لها باستمرار على المستوى النظري لما يكمن فيها من أسس نظرية ظلت تتطور باستمرار منذ الاربعينيات من القرن الماضي[4].

عملية المقارنة المرجعية شكل رقم (1)



Lobna Ali Al-Khalifa, Benchmarking as a Means to Gauge and Improve Academic Standards in Higher Education within the Arab Region, The Business and Management Review, Volume 6 Number 5, September 2015, p.154.

ومن حيث ماهية العملية ذات نفسها تبرز العديد من التبايانات.فبعضهم ينظر إليها كأسلوب، وبعضهم كطريقة، وبعضهم كعملية Process وبعضهم كادآة وعملية وهو الاقرب للواقع. بالتالي لابد من التمييز بين المقارنة المرجعية كعملية Process ذات نفسها، والمُقارن Benchmark ويُقصد به الاداء أو المؤسسة الجامعية التي تجري المقارنة بها[5]. في المقابل يُقصد بعلامات المُقارنة Benchmarks النقطة المرجعية التي يُقارن بها ويتم الرجوع إليها، بالتالي هي معيار قياسي للقياس الحقيقي للبيانات والمعلومات للقيام

[1]– لمياء علي ابراهيم الموسوي، المصدر السابق ، 73.

[2]– Lobna Ali Al-Khalifa, p.153.

[3] – **Deanship of Development and Quality**, P.4.

[4]– Paula Kyro, pp. 210-225, Available at:**http://www.emeraldinsight.com/1463-5771.htm**

[5]– OECD, p.58.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بعملية المقارنة المرجعية. ويتم ذلك عن طريقين. الأول تحديد الحد المعياري الأدنى المقبول، الهدف الذي ترغب الجامعة في تحقيقه فيما يتصل بموضوع المقارنة المرجعية التي يجري تنفيذها، ثانياً: تحديد المعدل أو المستوى القياسي الخاص بالمؤسسة الشريكة[1].

المقولات الجوهرية للمقارنة المرجعية:

تصف مقولات المقارنة المرجعية للمقرر أو البرنامج طبيعته ومعاييره الأكاديمية المتوقعة من الخريجين سواء على مستوى المقرر أو البرنامج بالنسبة لكفاءات محددة. حيث تعطي تلك المعايير صورة محددة ومنطقية متوقعة من الخريج ينبغي أن يكون على معرفة بها وقدرة على اجراء تطبيقات أو القيام بسلوكيات وفق مهارات مُعينة ومُحددة مسبقاً من المفترض أنه اكتسبها بنهاية البرنامج. وهي تستخدم عادةً كنقاط ارتكاز أو عناصر مرجعية Reference points عند تصميم وتقديم ومراجعة البرنامج الأكاديمي المحدد. حيث توفر تلك النقاط أو العناصر دليل تأشيري لتصميم مخرجات التعلم الخاصة بالبرنامج ولكن لا يعني ذلك بالضرورة تقديم مقاربة أو وصفة محددة لطرق التعليم والتقييم الخاصة بالبرنامج. ويتيح ذلك بالضرورة مرونة أكبر عند تصميم البرنامج باستدعاء القدرات الابداعية لدى أهل التخصص. مع الأخذ في الاعتبار الموجهات الكلية المطلوبة من هيئة أو إدارة التعليم العالي ذات الاختصاص.

يختص هذا البحث ببرنامج العلوم السياسية المؤهل لنيل البكالوريوس فيه. مع ملاحظة وجود عناصر من علم السياسة منتشرة في تخصصات أخرى ذات علاقة مثلما نجد في تخصصات كالاقتصاد، حيث نجد الاقتصاد السياسي، وعلم الاجتماع حيث نجد الاجتماع السياسي أو علم النفس حيث نجد علم النفس السياسي، أو الاعلام حيث الاعلام السياسي. أو حتى في برامج أخرى مثل الفلسفة أو القانون أو التاريخ أو الدراسات الإفريقية أو الاسيوية أو اللغات.

لأن المقارنة المرجعية تُمكن الاستاذ من مهارة شديدة الأهمية وهي عملية "تخريط" المقرر أو البرنامج بالقدر الذي يجعله قادراً على التعرف بوضوح وبشكل علمي ومنهجي على الفجوات وأوجه القصور في المقرر أو البرنامج عند مقارنته بغيره من برامج ومقررات المؤسسات الجامعية المتفوقة. فقاعدة المقارنة على المستوى الافقي تقوم في مستهلها على المفاهيم الأساسية وتمر على المعرفة العامة وتنتهي بالمعارف العميقة. أما على المستوى الرأسي فتبداء في مستهلها عند القاعدة بالمهارات الأساسية ثم تمر بالقدرات وتنتهي في أعلى مستوى لها بالممارسة الخبيرة[2].

المُـــبررات المنطقية:

a. لماذا نحتاج لاستخدام المقارنة المرجعية:

رغم أن المقارنة المرجعية كادآة مازالت حديثة الاستخدام في قطاع التعليم العالي, إلا أنها استخدمت بنجاح منقطع النظير لما يزيد عن عقدين من الزمان في قطاعي الصناعة والخدمات وحققت تحولات مبهرة منذ ظهورها خاصة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.من جهة ثانية فان التعليم العالي اليوم يواجه تحديات تتصل بمتغيرات عديدة ومتسارعة يفرض عليه ضرورة سرعة الاستجابة لهذه التحديات بالشكل المناسب والمكافئ. إذ ترتبط تلك التحديات بالبيئة التي توجد فيها الجامعة والبحث عن خيارات مناسبة ومن ثم المفاضلة بين الخيارات المتاحة امامها ثم تحديد الاستراتيجية المناسبة ومن ثم فعالية هذه الاستجابة أو الاستجابات التي تختارها إدارة الجامعة. وتعد المقارنة المرجعية أحد أهم المحاولات التي يمكن توظيفها واستخدامها لمواجهة هذه التحديات[3].

---

[1]– Jeffrey A. Seybert, Benchmarking in Higher Education, Director, National Higher Education Benchmarking Institute, Johnson County Community College, p.2. Available at:

[2]– Stuart Wiggins & Rajka Presbury, Curriculum Benchmarking Through the Curriculum Map, Blue Mountains International Hotel Management School,p.5

[3]– Snježana Rezi, Andre Govaert, Dejan Bokonji, Karl Heinz Gerholz, Marina Matoševi and Duška Radmanovi, p.6.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أيضاً من الممكن استخدام المقارنة المرجعية داخل الجامعة بين برامج وبرنامج آخر، أو بين كلية وكلية أخرى وتصنف المقارنة هنا باعتبارها مقارنة صُغرى وذلك في مقابل المقارنة الكبرى Large Scale والتي تكون بين الجامعات. كما أن المقارنة المرجعية يمكن تطويرها بحيث تتم على مستوى المقررات المتماثلة، وعلى مستوى بين البرنامج، وحتى بناء على المستوى الدراسي، كان تتم مقارنة بين عدة جامعات على المستوى الأول فقط أو المستوى الأخير فقط[1]. ويجب أن يتـــم ذلك بوضوح بحيث يُبين التوقعات المنتظر انجازها أو تحقيقها في الجامعة. ويُشعل ذلك كله روح المنافسة على مستويات مختلفة مما يؤدي في النهاية إلى تحسين نوعية المنتج وتطويره.

هناك جانب آخر وهو ما يمكن تسميته بالمتحول في علم السياسة، ويخص بالمتغيرات الاقتصادية محلياً او إقليمياً أو دولياً. حيث يرتبط بالتغيرات الاقتصادية تغيرات في سوق العمل وأهمية استيعاب التخصص لذلك. كما أن هناك التطورات التكنولوجية والرقمية الهائلة المتساعة وما تحدثه من تغيرات في التأثير والفعل السياسي وضرورة استيعاب التخصص لها. المكون الثالث مرتبط بالحاجات المجتمعية والأمنية والسياسية داخلياً وخارجياً. وأخيراً التطورات المعرفية والعلمية داخل التخصص، سواء على المستوى الدولي أو الاقليمي، وتمكين طالب التخصص من التعاطي معها. حديثاً أكدت دراسات هامشية المنهج الكمي في العلوم السياسية في الجامعات العربية رغم أهميته الشديدة للمتخصصين في مجال العلوم السياسية، وهذا مجرد مثال.[2] وهناك قضايا مستحدثة أخرى كالتداخلات بين التخصصات والتحديات البيئية المتعاظمة ذات التأثير على المجتمع وعلى الدولة، مما يتطلب استدراك لجان المقارنات المرجعية الجامعية لذلك.

مقاربة نقدية للمقاربة المرجعية: الزمن والبيئة والسياق والقيم

a. أهمية وفوائد المقارنة المرجعية:

من اهم ينتج عن المقارنة المرجعية ديناميكية هائلة ويجعلها شديدة الأهمية سعيها الدائم لتحديث الجامعة لتمكنها من التفوق على منافسيها[3].حيث تُمكن المقارنة المرجعية من سد فجوات الاداء ورفع الشعور بالمسؤلية لدى العاملين وتحفيزهم لانجاز عمليات التحسين المستمرة والتي تُـــمكنهم من اكتساب خبرات ومعارف مهنية يفتقرون إليها قبل انفاذ أنشطة المقارنة المرجعية خاصةً اذا كانت ضمن رؤية كلية ومخططة جيداً بحيث يتلمسون بشكل مباشر أثر عملهم.

من جهة أخرى تُسهم المقارنة المرجعية أسهاماً ملموساً في تخفيض تكاليف الإنتاج في الجامعة، وفي تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين ورفع الفاعلية عبر تحديد الفجوات، وفي تحقيق نتائج أفضل وتساعد المؤسسة والعاملين فيها على التعلم من الآخرين بشكل مستمر[4]. ومكمن الأهمية في المقارنة المرجعية اتاحتها الفرصة لفرق/فريق العمل المناط به القيام بها لتحسين قدراتهم الابداعية وتمكنهم من امتلاك قدرات ومهارات العمل في فريق كافراد وفرصة العمل التعاوني بين الجامعات. هذا فضلاً عن تمكينها الإدارة العليا في الجامعة من الحصول على اجابات على العديد من التساؤلات حول الجامعة مما يُمكن من مجابهة هذه الصعوبات بل من بناء تقاليد أكاديمية وثقافة

[1]- Education Scotland, Benchmarks First Level All Curriculum Areas, Guidance on using Benchmarks for Assessment, March 2017, p.2.

[2] – عبد الكريم أمنكاي وآلان ألوسكان، هامشية المنهج الكمّي في العلوم السياسية العربية :الإحصاء الاستدلالي نموذجًا، مجلة سياسات عربية، العدد 60، المجلد رقم 11، يناير 2023م، معهد الدوحة للدراسات العليا.، قطر، ص 111.

[3]– عماد الدين عادل أبو هاني، أثر المقارنة المرجعية على تحسين أداء العاملين: دراسة حالة كلية الرباط الجامعية بغزة، رسالة ماجستير إدارة الاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2018م، ص 11.

[4]– لمياء علي ابراهيم الموسوي، مصدر سبق ذكره، 76.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تنظيمية خاصة بها يمكن مراكمتها عبر الزمن[1]. مع ملاحظة أن كثير من الممارسات الجيدة متعارف عليها وقديمة وليست حديثة. اضافةً لذلك تُسهم في تنفيذ الاستراتيجية الافريقية للتعليم العالي في افريقيا[2].

يُعزز تبني مقاربة المقارنة المرجعية لدى قيادة الجامعة من فرص تحسين بيئة العمل فيها وتبنيها لسياسات التغيير للأفضل عبر "مبدأ الممارسات الجيدة" بما يُمكنها من التحرك للامام نحو أفضل النماذج. وعادة يواجه ذلك بانماط متباينة من مقاومة قدامى الموظفين في الهيئتين الأكاديمية والادارية[3]. كما أن تركيز الجامعة باستمرار على التعرف على كيفية عمل الرواد يجعلها تتبنى أساليب قياس معيارية تزيد من معدلات الكفأة والجودة مما يساعدها في تحديد العمليات الحرجة، ومن المنافسة في سوق يتزايد فيه المنافسون باستمرار[4]. اضافـــةً لما ذُكـــر أعلاه يُنظر دوماً للمقارنة المرجعية بانها من أفضل أدوات التغيير في المؤسسة الجامعية[5].

وأخيراً فان تقارير اجراء المقارنات المرجعية مهمة لأنها تُمكن الجامعة من مشاركة نظيراتها أفضل الممارسات عند توقيع اتفاقيات التعاون معها. كما انها تعتبر من أهم الأدلة التي تقدم عند تقديم الجامعة "لتقرير التقييم الذاتي" عند ما ترغب في تنفيذ عملية ضمان الجودة.

b. الاطار الزمني للمقارنة المرجعية ومكوناته:

المقارنة المرجعية ليس إجراء يتـــم اتخاذ قرار تنفيذه ليحدث التغيير في معدلات الاداء فوراً. إذ يتطلب نجاحه كونه عملية مستمرة على المدى الطويل ومُتجذرة في بنية الإدارة الأكاديمية لتطوير أدء الجامعة[6]. ويشترط وجود اطار زمني لانفاذ المقارنة المرجعية وفق مكونات مُحددة سلفاً، ويتضمن ذلك بالضرورة تقسيم الفترة الزمنية المُحددة لوحدات زمنية بامآد معينة وفق مطلوبات مُحددة[7]. فمثلاً يُمكن أن يتضمن ذلك تحديد تاريخ بداية جمع البيانات والمعلومات والأمد الزمني، تأكيد صحة البيانات والمعلومات، النتائج النهائية للبيانات...الخ.

هناك ضعف واضح في الاهتمام في علاقة التقدم التكنولوجي والرقمي بتدريس العلوم السياسية رغم تنامى علاقة التحولات الرقمية والتكنولوجية الهائلة وتدريسها. إذ تُغفل صلته بهذا المجال الذي مازال يُـــنظر له باعتباره نظري وبعيد عن التطور الكنولوجي رغم ظهور ما يُعرف بالتكنو–سياسة Technopolitical.[8] وتنبع أهمية رقمنة علم السياسة من قدرته على التأثير في الحقل السياسي من جوانب مُتباينة مُشكلةً تحدياً حقيقياً لعظم تأثيرها على المشاركة السياسية، وبنية الأنظمة السياسية.[9] إذ تتأثر مجمل العملية السياسية بالتطور التكنولوجي والرقمية المتسارعة خاصة فيما يتصل بالتدفقات الهائلة للمعلومات والبيانات وتعاظم تأثير ذلك بين المواطنين والفاعلين

---

[1]– د .أحمد المعاصري، مصدر سبق ذكره، ص 24.

[2] - F. Awaah & P. Okebukola, Quality Assurance Mechanisms as Tools to Achieve the Continental Education Strategy for Africa, West African Journal of Open & Flexible Learning Special Edition: Volume 10, Number 2, 2022. p.143.

[3]– **Deanship of Development and Quality**, P.8.

[4]– **Deanship of Development and Quality**, P.8.

[5]– لمياء علي ابراهيم الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص 76.

[6]– European Centre for Strategic Management of Universities, A Practical Guide - Benchmarking in European Higher Education, Brussels, August 2008, p.52.

[7]– Jeffrey A. Seybert, Benchmarking in Higher Education, Director, National Higher Education Benchmarking Institute, Johnson County Community College, p.7. Available at:

[8]– Can Kurban, Ismael Peña-López & Maria Haberer, What is Techno-politics? A Conceptual Schema for Understanding Politics in the Digital Age, IDP. Revista de Internet, Derecho y Política, No. 24, Universitat Oberta de Catalunya, Barcelona, España, Feb. 2017, pp. 3-20.

[9] – خالد محمد دفع الله، ردم فجوة في تدريس العلوم السياسية: ضبط علاقة التدريب الميداني بسوق العمل والبحث العلمي، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 54، يناير 2026م، بيت الحكمة بغداد، ص 65.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

السياسيين وعلاقة كل ذلك بالتحديات المجتمعية.[1] ويتطلب ذلك ملاحظة مسميات المقررات ومحتواها وطرق واستراتيجيات التعليم والتقويم عند المقارنة المرجعية. ويرتبط بذلك طرق التدريس لظهور تطبيقات رقمية حديثة تناسب كل محاضرة في كل مقرر على حدة، بما يفرض إعداد الطالب ليخرج للحياة العملية وهو مدرك لتعقيداتها وقادر على التفاعل معها. أنظر الجدول أدناه:

تطبيقات حاسوبية لتدريس مقررات العلوم السياسية (2)

رقم	المقرر	التطبيقات الرقمية المناسبة	الاستخدام التعليمي
.1	النظم السياسية المقارنة	Trello، Miro، Lucidchart	رسم خرائط الأنظمة السياسية، المقارنة بين هياكل الحكم
.2	الفكر السياسي	Zotero، Mendeley، Obsidian	إدارة المصادر، تدوين وربط أفكار المدارس والمفكرين
.3	العلاقات الدولية	Google Earth، ArcGIS، Kumu.io	تحليل العلاقات بين الدول، تتبع النزاعات على الخريطة
.4	السياسة العامة	PolicyMap، Tableau Public، Canva	تحليل السياسات باستخدام البيانات، إنشاء عروض مرئية
.5	القانون الدستوري	PDF Annotator، GoodNotes، Grammarly	تحليل النصوص الدستورية، الشرح والتعليق على المواد القانونية

c. السياق المحلي للمقارنة المرجعية:

عند ما يُنظر للمقارنة المرجعية من زاوية البيئة المحلية ان يستبطن تصميم المقررات الدور التقليدي للجامعة السودانية في احداث التغيير الاجتماعي والسياسي بما يخدم المهام العاجلة للبلاد. ويتضمن ذلك استيعاب المتغيرات المتعلقة بالبنية الاجتماعية وتعميق الصلات فيها والحاجات التنموية والنهضوية بما يُحدث ويحقق التحولات البنائية الضرورية واللازمة.

ويعني ذلك بالضرورة ليس فقط التدقيق في اختيار البرامج الأكاديمية والمقررات التي يتم تضمينها في مقررات العلوم السياسية، بل حتى المكونات التربوية المرتبطة بسوق العمل التي لابد من تعميقها لكونها مهارات تطبيقية مثل التفكير النقدي والتحليل وحل المشكلات والتعليم القائم على المشاريع Project Based على سبيل المثال.[2] وليكون التعليم أكثر واقعية ومرتبطاً ببيئته يتطلب ذلك ادراج مشكلات سياسية واقعية فيه. يعني لا يعقل أن يوجد في دولة تعاني من التشظي المجتمعي ما يزيد عن 100 حزب سياسي. كما انه من المهم اضافة محتوى معرفي بهدف تطويره المعارف السياسية المحلية. فمثلاً ما زال المحتوى المعرفي يتجاهل موضوعات مثل "النفير" و"الفزع" و"الخلوة" و"الخوة" في البيئات الافريقية. ويشابهها "الديوانيات" وهي ممارسات ذات طبيعة سياسية موجودة في البيئة العربية مثل "الفزع" و"الديوانيات" في الخليج العربي.

بالطبع البحث ليس معنياً بالعديد من التحديات التي تواجهها الجامعات السودانية اجمالاً خاصة في فترة الحرب أو بعدها. فمثلاً رغم بعد كثير من الجامعات الاقليمية عن الحرب إلا انها تاثرت بها بشكل أو آخر رغم أن بعضها عمل كمقار أو مأوى للجامعات والطلاب

---

[1] – Fabrizio Gilardi, Digital Technology, Politics, and Policy-Making, Elements in Public Policy" series, Cambridge University Press Contents, P.54.

[2] – Linda S. Bishai, Sudanese Universities as Sites of Social Transformation, Education and Conflict, **Special Report no**.203, United States Institute of Peace, **Washington**, DC, February 2008,P.11.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

النازحين. إلا أن ما يهم هنا الانتباه إلى قرن وظيفة المقارنات المرجعية مع دور الجامعات في فترة ما بعد الحرب وتحديات الاعمار والنهوض المختلفة في بلد كالسودان.[1] فلا يُترك ذلك ليتم بشكل غير نظمي. مثلاً البرامج والمقررات الدراسية في العلوم السياسية التي تدرس في الجامعات الموجودة في الخرطوم ليس بالضرورة ان تكون هي نفسها الموجودة في الجامعات الولائية.[2] كما يُأخذ في الاعتبار دورها فيما يتصل بالسلام وبناءه في المناطق التي خرجت من الحرب. يؤخذ في الاعتبار تدريس مقررات تخدم هذا الغرض أو المشاركة بانشطة مجتمعية كالمحاضرات والندوات، كما قد تكون مرتبطة بالتنمية.[3] ويرتبط بذلك ما تعلمه الخريج عبر التدريب الميداني.

ارتبطت تجارب بعض الدول مثل رواندا وكينيا باستيعاب مقاتلين سابقين كطلاب،[4] ولكن ماذا عن دور الجامعة في تهيئتهم لفترة ما بعد الحرب وإعادة الاعمار..بمعنى أن يكون الدافع تزويد سوق العمل بمهارات لا بمزيد من العطالى. فبالضرورة ربط البرنامج الدراسي بالبيئة باستبطان ما هو مفيد للطلاب. أي يُنظر لجميع هذه الوظائف مرتبطة بالتزاع ولا تنتهي بنهايته.

وقد اهتم الاطار الوطني للمؤهلات في التعليم العالي السعودي لذلك حيث أكد وجوب تطويرَ القدرات التي ستَكونُ ذاتَ قيمة في التوظيف وفي الحياة العادية ويعني ذلك أيضاً المعرفة والمهارة الخاصّة الضرورية للمهن التي يتم إعداد الطالب لها.[5] تجربة استيعاب خريجات كليات التربية في الجامعات الاقليمية وعملهن داخل ولايتهن، تجربة موحية.[6] ويعني ذلك بالضرورة توسع برامج العلوم السياسية لتستوعب هذا التطور بحيث تربط بين التربية ومقررات العلوم السياسية وربط التخصص بالبيئة الاقليمية. مع ملاحظة أن أفضل الطلاب يستوعبون في الخرطوم وغالباً هم ذكور، مما يعني ضرورة أخذ ذلك في الاعتبار عند تصميم مخرجات التعلم.[7]

بالتالي فان استخدام المقارنة المرجعية من زاوية البيئة المحلية يُسهم في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي بما يضمن استيعاب المتغيرات المتعلقة بالبنية الاجتماعية ويقوي نسيجها والحاجات التنموية والنهضوية بما يُـــحقق التحولات البنائية الضرورية. ويعني ذلك ليس فقط التدقيق في اختيار المقررات التي يتم تضمينها في برنامج العلوم السياسية، بل حتى المكونات التربوية المرتبطة بسوق العمل.[8] كما أنه ليس بالضرورة أن تنسخ نفس مقررات العلوم السياسية في جامعات الخرطوم لتدرس في الجامعات الولائية.[9]

الكثير من الجامعات الاقليمية رغم بعدها عن الحرب إلا أنها تأثرت بها بشكل أو آخر وأُتخذ بعضها كمقار ومأوى للجامعات والطلاب النازحين. وهو يقع ضمن المسؤلية المجتمعية للجامعات، إلا أن من المهم قرن وظيفة المقارنات المرجعية مع ادوار الجامعات في

---

[1] – Hussein M. Sulieman, The Evolving Role of Regional Universities in Sudan's on Going War and Post-war Rebuilding: Pillars of Resilience and Recovery, Sudan Working Paper no.01, The Sudan-Norway Academic Cooperation & Chr. Michelsen Institute, May 2025.P.23.

[2] – Linda S. Bishai, P.1.

[3] – Ivn F. Pacheco and Ane Turner Johnson, Higher Education Conflict and Postconflict Conditions: Colombia and Kenya, International Higher Education, Number 74, Winter, 2014, P. 8--10

[4] – Ivn F. Pacheco and Ane Turner Johnson, P. 8--10

[5] – الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، الإطار الوطني للمؤهلات للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، مايو 2009م، ص 13.

[6] – Monira Hamid, Christopher Thron and Sallam Fageeri, Demographics of Sudanese University Students in Relation to Regional Conflict and Underdevelopment , Social Sciences 10: 89. https://doi.org/10.3390/socsci 10030089

[7] – Monira Hamid, Christopher Thron and Sallam Fageeri. https://doi.org/10.3390/socsci 10030089

[8] – Linda S. Bishai, P.11.

[9] – Linda S. Bishai, P.1.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فترة ما بعد الحرب وتحديات الاعمار والنهوض المختلفة في بلد كالسودان.[1] ولربما يكون برنامج العلوم السياسية في جامعتي امدرمان الإسلامية وبحري من البرامج الأكثر اتساقاً مع حاجات السياق المحلي.[2] إذ تتيح كلاهما ما يقارب 60 مقرراً في تخصص العلوم السياسية، بينها 4 مقررات تُخاطب أوضاع السودان مثل "تاريخ السودان السياسي" و"السياسة والمجتمع فى السودان" و"نظم إدارية محلية" و"مقرر النزاعات الأهلية والعنف السياسي". وتتيحان 5 مقررات مناسبة للبيئة والسياق السوداني، وهي: مقرر "إدارة الازمات" و"الاستراتيجية والأمن القومى" و"الاحزاب السياسية وجماعات المصالح" و"الاقليات السياسية" ومقرر "التنمية السياسية".

اضافةً لذلك تُتاح 4 مقررات تُهيئ الخريج وتمكنه من فهم وتحليل البيئة والسياق الاقليمي وهي: مقرر "افريقيا في السياسة الدولية" و"السياسة ونظم الحكم في افريقيا" و"القرن الافريقى/ حوض النيل" ومقرر "السياسة ونظم الحكم فى الشرق الاوسط". وذلك يُماثل الوضع برنامج العلوم السياسية في جامعة الملك سعود، حيث تبرز الخطة الدراسية لكلية الحقوق والعلوم السياسية تأثير البيئة التي يدرس فيها الطلاب. حيث اتاحت الجامعة 41 مقرراً في العلوم السياسية بينها 14 مقرراً اختيارياً.

d. أخلاقيات المقارنة المرجعية:

يُظن بعضهم أن المقارنة المرجعية عملية نسخ ولصق، وتفتقر للشفافية والاخلاقية فيتورطون في هكذا ممارسة.[3] وتجنباً لذلك حدد مُختصون اطاراً عاماً للمبادئ الاخلاقية الحاكمة لممارسة المقارنة المرجعية يتكون من: الشرعية، والثقة، والتبادل، والاستخدام، والاتصال. ويُراد بالشرعية الحد من التوجهات الانتحالية بمنع ما يعد نوعاً من السرقة الفكرية. وذلك لأن استخدام بيانات ومعلومات خاصة بالجامعات الأخرى بدون اتفاقيات أو عبر مواقعها الإليكترونية قد يضر بمصالح تلك الجامعات. ويرتبط مبداء الشرعية بمبداء الثقة من حيث تشديده على ضرورة عدم نقل بيانات أو معلومات حصلت عليها الجامعة من مؤسسة أكاديمية إلا باذن مسبق منها.

وذلك وثيق الصلة بمبداء التبادل ويُقصد به عدم الاستحواذ والاستعداد لتبادل المعلومات مع الجامعات الشريكة. ويُعد من اللاخلاقية استخدام معلومات تم الحصول عليها من جامعة شريكة لتحسين وتطوير القدرات التنافسية في سوق التعليم والتسويق للجامعة على حساب الشريك الذي حصلت منه على بياناته ومعلوماته. في الواقع تزلق بعض الجامعات لهكذا ممارسات مما يفرض أن يكون مسؤلي التواصل مع الجامعات الشريكة على درجة عالية من المسؤلية الخلقية والوظيفية ليحافظوا على هذا المبداء. ويتأسس ذلك على مبداء السرية بما يُمكن من حجب البيانات والمعلومات الخاصة بعملية المقارنة المرجعية ليس فقط من العامة، وتتاح فقط لفريق العمل.

e. الاختيار بين أنواع المقارنة المرجعية:

تتباين أنماط تصنيف المقارنة المرجعية. فبعضهم يصنفها لثلاث فئات، هي: المقارنات المرجعية الداخلية، المقارنات المرجعية الوظيفية، المقارنات المرجعية التنافسية[4]. ويُقصد بالمقارنة الداخلية قيام الجامعة بالمقارنات المرجعية بين اداراتها أو اقسامها أو بين البرامج والكليات المتماثلة وفق معايير معروفة ومعينة متفق عليها مسبقاً. حيث يتم تجميع المعلومات والبيانات المطلوبة بادوات قياس متعددة، ويُعد هذا النوع من أسهل أنواع المقارنات المرجعية. ثانياً، المقارنات المرجعية التنافسية فيُقصد بها مقارنة الجامعة مع الجامعات المنافسة لها محلياً

---

[1] – Hussein M. Sulieman, The Evolving Role of Regional Universities in Sudan's on Going War and Post-war Rebuilding: Pillars of Resilience and Recovery, Sudan Working Paper no.01, The Sudan-Norway Academic Cooperation & Chr. Michelsen Institute, May 2025.P.23.

[2] – الرجوع إلى دليل كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في جامعة امدرمان الاسلامية، ودليل كلية الدراسات الإجتماعية والإقتصادية جامعة بحري – قسم العلوم السياسية.

[3] – F. Awaah & P. Okebukola, Quality Assurance Mechanisms as Tools to Achieve the Continental Education Strategy for Africa, West African Journal of Open & Flexible Learning Special Edition: Volume 10, Number 2, 2022. p.157.

[4] – د .أحمد المعاصري، مصدر سبق ذكره. ص 23.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

واقليمياً ودولياً. حيث يتم جمع البيانات والمعلومات اما عبر ما يُعرف بالمقارنات المرجعية المباشرة وتكون عبر مذكرات التفاهم والاتفاقيات، اما غير المباشرة فتكون عبر المواقع الاليكترونية للجامعات والكليات[1]. اما المقارنات المرجعية الوظيفية، فتتم بمقارنة الوظائف التي تقوم بها كلا الجامعتين من حيث التدريس وخدمة المجتمع والبحث العلمي وذلك للارتقاء بهذه الوظائف وتحسينها. ويدخل ضمن هذا النوع مقارنة الاجراءات المشتركة بين الجامعات التي تجري المقارنة بينها. ويدخل في ذلك أنماط تفصيلية سواء مرتبطة بالهيئتين الأكاديمية والادارية أو الطلاب، والتقانات المستخدمة في كل ذلك.

وصنفها آخرون لسبعة أصنف، هي: المقارنة المرجعية الداخلية وتتم داخل الجامعة بين البرامج والكليات المختلفة، والخارجية وهي مع الجامعات النظيرة داخل الدولة أو خارجها. وتتم باختيار ثلاث جامعات اقليمية وثلاث جامعات عالمية للمقارنة ويؤخذ في الاعتبار البيئة المحلية ومطلوباتها، وعناصر أخرى كالرؤية والرسالة وما أشبه. المقارنة التنافسية **وقد تجري باتفاق بين كلا الجامعتين أو عن طريق دراسة الموقع الإليكتروني للجامعة النظيرة والحصول على البيانات ذات الصلة.**

المقارنة المرجعية العملياتية، وتشمل كافة أنشطة الجامعة التشغيلية. اما المقارنة المرجعية الاستراتيجية فتُدرس الاستراتيجيات الناجحة التي أدت إلى تحقيق ميزة تنافسية ونجاح أكاديمي في الجامعة النظيرة. ومن ثم يجري تشخيص مصادر القوة والضعف لتحديد أولويات مجالات التحسين وتحديد الأفكار الجديدة التي تساهم في بناء استراتيجية ناجحة للجامعة التي تجري المقارنة. في المقارنة المرجعية الوظيفية **يتم مقارنة الوظائف الأساسية للجامعة، وهي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ومن ثم تطبيق النموذج الأمثل في الجامعة، ويتضمن ذلك كشف الاجور ونظم العمل ومقاربات البحث....الخ.** اما المقارنة المرجعية التعاونية **فتحدث بين مجموعة جامعات تتبادل فيما بينها المعلومات وتساعد بعضها البعض. أما** المقارنة المرجعية المالية فيتم فيها اختيار العناصر ذات الطبيعة المرتبطة بالمال مثل الموازنة والميزانية وأوجه ونسب الصرف وما أشبه. وأخيراً المقارنة المرجعية للاداء المتوازن وفيها يتم اختيار أبرز ما في المؤسسة النظيرة من عناصر التميز لتطبيقها.

سياسة المقارنة المرجعية وتطبيقها:

في الأصل لابد لكل جامعة من سياسة للمقارنة المرجعية بحيث تصف نهج الجامعة في كيفية إجراء المقارنة وممارساتها أو عملياتها. ويتضمن ذلك نتائج المقارنة مع الجامعات "المماثلة" بهدف تحقيق التحسين المستمر وأن تحدد مجالاتها ونطاقها وحالتها الراهنة وما اذا كانت سارية ومدى سريانها وجهة اعتمادها والادارة المسؤلة عن تنفيذها وتاريخ مراجعتها وتجديدها. ومفردة "مماثلة" تعني الجامعات المشابهة في جوانب مُحددة مثل الرسالة والحجم والبرامج والتخصصات والتشابه الثقافي وغيرها. يعني ذلك من ضمن ما يعني الاهتمام بالمؤشرات المتوقع قياسها ووضوح الرؤية فيما يتصل ببرنامج العلوم السياسية وحدوده والمعارف والمهارات والمعارف والفهم المطلوب لطالب العلوم السياسية والمهارات والقدرات الذهنية والتحليلية وطرق التعليم والتقييم في البرنامج. كما أن سياسة المقارنة يجب أن تكون معلنة للكافة ويتضمن ذلك من باب أولى ذوي الصلة من هيئة التدريس والموظفين.

a. برنامج العلوم السياسية: طبيعته وحدوده ومقررات لابد من وجودها

تطبيق المقارنة المرجعية لبرنامج العلوم السياسية فيراعى من حيث الطبيعة والسمات ومن حيث تنظيم المقررات وبنيتها ومن من حيث عدد المقررات ومن حيث اسماء المقررات وماهيتها ومن حيث توزيع المقررات وفق المستوى الدراسي. ومن العلوم السياسية تخصص ذو طبيعة نظرية وتطبيقية في آن واحد. طبيعته النظرية تربطه بتخصصات كعلم الاجتماع والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجناس والسياسات العامة. فيتعلم الطلاب فيه تقييم أو محاكمة النظريات السياسية إلى ما يتوافر من مؤشرات ذات صلة بها في الواقع. ويتطلب ذلك باستمرار استصحاب الجانب الاخلاقي والبيئة المحلية والسياق الاقليمي وما له صلة بالتخصص.

[1] – Lobna Ali Al-Khalifa, p.155.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تتسم العلوم السياسية بطبيعة انعكاسية "Reflexive" تهدف إلى الوعي النقدي للسياق والبيئة السياسية التي يوجد فيها الطالب، مع ملاحظة أنه جزء من العالم الذي يدرسه عكس طالب الكيمياء مثلاً. كما يجب أن يُـــمكن من تحليل الأشكال المختلفة والمتغيرة للتفاعلات السياسية بصرف النظر عن البيئة والسياق التي تجري فيه تلك التفاعلات الأنسانية. ويُمكنه ذلك من رفع قدرته على فهم النظريات والأفكار السياسية، بل وإنتاجها إذ غذي بمحتوى معرفي محلي، ويرتبط ذلك باستراتيجيات التعليم والتقييم.

اضافة لذلك فان العلوم السياسية من زاوية طبيعتها التطبيقية تتطلب إيراد الشواهد والأدلة خاصةً في المقررات ذات الطبيعة السلوكية، كمقرري الاحزاب السياسية والنظم الانتخابية. ويتضمن ذلك بالضرورة أساليبه الخاصة بذلك، خاصةً في عمليات جمع البيانات والمعلومات والمعارف السياسية وفهمها اجمالاً. ويشمل ذلك المتغيرات الجوهرية والأساسية في الحياة السياسية والقضايا الحيوية والمتجددة فيها مما يولد دينامية عالية في المعارف الخاصة بالتخصص. كما يتضمن ذلك العلاقة بين الفرد والنظام السياسي ومكونات الدولة وعلاقاتها مع الفاعلين الدوليين وبيئتها الخارجية المحيطة ومكونات هذه البيئة من دول ودون الدول وبين الدول وفوق الدول.

b. مقررات لابد من وجودها:

في جامعة الملك سعود يبلغ عدد مقررات العلوم السياسية المتاحة للطلاب 41 مقرراً ، على أن عدد المقررات التخصص التي هو ملزم باكمالها 27 مقرراً مقسمة على عدد 4 سنوات.[1] وبقية المقررات اختيارية مُقسمة لثلاث مجموعات وفق رؤية ونسق معين. ومن الواضح أن تصميم المقررات يراعي البيئة المحلية والاقليمية والدولية فضلاً عن موقع المملكة في منظومة العالم الاسلامي والعربي، كما راعى البعد الاقتصادي كونها أحد أكبر منتجي النفط في العالم.

في السودان برنامجي جامعة امدرمان الاسلامية وبحري عبراً عن نفس الفكرة الى حد كبير إلا أن المتغيرات الأخيرة في السودان والمتعلقة بالحرب ونتائجها يجب أن يعاد ضبط المحتوى المعرفي لنفس المقررات أو تعديلها بالحذف والاضافة. بما يشمل مقتضيات مرحلة اعادة الاعمار وثيقة الاتصال بفترة ما بعد الحرب وبناء السلام، مع ملاحظة ان عدد المقررات المتاحة للتدريس في برنامج كلا الجامعتين يبلغ 48 مقرراً. فمقرر مثل "النزاعات الأهلية والعنف السياسي" من الأفضل أن ينتقل إلى برامج الجامعات التي لا يوجد فيها.[2] فمثلاً قضايا الأمن والسلام وما بعد النزاعات والتنمية المستدامة والهجرة القسرية وضحايا النزاعات ونزع السلاح لابد أن تكون حاضرة بشكل أو آخر ضمن المقررات. كما أن التطورات التقانية المتنامية وتأثير أدوات التواصل والتطبيقات الاليكترونية واستخدام ذلك كله في الفعل السياسي وحتى في الانتخابات وتطور طرق التصويت عناصر شديدة الأهمية.

c. التوظيف وتحديات سوق العمل:

يتطلب سوق العمل أن يتسلح خريجي برنامج العلوم السياسية بقدرة على استخدام نطاق واسع من المعارف والمعلومات والمهارات التي تتضمن القدرة على الجمع العلمي والمنهج للبيانات والمعلومات واستخدامها للقيام بالتحليل والبحث العلمي. يضاف لذلك درجة مناسبة من استخدام التطبيقات الحاسوبية والاحصائية في البحث العلمي ودراسة السياسات والممارسات والافكار والقيم. كما يتوقع منه القدرة على التحليل وإدارة وتنظيم المشروعات البحثية وإدارة الوقت وتحرير الاعمال البحثية وعرض الشواهد والأدلة على تقديم التساؤلات البحثية والمناقشات العلمية والاراء والخلاصات والنتائج.

سيكون بمقدور اصحاب العمل الذين يسعون لتوظيف خريجي العلوم السياسية الاستفادة من المرشحين في جوانب متنوعة وشديدة التباين. ويشمل ذلك قدرتهم على فهم البيئة السياسية والعمليات والتفاعلات السياسية بين الفاعلين المختلفين على تباين مستوياتهم في بنية الفعل السياسي المحلي والاقليمي والدولي. كما أن لديهم قدرة عالية لفهم القضايا السياسية المحلية والإقليمية والدولية. ويتطلب ذلك

[1] – الخطة الدراسية لجامعة الملك سعود.

[2] – راجع دليل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة امدرمان الاسلامية والاقتصاد والعلوم الاجتماعية بجامعة بحري.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التدقيق في اختيار طرق التعليم ذات الصلة بحاجات ومتطلبات سوق العمل خاصة المهارات القابلة للنقل Transferable Skills مثل التواصل، حل المشكلات، العمل الجماعي، التنظيم والقيادة.

d. معايير اختيار الجامعات للمقارنة معها وسماتها:

من الشائع ضرورة وجود ثلاث معايير هي:تشابه النظام الأكاديمي، تشابه في الرؤية والرسالة والأهداف، امكانية الحصول على البيانات اللازمة من الجامعة الأخرى. ويرى بشر ووهيبة أن هناك معايير أخرى يجب أخذها في الاعتبار ومنها: أن تكون تلك الجامعات من ضمن بيئتها البعيدة والمتوسطة والقريبة. ويعني ذلك أن يـــؤخـــذ في الحسبان الاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية عند اختيار الجامعات للمعايرة[1]. يضاف لذلك التقارب في الأهداف والأنشطة والتخصصات الأكاديمية. إلا أنه من أهم متطلبات عملية المقارنة المرجعية السعي نحو الريادة، ابداع وتوليد الأفكار الجديدة بما يخدم النهضة، ربط عملية المقارنة المرجعية بالأهداف الإستراتيجية وفهم طرئق المعالجة وكيف تتم، وتبادل البيانات والمعلومات بين اعضاء فريق المقارنة المرجعية اذا كانوا مجموعة[2]. ويرتبط ذلك كله بسياسات الوزارة وخدمتها للتنمية في البلد، والتجارب في دول مثل سنغافورة وكوريا وماليزيا تؤكد ذلك[3].

تؤسس ضوابط اختيار جامعة معينة وفق معايير تصنيفية متباينة. فبعضها مرتبط بطبيعة الوظائف التي تقوم بها الجامعة المرشحة للاختيار الأولي أو الابتدائي. يُقصد بذلك الوظائف الثلاث المعروفة للجامعة: التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع. والبعض الآخر ذو طبيعة تصنيفية مؤسسة على معايير الجودة كأن تكون متماثلة مع الجودة البرامجية أو المؤسسية التي تتسم بها الجامعة التي تعتمد الاختيار. بعضها معايير مؤسسة على قاعدة التراتيبية في القوائم المحلية أو الاقليمية أو الدولية للجامعات.

ويعني ذلك ضرورة وضعية ما أو ترتيب ما للجامعة المرشحة في قوائم الترتيب المحلي أو الاقليمي أو الدولي للجامعات، قد تكون معايير مرتبطة بالتماثل في التخصصات والبرامج الأكاديمية أو عدد الطلاب، اناث وذكور. وقد تكون وفق مستويات الدرجات العلمية التي تمنحها، دبلوم وسيط، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه. بعضها ربما يكون وفق النظام التعلمي فيها: نظام فصلي في مقابل نظام سنوي. وربما يصل الأمر إلى بنية الهيئة الأكاديمية وتنوعها الثقافي وغير ذلك من المعايير.

يتضمن ذلك بيئة المؤسسة ونوع الجامعة وطبيعة إدارتها والتقويم الدراسي، ونظام الساعات المعتمدة والنظام الفصلي، وطبيعة الطلاب وتركيبتهم الاجتماعية والثقافية، وملكيتها. كما يشمل ذلك أيضاً الجوانب المتعلقة بالتنظيم الإداري للبرامج الأكاديمية والكليات ومُسمياتها، والبيئة الخارجية التي تخدمها الجامعة وتوصيف لأصحاب المصلحة والخريجين والمؤسسات التي تم استيعابهم فيها. اضافةً لما يتصل بالبيئة والسياق المحلي للجامعة.

المقارنة المرجعية:التطبيق والمراحل واستخدامها

في الواقع لا يوجد مقاربة واحدة موحدة ومتفق عليها لاجراء المقارنات المرجعية،ويرى مُختص حلل ما يزيد عن 5000 بحث وكتاب ومنشور حول المسالة، بأن السبب الأساسي في ذلك يعود لغياب نظرية للمقارنة المرجعية للتركيز الشديد على الجانب التطبيقي للمقارنة المرجعية [4]. اما بالنسبة لمراحل المقارنة المرجعية فيوجد رؤى وتصورات ونماذج مختلفة. فمثلاً يرى روبرت كامب انه بعد تحديد الفجوات التي يحتاج فريق المقارنة إلى ردمها وتحديد المراد من المقارنة عندها هناك خمس أسئلة يجب أن يوجد لها فريق المقارنة اجابات،

---

[1]– بشر محمد موفق ووهيبة مقدم، مصدر سبق ذكره، ص 63.

[2]– مبارك مطلق المطيري، مدى إدراك المديرين لأسلوب المقارنة المرجعية في اعمال الإليكترونية وأثره على تحقيق التفوق التنافسي، 2010– 2011م، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، رسالة ماجستير، ص 21.

[3] – اماني هاشم لطيف، دور السياسات التعليمية في التنمية الاقتصادية، دراسات سياسية وإستراتيجية، مركز الحكمة، بغداد، العدد 50, ص 178.

[4]– European Centre for Strategic Management of Universities, A Practical Guide – Benchmarking in European Higher Education, Brussels, August 2008, p.34.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وهي[1]: أين نقف مقارنة بالآخرين؟ ما هي أفضل الجامعات لمقارنة أنشطتها بها؟ما هي مجالات التحسين المطلوبة؟ كيف يمكن تطبيق ممارسات جامعتنا؟كيف نحقق تميزاً على تلك الجامعات؟ وبالتالي يمكن تقسيم مراحل المقارنة المرجعية إلى خمس مراحل متتالية، هي: التخطيط والتحليل والتكامل والتنفيذ والنضوج[2]. أنظر الجدول(3).

مراحل المقارنة المرجعية جدول رقم (3)[3]

المرحلة	المسؤولون عن الخطوة	الخطوات
الإعداد	الإدارة	1. الحصول على التزام الادارة.
	الفنيون الذين يقومون بالمعالجات، الإدارة، المالك	2. تقويم المعالجات. 3. تحديد وتوثيق كل المعالجات القوية والضعيفة.
	الإدارة	4. اختيار المعالجات التي سوف تُقارن. 5. تشكيل فريق/فرق المقارنة المرجعية.
	الفريق/الفرق العاملة في المقارنة	6. البحث عن من في المرتبة الافضل. 7. اختيار الشركاء المرشحين للمقارنة.
التنفيذ	الفريق/الفرق مع الشركاء	8. عقد اتفاقيات مع الشركاء. 9. جمع بيانات المقارنة المرجعية.
	زيادة عدد الفرق عند الحاجة	10. تحليل البيانات – تحديد الفجوة. 11. وضع خطة تنفيذية لسد الفجوة– تحقيق التفوق. 12. تنفيذ التغيير.
ما بعد التنفيذ	الإدارة	13. رقابة الاداء. 14. تحديث العلامات المرجعية، استمرارية الدورة.

ويرى روبرت كامب أنه يمكن تقسيمها لأربع مراحل[4]. حيث يرى أن المرحلة الأولى هي مرحلة المقاربة والتي تتضمن خمس عناصر مهمة جداً وهي: اختيار موضوع المقارنة، اختيار فريق مشروع المقارنة، التعرف على الإجراءات التي على أساسها يتم جمع البيانات والمعلومات، اختيار الشريك/الشركاء المناسبين للمقارنة، اجازة مشروع المقارنة.

المرحلة الثانية هي الاستخدام، وتشمل: مرحلة جمع البيانات من الكلية ومن الجهات التي ستجري معها المقارنة المرجعية، ثم مرحلة تحليل البيانات وهي تتكون من أربع عناصر، هي: مقارنة البيانات، تثبيت الأهداف المبتغاة للتطوير في الاداء أو الانجازات المراد تحقيقها، تطوير خطة عمل محددة، إعـــداد تقرير المقارنة، وأخيراً مرحلة التنفيذ.أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة المراجعة وهي عملية مستمرة للتأكد مما إذا كان التحسين المستهدف قد حدث؟ وهل تحققت الأهداف المُرتجاة؟ وهل تم انفاذ الخطة أو الخطط وهل هناك مشاكل مُتصلة بها أم بالتنفيذ؟ التحسين هي المرحلة الأخيرة ويتم فيها انفاذ التحسينات التي تم تعلمها من المقارنة المرجعية. وفيها يتم التعرف على درجة تحقيق المُقارنة المرجعية للتحسينات المستهدفة. وبالتالي يمكن بناء دورة جديدة ذات مستوى أعلى من التحسينات.

---

[1]– بشر محمد موفق لطفي ووهيبة مقدم، مصدر سبق ذكره، ص 62.

[2]– بشر محمد موفق لطفي، مصدر سبق ذكره، ص 62.

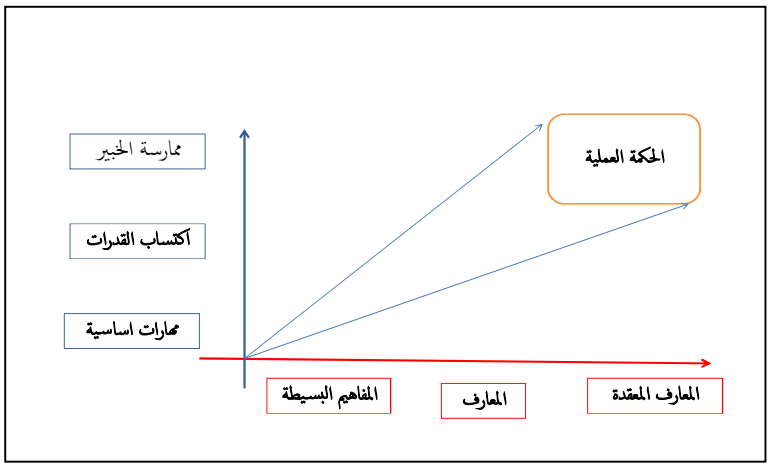
[3]– مبارك مطلق المطيري، ص 19.

[4]– Philip H Meade, A Guide to Benchmarking: Adapted with Permission for Internal use by Curtin University of Technology, Published by the University of Otago, Dunedin–New Zealand October 2007, p.9.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويرى آخرون أن عملية المقارنة المرجعية تتكون من أربعة مراحل أو خطوات، هي: التخطيط والتنفيذ والتطبيق والسيطرة[1]. ويرى بعض الباحثين أن أهم ما في مرحلة التخطيط تحديد فريق المقارنة، وتحديد المطلوب مقارنته بدقة، والتعرف على المؤشرات المفتاحية للاداء، والتعرف على الشركاء الذين سيوفرون البيانات والمعلومات الخاصة بعملية المقارنة، وأخيراً تحديد البيانات والمعلومات المطلوبة[2].

شكل رقم (4) تخريط المنهج



من أهم متطلبات إجراء عملية "تخريط Mapping" البرنامج أو المقرر التعرف على جوهر الحـــد الأدنى من أوجه الشبه والاختلاف بين البرنامجين أو المقررين المراد تحسينه والمراد المقارنة معه[3]. ويتم ذلك بالتدقيق في الوحدات المكونة لكل بـــرنامج من الجامعات المختلفة، ويضمن ذلك تلقائياً التعرف على مصادر الضعف والقوة والتميز خاصةً فيما يتصل بالمعارف والقدرات والمهارات بالمقارنة بين الجامعتين. ويتم قرن ذلك بقدرات ومؤهلات أعضاء التدريس لكل مقرر وعلاقته بالتخصص الرئيسي والتخصصات الفرعية.

المقارنة المرجعية: المعوقات والانتقادات وعوامل فشل

لعل من أهم المعوقات المؤدية لاخفاق المقارنة محدودية اهتمام الإدارة العليا في المؤسسات الجامعية واسنادها لانفاذها والتضارب الذي يحدث أحياناً بين الإدارات والوحدات الأكاديمية المختلفة[4]. ويضاف لذلك عدم الاكتراث باجراء المقارنات المرتبطة بالمنتج أو "ما يُمكن تسميته بخدمات ما بعد البيع أو التخرج". في المقابل هناك عدة عوامل تُسهم بشكل جوهري في فشل أو على الأقل اضعاف الوصول لنتائج ممتازة عند تطبيق المقارنة المرجعية. العامل الأول داخلي يرتبط بالجامعة ذات نفسها والثاني خارجي وهو يرتبط بالجامعات التي ستجري عملية المقارنة المرجعية معها[5]. يرتبط الأول بمدى "رغبة" و"قدرة" الجامعة على تنفيذ واستخدام المقارنة المرجعية، وهو يرتبط باعضاء الهيئتين الإدارية والأكاديمية بعضاً منهم أو جميعهم. وقد يرتبط باللوائح الناظمة للعمل الإداري والسياسات والإدارة الأكاديمية فضلاً عن التأثيرات المرتبطة بالقيادة العليا.

---

[1]- Emilia Suzana Pop, Viorica Baesu and Dumitru Mnreie, P. 229.

[2]- Tracey Winning, Tania Gerzina, Shalinie King and Sarah Jane Hyde, pp. 143-155. Available at www.emeraldinsight.com/0968-4883.htm

[3]- Stuart Wiggins & Rajka Presbury, Curriculum benchmarking through the Curriculum Map, Blue Mountains International Hotel Management School, p.7. Available at:

[4]- عماد الدين عادل أبوهاني، أثر المقارنة المرجعية على تحسين أداء العاملين في كلية الرباط الجامعية بغزة : دراسة حالة، رسالة ماجستير، كلية ادارة الاعمال، الجامعة الاسلامية، غزة، 2018م، ص 18.

[5]- Jeffrey A. Seybert, Benchmarking in Higher Education, Director, National Higher Education Benchmarking Institute, Johnson County Community College, p.3. Available at:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ثانياً، رغم التحول الكبير والمُضطرد لدى القيادات الأكاديمية تجاه الانفاق على المقارنات المرجعية، إلا أنه مازالت محدودية الموارد المخصصة للمقارنات المرجعية تقف عائقاً خاصةً إذا ما تمت الإستعانة بمختصين خارجيين[1]. ثالثاً، التأثير السالب لثقافة العمل السائدة سواء اتصلت بالإدارة عامةً والإدارة الأكاديمية خاصةً. وقد يكون ذلك بسبب مقاومة التغيير لطول بقائهم في مواقعهم أو لأنهم لم يختبروا قدراتهم مقارنةً بالاخرين، أو لخوفهم من مقارنة أداء طلابهم مُقارنةً بطلاب وخريجي الجامعات الأخرى[2]. أحياناً إذا لم تُحفز المقارنة المرجعية دوافع ذاتية وكانت أكثر ارتباطاً بالدفع الخارجي فانها تنتهي عند كتابة التقرير بدلاً من الاستجابة لتحديات التغيير وتنفيذ وتطبيق التغيير. من جهة أخرى لا يجدى انفاذ المقارنات المرجعية في غياب وجود مُخطط كلي وأنشطة وبرنامج لعمليات ضمان الجودة المستمرة. رابعاً، يرى مختصون أن المقارنة المرجعية تُضعف أحياناً الطموح للابداع والاختراع في مجابهة التحديات، بالتالي يعيقها ذلك من النظر للمستقبل ويمنعها من التكيف مع المتغيرات المستجدة. ويرتبط ذلك بعوامل أخرى، كصعوبة إدارة المقارنة، وصعوبة اختيار الشريك أحياناً[3].

يرتبط العامل الأخير بالتأثيرات المنعكسة من البيئة الخارجية المُحيطة التي توجد فيها المؤسسة الجامعية[4]. بعض الجامعات شديدة المحلية فلا تكترث مثلاً لوجود طلاب دوليين بل تهتم أكثر بالمنافسة على سوق التعليم الداخلي فقط. كما لاتستقطب أساتذة أجانب، ولا تكترث لتأثيرات الترتيب المحلي أو الاقليمي أو العالمي للجامعات، فيبرز احساس لديها بعجزها عن التفاعل مع الجامعات الخارجية.

الخاتمة:

✓ **النتائج:**

- يؤدي غياب التدريب الميداني والمهارات التطبيقية وعدم الاتساق مع التطورات التقنية الهائلة للعصر الرقمي الذي نعيشه إلى انفصال البرنامج عن واقع خريج العلوم السياسية.
- ينتج عن انفصال البرنامج عن الواقع ان خريج العلوم السياسية يكون غير مؤهل بما يكفي للمنافسة في سوق العمل خاصة على المستوى الاقليمي حيث الوظائف المرتبطة بالمنظمات الدولية.
- برنامج العلوم السياسية المنفصل عن البيئة المحلية والسياق السياسي يقود إلى ان يـــتـــخرج طالب غير قادر على إحداث تغيير في المجتمع الذي يعيش فيه.
- يسهم هذا النموذج التطبيقي في تبيئة برنامج العلوم السياسية وبالتالي يُمكن الخريج من الاسهام في مواجهة غالب التحديات التي يواجهها المجتمع والتي تتسم بطبيعة سياسية بشكل أو آخر.
- يُلاحظ في بعض البرامج غياب علاقة منظمة وواضحة بين مخرجات البرنامج واستراتيجيات التعليم المستخدمة في البرنامج.
- المخرجات المفتاحية لبرنامج العلوم السياسية من حيث التأسيس النظري والتطبيقي للمعرفة والمهارات والتطوير الذاتي لا توجد فيها علاقة واضحة بين استراتيجيات التعليم والتقييم.

✓ **التوصيات:**

- من أهم ما يجب توافره **عند** استخدام المقارنة المرجعية أن تؤخذ ثوابت ومتغيرات البيئة السياسية المحلية والاقليمية والدولية في الاعتبار عند تصميم برنامج العلوم السياسية.

---

[1]- European Centre for Strategic Management of Universities, A Practical Guide – Benchmarking in European Higher Education, Brussels, August 2008, p.51.

[2]- Jeffrey A. Seybert, , p.3.

[3]- Rowena Scott, Benchmarking: A Literature Review, Academic Excellence, Centre for Learning & Development, Edith Cowan University, Australia, P.4.

[4]- Jeffrey A. Seybert, p.3. Available at:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- هناك فروقات ناتجة من الملاحظات الشكلية عند المقارنة بين برامج الجامعات المختلفة من جهة، وتنفيذ والتزام هذه الجامعات بقرار الوزارة ذات الصلة بتصميم برنامج العلوم السياسية. من الأوفق أخذ ذلك في الاعتبار عن تصميم البرنامج.
- توجد خمس عناصر اساسية من المفترض ان تكون موجودة بشكل منفصل وواضح، وهي: اهداف واغراض البرنامج، ومُخرجات البرنامج، واستراتيجيات التعليم والتعلم والتقييم، وبنية البرنامج، واخيراً السمات المميزة للبرنامج والاطار المنظم له. وكل عنصر من هذه العناصر يتضمن بالضرورة تفاصيل أخرى يعرفها أهل التخصص من التربويين.
- من المهم حين معالجة اهداف البرنامج ان يتضمن ذلك رسالة البرنامج واهدافه التعليمية والبيئة والسياقات المحلية والخارجية خاصة فيما يتصل بالتحديات والقضايا السياسية الكبرى.
- لابد من ظهور علاقة واضحة بين استراتيجية التعليم العالي في الدولة واستراتيجية الوزارة المنبثقة عنها.
- لابد من وجود اطار وطني للمؤهلات منبثق من استراتيجة الوزارة ومتطلبات منح درجة البكالوريوس في العلوم السياسية الاساسية والثانوية في بنية البرنامج.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ **المراجع العربية:**

- أحمد المعاصري، مؤشرات قياس الأداء والمقارنة المرجعية، قسم الرياضيات، كلية العلوم، الزلفى، جامعة المجمعة، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي.
- بشر محمد موفق لطفي وهيبة مقدم، استعمال المقارنة المرجعية لتطوير المقررات الجامعيةحالة:جامعة العلوم التطبيقية،مملكة البحرين، مجلـــة الاستراتيجية والتنميـــة، المجلد/11 العدد (01:جانفي)2021م.
- خالد محمد دفع الله، حلقة مفقودة في تدريس العلوم السياسية: ضبط علاقة التدريب الميداني بسوق العمل والبحث العلمي. ديسمبر 2025م، العراق، مجلة دراسات اجتماعية العدد/ 54، ص ص 57 – 82.
- عماد الدين عادل أبو هاني، أثر المقارنة المرجعية على تحسين أداء العاملين: دراسة حالة كلية الرباط الجامعية بغزة، رسالة ماجستير إدارة الاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2018م.
- القرار رقم (1) الاجتماع رقم (5) لسنة 2014م، بتاريخ الأربعاء 2014/6/11م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان، وذلك وفق تقرير لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية بنفس التاريخ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بجمهورية السودان.
- لمياء علي أبراهيم الموسوي، أثر أبعاد إدارة الجودة الشاملة والمقارنة المرجعية في تحسين خدمة الزبون، زارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، ماجستير علوم في العلوم المالية والمصرفية، 2012م.
- مبارك مطلق المطيري، مدى إدراك المديرين لاسلوب المقارنة المرجعية في اعمال الاليكترونية واثره على تحقيق التفوق التنافسي، 2010– 2011م، جامعة الشرق الاوسط رسالة ماجستير.
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، الإطار الوطني للمؤهلات للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، مايو 2009م.

✓ **المراجع الانجليزية:**

- Can Kurban, Ismael Peña-López & Maria Haberer, What is Techno-politics? A Conceptual Schema for Understanding Politics in the Digital Age, IDP. Revista de Internet, Derecho y Política, No. 24, Universitat Oberta de Catalunya, Barcelona, España, Feb. 2017,
- Chompu Nuangjamnong, Benchmarking Frameworks for Managing Quality Processes on Learning Management in Thailand, December 2014, Available at: https://www.researchgate.net/publication/328068523
- Commission for Academic Accreditation, the Standards for Licensure& Accreditation, United Arab Emirates. Available at: https://www.caa.ae/caa/images/Standards2011.pdf, 2011.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **Deanship of Development and Quality, Benchmarking of Academic Programs Manual/Handbook,** Qassim University, KSA, 2019.
- Education Scotland, Benchmarks First Level All Curriculum Areas, Guidance on using Benchmarks for Assessment, March 2017.
- Emilia Suzana Pop, Viorica Baesu and Dumitru Mnerie, Benchmarking in Higher Education Institutions, The 6thInternational Conference Knowledge Management and Informatics, Kopaonik, Romania, 13.-14. January, 2020.
- European Centre for Strategic Management of Universities, A Practical Guide - Benchmarking in European Higher Education, Brussels, August 2008.
- F. Awaah & P. Okebukola, Quality Assurance Mechanisms as Tools to Achieve the Continental Education Strategy for Africa, West African Journal of Open & Flexible Learning Special Edition: Volume 10, Number 2, 2022.
- Fabrizio Gilardi, Digital Technology, Politics, and Policy-Making, Elements in Public Policy" series, Cambridge University Press Contents.
- Gabriel A. Almond, Chapter 2 Political Science: The History of the Discipline.
- Hussein M. Sulieman, The Evolving Role of Regional Universities in Sudan's on Going War and Post-war Rebuilding: Pillars of Resilience and Recovery, Sudan Working Paper no.01, The Sudan-Norway Academic Cooperation & Chr. Michelsen Institute, May 2025.
- Ivn F. Pacheco and Ane Turner Johnson, Higher Education Conflict and Postconflict Conditions: Colombia and Kenya, International Higher Education, Number 74, Winter, 2014.
- Jeffrey A. Seybert, Benchmarking in Higher Education, Director, National Higher Education Benchmarking Institute, Johnson County Community College. Available at:
- Linda S. Bishai, Sudanese Universities as Sites of Social Transformation, Education and Conflict, **Special Report no**.203**,** United States Institute of Peace**, Washington, DC,** February 2008.
- Lobna Ali Al-Khalifa, Benchmarking as a Means to Gauge and Improve Academic Standards in Higher Education within the Arab Region, International Conference on

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Institutional Leadership, Learning & Teaching (ILLT) London, UK, The Business and Management Review, Volume 6 Number 5, September 2015.

- Monira Hamid, Christopher Thron and Sallam Fageeri, Demographics of Sudanese University Students in Relation to Regional Conflict and Underdevelopment , Social Sciences 10: 89. https://doi.org/10.3390/socsci 10030089
- Monira Hamid, Christopher Thron and Sallam Fageeri. https://doi.org/10.3390/socsci 10030089
- OECD, Benchmarking Higher Education System Performance: Conceptual Framework and Data, Enhancing Higher Education System Performance, OECD Paris, 2017, p.14.
- Paula Kyro, Revising the Concept and Forms of Benchmarking, An International Journal, Vol. 10 No. 3, 2003, Available at: http://www.emeraldinsight.com/1463-5771.htm
- Philip H Meade, A Guide to Benchmarking: Adapted with Permission for Internal use by Curtin University of Technology, Published by the University of Otago, Dunedin-New Zealand October 2007.
- Rowena Scott, Benchmarking: A Literature Review, Academic Excellence, Centre for Learning & Development, Edith Cowan University, Australia.
- Snježana Rezi, Andre Govaert, Dejan Bokonji, Karl Heinz Gerholz, Marina Matoševi and Duška Radmanovi, Handbook for the Universities of BIH, TEMPUS Project: Benchmarking as a Tool for Improvement of Higher Education Performance, Bosnia and Herzegovina Bosnia and Herzegovina, Gent/Mostar 2014.
- Stuart Wiggins & Rajka Presbury, Curriculum Benchmarking Through the Curriculum Map, Blue Mountains International Hotel Management School.
- Stuart Wiggins & Rajka Presbury, Curriculum benchmarking through the Curriculum Map, Blue Mountains International Hotel Management School. Available at:
- Tracey Winning, Tania Gerzina, Shalinie King and Sarah Jane Hyde, Benchmarking Learning and Teaching: Developing a Method, Quality Assurance in Education, Vol. 14 No. 2, 2006,. Available at www.emeraldinsight.com/0968-4883.htm

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الثقافة الشعبية ورهان الإصلاح بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين

د. محمد سكندي
باحث في اللغة والمجتمع والديداكتيك
المملكة المغربية

الملخص:

نتناول في هذه الورقة البحثية بالدراسة والتحليل موضوع الثقافة الشعبية في علاقتها بالارتقاء بالتكوين الممهن بمراكز التكوين، وبرهانات الإصلاحات التربوية الجارية والسياسات التعليمية والتكوينية، التي تتغيى الارتقاء بجودة تكوين المدرسين وتنمية كفاياتهم المهنية، وذلك من خلال البحث في أهمية وآليات توظيفها في عدة التكوين، في أفق بلورة برامج تكوينية متكاملة تتواءم مع رؤية الجيل الجديد من المناهج التعليمية، وبالتالي التأسيس لإرساء ركائز منظومة تعليمية وتكوينية متصالحة مع محيطها وثقافتها المحلية، في ظل التحولات الفكرية، والغزو الثقافي المتسارع.

الكلمات المفتاحية: الثقافة الشعبية في التكوين، مهننة التربية والتكوين، تحصين الهوية الوطنية، آليات التوظيف الديداكتيكي، نموذج التكوين الممهن.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Popular Culture and Professional Training : Mechanisms for Integration into Teacher Education Curricula and Identity Preservation

Abstract:

This research paper examines the relationship between popular culture and the enhancement of professional training within teacher education centers. It aligns with current educational reforms and policies aimed at improving teacher quality and professional competencies. The study investigates the mechanisms for integrating Moroccan popular culture—with its diverse components (Arabic, Amazigh, Hassani, and Hebraic)—into training modules to foster an educational system reconciled with its local environment. By proposing a theoretical and practical framework, including a descriptive card for a "Moroccan Popular Culture" module, the paper argues that such integration is a vital safeguard against cultural alienation and globalized hegemony. The study concludes that empowering teachers to utilize popular culture in school life and didactic production is essential for preserving national memory and fostering genuine scientific and cultural expertise among future generations.

Keywords: Popular culture in training, Education professionalization, National identity preservation, Didactic integration mechanisms, Professional training model.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقديم:

أولى قطاع التربية والتكوين اهتماما كبيرا لتأهيل مهن التربية والتكوين في مختلف البرامج الإصلاحية التي عرفتها المنظومة التعليمية بالمغرب، منذ إحداث "وزارة التربية الوطنية والشبيبة والرياضة والفنون الجميلة" عقب الاستقلال سنة 1956، وإبان إصدار المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي للرؤية الاستراتيجية 2030/2015، وما تلاها من مخططات تنفيذية وأطر مرجعية ومنهجية، ومذكرات وزارية منظمة.

ومع ذلك ما زال تكوين المدرسين وتأهيلهم يعرف ثغرات، خاصة فيما يتعلق بالثقافة الشعبية التي تعرف إقصاء ملحوظا، الأمر الذي يستوجب تظافر الجهود، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتعريفهم بهذه الثقافة وبأهميتها في تحصين هويتهم، خصوصا وأن نسبة منهم يتوجهون إلى تدريس اللغة والثقافة المغربية لأبناء الجالية في عدة دول أجنبية، ولن يتأتى ذلك إلا بالوعي بأهميتها، ليس كثقافة مغربية وطنية فحسب؛ وإنما كمطلب تعليمي وتكويني في ظل حالة التهميش لهذه الثقافة على صعيد سوق الممتلكات الثقافية التي يهيمن عليها النمط الرأسمالي الذي يسخر كل إمكاناته لفرض نموذج ثقافة ولغة الدول المسيطرة اقتصاديا، وبالتالي طمس هويات الشعوب الضعيفة.

إن إصلاح التكوين المراد في مختلف المراكز والجامعات المرتبطة بالتكوين، مبني على إعداد المدرس وتأهيله ليس معرفيا ووجدانيا ومهاريا وحسب، وإنما أيضا ثقافيا وهوياتيا، وذلك من خلال تعريفه بثقافته وبمكوناتها وروافدها المتعددة (العربية، الأمازيغية، الحسانية، اليهودية المغربية)، باعتبارها ثقافة وطنية تؤسس لدمج الاختلاف والتعدد في الوحدة، فهي سبيل التواصل مع الحاضر، وأداة سير المستقبل، الأمر الذي يجعلها تحتل مكانا رئيسا في قلب عملية التعليم والتكوين، لذلك وجب جعلها فاعلة ومندمجة في بنية موحدة داخل الجسد التكويني بشكل يضمن الحفاظ على الذاكرة والهوية والخصوصية.

وهذا لن يتأتى إلا بتكوين أساتذة قادرين على توظيفها في عدة أنشطة، وبالتالي نقلها للمتعلمين، في أفق إعداد جيل قادر على مجابهة كل أشكال الغزو الثقافي الجارف الذي نشهده في هذا العصر، عصر العولمة والانفجار المعرفي، من هذا المنطلق نطرح من خلال هذا المقال السؤال الإشكالي الآتي: **على أي أساس وبأية آليات يمكن للثقافة الشعبية أن تشكل أفقا للرقي بالتكوين ومهننة التربية والتكوين؟**

وتتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة من قبيل:

- ما هو حد الثقافة الشعبية؟
- ما هي أهمية توظيفها في عدة تكوين الطلبة الأساتذة؟
- ماهي آليات ذلك التوظيف وإمكاناته؟
- ما هو التصور الممكن لبناء برنامج تكويني دامج للثقافة الشعبية؟

سنجيب عن كل هذه الأسئلة من خلال الكشف عن دور إدماج الثقافة الشعبية ضمن عدة التكوين في إرساء نموذج بيداغوجي يمد الجسور بين الطلبية الأساتذة وثقافتهم، ويعزز انتماءهم ويصون هويتهم. كما سنحدد الخطوات التي يرتكز عليها توظيف الثقافة الشعبية نظريا، إلى جانب إبراز الآليات التي يرتكز عليها ذلك التوظيف تطبيقيا وإجرائيا، عبر اقتراح بطاقة واصفة لمجزوءة الثقافة الشعبية ضمن عدة التكوين.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. الثقافة الشعبية ومهننة التكوين: تحديدات مفاهيمية

يضعنا هذا العنوان أمام موضوع الثقافة الشعبية في علاقتها بمفهومي المهننة والتكوين، وقبل تحديد العلاقة بينهما وتفسير الإشكال المرتبط بهما، تجدر الإشارة أولا إلى دلالة كل مصطلح منهما.

الثقافة الشعبية:

يتركب مفهوم الثقافة الشعبية من لفظتين اثنتين: الأولى الثقافة وتعرفها ليزلي وايت leslie white بقولها إن " الثقافة هي تنظيم خاص من الرموز"[1]، في حين يعرفها إدوارد تاير بكونها "ذلك المركب المعقد الذي يشمل المعلومات والمعتقدات والفن، والأخلاق والعرف والتقاليد والعادات وجميع القدرات الأخرى التي يستطيع الإنسان أن يكتسبها بوصفه عضوا في المجتمع"[2]، والثانية الشعبية وهي مصطلح صكه "جوته" وأراد به التعبير عن الشعب كشخصية موحدة، تعيش خصائصها في كل فرد من أفراد الشعب"[3]، وغير بعيد عن هذا التعريف، يعرف "سانتيف" صفة شعبي تمييزا لها عن كلمة رسمي بأنها "ما يمارس أو ينتقل بين الشعب، مع استبعاد كل ما تقوم السلطات القائمة بفرضه وتعليمه"[4]، كما نجد تعريفا آخر أورده عمر قبايلي يعتبر فيه الشعبية "صفة لكل ما يصدر عن الشعب قولا، ممارسة، سلوكا وتصورا للحياة والأشياء، ويندرج ضمن هذه الدائرة المفهوماتية لمفهوم الشعبية أيضا كل ما هو موجه للاستهلاك الشعبي سواء أكان ماديا أو معنويا"[5]، وهذا الاستعمال للشعبي هو الذي يولد تعريف الثقافة الشعبية كثقافة تحظى بالتفضيل على نطاق واسع، و يرغب فيها كثير من الناس"[6].

وأما بالنسبة لمصطلح الثقافة الشعبية، فنجد في قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور "لإيكه هولتكرانس" مجموعة من التعاريف التي ساقها الأنثروبولوجيون الأوربيون والأمريكيون على حد سواء، فمنهم من ذهب إلى أن " الثقافة الشعبية في أوربا هي ثقافة ذات طابع قديم، تقليدية للغاية، وتطابق ثقافة الفلاحين في الغالب، ويشير سفنسون إلى أن الثقافة الشعبية تخضع للتراث خضوعا كبيرا، وتتأثر به، ولذلك فإن دراسة الثقافة الشعبية يمكن أن تساهم في إثراء معلوماتنا عن العصور الماضية في تاريخ الثقافة الإنسانية، وعلى الرغم من طابعها المحافظ بصفة عامة فهي تتعرض للتغيير باستمرار بسبب المؤثرات الخارجية"[7].

وبالإضافة إلى هذه التعريفات الغربية، نجد تعريفا آخر ساقه مالك بن نبي، يعتبر الثقافة الشعبية هي:"التي ينتجها العامة، وتكتسب الثقافة الشعبية صفتها الشعبية نتيجة لأن العامة من الشعب هم الذين ينتجونها ويستهلكونها، وللثقافة الشعبية وسائلها وآلياتها التي تتضمن عدم سيرورة أي منتج ثقافي ما لم يتقبله العامة، وبالتالي فهم لا يدمجونه في ثقافتهم إلا إذا توافق مع متطلباتهم

---

[1] سامية حسن الساعاتي، الثقافة والشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، طبعة 2، 1983، ص: 35.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] إيكه هولتكرانس، قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، بدون تاريخ، طبعة 2، ص: 239.

[4] نفس المرجع، ص: 238.

[5] عمر قبايلي، "مدخل للثقافة الشعبية العربية ــ مقاربة أنثروبولوجية ــ "، مجلة الأثر، العدد 7، ماي 2008، ص: 174.

[6] طوني بنيت، ولورانس غروسبيرغ وآخرون، مفاهيم اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، طبعة1، 2010، ص: 432.

[7] إيكه هولتكرانس، مرجع سابق، ص: 158.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ورؤيتهم المتجددة، مع تجدد أجيالهم وتجدد ظروف معيشتهم"[1]. إنها مجموعة من الخصائص والصفات التي تحدد للإنسان نوعا متميزا من السلوك، يقوم على مجموعة من القيم والمثل والمقومات، يرثها ويتمسك بها ويحرص عليها [2].

تأسيسا على ما سبق، يمكن القول إن الثقافة الشعبية مستمدة من الشعب وموجهة إلى الشعب، وهي مكونة من مجموع العناصر التي تشكل ثقافة المجتمع التي نتجت عن التفاعل اليومي بين أفراده وحاجياتهم، والتي أفرزت أنماطا خاصة من التفكير والعادات والقيم والسلوك في ميادين مختلفة، ومع تنامي العولمة بدأت صحوة توظيف الثقافة الشعبية في مجالات عدة في الإبداع الأدبي بمختلف صنوفه وأنواعه، وفي الإعلام والتعليم، صحوة جعلت الأمم والشعوب تعي خطر العولمة في غزو البنية التحتية لثقافاتها. كما جعلتها تتمسك بثقافتها الشعبية باعتبارها وسيلة للاحتماء والارتكاز.

مهن التربية والتكوين:

تتمحور معظم تعريفات التكوين حول ثلاثة جوانب ترتبط بإعداد الفرد لأداء مهام معينة وتدريبه على مهارات، مع إمداده بمعطيات خاصة بميدان معين[3]، ويقصد بتكوين المدرسين "مجموع الأهداف والوسائل والعمليات والأنشطة الواضحة لبرنامج تكوين أفراد قصد أدائهم مهمات تدريسية مناسبة لمستويات أو تخصصات معينة...وتشكل عناصر التكوين نظاما متكاملا يدخل مرشحين ذوي مواصفات معينة يخضعون لعمليات تكوينية قصد تخرجهم وفق مواصفات مرغوب فيها"[4]، وذلك عبر انتقالهم من منطق تعليمي يقوم على تلقين محتويات أكاديمية جاهزة إلى منطق تكويني يرتكز على بناء الكفايات المرتبطة بمهنة التدريس[5]، أو تمهين التدريس الذي يعد حسب محمد الدريج "عملية اجتماعية تنال من خلالها وظيفة ما، خصوصية وموقعا مهنيا واجتماعيا محددا"[6].

ويغطي مفهوم مهن التربية والتكوين والتدبير والبحث – حسب تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي – "مختلف الأنشطة ذات الطابع المهني المنظم، التي تمارس داخل مؤسسات التربية والتكوين والبحث العلمي، العمومية منها والخصوصية. ويشمل كذلك مختلف الهيئات التي ينتظم في إطارها الفاعلون التربويون والفاعلات، خاصة منهم: المربون، والمدرسون، والمكونون، والأساتذة الباحثون..."[7]، كما يغطي مختلف الأنشطة المرتبطة بتدريس المجزوءات المدرسة بمراكز مهن التربية والتكوين لفائدة الأطر النظامية التي يعمل المكونون والأساتذة الباحثون على تكوينهم في مجالات مختلفة تتصل بمهن التربية والتعليم.

ومن خلال استقراء هذه التعاريف يمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

---

[1] مالك بن نبي، تأملات، دار الفكر، الجزائر، طبعة 1991،5، ص: 183.

[2] نبيلة إبراهيم، أشكال التعبير في الأدب الشعبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، مصر، دون طبعة، دون تاريخ، ص93.

[3] عبد اللطيف الفرابي وآخرون، معجم علوم التربية، سلسلة علوم التربية، عددان: 9- 10، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، المغرب، طبعة 1، 1991، ص: 149.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[5] لحسن مادي، تكوين المدرسين: نحو بدائل لتطوير الكفايات، شركة ناداكم للطباعة والنشر، طبعة1، 2001، ص:7.

[6] محمد الدريج، "هندسة التكوين الأساسي للمدرسين وتمهين التعليم"، منشورات كراسات تربوية، الجزء الأول، يوليوز 2020، ص:8.

[7] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير، تقرير رقم 3 فبراير 2018، صفحة 6.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

– ارتباط التكوين في مهن التربية والتكوين بمدخلات تتمثل في المترشحات والمترشحين الذين تتوفر فيهم شروط ومواصفات معينة تؤهلهم لولوج مراكز التكوين؛

– ارتباط تكوين الأساتذة المتدربين بعمليات تكوينية الهدف منها تمكينهم من معارف ومهارات وخبرات تنسجم مع السياسة التعليمية ببلادنا؛

– ارتباط التكوين بمخرجات تتمثل في مدرسين أكفاء لديهم من المعارف والمهارات ما يمكنهم من ممارسة مهنة التدريس بكفاءة.

عموما، إذا كان التكوين يقتضي إعداد الأساتذة المتدربين إعدادا يؤهلهم لممارسة التدريس عبر تزويدهم مجموعة من المهارات والمعارف المدرجة ضمن البرامج التكوينية، فهل للثقافة الشعبية مكان في ذلك التكوين؟ وما هي أهميتها ودورها في تغيير وتطوير منظومتنا التربوية والتكوينية؟

2. الثقافة الشعبية ومهننة التكوين: تقاطع خطاب التجديد والإصلاح

عرفت المناهج التربوية في منظومتنا التعليمية عدة إصلاحات، وتمت مراجعتها باعتماد مدخل التربية على القيم وعلى الاختيار، وعلى مدخل الكفايات، وارتكزت في ذلك على حاجات المتعلم ورغباته، وعلى حاجات المجتمع وتطلعاته[1]، فالمنهج الدراسي ينبغي أن يكون مرنا، قابلا للتطور، وقابلا للتعديل، ومناسبا لتطوير المهارات اللغوية والحياتية، ومنفتحا على مختلف الجوانب التواصلية، والثقافية، والتكنولوجية، وأن يكون منفتحا على ثقافة المجتمع، وعلى تراثه الشعبي، وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن موقع الثقافة الشعبية في مناهجنا التربوية والتعليمية بشكل عام، وعن درجة تضمينها في عدة التكوين في مختلف المؤسسات التكوينية والمهنية بما فيها الجامعات، والمدارس العليا للأستاذة، والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

تحظى الثقافة الشعبية بمكانة مهمة في المجتمع، فهي ثقافة الشعب، والمحدد للسلوك في حياتهم اليومية، لذلك تم إدماجها في بعض البرامج والمناهج التربوية والتعليمية بغاية تجويد التعلمات والرفع من تحصيل المتعلمين، ولربطهم بثقافتهم، كما تم إحداث تكوينات على مستوى بعض الجامعات المغربية تخص الثقافة الشعبية المغربية بمختلف روافدها العربية والأمازيغية والحسانية، واليهودية المغربية.

غير أن المتصفح للمحتوى البيداغوجي سواء بسلك الإجازة في التربية أو في المدارس العليا للأساتذة وفي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، يلاحظ غياب شبه تام لمحتويات ذات صلة بالثقافة الشعبية المغربية بالرغم من أهمية هذه الأخيرة في تحصين الهوية وفي ربط التعلمات بالمحيط وبالثقافة المحلية، وبالرغم من أهميتها بالنسبة لتدريس أبناء الجالية المغربية بالخارج، حيث يتم انتقاء أساتذة يكلفون بتعليم اللغة العربية والثقافة المغربية لأبناء الجالية. وهنا يطرح السؤال بإلحاح هل تلقى هؤلاء الأستاذة تكوينا في الثقافة الشعبية المغربية في مراكز التكوين، أو خلال التكوين الذاتي أو المستمر؟

الجواب افتراضا عن هذا السؤال سيكون بالنفي، ويحتاج تأكيده إلى دراسة علمية لمحتوى عدة التكوين بمختلف مراكز التكوين، غير أن الأكيد والثابت أن تغييب الثقافة الشعبية المغربية وإقصاءها في برامج التعليم والتكوين في سياق موجة عولمة

[1] الخمار العلمي، مستقبل التربية والثقافة في المغرب، مدرسة الكفايات وكفايات المدرسة: السياق والتحولات، إبديسيون بلوس، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2015، ص: 48.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

جارفة، وفي سياق هجمة شرسة على الهوية المغربية، يجعل من الإصلاح المنشود في قطاع التربية والتكوين مشوبا بمجموعة من الثغرات والنواقص.

إن إعداد أساتذة المستقبل وتنمية قدراتهم ومهاراتهم المهنية، لا يلغي أهمية إعدادهم ثقافيا، ذلك أن" الاتجاه التربوي الحديث أدى إلى تحولات هامة في مفهوم إعداد وتدريب المدرسين أثناء الخدمة فأصبح أكثر شمولا وعمقا، بحيث تجاوز مجرد التدريب للحصول على بعض المهارات التعليمية وتخطيط الدروس وإعداد المواد التعليمية والتقويم، وذلك من أجل تلبية الحاجات المؤسساتية الجديدة ورفع الكفايات لتمتد إلى آفاق أوسع من النمو المهني، حيث تجد الاحتياجات المعرفية والمهارية والوجدانية للمدرسين اهتماما كبيرا في إطار مفهوم المهنة بكل ما يتضمنه ذلك من أبعاد معرفية واجتماعية"[1] وثقافية أيضا.

إذا كان التكوين والمهننة ضروريان لتحقيق حاجة التعليم ومتطلباته لأساتذة قائمين بواجبهم، ومتمكنين من المادة التي يدرسونها تخطيطا وتدبيرا وتقويما، قادرين على إدارة الفصل، وفاعلين في الحياة المدرسية ومساهمين في تحقيق أهداف مشروع مؤسستهم، فإنهم في كل ذلك في حاجة إلى التشبع والتعرف على ثقافتهم والانفتاح على محيطهم حتى تكتمل الصورة ويتحقق قدر كبير من الإصلاح.

إن توظيف الثقافة الشعبية وتجديد عدة تكوين الأساتذة، في علاقتهما بالإصلاح في ظل عصر العولمة، يجعلهما يتقاطعان في نقطة تجويد أداء المدرسة وتحسين مخرجاتها، فما هي آليات ذلك التوظيف؟ وماهي سبل أجرأته على أرض الواقع؟

3. الثقافة الشعبية والتكوين المهنن: مسارات للتوظيف

إن إصلاح العمل التكويني في مسعاه لإعداد أساتذة يحققون نتائج أفضل في ممارساتهم المهنية يستلزم التطوير والتغيير الدائم والمعالجة المبنية على التقويم والتشخيص ومواكبة التغيرات التي تتطلب التطوير والتجديد الدائم والمستمر للخبرات والمكتسبات، في هذا الإطار وفي ظل الحاجة الى تكوين متكامل يربط الطلبة الأساتذة بالثقافة المغربية، يصبح توظيف الثقافة الشعبية المغربية مطلبا أساسيا لتوظيفها في عدة التكوين، وهناك إمكانات متعددة لهذا التوظيف ندرج بعضها فيما يأتي:

أ – ضمن مجزوءة الحياة المدرسية:

تعد الحياة المدرسية صورة مصغرة للحياة الاجتماعية التي يعيشها المتعلمون في محيطهم المدرسي، وهي تهتم بالتنمية الشاملة لشخصية المتعلمين، وذلك بواسطة أنشطة تربوية متعددة تراعي الجوانب المعرفية، والوجدانية، والحس حركية من شخصياتهم[2]، بهدف تعزيز انفتاح المؤسسة على محيطها، وكذلك تجويد العملية التعليمية التعلمية، إلى جانب "تعرف المتعلمين على تراثهم الثقافي المحلي والجهوي والوطني، ورد الاعتبار للموروث الثقافي المغربي مع إشراكهم في التعريف به والعمل على الحفاظ عليه وإغنائه واستثماره"[3] في مختلف الأنشطة الفنية والثقافية والإبداعية.

ولأجل ذلك، يمكن إدماج الثقافة الشعبية ضمن هذه المجزوءة في تكوين الطلبة الأساتذة، وذلك عبر إضافة محور يخص توظيف هذه الثقافة ضمن تخطيط البرنامج السنوي للأنشطة، أو دفعهم إلى اقتراح أنشطة دامجة للثقافة الشعبية في إطار أنشطة

[1] أحمد أوزي، "التربية مدى الحياة ومقومات منظومتها في مجتمع المعرفة، سلسلة دراسات وأبحاث تربوية عربية، العدد الثاني، 2019ـــ2020، ص: 72.

[2] وزارة التربية الوطنية، والتعليم العالي، وتكوين الأطر والبحث العلمي، مديرية الحياة المدرسية، دليل الحياة المدرسية، دجنبر 2019، ص: 9.

[3] نفسه ص: 38.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ناد تربوي من اختيارهم، يتضمن الأهداف العامة والنتائج المنتظرة، والأنشطة المبرمجة لتحقيقها أو إعداد بطاقة تقنية لنشاط يدمج الثقافة الشعبية.

ب- ضمن مجزوءة ورشات الإنتاج الديداكتيكي:

تروم هذه المجزوءة حسب التوصيف "أن يكون المتدرب قادرا على تصميم وتطوير وإنتاج الموارد الديداكتيكية المتعلقة بالتعليم والتعلم في مادة التخصص، من خلال تعبئة معارفه وملاحظاته ومكتسباته في التداريب الميدانية، بالإضافة إلى الخطوات والوسائل المختلفة المتاحة، بما في ذلك الموارد الرقمية، من أجل الإسهام في تطوير الابتكار التربوي الذي يعزز تعلم التلاميذ"[1].

ج- ضمن مجزوءة منهجية البحث التدخلي:

يتوقع من الطلبة الأساتذة في نهاية هذه المجزوءة أن "يصبح المتدرب (ة)، متمكنا من إنجاز بحث تدخلي في مجال التربية، بتعبئة الموارد المعرفية والنظرية والمنهجية، مستحضرا البعد المهني والممارسة التبصرية لإيجاد حلول عملية وناجعة لمختلف الإكراهات والمشكلات المهنية المطروحة قصد استثمارها في العملية التعليمية التعلمية"[2].

ويمكن في هذا الإطار دفع الطلبة الأستاذة إلى إجراء أبحاث تدخلية في مجال توظيف الثقافة الشعبية في مناهجنا وبرامجنا التعليمية، وقياس أثرها في متغيرات معينة على مستوى (تنمية المهارات اللغوية، التفكير الإبداعي، المهارات الحياتية، اكتساب القيم...).

تتعدد إذن إمكانات توظيف الثقافة الشعبية في العدة التكوينية للطلبة الأساتذة عبر إدماجها بأشكال متعددة وضمن مجزوءات التكوين مختلفة، كما يمكن تضمينها كمجزوءة مستقلة، وهنا أدرج مقترح تصور لمجزوءة الثقافة الشعبية في مختلف مراكز التكوين ولمختلف المسالك والمستويات.

بطاقة توصيف مقترحة لمجزوءة الثقافة الشعبية

السلك: تأهيل أطر التدريس	**المسلك:** التعليم الثانوي بنوعيه	**التخصص:** جميع التخصصات

- **عنوان المجزوءة:** الثقافة الشعبية المغربية
- **الكفاية المستهدفة:**

في نهاية المجزوءة يكون الطالب (ة) الأستاذ (ة) قادرا على توظيف الثقافة الشعبية في ممارسته المهنية تخطيطا وتدبيرا وتقويما، من خلال تعبئة معارف ومكتسبات تتعلق بمختلف روافد الثقافة الشعبية المغربية، من أجل الإسهام في تطوير الابتكار التربوي الذي يعزز ارتباط المتعلمين بثقافتهم، ويحصن هويتهم.

- **أهداف المجزوءة:**
  - تملك المفاهيم الأساسية المتعلقة بالثقافة الشعبية؛

[1] المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، "توصيف مجزوءة ورشات الإنتاج الديداكتيكي"، ص: 1.

[2] المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، "توصيف مجزوءة منهجية البحث التدخلي"، عدة التكوين بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، ص: 1.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- يتعرف خصائص وأقسام الثقافة الشعبية المغربية؛
- يتعرف على روافد الثقافة الشعبية المغربية؛
- يتعرف على آليات توظيف الثقافة الشعبية؛
- يستثمر المعارف والمكتسبات في عمليات التخطيط والتدبير والتقويم؛

❖ **المستلزمات:**

- التمكن من المعارف العامة حول الثقافة الشعبية؛
- ضبط مميزات الروافد المشكلة للثقافة الشعبية المغربية؛
- الإلمام بآليات التوظيف وإعادة الإنتاج.

❖ **تنظيم الزمن:**

مكونات المجزوءة	الغلاف الزمني					
	التأطير المفهومي	الأعمال التوجيهية	الأنشطة التطبيقية	أنشطة مهننة	التقويم	العدد الاجمالي للساعات
عدد الساعات	2	ــــــــــ ــــــــــ	ــــــــــ ــــــــــ	13	2	17
النسب المئوية	%11,76	ــــــــــ ــــــــــ	ــــــــــ ــــــــــ	%76،48	%11،76	%100

❖ **محتويات المجزوءة:**

المحاور		المضامين
1	مفهوم الثقافة الشعبية: الأهمية والمكونات	تعريف الثقافة الشعبية أهمية الثقافة الشعبية مكونات الثقافة الشعبية (الأدب الشعبي، الفنون الشعبية، العادات والتقاليد...)
2	روافد الثقافة الشعبية المغربية	أمثلة على الثقافة الشعبية في مختلف الروافد المغربية (الرافد العربي، الأمازيغي، الحساني، اليهودي المغربي)
3	آليات التوظيف	التوظيف في مختلف صنوف الإبداع (المسرح، الرواية، أدب الأطفال...)

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

		التوظيف في المنظومة التربوية والتعليمية (أنشطة الحياة المدرسية، البرامج التعليمية، تنمية المهارات اللغوية، تنمية المهارات الحياتية...)

❖ **أجرأة المجزوءة:**

- صيغ الأجرأة: (تكوين حضوري، تكوين عن بعد، تكوين تناوبي، تكوين ذاتي مفتوح...)؛
- أنماط التنشيط: (عروض تفاعلية، ورشات، أنشطة تطبيقية...)؛
- الأدوات والحوامل: (فيديوهات، برانم، شرائح باربوانت، وثائق، نصوص...)؛
- أنشطة ومهام الطلبة المتدربين: (الالتزام بالمطلوب، التفاعل الإيجابي مع جميع أنماط التكوين، إنتاج وثائق...)؛
- استثمار المجزوءة في الممارسات المهنية: (تمفصل محتوى المجزوءة مع باقي المجزوءات...)؛
- صيغ التقويم: (تقويم تشخيصي، تقويم تكويني، تقويم ذاتي، التصديق على المجزوءة...).

عموما، ينبني التصور المقترح والذي حددت مفاصله في البطاقة الواصفة أعلاه على توظيف الثقافة الشعبية في عدة تكوين الطلبة الأساتذة بمختلف مراكز التكوين، بهدف إحداث تغيير وتطوير لمنظومة التكوين في الجانب الثقافي، في أفق إرساء معالم مدرسة متصالحة مع محيطها ومحافظة على ثقافتها الوطنية بمختلف روافدها المتعددة، التي تنصهر في بوثقة واحدة، هي ملك لكل المغاربة.

خاتمة:

توصلنا في ختام هذه الورقة البحثية إلى أن توظيف الثقافة الشعبية في المنظومة التربوية والتكوينية، يعد مدخلا أساسيا ومحوريا في إعداد أجيال مرتبطة بثقافتها، ومحصنة لهويتها، وهو توظيف يشكل طوق نجاة مما تفرضه العولمة اليوم من استلاب ثقافي وفكري، يرافقه انسلاخ جذري عن الهوية والثقافة المحلية.

كما توصلنا أيضا إلى أن الثقافة الشعبية ـــــــــــ رغم أهميتها ـــــــــــ لا تأخذ نصيبها من التدريس والتعليم والتكوين المبرمج، إذ تعرف إقصاء في البرامج التعليمية والتكوينية في مختلف مراكز التكوين، بما فيها المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.

لذلك، فمواجهة هذا الواقع تقتضي تعليما وتأهيلا وتكوينا وبحثا علميا موجها، يربط التكوين والتعليم بالثقافة المحلية، ليس باعتبارها هدفا في حد ذاتها، وإنما باعتبارها حقا من حقوق الفرد والجماعة في التعرف عليها والحفاظ عليها.

وانطلاقا من كل ذلك، نوصي بضرورة سد الثغرات الحاصلة، وإيلاء الاهتمام الكافي للثقافة الشعبية المغربية، والعمل على إيجاد موطئ قدم لها في برامج التكوين والتأهيل، خصوصا وأن إمكانات توظيفها في مختلف البرامج التكوينية ممكنة، وقد بينا ذلك من خلال التطرق إلى آليات توظيفها في بعض مجزوءات التكوين، واقترحنا تصورا لإدماجها كمجزوءة مستقلة بذاتها ضمن عدة التكوين، وأجرأنا ذلك من خلال تقديم بطاقة واصفة لها تتضمن الكفاية المستهدفة، والأهداف، والمستلزمات، فضلا عن محتويات المجزوءة .

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- أحمد أوزي، *"التربية مدى الحياة ومقومات منظومتها في مجتمع المعرفة"* ، سلسلة دراسات وأبحاث تربوية عربية، العدد الثاني، 2019 – 2020.
- إيكه هولتكرانس، *قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور*، ترجمة محمد الجوهري وحسن الشامي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، بدون تاريخ، طبعة2.
- الخمار العلمي، *مستقبل التربية والثقافة في المغرب، مدرسة الكفايات وكفايات المدرسة: السياق والتحولات*، إبديسيون بلوس، الدار البيضاء، المغرب، طبعة1، 2015.
- سامية حسن الساعاتي، *الثقافة والشخصية، بحث في علم الاجتماع الثقافي*، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، طبعة 2، 1983.
- طوني بنيت، ولورانس غروسبيرغ وآخرون، *مفاهيم اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع*، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، طبعة1، 2010.
- عبد اللطيف الفرابي وآخرون، *معجم علوم التربية*، سلسلة علوم التربية، عددان: 9- 10، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، المغرب، طبعة 1، 1991.
- عمر قبايلي، *"مدخل للثقافة الشعبية العربية، مقاربة أنثروبولوجية"*، مجلة الأثر، العدد 7، ماي، 2008.
- لحسن مادي، تكوين المدرسين: *نحو بدائل لتطوير الكفايات*، شركة ناداكم للطباعة والنشر، طبعة1، 2001.
- مالك بن نبي، *تأملات*، دار الفكر، الجزائر، طبعة 5، 1991.
- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، *الارتقاء بمهن التربية والتكوين والبحث والتدبير*، تقرير رقم 3 فبراير 2018.
- محمد الدريج، *"هندسة التكوين الأساسي للمدرسين وتمهين التعليم"*، منشورات كراسات تربوية، الجزء الأول، يوليوز 2020.
- المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، *"توصيف مجزوءة ورشات الإنتاج الديداكتيكي"*، عدة التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
- المملكة المغربية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، *"توصيف مجزوءة منهجية البحث التدخلي"*، عدة التكوين بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين.
- نبيلة إبراهيم، *أشكال التعبير الأدب الشعبي*، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، مصر، دون طبعة، دون تاريخ.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- وزارة التربية الوطنية، والتعليم العالي، وتكوين الأطر والبحث العلمي، مديرية الحياة المدرسية، *دليل الحياة المدرسية*، دجنبر 2019.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ميكانيزمات وآليات أجرأة أدوار الحياة المدرسية ودورها في الارتقاء بجودة التعليم داخل المؤسسة التعليمية

دة. فوزية آيت الحاج
دكتورة في الكيمياء – الفيزياء وباحثة تربوية في علم النفس المعرفي
إطار في وزارة التربية الوطنية والتعليم الاولي والرياضة
fouzia_aitelhadj@yahoo.fr
المملكة المغربية

الملخص:

لقد أولت مختلف البرامج والاستراتيجيات الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية أهمية بالغة للارتقاء بالحياة المدرسية، باعتبارها رافعة أساسية لتحقيق جودة التعليم وضمان فعاليته، بدءا بالميثاق الوطني للتربية والتكوين ومرورا بالرؤية الاستراتيجية 2015-2030 والقانون الإطار 51-17 ووصولا إلى خارطة الطريق 2022-2026، حيث تم التركيز على انفتاح المؤسسة التعليمية على محيطها السوسيوثقافي مع ضمان انخراط جمعيات المجتمع المدني في تنظيم وتفعيل أدوار الحياة المدرسية، فالهدف الرئيسي هو إرساء مدرسة حديثة، دامجة، ومنصفة، مفعمة بالحياة، قادرة على توفير تعليم ذي جودة عالية لجميع المتعلمين دون استثناء، وبالتالي توفير مناخ تربوي مناسب لتنشئة متوازنة ومتكاملة ، وذلك من خلال إكساب المتعلمين مهارات وكفايات تؤهلهم للاندماج داخل محيطهم المدرسي والأسري والاجتماعي، وكذا تعزيز قيم المواطنة وتكريس مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص لديهم، وهذا يتطلب وضع ميكانيزمات وآليات دقيقة وفعالة ومنهجية لأجرأة الحياة المدرسية والنهوض بأدوارها، وعليه، سنستحضر في هذا البحث النظري التحليلي تقديم عرض شامل ومكثف حول أهم الميكانيزمات المعتمدة لتفعيل الحياة المدرسية ودورها في الارتقاء بالحياة المدرسية، وقد خلص البحث إلى وجود مجموعة مختلفة من الآليات والميكانيزمات داخل المؤسسة وخارجها، تم تصنيفها في هذا البحث إلى آليات تربوية وآليات مؤسساتية وآليات تنظيمية، تهدف إلى تيسير عمل المتدخلين في الشأن التربوي على تنفيذ البرامج المرتبطة بالحياة المدرسية كل حسب دوره، بما يضمن تحقيق أهدافها التربوية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الحياة المدرسية، آليات تفعيل الحياة المدرسية، المتدخلون في الحياة المدرسية، الأنشطة التربوية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Mechanisms for Activating School Life in the Moroccan Educational System: A Theoretical and Analytical Study of Pedagogical and Institutional Tools

Abstract:

This study examines the strategic role of school life as a fundamental lever for achieving educational quality and providing a balanced pedagogical environment for student development. The paper traces the evolution of school life within the Moroccan reform path, from the National Charter to the 2022-2026 Roadmap. Using a descriptive-analytical approach, the research categorizes activation mechanisms into three main groups: pedagogical mechanisms (activities, field trips, festivals), institutional mechanisms (school councils, educational clubs), and organizational mechanisms (school and class projects). The findings conclude that the successful operationalization of school life depends on enhancing participatory management and opening the school to its socio-cultural environment through productive partnerships, while emphasizing the need for intensive continuous training for pedagogical staff in club animation.

Keywords: School Life, Activation Mechanisms, Educational Clubs, School Project, Socialization, Educational Quality, Participatory Management.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1.مقدمة

تعتبر المؤسسة التعليمية حجر الزاوية لتنمية الفرد والمجتمع وفضاء للتنشئة الاجتماعية، يتعلم فيها الفرد قيم ومعايير وسلوكيات مجتمعه ليصبح عضواً فعالاً ومشاركا لا متلقيا سلبيا وذلك عبر اكتساب المهارات اللازمة للتفاعل وفهم الأدوار الاجتماعية، فتنشئة الفرد تبدأ من الأسرة (المؤسسة الأولى) ثم المدرسة ثم رفاق اللعب ووسائل الإعلام، إذ أن المدرسة تعمل كجسر بين الأسرة والعالم الخارجي.

فالمؤسسة التعليمية لا تقتصر على نقل المعرفة فقط، بل هي فضاء لتنمية الأفراد على المستوى السلوكي والاجتماعي والمهاراتي والوجداني وإنشائهم على قواعد علمية وثقافية ومهنية واجتماعية رفيعة، حيث تسعى إلى تحويل الطفل من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي متكيف مع محيطه عبر غرس القيم وتنمية المهارات، وتهيئه للمشاركة الفعالة في الحياة المهنية والاجتماعية، كما تُساهم في نقل التراث الثقافي وتطوير المجتمع وتحقيق أمنه الفكري والاقتصادي، فالمتعلم هو محور العملية التعليمية التعلمية.

وقد شهدت المدرسة المغربية تحولات بارزة عبر مختلف المراحل التاريخية، ففترة ما قبل الاستعمار كانت تتسم بتعليم تقليدي يقوم على التلقين والحفظ داخل المساجد والكتاتيب والزوايا والمدارس العتيقة، ثم جاءت بعد ذلك فترة الاستعمار حيث تم تأسيس أولى المدارس الرسمية والتي كانت تنقسم إلى مدارس خاصة بأبناء الأوروبيين إذ كانت تنتج وتعيد إنتاج الفكر الاستيطاني والاستعماري آنذاك، و مدارس لأبناء الأعيان والنخبة وكبار التجار والملاك ولاتي كانت تنتج وتعيد إنتاج نفس النخبة، بينما النوع الثالث من المدارس هي مدارس ابتدائية مهنية تنتج اليد العاملة في النجارة والفلاحة إلى غير ذلك من الحرف، ولكن في مرحلة ما بعد الاستقلال، انطلقت أولى محطات الإصلاح الكبرى التي ارتكزت على مبادئ أساسية من قبيل المغربة، التعريب، التعميم، والتوحيد، حيث أضحى التعليم حقًا مكفولًا وواجبًا وطنيًا، ومع بداية التسعينيات، تحوّل الاهتمام نحو بناء نظام تعليمي مرن وفعّال قادر على مواكبة التحولات العالمية وتحقيق التنمية، مع السعي إلى الارتقاء بالمدرسة المغربية على المستوى التدبيري والمادي والتربوي ، كما تم التركيز على إعداد أجيال متمكنة من مهارات التواصل والتفاعل مع متغيرات العصر، وقادرة على التكيف مع محيطها، متشبعة بالقيم الاجتماعية وروح المواطنة، وأصبح المتعلم بذلك محور العملية التربوية ولبّ اهتمامها، في أفق إرساء مدرسة حديثة، نابضة بالحياة[1]

وعليه، فإرساء مدرسة حديثة مفعمة بالحياة والديناميكية، لا يتأتى إلا بضرورة الارتقاء بالحياة المدرسية وتفعيل أدوارها وتجويد آلياتها باعتبارها أساس العملية التعليمية التعلمية وأحد مرتكزات الإصلاح حيث تعتبر جوهر عمليات التربية والتكوين لما لها من دور أساسي في توفير المناخ التربوي المناسب لتنشئة شخصية متوازنة وإكساب المتعلمين الكفايات والمهارات والقيم التي تؤهلهم للاندماج الفعال في المجتمع، كما يعتبر تفعيل الحياة المدرسية مسؤولية مشتركة بين المدرسة والأسرة والمجتمع كل حسب دوره، فدور المدرسة محوري لكنه لا يغني عن تضافر جهود باقي المؤسسات والفعاليات، بل تتطلب تكامل الأدوار بين جميع الأطراف حتى يتسنى للـــمدرسة القيام بمهامها لتحقيق الأهداف التربوية المنشودة.

في هذا السياق، ركزت مختلف البرامج والاستراتيجيات الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية على الارتقاء بالحياة المدرسية باعتبارها رافعة لتحقيق جودة التعليم، فإن إدماج الحياة المدرسية في صلب المشاريع التربوية الكبرى التي اعتمدتها وزارة التربية

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الوطنية والتعليم الأولي والرياضة يساهم في بناء مدرسة حديثة ودامجة ذات جودة للجميع، فالمتتبع لتطور تموقع الحياة المدرسية وأنشطتها عبر المحطات الكبرى للإصلاح، يرى جليا أنها انتقلت من مجرد نشاط هامشي إلى مكون أساسي غايته تكوين مواطن متكامل قادر على مواجهة تحديات العصر، وتحقيق التنمية الشاملة، حيث نستحضر تطور مكانتها في النقط التالية:

-على مستوى مرحلة التأسيس والمبادئ الأولية (1957-1999): في هذه المرحلة لم تكن الحياة المدرسية وأنشطتها محوراً أساسياً، بل كان التركيز آنذاك على إرساء البنية التحتية للمدرسة المغربية، وتوحيد المناهج وتعميم اللغة العربية، مع وجود أشكال بدائية للأنشطة.

-على مستوى الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999): باعتباره إصلاحا شاملا للمنظومة التعليمية وتجديدها من أجل ربطها بالهوية المغربية وقيمها، مع الانفتاح على الحداثة ومتطلبات العصر، إذ كانت البداية الحقيقية للحياة المدرسية وأنشطتها كركيزة للتكوين المتكامل والمواطنة، حيث نص المجال الأول على نشر التعليم وربطه بالمحيط الاقتصادي وانفتاح المدرسة على محيطها وعلى الآفاق الإبداعية[2].

-على مستوى البرنامج الاستعجالي (2009-2012): والذي جاء لتسريع تطبيق أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين وإصلاح المشاكل القائمة، حيث تم تخصيص مشروع بأكمله للارتقاء بالحياة المدرسية، وهو المشروع 9 المتعلق بتحسين جودة الحياة المدرسية وتكافؤ الفرص وذلك عبر إعادة تنظيم الفضاء المدرسي تطوير الأنشطة الموازية التي تساهم في صقل شخصية التلميذ وتفتحه [3].

-على مستوى الرؤية الاستراتيجية 2015-2030: والتي وضعها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لإصلاح نظام التعليم، حيث تم التركيز على بناء مدرسة مغربية قوامها الإنصاف والجودة والارتقاء، إذ تضمنت الرافعة 7 و17 و18 إرساء مدرسة ذات جودة وجاذبية عبر دعم وتنويع الأنشطة الثقافية والرياضية والإبداعية وتقوية الاندماج السوسيوثقافي للمتعلمين وترسيخ مجتمع المواطنة [4]

-على مستوى لقانون الإطار 17-51 وحافظة المشاريع لتنزيل القانون الإطار: والذي جاء لتفعيل الرؤية الاستراتيجية مرتكزاً على مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة حيث تموقع الاهتمام بالنهوض بأدوار **الحياة المدرسية على مستوى** لمواد 18 و22 و26، بينما تم تخصيص المشروع 10 في حافظة المشاريع للتدابير والإجراءات التي تهدف إلى الارتقاء بأدوار الحياة المدرسية وذلك من خلال دعم الأندية التربوية في المجالات الثقافية والفنية والعلمية وتعميم مشروع المؤسسة وتعزيز قيم المواطنة [5].

-وعلى مستوى خارطة الطريق 2022-2026: والتي تضمنت مخرجات مجموعة من المشاورات التي تم إنجازها وطنيا وجهويا وإقليميا ومحليا حول تجويد المدرسة المغربية، حيث ركزت على ثلاثية المنظومة التلميذ والأستاذ والمؤسسة، و تهدف إلى معالجة ثلاث قضايا استراتيجية: التعلمات الأساس والأنشطة الموازية والحد من الهدر المدرسي، وفي هذا الصدد، تم تخصيص البرنامج الرابع للارتقاء بالأنشطة الموازية والحياة المدرسية، وكذا انفتاح المؤسسات التعليمية على المحيط الخارجي وجمعيات المجتمع المدني [6].

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويمكن القول إن الحياة المدرسية هي منظومة تربوية متكاملة وبنية تربويًة واجتماعيًة ملائمًة لتحقيق تنشئة متوازنة لشخصية المتعلم دون إقصاء أو تهميش داخل فضاء مدرسي تنظمه قوانين وقواعد، تتفاعل فيها قيم المتعلمين مع المعارف والخبرات، مما يسهم في ترجمة تلك القيم إلى ممارسات ملموسة في حياتهم اليومية.

ولا يمكن للمؤسسة التعليمية أن تضطلع بأدوارها في أجرأة الحياة المدرسية إلا من خلال إرساء آليات دقيقة وميكانيزمات منظمة تضمن انخراط جميع الفاعلين والمتدخلين في الشأن التربوي في عمليتي التدبير والتنزيل، وفي هذا السياق، عملت الوزارة على إصدار حزمة متكاملة من النصوص القانونية والتشريعية، إلى جانب دلائل مرجعية عملية، تروم تأطير وتنظيم الحياة المدرسية داخل المؤسسات التعليمية، وتحديد مجالاتها الأساسية وآليات تنزيلها الفعلي.

ومن هنا تأتي فكرة هذا البحث النظري التحليلي والذي يهدف إلى تقديم قراءة مفصلة حول أهم الميكانيزمات والآليات المعتمدة لأجرأة الحياة المدرسية و سرد أهم أدوارها في الارتقاء بالحياة المدرسية.

وعليه، تقتضي مقاربة موضوعات البحث الحالي تقسيمه إلى المحاور التالية:

1. مقدمة
2. الإشكالية
3. الإطار المفاهيمي للحياة المدرسية
4. المتدخلون في تفعيل الحياة المدرسية
5. آليات وميكانيزمات تنظيم وتفعيل الحياة المدرسية
6. خلاصة وتوصيات

2. الإشكالية :

يسعى هذا البحث إلى الإجابة على مجموعة من الأسئلة وهي كالتالي:

- ماهو مفهوم الحياة المدرسية؟ وماهي مجالات اشتغالها؟
- من هم المتدخلون في تفعيل أدوار الحياة المدرسية وماهي مهامهم؟
- وماهي الميكانزمات والآليات المعتمدة لتنظيم وتفعيل أدوار الحياة المدرسية؟ وماهي أدوارها؟

3. الإطار المفاهيمي للحياة المدرسية

1.3. تعريف الحياة المدرسية

"يمكن تعريف الحياة المدرسية بانها الحياة التي يعيشها المتعلمون في جميع الأوقات والأماكن المدرسية (أوقات الدراسة والاستراحة والإطعام...؛ الفصول والساحة والملاعب، ومواقع الزيارات والخرجات التربوية...)، قصد تربيتهم باعتماد جميع الأنشطة الدينية والتربوية والتكوينية المبرمجة، ولا سيما التي تراعي الجوانب المعرفية والوجدانية والحس حركية

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من شخصياتهم، مع ضمان الـــمشاركة الفعلية والفعالة لكافة مكونات المجتمع المدني (متعلـــمون، مدرسون ،إدارة تربوية ،أطر التوجيه التربوي ،آباء وأمهات شركاء الـــمؤسسة ...)" [7.8]

فالحياة المدرسية هي صورة مصغرة للحياة الاجتماعية التي تقدم للناشئة في المؤسسات التعليمية، تهتم بالتنشئة الشاملة لشخصية المتعلم معرفيا ووجدانيا واجتماعيا وحس حركيا، داخل مختلف الفضاءات وخلال مختلف الأوقات الملائمة، باعتماد أنشطة متنوعة (أنشطة صفية وأنشطة مندمجة وأنشطة موازية) وتحت إشراف هيئة التدريس والإدارة التربوية ودعم ومساهمة مختلف الشركاء.

2.3.أهداف وأهمية تفعيل أدوار الحياة المدرسية

ويهدف تفعيل أدوار الحياة المدرسية إلى تنمية شخصية المتعلم بشكل متكامل، من خلال أنشطة تفاعلية متنوعة تشرف عليها هيئة التدريس والإدارة، ويشارك فيها مختلف الشركاء، وتسعى هذه الأنشطة إلى إرساء تربية متعددة الأبعاد، تعتمد أساليب ومقاربات متنوعة، في إطار رؤية شمولية تقوم على التوافق والتكامل بين جميع الفاعلين والمتدخلين داخل المؤسسة التعليمية، كما تنفتح المدرسة على محيطها الخارجي باعتباره امتدادًا طبيعيًا لها، يساهم بدوره في عملية التنشئة التربويةبما يرسخ لدى المتعلمين الكفايات والقيم التي تؤهلهم للاندماج الإيجابي والفاعل في المجتمع ، ويظل هذا الانفتاح منسجمًا مع المهمة الأساسية للمدرسة المتمثلة في التربية والتكوين [7.8].

كما تسعى إرساء مدرسة حديثة مفعمة بالحياة منفتحة على وسطها السوسيوثقافيّ، تواكب الـــمتغيرات الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية، والتطورات الـــمعرفية والتكنولوجية وذلك عبرالتربية على القيم والإنسانية وقيم المواطنة وحقوق الانسان والمساواة واحترام الاختلاف، كما تسعى إلى تمكين الناشئة من المعارف الأساسية الضرورية والكفايات الاستراتيجية والتواصلية والمعرفية والثقافية والتكنولوجية للمتعلمين لتيسير اندماجهم الفعال في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتنمية قدراتهم الذهنية والوجدانية والحركية ولما لا تنمية ذكاءهم.

3.3.مجالات الاشتغال في الحياة المدرسية

هي مجموع البرامج التربوية والتعلمية، التي تقام داخل المؤسسة التعليمية وخارجها، وتكون مرتبطة بالمنهاج الدراسي ومنسجمة مع أهدافه البيداغوجية، تهدف إلى إكساب المتعلمات والمتعلمين قيماً ومعارف ومهارات حياتية، وتنمية شخصياتهم وجوانبهم الإبداعية بشكل متكامل في إطار يكمل التعليم الأكاديمي، حيث تكون مجمل الأنشطة سواء كانت صفية أو مندمجة أو موازية مرتبطة بهذه المجالات، وتشمل 3 مجالات رئيسية:

- المواطنة والعيش المشترك
- الصحة المدرسية والأمن الإنساني
- والبيئة والتنمية المستدامة،

4. أدوار مختلف المتدخلين في تنظيم وتفعيل الحياة المدرسية

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

انطلاقا من كون التربية والتعليم مسؤولية مشتركة، ولتحقيق أهداف الحياة المدرسية، يتعين تضافر جهود مختلف الفاعلين التربويين والاجتماعيين والاقتصاديين، بما يتيح للمدرسة الاضطلاع بمهامها والقيام بأدوارها الإشعاعية في أفضل الظروف الممكنة، وفيما يلي نلخص أهم المتدخلين والفاعلين والشركاء في تفعيل الحياة المدرسية:

1.4.المتعلمات والمتعلمون:

يُعد المتعلمون والمتعلمات محور العملية التعليمية، ليس فقط كمستفيدين من المعارف، بل كشركاء أساسيين في تحقيق أهداف المنظومة التربوية، ويقتضي ذلك إشراكهم في إعداد النظام الداخلي، وبرامج العمل والمشاريع، وانخراطهم في المجالس والأندية المدرسية، مع تحفيزهم على الحضور الفعّال وتنمية حس الانتماء والالتزام الجماعي واستثمار قدراتهم الإبداع.

2.4.المدرسات والمدرسون

يعتبر دور المدرسين أساسياً في تفعيل الحياة المدرسية وتعزيز وظائف المدرسة الحديثة، باعتبارهم أول المتفاعلين مع المتعلمين، وذلك عبر انخراطهم الجاد والمسؤول، واعتماد أساليب تربوية ملائمة وطرائق بيداغوجية وديداكتيكية مناسبة للتنشيط المدرسي في جميع المجالات، وكذا الانخراط في تكوين أندية منفتحة على المحتمع لاستقطاب الفعاليات ودعم مواهب المتعلمين.

3.4.هيئة الإدارة التربوية

تتجلى أهمية الإدارة التربوية في دورها القيادي عبر توفير الظروف الملائمة لقيام المتدخلين بمهامهم، وتأطير وتنظيم الأنشطة التربوية، وتعزيز التواصل والتنسيق بينهم، مع اعتماد التدبير التشاركي والمرتكز على النتائج، ومتابعة الحصيلة المرحلية ومواكبة المستجدات الطارئة.

4.4.هيئات التفتيش والتأطير والمراقبة التربوية والمادية والمالية والتوجيه والتخطيط التربوي

تتمثل أهمية هيئات التأطير والمراقبة التربوية والمادية والمالية، إلى جانب التوجيه والتخطيط التربوي، في مساهمتها الفعّالة في تنشيط الحياة المدرسية وتتبعها وتقويمها بشكل مستمر، مع إعداد تقارير خاصة في هذا المجال.

5.4.الجمعيات والتعاونيات التربوية

إن موقع المؤسسة التعليمية باعتبارها فضاء يتقاطع فيه ما هو تربوي واجتماعي واقتصادي وثقافي يجعل اكتمال تفعيل الحياة المدرسية داخلها مرتبط بإحداث جمعيات مدرسية تلاميذيه من جهة، والانفتاح على جمعيات المحيط المدرسي والمجتمع المدني من جهة ثانية، فهي تسعى إلى تعزيز روح التعاون والاندماج والدعم بين المتعلمين داخل المؤسسة، وتشمل هذه الجمعيات:

- **جمعية أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ**

تضطلع الجمعية بدور أساسي في تعزيز التواصل بين المدرسة والأسرة، وبناء روابط اجتماعية مع الأطر التربوية، ورفع وعي الآباء بأهمية مشاركتهم في تطوير المؤسسة وخدماتها، كما تساهم في تدبير شؤون المدرسة عبر مجالسها، وتقديم اقتراحات لتحديد الأولويات والبرامج التربوية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الجمعية الرياضية المدرسية

هي إطار تنظيمي داخل المؤسسات التعليمية يُعنى بتنشيط التربية البدنية وتطوير الممارسة الرياضية لدى التلاميذ، من خلال تنظيم الأنشطة والدوريات والتكوينات، وتخضع لنظام أساسي وقوانين محددة، وتعمل بتنسيق مع الجامعة الملكية للرياضة المدرسية، حيث تضم أساتذة التربية البدنية والتلاميذ، وتستمد مواردها من الاشتراكات والمساعدات، بهدف تنظيم المنافسات وغرس قيم الروح الرياضية. [9.10]

جمعية تنمية التعاون المدرسي

هي إطار تربوي لتنشيط الحياة المدرسية، تهدف إلى تعزيز قيم المواطنة، المسؤولية، والعمل الجماعي لدى المتعلمين.، كما تسهم في توطيد روابط التنسيق والتعاون بين الأسرة والمدرسة وجمعيات المجتمع المدني، وتشرف الجمعية على التعاونيات المدرسية بالأقسام والمؤسسات، وتنظم أنشطة ثقافية، فنية، ورياضية لتطوير مواهب التلاميذ وربط المدرسة ببيئتها، يتم تنظيم أنشطة الجمعية ضمن إطار "الأسبوع الوطني للتعاون المدرسي"[11]

جمعية دعم مدرسة النجاح

هي إطار قانوني ومؤسساتي ومالي يروم التدبير الذاتي للمؤسسة التعليمية والعمل بثقافة المشروع، تهدف لدعم وتطوير المؤسسات التعليمية وتحسين جودة البيئة المدرسية، كما تتولى تمويل أنشطة الحياة المدرسية، وتدعم مشروع المؤسسة وتُعزز الانفتاح التربوي والاجتماعي للمدرسة، يرأسها مدير المؤسسة وتعمل على تحقيق التنمية الشاملة للعملية.

6.4.الجماعة الـــمحلية

تُعد الجماعة المحلية، باعتبارها سلطة منتخبة مسؤولة عن التنمية الشاملة، شريكًا أساسياً للمؤسسات التعليمية داخل مجالها الترابي، حيث تساهم في دعم مشاريعها عبر تعزيز الجوانب الصحية والأمنية، وتطوير الفضاءات المدرسية، والمشاركة الفعلية في معالجة قضايا التربية والتكوين على مستوى الجماعة.

7.4.الفاعلون الاقتصاديون والاجتماعيون والتربويون

تسعى المدرسة الحديثة إلى إشراك المقاولات وجمعيات المجتمع المدني لدعم مشاريعها وأنشطتها مادياً ومعنوياً، وجعلها مركز إشعاع، ويتطلب ذلك من الإدارة ومجلس التدبير البحث عن شركاء، وإعداد دفاتر تحملات واضحة، والتنسيق على المستويات المحلية والجهوية لتدبير الشراكات وتتبعها، وعقد اتفاقيات تحدد الأهداف والمهام وفق القوانين، مع إمكانية إبرام اتفاقيات خاصة بأنشطة محددة عند الحاجة.

8.4.مراكز التكوين

يمكن لمراكز التكوين أن تضطلع بدور محوري في إطار شراكة مع المؤسسات التعليمية، حيث يساهم الأساتذة الباحثون والمؤطرون العاملون بها في دعم الأنشطة التربوية، وتطوير أداء المؤسسة، ومعالجة الظواهر التي تُرصد أثناء الممارسات التربوية داخل فضاءاتها ومحيطها.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5.ميكانيزمات وآليات أجرأة أدوار الحياة المدرسية

هي بمثابة أدوات ووسائل وميكانيزمات عملية ومنهجية لترجمة الأهداف المتوخاة من العملية التعليمية التعلمية التربوية إلى واقع يومي داخل المؤسسة التعليمية وخارجها، وقد تم تقسيمها في هذا البحث إلى:

*آليات وميكانيزمات تربوية وتشمل أنشطة الحياة المدرسية وتخليد الأعياد والمناسبات الدينية والوطنية والأيام الوطنية والدولية والملتقيات والندوات والخرجات الدراسية والمهرجانات والمسابقات.

*آليات وميكانيزمات مؤسساتية وتشمل مجالس المؤسسة بأنواعها والأندية التربوية

* آليات وميكانيزمات تنظيمية وتشمل المشاريع التربوية (مشروع المؤسسة ومشروع القسم ومشروع النادي التربوي والمشروع الرياضي للمؤسسة)

1.5.الآليات والميكانيزمات التربوية:

1.1.5.أنشطة الحياة المدرسية:

أ.المفاهيم

تعتبر الأنشطة من أهم الآليات التي تساهم في تنظيم وتفعيل الحياة المدرسية، فهي مجموعة من البرامج التربوية والاجتماعية والثقافية المتنوعة المتكاملة التي يتم تنظيمها داخل وخارج المدرسة لفائدة المتعلم، وهي بمثابة ورش للتفاعل ولإبداء الرأي والإبداع، وتهدف إلى تنمية الجوانب الذهنية والوجدانية والحركية للمتعلم، وتعزيز المهارات الاجتماعية والقيادية وذلك عبر تزويد المتعلم بالمعارف والقيم اللازمة لمواجهة الحياة والمشاركة الفعالة في المجتمع، ويتم إعداد هذه الانشطة وتنفيذها في إطار الأندية التربوية، مع الأخذ بعين الاعتبار المجالات التي تشتغل عليها الحياة المدرسية، وتنقسم إلى ثلاث أنواع [7] :

أ.1.الأنشطة الصفية : هي الحصص الدراسية المرتبطة مباشرة بالمواد الدراسية والتي تنجز من طرف الأستاذ داخل الحجرة أو خارجها كما يتم التخطيط لها انطلاقا من المناهج والمقررات الدراسي الـــمصادق عليها.

أ.2.الأنشطة الموازية: وتنجز خارج أوقات الدراسة ويتم تأطيرها من طرف مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات ومجالس علمية ودور الشباب والأندية عبر التعبئة المجتمعية، وتسعى إلى اكتشاف الطاقات عند الأطفال وصقلها.

أ.3.**الأنشطة المندمجة:** وهي الأنشطة التي تتكامل مع الأنشطة الفصلية ومع المنهاج الدراسي، يؤطرها الأستاذ داخل أوخارج الفصل مع انخراط مختلف المتدخلين، وهي تسعى إلى تحقيق أهداف الـــمنهاج وتتيح إمكانية تناول المواضيع المستجدة والأحداث الراهنة، كما تعطي هامشا أكبر للـــمبادرات الفردية والجماعية التي تهتم أكثر بالواقع الـــمحلي والجهوي مع فتح المجال للتعلم الذاتي الملائم لخصوصيات المتعلمين وتنقسم بدورها إلى: أنشطة التوجيه وأنشطة الدعم وأنشطة التفتح.

أنشطة التوجيه: هي أنشطة تهدف إلى مواكبة الـــمتعلمين وتعزيز نضجهم وميولهم وتيسير واختياراتهم التربوية والـــمهنية، وإعادة توجيههم كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وتشمل: المسار الدراسي والتوجيه المهني واكتشاف المهن والحرف وعروض حول الآفاق المهنية، يقوم بها الأطر الخاصة في التوجيه التربوي مع مشاركة الأساتذة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أنشطة الدعم وتشمل:

–**أنشطة الدعم الاجتماعي،** عبر تقديم المنح الدراسية والمساعدات المالية للأسر المعوزة، أو تقديم دعم مالي مباشر للأسر بتنسيق مع الجمعيات والسلطات

–**أنشطة الدعم التربوي:** حصص الدعم المدرسي والمواكبة التربوية

–**أنشطة الدعم النفسي:** تقديم الاستشارة والتوجيه للطلبة المتعثرين أو الذين يعانون من مشاكل سلوكية أو اجتماعية، و متابعة حالات غياب التلاميذ وتحديد أسبابها.

أنشطة التفتح: هي فعاليات تربوية تهدف إلى تنمية مهارات الطلاب وقدراتهم خارج نطاق المواد الدراسية الأساسية، وقد تم تصنيفها إلى 3 مجالات [8]:

***الأنشطة الفنية وتشمل:** المسرح المدرسي والمحاكاة ولعب الأدوار باعتبارها وسيلة تربوية وتعليمية تهدف إلى تنمية شخصية المتعلم وصقل مهاراته اللغوية والاجتماعية والفنية والنفسية، والمجموعات الصوتية التي تهدف إلى تنمية مواهب التلاميذ في المجال الموسيقي والغناء الجماعي، ثم الفنون التشكيلية والتي تعتبر أداة أساسية لتنمية الإبداع ووسيلة للتعبير عن الذات بكل استقلالية، بالإضافة إلى الفيلم التربوي الذي يعد نشاطا أساسيا في نقل المعرفة، غرس القيم، أو معالجة قضايا تعليمية وسلوكية بشكل إبداعي، ويهدف إلى تشجيع التلاميذ والتلميذات على ولوج عالم الصورة واكسابهم مهارات اللغة السينمائية

* **الأنشطة الثقافية** وتشمل: المسابقات الثقافية سواء كانت تاريخية أو أدبية أو علمية أو دينية إلى غير ذلك، وتهدف إلى إثراء ما اكتسبه المتعلمون من معارف، والمباريات اللغوية والتي تساهم في تنمية الكفايات والميولات اللغوية لدى المتعلمين، ثم فن الخطابة الذي يعتبر فنا نثريا يهدف إلى تعزيز الثقة بالنفس وتنمية القدرة على المحاورة والمواجهة والإقناع، بالإضافة إلى القصيدة الشعرية الذي يعتبر نمطا أدبياً يتيح للمتعلمين التعرف على أبعاد المجتمع وثقافته وظروفه وتاريخه

***الأنشطة الإبداعية** وتشمل: الإعلام المدرسي من قبيل الصحافة المدرسية (كالإذاعة المدرسية)، الصحيفة الحائطية، والمجلة المدرسية المطبوعة والذي يسعى إلى تنمية المهارات التواصلية لدى المتعلمين، والقصة المصورة والذي يتيح للمتعلمين التعبير بحرية عن أحاسيسهم وإبداعاتهم ومعارفهم ومكتسباتهم داخل أحد مجالات الدراسة، ثم الروبورتاج الوثائقي الذي يقوم على الوصف المباشر والحيوي للوقائع والحقائق، ويسعى إلى تمكين المتعلم من تسخير حواسه لنقل التجربة إلى الآخرين، بالإضافة إلى الكاريكاتور ويعتمد على تقنيات التركيز، والإيحاء، والسخرية الإيجابية التي تُحفّز القدرات الفكرية والوجدانية لدى المتعلمين مما يتيح لهم التعبير عن مختلف القضايا بأسلوب مبسط وهادف لتصحيح العديد من السلوكيات والظواهر السلبية.

ب.منهجية إعداد الأنشطة التربوية وإنجازها داخل المؤسسة:

في إطار تفعيل الحياة المدرسية والارتقاء بها، يتم إعداد برنامج الأنشطة التربوية أولا على المستوى الوطني وذلك بناء على التوجهات والاستراتيجيات المعمول بها، بتنسيق مع المصالح الإقليمية والجهوية، وبعد المصادقة عليها، يتم تنزيلها إقليميا وجهويا مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية كل منطقة، وتوضح الخطاطة التالية (الشكل رقم 2) منهجية إعداد الأنشطة التربوية والتي تقوم على أربع مراحل:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/



الشكل رقم 1: منهجية إعداد الأنشطة التربوية وإنجازها

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2.1.5.تخليد الأعياد والمناسبات الدينية والوطنية والأيام الوطنية والدولية

يعتبر الاحتفال بالأيام الوطنية والدولية وكذا تخليد الأعياد والمناسبات الدينية والوطنية آلية أساسية من آليات تفعيل الحياة المدرسية لما لها من دور رئيسي في وصل الماضي بالحاضر وترسيخ الهوية والقيم الوطنية والإنسانية في الممارسات اليومية للمتعلمين، وتنمية الوعي بالقضايا الكبرى التي تهم الوطن في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تقتضي هذه القضايا تعبئة وطنية شاملة وإشراكًا فعّالًا لجميع الفاعلين التربويين والاجتماعيين، قصد إذكاء النقاش الجماعي الواسع حولها، وفي هذا الصدد، خصصت الوزارة دليلا عمليا كاملا لتخليد الأعياد والمناسبات [12]

وتهدف كذلك إلى تعزيز قوة وديناميةأنشطة الحياة المدرسية وتحقيق إشعاع أكبر لأنشطة الأندية والفاعلين والشركاء كما تسعى إلى تشجيع الناشئة على الاهتمام بالقضايا الوطنية والدولية، وكذا ربط الاحتفال بالأيام الوطنية والعالمية بمشاريع المؤسسة وأنشطة الأندية التربوية، ويتم اختيار يوم واحد شهريا في أحد مجالات الحياة المدرسية، ويكون هو الرئيسي، يُراعى في اختياره أهمية موضوعه في ارتباط بالخصوصيات المحلية والإقليمية والجهوية، وحاجيات واهتمامات المتعلمين حسب سنهم ومستواهم الدراسي، كما يمكن للمجالات أن تتمظهر وتتداخل أنشطتها في احتفال بيوم وطني أو عالمي واحد.

3.1.5. المهرجانات والمسابقات

تلعب المهرجانات والمسابقات (إقليمية أو وطنية) دورا خاصا في تفعيل أنشطة الحياة المدرسية، حيث تشكل محطة أساسية في المسار الدراسي للمتعلم، إذ تثمن جهود المتعلمين وتحفزهم على العطاء، وتغرس فيهم قيم التعاون والمبادرة والإبداع، كما تُعد مناسبة لتقويم الأنشطة وتطويرها، وجذب اهتمام أكبر نحوها، وتبرز أهميتها في تنمية القدرات، وصقل المواهب، وبناء الثقة بالنفس، حيث تمنح التلاميذ فرصة لاختيار ما يناسب ميولهم واستعداداتهم، مما يساعدهم على تنمية مهاراتهم العقلية والعلمية، ويلخص الجدول التالي (جدول رقم 1) بعض الأمثلة لمهرجانات ومسابقات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

أمثلة لمهرجانات	أمثلة لمسابقات
المهرجان الوطني للفيلم التربوي: تتنافس الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بعروض أفلام قصيرة من إنتاج المتعلمات والمتعلمين والمدرسين، تعكس قضايا تعليمية، وتكرم أفضل الإخراج والسيناريو والتمثيل **مهرجان المسرح المدرسي :**تقوم المدارس بتقديم مسرحيات تتناول جوانب من المناهج الدراسية أو تعالج قضايا اجتماعية و Aتربوية **مهرجان تربوي للخطابة والشعر:** فعاليات ثقافية تنظمها الوزارة والمؤسسات التعليمية لتعزيز الإبداع والمهارات اللغوية لدى الطلاب في مجالات الإلقاء (الخطابة) والشعر	**مسابقات ثقافية** : معلومات عامة، أبحاث ، معلومات متعلقة بمواد علمية .... **مسابقات علمية:** الروبوت، ابتكار **مسابقات لغوية:** نحو، إملاء، إلقاء **مسابقات فنية:** رسم، نحت، خط، .كتابة قصة قصيرة.... **مسابقات لاختبار مهارات تفكيرية:** الحساب الذهني، الألغاز، وألعاب الملاحظة، **مسابقات رياضية وحركية** : لعبة الحركة والتجمد التي تتطلب تركيزا

جدول رقم 1: أمثلة لمهرجانات ومسابقات

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويتم إنجاز هذه الفعاليات الثقافية والفنية والعلمية من طرف المصالح الإقليمية والجهوية والمركزية والمؤسسات التعليمية التابعة لها بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني وذلك عبر إجراءات وتدابير مفصلة ومنتظمة نلخصها في الجدول رقم 2:

الإجراءات التنظيمية للمهرجانات	الإجراءات التنظيمية للمسابقات
-تشكيل لجنة تنظيم المهرجان وتحديد الأدوار والمهام -إعداد وثيقة المحددات المرجعية للمهرجان -إعداد الميزانية والوسائل اللوجستيكية -تحديد الغرض التربوي للمهرجان (نشر الوعي، إبراز مواهب، تعزيز الهوية)، صياغة أهداف واضحة وواقعية وقابلة للقياس، تتوافق مع المنهاج الدراسي -تحديد الفئة المستهدفة -إعداد المحتوى حسب الأهداف المسطرة -إعداد الفضاء الملائم وترتيبه وتجهيزه -الحصول على كافة التراخيص من الجهات المعنية -وضع خطة تواصلية وإعلامية للتعريف بالمهرجان وأهدافه (وسائل التواصل الاجتماعي، الإعلانات، مطويات ... -الإعلان المبكر عن مواعيد الإقصائيات المؤهلة للمهرجان بمختلف الوسائل الممكنة بما يتيح مشاركة أكبر عدد ممكن من التلاميذ -تحديد وتهييئ الجوائز التشجيعية لكل صنف والإعلان عنها.	-تحديد الأهداف المتوخاة من المسابقة وتشكيل فريق العمل -إعداد محتوى المسابقة وتهييئ الوسائل اللوجستيكية -تشكيل لجنة تحكيم المسابقة من قبل المختصين . -تحديد عناصر التقويم وتوزيع الدرجات في استمارة خاصة بالمسابقة. -الإعلان المبكر عن المسابقة بمختلف الوسائل الممكنة بما يتيح مشاركة اكبر عدد ممكن من التلاميذ. -تحديد وقت بداية المسابقة ونهايتها، والالتزام التام بذلك حتى لاتفقد المسابقة أهميتها. -تحديد الجوائز التشجيعية لكل مسابقة والإعلان عنها. تقويم المسابقة وقياس مدى تحقيق الهدف منها.

جدول رقم 2: الإجراءات التنظيمية للمهرجانات والإجراءات التنظيمية للمسابقات

4.1.5.الخرجات و الرحلات الدراسية

تعد الخرجات الدراسية من أبرز الآليات لأجرأة أدوار الأنشطة المدرسية (كزيارة متاحف أو الحرم الجامعي أو زيارة فضاء للخدمة الاجتماعية أو زيارة مصنع أو مقاولة ...)، لما توفره من إغناء للخبرات العلمية والثقافية والاجتماعية والنفسية للمتعلمين، فهي وسيلة تربوية ناجحة لكسر رتابة المناهج الدراسية، ورغم طابعها الترفيهي، فإنها جزء مكمل للعملية التعليمية، تقوم على التعلم الذاتي والملاحظة المباشرة وفهم العلاقات بين مكونات البيئة، وتهدف إلى تمكين المتعلمين والمتعلمات من تطوير مهاراتهم في بيئة حقيقية بالملاحظة والمقارنة والاكتشاف، كما تسعى إلى اكتسابهم سلوكيات إيجابية، مثل الانضباط والنظام والاحترام، وتساهم في تنمية العلاقات الاجتماعية وتعزيز الروابط بين المتعلمين والمتعلمات وزملائهم وأساتذتهم.

ومن أجل تنظيم وإنجاح الخرجات الدراسية، يجب اتخاذ مجموعة من التدابير الاستباقية لضمان بلوغ هدفها وضمان سلامة المستفيدين منها:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- إشعار السلطات المحلية والوقاية المدنية
- طلب الترخيص للسيد المدير الإقليمي
- تحديد المسؤول الأول عن النشاط والتزامه وتحديد الطاقم التربوي والإداري المسؤول عن النشاط
- طلب التراخيص من الآباء والأولياء بالسماح لأبنائهم بالمشاركة، معززة بأرقام بتوقيعاتهم وأرقام هواتفهم
- لائحة بأسماء المشاركين في النشاط
- صورة تأمين الحافلة المستعملة أثناء النشاط.

5.1.5.الندوات والملتقيات

تشكل الندوات والملتقيات فضاءً غنيا للتواصل وتبادل الخبرات حول قضايا محددة، وتُعد آلية فعالة لتفعيل الحياة المدرسية على المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية والمحلية، فهي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الفاعلين ودعم التعلم المشترك وتحفيز الانخراط من خلال تبادل المستجدات والتجارب والخبرات وتزويد المشاركين بمعارف جديدة، بالإضافة إلى أنها تمثل فضاء لمناقشة ومعالجة قضايا كبرى من قبيل:

ندوة أو ملتقى لمناقشة "التغيرات المناخية وآليات التكيف"

ندوة أو ملتقى حول "اختيار التخصص الجامعي

ندوة أو ملتقى حول سبل الوقاية من العنف المدرسي

الملتقى الإقليمي لنوادي المواطنة والسلوك المدني

2.5. آليات وميكانزمات مؤسساتية

1.2.5.مجالس المؤسسة [13.14]

أ. **مجلس التدبير:** يتولى مجلس التدبير مهام التنسيق والتتبع والتقويم لـــمختلف الأنشطة التربوية الـــمقترحة، من خلال اقتراح البرامج ومخططات العمل انطلاقا من اقتراحات مختلف مجالس المؤسسة والتنسيق بينها، وتنظيم وتفعيل أدوار الحياة المدرسية عبر دراسة برنامج العمل السنوي للأنشطة وتتبع مراحل إنجازها وتوفير الموارد اللازمة لتفعيلها بالإضافة إلى تتبعها وتقويمها

ب.**المجلس التربوي:** لضمان انسجام مختلف المشاريع وتكاملها، يتولى المجلس التربوي للمؤسسة مهام التتبع والتنسيق والتقويم لمختلف الأنشطة التربوية الأنشطة الداعمة والموازية المبرمجة، بالإضافة إلى تنظيم الأنشطة المباريات والمسابقات الثقافية والرياضية والفنية حيث يقوم في بداية كل سنة بإعطاء التوجيهات لمختلف الفاعلين والمتدخلين في الحياة المدرسية قبل إعدادهم لمشاريعهم [14.18].

ج.**المجالس التعليمية:** تلعب دورا محوريا في تفعيل الحياة المدرسية من خلال رصد الصعوبات البيداغوجية والتنظيمية المطروحة قصد إيجاد الحلول لتجاوزها، كما يساهم بشكل رئيسي في اقتراح برنامج الأنشطة التربوية الخاصة بكل مادة دراسية بتنسيق مع المفتش التربوي وبإشراك التلاميذ، فضلا عن إنجاز تقارير دورية حول النشاط التربوي الخاص بكل مادة دراسية وعرضها على المجلس التربوي وعلى المفتش التربوي للمادة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

د.مجالس الأقسام: تتولى دراسة وتتبع وتوجيه وتقييم عمل التلاميذ والعمل على تبادل المعلومات والخبرات حول المتعلمات والمتعلمين كما تساهم في اقتراح الأنشطة التي من شأنها الرفع من مهارات المتعلمين وكفاياتهم.

ه.المجلس الاستشاري للتلاميذ: نظرًا لأهمية تموقع التلميذ داخل المؤسسة التعليمية، وبغية إشراكه في تدبير شؤونها وإشراكه في تفعيل أدوار الحياة المدرسية داخلها وكذا تعزيز قيم المواطنة لديه، يتم إحداث مجالس منتخبة خاصة بالتلميذات والتلاميذ، ذات طابع استشاري، تُنتخب من بين جميع المتعلمين والمتعلمات بالمؤسسة العمومية.

2.2.5.الأندية التربوية

عرّف دليل الأندية التربوية النادي التربوي بتعريف شامل، مبسط ودقيق، حيث اعتبره:" إطارا تنظيميا وآلية منهجية وعملية لمزاولة نوع من أنشطة الحياة المدرسية التي تنظمها المؤسسة بإسهام فاعل من المتعلمين." [15]

و تعتبر الأندية التربوية آلية فعالة ورئيسية لتنظيم وتفعيل أدوار الحياة المدرسية، فهي بمثابة فضاء لتبادل وتعميق الخبرات والتعلمات، وربطها بالواقع المحلي، مما يتيح للمتعلمين اكتساب خبرات وكفايات تربوية متنوعة ويساهم في الرفع من حس المشاركة والمبادرة لدى المتعلمين، والهدف الأساسي منها هو تعزيز روح الانتماء الجماعي بين المتعلمين والتربية على حرية التعبير واحترام الآراء المختلفة وقبول التنوع، كما تسهم في توظيف التعلمات في الحياة العملية من خلال وضعيات إدماجية هادفة بالإضافة إلى تنمية مهارات التواصل الفعّال، والاستماع، والتبادل الإيجابي

ويحدد دليل الأندية التربوية نوعين من الأندية: الأندية الموضوعاتية وأندية الآليات، والفرق بينهما يتمثل في تركيز النشاط وموضوع الاشتغال، ويلخص الجدول التالي (جدول رقم 3) الفرق بين هذين النوعين من الأندية التربوية ك

	الأندية الموضوعاتية (تخصصية)	أندية الآليات (الوسائط والتقنيات)
التعريف	هي الأندية التي تتخصص في مجال معرفي أو تربوي محدد مثل (البيئة أو الصحة أو المواطنة أو العلوم أو الفنون أو الرياضة)، وفي اشتغالها على موضوع معين، يمكن أن تستعين بوسائط	تركز على وسائط وتقنيات الاشتغال والتطبيق مثل (الإذاعة المدرسية، المسرح، الصحافة، وتكنولوجيا المعلومات)، لخدمة مواضيع مختلفة
الهدف	تعميق المعرفة والوعي في موضوع معين	اكتساب مهارات تقنية، فنية، أو إعلامية لتفعيل الأنشطة
أمثلة	نادي البيئة، نادي المواطنة وحقوق الإنسان، النادي العلمي، نادي القراءة، النادي الرياضي.	نادي الإذاعة المدرسية، نادي الصحافة، نادي المسرح، نادي تكنولوجيا المعلومات والاتصال، نادي التصوير
طريقة العمل	تنظيم ورشات، نقاشات، ومسابقات حول الموضوع المحدد	إنتاج وسائط وتقنيات
خلاصة	تجيب عن سؤال" (ماذا ننشط؟) "المحتوى"	تجيب عن سؤال" كيف ننشط؟ "الوسيلة"

جدول رقم 3: الفرق بين الأندية الموضوعاتية وأندية الآليات

و ترتبط أنشطة الأندية التربوية بمفهوم التفتح العقلي والوجداني والسلوكي، واكتشاف الميول والقدرات والمواهب وتعمل على تنميتها وتطويرها عبر تمكين المتعلم من التجريب والاستكشاف والاختيار والممارسة العملية، كما تنفتح على المواد الدراسية وعلى جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفنية والثقافية و الرياضية، ومن تم، يمكن تحديد مجالات عمل الأندية التربوية في مجالين شاملين هما: مجال التفتح العلمي (الصحة والبيئة والعلوم) والتكنولوجي (التكنولوجيا والإعلام) والمهني (الانفتاح

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على المهن والقطاعات الاقتصادية) ومجال التفتح الثقافي (التفتح الفني والإعلامي والمسرحي والموسيقي) والاجتماعي (المواطنة والسلوك المدني وحقوق الانسان) والرياضي (الألعاب الرياضية)

ويمكن للمؤسسة إحداث الأندية التربوية في صيغة النادي الوحيد بالمؤسسة تحت الإشراف التربوي المباشر للمجلس التربوي وينضوي تحته مجموع الأندية الفرعية على شكل لجان وظيفية، أو صيغة الناديين (نادي التفتح العلمي والتكنولوجي والمهني ونادي التفتح الثقافي والاجتماعي والرياضي) وينضوي تحت كل نادي مجموع الأندية الفرعية، أوصيغة تعدد الأندية حيث تترك الحرية للمؤسسة في إحداث الأندية التربوية حسب ما تراه مناسبا لخصوصياتها. [15.16.17]

3.5. آليات تنظيمية وتأطيرية

1.3.5.مشروع المؤسسة

يعتبر مشروع المؤسسة إطارا منهجيا شاملا وآلية عملية ضرورية لتنظيم وتفعيل مختلف الإجراءات التدبيرية والتربوية داخل المؤسسة التعليمية، فهو يوجه عمل الفاعلين التربويين والشركاء، إذ يمكن القول بأنه يحمل أبعادا مؤسسية وتربوية ومنهجية تؤطر عمل المؤسسة التعليمية، كما يعتبر آلية محورية وملزمة لتنظيم وتفعيل أدوار الحياة المدرسية، وذلك بوضع استراتيجية لتحقيق أهداف حددتها كل مؤسسة لنفسها وفقا للأهداف الوطنية والنصوص التشريعية الجاري بها العمل من جهة ولخصوصيتها الجغرافية والحضرية ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وفي نفس السياق، لا يمكن أن تتم أي عملية تربوية كانت أو تنشيطية أو تدبيرية إلا في إطار مشروع المؤسسة، حيث يتم بواسطته برمجة إحداث وتنشيط الأندية التربوية (المواطنة، البيئة، الصحة، الرياضة، الثقافة، الفن، ...) وتنمية الأنشطة الثقافية والفنية والرياضية ووضع برامج الدعم التربوي والدعم النفسي الاجتماعي ودعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي وتوفير الوسائل التعليمية وصيانتها وانفتاح المؤسسة على محيطها من خلال تنمية الشراكات وجلب الموارد تحسين البنيات والمرافق والفضاء .[14.18]

2.3.5.مشروع القسم

مشروع القسم هو نشاط تعلّميّ وتعاقدي بين المدرس وتلامذة القسم حيث يكلف الأستاذ التلاميذ بإعداد موضوع يكون مرتبطا بمجال معين عند نهاية كل وحدة، ويتطلّب إنجازه استثمار معلومات ومعارف من مادّة دراسية واحدة أو أكثر، وإدماجها في مشروع حقيقيّ ذي معنى بالنسبة إلى المتعلم وذلك مع مراعاة الفروق الفرديّة بين المتعلّمين ويمكن أن يُنفّذ المشروع بشكل **فرديّ أو** جماعي أو داخل فريق وذلك عبر إعداد ملفّ عن موضوع محدّد يتضمن صورا معبرة على الموضوع أو عبر بناء مجسّمات مصغرة...

ويعتبر آلية مهمة لتفعيل أدوار الحياة المدرسية لما له من دور في ربط التعليم والتعلّم بالواقع والحياة ودمج المكتسبات التعلّميّة في كفايات ملموسة مما يسمح المتعلّمين بناء لمعارفهم بأنفسهم، كما يلعب دورا أساسيا في تنمية حس البحث والتنظيم والقدرة على جمع المعلومات وتحليلها وتنظيمها وإعادة توظيفها وكذا تنمية أواصر الصداقة والتعاون والعلاقات الاجتماعيّة بين المتعلّمين.

3.3.5.مشروع النادي التربوي:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يقوم النادي التربوي ببلورة خطته السنوية للأنشطة في إطار مشروع النادي الذي يحدد أهداف انطلاقا من تحليل وضعية المؤسسة وبناء على ميولات التلاميذ واهتماماتهم مع مراعاة الفروق الفردية، فالنادي التربوي هو ملتقى يضم مجموعة من المتعلمين لهم نفس الهوايات ونفس الاهتمامات، مما يتيح لهم اكتساب مهارات جديدة تمكنهم من الاندماج في الحياة المجتمعية، وبهذان يعتبر مشروع النادي التربوي آلية مهمة لتفعيل أدوار الحياة المدرسية.

6. خلاصة وتوصيات

استنادا إلى ما سبق، يمكن القول إن نجاح المؤسسة التعليمية في تنظيم وأجرأة أدوار الحياة المدرسية يرتكز بالأساس على مجموعة من الآليات التربوية والمؤسساتية والتنظيمية، والتي تتمحور حول مشروع المؤسسة باعتباره الإطار المنهجي الموجه للعمليات التربوية داخل المؤسسة التعليمية، هذه الآليات لا تعمل مستقلة عن بعضها البعض، بل تعمل معا بشكل ديناميكي مستمر ومتجدد بهدف إرساء مدرسة ذات جودة، وذلك من خلال التنسيق بين مكونات مختلف المجالس التربوية بشكل متكامل بناء على تسطير برامجها السنوية ضمن المشاريع الرتبوية للمؤسسة، مع الحرص على أجرأة مختلف العمليات والأنشطة التربوية ،وتتبع مراحل تنزيلها طيلة الموسم الدراسي، وتقويم مخرجاتها واستثمار نتائجها بغية تطويرها مستقبلا، وبالتالي، تحقيق الهدف الأسمى وهو تنمية شخصية المتعلم وصقل مواهبه بشكل متوازن، وكذا تربيته على التفتح واليقظة والإبداع باعتبار المتعلم هو محور العملية التعليمية والحافز الرئيسي للنهوض بأدوار الحياة المدرسية.

لذا يجب العمل على توفير الظروف الملائمة لتعمل هذه آلآيات في تناغم وانسجام بغية تيسيرالعمل بشكل فعال داخل المؤسسة بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في الحياة المدرسية، ونستحضر فيما يلي أهم التوصيات التي من شأنها الارتقاء بتفعيل أدوار الحياة المدرسية ومن أهمها:

- ✓ تعزيز التدبير التشاركي للحياة المدرسية
- ✓ العمل على تجميع الأطر المرجعية والتنظيمية لكافة عمليات أجرأة أدوار الحياة المدرسية وتبسيطها ليسهل التعامل معها وتوظيفها من طرف جميع الفاعلين
- ✓ العمل على تأهيل الفضاءات المدرسية بما يناسب تطلعات المجتمع
- ✓ توفير الدعم اللوجستيكي والمادي والمعنوي
- ✓ تكثيف الدورات التكوينية والتطبيقية لفائدة الأطر التربوية والإدارية حول آليات تنظيم وتفعيل أدوار الحياة المدرسية وأهميتها
- ✓ تكثيف الدورات التكوينية لفائدة المدرسين في مجال إعداد الأنشطة وإنجازها
- ✓ تعزيز انفتاح المؤسسة على محيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي من خلال خلق شراكات والاتفاقيات
- ✓ تعزيز التواصل والتعاون بين جميع الفاعلين والمتدخلين

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

قائمة الأشكال والجداول

الشكل رقم 1: منهجية إعداد الأنشطة التربوية وإنجازها

جدول رقم 1: أمثلة لمهرجانات ومسابقات

جدول رقم 3: الفرق بين الأندية الموضوعاتية وأندية الآليات

جدول رقم 2: الإجراءات التنظيمية للمهرجانات والإجراءات التنظيمية للمسابقات

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمراجع:

- التعليم والمسألة التعليمية عبر تاريخ المغرب" :قراءة في مجلة أمل التاريخية من خلال الاعداد 30-29-28 "
- محمد الراشيدي، مجلة المعرفة للدراسات والأبحاث – العدد الثاني يناير 2023
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين 1999
- البرنامج الاستعجالي 2009-2012
- الرؤية الاستراتيجية 2015-2030
- القانون الإطار 51-17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وحافظة المشاريع المتعلقة بتنزيل القانون الإطار
- خارطة الطريق 2022-2026
- دليل الحياة المدرسية 2008
- دليل الحياة المدرسية 2019
- المذكرة الوزارية 074/21 الصادرة بتاريخ 30 يونيو 2021 في شأن مواصلة إحداث وتفعيل أدوار الجمعيات الرياضية
- المدرسية وتدبير أنشطة الرياضة المدرسية
- دليل الجمعيات الرياضية المدرسية (يناير 2017) – مديرية الارتقاء بالراضة المدرسية
- القانون رقم 24/83 بتحديد النظام الأساسي العام للتعاونيات ومهام مكتب تنمية التعاون
- دليل الاحتفال بالأيام الوطنية والعالمية، غشت 2009، مديرية المناهج والحياة المدرسية
- المرسوم 2.02.376 بتاريخ 17 يوليوز 2002 بمثابة النظام الأساسي الخاص بمؤسسات التربية والتعليم العمومي كما وقع تغييره وتتميمه بالمرسوم رقم 2.04.675 بتاريخ دجنبر 2004
- المذكرة الوزارية رقم 2011/155 لتفعيل أدوار الحياة المدرسية بالمؤسسات التعليمية
- دليل الأندية التربوية غشت 2009 – مديرية المناهج والحياة المدرسية
- المذكرة الوزارية عدد 2001/42 لتفعيل الأندية التربوية
- المذكرة عدد 2008/9 حول تقييم عمل الأندية التربوية المختلفة
- المذكرة الوزارية 14 \ 159 المتعلقة بأجرأة الاستراتيجية الوطنية لمشروع المؤسسة

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

دور النحو الوظيفي في إنماء الكفاية التواصلية لدى المتعلم

حمزة لعيالي
باحث في ديدكتيك اللغة العربية وآدابها
المملكة المغربية

الملخص:

يسعى هذا المقال إلى معالجة موضوع دور نظرية النحو الوظيفي في تجويد تدريس اللغة العربية، من خلال مساءلة التصور التقليدي لتدريس النحو القائم على الحفظ والتجزيء والانفصال عن السياقات التداولية، واقتراح بديل ديدكتيكي يقوم على توظيف النحو داخل الاستعمال اللغوي الفعلي. ينطلق المقال من تأطير مفاهيمي للنحو الوظيفي باعتباره مقاربة تربط البنية النحوية بوظيفتها الدلالية والتواصلية، وتجعل القاعدة في خدمة المعنى لا غاية في ذاتها.

كما يناقش أثر النحو الوظيفي على الكفاية التواصلية، مبينا أن تنميتها تقتضي إدماج التعلمات النحوية ضمن وضعيات تواصلية حقيقية أو محاكية للواقع، ويحلل المقال سبل تنزيل النحو الوظيفي في الممارسة الصفية، من خلال اعتماد النص منطلقا للتعلم، وبناء أنشطة قائمة على الفهم والإنتاج، وتفعيل التقويم الوظيفي بدل الاقتصار على الاختبارات الشكلية.

ويخلص إلى أن تبني النحو الوظيفي يسهم في تجاوز أزمة الجمود النحوي، ويعزز قدرة المتعلم على توظيف معارفه اللغوية في التعبير الشفهي والكتابي بكفاءة وملاءمة، شريطة إعادة النظر في التخطيط الديدكتيكي، وتطوير تكوين المدرسين، ومراجعة آليات التقويم بما ينسجم مع منطق المقاربة بالكفايات.

الكلمات المفاتيح: النحو الوظيفي، الكفاية التواصلية، ديدكتيك اللغة العربية، المقاربة بالكفايات، الاستعمال اللغوي، الممارسة الصفية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Role of Functional Grammar in Improving Arabic Language Teaching: A Didactic Approach to Enhancing Communicative Competence in the Moroccan School

Abstract:

This study investigates the role of "Functional Grammar" theory as a didactic alternative to traditional prescriptive approaches that have caused stagnation in learners' linguistic performance. The research stems from the paradox of intensive grammar instruction versus weak communicative outcomes. Using a descriptive-analytical method and questionnaire-based surveys, the study examines the perceptions of teachers and learners in Moroccan middle schools. The findings reveal that the primary challenges lie in "Parsing" (78%) and traditional teaching methods (70%), emphasizing the need to link grammatical rules to pragmatic contexts. The study concludes that implementing functional grammar facilitates the transition from "mechanical application" of rules to "conscious control" of the language, provided that curricula are adapted and assessment methods are aligned with the competency-based approach.

Keywords: Functional Grammar, Communicative Competence, Arabic Language Didactics, Competency-Based Approach, Linguistic Usage, Classroom Practice.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

يشغل تدريس النحو مكانة مركزية في تعليم اللغة العربية داخل المدرسة، لما له من دور مفترض في تقويم اللسان وضبط الاستعمال اللغوي وتمكين المتعلم من أدوات التعبير السليم، غير أن هذا الحضور الكثيف للنحو في المقررات والممارسات الصفية لم يُفض، في كثير من الحالات، إلى النتائج المرجوة على مستوى الأداء اللغوي والتواصلي للمتعلمين؛ إذ كشفت التجربة التعليمية عن مفارقة لافتة تتمثل في استيعاب نسبي للقواعد النحوية في بعدها الشكلي، يقابله ضعف بين في القدرة على توظيف هذه القواعد في مواقف تواصلية حقيقية، سواء في التعبير الشفهي أو في الإنتاج الكتابي، وقد أسهم هذا الوضع في بروز تساؤلات تربوية عميقة حول جدوى النحو المدرسي، ووظيفته داخل مشروع تعلم اللغة العربية، وحدود المقاربات التقليدية التي حكمت تدريسه لعقود طويلة.

وفي سياق هذه التساؤلات، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في ديدكتيك النحو، ليس من حيث مضمونه المعرفي فقط، بل من حيث موقعه داخل التعلم اللغوي ووظيفته التواصلية، وقد شكل النحو الوظيفي أحد أبرز الاتجاهات التي حاولت تجاوز التصور القاعدي الصوري، عبر ربط البنية النحوية بالمعنى والسياق والاستعمال، وجعل القاعدة أداة لتنظيم الخطاب وبناء التواصل، لا غاية تعليمية مستقلة. ومن هنا يندرج هذا البحث ضمن الجهود الرامية إلى مساءلة تدريس النحو من منظور وظيفي، واستكشاف أثر هذا المدخل في تنمية الكفاية التواصلية لدى المتعلم، خاصة في ظل التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية داخل المدرسة المغربية.

إشكالية البحث

تنطلق إشكالية هذا البحث من مفارقة قائمة بين كثافة الحضور النحوي في التعليم المدرسي وضعف المردودية التواصلية لهذا التعليم، وهي مفارقة تطرح تساؤلا مركزيا حول وظيفة النحو داخل تعلم اللغة العربية، وانطلاقا من ذلك، تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الآتي:

إلى أي حد يسهم النحو الوظيفي في تنمية الكفاية التواصلية لدى المتعلمين، وما شروط تفعيله داخل الممارسة الصفية في المدرسة المغربية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، تتصل بطبيعة النحو الوظيفي، وحدود المقاربة التقليدية، وأثر التحول الوظيفي في تحسين الأداء اللغوي، وإكراهات تنزيل هذا المدخل في الواقع المدرسي.

أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يلامس أحد الإشكالات البنيوية في تعليم اللغة العربية، والمتمثلة في ضعف الكفاية التواصلية رغم الحضور القوي للنحو في البرامج الدراسية، كما تبرز أهميته من خلال مساهمته في إعادة توجيه النظر إلى النحو بوصفه موردا تواصليا، لا مجرد منظومة قاعدية، وهو ما يمنحه بعدا بيداغوجيا يتجاوز التصورات التقليدية السائدة، ويكتسي البحث أهمية خاصة في المغرب، حيث تتبنى المنظومة التربوية مقاربة الكفايات إطارا عاما للتعلم، بما يستدعي ملاءمة تدريس النحو مع هذا التوجه، وضمان انسجامه مع أهداف التواصل والاستعمال.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت إشكالية تدريس النحو، سواء في اللسانيات التعليمية أو في ديدكتيك اللغة العربية، وقد ركزت أغلبها على تشخيص صعوبات تعلم النحو، ونقد المقاربات التقليدية القائمة على التلقين والتجريد، كما اهتمت بعض الدراسات الحديثة بإبراز أهمية النحو الوظيفي وربطه بالتداولية والسياق، مؤكدة دوره في تحسين الفهم والإنتاج اللغوي، غير أن جزءا مهما من هذه الدراسات ظل حبيس الإطار النظري، أو تناول النحو الوظيفي بمعزل عن الكفاية التواصلية بوصفها هدفا مركزيا للتعلم، كما أن الدراسات التي عالجت هذا الموضوع في السياق المغربي تظل محدودة، وهو ما يبرر الحاجة إلى بحث يستثمر هذا المدخل في ضوء خصوصيات المدرسة المغربية وممارساتها الصفية.

فرضيات البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية أساس مفادها أن ضعف الكفاية التواصلية لدى المتعلمين لا يعود إلى غياب المعرفة النحوية، بل إلى طبيعة تدريسها ووظيفتها داخل التعلم المدرسي، وتنبثق عن هذه الفرضية العامة فرضيات فرعية، مفادها أن اعتماد النحو الوظيفي يسهم في تحسين الأداء اللغوي والتواصلي، وأن ربط النحو بالسياق والاستعمال يعزز قدرة المتعلم على توظيف القواعد في مواقف تواصلية حقيقية، كما أن تفعيل هذا المدخل يظل مشروطا بتوفر شروط بيداغوجية ومؤسساتية ملائمة داخل المدرسة المغربية.

منهج البحث

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، القائم على تحليل المفاهيم والنماذج الديدكتيكية المرتبطة بالنحو الوظيفي والكفاية التواصلية، وتشخيص الممارسات الصفية في تدريس النحو، وربطها بالتصورات التربوية المؤطرة لتعليم اللغة العربية في المغرب، كما استند البحث على الاستعانة باستمارات استبيانية موجهة إلى المدرسين من جهة والمتعلمين من جهة أخرى.

المطلب الأول: النحو الوظيفي – الجذور النظرية والتحول المفاهيمي

ارتبط النحو، في تاريخه الطويل داخل الدرس اللغوي العربي والغربي على السواء، بتصور معياري للغة ينظر إليها بوصفها نسقا من القواعد الثابتة التي ينبغي استيعابها وضبطها، بغرض الحكم على سلامة الاستعمال أو فساده، وقد أسهم هذا التصور في ترسيخ صورة ذهنية للنحو باعتباره علما تجريديا يشتغل على البنية بمعزل عن السياق، وعلى القاعدة منفصلة عن المقاصد التواصلية التي تؤطر الفعل اللغوي في الواقع، ومع أن هذا التوجه كان له مبرره المعرفي في سياق تاريخي معين، فإنه أفرز، مع انتقاله إلى المجال التعليمي، اختلالات عميقة تمثلت في انفصال المعرفة النحوية المدرسية عن الاستعمال اللغوي الحي، وفي عجز المتعلمين عن توظيف ما يكتسبونه من قواعد في إنتاج خطاب ذي معنى داخل مواقف تواصلية فعلية.

في مقابل هذا التصور القاعدي الصوري، تبلور، في سياق التحولات اللسانية الحديثة، وعي متزايد بكون اللغة لا تُختزل في بنيتها التركيبية، وإنما تتحدد قيمتها ووظيفتها من خلال ما تؤديه من أدوار تواصلية داخل المجتمع، وقد أفضى هذا التحول إلى إعادة النظر في وظيفة النحو ذاته، فلم يعد يُنظر إليه باعتباره غاية معرفية قائمة بذاتها، بل بوصفه أداة وظيفية تسهم في تنظيم الخطاب وضبط العلاقات الدلالية والتداولية بين مكونات القول "فتعلم النحو وسيلة لا غاية تقصد لذاتها، وتقديم هذه الوسيلة هو فن من الفنون التي يجب أن يتسلح لها كل من وقف أمام الطلبة في كل المراحل الدراسية، لما له من دور كبير في إعانة الطلبة

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على التعبير الصحيح، وضبط الأساليب، وإدراك مدلولاتها وصلتها بصحة المعنى نائيا بها عن إحالتها إلى قوالب جامدة، ورياضية عقلية، وشواهد خلافية يكتنفها الغموض والتعقيد؛ ومن ثم تفقد القواعد روحها الحقيقية "[1]. من هنا بدأ يتشكل ما يُعرف بالنحو الوظيفي، الذي يقوم على ربط البنية بالمعنى، والقاعدة بالسياق، والصيغة بالمقصد التواصلي.

ويقوم النحو الوظيفي، في جوهره، على تصور اللغة باعتبارها ممارسة اجتماعية قبل أن تكون نظاما شكليا، وعلى اعتبار أن الظواهر النحوية لا تكتسب دلالتها إلا داخل سياقات الاستعمال الفعلي، فالجملة، في هذا المنظور، لا تُحلّل بوصفها تركيبا مجردا، وإنما باعتبارها وحدة تواصلية تُنتج داخل مقام معين، وتؤدي وظيفة محددة في الخطاب. وبهذا المعنى، يصبح النحو علما يشتغل على كيفية تنظيم المعنى داخل الخطاب، أكثر مما يشتغل على تصنيف البنيات أو تعداد القواعد، ويميز أحمد المتوكل بين ما أسماه التيار الصوري الذي يقف في مقاربته للغات الطبيعية عند بنيتها ولا يكاد يتعداها والتيار الوظيفي الذي يسعى إلى وصف بنية اللغات الطبيعية عبر ربطها بما تؤديه هذه اللغات من وظائف داخل المجتمعات البشرية[2].

وقد أسهم هذا التحول المفاهيمي في زعزعة التصورات التقليدية التي كانت تفصل بين النحو والدلالة والتداول، وأعاد الاعتبار إلى العلاقة العضوية بين المستويات اللغوية المختلفة، فالبنية النحوية، في المنظور الوظيفي، ليست قالبا فارغا يُملأ بالمضمون، بل هي جزء من عملية بناء المعنى، وعنصر فاعل في توجيه التأويل وفهم المقاصد؛ ومن ثم، فإن اختيار صيغة نحوية دون أخرى لا يكون اعتباطيا، وإنما تحكمه اعتبارات تتصل بالسياق، وبالعلاقة بين المتكلمين، وبالغاية من الخطاب، إنه "نحو يعد خصائص اللسان الطبيعي الصورية التركيبية والصرفية والصوتية مقومات غير مستقلة عن الدلالة والتداول ولا يتم وصفها وتفسيرها إلا باللجوء إلى عوامل دلالية وتداولية"[3].

ويكتسي هذا التحول أهمية خاصة حين يُستحضر في سياق التعليم، لأن نقل النحو إلى المدرسة وفق تصوره التقليدي القائم على التجريد والعزل قد أفرغ التعلم من معناه الوظيفي، وجعل المتعلم يراكم معرفة قاعدية منفصلة عن قدرته على التواصل، أما النحو الوظيفي، فيفتح أفقا مختلفا؛ إذ يتيح إعادة بناء المعرفة النحوية انطلاقا من الاستعمال، ويجعل من القاعدة نتيجة للفهم والممارسة، لا نقطة انطلاق معزولة عنهما.

ولا يعني اعتماد النحو الوظيفي القطيعة التامة مع التراث النحوي أو مع البعد القاعدي للغة، بقدر ما يعني إعادة توظيف هذا التراث داخل أفق وظيفي يراعي حاجات المتعلم ومقتضيات التواصل، وذلك من خلال "وضع كتب في القواعد واللغة يراعى فيها الوضوح والتبسيط والتيسير، وأن ثمة خطوة عملية لابد أن تسبق ذلك الصنيع وهو الاتفاق على صوغ المقاييس التي تحدد ما ينبغي الحفاظ عليه من القواعد والضوابط في الألفاظ والتراكيب"[4]. فالقاعدة تظل ضرورية، غير أن قيمتها لا تتحقق إلا بقدر ما تسهم في تحسين الأداء اللغوي، وتدعم قدرة المتعلم على إنتاج خطاب سليم وملائم للسياق، وبهذا المعنى، يصبح النحو الوظيفي تصورا تكامليا يسعى إلى تجاوز الثنائية التقليدية بين الضبط الشكلي والاستعمال، ويعيد وصل ما انقطع بين المعرفة النحوية والفعل اللغوي.

---

[1] عاطف فضل محمد، النحو الوظيفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة 2، 2013، ص 19.

[2] ينظر أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006.

[3] محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)، دارالأمان، الرباط، ط1، 2014 ص 144 – 145.

[4] صبحي الصالح، مقدمة كتاب "النحو العربي: نقد وبناء" للدكتور إبراهيم السامرائي– دارالصادق، بيروت، ط1، 1968، ص 6.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويمكن القول إن النحو الوظيفي لا يمثل مجرد اتجاه لساني، بل يعكس تحولا كبيرا في النظرة إلى اللغة والتعلم معا، فهو يفترض متعلما فاعلا، قادرا على بناء معرفته من خلال الممارسة، ومدرسا يؤدي دور الوسيط البيداغوجي الذي يوجه التعلم بدل أن يفرض القواعد جاهزة، كما يفترض تصورا للتعلم يقوم على المعنى، وعلى ربط المعرفة بالسياق، وعلى جعل اللغة أداة للفهم والتفاعل داخل المجتمع.

ومن هذا المنطلق، يشكل النحو الوظيفي أساسا نظريا متينا لإعادة التفكير في تدريس النحو؛ لأنه يتيح تجاوز منطق التلقين إلى منطق البناء، ويمنح التعلم النحوي بعده الوظيفي والتواصلي، فالنحو، في هذا الإطار، لا يُدرّس ليُحفظ، بل ليستعمل، ولا يقصد به إنتاج متعلم قادر على استرجاع القاعدة، وإنما متعلم قادر على توظيفها بوعي داخل خطاب ذي معنى، وهو ما يجعل النحو الوظيفي مدخلا استراتيجيا لكل مشروع يسعى إلى تنمية الكفاية التواصلية في تدريس اللغة العربية.

المطلب الثاني: النحو الوظيفي – الأسس البيداغوجية والمنهجية

يقتضي الانتقال من النحو بوصفه معرفة قاعدية مجردة إلى النحو باعتباره أداة وظيفية في بناء المعنى، إعادة النظر في الكيفية التي يُدرّس بها داخل المؤسسة التعليمية، فالإشكال، في عمقه، لا يكمن في طبيعة المعرفة النحوية ذاتها بقدر ما يرتبط بطرائق نقلها إلى المتعلم، وبالمنطق البيداغوجي الذي يحكم حضورها في الممارسة الصفية، ومن هنا يتحدد النحو الوظيفي بوصفه إطارا نظريا ومنهجيا يسعى إلى إعادة تنظيم العلاقة بين المعرفة النحوية والمتعلم والسياق، على نحو يجعل التعلم النحوي جزءا من سيرورة بناء الكفاية التواصلية لا غاية مستقلة عنها، وقد لخص أحمد المتوكل هذا المبدأ في قوله "ترتبط بين اللغة بوظيفتها التواصلية ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة"[1].

ويستند النحو الوظيفي إلى تصور للتعلم يقوم على الفعل والممارسة، حيث تبنى المعرفة انطلاقا من الاستعمال اللغوي، لا من عرض القاعدة في صورتها الجاهزة "إن الإخلال بالتراكيب النحوية يتأتى من الخطأ في تقدير الوظائف الإعرابية لوحداتها، وهو على رأي الجرجاني عدم توخي معاني النحو، وهذا ما يؤدي إلى اختلال المعنى وفساد النظم واضطراب الدلالة، فلا بد إذا من مراعاة حركة التحويل في التراكيب من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وحذف وزيادة، وغيرها، ليكون الاهتداء إلى المعاني الصحيحة، والأغراض المقصودة، والدلالات العميقة المنشودة التي تدرك بحسن التأويل وصحة التفسير"[2]، فالقاعدة، في هذا المنظور، لا تقدم بوصفها حقيقة نهائية، وإنما تستنبط تدريجيا من خلال تحليل الخطاب وفهم وظائف التراكيب داخل سياقات محددة، ويُسهم هذا المنطق في تحويل درس النحو من لحظة تلقين إلى لحظة بناء معرفي، يكون فيها المتعلم طرفا فاعلا في صياغة القاعدة وفهم شروط استعمالها.

ويقتضي هذا التحول إعادة تحديد موقع المتعلم داخل العملية التعليمية؛ إذ لم يعد يُنظر إليه باعتباره متلقيا سلبيا للمعرفة، وإنما باعتباره فاعلا لغويا يسهم في إنتاج المعنى، ويطور كفاءته من خلال التجريب والخطأ وإعادة الصياغة، ومن هذا المنطلق، يشتغل النحو الوظيفي على تمكين المتعلم من الوعي بالعلاقة بين البنية والمعنى، وعلى تنمية قدرته على اتخاذ قرارات لغوية ملائمة للمقام، بدل الاكتفاء بتطبيق آلي للقواعد.

كما يستدعي هذا التوجه إعادة النظر في دور المدرس، الذي لم يعد مقتصرا على شرح القاعدة وتصحيح الأخطاء، بل أصبح مطالبا بتصميم وضعيات تعليمية ذات بعد تواصلي، تحفز المتعلم على التفكير في اللغة واستعمالها، فالمدرس، في هذا الإطار،

[1] أحمد المتوكل، الوظيفية والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب، ط1، 1993، ص 10.
[2] عبد العليم بوفاتح، التراكيب النحوية ووظائفها الدلالية، دار التنوير، ط1، 2013، ص 6.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يؤدي وظيفة الوساطة البيداغوجية؛ إذ يوجه التعلم، ويطرح الإشكالات، وييسر بناء المعرفة، دون أن يفرضها في شكل صيغ نهائية، ويُسهم هذا الدور في خلق دينامية صفية قائمة على الحوار والتفاعل، بدل العلاقة العمودية التقليدية بين المعلم والمتعلم.

ويتقاطع النحو الوظيفي، من هذه الزاوية، مع بيداغوجيا الكفايات، التي تجعل من القدرة على تعبئة الموارد المعرفية في وضعيات معقدة هدفا أساسا للتعلم، فالنحو الوظيفي لا يدرس بمعزل عن باقي مكونات اللغة، بل يدمج في أنشطة القراءة والتعبير الشفهي والكتابي، بما يسمح للمتعلم بأن يدرك وظيفته داخل الخطاب، ويسهم هذا التكامل في تجاوز التجزيء الذي ميز الممارسة التقليدية، حيث كان النحو يدرس في حصص مستقلة، منفصلة عن الاستعمال الفعلي للغة.

ويبرز هذا المنظور المنهجي أهمية السياق في تعلم النحو؛ إذ لا يمكن فصل البنية عن المقام الذي تستعمل فيه، فالتراكيب النحوية تكتسب دلالتها ووظيفتها من خلال علاقتها بالمتكلم والمخاطب، وبالغرض من الخطاب، وبالشروط الاجتماعية والثقافية التي تؤطره؛ ومن ثم، فإن النحو الوظيفي يسعى إلى إدراج المتعلم داخل هذه السياقات، عبر استثمار نصوص ووضعيات تعكس تنوع الاستعمالات اللغوية، وتمكنه من إدراك مرونة القاعدة وتعدد وظائفها.

كما يطرح هذا المدخل تصورا مختلفا للتدرج في التعلم النحوي؛ إذ لا يُبنى التدرج على منطق الانتقال من السهل إلى الصعب في بعدها الشكلي فحسب، وإنما على تعقيد متزايد في الوظائف التواصلية، فالمتعلم لا يكتسب القاعدة مرة واحدة، بل يعيد بناءها في كل مرة تستعمل فيها ضمن سياق جديد، وهو ما يرسخ التعلم ويمنحه بعدا ديناميا، ويُسهم هذا التدرج الوظيفي في جعل التعلم النحوي عملية مستمرة، تتطور بتطور خبرة المتعلم اللغوية.

ويُفضي اعتماد النحو الوظيفي، في المحصلة، إلى إعادة صياغة أهداف درس النحو، بحيث لا يعود الهدف هو تمكين المتعلم من حفظ القاعدة أو تطبيقها في تمارين معزولة، بل تطوير قدرته على توظيفها في بناء خطاب متماسك وملائم، ويكشف هذا التحول عن بعد عميق في ديدكتيك النحو، يتمثل في نقل مركز الاهتمام من القاعدة في ذاتها إلى أثرها في الأداء اللغوي، ومن التصحيح الشكلي إلى الفعالية التواصلية.

المطلب الثالث: واقع تدريس النحو التقليدي في المدرسة المغربية (الطريقة المعيارية – القياسية)

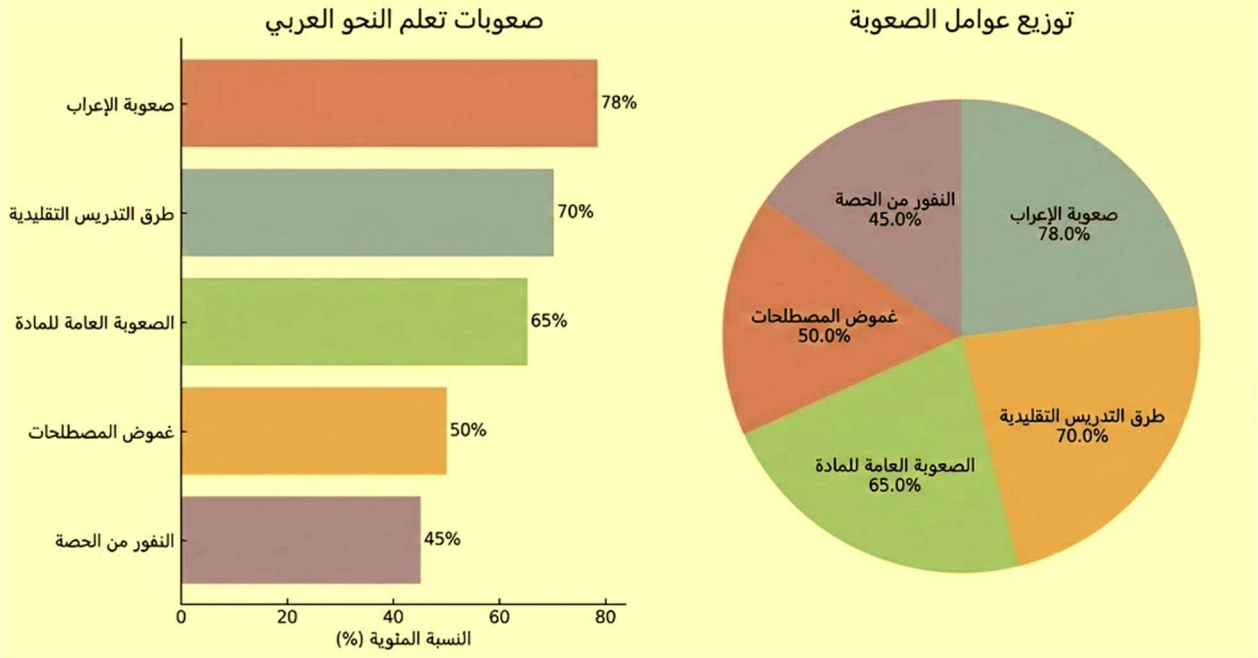
يُظهر تتبع الممارسة الصفية لتدريس النحو في المدرسة المغربية استمرار هيمنة نموذج تقليدي يقوم على تقديم القاعدة في صورتها المجردة، منفصلة عن سياقات الاستعمال اللغوي، وهو نموذج يرسخ تصورا للنحو باعتباره مادة معيارية وظيفتها الأساسية ضبط الصيغة وتصحيح الخطأ باتباع طريقة قياسية يتم فيها الانتقال بشكل تدريجي من الكليات إلى الجزئيات، ذلك أن "الفكر في القياس ينتقل من القاعدة العامة إلى الحالات الجزئية"[1]. وقد ترسخ هذا التصور عبر تراكم تاريخي للممارسة التعليمية، حيث ظل درس النحو يُبنى غالبا وفق منطق يبدأ بالتعريف القاعدي، يليه عرض أمثلة مصطنعة، ثم تمارين تطبيقية تركز على الاستظهار وإعادة الإنتاج، دون أن تتيح للمتعلم فرصة توظيف هذه المعرفة داخل خطاب ذي معنى.

وقد أسهم هذا النمط من التدريس في تكريس فصل واضح بين المعرفة النحوية والممارسة اللغوية؛ إذ يُلاحظ أن المتعلم قد ينجح في إنجاز تمارين نحوية معزولة، لكنه يعجز عن استثمار القاعدة نفسها عند الكتابة أو التعبير الشفهي، ويكشف هذا الوضع عن اختلال في وظيفة النحو داخل التعلم المدرسي، حيث يتحول من أداة لتنظيم المعنى وبناء الخطاب إلى غاية تعليمية قائمة بذاتها، تُقاس فعاليتها بمدى استيعاب القاعدة لا بمدى توظيفها.

[1] مذكور أحمد علي، تدريس فنون اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 2006، ص 322.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

شكل رقم (1): يوضح النسب المئوية لأهم الصعوبات التي تواجه المتعلمين في مادة النحو



تكشف المعطيات الواردة في الرسمين عن بنية مركبة لصعوبات تعلم النحو العربي، حيث تتداخل عوامل معرفية وبيداغوجية ونفسية في تشكيل تجربة التعلم لدى المتعلمين، ويبرز **الإعراب** باعتباره العامل الأكثر إشكالية بنسبة (78%)، وهو ما يدل على الطابع التجريدي والمعقد لهذا المكون، خاصة عندما يُقدم في إطار قواعدي صرف يفتقر إلى الارتباط بالسياقات التواصلية، ويؤكد هذا المعطى أن تدريس النحو لا يزال في كثير من الأحيان أسير المقاربة الشكلية التي تركز على الضبط الإعرابي أكثر من بناء الكفاية اللغوية الوظيفية.

كما يحتل **التدريس التقليدي** المرتبة الثانية بنسبة (70%)، مما يعكس محدودية النماذج البيداغوجية المعتمدة، والتي غالبا ما تقوم على التلقين والشرح القاعدي بدل اعتماد بيداغوجيات نشطة تُمكن المتعلم من بناء المعرفة بشكل تدريجي وتفاعلي، ويعزز هذا العامل من حدة الصعوبات المرتبطة بباقي المكونات، خاصة عندما يُفصل النحو عن الاستعمال اللغوي الحقيقي.

أما **الصعوبة العامة** (65%)، فهي مؤشر شامل يعكس تراكم هذه الإكراهات، ويكشف عن تمثلات سلبية لدى المتعلمين تجاه مادة النحو، باعتبارها مادة معقدة وجافة، ويأتي **غموض المصطلحات** (50%) ليؤكد وجود إشكال لساني-ديدكتيكي مرتبط بعدم تبسيط المفاهيم النحوية أو تكييفها مع المستوى الإدراكي للمتعلمين، مما يؤدي إلى ضعف الفهم وإعاقة التملك المعرفي.

وفي المقابل، يشير عامل **النفور من الحصة** (45%) إلى البعد الوجداني في التعلم، حيث تتأثر دافعية المتعلمين بطبيعة الأنشطة الصفية وطرائق التدريس المعتمدة، فكلما غابت الدينامية والتفاعل، تعززت مشاعر العزوف، مما يؤثر سلبا على التحصيل.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتُظهر معطيات الرسم الدائري انسجاما مع هذه القراءة، حيث يحتل الإعراب والتدريس التقليدي أكبر نسب التأثير، وهو ما يؤكد أن جوهر الإشكال لا يرتبط فقط بصعوبة المحتوى، بل أيضا بكيفية تقديمه ديدكتيكيا.

ويزداد هذا الإشكال حدة في السياق المغربي بفعل طبيعة التقويم المعتمد، الذي يمنح للنحو وزنا مهما في الامتحانات الإشهادية، لكنه يقيسه غالبا من زاوية الضبط الشكلي، فالمتعلم يكافأ على صحة الإعراب أو اختيار الصيغة الصحيحة، دون أن يُسائل في كثير من الأحيان عن ملاءمة هذه الصيغة للسياق أو عن وظيفتها داخل الخطاب، ويسهم هذا المنطق التقويمي في توجيه التعلم نحو الحفظ والتدريب الآلي، بدل تشجيع التفكير اللغوي والوعي بالاستعمال.

كما يكشف تحليل الممارسات الصفية عن حضور محدود للسياق في درس النحو، حيث تستعمل الجملة غالبا بوصفها وحدة مستقلة، مقطوعة عن النص وعن المقام التواصلي، ويترتب عن ذلك أن المتعلم يتعامل مع القاعدة بوصفها قانونا مجردا يطبق على جملة معزولة، لا بوصفها أداة تُوظف داخل خطاب متكامل، ويؤدي هذا التجزيء إلى إضعاف قدرة المتعلم على إدراك العلاقات الدلالية والتداولية التي تربط بين التراكيب داخل النص، وهو ما ينعكس سلبا على كفايته التواصلية.

ويضاف إلى ذلك أن الزمن المدرسي المخصص لتدريس النحو غالبا ما يُستثمر في الشرح والتقعيد، على حساب الأنشطة التي تسمح بالاستعمال الفعلي للغة، فندرة الوضعيات التواصلية داخل درس النحو تجعل التعلم ينحصر في بعده النظري، وتُفقد المتعلم الإحساس بجدوى ما يتعلمه، ويُسهم هذا الوضع في ترسيخ تمثلات سلبية حول النحو، باعتباره مادة صعبة وجافة، منفصلة عن حاجات المتعلم التواصلية.

ولا يمكن فصل هذه الممارسات عن التمثلات المهنية السائدة لدى عدد من المدرسين، الذين تلقوا تكوينهم في سياق كانت فيه الغلبة للتصور القاعدي للنحو، باعتبار أنه "العلم الذي يرينا كيف نكتب ونتكلم بصورة صحيحة وهدفه أن ننظم الحروف في مقاطع والمقاطع في كلمات والكلمات في جمل متجنبا سوء الاستخدام اللغوي والعجمة في التعبير[1]". وتظهر حدود هذا النموذج التقليدي بشكل جلي في مستوى الإنتاج الكتابي للمتعلمين، حيث يُلاحظ ضعف في بناء الجملة داخل النص، واضطراب في العلاقات النحوية التي تضمن تماسك الخطاب، رغم المعرفة المسبقة بالقواعد، ويؤكد هذا الواقع أن امتلاك القاعدة في ذاتها لا يضمن حسن الاستعمال، وأن النحو حين يدرس بمعزل عن الوظيفة يفقد قيمته التعليمية والتواصلية.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الإشكال في تدريس النحو بالمدرسة المغربية لا يعود إلى كثافة المحتوى أو صعوبته فحسب، بل إلى المنطق الذي يحكم حضوره في الممارسة الصفية، فحين ينظر إلى النحو باعتباره أداة لضبط الصيغة فقط، يختزل التعلم في بعده الشكلي، وحين يعاد إدراجه ضمن مشروع تواصلي أوسع، يصبح رافعة حقيقية لبناء الكفاية اللغوية والتواصلية.

ويبرز هذا التشخيص الحاجة الملحة إلى تجاوز النموذج التقليدي، ليس عبر استبداله بنموذج تقني جديد فحسب، بل من خلال إعادة التفكير في وظيفة النحو داخل المنهاج وفي علاقته بباقي مكونات اللغة، يقول جرهارد هلبش: "لا ينظر إلى المعارف النحوية على أنها مجرد مادة للحفظ، بل هي مادة يواجه بها المرء في الحوار ومن أجل الحوار التلقائي فقط مع اللغة واستعمالها الخلاق، يطمح النحو الوظيفي إلى التعيين في معرفة الأشكال واستعمالها حسب إنجازها"[2]. فالنحو، في صيغته التقليدية، أظهر

[1] محمد فتيح، في الفكر اللغوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1989، ص 10.

[2] جرهارد هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003، ص 32.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

محدوديته في الاستجابة لرهانات التواصل، وهو ما يفتح المجال أمام النحو الوظيفي بوصفه بديلا قادرا على إعادة توجيه التعلم النحوي نحو المعنى والاستعمال.

المطلب الرابع: بناء الكفاية التواصلية عبر النحو الوظيفي

يُعد مفهوم الكفاية التواصلية من المفاهيم المركزية التي أعادت توجيه التفكير في تعليم اللغات بوجه عام، وفي تدريس اللغة العربية داخل المنظومة التربوية المغربية بوجه خاص، فقد كشفت الممارسة التعليمية، كما أظهرتها نتائج التقويمات الوطنية والدولية، عن مفارقة لافتة تتمثل في تمكن عدد معتبر من المتعلمين من القواعد النحوية في بعدها الشكلي، مقابل ضعف ملحوظ في القدرة على توظيف هذه المعرفة في مواقف تواصلية حقيقية، سواء تعلق الأمر بالتعبير الشفهي أو بالإنتاج الكتابي، وتُحيل هذه المفارقة إلى خلل بنيوي في تصور التعلم اللغوي، حيث ظل النحو حاضرا بقوة في المقررات والامتحانات، لكنه غائب عن الفعل التواصلي للمتعلمين.

وقد تطور البعد التواصلي للغة عامة مع عدة لغويين وظيفيين، وأصبح يندرج ضمن اثنوغرافيا التواصل[1]، وتعني قواعد الكلام والطرق التي بواسطتها يربط المتكلمون الصيغ والمواضيع وأشكال الإرساليات بمواقف وأنشطة معينة، ويتلخص هذا الاتجاه في كون العملية التواصلية تتألف من ثلاثة عناصر هي[2]:

- ✓ الموقف أو الظرف الذي يتم فيه التواصل
- ✓ الحدث التواصلي
- ✓ الفعل التواصلي

وتُفهم الكفاية التواصلية، في بعدها التربوي، باعتبارها قدرة مركبة تمكن المتعلم من استعمال اللغة استعمالا ملائما للسياق، ومحققا للغرض التواصلي، ومراعيا للمعايير اللغوية والاجتماعية في آن واحد، وهي بهذا المعنى لا تختزل في معرفة القواعد، وإنما تتجاوزها إلى التحكم في شروط الاستعمال، وفي اختيار الصيغ والتراكيب المناسبة للمقام، غير أن تدريس النحو في المدرسة المغربية ظل، في جزء كبير من ممارساته، محكوما بمنطق التجزيء والتقليد، حيث تقدم القاعدة النحوية في عزلة عن السياق، وهو ما يزيد نفور المتعلمين من مادة النحو، ذلك أن "اللغة الموجزة الكزة لغة المتون وأشباهها معيبة اليوم، وكذلك اللغة المضغوطة المزدحمة بالدلالات، والإشارات، والأحكام النحوية الدسمة، كذلك اللغة الفضفاضة بغيضة كذلك، وليس العيب مقصورا على الاختصار المخل أو على الالتواء، أو على الإطالة، وإنما يمتد كذلك إلى أنواع أخرى بلاغية تتعلق باختيارهم الألفاظ مرددة، وتركيب الجمل معادة مبتذلة، وبناء الأساليب بعيدة في صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة"[3].

وقد انعكس هذا التوجه بوضوح على الكفاية التواصلية للمتعلمين؛ إذ يظهر العجز عن بناء جملة سليمة داخل نص متماسك، أو عن توظيف التراكيب النحوية بما يخدم المعنى المقصود، ويكشف هذا الوضع عن محدودية المقاربة التقليدية التي تفصل بين مكونات اللغة، وتجعل من النحو غاية تعليمية مستقلة، بدل اعتباره موردا من موارد بناء التواصل، ومن هنا تتبدى أهمية النحو الوظيفي بوصفه مدخلا قادرا على إعادة وصل النحو بالكفاية التواصلية، وجعل القاعدة في خدمة الاستعمال.

---

[1] ينظر: علي آيت أوشان، الأدب والتواصل، بيداغوجية التلقي والإنتاج، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط 1، 2009.

[2] نايف خرما وعلي حجاج: اللغات تعليمها وتعلمها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 126، 1988، ص 46.

[3] اللغة والنحو بين القديم والحديث، المؤلف: د. عباس حسن، الناشر: دار المعارف بمصر، رقم الطبعة: الأولى، الجزء الأول، 1966، ص 345.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتتبنى الوثائق الرسمية مقاربة الكفايات إطارا منهجيا عاما لتدريس اللغة العربية، يبرز تناقض بين التصور النظري المعلن والممارسة الصفية الفعلية، فبينما تؤكد التوجيهات التربوية على ضرورة تمكين المتعلم من توظيف مكتسباته اللغوية في وضعيات تواصلية، لا يزال درس النحو يقدم في كثير من الأحيان وفق منطق تقليدي يركز على الشرح والتقعيد والحفظ، ويُسهم هذا التناقض في إضعاف أثر التعلمات، ويجعل الكفاية التواصلية هدفا مؤجلا لا يتحقق في الواقع المدرسي.

ويتيح النحو الوظيفي، في هذا الإطار، إمكانية تجاوز هذا الانفصال؛ لأنه يعيد الاعتبار للسياق بوصفه عنصرا حاسما في تعلم اللغة، فالكفاية التواصلية لا تُبنى من خلال تكديس القواعد، وإنما عبر إدماج هذه القواعد في أنشطة لغوية ذات معنى، تحاكي الاستعمال الحقيقي للغة داخل المجتمع، ويكتسي هذا البعد أهمية خاصة في المدرسة المغربية، حيث يطلب من المتعلم أن ينتقل من مستوى الفهم إلى مستوى الإنتاج، وأن يوظف اللغة في سياقات متعددة، من كتابة الإنشاء إلى تحليل النصوص، ومن التعبير الشفهي إلى التفاعل داخل الفصل.

كما يفرض الحديث عن الكفاية التواصلية إعادة النظر في طبيعة التقويم المعتمد في تدريس النحو، فالتقويم القائم على قياس الضبط الشكلي للجملة، دون النظر إلى مدى ملاءمتها للسياق، لا يعكس حقيقة الكفاية التواصلية، ولا يشجع المتعلم على تطوير أدائه اللغوي، وفي المقابل، ينسجم التقويم الوظيفي مع تصور النحو الوظيفي؛ لأنه يقيس قدرة المتعلم على استعمال القاعدة داخل خطاب متكامل، ويثمن اختياراته اللغوية بدل الاقتصار على تصحيح الأخطاء.

ويكشف هذا المنظور عن أن الإشكال في تدريس النحو بالمغرب ليس إشكال مضمون بقدر ما هو إشكال وظيفة، أي في الكيفية التي يُجعل بها النحو أداة لبناء التواصل، فحين يدرس النحو بوصفه موردا تواصليا، ويُدمج في مختلف أنشطة اللغة، يصبح رافعة حقيقية لتنمية الكفاية التواصلية، وحين يُعزل عنها، يتحول إلى عبء معرفي يثقل كاهل المتعلم دون أن يسهم في تحسين أدائه.

المطلب الخامس: النحو الوظيفي وتنمية مهارات التعبير الشفهي والكتابي

يفضي اعتماد النحو الوظيفي، في سياق تعليم اللغة العربية، إلى إعادة بناء العلاقة بين المعرفة النحوية والأداء اللغوي، بما يسمح بتحويل القاعدة من مضمون معرفي معزول إلى مورد تواصلي يُسهم في تنظيم الخطاب وبناء المعنى، ويتجلى هذا الأثر بشكل خاص في تنمية الكفاية التواصلية لدى المتعلمين، باعتبارها قدرة مركبة تقوم على حسن توظيف الموارد اللغوية في سياقات استعمالية متنوعة، فحين يُدرس النحو انطلاقا من الاستعمال، وتُربط التراكيب بوظائفها داخل الخطاب، يصبح التعلم النحوي عاملا فاعلا في تحسين جودة التواصل، لا مجرد تدريب شكلي على الضبط.

ويتبدى هذا الأثر أولا في مستوى الفهم اللغوي؛ إذ يتيح النحو الوظيفي للمتعلم إدراك العلاقات النحوية بوصفها علاقات دلالية تسهم في بناء المعنى داخل النص، ففهم وظائف التقديم والتأخير، أو أثر الروابط والعوامل النحوية في توجيه المعنى، لا يتحقق من خلال حفظ القاعدة، وإنما عبر تحليل استعمالها في سياقات حقيقية، ويُسهم هذا الوعي الوظيفي في تعميق الفهم القرائي، وفي تمكين المتعلم من تأويل النصوص تأويلا أدق؛ لأن البنية النحوية لم تعد عنصرا شكليا، بل أداة لفهم المقاصد والدلالات.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كما يظهر أثر النحو الوظيفي بوضوح في تنمية القدرة على التعبير الشفهي، حيث يكتسب المتعلم مرونة في اختيار الصيغ والتراكيب التي تناسب المقام التواصلي، فحين يُدرس النحو في ارتباطه بالسياق، يصبح المتعلم قادرا على تعديل خطابه وفق المتلقي والغرض، وعلى توظيف التراكيب النحوية بما يخدم المعنى المراد إيصاله، ويسهم هذا التحول في تجاوز التعثرات الشائعة في التعبير الشفهي، التي غالبا ما تعود إلى توظيف آلي للقواعد دون وعي بوظيفتها.

ويتجلى الأثر ذاته في الإنتاج الكتابي، الذي يعد من أكثر المجالات التي تكشف عن فعالية التعلم النحوي، فالمتعلم الذي يستوعب القاعدة في بعدها الوظيفي يكون أقدر على بناء جملة منسجمة داخل نص متماسك، وعلى التحكم في العلاقات النحوية التي تضمن ترابط الأفكار وتسلسلها، ويلاحظ أن النحو الوظيفي يسهم في تحسين جودة الكتابة، ليس من حيث سلامتها الشكلية فحسب، بل من حيث وضوح المعنى ودقة التعبير؛ لأن المتعلم يتعامل مع النحو بوصفه أداة لبناء الخطاب لا عائقا أمامه.

ويسهم هذا المدخل كذلك في تنمية الوعي اللغوي لدى المتعلم؛ إذ يجعله أكثر إدراكا للعلاقة بين الشكل والمضمون، وأكثر قدرة على مراجعة خطابه وتقويمه ذاتيا، فالتعلم الوظيفي للنحو لا يقتصر على إنتاج الجملة الصحيحة، بل يشمل القدرة على تبرير الاختيارات اللغوية، وفهم آثارها في المتلقي، ويعد هذا الوعي شرطا أساسا لبناء كفاية تواصلية متينة؛ لأنه ينقل المتعلم من مستوى التطبيق الآلي إلى مستوى التحكم الواعي في اللغة، ويشير في هذا الصدد الدكتور أحمد عبد عوض إلى أن النحو إذا درس تدريسا وظيفيا، فإنه يوظف كل فروع اللغة العربية وهذا يقود إلى الاتجاه التكاملي في تعليم اللغة العربية[1].

ولا يقتصر أثر النحو الوظيفي على المتعلم فحسب، بل ينعكس أيضا على دينامية التعلم داخل الفصل؛ إذ يُسهم في رفع دافعية المتعلمين، حين يدركون أن ما يتعلمونه له صلة مباشرة باستعمالهم اليومي للغة، ويُلاحظ أن إدماج النحو في أنشطة تواصلية يجعل التعلم أكثر معنى، ويخفف من التوتر المرتبط بالنحو بوصفه مادة صعبة، وهو ما يخلق مناخا صفيا أكثر تفاعلا وإيجابية.

ويكشف هذا التحليل أن أثر النحو الوظيفي في تنمية الكفاية التواصلية ليس أثرا جزئيا أو ظرفيا، بل هو أثر بنيوي يمس مختلف أبعاد الأداء اللغوي، فحين يعاد توجيه النحو نحو الوظيفة، ويتحول من غاية تعليمية إلى وسيلة لبناء المعنى، يصبح رافعة أساسية لتحسين التواصل اللغوي داخل المدرسة، ويعكس هذا المعطى الحاجة الملحة إلى إدماج هذا المدخل في تدريس اللغة العربية بالمغرب، ليس بوصفه خيارا بيداغوجيا هامشيا، بل باعتباره شرطا لتجاوز اختلالات التعلم اللغوي وتحقيق الانسجام بين المعرفة والاستعمال.

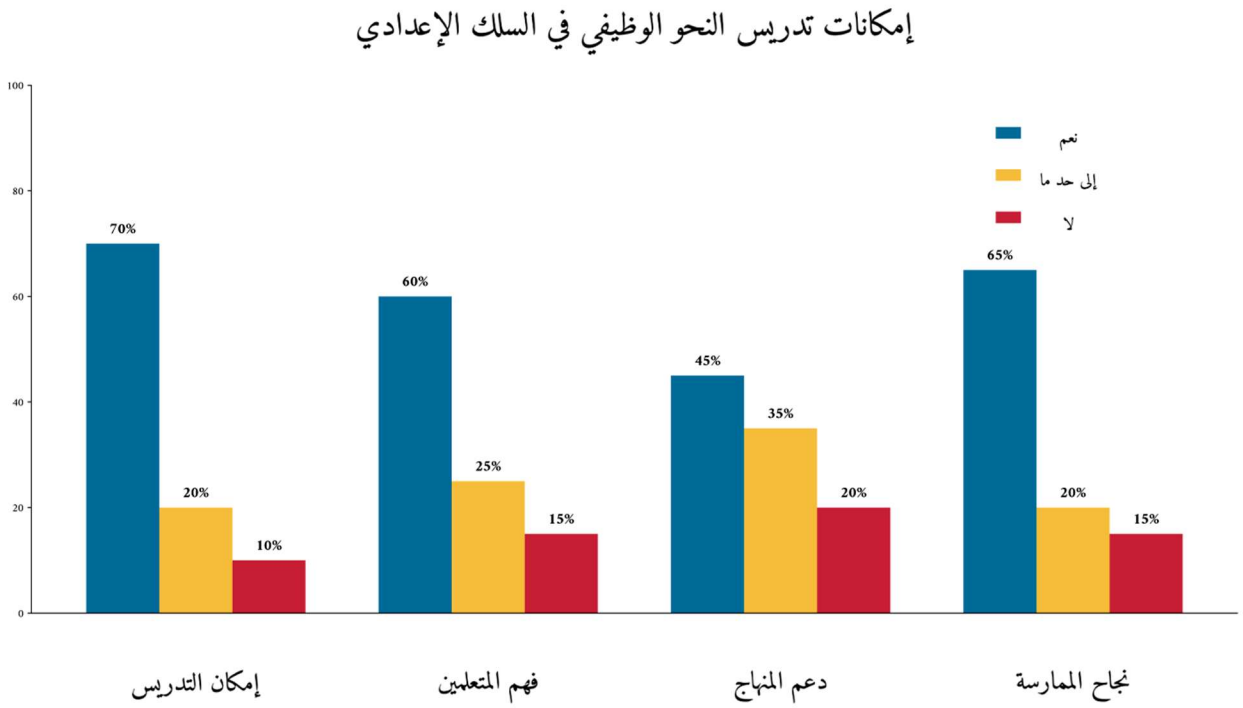
المطلب السادس: شروط تفعيل النحو الوظيفي وإكراهات تنزيله

يظل تفعيل النحو الوظيفي داخل المدرسة المغربية رهينا بتوفر مجموعة من الشروط البيداغوجية والمؤسساتية التي تُمكن هذا التصور من الانتقال من مستوى التنظير إلى مستوى الممارسة الصفية الفعلية، فالتجارب التربوية تظهر أن تبني مقاربة جديدة في تدريس اللغة لا يحقق أثره المنشود ما لم يواكب بتحول عميق في تمثلات الفاعلين التربويين وفي الإطار المنهجي الذي يحكم العملية التعليمية، ومن هذا المنطلق، لا يمكن النظر إلى النحو الوظيفي بوصفه إجراء تقنيا محدود الأثر، بل باعتباره اختيارا ديدكتيكيا يتطلب انسجاما بين الرؤية التربوية والممارسة الصفية وشروط العمل المدرسي.

[1] عوض، أحمد عبد، في فضل اللغة العربية تعلما وتحدثا والتزاما، معالجة قرآنية ونبوية وتراثية، دار الكتب للنشر، القاهرة، ط1، 2000.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

شكل رقم (2): التمثيل التراكمي لتمثلات المدرسين حول إمكانية تدريس النحو الوظيفي



تكشف نتائج المبيان عن وجود **ميل إيجابي لدى الأساتذة نحو تدريس النحو الوظيفي** في السلك الإعدادي، حيث تعكس نسبة الموافقة المرتفعة قناعة عامة بإمكانية اعتماد هذا التوجه داخل الفصل الدراسي، بيد أن هذا القبول لا يخلو من **درجة من التحفظ**، كما يظهر من خلال حضور فئة اختارت موقفا وسطا، وهو ما يشير إلى أن تبني النحو الوظيفي لا يزال في طور التردد وليس الحسم.

وعلى مستوى المتعلمين، توضح النتائج أن قدرتهم على فهم النحو الوظيفي تُقيم في الغالب بشكل إيجابي، لكن هذا التقييم يبقى **غير مطلق**؛ إذ تقابله نسبة معتبرة ترى أن الفهم يظل نسبيا، وهذا يعكس إدراكا لدى الأساتذة بأن نجاح هذا النمط من التدريس مرتبط بـــ**تفاوت مستويات المتعلمين** وحاجتهم إلى تدرج في التعلم.

أما فيما يخص المنهاج، فتبرز النتائج أنه لا يشكل سندا قويا لتدريس النحو الوظيفي، بل يُنظر إليه كعامل **داعم جزئي فقط**، وهو ما يكشف عن وجود فجوة بين التوجهات الحديثة في تدريس النحو وبين ما يتيحه المنهاج فعليا من إمكانات.

وفيما يتعلق بالممارسة الصفية، فإن النتائج تشير إلى أن النحو الوظيفي يمكن أن يحقق **نجاحا ملحوظا**، غير أن هذا النجاح يظل **مرتبطا بشروط التطبيق**، مثل طريقة التدريس، وتكييف الأنشطة، ومدى توفر الظروف الملائمة داخل الفصل الدراسي.

وتعكس نتائج المبيان وجود قابلية حقيقية لتدريس النحو الوظيفي في السلك الإعدادي، غير أن هذه القابلية تظل مشروطة بعوامل بيداغوجية ومنهجية، مما يجعل هذا التوجه في وضعية بين الإمكان النظري والتطبيق الجزئي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويُعد التكوين الأساس والمستمر للمدرس من أبرز شروط نجاح هذا التوجه؛ لأن المدرس يظل الفاعل المركزي في تنزيل أي تصور ديدكتيكي جديد، فاعتماد النحو الوظيفي يفترض وعيا إبستمولوجيا بوظيفة النحو داخل تعلم اللغة، وقدرة على تصميم وضعيات تعليمية تدمج القاعدة في سياق تواصلي ذي معنى، غير أن التكوين الذي تلقاه عدد من المدرسين في السياق المغربي كان، في الغالب، مشدودا إلى التصور القاعدي التقليدي، وهو ما يفسر استمرار بعض الممارسات الصفية التي تعيد إنتاج النحو في صيغته الصورية، ويبرز هذا الواقع الحاجة إلى تكوينات مهنية تعيد بناء العلاقة بين المدرس والمعرفة النحوية، وتمكنه من استيعاب فلسفة النحو الوظيفي وآليات تفعيله.

كما يرتبط نجاح النحو الوظيفي بمدى انسجام المقررات الدراسية مع هذا التوجه؛ إذ لا يمكن للمدرس أن يشتغل بمعزل عن الإطار المنهاجي الذي يؤطر عمله، ورغم أن الوثائق التربوية الرسمية في المغرب تؤكد على مقاربة الكفايات وعلى ربط التعلم بالاستعمال، فإن المقررات لا تزال، في بعض مستوياتها، تعكس حضورا قويا للنحو في صورته التقليدية، سواء من حيث طبيعة التمارين أو من حيث منطق التقويم، ويسهم هذا التناقض في إرباك الممارسة الصفية، ويجعل المدرس موزعا بين متطلبات المنهاج المعلن وإكراهات المقرر الفعلي.

ويبرز الزمن المدرسي بوصفه عاملا حاسما في تفعيل النحو الوظيفي؛ إذ يتطلب هذا المدخل وقتا كافيا لبناء الوضعيات التواصلية ولمواكبة التعلم، وهو ما يصطدم أحيانا بضغط البرامج وكثافة المحتويات، ففي واقع المدرسة المغربية، يلاحظ أن الحصص المخصصة لتدريس النحو غالبا ما تُستنزف في الشرح والتقعيد، على حساب أنشطة الاستعمال والتوظيف، مما يحد من إمكانات التحول الوظيفي، ويكشف هذا المعطى أن إصلاح تدريس النحو لا يمكن فصله عن إعادة التفكير في تنظيم الزمن المدرسي وفي أولويات التعلم.

ولا يمكن إغفال دور التقويم في إنجاح أو إعاقة النحو الوظيفي؛ لأن التقويم يوجه التعلم ويحدد ما يعتبره المتعلم ذا قيمة، فحين يُقوّم المتعلم على أساس صحة القاعدة فقط، يُختزل التعلم في بعده الشكلي، وحين يُثمّن الأداء التواصلي، تتغير علاقة المتعلم بالنحو، غير أن الامتحانات الإشهادية في السياق المغربي ما تزال تمنح وزنا كبيرا للتقويم القاعدي، وهو ما يخلق توترا بين ما يُدرس وفق منظور وظيفي وما يقاس في نهاية المطاف، ويُعد تجاوز هذا التوتر من أكبر التحديات التي تواجه تفعيل النحو الوظيفي؛ لأنه يتطلب تنسيقا بين مستويات متعددة من اتخاذ القرار التربوي.

كما تبرز التمثلات السائدة لدى المتعلمين أنفسهم بوصفها عاملا مؤثرا في نجاح هذا التوجه؛ إذ غالبا ما يرتبط النحو في وعيهم بالصعوبة والتجريد، نتيجة لتجارب تعليمية سابقة لم تمنحهم فرصة إدراك وظيفته التواصلية، ويقتضي تغيير هذه التمثلات اعتماد ممارسات صفية تُبرز للنحو قيمته العملية، وتُظهر أثره المباشر في تحسين الأداء اللغوي، ويُلاحظ أن المتعلم حين يدرك جدوى ما يتعلمه، يصبح أكثر استعدادا للانخراط في التعلم وأكثر قدرة على تجاوز الصعوبات.

ورغم هذه الإكراهات، يظل أفق تفعيل النحو الوظيفي في المدرسة المغربية ممكنا، بل وضروريا، في ظل التحديات التي تواجه تعلم اللغة العربية، فضعف الكفاية التواصلية لدى المتعلمين، كما تُظهره نتائج التقويمات المختلفة، يستدعي مقاربات تعليمية تعيد الاعتبار للمعنى والاستعمال، وتجعل من النحو رافعة للتواصل لا عائقا أمامه، ويعد النحو الوظيفي، في هذا السياق، خيارا ديدكتيكيا واعدا، شريطة أن يدرج ضمن رؤية إصلاحية شاملة تراعي شروط التنزيل وتعمل على تجاوز الإكراهات البنيوية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة عامة

يُبرز هذا البحث، من خلال تتبع التحولات التي عرفها تدريس النحو داخل المدرسة، أن الإشكال لم يكن يوما في المعرفة النحوية في حد ذاتها، بقدر ما كان في الكيفية التي جرى بها نقلها إلى المتعلم، وفي الوظيفة التي أُسندت إليها داخل الممارسة الصفية، فقد أفرز التصور القاعدي التقليدي، القائم على التجريد والتقعيد والعزل عن السياق، تعلمات لغوية محدودة الأثر، لم تنعكس إيجابا على الكفاية التواصلية للمتعلمين، رغم حضور النحو المكثف في المقررات والامتحانات.

وقد بين التحليل أن النحو الوظيفي يشكل مدخلا بيداغوجيا قادرا على تجاوز هذه الاختلالات؛ لأنه يعيد ربط القاعدة بالاستعمال، ويجعل من النحو أداة لتنظيم المعنى وبناء الخطاب، لا غاية تعليمية مستقلة، فالنحو، في هذا المنظور، لا يدرس من أجل حفظه أو استظهاره، وإنما من أجل توظيفه داخل مواقف تواصلية حقيقية، تُمكن المتعلم من التحكم في اختياراته اللغوية وفق مقتضيات السياق والمقام.

وقد أظهر البحث أن اعتماد النحو الوظيفي يسهم في تنمية الكفاية التواصلية بمختلف أبعادها، سواء تعلق الأمر بالفهم القرائي، أو بالتعبير الشفهي، أو بالإنتاج الكتابي؛ لأنه يرسخ الوعي بالعلاقة بين البنية والمعنى، وينقل المتعلم من التطبيق الآلي للقواعد إلى التحكم الواعي في اللغة، كما أبرز أن هذا المدخل يتيح تجاوز التجزيء الذي طبع تدريس مكونات اللغة العربية، ويعزز التكامل بينها داخل مشروع تعلمي موحد.

وفي السياق التعليم المغربي، كشف التحليل عن فجوة قائمة بين التصورات المنهاجية المعلنة، التي تؤكد على المقاربة بالكفايات وربط التعلم بالاستعمال، وبين الممارسة الصفية الفعلية التي لا تزال، في كثير من الحالات، أسيرة منطق تقليدي يركز على الضبط الشكلي، وقد بين البحث أن تفعيل النحو الوظيفي في هذا السياق يظل ممكنا، لكنه رهين بتوفر شروط بيداغوجية ومؤسساتية تضمن انسجام الرؤية مع الممارسة.

وعليه، يمكن القول إن النحو الوظيفي لا يمثل مجرد بديل تقني في تدريس النحو، بل يعكس تحولا عميقا في تصور التعلم اللغوي، قوامه جعل اللغة ممارسة ذات معنى، وجعل المتعلم فاعلا في بناء معرفته، وجعل النحو رافعة لبناء الكفاية التواصلية لا عائقا أمامها، وهو ما يمنح هذا التوجه قيمة تربوية خاصة في ظل التحديات التي تواجه تعليم اللغة العربية داخل المدرسة.

توصيات البحث

في ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج واستنتاجات، يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي من شأنها دعم تفعيل النحو الوظيفي وتجويد تدريس النحو في المدرسة المغربية:

- ✓ أولا، ضرورة إعادة توجيه تدريس النحو نحو الوظيفة والاستعمال، من خلال إدماجه في أنشطة القراءة والتعبير الشفهي والكتابي، بدل تقديمه في دروس معزولة تُفرغه من بعده التواصلي؛
- ✓ ثانيا، تعزيز التكوين الأساس والمستمر لمدرسي اللغة العربية في مجال النحو الوظيفي، بما يمكنهم من استيعاب فلسفته وتملك آلياته، والانتقال من منطق الشرح القاعدي إلى منطق بناء القاعدة انطلاقا من الاستعمال؛
- ✓ ثالثا، مراجعة المقررات الدراسية والأنشطة المصاحبة لها، بما يضمن انسجامها مع المقاربة الوظيفية، ويحد من هيمنة التمارين المغلقة التي تركز على الضبط الشكلي دون اعتبار للسياق والمعنى؛

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- ✓ رابعا، تطوير أساليب التقويم المعتمدة في تدريس النحو، عبر إيلاء أهمية أكبر لتقويم الأداء اللغوي في سياقات تواصلية، وعدم الاكتفاء بتقويم القاعدة في بعدها الصوري، خاصة داخل التقويم التكويني؛
- ✓ خامسا، العمل على تغيير التمثلات السائدة لدى المتعلمين حول النحو، من خلال ممارسات صفية تُبرز قيمته العملية ودوره في تحسين التواصل، بما يعزز دافعية التعلم ويخفف من النفور المرتبط بهذه المادة؛
- ✓ سادسا، تشجيع البحث التربوي التطبيقي في مجال النحو الوظيفي، من خلال دراسات ميدانية ترصد أثر هذا المدخل في تحسين الأداء اللغوي للمتعلمين داخل السياقات الصفية المختلفة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع المعتمدة

- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، ط1، 2006.
- أحمد المتوكل، الوظيفية والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، المغرب، ط1، 1993.
- أحمد عبد عوض، في فضل اللغة العربية تعلما وتحذثا والتزاما، معالجة قرآنية ونبوية وتراثية، دار الكتب للنشر، القاهرة، ط1، 2000.
- أحمد علي مذكور، تدريس فنون اللغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 2006.
- جرهارد هلبش، تاريخ علم اللغة الحديث، ترجمة سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2003.
- صبحي الصالح، مقدمة كتاب "النحو العربي: نقد وبناء" للدكتور إبراهيم السامرائي— دارالصادق، بيروت، ط1، 1968.
- عاطف فضل محمد، النحو الوظيفي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة 2، 2013.
- عبد العليم بوفاتح، التراكيب النحوية ووظائفها الدلالية، دار التنوير، ط1، 2013.
- علي آيت أوشان، الأدب والتواصل، بيداغوجية التلقي والإنتاج، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ط1، 2009.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث المؤلف: د. عباس حسن، الناشر: دار المعارف بمصر، رقم الطبعة: الأولى، الجزء الأول، 1966.
- محمد الحسين مليطان، نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)، دار الأمان، الرباط، ط1 ،2014.
- محمد فتيح، في الفكر اللغوي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1989.
- نايف خرما وعلي حجاج: اللغات تعليمها وتعلمها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 126، 1988.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أثر استراتيجية الفرق التنافسية والتعلم بالأقران في تنمية مهارات التعبير الكتابي: دراسة ميدانية مقارنة لدى متعلمي المستوى السادس ابتدائي

زينب مومين
–أستاذة اللغة العربية – المستوى السادس بمدرسة خاصة
طالبة في سلك ماستر تصميم برامج اللغة العربية والتكنولوجيا التعليمية
كلية علوم التربية، جامعة محمد الخامس بالرباط
المملكة المغربية

الملخص:

تسعى الدراسة إلى استقصاء الأثر الفعلي لدمج بيداغوجيا التعلم بالقرين والتمايز مع التلعيب في الرفع من دافعية التحصيل والتجويد من الإنتاج اللغوي في مكون التعبير الكتابي.

استندت الدراسة إلى تقسيم المتعلمين إلى فرق تنافسية متباينة القدرات بين المتعثر المتميز والمتوسط، لتحفيز الصراع المعرفي السوسيو–بنائي ، اعتمدت منهجية المقارنة بين نتائج المجموعات في فوجين (أ و ب) من خلال مهام متمايزة عبر "بطاقات تحدي" ومعجم مساند تم استخلاصه من حصص القراءة ،وخلق فرص لتوظيفه وتذكره عبر ألعاب إلكترونية. خلصت التجربة إلى أن "التمايز السيكولوجي" والتعلم بالأقران أسهما بشكل ملحوظ في إدماج المتعثرين دراسياً وتحسين قدرتهم على الإنتاج السردي، مع رصد تحديات بيداغوجية تتعلق بالضبط الزمني وموضوعية تقويم الأقران.

الكلمات المفتاحية : بيداغوجيا التمايز، التعلم بالأقران، التلعيب، التعبير الكتابي، المعجم المساند، المنهج شبه التجريبي، المستوى السادس.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Impact of Competitive Teams and Peer Learning Strategies on Developing Written Expression Skills: A Comparative Field Study among Sixth-Grade Learners

Abstract

This study investigates the actual impact of integrating **Peer Learning**, **Differentiated Instruction**, and **Gamification** on enhancing academic motivation and improving linguistic production within the "Written Expression" component. The methodology relied on dividing learners into competitive teams with mixed abilities (high-achievers, average, and low-achievers) to stimulate **socio-constructive cognitive conflict**.

The research design employed a comparative approach between two groups (Group A and Group B) using differentiated tasks via **"Challenge Cards"** and **"Scaffolding Vocabulary"**—derived from reading sessions and reinforced through educational digital games. The findings indicate that "Psychological Differentiation" and peer learning significantly contributed to the academic inclusion of low-achievers and enhanced their narrative production skills. However, the study also identified pedagogical challenges related to time management and the objectivity of peer assessment.

Keywords: Differentiated Instruction, Peer Learning, Gamification, Written Expression, Vocabulary Scaffolding, Socio-constructive Conflict.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التقديم

تعد مهارة التعبير الكتابي المصب الذي تدمج فيه نتائج مهارات الاستماع التحدث والقراءة، فهي مهارة الخرج التي تعكس تحقيق المتعلم للكفايات المستهدفة : يعبر عن أفكاره بتداع منطقي ، يبلورها ضمن سياق لغوي يتسم بدقة الألفاظ ،سلاسة التعبير وصحة التركيب.

من هنا برزت الحاجة إلى تجاوز الطرائق التقليدية الرتيبة نحو بيئة تعلم تفاعلية تعتمد على "مجموعات الحاجات" الذي نظّر له فيليب ميريو (Meirieu، 1985)، حيث يتم تجاوز التقسيم الجامد للمتعلمين نحو مجموعات مرنة تتحدد وفقاً للثغرات المعرفية التي تم رصدها"...

من تم تنبثق الإشكالية التالية :**كيف يمكن لتمايز المهام والتعلم بالقرين أن يذيب الفوارق الفردية ويحفز المتعثرين على الإنتاج السردي ضمن سياق تنافسي؟**

منهج البحث، مجتمعه، عينته ، وأدواته :

منهج البحث :المنهج **شبه التجريبي** (Quasi-Experimental Design)لعدم إمكانية التوزيع العشوائي التام.

مجتمع البحث وعينته :تلاميذ المستوى السادس ابتدائي، حيث تم تحديد عينة قصدية مكونة من **32تلميذاً** موزعين على **8 فرق مختلطة.**

أدوات البحث:

1. **شبكات الملاحظة :**لتدوين سلوك التعاون داخل الفرق.
2. **الاختبارات التحصيلية :**مقارنة النتائج في التعبير الكتابي :رائز قبلي-رائز بعدي

المرتكزات المعرفية للتجربة

مجموعات الحاجات

تنطلق التجربة الميدانية بالاعتماد على فلسفة **'مجموعات الحاجات (Groupes de besoins)** 'كما صاغها **فيليب ميريو** ، (Meirieu، 1985) والتي تقوم على فكرة جوهرية مفادها أن المتعلمين لا يحتاجون جميعاً إلى نفس الدعم في نفس الوقت . إذ رفض حصر التلميذ في فردانيته مؤكدا أن التركيز المفرط على الفروق الفردية وحشو كل فرد بمعارف ومناهج تناسبه وحده، يجعله حبيساً لفردانيته واختلافاته، عوضاً عن مساعدته على بناء حريته (ميريو، 1دجنبر2020). ناهيك عن ما يشكله التقسيم الفعلي المعتمد على المستويات من أذى نفسي للمتعثرين وحرج للمتوسطين مما يخلق عراقيل تضر بالعملية التعليمية التعلمية وتحول دون تحقيق الكفايات المرجوة منها، لذلك بدلاً من تقسيم الفصل إلى مجموعات مستوى ثابتة تكرس الشعور بالدونية، اعتمدنا مجموعات مرنة تتشكل وفقاً لثغرات معرفية محددة تم رصدها

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أهمية المعجم اللغوي

يعتبرالمعجم اللغوي حجر الزاوية في التعبير الكتابي و (Agustín-Llach، 2020)العنصر المركزي الأهم في تعلم أي لغة، حيث يُؤكد الباحثون أنه بدون المفردات لا يمكن إيصال أي شيء أو التعبير عنه ،فهي تلعب دوراً حاسماً في تعزيز الإنتاجية اللغوية، وفي المقابل يؤدي نقصها إلى تكريس الفجوات المعرفية أثناء الخرج اللغوي (التحدث والكتابة) .

مما يستدعي تعزيز الإنتاجية عبر :

– المعرفة المعجمية الإنتاجية أي الوعي الواعي بالكلمة والقدرة على استدعائها واستخدامها بشكل مناسب في السياق اللغوي والاجتماعي الصحيح سواء في التحدث أو الكتابة.

–تحقيق الطلاقة والإنتاجية الفعالة، من خلال تجاوز عتبات معينة من حجم المفردات؛ حيث يُقترح امتلاك ما بين 6000 إلى 7000 عائلة كلمات للتحدث بشكل فعال، وما يقارب 5000عائلة كلمات للكتابة. (Agustín-Llach، 2020) ص32

أما حين ينخفض حجم المفردات الإنتاجية للمتعلم عن هذه المعايير القياسية، يواجه صعوبات بالغة في إنتاج نصوص كتابية أكاديمية، حتى وإن كان يمتلك مفردات تكفي للمشاركة في المحادثات اليومية البسيطة.

لذلك تم اعتماد الخريطة الذهنية الدلالية كاستراتيجية بالغة الفعالية في حفظ وتوظيف المفردات،إذ أشارأوكيستين وآخرون (Agustín-Llach، 2020)ص 132إلى أن المتعلمين الذين يوظفون استراتيجيات التنظيم (مثل الخرائط الذهنية) يكونون أكثر نجاحاً في تذكر الكلمات الجديدة، وتدوين الملاحظات، وابتكار أفكار جديدة، والتركيز على المهام اللغوية، مما ينعكس إيجاباً على أدائهم الأكاديمي العام.

دور الألعاب الجادة

لنعزز الدافعية نحو توظيف المفردات بشكل أوسع تم دمج الألعاب الجادة (Sapounidis1، 16 April 2025 ، صفحة 486)المقصود بها وفق الدراسات :"ألعاب تمتلك هيكلاً نموذجياً (Typical structure) ومجموعة محددة من القواعد التي تعمل على غمر المستخدمين في بيئة ألعاب كاملة (Full game environment) ترتبط بتحقيق تعلم ناجح.

وفقا للمصادر يمكن استخدام الألعاب الجادة في التعليم لتطوير العمل الجماعي والمهارات الناعمة عبر تصميم تحديات جماعية ، إشباع الحاجة النفسية إلى الارتباط والتواصل،إدراج التعاون في ديناميكيات اللعب،تطوير مهارات حل المشكلات وروح الفريق،تسريع التغييرات السلوكية الإيجابية . (Sapounidis1، 16 April 2025)

خلاصة القول، لا يقتصر التلعيب على تحسين الأداء المعرفي فقط، بل يهدف إدخال العناصر القائمة على الألعاب في التعليم والتدريب بشكل مباشر إلى تشجيع العمل الجماعي، وتطوير اهتمامات المتعلمين، وتحويل مسار التعلم إلى تجربة تفاعلية وممتعة تثري المهارات الاجتماعية.

لذلك تم توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في تصميم الألعاب عبر موقعي

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(<iframe allow="fullscreen; autoplay; allow-top-navigation-by-user-activation" allowfullscreen width="795" height="690" frameborder="0" src="https://www.educaplay.com/game/27674224-learning_resource.html"></iframe>, s.d.)wordwall- educaplay

(https://wordwall.net/ar/resource/106984099, s.d.)

وبعث روابط الألعاب مثل شبكة المفردات ،ملء الفراغات ،تعيين الكلمات المفاتيح ورصدها وتمنح للمتعلمين فرصة الولوج إليها وإعادة التجربة لتحقيق الرقم القياسي المعلق في لوحة الصدارة البارزة في الرابط المنشورعبر المنصة التعليمية التواصليةgoogle-classroom فتحولت بذلك التجربة التعليمية من مجهود شاق إلى تجربة تنافسية محفزة بين الفرق الثمانية

التجربة الميدانية

تشكلت عينة البحث من 32 تلميذا مقسمين إلى فوجين وتم إدراجهم بشكل متنوع وفق فرق : النمور ، الفهود، النسور والصقور ثم الفوج أ الوحوش، الأسود،الثعاب والذئاب

كما تم اعتماد التقويم التكويني السريع الذي يعطي تغذية راجعة عبر بطاقات بليكرز في مرحلتي أثناء القراءة وما بعد القراءة لإجراء مسح سريع لمدى استيعاب المفردات الجديدة خاصة أن المجال المعتمد حاليا يخص الطاقة وهو مجال غني بمفردات مجردة تقنية تستدعي التركيز ، التقصي البحث المذاكرة لاستيعاب حفظ وتوظيف المفردات الخاصة به قبل سبر أغوار نص " المغرب طاقة شمسية عظمى "من كتاب في رحاب اللغة العربية المستوى السادس .

التجربة التعليمية التعلمية

بدأت الحصة بسؤال بسيط من الفريق الذي سيحظى بالنجمة ؟ خلقنا جو التنافس والكل مركز في أدق التفاصيل دون استثناء، لا أحد يريد أن يكون سببا في خسارة فريقه، من هنا انبثق الإحساس بالمسؤولية والرغبة في الفوز،تم استعراض الكلمات المفاتيح المعتمدة في الخريطة الذهنية الدلالية،واستخراجها من النص المعتمد كنموذج لقصة واقعية ،ثم تعاون الجميع على استنباط الخطاطة السردية ، للوصول إلى أسس بناء قصة بشكل عام.بعدها تم شرح نظام المسابقة للفرق متمثلة في الخطوات التالية :

بدلاً من النهج التقليدي الذي يفرض موضوعاً إنشائياً موحداً، تم توزيع بطاقات تحد متنوعة على الفرق. كل بطاقة تضمنت سيناريو سردياً مختلفاً (فاتورة الكهرباء الغالية–انقطاع الكهرباء عن الحي لعطب تقني–زيارة ميدانية للمعرض الدولي للطاقة الشمسية وقد تم ذلك فعليا–المخترع الصغير)، مما سمح لكل مجموعة بالانطلاق من اهتماماتها الخاصة.مع الإبقاء على المعجم المساند الموحد وفق شبكة التقييم:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

جدول 1 شبكة التقييم

المعيار (الواصفة)	مؤشر الإنجاز	النقطة
التماسك السردي	احترام البداية، الحدث، والنهاية.	2ن
المعجم الطاقي	توظيف 5 كلمات على الأقل من المعجم المساند.	3ن
سلامة اللغة	خلو النص من الأخطاء الإملائية والنحوية.	2ن
روح الفريق	مدى مشاركة "المتعثر" في القراءة أو الكتابة (تشجيع التلاحم).	2ن
الجمالية	وضع عنوان مشوق وتنظيم الورقة.	1ن

داخل كل فريق، تم توزيع أدوار دقيقة (المنسق، كاتب الضبط، الناطق الرسمي، ضابط الوقت). حيث قام المتعلمون المتميزون بدور "الميسرين" لأقرانهم المتعثرين، ليس من خلال كتابة النص بدلاً عنهم، بل عبر توجيههم لاستخدام "المعجم المساند الذي تم بناؤه سابقاً في حصص القراءة.

كل ذلك مع التأكيد على أن كل فريق سيتم تقييمه من قبل الفرق المنافسة وفق الشبكة للتحفيز أكثر على خلق النقد الذاتي، توزيع المهام بين الفرق والاعتماد على خطاطة سردية متقنة لتحقيق التداعي المنطقي والتسلسل السردي كل ذلك أمام ضغط الوقت

انتقل دوري من مصدر وحيد للمعرفة إلى موجهة وميسرة،كنتُ أتدخل في اللحظات الحاسمة لإعادة ضبط المسار، خاصة في الحالات التي رصدتُها حيث كان يظهر ميل بعض المتميزين للاستئثار بالعمل. أو شكوى البعض من فرد غير منسجم معهم ، أو تعامل البعض مع المجموعات كفرصة للتحدث والتسلية وضياع الوقت والاعتماد على فرد وحيد لذلك لزم التدخل عبر فرض مسؤوليات محددة زمنياً لكل فرد، مما ضمن انخراط الجميع .

في النهاية منح الوقت الكامل لقراءة إنتاجات المتعلمين وتقييمها من قبل زملائهم مع الاحتفاظ بهامش الحكم لي لضمان الشفافية والمصداقية وكذا العدل خاصة أن بعض الفرق لم تكن منصفة في أحكامها وإنما طغت عليها الذاتية والرغبة في التفوق على حساب الآخر.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تحليل النتائج الميدانية

أثر التمايز على التعثر

أظهرت النتائج أن الفرق التي ضمت حالات تعثر عميقة واضطرابات تعلم حققت نتائج مستحسنة جدًا. ويُعزى ذلك بوضوح إلى التمايز السيكولوجي؛ حيث وفرت روح الفريق واللحمة الناتجة عن نظام "المسابقة والنجوم" بيئة آمنة للمتعثرين، مما دفعهم للمشاركة الفعلية في صياغة الخطاطة السردية،تقسيم المهام بين الكتابة والتفكير والتخطيط و المناقشة والاتفاق على التقييم النهائي للفرق المنافسة.

تحدي الانسجام الاجتماعي

كشفت التجربة في الفوج (ب) أن قلة المتعثرين لا تضمن بالضرورة جودة المنتج. فقد أدى غياب "توزيع الأدوار الواضح" في أحد الفرق إلى تشتت الجهود وبروز سلوكات "التخادل والمزاح"، مما استوجب تدخلاً بيداغوجياً لإعادة هيكلة الفريق فرض مسؤوليات محددة زمنياً.لكن هذا لا يعني أن بقية الفرق لم تتماش مع السياق بل كانت وثيرة العمل مثلجة للصدر، خاصة أنه فرضت عليهم التشاور فيما بينهم باللغة العربية الفصحى لخلق الانغماس أكثر ودعم التفكير بها لتيسير التعبير.

تقويم الأقران

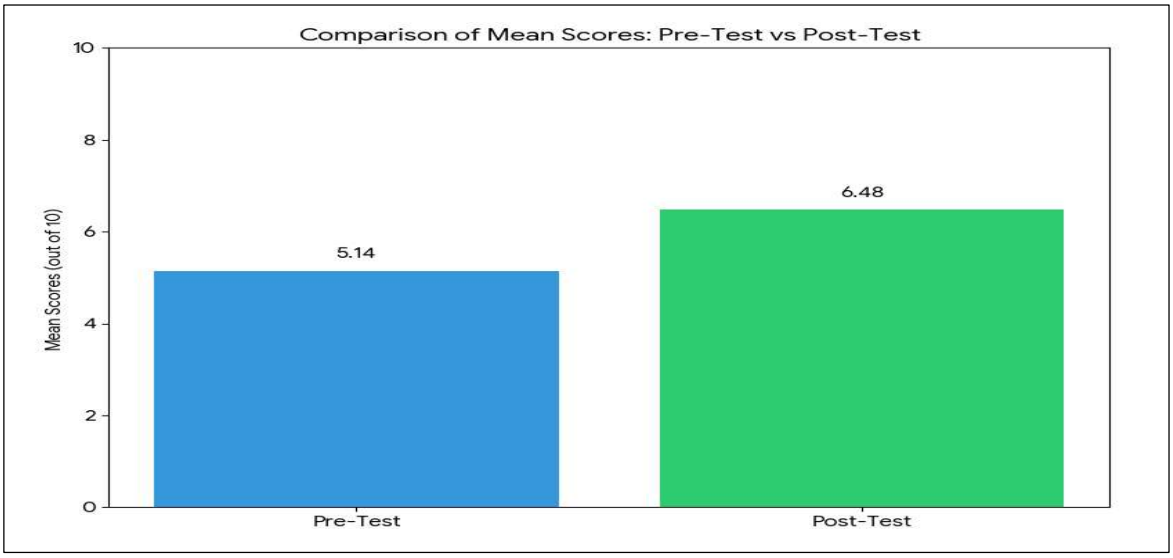
خلال مرحلة التقييم، لوحظ طغيان النزعة التنافسية التي أدت إلى ظهور "تقييمات ذاتية" غير موضوعية أحياناً. وبالرغم من وجود "شبكة تقييم بواصفات دقيقة"، إلا أن التفاعل الوجداني بين الفرق أثر على التنقيط، مما تطلب تدخل الأستاذة لإعادة التوازن وضمان العدالة التقويمية.

نتائج التجربة

أفرزت النتائج فوز فريق الوحوش رغم تضمنه لعنصر يعاني من اضطرابات لغوية ،إذ تعاون جميع الأفراد على دمجه وسطهم وتكليفه بمهام حسب قدراته تشعره بمدى فائدته، كما أن بقية الفرق أنتجت قصصا حسنة على العموم استوفت المعايير المطلوبة في بطاقات التحدي(انظر نماذج من المشاركات في الملحق) وشكلت لبنة أساس في المرحلة التالية للتعبير الكتابي إذ تم توحيد السيناريو وتكليف جميع الأفراد بصياغة فردية ، اللافت للأمر أن أغلب المتعثرين لم يتهربوا من المشاركة كعادتهم في التكاليف المترلية، بل كانت إنتاجاتهم متوسطة إلى لابأس بها مقارنة بالتعبيرات السابقة، فالتحسن كان ملحوظا إضافة إلى التزام الأغلبية بنص الموضوع خلافا لنتائج التعبير الكتابي قبل التجربة كما هو موضح في الرسم البياني.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

نتائج التحليل الإحصائي (البيانات النهائية للرسم):



رسم توضيحي): مقارنة بين متوسط درجات المتعلمين في الاختبارين القبلي والبعدي، حيث تظهر القفزة النوعية في الأداء بعد التدخل البيداغوجي باستخدام استراتيجية التمايز والتلعيب.

الاختبار	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة (p)
القبلي (Pre-Test)	5.14	1.77	5.39	$<$ 0.001
البعدي (Post-Test)	6.48	0.81		

جدول 2 دلالة الفروق بين الاختبارين القبلي والبعدي في مهارات التعبير الكتابي ($N=21$)

- **متوسط الاختبار القبلي**$5.14 **(Pre-Test):**
- **متوسط الاختبار البعدي**$6.48 **(Post-Test):**
- **نسبة التحسن**25.93% **:**

أظهرت المعالجة الإحصائية لنتائج التعبير الكتابي وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($p < 0.05$) بين الاختبارين القبلي والبعدي لصالح الاختبار البعدي. حيث ارتفع المتوسط الحسابي لدرجات المتعلمين من (5.14) في

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الطريقة التقليدية إلى (6.48) بعد اعتماد استراتيجية التمايز والتلعيب، وبنسبة تحسن بلغت .$\%$25.93$كما يُلاحظ انخفاض الانحراف المعياري في الاختبار البعدي (0.81) مقارنة بالقبلي(1.77) ، مما يشير إلى تقليص الفوارق الفردية وتقارب مستويات التلاميذ نحو الأفضل.

الدلالة الإحصائية :قيمة pالتي حصلنا عليها (أقل من 0.001)نعني أن احتمال أن يكون هذا التحسن حدث بالصدفة هو شبه معدوم. التحسن ناتج فعلياً عن هذا الدمج المركب

تجانس المستويات :انخفاض الانحراف المعياري يعني أن "المتعثرين" اقتربوا كثيراً من مستوى "المتميزين"، وهذا أقوى دليل على نجاح بيداغوجيا التمايز.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسات إلى أن الدمج بين التعلم بالقرين وبيداغوجيا التميز وإستراتيجيات التلعيب مع التركيز على المعجم ليس ترفا ولا خيارا عابر، بل هو ضرورة حتمية لإعادة الروح لمكون التعبير الكتابي بالمرحلة الابتدائية. لقد أثبتت التجربة أن "مجموعات الحاجات" التي نادى بها فيليب ميريو (Meirieu، 1985)، حين دُعمت بالخريطة الذهنية الدلالية لترسيخ المعجم وفق إستراتيجيات تنظيمية (Agustín-Llach، 2020) بوسائط رقمية (Sapounidis1، 16 April 2025) تفاعلية للتقويم والتثبيت، قد ساهمت بشكل ملموس في تذويب الجمود اللغوي لدى المتعثرين، ونقلتهم من حالة العجز عن الإنتاج إلى حالة المبادرة السردية ضمن سياق آمن وتنافسي.

وبناءً على هذه التجربة، نضع بين أيدي الباحثين والممارسين التوصيات الحتمية التالية:

1) ضرورة تجاوز الاستخدام الاستعراضي للأدوات الرقمية نحو توظيف تكييفي يخدم الفوارق الفردية، بحيث تصبح منصات التلعيب وسيلة لتشخيص التعثرات اللحظية ومعالجتها، لا مجرد غاية للترفيه فمثلا منصة بليكرز توفرتقويما سريعا مساعدا على عملية الفرز ودراسة وثيرة عمل المتعلم فرديا وجماعياكما تخلق حافزا للتنافس.

2) إعادة هندسة أدوار المدرس :الانتقال الإلزامي لدور المدرس من ملقن للمعلومة ومصدر رئيسي لها إلى "مهندس للبيئات التعليمية" وميسر للتعلم بالقرين، مع التركيز على مهارات إدارة المجموعات وضبط الزمن المدرسي.

3) مأسسة تقويم الأقران :ضرورة اعتماد الشبكات الواصفة بمؤشرات دقيقة كأداة تقويمية ملزمة لضبط النزعات الذاتية لدى المتعلمين، وتحويل التقويم البيني من لحظة إصدار أحكام إلى محطة تعلم اجتماعي ومعرفي رصينة.

4) تجديد ديداكتيك التعبير الكتابي :الانتقال من الموضوع الموحد الإلزامي

5) إلى بطاقات التحدي المتمايزة و"المعجم المساند(Scaffolding) "، لضمان تكافؤ الفرص في الإنتاج اللغوي بين مختلف مستويات المتعلمين.

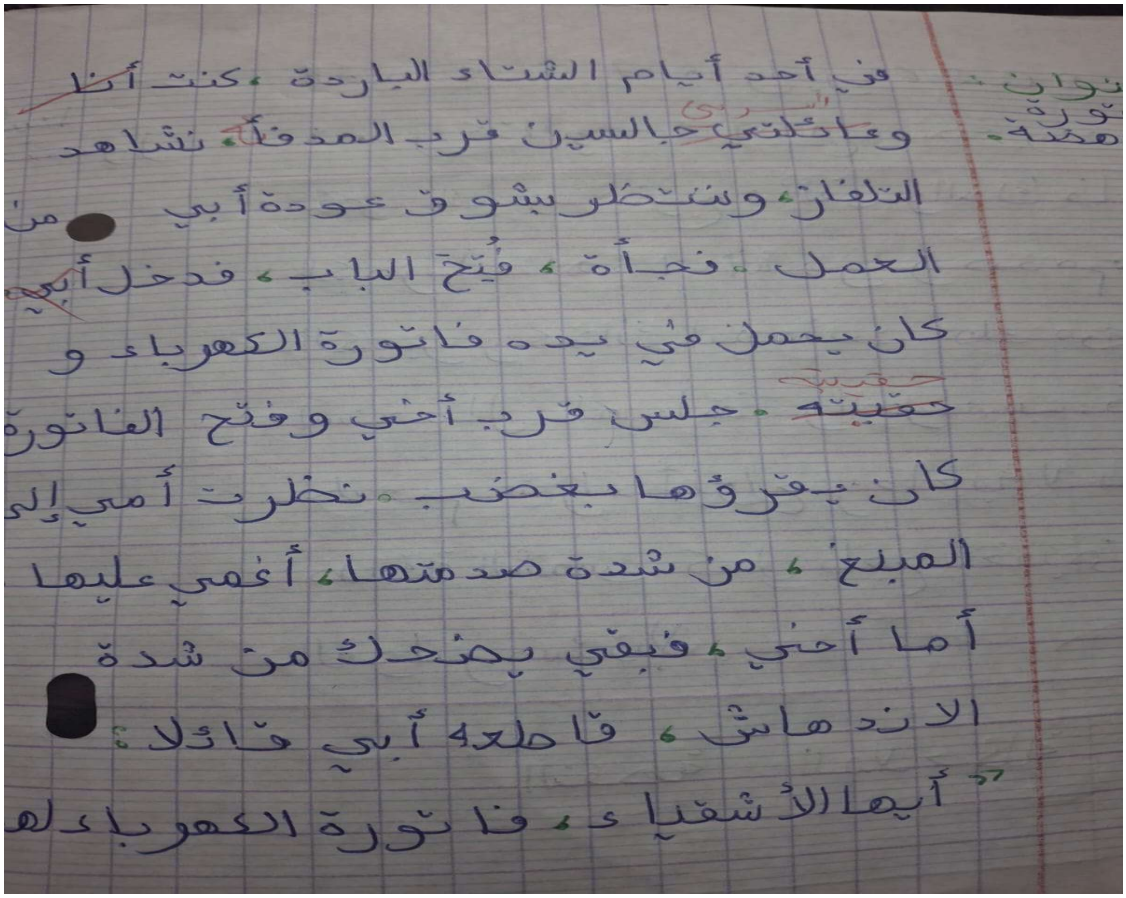
ويبقى نجاح أي إصلاح تربوي رهينا بالقدرة على استيعاب هذه الفوارق وتحويلها من عوائق بيداغوجية إلى طاقات إبداعية جماعية، وهو ما أثبتته هذه التجربة بوضوح في قلب الفصل الدراسي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

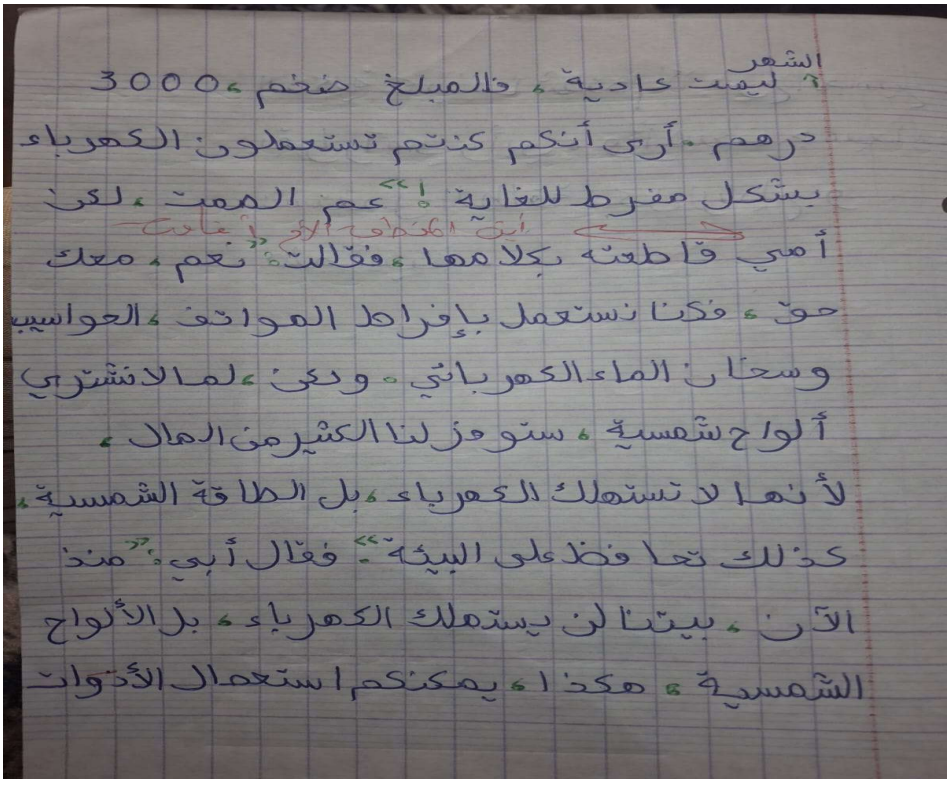
لائحة المراجع المعتمدة :

- Marina Dodigovic and María Pilar Agustín-Llach .(2020) . *Vocabulary in Curriculum Planning, https://doi.org/10.1007/978-3-030-48663* .-
- P Meirieu .(1985) .*Meirieu, P. (1985). L'école, mode d'emploi: des méthodes actives à la pédagogie différenciée* . .Paris ::Éditions ESF.
- Serafeim A. Triantafyllou1 · Christos Georgiadis2 · Theodosios Sapounidis1 16) .April 2025 .(Gamification in education and training: A literature review .*International Review of Education (2025) 71:483–517 https://doi.org/10.1007/s11159-024-10111-8*.182 ،
- فيليب ميريو. (1دجنبر2020). *العلوم التربوية والبيداغوجيا-*. كتب كوة الرقمية.ترجمة وإعداد رشيد العلوي-نور الدين البودلاوي-عبد السلام اليوسفي-خلد جبور

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

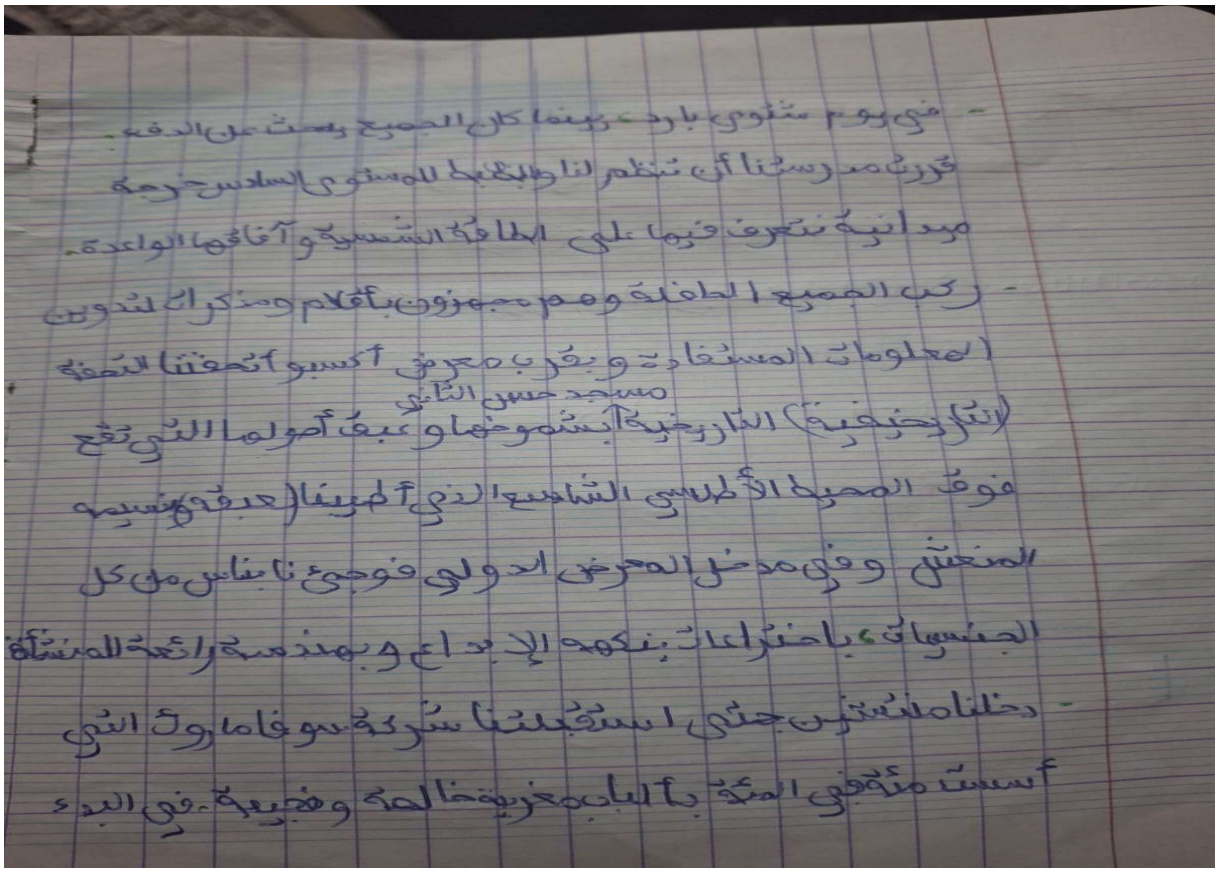


في أحد أيام الشتاء الباردة، كنت أنا
وعائلتي جالسين قرب المدفأة، نشاهد
التلفاز، وننتظر بشوق عودة أبي من
العمل. فجأة، فُتح الباب، فدخل أبي
كان يحمل في يده فاتورة الكهرباء و
حقيبته. جلس قرب أختي وفتح الفاتورة
كان يقرؤها بغضب. نظرت أمي إلى
المبلغ، من شدة صدمتها، أغمي عليها
أما أختي، فبقي يضحك من شدة
الاندهاش، فاطلعه أبي قائلا:
"أيها الأشقياء، فاتورة الكهرباء لهذا

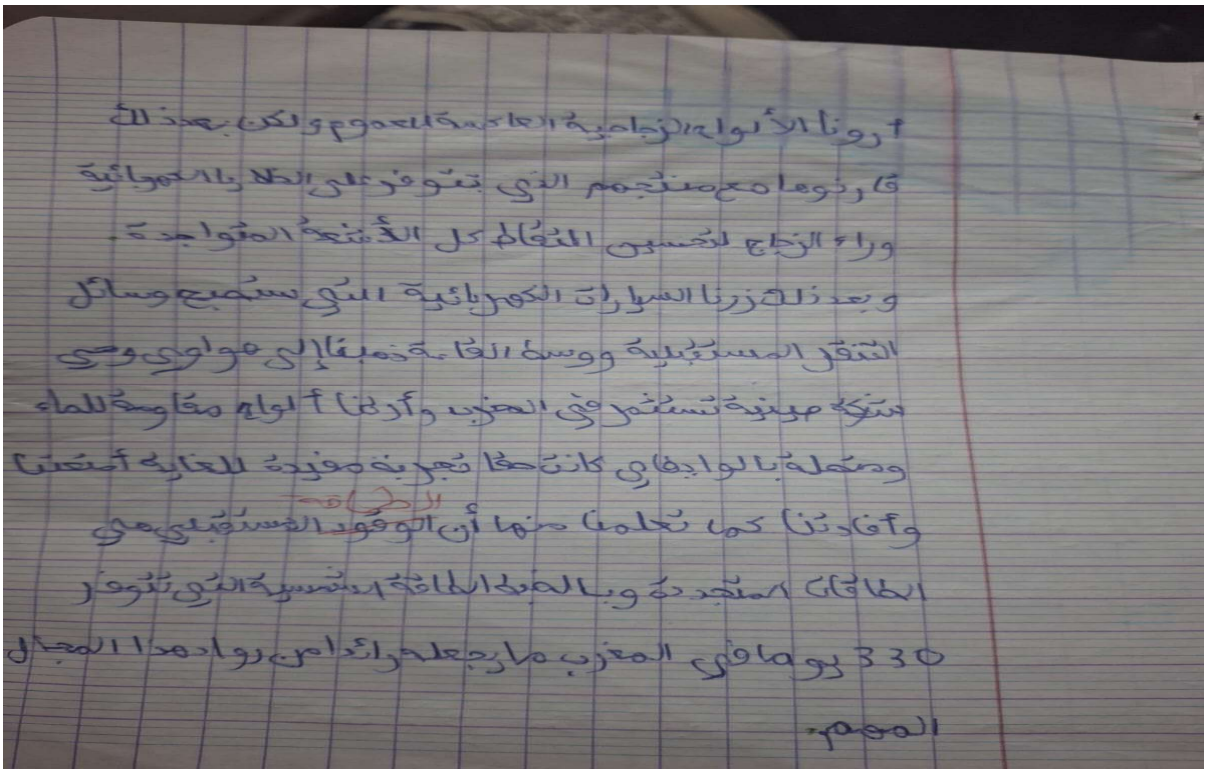


الشهر ليست عادية، فالمبلغ ضخم، 3000
درهم. أرى أنكم كنتم تستعملون الكهرباء
بشكل مفرط للغاية!" عم الصمت، لكن
أمي قاطعته بكلامها، فقالت: "نعم، معك
حق، فكنا نستعمل بإفراط الهواتف، الحواسيب
وسخان الماء الكهربائي. ولكن، لما لا نشتري
ألواح شمسية، ستوفر لنا الكثير من المال،
لأنها لا تستهلك الكهرباء، بل الطاقة الشمسية،
كذلك تحافظ على البيئة." فقال أبي: "منذ
الآن، بيتنا لن يستهلك الكهرباء، بل الألواح
الشمسية، هكذا، يمكنكم استعمال الأدوات

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

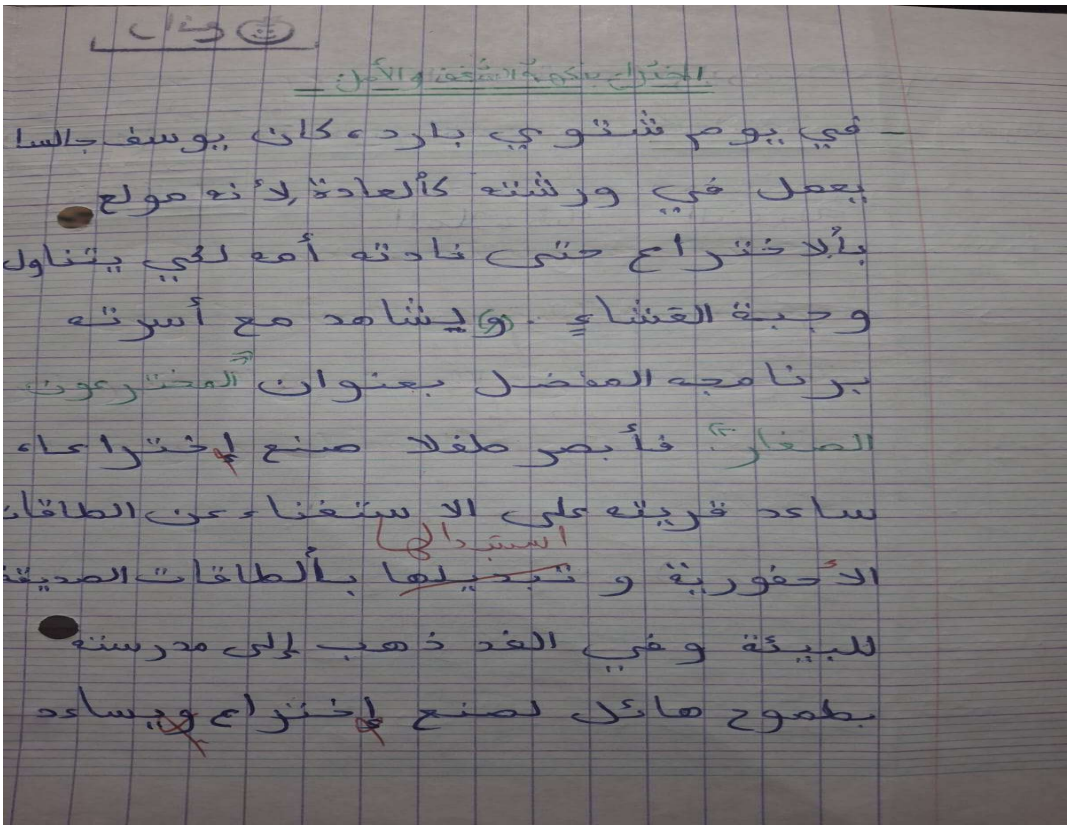


في يوم مشتوي بارد، بينما كان الجميع يستمتع بالدفء
قررت مدرستنا أن تنظم لنا رحلة للمستوى السادس خرجة
ميدانية نتعرف فيها على الطاقة الشمسية وآفاقها الواعدة.
ركب الجميع الحافلة وهم مجهزون بأقلام ومذكرات لتدوين
المعلومات المستفادة، وبقرب معرض أكسبو انحطنا التحفة
التاريخية (التاريخية) البشموخ عبق أصولها التي تقع
فوق المحيط الأطلسي الشاسع الذي أهدينا (عبقه ونسيمه
المنعش وفي مدخل المعرض الدولي فوجئنا بناس من كل
الجنسيات، باختراعات بفكره الإبداع وبهندسة رائعة المنشأة
دخلنا مسترين حتى استقبلتنا شركة سوفاموك التي
أسست منذ في المئة بالمغرب خالصة وفخورة في البدء

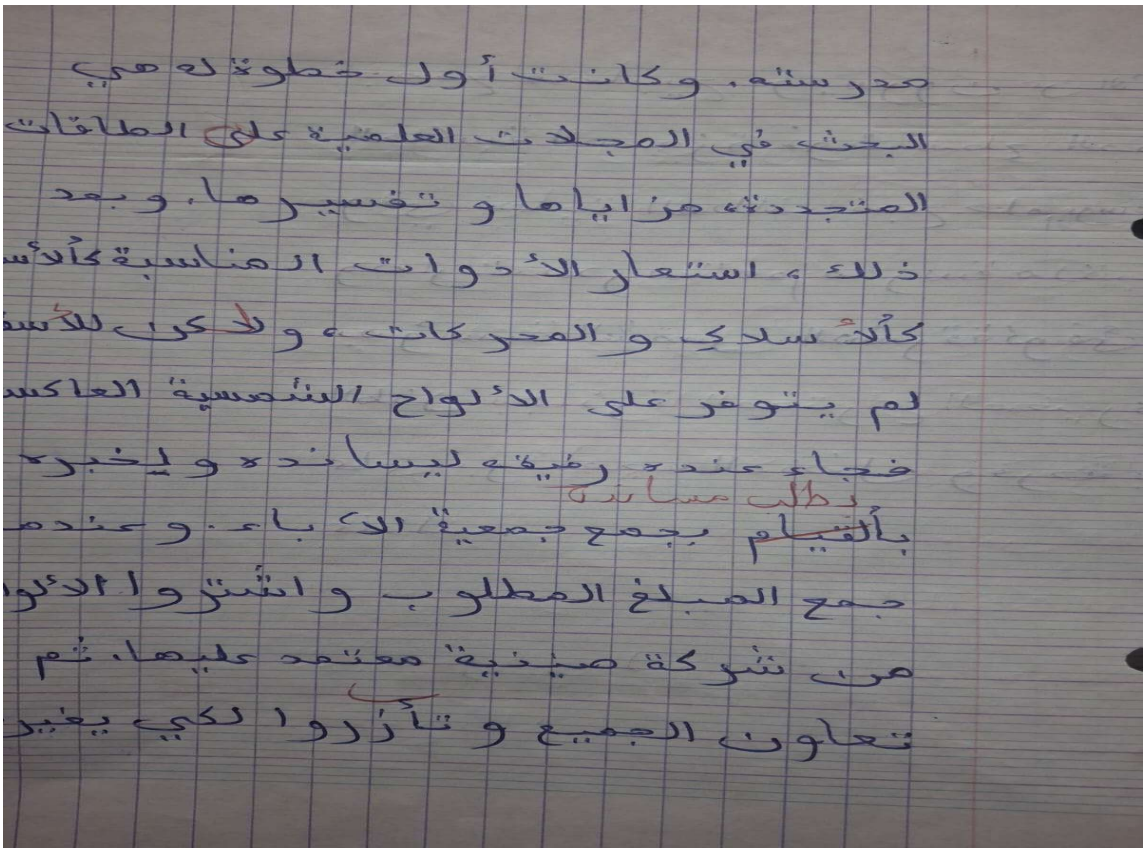


أروقة الأولى الزجاجية العامة للعموم ولكن بعد ذلك
قادونا مع صنجهم التي تتوفر على الطاقة الهوائية
وراء الزجاج لتحسين التفاعل كل الأشعة المتواجدة.
وبعد ذلك زرنا السيارات الكهربائية التي ستصبح وسائل
التنقل المستقبلية ووسط القاعة ذهبنا إلى مواقع وحي
شركة مهنية تستثمر في المغرب وأدركنا أن الماء
ومتعلقة بالواد فاس كانت هذا تجربة مفيدة للغاية أعجبتنا
وأفادتنا كما تعلمنا منها أن الوقود المستقبلي هي
الطاقات المتجددة وبالضبط الطاقة الشمسية التي تتوفر
330 يوما في المغرب مما يجعله رائدا من رواد هذا المجال
المهم.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/



في يوم شتوي بارد، كان يوسف جالسا
يعمل في ورشته كالعادة لأنه مولع
بالاختراع حتى نادته أمه لكي يتناول
وجبة العشاء. ويشاهد مع أسرته
برنامجه المفضل بعنوان المخترعون
الصغار. فأبصر طفلا صنع اختراعا
ساعد فريقه على الاستغناء عن الطاقات
الأحفورية و تبديلها بالطاقات الصديقة
للبيئة وفي الغد ذهب إلى مدرسته
بطموح هائل لصنع اختراع ويساعد



مدرسته. وكانت أول خطوة له هي
البحث في المجلات العلمية على الطاقات
المتجددة مزاياها و تفسيرها. وبعد
ذلك، استعار الأدوات المناسبة كالأس
كالة سلكي و المحركات، ولكن للأسف
لم يتوفر على الألواح الشمسية العاكس
فجاء عنده زميله ليساعده ويخبره
وطلب مساعدته
بالقيام بجمع جمعية الآباء. وعندما
جمع المبلغ المطلوب واشتروا الأدوا
من شركة صينية معتمد عليها، ثم
تعاون الجميع و تآزروا لكي يعبر

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تأسيس علم السياسة عند ابن رشد

يونس الديهاجي
المشرف: الأستاذ أحمد مصلح
مختبر الإنسان والقيم والمجتمعات، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة ابن طفيل بالقنيطرة
المملكة المغربية

الملخص:

يحتفل العالم العربي الإسلامي ومعه العالم الغربي بمرور تسعمائة سنة على ولادة ابن رشد[1]، الذي شكلت فلسفته ذروة الفلسفة في الغرب الإسلامي وتتويجا لمسار فلسفي في العالم العربي الإسلامي بدأ مع الأعمال الأولى: للكندي[2]، والفارابي، وابن سينا[3]، والغزالي[4] في المشرق وابن باجة[5]، وابن طفيل[6] في المغرب، وتكمن قوة ابن رشد في انتشار أفكاره بعد وفاته خارج الأندلس نحو أوروبا الوسيطية، الأمر الذي سيخلق له أتباعا سيكون لهم الباع في كلية الصنائع بباريس مثلا، حيث سيمدون الفلسفة المسيحية بإطارات نظرية تدافع بها عن اختيارات عقدية معينة الأمر الذي خلق مقاومة لأفكاره، حتى بلغ الأمر لمنتقديه إلى استصدار إدانة مثل إدانة سنة 1277 من طرف القس إيتيان تمبي، أو محاربة فلسفته المشائية من طرف طوما الأكويني[7]، الأمر الذي يؤكد قوة النسق الفلسفي النظري الذي أسسه ابن رشد.

لكن ابن رشد ليس هو الجانب النظري فقط بل هنالك جانب عملي أخلاقي وسياسي كذلك يتميز به، لهذا سأعمل في هذا المقال على توضيح كيف أسس ابن رشد لممارسة سياسية داخل المجال الإسلامي الذي يرى في الدولة مكان للأفراد يتعايشون فيه وفق شريعة مترلة تحدد أدوار الأفراد داخلها من جهة وعلاقتهم بالحاكم من جهة أخرى، وذلك من خلال طرح السؤال التالي: كيف تمكن ابن رشد من تبيئة الممارسة السياسي داخل الغرب الإسلامي عبر الفلسفة وليس عبر الدين؟

الكلمات المفتاحية: ابن رشد، الفلسفة السياسية، العلم المدني، أفلاطون، أرسطو، الكمال الإنساني، الغرب الإسلامي، الخطاب البرهاني

---

[1]"محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد، ويكنى أبا الوليد..ولد صباحا في مدينة قرطبة، في سنة 520ه الموافق 1126م ... وتوفي سنة 595ه الموافق 1198م" بدوي عبد الرحمن، **موسوعة الفلسفة**، الدراسات العربية للنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1984، ص 19.

[2]"أبو يوسف يعقوب ابن إسحاق الكندي، ولد في الكوفة مطلع القرن التاسع الميلادي(ربما سنة 185 ه/ 796م) وتوفي في بغداد حوالي سنة (260ه/872م)طرابيشي جورج، **معجم الفلاسفة"الفلاسفة– المناطقة– المتكلمون– اللاهوتيون– المتصوفة"**، دار الطليعة بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 2006، ص 528.

[3]"أبي علي الحسين بن عبد الله ابن سينا، ولد في قرية أفشنة من أعمال خرميتين، قرب بخارى، عاصمة السمانيين، في شهر صفر سنة 270 ه وتوفي في همدان في إيران سنة 428ه،" طرابيشي جورج، **معجم الفلاسفة"الفلاسفة– المناطقة– المتكلمون– اللاهوتيون– المتصوفة"**، نفس المرجع، ص 26.

[4]"الغزالي أبو حامد محمد، فيلسوف ومتكلم وفقيه ومتصوف عربي، من أبرز مفكري العصر الذهبي الإسلامي، لقبه أبناء دينه ب"حجة الإسلام" ولد في طوس بخرسان(شمال شرقي فارس) سنة 1059م (450 ه) ومات فيها في 19 كانون الأول 1111(501)" طرابيشي جورج، **معجم الفلاسفة"الفلاسفة– المناطقة– المتكلمون– اللاهوتيون– المتصوفة"**، نفس المرجع، ص 429.

[5]"ابن باجة، أبو بكر محمد، فيلسوف عربي أندلسي، ولد في سرقسطة في أواخر القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي، وتوفي في فاس سنة 533/ 1138م"طرابيشي جورج، **معجم الفلاسفة"الفلاسفة– المناطقة– المتكلمون– اللاهوتيون– المتصوفة"**، نفس المرجع، ص 18.

[6]"ابن طفيل، أبو بكر محمد بن عبد الله بن عبد الملك بن طفيل، ولد في قادش نحو سنة 494ه/1100م، وتوفي في مراكش بالمغرب سنة 570ه/ 1185م"طرابيشي جورج، **معجم الفلاسفة"الفلاسفة– المناطقة– المتكلمون– اللاهوتيون– المتصوفة"**، نفس المرجع، ص 30.

[7]"فيلسوف ولاهوتي من أصل إيطالي، كتب باللاتينية. ولد بين نهاية عام 1224 وبداية عام 1225 في قصر روكازيكا على مقربة من آكوينو(إيطاليا الجنوبية) ومات في فوسانوفا، على مقربة من تراشينا، في 7 مارس 1274"طرابيشي جورج، **معجم الفلاسفة"الفلاسفة– المناطقة– المتكلمون– اللاهوتيون– المتصوفة"**، نفس المرجع، ص 241.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Foundation of Political Science in Averroes' Thought: An Analytical Study of the "Necessity in Politics" (Abridgement of Plato's Republic)

Abstract:

This study explores how Averroes (Ibn Rushd) established a demonstrative political discourse within the Islamic intellectual framework, moving beyond traditional jurisprudential and idealistic metaphysical approaches. The research focuses on Averroes' "Necessity in Politics," an abridgment of Plato's "Republic," highlighting how the "Great Commentator" naturalized political practice through practical philosophy. The article analyzes the Averroesian distinction between theoretical science (Metaphysics and Natural Sciences) and practical science (Ethics and Politics), viewing politics as an essential complement to achieving "human perfection." The study concludes that Averroes laid the foundations for a "realistic humanistic philosophy" that links human civilization to rational and social nature, positioning the state as a necessary tool for maintaining the "moral health" of society.

Keywords: Averroes, Political Philosophy, Civic Science, Plato, Aristotle, Human Perfection, Islamic West, Demonstrative Discourse.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

يشكل كتاب"الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون"[1] لابن رشد لحظة مهمة في تاريخ الكتابة السياسية في الفلسفة الإسلامية، ذلك لما يقدمه من أفكار وتصورات وحلول واقعية مرتبط بواقع الدولة الإسلامية آنذاك، فلم يعمل ابن رشد على التنظير لما ينبغي أن يكون للدولة وإنما عمل على بناء ما هو كائن وإصلاحه، لهذا سيستعين بالنصوص اليونانية المؤطرة للممارسة السياسية خاصة كتاب"الجمهورية " لأفلاطون[2] الذي سيعمل على اختصاره.

فابن رشد الشارح الأعظم والأرسطي استطاع بحنكته الفلسفية أن يقدم لنا مختصرا مبنيا بناءا استدلاليا برهانيا، ليس ككتاب أفلاطون المبني على شكل محاورة قائمة على الاستدلال الجدلي والخطابي وهي عادة أفلاطون في الكتابة، فقد لخص ابن رشد كتاب"الجمهورية" لأنه لم يجد كتاب "السياسة" لأرسطو[3] في الأندلس، كما أن الأحداث والوقائع السياسية، والفكرية، والمذهبية التي كانت آنذاك بالأندلس والتي كانت تتداخل فيما بينها، والتي كان لها انعكاس مباشر على المجتمع الأندلسي، من بين الأشياء التي دفعته دفعا إلى أن يدلية بقول في السياسة، هذا من جهة ومن جهة أخرى، النسق الفلسفي في تلك اللحظة لا يمكن النظر إليه مكتملا إلا بالتوفيق بين الجانب النظري والجانب العملي، لهذا كان لا بد له من قول فلسفي في السياسة ولو من باب الاختصار، حتى لو كان اختصار أحد نصوص أفلاطون، فابن رشد لا ينظر لأفلاطون مثلما ينظر إلى أرسطو، لكن وبما أن النص الأرسطي السياسي كان مفقودا اختار أن يمر عبر أفلاطون إلى المعلم الأول، كما أن ابن رشد حاول أن يكون له موقف سياسي مثل الذي عبر عنه ابن باجة في نصه "تدبير المتوحد" وابن طفيل في نصه "حي بن يقظان"الأمر الذي يدفعنا إلى طرح الأسئلة التالية" كيف استطاع ابن رشد بناء مفهومه للسياسة؟ وكيف مكنها من موقع داخل نسقه الفلسفي؟

أولا: العناصر المؤسسة لنص"مختصر السياسة"

من أجل الإجابة عن هاته الأسئلة لابد في البداية من معرفة عناصر النص وكذلك الموضوعات التي تطرق إليها، يتشكل كتاب "مختصر السياسة[4]" من مقدمة وثلاث مقالات تختصر عشرة كتب من كتاب "الجمهورية" لأفلاطون[5]، وكل مقالة في المختصر تتضمن عنوانا وعدة فقرات، أي نعم العناوين هي من وضع المترجم لأن الأصل العربي للكتاب مفقود، لكنها متوافقة مع نص الكتاب لأن الأستاذ أحمد شحلان اعتمد على النسخة العبرية للنص الأصلي فكانت إضافاته ضرورية لتيسير تناول النص وفهم مقاصده، وكذلك حتى الترجمة العربية التي وضعها الأستاذان حسن مجيد وفاطمة الذهبي والمعنونة ب"تلخيص السياسة

---

[1] ابن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نقله عن العبرية إلى العربية الدكتور أحمد شحلان، مع مدخل و مقدمة تحليلية للمشرف على المشروع الدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة 2015.

[2] "أعظم فيلسوف في العصر القديمة. وربما في الأزمنة قاطبة. ولد بعيد وفاة بريكليس، نحو عام 427 ق.م، من أسرة أرستقراطية أثينية، ... ومات أفلاطون عن ثمانين حولا، نحو عام 347، فيما كان يحرر كتابه القوانين/ طرابيشي جورج، **معجم الفلاسفة"الفلاسفة– المناطقة– المتكلمون– اللاهوتيون– المتصوفة"**، مرجع سابق، صص 71-72.

[3] "ولد أرسطو في اسطاغيرا وهي مدينة صغيرة في شبه الجزيرة الخلقيدية سنة 383 ق.م وتوفي في خلقيس سنة 322 ق.م" طرابيشي جورج، **معجم الفلاسفة"الفلاسفة– المناطقة– المتكلمون– اللاهوتيون– المتصوفة"**، مرجع سابق،ص 52.

[4] يقول الأستاذ محمد مساعد" لا نعلم السبب الذي من أجله لم ينتبه العلوي و لم ينبه غيره، من ثم على إمكانية انتماء هذا الكتاب إلى جنس الكتابة المختصراتية لدى ابن رشد"مساعد محمد، **المستدرك على المتن الرشدي**، دفاتر مختبر الفاعليات الفلسفية والاجتماعية والثقافية، مطبعة مرجان ، مكناس، العدد 3، 2017، ص 94.

[5] أفلاطون، **الجمهورية**، دراسة و ترجمة فؤاد زكرياء، دار الوفاء لدنيا الطبع و النشر، 2004.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لأفلاطون"[1]، والذي اعتمدا فيها على الترجمة الإنجليزية التي أنجزها روزونتال، فهي الأخرى تتضمن ثلاث مقالات مع عناوين فرعية لتسيير الفهم، غير أن العناوين في النصين مختلفين عن بعضهما البعض [2]، وهذا الأمر يطرح صعوبة من مصاعب التحقيق والمتمثلة في حدود سلطة المحقق على النص.

ففي مقدمة "المختصر"المعنونة ب"موضوع الكتاب ومنهجه"[3]، تتضمن فقرة واحدة، يؤكد فيها ابن رشد مقصده من هذا الكتاب، والمتمثل في تجريد الأقاويل العلمية التي توجد في كتاب الجمهورية لأفلاطون، أي البحث عن العناصر الضرورية التي تؤسس لهذا العلم والتي يحتاج إليها كل من سيتناوله، مع حذف الأقاويل الجدلية الغير النافعة له، سالكا في ذلك سبيل الاختصار، مع ترتيب يناسب تعليم هذا العلم، مع تحديد موضوعه والترتيب الذي يتبع فيه وذكر فوائده، وأغراضه، وأقسامه[4]، فهاته هي عادة ابن رشد دائما عندما يتناول علم جديد يبدأ في تحديد موضوعه وتحديد مقصده منه وعلاقته بالعلوم الأخرى، وهو بذلك يريد أن يجد له مكان ضمن الفلسفة باعتبارها العلم الكلي ويضمن عبر ذلك التحديد، الانتصار للفلسفة والعلم الحق كما تجليا عند أرسطو.

في المقالة الأولى من المختصر والمعنونة ب" تشييد المدينة الفاضلة"، فأول عنوان نصادفه "العلم المدني: نسبته إلى العلوم الأخرى"[5]. حيث يتحدث فيها ابن رشد عن تأسيس العلم المدني، وإدراجه ضمن العلوم، ويكون بذلك جزءا لا يتجزأ منها، وهذا ما لا نجده عند أفلاطون في نص "الجمهورية" الذي لم يرى ضرورة تأسيس العلم المدني، معتبرا إياه امتداد للفلسفة النظرية، كما أن تصنيف العلوم وترتيبها لم يوضع إلا مع أرسطو، لهذا وانسجاما مع أرسطيته سيعمل ابن رشد على تأسيس العلم المدني من خلال تحديد موضوعه ومنهجه وأهدافه وغاياته بل الأكثر من ذلك تحديد علاقته ومنزلته بالنسبة للعلوم الأخرى.

ثانيا العلاقة ما بين العلم النظري والعلم العملي في تأسيس لعلم السياسة.

وجد الفارابي المعلم الثاني علاقة ما بين الجانب الميتافيزيقي والجانب العملي خصوصا السياسة، حيث عمل على"الربط ما بين ما بعد الطبيعة والمدينة الفاضلة ربطا محكما لا يخلو من جمال، لتأكيده على وحدة الكون وترابط أجزائه وجمال بنائه وضرورة تشييد صرح المدينة الفاضلة على غراره، ذلك أن الفارابي عمل على الدمج السياسة المدنية في نظريته الميتافيزيقية"[6]، في المقابل سيعمل ابن رشد على تحرير السياسة من الميتافيزيقا، لذلك أكد على وجود تباينا واضحا بين العلم المدني والعلم النظري: من حيث الموضوع، والمبادئ، والغاية ، فموضوع العلم النظري هو "ما لا يمكن أن يكون على غير ما هو عليه" أي الحقائق والعلاقات المستقلة عن الإرادة الإنسانية والتي لا تتطلب منا إلا مجرد إدراكها[7]، و الفلسفة النظرية تقدم معارف من شأنها أن يعلمها الإنسان دون أن يكون عليه أن يعملها، والمقصود الأول منها هو "العلم لذات العلم"" لأن هدفها هو التأمل العقلي المحرر

---

[1] ابن رشد، **تلخيص السياسة لأفلاطون "محاورة الجمهورية"**، نقله إلى العربية حسن مجيد العبيدي وفاطمة كاظم الذهبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.

[2] ففي ترجمة الأستاذان حسن العبيدي وفاطمة الذهبي مثلا في المقالة الأولى العنوان الفرعي الذي اقترحه هو "عناصر المدينة الفاضلة ودستورها" بخلاف الأستاذ أحمد شحلان العنوان الفرعي للمقالة الأولى هو تأسيس العلم المدني"

[3] ابن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نفس المصدر، ص 71.

[4] ابن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نفس المصدر، ص 71.

[5] يذكر أ. شحلان أنه هو من وضع العناوين، ابن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نفس المصدر، ص 71 .

[6] الحداد عزيز، **ابن رشد وإشكالية الفلسفة الإسلامية في الإسلام**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2010.

[7] تايلور ألفريد إدوارد ، **أرسطو**، رحمة عزت القرني، دار الطليعة بيروت، الطبعة، الأولى، أبريل، 1992، ص 23.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من الغرض للحقائق التي هي مستقلة عن إرادتنا وغايتها هي المعرفة والمعرفة وحدها[1]، ويشمل هذا العلم على: علم ما بعد الطبيعة، أي الفلسفة الأولى، وعلوم التعاليم(الحساب والهندسة والفلك والموسيقى) وعلوم الطبيعة(الطبيعيات العامة والعلوم المتخصصة في الظواهر الطبيعية المختلفة بما في ذلك علم النفس والطب)، أما موضوع العلم المدني أي الفلسفة العملية فإنه العلم الذي يهتم بالعلاقات التي يمكن للإرادة الإنسانية أن تتدخل لتعدل منها، وهي "الأشياء التي يمكن أن تكون على غير ماهي عليه"[2] أي الأفعال الإرادية التي تصدر عنا، أما مبادؤها فهي الإرادة وحرية الاختيار، وأقسام العلم المدني تنقسم إلى قسمين: الأول علم الأخلاق الذي تذكر فيه الملكات والأفعال الإرادية والعادات جملة، والكتاب الذي يفحص هاته العناصر في نظر ابن رشد هو المعروف ب"نيكوماخيا"[3]لأرسطو، أما القسم الثاني فهو علم السياسة الذي يفحص فيه عن الكيفية التي ترسخ بها هذه الملكات في النفوس وكيف تعمل ملكة في أخرى حتى يكون الفعل الحاصل من الملكة المقصودة على أكمل وجه، وأي ملكة تكون كالعائق لغيرها، والكتاب الذي يدرس هاته المواضيع المعروف بكتاب "السياسة" لأرسطو وأيضا في كتاب أفلاطون[4]، أما الغاية من العلم العملي فهو تحويل المعرفة لتكون مفيدة لسلوكنا الذي نتوجه به نحو الغير.

إن تأسيس علم السياسة عند ابن رشد بهذا الشكل الذي تم ذكره سابقا وجعله جزءا من البناء العلمي الذي وضعه أرسطو، يجب في نظره أن يقف على نقطتين أساسيتين: النقطة الأولى، أن يجد للسياسة مكانة داخل العلوم وربطها معها بعلاقة، أما النقطة الثانية، بناء السياسة على شكل خطاب علمي برهاني باعتبارها علما. فكيف تحضر هاتين النقطتين عنده؟.

بالنسبة للنقطة الأولى يتفق كل الدارسون[5] على أن ابن رشد سيحتفظ بتصنيف العلوم الذي خطه أرسطو. مادام أن العلوم لم تعرف تحولا إبستمولوجية في تلك اللحظة وبقيت محتفظة بنفس البناء الذي أسس منذ أرسطو، بحيث أنه كان يميز فيها بين نوعين من العلوم: العلوم النظرية والعلوم العملية، وأن هذين النوعين من العلوم يختلفان عن بعضهما البعض من حيث الموضوع والمبادئ والغايات، لكن بالرغم من تلك الاختلاف فإنهما متصلان، وحلقة الوصل بينهما هي علم النفس الذي هو جزء من العلم الطبيعي الذي ينتمي إلى العلوم النظرية[6] كما أنه متصل بالعلوم العملية وخاصة الأخلاق، فالنفس بالنسبة لابن رشد لها علاقة مباشرة بالعلم الطبيعي حيث تنبني على نتائجه يقول ابن رشد في "رسالة في النفس" " الغرض هاهنا أن نثبت من أقاويل المفسرين في علم النفس، ما نرى أنه أشد مطابقة لما تبين في العلم الطبيعي"[7].هذا الأمر جعل النفس جزءا وامتدادا للعلم الطبيعي، بحيث يتأسس علم النفس على النتائج التي تم التوصل إليه في العلم الطبيعي، وكأن علم الطبيعة يقدم لعلم النفس المقدمات الأساسية له.

---

[1] ابن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نفس المصدر، ص 22.

[2] ابن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نفس المصدر، ص 23.

[3] ابن رشد، **تلخيص أخلاق أرسطو(الأخلاق إلى نيقوماخوس)**، ترجمه من العبرية وحقق نصه وقابله بالأصل الإغريقي أحمد شحلان، مطبعة GraphoPub، الرباط، الطبعو الأولى، 2018.

[4] ابن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نفس المصدر، ص 73 .

[5] أقصد هنا محمد الجابري، علي العتيبي و كمال مساعد و غيرهم.

[6] يرى الأستاذ جمال الدين العلوي في مقال بعنوان" إشكال العلاقة بين العلم الطبيعي و ما بعد الطبيعة عند ابن رشد" إن العلاقة بين العلوم الطبيعية والعلوم ما بعد الطبيعة علاقة صعود و نزول، فالعلم الطبيعي يدرس الموجودات الطبيعية و نتائج هاته الدراسة يصادر عليها العلم ما بعد الطبيعة، و أن هذا الأخير يقدم للعلم الطبيعي المبادئ العامة التي يوظفها في دراسته للموجودات الطبيعية".

[7] ابن رشد، **كتاب النفس**، ضبط وتعليق: موفق فوزي الجبر، دار التكوين للطباعة والنشر، الكويت، 2006.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

داخل كتاب النفس يرى ابن رشد أن الإنسان مكون من نفس والبدن، أي من صورة ومادة والنفس "كمال أول لجسم طبيعي آلي ذي حياة بالقوة "[1]، لكن سينظر ابن رشد إلى ثنائية النفس والبدن من منطلق الوحدة القائمة بينهما باعتبار النفس صورة للجسم أي كماله وماهيته، فما يلاحظ بهذا الصدد كما يقول الأستاذ محمد المصباحي" تميز القول الرشدي بصدد النفس بصفة عامة بولائه العميق لنظرية الصور المادية أو نظرية الكمال، و حرصه على بناء مقاله السيكولوجي على مبادئ ومفاهيم فزيائية وبيولوجية في الأساس، ومن ثم سيطرة الإشكال العقلي على كل مفاصله بشكل حاد، في مقابل انعدام الإشكال النفسي بين النفس والجسم لأن النفس أصبحت صورة أو كمال للجسم الطبيعي العضوي، أي أصبحت كمالا له من حيث تعبير عن ماهيته وتبعا لذلك فقد اعتبر أن النفس والبدن أمران غير متغايرين"[2] ، وعدم التغاير هذا يجعل النفس لا تفعل ولا تنفعل إلا بالجسم[3]، فالنفس تنقسم إلى ثلاثة قوى تفعل انطلاقا منها، وبما أن الإنسان فاعلا له إرادة، فإن إرادته تحتاج إلى العقل لكي تفعل عن روية واختيار، ومادام الأمر كذلك، فإنه من اللازم إذن أن ندرس نفسه ونحدد كيفية اشتغالها وكيفية تأثيرها وتأثرها مع الجسم ،هذا الأمر هو الذي يدفع بامتداد النفس نحو الجانب العملي والمتمثل في الأخلاق، هاته الأخيرة بدورها سيتم استثمار نتائجها [4] في تأسيس مبحث السياسة[5]، بحيث الأولى(الأخلاق) تحدد المبادئ العامة والثانية (السياسة)تصرف هاته المبادئ في المدينة، يقول ابن رشد "ونسبة ما يفحص عنه في القسم الأول من هذا العلم إلى ما يفحص عنه في القسم الثاني، هي كنسبة كتاب الصحة والمرض إلى كتاب حفظ الصحة وإزالة المرض"[6] هكذا يتبن كيف أن الأمور متسلسلة عند ابن رشد في ما يخص بناء السياسة، والذي تطلب منه العودة بالضرورة إلى علم الطبيعة، وعلم النفس، والطب ثم إلى علم الأخلاق ، الذي بدوره سيتم استثمار نتائجه في علم السياسة يقول ابن رشد عن هاته العلاقة" و نسبة ما يفحص عنه في القسم الأول من العلم إلى ما يفحص عنه في القسم الثاني، هي كنسبة كتاب الصحة و المرض إلى كتاب حفظ الصحة وإزالة المرض في صناعة الطب. والقسم الأول من هذه الصناعة يتضمنه الكتاب المعروف ب" نيكوماخيا" لأرسطو، و الثاني يفحص عنه في كتابه المعروف ب"السياسة"، و أيضا في كتاب أفلاطون الذي نروم تلخيصه ...، ينبغي أن نذكر أمورا مما تبين في القسم الأول، لتكون أصلا نمهد به لما نريد أن نقوله هنا ابتداء، فنقول: قد تبين في القسم الأول من هذا العلم أن الكمالات الإنسانية هي في الجملة أربعة أنواع: فضائل نظرية (عقلية)، و فضائل علمية(فكرية)، و فضائل خلقية، وصنائع عملية، وأن هذه الكمالات كلها إنما هي من أجل النظرية وهي قدم لها، على نحو ما تقدم النتائج"[7].

لا يتوقف ابن رشد في رصد هاته العلاقة بين علم النفس والأخلاق والسياسة بل نجده في كثير من الأحيان يضرب الأمثال بالطب والحيوان داخل نصه، كما نجده يوظف كتاب البرهان وكتاب ما بعد الطبيعة كلما دعت الأمور إلى ذلك،

---

[1] لعبي فريد، **رؤية ابن رشد السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية،2011، ص66.

[2] لعبي فريد، **رؤية ابن رشد السياسية**، نفس المصدر، ص 67.

[3] سامي محمود إبراهيم، **الفلسفة السياسية عند ابن رشد**، مجلة آداب الرافدين، العدد 59، سنة 2011/1432م.

[4] يقول ابن رشد"قد تبين في هذا القسم الأول من هذا العلم أن الكمالات الإنسانية هي في الجملة أربع أنواع: فضائل نظرية(عقلية)، و فضائل عملية(فكرية)، و فضائل خلقية، و صنائع عملية، و أن هذه الكمالات كلها إنما هي من أجل النظرية و هي مقدمة لها، على نحو ما تتقدم المقدمات النتائج" ابن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، مصدر سابق، ص74.

[5] يورد الأستاذ شحلان أن ابن رشد ألف "مختصر السياسة أولا ثم أتبعه ب"مختصر الأخلاق" وروزانتال هو الأخر يؤكد أن ابن رشد يشير إلى كتاب السماع الطبيعي في أثناء تلخيصه لكتاب السياسة، و نستنتج من ذلك أن ابن رشد يستعمل نتائج علم توصل إليه دون أن يقوم بكتابة مختصر فيه، أنظر المرجع السابق، ص137.و ابن رشد، ت**لخيص السياسة**، مصدر سابق، ص42.

[6] ابن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نفس المصدر، ص 73.

[7] بن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نفس المصدر، نفس المصدر، ص 74.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والسبب في ذلك هو إظهاره العلاقة الترابطية بين كل هاته التخصصات والوحدة القائمة بينها، هذا فيما يخص الجانب التأسيسي لعلم السياسة أما الجانب الثاني والمتمثل في بناء الخطاب السياسي بناء برهانيا فإن ابن رشد يؤكد منذ بداية مختصره أنه سيعمل على تجريد الأقاويل العلمية التي تحتاج إلى صورة منطقية لتغلفها، وهذه الصورة هي البرهان لهذا نجده في خدم النص يحيل على كتاب البرهان، لأن مقصده من تناول الظاهرة السياسة، تحويل التعامل معها من مستوى التعاطي الاتفاقي العرضي إلى مستوى التعاطي البرهاني، أي الارتقاء بالظاهرة السياسية إلى مصاف الظواهر التي تقبل الدراسة والتحليل، وبالتالي الرصد واستنتاج القوانين، ومن ثمة فتح السبيل أمام التحكم بها بحسب ما تقتضيه إرادة البشر[1]ذاتهم وليس إرادة خارجية عنهم.

بقيت مسألة أخيرة فيما يخص تأسيس العلم المدني وهي المتعلقة بتعريف الإنسان يقول ابن رشد" و أيضا تبين هناك أنه لا يمكن لإنسان واحد أن يحصل، من هذه الفضائل، على الفضيلة الخاصة التي ينفرد بها من غير أن يعاونه في ذلك أناس آخرون. أعني أن الإنسان يحتاج في حصوله على فضيلته إلى أناس غيره، ولذلك قيل بحق عن الإنسان: مدني بالطبع"[2] هذا التعريف الذي نجده عند ابن رشد يختلف عن ما قدمه أفلاطون في كتابه الجمهورية، حيث ذكر أن الدولة في نظر أفلاطون تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته وحاجته إلى أشياء لا حصر لها[3]، وهذا الأمر ينتج عنه أن لكل واحد من الأشخاص حاجته الخاصة به والتي يحتاج إلى من يساعده في تلبيتها، وبالتالي فكل واحد هو في حاجة إلى الآخرين كما هم في حاجة إليه فينشأ فيما بينهم تبادل الحاجات فتظهر الدولة ويصبح الإنسان جزءا من المدينة، على أساس أن لكل واحد منهم طباعه الخاصة والتي تحدد كذلك الفروق فيما بينهم، حيث كل واحد منهم يقوم بعمل واحد ووحيد موافق لطبيعته الخاصة، إن تمدن الإنسان عند أفلاطون هو وليد الحاجة الضرورية أي الحاجة البيولوجية والتي ستتمخض عنها حاجات أخرى ولدتها اللحظة التي يعيش فيها ، أما بالنسبة لابن رشد فتمدن الإنسان عنده رهين بكونه" حيوان ناطق"، يستخدم عقله بشقيه النظري والعملي معا، وبما أن المدينة من صنع العقل فكمال الإنسان هو كمال عقله ، وكمال عقل الإنسان مرهون بكماله المدني، كما أن كماله المدني رهين بكماله العقلي الذي هو الأخر رهين بكماله الجسدي المتمثل في الصحة. غير أن ما يميز الكمال المدني هو افتقار الإنسان إلى الآخر وحاجاته إليه، مما يعني أن النقص هو الذي يحرك الإنسان الفردي لكي يتحول إلى إنسان جماعي يبني سياسة مدنية. ولما كان الكمال المدني مرادفا للكمال العقلي، أمكننا أن نستخلص بأن عقله هو الذي يحركه نحو استكمال غايته المدنية[4]، و ليس النقص البيولوجي وحده كما ذهب إلى ذلك أفلاطون في الكتاب الثاني من الجمهورية .

خلاصة:

نستنتج من خلال التحليل كيف أن ابن رشد عمل على التبيئة الفلسفية لمفهوم السياسية داخل النسق الفلسفي من جهة وداخل المجتمع العربي الإسلامي من جهة أخرى، متجاوزا بذلك الفقه الإسلامي الذي هو الآخر يدلي بدلوه في العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم، غير أن ابن رشد كان هدفه ليس فقط تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بل إنه اعتبر أن السياسة تكملة ضرورية لمفهوم الإنسان، ودواء طبي تحفظ له صحته، لأن الدولة تحافظ على الإنسان عبر جعله قادرا على بلوغ كماله النظري والعملي معا، كما تحارب كل ما يمكن أن يدمره، لهذا كانت الفلسفة السياسية في الغرب الإسلامي عموما فلسفة إنسية واقعية تختلف عن الفلسفة السياسية في المشرق التي كانت ميتافيزيقية مثالية.

---

[1] العلبيي فريد، **رؤية ابن رشد السياسية**، مرجع سابق، ص55.

[2] ابن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نفس المصدر، ص 74.

[3] أفلاطون، **الجمهورية**، مصدر سابق، ص 225.

[4] مصباحي محمد ، **مع ابن رشد**، دار تبقال للنشر،، الطبعة الأولى، 2007، ص 70.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- مصباحي محمد ، **مع ابن رشد**، دار تبقال للنشر،، الطبعة الأولى، 2007.
- ابن رشد، **الضروري في السياسة مختصر كتاب السياسة لأفلاطون**، نقله عن العبرية إلى العربية الدكتور أحمد شحلان، مع مدخل و مقدمة تحليلية للمشرف على المشروع الدكتور محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الرابعة 2015.
- مساعد محمد، **المستدرك على المتن الرشدي**، دفاتر مختبر الفاعليات الفلسفية والاجتماعية والثقافية، مطبعة مرجان ، مكناس، العدد 3، 2017.
- أفلاطون، **الجمهورية**، دراسة و ترجمة فؤاد زكرياء، دار الوفاء لدنيا الطبع و النشر، 2004.
- ابن رشد، **تلخيص أخلاق أرسطو(الأخلاق إلى نيقوماخوس)**، ترجمه من العبرية وحقق نصه وقابله بالأصل الإغريقي أحمد شحلان، مطبعة GraphoPub، الرباط، الطبعة الأولى، 2018.
- ابن رشد، **تلخيص السياسة لأفلاطون "محاورة الجمهورية"**، نقله إلى العربية حسن مجيد العبيدي وفاطمة كاظم الذهبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1998.
- لعيبي فريد، **رؤية ابن رشد السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2011.
- الحداد عزيز، **ابن رشد وإشكالية الفلسفة الإسلامية في الإسلام**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، 2010.
- Benmakhlouf Ali, Averroés, éd Perrin, Paris, 2009.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مفهوم السلطة بين كارل شميث وهابرماس: من السيادة إلى المناقشة والتداول

عادل العمراني
طالب باحث بسلك الماستر تخصص الفلسفة المعاصرة
جامعة محمد الأول وجدة، الكلية المتعددة التخصصات بالناظور
المملكة المغربية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة إشكالية "الشرعية السياسية" في الفكر المعاصر من خلال المقارنة بين براديغمين متناقضين: براديغم "القرار السيادي" عند كارل شميت، وبراديغم "السلطة التواصلية" عند يورغن هابرماس. يحلل البحث أطروحة شميت التي تربط السيادة بالقدرة على الحسم في "حالة الاستثناء"، معتبراً القرار أسبق من القانون. في المقابل، تستعرض الدراسة مشروع هابرماس النقدي الذي يسعى لعقلنة السلطة عبر "الفضاء العمومي" والديمقراطية التداولية، محولاً السيادة من إرادة متعالية إلى إجراءات تواصلية بيذاتية. وخلصت الدراسة إلى أن التوتر بين "منطق القرار" و"منطق التداول" يظل بنية جوهرية في الحداثة السياسية، حيث تراهن الديمقراطيات المعاصرة على تقنين القرار دون إلغائه، وتقييد القوة دون شل الفعل السياسي.

الكلمات المفتاحية :كارل شميت، يورغن هابرماس، السيادة، حالة الاستثناء، السلطة التواصلية، الديمقراطية التداولية، الفضاء العمومي، الشرعية السياسية

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Dialectics of Authority and Legitimacy in Modern Political Thought: A Comparative Study between Carl Schmitt's Decidability and Jürgen Habermas's Communicative Rationality

Abstract:

This study examines the dilemma of "political legitimacy" in contemporary thought by comparing two opposing paradigms: Carl Schmitt's "Sovereign Decisionism" and Jürgen Habermas's "Communicative Authority." The research analyzes Schmitt's thesis, which links sovereignty to the ability to decide in a "state of exception," asserting that the decision precedes the law. Conversely, the study explores Habermas's critical project, which seeks to rationalize authority through the "public sphere" and deliberative democracy, transforming sovereignty from a transcendent will into intersubjective communicative procedures. The findings conclude that the tension between the "logic of decision" and the "logic of deliberation" remains a fundamental structure of political modernity, where contemporary democracies strive to institutionalize the decision without eliminating it and to restrict power without paralyzing political action.

Keywords: Carl Schmitt, Jürgen Habermas, Sovereignty, State of Exception, Communicative Authority, Deliberative Democracy, Public Sphere, Political Legitimacy.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقديم عام:

تحتل مسألة السلطة موقعًا مركزيًا في الفلسفة السياسية الحديثة والمعاصرة، لأنها تمثل نقطة التقاء معقّدة بين القانون والسياسة، بين الإكراه والشرعية، وبين الدولة والمجتمع. فمنذ تشكّل الدولة الحديثة، ظلّ السؤال المطروح هو :على أي أساس تكون السلطة السياسية مشروعة؟ هل تُستمد من القدرة على الحسم والسيادة، أم من قبول المحكومين ومشاركتهم في إنتاج القوانين؟

وقد ازداد هذا السؤال إلحاحًا داخل الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، التي تسعى إلى الجمع بين سيادة القانون وسيادة الشعب، بين الاستقرار السياسي وحرية المواطنين، وبين فعالية القرار ومشروعية التبرير. ففي هذا السياق، برزت مقاربتان فلسفيتان متعارضتان بشكل جذري: مقاربة كارل شميت التي تؤسس السلطة على القرار السيادي وحالة الاستثناء، ومقاربة يورغن هابرماس التي تربط السلطة بالفضاء العمومي والعقلانية التواصلية والديمقراطية التداولية. من هنا، تصبح مسألة السلطة ليست مجرد مشكلة تقنية في تنظيم الدولة، بل إشكالًا فلسفيًا عميقًا يتعلق بطبيعة الشرعية السياسية ذاتها في العالم الحديث. ينطلق هذا العمل من الإشكال المركزي التالي: **كيف يمكن للدولة الديمقراطية الحديثة أن توفّق بين منطق السيادة والقرار من جهة، ومنطق الشرعية التواصلية والمشاركة الديمقراطية من جهة أخرى؟ وبعبارة أخرى، هل تقوم السلطة السياسية، في جوهرها، على القرار السيادي كما يقول كارل شميت، أم على التبرير العقلاني والتواصل العمومي كما يرى هابرماس؟**

-كيف يعيد مفهوم السلطة التواصلية صياغة مفهومي السيادة الشعبية والشرعية داخل دولة الحق والقانون الديمقراطية؟ وأخيرًا: هل يمكن بناء نموذج للسلطة السياسية يجمع بين الضرورة السيادية والمشروعية التداولية، أم أن هذا التوتر يظل بنيويًا داخل الحداثة السياسية؟

المحور الأول: مفهوم السلطة عند كارل شميث، باعتباره قرار سيادي.

-كارل شميت:(1985–1888) فيلسوف سياسي وفقيه قانوني ألماني، يُعدّ من أكثر مفكري القرن العشرين إثارةً للجدل، واشتهر بتحليلاته العميقة لمفاهيم **السيادة، السلطة، السياسي، والشرعية**، وبنقده الجذري لليبرالية والديمقراطية البرلمانية. من أهم أعماله: **"اللاهوت السياسي" و"مفهوم السياسي" و " الديكتاتورية" و " حارس الدستور"**.

يعالج كارل شميت إشكالية السلطة في كتابه اللاهوت السياسي معالجةً مركزية ومباشرة، خصوصاً في القسم المعنون »أربعة فصول عن مفهوم السيادة«، ولا سيما في الفصل الأول (تعريف السيادة) والفصل الثاني (مشكلة السيادة بين الشكل القانوني والقرار). في هذين الفصلين يبلور شميت أطروحته الأساسية التي تفكّك الأسس الليبرالية للدولة الحديثة وتعيد تعريف السلطة انطلاقًا من منطق القرار السيادي. حيث قدّم شميت تعريفه الشهير للسيادة بقوله: "السيّد هو من يقرّر في حالة الاستثناء"، وبذلك ينقل مفهوم السلطة من مجال القانون والإجراءات إلى مجال القدرة الفعلية على اتخاذ القرار عندما يتعطّل النظام القانوني. فالسلطة، في جوهرها، ليست وظيفة داخل بنية مؤسساتية، ولا نتاج توزيع دستوري للمهام، بل هي قدرة على الحسم في اللحظة التي ينهار فيها القانون .هنا يتكشّف الأساس الواقعي لكل حكم :من يملك سلطة تعليق القاعدة هو من يملك السلطة السياسية الحقيقية. صاحب السيادة، في نظر شميت، هو من يملك كلمة الفصل في القرارات الحاسمة التي يتوقف عليها وجود الدولة، إنه هو الذي يقرن، وهو الذي يلزم الجميع بالخضوع لقراراته. إن تصور صاحبنا للسيادة شبيه الصورة العاهل في اليقياتان Leviathan طوماس هوبس Hobbes ، فهو الآخر يخضع لأي سلطة، بما في ذلك سلطة المتعاقدين الذين توجوه حاكما؛

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لأنه ببساطة ليس طرفا في العقد، لذلك فهو يخضع لأي التزام عدا ما هو موجود من أجله فإذا كان موجودا للقضاء على العنف، والخروج من حالة الطبيعة، حالة الإنسان ذئب أخيه الإنسان، فيما يمكن أن يقيد بأي سلطة خارجية.[1]

يعالج (**الدكتور يوسف أقرقاش ضمن مقالة بمجلة الدراسات والأبحاث "السيادة ومعضلة الديمقراطية الحديثة في فلسفة كارل شميت")** إشكال التوتر البنيوي بين السيادة والديمقراطية في الدولة الحديثة، مبرزًا كيف أن الديمقراطية الليبرالية، القائمة على سيادة القانون والتمثيل والمؤسسات، تفشل في التعبير عن السيادة الشعبية الحقيقية. فالقانون، بوصفه قاعدة مجردة، يعجز عن احتواء الإرادة السياسية الحية، خصوصًا في لحظات الأزمات التي تهدد وجود الدولة.

انطلاقًا من فلسفة كارل شميت، يؤكد أن جوهر السلطة لا يكمن في القواعد القانونية، بل في القرار السيادي، ولا سيما القرار المتخذ في حالة الاستثناء، حيث يُعلّق القانون باسم الضرورة لحماية النظام. في هذه اللحظة يتكشف أن السلطة تسبق القانون وتؤسسه، لا العكس. كما يربط شميت مفهوم السياسي بالتمييز بين الصديق والعدو، معتبرًا أن الصراع عنصر بنيوي لا يمكن استبعاده باسم الأخلاق أو الليبرالية. كما ترتبط السيادة إذن بفعل حيازة الأرض، لذلك فهي حق يسمح للجماعة أن توجد بوصفها وحدة سياسية في مواجهة جماعات سياسية أخرى موحدة ومستقلة بدورها. هذه المواجهة هي ما يسمح لفعل السيادة بأن يتجسد ويبرز حصنًا حصينا، ضد أي خطر قد يهدد وجود الجماعة ووحدتها. ولهذا السبب يمكن أن يقنن فعل السيادة بأي قانون أو يُرهن بأي معيار عدا المعيار الأول المؤسس للجماعة، الذي هو حيازة الأرض وتوزيعها[2].

ومن هذا المنطلق يشنّ شميت نقدًا جذريًا للتصوّر الليبرالي للسلطة، الذي يختزلها في سيادة القانون، والفصل بين السلطات، والضبط المعياري. فهذه المفاهيم، في نظره، لا تلغي السلطة، بل تخفي طبيعتها القرارانية تحت ستار من الإجراءات والقواعد. فالليبرالية تتوهّم أنها أقامت نظامًا بلا سيّد، بينما السيّد لا يزال حاضرًا، لكن بشكل غير معترف به. كما يؤكد أسبقية السلطة على القانون: فالقانون لا يؤسّس السلطة، بل السلطة هي التي تؤسّس القانون وتعلّقه .ففي حالة الاستثناء يظهر بوضوح أن النظام القانوني يستمد وجوده من قرار سيادي سابق عليه، وأن الشرعية النهائية لا تكمن في القاعدة بل فيمن يملك سلطة تعليقها. وهذا ما عبر عنه كارل شميث: **(في كتابه اللاهوت السياسي: الكتاب الأول: أربعة فصول عن مفهوم الحكم، تعريف السيادة)** "كل قانون هو قانون موضعي، والحاكم السيد ينتج الوضع بمجمله ويضمنه، فهو يحتكر هذا القرار الأخير. وهنا يكمن جوهر سيادة الدولة التي يجب أن تكون محددة تشريعياً بشكل صحيح، وهذا ليس احتكارا للفرض أو للحكم، بل هو احتكار لاتخاذ القرار والاستثناء يكشف بشكل أوضح جوهر سلطة الدولة، فالقرار يتأتى هنا عن قاعدة قانونية، ويصوغ يتضمن المفارقة، يمكن القول إن السلطة تبرهن أنه لا حاجة إلى الاستناد إلى القانون من أجل صناعة قانون".[3]

ويعمّق شميت هذا التحليل عبر أطروحته حول اللاهوت السياسي، حيث يبيّن أن المفاهيم المركزية للدولة الحديثة ليست سوى صيغ علمانية لمفاهيم لاهوتية: فكما كان الله في اللاهوت هو السيّد المطلق، كذلك السيّد السياسي في الدولة؛ وكما كانت المعجزة خرقًا لقوانين الطبيعة، كذلك حالة الاستثناء خرقٌ للقانون. وبهذا يكشف شميت أن السلطة الحديثة، رغم مظهرها العقلاني والقانوني، لا تزال تحمل بنية ميتافيزيقية سيادية. في نظره، تتجلى **(مشكلة السيادة باعتبارها مشكلة الشكل القانوني**

---

[1] – كارل شميت اللاهوت السياسي، ترجمة: رانية الساحلي وياسر الصاروط، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2018)، ص:23

[2] – يوسف أقرقاش، مجلة الدراسات والأبحاث. السيادة ومعظلة الديمقراطية الحديثة في فلسفة كارل شميث، العدد 17/ 2022م

[3] – كارل شميت: اللاهوت السياسي، ترجمة: رانية الساحلي وياسر الصاروط، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2018)، ص:29

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والقرار.) "يقتصر دور الدولة حصراً على إنتاج القانون، ولكن هذا لا يعني أنها تصنع محتوى القانون، فهي تقوم فحسب بتأكيد القيمة القانونية للمصالح التي تنبع من مشاعر الشعب أو حس الحق لديه. وهنا تكمن قيود مزدوجة أولا، هنالك القيود على القانون، على عكس المصلحة أو الرعاية الاجتماعية، وذلك، باختصار، عبر ما هو معروف في التشريع الكانطي باسم المادة». ثانيا، توجد القيود على الفعل التوضيحي للتأكد من دون أن يكون هذا الفعل تأسيسيا بأي شكل... فعندما أكد أن جميع المصالح العامة تخضع للقانون، كان يعني أن المصلحة القانونية هي الأعلى في الدولة الحديثة، وأن القيمة القانونية هي القيمة الأعلى[1]."

وبالتالي، يمكن القول أن في كتاب "اللاهوت السياسي"، لا تُفهم السلطة عند شميت باعتبارها شرعية قانونية أو وظيفة مؤسسية، بل بوصفها قراراً سيادياً في مواجهة الاستثناء، أي بوصفها جوهر السياسة ذاته.

المحور الثاني: تصور يورغن هابرماس لمفهوم السلطة التواصلية في البراديغم التشاوري

-يورغن هابرماس: (1929م...) فيلسوف وعالم اجتماع ألماني، يُعدّ من أبرز مفكري القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، ومن الجيل الثاني لـــ**مدرسة فرانكفورت** في النظرية النقدية. **الاختصاص :**الفلسفة الاجتماعية والسياسية، نظرية المعرفة، فلسفة اللغة والقانون...من أهم أعماله:" **نظرية الفعل التواصلي" و" الحق والديمقراطية" و" بين النزعة الطبيعية والدين" و" مستقبل الطبيعة الإنسانية"**.

يعكس التحول العميق الذي شهده مفهوم **السلطة** في فكر **يورغن هابرماس**، من تصور نقدي سلبي يربطها بالهيمنة والإكراه، إلى تصور إيجابي يدمجها في أفق **العقلانية التواصلية** ضمن براديغم **الديمقراطية التشاورية** .ففي أعماله الأولى، اعتبر هابرماس السلطة – إلى جانب المال والإعلام – وسيطًا يشوّه التواصل، أما في كتاباته المتأخرة، فقد أعاد بناء المفهوم من خلال فكرة **السلطة التواصلية** بوصفها قوة غير قهرية تنبع من الفعل الجماعي والتشاور. هذا التحول كان متأثرًا بعمق بفلسفة **حنّا أرندت** التي ميّزت بين السلطة والعنف، وربطت السلطة بالفعل المشترك والتضامن، لا بالإكراه. فالسلطة التواصلية ليست أداة سيطرة، بل مصدراً للتشريع وقوةً مشرعِنة تقف خلف السلطة الإدارية، ويكمن تأثيرها في بعدها الإيجابي القائم على التفاعل لا الصراع.

وفي هذا السياق، يبرز دور **دولة الحق والقانون الديمقراطية** بوصفها الإطار المؤسسي الذي تُـــمأسس فيه السلطة التواصلية. فالشرعية السياسية لم تعد تُستمد من جهاز الدولة أو من قانون متعالٍ، بل من **الفضاء العمومي والرأي العام** .ويغدو **القانون** وسيطًا مركزيًا يربط بين الوقائع والمعايير، لا باعتباره تقنية وضعية في يد الخبراء، بل بوصفه ثمرة للسلطة التواصلية، ووظيفته الأساسية تحويلها إلى **سلطة إدارية** قابلة للتطبيق. وحسب هابرماس "إن ثنائية السلطة الإدارية والسلطة التواصلية تماثل التقابلات الأخرى الحاضرة في فلسفة: النسق / العالم المعيش والعقل الأداتي / العقل التواصلي والفعل الأداتي الفعل التواصلي الخ. وهي تقابلات راهن على إيجاد نوع من التكامل بينها. وهذا ما ينطبق على ثنائية السلطة التواصلية والسلطة الإدارية أيضا. وقد وجد هابرماس في وسيط القانون سبيلا لتحقيق ذلك، ما دامت مهمة القانون هي تحويل السلطة التواصلية إلى سلطة إدارية، والتي تتبلور في شكل قوانين قابلة للتطبيق، وهي قوانين تستمد شرعيتها من المشرعين." [2] فهو يؤكد على العلاقة التكاملية بين **السلطة التواصلية والسلطة الإدارية**، على غرار ثنائيات هابرماس الأخرى (النسق/العالم المعيش، العقل الأداتي/العقل التواصلي). فالسلطة التواصلية، المتجسدة في الرأي العام، تؤثر في السلطة الإدارية دون أن تحلّ محلها، بينما تظل هذه الأخيرة مفتوحة على الإصلاح والتجدد حتى لا تنغلق وتعيد إنتاج الهيمنة.

---

[1] – نفس المرجع،ص:39

[2] – محمد عبد السلام الأشهب، "أخلاقات المناقشة، في فلسفة التواصل لهابرماس". دار الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013م ص:188

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

في ضوء هذا التصور الجديد للسلطة التواصلية باعتبارها سلطة غير قهرية، سيصبح القانون نفسه هو تلك الصياغة العامة لإرادة الرأي العام، وبالتالي لا يجب أن يكون القانون في دولة الحق والقانون الديمقراطية مجرد أداة لخدمة مصالح الدولة بمختلف أنساقها، بل المطلوب في القانون أن يكون في خدمة المصلحة العامة الصادرة عن الرأي العام. من هنا فإن الوظيفة الأساسية لثلاثي: السلطة التواصلية، والسلطة الإدارية والقانون، هي توسيع مجال الاندماج الاجتماعي في المجتمع الحديث [1]

كما يعيد هابرماس النظر في مفهوم السيادة الشعبية، منتقدًا التصورات الكلاسيكية التي تربط السيادة بذات كبرى أو بمركز الدولة. فالديمقراطية التشاورية تدافع عن سيادة إجرائية تقوم على العلاقات البيذاتية الأفقية، حيث تكون السيادة كامنة في إجراءات التواصل نفسها لا في إرادة متعالية ممثَّلة بالدولة. وهو ما عبر عنه بقوله: (المجلد 1: نظرية الفعل التواصلي) "كذلك فإن من الممكن في أثناء هذه الانتقالات المائعة، أن نفصل تحليليا بين مصدري الشرعية هذين اللذين عليهما يتوقف الإيمان بالصبغة القانونية: نعني بذين اتفاق معلل وعملية فرض (Auferlegung) لإرادة متسلطة .(machtig) وبالنسبة إلى هذه الأخيرة، فإنه يسوغ هذا القول تحديدًا: «إن الامتثال إزاء عملية إملاء الأنظمة من طرف فرد واحد أو أفراد عدة إنما يفترض الإيمان بقوة سيطرة شرعية بوجه ما يمتلكها الطرف الذي يُمْلي، وذلك بمقدار ما يكون الأمر الحاسم ها هنا ليس مجرد الخوف أو الحوافز العقلانية بمقتضى غاية، بل وجود تمثلات ما عن الصبغة (القانونية) [2].

وبالتالي، يمكن القول أن إدراج مفهوم السلطة التواصلية يسمح بعقلنة السلطة السياسية، وإعادة تأسيس الشرعية على المشاركة والتبرير التداولي، بما يجعل الديمقراطية التشاورية مشروعًا نقديًا يتجاوز منطق الهيمنة نحو أفق التنظيم الذاتي والاندماج الاجتماعي في المجتمعات التعددية الحديثة. وبهذه الوظائف تكون السلطة التواصلية قد احتلت مكانة مركزية إلى جانب مفهوم التشاور في النظرية الديمقراطية لهابرماس بما هي ديمقراطية إجرائية لا تحمل أية مضامين إيديولوجية تريد تطبيقها على المجتمع. بالإضافة إلى هذا التأثير الإيجابي، لعبت السلطة التواصلية أيضا دوراً كبيراً في إعادة النظر في مفهوم السيادة، أحد المفاهيم المركزية في الفلسفة السياسية الكلاسيكية وأحد دعائم الديمقراطية. **ترى ما هو هذا التغيير الذي أحدثته السلطة التواصلية؟ وما هو نموذج السيادة الذي تدافع عنه الديمقراطية التشاورية؟**

أ- السلطة التواصلية والسيادة الشعبية

ينطلق هابرماس في تحليله للسيادة الشعبية من الإرث الكلاسيكي للفلسفة السياسية الحديثة، ولا سيما من تصور **جون جاك روسو** الذي جعل الشعب مصدر السيادة بدل الله أو السلطة الملكية. غير أن هابرماس يرى أن هذا التصور، رغم طابعه التحرري، يظل ناقصًا لأنه لا يربط السيادة بآليات **التواصل والحوار**، بل يفهمها في إطار علاقة عمودية بين الدولة والمواطنين، أو في صورة إرادة عامة متعالية. ومن هنا، يقترح إعادة تأويل مفهوم السيادة من منظور **السياسة التشاورية**، مؤسسًا ما يسميه **السيادة الإجرائية** .فالسيادة الشعبية لا تقوم، في هذا الأفق، على ذات جماعية كبرى (الشعب ككيان موحد أو إرادة عامة ممثَّلة بالدولة)، بل تتجسد في **إجراءات التواصل نفسها**، أي في السيرورات التداولية التي يتم من خلالها تشكيل الرأي والإرادة داخل الفضاء العمومي.

---

[1] -نفس المرجع، ص:189

[2] - يورغين هابرماس، المجلد الأول: نظرية الفعل التواصلي، عقلانية العمل والعقلنة الاجتماعية. ترجمة فتحي المسكيني، المركز العربي للأبحاث للدراسات السياسية. الطبعة الأولى، 2020م ص: 441

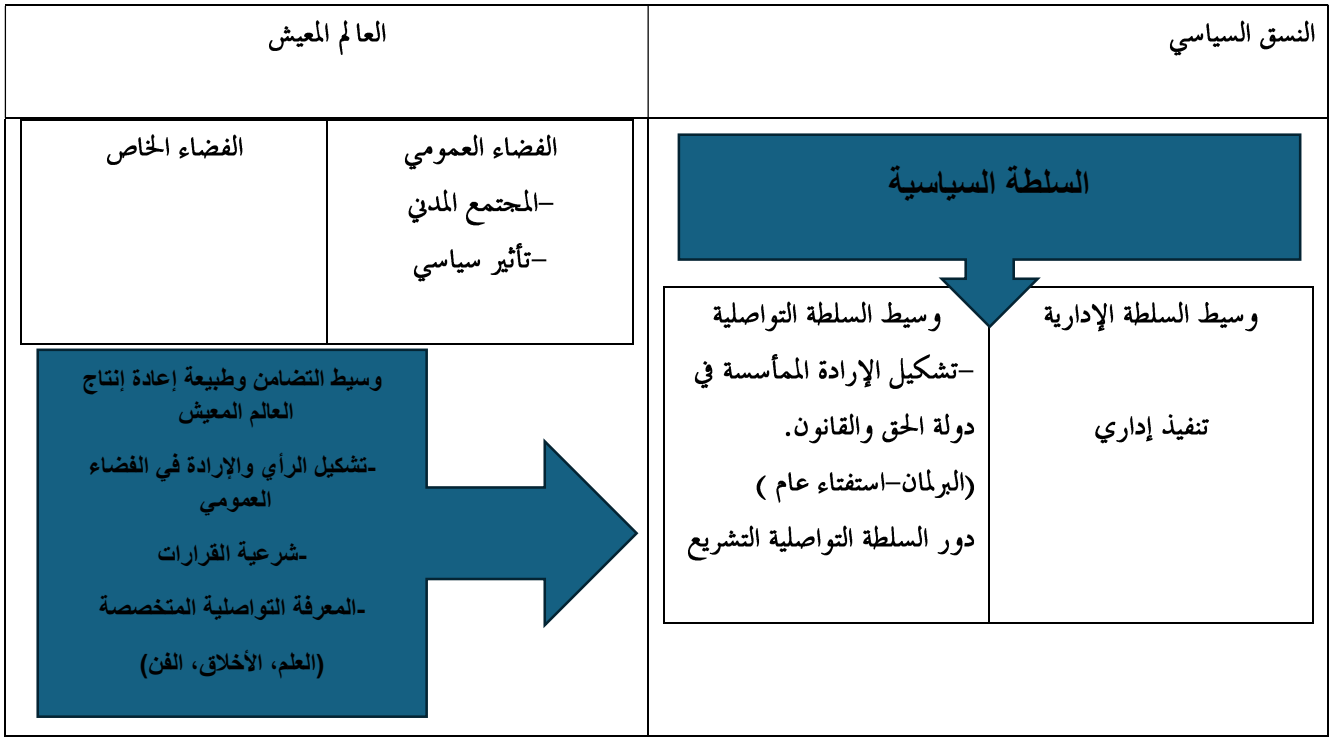
© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تتأسس السيادة الشعبية عند هابرماس على مستوى **أفقي بيذاتي**، حيث تكون كل سلطة سياسية مستمدة من تفاعل المواطنين الأحرار داخل المجتمع المدني، لا من قرار سيادي مركزي. وبذلك، تصبح السيادة نتيجة شبكة من العلاقات التواصلية التي تربط دولة الحق والقانون بالفضاءات العمومية، وتمنح الشرعية للقوانين من خلال القبول التداولي بها.

وبناءً على هذا الفهم الإجرائي، يعيد هابرماس النظر في العلاقة التقليدية بين **حقوق الإنسان والسيادة الشعبية**، مؤكداً أنهما يشتركان في أصل معياري واحد، ولا يمكن الفصل بينهما داخل دولة الحق والقانون الديمقراطية. فالحقوق لا تحدّ من السيادة، كما في بعض القراءات الليبرالية، بل تشكّل شرط إمكان ممارستها التداولية. وبناء على المفهوم الإجرائي للسيادة الشعبية، سيعيد هابرماس النظر في طبيعة العلاقة الكلاسيكية بين حقوق الإنسان والسيادة الشعبية، أي كيفية اشتغال النسق السياسي للسياسة التشاورية ومميزات البراديغم التشاوري، مقارنة مع البراديغم الجمهوري والبراديغم الليبرالي؟[1]

وبالتالي، نخلص إلى أن الديمقراطية التشاورية تُحوّل السيادة من مبدأ ميتافيزيقي أو سياسي متعالٍ إلى **عملية تواصلية مستمرة**، يكون فيها المواطنون فاعلين في إنتاج الشرعية، لا مجرد متلقين لسلطة مفروضة، وبذلك تندمج السيادة الشعبية في أفق العقلانية التواصلية والشرعية التداولية. يمكن التعبير عنه بالخطاطة التالية:

اشتغال النسق السياسي للسياسة التشاورية تشكيل الإرادة والرأي الديمقراطي



ب: معالم دولة الحق والقانون الديمقراطية

يمثّل هذا المحور انتقال هابرماس من التركيز على اللغة والعقل التواصلي بوصفهما وسيلة للاندماج الاجتماعي، إلى إبراز الدور الحاسم الذي تضطلع به المؤسسات السياسية والقانونية، ولا سيما القانون، في تحقيق هذا الاندماج داخل المجتمعات

[1] – محمد عبد السلام الأشهب، "أخلاقات المناقشة، في فلسفة التواصل لهابرماس". دار الأردنية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013م ص:194

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحديثة. ففي سياق تراجع المرجعيات الدينية والثقافية والأخلاقية، يغدو القانون الوسيط الأكثر راهنية لتنظيم الحياة المشتركة، شريطة أن يُدرج داخل أفق ديمقراطي تشاوري. هنا يطرح هابرماس نموذج دولة الحق والقانون الديمقراطية بوصفه بديلًا مركّبًا يستلهم عناصر من الليبرالية (الحقوق والحريات) ومن الاشتراكية (العدالة الاجتماعية والتضامن)، بهدف مواجهة تحديات الحداثة المعاصرة مثل: اللامساواة الاجتماعية، الهيمنة الاقتصادية النيوليبرالية، الأزمات الإيكولوجية، الهجرة، والصراعات الإثنية. ولا يراهن هذا النموذج على القطيعة الثورية، بل على تعزيز التضامن والاستقرار السياسي عبر عقلنة الديمقراطية. في نفس الإطار، يفترض مفهوم الديمقراطية القائم على نظرية المناقشة صورة المجتمع المركزي الذي يخلق مع ذلك، وعن طريق الفضاء العمومي، ساحة مخصصة لإدراك، تحديد ومعالجة المشاكل التي تهم المجتمع ككل. وإذ ما تخلينا عن المفاهيم المتأتية من فلسفة الذات، فلن تكون بحاجة كبيرة ماسة إلى تركيز السيادة، بطريقة ملموسة خاطئة، لدى الشعب، وحصرها ضمن إخفاء الكفاءات التي يُعرفها الحق الدستوري. إن "الذات" في المجتمع القانوني الذي يُنظم ذاته بذاته يتم امتصاصها من طرف أشكال التواصل الموضوعية التي تنظم تشكيل الرأي والإرادة من خال المناقشة، بطريقة تُرجح كل الحظوظ في أن تكون نتائجهم القابلة للخطأ الغير معصومة معقولة. (...) حتى وإن كانت مجهولة الهوية، فإن سيادة الشعب تنسحب في اجراءات الديمقراطية وفي التنفيذ القانوني لشروط التواصل التي تجعها ممكنة وذلك من أجل إضفاء قيمة على مكانة سلطتها المتولدة عن طريق التواصل[1]

تقوم دولة الحق والقانون الديمقراطية على مبدأ التنظيم الذاتي للمواطنين، حيث يُنظر إليهم بوصفهم مصدر القوانين، وتستمد هذه القوانين مشروعيتها من سيرورة التبرير التداولي لا من سلطة متعالية أو خبرة تكنوقراطية. ويشكّل نسق الحقوق القلب النابض لهذا النموذج، إذ يضمن الحريات الأساسية المتساوية، وحق المشاركة السياسية، والحماية القانونية، بما يحقق التوازن بين الإرادة العامة والإرادات الفردية. في هذا السياق، يعرض يورغن هابرماس ثلاثة نماذج معيارية لفهم الديمقراطية: الليبرالي، والجمهوري، والتشاوري. فالنموذج الليبرالي ينظر إلى السياسة باعتبارها آلية لتنظيم تنافس المصالح الفردية، حيث يُعرَّف المواطن بكونه صاحب حقوق ذاتية سلبية تحميه من تدخل الدولة، وتُختزل العملية السياسية في التصويت الذي يسمح بتجميع الإرادات الخاصة وتوجيه السلطة الإدارية. أما النموذج الجمهوري فيربط السياسة بالأخلاق والهوية الجماعية، ويعرّف المواطن بوصفه فاعلًا مشاركًا في تقرير المصير المشترك، بحيث تكون الحقوق أساسًا إيجابيًا للمشاركة في تشكيل الإرادة العامة التي تهدف إلى تحقيق الخير المشترك.

غير أن كلا النموذجين يظل محدودًا: فالليبرالية تختزل السياسة في منطق السوق والمصلحة، بينما يبالغ التصور الجمهوري في تحميل السياسة مضمونًا أخلاقيًا قد يقصي التعدد والاختلاف. لذلك يقترح النص نموذجًا ثالثًا هو الديمقراطية التشاورية (التداولية)، حيث تستمد الشرعية السياسية لا من مجرد التصويت ولا من ادعاء تمثيل الخير العام، بل من سيرورة الحوار العقلاني والتواصل العمومي الحر بين المواطنين. فالديمقراطية، في هذا التصور، تقوم على قوة الحجة والتفاهم المتبادل، باعتبارهما الأساس الحقيقي لتشكّل الإرادة السياسية المشروعة[2].

ويؤكد هابرماس على الطابع المزدوج للعلاقة بين المواطن والدولة: علاقة أفقية بين المواطنين أنفسهم في تشكيل القوانين عبر التواصل العمومي، وعلاقة عمودية بين المواطن والدولة تضمن حماية الحقوق وتنفيذ القوانين. غير أن هذه الثنائية لا تعني تقليص

[1] – يورغن هابرماس دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية: مقالة الحق والديمقراطية: المقاربة الاجرائية، ترجمة جواق سمير. العدد 13 /2021، ص:43

[2] – محمد الأشهب، منشورات دفاتر سياسية، الفلسفة والسياسة عند هابرماس، جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية. الطبعة الأولى 2006 ص:78 / 86

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

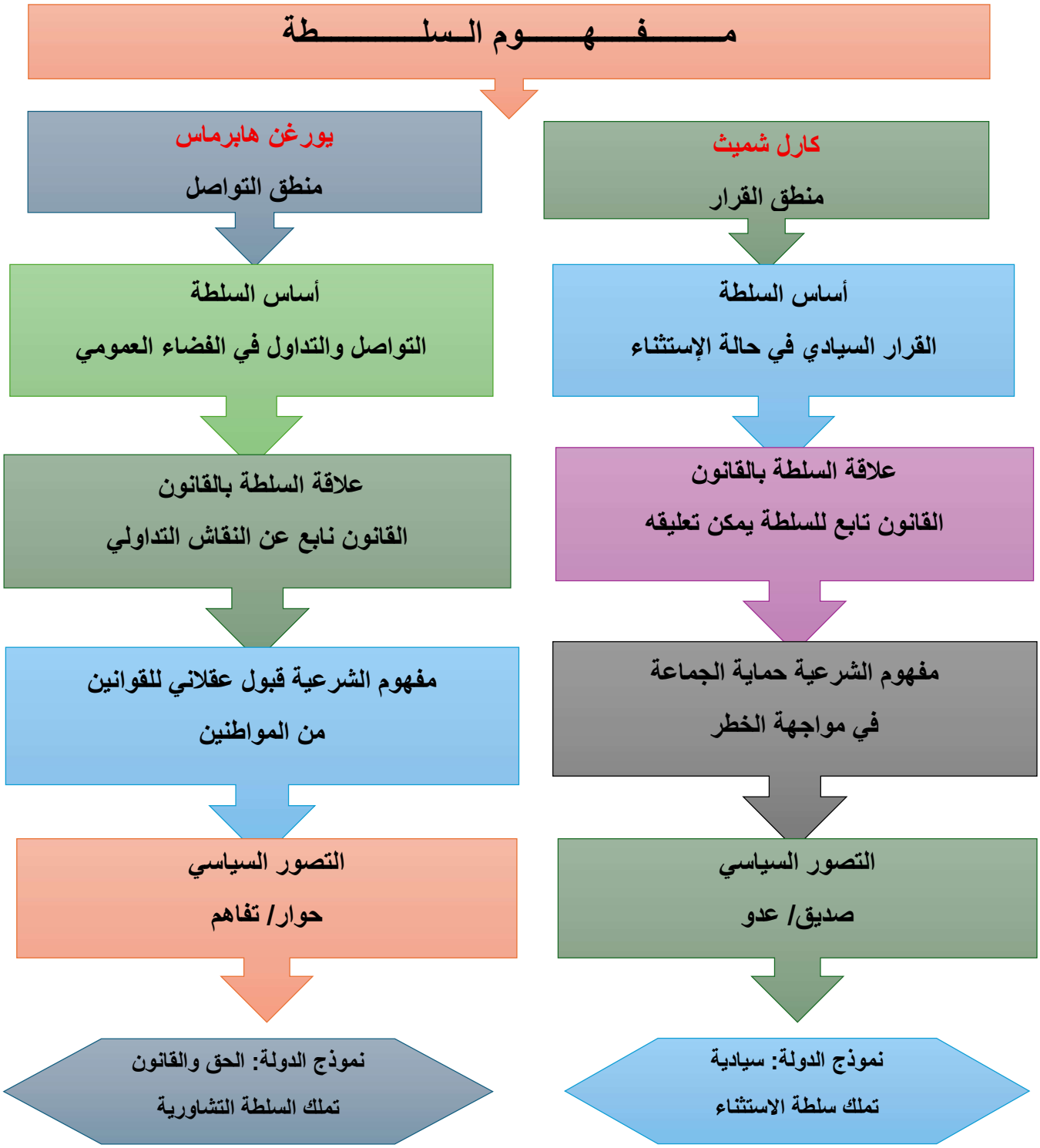
دور المواطن لصالح الدولة، بل العكس، إذ ينتقد هابرماس التصور التكنوقراطي والوضعية القانونية، ويدافع عن ضرورة امتلاك المواطنين ثقافة قانونية تمكّنهم من مراقبة القوانين وتعديلها. كما يربط هذا النموذج بين دولة الحق والقانون والفضاءات العمومية، التي تتجاوز البرلمان باعتباره الفضاء الأقوى، إلى شبكات المجتمع المدني والفضاءات العمومية "الضعيفة"، حيث يتشكل التضامن الاجتماعي الحقيقي. ومن هنا ينتقد هابرماس النزعة البرلمانية عند كارل شميت، مبرزًا أن الإرادة الديمقراطية لا تتكوّن في المؤسسات التمثيلية وحدها، بل في التفاعل المفتوح داخل المجتمع. ومنه يمكن القول أن "الفضاء العمومي هو الضامن الوحيد لتأكيد شرعية الحق والديمقراطية من خال حرصه الشديد على جعل من عملية تكوين الرأي والإرادة للمواطنين أمرا واقعيا وذلك لن يكون إلا من خال ضمان بينذاتية تواصلية وحجاجية تقوم على الحوار والتشاور والحجة الأقوى بدلا من الصراع والقوة والسلطة، وهكذا يسهم الجميع مهما تعددت خلفياتهم الثقافية في بناء مشروع الحق والديمقراطية بوصفه مشروعًا تعليميا وأسلوبا معاشا يوميا[1].

ويخلص إلى أن دولة الحق والقانون الديمقراطية تمثل أفقًا لـــ ديمقراطية تشاورية راديكالية، يكون فيها المواطن ذاتًا فاعلة تشارك في تقرير المصير الجماعي، وتتحول فيها السلطة التواصلية الناتجة عن الرأي العام إلى سلطة إدارية عبر القانون، بما يضمن اندماجًا اجتماعيًا قائمًا على الشرعية التداولية لا على الهيمنة أو الإكراه.

[1] - نفسه، ص: 2

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

شبكة ذهنية: لمفهوم السلطة بين شميت وهابرماس



© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

استنتاج عام:

تهدف المقارنة بين "**كارل شميت**" و "يورغن هابرماس" إلى كشف **التوتر البنيوي العميق الذي يؤسس السلطة في الدولة الحديثة**، بوصفها مجالًا يتقاطع فيه منطقان متعارضان ظاهريًا لكنهما متلازمان عمليًا :**منطق القرار السيادي ومنطق الشرعية التداولية**.

فمن جهة أولى، تسعى المقارنة إلى إبراز ما يكشفه شميت من أن أي نظام قانوني أو ديمقراطي، مهما بلغ من عقلنة إجرائية، يظل مشروطًا بوجود قدرة سيادية على الحسم في لحظات الاستثناء، حين تعجز القواعد عن تنظيم الواقع السياسي المأزوم. وبهذا المعنى، تفضح المقارنة **الوهم الليبرالي** الذي يتصور السلطة باعتبارها مندمجة كليًا في القانون والإجراءات، متناسيًا بعدها الوجودي والصراعي. ومن جهة ثانية، تهدف المقارنة إلى إبراز **المشروع النقدي لهابرماس**، الذي لا ينكر ضرورة الفعل السياسي الحاسم، لكنه يرفض أن تتحول السيادة إلى مصدر مستقل للشرعية. فغاية هابرماس هي **إعادة إدراج القوة داخل أفق العقلانية التواصلية**، بحيث لا تكون السلطة فعل هيمنة، بل نتيجة اعتراف متبادل يتشكل عبر النقاش العمومي والحجاج العقلاني. وهنا تكشف المقارنة عن الرهان المعياري للديمقراطية التداولية :**تقنين القرار دون إلغائه، وتقييد القوة دون شلّ الفعل السياسي**.

وعليه، فإن الغاية النهائية من هذه المقارنة ليست ترجيح أحد التصورين على الآخر، بل **فهم مأزق السلطة في الديمقراطيات المعاصرة :كيف يمكن الحفاظ على القدرة على القرار في لحظات الخطر، دون التضحية بمبدأ الشرعية الديمقراطية؟ وكيف يمكن للدولة أن تكون فاعلة دون أن تتحول إلى سلطة قهرية؟**

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

سيميائيات التمكين:
الإنسان وإعادة بناء المعنى الاجتماعي

عبد الهادي اباغانـــــم
باحث في السيميائيات وتحليل الخطاب
الكلية متعددة التخصصات الرشيدية، جامعة مولاي إسماعيل
baghanem95@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص:

يروم هذا المقال محاولة استقصاء أفق العلاقة بين الإنسان والمجتمع عبر منظور سيميائي يضع التمكين في قلب عملية إنتاج الدلالة الاجتماعية، وذلك باعتباره فعلا رمزيا يتيح للذات أن تصبح فاعلًا دلاليًا قادرًا على إعادة صياغة هويتها وصورتها داخل النسق الاجتماعي، وذلك انطلاقا من إشكالية محورية تتمثل في: كيف يمكّن الإنسان من خلال ممارساته الرمزية أن يعيد بناء المعنى، ويستعيد القدرة على التأثير في القيم والهياكل الرمزية المحيطة به؟ اعتمادا على تحليل الخطابات والرموز الاجتماعية لبيان أن التمكين فعل معقد، يتجاوز الفرد إلى إعادة توزيع القوة الرمزية، حيث تتحول الذات المهمشة أو المغيّبة إلى كيان قادر على المقاومة والتأثير في البنى الدلالية .كما يبرز هذا المقال دور الخطابات السائدة في تثبيت المعايير الاجتماعية أو تحديها، ويظهر كيف يساهم الفعل السيميائي في إنتاج مساحات جديدة للمعنى والاعتراف الاجتماعي.

لتخلص الدراسة إلى أن الإنسان حين يصبح فاعلًا دلاليًا داخل المجتمع، لا يعيد بناء ذاته فحسب، بل يسهم في إعادة تشكيل النسق الرمزي بأكمله، مما يجعل التمكين ظاهرة مركبة تجمع بين الفاعلية الفردية والقدرة الجماعية على تحويل المعنى الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: : سيميائيات التمكين، الفاعل الدلالي، الرأسمال الرمزي، الخطاب الاجتماعي، الذات المهمشة، إنتاج المعنى، الاعتراف الاجتماعي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Semiotics of Empowerment: Human Agency and the Reconstruction of Social Meaning

Abstract:

This article examines the relationship between humans and society through a semiotic lens, positioning empowerment at the center of social meaning production. Empowerment is understood as a symbolic act that enables the self to become a meaningful agent capable of reshaping its identity and presence within the social system. The study addresses the question: how can individuals, through symbolic practices, reconstruct meaning and influence surrounding values and structures? By analyzing social discourses and symbols, it demonstrates that empowerment is a complex process that extends beyond the individual, redistributing symbolic power and transforming marginalized selves into agents of resistance and influence. The article also highlights how dominant discourses can reinforce or challenge norms, showing that semiotic action generates new spaces for social recognition and meaning. Empowered individuals thus reshape both themselves and the broader symbolic system.

Keywords: Semiotics of Empowerment, Semiotic Agent, Symbolic Capital, Social Discourse, Marginalized Self, Meaning Production, Social Recognition

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تقديم عام:

تطرح السيميائيات إطاراً معرفيًا دقيقًا لفهم العلاقة المعقدة بين الإنسان والمجتمع، من خلال اعتبار المجتمع شبكة مترابطة من العلامات والرموز التي تنظم وعي الفرد والجماعة وتحدد آليات إنتاج المعنى الاجتماعي. فالمجتمع لا يُنظر إليه هنا كمجرد سياق خارجي مؤثر، بل كمجال ديناميكي تتفاعل فيه الذات مع الرموز والخطابات لتشكيل فهمها للعالم وإعادة إنتاج القيم والمعايير السائدة. ومن هذا المنطلق، يظهر التمكين كعملية مركبة تتجاوز حدود القوة المادية والسياسية التقليدية، ليصبح فعلًا رمزيًا ودلاليًا يمتلك القدرة على إعادة ترتيب العلاقات داخل النسق الاجتماعي. إنه فعل يسمح للذات بأن تستعيد حضورها الرمزي، وتعيد صياغة هويتها وصورتها في ضوء إمكاناتها التأثيرية، مستندة إلى أدواتها اللغوية والثقافية والاجتماعية.

فالفعل الرمزي في هذا الإطار، ليس مجرد وسيلة للتعبير عن الذات، بل يشكّل أداة استراتيجية لإعادة توزيع القوة الرمزية داخل المجتمع. فاللغة والرموز الثقافية، والطقوس اليومية، والممارسات الاجتماعية المتنوعة تُصبح أدوات لتشكيل معنى جديد، ولتحقيق الاعتراف بالذات في سياقات قد تكون تاريخيًا مهمشة أو مغيّبة. ومن خلال هذه الممارسات، تتحول الرموز من كونها علامات جامدة إلى وسائط ديناميكية قادرة على إنتاج أفعال مقاومة، تعيد تعريف العلاقات الاجتماعية، وتفتح فضاءات جديدة للاعتراف الاجتماعي والوجود الرمزي.

فمن منظور سيميائي، يصبح التمكين عملية استراتيجية متكاملة، حيث تتحول الذات الفاعلة من مجرد مستقبِل للمعنى إلى صانع نشط له. هذه الفاعلية تظهر من خلال قدرتها على التأثير في القيم والهياكل الرمزية المحيطة بها، بما يشمل الخطابات الثقافية والسياسية، الرموز الاجتماعية، وحتى وسائل الإعلام والمنصات الرقمية الحديثة. فالذات المدركة لطاقتها الرمزية تستطيع أن تعيد إنتاج معنى جديد يتحدى النسق القائم، ويخلق مساحات رمزية بديلة تسمح بتمكين الذات المهمشة، وإعادة توزيع الاعتراف والمكانة داخل المجتمع. وتتضح هذه العملية بشكل خاص في الفضاءات الاجتماعية التي عانت من الإقصاء أو التهميش التاريخي، إذ يتحول الغياب الرمزي إلى حضور استراتيجي يمكن الذات من إعادة تعريف موقعها داخل النسق الاجتماعي، والمساهمة في إنتاج نسق دلالي جديد. فالتمكين هنا لا يقتصر على مستوى الفرد فحسب، بل يشمل تأثيره على الهياكل الرمزية الأوسع، ليصبح جزءًا من عمليات إعادة تشكيل النسق الاجتماعي بشكل كلي. وبهذا المعنى يمكن النظر إلى التمكين كـــفعل وساطة رمزية يجمع بين القدرة الفردية على التأثير، وبين القدرة على المشاركة في إعادة إنتاج البنى الثقافية والاجتماعية بما يعزز الاعتراف والفاعلية داخل المجتمع.

علاوة على ذلك، يمكن ملاحظة أن الفعل الرمزي للتمكين ليس محدودًا بوسائل محددة، بل يتجاوزها إلى التلاعب بالرموز والخطابات، وإعادة تفسيرها بما يخدم أهداف الذات الفاعلة. "وعند النظر إلى هذا العنصر بوصفه أداة تُسهِم في تمكين السرد، يتبيّن أنه قيمة جمالية ودلالية تتجاوز حدود وظيفته الظاهرة. فعندما يُستثمَر بوعي، يتحوّل إلى قناة تتيح للقارئ الولوج إلى عمق التجربة القصصية، والاقتراب من الشخصيات بوصفها ذوات تنطق بتجاربها، لا ظلالاً يُحرّكها السارد فقط."[1] فاللغة على سبيل المثال تتحول من أداة للتواصل إلى أداة للتأثير الاجتماعي، يمكن من خلالها تحدي المعايير السائدة، إعادة صياغة المفاهيم، وإنتاج سياقات دلالية جديدة تتيح للمهمش حضوراً رمزيًا مؤثرًا. كذلك، تسهم الرموز الثقافية والفنية، من طقوس وأيقونات وأعمال

[1] صالح مهدي محمد، الحوار ودوره في تمكين السرد القصصي، ديوان العرب للثقافة والفكر، موقع: https://www.diwanalarab.com/، بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إبداعية، في تكوين أدوات تمكين إضافية، بحيث تصبح الممارسة اليومية للذات وسيلة لإحداث تحولات رمزية مستمرة، تعيد رسم حدود السلطة والاعتراف داخل النسق الاجتماعي.

من خلال هذا السياق، يظهر أن التمكين لا يقتصر على إعادة بناء الذات فقط، بل يمتد ليشمل إعادة تشكيل النسق الرمزي بأكمله .فالفاعلية الفردية عند تفاعلها مع الخطابات والرموز تتيح إنتاج معنى جديد، يعيد توزيع القوة الرمزية، ويخلق فضاءات دلالية جديدة يمكن أن تُستثمر لتعزيز الاعتراف الاجتماعي وتحقيق الفاعلية الرمزية المستدامة. وبالتالي، يصبح التمكين ليس مجرد أداة للوصول إلى موقع اجتماعي أو سلطة، بل عملية تحويلية دلالية، تجمع بين الفعل الرمزي للفرد والقدرة على التأثير في الهياكل الاجتماعية والثقافية، لتنتج نسقًا اجتماعيًا أكثر ديناميكية وإنصافًا.

1) التمكين كأداة لإعادة توزيع القوة الرمزية

ينبني التمكين على تصور سيميائي متقدم يرى في الإنسان كيانًا قادرًا على التحول من مجرد مستقبل للمعنى إلى فاعل نشط يساهم في إعادة إنتاجه. فالذات هنا ليست مجرد متلقي للمعايير الاجتماعية، بل تصبح فاعلًا رمزيًا قادرًا على إعادة تشكيل النسق الاجتماعي من خلال ممارساتها الرمزية. ويُنظر إلى المجتمع كنسق من الخطابات والرموز التي تتفاعل مع الفرد لتحديد موقعه داخل الحقل الاجتماعي، وإنتاج قيم ومعايير جديدة تعكس حضور الذات وتأثيرها. وذلك باعتبار" الخطاب سلطة مادية، تملك القوة والقدرة، وتتضمن مخاطر ومخاوف وتحمل صراعات وما تسفر عنه من انتصارات وهزائم، من تحرير واستعبادات، سلطة تعبر الذات والمؤسسة على السواء، وتؤسس وجودها المستقل، هذا الوجود الذي يخيف الذوات، والمؤسسات، والمجتمعات، لذا يسعى المجتمع، وخاصة المجتمع الغربي، كما يشير إلى ذلك فوكو إلى فرض أشكال مختلفة لمراقبة الخطاب وسلطته."[1] وفي هذا الإطار، يتحول التمكين إلى فعل متعدد الأبعاد يتجاوز حدود السلطة المادية والسياسية التقليدية، ويصبح وسيلة لإحداث تغييرات في الهياكل الرمزية، وإعادة توزيع القوة الاجتماعية. كما يتيح هذا الفعل للفرد المشاركة في صناعة المعنى الاجتماعي، وابتكار فضاءات جديدة للاعتراف، وإحداث تأثير ملموس ضمن النسق الاجتماعي والثقافي الذي ينتمي إليه.

وتتمثل إحدى أبرز آليات هذا التمكين في اللغة، التي تُعد أكثر من مجرد وسيلة للتواصل، إذ تتحول إلى أداة لإعادة تأطير المعنى وإعادة توزيع السلطة الرمزية. فاللغة بمفردها أو ضمن التعبيرات الثقافية والفنية، "باعتبارها نشاطا مرتبطا بالسلوك الإنساني."[2] تتيح للذات أن تؤثر في النسق الاجتماعي من خلال إنتاج أفعال مقاومة رمزية، تقوض المعايير السائدة، وتفتح آفاقًا جديدة للاعتراف بالذات المهمشة. فالتمكين الرمزي هنا يُتيح للإنسان ليس فقط إعادة صياغة صورته الفردية، بل أيضًا إعادة هندسة العلاقات الاجتماعية من خلال تحويل الغياب الرمزي إلى حضور استراتيجي مؤثر.

ووفقًا لمفهوم رأس المال الرمزي عند بيير بورديو، "انطلاقا من فرضية ترى في الثقافة مجموعة متواشجة من العناصر التي يمتلكها الإنسان بوصفه عضوا في مجتمع ما وتشتمل على؛ التحيزات الثقافية: التي تضم القيم والمعتقدات المشتركة بين الناس.."[3]، وتمثل الرموز الاجتماعية أصولًا دلالية يمكن استثمارها لإعادة تحديد مكانة الفرد في الحقل الاجتماعي. فالذات الفاعلة قادرة

---

[1] الزواوي بغورة، بين اللغة والخطاب والمجتمع: مقاربة فلسفية اجتماعية، مجلة إنسانيات، 2002، موقع: https://journals.openedition.org/insaniyat/8643، بتصرف.

[2] سعيد بنكراد، السيميائيات السردية، مدخل نظري، منشورات الزمن، ط 1، 2001، ص 51.

[3] قاسم المحبشي، في معنى الرأسمال الرمزي عند بورديو.. ، منشور برس، موقع: https://manshur.net/archives/26901، 26 مارس 2025، بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على توظيف الرموز اللغوية، الفنية، وحتى الرموز المكانية أو الرموز الرقمية في فضاءات الإعلام والمنصات الاجتماعية لإنتاج تأثير ملموس. هذه الاستراتيجية تمكن الفرد المهمش من تحدي الخطابات السائدة، وخلق فضاءات بديلة لإنتاج معنى جديد يعكس هويته وفاعليته الرمزية.

وتتضح فاعلية التمكين الرمزي بشكل كبير في الممارسات اليومية، حيث يمكن للإنسان تحويل الطقوس الاجتماعية، والتقاليد الثقافية، والفعل الفني إلى أدوات لإعادة إنتاج الاعتراف وإحداث تغييرات رمزية ملموسة. فعلى سبيل المثال، يمكن ملاحظة هذا في الحركات الثقافية والفنية التي تقودها جماعات مهمشة، والتي تستخدم الرموز والأيقونات كأدوات لإعادة تعريف حضورها في المجال العام، واستثمار الرموز لخلق شبكات دلالية جديدة تحدد موقعها الاجتماعي، وعبر هذه العمليات تجعل الفعل الرمزي وسيلة لتحويل الغياب الاجتماعي إلى حضور استراتيجي يمكن الذات من التأثير في النسق الرمزي وتوسيع مساحات الاعتراف الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، يظهر التمكين كفعل ديناميكي من خلال قدرته على إحداث تحول في الهياكل الدلالية العامة. فالفاعلية الرمزية للفرد لا تتوقف عند إعادة إنتاج المعنى الشخصي، بل تمتد لتؤثر في النسق الاجتماعي بشكل أوسع عبر الكتابة، حيث "لا مناص من أن يعيش الكاتب دوما على حافة القلق المتحرك، على حافة التناقضات المتصارعة من أجل ملموس كوني بعيد المنال، يمكنه من التعبير عن ذاته وكسر القيود التي طالما فرضت عليه وقيدت حريته."[1] مما يسمح بإعادة توزيع الاعتراف والقوة الرمزية بين الأفراد والجماعات. فاللغة الرمزية، والفعل الثقافي، والطقوس اليومية تصبح أدوات تفاوضية لإعادة تشكيل المعايير الاجتماعية، وتعزيز الفاعلية الرمزية للمهمشين داخل المجتمع.

وبالتالي يتضح أن التمكين الرمزي عملية متعددة المستويات، تجمع بين القدرة على التأثير الفردي والاستثمار في الرموز والخطابات، وبين القدرة على بناء فضاءات جماعية تسمح بتحويل هذا التأثير إلى قوة اجتماعية مؤثرة. فالذات الفاعلة، من خلال هذا التفاعل، تتحول من مجرد متلقٍ للمعنى إلى صانع نشط للمعنى والفضاءات الرمزية، قادر على تحدي النسق الاجتماعي القائم، وابتكار أطر جديدة للاعتراف والتقدير الاجتماعي. وفي هذا السياق، يصبح التمكين ليس مجرد وسيلة لتحسين المكانة الاجتماعية أو تعزيز النفوذ الفردي، بل يتجلى وجوده كعملية استراتيجية مستمرة تساهم في إعادة تشكيل النسق الرمزي بأكمله، بما يمكّن الذات المهمشة من تحقيق حضور دلالي ملموس، ويخلق بيئات اجتماعية أكثر عدلاً ومرونة. فالتمكين هنا يمثل نقطة التقاء بين الفعل الفردي والفاعلية الجماعية، حيث يسمح للإنسان بتحويل الغياب أو التهميش إلى حضور فعال، وإعادة إنتاج نسق اجتماعي أكثر إنصافًا وديناميكية.

فمن خلال اللغة والتعبير الثقافي والطقوس الاجتماعية، لا تُمارَس الدلالة بوصفها تواصلاً محايدًا، بل بوصفها ممارسة لإعادة هندسة العلاقة بين الذات والآخر داخل الحقل الاجتماعي. ووفق تصور بيير بورديو، تُفهم الرموز باعتبارها شكلًا من أشكال الرأسمال الرمزي الذي يتيح للفاعل إمكانية إعادة تموضعه داخل البنية الاجتماعية عبر استراتيجيات الاعتراف والشرعية. وفي هذا الأفق، تتحول الممارسات اليومية إلى فضاءات صراع رمزي تُعيد فيها الذات المهمشة توظيف العلامات لتفكيك تراتبية الهيمنة وإعادة ترميز موقعها. إن التمكين تبعًا لذلك، ليس شعاراً أخلاقيًا، بل سيرورة تحويلية تعيد توزيع الاعتراف وتُخلخل اقتصاد السلطة الرمزية. وهكذا يغدو الفعل الرمزي قوة إجرائية قادرة على إحداث أثر ملموس في بنية العلاقات وإعادة تشكيل أفق المعنى الاجتماعي.

2) الخطابات الاجتماعية كأدوات لإعادة إنتاج المعنى

[1] محمد برادة، سياقات ثقافية، مواقف، مداخلات، مرافئ، منشورات وزارة الثقافة، الرباط، 2003، ص 55 بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تمثل الخطابات الاجتماعية إحدى الركائز الأساسية لفهم كيفية إنتاج المعنى داخل المجتمع، فهي شبكات معقدة من العلامات والرموز التي تنظم وعي الفرد والجماعة، وتحدد ما يُعد مقبولًا أو مرفوضًا ضمن السياق الاجتماعي. فالخطاب ليس مجرد وسيلة للتواصل، بل هو حقل دلالي مترابط يحمل في طياته أنظمة من القيم والمعايير التي تعكس علاقات القوة القائمة داخل المجتمع. ومن منظور سيميائي فإن كل خطاب يحتوي على مستويات متعددة من الدلالة، تتفاعل فيها الرموز اللغوية والبصرية والسلوكية لتشكل إطارًا لتفسير الواقع الاجتماعي، وتعيد إنتاج النسق الرمزي القائم، مما يجعل الخطابات أدوات للتثبيت الاجتماعي وإعادة إنتاج السلطة الرمزية. وتتمثل حقيقة "الباحث السيميائي ومهمته في قراءة التجربة الإنسانية، ومن ضمنها ما تنتجه من نصوص ووقائع، وغيرها. إنه كائن مسآل، مسكون بالسؤال ومن ثمة بالتأويل، والبحث عن المعنى، فهو لا يترك صغيرة ولا كبيرة إلا وأخضعها للسؤال، أي التأويل السيميائي ومقتضياته التمكينية."[1] مما يتيح القدرة على إعادة تأطير الخطابات وتحويلها إلى أدوات إنتاج معنى جديدة، تتجاوز حدود الخطاب التقليدي. حيث فالفرد الفاعل قادر على استخدام الرموز والكلمات والصور لإحداث تأثير رمزي يعيد توزيع الاعتراف ويغير موازين القوة داخل النسق الاجتماعي. وتظهر هذه الفاعلية بوضوح في ممارسات الحركات الثقافية والاجتماعية، حيث تقوم الجماعات المهمشة باستثمار الرموز التقليدية سواء كانت دينية، أو ثقافية، أو تاريخية لتصميم أطر دلالية جديدة تمكنها من إعادة تعريف حضورها وتوسيع فضاء الاعتراف بها داخل المجتمع.

فعلى سبيل المثال، في الحركات النسائية أو الشبابية، تتحول الصور، والشعارات، والرموز الثقافية إلى أدوات تفاوض رمزية، والتي لا تعمل فقط على تعزيز الوعي الذاتي للفاعلين، بل تخلق أيضًا فضاءات تفاعلية تسمح لهم بالتأثير على الخطاب العام، وإعادة إنتاج المعايير الاجتماعية بطريقة أكثر عدالة ومرونة. فالخطاب هنا يصبح أداة ديناميكية لتغيير التصورات الاجتماعية، وإعادة تعريف القيم الرمزية بما يتماشى مع أهداف الفاعلين، وهو ما يوضح البعد الاستراتيجي للتمكين الرمزي.

كما يمكن أيضًا ملاحظة هذه العملية في الفضاءات الرقمية الحديثة، حيث يتم توظيف وسائل الإعلام الاجتماعي كأدوات لإعادة إنتاج المعنى. حيث فالمنصات الرقمية لا تعمل فقط كوسائط لنقل المعلومات، بل تشكل حقولًا رمزية متعددة الطبقات، يمكن للفاعلين المهمشين استخدامها لإعادة تأطير الخطابات الثقافية والسياسية، وخلق مساحات رمزية جديدة للاعتراف والمشاركة الاجتماعية. وهذه العملية تُبرز قدرة الخطابات على أن تكون أدوات للفعل الاجتماعي، وليس مجرد انعكاس للمعايير القائمة، وتتيح الخطابات الاجتماعية للفرد أيضًا فضاءً للتفاوض والتأويل، حيث يمكن للذات الفاعلة أن تستثمر الرموز لإعادة تعريف نفسها ولتحدي النسق السائد. فالتمكين هنا يتجسد في قدرة الفرد على تحويل الخطاب من أداة تثبيت للمعايير التقليدية إلى أداة إنتاج وتحويل دلالي. ومن ثم يصبح الخطاب الاجتماعي وسيلة لاستكشاف الفضاءات المغلقة، وإنتاج معنى جديد يعكس التنوع الاجتماعي، ويتيح للمهمشين المشاركة بفاعلية في إعادة تشكيل النسق الرمزي، وذلك في إطار ما يسمى ب سيميائيات التمكين "التي تدخل ضمن واجب النضال بالمعنى الذي مكنته السيميائيات لكل باحث ومحلل سيميائي للخطابات والرموز."[2] وإضافة إلى ذلك، يتيح التمكين الرمزي استثمار الخطابات في إعادة إنتاج الاعتراف الاجتماعي، حيث تتحول الرموز والخطابات من كونها وسائل للتعبير فقط إلى أدوات لتعزيز المكانة الرمزية للفرد والجماعة. فالخطاب الاجتماعي، من خلال هذه العملية، يصبح أداة للتفاوض الرمزي، تسمح للفاعلين بإعادة توزيع القوة داخل النسق الاجتماعي، وإحداث تأثير ملموس في الهياكل الرمزية القائمة، بما يشمل تعديل المعايير الثقافية، الاجتماعية، والسياسية.

---

[1] إدريس جبري، سؤال السيميائيات المناضلة في أعمال سعيد بنكراد، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، الطبعة 1، 2025، ص 101، بتصرف.

[2] المرجع نفسه، ص 161، بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويتضح من هذا التحليل أن الخطابات الاجتماعية ليست ثابتة أو جامدة، بل هي حقول ديناميكية من المعنى والقوة الرمزية، يمكن للفرد الفاعل استثمارها لإعادة إنتاج نسق اجتماعي أكثر إنصافًا، وإيجاد فضاءات جديدة للوجود والاعتراف. ليكون بذلك التمكين هنا عملية معقدة ومتعددة المستويات، تجمع بين الفاعلية الفردية والقدرة على التأثير الجماعي، وتوضح كيف يمكن للخطابات أن تتحول من مجرد وسائط للتواصل إلى أدوات استراتيجية لإعادة إنتاج المعنى وإعادة توزيع القوة الرمزية داخل المجتمع. وهو ما يظهر أن التمكين لا يتعلق فقط بالتحصيل المادي أو النفوذ السياسي، بل يتصل مباشرة بالقدرة على إعادة هندسة الخطابات الرمزية، وابتكار مساحات دلالية جديدة، تمكن الذات المهمشة من أن تتحرك داخل النسق الاجتماعي بفاعلية أكبر. فالخطابات الاجتماعية عند استثمارها بشكل واعٍ واستراتيجي، تصبح آلية قوية لإعادة إنتاج المعنى الاجتماعي، وإحداث تغييرات مستدامة في توزيع القوة والاعتراف داخل المجتمع.

3) الذات المهمشة بين الغياب والفاعلية

يكشف التحليل السيميائي للهوامش أن الأفراد والجماعات المهمشة لا يُنظر إليهم ككائنات فاقدة للقدرة أو مجرد متلقين للمعايير الاجتماعية، بل بوصفهم فاعلين رمزيين قادرين على التأثير في النسق الاجتماعي عبر أدوات متعددة لإعادة تشكيل المعنى. فالغياب الظاهر لا يعني فقدان الفاعلية، بل يمكن أن يتحول إلى حضور استراتيجي يمكّن هذه الذات من إعادة تعريف موقعها الاجتماعي والثقافي، وإحداث تأثير ملموس في توزيع الاعتراف والسلطة الرمزية. وتمثل هذه العملية تحوّلًا نوعيًا في طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع، إذ لا يقتصر دور الذات المهمشة على الردود السلبية أو الانعزال، بل يشمل ابتكار وسائل للتأثير في البنية الرمزية، واستثمار الموارد الثقافية واللغوية لإعادة إنتاج أطر اجتماعية أكثر مرونة وعدالة. فالأدوات الرمزية مثل التعبيرات الفنية، والممارسات اليومية، والتقاليد الثقافية، والأشكال المحلية من التواصل...، تعمل كوسائط لإحداث تغييرات في النظام الدلالي القائم، بما يسمح للفرد والمجموعة بالتحرك في فضاءات لم تكن متاحة سابقًا. "ومادام الإنسان كائنا منتجا ومستهلكا فهو يتحرك بالعلامة السيميائية باعتبارها علما ممثلا لإحدى الأنساق المعرفية الواقعية الممكنة للذات المهمشة من التعبير عن أحقيتها في الكلام والاعتراف." [1] وهو ما يمكننا من ملاحظة فاعلية الذات المهمشة في السياقات التي تمثل تحديًا للمعايير التقليدية، مثل المبادرات الثقافية والمشاريع الاجتماعية التي تقودها الفئات المهمشة. حيث ففي هذه الحالات تتحول الأنشطة اليومية إلى أفعال مقاومة دلالية، تعيد صياغة المعايير الاجتماعية، وتنتج نسقًا جديدًا من القيم التي تعكس التنوع والاختلاف. فعلى سبيل المثال، استخدام الحكاية الشفهية، أو الفنون الشعبية، أو الطقوس المحلية كأدوات لنقل التجربة الاجتماعية، يمثل وسيلة لإحداث تحولات رمزية تعزز الاعتراف الجماعي والمكانة الرمزية للفئات المهمشة.

علاوة على ذلك، يمتد تأثير الذات الفاعلة إلى النسق الرمزي الواسع، حيث يتيح التمكين السيميائي إنتاج معايير جديدة تتحدى السلطة الرمزية التقليدية وتعيد توزيع الفرص والموارد الدلالية. فالفاعلية الرمزية هنا تعمل على تحويل الهامش إلى مركز رمزي مؤثر، وتقديم بدائل دلالية تسمح للفرد والجماعة بإعادة رسم حدود القوة الاجتماعية والثقافية. وتصبح بذلك الممارسات اليومية، واللغة المحلية، والعادات الثقافية أدوات استراتيجية لإعادة هندسة السياق الاجتماعي، وإنتاج مساحات جديدة للاعتراف والتقدير الرمزي، إذ تتضح هذه العملية أكثر في الفضاءات الإبداعية والثقافية، حيث تستخدم الفئات المهمشة الرموز، والصور، والأنماط التعبيرية للتواصل مع الجمهور وإيصال رؤاها الخاصة بالهوية والمكانة. فهذه الممارسات لا تعمل فقط على تعزيز الاعتراف

[1] عبد الهادي اباغانم، دفاعا عن الهامش، تحليل سيميائي وفق ثنائية المركز والهامش، مجلة نوافذ، العدد 67، دجنبر 2019، ص 150، بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفردي، بل تساهم في إعادة تشكيل الحقول الرمزية داخل المجتمع، مما يسمح بخلق فضاءات للتفاعل، والتفاوض، وإعادة توزيع المعنى بطريقة تعكس قدرة الفاعل على التأثير.

كما أن التمكين الرمزي للذات المهمشة يتيح بناء تحالفات جماعية تدعم الفاعلية الفردية وتحولها إلى قوة اجتماعية مؤثرة. فالعمل الجماعي، سواء في المبادرات الثقافية، أو المشاريع المجتمعية، أو النشاطات الرقمية، يسمح للفاعلين بالاستفادة من الموارد الرمزية المشتركة لإحداث تغييرات ملموسة في النسق الاجتماعي. ومن خلال هذا التفاعل يتحول الغياب التاريخي أو الإقصاء الاجتماعي إلى قوة إنتاجية للمعنى والاعتراف الرمزي، ويصبح التمكين أداة عملية لإعادة توزيع السلطة الرمزية داخل المجتمع بطريقة ممنهجة ومستدامة.

في ضوء ما سبق، يتضح أن الذات المهمشة ليست كيانًا ضعيفًا أو سلبيًا، بل هي محور فاعل قادر على إحداث تغييرات عميقة في النسق الاجتماعي، من خلال استثمار الرموز، والممارسات الثقافية، واللغوية بطرق مبتكرة واستراتيجية. على اعتبار أن التمكين هنا عملية مستمرة، تدمج بين القدرة الفردية على التأثير والفاعلية الجماعية، وتعيد إنتاج النسق الرمزي.بما يتيح للفرد والمجموعة فرصًا جديدة للاعتراف والمشاركة في صياغة المعنى الاجتماعي.

4) الرموز كأدوات للفعل الاجتماعي

تمثل الرموز إحدى الركائز المركزية في فهم كيفية إنتاج المعنى الاجتماعي وإعادة تشكيل العلاقات بين الأفراد والجماعات. فهي ليست مجرد علامات ثابتة، بل آليات دلالية تحمل في طياتها إمكانات متعددة للسلطة والتأثير، تمكن الفرد والجماعة من التأثير في النسق الرمزي وإحداث تغييرات ملموسة في المجال الاجتماعي والثقافي. وفقًا لتصور رولان بارت، الذي يرى أن كل رمز يحتوي على مستويات متعددة من الدلالة، تتفاعل فيما بينها لتشكيل نسق تواصلي يسمح للفرد الفاعل بالتحرك ضمن فضاءات القوة والاعتراف الرمزي، ليصبح الفعل الرمزي عملية مزدوجة: فهو وسيلة لإعادة إنتاج القيم والمعايير السائدة، وفي الوقت نفسه أداة لإنشاء فضاءات جديدة للمعنى.

فالرموز سواء كانت لغوية، أو بصرية، أو سلوكية، تتحول من كونها علامات جامدة إلى أدوات قابلة لإعادة تعريف العلاقات الاجتماعية. فالإستثمار الاستراتيجي للرموز يسمح للفاعل الاجتماعي بالتحكم في كيفية فهم الآخرين للنسق الرمزي، وذلك "بعيدا عن أي نظرة ميتافيزيقية أو مثالية، فإما أن تكون السيميائيات تمكينية، وتكون نقدا للواقع ولنفسها، باعتبارها جزءا من هذا الواقع، وإما ألا تكون كونها علما مفككا للأنساق الرمزية ومناضلا قريبا من الواقع الاجتماعي."[1] وتظهر أهمية الرموز بشكل واضح في الممارسات الثقافية والفنية التي تقودها جماعات مهمشة، حيث يتم توظيف الأيقونات، والشعارات، والأشكال التعبيرية لابتكار فضاءات رمزية جديدة تمكن هذه الجماعات من المطالبة بالاعتراف والمساهمة في إعادة صياغة المعايير الاجتماعية. فمثل هذه الرموز تعمل على إعادة ترتيب أطر القوة الدلالية، وتحويل الممارسات اليومية إلى أدوات تأثير اجتماعي وثقافي. فعلى سبيل المثال، استخدام الفن الشعبي، والحكاية الشفهية، أو الأداء المسرحي في الأحياء المهمشة يمثل وسيلة لتعزيز الفاعلية الرمزية للذات الجماعية، وتأكيد قدرتها على التأثير في النسق الاجتماعي بطريقة ملموسة، كما تتحول الرموز إلى وسائط تفاوضية داخل الحقل الاجتماعي، حيث يمكن للفاعل أن يعيد تعريف المعايير القائمة عبر استثمار المعاني المتعددة المرتبطة بالرمز الواحد. فالأيقونة الثقافية أو الطقس الاجتماعي ليس مجرد إرث تقليدي، بل يمكن تحويله إلى أداة للتغيير، تُعزز الاعتراف الاجتماعي، وتعيد توزيع

[1] مبارك حنون، دروس في السيميائيات، مكتبة الأدب المغربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 1987، ص 5، بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

القوة الرمزية بين الفاعلين داخل النسق الاجتماعي. ومن هذا المنظور، يصبح الفعل الرمزي أداة استراتيجية تمكن الفرد والجماعة من توسيع نطاق تأثيرهما وتحقيق اعتراف متزايد من المجتمع.

كما يمكن ملاحظة هذا التحول في الفضاءات الرقمية، حيث يتم توظيف الرموز والأيقونات كأدوات للتأثير على الخطاب العام وإعادة إنتاج المعنى. فالمنصات الرقمية الحديثة تعمل كحقول متعددة الطبقات للسلطة الرمزية، يتيح فيها للفرد الفاعل استخدام الرموز لإعادة صياغة الرسائل، وتحدي الخطابات السائدة، وخلق فضاءات رمزية جديدة للتفاعل الاجتماعي. ولعل هذه العملية هي ما تُبرز طبيعة الرموز كأدوات للفعل الاجتماعي الذي يجمع بين الفاعلية الفردية والقدرة على التأثير الجماعي في الوقت ذاته.

كما أن الرموز تمثل وسائط للفعل الاجتماعي في بناء التحالفات وتوسيع شبكة الدعم الاجتماعي. فالفاعلية الرمزية للفرد، عندما تتكامل مع جهود جماعية، تصبح قوة قادرة على إعادة تشكيل النسق الرمزي بشكل أوسع، بما يتيح إنتاج معايير جديدة، وتوسيع فرص الاعتراف، وتحقيق تأثير ملموس على الهياكل الدلالية القائمة. ثم إن هذا التكامل بين الفعل الفردي والجماعي هو ما الطبيعة الاستراتيجية للرموز، ويظهر كيف يمكن تحويل العلامات إلى أدوات للتأثير، والمقاومة، والإبداع الاجتماعي.

وبناءً على ما سبق، يتضح أن الرموز لا تقتصر على كونها علامات ثابتة أو جامدة، بل هي محركات أساسية للفعل الاجتماعي، تحمل في طياتها إمكانات واسعة لإعادة إنتاج المعنى وإعادة ترتيب العلاقات داخل المجتمع. فالاستثمار الواعي والمتقن لهذه الرموز يمكّن الفرد والجماعة من تحدي الهياكل الاجتماعية التقليدية، وتحويلها إلى أدوات لإعادة توزيع الاعتراف وإحداث تأثير ملموس داخل النسق الرمزي. كما تسمح الرموز للذات الفاعلة بالابتكار في التعبير عن هويتها ومكانتها، وبإعادة تعريف العلاقات بين الأفراد والجماعات بشكل يوسع من فضاءات التأثير والاعتراف. ومن خلال هذا الاستخدام الاستراتيجي، تتحول الرموز إلى وسائط للتغيير الاجتماعي، تعزز قدرة الفاعلين على إنتاج معنى جديد يثري الحقل الرمزي "يفرز أسئلته التي تخترق المجتمع كله، ونجد صداه في الحقول المعرفية كلها."[1] إن استثمار الرموز بشكل جماعي يدعم الفاعلية الرمزية على المستويين الفردي والجماعي، ويخلق فرصًا للتفاعل والتفاوض الرمزي، بما يؤدي إلى إعادة صياغة القيم والمعايير الاجتماعية بشكل أكثر شمولية وعدالة. وفي هذا الإطار، تصبح الرموز أدوات استراتيجية متعددة الوظائف، تجمع بين الابتكار الشخصي والتأثير الجماعي، وتؤكد أن الفعل الاجتماعي لا يكتفي بإعادة إنتاج الواقع، بل قادر على إحداث تحول مستمر في النسق الرمزي والمجتمع بأسره.

5) التمكين بين الفاعلية الفردية والجماعية

يتجاوز التمكين حدود القدرة الفردية على التأثير داخل النسق الاجتماعي ليصبح ظاهرة مركبة تجمع بين الفاعلية الذاتية والتفاعل الجماعي .فالذات الفاعلة، مهما امتلكت من أدوات رمزية، لا تستطيع تحقيق تحول مستدام في النسق الاجتماعي بمعزل عن الفضاءات الجماعية التي تسمح لها باستثمار إمكاناتها. ومن هذا المنطلق، يظهر التمكين كعملية ديناميكية مزدوجة الأبعاد: الأولى مرتبطة بالوعي الذاتي للفرد وقدرته على استثمار الرموز والوسائط الدلالية، والثانية مرتبطة بالقدرة على الانخراط في الفعل الجماعي لإحداث تأثير أكبر على النسق الرمزي. حيث تلعب الفاعلية الفردية دورًا جوهريًا في هذه العملية، فهي تتيح للذات التعرف على قدراتها الرمزية واستراتيجيات استثمارها لإعادة إنتاج المعنى، وتحدي المعايير السائدة، وإيجاد فضاءات جديدة للاعتراف. فاللغة، والرموز الثقافية، والممارسات اليومية ليست مجرد أدوات للتعبير الشخصي، بل وسائط لتحويل الفاعلية الذاتية

[1] سعيد بنكراد، السرد الروائي وتجربة المعنى، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ط 1، 2008، ص 17/16.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلى قوة اجتماعية، تستطيع من خلالها التأثير في القيم والهياكل الرمزية القائمة، ويصبح الاستثمار الاستراتيجي في الرموز وسيلة لإعادة توزيع الاعتراف، وتوسيع نطاق التأثير الفردي داخل النسق الاجتماعي.

ومع ذلك، تبقى الفاعلية الفردية محدودة إذا لم تتكامل مع الفاعلية الجماعية. ليستمد التمكين قوته الحقيقية من القدرة على بناء تحالفات، وشبكات دعم، ومجموعات تفاعلية تمكن الأفراد من توحيد الموارد الرمزية والممارسات الاجتماعية لتحقيق أهداف مشتركة. وفي هذا السياق، تتحول التجارب الفردية إلى أفعال جماعية استراتيجية قادرة على إعادة إنتاج النسق الرمزي بطرق أكثر شمولية وعمقًا. فالفضاءات الجماعية سواء كانت ميدانية أو رقمية، تتيح للفاعلين مشاركة الرموز، وتبادل المعاني، وإنتاج تأثير جماعي يتجاوز حدود القدرة الفردية.

وتتجلى هذه العملية بوضوح في المبادرات الثقافية والاجتماعية التي يقودها أفراد مهمشون ضمن جماعات أو حركات مجتمع مدني، حيث تُستخدم الرموز، والشعارات، والممارسات الثقافية كأدوات لإحداث تأثير ملموس في النسق الاجتماعي. كالتحالفات الجماعية التي توفر للفاعلين فرصًا للتوسع داخل الحقل الرمزي، وتعزز قدرتهم على تحدي المعايير التقليدية القائمة، وابتكار فضاءات بديلة لإعادة إنتاج المعنى والاعتراف. ومن خلال هذه المشاركة المنظمة، يتحول الفعل الجماعي إلى وسيلة استراتيجية لإعادة توزيع القوة الرمزية بطريقة أكثر عدالة وشمولية. كما تتيح المبادرات الجماعية للفرد استثمار إمكاناته الرمزية ضمن سياقات تعاونية، ما يُمكّنه من تعزيز تأثيره على القيم والهياكل الاجتماعية. بهذا الشكل، يصبح الفعل الجمعي ليس مجرد استجابة للمعايير القائمة، بل أداة لإعادة صياغة النسق الثقافي والاجتماعي، وخلق مساحات جديدة للاعتراف والمشاركة الفاعلة. وفي الوقت نفسه، يضمن التفاعل بين الفاعلية الفردية والجماعية استمرارية التأثير الرمزي، ويعزز القدرة على إنتاج تغييرات دائمة ومستدامة في النسق الاجتماعي.

وعلاوة على ذلك، يتيح التمكين بين الفاعلية الفردية والجماعية إمكانية تحويل المساحات الاجتماعية المغلقة إلى فضاءات للتأثير والاعتراف. فالذات الفاعلة التي تتفاعل مع شبكة جماعية يمكنها استخدام الرموز، الخطابات، والممارسات الثقافية لإحداث تحولات في النسق الدلالي، ويتم ذلك "عبر التأويل وسيروراته المعقدة، وآلياته المختلفة والممكنة من تفكيك الرموز والأنساق."[1] وهو ما يتيح إنتاج معايير جديدة، وإعادة تعريف القيم، وإعادة توزيع الاعتراف الاجتماعي. ومن خلال هذا التفاعل تتحول الفاعلية الفردية إلى قوة جماعية قادرة على إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، وتوسيع نطاق الاعتراف الرمزي داخل المجتمع.

كما أن الفاعلية الجماعية تعمل على تعزيز الاستدامة الرمزية للتمكين، إذ توفر للذات الموارد اللازمة لاستمرار التأثير على المدى الطويل، وكذا تحقيق تغييرات دلالية لا تقتصر على لحظة أو مساحة محددة. فالعمل الجماعي يتيح للفرد توظيف الرموز والخطابات بطريقة أكثر استراتيجية، ويحول التجربة الفردية إلى نموذج تأثيري يمكن تكراره وتوسيع أثره داخل النسق الاجتماعي. وبذلك يصبح التمكين عملية مستمرة ومتطورة، تجمع بين القدرة الفردية على الابتكار الرمزي، والقدرة الجماعية على تحويل المعنى وإعادة إنتاج النسق الرمزي بشكل شامل.

ومن منظور سيميائي، يشكل هذا التفاعل بين الفاعلية الفردية والجماعية حلقة ديناميكية، حيث تتغذى قوة الفعل الجماعي على الإمكانات الفردية، وتغذي بدورها فاعلية الفرد من خلال التفاعل مع الجماعة والفضاءات المشتركة. فالتمكين في هذه

[1] إدريس جبري، سؤال السيميائيات المناضلة، مرجع سابق، ص 106، بتصرف.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحالة لا يمثل مجرد تحقيق لمكانة أو اعتراف محدود، بل هو عملية تحويلية مستمرة تعيد صياغة النسق الرمزي، وتوسيع المساحات المتاحة للتعبير والمشاركة الاجتماعية.

وفي ضوء هذا التحليل، يتضح أن التمكين بين الفاعلية الفردية والجماعية يشكل نموذجًا متكاملاً للفعل الرمزي، تتفاعل من خلاله القدرات الشخصية مع الإمكانات الجماعية لإعادة إنتاج المعنى وإحداث تأثير أوسع في النسق الاجتماعي. وذلك عبر "استنبات السيميائيات في الثقافة العربية والتمكين لها."[1] إن الاستراتيجية الرمزية للتمكين تعتمد على استثمار الموارد الفردية داخل أطر جماعية منظمة، بما يسمح للذات الفاعلة بالمشاركة في إعادة صياغة القيم والمعايير الاجتماعية. فهذه العملية لا تقتصر على التأثير اللحظي، بل توفر فرصًا لتحقيق تغييرات مستمرة ومستدامة داخل الحقول الرمزية، وتمكن الفاعلين من توسيع فضاءات الاعتراف الاجتماعي. ومن خلال التفاعل بين الفاعلية الفردية والجماعية، تتحول المبادرات الرمزية إلى قوة اجتماعية فاعلة، قادرة على إعادة توزيع السلطة والاعتراف بشكل أكثر عدالة، وإنتاج معايير جديدة تعكس تنوع الخبرات والهويات. وهكذا يصبح التمكين أداة استراتيجية تجمع بين الابتكار الرمزي الشخصي والقدرة الجماعية على التغيير الاجتماعي، بما يضمن تأثيرًا مستدامًا وشاملًا داخل المجتمع.

خاتمة:

يتضح من خلال هذا التحليل أن التمكين لا يقتصر على الوصول إلى موقع اجتماعي أعلى أو تعزيز المكانة الشخصية، بل يمثل عملية سيميائية معقدة، تجعل من الإنسان صانعًا نشطًا للمعنى داخل النسق الاجتماعي. فالتمكين يتحقق عندما تصبح الذات قادرة على التفاعل الواعي مع الخطابات، والرموز، والممارسات الثقافية المحيطة بها، مستثمرة هذه الأدوات لإعادة إنتاج المعنى، تحدي المعايير السائدة، وابتكار فضاءات جديدة للاعتراف.

وتكتسب الفاعلية الرمزية للذات أهميتها الحقيقية حين تتداخل مع الخطابات الاجتماعية والرموز الثقافية، حيث لا تقتصر على مجرد التعبير الفردي، بل تتحول إلى قوة مؤثرة قادرة على إعادة توزيع السلطة الدلالية داخل المجتمع. فاللغة، والرموز، والممارسات اليومية، وحتى الفضاءات الرقمية، تصبح أدوات استراتيجية لإعادة تشكيل النسق الرمزي، وتمكين الفاعلين من حضور فعّال يعكس قدرتهم على التأثير والتغيير.

إن تفاعل الذات الفاعلة مع الرموز والخطابات يتيح إنتاج مساحات جديدة للمعنى والاعتراف الاجتماعي، إذ يمكن للأفراد والجماعات المهمشة تحويل غيابهم الرمزي إلى حضور مؤثر واعتراف متبادل. فهذه العملية تجعل التمكين وسيلة لإعادة صياغة العلاقات الاجتماعية، وتحويل الفعل الفردي إلى قوة جماعية قادرة على تحدي الهياكل التقليدية وإعادة إنتاج القيم والمعايير بطريقة أكثر عدالة وشمولية. وبذلك يظهر أن التمكين، بوصفه فعلًا سيميائيًا، يمثل حلقة مستمرة بين الفرد والمجتمع، تجمع بين القدرة على التأثير الفردي والاستثمار الرمزي، وبين الفاعلية الجماعية التي تعيد إنتاج النسق الاجتماعي وتوسيع فضاءات الاعتراف. إنه لا يقتصر على الذات وحدها، بل يشمل شبكة من العلاقات الرمزية التي تمنح الفاعلين فرصًا لتغيير النسق الثقافي والاجتماعي، وإعادة تعريف دورهم ومكانتهم داخل المجتمع بطريقة مستدامة.

وفي النهاية، يمكن القول إن التمكين يُعيد النظر في طبيعة القوة والاعتراف داخل المجتمع، من خلال التأكيد على أن إنتاج المعنى وإعادة توزيعه لا يتحقق إلا عبر الفعل الرمزي الواعي والتفاعل الاستراتيجي مع الخطابات والرموز. فحين تصبح الذات

[1] سعيد بنكراد، وتحملني حيرتي وظنوني، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ط 1، 2022، ص 270.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

صانعة للمعنى، لا يقتصر أثرها على نفسها، بل يمتد ليشمل إعادة تشكيل النسق الرمزي بأكمله، وإحداث تأثير اجتماعي دائم ومستدام، مما يجعل التمكين ظاهرة مركبة تجمع بين الفعل الفردي، والتفاعل الجماعي، وإعادة إنتاج المعنى الاجتماعي، ويجعل الإنسان ليس مجرد متأثر بالمعايير الاجتماعية، بل مهندسًا للمعنى وصانعًا للتغيير الرمزي داخل المجتمع.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- صالح مهدي محمد، الحوار ودوره في تمكين السرد القصصي، ديوان العرب للثقافة والفكر، موقع: https://www.diwanalarab.com/.
- الزواوي بغورة، بين اللغة والخطاب والمجتمع: مقاربة فلسفية اجتماعية، مجلة إنسانيات، 2002، موقع: https://journals.openedition.org/insaniyat/8643.
- سعيد بنكراد، السيميائيات السردية، مدخل نظري، منشورات الزمن، ط 1، 2001.
- قاسم المحبشي، في معنى الرأسمال الرمزي عند بورديو.. ، منشور برس، موقع: https://manshur.net/archives/26901، 26 مارس 2025.
- محمد برادة، سياقات ثقافية، مواقف، مداخلات، مرافئ، منشورات وزارة الثقافة، الرباط، 2003.
- إدريس جبري، سؤال السيميائيات المناضلة في أعمال سعيد بنكراد، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، الطبعة 1، 2025.
- عبد الهادي اباغانم، دفاعا عن الهامش، تحليل سيميائي وفق ثنائية المركز والهامش، مجلة نوافذ، العدد 67، دجنبر 2019.
- مبارك حنون، دروس في السيميائيات، مكتبة الأدب المغربي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط 1، 1987.
- سعيد بنكراد، السرد الروائي وتجربة المعنى، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ط 1، 2008.
- سعيد بنكراد، وتحملني حيرتي وظنوني، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ط 1، 2022.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الاســـتـــشـــراق من بوابة الدراسات الاثنوغرافية والسوسيولوجية خلال القرن 19-20م، أوغست موليراس، وجاك بيرك نموذجا

عبد العالي العلمي
طالب باحث بجامعة سيدي محمد بن عبد الله-فاس.
Alialamibenjebar1988@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إظهار أن حقل الاستشراق في ارتباطه بالعلوم الاجتماعية والإنسانية خلال القرن التاسع عشر وبداية العشرين، خاصة الدراسات الاثنوغرافية والسوسيولوجية التي ركزت أبحاثها على المغرب كمجال ميداني، لم يكن بريئا ولا حياديا، بل خدم الأجندة الاستعمارية.

نفترض أن هذه البحوث انساقت مع الفكر الإمبريالي، مما يثير السؤال الرئيسي، إلى أي مدى ساهمت في تعزيز المخطط الإمبريالي؟

يتناول البحث أعمال أوغست موليراس (قبل الحماية)، وجاك بيرك (بعدها) اللتان اعتمدتا المغرب ميدانا أساسيا.

يعتمد المنهج النقدي التحليلي عبر قراءة تفكيكية لكتاب " المغرب المجهول " (الجزء الأول والثاني)، وللطرح السوسيولوجي لبيرك، ليبرز كيف وفرت هذه الدراسات معرفة ميدانية ساعدت الاستعمار على ترسيخ هيمنته الاستعمارية.

تكمن أهمية هذه الورقة في إلقاء الضوء على مرحلة حرجة في تاريخ المغرب، حيث تحولت المعلومات إلى سلاح غزو، كما أكدت ذلك لوسيت فالنسي "لا فرق بين البحث العلمي والعمل السياسي والعسكري والاستكشاف أداة من أدوات الغزو ".

يخلص البحث إلى أن هذه الدراسات زودت الاستعمار بخلاصات ميدانية ركزت سيطرته على المجتمع المغربي.

الكلمات المفتاحية: الاستشراق، الدراسات الاثنوغرافية، الدراسات السوسيولوجية، الاستعمار، المغرب المجهول، قبائل الريف وجبالة، قبيلة سكساوة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Orientalism and Colonial Knowledge: A Critical Analysis of Ethnographic and Sociological Studies on Morocco

(Auguste Mouliéras and Jacques Berque as Case Studies)

Abstract:

This Paper aims to demonstrate that the field of Orientalism, in its connection to the social and human sciences during the nineteenth and early twentieth centuries—particularly ethnographic and sociological studies focusing on Morocco as a primary field site—was neither innocent nor neutral, but rather served colonial agendas. It posits that these researches aligned with imperial thought, raising the central question: To what extent did ethnographic studies and sociological research contribute to advancing the imperial project?The study examines the works of Auguste Mouliéras (pre-Protectorate era) and Jacques Berque (post-Protectorate), both of which used Morocco as their main terrain. It employs a critical analytical methodology through deconstructive readings of Mouliéras's The Unknown Morocco (Parts One and Two) and Berque's sociological framework, highlighting how these studies provided field knowledge that aided colonial domination.The paper's significance lies in illuminating a critical phase in Moroccan history, where information became a weapon of conquest, as Lucette Valensi affirmed: "There is no difference between scientific research, political and military action, and exploration is one of the tools of invasion." It concludes that these researches supplied the colonizer with field insights that sharpened colonial control over Moroccan society.

Keywords: Orientalism, Ethnography, Sociology, Colonialism, The Unknown Morocco, Rif and Jbala Tribes, Seksawa Tribe.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

مما لاشك فيه أن خوض غمار البحث في ما عرف "بالاستشراق –الدراسات الاستشراقية "ليس سهل المنال، لأن الموضوعات التي تم تناولها ضمن هذا المضمار عديدة الفروع ومتشعبة المسارات، ومنفتحة على كل القضايا والمجالات الحياتية منها ما اتصل بالدين ،باللغة ،بالثقافة ،بالعادات والتقاليد، وبالمعيش اليومي ،وهناك دراسات أخذت مسارا أخر تحت ستار العلوم من خلال بحوث ميدانية لعبت أدوارا في خدمة أجندات كولونيالية في سياق القرن العشرين ، هذه الموضوعات والدراسات كانت محط اهتمام المستشرقين من مختلف التيارات الدينية والاتجاهات الفكرية ، في محاولة من المركزية الغربية التعرف على الآخر الذي يسكن الشرق ،ذلك الآخر الذي يشبهني ويختلف عني في نفس الوقت.

فالصورة التي نقلها الرحالة ،وعلماء الخرائط من المستكشفين الأوائل خلال القرن الخامس عشر ،عند عودتهم إلى مواطنهم ،ألبسوه في صورة ذلك البربري ،المتوحش الذي لازال يعيش حياة بدائية ومتخلفة " [1]

لكن بحدوث متغيرات عدة خلال القرن التاسع عشر ، اتجهت أنظار المجامع الغربية نحو الشرق ،لتحقيق مرامي وأهداف إمبريالية فرضها السياق .

أما عن البدايات الأولى لظهور الحلقات الاستشراقية فقد أعزاها المؤرخين لهذا الحقل المعرفي على أنها تعود للقرن العاشر الميلادي، انطلقت إرهاصته الأولى بدراسة اللغة العربية حتى يسهل معرفة الشرق وعلومه، بما فيها الدين والعقيدة، وهناك من أعزى الأمر إلى أن الانطلاقة الأولى كانت مع نهاية الحروب الصليبية، والأصح أن هذه الدراسات استمرت منذ ذلك التاريخ إلى حدود القرن العشرين مع دخول الاستعمار الغربي واحتلاله لجل الأقطار .

فإذا كان الاستشراق قد بدأ متصلا باللغة ،والثقافة ، والدين لغايات تبشيرية ،فالمتغيرات التي حدثت في السياق الغربي خلال القرن التاسع عشر نتيجة ظهور علوم جديدة في الساحة العلمية ،الشيء الذي خدم حقل الاستشراق من خلال توسيع من شبكته المعرفية ،وبمده لجسور الانفتاح على باقي العلوم، بما فيها التاريخ ،علم الاجتماع أو ما يعرف في الأوساط العلمية بالسوسيولوجيا " [2] .

فظهور السوسيولوجيا الذي كان بفعل عدة عوامل سياسية ،واقتصادية ،وثقافية ،وما رافقها من تحولات جذرية على البنى والنظم ومناهج التفكير ،بحيث عملت على دراسة الظواهر الإجتماعية داخل المجتمعات الغربية خلال القرن التاسع عشر ،قبل أن يطور هذا العلم من أسسه وأساليبه بانتقاله لدراسة المجتمعات الأخرى ،نموذج المقاربة الدوركهايمية في دراسته للشعوب البدائية "[3].

---

[1] عبد الإله القيدي، محاضرات جامعية في مادة الثقافة، ماستر اللغات والحضارات الشرقية ومقارنة الأديان،جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس فاس،الموسم الجامعي 2022-2023.

[2] السوسيولوجيا ،علم من العلوم الإجتماعية والإنسانية ،ظهر في السياق الغربي نتيجة عدة عوامل الثورة الفرنسية لسنة 1789 ،الثورة الصناعية التي انطلقت من إنجلترا، الثورة الثقافية بألمانيا ،كلها عوامل ساهمت في بزوغ هذا العلم الذي حاول معالجة الظواهر الإجتماعية في شموليتها وفق أساليب ومناهج العلوم الطبيعية ،من بين المؤسسين لهذا العلم أوغست كونت ،الذي أصدر كتابا سماه "الفيزياء الإجتماعية " قبل أن يعدل عنه ليصدر عنوانا "علم الإجتماع".ومع ذلك فهناك من يعتبر ابن خلدون من خلال موسوعته " ديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ،ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر " كمؤسس لعلم العمران البشري خلال القرن الرابع عشر.

[3] أنتوني غدنز، ترجمة فايز الصياغ ،علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت الطبعة الرابعة، ص54.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ففي ظل هذا السياق الزمني المتوتر والمشحون الذي عرفه الغرب خلال القرن التاسع عشر ،كان الشرق ضمن اهتمامات الباحثين السوسيولوجيين قبل القادة العسكريين من الجيوش الإستعمارية .

بحيث تمخض عن هذا العلم الذي حاول معالجة الظواهر الاجتماعية في شموليتها ، الدين، الإعلام المجتمعات، البنى والنظم، من خلال فروع علمية عدة سوسيولوجيا الدين، سوسيولوجيا العالم الإسلامي، سوسيولوجيا المغرب ، هذه الأخيرة محور اهتمامنا بالأساس ،فمن ضمن الدراسات التي انتمت لهذا الميدان " نذكر دراسة لإدموند دوتي(idmond douti)،دافيد هارت David Hart، روبير مونطاني) Robert Mountani، بول باسكون (.paul baskoun)من ضمن هذه الحلقة العلمية اخترنا جاك بيرك Jack Berque كأحد المستشرقين من باب السوسيولوجيا.

وليس بعيدا عن هذا العلم ،هناك الأنثروبولوجيا 1 علم الإنسان في كليته ، فإذا كانت هذه الأخيرة تهتم بالإنسان وتحاول الإحاطة به من أجل التعرف عليه ،هنا تحضر الاثنوغرافيا كتخصص معرفي ضمن حقل الأنثربولوجيا ،أي علم وصف هذه الشعوب ،وتوصيف عاداتها وتقاليدها، ،بحيث يمكن اعتبار هذا التخصص المعرفي كمرحلة من مراحل البحوث الأنثربولوجية ،وهذا ما طرحه أحد الباحثين بقوله " الأنثروبولوجيا بوصفها المرحلة الثالثة في دراسة المجتمعات ،بينما تكون مهمة الاثنوغرافيا هي الوصف ،أي الدراسة الوصفية والمقارنة للثقافات والشعوب البدائية ،انطلاقا من معيار التشابه والاختلاف، وكذلك مقارنتها بالمجتمعات المعاصرة ، فهي مقترنة بالعمل الأولي المرتبط بالمرحلة الاستكشافية .وما يميزها هو الوصف الدقيق والمكثف، وفي نفس الوقت غياب التحليل والتفسير بحيث تبدو الاثنوغرافيا ليس كمرحلة ،ولكن كفرع من تخصص كبير الذي هو الإثنولوجيا ،فهي تبدو كوسيلة أو كتقنية توفر وصفا ومعلومات ومعطيات ،ووثائق يمكن استثمارها لاحقا في الإثنولوجيا أو الأنثروبولوجيا ،وهكذا فإن الإثنوغرافيا يمكن اعتبارها العمل الميداني " .2

فقد اعتبر المهتمين بهذا المجال أن السياق الزمني لظهور هذا العلم يعود إلى القرن السادس عشر وذلك مع اكتشاف أوربا لباقي العالم، ازدادت أشكال الهيمنة الغربية، بفعل التوسع الإمبريالي ." 3

وبفعل هذه الهيمنة الإمبريالية على الشرق ،كان للمستشرقين من انتماءات وتيارات فكرية متعددة ،لعبت أدوارا مباشرة وغير مباشرة في المد الاستعماري ،وبما أن حقل الاستشراق شاسع ومتعدد الروافد ،سنتناوله من أحد زواياه من خلال الدراسات القبلية – الدراسات الاثنوغرافية ،والدراسات السوسيولوجية ، فالمغرب كان قبلة وميدانا اختباريا ، إذ كان في صلب اهتمامات المستشرقين من الأنتثربولوجيين ، الاثنوغرافيين، وعلماء الاجتماع ، فحسب ما أورده أحد الباحثين أن الانطلاقة الحقيقية للبحث العلمي الممنهج على المغرب بدأت منذ سنة 1890م ،ولا يستبعد أن تكون سابقة عن هذا التاريخ ".4

على هذا الأساس ننطلق من الإشكالية التالية:

-كيف ساهمت الدراسات الاثنوغرافية في خدمة أجندة المستعمر خلال القرن 19ميلادي؟

---

[1] الأنثروبولوجيا ،علم يهتم بدراسة الإنسان في كليته ،في جانبه بيولوجي،ثقافي ،اجتماعي،عبر الزمان والمكان لفهم كيف يعيش البشر ،وكيف يفكرون ،وكيف ينظمون حياتهم ومعاشهم.

[2] عبد القادر بوطالب ،محاضرات جامعية في مادة الأنثربولوجيا الثقافية والإجتماعية ،شعبة علم الإجتماع ،الفصل الثالث ،كلية الأداب والعلوم الإنسانية ،جامعة عبد المالك السعدي بتطوان ،الموسم الجامعي 2023 -2024.

[3] المرجع نفسه.

[4] الهادي المروي، ص17

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وإلى أي حد لعبت الدراسات السوسيولوجية أدوار ا في المخططات الكولونيالية –الاستعمارية؟

بما أن هناك العديد من المستشرقين في هذا الميدان ، سنحاول أن نسلط الضوء أكثر على أبحاث المستشرق الفرنسي – الجزائري أوغست موليراس Auguste Mouliérasباعتباره كأحد الباحثين ضمن الدراسات الاثنوغرافية من جهة ،ومن باب الدراسات السوسيولوجية ،سنكتفي بأحد الرواد المستشرق السوسيولوجي جاك بيرك Jack burkوما كرسه من أبحاث في محاولة منا لإثبات أو دحض أن الأبحاث التي قام بها هذين المستشرقين (أوغست موليراس ،وجاك بيرك)على المغرب قد خدمت المستعمر بشكل من الأشكال؟

1: الإطار المفاهيمي للاستشراق، نشأته وتطوره التاريخي.

- 1-1الإطار المفاهيمي للاستشراق.

عديدة هي التعاريف اللغوية والاصطلاحية التي أطلقت على مفهوم الاستشراق فنجد من المشقة والعسر إدراجها جميعها في هذا الحيز الورقي، لذا سنكتفي بما عرفه به العالم محمود حمدي زقزوق بقوله " الاستشراق هو علم الشرق أو العالم الشرقي، أما كلمة مستشرق تطلق على كل غربي يشتغل بدراسة الشرق كله أقصاه، وسطه، وأدناه، في لغاته وآدابه، وحضارته وأديانه"[1] ، وفي نفس السياق "المعنى الخاص للاستشراق يقصد به الدراسات الغربية المتعلقة بالشرق الإسلامي في لغاته وآدابه وتاريخه وعقائده، وتشريعاته، وحضارته بوجه عام " [2]

وهناك مفهوم آخر للاستشراق يعود للمفكر الفلسطيني ، أمريكي الجنسية إدوارد سعيد (1935-2003)، هذا الأخير يعتبر رائد من رواد نقد الفكر الاستشراقي من خلال كتبه العديدة التي لازالت متداولة في كل المحافل العلمية والأكاديمية وتدرس في أعرق الجامعات العالمية، من بين هذه الكتب الاستشراق الذي اقتبسنا منه بعض الفقرات واوردناها بلسان صاحبها ، "أعني به التفاهم مع الشرق بأسلوب قائم على المكانة الخاصة التي يشغلها هذا الشرق في الخبرة الأوربية الغربية، فليس الشرق وحسب مجاورا لأروبا بل إنه أيضا موقع أعظم وأغنى وأقدم المستعمرات الأوربية، وهو مصدر حضارتها ولغاتها ومنافسها الثقافي وهو يمثل صورة من أعمق صور الأخر، وأكثرها تواترا لدى الأوربيين" [3]

وزاد قائلا في توضيحه لهذا المفهوم الملتبس "فالشرق جزء لا يتجزأ من الحضارة المادية والثقافية الأوربية، والاستشراق يعبر عن هذا الجانب ويمثله ثقافيا بل وفكريا باعتبار الاستشراق أسلوبا للخطاب ، أي التفكير والكلام تدعمه مؤسسات وبحوث علمية ومذاهب فكرية، بل وبيروقراطيات استعمارية، وأساليب استعمارية "[4].

وفي نفس المنحى أضاف أنه عديده هي التعاريف، وأما أيسر التعريفات المقبولة للاستشراق "فهو أنه مبحث أكاديمي بل إن هذا المفهوم لازال مستخدما في عدد من المؤسسات الأكاديمية، فالمستشرق كل من يعمل بالتدريس أو الكتابة أو إجراء

---

[1] : محمود حمدي زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار المعارف، القاهرة، 1998، ص 19.

[2] : المرجع نفسه.، صفحة نفسها.

[3] : إدوارد سعيد، ترجمة محمد عناني ،الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق،، رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006، ص 45.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

البحوث في موضوعات خاصة بالشرق سواء تعلق الأمر في مجال الأنثروبولوجيا، أو علم الاجتماع؛ التاريخ ،فالاستشراق إذن وصف لهذا العمل "1.

ولو أن المختصين في المجال الاستشراقي لا يقبلون وصفهم بالمستشرقين مفضلين تسمية أعمالهم "بالدراسات الاستشراقية ،أو مصطلح دراسات المناطق " ،فقد ارتأينا ان نقتفي بصمة إدوارد سعيد في هذا الميدان العلمي، الذي تركه للأجيال القادمة "فالاستشراق أسلوب تفكير يقوم على التمييز الوجودي والمعرفي بين ما يسمى بالشرق وبين ما يسمى بالغرب ...،فما يكتب بالشرق فهو موجه وخاضع للوصاية الفكرية نظرا لتداخل المصالح وتشابكها ...فبالرغم من تراجع الاستشراق القديم لازالت هناك مؤتمرات حول الشرق ولازالت الموضوعات حوله زاخرة في الحياة الأكاديمية من خلال ما أرساه من مذاهب وتيارات فكرية"2 ،فمن خلال ما أورده إدوارد سعيد على وجود استشراق قديم بالرغم من تراجع مستواه، مع استمراره في أشكال حديثة تسمى بالدراسات حول الشرق معبرا عنها بأشكال أخرى، مؤتمرات دولية وندوات فكرية، مع إقراره بأن هناك وصاية فكرية ممارسة على الشرق، هذا يحيلنا لتساؤل عن مساره التاريخي وسياق انبعاثه؟ وهذا ما سنحاول أن نتعرف عليه من خلال النقطة الموالية.

- **1_2: نشأة الاستشراق وتطوره التاريخي.**

تضاربت الآراء والدراسات حول البدايات الأولى لنشأة الاستشراق ، وهنا نستحضر ما قاله الدكتور محمود حمدي زقزوق "أن هناك من المؤرخيين من اعتبر البداية الحقيقية للاستشراق الرسمي بصدور قرار مجمع فيينا الكنسي في عام 1312م الذي أمر بإنشاء عدد من كراسي اللغة العربية في عدد من الجامعات الغربية ،لكن كان هناك استشراق غير رسمي قبل هذا التاريخ"3 ، وفي تتبعنا للجانب التاريخي وسياق نشأته اهتدينا إلى كتاب معنون بتاريخ حركة الاستشراق ، و فيه بعض الجوانب التاريخية حول هذا المعطى ، "وللحق فإن فتوحات العرب الكبرى والمواجهة المسلحة بين الدولة الإسلامية والدولة البيزنطية، هذه الأخيرة فقدت مستعمرات لها في أسيا وشمال إفريقيا باستثناء أسيا الصغرى على يد العرب في القرن السابع الميلادي ثم اضطرت لتخلي عن أسيا الصغرى للسلاجقة في القرن التاسع بعد معارك طاحنة ،وبسقوط صقلية فقدت السيادة على البحر ،فأصبح البحر المتوسط غير آمن مرتعا للقراصنة ،وفي الغرب فتح العرب والبربر معظم إسبانيا و لم يبقى منها سوى شمالها الغربي، قبل أن تبدأ حروب استرداد ،هذه الأمور شجعت على العدائية بين الضفتين "4

هذه الأحداث هيأت الظروف للأوربيين للإقبال على دراسة اللغة العربية وأدابها، باعتبارهم ورثة وحفظة التراث اليوناني وأوصياء عليه. بما تضمنه من علوم كالطب، الفلك، العلوم الحقة والفلسفة، استدعت ترجمتها ونقلها من اللغة العربية إلى اللغات اللاتينية وبه ظهرت أولى ترجمة للقرآن سنة 1143م. على يد بطرس المبجل صاحب أقدم ترجمة للقران.

أما إقبال الأوربيين عموما على الاهتمام باللغة العربية وآدابها كان مرده إلى التبشير وهذا ما يؤكده صاحب الكتاب تاريخ حركة الاستشراق ،"لقد كانت فكرة التبشير هي الدافع الحقيقي خلف انشغال الكنيسة بترجمة القران واللغة العربية، وكلما

---

[1] : المرجع نفسه، ص 46.

[2] : المرجع نفسه ،ص 47.

[3] : محمود حمدي زقزوق، مرجع سابق، ص 19.

[4] : يوهان فوك، ترجمة عمر لطفي العالم ،تاريخ حركة الاستشراق الدراسات العربية والاسلامية في اوروبا حتى بداية القرن 20 ، دار المدار الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية 2001، ص 15.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تلاشى الأمل في تحقيق نصر نهائي بقوة السلاح، بدا واضحا أن احتلال البقاع المقدسة لم يؤد إلى ثني المسلمين عن دينهم، بقدر ما أدى إلى عكس ذلك هذه الأمور جعلت الأوربيين يتأثرون بصلابة الحضارة الإسلامية وقوة أفرادها مما دفعهم إلى نقل معيشهم في حلبات الفكر، ومعاشهم ،وعاداتهم . ،ففي السنة التي انهزمت فيها الجيوش الصليبية أمام الجيوش الإسلامية ، ظهرت ترجمة القران على يد بطرس المبجل سنة 1143م"1 ، فهذا الأب المبجل شغل رئيس دير كيلاني الذي ولد في سنة 1092م – 1157م، أقلته رحلة عمل إلى إسبانيا في سنة 1141 م. وفي تلك البلاد تعرف على حياة المسلمين في الأندلس والحوار الدائر بين الإسبان والمسلمين.

في ظل الجو المشحون في الأندلس خرج هذا الأب بقناعة مفادها "بأن لا سبيل إلى مكافحة هرطقة محمد بعنف السلاح الأعمى، وإنما بقوة الكلمة، ودحضها بروح المنطق الحكيم للمحبة المسيحية"2. ولتحقيق هدفه كان وضع خطة للعمل على ترجمة القران إلى اللاتينية، "3

فإذا ما تبينا الأمر واستقرأنا الأحداث بشكل متمعن ،فسيتضح أن الدافع نحو الإستشراق كان دافعا دينيا –تبشيريا بعد استشعار لخطر الإسلام وصلابة الحضارة الإسلامية، وتمسك المسلمين برابط عقدي من خلال القرآن الكريم ، خصوصا بعد فشل الحروب الصليبية انطلقت حملات استشراقية لمعرفة ما يحمله هذا الكتاب من مضامين وسنن إلهية ، وهو ما دفع ببطرس المبجل إلى الإقدام على ترجمة القران الكريم.

هذا بالإضافة إلى دوافع أخرى كانت تشغل بال المستشرقين الأوائل توصلهم إلى أن العرب ومكتباتهم كانت تحتوي على كتب ومصنفات رأوا فيها أنه من الواجب ترجمتها إلى لغاتهم اللاتينية، وهذا لن يتأتى لهم إذا لم يكونوا مطلعين باللغات العربية والعبرية، الشيء الذي دفعهم فيما بعد إلى تعلم اللغات وإنشاء كراسي علمية، خصوصا بعد قرار المجمع الكنسي 1312م بفيينا.

أمام ما استعرضناه هناك رأي أخر يشير إلى يوحنا الدمشقي (676-749)، هذا الأخير عاش غي البلاط الملكي الأموي وشغل منصب طبيب الملك، كانت له عدة مصنفات علمية منها (محاورة مع مسلم)، وكتاب (إرشادات النصارى في جدل المسلمين) فهناك من اعتبره من أول المستشرقين، وان كان الدكتور محمود حمدي زقزوق لا يتفق مع هذا الطرح "باعتباره شرقيا وعاش في ظل الشرق وفي ظل الدولة الأموية وخدم القصر الأموي لهذا ينسحب عليه هذا الوصف"4

فنشأة الحقل إذا، كانت بدافع ديني، تبشيري، وبه ظهر على الساحة الاستشراقية عددا من اللاهوتيين ممن انتموا إلى خندق الكنيسة، خصوصا الدومينكان والفرنسيسكان، بل حتى الإسبان، بحيث فرض على من هو راغب بإجراء حلقات الوعظ والتبشير، أن يكون ملما باللغات العربية وأدابها . ليسهل نشر الفكر المسيحي في أوساط المسلمين وفي ديارهم،." 5.

---

[1] : المرجع نفسه، ص17.

[2] : المرجع نفسه ،صفحة نفسها.

[3] : المرجع نفسه ،ص 18.

[4] : محمود حمدي زقزوق، مرجع سابق، ص 20.

[5] : يوهان فوك، مرجع سابق، ص 28-29.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مع قرار المجمع الكنائسي العام الملتئم في مدينة فيينا بتطبيق القانون الذي جرى عليه التصويت بكثرة، والذي أقر بتعيين مدرسين كاثوليكيين في كل الجامعات الخمس: باريس -أوكسفورد -بولونيا-سلمنكا-وجامعة الادارة المركزية البابوية من أجل تدريس اللغات اليونانية، العبرية، العربية، الكلدانية"[1]

فغاية الكنيسة بإقرارها للقانون الذي يسمح بتدريس اللغات المشرقية ،كان من أجل تمكين مبشريها من رصيد لغوي وثقافي ،حتى يسهل عليهم التعامل مع هذه الأقوام .

فقد عرفت منذ القرن الثاني عشر ميلادي، تزايد الإقبال على دراسة الشرق بداية بما هو متعلق باللغة وآدابها، مرورا بدراسة الدين والعقيدة، ثم العادات والتقاليد، لكن مع الحملة الفرنسية لنابليون بونابرت على مصر 1791م، زاد إقبال المستشرقين على بلاد الشرق لمعرفة مكامن ثرواته وخيراته، .[2]

وهذا يدل على تحول أهداف المستشرق من ما هو ديني – ثقافي إلى ما هو سياسي اقتصادي، ومنه نستشف على أن الاستشراق متعدد الروافد والمجالات، كيف لا والعالم الغربي شهد تغيرات جذرية في نظمه العلمية والسياسية والدينية، وخير مثال على ذلك الثورة الفرنسية لسنة1789م، الثورة الصناعية بإنجلترا، ثم الثورة الفكرية. كل هذه العوامل متضافرة سهلت الباب لبروز علوم جديدة، وأفاق علمية جديدة لعبت دورا فعالا من خلال الدراسات المنجزة والأبحاث المتوصل إليها في كل المجالات في خدمة بلدانها سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة من خلال -الدراسات الاثنوغرافية ، هذه الأخيرة هي التي استرعت انتباهنا نظرا لأنها تعود إلى عهد ليس ببعيد، ولكون أغلب الدراسات هدفت إلى التنقيب عن أعمال المستشرقين في ما يتصل بالدين أو اللغة ، أو الثقافة، انصب اهتمامنا من هذه الدراسة على أعمال بعض المستشرقين ذوي التوجه الكولونيالي، وما قدموه من أدوار في تسهيل مأمورية الاستعمار الأوربي خلال القرنين التاسع عشر ، والعشرين. وهنا سنركز على أوغست موليراس وجاك بيرك، وذلك من خلال الشق الموالي من العمل.

- **2: الدراسات الاثنوغرافية لأوغست موليراس، والسوسيولوجي الفرنسي جاك بيرك.**
- **2-1: الدراسات الاثنوغرافية على قبائل الريف وجبالة -المغرب المجهول ،أوغست موليراس.**

يصعب حصر كل المستشرقين الذين اشتغلوا في هذا المجال، وفي مختلف التخصصات (أمثال عميد المستشرقين غولد زهير ignaz Goldziher ،جوزيف شاخت Joseph schacht،لويس ماسينيون Louis Massignon ،رودي بارت Rudi paret ،فمنهم من تخصص باللغة ،وهناك من كان اهتمامه قضايا العقيدة والفقه ،كما أن هناك من اتصل بالتصوف ، وبما أن للاستشراق أهداف ومرامي متنوعة دينية ثقافية ،اقتصادية وسياسية سلطنا الضوء على أحد المستشرقين الذي قام بإجراء بحوث ميدانية ،مستعينا بمخبرين ومتعاونين إذ تسمى هذه النوعية من البحوث بالدراسات الاثنوغرافية " الدراسات الجيوسياسية ، تروم اكتشاف مناطق جديدة لم تصلها أيادي المستعمر ، يستعان بها كمرحلة أولى قبيل الاستعمار العسكري ، يمكن القول على أنها أشبه بالأعمال الإستخباراتية والجاسوسية بمفاهيم السياق الحالي ،ولكن تحت غطاء علمي ، ولتحقيق هذا المعطى وظف المستعمر كل الوسائل لتحقيق ذلك ،وجند كل أعوانه من باحثين ومخبرين لخدمة أغراضه الغاشمة كما هو الشأن مع المستشرق Auguste Moulieras ..الشيء الذي يدفعنا إلى المزيد من التنقيب والبحث في سيرة هذا الرجل ،(صاحب الدراسة المعنونة

[1] : المرجع نفسه، ص32.

[2] عبد الكبير الخطيبي ،مرجع سابق، ص27.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بالمغرب المجهول التي جاءت في جزئين اكتشاف قبائل الريف، واكتشاف قبائل جبالة بالمغرب، وهذا ما سنعمل على التفصيل فيه في الفقرة الموالية .

- **2-1 المستشرق أوغست موليراس.وعسر التعرف على قبائل الريف وجبالة .**

لم يعرف أوجست موليراس (1855-1931)،بأنه مستشرق أو مستعرب ،وإنما باعتباره أحد المهتمين بالدراسات الاثنوغرافية ،هذا الأخير من أصول فرنسية عاش في الجزائر ،ومارس بها مهنة التدريس ،بالرغم من أن اسمه غير مدرج ضمن المدرسة الاستشراقية الفرنسية ،فأعمال هذا الجاسوس الاستخباراتي من خلال جلباب الدراسات الاثنوغرافية ،وخير مثال على ذلك الدراسة التي قام بها لمناطق شاسعة من شمال وشرق المغرب "المغرب المجهول في جزئين "الجزء الأول اكتشاف الريف ،واكتشاف جبالة كجزء ثاني ، وهي الدراسة التي صدرت سنة 1895 بوهران حسب ما جاء في الترجمة -التي تكفل به الدكتور عزالدين الخطابي سنة 2016 ، فهذا العمل الضخم قدم فيه معلومات وفيرة وحساسة عن البلاد ،في شتى القطاعات ،سواء من حيث جغرافيا المنطقة ؛من حيث الأجناس والأعراق ،من حيث المناخ والبيئة ،ومورد الدخل والثروات التي تزخر بها ،نمط عيش السكان ،سلوكهم ونمط حياتهم عاداتهم ، .واحصى عدد القبائل وعدد الأفراد والأسر بها، هل بها شباب ام نساء ،كما تطرق للجانب الديني الزوايا، المساجد. وصف للأسواق واماكن إقامتها، أجود الأراضي المتواجدة بالمناطق التي زارها بحيث قدم معلومات دقيقة جدا ، وليثبت أن عمله يتسم بالموضوعية : "افتتحوا هذا الكتاب واوقفوا أي ريفي التقيتم به، كان عالما أو جاهلا، واقرأوا عليه الجزء المتعلق بقبيلته والمنطقة التي يعرفها سيكون رد فعله إدانة لي أو إثبات لما قلته "1 .

كما أشار إلى أنه لم يزر تلك المناطق فقط اعتمد على ما أملاه عليه القبائلي المنتمي للطائفة "الهداوية" (محمد بن طيب الملقب بدرويش، الذي زار مناطق المغرب لأزيد من عشرين سنة منذ 1872إلى وزيادة في التحري والتقصي عن صحة المعلومات المقدمة استعان باستخبار الفلاحين الريفيين الذين كانوا يشتغلون بالفلاحة في الجزائر "2.

ومن جهتنا لتأكيد على أن هذه الدراسة تندرج ضمن الحقل الاستشراقي، سيقر موليراس Mouliéras بأن "التعامل مع أي شعب يستلزم التعرف على عاداته وتقاليده، وفهمها بشكل جيد، وأحسن وسيلة لتحقيق ذلك هو تعلم اللغة ،لذا سيكون من اللازم تعلم اللغة العربية والأمازيغية قبل الكتابة عن أي جزء من أجزاء المغرب الكبير والعالم الإسلامي "3. كما انتقد كل الأعمال الاستشراقية السابقة سواء في مجال الجغرافيا ،والتاريخ، والخرائط على اعتبار أنهم لم يقدموا تقاريرا صحيحة و لم يقدموا إلا دراسات جوفاء لا طائل منها، وتساءل كيف لهم لم يكتشفوا هذا البلد المجاور؟

لهذا راح يقدم بعض التوصيات لشباب الأوربي والفرنسي الراغبين في اكتشاف المغرب "أيها الفرنسيون الشباب المقبلون على السفر إلى المغرب عليكم أن تستحضروا دائما هذه الحقيقة التي تم تجاهلها لمدة طويلة ،وهي أن كل المكتشفين الأوربيين قد فشلوا ،وسيفشلون في العالم الإسلامي بسبب جهلهم باللغة العربية"4، وأضاف قائلا: "إن السفر إلى بلد تجهل لغته معناه السفر

---

[1] : أوغست موليراس ترجمة عزالدين الخطابي، المغرب المجهول الجزء الأول، اكتشاف الريف ، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2007، ص 12.

[2] : المرجع نفسه ، صفحة نفسها.

[3] : المرجع نفسه،صفحة نفسها.

[4] : المرجع نفسه، ص 16.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مثل الأصم –الأبكم ،فما هي المعلومات التي يمكن أن يجنيها مكتشف يجوب البلاد دون التفاهم مع السكان "1 ، كما أشار إلى أن سبب تفادي الفضوليين للمغرب كان عائد إلى جهلهم باللغة . أما عن الدوافع التي شجعته على المضي قدما في هذه الدراسة ،يوضحه في طيات العمل ، " فضول رواده منذ طفولته لمعرفة الجار الذي يشاركنا مئات كيلومترات من الحدود، ولأن مسقط رأسه بتلمسان على بعد خطوتين عن الجنود المغربية، وبضيف ولأني تربيت وترعرعت تحت تأثير فكرتين لن أتوقف عن استحضارهما إلى يومنا هذا: معرفة جارنا المغرب، وإدراجه ضمن مجال التأثير الفرنسي"2

وفي سبيل ذلك عكف على تعلم اللغات وربط صداقات مع العرب والأمازيغ، ولقد تأتى له تحقيق حلمه الذي راوده فقد اكتشف بلد الجار، و لم تمر إلا سنوات عدة لا تزيد عن 12سنة من صدور الدراسة الذي صدرت في 30يناير 1895، تم توقيع معاهدة الحماية على المغرب في 30مارس 1912م.

وحسب ما أورده أحد المهتمين بتاريخ المغرب خلال القرن التاسع عشر، إلى تضافر عدة عوامل وأحداث كبرى عرفها المغرب في القرن التاسع عشر ،عجلت في إقبال وتهافت المخبرين والمستشرقين وعكوفهم على استطلاع أحوال البلاد ،منها المعارك التي خاضتها المملكة الشريفة ضد الدول الأجنبية وخسرتها –معركة تطوان مع إسبانيا سنة 1860،وقبلها معركة إيسلي مع فرنسا سنة 1844،هذه الأحداث أبانت عن ضعف الجيوش المغربية وأزالت الصورة المغوارة التي كانت في أذهان الأوربيين عن المغرب وبقيت راسخة لقرون بعد معركة وادي المخازن"3 ، بعدما حجب الستار أقبل الغرب بكل حمولته الفكرية، وعلومه الاجتماعية على دراسة المغرب.

وقد أشار الدكتور عز الدين الخطابي في مقدمة ترجمته للكتاب المغرب المجهول أنه يندرج ضمن (الحقل السياسي)،هناك معطى أخر كان مرتبطا بالعلاقات الاقتصادية التي أبرمها المغرب مع تجار الإنجليز عجلت كذلك في إقبال الدارسين على خوض غمار دراسة المغرب بغية اكتشاف خيرات هذا البلد على مستوى الاقتصادي، ثم المستوى الثقافي ، فحقبة القرن التاسع عشر عرفت مرحلة مهمة بحيث تطور علم الاستشراق واستفادته من العلوم الاجتماعية ومناهجها، فجل الدراسات سواء منها الاثنوغرافية أو السوسيولوجية خدمت المستعمر بشكل من الأشكال، وقدمت له معلومات مهمة عن المناطق والمجالات المدروسة ،أعانت جيوش بلدانها في تدخلاتها العسكرية ،كما هو الشأن مع الدراسة التي بين أيدينا لصاحبها أوغست موليراس فعندما قال: "لقد سجلت بخرائطي الأماكن التي توجد بها المناجم المعدنية لهذه المنطقة الغنية ،والعدد الإجمالي للسكان"4 ، لاشك من كلامه أنه جاسوس في صفة دارس في حقل علم الاستشراق ،أو ان صح التعبير فهو عميل في المخابرات الخارجية الفرنسية .

فالقارئ لأعمال هذا الداهية، سيصاب بالدهشة من حجم المعلومات المقدمة في هذه الدراسة (سواء اتسمت بالموضوعية، أم لا)، فإنه ساهم في إزالة كل لبس وغموض، وعرى المناطق التي درسها و لم يبقي على أي غموض، بتناوله لكل الأهداف التي يبتغيها أي ضابط عسكري ، مواطن القوة والصعف، حجم السكان، الفئات العمرية، الأعراق، العادات والتقاليد، الثروات

---

[1] : المرجع نفسه،ص17.

[2] : المرجع نفسه ، صفحة نفسها.

[3] الهادي المروي القبيلة الإقطاع والمخزن، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934، افريقيا الشرق المغرب ،2005، ص30.

[4] : اوغست موليراس، مرجع سابق، ص37.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الطبيعية والمعدنية التي تزخر بها المجالات المدروسة ، من غير المستبعد أن يكون قد أمدها للجهات الاستعمارية الفرنسية التي كانت بالجزائر، واستعانت بها في تدخلها العسكري على المغرب .

"ففرنسا مدعوة لخلافة العرب على مستوى الهيمنة الثقافية على العرب، والهيمنة السياسية على الأمازيغ. يجب أن يكون دور الأمم الحديثة المؤهلة لقيادة الشعوب المسلمة مغايرة تماما.... فبعد الحروب الصليبية ودروس الاستعمار الشاق نصفه علمي ونصفه حضاري ها هي فرنسا ترسم لنفسها هدفا في فجر قرن 19 في إطار حملتها الاستعمارية الإفريقية"1

وما يظهر كذلك رغبته الدفينة في تحقيق حلم طفولته باستعمار المغرب بقوله إنه ناقش مع مجموعة من الناس وهذا ما أفصحوا له به: "إننا لا نحب عجرفة وبرودة الإنجليز، وفكرة تعصب وقصر نظر الإسبان، والتهور التراجيكوميدي للإيطاليين، وثقل ظل الألمان، ورغم طيش الفرنسيين وميلهم نحو اليهود إلى حد ما، فإن فرنسا هي التي سنختار لتحكمنا إذا ما أجبرتنا الظروف على ذلك"2. وأضاف في موضع أخر من دراساته، "اذا كانت غالبية المغاربة غير قلقة على مستقبل وطنها فإن أصحاب الروية المسؤولين عن مصير المغرب يعرفون جيدا السيف المسيحي المستعد لاختراق أعمق الأقاليم بالإمبراطورية إنهم يبحثون عن كيفية تفادي العاصفة المدوية ،لقد ناقشت مرارا المسألة المغربية مع أعيان فاس ومراكش القلقين جدا وعن حق على مستقبل بلدهم والنتيجة التي توصلنا إليها قد تقدم لفرنسا امتيازات لا تحصى بالمغرب ومنافع لا تقدر بثمن ،ولن تراق قطرة دم واحدة للوصول إلى هذه النتيجة غير أن الزمن لا يرحم خصوصا يعملون دون هوادة لمضاعفة تأثيرهم داخل هذا البلد الرائع الذي يستحضرون ثروته وأهميته ،ويجب على فرنسا التي لها الأحقية في هذا البلد أكثر من الأخرين أن تتأمل في قول الشاعر العربي "وربما فات قوما جل أمرهم## عن التأني وكان الحزم لو عجلوا "3.

فمن خلال ما سلف يتبين مدى حماسة هذا المستشرق، ودعوته الصريحة للجيش الفرنسي للانقضاض على المغرب في أقرب فرصة.

أما عن مسار هذه الدراسة فهو يصفها في بداية الكتاب ،من خلال مقابلته للقبائلي محمد بن طيب الملقب بدرويش ،هذا الأخير يتحذر من منطقة بجاية ساقته ظروف اجتماعية في سنة 1872 لمغادرة بيت والديه في سن 16 فهام على وجهة مقتفيا الدروب والمناطق كقسطنطينية، تونس، المغرب ثم ساقته الظروف للالتقاء بالمستشرق أوغست موليراس الذي كان يشغل مدرسا مغمورا في تلمسان، فحكى له عن تجربته في زيارة لمنطقة الريف، .بمعدل 08 ساعات في اليوم كان يقضيها معه المستشرق ، و نظرا لنفور الرحالة من عالم الكتابة، كان يضطر المستشرق لتدوين كل شيء، فيقول المستشرق في وصف هذه التجربة الذي هو بصدد دراساتها وتمحيصها : "إن من طبيعتي لم تكن لتسمح لي بأن أمارس القديس الجوال ،والنوم في العراء ، وفي الأكواخ و بتلذذ أشهى الأطعمة أو تحمل الجوع لمدة 22سنة "4.

لربما أوغست موليراس اقتنع بأهمية المعلومات التي قدمت له ،وصدق الرحالة وتأكد منها من خلال التقائه بعدد من الريفين الذين كانوا يشتغلون في أعمال الفلاحة بالجزائر أكدوا له صدق المعطيات المتوفرة عنده ،فمسودة هذه الدراسة كانت جاهزة عن منطقة الريف1895 وبالضبط في 30يناير ،ما إن وصل إلى مبتغاه من الرحالة الدرويش ،حتى استطاع توفير له جواز سفر

---

[1] : المرجع نفسه،ص39.
[2] : المرجع نفسه، ص 40.
[3] : المرجع نفسه، ص 42.
[4] : المرجع نفسه، ص 22.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

جديد ،وتوفير له المال ،وإرساله في بعثة جديدة هذه المرة إلى منطقة الشمال ،وهو يعلم أنه قد يلتقيه أو لا ،لكن المفاجئة حسب صاحب الدراسة ،هو أنه راسله بثلاث رسائل :الأولى سلمها له ريفي ،الثانية تحمل بريد طنجة ،وثالثة تحمل بريد العرائش ومحبرة بأقلام مختلفة.

وما يظهر أن المستشرق أوغست موليراس كان استخباريا بامتياز قوله: "فإليك أيها الرحالة الجريء الذي يعتبره الجميع مجنونا أقول أحسنت ،أنت الذي خدمت فرنسا ،أكيد أن الوطن الكبير سيفكر فيك وانا الضامن لذلك."1 فكيف لمدرس عاش مغمورا ،أجرى دراسة ميدانية نظرية أن يضمن حقوقا لمتعاون إذا لم يكن له أدوارا ومكانة لدى أهل القرار في القصر الباريسي، وهذا يعني أن هذه الدارسات التي تدعي الموضوعية والحيادية العلمية فقط مفرقعات، أما الأصح تجنيد فرنسا لكل خبرائها وعلمائها لخدمة الجيش الفرنسي، وبالفعل خدموه أحسن خدمة .فأي قارئ سواء كان متعلما أو أكاديميا ، بمجرد قراءته سينبهر بغزارة المعلومات المقدمة في هذه الدراسة، ونحن في القرن الواحد والعشرين عصر المعلوميات، فكيف كان الأمر في أواخر القرن التاسع عشر، تاريخ صدور هذه الدراسة، لا محالة فتحت شهية المستعمر المستوطن بالجزائر منذ 1830م. لاختراق حصن زوج بغال، وجدة مرورا بتازة إلى الدار البيضاء منذ 1907،حسب ما أشارت إليه الكتب التاريخية أما توقيع معاهدة الحماية كان في 1912م.

بدورنا في جمعنا للمادة العلمية حول هذا المستشرق عما كتبه "أوغست موليراس من خلال عمله المعنون بالمغرب المجهول، اكتشاف الريف، الذي ترجمه الكاتب عزالدين الخطابي سنة 2007، الصادر عن مطبعة دار النجاح الجديدة الدار البيضاء، عدد صفحاته 226، "فمن خلال هذا العمل القسم الأكبر منه خصصه للقبائل التي تشكل منطقة الريف المغربي "قبيلة بقيوة، بني بوفراح، بني وريغل، بني سعيد، بني بوفراح ،وكل قبيلة وصفها بدقة متناهية في معيشها اليومي، وطقوسها وعاداتها.وما تمتاز به من خيرات وثروات. فإن المستشرق أوغست موليراس زادت شهيته لاكتشاف مناطق أخرى "وقد أشار في فاتحة عمله السابق اكتشاف الريف أنه توصل بثلاث رسائل من عناوين مختلفة مرسلة من الرحالة الجزائري –وهذه المرة ستخرج دراسة أخرى أكبر من الأولى خصصت لقبائل جبالة وعنونها " اكتشاف جبالة". هذه الدراسة صادرة في 10دجنبر 1897.

بعد عودة محمد بن طيب من المغرب في زيارته لعدة قبائل جبلية زارها لكن في رحلة عودته تكدر مزاجه بعد سحب جواز سفره في بلعباس بالجزائر هذه الواقعة يسردها أوغست موليراس " لقد تطلب مني استقطاب هذا الرجل من أجل قضيتنا سنة كاملة ،حيث أظهرت له الفوائد من احتلال فرنسا للجزائر والدور الذي لعبته ،وتعاملها بالتساوي مع كل الأديان وكل السكان بدون تمييز [...] صاحب حلم طفولي ،وانه قاصر التفكير ،دائما النزعة العنصرية ونبرة التعالي حاضرة ،من توات إلى مليليه إلى طنجة–سوس مشيا على الأقدام ليمدني بتواضع وإخلاص بكنوز ملاحظاته واكتشافاته الجديدة"2 .

عموما فالدراسة التي أتت في الجزء الثاني أكبر من سابقتها تضمنت عدد صفحاتها –703 حسب الترجمة التي تكلف بها عز الدين الخطابي ،ونفس استراتيجية التعامل مع الريف ،استخدم كذلك مع منطقة جبالة مع اختلاف في المعطيات ،وجغرافية المنطقة وعاداتها وتقاليدها لكن بدقة متناهية ،وبوصف محبوك فهناك رسالة كان قد وجهها موليراس سنة 03مارس 1899،إلى مدير مدرسة العليا بالجزائر روني باسي René Basset "فإن المغرب ليس كما ساد الاعتقاد حوله ،هو ذلك القبر الكبير والمظلم وليطمئن الجميع فنحن لن نقوم بتشريح جثة هامدة ، بل سنتابع شعبا حيويا نشيطا وسنتجول في ربوع جبالة هذه المنطقة

[1] : المرجع نفسه، ص26.

[2] : أوغست موليراس، المغرب المجهول، الجزء الثاني اكتشاف جبالة، ص. 06.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

التي شكلت جزءا من أوربا وانفصلت فما بعد بالشاطئ الإفريقي فوراء الحدود الوهرانية يوجد ملايين من الرجال في حاجة إلى الهداية ،توجد منطقة في حاجة إلى إصلاح أتمنى أن تستحضرون هذا الأمر . فهذا المغرب المجهول الذي تعد وضعيته الجغرافية بأروع مستقبل وفي خاتمة برقية رسالته يطلب من صديقه أن يولي كتابه العناية اللازمة وأن يحظى بالاهتمام"1.

ما قدمه أوغست موليراس من دراسات ميدانية –مأجورة، تدخل في خانة الدراسات الاثنوغرافية ، لا يستبعد ولا يدع مجال للشك أنها خدمت الجيش الاستعماري بشكل كبير، فمثل هذه الدراسات ليست سهلة، وقد تستغرق سنوات، (جمع فيها بين علم الأنثروبولوجيا، السوسيولوجيا، الجغرافيا، علم الإثنيات، التاريخ، الاستخبارات العسكرية) ، وأدرجها في دراسة شاملة تندرج في خانة الدراسات الاثنوغرافية، لكن في ارتباطها وعلاقتها بالاستشراق، الذي جعل الاستعمار كامتداد للحروب الصليبية.

فما قدمه أوغست موليراس بالنسبة لفرنسا، قدمه شارل ذو فكتر لإنجلترا سنة 1871، وشارل ذو فوكو لفرنسا (1883)، وسنخرج من نطاق الدراسات الاثنوغرافية (التي تخفت في جلباب الدراويش، للحصول على المعلومة)، بغية تمهيد الطريق لدخول المستعمر، وننتقل إلى مجال علمي أخر هو حقل الدراسات السوسيولوجية، الذي بحث عن المعلومات بشكل واضح وغير متخف، من خلال الأبحاث السوسيولوجية والدراسات الميدانية التي قام بها السوسيولوجي جاك بيرك. (وهو ما سيكون محور اشتغالنا في النقطة الموالية.

- **2: الدراسات السوسيولوجية –لجاك بيرك Jacques Berque على قبائل المغرب.**

عالم الاجتماع الفرنسي الذي ساقته الظروف ليعيش فيه لمدة 20سنة، فرنسي الجنسية ،جزائري المولد، ولد سنة 1910بوهران من أب شغل منصب مراقب مدني (قائد)، قبل أن ينتقل للجزائر العاصمة ،فيها أمضى طفولته ومراحل من حياته انتقل إلى فرنسا سنة 1930 م لاستكمال مشواره الجامعي في جامعة السوربون شعبة علم الاجتماع، ترك دراسته بها بعد سنتين ،عاد للجزائر ،لكن تفاديا لخيبة والديه التحق بالخدمة العسكرية بالمغرب 1934م،ومنه اجتاز مباراة مراقب مدني ،ليعين مسؤولا على ثلاث قرى ،قبل أن يستقر به المقام بفاس سنة 1937،ونظرا لمواقفه من سياسة بلاده الاستعمارية نقل تأديبيا إلى جبال الأطلس كمراقب مدني ليستغل ذلك المكان لاستكمال مشواره الجامعي من خلال إنجاز دراسة –البنى الاجتماعية في الأطلس الكبير " هذه الدراسة أجريت على قبيلة سكساوة نواحي ايمنتانوت ،ونظرا لاعتبارات عدة أبرزها أن المنطقة لم تكن بعد وصلتها ايادي المستعمر ،الا في سنة 1927،ومن ثم فبنيتها الاجتماعية بقيت متماسكة مقارنة مع باقي المناطق التي خضعت للاستعمار .

فالسوسيولوجي جاك بيرك، من خلال عنوان دراسته على قبيلة سكساوة، فهو من المنتمين إلى المدرسة الدوركهايمية الوظيفية، التي تؤمن بأسبقية المجتمع على الفرد، وان المجتمع يمارس نوعا من الإكراه الخارجي، وأن وظائف كل المؤسسات والبنى تؤدي نتيجة واحدة، وبالتالي انسياق جميع الأفراد من خلال التنشئة الاجتماعية لضوابط المجتمع ،نفس الطرح ذهب إليه العالم السوسيولوجي تالكوت بارسونز (في أمريكا). من المحتمل أن يكون جاك بيرك من المنتمين لهذه المدرسة السوسيولوجية –الدوركهايمية.

[1] المرجع نفسه، ص 03.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فبعد أن غادر المغرب سنة 1953، اتجه لسوربون لمناقشة أطروحته الجامعية حول "قبيلة سكساوة "فذاع صيته في الأوساط الأكاديمية، فكلفته اليونيسكو بإجراء أبحاث ميدانية في مصر، لكن سرعان ما عاد لفرنسا من بوابة كوليج دوفرانس، ليشغل منصبا أكاديميا.

ما عرف عن جاك بيرك كسوسيولوجي دارس ميداني، للقبائل التي كان مراقب مدني عليها، صحيح أن صيته ذائع في كل الأوساط العلمية، لكن آيعقل أن يكون مراقب مدني (قائد ترابي في الإدارة الترابية –الداخلية بمفهوم اليوم، ولا تضع الدراسات الميدانية المتوصل إليها في خدمة أهداف بلدك المستعمر؟

وهو الذي عين في قرى وبلدات وقبائل عدة لمدة عشرين سنة، لا محالة ساهم من خلال خبراته العلمية في دعم وتركيز شوكة المستعمر في هذا البلد، مهما قدمت من المعلومات، ومهما جملت صورة جاك بيرك في أعين قرائه. فهو خادم للمستعمر، ولكن يجب ألا تنسى محاسنه، أنه من بين المساهمين للمعهد العلوم الاجتماعية بالمغرب كما أنه من محبين للإسلام والمسلمين، وهو الذي قال: "الإسلام هو الذي نقل، وأعني الفكر القديم عبر اشتغاله على أفلاطون وأرسطو، وكان ابن خلدون والبيروني كاتبين عظيمين، أما عن العمارة فلك أن تتجول اليوم في إسبانيا، وتزور قصر الحمراء لتفهم كل شيء"[1].

على ذكر اعمال هذا السوسيولوجي–المستشرق: فهي عديدة، حوالي 165كتاب، مما تدل على غزارة كتابته، وعلى موسوعية فكره (الإسلام يتحدى)، (دراسات في التاريخ الريفي المغربي)، (وسوسيولوجيا الدولة بالمغرب)، (البنى الاجتماعية في الأطلس الكبير)، (ترجمة معاني القران).

فجاك بيرك لا يقبل بوصفه مستشرقا برده بما يلي "لست مؤرخا، ولا رحالة، أو حتى مستعربا، أنا أرفض كل التوصيفات، كل ما هناك أني وقعت يوما في حب منطقة وتاريخها ورحت أحاول دراستها، دون أي رغبة في أن أكون مستشرقا بالمعنى المهني للكلمة"[2].

فالمقارنة ما بين أوغست موليراس –المتخصص في الدراسات الاثنوجرافية (متخفي) في تسليط الضوء على المغرب، وما بين جاك بيرك المتخصص في السوسيولوجيا، فقد "حصل بيرك معرفة عميقة بالقانون الشرعي، مثلما اعتبرت معرفته بالمغرب أعمق، لقد خبره عبر المعايشة اليومية للناس، مثلما نقب عليه في الوثائق المتوفرة بمكتبات الزوايا ورفوف المحاكم وخزانات الأعيان الخاصة، ويعتبر البعض جاك **بيرك** مؤرخا أكثر منه سوسيولوجي"[3] وكذلك من خلال دراسات ميدانية وعلمية (بوجه مكشوف)، لقد قدم هذا الأخير خدمات جليلة سواء للمستعمر ،أو لأبناء الوطن بمساهمته في إدخال علم جديد لم يكن معروفا من قبل في الأوساط المغربية، ما عاد بعض العائدين لأرض الوطن ممن أتيحت لهم الفرصة لإكمال مشوارهم الجامعي في فرنسا من الأسر الميسورة ،كما ساهم في إنشاء معهد العلوم الاجتماعية، بالإضافة إلى تسامحه مع الإسلام والمسلمين فهو يدخل في زمرة المستشرقين المعتدلين الذي ينبغي التعامل والاحتكاك معهم على حد قول الدكتور محمود حمدي زقزوق.

فجاك بيرك ليس السوسيولوجي الوحيد الذي قام بدراسات ميدانية على قبائل المغرب، فالمحفل العلمي السوسيولوجي المغربي خلد أسماء بارزة (نذكر بول باسكون الذي أعتبر كمؤسس لعلم الاجتماع القروي بالمغرب) (روبير مونتاني)، وإن كان

---

[1] : دانية زعيمي، جاك بيرك عالم الاجتماع الفرنسي الذي استغل استعمار المغرب لتغيير كليشيهات أوروبا عن العرب والإسلام، مجلة مريانا الإلكترونية، 9 غشت 2021، https://marayana.com/laune/2021/08/09/5694/

[2] : المرجع نفسه.

[3] : نور الدين الزاهي، مدخل لعلم الاجتماع المغربي، دفاتر وجهة نظر 20، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 1: 2011، ص 63.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لعالم الاجتماع المغربي عبد الكبير الخطيبي رأي أخر، "إن الإنتاجات السوسيولوجية التي تناولت موضوع المغرب لم تكن علمية إلا بعد سنة 1979، مؤكدا بأنه تخللتها إيديولوجيات على نحو ما "1

خاتمة:

الاستشراق كحقل معرفي له امتدادات عدة ،فمن خلال الدراسات والأبحاث التي كان المغرب قبلة لها ،خلال القرن العشرين ،سواء قبل توقيع الحماية ،أو بعدها ،ساهمت هذه الدراسات في دعم وتركيز شوكة الإستعمار من خلال مده بمعطيات وظفت في خدمة المخطط الإمبريالي ،تحت غطاء علمي .

فالنموذج الذي قدمناه لأوغست موليراس –Auguste Mouliéras ، من خلال كتابه المغرب المجهول ،قدم معطيات ،ووصفا للمجال المدروس بشكل دقيق ،من حيث العادات والتقاليد ، البيئة، الثروات الموجودة ،عدد السكان ،هذه الدراسات الإثنوغرافية التي سبقت التواجد العسكري وقبل توقيع المعاهدة الحماية ،أفادت الخطة العسكرية للجيش الفرنسي .

أما جاك بيرك Jack burke فهو نموذج لدراسات السوسيولوجية ،سوسيولوجي ،ومستشرق محب للإسلام والمسلمين ،لكن دراساته السوسيولوجية لقبيلة سكساوة والتي تقدم بها لنيل شهادة الدكتوراه ،قدمت ما يفيد المد العسكري الفرنسي ،في إحكام قبضته على المنطقة.

ومنه نستنتج أن جل الدراسات والأبحاث التي كان المغرب ضمنها ،لعبت ادوارا هامة في تركيز التواجد الإمبريالي .

[1] : دانية زعيمي، مرجع سابق.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

لائحة المصادر والمراجع:

- إدوارد سعيد ، ترجمة محمد عناني، الاستشراق المفاهيم الغربية للشرق، رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2006.
- أنتوني غيدنز،Anthony Giddens ترجمة فايز الصياغ، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة ،بيروت ،الطبعة الرابعة،2005.
- أوغيست موليراسAguste Mouliéras ،ترجمة عز الدين الخطابي ،المغرب المجهول ،الجزء الأول: اكتشاف الريف ،دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2007.
- أوغيست موليراس،Auguste Mouliéras، ترجمة عز الدين الخطابي ،المغرب المجهول الجزء الثاني: اكتشاف جبالة، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2016.
- دانية زعيمي، جاك بيرك عالم الاجتماع الفرنسي الذي استغل استعمار المغرب لتغيير كليشيهات أوروبا عن العرب والإسلام، مجلة مريانا الإلكترونية، 9 غشت 2021، https://marayana.com/laune/2021/08/09/5694/
- محمود حمدي زقزوق، الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري، دار المعارف، القاهرة، 1998.
- نور الدين الزاهي، مدخل لعلم الاجتماع المغربي، دفاتر وجهة نظر 20، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، طبعة 1: 2011.
- يوهان فوك، ترجمة عمر لطفي العالم، تاريخ حركة الاستشراق الدراسات العربية والاسلامية في اوروبا حتى بداية القرن 20، دار المدار الإسلامي، بيروت، ، الطبعة الثانية.2005.
- عبد الكبير الخطيبي، النقد المزدوج، منشورات الجمل، بيروت،2009.
- الهادي الهروي، القبيلة، الإقطاع والمخزن، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934، إفريقيا الشرق ،الطبعة الأولى ، 2005.
- عبد الإله القيدي، محاضرات جامعية في مادة الثقافة المغربية، ماستر اللغات والحضارات الشرقية ومقارنة الأديان ،جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، فاس،الموسم الجامعي 2022 2023.
- عبد القادر بوطالب، محاضرات جامعية في مادة الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، الفصل الثالث شعبة السوسيولوجيا، كلية الأداب والعلوم الإنسانية ،جامعة عبد المالك السعدي بتطوان 2023-2024.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

بناء الدولة وإشكال الموارد المالية:
مقاربة مقاصدية لنازلة فرض المعونة والتوظيف بالمغرب خلال القرن التاسع عشر

عبد الرزاق سمتور
باحث في سلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش
المملكة المغربية

الملخص:

يكتسي موضوع "بناء الدولة وإشكال الموارد المالية: مقاربة مقاصدية لفرض المعونة والتوظيف بالمغرب خلال القرن التاسع عشر" أهمية بالغة؛ كونه يمثل نموذجاً حياً لمرونة الاجتهاد المقاصدي في تدبير أزمات الدولة والنوازل السياسية؛ إذ يروم الكشف عن المسالك الأصولية والمقاصدية التي سلكها فقهاء المغرب خلال القرن التاسع عشر لتسويغ الضرائب الاستثنائية أمام التحديات الاستعمارية المتزايدة؛ وذلك وفق خطة بحثية تبين السياق العام لفرض المعونة والتوظيف بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، وتجلي مواقف الفقهاء من النازلة وأثر المقاصد الشرعية في توجيه حكمها. وقد تأدى البحث في الختام إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها: أن الفقيه المغربي قدّم مقاربة واقعية غلّبت المقصد الضروري العام على المصلحة الحاجية الخاصة، معتبراً أن فرض المعونة والتوظيف وسيلة لا غنى عنها لحفظ بيضة الإسلام وصيانة البلاد، وهو ما يجسد إعمالاً دقيقاً لـــفقه الموازنات بين المفسدة الجزئية المتمثلة في نقص المال من أيدي الناس، والمفسدة الكلية المتمثلة في ضياع الإسلام واحتلال البلاد، مع التأكيد على أن جواز فرض الضرائب مقيد بضوابط صارمة تضمن العدالة وعدم استتراف الرعية، لضمان موازنة دقيقة بين بقاء الدولة وحقوق الأفراد.

الكلمات المفتاحية: فقه النوازل، المقاصد الشرعية، الضرائب الاستثنائية، مغرب القرن التاسع عشر، حفظ البيضة، المعونة والتوظيف، التاريخ المالي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

State Building and the Dilemma of Financial Resources: A Maqasidi Approach to "Al-Ma'ouna" and "Taxation" in 19th-Century Morocco

Abstract:

This study examines the pathways of Moroccan jurisprudential reasoning (Ijtihad) during the 19th century in managing financial crises resulting from colonial pressures, such as the Battle of Isly and the Tetuan War. The research analyzes the transition from the absolute prohibition of non-canonical taxes (Mukus) to the permissibility of "Al-Ma'ouna" (Aid) and "Taxation" as a legal necessity to preserve the "core of Islam" and protect the state from collapse. The study highlights how jurists (such as Ali al-Samlali and al-Mahdi ibn Souda) utilized the "jurisprudence of balances" to prioritize the general public interest over private financial rights, while conditioning this with strict regulations to ensure justice and prevent the exhaustion of subjects. The findings conclude that this historical experience reflects the flexibility of the Maqasidi thought and its ability to frame the relationship between authority and society according to a balanced vision between state survival and individual rights.

Keywords: Jurisprudence of Minorities (Nawazil), Sharia Objectives (Maqasid), Exceptional Taxation, 19th-Century Morocco, State Preservation, Al-Ma'ouna, Financial History.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد شهد القرن التاسع عشر مجموعة من الأحداث والقضايا شكلت اختبارا حقيقيا لقدرة المنظومة الفقهية على التكيف مع تحولات الدولة وإكراهات التحديث الذي فرضه التغلغل الاستعماري الأوروبي بالمغرب، حيث وجدت الدولة نفسها محاصرة بين التزامات مالية دولية ناتجة عن غرامات حربية ثقيلة، وطموحات إصلاحية تتوخى تحديث المنظومة العسكرية والإدارية. وفي ظل هذا الاحتدام بين الضرورات الإصلاحية والضغوط الاستعمارية، برزت إشكالية الموارد المالية؛ كقضية محورية نقلت النقاش الفقهي من ضيق الفروع الجزئية إلى سعة المقاصد الكلية، وهو ما تجلى بوضوح في نازلة فرض المعونة والتوظيف التي لم تكن مجرد إجراءات جبائية عابرة، بل كانت تعبيراً عن إعادة صياغة العلاقة بين السلطة والمجتمع وفق رؤية مقاصدية تروم حفظ بيضة الإسلام وصيانة كيان الدولة من الانهيار. ومن هذا المنطلق، سعى هذا البحث إلى استجلاء أثر الفكر المقاصدي في توجيه حكم نازلة فرض المعونة والتوظيف بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، وتحليل الكيفية التي استطاع بها الفقيه المغربي تطويع أدوات الاجتهاد المقاصدي لإيجاد مخرج شرعي يوازن بين حرمة الأموال الخاصة وبين الضرورة الملحة للدولة، مع استكشاف الامتدادات التاريخية لهذا النقاش في تشكيل الوعي المبكر بمفاهيم العدالة الضريبية والعقد الاجتماعي في الدولة المغربية الحديثة.

إشكال الموضوع:

إن الإشكال الأساس الذي يحاول البحث الإجابة عنه هو: إلى أي مدى استطاع الفقيه المغربي بفكره الاجتهادي إعمال المقاصد الشرعية في الحكم على نازلة فرض المعونة والتوظيف بالمغرب خلال القرن التاسع عشر؟ ويتفرع عن هذا الإشكال الأسئلة الآتية: كيف انتقل الفقيه المغربي من التحريم المطلق للمكوس إلى إباحة المعونة والتوظيف بناء على متغيرات الضرورة الحربية والديون الخارجية؟ ما هي الآليات الأصولية التي وظفتها المدرسة المغربية لنقل المقاصد من حيزها التنظيري إلى حيز التدبير العملي للأزمة المالية؟ ما هي الضوابط المقاصدية التي وضعها الفقهاء لضمان عدم تحول هذه الضرائب الاستثنائية إلى ظلم جائر؟

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذا الموضوع في النقاط الآتية:

- تأصيل الفقه السياسي المغربي وإبراز خصوصية المدرسة الفقهية المغربية في التعامل مع النوازل السياسية.
- نقل المقاصد من حيزها التنظيري إلى حيزها التطبيقي كأداة لتدبير الأزمات الكبرى للدولة.
- تقديم نموذج تاريخي يمكن الاستئناس به في النقاشات المطروحة حول العدالة الضريبية وعجز الميزانية في الدولة الحديثة.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تتبع الفتاوي التي صدرت عن علماء المغرب في القرن التاسع عشر المتعلقة بنازلة فرض المعونة والتوظيف.
- إبراز أثر المقاصد الشرعية في الفتاوي المغربية المتعلقة بالنازلة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- استلهام حلول مقاصدية لقضايا المالية العامة المعاصرة، من خلال فهم كيف تمت الموازنة بين الأمن القومي المتمثل في حفظ البيضة والأمن الاجتماعي المتمثل في العدل ورفع الحرج.
- بيان مدى فاعلية الفقيه المغربي وتأثيره في واقعه.

منهج البحث:

أفدت من المنهج الاستقرائي في جمع جزئيات الموضوع وتتبع الفتاوي المغربية في نازلة فرض المعونة والتوظيف بالمغرب خلال القرن التاسع عشر، وأفدت من المنهج التحليلي في دراسة أقوال الفقهاء وأدلتهم، والكشف عن معا لم إعمال المقاصد في فتاويهم.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمه إلى مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة؛ أما المقدمة فخصصت لبيان أهمية الموضوع، ومشكلة البحث وأسئلته، والمنهج المترسم في البحث وخطته. وأما المطلب الأول فخص للحديث عن سياق النازلة. وأما المطلب الثانية فعني ببيان مواقف الفقهاء من فرض المعونة والتوظيف، سواء في ذلك المانعين أو المجيزين بشروط، وإبراز أدلتهم، فيما جلّى المطلب الثالث أثر المقاصد في توجيه حكم النازلة. وأما الخاتمة: فتضمنت أهم النتائج المتوصل إليها في البحث.

المطلب الأول: سياق النازلة:

عرف المغرب خلال القرن التاسع عشر مجموعة من التحديات والأزمات الناتجة عن التغلغل الاستعماري الأوروبي، بدأت بهزيمة المغرب أمام فرنسا في موقعة إيسلي سنة 1844م، والتي أبانت عن ضعف التنظيمات التقليدية للجيش المغربي، مقابل التنظيم العسكري والتطور التقني الذي صار عليه الجيش الأوروبي، وتأكد هذا الأمر عقيب الهزيمة التي مني بها المغرب أمام الاسبان في حرب تطوان سنة 1860م، والتي أدت إلى فرض غرامة حربية ثقيلة قدرها عشرون مليون من الريال على المغرب؛ وذلك لعقد الصلح مع الاسبان وافتداء مدينة تطوان؛ مما استنزف خزينة الدولة وأجبر السلطان محمد بن عبد الرحمان على البحث عن موارد مالية جديدة، بعدما ثبت عجز الموارد المالية التقليدية عن مواجهة الضغوط الاستعمارية وتغطية متطلبات الدولة التحديثية؛ لذلك قام السلطان بتوجيه استفتاء للعلماء حول حكم فرض ضريبة على عموم الناس، أو على فئة منهم؛ لتنمية موارد بيت المال، وسد العجز الحاصل فيه؛ وذلك لإصلاح الجيش، وأداء غرامة الصلح مع إسبانيا. وقد أورد الاستفتاء المؤرخ الفقيه محمد داود في كتابه تاريخ تطوان. ونصه: "الحمد لله عقدنا الصلح مع العدو الكافر بمشقة عظيمة على عشرين مليون من الريال. وفيها ستون مليونا من المثاقيل؛ لئلا يسري ضرره لسائر الثغور بالإيالة ويستولي عليها (...) له من الربع ما كان في بيت المال هنا، وأكملناه من مال مراكشة، وجعل للأداء أجلا مبلغه ثمانية أشهر مضت منها نحو الثلاثة، وليس تحت يدنا بمراكشة حتى الربع ما كان في بيت المال مما يطالبنا به. فما تقولون في المال الواقع عليه الصلح. هل يفرض على الرعية حاضرها وباديها أم لا؟

وتردد سؤال فرض المعونة والتوظيف على الرعية أيام السلطان الحسن الأول الذي قرر تقويم وضعية بيت المال بعد عجزه عن تغطية النفقات التي تتطلبها الأعمال الإصلاحية التي شرع فيها السلطان، وبالخصوص إنشاء جيش قوي ومنظم تنظيما عصريا. يقول علي السملالي:" وبعد فإن السلطان مولانا الحسن بن السلطان مولانا محمد بن السلطان مولانا عبد الرحمان (...) لما ولي الخلافة وأراد أن يتخذ عسكر الأعداء رعبا ويذيقهم نكالا وحربا (...) سأل أهل العلم الشريف عن حكم المعونة والتوظيف لإقامة الجيش الموصوف"[1].

[1] عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة، علي السملالي، ص 138.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الثاني: مواقف الفقهاء من نازلة فرض المعونة والتوظيف وأدلتهم:

اختلف الفقهاء في مسألة فرض المعونة والتوظيف إلى فريقين: رافض ومجيز بشروط.

أولا: الرافضون للمعونة والتوظيف:

من هؤلاء الفقيه أحمد العراقي[1]، الذي رفض الصلح مع الاسبان مقابل مال يدفعه المغرب لهم سن ضرائب على الأمة، ورفض إحداث ضرائب على الرعية، يقول أحمد العراقي: "الصلح بالمال الكثير الذي ليس ببيت المال إلا ربعه مع كون العدو طالبا للصلح غير مطلوب لا يجوز، وينقض؛ لما فيه من توهين الإسلام وإذهاب قوته بنزع ما بأيدي الرعية من المال ونفرقهم عن الإمام بثقل المغرم"[2].

وأما إبراهيم التادلي الرباطي[3] فقد اعتبر الضرائب مكسا، ونادى بضروري التخلي عنها، يقول: "وقد كنت قبل تاريخ رمضان 1302هـ المذكور، بنحو ست سنين، لما زارنا بدارنا السيد محمد بركاش أغلظت له القول في المكس، وقلت له المكس حرام نحو مرتين أو ثلاث بحال عظيم حتى همّ بالخروج من حينه ثم أعقبته بكلام ليّن(...) وذلك بمحضر ولده الحاج محمد فأثر فيهما، ثم بعد نحو سنة أراد ولده المذكور السفر من الرباط لفاس عند السلطان المذكور وفقه الله، فأكدت مرارا في أن يكلمه في إزالة المكوس، إن تلاقى معه ولا يقصر في ذلك، فامتثل وقال له: إلى متى تسوّد صحيفتك بأخذ المكوس، وتعطيها للناس يأكلونها، فغضب السلطان لما سمع منه هذا الكلام وقام عجلا، قال الولد: فقبلت رجله وقلت إني تائب إلى الله أو نحو ذلك، فعند ذلك سكن غضبه ووعده بإزالة المكس إن قضى دين الفرنسيين الذي ترتب له من السكة "[4].

لقد بنى الرافضون للتوظيف موقفهم على ما يلي:

ـــــ إن الأصل ألا يطالب المسلمون إلا بما حده الشرع، وأوجبه عليهم في أموالهم، وهو إخراج الزكاة.

ـــــ اعتبار الضرائب المفروضة على الأبواب والقاعات بالأسواق والرحاب من المكس الذي نهى الرسول صلى الله عيه وسلم، فعن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه سمع الرسول ﷺ يقول: "لا يدخل الجنة صاحب مكس"[5].

ثانيا: المجيزون للمعونة والتوظيف بشروط:

---

[1] أحمد بن محمد بن محمد بن المهدي العراقي الحسيني. كان علامة مشاركا، فقيها محدثا مدرسا، ولي الخطابة والإمامة بضريح المولى إدريس الأزهر بفاس. توفي سنة 1286 هـ/ 1869م. ينظر: شجرة النور الزكية، ج1 ص 576. إتحاف المطالع، عبد السلام بن سودة، ج1 ص 243.

[2] تاريخ تطوان، محمد داود، ج 5 ص 83.

[3] إبراهيم التادلي الرباطي: إبراهيم بن محمد بن عبد القادر الحسني، أبو إسحاق التادلي، له مصنفات كثيرة منها: تاريخ دول المغرب، أغاني السقاني علم الموسيقى، اختصار الجذوة لابن القاضي، اليواقيت في علم المواقيت. توفي سنة 1311ه. ينظر: الأعلام، الزركلي، ج1 ص 71. إتحاف المطالع، عبد السلام بن سودة، ج1 ص 323. الاغتباط بتراجم أعلام الرباط، ص245-262.

[4] الاغتباط بتراجم أعلام الرباط، محمد بوجندار، ص 255 ـــ 256

[5] أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج، باب في السعاية على الصدقة، ج4 ص 562 رقم 2936. وأخرجه أحمد في مسنده، ج28 ص 586 رقم 17354، وأخرجه الحاكم في مستدركه، ج1 ص 562 رقم1469، وقال:" صحيح على شرط مسلم.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ذهب عدد من الفقهاء إلى جواز المعونة التوظيف إذا كان السلطان محتاجا إلى ذلك للمصلحة العامة، من هؤلاء: أحمد بن محمد المرنيسي [1]، محمد الحمادي المكناسي[2]، وعمر بن الطالب بن سودة[3]، و محمد المهدي بن سودة[4]

محمد الدويري[5]، إثر الاستفتاء الذي وجهه السلطان محمد بن عبد الرحمان[6].

ومن أبرز من أفتى بالجواز، الفقيه علي بن محمد السوسي السملالي؛ الذي ألف كتابا في الموضوع سماه: "عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة"، سعى من خلاله إلى الدفاع عن التوظيف الذي تفرضه الدولة على الرعية عند الحاجة، وميزه عن المكس، فجعل المكس خاصا بمنع الناس من التصرف في أموالهم بالبيع أو غيره، ليختص المانع بنفع ذلك. وأما ما يؤخذ في الأبواب والقاعات وأكثر الأسواق فأخرجه من دائرة المكس؛ لأنه ليس لنفع الإمام وإنما لنفع المسلمين[7]، واستدل على موقفه بمجموعة من الأدلة، منها:

ـــــ إن فرض المعونة والتوظيف كان معمولا به في الدول السابقة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، فالسلطان يوسف بن تاشفين عندما احتاج إلى تمويل لتجهيز الجيوش وبناء الحصون، أفتى له الباجي وجميع قضاة الأندلس والفقهاء بالأندلس بجواز فرض المعونة والتّوظيف، و لم يُخالف إلا محمد بن يحيى[8].

---

[1] هو أحمد بن محمد المرنيسي، الفقيه العلامة، المدرس النفاعة، ولد بفاس له حاشية على شرح المكودي على الألفية؛ وله تأليف في نظام العسكر؛ وآخر في إنكار البدع وما عليه أصحابها من الاجتماع على الرقص وعلى ضرب الطبول والنفخ في المزامير إلى غير ذلك. توفي سنة 1277 هـ/1860 م. شجرة النور الزكية، محمد مخلوف، ج1 ص 574. إتحاف المطالع، عبد السلام بن سودة، ج1 ص 221.

[2] محمد التهامي بن حماد بن عبد الواحد المطيري المكناسي، علامة مشارك مطلع نحرير، أديب أريب، نقاد محدث متقن متضلع، تولى قضاء بلده مكناس ثم مراكش، وأقرأ الحديث في مجلس السلطان، له شعر يدل على عارضة كبيرة في الأدب. ت 1249هـ. ينظر: إتحاف أعلام الناس، ابن زيدان، ج2 ص 103 وما بعدها. إتحاف المطالع، عبد السلام بن سودة، ج1 ص 152.

[3] أبو حفص عمر بن الطالب بن سودة: الإمام الأعدل، الفقيه الأفضل، له تآليف منها شرح على المختصر لم يكمل. توفي سنة 1285 هـ. شجرة النور الزكية، مخلوف، ج1 ص 575.

[4] محمد المهدي بن الطالب بن سودة المري الفاسي، الفقيه القاضي، تولّى قضاء "مكناسة الزيتون"، وترأس مجلس الحديث السلطاني بفاس، له عدة تآليف، منها: حاشية على شرح الخرشي على المختصر في أربعة أسفار، وحاشية على جمع الجوامع، وحاشية على شرح السلم في المنطق، توفي سنة 1294هـ. الشرب المحتضر، جعفر الكتاني، ص106. إتحاف المطالع، عبد السلام ابن سودة، ج1 ص 260.: ج4 ص 358.

[5] محمد الدويري: أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد السجلماسي الدويري، كان فقيها عالما، مشاركا مفتيا نوازليا، ولي قضاء مدينة صفرو ثم مراكش ثم آسفي، توفي بفاس عام 1349 ه. ينظر: سلوة الأنفاس، الكتاني، ج1 ص 289. إتحاف المطالع، عبد السلام بن سودة ج1 ص 288.

[6] ينظر: تاريخ تطوان، محمد داود من ص 87 ـ 97.

[7] ينظر: عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة، علي السملالي، ص 153.

[8] ينظر: المصدر السابق، ص 159 وما بعدها.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ـــــ إن التوظيف يعتبر إحدى أهم الأدوات الفعالة التي أدت إلى تفوق الأوربيين على المسلمين؛ لذلك وجب الاقتداء بهم لتحقيق المصالح العامة [1].

ـــــ فتوى ابن منظور التي "أباح فيها المعونة بالأموال إذا احتاج الأمير إلى الجند والعُدَّة والسلاح، وما يقوم به أمر الحرب"[2]، وبخاصة إذا كان "المعدّ من الأموال لبيت المال لا يفي غالبا بأرزاق الأجناد فضلا عن ذرياتهم ولوازمهم ومصالح المسلمين، وما تأخذه النَّصارى من المسلمين. فإذا زعمت الرَّعية والملك أنهم أقاموا الجد لقتال العدو بدون مال يدفعونه للإمام، والإمام يصرفه على الأجناد والمصالح، فذلك هزل لا جد (...)، لا تجتمع غلبة الرُّوم (...) مع بقاء الدَّراهم في كفِّ الرَّعية والسلطان، إذ المال كالبُقل تنبته الأرض في كل حين. وغلبة الرُّوم عارٌ دنيا وأخرى، لا يوازيه شيء، فافهم"[3]. وقد عبر عن عجز بيت المال في زمن السلطان الحسن بقوله: "والله أعلم بما نحن فيه من الغم في هذا الشَّأن مع قِلَّةِ القُدرة"[4]؛ فيكون التوظيف واجبا بهذا القصد رعاية لمصالح المسلمين، ولأرزاق الأجناد[5].

ـــــ ضرورة تكوين جيش قار، يقول السملالي: "فلا شك أن أخذ الإمام فضلة الأموال لتتقوى بها الجنود أخفُ من إهمال ذلك، حتى يستولي الكُفَّار على الدين والدنيا والمال والرِّقاب والبلاد، ويُستعبد الرِّجال والنساء. ومن المعلوم أن فخم الأمور بقوة أسبابها، فلا جهاد لمن لا عُدَّة له، ولا مال ولا خيل ولا مدد لجميع ما ذكر (...) إذ ما لا مدد لهلا بد أن يُقطع، وما لا حارس له لا بُدَّ أن يضيع، وما لا أصل له لا بُدَّ أن يُهدم "[6].

إن القول بجواز فرض المعونة والتوظيف لم يكن على إطلاقه، بل كان مقيدا بمجموعة من الشروط، وهي:

ـــــ ثبوت عجز الموارد المالية التقليدية (الزكاة والأعشار) عن تلبية الاحتياجات[7].

ـــــ الصرف بالعدل؛ وذلك من خلال تعميم العبء المالي على كافة الفئات القادرة دون استثناء أو محاباة، مع مراعاة القدرة التكليفية للملزمين.

ـــــ الصرف في المصالح العامة؛ وذلك من خلال توظيف الموارد المالية المحصلة في الوجهات التي استوجبت فرضها أصلا، والمتمثلة في المصالح العليا للدولة (كتجهيز الجيش، سد الثغور...).

ـــــ أن يظل فرض المعونة والتوظيف مرتبطا بوجود الأزمة ويزول بزوالها[8].

---

[1] ينظر: المصدر السابق، ص 165.
[2] المصدر السابق، ص 161.
[3] المصدر السابق، ص 223.
[4] المصدر السابق، ص 209.
[5] ينظر: المصدر السابق، ص 217.
[6] عناية الاستعانة، علي السملالي، ص210.
[7] ينظر: تاريخ تطوان، محمد داود، ج 5 ص 89 ــ ص91 ــ ص 94.
[8] ينظر: المصدر السابق، ج 5، ص 89 ــ ص91 ــ ص 94.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المطلب الثالث: أثر المقاصد في توجيه حكم نازلة المعونة والتوظيف:

إن البعد المقاصدي كان حاضرا عند من أفتى بجواز فرض المعونة عند الحاجة، وقد تجلى ذلك فيما يلي:

ـــــ اعتبار التوظيف والمعونة من باب تخصيص العموم بالمصلحة المرسلة، يقول السملالي: "مسألة التوظيف والمعونة من باب تخصيص العموم بالمصالح المرسلة، إذ الكتاب والسنة دلا عموما على منع مصادرة الخلق من أموالهم، لكن المصلحة المرسلة قيدت هذا العموم (...) وذلك أن المصالح العارضة للدين والدنيا و لم يقم الدليل على أن الشرع اعتبرها ولا ألغاها، فمالك ومن وافقه من الفقهاء يحكم بما اقتضته المصلحة، ولا علينا فيها خالصة كانت أو راجحة أو مساوية من غير أصل يشهد لذلك"[1].

ـــــ ربط الحكم بعلته وجودا وعدما: فالأصل ألا يطالب المسلمون إلا بما أوجبه الشرع عليهم في أموالهم. يقول أبو عمر ابن منظور لما سئل عن مثل هذه النازلة:" إن الأصل ألا يطالب المسلمون بمغارم غير واجبة بالشرع، وإنما يطالبون بالزكاة وما أوجبه القرآن والسنة؛ كالفيء والركاز وإرث من يرثه بيت المال"[2].وهو ما بينه المهدي الوزاني[3] بقوله:" الأمور التي ينتظم منها بيت مال المسلمين على الوجه الشرعي سبعة:

الأول: خمس الغنيمة والركاز وما ألحق بهما.

الثاني: الفيء.

الثالث: خراج الأرض العنوية والصلحية.

الرابع: الجزية.

الخامس: ما يؤخذ من تجار أهل الذمة والحربيين.

السادس: مال من مات ولا وارث له.

السابع: المال الذي ضل صاحبه وجهلت أربابه"[4].

إن الناظر في هذه الموارد يجد أن منها ما اندثر منذ عصور: كالغنيمة والفيء ومال الصلح؛ ونظرا لعدم قدرة الموارد التقليدية المتبقية على تغطية النفقات الضرورية للدولة؛ فإن الفقهاء أفتوا بجواز فرض التوظيف والمعونة على الرعية؛ وربطوا الجواز بوجود الضرورة والحاجة، فإذا زالت الضرورة وسدت الحاجة، عاد الحكم إلى الأصل وهو المنع. يقول الفقيه المهدي بن سودة: "إذا كان في بيت مال المسلمين ووجوه عمارته ضعف عن القيام بمصالح الإسلام، فتقبض المعونة من الناس للمصالح المذكورة ، على وجه القبض، فلا ضرر ولا إجحاف، لكون المقبوض شأن النفس أن تسامح فيه غالبا لقلته، وفي جهة الصرف، فلا يدفع المقبوض

---

[1] عناية الاستعانة، السملالي، ص 147.

[2] المعيار، الونشريسي، ج5 ص 34.

[3] المهدي الوزاني: أبو عيسى المهدي بن محمد بن محمد بن الخضر العمراني الوزاني. الفقيه النوازلي؛ من مؤلفاته: حاشية على شرح التاودي على التحفة، شرح العمل الفاسي، المعيار الجديد الجامع المغرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب. توفي سنة 1342ه. ينظر: شجرة النور الزكية، مخلوف، ج1 ص 618. الأعلام، الزركلي، ج7 ص 114.

[4] المعيار الجديد، الوزاني، ج 12 ص 312.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إلا في المصالح العائد نفعها على الإسلام وأهله، مع بقية الشروط المذكورة عند أرباب المذهب في غير ما ديوان، حسبما صرح به في الفتوى، وترجع تلك الشروط إلى حالة الاضطرار فالجواز، إذ الضرورات تبيح المحظورات، وإلى حالة الاختيار، فالمنع، والحكم يدور مع العلة وجودا وعدما"[1].

ـــــ مراعاة مقصد حفظ الدين: يقول علي السملالي: " فالإمام إذا رأى بعين بصيرته ما يفضي إليه عدم التوظيف من خراب الدين والدنيا واختلال نظام الناس، وإزالة دينهم واسمهم ورسمهم باستيلاء العدو (...) عُلِمَ بالضرورة وجوب التوظيف، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"[2].

ـــــ الأخذ بمبدأ الأولويات وارتكاب أخف الضررين: يقول علي السملالي مستدلا جواز فرض المعونة والتوظيف عند الضرورة، "إذا اجتمع ضرران ولا محيد عن أحدهما، ارتكب أخفهما؛ وذلك أن عدم التوظيف يؤدي إلى غلبة الروم، وهو ودفع المال ضرران، لكن ضرر التوظيف يرجع إلى الأجساد والبدن، وضرر غلبة الروم يرجع إلى القلب والدين والدنيا. فضرر الأجساد أخف من ضرر القلوب والدين والدنيا"[3].

[1] تاريخ تطوان، محمد داود، ص 89.
[2] عناية الاستعانة، السملالي، ص 225.
[3] المصدر السابق، ص 227.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

خاتمة

من أبرز النتائج التي توصل إليها البحث ما يلي:

ـــــــ إن إشكالية الموارد المالية بالمغرب خلال القرن التاسع عشر كانت اختباراً حقيقياً لمدى قدرة المقاصد الشرعية على مواكبة واستيعاب التحولات الحضارية الكبرى.

ـــــــ إن الفقيه المغربي لم يكن منعزلا عن واقعه، بل استطاع بفكره الاجتهادي المبني على مقاصد الشريعة، الموازنة بين حرمة أموال الرعية وبين ضرورة الحفاظ على بيضة الإسلام واستقلال الدولة أمام الأطماع الاستعمارية.

ـــــــ تقييد الفقهاء جواز فرض المعونة والتوظيف بضوابط صارمة تضمن العدالة وعدم استتراف الرعية فيه دليل على أن مقاصد الشريعة في فقه النوازل المغربي لم تُجعل مطية للتسلط المالي.

ـــ القول بجواز فرض الضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، هو الذي يتفق مع قواعد الشريعة ومقاصدها العامة، وهو الأنسب للعصر الحاضر الذي تزايدت فيه الأعباء المالية للدولة، واندثرت فيه بعض الموارد الأصلية؛ فإذا عجزت خزينة الدولة عن تقديم الخدمات المتطلبة وتوفير الحاجات الضرورية: كبناء المدارس والجامعات والمساجد والمستشفيات، وتجهيز الجيوش، وتسديد رواتب الموظفين، وشق الطرقات، ومواجهة الكوارث الطبيعية...، فيجوز للدولة أن تفرض الضرائب على مواطنيها؛ وذلك لتحقيق المصلحة العامة والنفع العام لأفراد المجتمع.

ـــ إن تجربة القرن التاسع عشر في المغرب تقدم نموذجا تاريخيا ملهما للتشريع المالي المعاصر، وتؤكد أن الفقه الإسلامي يمتلك من المرونة ما يجعله قادرا على صياغة حلول شرعية للأزمات الاقتصادية المعقدة، شريطة الالتزام بروح المقاصد وعدم الاكتفاء بظواهر النصوص.

وختاماً، أرجو أن يكون هذا البحث قد ساهم في إجلاء الغموض عن حقبة هامة من تاريخنا الفقهي والسياسي، وفتح آفاقاً جديدة للباحثين لدراسة العلاقة بين الفقه والدولة في سياقات تاريخية مشابهة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- **إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع**، لعبد السلام بن عبد القادر ابن سودة [ت 1400 هـ] ت: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط: 1، 1417 هـ / 1997م.
- **الأعلام**، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت 1396 هـ)، دار العلم للملايين، ط:15 - أيار / مايو 2002 م.
- **الاغتباط بتراجم أعلام الرباط**، محمد بن مصطفى بوجندار، دراسة وتحقيق الدكتور عبد الكريم كريم، جامع محمد الخامس، الرباط المغرب 1407هـ/1987م.
- **تاريخ تطوان**، داود محمد، مراجعة وتصحيح حسناء داود، منشورات مؤسسة محمد داود للتاريخ والثقافة، مطبعة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، طبعة 2013م.
- **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وغدّ بعض مفاخرها غير المتناهية**، لمحمد بن محمد بن مصطفى المشرفي، دراسة وتحقيق إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ط:1، 2005م.
- **سنن أبي داود**، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (202 - 275 هـ) ت: شعيب الأرنؤوط، محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط: 1، 1430 هـ /2009 م.
- **العلماء والترتيب، مع دراسة وتخريج "عناية الاستعانة في حكم التوظيف والمعونة لعلي بن محمد السوسي السملالي (ت 1893 م)"** لطحطح، خالد فؤاد، منشورات الزمن، الرباط، 2018م.
- **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1411هـ /1990م.
- **المستصفى**، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت ٥٠٥هـ) ت: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية ط: 1، 1413هـ / 1993م.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، لأحمد بن محمد بن حنبل (164 - 241 هـ) ت: أحمد محمد شاكر، دار الحديث – القاهرة ط: 1، 1416 هـ / 1995 م.
- **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، لأبي العباس الونشريسي، ت: زكريا عميرات، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية – و دار الغرب الإسلامي.
- **النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى**، المسماة ب(المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب)، لأبي عيسى سيدي محمد المهدي الوزاني (ت1342هـ)، قابله وصححه على النسخة الأصلية، الأستاذ عمر بن عباد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية-المغرب. ط:1، 1418هـ/1997م.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

السياحة الثقافية وتثمين التراث الديني بالمغرب:
الزوايا بوصفها بنى مجالية بين الوظيفة التاريخية ورهانات التنمية المعاصرة

د. عبد الرحيم الرامي
كلية الآداب والعلوم الانسانية–جامعة السلطان مولاي سليمان – بني ملال
a.rami@usms.ma
المملكة المغربية

الملخص:

تتناول هذه الدراسة الزوايا المغربية باعتبارها فاعلاً تاريخياً ومجالياً في تشكل التراث الديني والثقافي، وتسعى إلى تحليل إمكانات إدماجها ضمن استراتيجيات السياحة الثقافية في سياق التحولات المجالية والتنموية الراهنة. وتنطلق من فرضية مفادها أن الزوايا لم تؤدِّ وظيفة روحية محضة، بل اضطلعت عبر التاريخ بأدوار اجتماعية واقتصادية وتنظيمية أسهمت في هيكلة المجال المحلي وترسيخ الذاكرة الجماعية. وتعتمد الدراسة مقاربة تاريخية–تحليلية تستند إلى الوثائق الأرشيفية، والكتابات الأجنبية، وتحليل السياسات العمومية المرتبطة بتدبير التراث والسياحة الثقافية. وتبين النتائج أن تثمين الزوايا يقتضي مقاربة مندمجة تقوم على الحماية القانونية، وتعزيز الحكامة الترابية، وإشراك الفاعلين المحليين، بما يضمن التوازن بين صون البعد الروحي والهوية من جهة، وتحقيق مردودية تنموية مستدامة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: السياحة الثقافية، تثمين التراث الديني، الزوايا المغربية، الحكامة الترابية، الرأسمال الرمزي، التنمية المجالية المستدامة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Cultural Tourism and the Valorization of Religious Heritage in Morocco: Zawiyas as Spatial Structures between Historical Function and Contemporary Development Stakes

Abstract

formation of religious and cultural heritage. It explores their potential integration into contemporary cultural tourism strategies within the framework of ongoing territorial transformations. The central hypothesis argues that zawiyas historically operated not solely as spiritual institutions but also as territorial structures with social, economic, and organizational functions that contributed to local spatial organization and the consolidation of collective memory. The research adopts a historical-analytical approach based on archival sources, foreign writings, and an examination of public policies related to heritage management and cultural tourism. The findings indicate that sustainable valorization of zawiyas requires an integrated framework combining legal protection, territorial governance, and active local stakeholder participation, ensuring a balance between identity preservation and economic development.

Keywords: Cultural tourism, Religious heritage valorization, Moroccan Zawiyas, Territorial governance, Symbolic capital, Sustainable spatial development.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

شهدت العقود الأخيرة تحوّلًا نوعيًا في تمثلات التراث ووظائفه، إذ لم يعد يُنظر إليه باعتباره مخزونًا رمزيًا أو بقايا مادية من الماضي فحسب، بل أضحى موردًا استراتيجيًا ضمن ديناميات التنمية المستدامة والاقتصاد الثقافي وإعادة تشكيل الهويات المجالية[1]. وفي هذا الإطار، برزت السياحة الثقافية كأحد أهم الآليات القادرة على تحويل الرأسمال الرمزي والتاريخي إلى قيمة اقتصادية واجتماعية، شريطة تأطير هذا التحويل ضمن مقاربة تحترم الخصوصيات الثقافية والروحية للمجالات المعنية[2].

ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة في السياقات ذات العمق الحضاري والتنوع الديني، ومن بينها المغرب، الذي يتميز بتعدد مؤسساته الروحية وتراكمه التاريخي في مجال التدين المنظم، وفي مقدمة هذه المؤسسات الزوايا[3]. غير أن المقاربات السائدة في الأدبيات التاريخية والسوسيولوجية تناولت الزوايا غالبًا من زاوية وظائفها الروحية أو أدوارها السياسية والاجتماعية، دون إدماجها ضمن تحليل استراتيجي معاصر يربط بين التراث الديني والسياحة الثقافية في إطار حكامة ترابية مندمجة[4].

لقد شكّلت الزوايا عبر التاريخ المغربي بنيات متعددة الوظائف: فضاءات للتعليم الديني، وآليات للوساطة الاجتماعية، وشبكات للتضامن المحلي، وأحيانًا فاعلًا مؤثرًا في تنظيم المجال وضبط الموارد[5]. وبذلك لم تكن مجرد بنايات معمارية أو رموز صوفية، بل أسهمت في إنتاج المجال المحلي وإعادة توزيع السلطة الرمزية وترسيخ الذاكرة الجماعية[6]. غير أن التحولات التي عرفها المغرب منذ مطلع القرن العشرين، خاصة مع تشكل الدولة الحديثة وإعادة هيكلة الحقل الديني، أدت إلى إعادة تعريف أدوار هذه المؤسسات وحدود تأثيرها المجالي[7].

في المقابل، تعرف السياسات العمومية المغربية خلال العقدين الأخيرين اهتمامًا متزايدًا بالسياحة الثقافية باعتبارها رافعة للتنمية المجالية وتعزيز الجاذبية الترابية[8]. إلا أن إدماج التراث الديني ضمن هذه الاستراتيجيات يظل مجالًا دقيقًا، نظرًا لحساسية الفضاء المقدس، وإشكالية تحويله إلى مورد اقتصادي دون المساس بقيمته الرمزية ووظيفته الروحية[9].

انطلاقًا من ذلك، يسعى هذا البحث إلى تجاوز المقاربة الوصفية للزوايا نحو تحليل وظيفي–مجالي يربط بين تاريخ المؤسسة الزاوية وإمكانات تثمينها ضمن نموذج سياحي ثقافي مستدام. فالرهان لا يقتصر على إدراج الزوايا ضمن المسارات السياحية، بل يتعلق بإعادة التفكير في موقعها داخل هندسة التنمية الترابية، وبكيفية تحقيق توازن بين مقتضيات الحماية والصون من جهة، ومتطلبات الاستثمار الثقافي المسؤول من جهة أخرى.

---

[1] – عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدلية الاندماج والتفكك في الاجتماع العربي المعاصر** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 112.

[2] – أحمد بوحسن، **السياحة الثقافية بالمغرب: الإمكانات والتحديات** (الرباط: منشورات وزارة الثقافة، 2014)، ص 57.

[3] – محمد حجي، **الزاوية الدلائية ودورها الديني والعلمي والسياسي** (الرباط: دار المغرب للتأليف والترجمة، 1964)، ص 23.

[4] – عبد الكبير الخطيبي، **الاسم العربي الجريح** (الدار البيضاء: دار توبقال، 1980)، ص 89.

[5] – محمد المنوني، **ورقات عن الحضارة المغربية في عصر السعديين** (الرباط: كلية الآداب، 1989)، ص 141.

[6] – عبد الله حمودي، الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة (الدار البيضاء: دار توبقال، 2001)، ص 66.

[7] – محمد ضريف، **الحقل الديني بالمغرب** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1999)، ص 101.

[8] – وزارة السياحة، **رؤية 2020 للسياحة بالمغرب** (الرباط، 2010)، ص 14 .

[9] – منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، **السياحة والثقافة: شراكات من أجل التنمية المستدامة** (باريس: اليونسكو، 2018)، ص 33.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتكمن جدة هذه الدراسة في اعتماد مقاربة تركيبية تجمع بين:

- التحليل التاريخي المستند إلى الوثائق الأرشيفية والكتابات الأجنبية؛
- التحليل المجالي المرتبط بالتحولات الترابية المعاصرة؛
- قراءة سياسات السياحة الثقافية في ضوء مقاربات الحكامة الترابية وتثمين التراث.

وعليه، تتمحور الإشكالية المركزية للدراسة حول السؤال التالي:

كيف يمكن إعادة إدماج الزوايا المغربية ضمن استراتيجيات السياحة الثقافية المعاصرة بما يحقق تثمينًا مستدامًا للتراث الديني، مع الحفاظ على وظيفتها الروحية وهويتها التاريخية؟

ويتفرع عن هذا السؤال جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما حدود القابلية السياحية للفضاء الديني؟
- ما الشروط المؤسسية والقانونية الكفيلة بضمان تثمين متوازن؟
- كيف يمكن إشراك الفاعلين المحليين ضمن نموذج حكامة تشاركي؟

وما النموذج المجالي القادر على تحقيق الاستدامة دون إفراغ المجال من دلالاته الرمزية؟

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الزوايا تمتلك رأسمالًا تراثيًا ورمزيًا قابلًا للتثمين في إطار السياحة الثقافية، شريطة اعتماد مقاربة تشاركية قائمة على الحكامة الترابية والوعي بحساسية المجال الديني.

وتندرج هذه الدراسة ضمن النقاشات الدولية الراهنة المتعلقة بسياحة التراث الديني، والاقتصاد الثقافي، والحكامة الترابية، وتدبير التراث في سياق الاستدامة، بما يتيح تقديم مساهمة نظرية وتطبيقية في آن واحد، واقتراح نموذج تحليلي قابل للتكييف مع سياقات مشابهة في الفضاءين الإسلامي والمتوسطي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي والمنهجي

أولا: الإطار النظري والمفاهيمي

يندرج هذا البحث ضمن تقاطع ثلاث حقل معرفية رئيسية: دراسات السياحة الثقافية، ومقاربات تثمين التراث وإدارته المستدامة، ونظريات الحكامة الترابية المرتبطة بدور المؤسسات الدينية في إنتاج المجال[1]. ويهدف هذا التأطير النظري إلى تجاوز القراءة الكلاسيكية للزوايا باعتبارها فضاءات روحية منغلقة، والانتقال نحو تحليلها كبنيات مجالية تاريخية قابلة لإعادة الإدماج ضمن ديناميات التنمية الترابية المعاصرة[2].

1- السياحة الثقافية: من الزيارة إلى التجربة المجالية

شهد مفهوم السياحة الثقافية تحولًا دلاليًا منذ سبعينيات القرن العشرين، حيث انتقل من التركيز على زيارة المعالم التاريخية والمتاحف إلى إدماج الممارسات اللامادية والطقوس والفضاءات ذات الحمولة الرمزية[3]. وتؤكد الأدبيات الحديثة أن السياحة الثقافية لم تعد قائمة على الاستهلاك البصري للموقع، بل على ما يُعرف بسياحة التجربة (Experience-based Tourism)، التي تقوم على التفاعل مع البعد الرمزي والهوياتي للمكان[4].

في هذا السياق، يُنظر إلى السياحة الثقافية بوصفها:

- آلية لإعادة إنتاج الهوية المحلية[5]،
- أداة لإعادة تشكيل المجال[6]،
- مكونًا من مكونات الاقتصاد الإبداعي[7].

غير أن إدماج الفضاءات الدينية ضمن هذا النموذج يثير إشكالية مركزية تتعلق بحدود تحويل المقدس إلى تجربة سياحية دون إفراغه من دلالته الروحية[8].

2- تثمين التراث: بين الحماية القانونية والتوظيف التنموي

ارتبط مفهوم تثمين التراث بالتحولات التي عرفتها السياسات الثقافية الدولية في ظل تبني مقاربات التنمية المستدامة[9]. ولم يعد التراث يُختزل في كونه موضوعًا للحماية القانونية، بل أصبح يُنظر إليه باعتباره:

- موردًا تنمويًا،

---

[1] – أحمد زايد، **علم اجتماع الثقافة** (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2009)، ص 74.

[2] – عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد** (الدار البيضاء: دار توبقال، 2001)، ص 52.

[3] – أحمد بوحسن، **السياحة الثقافية بالمغرب** (الرباط: وزارة الثقافة، 2014)، ص 33.

[4] – Greg Richards, **Cultural Tourism** (London: Routledge, 2018), p. 45

[5] – حسن أوريد، **الهوية والحداثة** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2010)، ص 118.

[6] – محمد شقير، **التحولات المجالية بالمغرب** (الرباط: منشورات الزمن، 2016)، ص 67.

[7] – Françoise Benhamou, **L'économie de la culture** (Paris: La Découverte, 2012), p. 29.

[8] – اليونسكو، **السياحة والثقافة** (باريس: اليونسكو، 2018)، ص 41.

[9] – محمد سبيلا، **الحداثة وما بعد الحداثة** (الدار البيضاء: توبقال، 2007)، ص 144.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- أداة لتعزيز التماسك الاجتماعي،
- عنصرًا من عناصر الجاذبية الترابية[1].

غير أن تثمين التراث الديني يطرح إشكالية مزدوجة: خطر التسليع (Commodification) من جهة، وخطر تفريغ الرمزية الروحية من جهة أخرى. ومن هنا برزت مقاربات الإدارة المتوازنة للتراث الديني، التي تقوم على إشراك الجماعات المحلية، واحترام الوظائف الشعائرية، وتحديد حدود الاستغلال السياحي[2].

3- التراث الديني بين المقدس والسوق

يُعد التراث الديني من أكثر أشكال التراث حساسية، نظرًا لارتباطه بالهوية والإيمان والذاكرة الجماعية[3]. وتشير الأدبيات الدولية إلى ثلاثة نماذج رئيسية في التعامل مع هذا النوع من التراث:

1. نموذج الحماية الصارمة (Strict Preservation Model)
2. النموذج التجاري المكثف (Commercial Model)
3. النموذج التشاركي المستدام (Participatory Sustainable Model)

الذي يسعى إلى تحقيق توازن بين الحماية والتنمية[4].

ويُعتبر النموذج الثالث الأكثر انسجامًا مع مبادئ التنمية المستدامة، لكونه يسعى إلى تحقيق توازن بين حماية الرمزية الدينية، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وضمان استمرارية الوظيفة الروحية للمؤسسة[5].

4- الحكامة الترابية وإنتاج المجال

أعادت نظريات الحكامة الترابية تعريف المجال باعتباره فضاءً للتفاعل بين الفاعلين وليس مجرد إطار جغرافي محايد[6]. فالمجال يُنتج من خلال شبكات العلاقات المؤسسية وتوزيع السلطة والموارد، وهو ما يتقاطع مع تصور المجال عند Henri Lefebvre بوصفه نتاجًا اجتماعيًا[7].

وفي ضوء هذا التصور، يمكن تحليل الزوايا باعتبارها:

- فاعلًا ترابيًا تاريخيًا[8]،

---

[1] – عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 119.

[2] – Benhamou, **L'économie de la culture**, p. 54

[3] – اليونسكو، **إدارة مواقع التراث العالمي** (باريس: 2013)، ص 22.

[4] – عبد الكبير الخطيبي، **الاسم العربي الجريح** (الدار البيضاء: توبقال، 1980)، ص 91.

[5] – UNESCO, **World Heritage Sustainable Tourism Programme** (Paris, 2015), p. 17.

[6] – محمد مدني، **الحكامة الترابية بالمغرب** (الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية، 2015)، ص 36.

[7] – Henri Lefebvre, **La production de l'espace** (Paris: Anthropos, 1974), p. 26

[8] – محمد حجي، **الزاوية الدلائية** (الرباط: دار المغرب للتأليف، 1964)، ص 48.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- بنية رمزية ساهمت في تنظيم المجال المحلي[1]،
- مؤسسة وسيطة بين الدولة والمجتمع[2].

كما تلتقي هذه المقاربة مع أطروحات الحكامة التشاركية في تدبير الموارد المحلية، كما بلورتها Elinor Ostrom، خاصة فيما يتعلق بإشراك الفاعلين المحليين في إدارة الموارد ذات الطابع الجماعي[3].

5- الرأسمال الرمزي والاقتصاد الثقافي

تتيح مقاربة الرأسمال الرمزي، كما صاغها Pierre Bourdieu، فهم القيمة غير المادية للمؤسسات الدينية، التي لا تختزل في بنيتها المادية، بل تشمل الشرعية الاجتماعية، والاعتراف الجماعي[4]، والذاكرة المتراكمة.

وفي هذا الإطار، يمكن اعتبار الزوايا رأسمالًا رمزيًا ترابيًا متراكمًا عبر قرون، ما يجعلها قابلة للاندماج ضمن الاقتصاد الثقافي، شرط تجنب اختزالها في بعدها التجاري[5].

6- موقع الدراسة ضمن الأدبيات الدولية

تكشف مراجعة الأدبيات أن معظم الدراسات حول السياحة الدينية ركزت على:

- الكنائس الأوروبية،
- المعابد الآسيوية،
- المواقع الحجّية الكبرى[6].

في حين ظل التراث الصوفي في شمال إفريقيا محدود الحضور في المجلات الدولية المصنفة، خاصة من زاوية التحليل المجالي–التنموي[7]. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة، باعتبارها تسعى إلى سد فجوة معرفية من خلال تقديم حالة مغربية تربط بين البعد التاريخي والتحولات الترابية المعاصرة.

خلاصة الإطار النظري

يتأسس البناء النظري لهذه الدراسة على أطروحة مفادها أن الزوايا ليست مجرد مؤسسات دينية تاريخية، بل تشكل رأسمالًا رمزيًا–ترابيًا قابلًا لإعادة التوظيف ضمن نموذج سياحة ثقافية مستدامة، شريطة اعتماد حكامة تشاركية تراعي حساسية المجال الروحي، وتوازن بين منطق الحماية ومنطق التنمية.

---

[1] – محمد المنوني، **ورقات عن الحضارة المغربية** (الرباط، 1989)، ص 153.

[2] – محمد ضريف، **الحقل الديني بالمغرب** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1999)، ص 87.

[3] – Elinor Ostrom, **Governing the Commons** (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), p. 90

[4] – Pierre Bourdieu, **Langage et pouvoir symbolique** (Paris: Seuil, 2001), p. 170.

[5]– Benhamou, **L'économie de la culture**, p. 62.

[6] – Richards, **Cultural Tourism**, p. 88.

[7] – Dale Eickelman, **Moroccan Islam** (Austin: University of Texas Press, 1976), p. 112

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبذلك يشكل هذا الإطار النظري الأساس التحليلي الذي سيتم من خلاله تفكيك العلاقة بين التاريخ المجالي للزوايا وإمكانات تثمينها في السياق المغربي المعاصر.

ثانيًا: المنهجية

1- تصميم البحث

تعتمد هذه الدراسة تصميمًا بحثيًا نوعيًا ذا طابع تحليلي-تركيبي، يقوم على الجمع بين المقاربة التاريخية والتحليل المجالي وتحليل السياسات العمومية، في إطار قراءة تأويلية للتراث الديني[1]. ويهدف هذا التصميم إلى تفكيك البنية التاريخية والمؤسساتية للزوايا، ثم إعادة تركيبها تحليليًا ضمن سياق التحولات الترابية المعاصرة المرتبطة بالسياحة الثقافية[2].

وينسجم هذا الاختيار المنهجي مع طبيعة الإشكالية المطروحة، التي تقتضي الربط بين الامتداد التاريخي للمؤسسة الزاوية وإمكانات إدماجها في استراتيجيات التنمية الترابية المستدامة[3]. فالموضوع لا يقتصر على توصيف تاريخي، بل يستدعي تحليلًا متعدد المستويات يجمع بين الماضي والتحولات الراهنة[4].

2- مجال الدراسة ونطاقها

تركز الدراسة على الزوايا ذات القيمة التراثية البارزة، سواء من حيث عمقها التاريخي أو تموقعها المجالي داخل فضاءات تعرف دينامية سياحية أو تحولات تنموية[5]. ولا تهدف إلى تقديم جرد شامل لجميع الزوايا المغربية، بل إلى تحليل نماذج دالة تسمح باستخلاص أنماط عامة قابلة للتفسير النظري[6].

3- مصادر المعطيات

اعتمدت الدراسة على ثلاثة مستويات متكاملة من المصادر:

أ- المصادر الأرشيفية والتاريخية

- وثائق إدارية وتنظيمية
- تقارير أجنبية حول الزوايا
- مراسلات رسمية
- نصوص قانونية مرتبطة بتدبير الشأن الديني[7]

---

[1] – موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرين (الجزائر: دار القصبة، 2004)، ص 35.

[2] – عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد** (الدار البيضاء: دار توبقال، 2001)، ص 18.

[3] – محمد مدني، **الحكامة الترابية بالمغرب** (الرباط: منشورات المجلة المغربية للإدارة المحلية، 2015)، ص 42.

[4] – عبد الإله بلقزيز، **في الديمقراطية والمجتمع المدني** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 91.

[5] – محمد حجي، **الزاوية الدلائية** (الرباط: دار المغرب للتأليف، 1964)، ص 12.

[6] – Anthony Giddens, **The Constitution of Society** (Cambridge: Polity Press, 1984), p. 284.

[7] – محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** (الرباط: دار الغرب الإسلامي، 1994)، ص 77.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد مكّن هذا الرصيد من إعادة بناء الوظائف التاريخية للزوايا وتحولاتها المجالية[1].

ب– الأدبيات الأكاديمية والدراسات المقارنة

- دراسات حول الصوفية المغربية
- أبحاث حول السياحة الثقافية
- مقالات دولية حول إدارة التراث الديني

وتم توظيفها لتأطير التحليل نظريًا ومقارنة الحالة المغربية بنماذج دولية مرجعية[2].

ت– الوثائق الاستراتيجية المعاصرة

- تقارير واستراتيجيات مرتبطة بالسياحة الثقافية
- مخططات التنمية الجهوية
- وثائق رسمية تتعلق بتثمين التراث[3].

وقد سمحت هذه الوثائق بتحليل موقع التراث الديني ضمن السياسات العمومية الراهنة[4].

4- أدوات التحليل

اعتمد البحث على مجموعة من الأدوات التحليلية المتكاملة:

4-1- تحليل المضمون

لتفكيك الخطاب المرتبط بالزوايا في الوثائق التاريخية والسياسات الحديثة، ورصد التحولات في تمثل المؤسسة ووظيفتها[5].

4-2- التحليل المجالي

لدراسة تموضع الزوايا داخل البنية الترابية، وعلاقتها بالمراكز الحضرية والمسارات السياحية، ودرجة اندماجها في الشبكات التنموية[6].

4-3- المقارنة المرجعية

من خلال استحضار نماذج دولية في تثمين التراث الديني، بهدف إبراز خصوصية الحالة المغربية وحدود قابلية نقل التجارب[7].

---

[1] – Ernest Gellner, **Saints of the Atlas** (Chicago: University of Chicago Press, 1969), p. 54

[2] – أحمد بوحسن، **السياحة الثقافية بالمغرب** (الرباط: وزارة الثقافة، 2014)، ص 61

[3] – وزارة السياحة، **رؤية 2020 للسياحة بالمغرب** (الرباط، 2010)، ص 9.

[4] – محمد شقير، **السياسات العمومية بالمغرب** (الرباط: منشورات الزمن، 2018)، ص 133

[5] – عبد الهادي بوطالب، **المنهج في البحث الاجتماعي** (الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 1998)، ص 58.

[6] – Henri Lefebvre, **La production de l'espace** (Paris: Anthropos, 1974), p. 32

[7] – UNESCO, **Tourism and Culture Synergies** (Paris, 2018), p. 22

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4-4- المقاربة التأويلية

لفهم البعد الرمزي والروحي للمؤسسة الزاوية، وتحليل أثر هذا البعد في تحديد حدود التثمين السياحي[1].

5- حدود الدراسة

تتمثل حدود البحث في:

- الاقتصار على الزوايا ذات الحضور التراثي البارز؛
- اعتماد المصادر المتاحة دون إنجاز عمل ميداني موسع؛
- توظيف مقارنة مرجعية غير موسعة[2].

غير أن هذه الحدود لا تمس بصلاحية النتائج، بل تحدد مجال اشتغالها وتؤطر قابلية تعميمها[3].

6- التموقع المنهجي والإسهام العلمي

تكمن القيمة المنهجية للدراسة في الجمع بين:

- الأرشيف التاريخي والتحليل الترابي المعاصر؛
- مقاربة الحكامة الترابية وتحليل التراث الديني؛
- الربط بين البعد الرمزي للمؤسسة الزاوية وإمكانات إدماجها في الاقتصاد الثقافي[4].

وبذلك يسعى البحث إلى تقديم نموذج تحليلي يجيب عن الإشكالية المركزية، من خلال اختبار الفرضية القائلة بإمكانية إدماج الزوايا ضمن سياحة ثقافية مستدامة، شرط اعتماد حكامة تشاركية تراعي حساسية المجال الروحي[5].

الفصل الثاني: الزوايا في التاريخ المغربي – البنية والوظائف المجالية

لا يمكن فهم إمكانات تثمين الزوايا ضمن السياحة الثقافية المعاصرة دون العودة إلى بنيتها التاريخية ووظائفها المجالية. فالزوايا لم تكن مجرد فضاءات للعبادة أو حلقات للذكر، بل شكلت عبر قرون طويلة مؤسسات متعددة الأبعاد أسهمت في تنظيم المجال المغربي وإعادة إنتاج التوازنات الاجتماعية والرمزية داخله[6]. ومن ثم فإن تحليلها بوصفها بنى مجالية تاريخية يمثل خطوة أساسية لاختبار الفرضية المركزية للدراسة.

---

[1] – Paul Ricoeur, **Du texte à l'action** (Paris: Seuil, 1986), p. 183

[2] – موريس أنجرس، **منهجية البحث في العلوم الإنسانية**، ص 72

[3] – المرجع نفسه، ص 74.

[4] – Pierre Bourdieu, **Langage et pouvoir symbolique** (Paris: Seuil, 2001), p. 210

[5] – Elinor Ostrom, **Governing the Commons** (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), p. 182

[6] – محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث** (الرباط: دار الغرب الإسلامي، 1994)، ص 65.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1- النشأة والسياق التاريخي: من التصوف الفردي إلى الشبكة المجالية

نشأت الزوايا في المغرب ضمن سياق تداخل بين التصوف السني والحاجات الاجتماعية للمجتمع الوسيط، حيث لعبت التحولات السياسية والقبلية دوراً في توسيع نطاق حضورها[1]. ففي مرحلة اتسمت أحيانًا بضعف الضبط المركزي وتعدد البنيات القبلية، ظهرت الحاجة إلى مؤسسات وسيطة توفر الاستقرار الرمزي والاجتماعي[2].

وقد ارتبطت بدايات الزوايا بوظيفة تربوية وروحية، غير أنها سرعان ما تحولت إلى شبكات ممتدة ذات تأثير مجالي واضح[3]، مستفيدة من:

- الحاجة إلى الوساطة بين القبائل والسلطة المركزية[4]؛
- دورها في نشر التعليم الديني وترسيخ المرجعية المذهبية المالكية[5]؛
- قدرتها على بناء ولاءات رمزية عابرة للانتماءات المحلية الضيقة[6].

وهكذا انتقلت الزاوية من فضاء تعبدي محدود إلى مؤسسة منظمة للشبكات الاجتماعية، مما منحها حضوراً ترابيًا واضحًا[7].

2- الوظيفة الروحية وإنتاج الشرعية الرمزية

شكلت الزوايا فضاءً لإنتاج الشرعية الرمزية داخل المجتمع المغربي، سواء من خلال الارتباط بنسب شريف أو من خلال الكاريزما الروحية لمؤسسها[8]. وقد أتاح لها هذا الرصيد الرمزي اكتساب مكانة اجتماعية متميزة، مكنتها من أداء أدوار الوساطة والتحكيم في النزاعات المحلية[9].

ويمكن تحليل هذه الوظيفة في ضوء مفهوم الرأسمال الرمزي كما صاغه Pierre Bourdieu، إذ إن الشرعية التي راكمتها الزوايا لم تكن مادية بقدر ما كانت قائمة على الاعتراف الاجتماعي والذاكرة الجماعية[10]. وهذا الرصيد الرمزي هو ما منحها القدرة على التأثير في المجال، وجعلها عنصراً من عناصر إعادة توزيع السلطة الرمزية داخله[11].

3- الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية: من التكافل إلى الحركية المحلية

لم تقتصر أدوار الزوايا على التعليم الديني، بل اضطلعت بوظائف اجتماعية واقتصادية متعددة، من قبيل:

---

[1] – محمد حجي، **الزاوية الدلائية ودورها الديني والسياسي** (الرباط: دار المغرب للتأليف، 1964)، ص 19.

[2] – Ernest Gellner, **Saints of the Atlas** (Chicago: University of Chicago Press, 1969), p. 12.

[3] – عبد الله حمودي، **الشيخ والمريد** (الدار البيضاء: دار توبقال، 2001)، ص 34

[4] – محمد ضريف، **الحقل الديني بالمغرب** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1999)، ص 54

[5] – أحمد التوفيق، **التصوف السني في المغرب** (الرباط: منشورات كلية الآداب، 1997)، ص 72.

[6] – Jacques Berque, **Structures sociales du Haut Atlas** (Paris: PUF, 1955), p. 103

[7] – حمودي، **الشيخ والمريد**، ص 49

[8] – حجي، **الزاوية الدلائية**، ص 44

[9] – ضريف، **الحقل الديني بالمغرب**، ص 63

[10] – Pierre Bourdieu, **Langage et pouvoir symbolique** (Paris: Seuil, 2001), p. 170

[11] – مرجع نفسه، ص 17.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الإيواء والإطعام للمسافرين وطلبة العلم؛
- إدارة الأوقاف وتنظيم مواردها؛
- تنظيم المواسم الدينية ذات الأبعاد الروحية والتجارية[1]؛

وقد شكلت المواسم المرتبطة بالزوايا فضاءات للتبادل الاقتصادي والاجتماعي، وأسهمت في تنشيط الأسواق المحلية وربط المجالات القروية بالحركية التجارية الأوسع[2]. كما لعب نظام الوقف دوراً محورياً في تأمين الاستقلال المالي النسبي للزاوية وضمان استمرارية وظائفها الاجتماعية[3].

وقد أسهم هذا التداخل بين البعد الروحي والاقتصادي في جعل الزاوية مؤسسة مركزية داخل النسيج المحلي، لا سيما في المناطق القروية أو الهامشية[4]. ومن ثم يمكن اعتبارها تاريخيًا مؤسسة متعددة الوظائف، تجمع بين الرعاية الروحية وتنشيط الاقتصاد المحلي، وهو ما يعزز أطروحة كونها بنية قابلة لإعادة التوظيف ضمن منطق الاقتصاد الثقافي المعاصر[5].

4- البعد المجالي: الزاوية كفاعل في إنتاج المجال

من منظور مجالي، لا يمكن اختزال الزوايا في بعدها المعماري، بل ينبغي فهمها بوصفها عناصر فاعلة في إنتاج المجال[6]. فقد لعبت أدواراً أساسية في:

- تثبيت الاستقرار في المناطق الهامشية؛
- ربط الحواضر بالبوادي عبر شبكات الانتساب الروحي؛
- خلق مسارات للحركة الدينية والاقتصادية من خلال المواسم والزيارات[7].

وفي ضوء تصور المجال باعتباره نتاجًا اجتماعيًا، كما بلوره Henri Lefebvre، يمكن اعتبار الزوايا جزءًا من عملية هندسة المجال التقليدي المغربي، حيث ساهمت في تنظيم الفضاء، وتحديد مراكز الجذب، وإعادة تشكيل العلاقات بين المركز والأطراف[8].

وعليه، فإن حضور الزوايا لم يكن رمزيًا فقط، بل كان مجاليًا ملموسًا، يتجسد في شبكات الطرق، ومواسم الزيارة، وتوزيع الأوقاف، وأنماط الاستقرار[9].

---

[1] – المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ص 81.

[2] – Gellner, **Saints of the Atlas**, p. 88

[3] – محمد الكتاني، **نظام الأحباس في المغرب** (الرباط: وزارة الأوقاف، 1998)، ص 39

[4] – Berque, **Structures sociales du Haut Atlas**, p. 211

[5] – Françoise Benhamou, **L'économie de la culture** (Paris: La Découverte, 2012)

[6] – Henri Lefebvre, **La production de l'espace** (Paris: Anthropos, 1974), p. 38

[7] – حجي، **الزاوية الدلائية**، ص 77.

[8] – Lefebvre, **La production de l'espace**, p. 44

[9] – المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، ص 92.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تركيب تحليلي

يكشف هذا التحليل التاريخي أن الزوايا كانت مؤسسات مركبة تجمع بين الوظيفة الروحية، والدور الاجتماعي، والفاعلية الاقتصادية، والتأثير المجالي[1]. و لم تكن مجرد فضاءات مقدسة منعزلة، بل عناصر دينامية في تشكيل المجال المغربي التقليدي.

ومن ثم، فإن أي مقاربة معاصرة لتثمين الزوايا ضمن السياحة الثقافية لا يمكن أن تنطلق من بعدها المعماري أو الطقوسي فقط، بل ينبغي أن تستحضر تاريخها كبنية مجالية منتجة للروابط الاجتماعية والرمزية[2]. وهو ما يمهد للانتقال إلى تحليل التحولات التي عرفتها هذه المؤسسة في السياق الحديث، ومدى قابلية إدماجها ضمن استراتيجيات التنمية الترابية الراهنة.

الفصل الثالث: التحولات المعاصرة وإعادة تعريف موقع الزوايا في المجال المغربي

إذا كان الفصل السابق قد أبرز الدور البنيوي الذي اضطلعت به الزوايا في تنظيم المجال المغربي التقليدي، فإن هذا الفصل ينصرف إلى تحليل التحولات التي أعادت تعريف موقعها داخل المجال السياسي والديني والترابي المعاصر.

ويندرج هذا التحليل ضمن المقاربة التاريخية–المجالية المعتمدة في الدراسة، من خلال تتبع انتقال الزوايا من فاعل مجالي شبه مستقل إلى مؤسسة مؤطرة قانونيًا داخل منظومة الدولة الحديثة. ويهدف هذا الفصل إلى فهم طبيعة هذا التحول، وحدوده، وانعكاساته على إمكانية إعادة إدماج الزوايا ضمن منطق التنمية الثقافية.

1- الزوايا وبناء الدولة الحديثة: إعادة ضبط الحقل الديني

عرفت الزوايا منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تحولات عميقة ارتبطت بصعود الدولة المركزية الحديثة وإعادة تشكيل الحقل الديني.

فخلال فترة الحماية، خضعت الزوايا لآليات ضبط إداري وسياسي هدفت إلى:

- مراقبة مواردها الوقفية
- الحد من استقلاليتها المجالية
- تقليص أدوارها الوساطية التقليدية[3].

وقد ترتب عن ذلك انتقال تدريجي من وضعية الفاعل الوسيط بين القبائل والسلطة المركزية إلى وضعية مؤسسة محكومة بمنطق الإدارة.

وبعد الاستقلال، تعزز هذا المسار في إطار بناء نموذج ديني رسمي قائم على توحيد المرجعية الدينية وتنظيمها مؤسساتيًا. فأصبحت الزوايا جزءًا من الحقل الديني المؤطر والمهيكل ضمن إطار الدولة الوطنية[4]، و لم تعد تمارس وظائفها التاريخية بمعزل عن الإطار القانوني العام.

---

[1] – حمودي، **الشيخ والمريد**، ص 101.

[2] – Benhamou, **L'économie de la culture**, p. 74

[3] – عبد الهادي التازي، **الزاوية والدولة في المغرب**، الرباط: دار نشر المعرفة، 1998، ص 112.

[4] – محمد ضريف، **الحقل الديني بالمغرب: الفاعلون والرهانات**، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2004، ص 57.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يدل هذا التحول على انتقال من تعددية مجالية في إنتاج الشرعية إلى مركزية مؤسساتية في تدبيرها.

2- التحولات المجالية: تفكك المركزية التقليدية وإعادة تشكل الحضور

أدى التحول العمراني والهجرة القروية والتوسع الحضري إلى إعادة تشكيل البنية المجالية التي كانت الزوايا فاعلًا أساسيًا فيها.

فقدت العديد من الزوايا:

- دورها في توفير الخدمات الاجتماعية
- موقعها كمركز للتوازن القبلي
- مكانتها كعقدة شبكية داخل المجال القروي[1]

غير أن هذا التراجع الوظيفي لم يؤدِّ إلى اختفائها، بل إلى تحول في طبيعة حضورها.

يمكن توصيف هذا التحول بانتقال الزوايا من:

مركز مجالي وظيفي إلى **معلم رمزي داخل الذاكرة المحلية**

فأصبحت تؤدي أدوارًا رمزية مرتبطة بالمواسم والزيارات والهوية الروحية، بدل الأدوار التنظيمية المباشرة.

ومن منظور التحليل المجالي، يمكن القول إن الزوايا انتقلت من موقع "**المنتِج للمجال**" إلى موقع "**المكوِّن للهوية المجالية**".[2]

3- الزوايا في سياق السياسات الثقافية المعاصرة

شهدت العقود الأخيرة تحولا في السياسات العمومية نحو تثمين التراث الثقافي واللامادي، في إطار إعادة الاعتبار للهوية الروحية ضمن الاستراتيجية الوطنية.

في هذا السياق، أصبحت الزوايا موضوعًا لـــ:

- برامج ترميم وصيانة
- إدماج محدود ضمن مسارات ثقافية
- دعم بعض المواسم ذات البعد الروحي[3].

غير أن هذا الإدماج ظل جزئيًا وانتقائيًا، إذ لم يُبنَ على تصور ترابي متكامل يربط بين:

- الحقل الديني
- التنمية المحلية

---

[1] – عبد الله حمودي، **الشـيخ والمريد: النسـق الثقافي للسـلطة في المجتمعات العربية الحديثة**، ترجمة عبد المجيد جحفة، الدار البيضـاء: توبقال، 2001، ص 89.

[2] – Henri Lefebvre، **إنتاج المجال**، ترجمة فؤاد شعبان، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013، ص 41

[3] – UNESCO، **اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي**، باريس، 2003، المادة 2.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- التخطيط السياحي
- الحكامة الترابية

كما أن التعامل معها في بعض الحالات انحصر في بعدها المعماري، دون استحضار بعدها الوظيفي والتاريخي.

وهنا يتبين أن الإشكال لا يكمن في غياب الاهتمام، بل في غياب نموذج إدماج متوازن[1].

4- إشكالية إعادة التموضع: بين الحماية والوظيفة التنموية

تطرح إعادة إدماج الزوايا في المجال الثقافي والسياحي إشكالية مفاهيمية ومنهجية دقيقة:

هل يتم التعامل معها كمواقع أثرية جامدة؟

أم كمؤسسات روحية حية؟

أم كمنتوج سياحي قابل للتسويق؟

إن المقاربة الأثرية الصرفة تؤدي إلى تجميدها داخل الماضي.

والمقاربة التسويقية الصرفة قد تؤدي إلى تسليع المقدس.

أما المقاربة الدينية الصرفة فقد تعزلها عن إمكاناتها التنموية[2].

ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقاربة مركبة تتجاوز الثنائيات الاختزالية.

5- قراءة تركيبية: من الفاعل المجالي إلى الرأسمال الرمزي

يمكن تلخيص التحول الذي عرفته الزوايا في انتقالها من:

- **فاعل مجالي تنظيمي مباشر** إلى **رأسمال رمزي قابل لإعادة التوظيف**

غير أن هذا التحول لا يعني فقدانها القدرة على التأثير، بل تغير شكل هذا التأثير.

فالرمزية في السياق المعاصر تمثل مورداً استراتيجياً داخل الاقتصاد الثقافي، شريطة تأطيرها ضمن حكامة تحترم خصوصية المؤسسة.

وهذا ما يمهد منطقياً للانتقال إلى الفصل الرابع، حيث يتم تحليل إمكان تحويل هذا الرأسمال الرمزي إلى عنصر قوة ضمن السياحة الثقافية، دون المساس بجوهره الروحي[3].

الربط المنهجي بالإشكالية العامة

يساهم هذا الفصل في الإجابة المرحلية عن الإشكالية المركزية عبر بيان أن:

---

[1] – حسن أوريد، **التراث والتنمية: أسئلة الهوية والتحول**، الرباط: منشورات الزمن، 2010، ص 134.

2 – David Harvey، حالة ما بعد الحداثة، ترجمة محمد سمير، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 298.

[3] – Pierre Bourdieu، **الهيمنة الذكورية**، ترجمة سليم حداد، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 52.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الزوايا لم تختفِ من المجال المغربي،
- لكنها أعادت تعريف موقعها داخله،
- وانتقلت من وظيفة تنظيمية إلى وظيفة رمزية،
- وهو انتقال يفتح إمكانات جديدة بدل أن يغلقها.

وبالتالي، فإن إعادة الإدماج ليست عملية إحياء لوظيفة منقرضة، بل إعادة توظيف لرأسمال رمزي قائم في سياق جديد.

وهذا الاستنتاج يمثل الجسر التحليلي الضروري الذي يربط بين التحليل التاريخي (الفصل الثاني) والتحليل الاستشرافي المرتبط بالسياحة الثقافية (الفصل الرابع).

الفصل الرابع: السياحة الثقافية في المغرب — الإطار الاستراتيجي والرهانات التنموية

تندرج السياحة الثقافية في المغرب ضمن تحوّل بنيوي في السياسات العمومية السياحية، يهدف إلى تجاوز النموذج الأحادي القائم على السياحة الشاطئية الموسمية، نحو نموذج تنويعي قائم على تثمين الرأسمال الثقافي والترابي.

ويُعد هذا التحول جزءًا من إعادة تموقع المجال الوطني داخل الاقتصاد العالمي للثقافة، حيث أصبح التراث — المادي واللامادي — عنصرًا استراتيجيًا في بناء الجاذبية الترابية وتعزيز التنافسية السياحية.

ويندرج تحليل هذا الفصل ضمن مقاربة تحليل السياسات العمومية المعتمدة في المنهجية، عبر تفكيك الإطار الاستراتيجي للسياحة الثقافية، وتحديد موقع التراث الديني داخله، تمهيدًا لبحث إمكانية إدماج الزوايا ضمن هذا النسق التنموي.

1. تطور السياسات السياحية الوطنية: من الكم إلى التنويع النوعي

شهدت السياسات السياحية المغربية منذ مطلع الألفية الثالثة انتقالًا من منطق الرفع الكمي لعدد الوافدين إلى منطق التنويع النوعي للعرض السياحي.

وقد ارتكز هذا التحول على عدة توجهات استراتيجية، من أبرزها:

- تنويع المنتوج السياحي
- تثمين المدن العتيقة والمجالات ذات القيمة التراثية
- إدماج البعد الثقافي ضمن منظومة الجاذبية
- تبني خطاب السياحة المستدامة

غير أن تحليل الوثائق الاستراتيجية يُظهر أن التركيز انصب أساسًا على:

- المعالم التاريخية الكبرى
- المواقع الأثرية

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الفضاءات المعمارية ذات الطابع الحضري

في حين ظل التراث الديني، وخاصة الزوايا، خارج رؤية مؤسساتية واضحة، رغم حضوره الرمزي القوي داخل البنية الثقافية الوطنية.

وهذا ما يكشف عن فجوة بين الرصيد التراثي المتاح والسياسات التثمين المعتمدة.

2. السياحة الثقافية كآلية لإعادة هيكلة المجال الترابي

لا تُفهم السياحة الثقافية فقط باعتبارها نشاطًا اقتصاديًا، بل باعتبارها أداة لإعادة هيكلة المجال الترابي.

فمن خلال خلق مسارات ثقافية، وإعادة تأهيل المراكز التاريخية، وتحفيز المبادرات المحلية، تسهم السياحة الثقافية في:

- إعادة تنشيط المجالات الهامشية
- تثبيت الساكنة المحلية عبر خلق فرص الشغل
- دعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- تعزيز الصورة الرمزية للمجال

ومن منظور التحليل المجالي، تمثل السياحة الثقافية آلية لإعادة توزيع الجاذبية خارج المحاور الساحلية الكبرى.

في هذا السياق، يمكن للزوايا — خاصة في المجالات القروية وشبه الحضرية — أن تشكل نقاط ارتكاز داخل مسارات ثقافية متكاملة، بالنظر إلى:

- امتدادها التاريخي
- ارتباطها بالهوية المحلية
- تموقعها داخل شبكات مجالية تقليدية

غير أن هذا الإمكان يظل رهينًا بوجود تصور إدماج مؤطر.

3. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للسياحة الثقافية

تشير الأدبيات والدراسات المتخصصة في الاقتصاد السياحي إلى أن السياحة الثقافية تتميز بخصائص نوعية، من بينها:

- إطالة مدة إقامة السائح
- ارتفاع معدل الإنفاق مقارنة بالسياحة السريعة
- زيادة التفاعل مع النسيج المحلي
- ارتفاع الطلب على الخدمات ذات القيمة الثقافية

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتؤكد هذه المعطيات أن الاستثمار في التراث الثقافي لا يقتصر على البعد الرمزي، بل يحمل مردودية اقتصادية واجتماعية ملموسة.

وعليه، فإن إدماج الزوايا ضمن العرض الثقافي لا يُفهم باعتباره توظيفًا شكليًا للرمزية، بل إمكانية لإدخال مورد ثقافي ذي كثافة معنوية عالية داخل دورة اقتصادية مستدامة.

4. التحديات البنيوية لإدماج التراث الديني

رغم الإمكانات المتاحة، يواجه إدماج التراث الديني في السياحة الثقافية جملة من التحديات البنيوية، من أبرزها:

أ. ضعف التنسيق المؤسساتي

تتداخل مسؤوليات عدة قطاعات (الثقافة، الأوقاف، السياحة، الجماعات الترابية) دون وجود آلية تنسيق واضحة.

ب. غياب رؤية خاصة بالتراث الديني

لا توجد استراتيجية مهيكلة تعالج خصوصية الفضاءات الروحية مقارنة بالمواقع الأثرية.

ج. حساسية المجال الروحي

يمثل البعد المقدس عنصراً حساسًا، ما يفرض ضوابط دقيقة تمنع التسليع أو الاستغلال المفرط.

د. محدودية التكوين المتخصص

نقص الكفاءات القادرة على الجمع بين المعرفة التراثية والتدبير السياحي المستدام.

وتكشف هذه التحديات أن الإشكال لا يرتبط بندرة الإمكانات، بل بغياب نموذج حكامة ملائم.

5. قراءة تركيبية: موقع الزوايا داخل الإطار الاستراتيجي

استنادًا إلى التحليل السابق، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

1- السياحة الثقافية تمثل رافعة تنموية ذات أفق استراتيجي واضح.

2- التراث الديني حاضر رمزيًا لكنه غير مدمج مؤسساتيًا بصورة كافية.

3- الزوايا تمتلك مقومات إدماج محتمل، لكنها تحتاج إلى تأطير خاص يحترم وظيفتها الروحية.

4- أي إدماج غير مضبوط قد يؤدي إلى اختلالات رمزية واجتماعية.

وهنا تتضح العلاقة المباشرة مع الإشكالية المركزية للمقال:

إن تحويل الزوايا من مؤسسة رمزية إلى عنصر داخل الاقتصاد الثقافي لا يمكن أن يتم إلا ضمن إطار استراتيجي متوازن يوفق بين الحماية والتثمين.

بناءً على ما سبق، ينتقل البحث في الفصل التالي إلى المستوى الأكثر ابتكارًا، حيث سيتم:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- تحليل الزوايا كمنتج سياحي ثقافي محتمل
- تفكيك مكونات رأسمالها الرمزي
- اقتراح نماذج إدماج متدرجة
- بناء تصور حكامة يضمن التوازن بين البعد الروحي والتنمية الترابية

ويمثل هذا الفصل تتويجًا للمسار التحليلي الممتد من التاريخ إلى السياسات العمومية، ومن التحليل المجالي إلى الرؤية الاستشرافية، في انسجام تام مع المنهجية والإشكالية المعلنة في مقدمة الدراسة.

الفصل الخامس: الزوايا كمنتج سياحي ثقافي – الإمكانات وحدود التحويل

يركز هذا الفصل على الإمكانات المعاصرة للزوايا المغربية باعتبارها موارد ثقافية قابلة للتحويل ضمن قطاع السياحة الثقافية، دون المساس بوظيفتها الروحية أو الرمزية. ويستند التحليل إلى:

- الرأسمال الرمزي المتراكم للزوايا
- الوظائف المجالية والتاريخية
- القابلية التفاعلية مع الزائر

ويستهدف هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المركزية للمقال: **كيف يمكن إدماج الزوايا المغربية ضمن السياحة الثقافية بطريقة تحقق تثمينًا مستدامًا للتراث الديني دون الإخلال بوظيفتها الروحية؟**

1- الإمكانات التراثية للزوايا

أ. البعد المعماري

تمتاز الزوايا بطابع معماري تقليدي يعكس العمارة المغربية الصوفية، ويشمل:

- المخططات الهندسية المستمدة من الطراز المغربي الأصيل
- الزخرفة الرمزية والنقوش الصوفية
- ارتباطها بالمجالات القروية والمدن العتيقة

ويشكل هذا البعد نقطة جذب سياحية لمهتمين بالتراث العمراني والهندسة الثقافية.

ب. البعد التاريخي

تحمل الزوايا قيمة تاريخية من خلال:

- ارتباطها بشخصيات صوفية ذات تأثير مجتمعي وروحي
- مساهمتها في الأحداث التاريخية المفصلية في المغرب

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- حضورها في الذاكرة الجماعية والتراث الوطني

ويؤكد هذا البعد على أن الزوايا ليست مجرد معالم مادية، بل مراكز تاريخية حية يمكن إدماجها ضمن سياحة معرفية وتجريبية.

ج. البعد اللامادي

يمثل التراث غير المادي أهم أبعاد جاذبية الزوايا، ويشمل:

- الطقوس الصوفية والمواسم
- الإنشاد والمديح
- شبكات الانتماء الروحي

ويتيح هذا البعد للزائر تجربة مباشرة للروحانية، بما يتوافق مع مفهوم **التجربة السياحية القائمة على التفاعل** (Experience-based Cultural Tourism).[1]

2- الرأسمال الرمزي وإشكالية التسليع

تمتلك الزوايا **رأسمالًا رمزيًا متراكمًا** عبر قرون، يتجسد في:

- الشرعية الروحية
- النسب الشريف والارتباط بالمجتمع المحلي
- المكانة الاجتماعية والاحترام الرمزي
- الذاكرة الجماعية للمجالات المحيطة

لكن تحويل هذا الرأسمال إلى منتج سياحي يطرح تحديًا مفاده

"تسليع المقدس" (Commodification of the Sacred)

ولتجنب هذا الانحراف، يجب تحقيق توازن دقيق بين:

- تمكين الزائر من تجربة البعد الروحي والثقافي
- احترام الخصوصية الطقوسية
- منع الاستغلال التجاري المفرط

وهذا يقتضي وضع **إطار إدماجي متكامل** يربط بين الحماية الرمزية والإمكانات الاقتصادية[2].

---

[1] - UNESCO، **اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي**، باريس، 2003، المادة 2.

[2] - David Harvey، **حالة ما بعد الحداثة**، ترجمة محمد سمير، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 298.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3- إدماج الزوايا ضمن المسارات السياحية

يمكن تصنيف نماذج إدماج الزوايا في السياحة الثقافية إلى ثلاثة مسارات متكاملة:

أ. المسارات التاريخية الصوفية

- ربط عدة زوايا ضمن خط سياحي موضوعاتي
- إبراز تاريخ التصوف المغربي وتطوره عبر القرون
- تقديم رؤية سياحية معرفية تركز على السياق التاريخي والروحي

ب. السياحة الروحية التأملية

- استقطاب الزوار الباحثين عن تجربة روحية أو صوفية
- التركيز على الطقوس والمواسم والأنشطة التأملية
- الجمع بين التعلم الروحي والثقافي

ج. السياحة الثقافية المجالية

إدماج الزاوية ضمن مسار ثقافي أوسع يشمل:

- المعمار التقليدي
- الصناعات التقليدية
- الموروث الموسيقي والطعام المحلي

هذا النمط يتطلب تصورًا **ترابيًا متكاملاً** وليس مبادرات معزولة، بما يربط بين الزوايا والمجالات المحيطة بها[1].

4-الشروط المؤسسية لنجاح الإدماج

نجاح تثمين الزوايا سياحيًا يستلزم شروطًا مؤسسية واضحة:

1. **إطار قانوني تنظيمي:** يحدد شروط الزيارة والسلوكيات المسموح بها داخل الفضاء الديني.
2. **إشراك القائمين على الزوايا:** ضمان مشاركتهم في تصميم البرامج السياحية واتخاذ القرارات المتعلقة بالفضاء.
3. **ميثاق أخلاقي للزائر:** تنظيم العلاقة بين الزائر والفضاء الروحي، مع احترام الرمزية الطقوسية.
4. **تكوين مرشدين متخصصين:** قادرين على تقديم معلومات ثقافية وروحية دقيقة للزوار.

[1] - Greg Richards, **Cultural Tourism: Global and Local Perspectives**, London: Routledge, 2007, p. 3.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

5. **رقمنة المحتوى التعريفي**: إنتاج موارد رقمية تبرز الرصيد الرمزي والتاريخي دون المساس بالقدسية[1].

5-الفرضيات التطبيقية للتحويل

استناداً إلى المعطيات النظرية والمنهجية، يمكن صياغة نموذج أولي لإدماج الزوايا في السياحة الثقافية على أساس:

- **الرأسمال الرمزي**: الحفاظ على الشرعية الروحية والمكانة الاجتماعية
- **الإمكانات المادية**: استخدام البنية المعمارية والتراث اللامادي
- **الحكامة الترابية**: مشاركة الفاعلين المحليين والدولة والجمعيات الثقافية
- **الإطار المؤسسي**: قوانين وسياسات واضحة تحمي الفضاء الروحي
- **الاستدامة الاقتصادية** : دعم الاقتصاد المحلي دون الاستغلال المفرط

الخلاصة التحليلية للفصل

يمكن تلخيص ما تم التوصل إليه في الفصل الخامس في النقاط التالية:

1- الزوايا المغربية تمتلك **مقومات متعددة الأبعاد** تجعلها قابلة للإدماج في السياحة الثقافية.

2- التحويل الناجح يتطلب **توازنًا بين الرأسمال الرمزي والتنمية الاقتصادية.**

3- وجود **إطار مؤسسي وحكامة تشاركية** يمثل شرطًا حاسمًا للحماية والتثمين المستدام.

4- إدماج الزوايا لا يقتصر على إدراجها في مسارات سياحية، بل **تحويلها إلى رافعة ثقافية ومجالية** ضمن استراتيجيات السياحة الثقافية المغربية.

الفصل السادس: التحديات والمعيقات البنيوية لإدماج الزوايا في السياحة الثقافية

رغم الإمكانات التراثية والرمزية، يظل إدماج الزوايا في القطاع السياحي عملية معقدة تواجه تحديات بنيوية متعددة، ترتبط بالأبعاد القانونية والاجتماعية والاقتصادية والرمزية. ويعد تحليل هذه التحديات ضرورة لاستنباط نموذج مستدام يوازن بين الحماية والتثمين.

1- التحديات القانونية

- **غياب إطار تنظيمي خاص بالتراث الديني الحي:** معظم التشريعات المغربية تركز على حماية المعالم التاريخية المادية، بينما يغيب نص محدد يحمي المؤسسات الدينية الحية.
- **تداخل الاختصاصات:** تتقاطع مسؤوليات وزارة الثقافة، وزارة الأوقاف، الجماعات الترابية، والقطاع السياحي، ما يؤدي إلى تضارب السياسات أو ضعف التنسيق.

[1] – محمد الأشعري، **الثقافة والتنمية في المغرب**، الرباط: منشورات الزمن، 2012، ص 77.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **إشكالية الملكية والوصاية:** بعض الزوايا لا تزال تحت ملكية خاصة أو تحت وصاية مؤسسات دينية، ما يحد من إمكان تطويرها سياحيًا دون اتفاقات قانونية دقيقة[1].

2- التحديات الاجتماعية

- **التخوف من المساس بالمقدس:** يرفض بعض الفاعلين المحليين أو القائمين على الزوايا أي تدخل قد يمس الطابع الروحي للمؤسسة.
- **ضعف الوعي بأهمية التثمين المستدام:** غياب ثقافة إدارة التراث الديني في سياق سياحة ثقافية متوازنة.
- **حساسية العلاقة بين الزائر والمجتمع المحلي:** زيارة الزوار قد تؤدي إلى توتر إذا لم يتم وضع ضوابط دقيقة.

3- التحديات الاقتصادية

- **محدودية التمويل:** التمويلات العمومية والخاصة غالبًا ما تكون غير كافية لدعم مشاريع تأهيل الزوايا.
- **غياب نموذج استثماري واضح:** لا توجد خطة واضحة لدمج الزوايا ضمن التسويق السياحي الوطني أو المحلي.
- **ضعف الربط بالسياحة المستدامة:** معظم المشاريع الفردية تركز على التسويق السياحي قصير المدى دون مراعاة البعد الاجتماعي والروحي.

4- التحديات الرمزية والثقافية

- **خطر فقدان الأصالة:** إدماج الزوايا في السياحة بدون إطار مؤسساتي قد يؤدي إلى تراجع قيمة المكان الرمزية.
- **اختزال البعد الروحي في بعد فولكلوري:** تحويل الطقوس إلى عروض ترفيهية يقلل من الأبعاد الدينية والثقافية.
- **ضرورة التوازن بين الانفتاح والحفاظ على الهوية:** أي تدخل سياحي يجب أن يحترم حساسية الفضاء الديني والذاكرة الجماعية[2].

الفصل السابع: نحو نموذج مقترح لتثمين مستدام للزوايا

استنادًا إلى التحليل التاريخي، المجالي، والسياسي، يقترح هذا البحث نموذجًا متكاملًا لإدماج الزوايا في السياحة الثقافية المستدامة، يجمع بين الرأسمال الرمزي والوظائف المجالية والحكامة التشاركية.

1- الحكامة الترابية التشاركية

يقوم النموذج على إشراك جميع الفاعلين الأساسيين في إدارة الزوايا ضمن السياحة الثقافية:

- الدولة: وضع السياسات القانونية والتخطيطية

---

[1] -قانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتلبات المنقوشة والتحف الفنية والعلديات، الجريدة الرسمية للمملكة المغربية، 1980، المادة 1.

2 - Clifford Geertz, **تأويل الثقافات**، ترجمة محمد بدوي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009، ص 112

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- الجماعات الترابية: دعم المشاريع المحلية وضمان التوافق المجالي
- القائمون على الزوايا: حماية الوظائف الروحية وإشراف على الطقوس
- المجتمع المدني والجمعيات الثقافية: تعزيز الوعي والمساهمة في إدارة الأنشطة
- الفاعلون السياحيون: تطوير المنتجات والخدمات السياحية بشكل مسؤول

ويضمن هذا النموذج دمج البعد الرمزي مع التنمية الاقتصادية المحلية.

2- ميثاق أخلاقي للسياحة الروحية

يتضمن الميثاق البنود التالية:

- احترام الطقوس والمواعيد المحددة للزيارة
- تحديد أوقات وأماكن الزيارة لتجنب الإزعاج الروحي
- منع الأنشطة غير الملائمة أو الاستغلال التجاري المفرط
- توعية الزوار بالبعد الرمزي والثقافي للمكان

ويشكل الميثاق أداة لضمان التوازن بين الفضاء الروحي والتجربة السياحية.

3- الرقمنة والتثمين الذكي

يستند النموذج إلى أدوات رقمية مبتكرة تشمل:

- منصات تعريفية رقمية بالمواقع والزوايا
- جولات افتراضية لتسهيل الوصول للمعرفة دون التعدي على الفضاء الفعلي
- توثيق رقمي للتراث اللامادي (الطقوس، المواسم، الإنشاد)
- استخدام الوسائط الرقمية للترويج للسياحة الروحية بشكل مسؤول

ويتيح هذا التكامل التكنولوجي تحقيق **تثمين مستدام ذكي** يحمي الرمزية.

4- مؤشرات التقييم والاستدامة

يجب تطوير مؤشرات لقياس أثر إدماج الزوايا، تشمل:

- عدد الزوار الفعليين ونسبة نموهم
- أثر اقتصادي محلي (فرص الشغل، دعم الصناعات التقليدية)
- مستوى رضا الفاعلين المحليين والقائمين على الزوايا

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- المحافظة على الطقوس والممارسات الروحية

وتمثل هذه المؤشرات آلية لرصد التوازن بين التثمين والتنمية المستدامة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخاتمة العامة

تُظهر هذه الدراسة، بعد تحليلها التاريخي والمجالي والسياسي، أن الزوايا المغربية ليست مجرد مواقع دينية أو معمارية، بل مؤسسات **مجالية متعددة الوظائف** لعبت دوراً محورياً في تنظيم المجتمع، إنتاج الشرعية الرمزية، وإعادة توزيع الموارد والسلطة داخل المجال التقليدي المغربي. وقد بينت الفصول السابقة أن هذه المؤسسات امتلكت منذ نشأتها:

1. **البعد التاريخي والثقافي** :ارتباط الزوايا بشخصيات صوفية مؤثرة، ومساهمتها في التعليم الديني، وبناء الذاكرة الجماعية، ما جعلها رصيداً ثقافياً وروحياً فريداً.
2. **البعد المجالي والتنظيمي** :دور الزوايا في تثبيت الاستقرار بالمناطق الهامشية، ربط الحواضر بالبوادي، وخلق مسارات حركية اقتصادية وثقافية.
3. **الرأسمال الرمزي** :الشرعية الروحية، المكانة الاجتماعية، والذاكرة الجماعية التي تمنح الزوايا قيمة فريدة في الاقتصاد الثقافي.

مع التحولات المعاصرة، تحولت الزوايا من فاعل مجالي شبه مستقل إلى **مؤسسة رمزية تخضع للضبط القانوني والمؤسساتي**، ما أعاد تحديد موقعها ضمن المجال المغربي، خاصة مع التمدين السريع وإعادة هيكلة الحقل الديني. وفي هذا الإطار، تبين أن:

- الزوايا حافظت على رمزيّتها حتى مع تراجع الوظائف الاجتماعية المباشرة.
- السياسات العمومية للمغرب ركزت على التثمين الجزئي، مثل ترميم بعض الزوايا وإدماجها ضمن مسارات ثقافية محدودة، دون اعتماد رؤية استراتيجية شاملة.
- التحولات الاقتصادية والاجتماعية طرحت تحديات **قانونية، اجتماعية، اقتصادية، ورمزية** تعيق الإدماج الكامل للزوايا في السياحة الثقافية.

من خلال تحليل الإمكانات والقيود، يظهر أن **تثمين الزوايا سياحيًا بشكل مستدام** ممكن، لكنه يتطلب:

1. **حكامة تشاركية مندمجة** :إشراك الدولة، الجماعات الترابية، القائمين على الزوايا، المجتمع المدني، والفاعلين السياحيين.
2. **ميثاق أخلاقي للسياحة الروحية** يحمي الطقوس ويحدد أوقات الزيارة ويحافظ على الرمزية.
3. **الرقمنة والتثمين الذكي** :إنشاء منصات تعريفية وجولات افتراضية تحفظ البعد الرمزي وتتيح تجربة سياحية متكاملة.
4. **مؤشرات تقييم دقيقة** لمتابعة الأثر الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي، وضمان التوازن بين التثمين والحماية.

تستخلص الدراسة أن **الرهان الرئيسي لا يكمن في تحويل الزوايا إلى مواقع سياحية تقليدية، بل في إعادة التفكير في موقعها داخل الاقتصاد الثقافي الوطني**، بحيث تصبح:

- **عنصر جذب سياحي متكامل** قائم على التجربة الثقافية والروحية.
- **رافعة للتنمية الترابية المحلية** عبر دعم الصناعات التقليدية، خلق فرص الشغل، وتعزيز التماسك الاجتماعي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **حافظًا على الهوية والوظيفة الروحية**، عبر احترام الطقوس والبعد الرمزي.

وبالتالي، فإن الزوايا المغربية يمكن أن تشكل **نموذجًا مستدامًا للسياحة الثقافية الدينية** في العالم الإسلامي والمتوسطي، يجمع بين:

- الحفاظ على التراث الروحي والثقافي.
- الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية.
- الانفتاح على السياحة التجريبية والواعية.

إن هذه الدراسة تقدم إسهامًا أكاديميًا متكاملًا من خلال **ربط التحليل التاريخي بالمجالي والسياسات المعاصرة وإمكانيات التثمين السياحي**، ما يجعل الزوايا مثالًا حيًا لكيفية تحويل المؤسسات الدينية التاريخية إلى **رصيد تنموي مستدام** دون فقدان جوهرها الرمزي والروحي.

تؤكد الدراسة على أن الزوايا المغربية تمثل **رصيدًا تراثيًا ورمزيًا فريدًا**، يمكن تحويله إلى عنصر محوري في السياحة الثقافية، شريطة اعتماد:

- **مقاربة متوازنة** تحترم الحساسية الدينية والرمزية
- **حكامة تشاركية** تشمل الدولة، الفاعلين المحليين، والمجتمع المدني
- **استراتيجيات استدامة** تربط بين الرصيد الرمزي والبعد الاقتصادي والاجتماعي

والرهان لا يقتصر على تحويل الزوايا إلى مواقع سياحية فحسب، بل على إعادة تحديد موقعها في الاقتصاد الثقافي الوطني بما يحقق التنمية المجالية المسؤولة.

1- الاستنتاجات الرئيسية

1. الزوايا مؤسسات مجالية تاريخية متعددة الوظائف.
2. تمتلك رأسمالًا رمزيًا متراكمًا عبر قرون قابلًا للتثمين.
3. إدماجها السياحي يتطلب **حكامة مندمجة وتشاركية**.
4. المقاربة التشاركية والاستراتيجية هي الأكثر توافقًا مع التنمية المستدامة.

2- التوصيات العلمية

1. إعداد **استراتيجية وطنية** لتثمين التراث الديني.
2. إدماج الزوايا ضمن **المخططات الجهوية للتنمية السياحية**.
3. تطوير برامج **تكوين متخصصة في السياحة الروحية والثقافية**.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4. دعم **البحث الأكاديمي التطبيقي** في مجالات التراث والثقافة الدينية.

3- المشاكل والمعيقات

- حساسية البعد الديني والرمزي.
- ضعف التنسيق المؤسساتي بين القطاعات المختلفة.
- غياب تصور استراتيجي شامل لإدماج التراث الديني في السياسات السياحية.

4- آفاق البحث المستقبلية

1. دراسات ميدانية حول تجربة الزوار وتأثيرها على الإدماج الثقافي.
2. المقارنة مع تجارب دولية ناجحة (تركيا، السنغال) لإثراء النماذج.
3. قياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي الفعلي لإدماج الزوايا.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عائدات الهجرة الدولية:
تطورها وأدوارها بالريف الأوسط الجنوبي الشرقي دائرة أكنول نموذجا

بوبـــشيـــري حياة
باحثة في الجغرافيا البشرية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية
Boubchiri8hayat@gmil.com
المملكة المغربية

الملخص:

تعتبر التحويلات المالية للمهاجرين المغاربة, رافدا مهما من روافد الاقتصاد الوطني, وهي ظاهرة ليست بالجديدة، إنما لها امتداد تاريخي, وقد عرفت تطورا ملحوظا في حجمها. رغم تذبذبها في بعض الحالات والفترات الزمنية. وقد ساهمت التحولات التي شهدتها حركة الهجرة الدولية منذ مرحلة الاستقلال إلى اليوم, في تحفيز دينامية هجرة المغاربة نحو الدول الأوربية. وقد ترتب عنها زيادة هائلة في حجم التحويلات المالية للمهاجرين، ويرجع ذلك أولا إلى الاهتمام الذي أولاه المغرب لهذه التحويلات. إذن: من خلال هذا المقال سنحاول إبراز أهمية التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين بمجال دائرة أكنول لما لها من تأثير مباشرة على الدخل العائلي ومن تغير هيكل الإنفاق الأسري، مما يزيد من الإنتاجية وخلق مناصب عمل لأفراد عائلة المهاجرين.

الكلمات المفتاحية: التحويلات المالية، الهجرة الدولية، دائرة أكنول، التنمية المحلية، الاقتصاد الريفي، التراتبية الاجتماعية، العملة الصعبة

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Economic Impact of International Migrants' Remittances on Rural Development: A Case Study of the Aknoul District, Morocco

Abstract:

Remittances from Moroccan migrants are a significant contributor to the national economy this phenomenon is not new , it has historical roots and has witnessed remarkable growth in volume, despite fluctuations in some cases and periods , the transformations in international migration patterns since independence have stimulated the dynamism of Moroccan migration to European countries . This has resulted in a substantial increase in the volume of remittances , primarily due to the attention Morocco has given to these transfers. therefore, this article will attempt to highlight the importance of remittances from international migrants in the Aknoul region given this direct on family income and changes in household spending patterns which in turn increases productivity and creates job opportunities for migrant family members.

Keywords: Remittances, International Migration, Aknoul District, Local Development, Rural Economy, Social Hierarchy, Foreign Currency.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

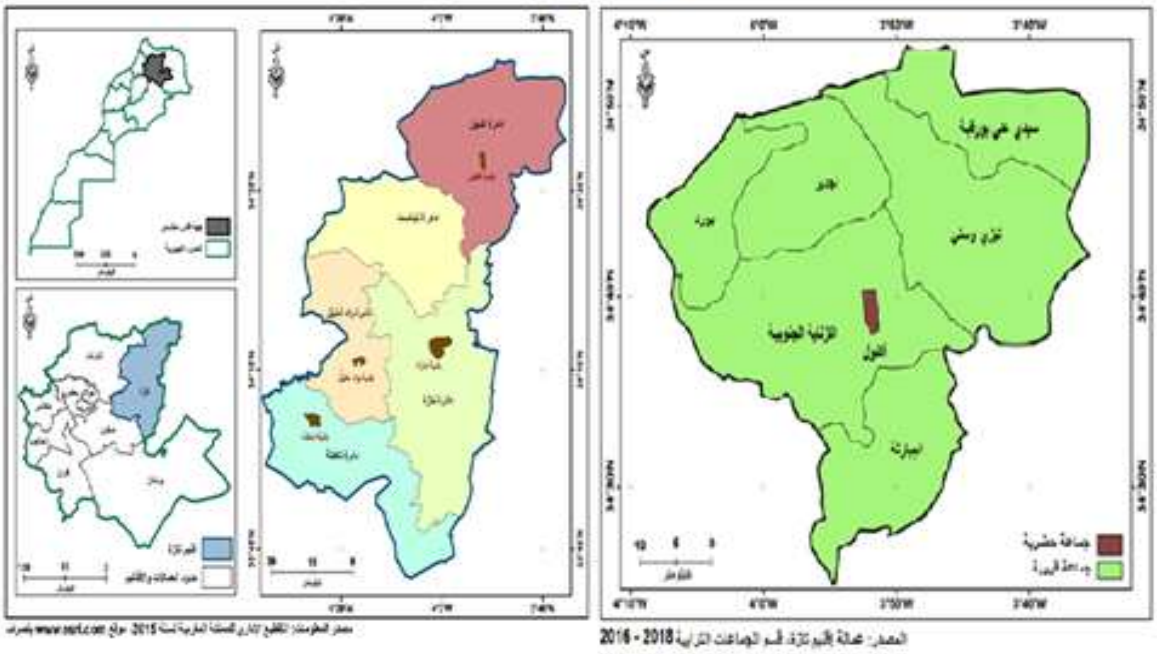
مجال الدراسة

ينتمي مجال دائرة أكنول لقطاع الريف الأوسط الشرقي، (خريطة رقم 1) مشكلا مجالا انتقاليا بين سلسلة جبال الريف شمالا ومقدمته جنوبا، وبهذا يعتبر جزءا من المجال الريفي، "والمعنى الدقيق للريف هو الاسم الذي سمي به جزء من الشاطئ القريب من الحسيمة ومناطقها الداخلية، تلك الجبال الحديثة ذات التضاريس المعقدة والأودية العميقة، التي تمتد على شكل قوس بداية من نطاق مضيق جبل طارق إلى غاية حوض ملوية.[1]

جهويا ضمن النفود الترابي لجهة لجهة فاس- مكناس، وإداريا إلى إقليم تازة الذي يبعد عن دائرة أكنول ب80 كلم، معظم تضاريس المنطقة يغلب عليها الطابع الجبلي.

- الوحدة الجبلية، تبلغ مساحتها 94.118 هكتار .
- الوحدة الهضبية، فهي أقل انتشارا ولا تشغل سوى 10.535 هكتار.
- الوحدة السهلية، فتصل مساحتها 13825 هكتار

توطين مجال الدراسة



وتفرض الظروف الطبيعية التي يتميز بها مجال دائرة أكنول، إذ يندرج ضـمن نطاق المناخ المتوسـطي، الذي يتميز بشـتاء ممطر وبارد، وصيف حار وجاف. وهو كباقي مناخات مناطق المغرب الشمالي. "خلال الصيف، يسود مجال دائرة أكنول هواء مداري، فتكون درجات الحرارة مرتفعة تصل أحيانا إلى 42 درجة، والتسـاقطات نادرة، وحينما يتغير الموقع العادي للضـغوط الجوية، يؤدي إلى عدم الانتظام في الحرارة والتسـاقطات، ويحدث أحيانا في فصـل الشـتاء أن تسـتقر فوق المنطقة الريفية عامة ضغوطا جوية مرتفعة أو يلتحم الضغط المرتفع الآصوري مع الضغط المرتفع لأوربا الوسطى، فيكونان حاجزا يمنع من تسرب

[1] - Richard. A , 1976 , Elément de géologie marocaine – notes et mémoires de géologie marocaine .

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الهواء القطبي وقد يصعد الحاجز المذكور شمال البحر المتوسط فيسمح بمرور الهواء القطبي القاري الآتي من الشمال الشرقي وتتكون منخفضات جوية متوسطة".[1]

مقدمة

بالرغم من التحولات التي تمر منها الهجرة الدولية اليوم، فإن التحويلات المالية للمهاجرين لازالت تشكل المصدر الأساسي للعملة الصعبة. ولا يختلف إثنان على أن التحويلات المالية شكلت منذ البدايات الأولى للهجرة وإلى يومنا هذا، المحرك والمحفز الأساسي لسياسات المغرب في مجال الهجرة الدولية. فهي تؤثر مباشرة على الدخل العائلي.

1- التحويلات المالية للمهاجرين بالمغرب

ساهمت التحولات التي شهدتها حركة الهجرة الدولية منذ مرحلة الاستقلال إلى اليوم, في تحفيز دينامية هجرة المغاربة نحو الدول الأوربية. وقد ترتب عنها زيادة هائلة في حجم التحويلات المالية للمهاجرين، ويرجع ذلك أولا إلى الاهتمام الذي أولاه المغرب لهذه التحويلات، حيث أقام البنيات الأساسية لجمع أموال المهاجرين، وثانيا إلى ارتفاع عدد المغاربة بمختلف دول المهجر الذي وصل مائة ألف شخص سنة 1966.[2] يضاف إلى ذلك تنامي حركة المهاجرين الموسميين خلال العقود الثلاثة المتتالية الأخيرة للقرن العشرين. وهذه الفئة تميزت بأهمية الادخار بالمقارنة مع مدة الإقامة ببلاد المهجر، إذ بلغ حجم التوفير نسبة 80% من الدخل الشهري للمهاجر.[3] ففي سنة 1975, سجلت قيمة الحوالات حوالي 67.7 مليار درهم, وارتفعت في سنة 1980 إلى نحو 174 مليار درهم, ثم بلغت في سنة 1998 ما قدره 311 مليار درهم، أي بزيادة إجمالية ناهزت 243,3 مليار درهم, في ظرف 23 سنة.[4]

يعود هذا الارتفاع التدريجي للتحويلات المالية إلى ظهور بلدان استقبال جديدة مثل بلجيكا وهولاندا وألمانيا، وبروز دول مستقطبة أخرى كإسبانيا وإيطاليا والبلدان العربية الخليجية بالأساس وأمريكا التي أضحت مساهمتها وازنة. وعرفت نسبة النمو السنوي للتحويلات المالية للمغاربة نحو بلدهم الأم زيادة إجمالية قدرت بنحو 221% ما بين 1990 – 2008.[5] (مبيان رقم 1). وظل حجم الإرادات في تزايد مستمر خصوصا سنة 2000، التي وافقت مرحلة انخراط المغرب في طريق الإصلاح والتحديث التي همت قطاعات حيوية متعددة في مقدمتها القطاعات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.

مبيان رقم 1: تطور التحويلات السنوية لمغاربة العالم من 1990 إلى 2008 (بمليون درهم)

1- علي فالح، 2010، التقييم النوعي والكمي انجراف التربة بالريف الأوسط (حوض أكنول نموذجا). الطبعة الأولى 2010، مطبعة الخليج العربي "تطوان "، ص 182..

2- Charef.M, 2000 , La circulation migratoire marocaine ,Thèse présentée en vue de l'obtention du titre de Doctorat en Sciences Géographiques ,Université de Bruxelles, p 339.

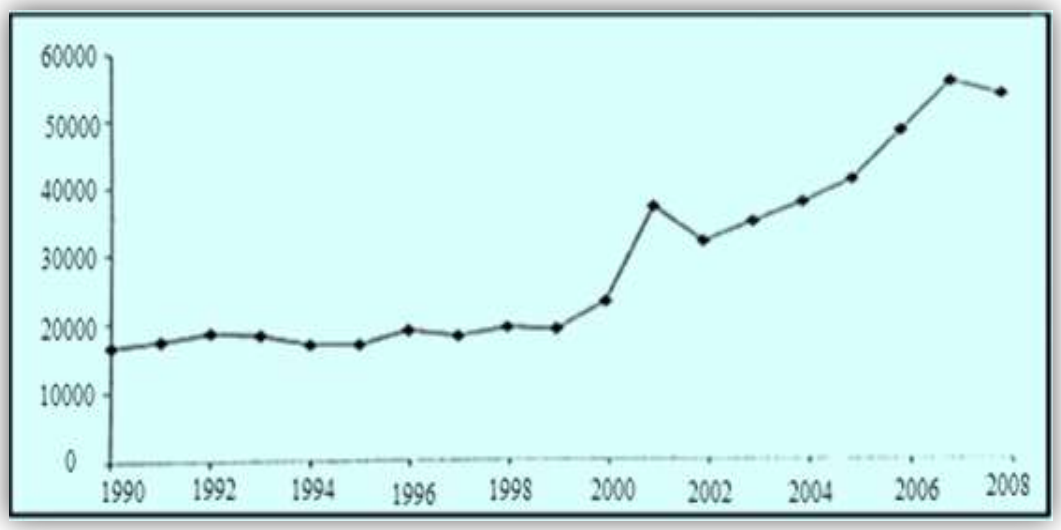
3Charef. M 1999. La Circulation migratoire marocaine: un pont entre deux rives ,Sud Contact , Rabat, Maroc , p 312.

-4 Baroudi. A, 1978, Maroc, impérialisme et émigration, Le Sycomore, Paris, P 96 .

- Charef. M, 2000, op. cité.

5 - ابراهيم كيدو، 2015. أطلس مغاربة العالم، الخصائص العامة، مجلس الجالية المغربية بالخارج، الرباط.

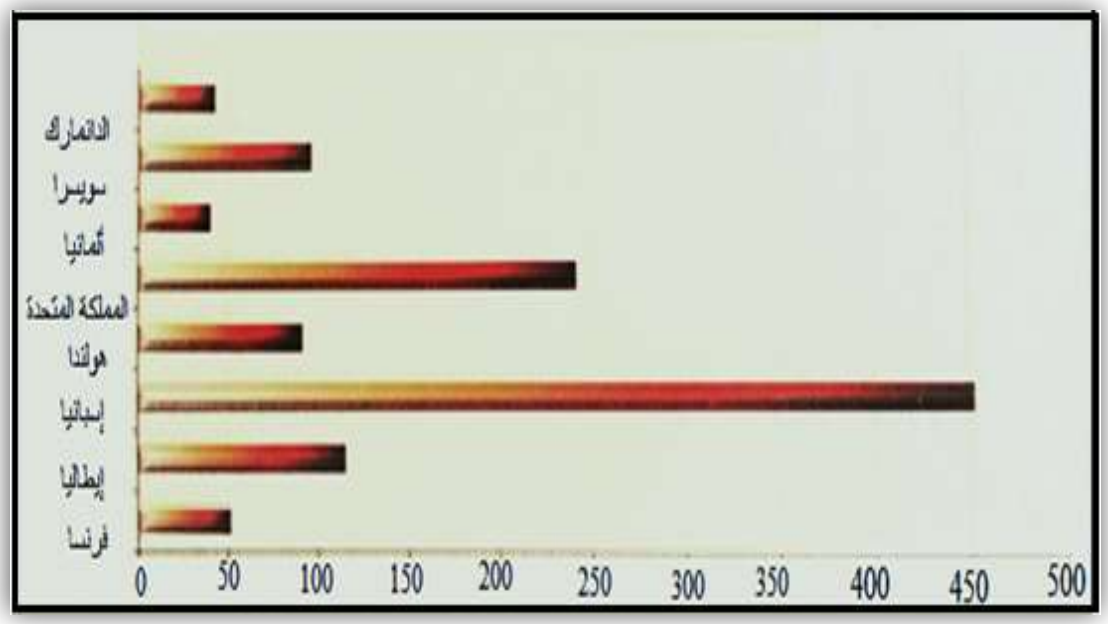
© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/



المصدر: ابراهيم كيدو،2015، أطلس مغاربة العالم، الخصائص العامة، ص، 82.

تتميز مساهمة المهاجرين المغاربة في التحويلات المالية بتباينها على مستوى الدول المستقطبة. تشكل إسبانيا أحد أهم الدول التي يناهز حجم التحويلات منها نحو المغرب ما قيمته 450 مليون درهم في الفترة الممتدة من 1999 و2003 (مبيان رقم 2). ويرجع ذلك إلى أن قسما مهما من المهاجرين بها مهاجرين سريين.

مبيان رقم 2: تطور تحويلات مغاربة العالم حسب بلد المهجرمابين 1999 و 2003 (مليون الدرهم)



المصدر: ابراهيم كيدو،2015، أطلس مغاربة العالم، الخصائص العامة، ص 83.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويبدو أن تحويلات المهاجرين لم تتأثر كثيرا بالأزمة الاقتصادية الخانقة التي ضربت أوربا وخاصة منها اسبانيا وإيطاليا التي تحتضنان نسبة مهمة من المغاربة. فبحكم تواجد الجالية المغربية في جل أنحاء العالم (جدول رقم 1)، فإن تحويلاتهم لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية العالمية لبداية الألفية الثالثة. وذلك لأن التضرر يختلف من بلد لآخر؛ فإذا كانت دولة ما تعاني أزمة اقتصادية، فإن دولا أخرى تعيش استقرارا اقتصاديا، كما هو الحال في بعض دول أوربا الغربية التي لم تتأثر بالأزمة وكذلك دول الخليج. زد على ذلك أن شريحة لا بأس بها من مغاربة المهجر لا تدخل ضمن فئة العمال فقط، بل إن منهم من خلق مقاولته الخاصة، وبالتالي أصبح يحقق رواجا اقتصاديا.

جدول رقم 1: توزيع تحويلات المهاجرين المغاربة حسب دول الاستقبال سنة 2012 (بمليون درهم)

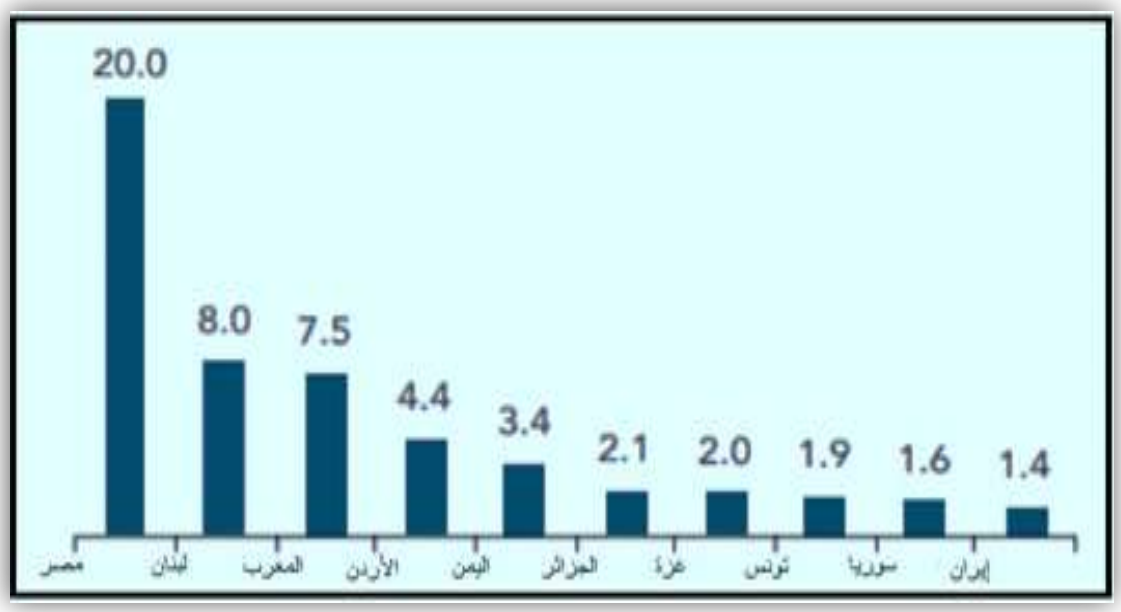
الدول	المبالغ	%	الدول	المبالغ	%
فرنسا	21 610,0	38,5	البحرين	250,6	0،4
ايطاليا	5 606,2	10,0	عمان	196,4	3،0
اسبانيا	4 937,9	8,8	ايرلندا	177,9	0،3
الإمارات العربية المتحدة	3 521,5	6,3	الكونكو	171,0	0،3
بلجيكا	3 211,0	5,7	الدانمرك	158,9	0،3
الولايات المتحدة الأمريكية	114 3,7	5,5	السويد	8,14	0،3
العربية السعودية	2 842,5	5,1	الكابون	141,8	0،3
ألمانيا	2 123,1	3,8	الأردن	128,8	0,2
هولندا	1 746,5	3,1	مصر	70,1	0,1
بريطانيا	1 424,9	2,5	تركيا	62,8	0,1
سويسرا	912,7	1,6	النمسا	59,8	0,1
كندا	815,8	1,5	السنغال	58,4	0,1
الكويت	668,7	1,2	مالي	57,8	0,1
قطر	590,9	1,1	البرتغال	56,9	0,1
ليبيا	342,6	0,6	بلدان أخرى	745,3	1,3
النرويج	287,5	0,5	المجموع	56 182,3	100,0

المصدر: مكتب الصرف، 2013

وتميزت تحويلات المهاجرين المغاربة, بأهميتها وتباينها خلال سنة 2018. حيث تم تحويل حوالي 53 مليار دولار، بلغ نصيب المغرب منها 7,5 مليار دولار, من إجمالي تحويلات مهاجري شمال إفريقيا والشرق الأوسط (مبيان رقم 2)، ليحتل المغرب بذلك المرتبة الثالثة وراء كل من مصر 20 مليار دولار، ولبنان 8 مليار دولار.

مبيان رقم 2 : توزيع تحويلات مهاجري شمال إفريقيا والشرق الأوسط سنة 2018 (مليار درهم)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/



المصدر: تقرير البنك الدولي https://www.noonpresse.com2019/04/22

وبهذا تتضح أهمية تحويلات المهاجرين المغاربة مقارنة بباقي البلدان المغاربية الأخرى. فهذه التحويلات تشكل مصدرا أساسيا في الاقتصاد الوطني، رغم تذبذبها تارة وذلك بارتباطها بالآزمات الاقتصادية العالمية التي أثرت على الكثير من بلدان المهجر وبرزت هذه الأزمة على المهاجرين المغاربة, الذين عرفوا ارتفاع البطالة, على سبيل المثال في سنة 2009, تراوح عدد العمال المغاربة الذين تركوا اسبانيا في اتجاهات أخرى إلى مابين 130000 و 150000 فرد, وذلك بسبب البطالة التي يعانون منها في ظل الأزمة والتي مست سنة 2012 دائرة 45% من المهاجرين المغاربة[1]. وتارة أخرى, فالتحويلات لا زالت تلعب دورا هاما في تخفيف عجز الميزان التجاري الخارجي للمغرب، الذي زاد بشكل واضح في السنوات الأخيرة مسجلا نسبة 1,45%, أي ما يناهز مبلغ 209,9 مليار درهم, سنة 2019.[2] وذلك من خلال دعم الودائع البنكية، حيث إن درهم من أصل اثنين من مجموع الودائع البنكية مصدره ادخار الجالية المغربية بالخارج.[3]

2 – عائدات الهجرة الدولية مصدر أساسي للعيش بمجال دائرة أكنول

إن ضعف الموارد المحلية بمجال دائرة أكنول, وعدم قدرتها على تلبية الحاجيات الأساسية للسكان، أدى بالعديد من العائلات وخاصة أسر المهاجرين إلى الارتباط بشكل مباشر بعائدات الهجرة الدولية. فقد أصبحت هذه الأسر تتوفر على دخل شبه قار وانعكس ذلك على شتى المظاهر الاجتماعية، كمستوى الاستهلاك والتمدرس وظروف السكن والتجهيزات الأساسية. ويتجلى ذلك من خلال الرساميل المالية المرسلة من قبل المهاجرين إلى ذويهم، وحجم الحوالات البريدية الموجهة أساسا للاستهلاك لتلبية الحاجيات الأساسية لأسر المهاجر بدائرة أكنول.

---

[1] – حسب تصريحات عبد اللطيف معزوز الوزير المكلف بالجالية المغربية بالخارج.

[2] – مكتب الصرف. 2019.

[3] -www.oc.gov.ma

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تبقى جل تحويلات المهاجرين المالية نحو مجال دائرة أكنول مهمة. وتتراوح بالأساس ضمن المبلغ الشهري المحدد بين 2000 و2500 درهم بنسبة تقارب 11.94% (جدول رقم 2)، في حين تسجل التحويلات التي تتعدى شهريا 2500 درهم نسبة 3.88%. وهي تمثل في مجملها المهاجرين المتقاعدين الذين حولوا أجورهم الشهرية نحو منطقة دائرة أكنول. في المقابل بلغت أدنى قيمة من التحويلات أقل من 1000 درهم نسبة 39.72%، وهي تتكون إما من أفراد حديثي الهجرة أو مهاجرين لم يستطيعوا بعد تسوية وضعيتهم القانونية ويمارسون أنشطة اقتصادية سرية. وتشكل فرنسا أهم مزود للتحويلات المالية من قبل المهاجر بمجال دائرة أكنول بنسبة 94%، تليها هولندا في المرتبة الثانية بنسبة 85 %، وإسبانيا 79% وبلجيكا 58%.

جدول رقم2: توزيع مهاجري دائرة أكنول حسب بلدان الاستقبال وقيمة الحوالات المرسلة شهريا (بالدرهم)

الدول المداخيل	فرنسا		هولندا		اسبانيا		بلجيكا		آخر		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	النسبة
غير مصرح	10	10.63	6	7.05	5	6.36	6	10.34	10	22.79	37	10.3
لا شيء	5	5.35	3	3.52	3	3.79	2	3.44	6	13.43	19	5.27
أقل 1000	40	42.55	45	52.94	33	41.77	10	17.24	15	32.25	143	39.73
1500 -2000	20	21.27	20	23.52	22	27.84	30	51.72	12	29.27	104	28.88
2000– 2500	15	15.95	7	8.23	13	16.45	7	12.08	1	2.26	43	11.94
أكثر من 2500	4	4.25	4	4.76	3	3.79	3	5.17	–	–	14	3.88
المجموع	94	100	85	100	79	100	58	100	44	100	360	100

المصدر: البحث الميداني 2016 – 2018

تبقى التحويلات المالية للمهاجرين, ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمجال دائرة أكنول. فهي تشكل صمام أمان لأسر المهاجرين, وكذلك تساهم في الدينامية التي يعرفها هذا المجال على مستوى الوضعية السوسيو– اقتصادية، خاصة إذا علمنا أن معظم عائلات المهاجرين تعتمد في عيشها على التحويلات المالية التي تتميز بتنوع قنوات إرسالها.

عموما ساهمت الهجرة الدولية في تعميق الروابط داخل نسيج المجتمع بدائرة أكنول. فمداخيل الهجرة لم تساهم فقط في تحسين مستوى عيش الأسر والحد من الوضع المختل داخل تراب هذه الدائرة، بل أحدثت انقلابا حقيقيا في التراتبية الاجتماعية، ذلك أن الاحترام والتقدير الذي يحظى به المهاجر في وسطه الأصلي، ما كان ليتحقق لولا الهجرة إلى بلاد المهجر، الأمر الذي بوأ بعضهم قمة الهرم الاجتماعي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ دراسات عامة

- قاسم ربيع، الجوارين فرحان, 2008، معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
- قنوص صبحي محمد، 1999، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع.
- أبهرور محمد، 2009، إسهام في التقييم الكمي للتعرية المائية بمقدمة الريف الشرقي (حوض واد الثلاثاء نموذجا)، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس- فاس.
- فالح علي، 2010، التقييم النوعي والكمي لانحراف التربة بالريف الأوسط (حوض أكنول نموذجا)، الطبعة الأولى، مطبعة الخليج العربي، تطوان.
- لحسن جنان، 2010، العالم القروي في البحث الجغرافي، دفاتر جغرافية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز، فاس، العدد، 7.
- الروبي نبيل, 1987, التخطيط السياحي، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.
- عبد القادر، مصطفى, 2003, دور الإعلان في التسويق السياحي، الحواسب الجامعية للندوات، بيروت.
- كافي، حسين. 1987, رؤية عصرية للتنمية السياحية، النهضة المصرية، القاهرة.
- -كافي، مصطفى يوسف، 2006 , صناعة السياحة كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، دار الفـــرات ـــ نينـــار للنشـــر.

✓ ندوات ومؤتمرات

- الحوديجي رشيد، 2004، المجتمع المدني في المغرب، الحلقة الدراسية المشتركة الإدارة حول توضيح مهام الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ومكافحة الفقر في إفريقيا، طنجة، المغرب، 24 – 27 مايو.
- الخواجة علا، 2007، الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين بالتطبيق على دول شمال أفريقيا، ورقة مقدمة لندوة "المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي، تنظيم، جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، أبريل 20-22.

✓ تقارير

- تقرير التنمية البشرية للعام 2003، أهداف التنمية للألفية تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، الفصل العاشر.
- عمالة إقليم تازة، 2010، تقرير واقع الحال.
- منوغرافية دائرة أكنول، 2010.
- صندوق الأمم المتحدة للسكان،2011، حالة سكان العالم.
- إحصائيات منظمة الهجرة الدولية، 2018
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، الفصل العاشر.

✓ **Ouvrages et Etudes**

- Richard. A , 1976 , Elément de géologie marocaine – notes et mémoires de géologie marocaine .
- Boudouah M, 1978, Culture de Kif, et son impact économique et social dans le Rif central cas de Ktama. Thèse 3ème, Géo, Toulouse.
- Boukhidous M., 2004, Evaluation d'un mode d'intervention de résorption de l'habitat insalubre: cas de l'opération Bouhdila à Berkane, Mémoire de troisième cycle pour l'obtention du Diplôme des Etudes Supérieures en Aménagement et Urbanisme, Ministère de l'Habitat, de l'Urbanisme et l'Aménagement de l'Espace, Institut National d'Aménagement et d'Urbanisme, Rabat.
- Guitouni Ab, 1995, Le Nord-Est marocain, réalités et potentialités d'une région excentrée, BMFI, Oujda.
- Noin. D, 1988, Géographie de la population, Edition Masson. Paris.
- Charra .A, 1994, L'héritage colonial espagnol au Maroc du nord : une contrainte majeure au développement du Rif, Revue de la Faculté des Lettres, Tétouan, n°7.
- Gubert. F, 2010, "Pourquoi Migrer? « Le Regard de La théorie économique », Regards croisés sur l'économie.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

دينامية المجالات الحضرية بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي واستراتيجيات التنمية، مدينة رباط الخير نموذجا

لحنين عمرو
جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – القنيطرة
lahninedoc@gmail.com
ازهرار محمد
جامعة عبد المالك السعدي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – تطوان
Med.azegrar@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص

يشهد المجال الجبلي المغربي عموما، والأطلس المتوسط الشمالي الشرقي على وجه التحديد، تحولات كبيرة تمس جوانب عديدة، وتؤدي إلى إعادة تشكيل المجال الجغرافي لهذه الوحدة الجبلية. فبعدما كانت هذه الأخيرة منحصرة في ممارسة الأنشطة الرعي– زراعية، فقد أصبحت تفقد هذه الوظيفة تدريجيا نتيجة تداخل عوامل طبيعية، بشرية، وسياسية ...، والتي كانت لها انعكاسات مهمة تمثلت بالأساس في نمو وتطور العديد من المراكز الحضرية التي أصبحت تلعب دور تقريب النموذج الحضري للساكنة الجبلية من جهة، وتأطير المجال المحلي من جهة ثانية. ومدينة رباط الخير، تعد من المراكز الحضرية المهمة بالأطلس المتوسط الشمالي، التي تعرف دينامية كبيرة وتوسعا عمرانيا مهما نتيجة تداخل عوامل عدة، حيث أضحت المدينة مجال استقطاب لساكنة المناطق المجاورة، ومركزا مهما للتأطير الترابي على المستوى المحلي. بالمقابل، تعكس المورفولوجية الحضرية لهذا المجال جوانب مختلفة من ضعف التحكم في التوسع المجالي وقصور التدبير الحضري، الأمر الذي يستوجب من كافة الفاعلين الترابيين ضرورة وضع استراتيجيات تنموية متعددة الأبعاد وأكثر تشاركية وفاعلية من أجل النهوض بالمدينة على أكمل وجه.

الكلمات المفاتيح: الدينامية الحضرية، رباط الخير، إقليم صفرو، تصميم التهيئة، التأهيل الحضري، المدن الصغرى، التهيئة المجالية

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Urban Dynamics and Development Strategies in Small Cities: A Case Study of Ribat El Kheir, Sefrou Province

Abstract:

This study examines the process of urban transformation in the city of Ribat El Kheir (formerly Ahermoumou) in the Northeastern Middle Atlas, tracing its historical evolution from a military outpost during the Protectorate era to its promotion to a municipality in 1992. Using historical and descriptive-analytical approaches, the research diagnoses the city's urban morphology, highlighting the disparity between formal planned districts and informal settlements resulting from rural migration and demographic growth. The article analyzes urban management strategies through planning documents (2012 Land Use Plan) and spatial, environmental, and economic upgrading programs. The study concludes that achieving sustainable development requires activating participatory approaches and addressing implementation gaps in structural projects to enhance the city's attractiveness as a gateway to the mountains and an emerging local hub.

Keywords: Urban Dynamics, Ribat El Kheir, Sefrou Province, Land Use Plan, Urban Upgrading, Small Cities, Spatial Planning.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

تعد دراسة الدينامية الحضرية بمختلف أبعادها، من أهم المفاتيح التي تعطي صورة واضحة ودقيقة للمدينة ونموها، وكذا تطور الاستغلال المجالي كما وكيفا. فاستحضار العوامل التاريخية، وخاصة القريبة منها في دراسة التوسع المجالي ليس مجرد عملية تفسير الحاضر بواسطة الماضي، بل أن الأمر يتعلق أولا بتحديد العوامل الفاعلة الخاصة بكل مرحلة، وثانيا رصد توسع المجال بشكل ديناميكي أي في استرسال توسعه من الماضي في اتجاه المستقبل.[1] وعليه، فقد شهدت مدينة رباط الخير من خلال محطات تاريخية كبرى، تحولات مهمة ساهمت في بلورة الظاهرة الحضرية بكل مقاييسها، انطلاقا من مراحل تعميرية متباينة الخصائص. فإذا كانت البوادر الأولى لنشأة رباط الخير ارتبطت أساسا بعهد الحماية، حيث بدأت ملامح التغيير تمس المستويات المجالية والسوسيو اقتصادية، عكستها إقامة بعض المصالح الإدارية المنسجمة مع طموحات المستعمر، والتي عمل من خلالها على طرح تصور جديد لتنظيم المجال، فإن فترة الاستقلال ستشكل الانطلاقة الحقيقية للدينامية الحضرية برباط الخير.

وقد أفرزت هذه الدينامية تمايزات مجالية واضحة، تمثلت في تواجد صنفين من الأحياء السكنية، أحياء قانونية مجهزة، وأحياء غير قانونية تفتقد إلى تصاميم التهيئة، وتفتقر لمختلف البنيات والتجهيزات الضرورية، وهو ما أثر سلبا على المورفولوجية الحضرية للمدينة، حيث يبدو التشظي المجالي وعدم الانسجام بين الوحدات السكنية السمة البارزة في جزء كبير من المجال الحضري لرباط الخير،[2] ومن خلال هذه المظاهر المجالية المعقدة، تم وضع استراتيجيات لتنمية المدينة باعتبارها أداة منهجية لتحقيق حكامة جيدة وفق رؤية واقعية ومتفق بشأنها بين مختلف الفاعلين المتدخلين في التدبير الحضري.

الإشكالية:

باعتبار الدينامية الحضرية ظاهرة مميزة للتراب الوطني، وإن اختلفت حدتها من مجال لآخر، وكونها أيضا مرآة تعكس في آن واحد نموها وإشكالياتها، فقد ارتأينا من خلال هذا المقال معالجة هذه الظاهرة بمدينة رباط الخير المنتمية إداريا إلى إقليم صفرو، والتي تعتبر من أهم المراكز الحضرية بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي التي عرفت تطورا عمرانيا مهما خاصة في العقود الأخيرة، الشيء الذي أفرز واقعا مجاليا تطبعه العشوائية والتلقائية في التنظيم، مما استوجب ضرورة اعتماد مقاربات مندمجة من طرف الفاعلين، بغية التحكم وضبط التوسع العمراني، وخلق بيئة حضرية مستدامة تراعى فيها الخصوصيات المحلية لمجال رباط الخير. فمن خلال هذا الإسهام العلمي، سنحاول الإجابة على التساؤلين الآتيين: ماهي أهم المراحل المميزة للدينامية الحضرية بمدينة رباط الخير؟ وما هي الاستراتيجيات المعتمدة من طرف الفاعلين في معالجة الاختلالات المجالية بالمدينة؟.

المنهجية وأدوات العمل

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، الذي يعتبر من ركائز البحث الجغرافي، وذلك لتقديم مختلف العناصر المرتبطة بالتطورات الكمية والكيفية التي شهدتها مدينة رباط الخير، ووصف مورفولوجية المجال كما هو من خلال شكله و مكوناته. كما اعتمدنا المنهج التفسيري من خلال تحليل العوامل أو الآليات المتحكمة في نمو الظاهرة الحضرية بالمجال المدروس.

وبما أن الظاهرة الحضرية تتطور في الزمان، فإن المنهج التاريخي كان السبيل لفهم مختلف التحولات المجالية التي شهدتها مدينة رباط الخير، وإبراز مختلف الأحداث التاريخية التي ساهمت في ذلك، وكذا فهم واقعها الحالي واستشراف مستقبلها. وعلى

[1] مصطفى شويكي (1996)، الدار البيضاء: مقاربة سوسيو مجالية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق ص 135.

[2] عمرو لحنين (2024)، التمدين وتهيئة المجال الحضري بإقليم صفرو، حالة رباط الخير والمنزل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية القنيطرة ، ص261.

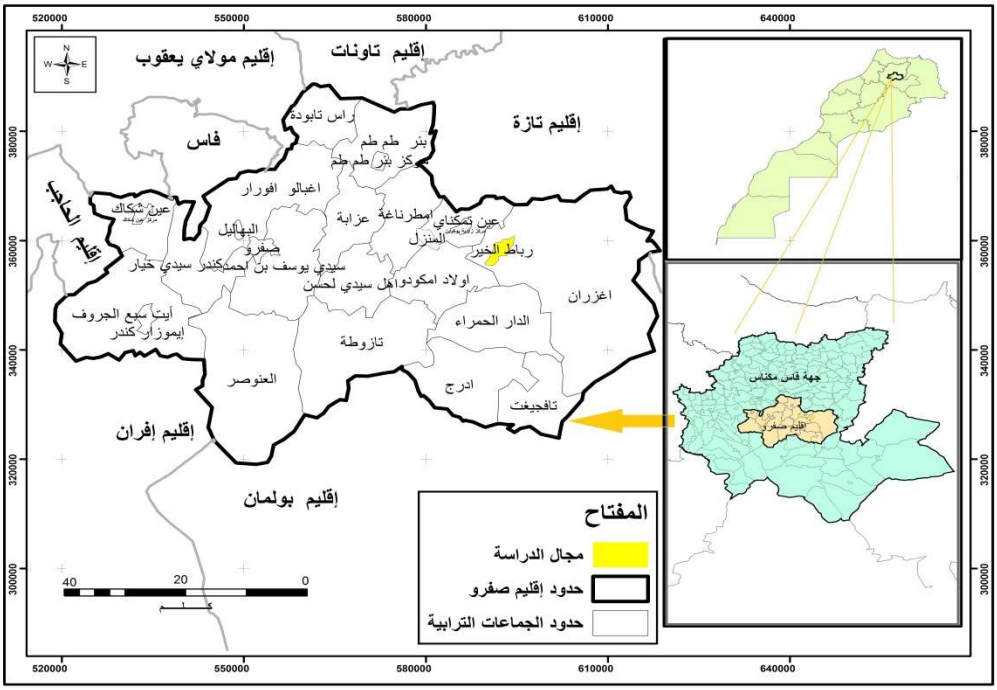
© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذا الأساس كان ضروريا اعتماد المنهج التاريخي الذي سيفيدنا في الكشف عن ماضي المجال وفهم المحطات التاريخية التي ميزت ديناميته. كما تمت معالجة هذا الموضوع باستعمال مجموعة من البيانات المحصل عليها من مصادر مختلفة، وكذا الاعتماد على الخريطة الطبوغرافية لرباط الخير ذات المقياس 1/50000، فضلا عن صورة جوية حديثة. وقد تم في نهاية هذا المقال استخلاص نتائج الدراسة وتقديم بعض الحلول على شكل توصيات.

تقديم مجال الدراسة

تنتمي مدينة رباط الخير لمجال هضبي يطل مباشرة على وادي زلول وعلى قمم جبل بويبلان وموسى أوصالح، وتعد من أهم المدن الصغرى التي تنتمي ترابيا لإقليم صفرو، جهة فاس–مكناس، والتي تقدر ساكنتها الإجمالية بنحو 18469 نسمة حسب الإحصاء العام للكان والسكنى 2024.[1] كما تقع المدينة على بعد 70 كيلومتر إلى الجنوب الشرقي من مدينة فاس، وعلى بعد 40 كيلومتر إلى الشمال الشرقي من مدينة صفرو، وتحد المدينة من ناحية الشمال والشرق بجماعة إغزران ومن الجنوب والغرب بجماعة اولاد مكودو، بينما تحد في الشمال الغربي بجماعة عين تمكناي. بفضل موقعه الاستراتيجي فقد كان لمركز رباط الخير أهمية كبرى من خلال الوظيفة العسكرية التي لعبها لعقود من الزمن، والتي ساهمت في تطوره وترقيته إلى مستوى بلدية سنة 1992.

الخريطة رقم 1: توطين مجال الدراسة



المصدر: التقسيم الجماعي لسنة 2015

1- الدينامية الحضرية بمدينة رباط الخير : السيرورة والآليات

[1] المندوبية السامية للتخطيط، الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

للتعرف أكثر وبدقة على سيرورة تشكل وتطور المجال المدني لرباط الخير، يتطلب منا الأمر الوقوف على البدايات الأولى أو مستويات تأسيس هذا المركز الحضري، والخلفيات التي واكبت نموه وتطوره عبر الزمن، وما أفرزه هذا التطور من أشكال ومظاهر مجالية تختلف من مركز لآخر، وبدرجات جد متباينة، أنتجت معها ثنائية مجالية تعكس حجم الظاهرة الحضرية بالمدينة. فتشابك خيوط هذا الموضوع يقتضي منا الرجوع شيئا ما إلى الوراء، وكما عبر عن ذلك Aydalot. P بقوله " إن نقطة الانطلاق الأكثر منطقية لفهم وتحديد سياق تطور المدينة تكون تاريخية"[1].

1- 1- مرحلة الحماية: نشأة النواة الحضرية الأولى للمدينة

إلى حدود العقد الثاني من القرن العشرين، لم تكن رباط الخير سوى تجمعا سكانيا صغيرا لا تتجاوز ساكنته بضع عشرات من الأفراد متجمعين في دوار "أهرمومو"[2] الذي غير اسمه إلى **حي ناس مزيان** الحالي. وقد اختلفت الروايات حول هذه التسمية، حيث هناك رواية أولى تقول بأن "اهرمومو" اسم أمازيغي يعني صغير الأسد، حيث الأسد "أهر" وصغيره "مومو"، ورواية ثانية، تعتبر اسم أهرمومو، حسب اللغة الامازيغية، ذلك المرتفع المطل على السهل، فإذا ما قورن الاسم وجغرافية المكان، فإن الاسم يدل على المسمى. بينما تفيد الرواية الثالثة، وهي الأكثر تداولا بين سكان المنطقة، أن اسم "اهرمومو" يرجع إلى فترة الاستعمار، أي مع دخول السلطات الاستعمارية إلى المنطقة وإحداثها للثكنة العسكرية سنة 1924 والمخصصة لمخزن الأسلحة « Magasin d'armement » نظرا لموقعها الاستراتيجي والمتميز، حيث تقع القرية في مكان مرتفع ومطل على سهل زلول، ومقابل لجبال الأطلس المتوسط الشمالي الشرقي موسى أو صالح وبويبلان. ونظرا لصعوبة نطق الساكنة المحلية لمصطلح(Armement) فكانوا ينطقونه ب"أرمومو" إلى أن صارت تنطق "أهرمومو" ليتحول الاسم فيما بعد إلى اسم المنطقة بأكملها، بتطبيق قاعدة إطلاق اسم الجزء على الكل.

- التدخل الاستعماري وتحول رباط الخير إلى ثكنة عسكرية ومركز إداري للمراقبة

إبان الحماية الفرنسية، اتخذ المستعمر مدينة رباط الخير كدرع عسكري خلفي للعاصمة العلمية فاس من جهة، ومدينة تازة من جهة ثانية، من خلال إحداث ثكنة عسكرية يتحدد دورها في مراقبة ومواجهة تمرد ومقاومة قبائل الأطلس المتوسط، مع تقوية نفوذ السلطات الاستعمارية على المنطقة، حيث عمدت إلى إقامة مجموعة من المرافق الإدارية (مكتب القيادة، محكمة، البريد...)، وكذا إحداث بعض الأنشطة التجارية المتمثلة في بعض محلات بيع المواد الغذائية. فتوفر المدينة على هذه الوظائف الإدارية والسوسيو اقتصادية خلق بها دينامية قوية، فأصبحت تقصدها وبكثرة ساكنة المناطق المجاورة.

خلال هذه الفترة، قام المستعمر بتشييد مجموعة من المباني السكنية بجانب الثكنة العسكرية، حيث تم اختيار المرتفع المطل على سهل زلول كموقع للبناء، المعروف حاليا بالحي الإداري. وقد تم تشييده على مقاييس البناء العصري وفقا للمبادئ العمرانية التي وضعها المقيم العام الفرنسي ليوطي Lyautey، كما تم إنشاء خط للسكة الحديدية لربط رباط الخير بمدينة فاس عبر بئر طم طم مرورا بزاوية بوكرين المتواجدة بجماعة عين تمكناي الحالية، وهو الخط الذي لازالت بعض آثاره شاهدة على ذلك العصر.

خط السكة الحديدية الذي كان يربط بين بئر طم طم

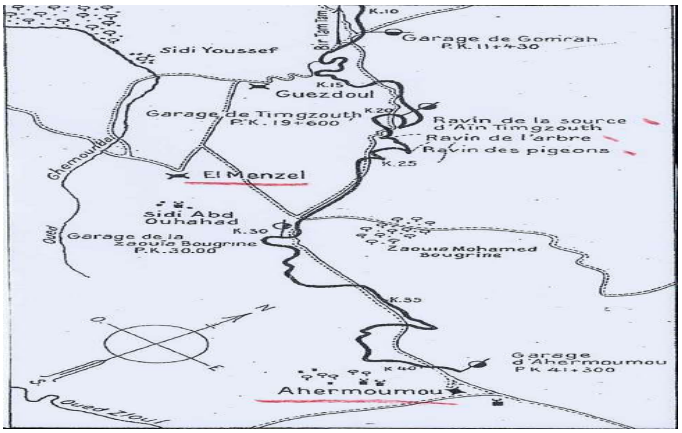
---

[1] Aydalot,Philipe (1985), Economie régionale et urbaine. Ed. Economica. Paris. P. 289

[2] عمرو لحنين (2024)، مرجع سابق، ص 176.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ورباط الخير (اهرمومو سابقا) خلال فترة الحماية (1924- 1934)



وبالرغم من كل ما أحدثه الاستعمار في هذه المرحلة من تشكيل للنواة الحضرية الأولى لرباط الخير، وتحويل المجال من طابع تقليدي إلى مجال بدأ يكتسي طابع العصرنة في التنظيم والمعمار، فإنه يبقى غير كاف لبلورة ظاهرة حضرية بكل المقاييس، لكونه كان يهدف فقط إلى إحكام قبضته على المنطقة، من خلال القضاء على مقاومة القبائل المحلية كما هو الشأن بباقي التراب الوطني.

2-1- مرحلة الاستقلال: الانطلاقة الحقيقية لمسلسل الدينامية الحضرية برباط الخير

كغيرها من المراكز والحواضر الوطنية، شكلت فترة الاستقلال منطلقا حقيقيا لمسلسل التمدين بمدينة رباط الخير، لكن الملاحظ أن وتيرة التمدين بالمدينة خلال هذه المرحة، لم تكن متجانسة، حيث تراوحت بين الركود والنمو، توازيها فوضى وعشوائية التعمير تارة، ومحاولات التحكم في النمو المجالي تارة أخرى،[1] هذا الأمر دفعنا إلى تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات أساسية لتمدين المدينة.

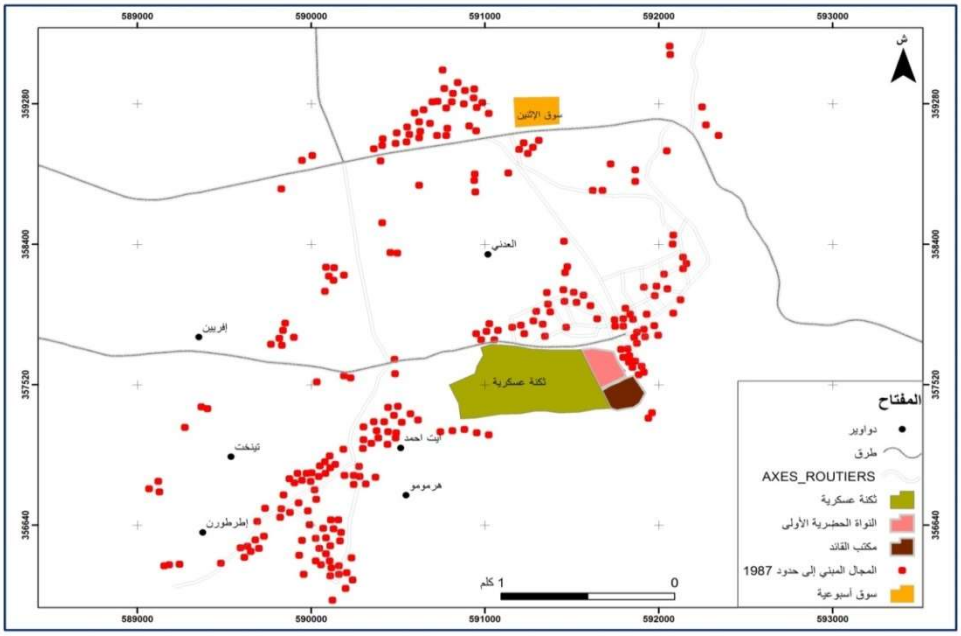
- **1956 – 1971: إحداث المدرسة العسكرية أعطى دينامية قوية للمجال**

شكلت مرحلة ما بعد الاستقلال منطلقا جديدا في التطور المجالي لمدينة رباط الخير بفضل تحويل الثكنة إلى المدرسة العسكرية الملكية سنة 1958، وقد شكل هذا الحدث تحولا مهما في تاريخ المدينة والمنطقة ككل، حيث أصبحت قبلة للعديد من أبناء المنطقة سواء الذين ولجوا صفوف الجندية أو أولئك الذين اختاروا ممارسة بعض الأنشطة التجارية التي أصبحت تنتعش بفعل تواجد هذه المؤسسة. من جهة أخرى، وبفضل الموارد القارة التي كان يمنحها العمل في المؤسسة العسكرية وتزايد حدة الهجرة القروية، بدأ الإقبال على شراء الأراضي وبنائها يتزايد، غير أن جزءا كبيرا من هذا البناء تم بطريقة عشوائية وبدون تصاميم. في هذا الصدد، ظهرت مجموعة من الوحدات السكنية في الجهة الشمالية من الحي الإداري (حي المسجد وحي المستشفى).

[1] لحنين عمرو (2024)، مرجع سابق، ص 80.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخريطة رقم 2: وضعية رباط الخير من النشأة إلى حدود 1987



المصدر: الباحثان، اعتمادا على تصميم النمو1975 والخريطة الطبغرافية

لرباط الخير، مقياس 1/50000

- 1972 – 1992: استمرار المد العمراني برباط الخير

إن الحديث عن فترة السبعينات من القرن الماضي، يقتضي منا استحضار أهم الأحداث التي كانت وراء التحولات التي عرفتها المدينة. فمحاولة الانقلاب الفاشلة التي نفذها مدير المدرسة العسكرية آنذاك، أدت إلى إغلاق هذه الأخيرة، التي ساهم إحداثها في إعطاء دينامية مجالية مهمة للمدينة والمنطقة ككل، وتغيير السلطات لاسم المدينة "اهرمومو" الذي ارتبط بنشأتها إلى التسمية الحالية **"رباط الخير"**، بغية طمس اسم أسود ارتبط بالمنطقة. هذه الأحداث كان لها الوقع السلبي على المجال والمجتمع، حيث فوتت على المدينة فرصة الاستفادة من الظروف الملائمة التي وفرتها الدولة خلال فترة السبعينات والثمانينات في ميدان التعمير والبناء بالأساس، حيث أعدت مجموعة من المخططات والبرامج الهادفة إلى تجهيز ودعم المراكز القروية، عبر تخصيص اعتمادات مالية مهمة للمناطق الريفية بغية تنشيط قاعدتها الاقتصادية من جهة، والتخفيف من الهجرة القروية نحو الحواضر المتوسطة والكبرى. لكن وبالرغم من الركود الذي عرفته رباط الخير خلال هذه الفترة، فقد عرفت توافد العديد من المهاجرين من المناطق المجاورة لها، بغية الاستفادة من بعض الخدمات الضرورية التي توفرها المدينة، خاصة بعيد إحداث السوق الأسبوعي سنة 1982 بحي المحطة، الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض الوحدات السكنية المتناثرة مجاليا في جميع الاتجاهات (حي الملعب، البرج، المحطة،...)، كما انتقل عدد السكان من 2020 نسمة سنة 1971 إلى 2450 نسمة سنة 1982 و إلى 8373 نسمة سنة 1994.

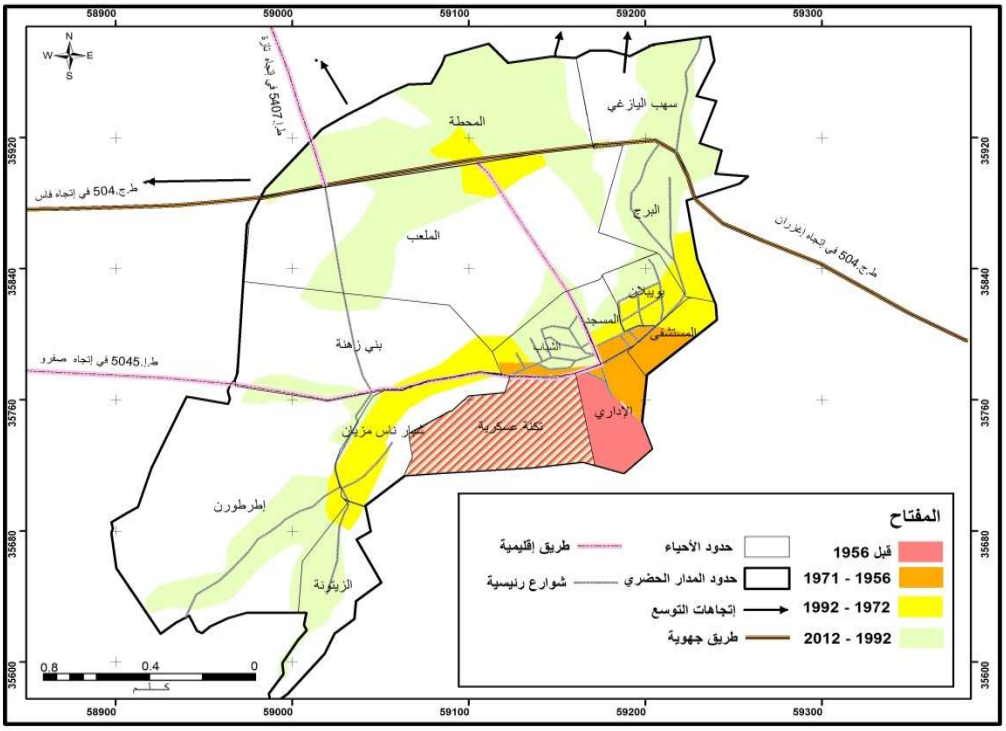
© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وقد عرفت هذه الفترة إحداث أول تجزئة سكنية بالمدينة سنة 1990 من طرف وزارة السكنى والتعمير سميت بتجزئة "بويبلان" في الجهة الشمالية للحي الإداري، على مساحة 2 هكتارات، وتضم 120 وحدة سكنية مخصصة للسكن الاقتصادي[1] وهو المشروع الذي جاء بهدف توجيه وضبط التوسع الحضري بالمدينة.

- **من 1992 إلى الآن: دينامية مهمة مع محاولات التحكم في المجال.**

شكلت بداية التسعينات مرحلة مهمة ومفصلية في مسلسل التمدين بالمغرب، حيث تم ترقية العديد من المراكز القروية عبر التراب الوطني إلى مصاف المدن، وهو الأمر الذي كان يروم خلق نوع من التوازن في الشبكة الحضرية الوطنية، والتخفيف من التباينات المجالية. ورباط الخير كغيرها من المراكز القروية، تمت ترقيتها إلى مستوى بلدية سنة 1992 وضمها إلى إقليم صفرو المحدث سنة 1991، بعدما كانت تابعة لإقليم تازة. هذا الوضع الإداري الجديد، سيعطي دفعة قوية للدينامية المجالية بالمدينة، حيث ستعرف استيطان مجموعة من المرافق الإدارية والسوسيو ثقافية والأنشطة التجارية والخدماتية، التي ستشكل عاملا حاسما في استقطاب المزيد من المهاجرين. ونتيجة لهذا التوافد الهجروي نحو رباط الخير، سيتزايد الطلب على السكن وسيتوسع المجال المبني، حيث ظهرت أحياء أخرى وتطورت، والتي كانت إلى عهد قريب عبارة عن دواوير صغيرة منتشرة في هوامش المدينة. ونذكر على سبيل المثال حي سهب اليازغي في الجهة الشمالية الذي يعد نموذجا حيا للسكن العشوائي، ثم جزء كبير من حي البرج في الجهة الشرقية، وحي الزيتونة في الجنوب من المدينة، وحي المحطة في جزئه الغربي إضافة إلى نمو الأحياء التقليدية بالمدينة.

الخريطة رقم 3: مراحل التوسع المجالي لمدينة رباط الخير



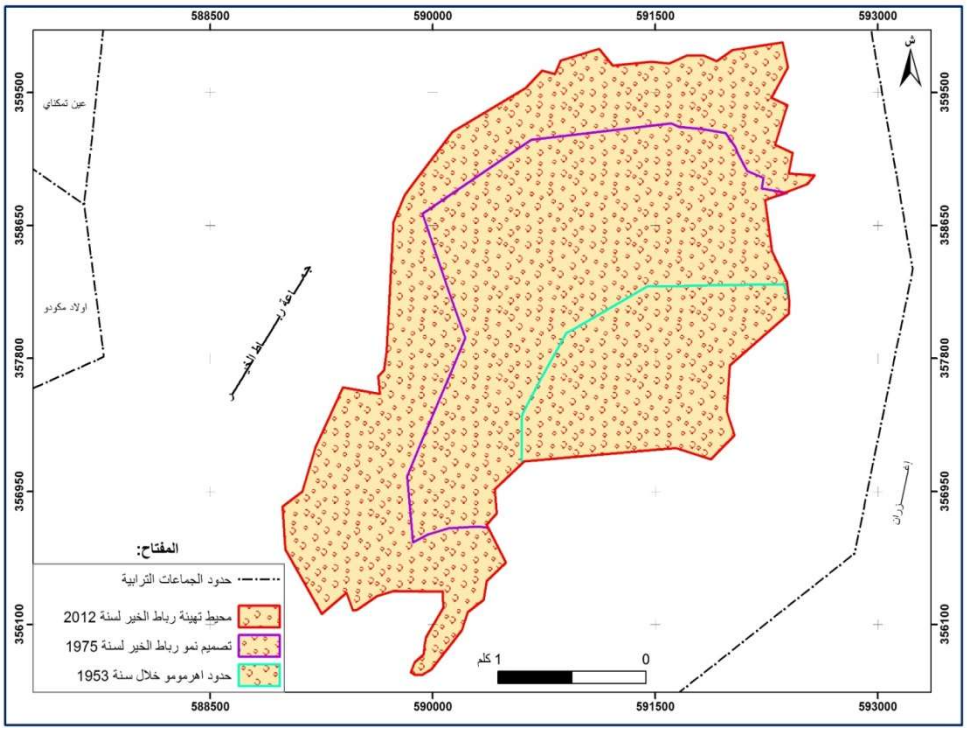
المصدر: إنجاز الطالبان الباحثان

[1] الجماعة الترابية رباط الخير، قسم التعمير.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

كما شهدت هذه المرحلة، وفي إطار محاولات التحكم وضبط المجال، إحداث تجزئة "الأرز" سنة 2013 بالجهة الغربية للمدينة، وبالضبط بحي الشباب قبالة المقر الرئيسي للجماعة الترابية، والمحدثة من طرف الشركة العقارية Nord Sudعلى مساحة 9842m2 وتضم 49 وحدة سكنية، مخصصة للسكن الاقتصادي.[1]

الخريطة رقم 4: مراحل تحديد المدار الحضري لرباط الخير



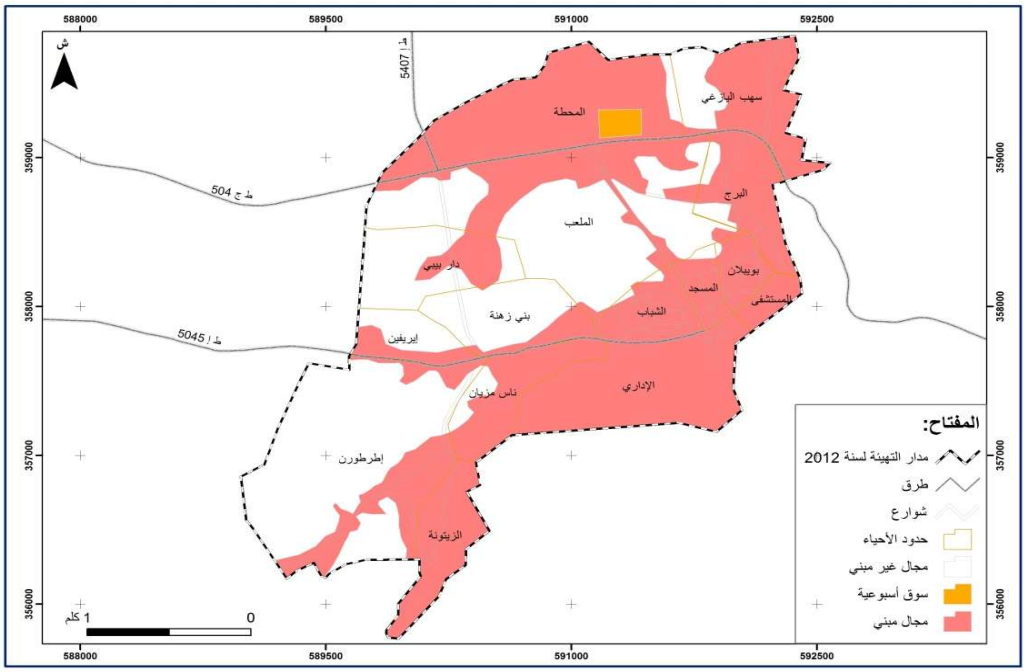
المصدر: اعتمادا على تصميم 1953+ تصميم النمو1975+ تصميم التهيئة2012

+التقسيم الجماعي 2015

[1] الجماعة الترابية رباط الخير، قسم التعمير.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخريطة رقم5: الوضعية الراهنة لمدينة رباط الخير، (وضعية 20 مارس 2025)



المصدر: الباحثان، اعتمادا على تصميم التهيئة، 2012 + صورة جوية

مأخوذة بتاريخ 2025/3/20

2- استراتيجيات التنمية الحضرية بمدينة رباط الخير

يتجلى الدور الجوهري لاستراتيجية التنمية الحضرية برباط الخير في تحقيق النمو المتوازن للمدينة، عبر وضع جملة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بتمكينها من إحداث تغيير حقيقي، سواء على المستوى الوظيفي أو على مستوى بنيتها العمرانية التي يجب أن تكتسي طابعا جماليا، الشيء الذي يستلزم تبني تدبير عقلاني يقوم على مبادئ التعاون والتشارك والتضامن بين كافة الفاعلين، في إطار نظام "قيادة مثلى أو حكامة جيدة".[1]

2-1- وثائق التعمير: آليات لضبط التوسع العمراني وهيكلة المجال بمدينة رباط الخير

تهدف وثائق التعمير إلى ضبط الظاهرة العمرانية ومختلف الاستعمالات المجالية على المستويين المكاني والزماني[2] ، فهي بذلك تلعب دورا لا غنى عنه في ضبط المجال والتحكم في التوسع الحضري. وسنركز في هذا الجانب على آليات التخطيط الحضري التي تتوفر عليها مدينة رباط الخير، باعتبارها من المدن الصغرى التي تعرف دينامية مجالية، تستوجب معها اعتماد وثائق تعمير تنظيمية، من شأنها الضبط والتحكم في التوسع المجالي وهيكلة النسيج الحضري لهذه المراكز، الذي يعاني العشوائي واللا تنظيم، ووصولا إلى الغاية المثلى الرامية إلى ضرورة البحث عن مدينة ذات مورفولوجية تمزج بين تهيئة عقلانية للمجال وعلاقة متوازنة بين الإطار المبني وغير المبني.

[1] خلوق جمال(2009)، التدبير الترابي بالمغرب: واقع الحال ومطلب التنمية، الطبعة الأولى، مكتبة الرشاد- سطات ص37.

[2] أحمد مالكي، (2008)، التدخل العمومي في ميدان التعمير بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة. ص23

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومنذ 1992، وهي السنة التي تمت فيها ترقية رباط الخير إلى مركز حضري (بلدية)، والمصالح المختصة تعمل جاهدة على إعداد وثيقة تعمير (تصميم التهيئة) تواكب الوضع الجديد الذي أصبحت عليه رباط الخير من الناحيتين الإدارية والمجالية، لتعوض بذلك تصميم النمو الذي تم وضعه سنة 1975، والذي عرف قصورا في التطبيق. لكن هذه المجهودات باءت بالفشل لعدة أسباب تتعلق بتعدد المتدخلين وتضارب الرؤى فيما بينهم، بالإضافة إلى ضعف تكوين المنتخبين وغياب الموارد البشرية الضرورية الكفأة للجماعة الترابية، القادرة على أخذ زمام المبادرة والمساهمة في عملية إعداد تصميم التهيئة. وقد استمر الوضع على ما هو عليه إلى حدود سنة 2012، حيث ستعرف مدينة رباط الخير إصدار أول تصميم للتهيئة، والذي جاء بعد عقد شراكة بين المجلس الجماعي والوكالة الحضرية وإنقاذ مدينة فاس، حيث مثلت إعادة هيكلة وتنظيم المجال الحضري لرباط الخير وترقب آفاق توسعه المستقبلية غايته العظمى.

✓ **توجهات وأهداف طموحة لتصميم تهيئة مدينة رباط الخير**

انطلق واضعوا تصميم التهيئة من تحديد مؤهلات وإكراهات المجال الحضري لرباط الخير، باعتبارها الإطار العام الذي يمكن من صياغة تصور شمولي لإعداد المجال وتوجيهه في المستقبل. ويمكن عرض هذه التوجهات والأهداف في النقط التالية:[1]

- إحداث مركز جديد للمدينة على العقار الذي يتوسطها.
- إعادة تنظيم أحياء سهب اليازغي، المحطة، البرج، وذلك ببرمجة شبكة طرقية وتجهيزات للقرب.
- تهيئة الممر الممتد من الجنوب الشرقي إلى الجنوب الغربي، والذي يمكن من مشاهدة المنظر الجميل لسهل واد زلول.
- برمجة التجهيزات العمومية المهيكلة، وتوزيعها بشكل متكافئ مجاليا، مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير التقنية، وذلك لتلبية حاجيات الساكنة المرتقبة.
- تخصيص تنطيق سكني تراتبي يتلاءم مع الخصوصيات الاجتماعية للساكنة، ويندمج بسلاسة مع محيطه. ويقترح هذا التنطيق أربعة أنماط للسكن (تتراوح بين طابق و4 طوابق كحد أقصى).
- دعم اقتصاد المدينة من خلال برمجة منطقة للأنشطة الاقتصادية على مساحة 12هكتار مع تحويل موقع السوق الأسبوعي، وذلك لتحسين وتنظيم حركة السير بالطريق الجهوية رقم 504.
- تحسين المجال البيئي والمشهد العمراني للمدينة من خلال برمجة مجالات عمومية على مساحة إجمالية تفوق 45 هكتار.
- بفعل التطور العمراني للمدينة، و الذي يتم على شكل هندسي، فقد تمت برمجة ثلاثة روابط طرقية بين الجنوب والشمال والمناطق المجاورة، والتي ستمكن من تقوية وتحسين الولوجية بين الأحياء،
- إنشاء التجهيزات الأساسية (صحية، تعليمية، ثقافية، رياضية)، وإظهار الهوية الحضرية للمدينة.
- تخصيص منطقة للتشجير أو ما يسمى بالحزام الأخضر بالجهة الجنوبية الغربية للمدينة.

إن الملاحظ من خلال هذه التوجهات والأهداف، هو إعطاء المدينة دفعة اقتصادية قوية تستجيب لتطلعات الساكنة المحلية، وتخفف من معاناة الشباب من البطالة، وفي ذلك توافق تام مع توجهات الدولة الهادفة إلى دعم وتقوية النسيج الاقتصادي للمراكز الصغرى عبر التراب الوطني، لما تلعبه من دور محوري في عملية تأطير التراب المحلي. وتتأكد هذه التوجهات في مدينة رباط الخير

[1] Agence urbaine et de sauvegarde de Fès (2012), Plan d'aménagement de la commune urbaine de Ribat el Kheir, p.28.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من خلال العمل على توزيع أفضل لمختلف التجهيزات والبنى التحتية داخل المدينة، انطلاقا من تأطير البنية الاقتصادية القديمة ومناطق التوسع الحالي، بهدف خلق التوازن على مستوى التعمير بين الأحياء السكنية.

كما نسجل من جهة أخرى، تركيز تصميم التهيئة على الجانب البيئي، عبر تخصيص حزام أخضر في الجهة الجنوبية الغربية من المدينة بجوار الثكنة العسكرية، وكذا بناء وإحداث مساحات خضراء وفضاءات ترفيهية أخرى ببعض الأحياء، من شأنها إدخال نوع من الجمالية على المشهد الحضري لمدينة رباط الخير.

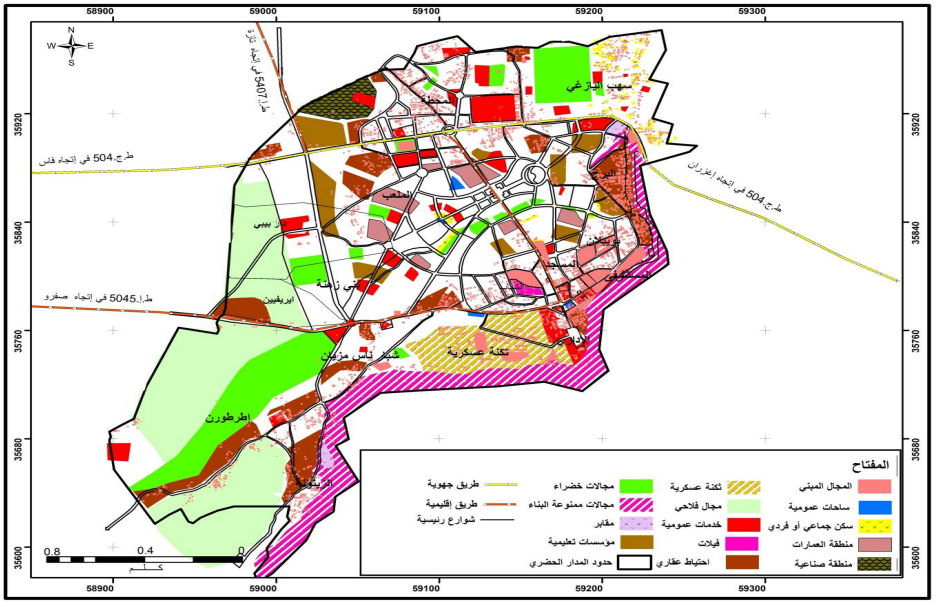
جدول 1: توزيع استعمالات الأرض حسب تصميم تهيئة مدينة رباط الخير

الحاجيات	المساحة بالهكتار	%
منطقة سكن فردي	32	4
منطقة سكن اقتصادي	74	4.2
منطقة ذو كثافة سكانية مرتفعة	36	4.5
منطقة الأنشطة	12	1.5
منطقة إعادة الهيكلة	77	9.6
منطقة سياحية	04	0.5
منطقة للسكن القروي	31	3.9
احتياط عقاري	27	3.4
منطقة فلاحية (معاشية)	192	24
منطقة خضراء	50	6.2
مرافق عمومية	41	5.2
الطرق	224	28
المجموع	**800**	**100%**

Source: Plan d'aménagement de la ville de Ribat El Kheir, 2012 p 29.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخريطة رقم 6: تصميم التهيئة لمدينة رباط الخير 2012



المصدر: الوكالة الحضرية وإنقاذ مدينة فاس + بتصرف

✓ **مدى تحقق أهداف تصميم التهيئة**

على الرغم من التوجهات والأهداف الطموحة لتصميم تهيئة مدينة رباط الخير، التي سعت إلى تحقيق تنمية حضرية شاملة ومستدامة، فإن جزءا كبيرا منها لم يجد طريقه إلى التنفيذ، حيث نسجل في هذا الصدد:

- عدم إحداث منطقة للأنشطة الاقتصادية، والتي إن أنجزت ستشكل لا محالة دفعة قوية للتنمية الترابية بمدينة رباط الخير.
- عدم التسريع بعملية إعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز، اللهم إذا استثنينا بعض التدخلات المحدودة خاصة بحي سهب اليازغي، باعتباره أكبر تجمع سكني عشوائي بالمدينة.
- عدم إنجاز منطقة التشجير أو الحزام الأخضر بالجهة الجنوبية من المدينة، لما لهذا المشروع من دور كبير على مستوى تحسين البيئة الحضرية.
- تأخر في إحداث التجهيزات التجارية والخدماتية بباقي أحياء المدينة، بهدف الحد من تمركزها بوسط المدينة وبحي المحطة.

2- 2- التأهيل الحضري لمدينة رباط الخير كاستراتيجية لمعالجة الاختلالات السوسيواقتصادية والمجالية

كغيرها من الحواضر الوطنية الصغرى، عرفت مدينة رباط الخير نموا حضريا متسارعا، استدعى معه توفير الحاجيات الضرورية للساكنة المحلية، والتي تحققت في الغالب على حساب انسجام المشهد الحضري، مما جعل هذا النمو العمراني عرضة لاختلالات كبيرة. هذا الوضع فرض التفكير وبذل مجهودات من قبل المجلس الجماعي بمعية باقي الشركاء المتدخلين في التدبير الحضري، وذلك في إطار تعاقد متوافق بشأنه، يهدف تحقيق تنمية مجالية، تجعل من مدينة رباط الخير بوابة لبويبلان وقطبا اقتصاديا جاذبا للاستثمارات، وقاطرة لتنمية التراب المحلي.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **التأهيل المجالي والبيئي**

تكتسي مسـألة التأهيل المجالي والبيئي لمدينة رباط الخير أهمية كبيرة، نظرا للتعقيدات التي يطرحها المد العمراني على المستويات السوسيو اقتصادية والبيئية. فالمدينة عرفت خلال العقود الأخيرة توسعا مجاليا، جزء كبير منه تم بطريقة عشوائية وغير منظمة، مما خلف اختلالات متنوعة وكبيرة على المشهد العمراني، الأمر الذي استدعى ضرورة إعداد برامج ومشاريع للتأهيل، من أجل التحكم في المجال وتنشيط التعمير القانوني وتدارك الخصاص في التجهيزات. ولتحقيق الاندماج المجالي وجعل المشهد الحضري أكثر انسجاما وقادرا على مواجهة متطلبات الحياة الآنية والمستقبلية، تم فتح أوراش تنموية همت بالأساس:

- **تقوية البنيات التحتية والخدمات الأساسية وتنظيم المجال العمراني**

تعد البنيات التحتية مقوما أساسيا من مقومات التنمية، ومحددا حاسما لنمو وتطور المدن. إذ ظهرت المدن والبنية التحتية دائما بصورة مترابطة ومتشاركة التطور، لذلك يعتبر توفيرها أمرا ضروريا لأية عملية تنموية تخص المجال الحضري. وفي هذا الإطار، تعرف مدينة رباط الخير عدة تدخلات تروم تقوية النسيج الحضري، وفك العزلة عن الأحياء الناقصة التجهيز وتحسين إطار عيش الساكنة، لخلق ديناميكية جديدة داخل المدينة وتقوية البنية التحتية والخدمات الأساسية، وإبراز جمالية المدينة، من خلال تحسين وتهيئة المجال الحضري للرقي بالمدينة إلى مستوى حضري أفضل.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم بناء وتقوية وتوسعة مختلف المحاور الطرقية الداخلية لأحياء المركز (المسجد، المستشفى، التجزئة، الشباب ...) مع فتح طرق جديدة. هذا بالإضافة إلى برمجة مدارات طرقية لتنظيم حركة السير وخلق دينامية بالمدينة، مع إعطاء لمدخل المدينة من الجهة الغربية صورة تليق بها.

عملية تقوية وفتح محاور طرقية جديدة بمدينة رباط الخير



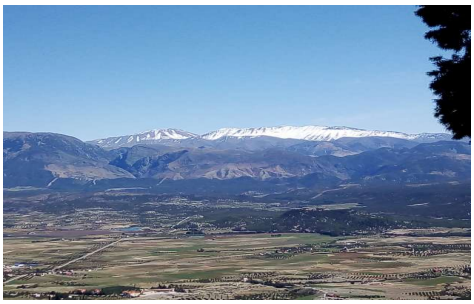
- **العناية بالمجال الأخضر**

أدى التوسع الحضري الذي تعرفه مدينة رباط الخير إلى زيادة الاهتمام بالمساحات الخضراء ولو بشكل نسبي، وبذل المجهودات اللازمة لتوفير الأماكن الضرورية لترفيه الساكنة المحلية. وفي هذا الإطار، تم إحداث مجال أخضر بالقرب من خزان المياه "d'eau Château" المطل على واد زلول من الجهة الجنوبية من المدينة، الذي يشكل المتنفس الوحيد لساكنة المدينة، حيث يمكن موقعه المتميز من مشاهدة الصورة البانورامية لسهل زلول وجبل بويبلان.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفضاء الأخضر المهيأ حديثا بمدينة رباط الخير، والذي يمكن من مشاهدة المنظر الجميل لسهل زلول





ودائما وفي إطار العناية بالمجالات الخضراء، فقد تمت برمجة مشروع طموح حسب تصميم التهيئة، يهدف إلى الرفع من المساحات الخضراء داخل المدينة، من خلال تخصيص المنطقة الفاصلة بين حيي المحطة و سهب اليازغي ذات مساحة كبيرة، كمجال أخضر يساهم في تجويد وتحسين المشهد الحضري والبيئة الحضرية بالمدينة بشكل عام.

- **محاربة النقط السوداء وتأهيل المطرح العمومي**

من أجل تجاوز المشاكل المطروحة على مستوى تدبير النفايات الصلبة، حيث انتشار مجموعة من النقط السوداء التي تشوه المشهد الحضري لرباط الخير، والناتجة أساسا عن عدم التحكم ومواكبة التوسع العمراني الذي تعرفه المدينة، والذي يتم جزء منه بطريقة غير منظمة، حيث يفتقر إلى البنيات التحتية خاصة المحاور الطرقية التي تسهل عملية مرور شاحنات نقل الأزبال داخل الأحياء السكنية، فقد شكل مشروع تأهيل مصلحة النظافة (النفايات الصلبة) أهمية كبرى داخل برامج التهيئة الحضرية لرباط الخير. إذ يهدف هذا المشروع إلى المساهمة في تحقيق البرنامج الوطني النفايات الصلبة من جهة، ومن جهة ثانية، العمل على تحسين خدمات النظافة، وذلك بتغطية جميع أحياء المدينة عبر تسهيل الولوجية إليها، وتوزيع الحاويات بشكل كافي حتى يتم القضاء على النقط السوداء داخل المدينة، وبالتالي حماية البيئة الحضرية من التلوث وتحسين وسط عيش الساكنة.

هذا، ودائما في إطار معالجة مشكل النفايات الصلبة، فقد برمج مشروع تأهيل المطرح الجماعي العشوائي المتواجد شمال شرق مدينة رباط الخير فوق تراب جماعة إغزران، حيث يشكل هذا المطرح مأزقا بيئيا حقيقيا تعانيه المدينة، خاصة في الأحياء المجاورة له، حيث انتشار الروائح الكريهة، وأكياس البلاستيك، بالإضافة إلى غياب الممرات الخاصة بشاحنات نقل النفايات، مما يطرح مشكلا على مستوى التفريغ.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **التأهيل الاقتصادي: دعم النسيج الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية**

انطلاقا من قاعدة "المدن محركات للنمو"،[1] تعد كل من التنمية الحضرية والتنمية الاقتصادية وجهان لعملة واحدة. فالبعد الاقتصادي يشكل عاملا مهما في واقع مدينة رباط الخير، من حيث تأثيره على نوعية وكيفية نشوء وتطور المجال الحضري، إذ ساهم بناء السوق المركزي المغطاة بوسط المدينة في نمو الأحياء المجاورة لها، والتي أدت بدورها إلى بروز العديد من المجلات التجارية، كما ساهم إحداث السوق الأسبوعي سنة 1982 في نمو وتطور الأحياء المجاورة له خاصة حيي المحطة وسهب اليازغي اللذان عرفا توسعا كبيرا. ولتحقيق الهدف المسطر ضمن تأهيل المدينة اقتصاديا وتحويلها إلى قطب تنموي محلي، فقد تم العمل على خلق توازن في توزيع فضاءات الأنشطة التجارية، وتنظيم غير المهيكلة منها، من خلال التفكير في تحويل السوق الأسبوعي إلى هامش المدينة من الجهة الغربية، وهو مشروع لم ير النور بعد، بفعل تعقد المساطر الإدارية حول توفير الوعاء العقاري. كما تمت توسعة وتجديد السوق المركزي المغطاة المتواجد بوسط المدينة عبر إحداث 39 محل تجاري وفق معايير عصرية على مساحة تقدر ب 630 م^2.



هذا، وقد تم العمل كذلك على تشجيع أنشطة الصناعة التقليدية وهيكلة غير المنظمة منها، من خلال إحداث دار الصانعة بالقرب من السوق الأسبوعي، وهو المشروع الهادف إلى إدماج النساء في التنمية السوسيو اقتصادية وتحسين ظروف عيشهن، عن طريق تطوير إنتاجيتهن من جهة، من خلال دورات تكوينية في المجالات ذات الصلة، ومن جهة ثانية، الرفع من دخلهن بطريقة مستدامة، وبالتالي تحسين ظروف عيش أسرهن. هذا ويعد هذا المشروع فرصة لعرض وتسويق منتجات الصناعة التقليدية التي تتميز بها المنطقة.

ومن أجل تقوية الجاذبية السياحية لمدينة رباط الخير، فقد تم بناء المنتجع السياحي والترفيهي بحي"أغبال بني زهنة" على مساحة تقدرب16509م2، وبتكلفة مالية ناهزت 14.710.000.00 درهم. وسيعطي هذا المشروع دينامية اقتصادية قوية للمدينة، من خلال جذب السياح الراغبين في استكشاف المنطقة، خاصة وأن المدينة تعتبر بوابة لبويبلان الذي يعد أجمل وأشهر الجبال المغربية التي تستهوي زوارها، من خلال كثافة الثلوج المتساقطة والتي تدوم لعدة شهور من السنة، حيث ستتحول رباط الخير إلى مركز إقامة بعدما كانت محطة عبور لهؤلاء السياح. فمستقبل مدينة رباط الخير رهين بخلق مشاريع اقتصادية كبرى، من شأنها تعزيز مكانتها محيل وإقليميا وجهويا. ويبقى تخصيص منطقة صناعية الحل الأساسي لتنمية المدينة، حيث ستعمل هذه المنطقة على تأطير وتجميع الأنشطة الاقتصادية وتوجيه التعمير، وتحويل مدينة رباط الخير إلى مجال لإنعاش الأنشطة المنتجة، واستقبال الوحدات الاقتصادية التنافسية، عبر تثمين مؤهلات التراب المحلي.



[1] الجمعية العامة للأمم المتحدة، الجمعية العامة للأمم المتحدة، (2016)، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث): استراتيجيات التنمية الاقتصادية الحضرية. 25 – 27 يوليوز 2016، أندونسيا، ص 5.

،

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **التأهيل السوسيوثقافي والرياضي بالمدينة**

نظرا لافتقار المدينة والمنطقة ككل لمعاهد ومراكز التكوين في عدة مجالات، ومن أجل خلق دينامية محلية وتعزيز الخدمات السوسيوثقافية والرياضية، والتي من شأنها العمل على تأطير الفئات الهشة وتأهيلها وتمكينها من الاندماج في سوق الشغل، فقد تم إحداث قاعة متعددة التخصصات على مساحة 250م2بوسط المدينة وإحداث دار للثقافة.

كما أولت مشاريع التأهيل الحضري اهتماما أكثر للجانب الرياضي ، حيث تمت برمجة ملعبين للقرب وقاعة مغطاة للرياضة بحي الملعب، وإحداث مركز لخدمة الشباب، وذلك في إطار خلق فضاءات الترفيه وتحسين عيش الساكنة، وتحسين الولوج للخدمات السوسيو رياضية، مع العناية بالشباب وتأطيره وتقوية قدراته.

وفي إطار تقوية ودعم الولوج إلى الخدمات الصحية والتعليمية بمدينة رباط الخير، فقد سعى المجلس الجماعي بمعية الشركاء المعنيين ، إلى برمجة بعض المشاريع التعليمية للرفع من العرض المدرسي، بغية مواكبة الطلب المتزايد على التعليم العمومي الناتج عن الدينامية المجالية المتواصلة للمدينة، حيث يتعلق الأمر ببرمجة مدرسة ابتدائية طه حسين، وإحداث كل من الثانوية التأهيلية أبو حنيفة بحي الملعب وإعدادية المكي الناصري بحي سهب اليازغي اللتان تم تدشينهما برسم الموسم الدراسي 2025/ 2026.

✓ **النتائج:**

من خلال مقاربتنا للدينامية المجالية لرباط الخير، خلصنا إلى:

- أنها تمت وفق مراحل تاريخية أساسية، وأن مرحلة ما بعد الاستقلال شكلت منطلقا حقيقيا للدينامية الحضرية بالمدينة.
- إن إنتاج المجال الحضري بمدينة رباط الخير عرف تطورا مهما وتحولات كبيرة في مقارباته وأشكاله، أفرزتها عوامل عدة كالنمو الديمغرافي الطبيعي، الهجرة القروية، طبيعة البنية العقارية....
- إن الدينامية الحضرية التي ميزت مدينة رباط الخير وإن كان لها تأثير ايجابي في بعض الجوانب، كالمساهمة بالانتقال بهذه الوحدة المجالية من مستوى مركز قروي إلى ثالث تجمع حضري على مستوى إقليم صفرو بعد مدينة صفرو وإيموزار كندر، فإنها بالمقابل كان لها الوقع السلبي على المجال، حيث تناسلت الأحياء غير القانونية بالمجالات الهامشية، مع وجود تقطعات مجالية واضحة.
- إن التحولات التي عرفها المجال الحضري لرباط الخير، فرضت على الفاعلين المتدخلين ضرورة بناء استراتيجيات تنموية، وفق مقاربات شمولية ومندمجة، قادرة على معالجة الاختلالات وإنتاج وتأهيل مجال حضري بكيفية منظمة وأكثر فعالية.
- إن التدخلات التنموية بمدينة رباط الخير، التي شملت الجوانب، المجالية، الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، وإن كانت طموحة من حيث أهدافها، حيث أضفت معطيات جديدة ومتنوعة على المشهد الحضري، فإنها ظلت محدودة و لم تستطع معالجة كل الإشكالات المطروحة بالمدينة.

✓ **التوصيات**

- ضرورة تعزيز دور مدينة رباط الخير كمركز حضري مهم بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي في إعداد التراب المحلي.
- ضرورة الحد من التوسع العشوائي للمجال المبني عبر تطبيق توجهات تصميم التهيئة.
- التسريع بتنفيذ باقي المشاريع المبرمجة في إطار برنامج التأهيل الحضري للمدينة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- صيانة النسيج الحضري لمدينة رباط الخير عبر استغلال المجالات الفارغة، وذلك عن طريق تسوية الوضعية العقارية لهاته الأراضي.
- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في التنمية الحضرية بالمدينة وتوفير أجواء مناسبة للاستثمار.
- خلق مدينة ذات بيئة سليمة متوازنة ومستدامة.
- القطع مع أساليب التدبير التقليدي وتبني نمط جديد يقوم مبدأ التشاركية في اتخاذ القرارات.

خاتمة:

إن المجال الحضري برباط الخير الذي عرف تطورا مهما وتحولات كبيرة في مقارباته وأشكاله، أفضى إلى إفراز مشهد حضري متأزم يتسم بالعشوائية والتلقائية في التنظيم، ويفتقر إلى مقومات التعمير المنظم من حيث الشكل والمضمون، الناتجة عن فلسفة ومقاربات مختلفة تقصي جانب المعرفة والفهم في الإطار المنطقي المنظم لمراحل تطور المجال الحضري – الإعداد والتدبير- .

فالدينامية الحضرية التي شهدتها مدينة رباط الخير لم تتم في جزء كبير منها وفق خطط مرسومة ومضبوطة، بل طبعتها التلقائية والا تنظيم، وبالتالي فإن الوعي بهذه الظاهرة من طرف الفاعلين المتدخلين في التدبير الحضري فرض عليهم ضرورة تبني استراتيجية ومقاربات تشاركية ومندمجة بغية معالجة الاختلالات المجالية التي تعانيها المدينة. هذه الاستراتيجية وإن نجحت في جوانب عدة لا يمكن نكرانها، فإنها بالمقابل لم تستطع الإجابة عن بعض الاشكالات المجالية التي لا تزال مستمرة بالمدينة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث): استراتيجيات التنمية الاقتصادية الحضرية. 25 – 27 يوليوز 2016، أندونسيا.
- الجماعة الترابية رباط الخير (2020)، قسم التعمير.
- المندوبية السامية للتخطيط، الاحصاء العام للسكان والسكنى، 2024.
- جمال خلوق (2009)، التدبير الترابي بالمغرب: واقع الحال ومطلب التنمية، الطبعة الأولى، مكتبة الرشاد– سطات.
- مصطفى شويكي (1996)، الدار البيضاء: مقاربة سوسيو مجالية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عين الشق.
- عمرو لحنين (2024)، التمدين وتهيئة المجال الحضري بإقليم صفرو، حالة رباط الخير والمترل، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية القنيطرة.
- أحمد مالكي (2008)، التدخل العمومي في ميدان التعمير بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في الحقوق، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة.
- Agence urbaine et de sauvegarde de Fès (2012), Plan d'aménagement de la commune urbaine de Ribat el Kheir,
- Aydalot.Philipe. (1985), Economie régionale et urbaine. Ed. Economica. Paris.
- Commune territoriale de Ribat El Kheir, Programme de la mise à niveau urbaine (2014-2016),
- Commune territoriale de Ribat El Kheir, Plan d'action communal, (2017-2022).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

صورة المغرب في الخطاب السياسي والإعلامي الجزائري:
هندسة الكراهية وصناعة العدو الخارجي

سعيد الحجي
باحث في العلاقات الدولية والدبلوماسية
academy.hajjisaid@gmail.com
المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى رصد وتحليل الكيفية التي يبني بها الخطاب السياسي والإعلامي الجزائري صورة المغرب بوصفه "عدوا خارجيا"، من خلال آليات هندسة الكراهية وصناعة العداء وإعادة تشكيل "الآخر"، مع التركيز على التمثلات الجماعية والوظائف السياسية والاجتماعية لهذا البناء الرمزي. وتعتمد الدراسة منهج تحليل الخطاب السياسي والإعلامي، مدعوما بسوسيولوجيا التمثلات الاجتماعية وسيكولوجيا العداء الجماعي، استنادا إلى متن خطابي (Corpus) متعدد المستويات يشمل الخطابات الرسمية والإعلام العمومي وشبه الرسمي والفضاء الرقمي والخطاب الرياضي وتمثلات ثقافية ورمزية.

تخلص النتائج إلى أن العداء تجاه المغرب ليس معطى طبيعيا في العلاقات الجزائرية–المغربية، بل هو بناء سياسي–رمزي قابل للتحليل والتفكيك، يؤدي وظائف الشرعنة والتحشيد وتحويل الانتباه وإعادة تشكيل الهوية داخل السياق الجزائري. كما توضح الدراسة أن هذا البناء العدائي يسهم في تفكيك الفضاء المغاربي وتعطيل إمكانات المصالحة، مع بروز ظاهرة لا متناظرة في مستوى العداء الشعبي، وتصاعد وتيرة خطاب مغربي عدائي مضاد في السنوات الأخيرة، وإن ظل خارج القنوات الرسمية. وتُختتم الورقة باستشراف سيناريوهات رئيسية: مصالحة مشروطة مؤجلة، أو استمرار العداء وتصلب التمثلات، بشكل يؤدي إلى رفع الكلفة التاريخية والسياسية لأي تسوية مستقبلية.

الكلمات المفتاحية: هندسة الكراهية؛ صناعة العدو الخارجي؛ الأخرنة؛ صورة العدو؛ الأمننة؛ الذعر الأخلاقي؛ البارانويا السياسية؛ التمثلات الاجتماعية؛ الهوية السلبية؛ العلاقات الجزائرية–المغربية؛ الفضاء المغاربي؛ المصالحة؛ الخطاب السياسي؛ تحليل الخطاب.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Engineering Hatred and Constructing the "External Enemy": A Critical Analysis of the Hostile Image of Morocco in Algerian Political and Media Discourse

Abstract:

This study explores the discursive and psychological mechanisms employed by Algerian political and media discourse to construct Morocco as a functional "external enemy." Utilizing Political Discourse Analysis (PDA) and a theoretical framework including "Othering," "Securitization," "Moral Panic," and "Political Paranoia," the research analyzes how this hostile image is manufactured. The findings reveal that engineering hostility serves vital functions for the current regime: legitimizing authority, mobilizing the masses through negative identity, and diverting attention from internal structural crises. The study concludes that the persistence of this symbolic construction has led to the fragmentation of the Maghreb space and the emergence of a counter-discourse in Morocco, significantly raising the historical costs of any future settlement. Transcending the logic of the "Necessary Enemy" is identified as a prerequisite for any genuine regional reconciliation.

Keywords: Engineering Hatred, Enemy Construction, Othering, Securitization, Moral Panic, Negative Identity, Algerian-Moroccan Relations, Discourse Analysis.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة

تشكل الحالة الجزائرية–المغربية واحدة من أكثر حالات التوتر السياسي المزمنة في العالم والفضاء الإفريقي المعاصر، ليس فقط بحكم القطيعة الدبلوماسية أو الحدود المغلقة منذ 1994، بل بحكم بنية عدائية أصبحت جزءا من الخطاب السياسي والإعلامي الجزائري تجاه المغرب، بصورة تتجاوز الخلافات السيادية التقليدية لتبلغ مستوى هندسة الكراهية وصناعة صورة عدو خارجي. وتزداد فرادة هذه الحالة حين يتم استحضار البعد التاريخي الذي طبع العلاقات بين البلدين، لاسيما في مرحلة حرب التحرير الجزائرية، حيث لعب المغرب دورا مركزيا في دعم المجاهدين سياسيا ولوجستيا وعسكريا وحتى شعبيا، وهو ما ولد لدى جيل الستينيات ما يمكن تسميته بـــ"ذاكرة التضامن". وتقوم المفارقة هنا على التناقض بين هذه "الذاكرة المشتركة" وبين ما آلت إليه الأمور في العقود اللاحقة من عداء سياسي–خطابي متصاعد، لم يعد يقتصر على السلطة، بل بات يمتد إلى الإعلام العمومي الرسمي وشبه الرسمي، ثم إلى شرائح واسعة من المجتمع عبر الفضاء الرقمي والرياضي والديني والثقافي.

هذا التحول يفرض الانتقال من سؤال "لماذا يوجد توتر بين البلدين؟" إلى سؤال أكثر تركيبا: كيف يبنى هذا العداء؟ وكيف يعاد إنتاجه؟ ولمصلحة من يستدام؟ بمعنى أن العداء في الحالة المغربية/الجزائرية ليس مجرد نتاج لتعارض المصالح الإقليمية أو اختلاف في الخيارات الجيوسياسية، بل هو بناء سياسي–خطابي تصنعه الدولة وتستثمر فيه.

وانطلاقا من ذلك، يمكن صياغة الإشكالية المركزية للدراسة على النحو الآتي:

كيف يبني الخطاب السياسي والإعلامي الجزائري صورة المغرب بوصفه "عدوا خارجيا"، من خلال آليات هندسة الكراهية وصناعة العداء؟ وما هي الوظائف السياسية والاجتماعية لهذا البناء العدائي في السياق الداخلي الجزائري؟ وما هي آثاره المحتملة على البنية الإقليمية وتمثلات الشعبين وآفاق المصالحة؟

تنبني هذه الإشكالية على ثلاث فرضيات متداخلة:

- إن العداء الجزائري تجاه المغرب ليس معطى "طبيعيا" أو قدرا تاريخيا، بل هو بناء سياسي–رمزي قابل للتحليل والتفكيك.
- إن هذا البناء العدائي يؤدي وظائف سياسية واجتماعية داخلية (شرعنة، تحشيد، تحويل انتباه، إنتاج هوية سلبية).
- إن استمرار العداء يخلف آثارا بنيوية على الفضاء المغاربي وتمثلات الشعبين، ويقلص إمكانات المصالحة ويرفع كلفة أي تسوية مستقبلية.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في ندرة الاشتغال العلمي على موضوع هندسة الكراهية الجزائرية تجاه المغرب ضمن إطار نظري صريح، رغم الحضور الكثيف لهذه الظاهرة في الواقعين السياسي والإعلامي خلال العقدين الأخيرين، فضلا عن فرادة هذه الحالة قياسا بالحالات المقارنة. فحتى في سياقات العداء التاريخي العميق بين دول متجاورة، مثل الهند وباكستان، أو تركيا واليونان، أو فرنسا وألمانيا قبل المشروع الأوروبي، لم يتحول الصراع إلى هندسة كراهية شاملة تستهدف المجتمع والرموز والثقافة والذاكرة اليومية للطرف الآخر. إذ ظل العداء، رغم حدته، محصورا في إطار الصراع العسكري–السياسي، من دون أن يُبنى على شيطنة ممنهجة للشعوب أو نزع أخلاقيتها أو التشكيك في وجودها التاريخي. في المقابل، تكشف الحالة الجزائرية عن عدم تناظر لافت؛ إذ يقابل العداء العالي الشدة، والذي يرتقي في كثير من مظاهره إلى عقيدة ثابتة في الخطاب الجزائري، بخطاب مغربي رسمي منخفض الشدة يقوم على التجاهل وسياسة "اليد الممدودة"، إلى جانب حياد شعبي نسبي، وإن كان آخذا في التآكل سنة بعد

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

سنة. وهو ما يمنح هذه الحالة خصوصيتها التحليلية ويبرر دراستها باعتبارها نموذجا مغايرا في أدبيات الصراع والعداء بين الدول المتجاورة.

تعتمد الدراسة تحليل الخطاب السياسي (Political Discourse Analysis)[1] وتحليل الخطاب الإعلامي ضمن مقاربة واحدة مدعومة بأدوات من سوسيولوجيا التمثلات الاجتماعية وسيكولوجيا العداء الجماعي. ولا تروم هذه الدراسة استقصاء كميا شاملا لكل مواد الخطاب الجزائري تجاه المغرب، بل تعتمد تحليلا نوعيا يهدف إلى تفكيك البنيات الخطابية والتمثلات المهيمنة داخل متن متعدد المستويات (رسمي/إعلامي/رقمي/رياضي/ديني/رمزي/شعبي)، جرى بناؤه وفق معايير قصدية لا إحصائية. يغطي جل المتن فترة زمنية ممتدة من سنة 2019 إلى نهاية سنة 2025، باعتبارها مرحلة شهدت تصعيدا ملحوظا في الخطاب الرسمي والإعلامي الجزائري تجاه المغرب. وبالنظر إلى طبيعة المحتوى الرقمي بوصفه محتوى متغيرا وسريع الزوال، وتتعذر معه، في كثير من الحالات، شروط الأرشفة والتوثيق الدقيق، علاوة على تضمنه أحيانا تعبيرات سوقية أو غير أخلاقية لا تصلح للنقل الحرفي داخل متن أكاديمي؛ فقد تم اعتماد أمثلة تمثيلية مختارة على أساس تكرار الأنماط ودلالتها التحليلية واتساع تداولها، مع توجيه الاهتمام إلى الآليات والديناميات بدل توثيق كل واقعة جزئية. كما يتم توظيف المفاهيم النفسية والاجتماعية الواردة في الدراسة بوصفها أدوات تفسيرية لتحليل الخطاب والتمثلات، لا بوصفها تشخيصات سريرية للأفراد أو المجتمعات. وأخيرا، تُستخدم التوصيفات الواردة بالدراسة مثل "اللاتناظر" أو "تصاعد الخطاب المضاد" باعتباره خلاصة نوعية قابلة للتطوير ببحوث مقارنة لاحقة، وليس حكما نهائيا مغلقا.

وتستند الدراسة إلى جهاز مفاهيمي–نظري يضم مفاهيم صناعة العدو(Enemy Construction) ، والأخرنة (Othering)، وصورة العدو(Enemy Image) ، والتمثلات الاجتماعية(Social Representations) ، والأمننة (Securitisation)، والذعر الأخلاقي(Moral Panic) ، والأسلوب البارانوي في السياسة (Paranoid Style in politics)، والهوية السلبية(Negative Identity) ، والمرآة المكسورة والنرجسية الجماعية، وغيرها من المفاهيم المستمدة من حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع والعلوم النفسية الاجتماعية.

وتتوزع الدراسة على مبحثين رئيسيين مترابطين: يعالج الأول كيفية بناء صورة المغرب كعدو خارجي من خلال التاريخ والخطاب والآليات والسيكولوجيا، بينما يركز المبحث الثاني على وظائف هذا العداء وآثاره الإقليمية وتمثلات الشعبين وآفاق المصالحة. ويسمح هذا التقسيم بالانتقال المنهجي من مستوى الوصف والتحليل البنيوي إلى مستوى الوظائف والنتائج والاستشراف.

---

[1] يقصد بتحليل الخطاب السياسي (Political Discourse Analysis) ذلك الحقل التحليلي الذي ينصب على دراسة أنماط الكلام والنصوص المتداولة في ارتباط مباشر بقضايا سياسية محددة، أو الصادرة عن فاعلين سياسيين مؤسسيين، بغية تفكيك الكيفية التي توظف بها اللغة في إنتاج المعنى السياسي، وبناء الشرعية، وتوجيه الفعل السياسي. ولا يقتصر هذا التحليل على الخطابات ذات الطابع السياسي الصريح، بل يمتد ليشمل استعمالات اللغة السياسية حتى في سياقات تبدو، ظاهريا، غير سياسية، متى كانت صادرة عن فاعلين سياسيين أو منخرطة في ديناميات السلطة والصراع والتأثير. للمزيد راجع المقال التالي:

Zohar Kampf, "Political Discourse Analysis," in The International Encyclopedia of Language and Social Interaction, ed. Karen Tracy et al. (Hoboken, NJ: Wiley-Blackwell, 2015).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الأول: بناء صورة المغرب كعدو خارجي

يهدف هذا المبحث إلى تفكيك الكيفية التي تشكلت بها صورة المغرب كـــ"عدو خارجي" داخل المخيال السياسي الجزائري، انطلاقا من التحقيب التاريخي لمسار العلاقات بين البلدين، مرورا بالمفاهيم النظرية التي تفسر صناعة العدو والأخرنة وصورة العدو، وصولا إلى آليات هندسة الكراهية وسيكولوجيا العداء الجماعي الذي حول العداء من موقف سياسي إلى ممارسة ثقافية وطقس يومي. يمثل هذا المبحث الشق البنيوي–التفسيري من الدراسة، الذي يهيئ الأرضية لفهم الوظائف والآثار في المبحث الثاني.

المطلب الأول: الإطار التاريخي–الخطابي لصناعة العدو الخارجي

يركز هذا المطلب على الإجابة عن سؤال: كيف انتقلنا من ذاكرة تضامن مغربي–جزائري في سياق حرب التحرير، إلى ذاكرة صراعية تقدم المغرب بوصفه تهديدا بنيويا؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يجمع المطلب بين تحقيب تاريخي وتحليل مفاهيمي لصناعة العدو والأخرنة والتمثلات.

الفرع الأول: تحقيب العداء وتحولاته

يصعب، في واقع الأمر، وضع تحقيب دقيق لمسار تشكل العداوة بين المغرب والجزائر، سواء على مستوى القرار السياسي أو في الذاكرة الشعبية. مع ذلك، يلاحظ أن جزءا من المؤرخين الجزائريين يجهدون أنفسهم لإيجاد جذور تاريخية سحيقة لهذا العداء، عبر استدعاء أحداث قديمة وانتزاعها من سياقاتها، وترديد سرديات فضفاضة في الحوارات التلفزية وفي مقالات صحفية. ومن الأمثلة الدالة على هذا النزوع الافتتاحية التي نشرتها "مجلة الجيش" (عدد يوليوز 2025)، والتي تربط ما تصفه بعداء المغرب للجزائر بسلسلة من "الخيانات" الممتدة عبر قرون، بدءا من أسر بوخوس "المغربي" ليوغرطة "الجزائري" وتسليمه إلى الرومان سنة 104 ق.م، مرورا بمحاصرة الأمير عبد القادر سنة 1847 بالتنسيق مع فرنسا، وصولا إلى اعتقال "الزعماء الخمسة" سنة 1956 بعد إقلاع طائرتهم من المغرب.[1]

غير أنه يمكن الجزم أن العبارة الشهيرة للرئيس أحمد بن بلة، "حكرونا إخواني، حكرونا..."، التي صدرت عنه عقب هزيمة الجزائر في حرب الرمال سنة 1963، تمثل اللحظة الرمزية الأولى التي خرجت فيها العداوة من حيز التأويل التاريخي إلى حيز الخطاب السياسي المعلن بين الدولتين بعد الاستقلال. وما بين صرخة بن بلة وسياقات اليوم، ظلت العلاقات المغربية–الجزائرية تتأرجح بين الانفراج النسبي والتوتر، دون أن تبلغ مستوى حسن الجوار أو التطبيع الكامل.

نظريا، يمكن اعتماد تحقيبات عدة لهذا العداء (زمنية وموضوعاتية) حسب الأهداف المعدة سلفا للبحث، إلا أنه، ارتباطا بإشكالية الدراسة وفكرتها المركزية، يمكن التمييز، على نحو تقريبي، بين مرحلتين متباينتين في تشكل العداء الجزائري تجاه المغرب: مرحلة ما قبل عبد العزيز بوتفليقة التي اتسمت بغلبة الحكم العسكري على بنية الدولة، بما في ذلك الرئاسة، ومرحلة ما بعده التي شهدت صعود رؤساء مدنيين مع استمرار المؤسسة العسكرية كفاعل رئيسي في هندسة القرار السياسي. ورغم أن عهد بوتفليقة عرف انخفاضا نسبيا في منسوب التوتر بعد وفاة الملك الحسن الثاني، إلا أن صورة المغرب لم تتحسن بنيويا؛ إذ تزايدت لاحقا مظاهر العداء الخطابي وتعاظمت سرديات التفوق الرمزي والتنقيص من المغاربة، مستفيدة من البحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر في العقد الأول من الألفية، قبل تدهور الوضع الاقتصادي للبلد والصحي للرئيس.

---

[1] مجلة الجيش، عدد 744 (جويلية 2025)، وزارة الدفاع الوطني الجزائري، https://www.mdn.dz، تاريخ الاطلاع: 14 يناير 2026.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أ. المرحلة الأولى: من الاستقلال وحرب الرمال إلى نهاية عهد بوتفليقة:

خلال هذه المرحلة، يمكن رصد بناء صورة المغرب في الجزائر بوصفه "عدوا خارجيا" ضمن مسار تدرجي يمر بفترتين متمايزتين. في الفترة الأولى، رغم سلسلة من المحطات الصدامية،[1] لكنها تعد فترة التضامن والذاكرة المشتركة؛ تبلور فيها وعي الجيل الجزائري الأول بعد الاستقلال داخل أفق ثقافي–تاريخي مشترك يشمل اللغة والدين والجوار الجغرافي، إضافة إلى ذاكرة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي حيث لعب المغرب دورا واضحا في احتضان المقاومة الجزائرية ودعمها.

هذه الذاكرة الدينية–اللغوية–النضالية، مقرونة بكثافة الروابط الاجتماعية والعائلية والتجارية عبر الحدود، جعلت تحويل المغرب إلى "عدو" داخل المخيال الشعبي أمرا متعسرا وغير مقبول خلال ستينيات وبدايات سبعينيات القرن الماضي، رغم حرب الرمال سنة 1963 وما أنتجته من خصومة سياسية وعسكرية مبكرة بين النظامين. لذلك، بقي العداء حينها سياسيا–نخبويا محدود الأثر الاجتماعي، من دون حاضنة أو قاعدة شعبية، و لم يتوطن بعد في الثقافة أو في الوعي الشعبي.

في الفترة الثانية، أي في منتصف السبعينيات، ومع بروز نزاع الصحراء، انتقل التوتر من خلاف حدودي قابل للتدبير إلى نزاع بنيوي حول الشرعية والسيادة والتموقع الإقليمي، وبدأ الخطاب الرسمي الجزائري يعيد تعريف المغرب من "جار مختلف" سياسيا إلى فاعل مرفوض في مسألة يعتبرها قضية وجودية. وقد تجسد ذلك في طرد المغاربة من الجزائر سنة 1975، فيما سميت بـــ"المسيرة السوداء" أو "المسيرة الكحلة"، في عملية تهجير قسري لزهاء 350 ألف شخص، أي نفس عدد الأشخاص الذين شاركوا في المسيرة الخضراء، وذلك صبيحة عيد الأضحى يوم 18 دجنبر 1975 (أي بعد شهر على المسيرة الخضراء)، أيام حكم هواري بومدين بالجزائر.[2] علما أن هذا القرار قوبل في أوساط واسعة من الجزائريين بكثير من الابتهاج، لاسيما وأن التهجير الجماعي تبعته عمليات سطو ونهب ومصادرة لأملاك المغاربة المطرودين.[3]

ورغم أن مظاهر التنقيص والتحقير من المغاربة بدأت بشكل محتشم قبل مأساة الطرد الجماعي بسنوات، غير أن هذه اللحظة شكلت نقطة انعطاف تسارعت فيها عملية مأسسة العداء عبر أدوات متعددة، شملت المدرسة ومقررات التاريخ والتربية الوطنية والإعلام العمومي والخطاب الدبلوماسي، فضلا عن الفضاء الثقافي–الرمزي الذي أسهم في إعادة ترسيم الحدود بين "الذات الجزائرية" و"الآخر المغربي".

---

[1] شهدت العلاقة بين المغرب والجزائر بعد الاستقلال سلسلة من المحطات الصدامية التي تراكمت لتحول الجوار إلى خصومة بنيوية. بدأت الأزمة مع حرب الرمال (1963–1964) التي أنهت مبكرا منطق التضامن الثوري وحولت الخلاف الحدودي إلى مواجهة عسكرية. ثم أحدث الخلاف حول الصحراء الغربية منعطفا حاسما، خصوصا بعد المسيرة الخضراء (نوفمبر 1975) وما أعقبها من طرد جماعي للمغاربة من الجزائر (ديسمبر 1975) في "المسيرة الكحلة"، ما نقل النزاع إلى مستوى العقاب الجماعي للأفراد. وفي فبراير 1976، عمق إعلان "الجمهورية الصحراوية" واعتراف الجزائر بها القطيعة السياسية والدبلوماسية. وتحول الخلاف إلى نزاع مؤسسي سنة 1984 مع قبول الكيان الصحراوي في منظمة الوحدة الإفريقية وانسحاب المغرب ردا على ذلك. وحتى اتحاد المغرب العربي (1989) لم ينجح في تجاوز هذا الإرث، إذ دخل في شلل مبكر خلال بداية التسعينات. وانتهى العقد بانفجار أزمة أمنية–دبلوماسية إثر تفجيرات مراكش (غشت 1994)، فرض المغرب بعدها التأشيرة، وردت الجزائر بإغلاق الحدود البرية، لتختم التسعينات بقطيعة مادية وجيوسياسية بين البلدين.

[2] "ذكرى بومدين.. عندما رد بوخروبة بمسيرة "كحلاء" على "الخضراء"،" مقال رأي، هسبريس، 18 يناير 2024، https://www.hespress.com/، تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

[3] "مغاربة مطرودون من الجزائر يطالبون..."، خبر صحفي، الجزيرة نت، 11 أبريل 2007، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2007/4/11/...، تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تدريجيا، مع تراجع "جيل التضامن والذاكرة المشتركة" وصعود أجيال تلقت وعيها من رواية رسمية مؤطرة، تحول العداء تصاعديا من ملف سياسي قابل للتفاوض إلى سردية شبه ثابتة، سيتم تسخيرها أساسا للمرحلة الموالية المتمثلة في تعميم العداء وتدويله.

ب. من وفاة بوتفليقة إلى اليوم:

مع الحراك الشعبي سنة 2019، وما رافقه من إعادة ترتيب هرم السلطة وصعود ثنائية تبون/شنقريحة بعد مرحلة القايد صالح، وعودة المؤسسة العسكرية إلى واجهة القرار السياسي، دخلت الجزائر طورا جديدا في توظيف صورة المغرب. ترافق ذلك مع تراكم أزمات اجتماعية واقتصادية داخلية، وتبدل في البيئة الإقليمية تمثل في تعزيز الحضور المغربي في إفريقيا، واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة المغرب على الصحراء، وتطبيع العلاقات المغربية–الإسرائيلية. وفي الوقت ذاته، اتجهت علاقات الجزائر مع عدد من القوى الإقليمية والدولية نحو التدهور، كما هو الحال مع فرنسا وإسبانيا ودول الساحل.

في هذا السياق المركب، وبفعل الموجة الثانية من سلسلة الصدامات،[1] اكتسب العداء تجاه المغرب وظيفة إضافية تتمثل في توفير مورد رمزي لإدارة التوترات الداخلية وإعادة بناء سردية السلطة، وانتقل العداء من نطاق النخبة إلى المجال العمومي عبر بنية إعلامية متشعبة تشمل القنوات الفضائية العمومية والخاصة، والصحافة الورقية والإلكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي والبرامج الرياضية. وقد أسهم هذا الانتشار في تكرار القاموس العدائي على نحو منتظم، وتكريس المغرب كعدسة تفسيرية لعدد من الملفات الداخلية والإقليمية، بشكل يعمق من مظاهر مأسسة العداء (Institutionalization of Hostility) وتحويله إلى عقيدة ونمط ثابت لإعادة تأطير العلاقات السياسية والأمنية.

وبالتوازي مع ذلك، تعمق تدويل هذا العداء وزادت كثافته، وتمت تعبئة موارد مالية ضخمة لتوسيعه وإبرازه؛ بحيث لم يعد موجها للداخل فقط، بل سعى إلى بناء سردية عدائية حول المغرب في فضاءات خارجية متعددة، عبر وسائل إعلام دولية ولوبيات سياسية ومنظمات دولية مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومنظمات حقوقية وواجهات دبلوماسية في أوروبا وأمريكا، كما في الفضاءين الإفريقي والمغاربي، ولاسيما في الدول التي كانت محسوبة على المعسكر الشرقي سابقا. وقد تجسد سعي الجزائر إلى تدويل العداء في التصريحات العدوانية لوزراء الخارجية الجزائرية ضد المغرب حيثما حلوا وارتحلوا، كما أصبح المغرب وقضية الصحراء الغربية المغربية القضية الوطنية الأولى[2] لممثلي الجزائر في المحافل الدولية كما صرح بذلك وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة. وهو ما يحيل إلى إرادة سياسية إلى إبقاء الملف كأداة تعبئة وهوية لا كملف قابل للتسوية تكون له أثمان وتداعيات داخلية وخارجية على النظام الجزائري.

---

[1] إجمالا يمكن اختصار العلاقة بين الجزائر والمغرب من وفاة بوتفليقة إلى اليوم باستمرار مسار تصاعد التوتر بين البلدين، حيث فشلت محاولات التقارب بين 1999 و2002 في فتح الحدود المغلقة منذ 1994، ثم تجدد التصعيد مع حادثة إنزال العلم المغربي في وهران (2013) وتنامي المناوشات الحدودية (2014–2016). وفي 2017 نقلت عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي النزاع إلى ساحة تنافس دبلوماسي مؤسسي. ومع الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء سنة 2020 وما صاحبه من تطبيع مغربي–إسرائيلي، اعتبرت الجزائر التحول تهديدا استراتيجيا مباشرا. وتفاقم الوضع في صيف 2021 إثر أزمة "القبائل" وملف بيغاسوس وأحداث منطقة العرجة المتاخمة لمدينة فكيك، لتنتهي المرحلة بإعلان قطع العلاقات (غشت 2021) ثم إغلاق الأجواء ووقف أنبوب الغاز. لاحقا برزت أشكال رمزية–شعبية للتوتر مثل أزمة "الشان" (2023) وصولا إلى مقتل سياح مغاربة قرب السعيدية (غشت 2023)، ما كرس انتقال الخلاف من توتر سياسي إلى قطيعة مؤسسية وذاكرة اجتماعية جريحة.

[2] ناصر بوريطة، «موقف الجزائر من قضية الصحراء يكشف الوجه الحقيقي للنظام الجزائري»، موقع هسبريس (Hespress)، يوتيوب، 7 فبراير 2021، https://www.youtube.com/watch?v=Iw3Q8M6DiaE، تاريخ الاطلاع: 30 يناير 2026.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبذلك انتقل العداء من تعبير رسمي قابل للاحتواء إلى عداء مُمأسس ومُعمم ومُدول، ذي وظائف سياسية داخلية وخارجية متشابكة.

الفرع الثاني: صناعة العدو الخارجي، صورة العدو، والأخرنة أو "الآخر"

لا يكفي أن نقول إن النظام الجزائري يرى في المغرب خصما أو منافسا إقليميا؛ فهذه صياغة سطحية، أو بالأحرى "واقعية" مبسطة لا تلتقط البنية العميقة للخطاب. ما يحدث بين الجزائر والمغرب هو أقرب إلى عملية معقدة يمكن تسميتها، بحسب عدد من المنظرين السياسيين، بـــ"صناعة العدو الخارجي".

تكشف الأدبيات الكلاسيكية أن العدو الخارجي لا يفهم كمعطى طبيعي، بل كبناء سياسي–تمثلي تُعرف الجماعة من خلاله ذاتها وحدودها. في هذا السياق، يضع مكيافيلي الصراع في قلب السياسة حين يقرر أن الحرب كانت فعلية أو محتملة (باعتبارها أفقا للمواجهة الدائمة) تتموضع في صميم السياسة ذاتها.[1] ويجد هذا التصور صداه عند كارل شميت، الذي أقام مفهوم السياسي على ثنائية الصديق والعدو، معتبرا إياها المحدد النهائي الذي تنتظم في ضوئه الأفعال السياسية وتُفهم دوافعها،[2] وأن العدو السياسي لا يلزم أن يكون شريرا أخلاقيا أو منافسا اقتصاديا(...) إنما تقوم العداوة على معارضة وجودية بين جماعتين.[3] هنا لا يكون العدو خطأ أخلاقيا أو خصما اقتصاديا، بل "آخرا وجوديا" تختزل فيه أسئلة الحياة والموت السياسي للجماعة.

وتضيف الأدبيات اللاحقة على هذا البعد الوجودي وظيفة سياسية صريحة. فالعدو عند بيار كونيزا ليس مجرد "آخر"، بل آلية لتسكين القلق وإدارة الأزمات؛ فهو الآخر والشر والتهديد (...) الذي يقوم بوظيفة مهدئ للقلق عبر تحمله –حقيقة أو وهما– مسؤولية مخاوفنا الجماعية، ويمكنه أن يثبت نظاما سياسيا، ويسهم في إسمنت الجماعة، بل يشكل مخرجا لسلطة تواجه صعوبات داخلية.[4] وفي جانب آخر، يبين لوران دورنيل كيف تنتج الذاكرة الطويلة "عدوا وراثيا" عبر تراكم السرديات وصدمات الحرب، حيث تتبلور ذاكرة للعدو تجمع عناصر قديمة مع أخرى جديدة، وتنقل سمات أعداء سابقين إلى عدو واحد، ضمن نظام (زينوفوبي) وسياسات تَذَكُر رسمية.[5] بينما يلخص أندريه جاكوب البعد البنائي في عبارته المكثفة: العدو ينبغي بناؤه وإعادة بنائه باستمرار من أجل تبرير كل قرار بالحرب.[6]

بهذا، يصبح العدو عند شميت تعريفا وجوديا للسياسة، وعند كونيزا أداة لإدارة القلق وتثبيت النظام، وعند دورنيل وجاكوب منتجا لسرديات الذاكرة وسياسات التذكر.

ضمن هذا الإطار، لا يمكن التعامل مع صورة المغرب في الخطاب الجزائري كنتاج "توتر عابر" في ملف حدودي أو إقليمي؛ بل كخيار متكرر لصناعة عدو يحمل مسؤولية الاختلالات الداخلية ويتم توظيفه في إعادة لحمة الجماعة. هذا ما يجعل المغرب، في البناء الخطابي، ليس خصما في موضوع معين ومحدد، بل هو بنية تفسيرية جاهزة؛ بحيث تصبح كل أزمة اقتصادية أو احتقان

---

[1] Cristina Ion, "Guerre et politique: L'ennemi chez Machiavel," Annals of the University of Bucharest – Political Science Series 8 (2006). P. 19.

[2] Predrag Petrović, "Enemy as the Essence of the Political," Western Balkans Security Observer, no. 13 (2009). p. 3.

[3] Ibid., p. 3.

[4] Conesa, Pierre. *La fabrication de l'ennemi dans les démocraties…*, 1998, p. 2

[5] Dornel, Laurent. *La fabrication de l'ennemi "héréditaire" allemand (1815–1914). *, 2014, p. 107

[6] Jacob, André. *Réflexions sur la construction de l'ennemi. *, Société, no. 22, 2002, p. 72.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

اجتماعي أو توتر سياسي حدودي أو فشل دبلوماسي مجالا لإعادة التأويل عبر "المؤامرة المغربية" أو "الحرب غير المعلنة"، بدءا من اتهام المغرب بمسؤوليته عن "اصفرار عشب ملعب رياضي جديد"، وصولا إلى ضلوعه في قرار رفض مجموعة (البريكس) طلب الجزائر الانضمام إليها.

وعلى نفس المستوى، ومن نفس المنظور، يتم النظر إلى المغرب من خلال كونه هو "الآخر". في هذا الصدد، يُقدم مفهوم الأخرنة (Othering) من "الآخر" أداة دقيقة لقراءة كيفية تحويل المغرب إلى "آخر الذي لا يمكن مساكنته أو مجاورته". وتصوغ إلينا فاهينسالو هذه العملية باعتبارها فرزا هرميا بين "نحن" و"هم"، وبتعبيرها هي: عملية يصنف فيها الأفراد إلى جماعات هرمية من "هم" و"نحن"، وغالبا ما تتم عبر الوصم وتبسيط الفوارق، بحيث يَمنح "نحن" لنفسه هوية من خلال فصل نفسه عن "الآخر".[1]

ويراد من هذه الثنائية تحقيق إحساس بالانتماء الاجتماعي عبر إقصاء غير المرغوب فيه والآخر، وتنتج هذه العملية سرديات غير متوازنة توسم فيها بعض الهويات بالتفوق وأخرى بالدونية.[2] من جهته، يربط ينسن (Jensen) ذلك مباشرة بعلاقات القوة، حين يعرف (الأخرنة) بأنها عمليات خطابية تُعرف من خلالها الجماعات القوية –التي قد تكون أو لا تكون أغلبية عددية– الجماعات الخاضعة تعريفا اختزاليا، تسند إليها خصائص إشكالية و/أو دونية، وتؤكد مثل هذه العمليات الخطابية مشروعية وتفوق الأقوياء، وتشرط في الوقت نفسه تكون الهوية لدى الخاضعين.[3]

ويضاف إلى ذلك ما يشير إليه توماس أولالد وآخرون، استلهاما من المفكر إدوارد سعيد، من أن "الإبستمولوجيا" (...) ليست حيادية أبدا، بل هي دائما دراسة اجتماعية وسياسية؛ لذلك يؤكد سعيد أن المعرفة –التي تنتج دائما داخل موقع اجتماعي معين– مرتبطة ارتباطا وثيقا بعلاقات القوة،[4] وأن صورة الذات تصاغ عبر "تشييد صورة سلبية للآخر" بحيث "تنشأ صورة للذات يمكن قبولها والمصادقة عليها".[5] من هنا تصبح المعرفة بالآخر جزءا من هندسة التفوق والدونية، لا وصفا بريئا لعالم اجتماعي.

على ضوء هذا الجهاز النظري، يمكن قراءة الأوصاف المتكررة للمغرب في الإعلام الجزائري، من قبيل "المخزن" و"مملكة الرذيلة" و"المطبع مع الكيان الصهيوني" و"بلد الدعارة والمخدرات" و"الجار المتآمر" و"بواسين اليدين" والعياشة" و"الراكعين للملك"...، بوصفها صيغا أخرنية اختزالية تجرد المغرب من شرعية فاعل سيادي، وتعيد إنتاجه كجسم منحرف معياريا وسياسيا وأخلاقيا. فالبرامج التي تسخر من أي نجاح مغربي باعتباره "فبركة مخزنية عبر الفوطوشوب"، بما فيها ملاعب بطولة الكان

---

[1] Vaahensalo, Elina. "Creating the Other in Online Interaction: Othering Online Discourse Theory." *The Emerald International Handbook of Technology-Facilitated Violence and Abuse*, Emerald Publishing, 2021, p.229.

[2] Ibid., p.229.

[3] Jensen, Sune Qvotrup. "Othering, Identity Formation and Agency." Qualitative Studies, vol. 2, no. 2, 2011, p.66.

[4] Thomas-Olalde, Oscar, and Astride Velho. "Othering and Its Effects – Exploring the Concept." *Othering and Its Effects – Exploring the Concept*, University of Innsbruck, n.d., p.30.

[5] Ibid., p.30.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2025، والتقارير التي تفسر التغلغل المغربي في إفريقيا كجزء من "مخطط لتطويق الجزائر"، ليست شذرات عابرة بدون دلالات، بل أمثلة عملية على اشتغال هذه البنية: تثبيت "نحن" نقية/مهددة، مقابل "هم" مدنسة/مهددة.

بهذا المعنى، يتقاطع بناء العدو الخارجي عند شميت وكونيزا ودورنيل وجاكوب مع ديناميات (الأخرنة) عند فاهينسالو وينسن وإدوارد سعيد ليشكل نواة صلبة في سيكولوجيا العداء الجماعي تجاه المغرب؛ حيث تستخدم صورة "الآخر المغربي" لتسكين القلق وإعادة إنتاج الهوية وتبرير السياسات وإضفاء المعنى على الأزمات الداخلية. ومن هنا يصبح المغرب من الناحية الوظيفية اختزالا لا يصف سياسة بل "طبيعة" منحرفة؛ أي نقل المغرب من خانة الفاعل السيادي إلى خانة الفاعل المعياري المنحرف. وبالتالي، يصبح في المخيال السياسي الجزائري أكثر من خصم إقليمي، بل عدوا وظيفيا وراثيا و"مؤخرنا" في آن واحد، تُبنى عليه سرديات الكراهية وتعاد به شرعنة القطيعة.

المطلب الثاني: آليات هندسة الكراهية في الخطاب الجزائري

بعد تحديد السياق التاريخي ووضع الإطار النظري لصناعة العدو والأخرنة وصورة العدو، ينتقل هذا المطلب إلى المستوى التطبيقي عبر التركيز على الآليات الخطابية الأبرز التي تفعل هذه البنيات، وفي مقدمتها التأطير العدائي والشيطنة والتجريم الرمزي ثم الأمننة، وذلك بهدف إبراز الكيفية التي تتحول بها المفاهيم السابقة إلى ممارسات لغوية وإعلامية متكررة.

الفرع الأول: التأطير العدائي والأمننة

يشتغل التأطير العدائي (Hostile Framing) بوصفه آلية لإعادة ترميز الواقع أكثر مما هو وصف حيادي للعداء. وبتعبير روبرت إنتمان، يقوم التأطير على انتقاء بعض الأوجه من واقع مدرك وإضفاء قدر من البروز عليها بما يعزز تعريفا للمشكلة، وتفسيرا سببيا لها، وتقييما أخلاقيا، و/أو توصية علاجية بخصوصها.[1] ويعاد في المرحلة التالية تأويل سلوك الخصم عبر إسناد السببية والنية العدائية على نحو يُضيق هوامش القراءة البديلة.[2] ثم يتكثف الترميز المعياري (Moral Coding) الذي يرسخ تصورا أخلاقيا سلبيا للخصم عبر نسب دوافع منحرفة أو نوايا سيئة إليه، بما ينتج فاعلا لا يُحترم أخلاقيا ويصبح هدفا مشروعا للرد أو للعقاب.[3]

في الحالة التي تهمنا، لا تسجل وسائل الإعلام الجزائرية "وجود خلاف مع المغرب" فحسب، بل تنتج إطارا قارا يجعل المغرب، بصورة شبه تلقائية، مرادفا للتهديد والخيانة والعمالة والتآمر. ويمكن اختزال منطق هذا الإطار في أربع حركات/عمليات[4] مترابطة:

أولا، انتقاء دلالي يركز على وقائع معينة (التطبيع المغربي–الإسرائيلي، تحركات المغرب في إفريقيا، مواقفه من قضية الصحراء...)، مع كبت وإخفاء شبه كامل للوقائع التي قد تعقد الصورة وتمنحها بعدا إيجابيا، مثل ذاكرة التضامن المشتركة، وملفات التعاون الممكنة، والأدوار الإيجابية للمغرب إقليميا ودوليا، والمشتركات البنيوية. ثانيا، إسناد سببية ونية عدائية لكل فعل

[1] Entman, Robert M. "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm." Journal of Communication, vol. 43, no. 4, 1993, pp. 51–58, p. 52.

[2] Jervis, Robert. Perception and Misperception in International Politics. Princeton University Press, 2017, p. 33.

[3] Goffman, Erving. Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience. Northeastern University Press, 1986, p. 22

[4] Ibid. p. 22.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مغربي؛ أي إن كل خطوة مغربية تقرأ باعتبارها جزءا من "مخطط لمحاصرة الجزائر" أو "التآمر عليها"، لا باعتبارها خيارا سياديا في بيئة تنافسية. ثالثا، ترميز أخلاقي سلبي؛ بحيث يُنسب للمغرب "البيع في قضايا سياسية مصيرية" و"التفريط في الحقوق" و"خيانة القضايا القومية"، بشكل يحوله إلى فاعل فاقد للاحترام، ومن ثم يصبح هدفا مشروعا للعقاب والإذلال الرمزي. رابعا، تمكين سياسات استثنائية(Policy Enablement) ، أي حين تتكرس الصورة السابقة، يصبح الانتقال من الخطاب إلى إجراءات عملية عقابية من قبيل إغلاق الحدود وقطع العلاقات ومنع الطيران وقطع أنبوب الغاز والرفع في الإنفاق العسكري... خطوة تبدو منسجمة مع "حماية الأمن القومي" وليست مجالا مفتوحا للنقاش العمومي.

ويتقاطع التأطير العدائي مع منطق الأمننة (Securitisation) كما بلورته مدرسة كوبنهاغن. وتعرف الأمننة بوصفها عملية خطابية–سياسية يعاد فيها توصيف قضية ما عبر (Speech Act)[1] على أنها تهديد وجودي بما يبرر نقلها من مجال "السياسة العادية" إلى مجال "السياسة الاستثنائية"، شريطة أن يتلقى الجمهور المستهدف هذا الادعاء بوصفه تهديدا فعليا، بما يفتح الباب أمام تدابير/وسائل غير تقليدية لمواجهته.[2] ويشرح بوزان وآخرون (الأمننة) بوصفها اللحظة التي يُنظر فيها إلى القضية باعتبارها تهديدا وجوديا يستدعي إجراءات طارئة ويبرر خطوات تقع خارج الحدود المعتادة للإجراءات السياسية.[3]

وإذا نقلنا هذه العدة المفهومية إلى الخطاب الجزائري تجاه المغرب، يتضح أن الأمر لا يتعلق بمجرد خصومة سياسية، بل بسلسلة من محاولات (الأمننة) المتتابعة. فالقضايا المتصلة بالمغرب ــ من مشروع الحكم الذاتي في الصحراء إلى التطبيع، مرورا بالتغلغل المغربي الاقتصادي والسياسي والروحي والرياضي في إفريقيا، إلى تحديث منظومات التسليح إلى بناء الموانئ الكبيرة، إلى تنويع الشراكات الاستراتيجية... ــ تقدم كلها بوصفها إشارات على "مشروع عدائي" يستهدف الجزائر في أمنها وهويتها ودورها "التحرري" في المنطقة. وهذا ما يفسر الأسلوب الذي تم التسويق به لعدة قرارات جزائرية وأبرزها قرار قطع العلاقات الدبلوماسية،[4] وتشديد إغلاق الأجواء والحدود والتجييش الإعلامي المستمر، باعتبارها ردود فعل دفاعية لا خيارات سياسية قابلة للتقييم أو المراجعة.

بذلك، لا يكتفي التأطير العدائي بإنتاج صورة سلبية عن المغرب، بل يخلق بنية إدراكية–أمنية مغلقة تجعل استمرار العداء يبدو "ضرورة دفاعية"، وتبعا لذلك تقلص أو تغلق فضاءات المناورة الدبلوماسية، عبر تحويل الخلافات السياسية القابلة للتسوية إلى تهديدات وجودية معلقة على الدوام، وتجميد إمكانية التفكير في التفاوض أو إعادة بناء الثقة.

---

[1] مفهوم (Speech Act) مأخوذ من نظرية أفعال الكلام عند أوستن وسيرل، ويعني أن القول ليس مجرد وصف لواقع، بل قد يكون فعلا يُنشئ واقعا جديدا. بمعنى عندما يقول فاعل سياسي: "هذه القضية تهديد وجودي"، فهو لا يصف خطرا فحسب، بل يسعى إلى تحويل القضية إلى ملف أمني يبرر إجراءات استثنائية. راجع: Searle, John R. Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language. Cambridge: Cambridge University Press, 1969.

[2] عادل عنتر علي، "نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية: من مدرسة كوبنهاغن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة الإسكندرية، المجلد 15، العدد 14 (أبريل 2022): 570–571.

[3] Buzan, Barry, Ole Wæver, and Jaap de Wilde. Security: A New Framework for Analysis. Lynne Rienner Publishers, 1998, p. 23.

[4] وفق تصريح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، استند قرار قطع العلاقات مع المغرب إلى "تراكم أعمال عدائية" من بينها: دعم الرباط المعلن لحق منطقة القبائل في تقرير المصير، واتهامات باستخدام برامج تجسس تستهدف مسؤولين جزائريين، والتقارب المغربي–الإسرائيلي وما رافقه من تصريحات اعتبرتها الجزائر موجهة ضدها، فضلا عن حملات إعلامية وسياسية تصور كمس بالأمن القومي ووحدة التراب الجزائري. النص الكامل للبلاغ على موقع وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية الرسمي (mfa.gov.dz)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن المهم التذكير في ختام هذه الفقرة أن تثبيت العداء لم يعد حكرا على الخطاب التقليدي، بل بات يتغذى بوضوح من الوسائط الرقمية وتقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن ما يعرف بحرب المعلومات والحرب النفسية السيبرانية وحروب البروباغاندا. فقد أصبحت خوارزميات المنصات، والأخبار الزائفة(Fake News) ، والمحتوى الموجه، وتقنيات التزييف العميق (Deepfakes)أدوات فاعلة في إعادة إنتاج السرديات العدائية وتسريع انتشارها عبر الحدود. ولا تقتصر وظيفة هذه الأدوات على نقل الرسائل، بل تعمل على تضخيم الانفعال، وصناعة انطباعات زائفة بالانتشار والإجماع، وإرباك عمليات التحقق وخلق تشويش معلوماتي مقصود، وترويج الإشاعة على الطريقة (الغوبلزية)[1] بالإصرار على الكذب حتى يترسخ في ذهن الناس.

وقد تجلت هذه الممارسات بوضوح قبل موعد كأس إفريقيا للأمم 2025، ولا سيما قبيل المباراة النهائية، حيث جرى تجييش قطاعات من الجماهير الإفريقية رقميا لتقبل سردية حصول المنتخب المغربي على اللقب عبر "رشوة الحكام". وتم ذلك عبر شبكات واسعة من الحسابات المزيفة ومقاطع فيديو مفبركة، أثبتت القرائن ارتباط مصادرها بالبيئة الرقمية الجزائرية[2]. وقد ساهم منطق "اقتصاد الانتباه الرقمي"، القائم على تعظيم المشاهدات وجني العائدات الإعلانية، في مضاعفة وتيرة نشر هذا المحتوى المزيف والمحرف، مستثمرا الانفعالات الشعبية وملبيا رغبة بعض المتلقين في استهلاك روايات تشفي نزعات الشماتة والعداء.

الفرع الثاني: الشيطنة والتجريم الرمزي

تمثل الشيطنة (Demonization) آلية خطابية تحول الخصم السياسي إلى "آخر" غير شرعي وغير قابل للمساكنة، عبر تبسيط الواقع في ثنائية "نحن/هم" وشحنها بمعان قيمية وأخلاقية. وبمعنى أدق، تقوم الشيطنة على تعزيز بناء رمزي للواقع قائم على تبسيط مفهومي من نوع بطل/خصم، حيث يُقدم "الآخر الخصم" ككيان غير مقبول ثقافيا ودوني أو محتقر فعليا.[3] وفي المقابل، يتم تقديس الذات الجماعية عبر رفع "نحن" إلى مرتبة معيارية ورسالية عليا، بشكل يولد حالة من "غلق الصفوف" ويضعف إمكانات النقد أو المراجعة. وتتجاوز الشيطنة الخصومة السياسية نحو نزع الإنسانية عن "الآخر" من خلال العنف اللفظي، منتجة استقطابا قسريا يقوم على سردية "نحن/هم".[4]

ويستثمر الخطاب العدائي الجزائري بشكل "هوسي" هذه الآلية لتقديم المغرب كفاعل "شرير بطبيعته"؛ أي إن نواياه مُضرة مع سبق الإصرار والترصد، وأفعاله مؤولة مسبقا على أنها ضد الجزائر، لدرجة يختفي في ثناياها الفارق بين الخيارات السيادية والاجتهادات السياسية من جهة، وبين الخيانة والتطبيع والغدر من جهة ثانية. ومن هذا المنظور يتم اختزال المغرب في صورة ومعجم "جار السوء" و"العدو الكلاسيكي" و"المطبع الخائن"، و"المهدد للاستقرار الإقليمي" و"المتعاون مع قوى معادية"، إلخ. بل يأخذ هذا المسار أحيانا شكلا مبالغا من الفجور في الخصومة والإساءة المنهجة والعنف الرمزي من خلال توظيف الإشاعة والتأويل العدائي للأحداث العابرة لتعزيز خطاب الكراهية. ومثال ذلك، ترويج اتهام المغرب بتحمل مسؤولية ما عُرف بـــ"العشرية السوداء" في الجزائر، ونسب الإعلام الجزائري حرائق الغابات التي شهدتها ولايات جزائرية في صيف 2021 إلى "مؤامرة مغربية"

---

[1] نسبة إلى جوزيف غوبلز وزير الدعاية في الدولة النازية

[2] منصة "إكس" تفضح دون قصد حملة تضليل جزائرية ضد المغرب، *ميدل إيست أونلاين*، الثلاثاء 25 نوفمبر 2025، متاح على الرابط: https://www.middle-east-online.com إكس-تفضح-دون-قصد-حملة-تضليل-جزائرية-ضد-المغرب. تاريخ الاطلاع: 20 فبراير 2026.

[3] Romero-Rodríguez, Luis M., Bárbara Castillo-Abdul, and Pedro Cuesta-Valiño. "The Process of the Transfer of Hate Speech to Demonization and Social Polarization." Politics and Governance, vol. 11, no. 2, 2023, pp. 110–111

[4] Ibid., p.111.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

دون تقديم سند تقني أو قضائي، في مثال نموذجي على التأطير العدائي عبر الإسناد السببي(causal attribution) ، أي إسناد الضرر إلى الفاعل المكروه مسبقا.

وهناك أمثلة أخرى تقترب من الهلوسة من قبيل تحويل اتجاه السحب الممطرة نحو المغرب، وتحويل سيول مياه الأمطار الحدودية إلى السدود المغربية. وبذلك يتحول حدث طبيعي/تقني إلى "دليل" على نية الأذى، وهو الأمر الذي يعمق سردية "العدو الذي لا ترمش له عين من أجل إلحاق الأذى بنا".

في مثال آخر أكثر تجريحا وجرأة، يتم استهداف المؤسسة الملكية باعتبارها حاملا لشرعية دينية في المخيال المغربي (صفة أمير المؤمنين) عبر رسومات كاريكاتورية ومواد إعلامية تنزع عنها الاحترام وتسقط عليها دلالات تحقيرية.[1] وتتصاعد وتيرة هذه الشيطنة وتتوسع كلما انفجر ملف فضائحي، حيث يتزايد نشاط الفبركة عبر الفوتوشوب وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لإقحام رموز وطنية مغربية في تلك القضايا، كما حدث في ملف شبكة إبستاين. ويستند هذا النمط من الشيطنة إلى مخزون رمزي أعمق، يقوم على ثنائية الخير والشر، أو الملاك والشيطان، بما تحمله هذه الاستعارات من دلالات دينية وأخلاقية راسخة في الثقافة الإسلامية وفي التمثلات الشعبية. ومن شأن هذا التأطير الثنائي أن يعزز منطق القطيعة، ويضيق أفق الحوار، ويشحن المشاعر الجماعية، بل يؤججها.

وإلى جانب آلية الشيطنة، يستخدم في هذا العداء ما يعرف بـــالتجريم الرمزي(Symbolic Criminalization) ، وهو آلية خطابية–معيارية يعاد عبرها تعريف الفاعل الدولي من موقع "خصم سياسي" إلى موقع "فاعل منحرف معياريا"، عبر إلصاق صفة الجرم وانتهاك القانون أو الأخلاق الجماعية دون المرور بمسار تجريم قضائي فعلي، بما يؤدي إلى نزع الشرعية عنه وإضعاف موقعه التفاوضي أمام الأطراف الأخرى وإغلاق مساحات الاعتراف والتسوية معه.[2] ويرتكز هذا المفهوم على منطق الوصم (Stigmatisation) عند بيكر. هذا الأخير يبين أن الانحراف ليس خاصية في الفعل ذاته، بل هو نتيجة لتطبيق قواعد وعقوبات من قبل آخرين على الفاعل، لا خاصية ملازمة للفعل نفسه.[3] أي إن الفاعل يُعرف كمنحرف حين يطبق عليه تصنيف الجرم من قبل الجماعة المرجعية. ويضيف غوفمان أن الوصم يحول صفة ما إلى خاصية محطمة للمكانة على نحو عميق، وتحدث فجوة بين الهوية الاجتماعية المتوقعة والهوية الاجتماعية الفعلية،[4] أي فجوة تبرر معاملة الفاعل ككيان منقوص المكانة والشرعية.[5]

وانطلاقا من ذلك، يصبح التجريم الرمزي في العلاقات الدولية توسيعا لهذه الآليات: استخدام لغة "الإرهاب"، و"خرق القانون الدولي"، و"الدولة المارقة" لإخراج دولة ما من دائرة "السلوك الدولي الطبيعي" وتخفيف التعاطف معها. وقد أظهرت دراسة لقناة بريطانية أن هذه العملية — أي التجريم الرمزي– تدرج الفاعلين في أنماط تغطية إخبارية للجريمة تضخم المخاوف العامة وتروج لزيادة قدرة الدولة كحل للجريمة.[6]

---

[1] "دمية على شكل الملك محمد السادس في برنامج جزائري ساخر تثير غضبا مغربيا"، مقطع فيديو إخباري، BBC News عربي، منشور في 15 فبراير 2021، متاح على https://www.youtube.com/watch?v=7T5x0aiw7ao، تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

[2] Becker, Howard. *Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance*. Free Press, 1963, p. 9

[3] Ibid., p. 9.

[4] Goffman, Erving. *Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity*. Prentice-Hall, 1963, p. 3.

[5] Ibid. p. 3.

[6] Wayne, Mike, Lesley Henderson, Craig Murray, and Julian Petley. "Television News and the Symbolic Criminalisation of Young People." 2015.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتبرز هذه الآلية في الحالة المغربية–الجزائرية عندما تستخدم الاتهامات المتكررة للمغرب بدعم انفصال إقليم القبايل أو انتهاك حدود الجوار وحسن الجوار أو الارتهان لأجندات خارجية او التجسس بواسطة البرنامج الإسرائيلي بيجاسوس[1]...، كآليات لتجريم رمزية تعيد تأطير الطرف الآخر كـــ"كيان مخطئ معياريا" لا كشريك نزاع.

ويتجلى هذا المنحى العدائي بصورة أوضح في الإعلام الرسمي الجزائري، في ظل تساهل ملحوظ يتنافى مع أبسط قواعد وأخلاقيات المهنة؛ إذ يُفسَح المجال، بل يُشجع أحيانا، لبعض الإعلاميين والصحفيين، وحتى المؤثرين على منصات التواصل الاجتماعي، على توظيف قاموس سوقي ومبتذل في توصيف المغاربة ورموز المملكة داخل بعض البرامج الإذاعية والتلفزية، وعبر إنتاج تقارير متطابقة الصياغة والصورة حول المغرب يتم بثها على العديد من القنوات في الوقت نفسه، بما يوحي بأن المادة الإعلامية تصدر عن مصدر مركزي، وتُدار ضمن خط تحريري موحد؛ وهو ما يقوي فرضية وجود تداخل وظيفي بين الجهاز الإعلامي الجزائري وبعض الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في إنتاج سردية عدائية ذات طابع رسمي.

ولا يقف التجريم الرمزي عند النظام السياسي، بل يمتد ليشمل المجتمع والثقافة والمرأة والتاريخ والتراث والاقتصاد؛ من خلال اختزال المغرب في صورة "مملكة الرذيلة" و"مجتمع السحر والسحرة"، أو "بلد الدعارة والسياحة الجنسية"، أو "مملكة مراكش"، أو "مملكة ليوطي" و"شعب الراكعين" و"بواسين اليدين" و"نساء حقول الفراولة الاسبانية". بل يتجاوز الأمر حدود النقد السياسي إلى تمرير تقرير على قناة تلفزية رسمية يروج لادعاء مفاده أن "السلطان المغربي باع سبتة ومليلية مقابل دراجة هوائية"، وهو طرح يفتقر إلى الحد الأدنى من الرصانة التاريخية. بل إن بعض القنوات الفضائية تسمح بتمرير أي عبارات من شأنها استفزاز المغاربة صراحة، ولو اتسمت بالسخف والابتذال. فقد صرح مثلا أحد "المحللين السياسيين" على قناة جزائرية رسمية بأن الجزائر قادرة على "احتلال المغرب في ظرف ساعتين، وبطواقم الوقاية المدنية فقط"، كما أعلن أحد المعلقين الرياضيين أنه يشجّع "والو" ضد المنتخب المغربي، أي إنه "ضد المغرب ولو لعب ضد لا شيء". وتعكس هذه التصريحات انزياح الخطاب من حقل الجدل السياسي إلى فضاء الاستفزاز الرمزي والتعبئة الانفعالية، الأمر الذي يحّل العداء من موقف ظرفي قابل للمراجعة إلى اصطفاف هوياتي مطلق، منفصل عن طبيعة الخصم أو سياق المنافسة.

وفي السياق نفسه، تُقدم بعض الأخبار المرتبطة بالمغرب ضمن معالجات إعلامية يغلب عليها طابع التشفي أو التهكم؛ كما في تغطية زلزال الحوز، حيث جرى توصيف المغرب بـــ"مملكة الطوب" في إشارة إلى المساكن القروية المشيدة بالتراب المحلي، وكذلك في تناول أحداث "فيضانات القصر الكبير" أو حتى في التعاطي مع الحالة الصحية للملك. هذا فضلا عن تغطيات أخرى تهم بعض محطات ملف ترشح المغرب لتنظيم كأس العالم، حيث يتم تحويل الإخفاق الرياضي إلى لحظة انتشاء جماعي وانتصار رمزي على "خصم". في المقابل يتم حجب وتجاهل النجاحات الدولية اللاحقة، ومن بينها نيل شرف تنظيم كأس العالم 2030 إلى جانب إسبانيا والبرتغال. ويمتد هذا الخطاب الساخر أيضا إلى الاقتصاد بحيث يُقلب التفوق المغربي كأول بلد إفريقي في صناعة السيارات إلى مجرد "نافخ عجلات"، وصناعة أجزاء الطائرات إلى "وهم مخزني"، إلخ.

كما يمتد هذا المنطق إلى مجال السياسة الخارجية، حيث تتجسد هندسة العداء، في مناسبات عديدة، في الاستهزاء من اعتراف الرئيس ترامب بمغربية الصحراء ووصفها بمجرد "تدوينة طائشة" على موقع إكس، وفي دعم مواقف أو أطراف مناوئة للمغرب من خلال انتهاز حالات التوتر لتوسيع هوة الخلاف وتضخيم السجالات عبر نشاط مكثف في الفضاء الرقمي للذباب الإلكتروني الجزائري. وقد برز هذا المنحى في محطات كثيرة أبرزها أزمة جزيرة ليلى سنة 2002 وما رافقها من خطاب رسمي وشعبي

[1] "الجزائر تستغل مزاعم التجسس المغرضة..."، خبر صحفي، موقع هسبريس الإلكتروني، منشور في 23 يوليوز 2021، متاح على الرابط: https://www.hespress.com/الجزائر-تستغل-مزاعم-التجسس-المغرضة-لل-html.853300، تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

جزائري يتهم المغرب بـــ "التروع التوسعي".[1] وكذلك في الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري المتواصل لجبهة البوليساريو، مع جعل ملف الصحراء في الخطاب الإعلامي "قضية الشعب الجزائري" الأولى، بما يضفي على الصراع بعدا تعبويا داخليا داعما لنهج النظام، يبرر المستويات المرتفعة من الإنفاق الدفاعي ويساهم في استدامة خطاب العداء تحت عنوان "النضال التحرري". هذا فضلا عن ممارسات حديثة ذات طابع عدائي وتحريضي، تتمثل في دعم أطراف توصف بالانفصالية، وتوفير منصات إعلامية للترويج لأطروحات تدعو إلى استقلال منطقة الريف المغربي. وتظهر هذه الأمثلة انتقال الخطاب من مستوى الخلاف حول السياسات العمومية إلى مستوى ذي طابع وجودي يدفع بالتراع من كونه خلافا بين دولتين إلى تمثلات أوسع تتضمن ازدراء معمما للمجتمع المغربي. كما تسهم الآليات الثلاث في بناء ما يمكن تسميته هنا بـــ"هندسة الكراهية"، أي تحويل العداء من حالة انفعالية ظرفية إلى بنية خطابية ولغوية ورمزية قابلة للتكرار في الإعلام، وقابلة للترسيخ في المخيال الجماعي.

ولاستجلاء هذه الآليات، سيتم الاستعانة بمجموعة من المفاهيم والأدوات المركزية في علم النفس السياسي الدولي وسيكولوجيا الجماعات، مع توظيف مفاهيم تكميلية وتفسيرية لإضاءة بعض أبعاد العداء الجماعي وتعميق فهم آلياته.

المطلب الثالث: سيكولوجيا العداء الجماعي

بعد تحليل البنية التاريخية والآليات الخطابية، يركز هذا المطلب على البعد السيكولوجي–الجماعي للعداء؛ أي على الكيفية التي تتحول بها هذه الخطابات إلى حالات وجدانية وتمثلات مستقرة داخل الجماعة السياسية. ولتحقيق ذلك، سيتم توظيف مفاهيم الذعر الأخلاقي والبارانويا السياسية والعواطف الجماعية والهوية السلبية، والمرآة المكسورة، والتمثلات الاجتماعية.

الفرع الأول: الذعر الأخلاقي والبارانويا السياسية

تعد مفاهيم (الذعر الأخلاقي Moral Panic) والأسلوب البارانوي في السياسة (Paranoid Style in politics) من الأدوات المفيدة لفهم ما يتجاوز مستوى الخطاب المعلن نحو مستوى البنى النفسية–الجماعية. ويعرف ستانلي كوهين (الذعر الأخلاقي)[2] بأنه حدث تقع فيه استجابة المجتمع لحالة أو واقعة أو شخص أو جماعة يعرفون بوصفهم تهديدا لقيمه أو معتقداته الأساسية، مع استجابة غير متناسبة مع الحجم الفعلي للتهديد، ويطلق على هؤلاء اسم شياطين الشعب/ أكباش الفداء. ووفقا لغود وبن–يهودا يتكون الذعر الأخلاقي من خمس سمات: قلق تثيره تغطية إعلامية أو رسمية، وعدائية يوصم فيها

[1] "الموقف الجزائري غريب لكنه براغماتي"، مقال تحليلي، موقع Swissinfo (الخدمة العربية)، جنيف، متاح على الرابط: https://www.swissinfo.ch/ara/.../...، منشور بتاريخ 26 يوليوز 2002. تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

[2] وفقا لستانلي كوهين يتحقق «الذعر الأخلاقي» عندما "تعرف حالة أو واقعة أو شخص أو مجموعة أشخاص بوصفها تهديدا للقيم والمصالح المجتمعية". يشير عالم الاجتماع أيضا إلى أن كل ذعر أخلاقي يتضمن فاعلين رئيسيين: "رواد الأخلاق" (moral entrepreneurs) وهم من يطلقون دينامية التنديد الجماعي، و"أكباش الفداء" (folk devils) وهم الأشخاص أو الفئات التي تصبح موضوعا للاهتمام والعقاب الرمزي. لمزيد من المعلومات راجع:

Cohen, Stanley. Folk Devils and Moral Panics: The Creation of the Mods and Rockers. 3rd ed., Routledge, 2002. Introduction, pp. vii–xxxvii.
https://dam.ukdataservice.ac.uk/media/355703/folkdevilsintrotothirdedition.pdf

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفاعل بوصفه منحرفا أو "شيطان الشعب"،[1] وتوافق ظاهري يجعل المجتمع يتحدث بصوت واحد، وعدم تناسب يبالغ في حجم التهديد، وتقلب تتصاعد فيه التغطية بسرعة ثم تخفت بالسرعة نفسها.[2]

ويمكن رصد هذه التمظهرات في السياق الجزائري عند تقديم بعض اختيارات المغرب مثل امتلاك المغرب لأقمار اصطناعية، أو الانفتاح على إسرائيل في إطار اتفاقات سياسية–أمنية، أو تعزيز الحضور في إفريقيا وفي أمريكا اللاتينية، أو تنويع التحالفات الدولية مع روسيا والصين، على أنها تهديد أخلاقي–وجودي، لا مجرد خيارات سيادية لدولة أخرى. وتتحول هذه الخيارات إلى موضوع ذعر أخلاقي؛ بحيث يتم تأويل تطبيع المغرب بخيانة، والاستثمار في إفريقيا بـــ"تطويق الجزائر"، والتحالفات بـــ"نسج المؤامرات". هذا الانزياح من وصف الوقائع إلى شيطنتها يؤشر على ذعر أخلاقي مستمر.

وفي مثال ملموس على ذلك، لم يقدم التطبيع المغربي–الإسرائيلي، في بلاغ قطع العلاقات الدبلوماسية للجزائر مع المغرب (24 غشت 2021)، كمسألة دبلوماسية عادية، بل جرى تأطيره كعامل يمس الأمن القومي الجزائري، خاصة بعد تصريحات وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد من الرباط حول "قلق إسرائيل من الدور الجزائري". وينسحب منطق التأطير نفسه على حالات أخرى، من بينها توظيف ملف حرائق الغابات ضمن خطاب يحيل إلى تهديدات خارجية، ويحول حدثا اعتياديا إلى تهديد وجودي؛ وهو ما يعكس توظيفا لآليات الذعر الأخلاقي من أجل حشد المواقف الداخلية وتبرير قرار القطيعة.

ويتقاطع هذا الذعر الأخلاقي مع الأسلوب البارانوي في السياسة(Paranoid Style in Politics) ، وهو مفهوم يوفر مدخلا تحليليا لفهم بعض أبعاد سيكولوجيا العداء الجماعي في الخطاب السياسي والإعلامي. ويشير هذا الأسلوب، عند هوفستادتر، إلى نمط في الرؤية والتعبير لا يجد توصيفا أدق من كونه قائما على المبالغة الحادة، والارتياب المزمن، واستدعاء الخيال التآمري.[3] وبذلك يُقرأ الواقع من خلال تضخيم التهديد وافتراض وجود مؤامرة دائمة تحركه.

ويؤكد هوفستادتر أن استعماله للمصطلح ليس تشخيصا مرضيا بل توصيفا لنمط إدراكي–خطابي، حين يوضح أنه لا يتحدث بالمعنى السريري، بل يستعير مصطلحا سريريا لأغراض أخرى،[4] بطريقة تسمح بنقل التحليل من حقل المرض إلى حقل تمثلات السياسة وصناعة الصورة. في هذا الإطار، يعاد تفسير كل سياسات المغرب ضمن سردية مؤامراتية لدرجة لا يبدو أن هناك شيئا عفويا، ولا شيء طبيعيا، ولا شيء سياديا؛ بل كل شيء يتجه، في النهاية نحو الإضرار بالجزائر. وهكذا تتكون بارانويا سياسية تحول السياسة إلى فضاء للريبة المطلقة وتجعل الحوار صعبا، لأن الطرف الآخر يُرى كخصم لا يمكن الوثوق به تحت أي ظرف.

وممّا يعزز هذا التصور تداول بعض الأوصاف في الخطاب الشعبي المغربي، ولا سيما على منصات التواصل الاجتماعي، منذ سنوات، من قبيل توصيف الجزائر بأنها "مارستان كبير" أو "مستشفى أمراض عقلية مفتوح على السماء" أو "زريبة". كما يُعد التعبير الأكثر شيوعا بين بعض المغاربة، الدال على هذا المعنى، قولهم "عشرة في عقل"، في إحالة ساخرة إلى ما يُنظر إليه بوصفه خللا في تقدير الوقائع والأحداث.

---

[1] Iotti, Nathalie O., and Tomas Jungert. "The Concept of Moral Panic and Its Use in Social Psychology." *Psicologia Sociale*, no. 2, 2018, p. 165.

[2] Ibid., p. 166.

[3] Hofstadter, Richard. *The Paranoid Style in American Politics and Other Essays*. Harvard University Press, 1964, p. 3.

[4] Ibid., p. 3.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذه الخلفية النفسية للذعر والبارانويا تفتح المجال لفهم الدور الذي تلعبه العواطف الجماعية والهوية السلبية في تثبيت العداء كحالة شعورية مزمنة داخل المجتمع.

الفرع الثاني: العواطف الجماعية والهوية السلبية

تُظهر أدبيات العواطف الجماعية (Collective affect) أن الانفعال في النزاعات ليس حالة نفسية فردية معزولة، بل هو بناء اجتماعي جمعي يمثل المزاج أو الانفعالات المشتركة التي يعيشها أعضاء الجماعة بشكل متقاسم (...) عبر عمليات صاعدة من الأفراد إلى الجماعة وعمليات هابطة من الجماعة إلى الأفراد(...) بوصفه ظاهرة اجتماعية دينامية وتفاعلية.[1]

وفي الحالة الجزائرية–المغربية، تتحول مشاعر الغضب والارتياب والمظلومية من تجارب فردية إلى "مزاج قومي" عدائي يتجلى في التباهي بقتل مواطنين عزل على الحدود البرية والبحرية بذريعة محاربة التهريب، وكذلك في التعليق المشحون بالكراهية وبالهمز واللمز على المباريات الرياضية، وفي حملات رقمية تبخس أو تشيطن كل إنجاز مغربي، وفي تفسير الأزمات الداخلية عبر إسقاطها على المغرب بوصفه سببا أو شماعة. ثم يعاد تدوير هذا المزاج عبر الإعلام والسياسة فيما يشبه "اقتصادا انفعاليا سياسيا" تستثمر فيه العواطف كموارد لضبط السلوك الجمعي، بطريقة تؤثر مباشرة في اتجاهات الأعضاء، ومستوى التعاون أو النزاع وصنع القرار وفعالية الجماعة.[2]

داخل هذا الاقتصاد، يتداخل بل يتزاوج المستوى الانفعالي مع مستوى الهوية؛ حيث تعرف "الهوية السلبية" (Negative Identity) الجماعة من موقع الرفض لا من موقع مشروع إيجابي للذات. ويوضح كوهين ذلك حين يصفها بأنها حالة يعرف فيها الشخص أو الجماعة أنفسهم من خلال التمايز عن الآخرين، سواء بصورة ضمنية أو صريحة.[3] وتضيف ليونغ وصفا آخر، معتبرة أنها هوية تتسم باللامبالاة أو النفور تجاه شيء تعتبره غالبية المجتمع أمرا أساسيا.[4] أما هيهارا، فترى أنها تتشكل عبر التماهي مع أدوار تتعارض مع توقعات المجتمع ومعاييره السائدة.[5]

هكذا إذن تبنى "نحن" الجزائرية، في جزء من الخطاب، على نحو تقابلي مع نموذج مغربي مؤطر سلبا (الملكية/الجمهورية، التطبيع/الممانعة، النيف/الخنوع، التحالفات الإقليمية المشبوهة، والنموذج السياحي–الليبرالي...). ويتجلى هذا المنطق في شعارات متداولة من قبيل "بلاد الشوهادا"، و"قولو لفرنسا ماناش مراركة"، و"لسنا مطبعين كيما المغرب"...، حيث يتحول المغرب إلى مرجع نفي تثبت عبره نقاء الذات. ويترتب عن ذلك ارتفاع كلفة أي تقارب محتمل، لأن التراجع عن خطاب العداء لا يمس

[1] Prabhu, Navin Raj, et al. "Dynamics of Collective Group Affect: Group-level Annotations and the Multimodal Modeling of Convergence and Divergence." arXiv:2409.08578 (2024), p. 1.

[2] Ibid., p. 1.

[3] Cohen, Jonathan R. "Negative Identity and Conflict." *Ohio State Journal on Dispute Resolution*, vol. 35, no. 5, 2020, pp. 737–752.

[4] Leong, Nancy. "Negative Identity." Southern California Law Review, vol. 88, 2015, pp. 1357–1415.

[5] Hihara, Shogo, Kazumi Sugimura, and Moin Syed. "Forming a Negative Identity in Contemporary Society." *Identity*, 2018.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

سياسة ظرفية فحسب، بل يطال رواية وهوية مكتملتين. وهو ما يحذر منه كوهين حين يؤكد أن الهويات السلبية قد تجعل نشوب النزاعات أكثر احتمالا، كما قد تجعل هذه النزاعات أكثر صعوبة في الحل حين تقع.[1]

وعلى المستوى الأعمق، تفسر "متلازمة المرآة المكسورة" والنرجسية الجماعية و"متلازمة الخشخاش الطويل" الكيفية التي يعاد بها توجيه الجرح الداخلي نحو الخارج، ثم تحويل هذه الانفعالات إلى تمثلات اجتماعية مستقرة عن المغرب كعدو معياري. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن هذه المتلازمات تُستحضر هنا في إطار تفسيري ينتمي إلى علم النفس الاجتماعي والسياسي، لا بوصفها أحكاما تشخيصية ذات طابع سريري.

وتدل "متلازمة المرآة المكسورة" (The Broken Mirror Syndrome) على اختلال في استبطان الذات عقب صدمة نفسية، حيث تتشوه الصورة الداخلية للفرد، ويستدخل الخطاب السلبي للمعتدي، فتتكرس أنماط من النقد الذاتي التدميري والدونية والهشاشة الانفعالية المصحوبة بقلق واكتئاب وقابلية متزايدة للإيحاء.[2] وتسمح هذه المتلازمة بقراءة بعض عناصر الخطاب الجزائري، من قبيل المبالغة في تصور المؤامرات، والحساسية المفرطة تجاه نجاحات المغاربة، وتحميل المغرب مسؤولية إخفاقات داخلية بوصفها إسقاطا لجراح شرعية وتاريخية غير محسومة على "مرآة" خارجية هي المغرب. ويتجسد ذلك في بعض التمثلات التي تُبرز شعورا بالغيرة أو بالدونية تجاه التاريخ الإمبراطوري للمملكة المغربية، مقابل استحضار التجربة الاستعمارية الطويلة التي طبعت التاريخ الجزائري الحديث. فضلا عن استمرار ما يوصف بأزمة الهوية الجزائرية، التي تناولها بالدرس والتحليل عدد من الباحثين والمؤرخين الجزائريين، من بينهم بلغيث وصنصال وبوكروح؛ إذ يذهب هذا الأخير إلى أن النظام في الجزائر يسعى إلى بناء شرعية لدولة تشكلت، بحسب تعبيره، عبر "هجرة غير شرعية في التاريخ"، معتبرا أن الحفاظ على الذاكرة التاريخية يشكل التحدي الأكبر لوجودها الرمزي والسياسي.[3]

في المقابل، تعكس النرجسية الجماعية (Collective Narcissism) مفارقة ذات متضخمة ومجروحة في نفس الآن، ترتجف عند كل اعتراف خارجي بإنجاز مغربي وتقرؤه كتهديد لمكانتها. إنها اعتقاد بأن الجماعة الداخلية استثنائية، وأنها تستحق معاملة مميزة، لكنها لا تحظى بالاعتراف الكافي من الآخرين.[4] ويترافق ذلك مع ارتباط "الرضا عن الجماعة" بعاطفية إيجابية وفعالية أعلى.[5] ولعل من أبرز ما يُستدل به على ما يمكن وصفه بنزعةٍ نرجسية وتضخم في الأنا في الخطاب الجزائري بعض تصريحات الرئيس تبون من قبيل "الجزائر قوة ضاربة"، و"اقتصاد الجزائر هو الثالث في العالم"، و"الجزائر أصبحت عضوا في مجموعة العشرين"، و"الجزائر تطمح لتحلية مليار و200 مليون متر مكعب يوميا". أو الإشارات التاريخية غير الدقيقة، من قبيل الادعاء بأن "جورج واشنطن أهدى أسلحة للأمير عبد القادر"، و"أن الجزائر كانت وراء إدخال الصين إلى الأمم المتحدة"، أو الترويج لفكرة "الجزائر مكة الثوار" بوصفها مركزا عالميا لتدريب وتكوين المناضلين والمقاومين من إفريقيا وأوروبا، فضلا عن غيرها من التصريحات التي لم تتبع أبدا بتصحيحات أو اعتذارات. بل إن أحد المؤرخين المحسوبين على النظام إدعى –فيما يشبه

---

[1] Cohen, op.cit.

[2] Petric, Domina. "The Broken Mirror Syndrome vs. Constructive Self-Criticism."

[3] "النظام الجزائري يجد صعوبة في صنع «هوية تاريخية بتزوير الحقائق»"، مقال منشور على موقع Algeria Times في 6 يناير 2025، متاح على الرابط: https://algeriatimes.net/detail/view/70472، تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

[4] Agnieszka Golec de Zavala, "Collective Narcissism and In-Group Satisfaction Are Associated with Different Emotional Profiles and Psychological Wellbeing," Personality and Social Psychology Bulletin 45, no. 5 (2019): 692–708

[5] Ibid.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مزايدة على موقع المغرب كأول بلد اعترف باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية– أن "الدستور الأمريكي كُتب خوفا من الجزائر" التي كانت آنذاك إيالة عثمانية.

ويُضاف إلى ذلك ما يتداوله بعض العامة، بل وحتى بعض النخب، من ادعاءات واسعة الانتشار على شبكة الإنترنت، تنطوي على حمولةٍ دينية–رمزية واضحة، من قبيل: إن "الجزائر أرض الأنبياء" وموطن "أهل الكهف"، وحكاية "اللقلاق الشهيد" أو التضخيم التصاعدي لأعداد شهداء الاستعمار إلى ما يفوق خمسة ملايين شهيد، في إطار سرديات تقوم على التهويل الرمزي أكثر مما تستند إلى تدقيق تاريخي. وآخر هذه الادعاءات ما صرح به رئيس الوزراء الجزائري سيفي غريب من "أن الله تعالى اختار الجزائر وأنزل فيها الحديد لأنها أرض مباركة".[1]

كما يُؤشر الإفراط في رفع العلم الوطني وإقحامه في مناسبات متعددة، حتى في سياقات لا ترتبط مباشرة بالجزائر، إلى ميل نحو تضخيم الإيغو الجماعي وتحويل الرمز الوطني إلى أداة دائمة لإعادة تأكيد الذات. ويمكن في هذا الإطار، مقاربة بعض تمظهرات "القومية" في الخطاب الجزائري بوصفها تعبيرا عن هوية دفاعية مشحونة، تتغذى من آليات الإسقاط ومن ترسيخ تمايز حاد بين "نحن" و"الآخر". ويتوضح هذا السلوك أكثر من خلال ما يُعرف في الأدبيات السياسية بتأثير "الالتفاف حول العلم" (Rally 'round the flag effect)، حيث يُستدعى الرمز الوطني لتعزيز الاصطفاف الداخلي ورفع منسوب الدعم للسلطة، لا سيما في سياقات التوتر أو الأزمات.[2] وقد بلغ هذا السلوك مستويات لافتة، من بينها طواف بعض الحجاج الجزائريين حول الكعبة وهم يلتحفون العلم الوطني، فضلا عن مشاهد أثارت انتباه المتابعين خلال كأس العالم بقطر 2022، حين كان الجمهور الجزائري يصر على اقتحام تجمعات جماهير دول مشاركة بأعلام الجزائر، رغم عدم تأهل الجزائر إلى البطولة.

ويدفع تضخم الأنا والنرجسية الجماعية المتعطشة إلى محو كل منافس عن البروز ومحاربة كل تميز، من خلال ما يعرف بمتلازمة الخشخاش الطويل (Tall Poppy Syndrome. TPS) التي تشتغل كآلية عقابية إضافية، باعتبارها "موقفا اجتماعيا مناهضا للتميز"، قائما على "الاستياء والانتقاد والإقصاء" تجاه أصحاب الإنجاز.[3] وتتحول آثارها إلى "اقتصاد عقابي" يستهدف الوظائف المعرفية والإبداعية،[4] وفق منطق "قص الرؤوس العالية"[5] الذي يقابل فيه أي تفوق مغربي في تنظيم تظاهرة رياضية أو نجاح اقتصادي أو دبلوماسي...، بالتشكيك والتبخيس والتعتيم بل والمحو بدل التنافس أو الاقتداء.

وإذا كان تأهل المغرب إلى نصف نهائي كأس العالم بقطر 2022 قد أحدث صدى دوليا واسعا، بفعل التعاطف الكبير الذي حظي به المنتخب المغربي لكرة القدم، فإن طريقة التعاطي الإعلامي الجزائري مع هذا الإنجاز بدت كاشفة عن قدر كبير من الحرج. فقد لوحظ أن وسائل الإعلام السمعية–البصرية تجنبت، خلال مراحل متقدمة من المنافسات، الإشارة الصريحة إلى

---

[1] كلمة الوزير الأول الجزائري بمناسبة وصول أولى شحنات خام الحديد من منجم غارا جبيلات إلى وهران"، خطاب رسمي، منشور في 2 فبراير 2026، متاح على: https://www.youtube.com/watch?v=VRU8r5q6YME، تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

[2] Murray, Shoon. "The "Rally-'Round-the-Flag" Phenomenon and the Diversionary Use of Force." Oxford Research Encyclopedia of Politics. 28 Jun. 2017; Accessed 5 Feb. 2026. https://oxfordre.com/politics/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-518.

[3] Sanchez, Joe Ana Rose. "Effects of Tall Poppy Syndrome on Work Performance: A Multivariate Regression Analysis." *SEISENSE Business Review*, vol. 6, no. 1, 2026, pp. 1–19.

[4] Ibid.

[5] Ibid.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

انتصارات المغرب على بلجيكا وإسبانيا والبرتغال، قبل أن يتبدل الخطاب عقب خسارته أمام فرنسا، حيث مال جزء من الرأي العام إلى مساندة المنتخب الفرنسي — المستعمر السابق — في مواجهة الجار المغاربي. وتكشف هذه المفارقة، في بعدها الرمزي، صعوبة تقبل تفوق الآخر القريب حين يُقرأ النجاح في إطار المقارنة والهوية لا في إطار الإنجاز الرياضي المحض. ولا يقف هذا المنطق عند حدود التغطية الإعلامية، بل يمتد إلى المجال الرياضي ذاته، حيث تتحول بعض المنافسات إلى فضاء ممسرح للإذلال الرمزي؛ حيث سُجلت حالات متعددة لإهانة المنتخبات المغربية أثناء الاستقبال في المطارات والملاعب، عبر ترتيبات تنظيمية مهينة أو تضييقات مقصودة، بما ينقل العداء من مستوى الخطاب إلى مستوى "طقوس الإهانة" في الزمن الحي وأمام الجمهور.

وينتج عن ذلك مناخ تستثمر فيه كل مواجهة كروية يكون فيها المغرب طرفا لتأجيج المشاعر العدائية وتغذية ثنائية "نحن/هم" في الوعي الجماهيري. ويتعزز هذا المنحى بممارسات رمزية مرافقة، من بينها قطع بث النشيد الوطني المغربي أثناء عزفه، وحجب أو منع ظهور العلم الوطني المغربي وشعار المملكة وكل ما يتصل بالهوية البصرية للمملكة المغربية في بعض وسائل الإعلام الجزائرية، فضلا عن إقدام الاتحاد الجزائري لكرة القدم، إلى جانب التلفزيون العمومي الجزائري، على بث صور متعلقة بكأس أمم إفريقيا للسيدات مع حذف شعار "المغرب 24".[1] وهو الشعار الرسمي للبطولة التي استضافها المغرب.

ولا يقتصر الأمر على تسييس المجال الرياضي، بل يندرج ضمن ما يمكن وصفه بإنكار رمزي منظم يعكس صعوبة جمة في الاعتراف بحضور أو نجاح مغربي داخل فضاء قاري مشترك. ويكشف الجدل المرتبط بتفادي استعمال تسمية "كان المغرب 2025" في بعض المنابر الرسمية كيف يمكن للخطاب المؤطّر أن يصطدم بوقائع يصعب تجاوزها؛ إذ يتحول ذكر اسم البلد المنظم إلى إشكال لغوي ذي أبعاد سياسية، في وقت تنقل فيه بعض الأصوات الجزائرية في الفضاء الرقمي صورة أكثر مباشرة في تعاطيها مع الحدث. ويعكس هذا التوتر بين الخطاب الرسمي والخبرة الشعبية هشاشة السردية العدائية، حين تعجز حتى عن نطق الاسم كما هو.[2]

أبعد من ذلك، ففي الوقت الذي تميل فيه الدبلوماسية الملكية المغربية إلى التحفظ اللغوي والبروتوكولي، تسجل في المقابل تعبيرات ذات طابع تحقيري على مستويات رسمية جزائرية. ومن بين ذلك تصريح موثق للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وصف فيه المغرب بأنه "دولة هوك"، متبوعا بإشارة يد تفهم في سياق الازدراء. هذا النوع من النعت السياسي ينقل الخصومة من خلاف بين دولتين إلى توصيف معياري قدحي للخصم، ويسهم في إضفاء طابع رسمي على الخطاب العدائي وانتقاله من المجال الإعلامي إلى المستوى السيادي. وعندما يصدر مثل هذا التوصيف عن رأس الدولة، فإنه يقرأ بوصفه ترميزا سياسيا يمنح الشيطنة بعدا مؤسساتيا ويشجع على التعالي ويضيق هامش العودة إلى لغة الدبلوماسية التقليدية أو المجاملة البروتوكولية. بل إن منطق التنقيص والشيطنة لا يقتصر على المغرب وحده، بل يمتد أحيانا إلى دائرة أصدقائه؛ إذ لمح الرئيس عبد المجيد تبون، في أحد حواراته مع وسائل الإعلام الجزائرية، إلى دولة الإمارات العربية المتحدة واصفًا إياها بـــ"الدويلة"،[3] في تعبير يعكس اتساع نطاق الخطاب القدحي ليشمل فاعلين إقليميين آخرين خارج دائرة الخلاف المباشر.

---

[1] العرب، «حذف شعار "المغرب 24" من صور كأس أمم أفريقيا للسيدات في الإعلام الجزائري يثير الجدل»، 12/07/2025، https://www.alarab.co.uk. تم الاطلاع في 2026/01/26.

[2] بديع الحمداني، «الـــ"كان" في المغرب يضع الإعلام الجزائري الرسمي في "مأزق الإسم".. ومؤثرون جزائريون ينقلون واقعا مغايرا»، الصحيفة، 21 دجنبر 2025، https://www.assahifa.com/ الـــكان-في-المغرب-يضع-الإعلام-الجزائري.../ تم الاطلاع في 2026/01/26.

[3] الرئيس تبون: علاقاتنا مع الدول العربية أخوية باستثناء هذه الدويلة"، تصريح/مقطع فيديو إخباري، AL24news – قناة الجزائر الدولية، منشور في 8 فبراير 2026، متاح على: https://www.youtube.com/watch?v=G3FihI6E18k، تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ولا تقف هذه البنيات الانفعالية والهوياتية عند حدود التعبير الظرفي، بل تتجسد في تمثلات اجتماعية أكثر رسوخا. ففي ضوء ما يوضحه سيرج موسكوفيتشي، لا تُفهم التمثلات (Representations) بوصفها مجرد "آراء عن" أو "صورا لـــ"، بل "نظريات" أو "علوما جماعية قائمة بذاتها، مهمتها تأويل الواقع وبناؤه"،[1] وأنها نمط خاص من المعرفة وظيفته تشكيل السلوك والتواصل بين الأفراد.[2] بحيث تميل صورة المغرب إلى الاستقرار بوصفها عدوا معياريا داخل الوعي الجماعي وقد يفهم العداء، في هذا السياق، باعتباره جزءا من هندسة معرفية—انفعالية تسهم في تنظيم الإدراك والسلوك، وتغذية تمثلات العدو الخارجي، بشكل يزيد في تعقيد مسارات التسوية المستقبلية. ويجري ذلك، على الأرجح عبر آليات يمكن قراءتها كإعادة لتأويل مشاعر الهزيمة الداخلية في صورة نصر متوهم، وتحويل الجرأة على الندية والمواجهة الصريحة إلى انكفاء وانغلاق، واستبدال الاعتراف بالفشل بتروع إلى الهروب إلى الأمام، مع ميل إلى ترسيخ اعتداد بالنفس قائم على وهم التفوق، الأمر الذي قد يحد من إمكانات المصالحة مع الذات أولا وأيضا مع الآخر.

بهذا يكتمل تحليل بناء صورة المغرب كعدو خارجي في أبعادها التاريخية والمفاهيمية والسيكولوجية. وينتقل التحليل في المبحث الثاني من سؤال: كيف يُبنى العداء؟ إلى سؤال: لماذا يستدام؟ وما الذي يترتب عنه سياسيا وإقليميا وتمثليا؟

المبحث الثاني: وظائف العداء وآثاره الإقليمية وآفاق المصالحة

يركز هذا المبحث على تحليل الأدوار السياسية والاجتماعية التي يضطلع بها العداء تجاه المغرب داخل السياق الجزائري، كما يتناول آثاره الإقليمية في الفضاء المغاربي، وانعكاساته على تمثلات الشعبين وآفاق المصالحة وسيناريوهات المستقبل. وبذلك يشكل امتدادا تحليليا للمبحث الأول، غير أنه ينقل زاوية النظر من تفكيك آليات تشكل العداء إلى مساءلة وظائفه وكلفاته، أي من سؤال "كيف" يبنى العداء إلى سؤال "لماذا" يوظف و"بأي ثمن" يستدام.

المطلب الأول: الوظائف السياسية والاجتماعية للعداء

يبحث هذا المطلب تحديد الوظائف التي يؤديها العداء داخل بنية النظام الجزائري، من حيث إسهامه في إنتاج الشرعية السياسية والتحشيد الجماهيري وتحويل الانتباه عن الإشكالات الداخلية، كما يتناول توظيف التعالي الرمزي ورفض مبادرات التهدئة في صناعة رأسمال سياسي يتم استثماره أمام الجمهور.

الفرع الأول: الشرعنة والتحشيد وسياسة تحويل الانتباه

لا يمكن تفسير استدامة العداء الجزائري تجاه المغرب بمجرد الحديث عن "سوء نية" أو "عقلية انتقامية"؛ فهذا نمط تفسير سطحي. في المقابل، ينطلق الفهم الأكثر عمقا لهذه الحالة من فرضية أن هذا العداء مفيد ومجد سياسيا بالنسبة للنظام القائم؛ أي إنه يؤدي وظائف ملموسة في مجال الشرعية والهوية والتحشيد وتحويل الانتباه.

ففي سياق غياب أو تآكل الشرعية السياسية والقانونية للنظام، تكتسب الشرعنة (Legitimation) وظيفة مركزية، بوصفها العملية التي تبرر من خلالها السلطة السياسية ممارستها للهيمنة عبر منظومات قيمية وخطابية تهدف إلى كسب الاعتراف

[1] Emiliani, Francesca, and Augusto Palmonari. "La psychanalyse, son image et son public : Le volume à la base de la théorie des représentations sociales." Università di Bologna, Italie, 2019.
[2] Ibid.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الطوعي للمحكومين بحقها في الحكم، بما يتجاوز الامتثال القانوني نحو القبول الأخلاقي والاجتماعي.[1] وحسب التصور الويبري، فهي عملية ثنائية المراحل تقوم، أولا، على صياغة السلطة الحاكمة لمجموعة من الادعاءات التي تبرر حقها في الحكم، وتقوم، ثانيا، على قبول هذه الادعاءات من طرف المحكومين؛ ولا يمكن الحديث عن حكم شرعي إلا عندما تتطابق مبررات السلطة مع معتقدات الخاضعين لها.[2] وضمن هذا الإطار، يسهم استدعاء عدو خارجي دائم في إعادة إنتاج سردية الدولة المؤسسة على منطق الثورة ومقارعة الاستعمار؛ فحتى بعد زوال الاستعمار في شكله الكلاسيكي، تظل سردية "المواجهة" فاعلة، تبحث عن موضوع بديل تسقط عليه وظائفها التعبوية والشرعنة المستمرة. من هذا المنظور، يتم تقديم المغرب كامتداد لمراكز قوى "معادية"، يستطيع النظام الجزائري الحفاظ على قدر من رمزيته الثورية والبطولية في الوعي العام، وأن يقدم نفسه حارسا للحدود والذاكرة والهوية في مواجهة خصم متربص.

وهنا يمكن الرجوع إلى التاريخ، حيث تشير شهادات بعض الفاعلين الجزائريين إلى أن "حرب الرمال" سنة 1963 تم استثمارها سياسيا من قبل الرئيس أحمد بن بلة لتعزيز الوحدة الوطنية والإجماع الداخلي عبر توجيه الأنظار نحو عدو خارجي بشكل ساعد على تجاوز انقسامات ما بعد الاستقلال ودمج قوى جيش التحرير وتهدئة المعارضة تحت شعار الدفاع عن الوحدة الترابية. بهذا المعنى، تحولت "حرب الرمال" إلى ما يشبه "صدمة مؤسسة" في الذاكرة السياسية؛ وساهمت الهزيمة في خلق أثر نفسي عميق وترسخت لدى أجيال من النخب فكرة "الثأر من الإذلال" الذي تعرضت له الجزائر الحديثة الاستقلال.[3]

وعلى مستوى الهوية، يسمح العدو الخارجي بتحديد الذات الوطنية بالسلب؛ أي عبر ما ليست عليه. فحين تقدم الجزائر كعكس المغرب، يصبح المغرب مرآة سلبية تعرف الذات عبر نفيها: نحن "الثوريون" و"شواكر أفريقيا" وهم الجبناء "المخزنيون"، ونحن "حماة فلسطين" وهم "مطبعون"، ونحن "متمسكون بالمبادئ" وهم "براغماتيون إلى حد الخيانة". هذا النوع من الهوية السلبية أقل كلفة نظريا من بناء هوية إيجابية متماسكة تتطلب مشروعا داخليا متماسكا.

أما على مستوى التحشيد (mobilization) كآلية لتعبئة الانفعالات والموارد الرمزية للجماعة بهدف توحيدها سياسيا وتوجيه سلوكها الجماعي، فإن حضور العدو الخارجي يوفر للنظام مادة جاهزة لإعادة لحمة الجبهة الداخلية كلما واجه احتجاجات أو أزمات اقتصادية واجتماعية.[4] وتظهر تجارب عديدة في التاريخ أن بعض الأنظمة تميل، في لحظات الهشاشة أو التوتر الداخلي، إلى خوض مواجهات رمزية أو تكثيف الخطاب الخارجي لصرف الانتباه عن الأوضاع الداخلية. ففي الفترات التي ترتفع فيها أصوات المطالبة بالإصلاح أو بمساءلة الفساد أو بتوزيع أكثر عدلا للثروة، يتم استحضار المغرب في قلب النقاش بوصفه خطرا داهما، بما يسهم في إعادة ترتيب الأولويات داخل المخيال الشعبي من قضايا الداخل إلى تهديدات الخارج. وهنا

[1] Kadirova, Sitora. "Legality, Legitimacy and Legitimation of Political Power: Theoretical Analysis." International Journal on Integrated Education, vol. 3, issue X, October 2020, p. 123.

[2] Tannenberg, Marcus et al. Regime Legitimation Strategies (RLS), 1900–2018, V-Dem Institute Working Paper No. 86, 2019, p. 6

[3] Bennis, Samir. "Algeria's Morocco Obsession Has Killed Reconciliation Prospects." Atlantic Council, May 3, 2024. Accessed January 25, 2026. https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/algeria-morocco-reconciliation-western-sahara-sahrawi-polisario-front/.

[4] Gerő, Márton; Płucienniczak, Piotr P.; Kluknavská, Alena; Navrátil, Jiří; Kanellopoulos, Kostas. "Understanding the Use of Enemy Images." Intersections. East European Journal of Society and Politics, 3(3), 2017, p. 19.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تبرز فعالية الدعاية كأداة ضبط بديلة عن الإكراه المباشر، إذ تنتج القبول وتوجه الانفعال وتحول "التهديد الخارجي" إلى إجماع داخلي، وهو ما يلخصه تشومسكي في فكرته الشهيرة أن الدعاية بالنسبة إلى الديمقراطية هي ما تعنيه الهراوة بالنسبة إلى الدولة الشمولية.[1]

أما بخصوص سياسة أو تكتيكات الإلهاء أو تحويل الانتباه (Diversionary Politics)،[2] فهي تعمل عبر إعادة توجيه الأسئلة داخل النقاش العمومي؛ فبدل الانشغال بقضايا البطالة والريع والفساد وتردي الخدمات العمومية وأزمة مواد التموين في المواد الأساسية وظاهرة الطوابير وهجرة الشباب عبر مراكب الموت وهيمنة الجيش على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية وغياب الديمقراطية، تطرح أسئلة من قبيل: ماذا يفعل المغرب في إفريقيا؟ ولماذا طبع مع إسرائيل؟ وهل يتآمر مع قوى أجنبية ضد الجزائر؟ ولماذا استقبل وزراء خارجية دول الساحل؟ ... وبهذه الكيفية ينتقل مركز الاهتمام من مساءلة أداء السلطة إلى تتبع تحركات "العدو". ويشرح تشومسكي ذلك بأن الدعاية الفعالة لا تقنع بالحجج، بل تبدل سؤال النقاش: ترفع شعارات ولاء فارغة مثل "ادعموا قواتنا" لتمنع السؤال الحقيقي–هل تؤيدون السياسة؟– فتنتج اصطفافا انفعاليا بدل مساءلة.[3]

وبهذه الطريقة أيضا، يصبح العداء الموجه للمغرب جزءا من اقتصاد رمزي معقد يعيد توزيع الانتباه والشرعية والغضب داخل المجتمع. ومن هنا تأتي أهمية تحليل الوجه الآخر لهذه الوظيفة: أي التعالي ورفض "اليد الممدودة" كآلية لإنتاج شعور بالتفوق السياسي–الأخلاقي.

الفرع الثاني: وهم التفوق والتعالي ورفض "اليد الممدودة"

إلى جانب هذه الوظائف، يتخذ العداء شكل ما يمكن تسميته بـــالتعالي أو بتعبير دقيق وهم التفوق (Superiority Illusion) الذي يشير إلى انحياز معرفي–جماعي يجعل الفاعلين يميلون إلى تقييم ذواتهم بوصفهم أكثر أخلاقية أو عقلانية أو شرعية من الآخرين، في مقابل بناء صورة دونية للخصم.[4] وتؤدي هذه الآلية دورا مركزيا في الخطابات السياسية الصراعية، إذ تتيح إنتاج تفوق رمزي يعوض قصور الإنجاز الواقعي، ويسهم في شرعنة المواقف المتشددة ونزع الاعتراف المتبادل. وبذلك، لا يصبح رفض المصالحة في الحالة الجزائرية مجرد موقف سياسي ظرفي، بل يتحول إلى رأسمال رمزي–سياسي قابل للاستثمار الداخلي. ويتجلى هذا المنطق بوضوح في الطريقة التي يقابل بها خطاب "اليد الممدودة" الصادر عن الملك محمد السادس، والذي عبر في أكثر من مناسبة عن الاستعداد لفتح صفحة جديدة وتجاوز الخلافات، مع التأكيد، في الآن ذاته، على ثوابت المغرب في قضاياه السيادية.

---

[1] Noam Chomsky, Media Control: The Spectacular Achievements of Propaganda (New York: Seven Stories Press, 1997), 15.

[2] تشير التكتيكات السياسية الإلهائية إلى استراتيجيات متعمدة يعتمدها القادة السياسيون لصرف انتباه الرأي العام وتحويل التدقيق والمساءلة بعيدا عن إخفاقات السياسات الداخلية، أو الأزمات الاقتصادية، أو الفضائح الشخصية، نحو تهديدات خارجية مختلقة أو مضخمة، وغالبا ما يتم ذلك عبر تبني سياسات خارجية عدوانية مثل الحشود العسكرية أو التصعيد الدبلوماسي. راجع المقال التالي على الرابط:
https://oxfordre.com/politics/display/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-412

[3] Noam Chomsky, op. cit., 15.

[4] Dertwinkel-Kalt, Markus, Christoph Feldhaus, Axel Ockenfels, and Matthias Sutter. "The Illusion of Moral Superiority: Evidence from the Energy Crisis." European Economic Review 178 (2025): 105093. https://doi.org/10.1016/j.euroecorev.2025.105093.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أكثر من ذلك، لا يُستقبل هذا العرض في الخطاب الجزائري باعتباره مبادرة عقلانية لإنهاء نزاع مكلف، بل يعاد تأويله كعلامة "ضعف" أو "استجداء"، مع تحويل القطيعة والإصرار على الاستمرار فيها إلى علامة قوة ورمزية. وبالمنطق ذاته، يقدم رفض الحوار ورفض فتح الحدود ورفض التعاون الأمني، ورفض التبادل التجاري، ... ورفض أي مقترح للتقارب كدليل على "كرامة وطنية عالية" و"نيف لا ينكسر" بتعبير الجزائريين، وكأن المصالحة شكل من أشكال الانحناء. وبهذا يصبح الامتناع عن الفعل فعلا سياسيا في حد ذاته مشحونا بالدلالة التي تروج لفكرة أن النظام في الجزائر يرفض التقارب مع المغرب لأنه "لا ينحني"، لا لأنه لا يرى مصلحة في التقارب؛ ويصر على رفض إعادة فتح الحدود لأن المغرب في "أمس الحاجة لذلك".

ويتجلى هذا التعالي الرمزي داخليا وخارجيا في آن واحد: داخليا، يعطي الانطباع بأن الجزائر "أعلى وأقوى" من أن تقبل مبادرة مغربية، وخارجيا يقدم بوصفه تعبيرا عن استقلالية القرار الوطني. وفي الحالتين، يتحول رفض المصالحة إلى مورد رمزي يستثمره النظام لترسيخ صورته كفاعل صلب وغير قابل للخضوع للضغوطات. ويُنتج هذا التعالي مفارقة يمكن مقاربتها من خلال مفهوم "التفكير المزدوج" (Doublethink) عند جورج أورويل،[1] بوصفه آلية تسمح بتبني مواقف متعارضة في نفس الوقت دون الإحساس بتناقضها. ففي الحالة الجزائرية، تحضر بعض أنماط هذا الخطاب المرتبط بالمغرب بوصفه أداة لضبط السردية العدائية؛ بحيث يتم تقزيم دور المغرب وتأثيره وفي نفس الوقت تضخيم خطورته وإبداء الخوف منه.

وكمثالٍ على ذلك، تُعلن الجزائر التزامها بمبادئ من قبيل تقرير المصير واحترام القانون الدولي، غير أن هذه المبادئ تصبح عمليًا ملغاة كلما تعلق الأمر بمسائل تمس الوحدة الداخلية، كحال منطقتي القبايل والطوارق. وعلى المنوال نفسه، يتضمن بعض الخطاب الدبلوماسي الرسمي تأكيدا على عدم معاداة "الشعب المغربي الشقيق"، في حين يُقدم المغرب في المنابر الإعلامية بوصفه خطرا وجوديا أو فاعلا مؤامراتيا دائما. ولا يقتصر دور التفكير المزدوج على تطبيع التناقض معرفيا، لكنه أيضا يمهد في الآن نفسه لآليات أكثر فاعلية في تدبير العاطفة الجماعية. فحتى عندما لا يصدق جزء من الجمهور كل تفاصيل البروباغندا السلبية حول المغرب، فإن تكرار صور التحطيم والتحقير يوفر نوعا من "التنفيس" أو نوعا من التعويض الانفعالي (Emotional Compensation)،[2] أو بتوصيف أكثر دقة يوفر مستوى من "المواساة الانفعالية" لدى شرائح واسعة من الشعب الجزائري: فوجود "آخر أسوأ" يخفف من قسوة الواقع، ويتيح إسقاط الغضب والإحباط عليه. وبذلك، لا تعمل الدعاية كأداة تضليل معرفي فقط، بل أيضا كأداة لإدارة العواطف الجماعية وتوجيهها بعيدا عن البنيات الداخلية.

ويمكن فهم فعالية هذه الآلية التنفيسية من خلال المفارقة بين تقييد أو منع خروج الجزائريين في تظاهرات داعمة لغزة، رغم حضور شعار "فلسطين ظالمة أو مظلومة" بقوة في الخطاب الرسمي والإعلامي، وبين السماح الواسع، بل وتشجيع الخروج إلى الشارع للاحتفال بهزائم المغرب الرياضية، وهو ما يكشف عن وظيفة انفعالية–سياسية لهذا العداء. فالعداء يتحول هنا إلى مسرح بديل للتعبئة يتيح تفريغ الضغط الشعبي من دون أن ينقلب إلى احتجاج سياسي. وقد تجلى هذا المنطق بوضوح خلال كأس إفريقيا 2025، حين تجمهرت على الحدود مجموعات من الجزائريين، وخرجت أخرى في مظاهر احتفالية عقب خسارة المغرب

---

[1] Orwell, George (1949). Nineteen Eighty-Four. Martin Secker & Warburg Ltd, London, part 1, chapter 3, pp 32

[2] التعويض (Compensation) هو آلية دفاع نفسي تساعد الأفراد على التكيف مع نقائص مدركة وحاجات غير مشبعة، سواء كانت حقيقية أم متخيلة. وهو يمثل محاولة لاواعية من العقل للتغطية على هذه النواقص عبر المبالغة في التعويض في مجالات أخرى. راجع الموقع التالي: https://mentalzon.com/en/post/2013/compensation-in-psychology-how-the-mind-cope-with-unmet-needs

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

للنهائي أمام السنغال في الرباط، في تعبير عن حالة من الشماتة الجماعية (collective schadenfreude)[1] حيث يختزل الفرح في "هزيمة الآخر" أكثر مما ينبني على "انتصار الذات".

وبناء على ما سبق، نستنتج أن العداء لا يختزل في كونه انفعالا عابرا أو إرثا تاريخيا، بل يعمل كأداة حكم ذات وظيفة سياسية واضحة. ويقتضي استكمال هذا التحليل بحث كلفة هذه الأداة على المستوى الإقليمي، وعلى مستوى تمثلات الشعبين وآفاق المصالحة، وهو ما سيتناوله المطلبان الثاني والأخير.

المطلب الثاني: النتائج والآثار الإقليمية

بعد تحليل الوظائف الداخلية للعداء، يتناول هذا المطلب كلفته الخارجية؛ أي ما يخلفه من آثار على الفضاء المغاربي وعلى تموقع البلدين إقليميا، بما في ذلك تفكك مشروع اتحاد المغرب العربي وبروز تكتلات أو "مغارب متعددة"، وظهور خطاب مغربي مضاد كرد فعل على هندسة الكراهية الجزائرية.

الفرع الأول: تفكك الفضاء المغاربي وتعدد "المغارب"

لعل النتيجة الأولى المباشرة لاستدامة العداء هي تفكك الفضاء المغاربي وتعطل مشروع اتحاد دول المغرب العربي الكبير، الذي ظل حبرا على ورق منذ تأسيسه سنة 1989. وتشير العديد من التقارير الدولية إلى أن تكلفة عدم الاندماج المغاربي تقاس بنقاط نمو ضائعة وفرص اقتصادية واستثمارية وتجارية مهدورة سنويا، فضلا عن ضعف القدرة على التفاوض مع القوى الكبرى ككتلة إقليمية.

لكن التفكك هنا لا يقتصر على البعد الاقتصادي، بل يتخذ شكل تحول جيوسياسي عميق. فقد اتجه المغرب، خلال العقد الأخير، إلى إعادة تموقعه بوصفه فاعلا أطلسيا–إفريقيا، عبر تعميق حضوره في غرب إفريقيا ووسطها، والاستثمار في الموانئ والبنوك والطاقات المتجددة، والانخراط في مشاريع استراتيجية كأنبوب الغاز نيجيريا–المغرب وعقد التحالفات مع دول الساحل والخليج والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. في المقابل، اتجهت الجزائر في ظل عزلة إقليمية[2] غير مسبوقة –بعد قطع كلي للعلاقات مع المغرب غربا، وتوتر غير مسبوق مع فرنسا، وبرود في العلاقات مع إسبانيا شمالا، واتهامات متبادلة مع دول الساحل الإفريقي في الجنوب، وريبة وتوجس من حفتر في ليبيا شرقا– إلى تعزيز موقعها كفاعل متوسطي–ساحلي، بإحياء مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء لمنافسة مشروع نيجيريا–المغرب، وبالرهان أكبر على علاقاتها مع أوروبا الجنوبية، وتحديدا إيطاليا، أو بالدفع نحو إحياء اتحاد المغرب العربي بدون المملكة المغربية.

هذا التباين في المسارات يجعل الحديث عن "مغرب عربي واحد" أقل تعبيرا عن الواقع من الحديث عن "مغارب متعددة": مغرب أطلسي–إفريقي تتركز فيه المبادرة المغربية، ومغرب متوسطي–ساحلي تتركز فيه المبادرة الجزائرية، إضافة إلى مواقف

---

[1] الشماتة (Schadenfreude) هي مفهوم ألماني يصف اللذة أو الفرح أو الرضا الخبيث الذي يشعر به الفرد إزاء مصائب الآخرين أو إخفاقاتهم أو خيباتهم. ويعود أصل المصطلح إلى كلمتي Schaden (ضرر) وFreude (فرح). وغالبا ما ترتبط هذه العاطفة، التي يتجنب الإفصاح عنها اجتماعيا، بالحسد، وبالمقارنة الاجتماعية الصاعدة، أو بالإحساس بأن الضحية "تستحق" ما أصابها. للمزيد راجع المقال التالي: Aybala Albay, "Schadenfreude: A Conceptual Review," Psikiyatride Güncel Yaklaşımlar – Current Approaches in Psychiatry 17, no. 4 (2025): 600.

[2] عبد الله التجاني، "الجزائر في مواجهة عزلة إقليمية متزايدة بسبب التوترات مع دول الجوار"، هسبريس (موقع إلكتروني)، الإثنين 7 أبريل 2025، متاح على الرابط: https://www.hespress.com/نظام-الجزائر-في-مواجهة-عزلة-متزايدة-ب-1540693.html، تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تونس وموريطانيا المتذبذبة بين المحورين. في هذه البيئة، يصبح العداء الجزائري تجاه المغرب عنصرا مفسرا أساسيا لغياب أي تنسيق استراتيجي حقيقي؛ إذ يمنع حتى الحد الأدنى من التعاون الاقتصادي والأمني الذي يمكن أن يبنى مهما كانت الاختلافات والخلافات.

غير أن أثر التفكك يتجاوز مستوى السياسات إلى مستوى المخيال الإقليمي؛ إذ لم يعد الجيل الجديد في المنطقة يتخيل "المغرب العربي" كفضاء واحد، بل يتعامل مع دوله كعوالم منفصلة ذات مشاريع وتوجهات مختلفة. وهكذا يتحول العداء من أداة سياسية ظرفية إلى عامل تاريخي في إعادة رسم خريطة شمال غرب إفريقيا.

الفرع الثاني: بروز الخطاب المغربي المضاد

من النتائج اللافتة لاستدامة العداء وانتشاره في المجتمع الجزائري أن المغرب، الذي ظل لعقود يعتمد على سياسة رسمية هادئة، بدأ يشهد –في السنوات الأخيرة– بروز خطاب مضاد يبدأ من أسفل إلى أعلى؛ أي من النخب والفضاء الرقمي، لا من الدولة. كما أن هذا الخطاب لا يشمل الملك ولا الحكومة ولا الإعلام الرسمي، لكنه يتنامى في أوساط الأساتذة والباحثين والصحفيين والمؤثرين وجزء من الجمهور، بوصفه رد فعل على التعميم المرضي للكراهية الجزائرية ضد المغرب.[1] ورغم اختلاف الدرجة والنبرة والوظيفة، فإن هذا الخطاب المغربي الجديد، الذي يستمد بدوره بعض عناصره من منطق الاستهزاء والتنقيص وإعادة قراءة التاريخ بروح الشماتة، يصل إلى حد إطلاق توصيفات على الجزائر من قبيل "البلد الغريب الأطوار". وهو خطاب لا يخلو هو الآخر من مخاطر جسيمة؛ إذ يسهم في ترسيخ دينامية القطيعة المتبادلة، ويضعف إمكانات المصالحة الرمزية، لا سيما لدى الأجيال الرقمية الشابة التي تبني تمثلاتها في ظل قطيعة تمتد لجيل كامل (حدود مقفلة– صلات اجتماعية محدودة– تأطير عدائي مكثف عبر الإعلام بمختلف أنواعه ...)، وأيضا في سياق يفتقر إلى قنوات دبلوماسية ومبادرات ثقافية موازية فعالة وقادرة على إعادة تأطير المعنى وترميم الذاكرة المشتركة.

ويتخذ الخطاب، لدى هذه الفئة التي تعلن تموقعها الطوعي في موقع الدفاع المتقدم عن صورة المغرب، أنماطا تعبيرية متعددة تتراوح بين السجال السياسي والاستدعاء الانتقائي للذاكرة التاريخية والتفكيك الحجاجي للبروباغاندا الجزائرية. ويتمظهر ذلك، على نحو خاص، في النبش في التاريخ الجزائري الحديث بقراءة نقدية تسعى إلى إبراز ما تعتبره تناقضات في السردية الرسمية، من مرحلة الإيالة العثمانية إلى الحقبة الاستعمارية الفرنسية، واستحضار فترات العنف الداخلي والحرب الأهلية والفساد واقتصاد الريع، فضلا عن تسليط الضوء على تعثر بعض المشاريع الإقليمية التي التزمت بها الجزائر، بوصف ذلك مؤشرا على فجوة بين الطموح المعلن والقدرة الفعلية على الإنجاز. علاوة على تفكيك الادعاءات المرتبطة بالتراث والثقافة والهوية؛ مع التركيز على ما يتعلق بخوف النظام من "تفحص التاريخ" بشكل قد يغذي السردية القائلة إن الجزائر الحديثة صنيعة الاستعمار الفرنسي.[2]

وإلى جانب التحليل الأكاديمي الموثق الذي يقدمه بعض الأساتذة والباحثين عبر البثوث المباشرة (Live) على منصات مثل يوتيوب وتيك توك لتفكيك خطاب الدعاية الجزائرية –وإن لم يخلُ أحيانا من توظيف لأدوات السخرية السياسية– يبرز في المقابل طيف واسع من الناشطين والمؤثرين وبعض المعلقين العابرين الذين يعتمدون خطابا سجاليا أكثر حدة باستخدام نفس أساليب التهكم والتحقير التي ينتقدونها في الخطاب المقابل، باعتبارها آلية رد مناسبة ومعاملة بالمثل على ما يعتبرونه مبالغات في الإعلام

[1] شهدت شبكات التواصل الاجتماعي خلال السنوات الست الأخيرة بروز عدد من الأساتذة الجامعيين والباحثين والناشطين الجمعويين والسياسيين الذين خصصوا قنوات على يوتيوب وحسابات على منصات رقمية للرد على السرديات الجزائرية وانتقاداتها للمغرب، ومن بينهم – وفق الأسماء المتداولة – عبد الرحيم منار اسليمي، أحمد نورالدين، عبد الفتاح نعوم، نورالدين الصنايبي، عمر الشرقاوي، إبراهيم الغوثي، محمد اوزي، إلخ.

[2] Bennis, "Algeria's Morocco Obsession Has Killed Reconciliation Prospects."

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الجزائري، سواء ما يتعلق بتشويه صورة المغرب أو بمحاولات الاستحواذ الرمزي على عناصر من تاريخه وتراثه. ويتجلى ذلك في لجوء بعض "المدافعين" إلى تداول معجم قدحي ينطوي على قدر كبير من التحقير، ومشحون بإحالات تاريخية ورمزية، بل وبإيحاءات جنسية صريحة أحيانا، تستعمل لوصم "الآخر" الجزائري، من قبيل: "ورثة الحدود عن الاستعمار" و"أولاد بوسبير"، و"أولاد فيلاج اللفت"، و"أحفاد بوتقبة"، و"الكراغلة"، و"أولاد الحركي"، و"أحفاد أم حسن"، و"متحف الجماجم" و"آكلو لحم الحمير والبغال" و"مقاطعة دوغول"، و"التبونيون"، وغيرها من التسميات التي يجري توظيف بعضها بشكل تبادلي في الاتجاهين، بشكل يعكس بداية انزلاق متبادل نحو خطاب تنقيصي يختزل التعقيد التاريخي والسياسي في صور نمطية مهينة. وبذلك تحول الفضاء الرقمي إلى ساحة يومية للسجال، تعاد فيها صياغة النقاش العمومي حول العلاقة الثنائية وفق منطق الدحض المتواصل أكثر من منطق التحليل الهادئ.

وتعليقا على هذا الوضع، نشرت صحيفة القدس العربي نقلا عن صحيفة لوبوان، بعنوان بارز، أن العداء السياسي المزمن بين الجزائر والرباط انتقل بقوة إلى شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام على الجانبين؛ بحيث أصبحت هذه الفضاءات ملوثة بخطاب الكراهية والتشويه والاتهامات المتبادلة، مستشهدة بمثالين صادمين: الأول يتعلق بتغريدة جزائرية تطالب ببناء جدار عازل مع المغرب ومراجعة شروط إقامة المغاربة في الجزائر، مرفقة بهاشتاغ "نقطة اللاعودة"؛ والثاني يتعلق بتغريدات مغربية تستحضر تصريح الداعية محمد الفيزازي بخصوص تفضيله التمر الإسرائيلي على الجزائري، مع ربط موقفه بالمواقف العدوانية لشنقريحة، قائد الجيش الجزائري.[1]

ويشير هذا التطور إلى نهاية طور أحادية العداء؛ بحيث لم يعد العداء في اتجاه واحد فقط، بل بدأ يجد ما يواجهه في المجال الرمزي، وإن ظل هذا الرد المغربي محدودا و لم يتحول إلى سياسة دولة. غير أن استدامة هذه الدينامية، إذا لم تعالج بنيويا، قد تدفع في المدى المتوسط إلى تبلور تمثلات سلبية ثابتة عن الجزائر داخل الذهنية المغربية، بشكل يهدد بتحويل الصراع من نزاع سياسي غير متناظر إلى نزاع تمثلات متبادلة.

وتزداد خطورة هذا المسار حين نلاحظ أن بعض أنماط التنمر والعداء الرمزي لا تظل حبيسة الثنائية المغربية–الجزائرية، بل تمتد أحيانا إلى محيط إقليمي آخر؛ إذ يسجل، في السياق التونسي مثلا، استياء لدى فئات من التونسيين من مظاهر "الأنا المتضخمة" لدى بعض الخطابات والسلوكات الجزائرية، سواء عبر مجاهرة بعض السياح بانتقاد أنماط العيش واللباس في تونس، أو المن بالمساعدات الجزائرية، أو التقليل من جودة الحياة، وصولا إلى إطلاق أحكام قدحية تمس التدين والأعراض: (فطارين رمضان– الدربوكة في إشارة إلى بنات الهوى...). ويؤشر هذا الامتداد إلى أن العداء الرمزي، حين يتحول إلى أسلوب نظر وتقييم للآخر، لا يبقى مجرد خصومة سياسية مع دولة بعينها، بل ينتج قابلية للتوتر مع المحيط، ويغذي بدوره ردود فعل مقابلة قد تنتهي إلى تشكل صور نمطية سلبية متبادلة على المدى الأبعد.

وارتباطا بالسياق المغربي، يكتسب تحذير الباحث المتخصص في شؤون المغرب والصحراء سمير بنيس دلالته، إذ ينبه إلى تآكل صبر المغرب بفعل استمرار التصعيد، بما قد يدفع فئات داخله إلى المطالبة بالتخلي عن سياسة النفس الطويل، وهو ما قد يفضي، في حال استمرار المسار الحالي، إلى مخاطر تصعيدية لا تستبعد سيناريو المواجهة العسكرية.[2]

---

[1] صحيفة القدس العربي (نقلا عن جريدة لوبوان)، «العداء بين الجزائر والرباط يلوث بشكل خطير الشبكات الاجتماعية ووسائل الإعلام على جانبي الحدود»، القدس العربي، 10 يونيو 2023، متاح على الرابط. https://www.alquds.co.uk. تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

[2] Bennis, "Algeria's Morocco Obsession Has Killed Reconciliation Prospects."

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

من هنا نخلص إلى أن آثار العداء تتجاوز تعطيل الفضاء المغاربي إلى إنتاج دوامة من الخطابات المتقابلة، ما يجعل سؤال تمثلات الشعبين وآفاق المصالحة سؤالا حتميا، وهو ما سنتناوله في المطلب الأخير.

المطلب الثالث: تمثلات الشعبين وآفاق المصالحة

يركز هذا المطلب على البعد الأعمق للصراع، أي الكيفية التي يعيد بها تشكيل تمثلات الجزائريين والمغاربة بعضهم تجاه بعض، وما الذي يعنيه ذلك بالنسبة لإمكانات المصالحة. ويطرح، في هذا الإطار، سؤال السيناريوهات الممكنة: هل نحن أمام مصالحة مشروطة، أم مؤجلة، أم استحالة فعلية؟ كما يستشرف هذا المطلب، في حال استمرار العداء وتصلب التمثلات، مآلات هذا المسار وتداعياته المحتملة على العلاقات الثنائية وإمكانات المصالحة مستقبلا.

الفرع الأول: سيناريوهات المصالحة و"اليد الممدودة" كاستراتيجية دولة

يثير وضع العلاقات الجزائرية–المغربية سؤالا مركزيا: هل ما زالت المصالحة ممكنة؟ وإذا كانت كذلك، فبأي شروط، وعلى أي مستوى، وفي أي أفق زمني؟ للإجابة، ينبغي التمييز بين مستويات المصالحة الممكنة: من أعلى (بين الأنظمة)، ومن أسفل (بين الشعبين)، ثم المصالحة الهجينة التي تمزج بين المسارين.

على المستوى الرسمي، في الوقت الذي صرح الرئيس تبون في حوار مع قناة الجزيرة القطرية في مارس 2023 بأن العلاقة بين الجزائر والمغرب وصلت إلى نقطة اللاعودة،[1] تبنت المملكة المغربية عبر خطابات ملكية ما يمكن وصفه بـــ"استراتيجية اليد الممدودة"؛ وهي سياسة تقوم على عرض متكرر للحوار وفتح الحدود وتجاوز الخلافات، مع التشبث في الآن نفسه بالثوابت الوطنية، خصوصا فيما يتعلق بالصحراء المغربية. وقد جاء في خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى 26 لعيد العرش ما يلي: "وإن التزامنا الراسخ باليد الممدودة لأشقائنا في الجزائر، نابع من إيماننا بوحدة شعوبنا، وقدرتنا سويا، على تجاوز هذا الوضع المؤسف."[2]

هذا العرض، الذي تكرر في خطب عديدة، والذي صيغ بلغة لا تتضمن شروطا مسبقة ولا مطالب مهينة للطرف الآخر، يجعله، من حيث المبدأ، أرضية ممكنة لبداية مسار تهدئة. لكن هذا العرض لم يجد في الجانب الجزائري مخاطبا فعليا؛ إذ لم يصدر أي تجاوب رسمي إيجابي، بل جرى تجاهله أو الرد عليه بلغة تعيد تأويله كعلامة ضعف أو تنازل.[3] من هذا المنظور، تبدو المصالحة من أعلى في المدى القصير ضعيفة الاحتمال، لأنها تتطلب تغييرا في حسابات المؤسسة العسكرية وبنية الشرعية السياسية، وهما عاملان لم تظهر مؤشرات قوية على تحولهما.

أما على المستوى الشعبي، فالصورة أكثر تعقيدا. فمن جهة، هناك رصيد تاريخي وثقافي وديني ولغوي مشترك يمكن أن يشكل أساسا قويا لمصالحة من أسفل، ومن جهة أخرى، هناك ترسخ لتمثلات سلبية في المجتمع الجزائري، تتزايد بفعل الإعلام والفضاء الرقمي، وتجد في بعض ردود الفعل المغربية ما يغذيها. في هذا الصدد، يرى الباحث المغربي عبد الصمد بلكبير بأن الهتافات الجزائرية المعادية والتحقيرية للمغرب خلال افتتاح بطولة أفريقيا (الشان) لكرة القدم بالجزائر، "نابعة عن الشعور

---

[1] قناة الجزيرة، «الرئيس تبون للجزيرة: العلاقة بين الجزائر والمغرب وصلت إلى نقطة اللاعودة»، منصة يوتيوب، 22 مارس/آذار 2023، https://www.youtube.com/watch?v=a8dizJn6SuE. تم الاطلاع في 25 يناير 2026.

[2] الموقع الرسمي للمملكة المغربية، «جلالة الملك يوجه خطابا ساميا إلى الأمة بمناسبة عيد العرش المجيد»، 29 يوليو 2025، https://www.maroc.ma. تم الاطلاع في 2026/01/25.

[3] القدس العربي، «هكذا تفاعل الإعلام الجزائري مع اليد الممدودة من الرباط»، 31 يوليوز 2025، https://www.alquds.co.uk/هكذا-تفاعل-الإعلام-الجزائري-مع-اليد-الم/ تم الاطلاع في 2025/01/25.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الجزائري، لأنها بالكاد (جماهير) وليست الجماهير أو الشعب الجزائري، الشعب الجزائري لازال واعيا أنه (توأم)، وليس فقط شقيق، للشعب المغربي، وما رأيناه غوغاء مصطنعون أو مكلفون بمهمة، وغالبا مرتزقة قدم لهم أجر من قبل الإدارة البيروقراطية الترابية والأمنية الجزائرية".[1] والواقع أن طيفا واسعا من النخبة المغربية وكذلك من النخبة الجزائرية[2] ما تزال مؤمنة بأن المصالحة من أسفل ممكنة نظريا، لكنها مشروطة بتفكيك جزء من هندسة الكراهية، وبفتح قنوات تواصل غير رسمية بين الفاعلين المدنيين في البلدين.

انطلاقا من ذلك، يمكن الحديث عن ثلاث فرضيات استشرافية:

- مصالحة مشروطة: قد تتحقق إذا تغيرت بنية السلطة في الجزائر أو تراجعت وظيفة العداء، أو تم إقفال ملف الصحراء المغربية نهائيا عبر تنزيل الحكم الذاتي، أو دخول الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة بسبب انهيار أسعار المحروقات، الأمر الذي قد يفتح الباب أمام استثمار سياسة "اليد الممدودة" المغربية في إطار تسوية شاملة لملفات الخلاف، أو عبر مساعي وساطة تقودها قوى دولية نافذة (كما يجري حاليا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية).
- مصالحة مؤجلة: وهو السيناريو الأكثر ترجيحا في الأمدين القصير والمتوسط؛ حيث يستمر العداء في مستوى الخطاب الرسمي، مع بقاء قنوات دبلوماسية غير معلنة، دون انفراج حقيقي.
- مصالحة مستحيلة: نظريا، لا يمكن الجزم بهذا السيناريو، لأن العداء لا يستند إلى صراع حضاري أو ديني أو لغوي جذري، بل إلى بناء سياسي–رمزي قابل للتفكيك إذا تغيرت المعطيات.

وتظل سياسة "اليد الممدودة"، في هذا السياق، استراتيجية دولة تهدف –في الحد الأدنى– إلى تثبيت سقف الصراع ومنع الانزلاق إلى مواجهة مباشرة، وفي الحد الأقصى، إلى ترك باب المستقبل مفتوحا أمام تسوية محتملة حين تنضج شروطها الداخلية والإقليمية. غير أن هذه الإمكانات تبقى رهينة بما سيؤول إليه سيناريو استمرار العداء وتصلب التمثلات، وهو ما سيتناوله الفرع الثاني والأخير.

الفرع الثاني: استشراف المستقبل: سيناريو استمرار العداء وتصلب التمثلات

في مقابل سيناريو الانفراج وقبول عرض اليد الممدودة، يطرح استمرار هندسة الكراهية في الخطاب الجزائري سيناريو آخر لا يقل واقعية، هو سيناريو استمرار العداء وتصلب التمثلات. في هذا السيناريو، يتحول العداء من سياسة مرحلية إلى بنية دائمة في الوجدان السياسي، يعاد إنتاجها مع كل جيل عبر التنشئة الاجتماعية والمدرسة والإعلام والفضاء الرقمي، فتغدو صورة المغرب كعدو جزءا من "البديهيات" غير القابلة للمساءلة.

وتكمن خطورة هذا السيناريو في أن كلفة المصالحة ترتفع مع مرور الزمن؛ فكلما ترسخت التمثلات السلبية، أصبح التراجع عنها يحتاج إلى صدمة معرفية أو سياسية كبرى تعيد تشكيل الوعي الجماعي. كما أن انتقال جزء من العداء إلى مستوى المجتمع، لا سيما عبر شبكات التواصل وصانعي المحتوى والمؤثرين والفضاءات الثقافية، حيث أصبحت المنصات الرقمية خط مواجهة

[1] علي بنهرار، «الحرب الدعائية بين المغرب والجزائر: هل انتهى زمن "خاوة خاوة" بين الشعبين؟»، موقع Marayana، 19 أبريل/نيسان 2023 (تحديث: 17 أبريل/نيسان 2023)، https://marayana.com/laune/2023/04/19/67834/. تم الاطلاع في 25 يناير/كانون الثاني 2026.

[2] على قلّتها، تظهر في مواقع التواصل الاجتماعي أصوات جزائرية عاقلة تدعو إلى عدم الانجرار وراء خطاب العداء الجزائري الرسمي، من بينهم المعارض والناشط السياسي شوقي بتزهرة، والمعارض المقيم بالمغرب وليد كبير، والمعارض علي بلحاج، والمعارض أنور مالك. وآخرون.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

رئيسي في هذه "الحرب الثقافية"، وهو ما دفع المغرب إلى اللجوء إلى أدوات قانونية أكثر صرامة لحماية رموزه التراثية مثل الزخارف والزليج والقفطان... بدل الاكتفاء فقط باليونسكو.[1]

أما في المجال الثقافي–الرمزي والتاريخي، فيبرز التصلب وتوسيع دائرة العداء في المحاولات الحثيثة لخلط الأوراق بخصوص التراث المادي واللامادي، عبر الادعاء –دون سند موثق– بأن ابن بطوطة وطارق بن زياد جزائريان، والزاوية التيجانية، وباب المغاربة بالقدس، ...، وأن عناصر من قبيل الزليج الفاسي، والقفطان، والطاجين، وموسيقى ناس الغيوان، والتبوريدة، وطقوس الأعراس، وشجرة الأركان... "مشتركات مغاربية" أو ذات "أصول جزائرية"، في محاولة لزرع الشك في خصوصية الهوية الثقافية المغربية، وإزاحة مركز ثقلها لصالح سردية وطنية منافسة. ويتقاطع ذلك مع ممارسات أخرى، من قبيل استنساخ جزئي لبعض عناصر البروتوكول المخزني والأنشطة الملكية – سواء في الزي والألوان والتنظيم والموسيقى، أو في الدروس الحسنية ومسابقات تجويد القرآن – خلال بعض المناسبات الرسمية؛ بما يكشف مفارقة مزدوجة: رغبة في امتلاك الرأسمال الرمزي نفسه، مع رفض الاعتراف بمصدره المغربي.

بل أكثر من ذلك، يبرز تصلب العداء وتمدده إلى المستوى المؤسسي–المعرفي في شكل قرارات تنظيمية وقانونية تضيق هوامش الاشتغال المشترك، ويتمثل ذلك في منع وزارة التعليم العالي الجزائرية من التعامل مع المراجع المغربية في الأبحاث الجامعية، ومنع التعاون الأكاديمي مع الباحثين المغاربة،[2] وهي قرارات لا تعبر فقط عن توتر دبلوماسي، بل عن رغبة في شيطنة المعرفة القادمة من المغرب وتجريدها من الشرعية العلمية. فلا يتعلق الأمر بمجرد تضييق إداري على التعاون، بل بإعادة تشكيل المجال المعرفي نفسه؛ إذ تُعاد صياغة حدود المقبول أكاديميا، ويُوجه إنتاج المعرفة عن الآخر بما ينسجم مع سردية معينة.

ويمتد هذا الضبط من حقل المعرفة إلى حقل الذاكرة الوطنية عبر سياسة ممنهجة لإنكار الدعم المغربي للمقاومة الجزائرية خلال مرحلة التحرير، بل وقلب السردية بادعاء أن الجزائر هي التي سهلت استقلال المغرب، مع التضييق بل سجن المؤرخين والسياسيين الجزائريين الذي يقدمون روايات مخالفة تبرز الدور المغربي، في مسعى لمحو أي أثر إيجابي للمغرب من الذاكرة الوطنية. وعلى مستوى التواصل اليومي، تترجم هذه الهندسة إلى سلوك جدالي دفاعي؛ إذ صار الإنكار الدفاعي (Defensive Denial)[3] استراتيجية شبه ثابتة لدى جل الجزائريين حتى في الحوارات العادية التي تجمع جزائريين بمغاربة على قنوات فضائية أو خلال لقاءات علمية وأكاديمية، والتي غالبا ما تتسم بالتشنج الشديد.

وضمن هذا المناخ الخطابي العام، لا يبقى خطاب العداء حبيس الفضاء الجامعي أو الإعلامي، بل يتسرب إلى مؤسسات التنشئة الأولى، حيث سُجلت أيضا حالات لنقل خطاب الكراهية إلى الحقل التربوي في الاسلاك الابتدائية، من بينها فيديو منتشر

---

[1] Sarah Zaaimi, "A War Is Raging between Algeria and Morocco. It Is Being Fought in the Heritage Arena," Atlantic Council, n.d., accessed January 25, 2026, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/morocco-algeria-culture-wars-unesco/

[2] بناء على التقارير الصادرة في منتصف عام 2022، وجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الجزائرية) مراسلات تدعو إلى تجميد الأنشطة العلمية والتعاون الأكاديمي مع الجامعات المغربية، بما في ذلك منع مشاركة الباحثين الجزائريين في الأنشطة المغربية والحد من التعامل مع المراجع المغربية، راجع "قصر المرادية يمنع الأساتذة الجامعيين..."، خبر صحفي، هسبريس (موقع إلكتروني)، 23 سبتمبر 2022، متاح على الرابط: https://www.hespress.com/...، تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

[3] يمكن فهم بعض أنماط التفاعل الجدالي لدى المحاورين الجزائريين من خلال آليتي الإنكار الدفاعي (Defensive Denial) وتحويل النقاش أو المغالطة التحويلية (Whataboutism). مثلا، عند إثارة التناقض في اتهام المغرب بدعم حركة الماك، رغم احتضانها ورعايتها في فرنسا، يظهر نمط من الإنكار الدفاعي يهدف إلى نفي الإحراج وحماية السردية الرسمية من المساءلة. وعندما يتواصل الضغط الحجاجي، يفعل تحويل النقاش عبر نقل الحوار إلى ملفات بديلة أو إطلاق اتهامات مقابلة، بما يسمح بتفادي مناقشة جوهر التناقض وإعادة توجيه المسار الجدالي ليخدم الإطار السردي القائم.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

حول واقعة لمعلمة تبث مشاعر عدائية تجاه المغرب داخل فصل دراسي ابتدائي.[1] وهذا يعني أن أي تحول رسمي في المستقبل سيجد أمامه مقاومة تمثلاتية من القاعدة، ما يجعل المصالحة من أعلى غير كافية من دون عمل عميق على مستوى إعادة بناء الصورة المتبادلة.

في الوقت نفسه، قد يؤدي استمرار التعرض المغربي لهندسة الكراهية الجزائرية ورفض عروضه المتكررة لفتح قنوات حوار هادئ ومتزن، إلى نشوء تمثلات سلبية مقابلة في المجتمع المغربي وإلى تحويل العداء من ظاهرة غير متناظرة إلى عداء تمثلاتي متبادل ومتزايد وبأشكال راديكالية غير مسبوقة، وبالتالي إلى تبخر كامل لشعار "خاوا، خاوا"؛ وهو تطور من شأنه أن يعمق الاحتقان ويغلق لفترة طويلة أفق أي مشروع مغاربي مشترك، ويحول الفضاء المغاربي إلى مجموعة وحدات سياسية متجاورة بلا رابط، ولا خيال جماعي مشترك.

ونتيجة لذلك، لن يعود السؤال الرئيسي هو: هل يمكن أن تتصالح الجزائر والمغرب؟ بل يتحول إلى سؤال: ما هي كلفة هذه المصالحة إذا تأخرت؟ ومن سيدفعها؟ وفي أي أفق تاريخي؟

خاتمة

تبين هذه الدراسة أن العداء الجزائري تجاه المغرب ليس حالة عابرة من التوتر بين دولتين جارتين، بل هو بناء سياسي–خطابي–تمثلاتي مركب، تتداخل فيه اعتبارات الشرعية والهوية والأمن، وتتغذى منه آليات هندسة الكراهية والشيطنة والتجريم الرمزي والأمننة. وقد أظهر التحليل أن صورة المغرب كعدو خارجي تتشكل عبر مسار طويل من ولادة العداء السياسي ومأسسته وتعميمه على المجتمع وتدويله في الفضاء الخارجي، بالاستناد إلى جهاز مفاهيمي نظري يستعير من حقول العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية مفاهيم مثل صناعة العدو والأخرنة وصورة العدو والتمثلات الاجتماعية والذعر الأخلاقي والبارانويا السياسية والهوية السلبية، ومفاهيم أخرى تفسيرية.

على المستوى الوظيفي، يتضح أن هذا البناء العدائي يؤدي أدوارا سياسية واجتماعية ذات جدوى بالنظر إلى بنية النظام الجزائري: فهو يوفر رواية مستمرة للشرعية، ويؤمن موارد للتعبئة والتحشيد، ويساعد على تحويل الانتباه عن الأزمات الداخلية، ويتيح بناء هوية سلبية تستمد تماسكها من نفي الآخر. ويضاف إلى ذلك بُعد المواساة الجماعية ووهم التفوق وأيضا التعالي الرمزي الذي يحول رفض المصالحة في الخطاب الجزائري إلى رأسمال سياسي أمام الجمهور، في مقابل سياسة "اليد الممدودة" المغربية.

إقليميا، أسهمت هذه الخيارات في تفكيك الفضاء المغاربي وتعطيل مشروع الاتحاد، وفي بروز ما يمكن وصفه بـــ"مغارب متعددة" بمسارات جيوسياسية متباعدة، بدل مغرب عربي واحد. أما على مستوى التمثلات، فإن الخطر الأبرز يكمن في تصلب الصورة السلبية للمغرب داخل الوجدان السياسي الجزائري، مع احتمال تنامي تمثلات مضادة في المغرب، بشكل يؤدي إلى غلق أفق المصالحة لعقود، أو يجعلها مكلفة سياسيا وثقافيا.

بالطبع، هذه النتائج لا تقود إلى حكم حتمي بشأن مستقبل العلاقات الجزائرية–المغربية؛ فهي لا تقول باستحالة المصالحة، كما لا تفترض حتميتها. لكنها تشير بوضوح إلى أن استمرار العداء بصيغته الراهنة يرفع كلفة أي تسوية مستقبلية، ويجعل تجاوز منطق "العدو الضروري" شرطا لا بد منه لأي إعادة بناء جدية للفضاء المغاربي.

[1] معلمة جزائرية تثير الجدل وتحرض تلاميذها على كره المغرب"، مقطع فيديو قصير (YouTube Shorts)، منصة يوتيوب، منشور في 21 يناير 2026، متاح على الرابط: https://www.youtube.com/shorts/EykFpK7sEvM، تاريخ الاطلاع: 25 يناير 2026.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وتفتح هذه الدراسة، في الآن ذاته، آفاقا بحثية متعددة يمكن أن تسهم في اختبار نتائجها أو مراجعتها. فمن الممكن، مثلا، إنجاز دراسات سوسيولوجية كمية وكيفية ترصد بدقة بنية خطابات العداء المتبادلة وتحولاتها، وتحلل أثر التنشئة الاجتماعية والمناهج الدراسية في تشكيل التمثلات المتبادلة. كما يظل من الضروري استكشاف الأصوات الجزائرية الرافضة لتعميم منطق العداء، والتي لم تتح لهذه الدراسة مساحة كافية لإبراز مواقفها، فضلا عن تحليل تمثلات فئة الشباب في البلدين باعتبارها فاعلا حاسما في إعادة إنتاج السرديات أو تفكيكها. ويمكن كذلك توسيع الأفق المقارن عبر وضع الحالة الجزائرية–المغربية في سياق حالات عداء مماثلة في مناطق أخرى من العالم، بما يسمح باستخلاص أنماط تفسيرية أعم، إلى جانب بحث إمكانات المصالحة "من أسفل" من خلال مبادرات مدنية وثقافية عابرة للحدود، قد تشكل مدخلا لتجاوز منطق الاستقطاب الرمزي السائد.

في المحصلة النهائية، وبعيدا عن منطق الانفعال الظرفي، يظل هذا التحليل مندرجا ضمن انتماء وطني مغربي لا يُخفي تعاطفا طبيعيا مع بلده، غير أن هذا الانتماء لم يحُل دون سعيي إلى تناول ظاهرة العداء بمنهج علمي نقدي، يستند إلى مادة خطابية واقعية ومتوفرة بكثافة، ويتوخى أقصى درجات الموضوعية والاتزان. وضمن هذا الأفق، يبقى مستقبل هذه العلاقات مرهونا بقدرة الفاعلين، دولا ومجتمعات، على الانتقال من سياسة تعرف ذاتها عبر تعيين عدو دائم، إلى سياسة تعيد تعريف ذاتها عبر إدارة الاختلاف، ومن هندسة الكراهية إلى هندسة التعايش والاحترام المتبادل. وعليه، فالمصالحة ليست مجرد قرار سياسي أو مبادرة ملكية أو رئاسية من أعلى، بل هي أيضا، وبالقدر نفسه من الأهمية، عملية تفكيك لخطابات رقمية متبادلة قد تتحول مع مرور الزمن إلى مكون ثابت من مكونات الهوية الوطنية السلبية لدى الطرفين.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

أ) مراجع عربية

- مجلة الجيش. عدد 744 (جويلية 2025)، وزارة الدفاع الوطني الجزائري.
- عادل عنتر علي. «نظريات الأمننة في مجال العلاقات الدولية: من مدرسة كوبنهاغن ونحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الأمننة .»*مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، جامعة الإسكندرية، المجلد 15، العدد 14 (2022/04): 570–571.

ب) مراجع أجنبية

أولا: الكتب(Monographs / Books)

1. Becker, Howard. *Outsiders: Studies in the Sociology of Deviance*. New York: Free Press, 1963.
2. Buzan, Barry; Wæver, Ole; de Wilde, Jaap. *Security: A New Framework for Analysis*. Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998.
3. Conesa, Pierre. *La fabrication de l'ennemi dans les démocraties…* (1998).
4. Dornel, Laurent. *La fabrication de l'ennemi "héréditaire" allemand (1815–1914)* (2014).
5. Goffman, Erving. *Frame Analysis: An Essay on the Organization of Experience*. Boston: Northeastern University Press, 1986.
6. Goffman, Erving. *Stigma: Notes on the Management of Spoiled Identity*. Englewood Cliffs: Prentice-Hall, 1963.
7. Hofstadter, Richard. *The Paranoid Style in American Politics and Other Essays*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1964.
8. Jervis, Robert. *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton: Princeton University Press, 2017.
9. Noam Chomsky. *Media Control: The Spectacular Achievements of Propaganda*. New York: Seven Stories Press, 1997.
10. Orwell, George. *Nineteen Eighty-Four*. London: Martin Secker & Warburg, 1949.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

11. Searle, John R. *Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language*. Cambridge: Cambridge University Press, 1969.

ثانيا: مقالات علمية(Journal Articles)

1. Cohen, Jonathan R. "Negative Identity and Conflict." *Ohio State Journal on Dispute Resolution* 35, no. 5 (2020).

2. Dertwinkel-Kalt, Markus; Feldhaus, Christoph; Ockenfels, Axel; Sutter, Matthias. "The Illusion of Moral Superiority: Evidence from the Energy Crisis." *European Economic Review* 178 (2025): 105093.

3. Emiliani, Francesca; Palmonari, Augusto. "La psychanalyse, son image et son public…" Università di Bologna, 2019.

4. Entman, Robert M. "Framing: Toward Clarification of a Fractured Paradigm." *Journal of Communication* 43, no. 4 (1993).

5. Gerő, Márton et al. "Understanding the Use of Enemy Images." *Intersections* 3, no. 3 (2017).

6. Hihara, Shogo; Sugimura, Kazumi; Syed, Moin. "Forming a Negative Identity in Contemporary Society." *Identity* (2018).

7. Ion, Cristina. "Guerre et politique : L'ennemi chez Machiavel." *Annals of the University of Bucharest* 8 (2006).

8. Iotti, Nathalie O.; Jungert, Tomas. "The Concept of Moral Panic…" *Psicologia Sociale* (2018).

9. Jacob, André. "Réflexions sur la construction de l'ennemi." *Société* (2002).

10. Jensen, Sune Qvotrup. "Othering, Identity Formation and Agency." *Qualitative Studies* 2, no. 2 (2011).

11. Kadirova, Sitora. "Legality, Legitimacy and Legitimation of Political Power…" *International Journal on Integrated Education* (2020).

12. Leong, Nancy. "Negative Identity." *Southern California Law Review* 88 (2015).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

13. Petrović, Predrag. "Enemy as the Essence of the Political." *Western Balkans Security Observer* (2009).

14. Romero-Rodríguez, Luis M. et al. "The Process of the Transfer of Hate Speech…" *Politics and Governance* 11, no. 2 (2023).

15. Wayne, Mike et al. "Television News and the Symbolic Criminalisation of Young People." (2015).

ثالثا: أوراق عمل / تقارير بحثية

1. Tannenberg, Marcus et al. *Regime Legitimation Strategies (RLS), 1900–2018*. V-Dem Institute Working Paper No. 86, 2019.

ثانيا: المراجع الإلكترونية

أ) مواقع عربية

- AL24news – قناة الجزائر الدولية: https://www.youtube.com/@AL24news
- Algeria Times: https://algeriatimes.net
- BBC News عربي: https://www.youtube.com/@bbcnewsarabic
- Marayana: https://marayana.com
- الموقع الرسمي للمملكة المغربية: https://www.maroc.ma
- الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net
- قناة الجزيرة (يوتيوب): https://www.youtube.com/@aljazeera
- القدس العربي: https://www.alquds.co.uk
- العرب: https://www.alarab.co.uk
- الصحيفة: https://www.assahifa.com
- هسبريس: https://www.hespress.com
- Swissinfo (الخدمة العربية): https://www.swissinfo.ch/ara
- يوتيوب: https://www.youtube.com
- https://www.middle-east-online.com

ب) مواقع أجنبية

- arXiv: https://arxiv.org
- Atlantic Council: https://www.atlanticcouncil.org

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Emerald Publishing: https://www.emerald.com
- Oxford Research Encyclopedia of Politics: https://oxfordre.com/politics
- Routledge: https://www.routledge.com
- UK Data Service: https://ukdataservice.ac.uk
- University of Innsbruck: https://www.uibk.ac.at
- Wiley Online Library: https://onlinelibrary.wiley.com
- Current Approaches in Psychiatry (Psikiyatride Güncel Yaklaşımlar): https://www.psikguncelyaklasimlar.org
- Mentalzon: https://mentalzon.com

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تأثير اللغويات التطبيقية في تعزيز اكتساب اللغة:
استراتيجيات تعليمية مبتكرة لتطوير مهارات المتعلمين

الدكتور موسى عيسى زين الدين
أستاذ مساعد في جامعة الإعلام والفنون والاتصلات
mizainudeen@unimac.edu.gh
غانا

الملخص:

يتناول هذا البحث تأثير اللغويات التطبيقية في تعزيز اكتساب اللغة لدى المتعلمين، مع التركيز على الاستراتيجيات التعليمية المبتكرة التي تهدف إلى تطوير مهاراتهم اللغوية الأربع: الاستماع، التحدث، القراءة، والكتابة, ويسعى البحث إلى تقديم إطار نظري يوضح دور اللسانيات التطبيقية في تحسين طرائق التدريس وأساليب التعلم، بالإضافة إلى استعراض اعماد على الدراسات الحديثة في هذا المجال, وقد أظهرت النتائج أن دمج استراتيجيات تعليمية مبتكرة، مثل: التعلم التعاوني، المحاكاة اللغوية، واستخدام التكنولوجيا التعليمية، يعزز تفاعل المتعلمين ويزيد من كفاءتهم في اكتساب اللغة بشكل أسرع وأكثر فعالية, ويخلص البحث إلى أن اللغويات التطبيقية تعتبر أداة أساسية في تصميم برامج تعليمية متطورة تسهم في تطوير مهارات اللغة لدى المتعلمين وتحقيق أهداف التعليم اللغوي الحديث.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات التطبيقية، اكتساب اللغة، استراتيجيات تعليمية مبتكرة، التعلم القائم على المهام، التكنولوجيا التعليمية، المهارات اللغوية الأربع

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Impact of Applied Linguistics in Enhancing Language Acquisition: Innovative Teaching Strategies to Develop Learners' Skills

ABSTRACT

This study explores the impact of applied linguistics on enhancing language acquisition among learners, focusing on innovative teaching strategies aimed at developing the four core language skills: listening, speaking, reading, and writing. The research provides a theoretical framework highlighting the role of applied linguistics in improving teaching methods and learning approaches, alongside a review of recent studies in the field. The findings indicate that: incorporating innovative instructional strategies, such as collaborative learning, language simulations, and the use of educational technology, enhances learners engagement and accelerates language acquisition effectively. The study concludes that applied linguistics serves as a fundamental tool for designing advanced educational programs that contribute to the development of learners' language skills and the achievement of modern language education objectives.

Keywords: Applied Linguistics, Language Acquisition, Innovative Teaching Strategies, Task-Based Learning, Educational Technology, Four Language Skills.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

أصبح تعليم اللغة في عصرنا الراهن من القضايا المركزية في الأنظمة التعليمية الحديثة، وذلك بسبب التزايد المتواصل في الحاجة إلى تواصل متعدد اللغات عبر الحدود الثقافية والمهنية في السياقات التعليمية التقليدية، كثيراً ما يواجه المتعلمون صعوبات في اكتساب اللغة بشكل فعّال، إذ يقتصر التعليم على الحفظ والاستذكار دون ربطها بالاستخدام الواقعي أو السياقات التواصلية الحقيقية.(Richards & Rodgers, 2014, P141) وعليه، فإن الحاجة إلى نماذج تعليمية تستند إلى مبادئ علمية واضحة باتت ضرورة ملحة لتحسين نتائج التعلم.

تُعرّف اللغويات التطبيقية بأنها مجال متعدد التخصصات يهدف إلى رصد المشكلات اللغوية في الواقع، وفهمها، ثم العمل على إيجاد حلول تطبيقية لها، ولا يقتصر هذا المجال على تعليم اللغة فقط، بل يشمل أيضًا مجالات مثل: الترجمة، التخطيط اللغوي، تحليل الخطاب، وتكنولوجيا اللغة. (Cook, 2010, P89) في سياق تعليم اللغة، تُمثل اللغويات التطبيقية إطاراً نظريًا وعمليًا يسمح بانتقال التعليم من منظور الحفظ إلى منظور الاستخدام الحقيقي والفعّال، عبر استراتيجيات تعليمية تركز على التفاعل، الإدراك، والممارسة.

(Johnson, 2017, P98)

وقد أشار Larsen-Freeman (2016) إلى أن التعليم المتمركز حول الاستخدام الحقيقي للغة يعزز بشكل خاص من قدرة المتعلم على التواصل الواقعي عند مواجهة مواقف لغوية مشابهة في الحياة العملية, ويتفق Al-Jarf (2011)مع هذا الرأي، حيث يرى أن المنهج التقليدي يفتقر إلى التفاعل اللغوي الضروري الذي يُمكن المتعلم من ممارسة اللغة في سياقات حياتية، وهو ما يجعل اكتساب اللغة ضعيفًا من حيث الطلاقة، الفهم، والاستجابة السليمة.

إن إدماج اللغويات التطبيقية في تعليم اللغة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتعديل دور المعلم من مجرد ناقل للمعلومات إلى ميسر للتعلم . (Nunan, 2004, P35) هذا التغيير في الدور يؤدي إلى بيئة صفية أكثر ديناميكية، يتم فيها تشجيع المتعلمين على التفكير اللغوي والتحليل، بل وممارسة اللغة في مواقف تواصليّة حقيقية مثل النقاشات، العروض، المشاريع الجماعية، والمحاكاة الواقعية.

وقد أثبتت الدراسات أن الطلاب الذين يتعرضون لبيئات تعلم تفاعلية وتطبيقية يظهرون تحسنًا كبيراً في المهارات الأربع: الاستماع، التحدث، القراءة، والكتابة، مقارنةً بأقرانهم المعتمدين على طرائق تدريس تقليدية .(Ellis, 2015, P88)علاوة على ذلك، يشير Godwin-Jones (2011) إلى أن التكنولوجيا التعليمية، عند دمجها في إطار اللغويات التطبيقية، تعمل على تعزيز التفاعل اللغوي، وتزيد من فرص الممارسة الذاتية، وتوفر تكراراً موجهًا وبيئات ممارسة تحاكي الحياة الواقعية.

إن هذا البحث يسعى لمعالجة هذه القضية الحيوية من خلال تحليل أثر اللغويات التطبيقية على اكتساب اللغة، واستكشاف الاستراتيجيات التعليمية المبتكرة التي تُسهم في تطوير المهارات الأساسية لدى المتعلمين، بالإضافة إلى تقديم توصيات قابلة للتطبيق في بيئات التعليم المعاصرة.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مشكلة البحث:

رغم الاهتمام العالمي بتعليم اللغة، فإن ضعف أداء المتعلمين في المهارات الأساسية (استماعًا، تحدثًا، قراءةً، وكتابة) لا يزال مشكلة بارزة في العديد من المؤسسات التعليمية, وتشير الأبحاث إلى أن السبب الرئيسي لذلك هو الاعتماد الشديد على الأساليب التقليدية التي تركز على الحفظ والتكرار دون تطبيق استراتيجيات تعليمية تستند إلى فهم لغوي عميق أو تواصلي. (Lightbown & Spada, 2013, P300) ومن هنا تنبثق مشكلة البحث: إلى أي مدى يمكن للغويات التطبيقية أن تُعالج هذه الفجوة التعليمية وتُعزز من اكتساب اللغة لدى المتعلمين؟

أسئلة البحث:

يسعى هذ البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هو تأثير استراتيجيات اللغويات التطبيقية على اكتساب اللغة لدى المتعلمين؟
2. أيٌّ من المهارات اللغوية الأربعة يستفيد أكثر من تطبيق هذه الاستراتيجيات؟
3. ما هي الاستراتيجيات التطبيقية الأكثر فعالية في تعليم اللغة؟
4. كيف يمكن دمج هذه الاستراتيجيات عمليًا ضمن المناهج الدراسية؟

أهداف البحث:

يسعى هذ البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحديد أثر اللغويات التطبيقية على المهارات الأساسية في اللغة.
2. تحديد الاستراتيجيات التطبيقية الأكثر فعالية في التعليم.
3. تقديم توصيات عملية للمعلمين والمؤسسات التعليمية.
4. سد الفجوة بين التعلم النظري والعملي في تعليم اللغة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث في الآتي:

1. يبرز دور اللغويات التطبيقية في تعزيز اكتساب اللغة.
2. يسهم في تطوير مهارات المتعلمين اللغوية الأربع.
3. يدعم توظيف استراتيجيات تعليمية مبتكرة في التدريس.
4. يساعد في تطوير المناهج والبرامج التعليمية الحديثة.

حدود البحث:

يتحدد هذا البحث في الآتي:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. الحد الزمني: يركز البحث على الدراسات والبيانات المنشورة خلال العقدين الأخيرين (2000–2025) لتسليط الضوء على أحدث استراتيجيات اللغويات التطبيقية في تعليم اللغة.

2. الحد المكاني: يقتصر البحث على المدارس في منطقة كوماسي بدولة غانا، مع التركيز على بيئات تعلم اللغة الثانية في سياقات تعليمية رسمية.

3. الحد الموضوعي: يركز البحث على استراتيجيات تعليم اللغة المستندة إلى اللغويات التطبيقية، دون التطرق إلى مجالات أخرى للغويات التطبيقية مثل الترجمة أو معالجة اللغة الطبيعية.

4. حدود العينة: يعتمد البحث على عينة محدودة من المعلمين والمتعلمين، وقد يشمل دراسات حالة أو استبيانات ومقابلات لجمع البيانات، وهو ما قد يؤثر على إمكانية التعميم الشامل للنتائج.

مصطلحات البحث:

1. اللغويات التطبيقية (Applied Linguistics): مجال علمي متعدد التخصصات يركز على تطبيق المعرفة اللغوية لحل مشكلات اللغة في الواقع العملي، خصوصًا في سياق تعليم وتعلم اللغة (Cook, 2010, P73).

2. تعليم اللغة (Language Teaching): العملية المنظمة لتطوير مهارات اللغة لدى المتعلمين، سواء كانت لغة أولى أو ثانية، باستخدام أساليب واستراتيجيات تربوية فعّالة (Richards & Rodgers, 2014, P89).

3. اكتساب اللغة (Language Acquisition): عملية تعلم اللغة بطريقة طبيعية أو شبه طبيعية، والتي تؤدي إلى قدرة المتعلم على فهم وإنتاج اللغة في مواقف حقيقية. (Krashen, 1985, P90)

4. استراتيجيات تعليمية تطبيقية (Applied Teaching Strategies): الأساليب المنهجية التي تعتمد على مبادئ اللغويات التطبيقية لتحسين مهارات اللغة، مثل الأنشطة التفاعلية، التعلم القائم على المهام، ودمج التكنولوجيا في التعليم.

(Nunan, 2004, P87)

5. المهارات اللغوية الأساسية (Four Language Skills): تشمل الاستماع، التحدث، القراءة، والكتابة، وهي الركائز الأساسية لعملية تعلم اللغة.

(Grabe& Stoller, 2011, P55)

6. التعلم التفاعلي (Interactive Learning): نموذج تعليمي يركز على مشاركة المتعلم بشكل نشط في عملية التعلم من خلال النقاش، التعاون، والمحاكاة الواقعية.(Vygotsky, 1978, P77)

7. التعلم القائم على المهام (Task-Based Learning): نهج تعليمي يعتمد على أداء المتعلم لمهام لغوية محددة ذات صلة بالسياق الواقعي لتعزيز اكتساب اللغة.(Nunan, 2004, P39)

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

منهج البحث:

وقد اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الأدبيات السابقة، وتحليل بيانات الاستبيانات والمقابلات، إضافة إلى متابعة تطبيقات ميدانية في بيئات صفية مختلفة لفهم أثر اللغويات التطبيقية في تحسين أداء المتعلمين.

المبحث الأول: الأساس النظري للغويات التطبيقية وتعلم اللغة:

1. نشأة وتطور اللغويات التطبيقية

بدأت اللغويات التطبيقية في منتصف القرن العشرين كرد فعل على القيود التي واجهتها المدارس التقليدية في تعليم اللغة, وفي البداية، ركّز الباحثون على قواعد اللغة ونواحيها الشكلية، لكنهم سرعان ما أدركوا أن تعلم اللغة يتجاوز القواعد ويتطلب فهمًا للتفاعل والتواصل.(Hudson, 2010, P45)

وضع Shrum & Glisan (2016) تصورًا حديثًا للغويات التطبيقية كمجال يربط بين علم اللغة، سيكولوجيا التعلم، وعلم النفس الاجتماعي من أجل تصميم برامج تعليمية فعّالة, ويؤكد هؤلاء الباحثون أن اللغويات التطبيقية تهدف إلى تحقيق تطبيق فعلي للغة في مواقف الحياة الواقعية، وليس مجرد حفظ أو تكرار دون معنى.

2. الرؤية المعرفية للغويات التطبيقية

من المنظور المعرفي، تُعتبر اللغويات التطبيقية إطارًا يربط بين التمثيل اللغوي في الذهن وبين الاستخدام العملي للغة, وفقًا لـ(2015) Ellis ، يتضمن هذا المجال استخدام مفاهيم من سيكولوجيا التعلم، مثل الذاكرة، الانتباه، والتلقين الهادئ، لتصميم استراتيجيات تعلم تُسهم في ترسيخ اللغة لدى المتعلم بشكل أعمق.

وتؤكد Krashen (1985) من خلال نظرية "المدخل المفهوم"(Comprehensible Input) أن المتعلم يحتاج إلى مواد لغوية تكون مفهومة له قليلًا أكثر من مستواه الحالي، وهو ما يُساعد في دفعه نحو التطور اللغوي بدون إجهاد معرفي زائد.

3. دور التفاعل في تعليم اللغة

وفقًا لـ(1978) Vygotsky ، فإن اللغة لا تُكتسب بصورة منفردة، بل من خلال التفاعل الاجتماعي والتحفيز المشترك بين المعلم والمتعلم, وقد تبنى هذا المفهوم العديد من الباحثين في تعليم اللغة، مثل Nunan (2004)، الذين يشددون على التعليم القائم على المهام(Task-Based Learning) ، والذي يضع اللغة في سياق استخدام حقيقي ومهام قابلة للقياس تُحفّز المتعلم على التواصل.

4. أهمية الإدراك السياقي

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ترتبط جودة اكتساب اللغة بفهم المتعلم للسياق الذي تُستخدم فيه اللغة، وليس فقط بالقواعد اللغوية (Hymes, 1972, P59). وقد أثر هذا المفهوم بعمق في تعليم اللغة، حيث أصبح التدريس يركز على المواقف التواصلية الواقعية بدلًا من الدروس التجريدية غير المتصلة بالسياق.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الثاني: استراتيجيات تعليم اللغة المبنية على اللغويات التطبيقية:

1. تعزيز مهارة الاستماع عبر ممارسات تفاعلية

تُعد الاستراتيجيات التفاعلية في تعليم الاستماع أكثر فاعلية من الأساليب التقليدية القائمة على الاستماع لمقاطع مسموعة فقط, وتوصي الدراسات باستخدام مواد صوتية متنوعة (حوارات، تسجيلات واقعية، صوتيات متعددة الأصوات)، ثم استخدام أنشطة مثل: الإعادة، التلخيص، والمقارنة بين النص الصوتي والنص المكتوب.

(Rost, 2016, P89)

أمثلة تطبيقية:

- الاستماع إلى دوائر نقاش حقيقية حول مواضيع اجتماعية.
- مهام تطلب من المتعلمين إعادة سرد ما سمعوه باستخدام مفرداتهم الخاصة.
- اختبارات استماع مع أسئلة تحليلية تتجاوز الفهم السطحي.

2. تطوير مهارة التحدث من خلال أنشطة تواصلية

التحدث يتطلب ممارسة فعلية ومتكررة في بيئة تحفز الاستخدام اللغوي الحقيقي, ويقترح Nation & Newton (2009) أن الأنشطة التبادلية، مثل الأدوار التمثيلية، النقاشات الجماعية، العروض التقديمية الصفية، والمقابلات المتبادلة تُسهم بدرجة كبيرة في تحسين الطلاقة والثقة لدى المتعلم.

أمثلة تطبيقية:

- محاكاة مواقف حقيقية (مقابلة عمل، طلب خدمة، نقاش ثقافي).
- أنشطة تناوبية تعتمد على تبادل الأدوار في الحوار.

3. قراءة تحليلية وتفسيرية عبر استراتيجيات تطبيقية

أظهرت الدراسات أن القراءة الفعّالة لا تتحقق بمجرد قراءة نصوص فقط، بل عبر استخدام استراتيجيات تحليلية مثل الاستنتاج، التلخيص، الربط بين النص والسياق الواقعي، وتحليل البنية اللغوية (Grabe & Stoller, 2011, P78). وتوصي الأبحاث أيضًا بالأدوار التعاونية، حيث يعمل الطلاب في مجموعات لمناقشة النصوص وتفسير مضامينها.

4. الكتابة بنتائج تحويلية عبر تقنيات تطبيقية

الكتابة تعتبر تعبيرًا عن فهم عميق للغة وليس مجرد تجميع جمل متسلسلة, ويؤكد Hyland (2003) أن ورش العمل الكتابية، التخطيط المسبق، التعديل الذاتي، والتقييم التعاوني من أكثر استراتيجيات الكتابة فاعلية لدى المتعلمين.

أمثلة:

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- تمارين كتابة موضوعات مرتبطة بواقع المجتمع.
- جلسات مراجعة جماعية لتصحيح الأخطاء بأسلوب بنّاء.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الثالث: دمج التكنولوجيا في تعليم اللغة:

1. دعم التعلم الإلكتروني

أظهر Hubbard (2009) أن التعلم الإلكتروني يوفر بيئات تنشيط تعلم ذاتي وموجه يمكن للمتعلمين من خلالها التمرّن على اللغة بدون الحضور الفعلي للصف, وتوفر الأدوات التعليمية الرقمية، مثل منصات التعلّم الذاتي محتوى متعدد الوسائط يزيد من التفاعل والتحفيز.

2. تطبيقات الهواتف الذكية والذكاء الاصطناعي

تشير الدراسات الحديثة إلى أن استخدام تطبيقات مثل Duolingo و Memriseيساعد المتعلمين على الممارسة اليومية، بينما يعمل الذكاء الاصطناعي على تقديم تصحيح فوري وتغذية راجعة شخصية (Godwin-Jones, 2011, P134.)وهذا النوع من الأدوات يجعل التعلم أكثر مرونة، ويحفز المتعلم على التكرار بعيداً عن المنهجية التقليدية.

3. التعلم المدمج Blended Learning

يتضمن الجمع بين التعليم التقليدي والتعلم الإلكتروني لتوفير بيئة شاملة تدعم التعلم الفردي والجماعي, وأظهرت الدراسات أن التعلم المدمج يزيد من مستوى التفاعل والمشاركة الصفية ويعزز تطوير المهارات اللغوية (Garrison & Vaughan, 2008, P108).

ويرى الباحث في هذا المقام أنه من الضرورة أن يقوم القائمين على عملية تعليم اللغات الأجنبية أو الثانية دمجها بالتكنولوجيا الحديثة, حتى تكون العملية مرنة وأكثر فاعلية.

المبحث الرابع: نتائج الدراسة وتحليلها, والتوصيات, والمقترحات:

يقوم الباحث بعرض النتائج التي توصل إليها بعد تحليل البيانات, وهي:

1. التحليل الكمي والاستبيان

أظهرت نتائج الاستبيانات الموزعة على عيّنة من المتعلمين أن المتعلمين الذين استخدموا استراتيجيات تواصلية وتطبيقية حققوا تحسنًا معنويًا في مستويات الاستماع، التحدث، القراءة، والكتابة بنسبة تراوحت بين85–70 ٪ مقارنة بالطرائق التقليدية.

2. التحليل النوعي والمقابلات

أكّد المعلمون أن إدراج أنشطة تفاعلية في المنهج جعل المتعلمين أكثر انخراطًا ومشاركة، كما لوحظ زيادة في ثقة المتعلمين في استخدام اللغة خارج الصف, وأشارت الملاحظات إلى أن المتعلمين أظهروا قدرة أعلى على التفاعل مع المواقف الواقعية واستخدام اللغة بشكل دقيق وسلس.

3. التفسير والتحليل

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تعكس هذه النتائج أن اللغويات التطبيقية تعزز التعلم من خلال دمج النظرية مع التطبيق الواقعي, فالأنشطة التفاعلية، والتعلم القائم على المهام، والدمج مع التكنولوجيا كلها عوامل ساهمت في تحسين المهارات اللغوية الأربعة, وقد أكد هذا التحليل بعض الدراسات التي تؤكد أن البيئة التفاعلية والتحفيزية تعتبر عنصراً أساسياً في اكتساب اللغة.

(Ellis, 2015; Krashen, 1985, P99)

التوصيات

يوصي الباحث بالآتي:

1. دمج استراتيجيات اللغويات التطبيقية في المناهج التعليمية بشكل منهجي.
2. تدريب المعلمين على تصميم أنشطة صفية تفاعلية ودمج التكنولوجيا التعليمية.
3. تشجيع التعلم التعاوني والمشاريع الجماعية لتعزيز المهارات التفاعلية.
4. إجراء بحوث إضافية لتقييم فعالية استراتيجيات اللغويات التطبيقية في سياقات تعليمية متنوعة.

المقترحات

يقترح الباحث ما يلي:

1. تصميم وحدات دراسية تعتمد على التواصل الواقعي والأنشطة القائمة على المهام.
2. إنشاء أنشطة تعلمية تسمح للمتعلمين بتبادل المعرفة والخبرات بين بعضهم البعض.
3. إجراء دراسات موسعة تشمل مناطق وجامعات مختلفة في غانا لتعميم النتائج. (دراسة تأثير تطبيق استراتيجيات جديدة مبتكرة مثل: التعلم القائم على الألعاب أو الواقع الافتراضي على اكتساب اللغة).

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- Ellis, R. (2008). The Study of Second Language Acquisition (2nd ed.). Oxford University Press.
- Larsen-Freeman, D., & Long, M. H. (1991). An Introduction to Second Language Acquisition Research. Longman.
- Lightbown, P. M., & Spada, N. (2013). How Languages are Learned (4th ed.). Oxford University Press.
- Savignon, S. J. (2002). Interpreting Communicative Language Teaching: Contexts and Concerns in Teacher Education. Yale University Press.
- Cook, V. (2016). Second Language Learning and Language Teaching (5th ed.). Routledge.
- Brown, H. D. (2007). Principles of Language Learning and Teaching (5th ed.). Pearson Education.
- Nation, I. S. P. (2001). Learning Vocabulary in Another Language. Cambridge University Press.
- Celce-Murcia, M., Brinton, D. M., & Snow, M. A. (2014). Teaching English as a Second or Foreign Language (TESOL) (4th ed.). Heinle Cengage.
- Swain, M., & Lapkin, S. (2001). Interaction and second language learning: Two adolescent French immersion students negotiating meaning. Modern Language Journal, 85(4).
- Krashen, S. D. (1982). Principles and Practice in Second Language Acquisition. Pergamon.
- نور الهدى الحسوني، (2021 / 2022)، الجريمة العابرة للحدود ، ماستر الحكامة الأمنية وحقوق الانسان ، منشورة ، جامعة مولاي اسماعيل ، المغرب / مكناس .

ثالثا : المقالات والمنشورات العلمية:

- الغافري، غريب – تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء قواعد القانون الدولي والقانون الوطني –مجلة الدراسات الفقهية والقانونية – العدد 21 – يناير 2025م

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الحجاج بالإيتوس والباتوس واللوغوس:
دراسة تحليلية لنماذج من الخِطاب السياسي بدول المغرب الأقصى والأندلس

عبد الجليل خراقي
طالب باحث في البلاغة وتحليل الخطاب
كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة شعيب الدكالي بالجديدة
المملكة المغربية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى متابعة أشكال إنتاج الحجّة الصناعية أو غير الجاهزة في نماذج منتخبة من الخطاب السياسي بدول المغرب الأقصى والأندلس، بما تحيل عليه من تقاطعات دالة بين الفكري والأدبي والحضاري، يسعف الكشفُ عن تجلياتها في الارتقاء بهذه النماذج والمتون الخطابية من مستوى النّص التاريخي إلى مراقي الخطاب الإنساني؛ وذلك وفق مستويات تحليلية تمتح من أصول بلاغة الحِجاج في التراث اليوناني، الذي شكّل مرحلة التأسيس والنشأة والتقعيد للقول المقنع؛ لا سيما ما همّ منه الحجاج الخطابي والمناقشات الجدلية الأرسطية بمداخلها المنطقية والبلاغية، وما يندرج ضمنها من آليات إيجاد الدليل واشتغال الحُجّة؛ بما يستدعيه ذلك من استحضار واع لسياق إنتاج هذه النماذج الخطابية و تلقّيها وتداولها. وذلك بالاستناد إلى تبيُّن أوضاع المُتخاطِبين وانعكاساتها على تحديد مقاصدهم وغاياتهم الإقناعية، وتبنّيهم أنواعًا مخصوصة من الحُجَج وسلكهم طرُقًا معينة من المُحاجّة. ذلك أنّ ما يميّز الخطاب السياسي هو استجابته للمقتضيات النّصيّة المؤطرة للخطاب بشكل عام، متمثلة في المخاطِب والمخاطَب والسياق.

الكلمات المفتاحية: بلاغة الحجاج، الخطاب السياسي، الحجة الصناعية، الإيتوس الحجاجي، الباتوس، القياس المضمر، المغرب والأندلس.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Artificial Proofs and Persuasive Strategies in Moroccan and Andalusian Political Discourse: A Rhetorical-Argumentative Study

Abstract:

This research investigates the production of "artificial proofs" (invented arguments) within selected models of political discourse in Morocco and Andalusia. By analyzing intersections between intellectual, literary, and historical dimensions, the study seeks to elevate these texts from historical documents to humanistic discourses. The methodology is rooted in the foundations of Aristotelian rhetoric, focusing on the logical and rhetorical gateways of argumentative discourse, including proof generation and the functioning of evidence. The study examines how political actors adapt their persuasive goals to the audience's state and the context of reception. Key rhetorical components—Ethos (the speaker's character), Pathos (emotional appeal), and Logos (logical reasoning through Enthymeme and Example)—are deconstructed to reveal their communicative effectiveness and persuasive power in shaping political beliefs and social interactions during critical historical periods.

Keywords: Rhetorical argumentation, Political discourse, Artificial proof, Argumentative Ethos, Pathos, Enthymeme, Morocco and Andalusia.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

مقدمة:

يُعدُّ الخطاب السياسي مركزًا لبلاغة الإقناع، إذ تنحو الذات المُنتِجة له نحو بناء خطاب إقناعي، تعمد من خلاله إلى ملاءمة أدوات الحجاج ووسائل الإقناع للمقام وأحوال **المستمع** Auditoire، وفق اشتغال تداولي و حجاجي يخدم غايات حجاجية ومقاصد إقناعية مخصوصة، وذلك من خلال توظيف مقصود لآليات المعنى ومقولات اللسان وأشكال انتظام الخطاب. دون إغفال شرط التداوُل اللغوي، بما يحيل عليه من معاني الاستعمال والتفاعل، بالاستناد إلى المجال التداولي الذي يتردّد في النّصّ أو الخطاب؛ والذي يفيد " كلّ المقتضيات العقدية والمعرفية واللغوية–القريب منها والبعيد– المشترَكة بين المتكلم والمخاطَب، والمُقوِّمَة لاستعمال المتكلم لقول من الأقوال بوجه من الوجوه" [1]. ممّا يشي بالوجاهة الحجاجية للنصوص والخطابات السياسية، متمثلة في الكفاءة الإبلاغية والنجاعة التواصلية والمنسوب الإقناعي والمدى الدينامي والتفاعلي. لا سيما وأنّ الحجاج فيها يُبنى على أرضية خلافية، " ويسير لمعالجة الأمور وإيجاد الحلول في مسارات متنوعة ومختلفة؛ مُعوِّلاً حينًا على قوة الحُجّة في ذاتها، مُستثمرًا حينًا آخَرَ فضائل القائل، أو مُستثيرًا عواطف الجمهور ومُحرِّكًا أهواءهم"[2]. وهكذا، سنعمد من خلال هذه الدراسة البحثية إلى متابعة أشكال إنتاج الحجّة الصناعية أو غير الجاهزة في نماذج منتخبة من الخطاب السياسي ببعض دول المغرب الأقصى والأندلس ، وذلك بالاستناد إلى مقتضيات الحجاج الخطابي التي أسس لها النسق البلاغي الأرسطي، من حيث تقنينه للقول الخطبي وتحليل أصنافه وفقا لما يمليه " السياق الإغريقي، المرتكز آنذاك إلى سلطة الخطاب ودوره السياسي والفكري في المدينة اليونانية"[3]. وهكذا، اختص الخطاب السياسي أو **الجنس الاستشاري** Délibératif في تصور **أرسطو** Aristote بالتداول في الشؤون المستقبلية، " لأنّ الخطيب فيه لا ينصح بالفعل أو عدم الفعل، فالنقاش فيه يتعلق ضرورة بما ينبغي أن يحدث في المستقبل"[4].

1.وسائل الإقناع النّصّية

يتأسس إنتاج الاعتقاد في الخطابة الأرسطية على ثلاثة أركان وهي: الخطيب والقول والسامعون، وهو ما أشار إليه أرسطو مُنوِّهًا إلى أنّ التصديقات الخطبية التي ينتجها القول الخطبي، " وإن لم تكن حقّا فهي شبيهة بالحق (...) والشبيه بالحق قد يدخل في علم الحق الذي هو علم المنطق" [5] ؛ فهي تندرج ضمن التصور الأرسطي فيما يسمى بـ**وسائل الإقناع الصّناعيّة** المقدمة بواسطة الخطاب و" المحايثة لفن الخطابة" [6]، وهي تلك "التي وجودها لاختيارنا وروّيتنا ونحن الفاعلون لها" [7]؛ أمّا **غير الصّناعية** منها، فهي "التي ليس وجودها لاختيارنا وروّيتنا مثل الشهود والتعذيب والعقود وما أشبه ذلك"[8]. وهكذا، فهذا النمط من التصديقات يحيل " على الحُجَج المتوفرة قبل الدخول إلى المقام الخطابي، ولذلك فإنها توفر للخطيب هامشًا كبيرًا للتوليد والتصرف في العناصر الحجاجية "[9] ، بدلالة المقاصد الإقناعية وأحوال السامعين والظروف السياقية والمقامية الناظمة للفعل الخطابي.

---

[1] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2،2000، ص: 28.

[2] عبد الله البهلول، الحجاج الجدلي: خصائصه الفنّية وتشكّلاته الأجناسيّة في نماذج من التراث اليوناني والعربي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1،2016، ص:11.

[3] عبد اللطيف عادل، بلاغة الإقناع في المناظرة، دار الأمان، الرباط، ط1،2013، ص– ص:52–53.

[4] المرجع نفسه، ص: 231.

[5] ابن رشد، تلخيص الخطابة، تحقيق عبد الرحمان بدوي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، (د.ت)، ص: 10.

[6] محمد الولي، الخطابة والحجاج بين أفلاطون وأرسطو وبيرلمان، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2020، ص:85.

[7] ابن رشد، تلخيص الخطابة، ص: 16.

[8] نفسه.

[9] محمد الأمين الطلبة، الحجاج في البلاغة المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط2،2021، ص: 57.

© المؤلفون. مرخّص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تتوزع الحُجَج والأدلة الصِّناعية إلى " ثلاثة أضرب: الأول يتوقف على أخلاق القائل (**الإيتُوس** Ethos) والثاني على تصيير السامع في حالة نفسية ما (**البَاتُوس** Pathos) والثالث على القول نفسه (**اللُّوغُوس** Logos) حيث هو يثبت أو يبدو أنه يثبت "[1].

إضافة إلى المقوّمات الحجاجية العاطفية، وتحديدا: **الإيتُوس والبَاتُوس** و إن كان " الأول أنسب للخطابة الاستشارية في حين أن الثاني أنسب للقضائية" [2]، يُدرك مبتغى الإقناع في القول الخطي من خلال توافره على مقوّمات حجاجية نصّية تضطلع – في التصور الأرسطي- بوظيفة الاستدلال الخطابي تأسيسًا على **الضمير (القِياسُ المُضْمَر)** Enthymème و**المِثال (الشَّاهِد أو المُقارنَة)**؛ فهو يرى " الأول قياسا والثاني استقراء، وليس هناك وسيلة أخرى غيرهما عنده"[3]. دون إغفال المقوّم **التَّفْخِيمي** Amplification الذي يختص به بالجنس الاحتفالي، "حيث القصد هو التعظيم أو الحط من شخصية ما، تعظيمًا أو حطًّا يستقطب الإجماع (...) إنّ المبالغة والتزيين المتوسل بالتشبيهات والاستعارات والتوازي هو المسيطر هنا"[4]. إنّ ما يميّز هذه المقومات الحجاجية النّصّية جميعها، هو تعدّيها المشافهة إلى الخطابات المكتوبة التي تتّسم بطابعها المُؤسَّسِي، ممّا يؤمِّن لها نوعًا من الثبات في الحدث التواصلي؛ كما تغدو بمُوجِب هذا الطابع منضبطةً إلى إجراءات معينة ناظمة لانبناء وتطور التنظيم النّصّي.

2. الإيتوس الحجاجي

يشير **الإيتوس** في البلاغة القديمة إلى أنّ " الإقناع يتم بواسطة خلق الخطيب حين يصاغ الخطاب بشكل يجعل من يتكلم أهلا للثقة" [5]، وهنا يؤشِّر أرسطو على الدور الوازن الذي تضطلع به سُمعة الخطيب في تحقيق الإقناع، والتي تتوزع إلى سُمعة فعلية وأخرى يصنعها الخطيب بواسطة خطابه " الذي ينبغي أن يوحي بأنّه يتحلى بأخلاق معينة، تدفع المستمع إلى منحه ثقته لكي يكون مُقْنعا"[6].

يراهن الحِجاج بالإيتوس على بناء وتشكيل الخطاب على نحو يُمكِّن من رسم صورة خاصة عن الذات المتكلِّمة، بعناصرها الذاتية المرئية وغير الثابتة وبمحدداتها التواصلية اللامرئية، بأبعادها السوسيو-تاريخية المتسمة بالمُواضَعة والجمود، بما يندرج ضمنها من سلوكات خطابية مشترَكة بين أفراد جماعة لسانية ما. ذلك أنّ الإيتوس باعتباره مفهوما خطابيا- اجتماعيا كما تَمثَّله المتن الأرسطي، يحيل على "سمات الطبع الذي ينبغي على الخطيب أن يظهر به أمام المشاهدين كيفما كان صِدقه من أجل أن يترك انطباعا حَسنا: إنها المظاهر"[7]، كما يُعدُّ من وجهة نظر قيمية أخلاقية ومن زاوية بلاغية إقناعية بمثابة إيحاء، مِمّا يجعل منه أثرًا من آثار الخطاب؛ "فالخطيب يتلفّظ بخبر وفي نفس الآن يقول: أنا هو هذا، ولست ذاك"[8]، وهو التصور الذي أسَّس له أرسطو ووسَّعه الدرس الحجاجي الحديث، والذي نستشف من خلاله التعالق الحاصل بين الإيتوس والتلفظ، ممّا يشي بذلك الانتقال الذي عرفه الإيتوس – كما نظّر له أوزفالد ديكرو- من كونه مقولة بلاغية إلى اعتباره مقولة لسانية وصفية، تنضبط إلى الشرط الإيقاعي والتنغيمي في النشاط التلفظي؛ ذلك أنّ "الإيتوس مرتبط بالمتكلّم في حد ذاته، فبوصفه مصدرًا للتلفظ، فهو يُنظَر إليه

---

[1] أرسطو طاليس، فن الخطابة، ترجمة: الدكتور عبد الرحمن بدوي، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، ط2،1986، ص: 29.

[2] محمد الولي، الخطابة والحجاج، ص:90.

[3] الحسين بنو هاشم، بلاغة الحجاج: الأصول اليونانية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1،2014، ص: 219.

[4] محمد الولي، الخطابة والحجاج، ص:90.

[5] الحسين بنو هاشم، بلاغة الحجاج، ص:213.

[6] المرجع نفسه، ص: 215.

[7] رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ترجمة عمر أوكان، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1،1994، ص:124.

[8] نفسه.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

على أنه مَكْسوٌّ ببعض الصفات التي تُرجِع هذا التلفظ –نتيجةً لذلك– مقبولًا أو مُثيرًا للاشمئزاز"[1]. وهكذا، يُعَدّ الإيتوس فاعلًا رئيسًا في تحديد معالم هوية مُنتِج الخطاب؛ " فسؤال الإيتوس مرتبط بسؤال بناء هوية تسمح في الوقت نفسه بإيجاد صلة وصل جديدة مع الذات ومع الآخر"[2]، دون أن نتجاهل أنّ هذا الآخر "يتشكّل كذلك انطلاقا من تمثلاته عن إيتوس المتلفظ قبل حتى أن يتكلّم هذا الأخير. وإذن يبدو من الضروري أن نقيم تمييزًا بين الإيتوس الخطابي والإيتوس ما قبل الخطابي"[3]، حيث يجوز التساؤل عن مكمن القوة الإقناعية: هل هي تُعزى "إلى الوضع الخارجي للخطيب أو إلى الصورة التي يُنتِجها عن نفسه في خطابه"[4]. وهكذا، "يُعادُ طرح سؤال بناء الإيتوس داخل الخطاب، ليس باعتباره صورة تتغذى من نماذج توافقية، وإنّما على العكس من ذلك، بوصفه ابتكارًا لصورة تتمنّع عن التمثُّلات الطَّيِّعة المُحتجَزَة والنُّظُم المُستَلَبة للعمل على إيجاد هوية ما"[5].

يُبنى الإيتوس القبلي أو ما قبل الخطابي، "على أساس الدور الذي ينهض به الخطيب داخل الفضاء الاجتماعي (وظائفه المؤسساتية، مكانته وسُلطته) وكذا على التمثُّل الجماعي أو على الصورة النّمطية التي تُروَّج حول الشخص؛ إنّه يسبق التحدث كما يقيِّده جزئيا في الوقت ذاته. إنه يترك داخل الخطاب آثارًا ملحوظة؛ يُمكن تعقُّبها تارةً عبْر إشارات لغوية، وتارةً أخرى داخل الوضعية التلفظية التي هي أساس التبادل"[6]. بينما يُساق الإيتوس الخطابي في نمط مَقُول – بتعبير دومينيك مانغونو– يتحقق صراحةً عند التلفظ أو في شكْل معرُوض يتأسّس ضمنيا من داخل فعل التلفظ بمنأى عن الملفوظ؛ إنّه بمثابة تلك "الصورة التي يُنشئُها المتكلم في خطاب ما عن قصد أو من دونه. فهي التي تشكِّل بالفعل مكوِّنًا للقوة الخطابية"[7]، بما تستنفره لدى الذات المتلقية للخطاب من آليات الفهم والتحليل والتأويل.

2.1 إيتوس الحليم

نُمثِّل لهذا النمط من الاستعداد الأخلاقي لمُنتِج الخطاب بمقتطفات من رسالة أنشأها الوزير الكاتب أبو عبد الله بن إدريس، وجَّهَها **السلطان المولى عبد الرحمن** رحمه الله إلى خليفته وولي عهده آنذاك **سيدي محمد** إثر نهوضه إلى الثوار من قبيلة زمور الشلح؛ إذ " تجاوزوا الحدّ في الإفساد وإخافة العباد والبلاد، فأوقع بهم وقعة شنعاء كسرت من حدهم وفلت من غربهم"[8]، وذلك بعد طول حلم وصبر قابلهم به السلطان المولى عبد الرحمن، مُحلاً الحِلْم مكان الشدّة واللِّين عوض الغلظة، فلم يزدهم ذلك إلاّ تعنّتًا وإصرارًا على شقّ عصا الطّاعة وإمعانًا في إيقاد فتيل الفتنة وبثّ الفُرقة بين جموع الناس. يقول السلطان: **" فلَم يُرِد الله بهم خيرا لفساد نيتهم وخبث طويتهم واتكالهم على حولهم وقوتهم، فما رأوا منّا لِينًا وسدادًا إلاّ ازدادوا شدّة وفسادًا، ولا أظهرنا لهم عظة وإرشادًا إلاّ أظهروا تطاولا وعنادًا"**[9].

في ظل هذا السياق المتأزّم الذي يشي بعدم انضباط فئة من الرعية لِما تُوجبه فروض الطاعة ومقتضيات البيعة الشرعية إزاء ولي الأمر، لم يجِد السلطان المولى عبد الرحمن رحمه الله بُدًّا من مواجهة أهل زمور الشلح بما يستلزمه سياق الحال من الحزم

---

[1] Oswald Ducrot, Le dire et Le dit, Paris, les éditions de minuit,1984, p.201.

[2] Ruth Amossy, L'argumentation dans le discours, Armand Colin,4°édition,2021, p.98.

[3] حسن المودن، بلاغة الحجاج: الحجاج بالإيطوس والباطوس، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1،2022، ص– ص:87-88.

[4] Ruth. Amossy, L'argumentation dans le discours, op.cit, p.83.

[5] Ibid, p.96.

[6] Ibid, p.83.

[7] Ibid, p.83.

[8] أبو العباس بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، حققه محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مجلد3، ط3،2015، ص: 301.

[9] نفسه.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والمجاهدة وفق ما يقتضيه الشرع، إخماداً لنار الفتنة التي قد تُهدّد بالاستشراء في باقي الثغور والأمصار؛ فتم التضييق عليهم بالحصار والتحريق والمبالغة في الأخذ وتوالي الغارات وتتابع النّكبات، فأوقع بهم الضرر في الكسب والمال والعيال والأولاد ما لا يطيقون دفعه أو التخفيف من وطأته. أمام هذا المشهد، يتجلى إيتوس السلطان الحليم المتعقّل الذي تنطوي شِدَّته على الخارج عليه من رعيته على حِلم القادر ورأفة المقتدر، الذي لا يمنعه من إنفاذ عقوبته وسطوته إلاّ ما جُبِل عليه من خُلق الرحمة ولِين الجانب؛ وهي الصورة التي " متى اقتنع بها المتلقي واستقرت في نفسه وذهنه سلّم له وأذعن"[1]. يقول السلطان في موضع آخر من رسالته: **" فلمّا أنجزت القهرية فيهم وعدها وبلغت العقوبة فيهم حدها، قابلنا إساءتهم بالإحسان وراعينا فيهم وجه المساكين والنساء والصبيان (...) وعفونا عنهم عفو غلب واقتدار وربّ عقاب أنتج حسن طاعة وتوبة نصوح تداركت ما سلف من التفريط والإضاعة"**[2].

2.2 إيتوس المسامح

تُعتبر صورة السلطان المُسامِح جزءا متفرّعا عن إيتوس السلطان الحليم؛ وهو ما نُمثّل له بمقاطع من كِتاب وجَّهه أمير المؤمنين **المولى الحسن بن محمد بن عبد الرحمن** إلى **ولاة المغرب**، ناهِضًا من حضرة فاس إلى القبائل الواقعة على صحراء تافيلالت، وكان ذلك سنة عشر وثلاثمائة وألف (1310). جاء في موضع من هذا الكتاب: **" استقبلنا بجيوش الله المنصورة وجنوده الموفورة قبيلة أيت أزدك الذين هم بيت القصيد وعتبة القصيد، فسيقت إليهم من الله الهداية وطويت عنهم أعلام الضلالة والغواية، وتلقونا بأوائل بلادهم خائفين وجلين ومن سطوة الله فزعين، فجنحنا للعفو إيثاراً له وحرصًا على حقن الدّماء وعُدولاً عن القتال، نظرًا للصبيان والعجائز والشيوخ وضعفاء الحال، ومُعاملةً بالصّفح لمن كان منهم ضلّ وغوى"**[3]. هنا، يُقدِّم السلطان المولى الحسن نفسه في صورة الخليفة الرّاعي، الذي يُوثِر العفو والصّفح عن الأخذ بالثّأر ومواجَهة إساءة أهل بعض الأصقاع الصحراوية بمثيلتها، ما داموا قد رجعوا عن غيِّهم وتحرَّوا مسالك النّهج القويم. يقول السلطان: **" وبعد أن تحققت منهم التوبة وسَعوا في تحصيل مرضات الله وخاطرنا الشريف، بما محا عنهم الهفوة والحبوة، وصيّر سيئاتهم حسنات وأبعدهم عن المثلات، فقابلناهم بما أزال دهشتهم وفزعهم وكشف جزعهم"**[4].

وهكذا، كُلّما ترسَّخَ إيتوس السلطان المُسامِح في ذهن المتلقي إلاّ واستدعى ذلك استمالته وانخراطه العقلي والانفعالي في أطروحة المُرْسِل، بما تحيل عليه من أنساق قيمية أخلاقية يُعزِّزها المعجم الديني، كما تُؤسِّس لمشروعية ممارَسة السُّلطة ومكانة السلطان الاعتبارية داخل نظام الحُكم؛ فيُسهِم بذلك الإيتوس باعتباره حُجّة وسنداً إقناعيا في إذكاء لُحمة الوصل النفسي والسياسي والتاريخي والاجتماعي بين الراعي والرعية، تحقيقًا لأحكام الدين ومقتضيات الطاعة والولاء لأولي الأمر، لما فيه صلاح البلاد والعباد؛ وهوما أشار إليه مُنشِئ الكِتاب بقوله : " فانشرحوا وسايروا ركابنا الشريف في زيّهم وجموعهم بسرور ونشاط، مغتبطين بمقدمنا السعيد أتم اغتباط، إلى أن خيمنا عليهم بأوطاط، فأظهروا من حسن الامتثال والطاعة ما وصلوا به إلى الغاية"[5].

---

[1] عبد العالي قادا، الحجاج في الخطاب السياسي: الرسائل السياسية الأندلسية خلال القرن الهجري الخامس أنموذجا، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص:175.

[2] أبو العباس بن خالد الناصري، الاستقصا، مجلد3، ص: 302.

[3] المرجع نفسه، ص: 425.

[4] أبو العباس بن خالد الناصري، الاستقصا، مجلد3، ص: 425.

[5] نفسه.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2.3إيتوس الكريم

نستشف من خلال استقرائنا لظهير أنشأه السلطان **المولى الحسن بن محمد بن عبد الرحمن**، إيتوس السلطان الكريم، الذي يسير على ما دأَب عليها أسلافه من إجزال العطاء وإكرام خدّام الدولة، إنصافًا لهم واعترافًا بكونهم كانوا خير خلف لخير سلف، وصونًا لمكانتهم الاعتبارية داخل المجتمع وتثمينًا لما أسدوه من خدمات جليلة، عمَّ خيرها الثغور والأقطار والأمصار التابعة لنفوذهم والواقعة تحت إشرافهم المباشر. وهكذا، لّما عزم السلطان المولى الحسن الخروج إلى حضرة مراكش عام ثلاثة وتسعين ومائتين و ألف، كان "قد كتب إلى **عامله على مدينة آنفي** وهو القائد الأجل الأنصح **أبو عبد الله الحاج محمد بن إدريس بن حمان الجراري**، أن يتقدم إلى ثغر الجديدة ويقيم هنالك حتى يأمره بما يكون عليه عمله فامتثل القائد المذكور، ولّما قدم السلطان أعزه الله إلى الثغر المذكور، اجتمع به القائد المذكور وطلب منه أن يجدّد له ظهيرًا بالتوقير والاحترام"[1].

شكَّل هذا الظهير إطارًا نصّيا يُبرز داخله إيتوس الكريم معالَم الفكر السياسي لدى السلطان المولى الحسن، لا سيما في جانبيه المؤسَّسي والإنساني، بما يحيلان عليه من رسم للحدود الفاصلة بين المُرسِل والمُرسَل إليه، بدلالة التعدد الكمي والتنوع الكيفي للمتلقي في صلته بالسُّلطة؛ ممّا يُكسب الخطاب منسوبًا إقناعيا يُهيِّء المُخاطَب للإقتناع بمضامينه، وهو ما تشي به مكوناته النّصّية في أبعادها الإخبارية القائمة على الإعلام باتخاذ القرار وتبريره، وكذا التوجيهية ذات الصلة بتمثُّل السُّلطة وممارَستها، عطفا على الانفعالية بما يندرج ضمنها من تأثير و إثارة للنوازع وتحريك للعواطف. جاء في الظهير المذكور: **" الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله. كتابُنا هذا، أسماه الله وأعزّ أمره وجعل في الصالحات طيه ونشره، يستقر بيد ماسكه خديمنا الأرضى الطالب محمد بن إدريس الجراري، ويتعرف منه أننا بحول الله وقوته أنزلناه المنزلة التي كان بها هو ووالده عند أسلافنا الكرام، ولحظناه بعين الرعاية والبرور والاحترام هو وأولاده وإخوته؛ فلا يروا من جانبنا العالي بالله إلا الخير، لأنهم خدّام أبناء خدام ودارهم دار المحبة والنصيحة، فلا نسلمهم ولا نفوتهم ولا نضيع لهم سالف خدمتهم، ولا نكشف عنهم جلباب حرمتهم بحول الله وقوته. والسلام"**[2].

وهكذا، فصورة الكريم التي رسمها السلطان المولى الحسن لنفسه، ترسِّخ لنسق قيمي–أخلاقي مستند إلى الإقناع بوجاهة الفعل وإظهار الحُجَّة بنفاذ القول المفسِّر لطبيعة علاقة السُّلطة بفئة مخصوصة من الرعية؛ انطلاقًا من اعتبارات تاريخية وسياسية واجتماعية، قمينة بالتأسيس لقيم المجاملة والتودّد التي تشي بها استجابة السلطان لبعض المطالب الاعتبارية، شريطة التزام المعنيين بها بالمقتضيات الشرعية من طاعة وولاء لولي الأمر، دون تكسير سياج الهيبة أو اختراق الحصن الأخلاقي الذي يحفظ للسلطان مكانته داخل النظام السياسي للدولة.

2.4إيتوس المُؤمِن الواثق بالله

يندرج توظيف السِّجل اللغوي الديني ضمن آليات التخاطُب السياسي التي من شأنها أن تُكسِب الخطاب فعالية إقناعية؛ فمفردات الحقل الديني تخضع لرهانات التلفظ، ذلك أنّ "السجلاّت ذات الميسم التواصلي هي مرتبطة بشكل وثيق بالممارسات الاجتماعية و بتنوُّع الوضعيات التواصلية"[3]، كما تستند إلى مبدإ الاشتراك على مستويي التفكير والفعل في كلّ من النّسق القيمي–الأخلاقي الذي يمتح من وحدة المعتقد، عطفا على الاشتراك في المواقف والقناعات التي يتواضع بشأنها المُخاطِب والمُخاطَب

---

[1] المرجع نفسه، ص: 381.

[2] أبو العباس بن خالد الناصري، الاستقصا، مجلد3، ص: 381.

[3] Dominique.Maingueneau, Discours et analyse discours : Une introduction, Armand, Colin, Paris,2°édition,2021, p.93.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إزاء موضوع الخطاب. وهو ما نُمثّل له بمقتطف من كِتاب أنشأه **السلطان المولى الحسن بن محمد بن عبد الرحمن** سنة تسع وتسعين ومائتين وألف، وقد وجّهه السلطان إلى **ولاة المغرب** وذلك إثر نهوضه إلى المراسي السوسية وتوليته القضاة والعمال على أهلها، مُتّخِذًا هناك مرسى للوسق والوضع تسمى آساكا. جاء في مُستهلّ الكِتاب: **" أمّا بعد، فإنّا نهضنا من مراكش بحول الله وقوته، وسطوته الباهرة وصولته وجيوش الله المظفرة موفورة وجنوده سبحانه مقطورة وأعلامها منشورة. نهضةَ مُعتمِد على مولاه، متقلد لما قذف في قلبه فأبداه، متمسّك بعروته الوثقى التي من استمسك بها بلغ مناه"**[1]. ويعود سياق الموقف الذي أنتج الظروف والملابسات الناظمة لهذا الخطاب في ما رآه السلطان من ضرورة النهوض "إلى تلك البلاد ليباشر أمرها بنفسه، لا سيما وكان أهلها قد بَعُد عهدهم بإجراء الأحكام السّلطانية فيما بينهم على مقتضياتها"[2].

ارتكز الاشتغال الحجاجي لإيتوس السلطان المُؤمِن الواثق بالله، على صيغ وألفاظ لا تقف عند حدود الإثارة الذهنية بل تتعداها إلى استدعاء المخزون الديني للمتلقي، عبر إحداث صور وخيالات تدفعه نحو الإقرار بحجّية الدعوى والتسليم بها، بعيدًا عن الانفراد بالرأي أو الاستئثار بالقرار. وهكذا، يعكس هذا المُقوِّم الإيتوسي هنا نوعًا من الحضور كما تتحدد ملامحه العامة داخل الخطاب، وهو ما يكشف عن طاقته الحجاجية ومفعوله الإقناعي ومداه التفاعلي؛ "فهو يسمح في الواقع بالتفكير في السيرورة الأوسع التي تعمل من أجل انخراط الذوات في موقف معين"[3].

2.5 إيتوس الوَرِع التّقي

نُلفي نموذجًا آخر وُظِّف فيه المعجم الديني وقد ساق من خلاله **السلطان أبو الحسن المريني** إيتوس الوَرِع التّقي المتقرِّب إلى الله تعالى بمصحف مخطوط بيده، بما يُمثّله من رمزية لدى المتلقي، تستمد طاقتها الحجاجية وقوتها التأثيرية من السُّلطة الدينية. يتعلق الأمر بكِتاب وجّهه السلطان المذكور إلى **صاحب مصر الملك الناصر محمد بن قَلاوُون**، وذلك بخصوص ركب الحاج وكذا المصحف الذي خطه بيده وجعله وقْفًا على الحرم النبوي الشريف **بطيبة**[4]. جاء في هذا الكتاب السّلطاني: **" و مُعظَم قصدنا من هذه الوجهة المباركة إيصالُ المصحف العزيز الذي خَطّطناه بيدنا، وجعلناه ذخيرةَ يومنا لغَدنا، إلى مسجد سيدنا ومولانا وعصمة ديننا ودنيانا، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بطيبة، زادها الله تشريفًا وأبقى على الأيام فخرَها مُنيفًا، رغبةً في الثواب وحِرصًا على الفوز بحظّ من أجر التلاوة فيه يومَ المآب"**[5]. ومِمّا زاد من المنسوب الإقناعي للخطاب، استحضارُه لرمزية المكان بما يحيل عليه من مهابة وقدسية لدى جموع المسلمين ومُتلقّي الخطاب على وجه التخصيص؛ إذ يُعتبر الرمز آلية إقناعية تَنظِم التخييلي إلى التاريخي والثقافي والديني والنفسي، في استدعاء واع ومقصود للإيحاءات الملازمة لهذا الرمز، وما ينبثق عنها من أحاسيس ومواقف واتجاهات لدى المتلقّي إزاء الرسالة المبثوثة في الخطاب؛ مِمّا يُسعف المُخاطِب في إبلاغ دعواه والتأسيس لها وتأكيدها وتحقيق الإقناع بها في ارتباط تام بمقتضيات السياق التخاطبي وملابسات المَقام التداولي العام.

3. الباتوس الحجاجي

يحيل **الباتوس** على الإقناع بواسطة المَقُول إليهم الذين يُدفعون بواسطة الخطاب إلى الإحساس بانفعال ما؛ " إذ لا بدّ في الإقناع من التهيئة الانفعالية والاجتماعية للسامعين، من أجل استدراجهم وتحقيق انقيادهم واقتناعهم بما يطرحه الخطيب"[6]، الذي

---

[1] أبو العباس بن خالد الناصري، الاستقصا، مجلد3، ص: 404.

[2] المرجع نفسه، ص: 403.

[3] حسن المودن، بلاغة الحجاج: الحجاج بالإيطوس والباطوس، ص:93.

[4] اسم يطلق على المدينة المشرفة.

[5] عبد الله كنون الحسني، النبوغ المغربي في الأدب العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ط2،2015، ص:468.

[6] عبد اللطيف عادل، بلاغة الإقناع في المناظرة، منشورات ضفاف، بيروت، لبنان، ط1،2013، ص:54.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

يُلحُّ "على هذا الجانب من الإنسان القابل للتحريك والإثارة والانفعال"[1]؛ فالأمر منُوطٌ في الحِجاج بالباتوس كما نظّر له المتن الأرسطي، "بالاستعداد الذي يجب أن يُوضَع فيه المستمع لتحقيق هدف الإقناع. لا ينبغي الخلط بين الإحساس الذي تتم إثارته لدى المستمع مع ذاك الذي تشعر به أو تُعبِّر عنه الذاتُ المتكلّمة. لا ينبغي بتاتًا الخلط بينه وبين ذاك الذي يعني ملفوظًا يُفرِد إحساسًا ما لذات إنسانية ما" [2].

يُبلِّغ الخطاب الحجاجي الباتوسي تلك العواطف والانفعالات المُحاجَج بها ولَها- مقولةً كانت أو مُبيَّنةً أو مُدعَّمةً بحُجَج مُعزِّزة- بدلالة ما تعْرضه الذاتُ المتكلِّمةُ من وسائل خلال التفاعلات التواصلية، وما يعتمل داخلها من معارف وتمثُّلات نفسية وسوسيو-ثقافية؛ "بالنسبة لأرسطو، فرأي الجمهور هو المعطى الأول والأخير، إنه ليس لديه أي فكرة هيرمينوطيقية (فكّ الرموز)، فالعواطف بالنسبة له، هي قطع من اللغة الجاهزة التي على الخطيب ببساطة أن يعرفها جيدًا"[3]. تُشير روث أموسي في سياق مقاربتها لقضايا الحِجاج العاطفي في النّسق البلاغي الجديد، إلى أنّ " شاييم بيرلمان يُصرُّ على أنّ الخطيب ذو العاطفة الجيّاشة قد لا يحقّق هدفَه، لأنه وهو مستغرِقٌ في مشاعره المتّسمة بالحماس الزائد، سيغفل عن التّكيُّف مع مستمعه"[4]، على اعتبار أنّ الباتوس هو بمثابة ذلك المفعول الانفعالي الذي يُمثِّل المستمع موضوعه الخاص ومحلّ اشتغاله.

يطرح الاشتغال الحجاجي الباتوسي في الخطاب إشكالات عدّة، لعلّ أهمّها: كيف يتواءم المكوِّن الوجداني بما يندرج ضمنه من أحاسيس ومشاعر ونوازع عاطفية، مع نظيره العقلي بما يحيل عليه من استدلال ومُقايَسة في الفعل الحجاجي، الذي لا يقف عند حدود التعبير عن الانفعالات داخل الخطاب، بل يتعدى ذلك إلى تحفيزها واستحاثتها وبنائها خطابيا. لذلك، "نجد مواقف مختلفة جدًّا فيما يخص وظيفة الانفعالات في الفنّ الخطابي. بالنسبة للبعض، هي بمثابة رافعات للفصاحة الحقيقية، وبالنسبة لآخرين، تبدو كوسيلة حتمية بالرغم من كونها مُؤسِفةً من أجل الوصول إلى نتائج ملموسة. يتّجه الإنسان وفق عواطفه ومصالحه أكثر من عقله؛ بالنسبة لآخرين، إنها تشكّل في النهاية وسيلة أكيدة للتأثير في المستمع، الذي يُعَدُّ التأكُّد من ضبطه أمرًا أساسيا"[5].

يُعتبر الحِجاج الباتوسي من بين آليات تنظيم وتشكيل الخطاب السياسي، بالنظر إلى دوره الوازن في تدبير الانفعالات وتأطير التفاعلات التواصلية داخل الخطاب، بما يحقق المقاصد والغايات الإقناعية لِمُنتِج الخطاب، بأبعادها السيكولوجية والسوسيولوجية الناشئة عن إثارة وتحريك المخزون العاطفي والوجداني للمتلقي.

3.1 الترهيب والتهديد

يُعتبر الترهيب أوالتهديد القائم على إثارة نوازع الخوف والتوجّس لدى المتلقّي من بين الآليات الإقناعية التي يتوسلها الفاعل السياسي، طلبًا لتعديل نظام القناعات و تغيير الأوضاع الذهنية والاستعدادات النفسية لُمستقبِل الخطاب، ومن ثمّ دفعه نحو الفِعل، خِدمةً للوجهة الحجاجية التي يرومها المُخاطِب ويُؤطِّرها الحدث الإقناعي موضوع الخطاب.

نمثِّل للحِجاج الباتوسي المُرتكِز على التهديد والتخويف، بمقتطف من رسالة أنشأها **المأمون الموحدي** موجِّهًا إياها إلى أهل **أندُوجر** وهي مدينة صغيرة تقع على ثغور قرطبة، وذلك إثر تخلُّفهم عن قتال العدوّ خوفًا من بطشه؛ مُصوِّبًا إليهم سهام الانتقاد اللاذع، داحِضًا ما تقدّموا به من أعذار تحوم جميعها حول ضعف الحال وعَوَز عُدَّتهم من الرجال، وهي أعذار رآها المأمون

---

[1] حمادي صمود، "مقدمة في الخلفية النظرية للمصطلح"، ضمن: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، منوبة، تونس1، مجلد39،1998، ص: 13.

[2] Ruth Amossy, L'argumentation dans le discours, op.cit, p.222.

[3] رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ص:126.

[4] Ruth Amossy, L'argumentation dans le discours, op.cit, p.223.

[5] Ibid, p.213.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الموحدي واهيةً يشوبها الباطل ويعرى عنها الصدق. يقول في ثنايا رسالته: **" أتُظهرون العناد تصريحًا وتلويحًا وتظنُّون أنكم إذا تفرقتم لا نجمع لكم شتاتًا ولا نُدني منكم نُزوحًا، أين المَفَرّ وأمرُ الله يدرككم، وطلبُنا الحثيث لا يترككم، فأميطوا هذه الترعة النّفاقية عن خواطركم قبل أن نمحوَ بالسيف أقوالكم وأفعالكم، ونستبدل قومًا غيرَكم ثم لا يكونوا أمثالكم؛ ونحن نُقسمُ بالله لو اعتسفتم كلّ بيداءَ سَمْلَق[1] واعتصمتم بأمنع معقِل وأحفل فَيْلَق، ما وَنينا عنكم زمانًا، ولا ثَنيْنا عن استئصالكم عِنانًا، فلا يغرّنكم الإمهال أيها الجهال، فأدْوَاءُ الأهواء بالسيف تَنْحسم"**[2].

اتسم الخطاب هنا بالتصعيد والتحذير المباشر غير المحتَمِل لأي تأويل أو مُوارَبة، حاملًا في طياته تهديدًا حاسمًا يعقُبه توعُّدٌ صريح بإنزال العقوبة إن لم ينصلح حال المُتوجَّه إليهم بالخطاب. وليؤمِّن الخليفة الموحدي لتهديداته ووعيده وقْعًا شديدًا على نفوس مُخاطَبيه، نُلفيه وقد وظّف معجمًا يحيل على الحقل الحربي والمواجهة المُسلَّحة؛ مُستندًا إلى " وضعه الاعتباري بوصفه خليفة، لذلك يتوعد بعقوبة عادلة تليق بمن هو مُؤتمَن على شؤون الرعية. فالإنصاف يقتضي ألّا يُعاقَب المخالفون إلّا بعد إنذارهم وإقامة الحُجَّة عليهم"[3].

3.2 تضخيم الذات المتلقّية للخطاب

قد يعمد مُنشِئ الخطاب السياسي إلى المبالغة في الإطراء والمدح وتعداد صفات ومناقب من يُتوجَّه إليه بالخطاب، لا سيما إذا كان ذا سُلطة نافذة وموقع سياسي وازن، بما يحرّك نوازع الفخر والعظمة والاعتداد بالذات لديه؛ وهو ما نُمثِّل له بمقتطفات من رسالة استصراخ ودعوة لنُصرة أهل الأندلس ضد تهديدات الفنش ملك قشتالة، وجّهها **المعتمد بن عباد** إلى أمير المرابطين **يوسف بن تاشفين**. جاء فيها: **" إلى الملك المؤيّد بفضل الله أمير المسلمين وناصر الدين وزعيم المرابطين أبي يعقوب يوسف بن تاشفين، نوّر الله به الآفاق وجمع به الجيوش والرفاق (...) فإنّ الله [سبحانه] أيّد دينه بالاتفاق والائتلاف، وحرّم مسالك الشتات ودواعي الاختلاف، وأنعم على عباده بأمير جديد، وقَوْم أُولِي بَأْس شَدِيد[4]، وتطوّل علينا بمعلوم جدّك ومشهور حدّك؛ وقد جعلك [الله] رحمة يحيي غيثها ينبوع الشريعة، وجعلك سلمًا إلى الخير وذريعة (...) وقد وطّد [الله لك ملكا شكر الله عليه جهادك وقيامك بحقه] واجتهادك، ولديك من [نصر الله] خير باعث يبعثك إلى نصر مناره واقتباس نوره وناره"**[5].

حققَت هذه الآلية الإقناعية وظيفتها في استمالة المتلقي عاطفيا لتقبُّل دعوى المُرسِل والعمل بمقتضاها تسليمًا وإذعانًا، وهو ما تعكسه استجابة يوسف بن تاشفين لاستصراخ المعتمد بن عباد إغاثةً للمُستغيث ونُصرةً للمُستَضعَف وإعمالًا لقيم المروءة والشهامة؛ مُوجِّها إليه كِتَابًا هذا نصّه: " بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليما. من أمير المسلمين وناصر الدين، محيي دعوة أمير المؤمنين. إلى الأمير الأكرم المؤيد بنصر الله تعالى، المعتمد على الله تعالى، أبي القاسم محمد بن عبّاد أدام الله كرامته بتقواه ووفّقه لما يرضاه. سلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ أمّا بعد:

---

[1] السّملق: المستوي والمطمئن من الأرض.

[2] عبد الله كنون الحسني، النبوغ المغربي، ج2، ص:464.

[3] عبد اللطيف عادل، نموذج في التحليل الحجاجي لخطبة سياسية: خطبة عبد الملك بن مروان بعد انتصاره على مصعب بن الزبير بالكوفة، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، المغرب، ط1، 2023، ص:46.

[4] سورة الفتح، الآية 16.

[5] ابن سماك العاملي، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، تحقيق عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2010، ص- ص: 102-103.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فإنّه وصل خطابك المكرّم الأثير، فوقفنا على ما تضمّنه من استدعائنا لنصرتك، وما ذكرته من كُربتك، وما كان من قلّة حماية جيرانك؛ فنحن يمين لشمالك ومبادرون لنصرتك وحمايتك، فواجب علينا ذلك من الشرع وكتاب الله تعالى"[1].

3.3المُشاركة العاطفية

تتفرع المشاركة العاطفية إلى صور جزئية يفرضها المقام السياسي الناظم للحظة الإقناعية؛ ذلك أنّ" وضع الخطيب فيها أشبه ما يكون بوضع الشاعر، فالاستمالة فيها مقدمة على الحُجّة في الغالب، إذ يسعى الخطيب لمشاركة الآخرين ما يجده أو يتظاهر به، أو إشعارهم بمشاركته إياهم وتعاطفه معهم فيما ألمّ بهم"[2]؛ وهو ما نمثّل له بالقضايا والنماذج التالية :

3.3.1 إعلان التحالف العسكري

يُعتَبَر التحالف العسكري من بين المظاهر التي تأخذها العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدول والأقطار، بل هي ضرورةٌ تمليها الرغبة في تحصين الثغور وبسط النفوذ السيادي عليها وتعزيز قوى الدفاع عنها داخليا وخارجيا، تأسيسًا لتبادل المصالح و تجسيدًا لوحدة التصور إزاء الوقائع والقضايا السياسية ذات الاهتمام المشترك. ولتفعيل هذه الأطروحات يغدو لزامًا على مُنتِج الخطاب السياسي إكسابها وجاهةً إقناعية، تُفضي إلى حمْل المستمع على الاقتناع بفعاليتها والتسليم بنجاعتها الحجاجية، وهو ما تحققه الحُجَج المتضمنة بالخطاب باختلاف مرجعياتها ودعائمها العقلية والذاتية وكذا النفسية كما يسُوقُها الحجاج بالعواطف؛ وهو ما نلمس جانبا منه في مُستهلّ كِتاب بعث به **السلطان أبو سعيد المريني الأصغر** إلى **الملك النّاصر فَرَج بن بَرْقُوق**، يُخبره فيه باستعداده لتقديم النّصرة ضد ما يناله من تهديدات العدوّ المُهاجِم. يقول فيه: **" إلى محلّ أخينا الذي نُؤثِر حقّ إخائه الكريم، ونُثني على سلطانه السعيد ثناءَ الولي الحميم، ونشكر ما له فينا من الحبّ السليم والودّ الثابت المقيم"**[3].

قد يَفرض سياق الحال على مُنشِئ الخطاب السياسي اتخاذ المبادرة بإعلان الاستعداد للتحالُف و تقديم الدّعم العسكري للطرف الحليف، عامِدًا إلى التوظيف الحجاجي للاستهلال، بما يحققه من إعداد عاطفي وتهييء نفسي للمُخاطَب كي يتقبّل الدعوى المركزية في الخطاب، تفعيلاً لبنودها ونهوضًا بمستلزماتها المادية والمعنوية، كما يفي مُنتِج الخطاب من خلالها بقناعاته واعتقاداته وتوجهه السياسي؛ وهو ما يؤكّده السلطان أبو سعيد المريني الأصغر في ثنايا خطابه قائلًا: **" و كِتابنا هذا يُقرِّر لكم من ودادِنا ما شاع وذاع، ويؤكِّد من إخلاصنا إليكم ما تتحدث به السمّار فتُوعِيه جميعَ الأسماع، وقد كان انتهى إلينا حرَكةُ عدوّ الله وعدوّ الإسلام، الباغي بالاجتراء على عباده سبحانه بالبؤس والانتقام، الآخذ فيهم بالعَبْث والفساد، الساعي بجهده في تهديم الحصون وتخريب البلاد (...) ولقد كُنّا حين سمعنا بسوء رأيه الذي غلَبه الله عليه، وما أضمر لخلق الله من الشر الذي يجدّ في أخراه ظلاَمة يسعى بين يديه، عزمنا على أن نُمدّكم من عساكرنا المظفرة بما يضيق عنه الفضاء ونُجهِّز لجهتكم من أساطيلنا المنصورة ما يُحمد في إمداده المُناصرةُ ويرتضى"**[4].

3.3.2 التعزية والتهنئة

يُعدّ الخطاب السياسي نصّا بلاغيّا، تتعدد معانية ودلالاته كما تتنوع مفاهيمه واستعمالاته بحسب الظروف والسياقات الناظمة لإنتاجه وتلقّيه. لذلك، فكلُّ مقاربة نصّية له لابدّ وأن تتم داخل "مجال اللغة التي تتسم جوهريا بحركة دائمة"[5]، من شأنها

---

[1] ابن سماك العاملي، الحلل الموشية، ص- ص: 106-107.

[2] محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي: مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية- الخطابة في القرن الأول نموذجا، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط2،2002، ص:67.

[3] عبد الله كنون الحسني، النبوغ المغربي، ج2، ص:477.

[4] المرجع نفسه، ص:478.

[5] فيليب بريتون، الحجاج في التواصل، ترجمة عبد القادر المهيري، منشورات دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة، تونس، ط2،2010، ص:102.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أن تُفسِّر حَركيّة الحُجَج داخل الخطاب، كما تكشف عن تراصٍّ وتعاضُد الحُجَج الثاوية في بنيته العامة؛ ممّا يوفر له شروط التماسك النّصّي و يُكسبه نجاعة تواصلية وفعالية إقناعية، تنحو بالمتلقّي نحو تصديق الدعوى التي يُؤسِّس لها مُنتِج الخطاب؛ بما يسُوقه من قضايا ومعطيات ومواقف تُحرز قبولًا لدى المُخاطَب، وهي غاية يُحققها الحِجاج بالباتوس القائم على التطويع النفسي للمستمع استنادًا إلى الرابط الاجتماعي والمكوّن الوجداني، الذي تسترسل عبرهما سلسلة من العواطف والانفعالات الإنسانية المُحرِّكة للنوازع والمثيرة للمشاعر والأحاسيس، كما تُشكِّل "في الغالب حاملًا لدينامية مُلائمة لتأسيس العلاقات"[1]، ومن تم تيسير سُبل تمرير الحُجَّة العاطفية بين المُخاطِب و المُخاطَب؛ وهو ما نمثِّل له بمقتطفات من كتاب وجَّهَه **السلطان أبو الحسن المريني** إلى **الملك الصالح أبي الفداء إسماعيل ابن محمد بن قَلاوُون** وقد زاوَج فيه بين التعزية والتهنئة، مُذكِّرًا في الآن نفسه بأواصر المحبّة والأخوّة التي تجمع المُرسِل والمُرسَل إليه، باعتبارها دعوى يُؤسِّس ويُؤكِّد من خلالها السلطان المريني مبادرته هاته. يقول في مُستهل خطابه: **" فلا خفاءَ بما كانت عَقدته أيدي التقوى ومهدتْه الرسائلُ التي على الصفاء تُطوَى بيننا وبين والدكم نعَّم الله روحَه وقدّسه، وبقُربه مع الأبرار في علِّيين أُنسه، من مؤاخاة أحكمت منها العهودَ تاليةُ الكتُب والفاتحة، وحفِظ عليها مُحكَمَ الإخلاص مُعوِّذتاها المحبّةُ والنية الصالحة، فانعقدتْ على التقوى والرضوان، واعتضدتْ بتعارُف الأرواح عند تَنازُح الأبدان، حتى احتكمت وُصْلَةُ الوَلاء، والتأمَتْ كَلُحْمة النّسَب لُحمة الإخاء"**[2].

يُعتبر توظيف سِجلّ العواطف لبناء وتنظيم الخطاب السياسي بوصفه خطابًا إنسانيا، آلية إقناعية تتحقق بها مشروعية السعي إلى استمالة المتلقّي ودفعه نحو الإذعان والتسليم بوجاهة الدعوى وحجّيتها، لا سيما في سياق مُتّسِم بالتطويع النفسي والعاطفي للمتلقي؛ وذلك بالاستناد إلى " **الاتفاق المُسْبَق** الذي يتعلق بالتقنية الحجاجية في حد ذاتها. فالمُلاحَظ أنّ الفعل الحجاجيّ لا يتمثّل في تشكيل الرأي وصياغته في قالب حجاجي فقط، ولكنه يتمثّل بصفة خاصة، بدعم هذا القالب الحجاجي بعنصر مقبول سابقًا من المتلقي"[3] ؛ وهو ما يُلزم مُنتِج الخطاب السياسي المفعِّل للمقوم النّصّي الباتوسي طلبًا للتأثير وإحداث الإقناع، بأن " يكون عالمًا بالجوانب النفسية للمُخاطَب، لكي يحقق حِجاجًا جيدًا، بل إقناعًا وتأثيرًا جيّدين. إنّها معرفة بكلِّ الأمور التي تُحرّك انفعالاته"[4]. مُستحضِرًا في المقام الأول الوضعية النفسية وكذا الاستعداد الانفعالي اللذان يُوجَد عليهما المستمع قبل إنتاج الخطاب وتلقّيه، بالنظر إلى دورهما الحاسم في تشييد نسق خاص للأهواء، يستجيب لمقتضيات الموقف الشعوري لكلّ من المُخاطِب والمُخاطَب.

وهكذا، جاء في كتاب السلطان المريني مُعزّيا الملك المذكور إثر وفاة والده: **" ومثل ذالكم المِلك رضوان الله عليه من تَجِلُّ المصائبُ لفقدانه، وتُحَلُّ عُرَى الاصطبار بموته ولات حين أوانه، لكن الصبرَ أجملُ ما ارتداه ذو عقل حصين، والأجر أولى ما اقتناه ذو دين متين؛ ومثلكم من لا يخفُّ وقارُه ولا يشفُّ عن ظهور الجزع الحادث اصطبارُه، ومن خلَفتموه فما مات ذِكرُه، ومن قُمتُم بأمره فما زال بل زاد فخرُه"**[5]. ويقول مُهنِّئًا أبا الفداء اسماعيل بتوليه مقاليد الحُكم خَلَفًا لوالده محمد بن قلاوُون: **" ونحن بعد بسط هذه التعزية، نُهنِّئكم بما خوّلكم الله أجمَلَ التّهنئة، وفي ذات الله الإيراد والإصدار، وفي مرضاته سبحانه الإضمار**

---

[1] المرجع نفسه، ص:74.

[2] عبد الله كنون الحسني، النبوغ المغربي، ج2، ص:471.

[3] فيليب بريتون، الحجاج في التواصل، ص:108.

[4] سليمان تمراست، "الباطوس في الخطاب السياسي: دراسة في بلاغة الوجوه الأسلوبية في نماذج من الخطابات السياسة"، ضمن: بلاغة الحجاج وتحليل الخطاب، منشورات فريق البحث في الخطاب والدلالة، جامعة محمد الأول، الكلية متعددة التخصصات، الناظور، ط1، شتنبر 2024، ص:224.

[5] عبد الله كنون الحسني، النبوغ المغربي، ج2، ص:472.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

والإظهار. فاستقبلوا دولةً ألقى العزُّ عليها رِواقَه، وعقَد الظهور عليها نِطاقَه، وأعطاها أمانُ الزمان عهدَه وميثاقه؛ ونحن على ما عهدنا عليه الملك الناصر رضوان الله عليه من عهود مُوثَّقة ومُوالاة محقَّقة، وثناء كمائِمه عن أذكى من الزهر غِبَّ القَطر مُفتَّقة"[1].

4.اللوغوس الحجاجي

يتأسس الإقناعُ في البلاغة الأرسطية على القول (**اللوغوس**)، " الذي يجب بناؤه حجاجيا والعمل على تعبئته بالأدلة القادرة على إقامة الاعتقادات أو تغييرها (...) ولا يلغي أرسطو دور المقوِّمات الأسلوبية والتصويرية في الفعالية التأثيرية للقول؛ ذلك أنّ **النَّسِيج القَضَوي** (المضمون) وحده لا يبني الإقناع، بل إنّ جمالية القول خادمة للغاية نفسها"[2]. كما ينبّه أرسطو إلى أنّ التحكم في وسائل الإقناع هاته " يتطلب القدرة على استعمال القياس والفهم الواضح لمجال الأخلاق والفضائل، وكذلك لمجال الأهواء بمعرفة كلّ واحد منها وطبيعته ومن أين ينشأ وكيف"[3]؛ ممّا يسمح للخطاب بالنفاذ "إلى المنظومة الفكرية والأخلاقية والجمالية التي يعقد عليها المخاطب، فيذهب بتماسكها ويخلخل اطمئنان صاحبها لها وثقته بها"[4].

4.1 الضمير أو القياس الإضماري

يحوز الضمير (القياس المُضْمَر) موقعًا وازنًا في الفعل التواصلي الإنساني كِتابةً أو مُشافهةً؛ ذلك أنّ "المُسلَّمات والعمليات الخطابية التي تشترك في تكوين بنية القياس، تُكسِب هذه البنية خصائص تداولية ومنطقية تُميِّزها عن غيرها من العلاقات المنطقية مثل **المُماثَلة المُطلَقة** أو **التَّساوي**" [5]. وهكذا، يكون المجال التداولي قريبًا كان أو بعيداً بمثابة المحدِّد الأساس لصلاحية القياس، ممّا يجعل هذا المجال قمينًا برفع الالتباس عن البنية القياسية أو الحدّ منه؛ كما "يبقى استخلاص النتيجة أو (المدلول) موقوفًا على المجال التداولي" [6]. تزداد أهمية القياس المُضمَر في الخطاب الإقناعي بوصفه عنصرا استدلاليا؛ فهو بمثابة ذلك العنصر المركزي في نظرية الحِجاج الأرسطية، الذي ينطلق من العام إلى الخاص ناظِمًا المقدّمة إلى النتيجة. لقد "قدّم أرسطو في كتاب **الخطابة** ثماني وعشرين حالة من البرهنة بالقياس المُضمر وهي الأقيسة الاستدلالية وأربعًا من الأقيسة التفنيدية. واهتم بيرلمان Perelman و أولبرشت Olbrechts من هذه **الأفكار العامة** Les lieux communs بفكْرَتَي الكمّ والكيف، وكان بالإمكان في نظرهما إدماج ما سواهما فيهما، مثل فكرة الترتيب والوجود والجوهر والشخص"[7].

يتأسس القياس الخطابي على الاحتمال والترجيح، ومن ثَمَّ فقد " شغلت مسألة إضمار المقدمات أو النتائج أرسطو في كتابيه **المَواضِع والخَطَابة**، حيث اعتبر الإضمار شرطا لاسترسال حركة بناء الإقناع في الحِجاج الخطي؛ وتختلف استراتيجية الإضمار في الجدل عن نظيرتها في الخطابة"[8]. لا يُعَدّ **الضّمير** في التصور الأرسطي " قياسا أُضْمرت إحدى قضاياه (المقدمة الصغرى في الغالب) كما ساد عند أغلب الدارسين؛ فهذا الإضمار ليس هو السّمة المميّزة له، إذ يؤكِّد في كتابه **الخطابة** أنّ قضاياه تكون أقل عددا من القياس الجدلي في الغالب فقط وليس دائما"[9]. وبذلك يغدو الضمير بمثابة الإمكانية التي يمارسها

---

[1] المرجع نفسه، ص:472.

[2] عبد اللطيف عادل، بلاغة الإقناع في المناظرة، ص: 55.

[3] الحسين بنو هاشم، بلاغة الحجاج، ص:215.

[4] حمادي صمود، "مقدمة في الخلفية النظرية للمصطلح"، ص: 13.

[5] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار، ص:107.

[6] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار ، ص:111.

[7] محمد العمري، في بلاغة الخطاب الإقناعي، ص:72.

[8] عبد العالي قادا، بلاغة الإقناع: دراسة نظرية وتطبيقية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص:90.

[9] الحسين بنو هاشم، بلاغة الحجاج، ص: 220.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الخطيب إزاء الأمور والقضايا والأفعال الإنسانية الداخلة في مجال المُحتَمَل، والتي تكون " معروفة جيدا فلا حاجَة إلى ذكرها، لأنّ السامع يستطيع أن يضيفها بنفسه"[1]؛ إذ هو مُطالَبٌ بإتمام استدلال المتكلم، ممّا يُلزِمُه "بأنْ يبذل الوسع في استحضار كلّ العناصر الضرورية لإقامة صحّة هذا الاستدلال " [2].

من خلال استقرائنا لنماذج من الخطاب السياسي بدول المغرب الأقصى والأندلس ، تبيَّنّا وُرودَ قياس إضماري أُضمِرت نتيجتُه بينما تمّ الإبقاء على مقدمتيه الكبرى والصغرى؛ ذلك أنّ " خفاء الصفات المشتركة في الاستدلال القياسي قد يُقوِّي من القدرة الإقناعية لهذا الاستدلال. إنّ الناطق قد يطوي هذه الصفات في البنية الاستدلالية، مُعوِّلاً على قواعد خطابية يتَّبعها المستمع في الكشف عنها (...) كما أنّ طيّ الصفات المشتركة قد يكون أدعى لقبول المتوالية القياسية من لدن المستمع ممّا لو ذُكِرتْ صراحةً" [3]؛ وهو ما نُمثِّل له بمقتطف من رسالة أنشأها **الأمير سليمان الموحدي** مُوجِّهًا إياها إلى **ملك السودان** يُنكِر عليه تعويقَ التجار. جاء فيها: **" نحن نتجاور بالإحسان، وإن تخالَفْنا الأديان، ونتَّفق على السيرة المرضية، ونتألّف على الرفق بالرعية. ومعلوم أنّ العدل من لوازم الملوك في حكم السياسة الفاضلة، والجَوْر لا تُعانيه إلا النفوس الشريرة الجاهلة، وقد بَلَغنا احتباسُ مَساكِين التجار ومنعُهم من التصرف فيما هم بصدده"**[4].

نَبسُط تمفصلات هذا القياس البلاغي كما يلي:

- **المقدمة الكبرى:** العدل من لوازم المُلوك في حُكم السياسة الفاضلة، والجَوْرُ لا تُعانيه إلا النفوس الشريرة الجاهلة.
- **المقدمة الصغرى:** احتباسُ مساكين التجار ومنعُهم من التصرف.
- **النتيجة المُضمرة:** انتفاءُ صفة العدل والفضل عن سياسة ملك السودان للرعية، ليحُلّ مكانهما الجورُ والجهلُ وخُبثُ السريرة.

يُؤسِّس الأمير سليمان الموحدي لدعواه مُعتمِدا في ذلك قياسًا إضماريا مزوَّدًا بالإقناع دون البرهان، لاستناده إلى مقدمات ذات طبيعة احتمالية؛ فهو لا يتحدد من خلال " محتوى مقدماته المنطقية، لكن بواسطة الطبيعة الحذفية لتمفصله. إنه قياس غير مكتمل (...) فهو إذن قياس ناقص بواسطة إزالة في [الملفوظ] اقتراح تبدو واقعيته بالنسبة للناس غير قابلة للمنازعة، والتي هي، لهذا السبب مخزونة في الذهن ببساطة "[5]. وممّا يُكسِب القياس الإضماري بُعده البلاغي وفعاليته الإقناعية، انبناؤُه على اليقين الإنساني وليس العلمي، عطفًا على ملازمته للاعتبارات النفسية التي تجد أصولها في جعل المستمع يَنعَم بشعور الارتياح؛ لينساق بعد ذلك نحو لذة الاستدلال غير المكتمل واكتشاف الجديد، وهو ما يُؤمِّنه كلٌّ من إخفاء و بتر أجزاء من القياس وكذا دغدغة عواطف وخيالات المتوجَّه إليه بالخطاب المُختزَل، وفتح إمكانات الاشتغال الذهني الخالص لديه فهمًا وتأويلًا، ومن ثَمَّ إسهامه في بناء الحُجَّة تأكيدًا للدعوى وتحقيقًا لمقتضياتها، فيزداد الخطاب قوة وفعالية حجاجية وحيوية وديناميةً تداولية؛ " فلذّة القياس الإضماري هي أقل توجُّهًا نحو استقلال إبداعي للمُستمع، بل تتجه نحو جودة الإيجاز المعطاة انتصاريا مثل علامة لفضل الفكر على اللغة "[6].

---

[1] أرسطو طاليس، فن الخطابة، ترجمة عبد الرحمان بدوي، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، ط2،1986، ص: 33.

[2] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار، ص:108.

[3] نفسه.

[4] عبد الله كنون الحسني، النبوغ المغربي، ج2، ص:465.

[5] رولان بارت، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ص- ص:97-98.

[6] المرجع نفسه، ص:102.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

نموذجٌ ثان لقياس مُضمَر طُوِيت فيه كلٌّ من المقدمة الكبرى والنتيجة، إذ هما في تقدير المُخاطَب مفهومتان من فحوى الخطاب؛ نُمثل لذلك بمقتطف من رسالة الاستصراخ التي بعث بها **المتوكل على الله ابن الأفطس** إلى **أمير المسلمين يوسف بن تاشفين**. جاء فيه: " **و ما أحضّكم على الجهاد بما في كتاب الله، فإنّكم له أتلى، ولا بما في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنكم إلى معرفته أهدى**"[1]، وذلك بعد أن أغلظ ملك الروم في تهديداته واستباحته للثغور الأندلسية واشتداد كلبه على البلاد أمام تخاذل وتدابر المسلمين؛ " حتى تخلّطت القضية وتضاعفت البلية، وتحصلت في يد العدوّ مدينة **سرية**[2]، وعليها قلعة تجاوزت حدّ القلاع في الحصانة والامتناع، وهي من المدينة كنقطة الدائرة تدركها من جميع نواحيها، ويستوي في الأرض بها قاصيها ودانيها، وما هو إلاّ نفس خافق ورمق زاهق، استولى عليه عدوّ مشرك وطاغية منافق. إن لم تبادروا بجماعتكم عجالا وتتداركوها ركبانا ورجالًا، وتنفروا نحوها خفافًا وثقالًا"[3]. أمام هذا السياق المشحون حجاجيا، لم يجد المُرسِل بُدًّا من إثارة الحميّة الدينية لدى المتلقّي طلبًا للغوث وطمعًا في النُّصرة، مُستندًا في ذلك إلى حُجَّة السُّلطة الدينية و مُوظِّفًا القياس المُضْمَر باعتباره استدلالاً ؛ وقد تداخل فيه العاطفي الانفعالي القائم على استثارة نوازع المُخاطَب وتجييش عواطفه وأحاسيسه، وكذا العقلي من خلال دفعه إلى تفعيل آليات التأويل لديه، ممّا يسعفه في استكمال ثغرات الخطاب ومن ثَمَّ الإسهام والمشاركة في بناء وتشكيل معانيه وإتمام دلالاته؛ وهو ما يستجيب لطبيعة الخطاب الحجاجي بوصفه خطابا طبيعيا يتقاطع فيه التداولي بالجدلي. لذلك، " تُبنى الانتقالات فيه لا على صور القضايا وحدها كما هو الشأن في البرهان، بل على هذه الصور مجتمعة إلى مضامينها أيّما اجتماع، وأن يُطْوى في هذه الانتقالات الكثير من المقدمات والكثير من النتائج، وأن يُفْهِم المتكلمُ المُخاطَب معانيَ غير تلك التي نطق بها، تعويلاً على قدرة المُخاطَب على استحضارها إثباتًا وإنكارًا، كلما انتسب إلى مجال تداولي مشترك مع المتكلم"[4].

نُثبت تمفصلات هذا الضرب من القياس الحجاجي على النحو التالي:

- **المقدمة الكبرى المُضمرة:** الامتثالُ لما أمر به الله تعالى و ما دعا إليه رسوله الكريم واجبٌ على من كان لكتاب الله أتلى وإلى معرفة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى.
- **المقدمة الصغرى:** أميرُ المسلمين يوسف بن تاشفين هو لكتاب الله أتلى و إلى معرفة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أهدى.
- **النتيجة المُضمرة:** الجهادُ في سبيل الله واجبٌ على أمير المسلمين يوسف بن تاشفين، امتثالًا لما أمر به الله تعالى في كِتابه العزيز و ما دعا إليه رسوله الكريم في حديثه الشريف.

4.2 المِثال

يُعدّ المثال في البلاغة الأرسطية استقراء خطابيا قائما على " علاقة الخاص بالخاص، أي أنّنا نستخلص شيئا متعلقا بحالة خاصة انطلاقا من حالة خاصة أخرى من نفس جنسها، لكنها أشهر من الأولى"[5].

يتوزع المثال إلى نوعين:

---

[1] ابن سماك العاملي، الحلل الموشية، ص: 89.

[2] تسمى أيضا سرتة، وهي مدينة متوسطة القدر، حسنة البقعة وكثيرة الخصب. توجد على مقربة من حصن فتة، ومنه إلى طليطلة مرحلتان وبينها وبين شقورة مرحلتان. يُنظر: ابن سماك العاملي، الحلل الموشية، ص:88.

[3] ابن سماك العاملي، الحلل الموشية، ص– ص:88–89.

[4] طه عبد الرحمن، في أصول الحوار، ص:65.

[5] الحسين بنو هاشم، بلاغة الحجاج، ص: 224.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

❖ **تَارِيخِي (واقعي)** يتأسس على رواية سابق حدوثها، بمعنى أنّه " يقوم على استلهام حل القضايا المطروحة من أحداث ماضية أو تأكيد وجهة النظر المدافع عنها انطلاقا من تجارب سابقة"[1]. ومن ثَمَّ فهو "يعتمد على الحقيقة، وهو، تبعا لذلك، الأكثر إثارة للتصديق"[2].

❖ **مُبْتَكَر (مُحْتَمَل)**، وهو ما يجتهد القائل في إقامته، وذلك استنادا إلى" تخيّل شبيه ممكن واقعيا مماثل للحالة المطروحة للنقاش (...) وهذا الشبيه قد لا يحدث فِعْلا إلاّ أنّه غير ممتنع الوقوع" [3].

✓ **الخُرافَة** La fable وهي بمثابة "الفئة الثانية من المقارنات المبتكرة" [4]، وتأخذ شكل القصة التي تروى على لسان الحيوان؛ إذ " يتم اختيارها أو ابتكارها لعلاقة مشابهة بينها وبين ما يريد الخطيب الإقناع به"[5]، وتكمن ميزتها الأساسية في سهولة ابتكارها كلّما صعب العثور على أمثلة تاريخية شبيهة بالقضية المطروحة، شريطة إدراك التشابهات الحاصلة.

نُمثِّل للاشتغال الحجاجي للمثال التاريخي الواقعي في الخطاب السياسي بدول المغرب الأقصى والأندلس بمقتطف من رسالة في تفضيل الجهاد على الحجّ، والتي أنشأها الوزير **لسان الدين ابن الخطيب** عن **سلطانه الغني بالله** صاحب الأندلس، مُوجِّهًا إياها إلى بعض العلماء العاملين. جاء في ثنايا الرسالة المذكورة ما نصُّه: **" لو كان الجهاد بحيث يخفى عليكم فضْلُه لَاَطْنَبْنا وأَعنَّة الاستدلال أرْسَلنا (...) فَنَبِيُّكُم العربي صلوات الله عليه وسلامه نبيُّ الرحمة والملاحم، ومُعْمِل الصوارم، وبجهاد الفرنج خَتَم عمل جهاده، والأعمالُ بالخواتم؛ هذا على بُعد بلادهم من بلاده، وأنتم أحقّ الناس باقتفاء جهاده والاستباق إلى آماده"**[6]. عمد مُنتِج الخطاب إلى توظيف المثال التاريخي الواقعي لتحقيق مقصده الإقناعي المتمثل في إقناع مُخاطَبيه بفضل الجهاد، تأسّيا بسيرة المصطفى محمد صلى الله عليه وسلّم في هذا الباب كما أثبتته الواقعة التاريخية، وذلك بالنظر إلى ما يكتنزه المثال التاريخي من طاقة حجاجية وقوة تأثيرية؛ إذ "يضطلع بدور تقوية الاستمالة إلى قاعدة معروفة ومقبولة، بتقديم حالات خاصة تُضيء عبارته العامة وتُبيّن أهمية هذه عبر عبر تنوّع تطبيقاتها الممكنة وتزيد حضورها في الوعي"[7]. لقد أسهم المثال التاريخي الواقعي في تعزيز حضور وترسيخ فكرة أفضلية الجهاد في ذهن المُخاطَبين، وذلك بالاستناد إلى مكانة الجهاد في مخزونهم الديني و الثقافي، فهُم العلماء أهلُ العلم والمعرفة والدراية بسالف أمور الدين والدنيا؛ ممّا من شأنه أن يُكسب الخطاب فعاليته الإقناعية ونجاعته التواصلية، انطلاقًا من كون أنّ هذا الضرب من الأمثلة التاريخية، " لا يقبل الإهمال لأنه يسمح بالفهم أحيانًا؛ ليس فقط كون الحالة الخاصّة لا تستخدم دائمًا لتأسيس قاعدة، بل إنه أحيانًا يُصرَّح بالقاعدة لكي تأتي لدعم الحالات التي تبدو أنها موجّهةٌ لدعم مداها" [8].

نشير في هذا الصّدد كذلك، إلى أنّ المثال " يشتغل بوصفة بنية استشهادية تقودنا إلى الاعتقاد، مستلهمة من التاريخ والواقع والتخييل ومنوّعة مسالك النفاذ إلى المتلقي"[9]؛ ويبقى استعماله (المثال) مقصورًا على الحالات التي لا يتوفر فيها الخطيب على

---

[1] نفسه.

[2] محمد الولي، الخطابة والحجاج، ص:89.

[3] نفسه.

[4] نفسه.

[5] الحسين بنو هاشم، بلاغة الحجاج، ص:225.

[6] أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، المجلد1، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1،1988، ص:189,

[7] شاييم بيرلمان ولوسي أولبرخت تيتكا، المصنف في الحجاج: الخطابة الجديدة، ترجمة: الدكتور محمد الولي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1،2023، ص:530.

[8] المرجع نفسه، ص:531.

[9] عبد اللطيف عادل، بلاغة الإقناع في المناظرة، ص: 56.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ضمائر، أمّا توفرها فيستدعي المثال كشاهد يختم به الضمير؛ ويُنتِج الشاهد إقناعًا أكثر عذوبة كما ذهب إلى ذلك **رولان بارت**، وهي خصّيصة اكتسبها لانتسابه إلى الفئة الاستعارية والحيّز البراذيكماتي، ممّا يقرّبه إلى " مجال الشعرية بل الشعر. فهذا المُقوِّم، بالنظر إلى المتعة التي يثيرها، مُرشَّحٌ لكي يجد له مكانًا ضمن فئة المُقوِّمات الشعرية أو الأسلوبية التي تدرج عادة ضمن المُحسِّنات الأسلوبية. تلك المُحسِّنات التي تستوقف نظر المتلقّي بجماليتها لا بقوّتها الحجاجية أو الإقناعية"[1]؛ وهو ما نُدلِّل عليه بمقتطف من خطاب تضمَّن مثالاً مُبتَكَرًا شُبِّهَتْ فيه الأندلس بالعُقاب، وذلك " **لمّا دخل الأندلس أمير المسلمين علي ابن أمير المسلمين يوسف بن تاشفين اللّمْتوني ملك المغرب والأندلس، وأمعن النّظر فيها وتأمّل وصفها وحالها. قال: إنّها تُشبِه عُقَابًا مَخالِبُهُ طُلَيطلة وصَدْرُه قلعة رَبَاح ورأسه جيّان، ومنقاره غرناطة، وجناحه الأيمن باسط إلى المغرب، وجناحه الأيسر باسط إلى المشرق**"[2]. لقد رام أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين دعم دعواه وتبرير قصده المتمثل في تأكيد وإثبات حضور تيمة الجهاد في سجل المجتمع الأندلسي ؛ إذ " لو لم يكن للأندلس من الفضل سوى كونها ملاعب الجياد للجهاد"[3]. وهكذا، نزعت الذات المُنتِجة للخطاب إلى التعبير عن هذه القاعدة عن طريق المثال بأبعاده التاريخية والواقعية والتخييلية مُعوِّضةً المجرد بالملموس، استنادًا إلى فهم ووصف وتعداد الحالات الخاصة في علاقتها بالقاعدة، التي تشي بما عُرِف به أهل الأندلس من إقدام وبسالة وشجاعة؛ فَهُم "سُبّاقُ حَلْبَة الجهاد، مُهْطِعين إلى داعيه من الجبال والوهاد"[4]، وهو ما يُفسِّر انعقاد هذا التشبيه على المُماثلة بين البنية الجغرافية للأندلس والتكوين الفزيواوجي للعُقاب، لاشتراك أهل الأندلس والعُقاب في القوة وشدة البطش؛ " ولأنّ المثال يستهدف تنمية الحضور بالتجسيد عبر حالة خاصة لقاعدة مجردة، فإننا نميل في الكثير إلى أن نرى في ذلك صورةً (...) إنه في الحقيقة حالة خاصة، يدعم القاعدة كما يُمكنه أن يُستَخدم للتعبير عنه، شأنَ المَثَل"[5].

خاتمة:

عملت الذات المنتجة للنماذج والمتون الخطابية المدروسة على إنشاء الاعتقاد وتثبيته لدى المتلقي، لدفعه نحو الانخراط في الفعل؛ عامدة إلى رسم مواصفات إيتوسها، معلنة من خلاله عن فضائلها الأخلاقية وسماتها الشخصية، كما نزعت إلى تحريك نوازع المُخاطَب وتدبير انفعالاته واستمالته عاطفيا، دون أن تغفل التركيز على الحجج في حد ذاتها، منتقية ما توافر منها على شروط المتانة والنفاذ والمعقولية والتماسك والسياقية، المفضية إلى بلوغ أغراض الخطاب ومقاصده؛ بما يعقبه من استجابات فعلية أو محتملة، وفق ما يقتضيه الإطار التاريخي الناظم لكلّ من الواقعة السياسية والحدث التخاطُبي، والمُفسِّر لطبيعة العلاقة بين المُخاطِب والمُخاطَب؛ ممّا أكسب هذه النماذج الخطابية نجاعتها التواصلية وفعاليتها الإقناعية والتأثيرية، تشكيلا وتنظيما وصياغة.

---

[1] محمد الولي، الخطابة والحجاج، ص:90.

[2] أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب، المجلد1، ط1، ص:190,

[3] المرجع نفسه، ص:186,

[4] المرجع نفسه، ص:190,

[5] شاييم بيرلمان ولوسي أولبرخت تيتكا، المصنف في الحجاج، ص:533.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.
- أرسطو طاليس، فن الخطابة، ترجمه: عبد الرحمان بدوي، دار الشؤون الثقافية العامة، آفاق عربية، بغداد، العراق، ط2، 1986.
- أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، حققه: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد1، ط1، 1988.
- أبو العباس بن خالد الناصري، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، حققه: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، المجلد3، ط3، 2015.
- ابن رشد، تلخيص الخطابة، حققه: عبد الرحمان بدوي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، (د.ت).
- ابن سماك العاملي، الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، حققه: عبد القادر بوباية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2010.
- الولي، محمد، الخطابة والحجاج بين أفلاطون وأرسطو وبيرلمان، تقديم الدكتور محمد العمري، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2020.
- العمري، محمد، في بلاغة الخطاب الإقناعي: مدخل نظري وتطبيقي لدراسة الخطابة العربية- الخطابة في القرن الأول نموذجا، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2002.
- الطلبة، محمد الأمين، الحجاج في البلاغة المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط2، 2021.
- المودن، حسن، بلاغة الحجاج: الحجاج بالإيطوس والباطوس، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2022.
- البهلول، عبد الله، الحجاج الجدلي: خصائصه الفنية وتشكلاته الأجناسية في نماذج من التراث اليوناني والعربي، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2016.
- بنو هاشم، الحسين، بلاغة الحجاج: الأصول اليونانية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2014.
- بارت، رولان، قراءة جديدة للبلاغة القديمة، ترجمة: عمر أوكان، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 11994.
- بيرلمان شاييم ولوسي أولبرخت تيتكا، المصنف في الحجاج، ترجمة: محمد الولي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2023.
- بريتون، فيليب، الحجاج في التواصل، ترجمة: محمد مشبال وعبد الواحد التهامي العلمي، دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2022.
- قمراست، سليمان، "الباطوس في الخطاب السياسي: دراسة في بلاغة الوجوه الأسلوبية في نماذج من الخطابات السياسية"، ضمن: بلاغة الحجاج وتحليل الخطاب، منشورات فريق البحث في الخطاب والدلالة، جامعة محمد الأول، الكلية متعددة التخصصات، الناظور، المغرب، ط1، شتنبر2024.
- صمود، حمادي، "مقدمة في الخلفية النظرية للمصطلح"، ضمن: أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية، منوبة، تونس1، المجلد39، 1998.
- عبد الرحمن، طه، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2000.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- عادل، عبد اللطيف، بلاغة الإقناع في المناظرة، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط1،2013.
- عادل، عبد اللطيف، نموذج في التحليل الحجاجي لخطبة سياسية: خطبة عبد الملك بن مروان بعد انتصاره على مصعب بن الزبير بالكوفة، مؤسسة آفاق للدراسات والنشر والاتصال، مراكش، المغرب، ط1،2023.
- قادا، عبد العالي، الحجاج في الخطاب السياسي الرسائل السياسية الأندلسية خلال القرن الهجري الخامس أنموذجا دراسة تحليلية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1،2015.
- قادا، عبد العالي، بلاغة الإقناع: دراسة نظرية وتطبيقية، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1،2016.
- كنون الحسني، عبد الله، النبوغ المغربي في الأدب العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج2، ط2،2015.
- AMOSSY, Ruth, L'argumentation dans le discours, Armand Colin,4°édition,2021.
- DUCROT, Oswald, Le dire et le dit, les éditions de minuit,1984.
- MAINGUENEAU, Dominique, Discours et analyse du discours : Une introduction, Armand, Colin, Paris,2°édition,2021.

© المؤلفون. مرخّص بموجب (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Pourquoi l'enseignement des STEM en français échoue-t-il au Maroc ? Analyse de la fracture cognitive et de l'impact de la "Traduction Auto-Générée" sur la mémoire à long terme

Mohammed Guerouaoui
Inspecteur pédagogique, Direction provinciale de Salé
Enseignant vacataire à l'École Supérieure de l'Éducation et de la Formation (ESEF), Kénitra
Université Ibn Tofaïl – Kénitra
Maroc

Résumé

Cette recherche examine les mécanismes neuro-cognitifs sous-jacents à l'échec systémique de la « francisation » dans l'enseignement des disciplines STEM au Maroc, en s'appuyant sur le cadre de la théorie de la charge cognitive. Elle soutient que l'instruction dans une langue étrangère non dominante (le français) impose une charge cognitive extrinsèque écrasante, saturant la mémoire de travail et entravant la construction de schémas mentaux robustes. Cette saturation favorise un « apprentissage par cœur » (*Rote Learning*), où les concepts scientifiques sont stockés sous forme de traces phonologiques superficielles plutôt que de structures sémantiques profondes, menant à un échec du transfert de connaissances tel que reflété par les résultats des tests TIMSS et PISA.

Une étude quasi-expérimentale a comparé trois modèles linguistiques : le français monolingue (Groupe A), l'arabe standard (Groupe B) et un modèle hybride utilisant la médiation par la langue maternelle (Darija) avec une terminologie en arabe (Groupe C). L'analyse quantitative des tests de rétention différée et de transfert horizontal a révélé la supériorité significative du Groupe C. Contrairement au Groupe A, souffrant d'une aliénation cognitive, le Groupe C a mobilisé la «

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Traduction Auto-Générée » : un recodage sémantique interne vers la langue maternelle qui sert d'ancre cognitive, reliant les symboles abstraits au système conceptuel primaire de l'apprenant. L'étude conclut que la langue maternelle est le catalyseur fondamental du raisonnement abstrait et de la consolidation de la mémoire à long terme. Par conséquent, nous préconisons un virage stratégique vers un modèle pédagogique hybride qui institutionnalise la médiation par la langue maternelle comme condition préalable à la restauration de la souveraineté cognitive et au développement d'une véritable expertise scientifique dans le contexte marocain.

Mots-clés : Théorie de la charge cognitive, Traduction auto-générée, Enseignement des STEM, Mémoire à long terme, Transfert de connaissances, Linguistique éducative.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Neuro-Cognitive Impact of Language of Instruction in Moroccan STEM Education: A Case for Mother Tongue Mediation

Abstract

This research investigates the neuro-cognitive mechanisms underlying the systemic failure of "Francization" in Moroccan STEM education through the framework of Cognitive Load Theory. It argues that instruction in a non-dominant foreign language (French) imposes an overwhelming extrinsic cognitive load, saturating working memory and impeding the construction of robust mental schemas. This saturation fosters "Rote Learning," where scientific concepts are stored as superficial phonological traces rather than deep semantic structures, leading to a failure in knowledge transfer as reflected in TIMSS and PISA outcomes. A quasi-experimental study compared three linguistic models: monolingual French (Group A), Standard Arabic (Group B), and a hybrid model utilizing Mother Tongue (Darija) mediation with Arabic terminology (Group C). Quantitative analysis of delayed retention and horizontal transfer tests revealed the significant superiority of Group C. Unlike Group A, which suffered from cognitive alienation, Group C leveraged "Self-Generated Translation", an internal semantic recoding into the mother tongue that serves as a cognitive anchor, bridging abstract symbols with the learner's primary conceptual system. The study concludes that the mother tongue is the fundamental catalyst for abstract reasoning and long-term memory consolidation. Consequently, we advocate for a strategic shift toward a hybrid pedagogical model that institutionalizes mother-tongue mediation as a prerequisite for restoring cognitive sovereignty and fostering genuine scientific expertise in the Moroccan context.

Keywords: Cognitive Load Theory, Self-Generated Translation, STEM Education, Long-Term Memory, Knowledge Transfer, Educational Linguistics.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Introduction: Vers un Nouveau Paradigme de l'Enseignement Scientifique au Maroc

L'enseignement des disciplines scientifiques (STEM) au Maroc traverse une phase de turbulence structurelle depuis la généralisation du français comme langue d'instruction au cycle secondaire. Si cette réforme visait une ouverture internationale et une facilitation de la transition vers l'enseignement supérieur, les résultats empiriques, illustrés par les rapports du Conseil Supérieur de l'Éducation (CSEFRS, 2021) et les classements internationaux TIMSS/PISA, révèlent une réalité inverse : un effondrement des capacités de raisonnement logique chez les apprenants. En tant qu'expert en sciences de l'éducation, nous postulons que cette crise n'est pas fortuite, mais découle d'une méconnaissance profonde des mécanismes de la charge cognitive. L'imposition d'une langue étrangère non maîtrisée crée une "charge extrinsèque" massive. L'élève du Groupe A (Modèle de Francisation), au lieu de mobiliser ses ressources attentionnelles pour traiter la complexité mathématique, sature sa mémoire de travail par le décodage linguistique. Ce processus de "goulot d'étranglement" empêche la formation de schémas mentaux robustes, condamnant l'apprenant à une mémorisation phonétique superficielle plutôt qu'à une assimilation conceptuelle durable.

Au cœur de cette problématique se cristallise le concept de Traduction Auto-Générée (*Self-Translation*). Dans le cadre de cette étude, ce mécanisme ne saurait être réduit à une simple transposition lexicale ; il s'agit d'un véritable processus méta-cognitif de recodage sémantique interne vers la langue maternelle. Cette approche s'appuie sur les fondements de la psychologie cognitive, notamment la théorie du codage duel, laquelle souligne que l'information atteint son plein potentiel de rétention lorsqu'elle est traitée par deux systèmes complémentaires : le système verbal, lié à l'étiquette académique, et le système non verbal ou imagé, garant de la représentation du sens.

Pour l'élève marocain, ce système des "imagens", ou sens profond, demeure organiquement ancré dans la langue maternelle. Ainsi, la traduction auto-générée,

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

telle qu'analysée au sein de notre modèle expérimental, agit comme une véritable soudure cognitive. Elle permet de transmuter une information initialement "étrangère" en un savoir "familier" et opérationnel, sécurisant de fait le passage des concepts scientifiques vers la mémoire à long terme.

Le fossé qui se creuse entre le langage académique imposé et le système conceptuel de l'apprenant engendre une véritable fracture épistémologique. Dans cette configuration, le savoir scientifique se fige en un "savoir inerte", stocké de manière mécanique dans la mémoire épisodique le temps d'une évaluation, sans jamais parvenir à se muer en un outil opérationnel pour la résolution de problèmes complexes. Cette étude met en exergue que la compréhension approfondie est, en réalité, une fonction directe de la liberté linguistique de l'élève.

Si le modèle de l'arabisation classique, appliqué au Groupe B, réduit la distance linguistique, il maintient néanmoins une formalité qui bride l'intuition cognitive. À l'inverse, l'expérience menée auprès du Groupe C démontre que seule la médiation par la langue de vie autorise l'accès à une flexibilité cognitive supérieure. Dès lors, la langue maternelle ne doit plus être perçue comme un "parasite" pédagogique, mais bien comme le moteur indispensable et le catalyseur de la pensée abstraite universelle.

Pour transposer ces intuitions pédagogiques en preuves empiriques irréfutables, cette recherche déploie un protocole quasi-expérimental comparatif, segmentant l'échantillon en trois groupes distincts. Le premier, le Groupe A (Modèle de Francisation), fait office de groupe de contrôle institutionnel. Ici, l'instruction scientifique est dispensée exclusivement en français, conformément aux réformes actuelles ; ce segment permet de mesurer l'incidence réelle d'un monolinguisme exogène sur la saturation cognitive des apprenants.

Le second, le Groupe B (Arabisation Classique), mobilise l'Arabe littéral pour l'ensemble du processus pédagogique. Son rôle est d'évaluer si le partage d'une racine linguistique nationale suffit à garantir l'ancrage sémantique, ou si la distance persistante entre la langue savante et la langue de vie constitue toujours un obstacle

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

à l'intuition logique. Enfin, le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) incarne le cœur de notre hypothèse : il préserve la terminologie scientifique rigoureuse tout en institutionnalisant la médiation en langue maternelle pour l'explication conceptuelle et la résolution de problèmes. Cette approche vise à démontrer que la fluidité entre le lexique technique et la langue de pensée est la clé d'une appropriation cognitive durable.

La mesure de l'efficacité de ces trois modèles repose sur deux piliers fondamentaux de la psychologie cognitive : la rétention sémantique et le transfert de compétences. L'instrument principal de cette évaluation consiste en un test de rappel différé, administré quinze jours après la séance d'apprentissage initiale. Ce délai s'avère crucial pour distinguer la mémoire de travail , par nature volatile et sujette à l'oubli rapide, comme observé dans le modèle de francisation du Groupe A , de la véritable consolidation au sein de la mémoire à long terme.

Un second instrument, le test de transfert horizontal, confronte l'élève à des situations-problèmes inédites afin d'évaluer l'opérabilité du savoir acquis. Nous postulons que le Groupe C, ayant opéré une traduction interne vers son système de pensée primaire, manifestera une flexibilité cognitive supérieure. Contrairement aux élèves du Groupe A, qui demeurent souvent prisonniers de la syntaxe de l'énoncé étranger, les apprenants du Groupe C s'approprient le concept dans sa structure logique profonde. Cette maîtrise leur permet de manipuler les principes scientifiques indépendamment de l'étiquette verbale utilisée, garantissant ainsi une autonomie intellectuelle réelle face à la complexité.

L'ambition de cette étude, étayée par une bibliographie internationale plurilingue, est de démontrer que l'échec de la francisation des sciences au Maroc n'est pas une fatalité liée au niveau des élèves, mais une conséquence directe d'une politique linguistique contre-nature. En prouvant la supériorité du Groupe C, nous visons à réhabiliter la langue maternelle non pas comme un substitut à la science, mais comme le système de médiation indispensable à l'abstraction UNESCO (2023). Cette recherche aspire à fournir aux décideurs du Ministère de l'Éducation

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Nationale un cadre scientifique pour un modèle hybride : une terminologie arabe forte soutenue par une pédagogie de la "traduction auto-générée" en langue de vie. C'est à cette seule condition que l'école marocaine pourra passer d'une culture de la répétition mécanique à une véritable culture de l'innovation et de l'expertise scientifique durable.

1.Le Cadre Cognitif de l'Apprentissage Scientifique

1.1 : La théorie de la Charge Cognitive (Sweller) appliquée au contexte marocain : Analyse comparative de la saturation de la mémoire de travail (Groupes A, B et C).

L'acquisition des concepts scientifiques et mathématiques impose intrinsèquement une charge cognitive intrinsèque élevée, proportionnelle à la complexité des schémas conceptuels à construire. Selon la théorie de la charge cognitive (CLT) de John Sweller, la réussite de l'apprentissage dépend de la gestion de la mémoire de travail, dont les ressources attentionnelles sont strictement limitées.[1] Dans le cadre de notre étude, l'impact du vecteur linguistique sur cette "économie cognitive" varie drastiquement selon le mode d'instruction appliqué aux trois groupes expérimentaux.

Pour le Groupe A (Modèle de Francisation ,(l'élève subit une charge cognitive extrinsèque) ou parasite) maximale. La langue française, n'étant pas une langue de confort, agit comme un filtre opaque. L'apprenant doit mobiliser une part massive de son énergie mentale pour le décodage syntaxique et la recherche lexicale. Ce processus de double traitement (langue + science) crée un "goulot d'étranglement cognitif" : la mémoire de travail, saturée par la barrière linguistique, n'a plus les ressources nécessaires pour traiter les relations logiques profondes du concept scientifique. Le résultat est une mémorisation superficielle, déconnectée du sens.

[1] « When instructional materials require learners to engage in cognitively demanding activities that are not necessary for schema acquisition,such as decoding a non-native language while simultaneously learning complex scientific relations,the resulting extraneous cognitive load will inhibit learning and prevent the transfer of information to long-term memory ». Cité dans : John Sweller, Paul Ayres, et Slava Kalyuga, *Cognitive Load Theory* (Cham: Springer International Publishing, 2020),p. 74.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique (présente une charge extrinsèque réduite par rapport au Groupe A, car les structures de l'Arabe Classique (Fusha) partagent un socle culturel avec l'apprenant. Cependant, une "distance linguistique" persiste entre la langue savante des manuels et la langue de pensée quotidienne. L'élève doit encore opérer un effort de formalisation qui consomme des ressources attentionnelles, limitant parfois l'intuition scientifique immédiate. Le savoir est plus solide qu'en Groupe A, mais il manque encore de la fluidité nécessaire à l'expertise.

À l'opposé, le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée (optimise le rendement de la mémoire de travail. En utilisant la terminologie Arabe) précision technique) couplée à une médiation en Langue Maternelle/Darija) fluidité conceptuelle), ce modèle réduit la charge extrinsèque à son minimum. L'enseignant, en autorisant l'explication en Darija, permet à l'élève de "penser" le concept avec son logiciel mental naturel. La langue maternelle agit ici comme un catalyseur : elle libère la mémoire de travail de toute contrainte de traduction forcée, permettant à l'apprenant de se concentrer exclusivement sur la résolution de problèmes et l'intégration sémantique. La traduction auto-générée devient alors un moteur fluide qui transfère directement l'information vers la mémoire à long terme ,garantissant une compréhension que nous qualifions de "met-amorphe" (transformatrice)

L'échec de la francisation des STEM ne relève pas d'une carence d'aptitude, mais d'un franchissement de la seuil de saturation cognitive. Lorsque l'apprenant traite une information complexe dans une langue exogène, le cerveau consacre ses ressources attentionnelles au décodage linguistique au détriment de l'encodage sémantique. Ce phénomène crée une cécité conceptuelle : l'élève voit les signes mathématiques mais ne perçoit plus les relations logiques qu'ils sous-tendent.

1.2 : Le codage duel (Paivio) : L'interaction entre le terme technique et la représentation mentale. Analyse comparative (Groupes A, B et C).

La théorie du codage duel d'Allan Paivio postule que la mémoire humaine traite l'information via deux systèmes interconnectés mais distincts : le système verbal (logogènes) et le système non verbal ou imagé (imagens). La réussite de l'ancrage

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

d'un concept scientifique dans la mémoire à long terme dépend de la force du lien établi entre ces deux systèmes. Dans le contexte de l'élève marocain, la langue d'instruction détermine si ce lien est fusionnel ou s'il existe une rupture cognitive majeure entre le mot et l'idée. À cet égard, André Tricot souligne que si la langue fait obstacle à cette mise en relation, l'élève ne peut atteindre une compréhension profonde.[1]

Pour le Groupe A (Modèle de Francisation), le codage duel subit une défaillance structurelle. L'étiquette verbale (le terme scientifique en français) reste isolée dans le système des logogènes étrangers. Faute de maîtrise linguistique, l'élève ne parvient pas à activer le système des "imagens" (sa base de données mentale d'expériences concrètes, codée en langue maternelle). Le savoir reste donc univoque, purement linguistique et superficiel. En l'absence de représentation imagée familière, le concept ne peut s'ancrer sémantiquement ; il est stocké comme un son sans image, ce qui explique l'oubli rapide après l'évaluation.

Dans le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique), le lien est plus étroit. Le terme en Arabe Fusha possède une proximité morphologique et culturelle qui facilite l'évocation de certaines images mentales. Cependant, l'Arabe Classique reste une "langue de lecture" et non une "langue de vie". Il persiste une latence entre le mot savant et l'intuition physique immédiate. L'élève doit souvent fournir un effort conscient pour "visualiser" le concept, ce qui ralentit le processus de formalisation logique et limite la spontanéité du raisonnement.

Le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) réalise, selon notre hypothèse, l'optimisation maximale du codage duel. Ici, l'élève utilise la terminologie Arabe pour l'étiquette verbale rigoureuse, mais il active instantanément son système d'imagens grâce à la médiation en Darija (langue maternelle). La langue maternelle agit comme un "déclencheur sémantique" qui

[1] « Pour qu'un apprentissage soit efficace, il ne suffit pas que l'élève reçoive l'information ; il faut qu'il puisse la relier à ses connaissances antérieures. Si la langue de l'enseignement fait obstacle à cette mise en relation [entre le verbal et l'imagé], l'élève est réduit à un traitement de surface qui sature sa mémoire de travail sans jamais atteindre une compréhension conceptuelle profonde. » André Tricot, *L'innovation pédagogique : Mythes et réalités* (Paris : Retz, 2021), p. 112.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

connecte immédiatement le terme abstrait à la réalité sensible et vécue de l'élève. Cette interaction crée une trace mnésique bidimensionnelle : le concept est codé à la fois comme un terme académique précis et comme une représentation mentale familière et fluide. Cette "soudure" entre le mot et l'image mentale, facilitée par la traduction auto-générée, garantit que l'information n'est pas seulement apprise, mais "possédée" durablement par l'esprit de l'apprenant, facilitant ainsi sa récupération pour résoudre des problèmes complexes inédits.

L'analyse des performances du Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) révèle une optimisation sans précédent des processus d'encodage, confirmant que la médiation par la langue maternelle constitue le pivot de l'architecture cognitive de l'apprenant. Dans ce modèle, l'élève ne se contente pas d'emmagasiner une terminologie arabe rigoureuse ; il l'active et la féconde instantanément par son système d'imagens grâce à la fluidité sémantique de la Darija. Cette langue de vie n'intervient pas comme un simple substitut vernaculaire, mais comme un véritable déclencheur sémantique qui court-circuite la barrière de l'abstraction pour connecter le terme savant à la réalité sensible et vécue.

Cette interaction synergique génère une trace mnésique bidimensionnelle d'une résilience exceptionnelle : le concept scientifique est simultanément codé comme une étiquette académique précise et comme une représentation mentale familière, créant ainsi une soudure épistémologique indéfectible entre le mot et l'image. Là où le Groupe A s'épuise dans un décodage phonologique superficiel qui sature la mémoire de travail, le Groupe C libère ses ressources attentionnelles pour se consacrer pleinement à la manipulation des structures logiques. En "domestiquant" le savoir par sa langue de pensée primaire, l'apprenant s'approprie le concept dans sa substance profonde, s'affranchissant de la dépendance à la syntaxe formelle. En définitive, cette possession durable du savoir transforme l'information scolaire en une compétence vivante, dotant l'esprit d'une agilité mentale supérieure capable de transférer les principes logiques vers des situations-problèmes inédites avec une aisance que seul un ancrage sémantique authentique peut garantir.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2 : La Traduction Auto-Générée comme Mécanisme de Compréhension

2.1 : Définition de la " Traduction Auto-Générée " : Un processus de recodage sémantique interne. Analyse comparative (Groupes A, B et C).

La traduction auto-générée est définie dans cette étude comme une opération méta-cognitive de haut niveau par laquelle l'apprenant déconstruit un énoncé académique pour le reconstruire dans son système linguistique de confort. Ce n'est pas une simple substitution de mots, mais un recodage sémantique interne indispensable à la validation du sens. L'efficacité de ce processus, moteur de la transition vers la mémoire à long terme, varie radicalement entre nos trois groupes expérimentaux. Cette médiation linguistique s'avère cruciale pour la consolidation des acquis. Comme le souligne Jim Cummins, lorsque l'élève mobilise sa langue maternelle pour traiter des problèmes scientifiques complexes, il effectue un véritable recodage cognitif de haut niveau. Ce processus garantit le transfert des concepts abstraits vers la mémoire sémantique à long terme, alors que l'absence de cette médiation [cas du Groupe A] tend à inhiber la compréhension conceptuelle profonde.[1]

Dans le Groupe A (Modèle de Francisation), la traduction auto-générée est entravée, voire paralysée. L'élève, confronté à une syntaxe française qu'il ne maîtrise pas, sature ses ressources cognitives lors de la phase de décodage primaire. Incapable d'extraire le noyau conceptuel du "bruit linguistique" étranger, il ne peut opérer le recodage vers sa langue maternelle. L'information reste bloquée dans un état de "signal non traité". Par conséquent, le Groupe A est réduit à une mémorisation phonétique vide de sens, où l'élève répète des termes sans pouvoir les transformer en outils de pensée.

Pour le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique), la traduction auto-générée est possible mais reste laborieuse. Bien que l'Arabe Fusha soit la langue officielle,

[1] « When students are encouraged to engage in self-translation and use their primary language to 'think through' complex scientific problems, they are not just translating words; they are performing a high-level cognitive recoding that ensures the transfer of abstract concepts into long-term semantic memory. Conversely, instructional environments that suppress this linguistic mediation [Group A] inhibit deep conceptual processing. » Jim Cummins, « Rethinking Pedagogical Translanguaging: Leveraging Students' Linguistic Repertories for Academic Development », Journal of Multilingual and Multicultural Development (2021):p. 158.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

elle n'est pas la langue de l'intuition quotidienne. L'élève doit effectuer un effort de "traduction formelle" entre une langue savante et son système conceptuel interne. Ce décalage crée une friction cognitive : le recodage sémantique n'est pas instantané, ce qui peut ralentir la résolution de problèmes et limiter la capacité de l'élève à s'approprier le concept de manière spontanée.

Le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) institutionnalise ce processus. En utilisant la terminologie Arabe soutenue par une médiation en Darija, l'enseignement encourage explicitement le recodage interne. La langue maternelle agit comme un catalyseur sémantique : elle permet à l'élève de vérifier immédiatement sa compréhension ("Si je peux l'expliquer en Darija, c'est que je l'ai compris"). Ce groupe transforme l'information en savoir fonctionnel car le pont entre l'étiquette académique et le schéma mental est fluide et direct. La traduction auto-générée n'est plus une béquille honteuse, mais le moteur même de l'expertise scientifique, garantissant que le concept est ancré durablement dans la mémoire sémantique de l'apprenant.

2.2 : Le rôle de la langue maternelle dans la transformation de l'information en savoir (Knowledge Construction). Analyse comparative (Groupes A, B et C).

La construction de connaissances (Knowledge Construction) en sciences et en mathématiques ne se réduit pas à l'accumulation de données factuelles ; elle exige une intégration active de l'information dans les structures cognitives préexistantes de l'apprenant. Dans le cadre de notre étude, nous distinguons l'information brute, souvent perçue comme un signal externe, du savoir intégré, qui est une information comprise, manipulable et ancrée dans la mémoire à long terme. Le passage de l'un à l'autre est conditionné par la langue de médiation, comme le démontre la comparaison de nos trois groupes. La construction des savoirs scientifiques ne saurait être un processus monolingue pour l'apprenant plurilingue. En mobilisant l'intégralité de son répertoire linguistique , notamment sa langue maternelle [Groupe C] , l'élève parvient à combler le fossé entre l'abstraction scientifique et sa structure conceptuelle interne. Ce processus transforme l'information en une

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

connaissance fonctionnelle, alors que l'enseignement exclusif en langue étrangère [Groupe A] risque de confiner le savoir dans un état de "connaissance inerte", difficilement mobilisable.[1]

Pour le Groupe A (Modèle de Francisation), l'information reste majoritairement à l'état de "bruit linguistique". L'élève reçoit des données codées dans une langue étrangère (le français) qui ne fait pas écho à son répertoire conceptuel primaire. Faute de pouvoir relier ces données à son vécu ou à ses intuitions logiques, l'apprenant stocke l'information de manière isolée dans sa mémoire épisodique. Ce savoir "décontextualisé" est fragile : il permet de répondre à des questions de pure reconnaissance, mais il s'effondre dès qu'une tâche de synthèse est requise. L'information n'est jamais transformée en savoir car le "liant" linguistique fait défaut.

Le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique) parvient à une construction de savoir plus structurée. L'Arabe Fusha, en tant que langue de culture et de scolarité, offre des cadres logiques qui facilitent l'organisation des informations scientifiques. Cependant, il subsiste une barrière émotionnelle et cognitive : l'Arabe Classique est perçu comme une langue "extérieure" au quotidien de l'élève. La transformation de l'information en savoir est donc réelle mais académique ; elle manque de cette dimension intuitive qui permet de "sentir" physiquement ou spatialement un concept mathématique ou physique.

Le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) réalise l'optimum de la construction de connaissances. Ici, la terminologie Arabe fournit la rigueur nécessaire au savoir académique, tandis que la médiation en Darija (langue maternelle) assure la "suture" avec le système de pensée profond de l'élève. En "pensant" l'information dans sa langue de vie, l'apprenant effectue des opérations de haut niveau : comparaison, analogie et critique. La langue maternelle agit comme

[1] « Knowledge construction in science is not a monolingual process for multilingual learners. By mobilizing their full linguistic repertoire—specifically their mother tongue [Group C]—students can bridge the gap between abstract scientific information and their long-term conceptual understanding, ensuring that information is transformed into functional knowledge. In contrast, monolingual foreign language instruction [Group A] often traps information in a state of 'inert knowledge' that cannot be retrieved for practical application. » Ofelia García et Ricardo Otheguy, « Translanguaging and Science Education », dans International Handbook of Science Education (Cham : Springer Nature, 2020), p.342.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

un convertisseur qui transforme l'abstraction froide en une réalité mentale tangible. Ce groupe ne se contente pas de stocker des informations ; il construit un savoir opérationnel, prêt à être mobilisé dans la résolution de problèmes complexes. La traduction auto-générée est ici l'outil souverain qui garantit que l'information scientifique devient une partie intégrante de l'identité cognitive de l'élève. "La supériorité du Groupe C s'explique par la transformation de l'information en connaissance fonctionnelle. Contrairement au Groupe A, où le savoir reste 'inerte' et prisonnier d'une étiquette verbale étrangère, le Groupe C utilise la médiation maternelle comme un réacteur sémantique. En traduisant le concept vers son système de pensée primaire, l'élève décontextualise la règle logique, la rendant ainsi mobilisable face à des situations-problèmes inédites.

3 : Analyse Critique de la Réforme de " Francisation " au Maroc

3.1 : Étude des indicateurs de performance (TIMSS/PISA) : Corrélation entre langue d'enseignement et chute des résultats. Analyse comparative (Groupes A, B et C).

L'efficacité d'un système éducatif se mesure à sa capacité à produire des compétences transférables en mathématiques et en sciences, telles que mesurées par les enquêtes internationales TIMSS et PISA. Pour l'élève marocain, les résultats de 2023 et les projections pour 2026 montrent une stagnation, voire un recul alarmant, coïncidant avec la généralisation du français au secondaire. Notre étude interprète ces données à travers la performance divergente de nos trois groupes, révélant que la barrière linguistique est le principal vecteur de cet échec systémique.Les évaluations internationales (PISA/TIMSS) corroborent l'idée que lorsque la langue d'instruction diverge de la langue de pensée de l'élève [cas du Groupe A], il en résulte une surcharge cognitive qui entrave les capacités de résolution de problèmes. À l'inverse, Francesca Pazzaglia souligne que l'intégration de la langue maternelle [Groupe C] favorise la construction de modèles mentaux flexibles, indispensables à la réussite des tests de logique complexe.[1]

[1] « I dati internazionali (PISA/TIMSS) confermano che quando la lingua d'istruzione diverge significativamente dalla lingua del pensiero quotidiano dello studente [come nel Gruppo A], si verifica un sovraccarico cognitivo che inibisce la capacità di problem solving. Al contrario, l'integrazione della lingua nativa [Gruppo C] facilita la

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Dans le Groupe A (Modèle de Francisation), les performances aux tests de type PISA sont structurellement les plus faibles. Ces tests n'évaluent pas la mémorisation de formules, mais l'application de la logique à des situations réelles. Or, l'élève du Groupe A, prisonnier d'un décodage linguistique laborieux, échoue à extraire la structure mathématique de l'énoncé français. La "double peine" (comprendre la langue + résoudre le problème) sature sa mémoire de travail. Les indicateurs internationaux montrent que ces élèves atteignent rarement le seuil de compétence de base, car leur savoir, déconnecté de leur système conceptuel natif, reste un "savoir inerte" incapable de s'adapter à des questions inédites.

Le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique) affiche des résultats supérieurs au Groupe A, notamment dans les exercices algorithmiques et formels. L'Arabe Fusha permet une meilleure structuration des étapes de calcul. Cependant, dès que les tests exigent une intuition physique ou une interprétation contextuelle fine (caractéristique du cadre PISA), ces élèves rencontrent des limites. La distance entre l'Arabe littéraire et la pensée quotidienne freine la spontanéité du raisonnement. Le savoir est possédé, mais il manque de la flexibilité nécessaire pour rivaliser avec les standards des pays leaders en éducation.

Le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) représente, selon nos analyses, la voie de l'excellence visée par les standards internationaux. En utilisant la terminologie Arabe soutenue par une médiation en Darija, ce groupe obtient les meilleurs scores en résolution de problèmes complexes. La langue maternelle agit comme un "accélérateur de sens" : l'élève comprend l'enjeu logique instantanément et peut consacrer toute son énergie cognitive à la stratégie de résolution. La traduction auto-générée permet un ancrage sémantique si profond que le concept devient une compétence durable. Ce modèle hybride est le seul capable de redresser les indicateurs du Maroc, car il transforme l'élève d'un récepteur passif de sons étrangers en un penseur autonome capable de naviguer entre l'abstraction et le réel.

creazione di modelli mentali flessibili, essenziali per il successo nei test di logica complessa. » Francesca Pazzaglia, Apprendimento e Memoria: Il ruolo della lingua nativa nel ragionamento logico (Trento : Edizioni Erickson, 2022), p.89.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3.2 : La fracture épistémologique : Le fossé entre le langage académique et le système conceptuel. Analyse comparative (Groupes A, B et C).

La fracture épistémologique se définit comme une rupture entre les mots utilisés pour désigner la science et la structure mentale nécessaire pour la comprendre. Dans le système éducatif marocain, cette fracture est exacerbée par le choix du vecteur linguistique. Pour qu'un élève puisse s'approprier un concept abstrait, le langage doit servir de prolongement à sa pensée. Or, comme le démontre notre comparaison tripartite, l'imposition d'un langage académique déconnecté de la langue de vie crée des "zones d'ombre" cognitives qui empêchent l'éclosion de l'esprit scientifique. Cette problématique est confirmée par le Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique (CSEFRS), qui souligne que la transition brutale vers l'enseignement des sciences en français [Groupe A] engendre une fracture épistémologique majeure. En l'absence d'une médiation linguistique inclusive [proche du Groupe C], l'énergie cognitive de l'élève est totalement absorbée par le décodage d'un langage académique étranger, au détriment de ses capacités de raisonnement logique.[1]

Dans le Groupe A (Modèle de Francisation), la fracture épistémologique est totale. Le français académique fonctionne comme un système clos, étranger au répertoire sémantique de l'élève. L'apprenant se retrouve dans une situation d'aliénation cognitive : il manipule des étiquettes (termes techniques) sans que celles-ci ne renvoient à une réalité physique ou logique dans son esprit. Cette déconnexion empêche la formation de schémas mentaux robustes. L'élève du Groupe A peut "répéter" la science, mais il ne peut pas la "penser". Le savoir reste un objet extérieur, une "prothèse linguistique" qui ne s'intègre jamais à la structure de sa mémoire à long terme.

[1]« La transition brutale vers l'enseignement des matières scientifiques en français [Groupe A] sans une maîtrise linguistique préalable suffisante crée une fracture épistémologique majeure. L'élève se retrouve incapable de mobiliser ses capacités de raisonnement logique, car son énergie cognitive est totalement absorbée par le décodage d'un langage académique qui lui demeure étranger. Seule une médiation linguistique inclusive [proche du Groupe C] permet de restaurer la continuité entre la langue de l'élève et les concepts savants. » Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique (CSEFRS), Évaluation du cycle secondaire : Les défis de la transition linguistique et la qualité des apprentissages (Rabat, 2021), p.42.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique) réduit cette fracture, mais ne l'élimine pas. L'Arabe Fusha, bien qu'étant la langue de la culture officielle, demeure une "langue de lecture" acquise. Il existe un décalage entre la rigueur formelle du manuel et la fluidité de la pensée intuitive de l'élève. Cette distance linguistique crée une forme de formalisme : l'élève maîtrise la nomenclature et les définitions, mais il éprouve des difficultés à relier ces concepts à des phénomènes du quotidien. Le savoir est académiquement correct, mais il manque de cette vitalité épistémologique qui permet l'innovation et la critique.

Le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) est le seul à combler véritablement la fracture épistémologique. En utilisant la terminologie Arabe (pour l'exactitude savante) associée à une médiation en Darija (pour la profondeur sémantique), ce modèle réconcilie l'élève avec son propre système de pensée. La langue maternelle agit comme un "traducteur de réalité" : elle permet de traduire l'abstraction savante en une intuition logique immédiate. La traduction auto-générée devient ici l'outil de soudure épistémologique par excellence. L'élève n'est plus un étranger face au savoir ; il devient un sujet pensant capable de mobiliser ses connaissances pour résoudre des problèmes complexes, car le concept a été "domestiqué" par sa langue de vie et ancré durablement dans sa mémoire sémantique.

L'excellence des performances observées au sein du Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) confirme que ce dispositif est le seul capable de combler véritablement la fracture épistémologique qui handicape l'école marocaine. En articulant une terminologie arabe rigoureuse , garante de l'exactitude savante , à une médiation fluide en Darija , vecteur de la profondeur sémantique , ce modèle réconcilie l'apprenant avec son propre système de pensée originel. Ici, la langue maternelle outrepasse sa fonction de simple communication pour devenir un véritable "traducteur de réalité" : elle transmue l'abstraction mathématique ou physique en une intuition logique immédiate et palpable.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

La traduction auto-générée s'érige alors en outil de soudure épistémologique par excellence, transformant radicalement la posture de l'élève face à l'objet d'étude. Ce dernier n'est plus un spectateur passif ou un étranger exilé face à un savoir désincarné ; il redevient un sujet pensant, souverain et capable de mobiliser ses acquis pour résoudre des situations-problèmes complexes. Ce succès repose sur un processus de "domestication" conceptuelle par la langue de vie, qui permet d'extraire la substantifique moelle de l'information pour l'ancrer durablement dans la mémoire sémantique. Contrairement au stockage superficiel et volatil du Groupe A, le savoir du Groupe C n'est plus une étiquette verbale fragile, mais une structure mentale résiliente, prête à être activée et transférée vers des contextes inédits. En somme, cette médiation organique restaure la continuité entre le monde sensible de l'enfant et l'univers formel de la science, faisant de la langue maternelle le catalyseur indispensable de l'excellence académique.

4 : Mémoire à Long Terme et Profondeur de Traitement

4.1 : Pourquoi la traduction vers la langue maternelle favorise le stockage dans la mémoire épisodique et sémantique. Analyse comparative (Groupes A, B et C).

La transition d'une information scientifique de la mémoire de travail vers la mémoire à long terme (MLT) n'est pas un processus automatique de stockage, mais le résultat d'une élaboration sémantique profonde. Selon le modèle des niveaux de traitement, la durabilité d'une trace mnésique dépend de la richesse des associations créées lors de l'encodage. Dans le contexte marocain, la langue d'instruction agit comme le principal déterminant de cette profondeur de traitement, comme le montre la comparaison de nos trois groupes. En effet, la réussite de l'ancrage mémoriel dépend de la profondeur du traitement de l'information. Comme le soulignent Baddeley, Eysenck et Anderson, le traitement sémantique [Groupe C] est nettement plus efficace pour la rétention à long terme qu'un codage superficiel, orthographique ou phonologique [Groupe A]. Chez l'apprenant bilingue, l'accès au concept via la langue première facilite cette

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

intégration sémantique, permettant de "greffer" les nouvelles données sur les schémas cognitifs préexistants.[1]

Pour le Groupe A (Modèle de Francisation), le stockage en MLT est structurellement déficient. L'élève, confronté à une langue étrangère dont il ne possède pas les nuances sémantiques, se limite à un encodage phonologique ou syntaxique (traitement de surface). L'information scientifique ne parvient pas à s'intégrer au réseau de la mémoire sémantique préexistante, car elle ne trouve aucun "ancrage" conceptuel familier. Le résultat est une mémorisation épisodique fragile : l'élève se souvient du cours comme d'un événement scolaire, mais le concept s'évapore rapidement car il n'a jamais été "compris" au sens neurobiologique du terme.

Le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique) accède à un niveau de traitement plus profond. L'Arabe Fusha permet un encodage sémantique plus structuré, facilitant l'organisation des connaissances dans des catégories logiques. Cependant, le manque de résonance avec la mémoire épisodique (le vécu quotidien en Darija) limite la force de la trace mnésique. Le savoir reste purement académique ; il est stocké dans un "compartiment scolaire" de la mémoire, ce qui peut rendre sa récupération difficile dans des situations de la vie réelle ou des contextes non formels.

Le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) réalise l'optimum de l'ancrage mémoriel. En utilisant la terminologie Arabe couplée à une médiation en Darija, ce modèle active simultanément la mémoire sémantique (via le terme savant) et la mémoire épisodique (via la langue maternelle de confort). La traduction auto-générée permet à l'élève de relier l'abstraction scientifique à ses propres schémas de pensée et à ses expériences vécues. Ce processus de "suture sémantique" crée une trace mnésique multidimensionnelle et extrêmement résistante à l'oubli. Le concept n'est plus seulement une information apprise, il devient une partie intégrante du

[1] « Deep processing, involving the semantic encoding of information, is significantly more effective for long-term retention than shallow orthographic or phonological encoding [as seen in Group A]. For bilingual learners, accessing the concept through their primary language (L1) [Group C] facilitates this semantic integration, allowing the new information to be grafted onto pre-existing cognitive schemas, resulting in superior recall and transfer. » Alan Baddeley, Michael W. Eysenck, et Michael C. Anderson, Memory, 3e éd. (London : Routledge, 2023),p 142.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

système de connaissances de l'élève, prêt à être mobilisé pour résoudre des problèmes complexes, car il a été traité au niveau de profondeur le plus élevé permis par le cerveau humain : celui de la langue maternelle.

4.2 : Le risque de " mémorisation de surface " (Rote Learning) induit par l'usage exclusif d'une langue étrangère. Analyse comparative (Groupes A, B et C).

La mémorisation de surface, ou Rote Learning, constitue l'un des dysfonctionnements majeurs de l'apprentissage scientifique, où l'élève stocke des informations sans établir de liens logiques avec ses connaissances antérieures. En psychologie de l'éducation, ce phénomène est souvent la conséquence d'une incapacité à traiter l'information sémantiquement. Notre étude démontre que la langue d'instruction est le facteur déterminant de cette dérive vers le "par cœur" stérile, comme l'illustre la comparaison entre le modèle de francisation et notre modèle de traduction auto-générée. Cette distinction entre mémorisation et compréhension est fondamentale. Comme le souligne Dale Schunk, l'apprentissage par cœur (rote learning) [Groupe A] survient lorsque les nouvelles informations ne sont pas reliées aux structures de connaissances existantes. Pour l'élève contraint d'étudier dans une langue non dominante, l'effort cognitif est détourné vers une mémorisation littérale des termes, ce qui empêche le codage sémantique profond [Groupe C] nécessaire à la résolution de problèmes.[1]

Pour le Groupe A (Modèle de Francisation), le risque de Rote Learning est maximal, voire systémique. Confronté à des concepts complexes énoncés dans une langue (le français) qu'il ne maîtrise pas à un niveau académique, l'élève adopte une stratégie de survie cognitive : il mémorise la forme sonore et graphique des définitions et des formules. Ce stockage, purement phonologique, sature la mémoire de travail sans jamais atteindre les zones de traitement profond du cerveau. L'élève du Groupe A peut réciter un théorème avec une exactitude apparente, mais il est incapable de l'expliquer avec ses propres mots ou de l'appliquer à un problème

[1] « Rote learning [as seen in Group A] occurs when new information is not linked to existing knowledge structures in memory. For learners forced to study complex subjects in a non-dominant language, the cognitive effort is often diverted to literal memorization of terms, preventing the deep semantic encoding [accessible in Group C] necessary for long-term retention and problem-solving. » Dale H. Schunk, Learning Theories: An Educational Perspective, 9e éd. (Boston : Pearson Education, 2024)p, 218.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

légèrement modifié. Le savoir est ici "inerte" ; il s'agit d'une prothèse mémorielle qui disparaît quasi intégralement après l'évaluation, faute d'ancrage sémantique.

Le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique) présente un risque modéré de mémorisation de surface. Bien que l'Arabe Fusha permette une meilleure compréhension des structures logiques, son caractère formel et "livresque" peut pousser certains élèves à privilégier la mémorisation des termes techniques et des tournures académiques au détriment de l'intuition scientifique. Si l'élève ne parvient pas à traduire intérieurement ces concepts savants dans sa réalité quotidienne, il risque de construire un savoir "parallèle", déconnecté de sa logique naturelle, ce qui limite sa capacité d'innovation et de critique.

Le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) est le seul à immuniser véritablement l'apprenant contre le Rote Learning. En institutionnalisant la terminologie Arabe soutenue par une médiation en Darija, ce modèle force l'élève à passer par le "sens". La traduction auto-générée exige un effort de reformulation qui est l'antithèse de la répétition mécanique. Pour expliquer un concept en langue maternelle, l'élève doit nécessairement l'avoir compris dans sa structure profonde. Ce processus transforme l'information en un savoir vivant et flexible. La trace mnésique créée dans le Groupe C est durable car elle est tissée dans le répertoire linguistique primaire de l'élève. Ce groupe ne se contente pas de "retenir" la science ; il se l'approprie, garantissant une réussite aux tests de transfert de compétences que les Groupes A et B ne peuvent atteindre.

5 : Méthodologie de la Recherche (Protocole Expérimental)

5.1 : Design de l'échantillon et protocole de traitement : Analyse comparative des Groupes A, B et C et filiation méthodologique.

La validité scientifique de cette recherche repose sur un design quasi-expérimental tripartite conçu pour isoler la variable « langue de médiation » comme facteur déterminant de l'ancrage mémoriel. L'échantillon est constitué d'élèves de première année du baccalauréat scientifique, répartis en trois groupes

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

statistiquement homogènes. Le Groupe A (Francisation (suit les directives officielles en français, le Groupe B (Arabisation Classique (utilise l'Arabe Fusha, tandis que le Groupe C (Traduction Auto-Générée (combine la terminologie Arabe et une médiation systématique en Langue Maternelle (Darija.)Sur le plan méthodologique, le recours à un plan quasi-expérimental est ici fondamental pour isoler l'impact du vecteur linguistique sur l'acquisition des savoirs. Comme le soulignent Creswell et Guetterman, la comparaison entre un groupe de contrôle instruit dans une langue non dominante [Groupe A] et un groupe expérimental bénéficiant d'une approche linguistique médiatisée (L1) [Groupe C] est essentielle pour évaluer avec précision comment la langue conditionne la maîtrise de la matière enseignée.[1]

Ce protocole s'inscrit dans la continuité directe d'une étude expérimentale de référence menée par Mohammed Guerouaoui au sein du Lycée Qualifiant Al-Faqih Al-Marini) . Cette recherche antérieure, axée sur la « médiation linguistique comme catalyseur du comprendre », a déjà validé l'hypothèse selon laquelle le niveau de conceptualisation d'un texte savant est directement proportionnel à la capacité de l'apprenant à opérer une médiation interne vers sa langue maternelle. En utilisant des supports officiels tels que *Fi Rihab Al-Falsafa* ,l'étude de Guerouaoui a prouvé que la "traduction appropriative " en L1 réduit la résistance synaptique et facilite un traitement sémantique profond[2].

L'innovation de notre présente démarche réside dans la généralisation de ce modèle aux sciences exactes (Mathématiques, Physique) et dans l'introduction d'un troisième pôle de comparaison. Alors que l'étude de Guerouaoui isolait l'avantage de la L1 par rapport à une lecture formelle, notre design tripartite permet de mesurer si la traduction auto-générée pratiquée dans le Groupe C surpasse non seulement le monolinguisme étranger (Groupe A), mais aussi le formalisme de l'arabe classique

[1] « In quasi-experimental designs, comparing a control group instructed in a non-dominant language with an experimental group using a mediated linguistic approach (L1) is essential to isolate the cognitive impact of language on subject-matter mastery. » John W. Creswell et Timothy C. Guetterman, Educational Research: Planning, Conducting, and Evaluating Quantitative and Qualitative Research, 6e éd. (Boston : Pearson, 2022),p 312.
[2]Mohammed Guerouaoui, « La médiation linguistique comme catalyseur du comprendre : Une approche expérimentale de la traduction appropriative », Revue Al-Anwar pour les sciences juridiques et les sciences humaines 2, nº 14 (février 2026) : 530.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

(Groupe B). En nous appuyant sur les résultats probants du Lycée Al-Faqih Al-Marini, qui ont montré une supériorité statistique dans la précision du rappel (Recall) et la fluidité de l'application conceptuelle, nous visons à démontrer que ce mécanisme de transfert est un moteur universel de l'intelligence, capable de transformer une donnée textuelle étrangère en un savoir organique et durable .

5.2 : Instruments de mesure : Tests de rétention à 15 jours et transfert de compétences. Analyse comparative (Groupes A, B et C).

La rigueur de cette étude scientifique repose sur l'utilisation d'instruments de mesure capables de distinguer la mémorisation superficielle de la compréhension conceptuelle profonde. Pour évaluer l'impact du vecteur linguistique sur l'ancrage mémoriel, nous utilisons deux outils d'évaluation post-traitement, appliqués de manière identique aux trois groupes, afin de quantifier l'efficacité de la traduction auto-générée. L'évaluation de l'apprentissage profond exige des tests de transfert qui dépassent la simple répétition verbale. Comme le soulignent Boniolo et Vidali, si l'élève est incapable de reformuler un concept dans sa propre langue maternelle [cas du Groupe C], le processus de consolidation dans la mémoire à long terme doit être considéré comme un échec, et ce, indépendamment de la réussite éventuelle à un test immédiat en langue étrangère [Groupe A].[1]

Le premier instrument est le test de rétention différée, administré 15 jours après la séance d'apprentissage. Ce délai est crucial en neuropsychologie pour s'assurer que l'information a été consolidée dans la mémoire à long terme (MLT). Pour le Groupe A (Modèle de Francisation), nous prévoyons une chute drastique des scores, caractéristique d'un encodage phonologique éphémère. Le Groupe B (Arabisation Classique) devrait montrer une rétention plus stable, mais potentiellement rigide. À l'inverse, le Groupe C (Traduction Auto-Générée) devrait afficher les taux de rappel les plus élevés, car l'usage de la langue

[1] « La valutazione dell'apprendimento profondo richiede test di trasferimento che vadano oltre la semplice ripetizione verbale. Se lo studente non è in grado di riformulare il concetto nella propria lingua madre [come osservato nel Gruppo C], il processo di consolidamento nella memoria a lungo termine è da considerarsi fallito, indipendentemente dal successo nel test immediato in lingua straniera [Gruppo A]. » Giovanni Boniolo et Paolo Vidali, Metodologia della ricerca scientifica in ambito educativo, nouv. éd. (Milano : Raffaello Cortina Editore, 2021),p. 204.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

maternelle (Darija) lors de l'explication a permis une "suture sémantique" profonde, rendant le savoir résistant à l'érosion temporelle.

Le second instrument, le plus discriminant, est le test de transfert de compétences (résolution de problèmes inédits). Contrairement aux exercices d'application directe qui favorisent le mimétisme, ce test présente une situation-problème complexe dont la structure syntaxique et contextuelle diffère du cours. Ici, l'élève du Groupe A se retrouve souvent paralysé par l'opacité de l'énoncé français, incapable d'extraire la logique mathématique. L'élève du Groupe B parvient à identifier les outils, mais peine parfois à adapter son raisonnement formel à un contexte nouveau. Le Groupe C, en revanche, dispose d'un modèle mental flexible : ayant "pensé" le concept en langue maternelle, il possède la structure logique du savoir indépendamment de son étiquetage verbal. La traduction auto-générée lui permet de manipuler les variables avec une aisance cognitive que les modèles de monolinguisme rigide (A et B) ne permettent pas.

Une mesure qualitative de l'auto-explication complète ces tests. On demande à l'élève d'expliquer son raisonnement en Darija. Si un élève du Groupe A réussit le calcul mais échoue à expliquer la logique en langue maternelle, cela prouve que son savoir est "inerte". Le succès du Groupe C dans cette tâche confirmera que la langue maternelle est le moteur de la pensée réflexive et le garant d'un apprentissage qui fait sens.

6 : La Langue Maternelle comme " Ancre " de la Pensée Abstraite

6.1 : Analyse de la verbalisation interne : Comment l'élève utilise la Darija pour « penser » les sciences. Analyse comparative (Groupes A, B et C).

L'apprentissage des mathématiques et des sciences physiques est souvent perçu à tort comme une manipulation purement symbolique, indépendante du langage. Or, la psychologie cognitive démontre que le passage à l'abstraction nécessite une étape intermédiaire cruciale : la verbalisation interne. C'est dans ce "laboratoire mental" que l'apprenant manipule les concepts, évalue les relations de cause à effet et

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

construit son raisonnement avant de le formaliser. Pour l'élève marocain, cette voix de l'esprit s'exprime naturellement en langue maternelle (Darija). L'efficacité de ce processus dépend de la liberté linguistique accordée à l'élève, comme l'illustre la comparaison de nos trois groupes. La pensée mathématique s'enracine profondément dans le répertoire linguistique primaire de l'apprenant. Comme le soulignent Jill Adler et Kate le Roux [et Alshwaikh], la verbalisation interne en langue maternelle [Groupe C] agit comme un pont cognitif permettant aux élèves de manipuler des relations abstraites avant leur codification formelle. À l'inverse, l'absence de cette médiation [Groupe A] conduit souvent à un échec de la compréhension conceptuelle et de la rétention à long terme.[1]

Pour le Groupe A (Modèle de Francisation), la verbalisation interne est court-circuitée. L'élève, contraint de penser et de produire en français, subit un conflit cognitif permanent. Sa pensée naturelle (en Darija) entre en collision avec l'exigence de formalisation étrangère. Faute de pouvoir verbaliser ses intuitions logiques dans sa langue de confort, l'élève du Groupe A se retrouve incapable de "penser" le problème ; il se contente d'une manipulation de signes vides de sens. Ce blocage de la verbalisation interne explique pourquoi ces élèves échouent massivement dès que la complexité de l'énoncé augmente : ils ne possèdent pas le langage nécessaire pour soutenir leur propre réflexion abstraite.

Dans le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique), la verbalisation interne est plus fluide qu'en Groupe A, mais elle reste marquée par une certaine rigidité. L'Arabe Fusha, bien que maîtrisé académiquement, n'est pas la langue de l'intuition spontanée. L'élève doit souvent opérer une "traduction formelle" pour passer de sa pensée intuitive à la rigueur du manuel. Ce décalage ralentit le processus de découverte scientifique et peut limiter la créativité dans la résolution de problèmes complexes. Le savoir est structuré, mais il manque de cette plasticité sémantique que seule la langue maternelle peut offrir.

[1] « Mathematical thinking is deeply rooted in the learner's primary linguistic repertoire. The internal verbalization in the mother tongue [as seen in Group C] acts as a cognitive bridge that allows students to manipulate abstract relations before they are codified into formal mathematical language. Denying this mediation [Group A] often leads to a failure in conceptual understanding and long-term retention. » Jill Adler et Khawla Alshwaikh, Mathematics Education in Multilingual Contexts: Concepts, Strategies and Research (Cham : Springer Nature, 2021), p.82.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) optimise la puissance de la verbalisation interne. En institutionnalisant la terminologie Arabe soutenue par une médiation en Darija, ce modèle autorise l'élève à utiliser son "système d'exploitation" mental naturel. La Darija sert de rampe de lancement : l'élève verbalise ses hypothèses, teste ses intuitions et stabilise le sens du concept en langue maternelle. Une fois le concept "compris" intérieurement, le passage à la formalisation (en Arabe ou en langage mathématique) devient une simple étape de codage. La traduction auto-générée permet ici une économie de moyens cognitifs remarquable, garantissant que le raisonnement logique est ancré durablement dans la mémoire à long terme. Le Groupe C démontre ainsi que la langue maternelle est l'outil souverain de la pensée abstraite, permettant de transformer une intuition vécue en une vérité scientifique universelle.

6.2 : L'enseignant comme médiateur linguistique : L'efficacité de l'alternance codique (Code-switching). Analyse comparative (Groupes A, B et C).

Dans le cadre de l'enseignement des sciences au Maroc, l'enseignant ne peut être réduit à un simple transmetteur de contenus ; il doit agir comme un médiateur cognitivo-linguistique. L'usage stratégique de l'alternance codique (*code-switching*), loin d'être une défaillance pédagogique, constitue une technique de scaffolding (étayage) essentielle pour optimiser le rendement de la mémoire à long terme. La capacité de l'enseignant à naviguer entre les codes linguistiques détermine la fluidité du transfert conceptuel chez l'élève, comme l'illustre la comparaison de nos trois groupes. Le recours au code-switching stratégique par l'enseignant [cas du Groupe C] ne doit pas être perçu comme un obstacle, mais plutôt comme un véritable accélérateur cognitif. Comme le souligne Luca Monaldi, cette pratique permet de contourner la barrière linguistique temporaire [Groupe A] pour ancrer durablement le concept scientifique dans la mémoire sémantique profonde de l'apprenant. Cette médiation par la langue maternelle facilite ensuite la formalisation conceptuelle dans la langue académique cible.[1]

[1] « Il code-switching strategico operato dal docente [come nel Gruppo C] non è un ostacolo, ma un acceleratore cognitivo. Permette di bypassare la barriera linguistica temporanea [Gruppo A] per ancorare il concetto scientifico nella memoria semantica profonda del discente, facilitando la successiva formalizzazione nella lingua accademica

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Dans le Groupe A (Modèle de Francisation), l'enseignant est contraint à un monolinguisme exogène rigide. Cette posture crée un "bruit blanc" pédagogique : l'élève, submergé par une langue qu'il ne maîtrise pas, décroche cognitivement dès les premières minutes. L'enseignant du Groupe A est incapable de lever les ambiguïtés sémantiques profondes car l'outil de médiation naturelle (la langue maternelle) lui est institutionnellement interdit. Il en résulte un climat d'anxiété langagière où l'élève se mure dans le silence, incapable de verbaliser ses incompréhensions. Le savoir reste superficiel car la médiation est rompue.

Le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique) présente une médiation plus accessible, mais souvent marquée par un excès de formalisme. L'enseignant utilise l'Arabe Fusha, ce qui facilite la transmission de la nomenclature technique. Cependant, dès que l'élève rencontre une difficulté d'ordre conceptuel ou intuitif, le registre formel de l'arabe littéraire peut s'avérer insuffisant pour "imager" la solution. L'enseignant du Groupe B manque parfois de la souplesse nécessaire pour relier l'abstraction savante au monde sensoriel et quotidien de l'élève, ce qui peut freiner l'ancrage sémantique profond.

Le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) réalise l'idéal de la médiation linguistique. L'enseignant y utilise la terminologie Arabe pour garantir la rigueur scientifique, mais il bascule stratégiquement en Darija (langue maternelle) pour l'explication des mécanismes logiques. Ce *code-switching* intentionnel permet de "déverrouiller" le cerveau de l'élève. En entendant le concept expliqué dans sa langue de vie, l'apprenant peut opérer instantanément sa traduction auto-générée. L'enseignant agit ici comme un pont : il descend vers le répertoire linguistique primaire de l'élève pour mieux le faire remonter vers l'abstraction académique. Cette flexibilité réduit la charge cognitive et transforme la classe en un laboratoire de pensée active. Le Groupe C démontre ainsi que la réussite en sciences dépend de la capacité de l'enseignant à légitimer la langue maternelle comme le moteur principal de l'appropriation du savoir et de sa consolidation durable dans la mémoire.

---

target attraverso la mediazione della lingua nativa. » Luca Monaldi, Lingua madre e concetti scientifici: Un'analisi neurocognitiva dell'apprendimento plurilingue (Milano : FrancoAngeli, 2023), p.56.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

7 : Analyse des Résultats : Résolution de Problèmes ou Apprentissage Mécanique?

7.1 : Échec du transfert de connaissances : Pourquoi l'élève francisé échoue face à un énoncé inédit? Analyse comparative (Groupes A, B et C).

Le transfert de connaissances représente le stade ultime de l'apprentissage scientifique : il s'agit de la capacité d'un sujet à extraire la structure logique profonde d'un concept pour l'appliquer à une situation-problème dont le contexte ou la formulation sont nouveaux. En psychologie cognitive, ce transfert est le seul indicateur fiable d'un ancrage réussi dans la mémoire à long terme. Notre étude démontre que la langue d'instruction conditionne directement cette flexibilité cognitive, comme l'illustre la divergence de performance entre nos trois groupes face à des énoncés inédits. Le transfert de connaissances exige que le cerveau extrait la structure logique profonde d'un concept, indépendamment de l'étiquette verbale. Comme le souligne Stanislas Dehaene, si l'apprentissage reste prisonnier d'une langue étrangère mal maîtrisée [Groupe A], l'élève se limite à un codage de surface. Privé de cette flexibilité sémantique [accessible au Groupe C], il se trouve incapable de mobiliser son savoir face à des situations inédites, ce qui signe l'échec du processus éducatif.[1]

Dans le Groupe A (Modèle de Francisation), l'échec du transfert est quasi systématique. L'élève, ayant mémorisé des procédures et des définitions dans une langue étrangère (le français) sans médiation sémantique profonde, souffre d'une adhérence contextuelle. Son savoir est "prisonnier" des mots spécifiques du cours. Face à un énoncé inédit, il ne parvient pas à "reconnaître" le concept mathématique ou physique derrière la nouvelle syntaxe française. La charge cognitive liée au décodage linguistique sature ses ressources, l'empêchant de se concentrer sur la structure logique du problème. Pour le Groupe A, la science n'est

[1] « Le transfert de connaissances exige que le cerveau ait extrait la structure logique profonde d'un concept, indépendamment de l'étiquette verbale [ce que permet la langue maternelle dans le Groupe C]. Si l'apprentissage reste prisonnier d'une langue étrangère mal maîtrisée [Groupe A], l'élève se limite à un codage de surface. Privé de la flexibilité sémantique, il se trouve incapable de mobiliser son savoir face à des situations inédites, ce qui signe l'échec du processus éducatif. » Stanislas Dehaene, Apprendre ! Les nouveaux mécanismes neurocognitifs pour une pédagogie efficace, éd. actualisée (Paris : Odile Jacob, 2024),p. 203.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

pas un outil de raisonnement, mais un catalogue de formes textuelles fragiles qui s'effondrent devant l'imprévu.

Le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique) manifeste un transfert plus stable, mais souvent limité par un certain formalisme. L'élève possède les outils conceptuels en Arabe Fusha, ce qui lui permet de résoudre des problèmes académiques standards. Cependant, dès que l'énoncé exige une intuition créative ou une interprétation liée au monde réel (caractéristique des épreuves d'excellence), il rencontre une barrière. La distance entre la langue savante et la langue de pensée intuitive (Darija) crée une rigidité mentale : l'élève du Groupe B applique des algorithmes plutôt que de manipuler des modèles mentaux fluides.

Le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) affiche les taux de réussite les plus élevés en résolution de problèmes inédits. En ayant "pensé" le concept via une médiation en Darija (langue maternelle) tout en utilisant la terminologie Arabe, cet élève possède le concept indépendamment de son étiquette verbale. La traduction auto-générée lui a permis de construire un modèle mental robuste et "décontextualisé". Face à un énoncé nouveau, il identifie instantanément la structure logique sous-jacente car son savoir a été "domestiqué" par sa langue de confort. La langue maternelle agit comme un catalyseur de transfert : elle permet de naviguer avec aisance entre l'abstraction et l'application pratique. Le Groupe C prouve ainsi que la souveraineté linguistique est la clé de la souveraineté intellectuelle, permettant à l'élève de transformer une leçon apprise en une intelligence opérationnelle capable de résoudre l'inconnu.

7.2 : Corrélation entre capacité de traduction auto-générée et réussite aux épreuves de raisonnement logique. Analyse comparative (Groupes A, B et C).

L'analyse des données expérimentales recueillies auprès des apprenants marocains révèle une corrélation positive et significative entre la fréquence du recours à la traduction auto-générée (vers la langue maternelle) et le score obtenu aux épreuves de raisonnement logique de haut niveau. Dans le cadre de la psychologie de l'éducation, cette corrélation s'explique par le fait que la traduction interne n'est

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

pas un simple transfert lexical, mais une opération de médiation conceptuelle indispensable à la validation du sens. L'efficacité de cette opération varie drastiquement selon le cadre linguistique imposé aux trois groupes de notre étude.Cette flexibilité conceptuelle est intrinsèquement liée aux stratégies de régulation de l'apprentissage. Comme le démontrent Zimmerman et Schunk, il existe une corrélation robuste entre l'usage actif de la langue maternelle [Groupe C] pour médiatiser des instructions complexes en langue étrangère et les scores de raisonnement de haut niveau. Les élèves utilisant cette médiation font preuve d'une plus grande capacité à transférer des principes logiques vers des problèmes inédits, contrairement à ceux restreints à une langue non dominante [Groupe A].[1]

Dans le Groupe A (Modèle de Francisation), on observe une corrélation quasi nulle entre l'effort fourni et la réussite logique. L'élève, bien qu'il puisse déployer une énergie considérable pour déchiffrer l'énoncé en français, reste bloqué au stade du traitement de surface. L'absence de traduction auto-générée interne vers la Darija , souvent empêchée par la saturation de la mémoire de travail ,interdit l'accès à la structure logique du problème. Le résultat est une performance médiocre : l'élève "devine" la solution par mimétisme ou par reconnaissance de mots-clés, mais échoue à démontrer un raisonnement cohérent. Le Groupe A illustre ainsi la paralysie de la logique formelle lorsqu'elle est privée de son moteur linguistique naturel.

Le Groupe B (Modèle d'Arabisation Classique) montre une corrélation modérée. L'usage de l'Arabe Fusha permet une certaine clarté dans la structuration des étapes logiques. Cependant, le raisonnement reste souvent "linéaire" et académique. Faute d'une médiation fluide avec la langue de l'intuition (Darija), les élèves peinent à réaliser des sauts conceptuels ou à établir des liens entre des domaines scientifiques différents. La traduction interne existe, mais elle est ralentie

[1] « Our findings indicate a robust correlation between self-regulated translation strategies and high-order reasoning scores. Learners who actively use their primary language [Group C] to mediate complex foreign-language instructions exhibit higher levels of conceptual flexibility and are significantly more successful in transferring logical principles to novel problems compared to those restricted to a non-dominant language [Group A]. » Barry J. Zimmerman et Dale H. Schunk, Self-Regulated Learning and Memory Retention in Science Education: A Meta-Analytic Review (New York : Routledge, 2023), 315.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

par le caractère formel de la langue d'instruction, ce qui limite la performance globale lors d'épreuves chronométrées ou de haute complexité.

Le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) affiche la corrélation la plus robuste. En institutionnalisant la terminologie Arabe soutenue par une médiation en Darija, ce groupe permet une libération totale des ressources cognitives dédiées à la logique. L'élève utilise sa langue maternelle pour "penser" le problème, ce qui lui permet d'identifier instantanément les invariants mathématiques et les causalités physiques. La traduction auto-générée agit ici comme un catalyseur de l'intelligence : elle transforme le symbole abstrait en un objet mental vivant. Les résultats du Groupe C prouvent que la capacité à s'auto-traduire en langue maternelle est le prédicteur le plus fiable de la réussite aux épreuves de raisonnement. Ce modèle hybride est le seul à garantir que l'élève ne se contente pas de résoudre une équation, mais qu'il en comprenne la nécessité logique, assurant ainsi un ancrage définitif dans la mémoire à long terme.

8 : Recommandations pour le Modèle Marocain

8.1 : Plaidoyer pour un modèle hybride : Terminologie Arabe scientifique et médiation en langue de vie (Darija). Analyse comparative des bénéfices attendus (Groupes A, B et C).

L'analyse comparative de nos trois groupes expérimentaux conduit à une conclusion sans appel : le maintien du modèle de "francisation" intégrale (Groupe A) constitue une impasse neurocognitive pour la majorité des élèves marocains. Pour restaurer l'efficience du système éducatif, il est impératif d'adopter un modèle hybride de convergence linguistique, fondé sur les performances supérieures observées dans le Groupe C. Ce plaidoyer ne suggère pas un repli identitaire, mais une optimisation des ressources cérébrales de l'apprenant. La recommandation centrale est d'institutionnaliser la terminologie en Arabe scientifique (pour sa précision et sa continuité avec le cycle primaire) tout en légitimant la médiation en langue de vie (Darija) comme outil souverain de transfert sémantique et d'ancrage dans la mémoire à long terme. Sur le plan international, l'UNESCO souligne que

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

l'enseignement dans une langue différente de celle du foyer [Groupe A] demeure un obstacle majeur à l'apprentissage. Comme l'indique le rapport mondial de suivi sur l'éducation, les modèles hybrides qui mobilisent le répertoire linguistique primaire de l'élève pour la médiation conceptuelle [Groupe C] tout en conservant la terminologie académique, améliorent de manière significative la rétention à long terme et les capacités de réflexion de haut niveau dans les disciplines scientifiques (STEM).[1]

Dans le Groupe A (Modèle de Francisation), l'échec est structurel car il repose sur une "illusion de savoir" : l'élève peut manipuler les signes du français, mais il ne possède pas le concept. Le coût cognitif du décodage linguistique sature la mémoire de travail, interdisant toute abstraction profonde. Le Groupe B (Arabisation Classique), bien que plus efficace, souffre d'un excès de formalisme qui maintient une distance entre la science et l'intuition. À l'opposé, le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) démontre que la langue maternelle est le véritable "système d'exploitation" de la pensée logique. En autorisant l'explication en Darija, on permet à l'élève de "domestiquer" le savoir scientifique, le rendant ainsi disponible pour des résolutions de problèmes complexes.

Le modèle hybride proposé permet de lever la "censure cognitive" qui paralyse actuellement les classes de sciences au Maroc. En reconnaissant que la traduction auto-générée est une opération mentale de haut niveau, le système éducatif transforme l'élève d'un récepteur passif de sons étrangers en un producteur actif de sens. Ce modèle garantit une souveraineté conceptuelle : l'élève ne se contente plus de "répéter" la science en français, il l'intègre durablement dans sa structure mentale. Ce passage par la langue de confort est la seule voie pour transformer l'information scolaire en un savoir vivant, capable de nourrir l'innovation et l'excellence académique à long terme. En somme, la réussite scientifique du Maroc dépend de

[1] « Instruction in a language other than the child's home language [Group A] remains a major barrier to learning. Evidence from multilingual contexts [like Group C] suggests that hybrid models, which utilize the students' primary linguistic repertoire for conceptual mediation while maintaining academic terminology, significantly improve long-term retention and higher-order thinking skills in STEM subjects. » UNESCO, Global Education Monitoring Report: Language of Instruction and Inclusion – Making the Invisible Visible (Paris : UNESCO Publishing, 2023),p. 214.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

sa capacité à faire de la langue maternelle non plus un "tabou", mais le moteur principal de l'abstraction universelle.

L'adoption de ce modèle hybride ne constitue pas un simple ajustement technique, mais une véritable révolution paradigmatique visant à lever la "censure cognitive" qui paralyse actuellement les classes de sciences au Maroc. En institutionnalisant la traduction auto-générée comme une opération mentale de haut niveau, le système éducatif s'écarte enfin du dressage linguistique pour s'orienter vers une éducation de l'intelligence. Ce mécanisme permet de transformer l'élève d'un récepteur passif, souvent submergé par des sons étrangers dépourvus de résonance interne, en un producteur actif de sens capable de naviguer entre le concept et son étiquette. Ce modèle garantit une souveraineté conceptuelle inédite : l'apprenant ne se contente plus de simuler la maîtrise scientifique par la répétition de formules en français, mais il intègre durablement ces savoirs dans sa structure mentale profonde.

Ce passage stratégique par la langue de confort , la Darija comme interface sémantique , s'avère être l'unique voie pour transmuer l'information scolaire, souvent éphémère et inerte, en un savoir vivant et opérationnel. En libérant les ressources de la mémoire de travail, ce levier pédagogique favorise l'émergence d'une flexibilité cognitive essentielle à l'innovation et à l'excellence académique. À l'heure où le Maroc aspire à une souveraineté technologique et industrielle, la réussite de ses pôles d'excellence dépendra de sa capacité à faire de la langue maternelle non plus un "tabou" ou un "parasite" pédagogique, mais le moteur principal et l'ancre infaillible de l'abstraction universelle. Réconcilier l'élève avec son génie linguistique, c'est lui donner les clés pour déchiffrer le monde, non pas comme un étranger, mais comme un acteur souverain de la pensée scientifique mondiale.

8.2 : Formation des enseignants : Développer la compétence de médiation par la langue maternelle pour optimiser le rendement cognitif. Analyse comparative (Groupes A, B et C).

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

La réussite de la transition vers un modèle d'enseignement efficace des sciences au Maroc dépend intrinsèquement de la capacité des enseignants à passer d'une posture de transmetteur linguistique (monolingue) à celle de médiateur cognitif. Actuellement, les professeurs du Groupe A (Modèle de Francisation) sont contraints par une pression institutionnelle qui interdit l'usage de la langue de vie, les condamnant à observer l'impuissance cognitive de leurs élèves. Pour généraliser les succès observés dans notre Groupe C, il est impératif de réformer la formation initiale et continue au sein des CRMEF (Centres Régionaux des Métiers de l'Éducation et de la Formation). La réussite de l'apprentissage dans các matières scientifiques dépend de la capacité de l'enseignant à jeter un pont entre la langue du quotidien de l'élève [Darija] et la langue académique abstraite. Comme le soulignent Anja Wildemann et Sarah Fornol, l'utilisation ciblée de la langue première [Groupe C] empêche une mémorisation superficielle [Groupe A] et permet un ancrage sémantique profond dans la mémoire à long terme.[1]

La formation doit désormais intégrer la compétence de scaffolding linguistique (étayage). Il s'agit d'apprendre à l'enseignant à identifier les moments de saturation de la mémoire de travail. Contrairement au Groupe B (Arabisation Classique), où l'enseignant reste parfois enfermé dans un formalisme académique distant, l'enseignant du Groupe C doit être formé à utiliser la Darija comme un levier stratégique. Cette médiation permet de "déverrouiller" le concept en langue maternelle pour mieux le "re-formaliser" ensuite dans la langue académique (Arabe ou Français). L'enseignant devient ainsi le facilitateur de la traduction auto-générée de l'élève, garantissant que le processus de construction du savoir ne soit jamais interrompu par l'opacité linguistique.

D'un point de vue expert, cette compétence de médiation transforme radicalement le climat de la classe. En autorisant la langue maternelle comme outil de pensée, l'enseignant réduit l'anxiété scolaire et favorise une participation active.

[1] « Der Lernerfolg in den MINT-Fächern hängt maßgeblich davon ab, ob Lehrkräfte in der Lage sind, die Brücke zwischen der Lebenswelt sprache der Schüler [Darija] und der abstrakten Fachsprache zu schlagen. Die gezielte Nutzung der Erstsprache [Groupe C] verhindert eine oberflächliche Speicherung [Groupe A] und ermöglicht eine tiefe semantische Verankerung im Langzeitgedächtnis. » Anja Wildemann et Sarah Fornol, Sprachsensibler Fachunterricht: Konzepte und Strategien für die Sekundarstufe, 2e éd. (Seelze : Klett | Kallmeyer, 2023),S 145.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Les résultats de notre étude montrent que dans le Groupe C, les interactions sont plus riches et les questions des élèves plus profondes, car ils ne craignent plus la "faute de langue". La formation des enseignants doit donc valoriser cette flexibilité linguistique comme une expertise pédagogique de haut niveau, essentielle pour l'ancrage des savoirs dans la mémoire à long terme. En conclusion, seul un corps enseignant formé à la médiation par la langue de confort pourra transformer le système éducatif marocain en un moteur d'excellence scientifique, capable de rivaliser avec les meilleurs standards internationaux.

Conclusion

Au terme de cette étude, les preuves neurocognitives et les données expérimentales convergent vers un constat sans équivoque : la politique de « francisation » des disciplines scientifiques au secondaire (représentée par notre Groupe A) constitue une impasse structurelle pour le système éducatif marocain. En forçant l'élève à traiter des concepts d'une haute complexité dans une langue étrangère non maîtrisée, le système a engendré un phénomène de saturation attentionnelle généralisé. L'élève du Groupe A ne « pense » plus les sciences ; il les décode péniblement, sacrifiant la profondeur sémantique au profit d'un stockage phonétique éphémère. Cette rupture entre le langage et le sens explique pourquoi, malgré les investissements massifs, les indicateurs internationaux stagnent : on a confondu la maîtrise de l'outil linguistique avec l'acquisition de la compétence scientifique.

À l'opposé de ce déclin, les performances observées dans le Groupe C (Modèle de Traduction Auto-Générée) valident notre hypothèse centrale : la langue maternelle (Darija) est l'unique vecteur capable d'assurer un ancrage durable dans la mémoire à long terme. En utilisant la terminologie Arabe soutenue par une médiation en langue de vie, ce groupe a démontré une capacité de transfert de connaissances nettement supérieure à celle du Groupe A (Francisation) et même du Groupe B (Arabisation Classique). La traduction interne, loin d'être un parasitage, s'est révélée être le moteur de la compréhension approfondie. Elle a permis aux

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

apprenants de s'approprier les concepts, de les manipuler avec fluidité et de résoudre des problèmes inédits, prouvant que la souveraineté intellectuelle est organiquement liée au respect du répertoire linguistique primaire de l'enfant.

Cette recherche démontre que la fracture épistémologique marocaine n'est pas une fatalité intellectuelle des élèves, mais une conséquence directe de l'aliénation linguistique. Le Groupe B, bien que plus performant que le Groupe A, a révélé les limites du formalisme de l'Arabe Classique seul, qui maintient parfois une distance entre le savoir scolaire et l'intuition quotidienne. C'est la synergie opérée dans le Groupe C qui a permis de réconcilier le " monde des idées " et le " monde des mots ". En légitimant la langue maternelle comme outil de médiation, nous avons restauré le lien vital entre l'apprenant et le savoir universel. Le savoir scientifique n'est plus perçu comme un corps étranger imposé de l'extérieur, mais comme une extension logique de la pensée naturelle de l'élève. Cette réconciliation est la condition *sine qua non* pour transformer l'école marocaine en un véritable laboratoire d'innovation.

Face à l'évidence des résultats obtenus, il est impératif que le Ministère de l'Éducation Nationale opère un virage doctrinal. Le maintien du modèle actuel du Groupe A (Francisation intégrale) constitue un risque de déclassement cognitif massif pour les générations futures. Nous recommandons l'adoption d'un modèle de Convergence Linguistique Hybride, calqué sur les succès du Groupe C. Ce modèle doit reposer sur trois piliers opérationnels. Premièrement, la réhabilitation de la terminologie Arabe comme socle technique universel, assurant une continuité sémantique du primaire au lycée. Deuxièmement, l'officialisation de la médiation en langue maternelle (Darija) dans les guides pédagogiques. Il ne s'agit pas de "parler darja" par défaut, mais d'utiliser la langue de vie comme une "Soudure Cognitive" pour expliquer les mécanismes logiques profonds avant leur formalisation académique. Enfin, une réforme de la formation des enseignants est cruciale : le professeur de sciences ne doit plus être un gendarme linguistique du

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

français, mais un médiateur capable d'activer la traduction auto-générée chez ses élèves pour garantir l'ancrage en mémoire à long terme.

L'enjeu de cette étude dépasse le cadre strictement pédagogique ; il touche à la souveraineté intellectuelle du Maroc. Un pays qui enseigne les sciences dans une langue étrangère non maîtrisée par la majorité de sa population se condamne à produire des exécutants plutôt que des concepteurs. Le Groupe C a prouvé que lorsque l'élève "possède" le concept dans sa langue de confort, il accède à une créativité et une capacité de résolution de problèmes complexes (Transfert de compétences) que les Groupes A et B ne peuvent atteindre. En encourageant la traduction interne, nous formons des esprits capables de manipuler l'abstraction et d'innover. La langue maternelle est le terreau de l'intuition scientifique ; la brider, c'est brider le génie national. Le passage par la Darija pour accéder à l'Arabe scientifique et, ultérieurement, aux langues internationales, est le seul chemin viable pour construire une élite scientifique authentique et performante.

Bien que cette recherche apporte des preuves solides sur l'efficacité du modèle hybride, elle ouvre également de nouvelles pistes pour la recherche en neurosciences de l'éducation. Il serait pertinent d'étendre ce protocole expérimental à d'autres disciplines, comme la philosophie ou les sciences de l'ingénieur, pour vérifier si la traduction auto-générée produit les mêmes effets de consolidation mnésique. De plus, l'utilisation de l'imagerie cérébrale (IRMf) pourrait permettre de visualiser précisément comment le cerveau de l'élève marocain "s'allume" différemment lorsqu'il traite un concept en Groupe C par rapport au Groupe A. En conclusion, le Maroc a l'opportunité historique de réconcilier son école avec son identité linguistique. En faisant de la langue maternelle le moteur de la compréhension approfondie, nous ne choisissons pas le repli, mais nous donnons à nos élèves les ailes nécessaires pour conquérir les savoirs universels avec une intelligence ancrée, durable et souveraine.

Restaurer la langue maternelle dans l'enseignement des sciences n'est pas un repli identitaire, mais une nécessité de souveraineté cognitive. Pour que le Maroc

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

produise une expertise scientifique réelle, il faut impérativement réconcilier l'élève avec son propre génie linguistique. Institutionnaliser la traduction auto-générée est le seul levier capable de briser la fracture épistémologique actuelle et de transformer l'école marocaine en un véritable incubateur de pensée abstraite universelle.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bibliographie

- Adler, Jill, et Khawla Alshwaikh. 2021. *Mathematics Education in Multilingual Contexts: Concepts, Strategies and Research*. Cham : Springer Nature.
- Baddeley, Alan, Michael W. Eysenck, et Michael C. Anderson. 2023. *Memory*. 3e éd. Londres : Routledge.
- Boniolo, Giovanni, et Paolo Vidali. 2021. *Metodologia della ricerca scientifica in ambito educativo*. Nouv. éd. Milan : Raffaello Cortina Editore.
- Conseil Supérieur de l'Éducation, de la Formation et de la Recherche Scientifique (CSEFRS). 2021. *Évaluation du cycle secondaire : Les défis de la transition linguistique et la qualité des apprentissages*. Rabat : CSEFRS.
- Creswell, John W., et Timothy C. Guetterman. 2022. *Educational Research: Planning, Conducting, and Evaluating Quantitative and Qualitative Research*. 6e éd. Boston : Pearson.
- Cummins, Jim. 2021. « Rethinking Pedagogical Translanguaging: Leveraging Students' Linguistic Repertories for Academic Development ». *Journal of Multilingual and Multicultural Development* 42, nº 3 : 158-175.
- Dehaene, Stanislas. 2024. *Apprendre ! Les nouveaux mécanismes neurocognitifs pour une pédagogie efficace*. Éd. actualisée. Paris : Odile Jacob.
- García, Ofelia, et Ricardo Otheguy. 2020. « Translanguaging and Science Education ». Dans *International Handbook of Science Education*, édité par B. J. Fraser et al., 342-355. Cham : Springer Nature.
- Guerouaoui, Mohammed. 2026. « La médiation linguistique comme catalyseur du comprendre : Une approche expérimentale de la traduction appropriative en milieu scolaire ». *Revue Al-Anwar pour les sciences juridiques et les sciences humaines* 2, nº 14 (février) : 529-560.
- Monaldi, Luca. 2023. *Lingua madre e concetti scientifici: Un'analisi neurocognitiva dell'apprendimento plurilingue*. Milan : FrancoAngeli.
- Pazzaglia, Francesca. 2022. *Apprendimento e Memoria: Il ruolo della lingua nativa nel ragionamento logico*. Trente : Edizioni Erickson.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Schunk, Dale H. 2024. *Learning Theories: An Educational Perspective*. 9e éd. Boston : Pearson Education.
- Sweller, John, Paul Ayres, et Slava Kalyuga. 2020. *Cognitive Load Theory*. Cham : Springer International Publishing.
- Tricot, André. 2021. *L'innovation pédagogique : Mythes et réalités*. Paris : Retz.
- UNESCO. 2023. *Global Education Monitoring Report: Language of Instruction and Inclusion - Making the Invisible Visible*. Paris : UNESCO Publishing.
- Wildemann, Anja, et Sarah Fornol. 2023. *Sprachsensibler Fachunterricht: Konzepte und Strategien für die Sekundarstufe*. 2e éd. Seelze : Klett | Kallmeyer.
- Zimmerman, Barry J., et Dale H. Schunk. 2023. *Self-Regulated Learning and Memory Retention in Science Education: A Meta-Analytic Review*. New York : Routledge.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Paradox of Irrigation Efficiency in Semi-Arid Agriculture: New Evidence from the Souss-Massa River Basin of Morocco

Abdallah Hamdane
EIASM" European Institute of Applied Science and Management"
hamdaneabdallah@gmail.com
Morocco

Abstract

Irrigation modernisation is heavily promoted as a main strategy to improve water efficiency and climate resilience in semi-arid agriculture. Yet, empirical evidence increasingly questions whether improvements in production efficiency lead to overall lower water abstractions. The paradox of irrigation efficiency in souss-Massa region (Morocco): A case studyThis paper analyses the "paradoxes" of irrigation efficiency as observed in the Moroccan Souss-Massa region where large scale adoption of drip-irrigation is concomitant with declining groundwater. Based on survey of 80 stakeholders, semi-structured interviews and fieldwork observations, this study employs a mixed-methods embedded case study to examine irrigation practice, monitoring technologies and governance frameworks. Results show extensive use of drip but ongoing groundwater reliance, low formal water accounting and fragmented institutional collaboration. We show that efficiency increases without abstraction regulation and governance integration may trigger rebound effects leading to enhanced water extraction. The paper concludes that sustainable agricultural water management in semi-arid areas depends on changing the current modernisation-oriented technology based approaches to management-based control efforts for water. The Moroccan example offers a wider perspective for water scarce regions subjected to structural drought in Climate Change.

Keywords: Irrigation efficiency, Groundwater depletion, Rebound effect, Water governance, Semi-arid agriculture, Water accounting

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. Introduction

Water shortage is among the major environmental and economic issues in semi-arid areas throughout the world. In regions like those of Mediterranean and North Africa, other factors to consider are the pattern of global environmental change that has increased hydrological variability, decreased groundwater recharge and evapotranspiration (IPCC 2023). Agriculture, which is responsible for ~70% of all freshwater withdrawals in the world — and over 80% in areas with low availability — stands at the heart of sustainability dilemma (FAO, 2022).

In turn, governments have focused on investing in improved irrigation systems – especially enlarged use of localised (drip) irrigation – as a means to improve water productivity and to build climate resilience. Drip irrigation lowers losses during conveyance and increases the precision of application and is central to climate adaptation strategies (FAO, 2010).

Morocco is an important case in point. On national scale, since two decades (e.g. Programme National d'Économie d'Eau d'Irrigation – PNEEI), subsidies for drip irrigation equipments and the homogenisation of modern equipments has developed. Notwithstanding this, the water levels in main agricultural basins (like Souss-Massa) are still falling (MAPMDREF, 2023). The yearly drawdown rate of the aquifer in some areas is greater than 1.5–2 m/year.

An important research question arises:

Why should modernised irrigation not necessarily mean sustainable water use?

In this article we investigate what might be called the irrigation efficiency paradox (IEP)—the concurrent prevalence of improved technologies with ongoing or increasing resource depletion. It suggests that increases in technological efficiency without a framework of water accounting and governance integration do not provide for systemic sustainability and may lead to a further expansion of resource exploitation due to rebound effects.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

2. Literature Review

2.1 The Irrigation Efficiency Paradigm

General efficiency of irrigation is often understood as the proportion of water delivered to crops against that abstracted from a source. Drip irrigation allows high application efficiency and low evaporation and conveyance losses. As a consequence, it was widely endorsed as a climate-smart technology (FAO, 2010).

Yet, irrigation at field-level efficiency does not equal reduced basin withdrawal. It is important to make a distinction between application efficiency and consumptive use. More efficient use of water may imply less loss at the field level but it does not ensure reduction in overall abstraction (Hassani & Chafik, 2021).

2.2 The rebound effect on agricultural water consumption

The mathematics of the rebound effect, that someone would be tired and want to take a nap.24 The rebound effect, introduced by the energy economist l tackled below in this report through measures which contribute. We have yet to decide how buildings can achieve their full potential for reductions, including changes in behaviour as part of any exploration into dwelfcommitments rather than acts. In the agricultural industry, efficiencies could also prompt:

- Expansion of irrigated area
- Increased cropping intensity
- Decades-long changes to higher-value, water-consuming crops

Unconstrained abstractions (no caps, no mechanisms for allocation) can indeed lead to irrigation modernisation increase explicitly in total water use FFECTS WITHOUT ABSTRACTION CAPS OR ALLOCATION MECHANISMS.

2.3 Governance and IWRM Limitations

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

IWRM is based on holistic basin-based good governance (GWP 2000). But, some of the critics stress that IWRM, in many cases does not support farmers with operational tools for farm level use (UNDP, 2020).

Sustainable water management requires:

- Measurement
- Monitoring
- Allocation control
- Institutional coordination

Accounting for water, the systematic measurement and reporting of water use is increasingly understood to be critical (World Bank, 2023). Disappointingly, however, its use has not been widespread in many semi-arid agro-practice.

2.4 Architectonic Drought and Global Warming

The latest assessments of IPCC (2023) begin to describe water scarcity problems in semi-arid regions as more structural than cyclical. Chronic supply-demand imbalances exacerbate the vulnerability. Under such a situation, even if efficiency is improved, it is impossible to offset the total over-extraction of the system.

3. Methodology

This research uses a mixed method case study approach at the Souss-Massa region of Morocco .

3.1 Data Collection

- 80 respondents (farmers, advisors and institutional actors)
- Structured questionnaires
- Semi-structured interviews
- Field observations

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The combination of quantitative irrigation data with qualitative governance analysis through mixed methods enables triangulation and hence the deepening understanding.

3.2 Analytical Framework

The analysis focuses on:

- Irrigation technology adoption
- Water source dependence
- Water measurement practices
- Institutional coordination

4. Results

4.1 Large-Scale Introduction of Drip Irrigation

The use of drip irrigation systems on surveyed farms is around 75%. Modernisation on irrigation is technically widespread.

4.2 Persistent Groundwater Dependence

More than 80% of the farms draw water from ground source as major supply. Aquifer drops persist, and pumping depths have risen markedly.

4.3 Weak Water Accounting Practices

Structured accounting for water is practised by only a small number of farms. Most of them use indirect indicators such as energy bill or pump working time instead of volumetric readings.

4.4 Rising Irrigation Costs

The high cost of more deep pumping for energy. However, the impact of costs on abstraction behaviour have not consistently resulted in lower water take as farmers may favour production certainty over short-term.

5. Discussion

5.1 Efficiency Without Abstraction Control

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The results verify the paradox of irrigation efficiency. These systems increase the efficiency of water application, however, they do not translate necessarily into a basin-scale reduction in withdrawals. In the absence of:

- Abstraction caps
- Metering requirements
- Performance monitoring

expansion rather than retraction may be driven by efficiency gains.

5.2 The Governance Vacuum

Policy durability is reduced by institutional fragmentation and weak enforcement. Farmers frequently see water laws as remote or applied irregularly. Basin-level data integration remains limited.

This is consistent with governance literature's focus on coordination, transparency and participatory accountability (UNDP, 2020).

5.3 From Infrastructure to Management

The real challenge is managerially rather than technically. Sustainable water use requires:

- Farm-level volumetric accounting
- Basin-level aggregation of data
- Performance-based subsidy systems
- Digital monitoring integration

Without them, irrigation modernisation is partial reform.

6. Conclusion

The Moroccan situation shows that only an increase in irrigation efficiency will not be able to solve the agricultural water crisis in semi-arid areas. Technology modernization, without institution of integrated water accounting

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

and governance reform, threatens to lead to deepening groundwater overdraft through the phenomenon known as rebound.

Amid structural drought and climate risk, the sustainable path calls for a shift away from infrastructure-led reform towards between water governance. The paradox of irrigation efficiency in Souss-Massa contains more general teaching-points for water-scarce areas globally.

References (APA 7)

- FAO. (2010). Climate-smart agriculture: Policies, practices and financing for food security, adaptation and mitigation S Afr J Sci. FAO.
- FAO. (2022). The State of Food and Agriculture 2022: Renovation of the RuralLe: Lessons from China. FAO.
- Global Water Partnership (GWP). (2000). Integrated Water Resources Management. TAC Background Paper No. 4.
- Hassani, A., & Chafik, A. (2021). Water Scarcity and the Efficiency of Irrigation inMorocco. Moroccan Journal of Environmental Studies, 8(2), 101–118.
- IPCC. (2023). Sixth Assessment Report: Contribution of Working Group II to the IPCC. IPCC.
- MAPMDREF. (2023). Plan National de l'Eau 2020–2050. Ministry of Agriculture, Morocco.
- UNDP. (2020). Water governance and adaptation in developing countries. UNDP.
- World Bank. (2023). The disintegrating arrow of the GCC water-security nexus! World Bank.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

LA PROTECTION DES DROITS DES PERSONNES VULNÉRABLES AU VIH AU MAROC : VERS UNE APPROCHE FONDÉE SUR LES DROITS HUMAINS

Fatiha EL MABTOUL
Doctorante- chercheuse à la Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales ; Université Sidi Mohamed Ben Abdellah – Fès
Correspondant Email : elmabtoul2020@gmail.com
Dr. Alaa-eddine ERRAJI
Docteur en droit public de la Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales ; Université Sidi Mohamed Ben Abdellah – Fès
Maroc

RÉSUMÉ

Dans le contexte de VIH, la protection des droits des personnes vulnérable au le VIH constitue, une approche cruciale qui s'inscrit dans l'optique de la protection des droits humains, consacrée dans tous les instruments et initiatives internationaux.

Dans notre contexte marocain, malgré l'ancrage d'un corpus juridique et stratégique, la discrimination et la stigmatisation de cette population constituent un obstacle majeur limitant l'accès à la prévention, au traitement et à la continuité des soins, ce qui met en question le rôle des acteurs impliqués dans la défense et la protection de cette catégorie vulnérable.

L'objectif de cette recherche est d''illustrer le cadre juridique, politique et institutionnels encadrant la protection des droits de groupes le plus vulnérables au VIH, tout en mettant en lumière les défis et les pistes d'amélioration qui permettent d'éclairer les décideurs publics en la matière.

Le traitement de cette thématique repose sur une analyse documentaire approfondie des différents documents officiels incluant les normes internationaux et

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

nationaux, les politiques publiques de santé relatifs au VIH, les rapports et les données récents des acteurs impliqués dans la riposte et la promotion des droits de ces personnes concernées. Les résultats d'étude montrent l'importance de la protection des droits des personnes vulnérables au VIH et la lutte contre la discrimination d'accès aux soins, constitue un piler essentiel pour le renforcement de la riposte et les actions ciblées contre le VIH au Maroc.

Mots clés : Personnes vulnérables, Droits humains, Normes juridiques, Protection sociale, Discrimination et Stigmatisation, Riposte au VIH au Maroc

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

PROTECTING THE RIGHTS OF VULNERABLE PEOPLE LIVING WITH HIV IN MOROCCO : TOWARDS A HUMAN RIGHTS-BASED APPROACH

SUMMARY

In the context of HIV, protecting the rights of people affected by and living with HIV and key populations is a crucial approach that is consistent with the protection of human rights, as enshrined in all international instruments and initiatives.

In Morocco, despite the existence of a legal and strategic framework, discrimination and stigmatisation of this population constitute a major obstacle limiting access to prevention, treatment and continuity of care, which calls into question the role of those involved in defending and protecting this vulnerable group.

The objective of this research is to illustrate the legal, political and institutional framework governing the protection of the rights of groups most vulnerable to HIV, while highlighting the challenges and areas for improvement that can inform public decision-makers in this area.

This topic is addressed through an in-depth analysis of various official documents, including international and national standards, public health policies relating to HIV, and recent reports and data from those involved in responding to and promoting the rights of the people concerned.

The study results highlight the importance of protecting the rights of people vulnerable to HIV and combating discrimination in access to healthcare, which constitutes a key pillar for strengthening the national HIV response and targeted actions against HIV in Morocco.

Keywords : Vulnerable groups, Human rights, Legal norms, Social protection, Discrimination and Stigma, HIV response in Morocco

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

INTRODUCTION

Les droits de l'homme sont des normes inaliénables, indivisibles, universels garantissant l'égalité, la sécurité, la dignité fondés sur des valeurs de respect, de justice, incluent les droits politiques civils économiques et sociaux.

En effet le droit à la santé est un droit qui est consacré par tous les instruments internationaux ceci implique la protection des droits des personnes vulnérable, sans discrimination et stigmatisation. Les individus vulnérables sont ceux qui sont menacés dans leur autonomie, leur dignité ou leur intégrité, physique ou psychique, ceci pouvant être le résultat de nombreux facteurs, souvent conjugués entre eux, comme l'âge, la maladie, une infirmité, une déficience physique ou psychique ou un état de grossesse avec des contextes socio-économiques pouvant être très contrastés[1].

Dans le contexte du VIH, la communauté internationale s'est engagée à éliminer les pratiques discriminatoires contraires au droit international ceci est concrétisé par le biais de plusieurs déclarations politiques et stratégies mondiales réaffirmant leurs engagement visant l'accélération de la riposte au sida en s'appuyant sur la création d'un environnement favorable basé sur les approches fondées sur les droits humains et le genre qui améliorent l'accès aux services de prévention et de soins ainsi , il est nécessaire entre autres de lutter contre toutes les formes de discrimination, afin que toutes les personnes vivants avec le VIH (PVVIH), les populations clés ou vulnérables bénéficient d'informations fiables et de compétences pour accéder aux services de prévention, de soins, de traitement et de soutien à travers une démarche centrée sur les droits humains.

Depuis le début de l'épidémie en 1986, le Maroc a réalisé de grandes avancées dans la lutte contre le VIH-Sida, grâce à la forte volonté politique qui a placé la riposte au VIH parmi les priorités sanitaires nationales notamment, celles du plan Santé 2025 et du programme gouvernemental. Durant plus de trois décennies, le

[1] Aboussad, Abdelmounaim, Mohamed Cherkaoui, and Patrice Vimard. *Santé et vulnérabilité au Maroc*. Marrakech : Université Cadi Ayyad ; Marseille : LPED,2010.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Ministère de la Santé avec l'appui de ses partenaires, a élaboré et mis en œuvre des stratégies nationales volontaristes visant à faciliter l'accès des personnes vivant avec le VIH (PVVIH) et des populations clés aux services de prévention, dépistage et de prise en charge du VIH ainsi qu'à lutter contre la stigmatisation dans un cadre participatif et multisectoriel, assurant le respect des droits humains et de l'équité du genre.

A l'instar des donnés de Ministère de la santé et de la protection sociale montrent que la prévalence reste à un niveau faible, autour de 0,08% dans la population générale. Les prévalences sont beaucoup plus élevées parmi les populations clés, notamment les professionnelles du sexe (PS), les hommes ayant des rapports sexuels avec les hommes (HSH), les personnes qui s'injectent des drogues (PID) et les migrants, avec des niveaux d'épidémie concentrée dans certaines villes. Le nombre de personnes vivant avec le VIH au Maroc est estimé à 23000 en fin de 2023, avec 970 nouvelles infections VIH et 390 décès dus au sida au cours de l'année 2023. La tendance à la baisse des nouvelles infections et des décès reste continue, bien que moins accélérée ces dernières années pour les nouvelles infections[1].

Dans cette optique, il est pertinent de mettre en place des stratégies innovantes, différenciées et diversifiées de prévention, de dépistage et de prise en charge, avec la consolidation de l'approche basée sur les droits humains, le genre et la lutte contre la discrimination et l'exclusion.

A cet égard malgré ces efforts consentis les discriminations, les inégalités impactent négativement les stratégies déployées pour atteindre les résultats d'élimination escomptés. Des convenances sociales ou morales sociétales (tabous, contexte culturel…) renforcent la persistance de la discrimination fondée sur le statut sérologique au VIH, le sexe augmentent la discrimination et de violence, et l'environnement juridique punitif contribue à la vulnérabilité de ces populations.

Compte tenu de ce qui précède la problématique centrale de ce sujet s'articule autour :

[1] Royaume du Maroc, ministère de la santé et de la protection social, Rapport national Sida, 2024. pppponsidé024.Période considérée : année 2023

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Entre prévention sanitaire et respect des droits fondamentaux, comment le Maroc construit-il un cadre juridique et institutionnel garantissant la protection, la dignité et la lutte contre la discrimination des personnes vulnérable au VIH ?

L'objectif de cet article est de mettre en évidence la protection des droits de l'homme qui garantit par les normes internationales et nationales en faveur des personnes vivants avec le VIH et la population clés ainsi que les efforts consentis par notre pays pour la promotion des droits de cette population ,en mettant l'accent sur la lutte contre la discrimination la stigmatisation ,en garantissant un accès fluide aux soins préventifs et curatifs pour ce faire, la promotion de la santé et le bien-être de l'individu en général ,ne pourrait aboutir que par la protection des droits de cette catégorie en particulier.

1 - VIH ET NORMES INTERNATIONALES ET NATIONALES : GARANTIR LES DROITS HUMAINS, RENFORCER L'ACTION

Les normes internationales et nationales constituent un cadre de référence crucial qui orientent les politiques publiques en matière de la protection de droits des personnes vulnérables au VIH et guident les actions de lutte de toutes formes de discrimination d'accès au service de soins.

1-2 - LES FONDEMENTS JURIDIQUES INTERNATIONAUX DE LA LUTTE CONTRE LE VIH ET IMPACTS SANITAIRES

Bien qu'il n'existe aucun instrument international traitant spécifiquement de la question du VIH, un certain nombre de dispositions des déclarations et traités internationaux en matière de droits de l'homme ont été interprétées comme ayant des effets significatifs sur l'efficacité de la riposte au VIH, notamment :

Le droit au meilleur état de santé susceptible d'être atteint. Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels (article 12) reconnaît le droit qu'à toute personne de jouir du meilleur état de santé physique et mentale possible. Dans ce contexte, les États ont l'obligation de prendre les mesures nécessaires pour assurer la prophylaxie et le traitement des maladies épidémiques ainsi que la lutte contre ces maladies. Aux termes du commentaire général N°14 (2000) sur le droit

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

au meilleur état de santé susceptible d'être atteint, la prophylaxie et le traitement des maladies épidémiques, endémiques, professionnelles et autres, ainsi que la lutte contre ces maladies «supposent la mise en place de programmes de prévention et d'éducation pour lutter contre les problèmes de santé liés au comportement, notamment les maladies sexuellement transmissibles, en particulier le VIH/sida, et les maladies nuisant à la santé sexuelle et génésique, ainsi que la promotion de déterminants sociaux de la bonne santé, tels que la sûreté de l'environnement, l'éducation, le développement économique et l'équité entre les sexes. Le droit au traitement suppose la mise en place d'un système de soins médicaux d'urgence en cas d'accidents, d'épidémies et de risques sanitaires analogues, ainsi que la fourniture de secours en cas de catastrophe et d'aide humanitaire dans les situations d'urgence[1].

Le droit à la non-discrimination et à l'égalité devant la loi. Le droit international en matière de droits de l'homme garantit le droit à une protection égale devant la loi et le droit à ne pas subir de discrimination fondée sur quelque motif que ce soit.

Les droits fondamentaux des femmes. La protection des droits fondamentaux des femmes et des filles — notamment leurs droits liés à la sexualité et la reproduction — est essentielle pour prévenir la transmission du VIH et réduire l'impact de l'épidémie sur les femmes. La Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes fait obligation aux États parties de prendre en compte tous les aspects de la discrimination à l'égard des femmes dans leurs législations, politiques et pratiques. Dans les pays les plus lourdement touchés, les femmes et les filles représentent la majorité des personnes infectées et celles dont le taux d'infection progresse le plus rapidement. En outre, elles subissent avec une ampleur disproportionnée l'appauvrissement induit par le sida et la charge des soins qui en résultent.

Le droit à l'éducation. Ce droit, défini dans l'article (26) de la Déclaration universelle des droits de l'homme et l'article (13) du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, garantit aux personnes vivant avec le VIH qu'elles ne peuvent se voir refuser l'accès à l'éducation du fait de leur état

[1] Commentaire général N°14 sur le droit au meilleur état de santé susceptible d'être atteint, adopté par le Comité des droits économiques, sociaux et culturels le 11 mai 2000.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

sérologique. Le droit à l'éducation fait également obligation aux États de promouvoir la compréhension, le respect, la tolérance et la non-discrimination à l'égard des personnes vivant avec le VIH. Enfin, il garantit aux individus le droit de recevoir une éducation en matière de VIH[1].

Le droit au travail. Ce droit, inscrit dans l'article (23) de la Déclaration universelle des droits de l'homme et les articles 6 et 7 du Pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels, reconnaît le droit qu'à toute personne d'accéder à un emploi sans conditions préalables particulières hormis les critères professionnels. Il y a violation de ce droit lorsqu'un candidat à un emploi ou un employé est contraint de subir un dépistage obligatoire et se voit refuser le poste ou est mis à pied au motif d'une sérologie positive. Le droit au travail garantit en outre le droit à la sécurité et l'hygiène du travail. Lorsqu'il existe un risque de transmission du VIH, comme dans le secteur de la santé, il appartient aux États de prendre des mesures pour réduire au minimum ces risques, par exemple par le biais de la formation et de l'application de procédures de « précaution universelle » contre toute infection, y compris le VIH.[2]

Les droits fondamentaux des enfants. Selon la Convention internationale des droits de l'enfant et ses protocoles facultatifs, les enfants jouissent de bon nombre des droits des adultes, plus certains droits particuliers pertinents dans le contexte du VIH et du sida. Les enfants ont ainsi le droit d'être protégés contre la traite, la prostitution, l'exploitation sexuelle et les abus sexuels ; le droit de rechercher, de recevoir et de répandre des informations sur le VIH ; et le droit à une protection et une aide spéciale s'ils sont privés de leur milieu familial. Ils jouissent également des droits à l'éducation, la santé et l'héritage. Le droit à une protection et une aide spéciale pour les enfants privés de leur milieu familial protège les enfants orphelins du sida. Le droit des enfants à être acteurs de leur propre développement et à exprimer leurs opinions leur donne les moyens de s'impliquer dans la conception et la mise en œuvre des programmes concernant le VIH destinés aux enfants. Cela

[1] Résolution 2003/19 de la Commission des droits de l'homme du 22 avril 2003.

[2] HCDH et ONUSIDA (2008), Le VIH et les droits de l'homme : Guide pratique à l'intention des institutions nationales des droits de l'homme. Genève : Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et Programme commun des Nations Unies sur le VIH/SIDA.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

étant, de nombreux enfants et jeunes gens ne bénéficient que d'un accès limité à l'information et aux services en matière de prévention du VIH, et d'un accès réduit aux traitements pédiatriques en cas d'infection au VIH[1].

En termes de stratégies internationales de santé ayant trait à la protection des droits des personnes vulnérables au VIH, la nouvelle stratégie mondiale de lutte contre le sida (2021-2026) vise à réduire les inégalités qui sont à l'origine de l'épidémie de sida et à placer les populations au centre des efforts déployés pour que le monde puisse mettre fin au sida en tant que menace pour la santé publique d'ici 2030. Des décennies d'expérience et de preuves de la riposte au VIH montrent que les inégalités croisées entravent les progrès visant à mettre fin au sida.

La stratégie est adoptée au cours de la décennie d'action pour accélérer les progrès de réalisation des objectifs de développement durable (ODD), et apporte des contributions explicites pour faire progresser les objectifs et cibles sur l'ensemble des ODD.

La stratégie est axée sur les personnes et vise à unir les pays, les communautés et les partenaires au-delà de la riposte au VIH pour prendre des mesures prioritaires afin d'accélérer les progrès vers la réalisation d'une vision englobant zéro nouvelle infection à VIH, zéro discrimination et zéro décès lié au sida. Un des objectifs clés de cette stratégie est de réduire à moins de 10% la stigmatisation et la discrimination subies par les PVVIH et les populations clés. De même, elle vise à atteindre moins de 10% d'inégalités et de violences basées sur le genre affectant les PVVIH, les femmes, les filles et les populations clés. Enfin, cette stratégie s'engage à soutenir moins de 10% des pays afin de mettre en place des lois et des règles punitives liées au VIH. La stratégie mondiale vise également à créer un environnement inclusif et équitable, où chaque individu peut bénéficier de services de qualité, sans être victime de stigmatisation, de discrimination ou d'inégalités, dans le but ultime de mettre fin à l'épidémie du VIH et de construire des sociétés justes et respectueuses des droits de l'Homme ,la stratégie vise à fournir aux personnes les programmes et

[1] Ibid.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ressources dont elles ont besoin et à exercer leurs droits, à se protéger et prospérer face au VIH.[1]

L'Assemblée générale de l'ONU a adopté en juin 2021, la Déclaration politique « Accélérer la riposte pour lutter contre le VIH et mettre fin à l'épidémie du sida d'ici à 2030 ». Les États ont ainsi réaffirmé leur engagement pour la lutte contre les discriminations et la protection des droits de l'Homme. Ces engagements concernent divers les domaines : La promotion des droits de l'Homme, les droits de l'Homme en milieu de soins, la protection des populations clés, ainsi que la mobilisation des personnes qui vivent avec le VIH, risquent d'être infectées ou sont touchées par le virus, ainsi que les autres parties prenantes[2].

1-2 – LES FONDEMENTS JURIDIQUES SUR LES DROITS À L'ÉGALITÉ ET À LA NON-DISCRIMINATION LIES AU VIH AU MAROC

Le Maroc s'est doté d'un corpus juridique et de politiques publiques en matière de santé visant à garantir et à protéger les droits des personnes vivant avec le VIH et des populations clés. En ratifiant les principaux traités internationaux des droits de l'Homme, IL s'engage à protéger ces catégories.

En premier lieu figure, la Constitution marocaine de 2011 qui établit un cadre juridique fondamental pour le droit à la santé et la bonne gouvernance à travers ses articles 31 et 34. L'article 31 consacre explicitement le droit à la santé et à la protection sociale comme droits fondamentaux, imposant à l'État l'obligation de garantir l'accès aux soins de santé, la protection sociale, la couverture médicale et la solidarité mutualiste. Ces droits doivent être mis en œuvre selon les principes de bonne gouvernance que sont la transparence, la redevabilité, la participation citoyenne et l'équité. L'article 34 impose spécifiquement aux pouvoirs publics d'élaborer et mettre en œuvre des politiques destinées aux personnes et catégories sociales vulnérables. Il charge l'État et les collectivités territoriales de traiter et

[1] STRATÉGIE MONDIALE DE LUTTE CONTRE LE SIDA, METTRE FIN AUX INÉGALITÉS. METTRE FIN AU SIDA, 2021-2026.

[2] Assemblée générale, Lutter contre les inégalités et redresser le cap pour mettre fin à l'épidémie de sida d'ici à 2030, Soixante-quinzième session, 31 mars avril 2021, A/75/836.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

prévenir la vulnérabilité de certaines catégories de femmes, des enfants et des personnes âgées[1].

Néanmoins, la loi cadre 06. 22 prévoit l'adoption des principes directeurs qui constitue la pierre angulaire pour la protection des droits des personnes atteints de VIH au Maroc. L'article 4 de cette loi a incorporé des principes clés tel que le concept d'égalité, la continuité des prestations de soins, l'adoption de l'approche genre dans l'élaboration des politiques, des programmes et des stratégies de santé, la gestion basée sur les résultats et la corrélation entre la responsabilité et la reddition des comptes ainsi que, la mobilisation de l'ensemble des citoyennes et citoyens, des associations de la société civile et leur implication dans l'exécution de la politique de l'Etat relative aux programmes visant l'amélioration de la situation sanitaire de la population[2].

Dans ce contexte, la législation pénale du Maroc incrimine les discriminations avec l'article 431-1 du Code pénal ,la discrimination y est définie comme « toute distinction opérée entre les personnes physiques à raison de l'origine nationale ou sociale, de la couleur, du sexe, de la situation de famille, de l'état de santé, du handicap… » .Ce texte protège le droit à la vie privée et à la confidentialité, réglemente l'utilisation des secrets qui sont confiés aux agents de santé, en interdit la publicité, et prévoit des sanctions pour ceux qui révèlent ces informations sans autorisation. Cette règle est très importante dans le domaine du VIH car elle rend la divulgation délibérée d'informations relatives au VIH comme une violation de la confidentialité passible de sanctions[3].

Sur le plan de politiques publique , le ministère de la santé a mis en place le programme national de lutte contre le sida (PNLS)en 1988, a garanti le respect des

[1] Dahir n° 1-11-91 du 27 chaabane 1432 (29 juillet 2011) portant promulgation du texte de la Constitution (BO n° 5964 bis du 30 juillet 2011).

[2] Dahir n° 1-22-77 du 14 Joumada I 1444 (9 décembre 2022) portant promulgation de la loi-cadre n° 06-22 relative au système national de santé.

[3] DAHIR N° 1-59-413 DU 28 JOUMADA II 1382 (26 NOVEMBRE 1962) PORTANT APPROBATION DU TEXTE DU CODE PÉNAL. Bulletin Officiel n° 2640 bis du mercredi 5 juin 1963.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

droits humains pour les personnes vivants avec le VIH (PVVIH) et les principales règles d'éthiques notamment l'anonymat des déclarations des cas de VIH/sida, le caractère confidentiel et volontaire du dépistage et de la prise en charge de surcroit, le PNLS prône la lutte contre toute forme de discrimination, la réduction des inégalités liées au genre, la promotion et le respect des droits humains en matière d'accès aux services de soins pour le VIH. En plus, le plan d'extension 2023 issu du plan stratégique national de lutte contre le sida constitue une référence nationale pour les interventions de lutte contre le sida, avait pour objectif de réduire les nouvelles infections à VIH et la mortalité liée au sida de 50% en 2023, ce plan a mis l'accent sur la réduction des inégalités liées au genre, la promotion et le respect des droits humains et l'équité dans l'accès aux services VIH. Il développe toutes les conditions pour permettre la création d'un environnement favorable permettant de lever les obstacles qui freinent l'accès à la prévention et aux soins en particulier lorsqu'ils sont liés à la stigmatisation et aux différentes formes de discrimination[1].

Cependant la stratégie nationale sur les Droits Humains et le VIH/Sida 2013-2017 qui a été mise en œuvre par le Ministère de la Santé et le Conseil National des Droits de l'Hommes constitue la première stratégie du genre ,cette dernière été consolidé par la stratégie sur les Droits Humains et VIH 2018-2021, qui avait pour objectif de promouvoir et de protéger les droits humains liés au VIH/sida et au genre ,afin de converger vers la vision de zéro nouvelle infection, zéro discrimination et zéro décès liés au VIH au Maroc, cette stratégie se décline en quatre axes tout d'abord la réduction de la stigmatisation et la discrimination envers les PVVIH et les populations clés en milieu de santé ensuite, la protection les droits des Personnes vivant avec le VIH et des populations clés en milieu institutionnel enfin ,la réduction des obstacles à l'accès des populations vulnérables aux services de santé et la violence fondée sur le genre[2].

[1] Royaume du Maroc, Ministère de la santé et de la protection sociale, PLAN STRATÉGIQUE NATIONAL de Lutte contre le SIDA Plan d'extension 2023.

[2] Royaume du Maroc, Ministère de la santé et de la protection sociale, Direction de l'épidémiologie et de lutte contre les maladies, DROITS HUMAINS ET LUTTE CONTRE LE VIH/SIDA AU MAROC, Recueil des bonnes pratiques 2020.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

La stratégie nationale sur les droits humains, VIH/Sida, Tuberculose et Hépatite virales 2024 -2030 est fondée sur les principes directeurs pour toutes les réponses de santé publique notamment en matière de lutte contre le VIH/Sida, la TB et autres maladies dont l'HV à savoir : Égalité et non-discrimination incombe aux prestataires de soins de santé et les établissements doivent servir toutes les personnes sur la base des principes de l'éthique médicale et du droit à la santé. Respect de la vie privée et confidentialité : Tous les utilisateurs des services de santé, dans toute leur diversité, ont droit à la vie privée et à la confidentialité totale de leurs informations de santé. Participation significative et inclusion des personnes vivant avec les maladies et des populations clés et vulnérables : Les populations clés et vulnérables, ainsi que les groupes vivant avec ou les plus touchés par le VIH, la TB et les HV devraient être pleinement impliqués dans l'élaboration et la mise en œuvre de ce plan[1].

2- LE VIH ENTRE LES MÉCANISMES DE LA PROTECTION DES DROITS HUMAINS ET LES ENJEUX DE LA RÉALITÉ

Dans le contexte de la protection des droits des personnes vulnérables au VIH intervient un panel des acteurs qui comprennent les institutions étatiques et les partenaires internationaux et nationaux qui jouent un rôle essentiel dans la défense et la consolidation des droits humains aux populations vulnérables au VIH.

2 -1 LES INSTITUTIONS NATIONALES AU SERVICE DE LA PROTECTION DES DROITS DES PERSONNES VULNÉRABLES AU VIH

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) est une institution constitutionnelle dotée de prérogatives renforcées, chargée de connaître toutes les questions relatives à la défense et à la protection des droits de l'Homme et des libertés, à la garantie de leur plein exercice et à leur promotion ainsi qu'à la préservation de la dignité, et ce dans le strict respect des référentiels nationaux et universels en la matière ,s'est doté de (12) Commissions régionales impliquées dans la riposte au VIH-Sida, notamment en matière de lutte contre les discriminations auxquelles les PVVIH et les populations clés ont été confrontées. L'implication du

[1] Royaume du Maroc,ministère de la santé et de la protection sociale, STRATEGIE NATIONALE SUR LES DROITS HUMAINS ET LE VIH, TUBERCULOSE ET HÉPATITES VIRALES, 2024-2030.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

CNDH et de ses CRDH a notamment fait l'objet d'observation de cas de violations y afférentes, incluant toutes les parties prenantes. Il traite des plaintes et élabore des rapports sur la situation des droits humains. Le CNDH abrite également trois mécanismes de protection des droits humains, notamment le mécanisme national de prévention de la torture et autres traitements inhumains. Le CNDH est également impliqué dans la lutte contre la discrimination et les violations liées au VIH ou autres infections, en collaboration avec les pouvoirs publics, la société civile et les institutions publiques[1].

De surcroit, le Médiateur du Royaume reste une institution nationale indépendante, vu ses prérogatives et ses moyens d'action, le médiateur a pour mission, de défendre les droits des usagers, de contribuer à renforcer la primauté de la loi dans les rapports entre l'administration et les citoyens ainsi que, de diffuser les principes de justice et d'équité, les valeurs de moralisation et de transparence dans la gestion des services publics. Il est habilité à traiter les plaintes des PVVIH et des populations clés ou affectées et à émettre des recommandations à l'administration publique[2].

La Délégation Interministérielle aux droits de l'Homme (DIDH), joue un rôle crucial dans la promotion et la protection des droits humains au niveau national. En tant qu'organe gouvernemental, la DIDH est responsable de la coordination et du suivi de la mise en œuvre des politiques et mesures relatives aux droits de l'homme dans le pays. Elle joue un rôle majeur dans l'interaction avec le système onusien des droits de l'Homme et le processus de l'Examen Périodique Universel (EPU) des Nations Unies et les autres examens, en préparant les rapports nationaux et en coordonnant la réponse du Maroc aux recommandations, fait le suivi et la mise en œuvre des recommandations des organes de traités en lien avec le VIH et les droits de l'Homme, puis procède au renforcement de la participation du Maroc à la dynamique internationale dans le domaine des droits de l'Homme. Elle collabore étroitement avec tous les départements ministériels et institutions nationales des

[1] Dahir n°1-18-17 du 5 Joumada II1439 (22 février 2018) portant promulgation relative à la réorganisation du Conseil national des droits de l'Homme.

[2]Dahir n°1-19-43 du 4 rejeb 1440 (11 mars 2019) portant promulgation de la loi n° 14-16 relative à l'Institution du Médiateur.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

engagements internationaux du Maroc en matière de droits humains, garantissant ainsi une approche intégrée et cohérente dans le suivi des normes internationales de droits de l'homme[1].

La justice : L'épidémie de sida a donné naissance à de nouvelles questions complexes en matière de dispositions législatives et de droits de l'homme, entraînant des décisions judiciaires sur des sujets liés au VIH qui font désormais partie de la jurisprudence de nombreux pays. À travers l'interprétation des constitutions et lois nationales et des traités internationaux sur les droits de l'homme, le pouvoir judiciaire a parfois un impact transformatif et bénéfique sur la riposte au VIH d'un pays et sur l'image que la population a du virus[2].La justice est chargée de garantir les droits et libertés, ainsi que la primauté de la loi et l'égalité. Elle doit veiller à l'application de la loi et condamner tout acte attentatoire à la dignité humaine ou discriminatoire. La Constitution de 2011 consacre les principes de la séparation des pouvoirs et de l'indépendance de la justice afin qu'elle puisse remplir son rôle.

2-1-1 ROLE DES PARTENAIRES STRATÉGIQUE DANS LA PROTECTION DES DROITS HUMAINS ET LA LUTTE CONTRE LE VIH

Sur le plan international l'ONUSIDA a été créé par la résolution 1994/24 du 26 juillet 1994 de l'ECOSOC pour entreprendre un programme des Nations Unies conjoint et mené de concert pour lutter contre le VIH, sa vision s'articule autour de Zéro nouvelle infection à VIH. Zéro discrimination. Zéro décès lié au sida. L'ONUSIDA est un partenariat innovant des Nations Unies qui guide et mobilise le monde en vue de mettre en place un accès universel à la prévention, au traitement, aux soins et à l'appui en matière de VIH. L'ONUSIDA s'acquitte de sa mission en unissant les efforts des coparrainants des Nations Unies, de la société civile, des gouvernements nationaux, du secteur privé, des institutions mondiales ainsi que des personnes vivant avec le VIH et les plus affectées par ce virus , en exprimant haut et fort sa solidarité avec les personnes les plus affectées par le VIH en vue de défendre la dignité humaine, les droits de l'homme et l'égalité entre les

[1] La Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme & le Conseil de l'Europe, Les Standards Clés du Conseil de l'Europe en matière des Droits de l'Homme 07 juin 2024.

[2] https://www.unaids.org/fr/resources/presscentre/featurestories/2010/june/20100630judiciary.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

sexes.L'ONUSIDA mobilise des ressources politiques, techniques, scientifiques et financières et en rendant chacun responsable des résultats ainsi que elle soutient le leadership participatif des pays en vue de ripostes complètes et pérennes combinées aux efforts nationaux en matière de santé et de développement dont elles font partie intégrante[1].

En plus le Programme des nations unies pour le développement (PNUD) joue un rôle important dans la riposte mondiale à ce fléau, La riposte du PNUD au SIDA a été définie selon les recommandations de la « répartition des tâches » de l'ONUSIDA, qui assigne des responsabilités spécifiques à chacun des dix organismes coparrainants et au Secrétariat du Programme Commun, en fonction de leurs mandats et de leurs avantages comparatifs. Le PNUD est l'organisme de l'ONU chargé principalement de la planification du développement et de l'intégration du VIH dans ce processus, de la gouvernance en matière de riposte au SIDA, ainsi que des questions liées aux mesures législatives, aux droits de l'homme et au genre, En outre, le PNUD contribue aux efforts des partenariats pour la santé publique et le développement, par le biais de sa collaboration avec le Fonds Mondial de Lutte contre le SIDA, la Tuberculose et le Paludisme[2].

Sur le plan national, plusieurs partenaires ont été impliqués dans la riposte nationale, chacun dans son domaine de compétences, en effet, la Délégation Générale à l'Administration Pénitentiaire et à la Réinsertion (DGAPR) a procédé à l'élaboration de la stratégie nationale de santé en milieu pénitentiaire pour la période 2022-2026, La composante VIH y est largement intégrée, parmi les mesures de lutte contre les maladies au sein des établissements pénitentiaires[3].

En outre, l'association de lutte contre le Sida (ALCS) intervient, sur l'ensemble du territoire marocain, avec et auprès des communautés les plus vulnérables à l'infection au VIH et aux hépatites virales, le champs d'action de cette association

[1] Manuel ONUSIDA, Manuel de gouvernance de l'ONUSIDA, 2020.

[2]LA RIPOSTE DU PNUD AU SIDA, ACCÉLÉRER LES PROGRÈS MONDIAUX EN MATIÈRE DE DÉVELOPPEMENT HUMAIN ,2008.

[3] Royaume du Maroc, ministère de la santé et de la protection sociale, Direction de l´Épidémiologie et de la Lutte contre les Maladies (DELM) Service des MST/SIDA, RAPPORT NATIONAL SIDA 2022.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

s'étend à la prévention de l'infection au VIH et aux hépatites virales, la garantie de l'accès des PVVIH aux traitements et aux services de prise en charge et la défense des droits des personnes vivant avec le VIH et des communautés les plus vulnérables à l'infection .En plus , elle se focalise sur la prévention et la sensibilisation auprès des populations vulnérables, des jeunes et du grand public, la prise en charge médicale et psychosociale des PVVIH ,elle mène des plaidoyer pour l'accès à la prévention et au traitement du VIH et des hépatites virales, et en faveur des droits des PVVIH et des communautés les plus vulnérables à l'infection ,assure la formation et le renforcement des capacités des communautés et des personnes physiques et morales intervenant auprès et avec ces dernières[1].

L'Organisation panafricaine de lutte contre le sida (OPALS Maroc) est une association à but non lucratif, reconnue d'utilité publique, dont l'objectif depuis sa création en 1994 est de lutter contre les IST/sida et de promouvoir la santé sexuelle et reproductive (SSR).Grâce à ses 18 centres de traitement ambulatoire (CTA) et à ses interventions mobiles à travers le Royaume du Maroc, l'OPALS mène des activités de prévention, de dépistage, de prise en charge médicale et psychosociale, qui visent à répondre aux besoins des populations locales mais aussi à lutter contre la discrimination et la stigmatisation des personnes les plus vulnérables et les plus exposées aux infections sexuellement transmissibles (IST/SIDA), telles que les femmes, les jeunes, les travailleurs du sexe, les migrants et les personnes vivant avec le VIH[2].

2-2 DE LA NORME À LA RÉALITÉ : LIMITES ET DISCRIMINATION DANS LA PROTECTION DES DROITS DES PERSONNES VULNÉRABLES AU VIH

Depuis le début de l'épidémie, le Maroc a été soucieux de respecter les droits des PVVIH, les patients affectés par la TB ou HV. Aucun texte de loi n'a été promulgué pour obliger une personne à se faire dépister ou pour la soumettre, en cas de diagnostic de l'infection, à un traitement juridique discriminatoire. Les autorités publiques veillent à la protection de la santé des PVVIH et des populations clés en

[1] Association de lutte contre le Sida, RAPPORT D'ACTIVITÉ, 2022.

[2] https://darpe.me/implement-entries/opals-maroc/

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

leur prodiguant les moyens de prévention et les soins nécessaires. Les mesures prises dans ce cadre tendent à être conformes aux engagements internationaux du Maroc ainsi qu'avec la législation nationale[1].

Dans ce contexte, la discrimination et la stigmatisation représentent une menace significative face aux droits fondamentaux de la personne et constituent ainsi des obstacles persistants à la lutte contre l'épidémie de sida, limitant l'accès aux services de prévention, de dépistage et de traitement pour les personnes les plus à risque d'infection. Les contextes dans lesquels la stigmatisation et la discrimination se produisent vont au-delà du secteur de la santé pour s'étendre aux secteurs de l'éducation, le milieu professionnel, le système judiciaire, les familles et les communautés, ainsi que les contextes d'urgence et humanitaires.

En effet ,La comparaison des niveaux de stigmatisation/ discrimination dans les 12 derniers mois effectué entre 2016 et 2022, en dépit de la régression notable de certains indicateurs discriminatoires, notamment en milieu de soins (passés de 27,5 % à 3,9 %) et de l'exclusion sociale (de 17,1 % à 2,5 %), les conduites et sentiments de stigmatisation intériorisée chez les personnes vivant avec le VIH demeurent préoccupants en 2022 ,tel que La honte, la culpabilité, l'isolement et le refus de soutien psychologique , refus de postuler à un emploi ,continuent d'être fortement ressentis au cours des douze derniers mois[2].

La stigmatisation et la discrimination associées au VIH/SIDA ont de nombreux autres effets en particulier, elles ont des conséquences psychologiques importantes sur la manière dont les personnes infectées par le VIH/SIDA se considèrent, entrainant dans certains cas la dépression, la perte de l'estime de soi et le désespoir. Elles sapent aussi les efforts de prévention car les individus ont peur de découvrir s'ils sont ou non infectés, par crainte des réactions des autres. Elles poussent ceux qui sont exposés au risque d'infection et certains de ceux qui sont affectés continuer

[1] STRATÉGIE NATIONALE SUR LES DROITS HUMAINS ET LE VIH, TUBERCULOSE ET HÉPATITES VIRALES, 2024 – 2030.

[2] Royaume du Maroc, ministère de la santé et de la protection sociale, DEUXIEME ENQUETE NATIONALE SUR LA STIGMATISATION ET LA DISCRIMINATION DES PERSONNES VIVANT AVEC LE VIH AU MAROC (ETUDE STIGMA INDEX 2.0), 2022.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

à pratiquer une sexualité sans protection parce qu'ils pensent qu'en changeant de comportement ils susciteront des doutes sur leur statut sérologique.[1]

S'agissant des situations de crise ,constituent un élément crucial pour élaborer des stratégies de façon proactive et répondre aux besoins urgents de certaines catégories vulnérables d'où découle l'importance de développer à l'avance un plan de crise .Dans la pandémie de COVID-19 certains pays ont travaillé sans relâche pour riposter à la pandémie de COVID-19, d'autres services de santé essentiels tels que les services de lutte contre le VIH ont été affectés et perturbés, entraînant des difficultés pour les personnes vivant avec le VIH ou touchées par le virus et mettant leur vie en danger. En réponse à la pandémie, l'OMS et l'ONUSIDA ont élaboré des orientations qui indiquent que les personnes vivant avec le VIH peuvent être exposées à un risque élevé de COVID-19 comparativement à la population générale, et soulignent la nécessité d'assurer la continuité des services de prise en charge de l'infection à VIH tout en ripostant à la COVID-19[2].

Au Maroc, les activités de dépistage ont connu une baisse, comparativement aux années précédentes, en raison d'une pénurie nationale en tests de dépistage VIH, conséquence de la pandémie Covid-19[3].

Toutefois, la prévalence du VIH demeure nettement plus élevée au sein des populations clés, des obstacles persistants tels que la stigmatisation, la discrimination et certaines lois restrictives continuent de freiner l'accès de ces groupes aux services de soins, compromettant ainsi les progrès nationaux dans le contrôle de la transmission des maladies. Ainsi, le VIH et la tuberculose continuent de menacer la vie et la santé des personnes, tout en pesant sur l'économie nationale. En 2025, on

[1] Campagne mondiale contre le SIDA 2002-2003 Cadre conceptuel et base d'action Stigmatisation et discrimination associées au VIH/SIDA, ONUSIDA, Juin 2002.

[2] OMS, Résilience des services de lutte contre le VIH pendant la pandémie de COVID-19 Paroles de personnes vivant avec le VIH,2020.

[3] Royaume du Maroc, ministère de la santé et de la protection sociale, Direction de l´Épidémiologie et de la Lutte contre les Maladies (DELM) Service des MST/SIDA, RAPPORT NATIONAL SIDA 2022, Op.cit.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

estime que la tuberculose et le VIH ont causé des pertes économiques de MAD 7,59 milliards (US$ 792 millions), ce qui équivaut à 0,55 pour cent du PIB du Maroc[1].

Dans cette perspective, la stigmatisation et la discrimination sont des obstacles majeurs au contrôle efficace et à l'élimination du VIH et de la tuberculose dans le monde entier, et le Maroc ne fait pas exception. Ces obstacles affectent particulièrement les populations clés, limitant leur accès et leur utilisation des services de santé entraînant souvent un retard ou un refus de recourir aux services médicaux, ainsi qu'une prise irrégulière des traitements par crainte d'être reconnus dans les établissements de santé. Dans les prisons, par exemple, la peur de la discrimination, de l'insécurité et de l'isolement associés à la séropositivité ou à la tuberculose décourage les individus de se faire dépister, même lorsque le dépistage est disponible. Par ailleurs, certaines lois criminalisent les relations entre personnes de même sexe, ciblant les HSH, les personnes transgenres, et certains PS ainsi que leurs comportements, ce qui entrave la mise en œuvre de programmes efficaces de prévention du VIH et du sida, en outre, la marginalisation des Usagers de drogue est aggravée par des barrières structurelles persistantes et l'absence de protections juridiques claires contre la discrimination liée à la consommation de drogues[2].

[1] OMS, Résilience des services de lutte contre le VIH pendant la pandémie de COVID-19 Paroles de personnes vivant avec le VIH, op.cit.

[2] Royaume du Maroc, ministère de la santé et de la protection sociale, Dossier d'Investissement Sur la Tuberculose, le VIH et la Réduction des Risques au Maroc, Programme des Nations Unies pour le développement, 2025.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

CONCLUSION

La protection des droits des personnes vulnérables au VIH et la lutte contre la discrimination d'accès aux soins, à la prévention, constituent l'ambition et l'objectif de toutes les stratégies internationales. Dans ce contexte le Maroc a mis en place une panoplie de politiques publiques intégrant la protection des droits de cette catégorie en s'appuyant sur les actions de plusieurs acteurs institutionnels et partenaires, qui jouent un rôle incontournable dans la lutte contre la discrimination et la stigmatisation, le soutien et le respect de droit humain, en vue de promouvoir la santé, la sécurité et l'intégration fluide, sociétale de cette population.

Dans cette optique, il convient de renforcer l'arsenal juridique national et les institutions nationales dédiées à la protection des droits humains par l'interdiction de toute discrimination liée au VIH dans l'emploi, l'éducation, la santé et l'accès aux services et **garantir la confidentialité ,** protéger la vie privée des personnes vivant avec le VIH et assurer la continuité des soins par la mise en place des stratégies efficace dans les situations d'urgences tout en capitalisant sur les expériences antérieures.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

BILIOGRAGHIE

✓ OUVRAGE :

- **Aboussad, Abdelmounaim, Mohamed Cherkaoui, and Patrice Vimard.** *Santé et vulnérabilité au Maroc.* **Marrakech : Université Cadi Ayyad; Marseille : LPED,2010.**
- **TEXTES JURIDIQUES :**
- **Dahir n° 1-11-91 du 27 chaabane 1432 (29 juillet 2011) portant promulgation du texte de la Constitution (BO n° 5964 bis du 30 juillet 2011).**
- Dahir n° 1-22-77 du 14 Joumada I 1444 (9 décembre 2022) portant promulgation de la loi-cadre n° 06-22 relative au système national de santé.
- DAHIR N° 1-59-413 DU 28 JOUMADA II 1382 (26 NOVEMBRE 1962) PORTANT APPROBATION DU TEXTE DU CODE PÉNAL. Bulletin Officiel n° 2640 bis du mercredi 5 juin 1963.
- Dahir n°1-18-17 du 5 Joumada II1439 (22 février 2018) portant promulgation relative à la réorganisation du Conseil national des droits de l'Homme
- Dahir n°1-19-43 du 4 rejeb 1440 (11 mars 2019) portant promulgation de la loi n° 14-16 relative à l'Institution du Médiateur.
- Commentaire général N°14 sur le droit au meilleur état de santé susceptible d'être atteint, adopté par le Comité des droits économiques, sociaux et culturels le 11 mai 2000.
- Résolution 2003/19 de la Commission des droits de l'homme du 22 avril 2003.
- HCDH et ONUSIDA (2008), Le VIH et les droits de l'homme : Guide pratique à l'intention des institutions nationales des droits de l'homme. Genève : Haut-Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme et Programme commun des Nations Unies sur le VIH/SIDA.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Assemblée générale, Lutter contre les inégalités et redresser le cap pour mettre fin à l'épidémie de sida d'ici à 2030, Soixante-quinzième session, 31 mars avril 2021, A/75/836.
- La Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme & le Conseil de l'Europe, Les Standards Clés du Conseil de l'Europe en matière des Droits de l'Homme 07 juin 2024.

✓ **DOCUMENTS ET RAPPORTS OFFICIELS :**

- Royaume du Maroc, ministère de la santé et de la protection social, Rapport national Sida, 2024.
- STRATÉGIE MONDIALE DE LUTTE CONTRE LE SIDA, METTRE FIN AUX INÉGALITÉS. METTRE FIN AU SIDA, 2021-2026.
- Royaume du Maroc, ministère de la santé et de la protection sociale, PLAN STRATÉGIQUE NATIONAL de Lutte contre le SIDA Plan d'extension 2023.
- Royaume du Maroc, ministère de la santé, Direction de l'épidémiologie et de lutte contre les maladies, DROITS HUMAINS ET LUTTE CONTRE LE VIH/SIDA AU MAROC, Recueil des bonnes pratiques 2020.
- Royaume du Maroc, ministère de la santé et de la protection sociale, STRATEGIE NATIONALE SUR LES DROITS HUMAINS ET LE VIH, TUBERCULOSE ET HÉPATITES VIRALES, 2024-2030.
- Manuel ONUSIDA, Manuel de gouvernance de l'ONUSIDA, 2020.
- LA RIPOSTE DU PNUD AU SIDA, ACCÉLÉRER LES PROGRÈS MONDIAUX EN MATIÈRE DE DÉVELOPPEMENT HUMAIN ,2008.
- Ministère de la santé et de la protection sociale, Direction de l´Épidémiologie et de la Lutte contre les Maladies (DELM) Service des MST/SIDA, RAPPORT NATIONAL SIDA 2022.
- Association de lutte contre le Sida, RAPPORT D'ACTIVITÉ 2022.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Royaume du Maroc, ministère de la santé, STRATEGIE NATIONALE SUR LES DROITS HUMAINS ET LE VIH, TUBERCULOSE ET HÉPATITES VIRALES, 2024 – 2030.
- Royaume du Maroc, ministère de la santé et de la protection sociale, DEUXIEME ENQUETE NATIONALE SUR LA STIGMATISATION ET LA DISCRIMINATION DES PERSONNES VIVANT AVEC LE VIH AU MAROC (ETUDE STIGMA INDEX 2.0), 2022.
- Campagne mondiale contre le SIDA 2002-2003 Cadre conceptuel et base d'action Stigmatisation et discrimination associées au VIH/SIDA, ONUSIDA, Juin 2002.
- OMS, Résilience des services de lutte contre le VIH pendant la pandémie de COVID-19 Paroles de personnes vivant avec le VIH,2020.
- Royaume du Maroc, ministère de la santé et de la protection sociale, Dossier d'Investissement Sur la Tuberculose, le VIH et la Réduction des Risques au Maroc, Programme des Nations Unies pour le développement, 2025.

✓ **Sites WEB :**

- https://www.unaids.org/fr/resources/presscentre/featurestories/2010/june/20100630judiciary.
- https://darpe.me/implement-entries/opals-maroc/

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Art et médecine : un dialogue thérapeutique au service du soin et de l'humanisation des pratiques médicales

Abdelouahed EL ABBASSI
PhD, en sciences du langage
Maroc

Résumé :

La relation entre l'art et la médecine est ancienne et profondément enracinée dans l'histoire des sociétés humaines. Longtemps considérés comme deux domaines distincts, l'un relevant de la rationalité scientifique, l'autre de la sensibilité et de l'expression subjective, l'art et la médecine connaissent aujourd'hui un rapprochement significatif dans le cadre d'une approche intégrative du soin centrée sur la personne.

Cet article propose une analyse du rôle de l'art dans le champ médical, en particulier à travers l'art-thérapie, la médecine narrative, la formation des professionnels de santé et l'humanisation des espaces de soins. En s'appuyant sur des travaux en sciences médicales, en psychologie, en anthropologie et en humanités médicales, il met en évidence la contribution de l'art à l'amélioration de la qualité des soins, du bien-être des patients et de la relation soignant-soigné.

Mots-clés : Applications de l'art-thérapie, Humanisation des soins de santé, Approche de médecine narrative, Développement des humanités médicales

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Intersection of Art and Medicine: Towards an Integrative and Humanized Approach to Care

Abstract:

The relationship between art and medicine is long-standing and deeply rooted in the history of human societies. Historically considered as two distinct domains, one belonging to scientific rationality, the other to sensitivity and subjective expression, art and medicine are now experiencing a significant convergence within the framework of an integrative, patient-centered approach to care.

This article provides an analysis of the role of art in the medical field, particularly through art therapy, narrative medicine, the training of healthcare professionals, and the humanization of care environments. Drawing on research in medical sciences, psychology, anthropology, and medical humanities, it highlights the contribution of art to improving the quality of care, enhancing patient well-being, and strengthening the caregiver–patient relationship.

Keywords: Art therapy applications, Humanization of healthcare, Narrative medicine approach, Medical humanities development

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ART ET MEDECINE : UN DIALOGUE THERAPEUTIQUE AU SERVICE DU SOIN ET DE L'HUMANISATION DES PRATIQUES MEDICALES

ABDELOUAHED EL ABBASSI

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Introduction

La médecine contemporaine est caractérisée par une technicisation croissante, marquée par le développement de l'imagerie médicale, de l'intelligence artificielle et des biotechnologies. Si ces avancées ont permis des progrès considérables en matière de diagnostic et de traitement, elles ont également suscité des critiques quant au risque de déshumanisation des soins (Cassell, 2004)[1]. Le patient tend parfois à être réduit à un « cas clinique » ou à un ensemble de paramètres biologiques, au détriment de son vécu subjectif de la maladie.

Face à ce constat, de nombreux chercheurs et praticiens plaident pour une réintégration des dimensions humaines, culturelles et émotionnelles dans la pratique médicale. C'est dans ce contexte que s'inscrit le dialogue renouvelé entre l'art et la médecine. L'art, sous ses différentes formes (arts visuels, musique, littérature, théâtre), apparaît comme un moyen privilégié pour explorer l'expérience vécue de la maladie, tant du point de vue du patient que du soignant.

L'objectif de cet article est d'analyser les fondements théoriques et les applications pratiques de ce dialogue, en montrant comment l'art contribue à une médecine plus humanisée et plus attentive à la complexité de l'expérience humaine.

I– Cadre conceptuel : médecine, humanités et subjectivité

- *Les humanités médicales :*

Les humanités médicales constituent un champ interdisciplinaire visant à intégrer les sciences humaines et sociales à la formation et à la pratique médicale. Elles reposent sur l'idée que la médecine ne peut être réduite à une science appliquée, mais qu'elle est également une pratique sociale et culturelle impliquant des valeurs, des récits et des émotions (Hurwitz, Greenhalgh & Skultans, 2004)[2].

[1] Cassell, E. J. (2004). The nature of suffering and the goals of medicine. Oxford University Press, 1991, p 68.

[2] Hurwitz, B., Greenhalgh, T., & Skultans, V. Narrative research in health and illness. Blackwell, London, 2004, p 86.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Dans cette perspective, l'art joue un rôle central en permettant d'exprimer et de représenter des dimensions de l'expérience humaine qui échappent souvent au langage biomédical standardisé.

- *L'art comme langage symbolique :*

Selon Winnicott (1971)[1], la création artistique s'inscrit dans un espace transitionnel où le sujet peut élaborer ses émotions et donner forme à des expériences difficiles à verbaliser. Dans le contexte médical, l'art devient ainsi un langage symbolique permettant d'exprimer la souffrance, la peur, l'incertitude et l'espoir associés à la maladie.

- *L'art comme outil thérapeutique : l'art-thérapie :*

Définition et fondements théoriques :

L'art-thérapie est définie comme une pratique de soin utilisant la création artistique à des fins thérapeutiques, sans exigence de compétence esthétique. Elle s'appuie sur des approches psychodynamiques, humanistes et développementales, postulant que le processus créatif favorise la symbolisation, la régulation émotionnelle et la résilience psychique (Malchiodi, 2012)[2].

- Applications cliniques et données empiriques :

Les bénéfices de l'art-thérapie ont été documentés dans divers contextes cliniques notamment en :

- Psychiatrie : amélioration de l'expression émotionnelle et diminution des symptômes anxiodépressif.
- Oncologie : réduction du stress, amélioration de la qualité de vie et du sentiment d'autonomie ;
- Soins palliatifs : accompagnement du vécu existentiel et soutien à la fin de vie ;
- Gériatrie : stimulation cognitive et renforcement du lien social.

[1] Winnicott, D. W. Playing and reality. Routledge, Londres, 1989, p115.

[2] Malchiodi, CA. Manuel d'art-thérapie (2e éd.). The Guilford Press, 2023, p 48.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Un rapport de l'Organisation mondiale de la santé (OMS, 2019)[1] souligne que les interventions artistiques peuvent avoir des effets positifs mesurables sur la santé mentale et le bien-être global des patients.

Art, médecine narrative et récit de la maladie :

La médecine narrative, conceptualisée par Rita Charon (2006)[2], repose sur la capacité du soignant à reconnaître, interpréter et être touché par les récits de maladie. Le récit devient un outil clinique permettant de comprendre le sens que le patient attribue à son expérience.

Selon Kleinman (1988)[3], la distinction entre disease (maladie biologique) et illness (expérience vécue) est essentielle. L'art narratif, écriture, lecture, théâtre, permet de combler cet écart en donnant une voix au patient et en renforçant l'empathie du soignant.

L'art dans la formation des professionnels de santé :

L'intégration de l'art dans la formation médicale vise le développement de compétences transversales fondamentales :

- Empathie clinique,
- Capacité d'observation fine,
- Communication interpersonnelle,
- Réflexion éthique.

Des études menées dans plusieurs facultés de médecine montrent que l'analyse d'œuvres artistiques améliore les capacités d'observation diagnostique et la sensibilité aux dimensions émotionnelles de la relation de soin (Shapiro et al., 2009[4]).

---

[1] WORLD HEALTH ORGANIZATION. What is the evidence on the role of the arts in improving health and well-being? 2019.

[2] Charon, R. Narrative medicine: Honoring the stories of illness. Oxford University Press, Londres, 2006, p38.

[3] Kleinman, A, The illness narratives. Basic Books, New York, 1988, p 168.

[4] Shapiro, F. Dépasser le passé : Se libérer des souvenirs traumatisants avec l'EMDR. Paris, Seuil, 2014, p87.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

La bibliothérapie est une approche thérapeutique qui utilise la lecture dirigée (romans, poésie, récits autobiographiques, essais, contes) comme outil d'accompagnement psychologique et émotionnel.

Elle repose sur l'idée que la lecture peut :

- Favoriser l'identification,
- Stimuler la réflexion personnelle,
- Faciliter l'expression des émotions,
- Soutenir un processus de transformation ou de résilience.

Origines et fondements :

La bibliothérapie s'inscrit dans la tradition des humanités médicales et de la médecine narrative, notamment développée par Rita Charon.

Elle s'appuie aussi sur les travaux d'Arthur Kleinman, qui souligne l'importance du récit dans la compréhension de l'expérience de la maladie (illness narratives).

Historiquement, l'usage thérapeutique de la lecture apparaît dès le début du XXe siècle dans des hôpitaux aux États-Unis, avant d'être structuré dans les domaines de la psychologie clinique et de la psychiatrie.

Types de bibliothérapie :

On distingue généralement :

Bibliothérapie clinique

Encadrée par un professionnel (psychologue, psychiatre, thérapeute).

Utilisée en santé mentale.

Lecture suivie d'un échange ou d'une analyse.

Bibliothérapie développementale

Utilisée en milieu scolaire ou communautaire.

Vise le développement personnel et la prévention.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bibliothérapie créative

Associe lecture et écriture.

Souvent liée aux ateliers d'écriture thérapeutique.

- ***Applications en santé***

La bibliothérapie est utilisée notamment :

- En psychiatrie (dépression légère à modérée, anxiété),
- En oncologie,
- En soins palliatifs,
- En gériatrie,
- Auprès de personnes vivant avec des maladies chroniques.

- ***Humanisation des espaces de soins :***

L'environnement hospitalier influence directement le vécu du patient et le bien-être du personnel soignant. L'introduction de l'art dans les espaces de soins, œuvres visuelles, musique thérapeutique, architecture humanisée, contribue à réduire le stress et à créer un climat plus apaisant.

Des programmes artistiques hospitaliers ont montré une amélioration de la satisfaction des patients, une diminution de l'anxiété préopératoire et un impact positif sur la qualité de vie au travail des soignants (Ulrich et al., 2008)[1].

- **Enjeux éthiques et limites :**

Si l'art constitue une ressource précieuse en médecine, il ne saurait se substituer aux traitements médicaux fondés sur des preuves scientifiques. Son intégration doit être pensée comme complémentaire et encadrée par une formation adéquate des professionnels.

Par ailleurs, des enjeux éthiques se posent quant à l'accessibilité, à la reconnaissance institutionnelle et à l'évaluation scientifique des pratiques artistiques en santé.

[1] Ulrich, R. S., et al. A review of the research literature on evidence-based healthcare design. HERD, 1(3), 2008, p 61–125.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **Discussion :**

Le dialogue entre art et médecine participe à une redéfinition du soin comme acte à la fois technique, relationnel et symbolique. Il invite à considérer le patient dans sa globalité, en intégrant ses dimensions psychiques, sociales et culturelles.

Dans un contexte marqué par l'épuisement professionnel des soignants et la crise des systèmes de santé, l'art apparaît également comme une ressource de soutien et de prévention du burnout.

L'art-thérapie s'impose aujourd'hui comme un complément précieux aux approches médicales conventionnelles. En mobilisant la puissance expressive de l'art, elle réduit le stress et la douleur, renforce l'identité, soutient la santé mentale et améliore la qualité de vie des patients. Si des efforts scientifiques restent nécessaires pour consolider sa base empirique, son rôle dans la prise en charge globale de la maladie illustre l'évolution vers une médecine centrée sur la personne, où le soin du corps s'allie à celui de l'esprit.

Conclusion

Loin de s'opposer, l'art et la médecine se complètent et s'enrichissent mutuellement dans une dynamique où la rationalité scientifique rencontre la sensibilité humaine. En réintroduisant l'émotion, l'imaginaire et le récit au cœur de la pratique médicale, l'art contribue à restaurer une relation de soin fondée sur l'écoute, la reconnaissance du vécu subjectif et le respect de la singularité du patient. Il permet ainsi de dépasser une approche strictement biomédicale pour envisager la maladie comme une expérience globale, à la fois corporelle, psychique, sociale et symbolique.

Dans cette perspective, l'intégration de l'art dans le champ médical ne relève pas d'une démarche accessoire, mais s'inscrit dans une réflexion éthique plus large sur le sens du soin et la responsabilité du soignant. Les pratiques artistiques favorisent l'expression de la souffrance, la construction de sens face à l'épreuve de la maladie

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

et le renforcement du lien thérapeutique, tout en offrant aux professionnels de santé des outils de réflexivité et de prévention de l'épuisement professionnel.

Le développement des humanités médicales et de l'art-thérapie apparaît ainsi comme une voie particulièrement prometteuse pour repenser les pratiques de soin au XXIe siècle. À l'heure où les systèmes de santé sont confrontés à des défis majeurs, technicisation accrue, surcharge des services, crise du sens et déshumanisation des pratiques, le dialogue entre art et médecine ouvre des perspectives innovantes pour une médecine plus humaine, plus éthique et plus durable, centrée sur la personne et attentive à la complexité de l'expérience vécue de la maladie.

Références :

- CASSELL, Eric. J. The nature of suffering and the goals of medicine. Oxford University Press 1991.
- CHARON, Rita. Narrative medicine: Honoring the stories of illness. Oxford University Press, Londres, 2006.
- HURWITZ, B, GREENHALGH, T., & SKULTANS, V. Narrative research in health and illness. Blackwell, London, 2004.
- KLEINMAN, Arthur, The illness narratives. Basic Books, New York, 1988.
- MALCHIODI, CA. Manuel d'art-thérapie (2e éd.). The Guilford Press, 2023.
- SHAPIRO, Francine, Dépasser le passé : Se libérer des souvenirs traumatisants avec l'EMDR. Paris, Seuil, 2014.
- ULRICH, Roger. S. et al. A review of the research literature on evidence-based healthcare design. HERD, 1(3), 2008.
- WORLD HEALTH ORGANIZATION. What is the evidence on the role of the arts in improving health and well-being? 2019.
- WINNICOTT, Donald Woods, (1971). Playing and reality. Routledge, London, 1989.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Art et médecine : un dialogue thérapeutique au service du soin et de l'humanisation des pratiques médicales

Abdelouahed EL ABBASSI
PhD, en sciences du langage
Maroc

Résumé :

La relation entre l'art et la médecine est ancienne et profondément enracinée dans l'histoire des sociétés humaines. Longtemps considérés comme deux domaines distincts, l'un relevant de la rationalité scientifique, l'autre de la sensibilité et de l'expression subjective, l'art et la médecine connaissent aujourd'hui un rapprochement significatif dans le cadre d'une approche intégrative du soin centrée sur la personne.

Cet article propose une analyse du rôle de l'art dans le champ médical, en particulier à travers l'art-thérapie, la médecine narrative, la formation des professionnels de santé et l'humanisation des espaces de soins. En s'appuyant sur des travaux en sciences médicales, en psychologie, en anthropologie et en humanités médicales, il met en évidence la contribution de l'art à l'amélioration de la qualité des soins, du bien-être des patients et de la relation soignant-soigné.

Mots-clés : Applications de l'art-thérapie, Humanisation des soins de santé, Approche de médecine narrative, Développement des humanités médicales

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

The Intersection of Art and Medicine: Towards an Integrative and Humanized Approach to Care

Abstract:

The relationship between art and medicine is long-standing and deeply rooted in the history of human societies. Historically considered as two distinct domains, one belonging to scientific rationality, the other to sensitivity and subjective expression, art and medicine are now experiencing a significant convergence within the framework of an integrative, patient-centered approach to care.

This article provides an analysis of the role of art in the medical field, particularly through art therapy, narrative medicine, the training of healthcare professionals, and the humanization of care environments. Drawing on research in medical sciences, psychology, anthropology, and medical humanities, it highlights the contribution of art to improving the quality of care, enhancing patient well-being, and strengthening the caregiver–patient relationship.

Keywords: Art therapy applications, Humanization of healthcare, Narrative medicine approach, Medical humanities development

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Introduction

La médecine contemporaine est caractérisée par une technicisation croissante, marquée par le développement de l'imagerie médicale, de l'intelligence artificielle et des biotechnologies. Si ces avancées ont permis des progrès considérables en matière de diagnostic et de traitement, elles ont également suscité des critiques quant au risque de déshumanisation des soins (Cassell, 2004)[1]. Le patient tend parfois à être réduit à un « cas clinique » ou à un ensemble de paramètres biologiques, au détriment de son vécu subjectif de la maladie.

Face à ce constat, de nombreux chercheurs et praticiens plaident pour une réintégration des dimensions humaines, culturelles et émotionnelles dans la pratique médicale. C'est dans ce contexte que s'inscrit le dialogue renouvelé entre l'art et la médecine. L'art, sous ses différentes formes (arts visuels, musique, littérature, théâtre), apparaît comme un moyen privilégié pour explorer l'expérience vécue de la maladie, tant du point de vue du patient que du soignant.

L'objectif de cet article est d'analyser les fondements théoriques et les applications pratiques de ce dialogue, en montrant comment l'art contribue à une médecine plus humanisée et plus attentive à la complexité de l'expérience humaine.

I– Cadre conceptuel : médecine, humanités et subjectivité

- *Les humanités médicales :*

Les humanités médicales constituent un champ interdisciplinaire visant à intégrer les sciences humaines et sociales à la formation et à la pratique médicale. Elles reposent sur l'idée que la médecine ne peut être réduite à une science appliquée, mais qu'elle est également une pratique sociale et culturelle impliquant des valeurs, des récits et des émotions (Hurwitz, Greenhalgh & Skultans, 2004)[2].

[1] Cassell, E. J. (2004). The nature of suffering and the goals of medicine. Oxford University Press, 1991, p 68.

[2] Hurwitz, B., Greenhalgh, T., & Skultans, V. Narrative research in health and illness. Blackwell, London, 2004, p 86.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Dans cette perspective, l'art joue un rôle central en permettant d'exprimer et de représenter des dimensions de l'expérience humaine qui échappent souvent au langage biomédical standardisé.

- *L'art comme langage symbolique :*

Selon Winnicott (1971)[1], la création artistique s'inscrit dans un espace transitionnel où le sujet peut élaborer ses émotions et donner forme à des expériences difficiles à verbaliser. Dans le contexte médical, l'art devient ainsi un langage symbolique permettant d'exprimer la souffrance, la peur, l'incertitude et l'espoir associés à la maladie.

- *L'art comme outil thérapeutique : l'art-thérapie :*

Définition et fondements théoriques :

L'art-thérapie est définie comme une pratique de soin utilisant la création artistique à des fins thérapeutiques, sans exigence de compétence esthétique. Elle s'appuie sur des approches psychodynamiques, humanistes et développementales, postulant que le processus créatif favorise la symbolisation, la régulation émotionnelle et la résilience psychique (Malchiodi, 2012)[2].

- Applications cliniques et données empiriques :

Les bénéfices de l'art-thérapie ont été documentés dans divers contextes cliniques notamment en :

- Psychiatrie : amélioration de l'expression émotionnelle et diminution des symptômes anxiodépressif.
- Oncologie : réduction du stress, amélioration de la qualité de vie et du sentiment d'autonomie ;
- Soins palliatifs : accompagnement du vécu existentiel et soutien à la fin de vie ;
- Gériatrie : stimulation cognitive et renforcement du lien social.

[1] Winnicott, D. W. Playing and reality. Routledge, Londres, 1989, p115.

[2] Malchiodi, CA. Manuel d'art-thérapie (2e éd.). The Guilford Press, 2023, p 48.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Un rapport de l'Organisation mondiale de la santé (OMS, 2019)[1] souligne que les interventions artistiques peuvent avoir des effets positifs mesurables sur la santé mentale et le bien-être global des patients.

Art, médecine narrative et récit de la maladie :

La médecine narrative, conceptualisée par Rita Charon (2006)[2], repose sur la capacité du soignant à reconnaître, interpréter et être touché par les récits de maladie. Le récit devient un outil clinique permettant de comprendre le sens que le patient attribue à son expérience.

Selon Kleinman (1988)[3], la distinction entre disease (maladie biologique) et illness (expérience vécue) est essentielle. L'art narratif, écriture, lecture, théâtre, permet de combler cet écart en donnant une voix au patient et en renforçant l'empathie du soignant.

L'art dans la formation des professionnels de santé :

L'intégration de l'art dans la formation médicale vise le développement de compétences transversales fondamentales :

- Empathie clinique,
- Capacité d'observation fine,
- Communication interpersonnelle,
- Réflexion éthique.

Des études menées dans plusieurs facultés de médecine montrent que l'analyse d'œuvres artistiques améliore les capacités d'observation diagnostique et la sensibilité aux dimensions émotionnelles de la relation de soin (Shapiro et al., 2009[4]).

---

[1] WORLD HEALTH ORGANIZATION. What is the evidence on the role of the arts in improving health and well-being? 2019.

[2] Charon, R. Narrative medicine: Honoring the stories of illness. Oxford University Press, Londres, 2006, p38.

[3] Kleinman, A, The illness narratives. Basic Books, New York, 1988, p 168.

[4] Shapiro, F. Dépasser le passé : Se libérer des souvenirs traumatisants avec l'EMDR. Paris, Seuil, 2014, p87.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

La bibliothérapie est une approche thérapeutique qui utilise la lecture dirigée (romans, poésie, récits autobiographiques, essais, contes) comme outil d'accompagnement psychologique et émotionnel.

Elle repose sur l'idée que la lecture peut :

- Favoriser l'identification,
- Stimuler la réflexion personnelle,
- Faciliter l'expression des émotions,
- Soutenir un processus de transformation ou de résilience.

Origines et fondements :

La bibliothérapie s'inscrit dans la tradition des humanités médicales et de la médecine narrative, notamment développée par Rita Charon.

Elle s'appuie aussi sur les travaux d'Arthur Kleinman, qui souligne l'importance du récit dans la compréhension de l'expérience de la maladie (illness narratives).

Historiquement, l'usage thérapeutique de la lecture apparaît dès le début du XXe siècle dans des hôpitaux aux États-Unis, avant d'être structuré dans les domaines de la psychologie clinique et de la psychiatrie.

Types de bibliothérapie :

On distingue généralement :

Bibliothérapie clinique

Encadrée par un professionnel (psychologue, psychiatre, thérapeute).

Utilisée en santé mentale.

Lecture suivie d'un échange ou d'une analyse.

Bibliothérapie développementale

Utilisée en milieu scolaire ou communautaire.

Vise le développement personnel et la prévention.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Bibliothérapie créative

Associe lecture et écriture.

Souvent liée aux ateliers d'écriture thérapeutique.

- *Applications en santé*

La bibliothérapie est utilisée notamment :

- En psychiatrie (dépression légère à modérée, anxiété),
- En oncologie,
- En soins palliatifs,
- En gériatrie,
- Auprès de personnes vivant avec des maladies chroniques.

- *Humanisation des espaces de soins :*

L'environnement hospitalier influence directement le vécu du patient et le bien-être du personnel soignant. L'introduction de l'art dans les espaces de soins, œuvres visuelles, musique thérapeutique, architecture humanisée, contribue à réduire le stress et à créer un climat plus apaisant.

Des programmes artistiques hospitaliers ont montré une amélioration de la satisfaction des patients, une diminution de l'anxiété préopératoire et un impact positif sur la qualité de vie au travail des soignants (Ulrich et al., 2008)[1].

- **Enjeux éthiques et limites :**

Si l'art constitue une ressource précieuse en médecine, il ne saurait se substituer aux traitements médicaux fondés sur des preuves scientifiques. Son intégration doit être pensée comme complémentaire et encadrée par une formation adéquate des professionnels.

Par ailleurs, des enjeux éthiques se posent quant à l'accessibilité, à la reconnaissance institutionnelle et à l'évaluation scientifique des pratiques artistiques en santé.

[1] Ulrich, R. S., et al. A review of the research literature on evidence-based healthcare design. HERD, 1(3), 2008, p 61–125.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- **Discussion :**

Le dialogue entre art et médecine participe à une redéfinition du soin comme acte à la fois technique, relationnel et symbolique. Il invite à considérer le patient dans sa globalité, en intégrant ses dimensions psychiques, sociales et culturelles.

Dans un contexte marqué par l'épuisement professionnel des soignants et la crise des systèmes de santé, l'art apparaît également comme une ressource de soutien et de prévention du burnout.

L'art-thérapie s'impose aujourd'hui comme un complément précieux aux approches médicales conventionnelles. En mobilisant la puissance expressive de l'art, elle réduit le stress et la douleur, renforce l'identité, soutient la santé mentale et améliore la qualité de vie des patients. Si des efforts scientifiques restent nécessaires pour consolider sa base empirique, son rôle dans la prise en charge globale de la maladie illustre l'évolution vers une médecine centrée sur la personne, où le soin du corps s'allie à celui de l'esprit.

Conclusion

Loin de s'opposer, l'art et la médecine se complètent et s'enrichissent mutuellement dans une dynamique où la rationalité scientifique rencontre la sensibilité humaine. En réintroduisant l'émotion, l'imaginaire et le récit au cœur de la pratique médicale, l'art contribue à restaurer une relation de soin fondée sur l'écoute, la reconnaissance du vécu subjectif et le respect de la singularité du patient. Il permet ainsi de dépasser une approche strictement biomédicale pour envisager la maladie comme une expérience globale, à la fois corporelle, psychique, sociale et symbolique.

Dans cette perspective, l'intégration de l'art dans le champ médical ne relève pas d'une démarche accessoire, mais s'inscrit dans une réflexion éthique plus large sur le sens du soin et la responsabilité du soignant. Les pratiques artistiques favorisent l'expression de la souffrance, la construction de sens face à l'épreuve de la maladie

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

et le renforcement du lien thérapeutique, tout en offrant aux professionnels de santé des outils de réflexivité et de prévention de l'épuisement professionnel.

Le développement des humanités médicales et de l'art-thérapie apparaît ainsi comme une voie particulièrement prometteuse pour repenser les pratiques de soin au XXIe siècle. À l'heure où les systèmes de santé sont confrontés à des défis majeurs, technicisation accrue, surcharge des services, crise du sens et déshumanisation des pratiques, le dialogue entre art et médecine ouvre des perspectives innovantes pour une médecine plus humaine, plus éthique et plus durable, centrée sur la personne et attentive à la complexité de l'expérience vécue de la maladie.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Références :

- CASSELL, Eric. J. The nature of suffering and the goals of medicine. Oxford University Press 1991.
- CHARON, Rita. Narrative medicine: Honoring the stories of illness. Oxford University Press, Londres, 2006.
- HURWITZ, B, GREENHALGH, T., & SKULTANS, V. Narrative research in health and illness. Blackwell, London, 2004.
- KLEINMAN, Arthur, The illness narratives. Basic Books, New York, 1988.
- MALCHIODI, CA. Manuel d'art-thérapie (2e éd.). The Guilford Press, 2023.
- SHAPIRO, Francine, Dépasser le passé : Se libérer des souvenirs traumatisants avec l'EMDR. Paris, Seuil, 2014.
- ULRICH, Roger. S. et al. A review of the research literature on evidence-based healthcare design. HERD, 1(3), 2008.
- WORLD HEALTH ORGANIZATION. What is the evidence on the role of the arts in improving health and well-being? 2019.
- WINNICOTT, Donald Woods, (1971). Playing and reality. Routledge, London, 1989.

© Authors. Licensed under Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) non-commercial reuse with attribution
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/